شرح ابن عقيل

قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المصري، الهمداني

المولود فى سنة ٦٩٨ والمتوفى فى سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفيـــة

الإمام الحجة الثبت : أبى عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود فى سنة ٦٠٠ والمتوفى فى سنة ٦٧٢ من الهجرة

« ما تحت أديم السماء »

« أنحى من ابن عقيل »

أبو حيان

ومعه كتاب

منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

شرح ابن عقيل

قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل
العقيلي ، المصري ، الهمداني

المولود فى سنة ٦٩٨ والمتوفى فى سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفيـــة

الإمام الحجة الثبت : أبى عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود فى سنة ٦٠٠ والمتوفى فى سنة ٦٧٢ من الهجرة

« ما تحت أديم السماء »
« أنحى من ابن عقيل »
أبو حبان

ومعه كتاب

منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

الجزء الأول

الطبعة الشرعية الوحيدة
والمتعاقد عليها

الطبعة العشرون
رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع
دار التراث
القاهرة

دار مصر للطباعة
سعيد جودة السحار وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوتِ بجميلِ الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الـكائنات ، المبعوثِ بالهدى ودينِ الحق لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّهِ ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدين حتى رَفَعَ الله بهم مَنَارَهُ ، وأعلى كلمتَهُ ، وجعله دِينَهُ المرضيَّ ، وَطَرِيقَهُ المستقيم .

وبعد ، فقد كان مما جَرَى به القضاء أنى كتبتُ منذ أربع سِنِينَ تعليقاتٍ على كتاب الخلاَصَة (الألفية) الذى صَنَّفه إمامُ النحاةِ ، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكٍ المولودُ بِجَيَّانَ سنةَ ستمائة من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة ، وعلى شرحه الذى صَنَّفه قاضى القضاة بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيل ، المصرى ، الهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستمائة ، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعمائة من الهجرة ، ولم يكن يَدُور بخَلَدِى — علم الله — أن تعليقاتى هذه ستحوز قبولَ القَرَأَة ورضاهم ، وأنها سَتَحُلُّ من أنفسهم المحلَّ الذى حَلَّتْهُ ، بل كنت أقول فى نفسى : « إنه أثر يذكرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لى دعوة رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جَرَت الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الـكتابُ يروق قُرَّاءَهُ ، وينال منهم الإعجابَ كلَّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إلىّ فى إلحاح أن أعيد طبعه ، ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هـذه الرغبة إلا بعد أن أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ مِنِّى ، أو أتمم بحثاً ، أو أبْدِلَ عبارةً بعبارة أسْهَلَ منها وَأدْنَى إلى القَصْدِ . أو أضبط مثالاً أو كلمة غفلتُ عن

ضَبْطِها ، أو ما أشْبَهَ ذلك من وُجُوهِ التحسين التى أستطيع أن أُكافىء بها هؤلاء الذين رَأَوْا فى عملى هذا ما يستحقُّ التشجيعَ والتنويه به والإشَادَةَ بذكره ، وما زالت العَوَائِقُ تدفعنى عن القيام بهذه الأُمْنِيَّةِ الشريفةِ وَتَذُودُنِى عن العمل لتحقيقها ، حتى أَذِنَ الله تعالى ، فَسَنَحَتْ لى الفرصة ، فلم أتأخر عن اُهْتِبَالِهَا ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملْتُ فى تعليقاتى يَدَ الإصلاح والزيادة والتهذيب ، كما أعملت فى أصله يَدَ التصحيح وَالضَّبْطِ والتحرير ، وسيجد كل قارىء أثر ذلك واضحاً إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوفقنى إلى مَرْضَاتِهِ ، وأن يجعل عملى خالصاً لوجهه ، وأن يكتبنى ويكتبه عندهُ من المقبولين ، آمين .

كتبه المعتز بالله تعالى

محمد محيى الدين عبد الحميد

مقدمة الطبعة الأولى :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمائه، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأوليائه .

اللهم إنى أحمدك أرضى الحمد لك، وأحبّ الحمد إليك، وأفضل الحمد عندك، حمداً لا ينقطع عدده، ولا يفنى مدده .

واسألك المزيد من صلواتك وسلامك على مصدر الفضائل، الذى ظلّ ماضياً على نفاذ أمرك، حتى أضاء الطريق للخابط، وهدى الله به القلوب، وأقام به موضحات الأعلام : سيدنا محمد بن عبد الله أفضل خلق الله، وأكرمهم عليه، وأعلاهم منزلة عنده، صلى الله عليه وعلى صحابته الأخيار، وآله الأبرار .

ثم أما بعد، فلعلك لا تجد مؤلفاً - ممن صنفوا فى قواعد العربية - قد نال من الحظوة عند الناس، والإقبال على تصانيفه : قراءةً، وإقراء، وشرحاً، وتعليقاً، مثل أبى عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك، صاحب التآليف المفيدة، والتصنيفات الممتعة، وأفضل من كتب فى علوم العربية من أهل طبقته علماً، وأوسعهم اطلاعاً، وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء بكلام العرب، مع تصوّن، وعفة، ودين، وكمال خلق .

فلابن مالك مؤلفاتٌ فى العربية كثيرة : متعددة المشارب، مختلفة المناحى، وقلّ أن تجد من بينها كتاباً لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم : بالقراءة، والبحث، وبيان معانيه : بوضع الشروح والتعليقات عليه .

ومن هذه المؤلفات كتابه « الخلاصة » الذى اشتهر بين الناس باسم « الألفية »[١]

---

(١) تسمية الألفية مأخوذة من قوله فى أولها :

وأستعين الله فى ألفيه   مقاصد النحو بها محويه

وتسمية الخلاصة مأخوذة من قوله فى آخرها :

حوى من الكافية الخلاصه   كما اقتضى رضا بلا خصاصه

والذى جمع فيه خلاصة على النحو والتصريف ، فى أرجوزة ظريفة ، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء ، وبيان ما يختاره من الآراء ، أحياناً .

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص ، حتى طُويت مُصنَّفات أئمة النحو من قبله ، ولم ينتفع مَنْ جاء بعدهُ بأن يحاكوه أو يَدَّعُوا أنهم يزيدون عليه وينتصفون منه ، ولو لم يُشِرْ فى خطبته إلى ألفيــة الإمام العلامة يحيى زين الدين ابن عبد النور الزَّوَاوِى الجزائرى ، المتوفى بمصر فى يوم الاُثنين آخر شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٧ هـ ، والمعروف بابن مُعْطٍ — لمـا ذكرهُ الناسُ ، ولا عرَفُوه .

***

وشروحُ هذا الـكتاب أكثر من أن تَتَّسعَ هذه الـكلمة الموجَزَةُ لتعدادها ، وبيان مزاياها ، وما انفرد به كل شرح منها ، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرِّزيهم : كالإمام أبى محمدٍ عبدِ الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى الشافعى الحنبلى ، المتوفى ليلةَ الجمعة ، الخامس من شهر ذى القعدة من سنة ٧٦١ هـ ، والذى يقول عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية — يقال له ابن هشام — أنْحَى من سيبويه » اهـ .

وقد شرح ابنُ هشام الخلاصَةَ مرتين : إحداهما فى كتابه « أوضح المسالك ، إلى ألفيَّةِ ابن مالك[1] » ، والثانية فى كتاب سماه « دَفْع الخصَاصة ، عن قُرّاء الخُلاَصة » ويقال : إنه أربع مجلدات ، ويقول السيوطى بعد ذكر هــذين الـكتابين « وله عدة حواش على الألفية والتسهيل » ا هـ .

وممن شرح الخلاصة العلامةُ محمدٌ بدرُ الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك ، المتوفى بدمشق فى يوم الأحد ، الثامن من شهر المحرم ، سنة ٦٨٦ هـ ، وهو ابن الناظم .

---

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجا جيداً ، وشرحناه ثلاثة شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط ، وقد شرعنا فى إخراج زبدة البسيط ، الذى أودعناه مالا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه .

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر ، المرادى ، المصرى المتوفى فى يوم عيد الفطر سنة ٨٤٩ هـ .

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العينى الحنفى المتوفى سنة ٨٤٩ هـ

ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن على بن صالح المكُودىُّ ، المتوفى بمدينة فاس سنة ٨٠١ هـ

ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن على بن جابر ، الهوّارى ، الأندلسى، المرسينى ، الضرير .

ومنهم أبو الحسن على نور الدين بن محمد المصرى ، الأشمونى ، المتوفى فى حدود سنة ٩٠٠ هـ[1] .

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب ، الأبناسِىُّ ، الشافعى ، المتوفى فى شهر المحرم من سنة ٨٠٢ هـ .

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبى بكر السَّيُوطى ، المتوفى سنة ٩١١ هـ

ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزّىُّ ، أحد علماء القرن التاسع الهجرى .

ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد ، الخطيب ، المعروف بابن الجَزَرِى ، المتوفى فى سنة ٨٣٣ هـ .

ومنهم قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عَقيل ، القرشى ، الهاشمى ، العقيلى — نسبة إلى عَقيل بن أبى طالب — الهمدانى الأصل ، ثم البالسى ، المصرى ، المولود فى يوم الجمعة ، التاسع من شهر المحرم من سنة ٦٩٨ ، والمتوفى بالقاهرة فى ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول من سنة ٧٦٩ هـ ، وشَرْحُه هو الذى نعانى إخراجه للناس اليوم .

---

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجا دقيقاً ، وشرحناه شرحا شاملا جامعاً لأشتات الفن وأدلة مسائله ، وظهر منه ـ منذ عهد بعيد ـ أربع مجلدات ضخام ، والله المسئول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنه وفضله .

وقد شرح الكتابَ — غيرَ هؤلاء — الكثيرُ من العلماء ، ولَسْتَ تجد شرحاً من هذه الشروح لم يتناوله العلماء : بالكتابة عليه ، وبيان ما فيه من إشارات ، وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص ، وكُلُّ ذلك ببركة صاحب الأصل المشروح ، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه فى العربية وسَعَةِ الباع .

* * *

وهذه الشروح مختلفة ؛ ففيها المختصر ، وفيها المطول ، فيها المتعقبُ صاحبُهُ للنَّاظم يتحامل عليه ، ويتلمسُ له المزَالق ، وفيها المتحيز له ، والمصحح لكل ما يَجِيء به ، وفيها الذى اتخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب ، والتحامل والتحيز .

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقين بهاء الدين بن عَقِيل ؛ فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامَّة ، ولم يقصد إلى الإطناب ؛ فيجمع من هنا ومن هنا ، ويبين جمع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم ، ولم يتعسف فى نقد الناظم : بحق ، وبغير حق ، كما لم يَنْحَزْ له بحيث يتقبل كل مايجىء به : وافق الصواب ، أو لم يوافقه .

ولصاحب هذا الشرح — من الشهرة فى الفن والبراعة فيه ، ومن البركة والإخلاص — مادفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصة .

* * *

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعملٍ أتقرب به إلى الله تعالى ، فرأيت — فى أول الأمر — أن أتَمِّم ما قصر فيه من البحث : فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه ، وقد يكون الإطناب باعثاً على الأزورار عنه ، ونحن فى زمن أقلُّ مافيه من عَابٍ أنك لاتجد راغباً فى علوب العرب إلا فى القليل النادر ؛ لأنهم قوم ذهبت مدنيتهم ، ودالت دولتهم ، وأصبحت الغَلَبة لغيرهم .

فاكتفيت بما لا بد منه ، من إعراب أبيات الألفية ، وشرح الشواهد شرحاً وسطاً بين الاقتصار والإسهاب ، وبيان بعض المباحث التى أشار إليها الشارح أو أغفلها بتّةً فى عبارة واضحة وفى إيجاز دقيق ، والتذييلِ بخلاصة مختَصَرَة فى تصريف الأفعال ؛ فإن

ابن مالك قد أغفل ذلك فى «ألفيته» ، ووضع له لاميةً خاصة ، سماها «لامية الأفعال» .

* * *

وأريد أن أنبهك إلى أننى وُفِّقْتُ فى تصحيح هذه المطبوعة تصحيحاً دقيقاً ؛ فإنَّ نُسَخ الكتاب التى فى أيدى الناس — رغم كثرتها ، وتعدد طبعها — ليس فيها نسخة بلغت من الإتقان حداً ينفى عنك الريب والتوقف ؛ فإنك لتجد فى بعضها زيادة ليست فى بعضهما الآخر ، وتجد بينها تفاوُتاً فى التعبير ، وقد جمع الله تعالى لى بين اثنتى عشرة نسخة مختلفة ، فى زمان الطبع ، ومكانه ، ويَسَّرَ لى — سبحانه ! — مُعارَضَة بعضها ببعض ، فاستخلَصْتُ لك من بينها أكملَهَا بياناً ، وأصحَّهَا تعبيراً وأدناها إلى ما أُحِبُّ لك ، فجاءت — فيما أعتقد — خَيْرَ ما أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب .

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [ ] .

والله — سبحانه ! — المسئول أن ينفع بهذا العمل على قدر العَنَاء فيه ، وأن يجعله فى سبيل الإخلاص فيه لوجهه ؛ إنه الرب المعين ، وعليه التكلان ؟

محمد محيي الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

١ـ قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ : أَحْمَدُ رَبِّى اللهَ خَيْرَ مَالِكِ (١)

٢ـ مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا (٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، وصلاته وسلامه على من لانبي بعده .

(١) « قال » فعل ماض « محمد » فاعل « هو » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « مالك » مضاف إليه ، وكان حق « ابن » أن يكون نعتاً لمحمد ، ولكنه قطعه عنه ، وجعله خبراً لضميره ، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء ، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إتباعه لمنعوته فى إعرابه ينظر فى الداعى إليه ؛ فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل ، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره ، والجملة هنا ـ وهى قوله هو ابن مالك ـ ليست للمدح ولا للذم ، بل هى للبيان ، فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ ، وإذا فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لامحل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله « أحمد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ربى » رب منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة ، ورب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « الله » عطف بيان لرب ، أو بدل منه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « خير » منصوب بعامل محذوف وجوبا تقديره أمدح ، وقيل : حال لازمة ، وخير مضاف و « مالك » مضاف إليه ، والجملة من أحمد وفاعله وما تعلق به من المعمولات فى محل نصب مفعول به لقال ، ويقال لها : مقول القول .

(٢) « مصلياً » حال مقدرة ، ومعنى كونها مقدرة أنها تحدث فيما بعد ، وذلك لأنه لايصلى على النبى صلوات الله عليه فى وقت حمده لله ، وإنما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد ، وصاحبها الضمير المستتر وجوبا فى أحمد « على النبى » جار ومجرور متعلق بالحال « المصطفى » نعت للنبي ، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وآله » الواو عاطفة ، آل : معطوف على النبي ، وآل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، مبنى على =

٣ ـ وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ   مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ[1]

٤ ـ تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ   وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ[2]

٥ ـ وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ   فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ[3]

= الكسر فى محل جر « المستكملين » نعت لآل ، مجرور بالياء المكسور ماقبلها المفتوح ما بعدها ، لأنه جمع مذكر سالم . وفيه ضمير مستتر هو فاعله « الشرفا » بفتح الشين — مفعول به للمستكملين ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، أو بضم الشين نعت ثان للآل مجرور بكسرة مقدرة على الألف ، إذ هو مقصور من الممدود ـ وأصله « الشرفاء » جمع شريف كـكرماء وظرفاء وعلماء وبخلاء ونجباء فى جمع كريم وظريف وعليم وبخيل ونجيب ـ وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكملين محذوفا ، وكأنه قد قال : مصلياً على الرسول المصطفى وعلى آله المستكملين أنواع الفضائل الشرفاء .

(١) « وأستعين » الواو حرف عطف ، أستعين : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الله » منصوب على التعظيم ، وجملة الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات فى محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولا به لقال « فى ألفيه » جار ومجرور متعلق بأستعين « مقاصد » مبتدأ ، ومقاصد مضاف و « النحو » مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بمحويه « محويه » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر نعت أول لألفية .

(٢) « تقرب » فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ألفية « الأقصى » مفعول به لتقرب ، « بلفظ » جار ومجرور متعلق بتقرب « موجز » نعت للفظ « وتبسط » الواو حرف عطف ، تبسط : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ألفية أيضاً « البذل » مفعول به لتبسط « بوعد » جار ومجرور متعلق بتبسط « منجز » نعت لوعد ، وجملتا الفعلين المضارعين اللذين هما « تقرب » و « تبذل » مع فاعليهما الضميرين المستترين . وما يتعلق بكل منهما فى محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لألفية ، والجملتان نعتان ثان وثالث لألفية .

(٣) « وتقتضى » الواو حرف عطف ، تقتضى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ألفية « رضا » مفعول به لتقتضى « بغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضا ، وغير مضاف و « سخط » مضاف إليه « فائقة » حال من الضمير =

٦ - وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِىَ الْجَمِيــلاَ[١]
٧ - وَاللهُ يَقْضِى بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِى وَلَهُ فِى دَرَجَاتِ الآخِرَهْ[٢]

= المستتر فى تقتضى ، وفاعل فائقة ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « ألفية » مفعول به لاسم الفاعل ، الذى هو فائقة وألفية مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف و « معط » مضاف إليه ، وجملة « تقتضى » مع فاعله وما تعلق به من المعمولات فى محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتا لألفية أيضاً .

(١) « وهو » الواو للاستئناف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « بسبق » جار ومجرور متعلق بحائز الآتى بعد ، والباء للسببية « حائز » خبر المبتدأ « تفضيلا » مفعول به لحائز ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مستوجب » خبر ثان لهو ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ثنائى » ثناء : مفعول به لمستوجب ، وثناء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « الجميلا » نعت لثناء ، والألف للإطلاق .

(٢) « والله » الواو للاستئناف ، ولفظ الجلالة مبتدأ « يقضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الله ، والجملة من الفعل الذى هو يقضى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « بهبات » جار ومجرور متعلق بيقضى « وافره » نعت لهبات « لى ، وله ، فى درجات » كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضى ، ودرجات مضاف و « الآخره » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وكان من حق المسلمين عليه أن يعمهم بالدعاء ، ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة .

تنبيه : ابن معط هو الشيخ زين الدين ، أبو الحسين ، يحى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى - نسبة إلى زواوة ، وهى قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية - الفقيه الحنفى .

ولد فى سنة ٥٦٤ ، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق ، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره ، وهو أجل تلامذة الجزولى ، وكان من المنفردين بعلم العربية ، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة ، وقد طبعت ألفيته فى أوربا ، وللعلماء عليها عدة شروح .

وتوفى فى شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٨ بمصر . وقبره قريب من تربة الإمام الشافعى رضى الله عنهم جميعاً (انظر ترجمته فى شذرات الذهب لابن العماد ١٢٩/٥ ، وفى بغية الوعاة للسيوطى ص ٤١٦ ، وانظر النجوم الزاهرة ٢٧٨/٦) .

الـكَلاَمُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ(١)

٨ـ كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ : كَاسْتَقِمْ ، وَاسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ ـ الْكَلِمْ(٢)

٩ـ وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ ، وَالْقَوْلُ عَمّْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّْ(٣)

---

(١) « الـكلام » خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين ، وأصل نظم الـكلام « هذا باب شرح الـكلام وشرح مايتألف الـكلام منه » فحذف المبتدأ ـــ وهو اسم الإشارة ـــ ثم حذف الخبر ـــ وهو الباب ، فأقيم « شرح » مقامه ، فارتفع ارتفاعه ، ثم حذف « شرح » أيضاً وأقيم « الـكلام » مقامه ، فارتفع كما كان الذى قبله « وما » الواو عاطفة و « ما » اسم موصول معطوف على الـكلام بتقدير مضاف : أى شرح مايتألف ، و « يتألف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الـكلام ، و « منه » جار ومجرور متعلق بيتألف ، والجملة من الفعل الذى هو يتألف والفاعل لامحل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « كلامنا » كلام : مبتدأ ، وهو مضاف ونا مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « لفظ » خبر المبتدأ « مفيد » نعت للفظ ، وليس خبراً ثانياً « كاستقم » إن كان مثالا فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الـكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لمفيد « واسم » خبر مقدم « وفعل ، ثم حرف » معطوفان عليه الأول بالواو والثانى بثم « الـكلم » مبتدأ مؤخر ، وكأنه قال : كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثانى التركيب المماثل لتركيب استقم ، والـكلم ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف ، وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى فى نفسه ، وعطف الحرف بثم لبعد رتبته .

(٣) « واحده كلمة » مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة لامحل لها من الإعراب « والقول » مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلا ماضياً ، وعلى هـذا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القول ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون « عم » اسم تفضيل ـــ وأصله أعم ـ حذفت همزته كما =

الكلامُ المُصْطَلَحُ عليه عند النحاه عبارة عن « اللفظِ المفيدِ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها » فاللفظُ : جنس يشمل الكلامَ ، والكلمةَ ، والكَلِمَ ، ويشمل المُهْمَلَ كـ« دَيْزٍ » والمستعمَلَ كـ« عَمْرٍو » ، ومفيد : أخرج المهمَلَ ، و « فائدة يحسنُ السكوتُ عليها » أخرج الكلمةَ ، وبعضَ الكلم — وهو ما تركبَ من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يَحْسُنِ السكوتُ عليه — نحو « إنْ قَامَ زَيْدٌ » .

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو « زيد قائم » ، أو من فعل واسم كـ« قَامَ زَيْدٌ » وكقول المصنف « اسْتَقِمْ » فإنه كلام مركبٌ من فعل أمرٍ وفاعلٍ مستتر ، والتقدير : استقم أنت ؛ فاستغنى بالمثال عن أن يقول « فائدة يحسن السكوت عليها » فكأنه قال : « الكلام هو اللفظ المفيد فائِدَةً كفائدة استقم » .

= حذفت من خير وشر لكثرة استعمالها وأصلهما أخير وأشر ؛ بدليل مجيئهما على الأصل أحيانا ، كما فى قول الراجز :

* بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ *

وقد قرىء (سيعلمون غدا من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء ، وعلى هذا يكون أصل « عم » أعم كما قلنا ، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ « وكلمة » مبتدأ أول « بها » جار ومجرور متعلق بيؤم الآتى « كلام » مبتدأ ثان « قد » حرف تقليل « يؤم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كلام ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ومعنى « يؤم » يقصد ، وتقدير البيت : ولفظ كلمة معنى الكلام قد يقصد بها ، يعنى أن لفظ الكلمة قد يطلق ويقصد بها المعنى الذى يدل عليه لفظ الكلام ، ومثال ذلك ماذكر الشارح من أنهم قالوا « كلمة الإخلاص » وقالوا « كلمة التوحيد » وأرادوا بهذين قولنا : « لا إله إلا الله » وكذلك قال عليه الصلاة والسلام : « أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد » وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامرى التى أولها :

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ ما خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

وإنما قال المصنف « كلامنا » ليعلم أن التعريف إنما هو للـكلام فى اصطلاح النحويين ؛ لا فى اصطلاح اللغويين ، وهو فى اللغة : اسمٌ لـكل ما يُتَـكَلَّمُ به ، مفيداً كان أو غير مفيد .

والْـكَلِمُ : اسمُ جِنْسٍ[1] واحدُه كَلِمَةٌ ، وهى : إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ؛ لأنها إن دَلَّتْ على مَعْنًى فى نفسها غير مقترنة بزمان فهى الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهى الفعل ، وإن لم تدل على معنًى فى نفسها — بل فى غيرها — فهى الحرف .

والـكَلِمُ : ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إنْ قَامَ زَيْدٌ .

---

(١) اسم الجنس على نوعين : أحدهما يقال له اسم جنس جمعى ، والثانى يقال له اسم جنس إفرادى ؛ فأما اسم الجنس الجمعى فهو « ما يدل على أكثر من اثنين ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء » ، والتاء غالبا تكون فى المفرد كبقرة وبقر وشجرة وشجر ، ومنه كلم وكلمة ، وربما كانت زيادة التاء فى الدال على الجمع مثل كم‍ء للواحد وكمأة للكثير ، وهو نادر . وقد يكون الفرق بين الواحد والـكثير بالياء ، كزنج وزنجى ، وروم ورومى ، فأما اسم الجنس الإفرادى فهو « ما يصدق على الـكثير والقليل واللفظ واحد » كماء وذهب وخل وزيت .

فإن قلت : فإنى أجد كثيرا من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء كما يفرق بين اسم الجنس الجمعى وواحده ، نحو قرى وواحدة قرية ، ومدى وواحدة مدية ، فبماذا أفرق بين اسم الجنس الجمعى وما كان على هذا الوجه من الجموع ؟ .

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافا من وجهين ؛ الوجه الأول : أن الجمع لا بد أن يكون على زنة معينة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة ، فأما اسم الجنس الجمعى فلا يلزم فيه ذلك ، أفلا ترى أن بقرا وشجرا وثمرا لا يوافق زنة من زنات الجمع ! والوجه الثانى : أن الاستعمال العربى جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعى مذكرا كقول الله تعالى : (إن البقر تشابه علينا) وقوله جل شأنه : (إليه يصعد الكلم الطيب) فأما الجمع فإن الاستعمال العربى جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثاً ، كما تجد فى قوله تعالى : (لهم غرف من فوقها غرف مبنية) وقوله سبحانه : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفا تجرى من تحتها الأنهار) ، وكقول الشاعر :

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ ، كَانَ ، مَشْكُورِ

والـكلمة : هى اللفظ الموضوعُ لمعنًى مفرد؛ فقولنا « الموضوع لمعنى » أخرج المهمَلَ كديْز ، وقولنا « مفرد » أخرج الـكلام ؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد .

ثم ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن القول يَعُمُّ الجميعَ ، والمراد أنه يقع على الـكلام أنه قول ، ويقع أيضاً على الـكَلِمِ والـكلمة أنه قول ، وزَعم بعضُهم أن الأصْلَ استعمالُه فى المفرد .

ثم ذكر المصنف أن الـكلمة قد يُقْصَد بها الـكلامُ ، كقولهم فى « لاَ إلٰهَ إلاَّ اللهُ »: « كلمة الإخلاص » .

وقد يجتمع الـكلامُ والـكلمُ فى الصِّدْقِ ، وقد ينفرد أحدهما .

فمثال اجتماعهما « قد قام زَيْدٌ » فإنه كلام ؛ لإفادته معْنًى يحسنُ السكوتُ عليه ، وكَلِمٌ ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات .

ومثالُ انفرادِ الـكَلِمِ « إنْ قَامَ زَيْدٌ »[١] .

ومثالُ انفرادِ الـكلامِ « زَيْدٌ قَائِمٌ »[٢] .

* * *

١٠ — بِالْجَرِّ ، وَالتَّنْوِينِ ، وَالنِّدَا ، وَأَلْ   وَمُسْنَدٍ — لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ[٣]

ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — فى هذا البيت علاماتِ الاسمِ .

---

(١) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاما لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه .

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلما لأنه ليس مؤلفا من ثلاث كلمات .

(٣) « بالجر » جار ومجرور متعلق بقوله « حصل » الآتى آخر البيت ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله « تمييز » الآتى « والتنوين ، والندا ، وأل ، ومسند » كلهن معطوفات على قوله الجر « للاسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقا بحصل ، فإن جعلت بالجر خبرا مقدما — وهو الوجه الثانى — كان هذا الجار والمجرور متعلقا بحصل « تمييز » مبتدأ مؤخر ، وقد عرفت أن خبره =

فمنها الجر ، وهو يشمل الجرَّ بالحرفِ والإضافةِ والتبعيةِ ، نحو « مَرَرْتُ بِغُلَامِ زَيْدٍ الْفَاضِلِ » فالغلام : مجرور بالحرف ، وزَيْدٍ : مجرور بالإضافة ، والفَاضِلِ : مجرور بالتَّبَعِية ، وهو أَشْمَلُ من قول غيره « بحرف الجر » ؛ لأن هذا لا يَتَنَاوَلُ الجَرَّ بالإضافة ، ولا الجَرَّ بالتبعية .

ومنها التنوين ، وهو(١) على أربعة أقسام : (١) تنوينُ التمكين ، وهو اللاحق للأسماء الْمُعْرَبة ، كزَيْدٍ ، ورَجُلٍ ، إلا جَمْعَ المؤنث السالم ، نحو « مُسْلِمَاتٍ » وإلا نحو « جَوَارٍ ، وغَوَاشٍ » وسيأتي حكمهما . (٢) وتنوين التنكير ، وهو اللاحق للأسماء المبنية فَرْقاً بين مَعْرِفتها ونـكرتها ، نحو : « مررتُ بسيبويهِ وبسيبويهٍ آخَرَ » . (٣) وتنوينُ الْمُقَابَلة ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو : « مُسْلِمَاتٍ » فإنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم كَمُسْلِمِينَ . (٤) وتنوين الْعِوَض ، وهو على ثلاثة أقسام : عِوَضٌ عن جملة ، وهو الذى يلحق « إِذْ » عِوَضاً عن جملة تـكونُ بعدها ، كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) أى : حين إذ بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلْقُومَ ؛ فحذف « بلغت الروح الحلقوم » وأتى بالتنوين عوضاً عنه ؛ وقسم يكون عوضاً عن اسم ، وهو اللاحق لـ « كلّ » عوضاً عما تضاف إليه ، نحو : « كلٌّ قَائِمٌ » أى : « كلُّ إنْسَانٍ قَائِمٌ » فحذف « إنسان » وأتى بالتنوين عوضاً عنه(١) ،

= واحد من اثنين «حصل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تمييز ، والجملة فى محل رفع نعت لتمييز ، وتقدير البيت : التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم ، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء وأل والإسناد : أى كائن بكل واحد من هذه الخمسة .

(١) فى نسخة « وهو أقسام » بدون ذكر العدد ، والمراد ـ على ذكر العدد ـ أن المختص بالاسم أربعة أقسام .

(٢) ومنه قول الله تعالى : (قل كل يعمل على شاكلته) وقوله جل شأنه : (كل له قانتون) وقوله تباركت كلماته : (كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك) ، ومثل =

وقسم يكون عوضاً عن حرف، وهو اللاحق لـ « جَوَارٍ ، وغَوَاشٍ » ونحوهما رفعاً وجرًّا ، نحو : « هؤلاء جَوَارٍ ، ومررت بِجَوَارٍ » فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضاً عنها .

وتنوينُ الترنم[1] ، وهو الذى يلحق القوافى المُطْلَقَة بحرف عِلَّةٍ ، كقوله :

١ — أَقِلِّى اللَّـــوْمَ — عَاذِلَ — وَالْعِتَابَنْ
وَقُولِى — إنْ أَصَبْتِ — : لَقَدْ أَصَابَنْ

= كل فى هذا الموضوع كلمة «بعض» ومن شواهد حذف المفرد الذى من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضا عنه قول رؤبة بن العجاج فى مطلع أرجوزة طويلة يمدح فيها تميما :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضاً وَأَدَّتْ بَعْضَا

يريد : فمطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر

(١) هذا النوع خامس ، ولا يختص بالاسم ، وقد ذكره وما بعده استطردا .

١ — هذا بيت من الطويل ، لجرير بن عطية بن الخطفى ، أحد الشعراء المجيدين ، وثالث ثلاثة ألقيت إليهم مقادة الشعراء فى عصر بنى أمية ، وأولهم الفرزدق ، وثانيهم الأخطل .

اللغة : « أقلى » أراد منه فى هذا البيت معنى اتركى ، والعرب تستعمل القلة فى معنى النفى بتة ، يقولون : قل أن يفعل فلان كذا ، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلا « اللوم » العذل والتعنيف « عاذل » اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم ، وأصله عاذلة ، من العذل وهو اللوم فى تسخط ، و « العتاب » التقريع على فعل شىء أو تركه .

المعنى : اتركى أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف ؛ فإنى لن أستمع لما تطلبين : من الكف عما آتى من الأمور ، والفعل لما أذر منها ، وخير لك أن تعترفى بصواب ما أفعل .

الإعراب : « أقلى » فعل أمر — من الإقلال — مسند للياء التى لمخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع «اللوم» مفعول به لأقلى « عاذل » منادى مرخم حذفت منه ياء النداء ، مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب ، وأصله يا عاذلة « والعتابا » الواو عاطفة ، العتابا : معطوف على اللوم «وقولى» فعل أمر ، والياء فاعله « إن » حرف شرط « أصبت » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء =

فجيء بالتنوين بَدَلاً من الألف لأجل الترنم ، وكقوله :

٢ — أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا   لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

= المتكلم أو المخاطبة فاعله . وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها للتكلم ، وبكسرها على أنها للمخاطبة « لقد أصابا » جملة فى محل نصب مقول القول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن أصبت فقولى لقد أصابا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله .

الشاهد فيه : قوله : « والعتابن ، وأصابن » حيث دخلهما ، فى الإنشاد ، تنوين الترنم ، وآخرهما حرف العلة ، وهو هنا ألف الإطلاق ، والقافية التى آخرها حرف علة تسمى مطلقة .

٢ — هذا البيت للنابغة الذبيانى ، أحد فحول شعراء الجاهلية ، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم ، والحكم فى سوق عكاظ ، من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان ابن المنذر ، ومطلعها :

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِى   عَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ ؟

اللغة : « رائح » اسم فاعل من راح يروح رواحا ، إذا سار فى وقت العشى « مغتدى » اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدى ، إذا سار فى وقت الغداة ، وهى من الصبح إلى طلوع الشمس ، وأراد بالزاد فى قوله « عجلان ذا زاد » ما كان من تسليم مية عليه أوردها تحيته « أزف » دنا وقرب ، وبابه طرب ، ويروى « أفد » وهو بوزنه ومعناه « الترحل » الارتحال « تزل » — مضموم الزاى — مضارع زال ، وأصله تزول ، فحذفت الواو — عند الجزم — للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى : يقول فى البيت الذى هو المطلع : أتمضى أيها العاشق مفارقا أحبابك اليوم مع العشى أو غداً مع الغداة ؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان ، تزودت منهم أو لم تتزود ، ثم يقول فى البيت الشاهد : لقد قرب موعد الرحيل ، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال ، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق .

الإعراب : « أزف » فعل ماض « الترحل » فاعل « غير » نصب على الاستثناء « أن » حرف توكيد ونصب « ركابنا » ركاب : اسم أن ، والضمير المتصل مضاف إليه « لما » حرف نفى وجزم « تزل » فعل مضارع مجزوم بلما « برحالنا » برحال : جار ومجرور =

والتنوين الْغَالِي — وأثبته الأخْفَشُ — وهو الذى يَلْحَق القَوَافِيَ الْمُقَيَّدَة ، كقوله :

٣ — * وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِى الْمُخْتَرَقْنْ *

= متعلق بتزول ، ورحال مضاف و « نا » مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب . واسمها ضمير شأن محذوف ، وخبرها جملة محذوفة تقديرها « وكأن قد زالت » فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه ، وأبقى الحرف الذى هو قد .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاة ؛ أولهما دخول التنوين الذى للترنم على الحرف، وهو قد ؛ فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم ؛ لأن الشىء إذا اختص بشىء لم يجىء مع غيره ، والثانى فى تخفيف « كأن » التى للتشبيه ، ومجىء اسمها ضمير الشأن ، والفصل بينها وبين خبرها بقد ، لأن الكلام إثبات . ولو كان الكلام نفياً لكان الفصل بلم ، كما فى قوله تعالى : (كأن لم يغنوا فيها) ومثل هذا البيت فى الاستشهاد على ذلك قول الشاعر :

لاَ يَهُو لَنَّكَ اصْطِلاَء لَظَى الْحَرْ ... بِ ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

وسيأتى شرح ذلك فى باب إن وأخواتها .

٣ — هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، أحد الرجاز المشهورين، وأمضغهم للشيح والقيصوم، والذى أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة ، وكان فى عصر بنى أمية ، وبعده :

* مُشْتَبِهِ الْأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الْخَفَقْنْ *

اللغة : « القاتم » كالأقتم : الذى تعلوه القتمة ، وهى لون فيه غبرة وحمرة ، و « أعماق » جمع عمق - بفتح العين ، وتضم - وهو : ما بعد من أطراف الصحراء . و « الخاوى » الخالى ، و « المخترق » مهب الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم : خرق المفازة واخترقها ، إذا قطعها ومر فيها ، و « الأعلام » علامات كانوا يضعونها فى الطريق للاهتداء بها ، واحدها علم بفتح العين واللام جميعا ، و « الخفق » اضطراب السراب ، وهو الذى تراه نصف النهار كأنه ماء ، وأصله بسكون الفاء ، فحركها بالفتح ضرورة .

المعنى : كثير من الأمكنة التى لا يهتدى أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد أعملت فيها ناقتى وسرت فيها ، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال ، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء .

=

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُلَّهُ من خواصِّ الاسم ، وليس كذلك ، بل الذى يختصُّ به الاسمُ إنما هو تنوينُ التمـكينِ ، والتنـكيرِ ، والمقابلةِ ، والعِوَضِ ، وأما تنوين الترنم والغالى فيـكونان فى الاسم والفعل والحرف(١) .

ومن خواص الاسم : النداء ، نحو « يا زَيْدُ » ، والألف واللام ، نحو « الرَّجُل » والإسناد إليه ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ » .

فمعنى البيت : حَصَلَ للاسم تمييزٌ عن الفعل والحرف : بالجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه .

واستعمل المصنف « أل » مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين — وهو الخليل — واستعمل المصنف « مُسْنَد » مكان « الإسناد له » .

* * *

= الإعراب : « وقاتم » الواو واو رب ، قاتم : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وقاتم مضاف و « الأعماق » مضاف إليه « خاوى » صفة لقاتم ، وخاوى مضاف و « المخترق » مضاف إليه ، مجرور بالـكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل فى محل رفع ، وذلك فى قوله بعد أبيات :

* تَنَشَّطَتْهُ كُلُّ مِغْلَاةِ الْوَهَقْ *

الشاهد فيه : قوله « المخترقن » و « الخفقن » حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل ، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل . وإذا كان آخر الـكلمة التى فى آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً كما هنا تسمى القافية حينئذ « قافية مقيدة » .

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم ؛ لأن تسمية نون الترنم والنون التى تلحق القوافى المطلقة تنويناً إنما هى تسمية مجازية ، وليستمن الحقيقة التى وضع لها لفظ التنوين ؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقى الذى وضع له لم يشملهما ، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقى ، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم .

١١- بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ ، وَيَا افْعَلِي ، وَنُونِ أَقْبِلَنَّ — فِعْلٌ يَنْجَلِي(١)

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء « فَعَلْتُ » والمراد بها تاء الفاعل ، وهى المضمومة للمتكلم ، نحو « فعلتُ » والمفتوحة للمخاطب ، نحو « تَبَارَكْتَ » والمكسورة للمخاطبة ، نحو « فعلتِ » .

ويمتاز أيضاً بتاء « أَتَتْ » والمراد بها تاء التأنيث الساكنة ، نحو « نِعْمَتْ » و « بِئْسَتْ » فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء ؛ فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب ، نحو « هذه مسلمةٌ ، ورأيتُ مسلمةً ، ومررت بمسلمةٍ » ومن اللاحقة للحرف ، نحو « لاتَ ، ورُبَّتَ ، وثُمَّتَ(٢) » وأما تسكينها مع ربَّ وثُمَّ فقليل ، نحو « رُبَّتْ ، وثُمَّتْ » .

---

(١) « بتا » جار ومجرور متعلق بينجلى الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه فى محل رفع خبراً عن المبتدأ ، فإن قلت : يلزم تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ وهو لا يجوز ، قلت : إن ضرورة الشعر هى التى ألجأته إلى ذلك ، وإن المعمول لكونه جاراً ومجروراً يحتمل فيه ذلك التقدم الذى لا يسوغ فى غيره ، وتا مضاف و « فعلت » قصد لفظه : مضاف إليه « وأتت » الواو حرف عطف ، أتت : قصد لفظه أيضاً : معطوف على فعلت « ويا » معطوف على تاء ، ويا مضاف و « افعلى » مضاف إليه ، وهو مقصود لفظه أيضاً « ونون » الواو حرف عطف ، نون : معطوف على تاء ، وهو مضاف و « أقبلن » قصد لفظه : مضاف إليه « فعل » مبتدأ « ينجلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أما دخول التاء على « لا » فأشهر من أن يستدل عليه ، بل قد استعملت «لات» حرف نفى بكثرة ، وورد استعماله فى فصيح الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى : (ولات حين مناص) وأما دخولها على رب ففى نحو قول الشاعر :

وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّى حَفِىٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ونحو قول الآخر :

مَاوِىَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ =

ويمتاز أيضاً بياء « أَفْعَلِي » والمراد بها ياء الفاعلة ، وتلحق فعلَ الأمرِ ، نحو « اضْرِبِي » والفعلَ المضارعَ ، نحو « تَضْرِبِينَ » ولا تلحق المـاضِيَ .

وإنما قال المصنف « يا افعلى » ، ولم يقل « ياء الضمير » لأن هذه تدخل فيها ياء المتـكلم ، وهى لا تختصُّ بالفعل ، بل تـكون فيه نحو « أَكْرَمَنِي » وفى الاسم نحو « غُلاَمِي » وفى الحرف نحو « إِنِّي » ، بخلاف ياء « أَفْعَلِي » فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدَّم ، وهى لا تـكون إلا فى الفعل .

ومما يميز الفعلَ نُونُ « أَقْبِلَنَّ » والمرادُ بها نُونُ التوكيد : خفيفةً كانت ، أو ثقيلةً ؛ فالخفيفة نحو قوله تعالى : (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ) والثقيلة نحو قوله تعالى : (لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ) .

فمعنى البيت : ينجلى الفعلُ بتاء الفاعل ، وتاء التأنيث السـاكنة[1] ، وياء الفاعلة ، ونُونِ التوكيد .

* * *

١٢ـ سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ[2]

= وأما دخولها على ثم ففي نحو قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي

(١) بقبول تاء التأنيث وتاء الفاعل أبطل الجمهور مذهب القائل بأن ليس حرف ومذهب القائل بأن عسى حرف ، وبقبول تاء التأنيث وحدها أبطلوا مذهب القائل بأن نعم وبئس اسمان

(٢) « سواهما » سوى : خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « الحرف » مبتدأ مؤخر ، ويجوز العكس ، لـكن الأولى ما قدمناه « كهل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير « وذلك كهل » ، « وفى ، ولم » معطوفان على هل « فعل » مبتدأ « مضارع » نعت له « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل مضارع ، والجملة خبر المبتدأ « لم » مفعول به ليلى ، وقد قصد لفظه « كيشم » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كيشم ، وتقدير البيت كله : الحرف سوى الاسم والفعل ، وذلك كهل وفى ولم ، والفعل المضارع يلى لم ، وذلك كائن =

١٣ــوَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزْ ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ ، إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ(١)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلُوِّه عن علاماتِ الأسماء ، وعلاماتِ الأفعال ، ثم مَثَّلَ بـ «هل وفى ولم» مُنَبِّهاً على أن الحرف ينقسم إلى قسمين : مختص ، وغير مختص ، فأشار بهل إلى غير المختص ، وهو الذى يدخل على الأسماء والأفعالِ . نحو « هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ » و « هَلْ قَامَ زَيْدٌ » ، وأشار بفى ولَمْ إلى المختص ، وهو قسمان : مختص بالأسماء كفى ، نحو « زيد فى الدار » ، ومختص بالأفعال كَلَمْ ، نحو « لَمْ يَقُمْ زيد » .

ثم شرع فى تبيين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ؛ فجعل علامة

= كيشم ، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك : شممت الطيب ونحوه ــ من باب فرح ــ إذا نشقته ، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء .

(١) « وماضى » الواو للاستئناف ، ماضى : مفعول به مقدم لقوله مز الآتى ، وماضى مضاف و « الأفعال » مضاف إليه « بالتا » جار ومجرور متعلق بمز « مز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وسم » الواو عاطفة أو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالنون » جار ومجرور متعلق بسم « فعل » مفعول به لسم ، وفعل مضاف و « الأمر » مضاف إليه « إن » حرف شرط « أمر » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : إن فهم أمر « فهم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أمر ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور ، وتقديره « إن فهم أمر فسم بالنون إلخ » . وتقدير البيت : ميز الماضى من الأفعال بقبول التاء التى ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلا ، وعلم فعل الأمر بقبول النون إن فهم منه الطلب .

ومز : أمر من ماز الشىء يميزه ميزاً ــ مثل باع يبيع بيعاً ــ إذا ميزه ، وسم : أمر من وسم الشىء يسمه وسما ــ مثل وصفا يصفه وصفاً ــ إذا جعل له علامة يعرفه بها ، والأمر فى قوله «إن أمر فهم» هو الأمر اللغوى ، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء .

المضارع صحة دخول « لم » عليه ، كقولك فى يَشَمُّ : « لَمْ يَشَمَّ » وفى يضرب : « لَمْ يَضْرِبْ » ، وإليه أشار بقوله : « فعل مضارع يَلِى لم كيَشَم » .

ثم أشار إلى ما يميز الفعلَ الماضىَ بقوله : « وماضِىَ الأفعال بالتَّامِزْ » أى : مَيِّزْ ماضىَ الأفعالِ بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضى اللفظ ، نحو « تبَارَكْتَ يَاذَا الجلال والإكرامِ » و « نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ » و « بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ » .

ثم ذكر فى بقية البيت أن علامة فعل الأمر : قبولُ نون التوكيد ، والدلالة على الأمر بصيغته ، نحو « اضْرِبَنَّ ، واخْرُجَنَّ » .

فإن دَلَّتِ الـكلمة على الأمر ولم تقبل نُونَ التوكيد فهى أُسْمُ فِعْلٍ[1] ، وإلى ذلك أشار بقوله :

١٤ـ وَالْأَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ ... فِيهِ هُوَ أُسْمٌ نَحْوَ صَهْ وَحَيَّهَلْ[2]

(١) وكذا إذا دلت الـكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته ــ وهى لم ــ فإنها تكون اسم فعل مضارع ، نحو أوه وأف ، بمعنى أتوجع وأتضجر ، وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضى وامتنع قبولها علامته امتناعاً راجعاً إلى ذات الكلمة فإنها تكون اسم فعل ماض ، نحو هيهات وشتان ، بمعنى بعد وافترق ، فإن كان امتناع قبول الـكلمة الدالة على الماضى لا يرجع إلى ذات الـكلمة ، كما فى فعل التعجب نحو : « ما أحسن السماء » وكما فى « حبذا الاجتهاد » فإن ذلك لا يمنع من كون الـكلمة فعلا .

(٢) « والأمر » الواو عاطفة أو للاستئناف ، الأمر : مبتدأ « إن » حرف شرط « لم » حرف نفى وجزم « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، وأصله يكن « للنون » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدماً « محل » اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل « هو اسم » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما فى محل جزم جواب الشرط ، وإنما لم يجىء بالفاء للضرورة ، والجملة من الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ ، أو تجعل جملة « هو اسم » فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله =

فصَهْ وحَيَّهَلْ : اسمان وإن دَلاَّ على الأمر ؛ لعدم قبولهما نونَ التوكيد ؛ فلا تقول : صَهَنَّ ولا حَيَّهَلَنَّ ، وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت ، وحَيَّهَل بمعنى أقْبِلْ ؛ فالفارق[1] بينهما قبولُ نون التوكيد وَعَدَمُه ، نحو « اسْكُتَنَّ ، وَأقْبِلَنَّ » ، ولا يجوز ذلك فى « صه ، وحيهل » .

* * *

= الأمر فى أول البيت ، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره ، والتقدير على هذا : والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم ، وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضيا ضرورة أيضاً ؛ فالبيت لا يخلو من الضرورة « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف و « صه » مضاف إليه ، وقد قصد لفظه « وحيهل » معطوف على صه .

(١) أربع فوائد — الأولى : أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : ما هو واجب التنكير ، وذلك نحو ويها وواها ، والنوع الثانى : ما هو واجب التعريف ، وذلك نحو نزال وتراك وبابهما ، والثالث : ما هو جائز التنكير والتعريف ، وذلك نحو : صه ومه ؛ فما نون وجوباً أو جوازاً فهو نكرة ، وما لم ينون فهو معرفة .

والفائدة الثانية : توافق أسماء الأفعال الأفعال فى ثلاثة أمور ؛ أولها : الدلالة على المعنى ، وثانيها : أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذى يكون بمعناه فى التعدى واللزوم غالباً ، وثالثها : أنه يوافق الفعل الذى بمعناه فى إظهار الفاعل وإضماره ؛ ومن غير الغالب فى التعدى نحو « آمين » فإنه لم يحفظ فى كلام العرب تعديه لمفعول ، مع أنه بمعنى استجب وهو فعل متعد ، وكذا « إيه » فإنه لازم مع أن الفعل الذى بمعناه — وهو زدنى — متعد ، وتخالفها فى سبعة أمور ؛ الأول : أنه لا يبرز معها ضمير ، بل تقول « صه » بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث ، بخلاف « اسكت » فإنك تقول : اسكتى ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن ، والثانى أنها لا يتقدم معمولها عليها ؛ فلا تقول : « زيداً عليك » كما تقول : « محمداً الزم » والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيداً لفظياً باسم الفعل ؛ تقول : انزل نزال ، وتقول : اسكت صه ، كما تقول : انزل انزل ؛ واسكت اسكت ، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل ، والرابع أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب =

. . . .

= المضارع فى جوابه ، فتقول : انزل فأحدثك ، ولا يجوز نصب المضارع فى جواب اسم الفعل ولو كان دالا على الطلب كصه ونزال ، والخامس : أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة ، بحيث تحذف ويبقى معمولها ، ولا متأخرة عن معمولها ؛ بل متى وجدت معمولا تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه ؛ فنحو قول الشاعر :

يَأَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِى دُونَـكَا إِنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَـكَا

يقدر : خذ دلوى ، ولا يجوز أن يكون قوله : « دلوى » معمولا لدونكا الموجود ، ولا لآخر مثله محذوف، على الأصح . والسادس : أن أسماء الأفعال غير متصرفة ؛ فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، بخلاف الأفعال . والسابع : أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل ، وهو ما ذكره الشارح فى هذا الموضع ؛ فاحفظ هذا كله ، وكن منه على ثبت ، والله يتولاك .

الفائدة الثالثة : اختلف النحاة فى أسماء الأفعال ؛ فقال جمهور البصريين : هى أسماء قامت مقام الأفعال فى العمل ، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسناداً معنوياً فتقع مبتدأ وفاعلا ؛ وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وقال جمهور الكوفيين : إنها أفعال ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان ، كل ما فى الباب أنها جامدة لا تتصرف ؛ فهى كليس وعسى ونحوهما ، وقال أبو جعفر بن صابر : هى نوع خاص من أنواع الكلمة ؛ فليست أفعالا وليست أسماء ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء ، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال ، وأعطاها أبو جعفر اسماً خاصاً بها حيث سماها « خالفة » .

والفائدة الرابعة : ما ذكره الناظم ـ من أن الفعل ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر ـ هو مذهب البصريين من النحاة ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل قسمان : ماض ، ومضارع ، وأما ما نسميه فعل الأمر فهو عندهم من المضارع ومقتطع منه ، فأصل « اضرب » عندهم « لتضرب » بلام الأمر ، فحذفت اللام ، ثم حذف حرف المضارعة ، ثم جىء بهمزة الوصل توصلا إلى النطق بالضاد الساكنة ، وهو تكلف لا داعى له .

الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ(١)

١٥ — وَالِاسْمُ مِنْـهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي   لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي(٢)

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو : مَا سَلِمَ من شَبَهِ الحروف ، والثانى المبنى ، وهو : ما أشْبَهَ الحروف ، وهو المعنيُّ بقوله : « لِشَبَهٍ من الحروف مُدْنِي » أى : لشبه مُقَرِّبٍ من الحروف ؛ فعِلَّةُ البنـاء منحصرةٌ — عند المصنف رحمه الله تعالى ! — فى شبه الْحَرف ، ثم نَوَّعَ المصنِّفُ وُجُوه الشبه فى البيتين الذين بعد هذا البيت ، وهذا قريب من مذهب أبى على الفارسى حيث جعل البناء منحصراً فى شَبَهِ الْحَرْفِ أو ما تضمن معناه ، وقد نص سيبويه — رحمـه الله ! — على أن علة البناء كُلهَا ترجع إلى شبه الحرف ،

---

(١) أى : هذا باب المعرب والمبنى ، وإعرابه ظاهر .

(٢) « والاسم » الواو للاستئناف ، الاسم : مبتدأ أول « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « معرب » مبتدأ مؤخر ، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول ، « ومبنى » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « ومنه مبنى » ولا يجوز أن تعطف قوله مبنى على معرب ؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبنى فى آن واحد ، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبنى وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبنى ، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة « لشبه » جار ومجرور متعلق بمبنى ، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير : « وبناؤه ثابت لشبه » « من الحروف » جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدنى « مدنى » نعت لشبه ، وتقدير البيت : والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبنى ؛ وبناء ذلك المبنى ثابت لشبه مدن له من الحرف ، ومدنى : اسم فاعل فعله أدنى ؛ تقول : أدنيت الشىء من الشىء ، إذا قربته منه ، والياء فيه هنا ياء زائدة للاشباع ، وليست لام الكلمة ؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوباً .

وتضمن هذا البيت على هذا الإعراب والتفسير قضيتين : الأولى أن الاسم منحصر فى قسمين المعرب والمبنى ، والثانية أن سبب بناء المبنى منه منحصر فى شبهه للحرف لا يتجاوزه .

ومن ذكره ابن أبي الرَّبيع(١) .

* * *

(١) اعلم أنهم اختلفوا فى سبب بناء بعض الأسماء : أهو شيء واحد يوجد فى كل مبنى منها ، أو أشياء متعددة يوجد واحد منها فى بعض أنواع المبنيات وبعض آخر فى نوع آخر ، وهكذا؟

فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد ، وأن من الأسباب مشابهة الاسم فى المعنى للفعل المبنى ، ومثاله ـ عند هؤلاء ـ من الاسم « نزال وهيهات » فإنهما لما أشبها « انزل وبعد » فى المعنى بنيا ، وهذا السبب غير صحيح ، لأنه لو صح للزم بناء نحو « سقيالك » و « ضربا زيدا » فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبنى . وأيضاً يلزمه إعراب نحو « أف » و « أوه » ونحوهما من الأسماء التى تدل على معنى الفعل المضارع المعرب ، ولم يقل بذلك أحد ، وإنما العلة التى من أجلها بنى « نزال » و « شتان » و « أوه » وغيرها من أسماء الأفعال هى مشابهتها الحرف فى كونها عاملة فى غيرها غير معمولة لشيء ، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبنيا على الكسر لامحل له من الإعراب ، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل ، ولا يكون اسم الفعل أبدا متأثرا بعامل يعمل فيه ، لافى لفظه ولا فى محله .

وقال قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب ، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها فى الجمل مبنية ، وهو ظاهر الفساد ، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها فى الجمل ليست معربة ولا مبنية ، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب ، ألا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل ، أو يعرفونه بأنه : تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، والبناء ضده ، فما لم يكن تركيب لايجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها .

وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع فى الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف ، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة ، ومثلوا لذلك بـ « حذام ، وقطام » ونحوهما ، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية ، والتأنيث ، والعدل عن حاذمة وقاطمة ، وهو فاسد ، فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب ، ومثاله « آذربيجان » فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون ، =

١٦ - كَالشَّبَهِ الْوَضْعِىِّ فِي اُسْمَىْ جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِىِّ فِى مَتَى وَفِى هُنَا[١]

١٧ - وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ[٢]

ذكر فى هذين البيتين وُجُوهَ شبه الاسم بالحرف فى أربعة مواضع :

(فالأول) شَبَهُهُ له فى الْوَضْعِ ، كأن يكون اُلِاسْمُ موضوعاً على حرف

أى أنه أصل فى الإفتقار لجملة الصلة فلا يكون مستغنياً أساساً

= وليس بناء حذام ونحوه لما ذكروه ، بل لمضارعته فى الهيئة نزال ونحوه ، مما بنى لشبهه بالحرف فى نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل .

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف ، وهو رأى الحذاق من النحويين ، كل ما فى الأمر أن شبه الحرف على أنواع .

(١) « كالشبه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كالشبه « الوضعى » نعت للشبه « فى اسمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعى ، واسمى مضاف و « جئتنا » قصد لفظه : مضاف إليه « والمعنوى » معطوف على الوضعى « فى متى ، وفى هنا » جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوى ، وتقدير البيت : والشبه المدنى من الحروف مثل الشبه الوضعى الكائن فى الاسمين الموجودين فى قولك « جئتنا » وهما تاء المخاطب و « نا » ومثل الشبه المعنوى الكائن فى « متى » الاستفهامية والشرطية وفى « هنا » الإشارية .

(٢) « وكنيابة » الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على كالشبه « عن الفعل » جار ومجرور متعلق بنيابة « بلا تأثر » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وظهر إعرابه على مابعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة ، ولا مضاف ، وتأثر : مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية التى يقتضيها ماقبله « وكافتقار » الواو حرف عطف ، والجار والمجرور معطوف على كنيابة « أصلا » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر نعت لافتقار ، وتقدير البيت : ومثل النيابة عن الفعل فى العمل مع أنه لايتأثر بالعامل ، ومثل الافتقار المتأصل ، والافتقار المتأصل : هو الافتقار اللازم له الذى لا يفارقه فى حالة من حالاته .

[وَاحِدٍ] ، كالتاء فى ضَرَبْتُ ، أو على حرفين كـ « نا » فى « أَكْرَمْنَا » ، وإلى ذلك أشار بقوله : « فِى اسْمَىْ جِئْتَنَا » فالتاء فى جئتنا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبنى ؛ لأنه أشبَهَ الحرفَ فى الوضع فى كونه على حرفٍ واحدٍ ، وكذلك « نا » اسْمٌ ؛ لأنها مفعول ، وهو مبنى ؛ لشبهه بالحرف فى الوضع فى كونه على حرفين(١) .

(والثانى) شَبَه الاسم له فى المَعْنَى ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، والثانى ما أشبه حرفاً غيرَ موجودٍ ؛ فمثالُ الأول « مَتَى » فإنها مبنية لشبهها

---

(١) الأصل فى وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك ، أو على حرفى هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين ، والأصل فى وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعداً كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعانى على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل فى نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كتاء الفاعل ونا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل فى نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل فى نوعه قد أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل فى نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع ، وكان ذلك يقتضى أن يأخذ المشبه حكم المشبه به فى الموضعين ، إلا أنهم أعطوا الاسم الذى يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء ، ولم يعطوا الحرف الذى أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب ، لسببين ، أولهما : أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه فى شىء لا يخصه وحده ، فإن الأصل فى وضع الفعل أيضاً أن يكون على ثلاثة أحرف ، بخلاف الاسم الذى قد أشبه الحرف ؛ فإنه قد أشبهه فى شىء يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة ، والسبب الثانى : أن الحرف لا يحتاج فى حالة ما إلى الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع فى مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ، والحرف لا يقع فى هذه المواقع المتعددة ، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه ، ومعنى هذا الكلام أن فى مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع ؛ فالمقتضى هو شبه الاسم ، والمانع هو عدم توارد المعانى المختلفة عليه . وشرط تأثير المقتضى أن ينتفى المانع .

الْحَرْفَ ، فى المعنى ؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو « مَتَى تَقُومُ ؟ » وللشرط ، نحو « مَتَى تَقُمْ أَقُمْ » وفى الحالتين هى مُشْبِهة لِحَرفٍ موجودٍ ؛ لأنها فى الاستفهام كالهمزة ، وفى الشرط كإِنْ ، ومثالُ الثانى « هُنَا » فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغى أن يُوضَعَ فلم يُوضَعْ . وذلك لأن الإشارة مَعْنًى من المعانى ؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدلُّ عليها ، كما وضعوا للنفى « ما » وللنهى « لا » وللتمنِّى « لَيْتَ » وللترجِّى « لَعَلَّ » ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها فى المعنى حرفاً مُقَدَّراً[1] .

(والثالث) شبهُهُ له فى النِّيَابَةِ عن الفعل وعدمِ التأثر بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو « دَرَاكِ زَيْداً » فَدَرَاكِ : مبنيٌّ ؛ لشبهه بالحرف فى كونه يَعْمل ولا يَعْمَلُ فيه غيرُه[2] كما أن الْحرف كذلك .

---

(١) نقل ابن فلاح عن أبى على الفارسى أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفا موجوداً ، وهو أل العهدية ؛ فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب ، ولما كانت الإشارة فى هنا ونحوها حسية وفى أل العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك ، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها فى المعنى حرفاً مقدراً .

ونظير « هنا » فيما ذكرناه « لدى » فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية ، والملاصقة والقرب من المعانى التى لم تضع العرب لها حرفاً ، وأيضاً « ما » التعجبية ، فإنها دالة على التعجب ، ولم تضع العرب للتعجب حرفاً ، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه فى المعنى حرفاً مقدراً ، فافهم ذلك .

(٢) اسم الفعل ما دام مقصوداً معناه لا يدخل عليه عامل أصلا ، فضلا عن أن يعمل فيه ، وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه ، فكان الأولى به أن يقول « ولا يدخل عليه عامل أصلا » بدلا من قوله « ولا يعمل فيه غيره » وقولنا « ما دام مقصوداً منه معناه » نريد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه — بأن يقصد لفظه مثلا — فإن العامل قد يدخل عليه ، وذلك كما فى قول زهير ابن أبى سلمى المزنى :

=

واحترز بقوله : « بلا تأثر » عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو « ضَرْباً زَيْداً » فإنه نائب مَنَابَ « اُضْرِبْ » وليس بمبنى ؛ لتأثُّره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف « دَرَاكِ » فإنه وإن كان نائباً عن « أَدْرِكْ » فليس متأثراً بالعامل .

وحاصلُ ما ذكره المصنف أن المصدَرَ الموضوعَ مَوْضِعَ الفعلِ وأسماء الأفعال اشتَرَكَا فى النيابة مَنَابَ الفعل ، لـكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرفَ ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فبنيت لمشابهتها الحرفَ فى أنها نائبة عن الفعل وغيرُ متأثرة به .

وهذا الذى ذكره المصنف مبنىٌّ على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعرابَ ، والمسألة خلافية [١] ، وسنذكر ذلك فى باب أسماء الأفعال .

= وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنتَ إذَا ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِى الذُّعْرِ

فنزال فى هذا البيت مقصود بها اللفظ ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، فهى مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى، ومثله قول زيد الخيل :

وَقَدْ عَلِمَتْ سَلاَمَةُ أَنَّ سَيْفِى ... كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالِ

ونظيرهما قول جريبة الفقعسى :

عَرَضْنَا نَزَالِ فَــلَمْ يَنْزِلُوا ... وَكَانَتْ نَزَالِ عَلَيْهِمْ أَطَمّْ

(١) إذا قلت «هيهات زيد» مثلا — فللعلماء فى إعرابه ثلاثة آراء : الأول — وهو مذهب الأخفش ، وهو الصحيح الذى رجحه جهور علماء النحو — أن هيهات اسم فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع بالضمة ، وهذا الرأى هو الذى عليه قول الناظم إن سبب البناء فى أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل وغير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر ، والثانى — وهو رأى سيبويه — أن هيهات مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع ؛ فهو متأثر بعامل معنوى وهو الابتداء ، وزيد : فاعل سد مسد الخبر ، =

(والرابع) شَبَهُ الحرف فى الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : « وَكَافْتِقَارٍ أَصِّلاَ » وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو « الذى » فإنها مفتقرة فى سائر أحوالها إلى الصِّلَةِ ؛ فأشبهت الحرفَ فى ملازمة الافتقار ، فبنيت [1] .

وحَاصِلُ البيتين أن البناء يكون فى ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

* * *

= والثالث — وهو رأى المازنى — أن هيهات مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وزيد : فاعل به ، وكأنك قلت : بعد بعداً زيد ، فهو متأثر بعامل لفظى محذوف من الكلام، ولا يجرى كلام الناظم على واحد من هذين القولين ، الثانى والثالث ، وعلة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه ـ وهى الألفاظ الدالة على الأمر منه ـ معنى لام الأمر، وسائره محمول عليه ، لنعنى أن اسم الفعل — على هذين الرأيين — أشبه الحرف شبهاً معنوياً ، لا نيابياً .

(١) زاد ابن مالك فى شرح الكافية الكبرى نوعاً خامساً سماه الشبه الإهمالى ، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف فى كونه لا عاملا ولا معمولا . ومثل له بأوائل السور نحو « الم ، ق ، ص » وهذا جار على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من المتشابه الذى لا يدرك معناه ، وقيل : إنها فى محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف ، أو فى محل نصب بفعل مقدر كاقرأ ونحوه ، أو فى محل جر بواو القسم المحذوفة ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء المسرودة ، وأسماء العدد المسرودة ، وزاد ابن مالك أيضاً نوعاً سادساً سماه الشبه اللفظى ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعانى ، وذلك مثل « حاشا » الاسمية ؛ فإنها أشبهت « حاشا » الحرفية فى اللفظ .

واعلم أنه قد يجتمع فى اسم واحد مبنى شبهان فأكثر ، ومن ذلك المضمرات ؛ فإن فيها الشبه المعنوى ، إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعانى التى تتأدى بالحروف ، وفيها الشبه الافتقارى ؛ لأن كل ضمير يفتقر افتقاراً متأصلا إلى ما يفسره ، وفيها الشبه الوضعى ، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد فى وضعه على ذلك فمحمول عليه ، طرداً للباب على وتيرة واحدة ، وقد نص على ذلك ابن مالك فى متن التسهيل .

١٨- وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا(١)

يريد أن المعرب خِلافُ المَبْنِيِّ ، وقد تقدَّمَ أن المبنى ما أشْبَهَ الْحَرف ؛ فالمعرب ما لم يُشْبِهِ الْحَرْفَ ، وينقسم إلى صحيح — وهو : ما ليس آخره حرفَ عِلَّةٍ كأرْضٍ ، وإلى معتل — وهو : ما آخره حرف علة كَسُماً — وُسماً : لغةٌ فى الاسم ، وفيه ست لغات : اسم — بضم الهمزة وكسرها ، وُسِمٌ — بضم السين وكسرها ، وُسِماً — بضم السين وكسرها أيضاً .

وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أمْـكَنَ — وهو المنصرف — كزَيْدٍ وعَمْرو ، وإلى متمكن غير أمكن — وهو غير المنصرف — نحو : أحمدَ ومساجدَ ومصابيحَ ؛

---

(١) « ومعرب » مبتدأ ، ومعرب مضاف و « الأسماء » مضاف إليه « ما » اسم موصول فى محل رفع خبر المبتدأ « قد سلما » قد : حرف تحقيق ، وسلم : فعل ماض ، وفاعلة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والألف فى « سلما » للإطلاق « من شبه » جار ومجرور متعلق بقوله سلم ، وشبه مضاف و « الحرف » مضاف إليه « كأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأرض « وسما » الواو حرف عطف ، سما : معطوف على أرض ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، وهو - بضم السين مقصورا - إحدى اللغات فى اسم كما سيذكره الشارح ، ونظيره فى الوزن هدى وعلا وتقى وضحا .

وههنا سؤال ، وهو أن الناظم فى ترجمة هـذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبنى فقال : « المعرب والمبنى » وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال « والاسم منه معرب ومبنى » ولـكنه حين بدأ فى التفصيل وتعريف كل واحـد منهما بدأ بالمبنى وأخر المعرب ، فما وجهه ؟

والجواب عن ذالك أنه بدأ فى الترجمة والتقسيم بالمعرب لـكونه أشرف من المبنى بسبب كونه هو الأصل فى الأسماء ، وبدأ فى التعريف بالمبنى لـكونه منحصراً ، والمعرب غير منحصر ، ألا ترى أن خلاصة الكلام فى أسباب البناء قد أنتجت أن المبنى من الأسماء ستة أبواب ليس غير ؟ ! .

فغير المتمكن هو المبنى ، والمتمكن : هو المعرب ، وهو قسمان : متمكن أَمْكَنُ ، ومتمكن غير أمكن[١] .

* * *

١٩ - وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضارِعاً : إنْ عَرِيَا[٢]

٢٠ - مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُباشِرٍ ، وَمِنْ نونِ إناثٍ : كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ[٣]

---

(١) والمتمكن الأمكن هو الذى يدخله التنوين ، إذا خلا من أل ومن الإضافة ، ويجر بالكسرة ، ويسمى المنصرف ، والمتمكن غير الأمكن هو الذى لا ينون ، ولا يجر بالكسرة إلا إذا اقترن بأل أو أضيف ، ويسمى الاسم الذى لا ينصرف .

(٢) « وفعل » مبتدأ ، وفعل مضاف و « أمر » مضاف إليه « ومضى » يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر ، ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل « بنيا » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف التى فيه للتثنية ، وهى نائب فاعل ، وذلك إذا عطفت « مضى » على « فعل » فإن عطفته على « أمر » فالألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل « أعربوا » فعل وفاعل « مضارعا » مفعول به « إن » حرف شرط « عريا » فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط ، وألفه للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق من الكلام ، أى : إن عرى الفعل المضارع من النون أعرب ، وعرى من باب رضى بمعنى خلا ، ويأتى من باب قعد بمعنى آخر ، تقول : عراه يعروه عروا - مثل سما يسمو سموا - إذا نزل به ، ومنه قول أبى صخر الهذلى :

وَإنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

(٣) « من نون » جار ومجرور متعلق بعرى ، ونون مضاف و « توكيد » مضاف إليه ، « مباشر » صفة لنون « ومن نون » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، ونون مضاف و « إناث » مضاف إليه « كيرعن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك كائن كيرعن « من » اسم موصول مفعول به ليرعن ، باعتباره فعلا قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب ، مبنى على السكون فى محل نصب ، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها كحرف من حروف زيد مثلا « فتن » ماض مبنى =

لما فَرَغَ من بيان المعرب والمبنى من الأسماء شَرَعَ فى بيان المعرب والمبنى من الأفعال ، ومَذْهَبُ البصريين أن الإعراب أَصْلٌ فى الأسماء ، فَرْعٌ فى الأفعال (١) ؛ فالأصل فى الفعل البناء عندهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل فى الأسماء وفى الأفعال ، والأولُ هو الصحيحُ ، و نَقَلَ ضياء الدين بن الْعِلْجِ فى البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال ، فَرْعٌ فى الأسماء .

* * *

= المجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) لما كان الأصل عند البصريين فى الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربا لا يسأل عن علة إعرابه ، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته ، وما جاء منها مبنيا يسأل عن علة بنائه ، وقد تقدم للناظم والشارح بيان علة بناء الاسم ، وأنها مشابهته للحرف ؛ ولما كان الأصل فى الأفعال عندهم أيضاً البناء فإن ماجاء منها مبنياً لا يسأل عن علة بنائه ، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع ، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم فى أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب ، فأما المعانى التى تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة فى نحو قولك : ما أحسن زيد ؛ فإنك لو رفعت زيدا لكان فاعلا وصار المراد نفى إحسانه ، ولو نصبته لكان مفعولا به وصار المراد التعجب من حسنه ، ولو جررته لكان مضافا إليه ، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه ، وأما المعانى التى تتوارد على الفعل فمثل النهى عن الفعلين جميعاً أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين فى نحو قولك : لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنك لو جزمت « تمدح » لكنت منهيا عنه استقلالا ، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعنى بالجفاء ولا أن تمدح عمرا ، ولو رفعت « تمدح » لكان مستأنفا غير داخل فى حكم النهى ، وصار المراد أنك منهى عن الجفاء مأذون لك فى مدح عمرو ، ولو نصبته لكان معمولا لأن المصدرية المقدرة بعد واو المعية وصار المراد أنك منهى عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو ، وأنك لو فعلت أيهما منفردا جاز .

والمبنى من الأفعال ضربان :

(أحدهما) ما اُتُّفِقَ على بنائه ، وهو الماضى ، وهو مبنى على الفتح[١] نحو « ضَرَبَ وَانْطَلَقَ » ما لم يتصل به واوُ جمعٍ فيضم ، أو ضميرُ رفعٍ متحركٌ فيسكن.

(والثانى) ما اخْتُلِفَ فى بنائه والراجحُ أنه مبنى ، وهو فعل الأمر نحو « اضْرِبْ » وهو مبنى عند البصريين ، ومُعْرَب عند الكوفيين[٢] .

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ أو نُونُ الإناثِ ؛ فمثال نون التوكيد المباشرة « هَلْ تَضْرِبَنَّ » والفعلُ معها مبنى على الفتح ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين الخفيفة والثقيلة[٣] فإن لم تتصل به لم يُبْنَ ، وذلك كما إذا

(١) بنى الفعل الماضى لأن البناء هو الأصل ، وإنما كان بناؤه على حركة - مع أن الأصل فى البناء السكون - لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب فى وقوعه خبرا وصفة وصلة وحالا ، والأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ، وإنما كانت الحركة فى الفعل الماضى خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركبا ، لئلا يجتمع ثقيلان فى شىء واحد ، وتركيب معناه هو دلالته على الحدث والزمان .

(٢) عندهم أن نحو « اضرب » مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وأصله لتضرب ، فحذفت اللام تخفيفا ، فصار « تضرب » ثم حذف حرف المضارعة قصدا للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه ، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلا للنطق بالساكن - وهو الضاد - فصار « اضرب » وفى هــــذا من التكلف ما ليس يخفى .

(٣) لافرق فى اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظا بها كما فى مثال الشارح ، وأن تكون مقدرة كما فى قول الشاعر ، وهو الأضبط بن قريع .

لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

فإن أصل قوله لاتهين لاتهينن بنونين أولاهما لام الكلمة والثانية نون التوكيد الخفيفة ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة ، وبقى الفعل بعد حذفها مبنيا على الفتح فى محل جزم بلام النهى ، ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة فى هذا الفعل لوجب عليه أن يقول لاتهن ، بحذف الياء =

فَصَلَ بينه وبينها ألفُ اثنين نحو « هَلْ تَضْرِبانِّ » ، وأصله : هل تَضْرِبانِنَّ ، فاجتمعت ثلاثُ نونات ؛ فحذفت الأولى — وهى نون الرفع — كراهَةَ توالى الأمثال ؛ فصار « هل تَضرِبانِّ [1] » .

وكذلك يعرب الفعلُ المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نون التوكيد واوُ جمعٍ أو ياء مخاطبة ، نحو « هل تَضرِبُنَّ يا زيدون » و « هل تَضْرِبِنَّ يا هند » وأصل « تضربُنَّ » تضربونَنَّ ، فحذفت النون الأولى لتوالى الأمثال ، كما سبق ، فصار تضربُونَّ ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضرِبُنَّ ، وكذلك « تَضْرِبِنَّ » أصلُهُ تضربينَنَّ ؛ ففعل به ما فعل بتضربونَنَّ .

وهذا هو المراد بقوله : « وأعربوا مضارعاً إن عريا من نون توكيد مباشر» فشَرَطَ فى إعرابه أن يَعْرَى من ذلك ، ومفهومُه أنه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنياً .

فعُلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يُبنى إلا إذا باشرته نون التوكيدِ ، نحو « هَلْ تضربَنَّ يا زَيْدُ » فإن لم تباشره أعرب ، وهذا هو مذهب الجمهور .

وذهب الأخفش إلى أنه مبنىٌّ مع نون التوكيد ، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل ، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد .

ومثال ما اتصلت به نون الإناث « الهنداتُ يَضرِبْنَ » والفعلُ معها مبنىٌّ على السكون ، ونقل المصنف — رحمه الله تعالى ! — فى بعض كتبه أنه لا خلاف فى

= التى هى عين الفعل تخلصا من التقاء الساكنين - وهما الياء وآخر الفعل - ثم يكسر آخر الفعل تخلصا من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التى فى أول « الفقير » لأن ألف الوصل لايعتد بها ، إذ هى غير منطوق بها ، فلما وجدناه لم يحذف الياء علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينوبها .

(١) أى : بعد أن حرك نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحة ، فرقا بينها وبين نون التوكيد التى تتصل بالفعل المسند للواحد ، فى اللفظ ، فإن ألف الاثنين تظهر فى النطق كحركة مشبعة ، فلو لم تكسر النون فى المثنى التبس المسند للاثنين فى اللفظ بالمسند إلى المفرد .

بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور فى شرح الإيضاح(١) .

* * *

١٢- وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالأَصْلُ فِى الْمَبْنِىِّ أَنْ يُسَكَّنَا(٢)

٢٢- وَمِنْهُ ذو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ ، وَضَمْ كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ ، والساكِنُ كَمْ(٣)

الحروفُ كلها مبنية ؛ إذ لا يعتورها ما تفتقر فى دلالتها عليه إلى إعرابٍ ، نحو : « أَخَذْتُ منَ الدَّرَاهِمِ » فالتبعيض مستفاد من لفظ « من » بدون الإعراب .

والأصلُ فى البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أخَفُّ من الحركة ، ولا يُحَرَّكُ المبنىُّ إلا لسبب كالتخلّصِ من التقاء الساكنين ، وقد تكون الحركة فتحة ، كأَيْنَ وقَامَ وإنَّ ، وقد تكون كسرة ، كأَمْسِ وَجَيْرِ ، وقد تكون ضمة ، كحَيْثُ ، وهو اسم ، و« مُنْذُ » وهو حرف [إذا جررت به] وأما السكون فنحو « كَمْ ، واضْرِبْ ، وأَجَلْ » .

(١) ممن قال بإعرابه السهيلى وابن درستويه وابن طلحة . ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضى فى صيرورة النون جزءاً منه ؛ فتقول فى نحو (والوالدات يرضعن) : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن فى أن النون قد صارت فيه جزءا منه .

(٢) « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « حرف » مضاف إليه « مستحق » خبر المبتدأ « للبنا » جار ومجرور متعلق بمستحق « والأصل » مبتدأ « فى المبنى » جار ومجرور متعلق بالأصل « أن » مصدرية « يسكنا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، والألف للإطلاق . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المبنى . وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدأ ، والتقدير : والأصل فى المبنى تسكينه ، والمراد كونه ساكنا .

(٣) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذو » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف و « فتح » مضاف إليه « وذو » معطوف على ذو السابق « كسر » مضاف إليه « وضم » معطوف على كسر بتقدير مضاف : أى وذو ضم « كأين » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « أمس ، حيث » معطوفان على أين بحرف عطف محذوف « والساكن » الواو عاطفة أو للاستئناف ، الساكن : مبتدأ « كم » خبر المبتدأ ، ويجوز العكس .

وعُلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون فى الفعل ، بل فى الاسم والحرف ، وأن البناء على الفتح أو السكون : يكون فى الاسم ، والفعل ، والحرف[1] .

* * *

٢٣ - والرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابَا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ ، نَحْوُ : لَنْ أَهَابَا[2]

٢٤ - وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ ، كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا[3]

---

(١) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون ، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث . واعلم أنه ينوب عن السكون فى البناء الحذف ، والحذف يقع فى موضعين : الأول الأمر المعتل الآخر ، نحو : اغز وارم واسع ، والثانى : الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، نحو اكتبا واكتبوا واكتبى ، وأنه ينوب عن الفتح فى البناء شيآن : أولهما الكسر ، وذلك فى جمع المؤنث السالم إذا وقع اسما للا النافية للجنس ، نحو لا مسلمات ، وثانيهما الياء ، وذلك فى جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسما للا النافية للجنس أيضاً ، نحو : لا مسلمين ، وأنه ينوب عن الضم فى البناء شيآن : أحدهما الألف ، وذلك فى المثنى إذا وقع منادى نحو : يا زيدان ، وثانيهما الواو ، وذلك فى جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضاً ، نحو : يا زيدون .

(٢) « والرفع » مفعول به أول لاجعلن مقدم عليه « والنصب » معطوف عليه « اجعلن » اجعل : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إعراباً » مفعول ثان لاجعلن « لاسم » جار ومجرور متعلق بإعراباً « وفعل » معطوف على اسم « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو « لن » حرف نفى ونصب واستقبال « أهابا » فعل مضارع منصوب بلن ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا . ونحو مضاف وجملة الفعل والفاعل فى قوة مفرد مضاف إليه ، أو المضاف إليه قول محذوف وهذه الجملة مقوله ، والتقدير : نحو قولك لن أهابا .

(٣) « والاسم » مبتدأ « قد » حرف تحقيق « خصص » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ =

أي أن ذكر الله لعبده يسر العبد

٢٥ - فارْفَعْ بِضَمٍّ، وانْصِبَنْ فَتْحًا، وجُرّْ كسراً، كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ(١)

٢٦ - وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وغَيْرُ مَاذُكِرْ يَنُوبُ، نَحْوُ: جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ(٢)

= « بالجر » جار ومجرور متعلق بخصص « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « قد » حرف تحقيق « خصص » فعل ماض مبنى للمجهول « الفعل » نائب فاعله ، وما مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى ككون الفعل مخصصاً « بأن » الباء حرف جر ، وأن حرف مصدرى ونصب « ينجزما » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، وأن ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالباء : أى بالانجزام ، والجار والمجرور متعلق بخصص .

(١) « فارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بضم » جار ومجرور متعلق بارفع « وانصبن » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وهو معطوف على ارفع « فتحا » منصوب على نزع الخافض أى بفتح « وجر » الواو عاطفة ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كسرا » مثل قوله فتحا منصوب على نزع الخافض « كذكر الله عبده يسر » الكاف حرف جر ومجروره محذوف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك ، وذكر : مبتدأ ، وذكر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، وعبد : مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه ، ويسر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذكر ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ذكر .

(٢) « واجزم » الواو عاطفة ، اجزم : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتسكين » جار ومجرور متعلق باجزم « وغير » الواو للاستئناف ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ذكر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ينوب » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو « جا » فعل ماض قصر للضرورة « أخو » فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف و « بنى » مضاف إليه =

أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ؛ فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو « زيدٌ يَقومُ ، وإنَّ زيداً لن يَقومَ » وأما الجر فيختص بالأسماء ؛ نحو «بزيدٍ» وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو « لَم يَضرِبْ » .

والرفع يكون بالضمة ، والنصب يكون بالفتحة ، والجر يكون بالكسرة ، والجزم يكون بالسكون ، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه ، كما نابت الواو عن الضمة فى « أَخُو » والياء عن الكسرة فى « بَنِى » من قوله : « جا أخو بنى نمر » وسيذكر بعد هذا مَوَاضعَ النيابة .

* * *

٢٧ - وَارْفَعْ بِوَاوٍ ، وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ ، وَاجْرُرْ بِيَاءٍ — مَا مِنَ الأسمَا أَصِفْ (١)

شَرَعَ فى بيان ما يُعْرَبُ بالنيابة عَمَّا سبق ذِكره ، والمراد بالأسماء التى سيصفها

= مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف ، و « نمر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجملة من الفعل وفاعله فى قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه ، أو فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع نحو مضافا له كما سبق .

(١) « وارفع » الواو للاستئناف ، ارفع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بواو » متعلق بارفع « وانصبن » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع «بالألف» جار ومجرور متعلق بانصب «واجرر» الواو عاطفة ، اجرر: فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « بياء » جار ومجرور متعلق باجرر « ما » اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة « من الأسماء» جار ومجرور متعلق بأصف الآتى، أو بمحذوف حال من ما الموصولة «أصف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا . والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف ، أى : الذى أصفه .

الأسماء الستة ، وهى أبٌ ، وأخٌ ، وحَمٌ ، وهَنٌ ، وفُوهُ ، وذُو مالٍ ؛ فهذه ترفع بالواو نحو « جاء أبو زيدٍ » وتنصب بالألف نحو « رأيتُ أباهُ » وتجر بالياء نحو « مَرَرْتُ بأبيه » والمشهورُ أنها معربة بالحروف ؛ فالواو نائبة عن الضمة ، والألف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وارفع بواو — إلى آخر البيت » ، والصحيحُ أنها معربة بحركاتٍ مُقَدّرة على الواو والألف والياء ؛ فالرفع بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدرة على الألف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء ؛ فعلى هذا المذهبِ الصحيحِ لم يَنُبْ شىء عن شىء مما سبق ذكره(١) .

(١) فى هذه المسألة أقوال كثيرة . وأشهر هذه الأقوال ثلاثة ، الأول : أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب ، وهذا رأى جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليه ، وهو الذى ذكره الناظم هنا ومال إليه ، والثانى : أنها معربة من مكان واحد أيضاً ، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء ، فإذا قلت « جاء أبوك » فأبوك : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وهذا مذهب سيبويه . وهو الذى ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح ، ورجحه الناظم فى كتابه التسهيل ، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين ، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدمنا ذكره ، قال أتباع سيبويه : إن الأصل فى الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع ، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة ، فيجب المصير إليه ، والقول الثالث : قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها معربة من مكانين ، قالوا : إن الحركات تكون إعراباً لهذه الأسماء فى حال إفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، فتقول : هذا أب لك ، وقد رأيت أخاً لك ، ومررت بحم ، فإذا قلت فى حال الإضافة « هذا أبوك » فالضمة باقية على ما كانت عليه فى حال الإفراد ، فوجب أن تكون علامة إعراب ، لأن الحركة التى تكون علامة إعراب للمفرد فى حالة إفراده هى بعينها التى تكون علامة لإعرابه فى حال إضافته ، ألا ترى أنك تقول « هذا غلام » فإذا قلت « هذا غلامك » لم يتغير الحال ؟ فكذا هنا . وكذا الواو والألف والياء مع هذه الحركات فى حال إضافة الأسماء الستة تجرى مجرى الحركات فى كونها إعراباً ، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع=

٢٨ – مِنْ ذَاكَ « ذُو » : إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْفَمُ ، حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا[1]

أى : من الأسماء التى تُرْفَع بالواو ، وتُنْصَب بالألف ، وتجرُّ بالياء — ذُو ، وفَمٌ ، ولكن يشترط فى « ذو » أن تكون بمعنى صاحب ، نحو « جاءنى ذُو مالٍ » أى : صاحبُ مالٍ ، وهو المراد بقوله : « إن صُحْبَةً أبانا » أى : إن أفْهَمَ صُحبةً ، واحترز بذلك عن « ذو » الطائية ؛ فإنها لا تُفْهِمُ صحبة ، بل هى بمعنى الذى ؛ فلا تكون مثل « ذى » بمعنى صاحب ، بل تكون مبنيَّةً ، وآخرُها الواو رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، نحو « جاءنى ذُو قَامَ ، وَرَأَيْتُ ذُو قَامَ ، وَمَرَرْتُ بِذُو قَامَ » ؛ ومنه قولُه :

٤ — فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ
فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

= والنصب والجر ، فدل ذلك على أن الضمة والواو جميعاً علامة للرفع ، والفتحة والألف جميعاً علامه للنصب ، والكسرة والياء جميعاً علامة للجر ، وإنما ألجأ العرب إلى ذلك قلة حروف هذه الأسماء ، فرفدوها — فى حال الإضافة التى هى من خصائص الاسم — بحروف زائدة ، تكثيراً لحروفها .

(١) « من ذاك » من ذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « ذو » مبتدأ مؤخر « إن » حرف شرط « صحبة » مفعول به متقدم لأبان « أبانا » أبان : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو ، وألفه للاطلاق وهو فعل شرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والجواب محذوف ، والتقدير : إن أبان ذو صحبة فارفعه بالواو « والفم » معطوف على ذو « حيث » ظرف مكان « الميم » مبتدأ « منه » جار ومجرور متعلق ببان الآتى « بانا » فعل ماض بمعنى انفصل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الميم ، وألفه للاطلاق ، وجملته فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الميم ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة « حيث » إليها .

٤ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسى ؛ وقد =

. . . .

= استشهد به ابن هشام فى أوضح المسالك (ش ٧) فى مبحث الأسماء الستة، وفى باب الموصول كما فعل الشارح هنا ، واستشهد به الأشمونى (ش ١٥٥) مرتين أيضاً . وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي القِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ ... عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأُبْكِي البَوَاكِيَا

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ ... فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ . . . البيت

وَإِمَا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ ... وَإِمَا لِئَامٌ فَادَّخَرْتُ حَيَائِيَا

وَعِرْضِيَ أَبْقَى مَا ادَّخَرْتُ ذَخِيرَةً ... وَبَطْنِيَ أَطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللغة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقدح ، تقول : هجاه يهجوه هجوا وهجاء « القرى » ــ بكسر القاف مقصوراً ــ إكرام الضيف، و « فى » هنا دالة على السببية والتعليل ، مثلها فى قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار فى هرة » أى بسبب هرة ومن أجل ما صنعته معها ، يريد أنه لن يهجو أحداً ولن يذمه ويقدح فيه بسبب القرى على أية حال ، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع : النوع الأول كرام موسرون ، والنوع الثانى كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيفاتهم، والنوع الثالث لئام بهم شح وبخل وضنانة ، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة ، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له «كرام» جمع كريم ، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللئام « موسرون » ذوو ميسرة وغنى ، وعندهم ما يقدمونه للضيفان « معسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم .

الإعراب : « إما » حرف شرط وتفصيل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ؛ وتقدير الكلام : إما لقينى كرام ، ونحو ذلك ، مرفوع بذلك الفعل المحذوف ، وعلامه رفعه الضمة الظاهرة « موسرون » نعت لكرام ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «لقيتهم» لقى : فعل ماض،مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقى ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب . وجملة الفعل الماضى وفاعله =

. . . .

= ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية «فحسبي» الفاء واقعة فى جواب الشرط، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، حسب: اسم بمعنى كاف خبر مقدم، وحسب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبنى على الفتح فى محل جر «من» حرف جر مبنى على السكون لا محل له «ذو» اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بمن، وإن رويت «ذى» فهو مجرور بمن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند: ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة الموصول الذى هو ذو بمعنى الذى، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه، مبنى على السكون فى محل جر «ما» اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر، مبنى على السكون فى محل رفع «كفانيا» كفى: فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذى هو ما، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب، والألف للاطلاق، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محل صلة ما.

الشاهد فيه: قوله «فحسبي من ذو عندهم» فإن «ذو» فى هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى، وقد رويت هذه الكلمة بروايتين؛ فمن العلماء من روى «فحسبي من ذى عندهم» بالياء واستدل بهذه الرواية على أن «ذا» الموصولة تعامل معاملة «ذى» التى بمعنى صاحب والتى هى من الأسماء الستة، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء كما فى هذه العبارة على هذه الرواية، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب. ومن العلماء من روى «فحسبي من ذو عندهم» بالواو، واستدل بها على أن «ذو» التى هى اسم موصول مبنية، وأنها تجيء بالواو فى حالة الرفع وفى حالة النصب وفى حالة الجر جميعاً، وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة، وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى فى باب الموصول، وينبه على الروايتين جميعاً، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء، ورواية الياء تدل على الإعراب، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون، فاعرف ذلك ولا تنسه.

قال ابن منظور فى لسان العرب: «وأما قول الشاعر:

* فإنَّ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعْتَ بِهِ * =

وكذلك يُشْتَرَطُ فى إعراب الخمس بهذه الأحْرُفِ زَوَالُ الميم منه ، نحو « هٰذَا فُوهُ ، ورَأَيْتُ فاهُ ، ونَظَرْتُ إلى فِيهِ » ؛ وإليه أشار بقوله : « والفَمُ حَيْثُ الميمُ مِنْهُ بَانَا » أى : انفصلت منه الميم ، أى زالت منه ؛ فإن لم تَزُلْ منه أعرب بالحركات ، نحو « هـٰذَا فَمٌ ، وَرَأَيْتُ فَماً ، ونَظَرْتُ إلى فَمٍ » .

* * *

٢٩- أبٌ ، أخٌ ، حَمٌ — كَذَاكَ ، وَهَنُ ... وَالنَّقْصُ فى هٰذَا الأخِيرِ أَحْسَنُ(١)

٣٠- وَفى أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْــدُرُ ... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ(٢)

يعنى أن « أباً ، وأخاً ، وَحَماً » تَجْرِى مَجْرَى « ذو ، وفم » اللَّذَيْنِ سبق ذكرهما ؛

= فإن «ذو» هنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال ، وتقول : رأيت ذو جاءك ، وذو جاءاك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئنك ، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ، أى الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى » اه .

وفى البيت الذى أنشده فى صدر كلامه شاهد كالذى معنا على أن «ذو» التى بمعنى الذى تكون بالواو ولو كان موضعها جراً أو نصباً ؛ فإن قول الشاعر «ذو سمعت به» نعت لبيت تميم المنصوب على أنه اسم إن ، ولو كانت «ذو» معربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو فى حال النصب علمنا أنه يراها مبنية ، وبناؤها كما علمت على السكون .

(١) «أب» مبتدأ «أخ حم» معطوفان على أب مع حذف حرف العطف «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أب وما عطف عليه «وهن» الواو عاطفة ، هن : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى : وهن كذاك «والنقص» مبتدأ «فى هذا» جار ومجرور متعلق بالنقص ، أو بأحسن «الأخير» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له «أحسن» خبر المبتدأ الذى هو النقص .

(٢) «وفى أب» جار ومجرور متعلق بيندر الآتى «وتالييه» معطوف على أب «يندر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النقص «وقصرها» الواو عاطفة ، قصر : مبتدأ ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه «من نقصهن» من نقص : جار ومجرور متعلق بأشهر ، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه «أشهر» خبر المبتدأ الذى هو قصرها .

فتُرْفَع بالواو ، وتُنْصَب بالألف ، وتجرُّ بالياء ، نحو « هذا أبوه وأخُوهُ وحَمُوها ، ورأيت أباه وأخاه وحَمَاها ، ومررت بأبيه وأخيه وحَمِيها » وهذه هى اللغة المشهورة فى هذه الثلاثة ، وسيذكر المصنف فى هذه الثلاثة لغتين أخْرَيَيْنِ .

وأما « هَنٌ » فالفصيحُ فيه أن يُعرَب بالحركات الظاهرة على النون ، ولا يكون فى آخره حرفُ علةٍ ، نحو « هذَا هَنُ زَيْدٍ ، ورأيت هَنَ زَيْدٍ ، ومررت بِهَنِ زَيْدٍ[1] » وإليه أشار بقوله : « والنقصُ فى هذا الأخير أحْسَنُ » أى : النقصُ فى « هَنٍ » أحْسَنُ من الإتمام ، والإتمام جائز لكنه قليل جداً ، نحو « هَذَا هَنُوهُ ، ورأيت هَنَاهُ، ونظرت إلى هَنِيهِ » وأنكر الفرَّاء جواز إتمامه ، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب ، ومن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ .

وأشار المصنف بقوله : « وفى أبٍ وتالييه يندر — إلى آخر البيت » إلى اللغتيْنِ الباقيتين فى «أب» وتالييه — وهما « أخ ، وحَمٌ » — فإحدى اللغتين النَّقْصُ ، وهو حذف الواو والألف والياء ، والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم ، نحو « هَذَا أبُهُ وأخُهُ وحَمُهَا ، ورأيْتُ أبَهُ وأخَهُ وحَمَهَا ، ومررتُ بأَبِهِ وأخِهِ وحَمِهَا » وعليه قوله :

---

(١) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ، ولا تكنوا » وتعزى بعزاء الجاهلية معناه دعا بدعائها فقال : يا لفلان ، ويا لفلان ، والغرض أنه يدعو إلى العصبية القبلية التى جهد النبى صلى الله عليه وسلم جهده فى محوها . ومعنى « أعضوه بهن أبيه » قولوا له : عض أير أبيك ، ومعنى « ولا تكنوا » قولوا له ذلك بلفظ صريح ، مبالغة فى التشنيع عليه ، ومحل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه : « بهن أبيه » حيث جر لفظ الهن بالكسرة الظاهرة ، ومن ذلك قولهم فى المثل : « من يطل هن أبيه ينتطق به » يريدون من كثر إخوته اشتد بهم ظهره وقوى بهم عزه (وانظره فى مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ فى ٢/ ٣٠٠ بتحقيقنا) .

٥ — بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فى الْكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وهذه اللغةُ نادرةٌ فى « أب » وتالييه ، ولهذا قال : « وفى أب وتالييه يندر » أى : يندر النقص .

واللغة الأخرى فى « أب » وتالييه أن يكون بالألف : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، نحو «هٰذَا أَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا ، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا ، ومَرَرْتُ بأَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا» وعليه قولُ الشاعر :

---

٥ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدى بن حاتم الطائى ، وقبله قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالأَمِيرُ الْمُنْتَقِمْ تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِى مِنْ ظَلَمْ

اللغة : « عدى » أراد به عدى بن حاتم الطائى الجواد المشهور « اقتدى » يريد أنه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته « فما ظلم » يريد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال أبيه الذى ينسب إليه ، وذلك لأنه لو جاء مخالفا لما عليه أبوه من السمت أو الشبه أو من الخلق والصفات لنسبه الناس إلى غيره ، فكان فى ذلك ظلم لأمه واتهام لها (انظر مجمع الأمثال رقم ٤٠٢٠ فى ٢/٣٠٠ بتحقيقنا) .

الإعراب : « بأبه » الجار والمجرور متعلق باقتدى ، وأب مضاف والضمير مضاف إليه « اقتدى عدى » فعل ماض وفاعله « فى الكرم » جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى أيضاً ، وسكن المجرور للوقف « ومن » اسم شرط مبتدأ « يشابه » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « أبه » مفعول به ليشابه ، ومضاف إليه « فما » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وما : نافية « ظلم » فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديرهُ هو ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى اسم الشرط ، وهذا أحد ثلاثة أقوال ، وهو الذى نرجحه من بينها ، وإن رجح كثير من النحاة غيره .

الشاهد فيه : قوله « بأبه — يشابه أبه » حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ، ونصب الثانى بالفتحة الظاهرة . وهذا يدل على أن قوما من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره ولا يجتلبون لها حروف العلة لتكون علامة إعراب .

٦ — إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِى المَجْدِ غَايَتَاهَا

---

٦ — نسب العينى والسيد المرتضى فى شرح القاموس هذا البيت لأبى النجم العجلى ، ونسبه الجوهرى لرؤبة بن العجاج ، وذكر العينى أن أبا زيد نسبه فى نوادره لبعض أهل اليمن وقد بحثت النوادر فلم أجد فيها هذا البيت ، ولكنى وجدت أبازيد أنشد فيها عن أبى الغول لبعض أهل اليمن :

أَىَّ قَلُوصِ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشُلْ عَلَاهَا
وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا نَاجِيَــةً وَنَاجِياً أَبَاهَا

وفى هذه الأبيات شاهد للمسألة التى معنا ، وقافيتها هى قافية بيت الشاهد ، ومن هنا وقع السهو للعينى ، فأما الشاهد فى هذه الأبيات ففى قوله : « وناجيا أباها » فإن « أباها » فاعل بقوله : « ناجياً » وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغة القصر ، ولو جاء به على لغة التمام لقال : « وناجياً أبوها » .

الإعراب . « إن » حرف توكيد ونصب « أباها » أبا : اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف . ويحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور ، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه « وأبا » معطوف على اسم إن ، وأبا مضاف وأبا من « أباها » مضاف إليه ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغا » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة فى محل رفع خبر إن « فى المجد » جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ « غايتاها » مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف ، أى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، وهذا الضمير عائد على المجد ، وإنما جاء به مؤنثاً ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة أو منزلة ، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية ، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب ، وهذا الأخير أحسن .

الشاهد فيه : الذى يتعين الاستشهاد به فى هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله : «أباها» الثالثة لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت فى الإعراب؛ فيكون نصبهما بالألف ، أما الثالثة فهى فى موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها ، ومع ذلك =

فعلامة الرفع والنصب والجرِّ حركةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ فى المقصور ، وهذه اللغة أشْهَرُ من النقص .

وحَاصِلُ ما ذكرهُ أنَّ فى « أب ، وأخ ، وحم » ثلاثَ لُغَاتٍ : أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالالف مطلقاً(١) ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن فى « هَنٍ » لغتين ؛ إحداهما النقص ، وهو الأشْهَرُ ، والثانية الإتْمَامُ ، وهو قليل .

* * *

وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ : أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِلْيَا ، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ(٢)

= جاء بها بالألف ، والأرجح إجراء الأولين كالثالثة ؛ لأنه يبعد جداً أن يجىء الشاعر بكلمة واحدة فى بيت واحد على لغتين مختلفتين .

(١) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب ، واشتهرت نسبتها إلى بنى الحارث وخثعم وزبيد ، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف فى أحواله كلها ، وقد تكلم بها فى الموضعين النبى صلى الله عليه وسلم ، وذلك فى قوله : « ما صنع أبا جهل ؟ » ، وقوله : « لا وتران فى ليلة » ، وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه : « لا قود فى مثقل ولو ضربه بأبا قبيس » ، وأبو قبيس : جبل معروف .

(٢) « وشرط » الواو للاستئناف ، شرط : مبتدأ ، وشرط مضاف و « ذا » مضاف إليه « الإعراب » بدل أو عطف بيان أو نعت لذا «أن» حرف مصدرى ونصب « يضفن » فعل مضارع مبنى للمجهول وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة فى محل نصب بأن ، وأن ومدخولها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ ، أى: شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات ، و « لا » حرف عطف « لليا » معطوف على محذوف ، والتقدير : لكل اسم لا للياء « كجا » الكاف حرف جر ، ومجروره محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، وجا : أصله جاء : فعل ماض « أخو » فاعل جاء مرفوع بالواو ، وأخو مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه مجرور بالياء ، وأبى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا » حال منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و « اعتلا » =

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالْحُرُوفِ شروطاً أربعة :

(أحدها) أن تكون مضافة ، واحترز بذلك من ألا تضاف ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو « هٰذَا أَبٌ ، وَرَأَيْتُ أَباً ، ومَرَرْتُ بأَبٍ » .

(الثانى) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو : « هٰذَا أَبُو زَيْدٍ وَأَخُوهُ وَحَمُوهُ » ؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مُقَدَّرَة ، نحو : « هٰذَا أبى ، ورأيتُ أَبِى ، ومررتُ بأَبِى » ، ولم تعرب بهذه الْحُرُوف ، وسيأتى ذكر ما تعرب به حينئذ .

(الثالث) أن تكون مُكَبَّرَة ، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَةً ؛ فإنها حينئذٍ تعربُ بالحركات الظاهرة ، نحو : « هذا أُبَىُّ زَيْدٍ وَذُوَىُّ مالٍ ، ورأيت أُبَىَّ زيدٍ وذُوَىَّ مالٍ ، ومررت بأُبَىِّ زيدٍ وذُوَىِّ مالٍ » .

(الرابع) أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُثَنَّاةً ؛ فإن كانت مجموعَةً أعربت بالحركات الظاهرة[1] ، نحو : « هؤلاء آباء الزَّيدِينَ ،

= مضاف إليه . وأصله اعتلاء فقصره للاضطرار ، وتقدير البيت : وشرط هذا الإعراب (الذى هو كونها بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جرا) فى كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى اسم أى اسم من الأسماء لا لياء المتكلم ، ومثال ذلك قولك : جاء أخو أبيك ذا اعتلاء ، فأخو : مثال للمرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده ، وأبيك : مثال للمجرور بالياء ، وهو مضاف لضمير المخاطب ، وذا مثال للمنصوب بالألف ،وهو مضاف إلى «اعتلا» ، وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى .

(١) المراد جمع التكسير كما مثل ، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذاً ، وهى — حينئذ — تعرب إعراب جمع المذكر السالم شذوذاً : بالواو رفعاً ، وبالياء المكسور ما قبلها نصباً وجرا ، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو .

فأما الأب فقد ورد جمعه فى قول زياد بن واصل السلمى :

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا =

ورأيت آباءَهُمْ ، ومررت بآبائِهِمْ » ، وإن كانت مُثَنَّاة أعربت إعْرَابَ المثنى ؛ بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً ، نحو : « هذان أبَوَا زيدٍ ، ورأيت أبَوَيْهِ ، ومررتُ بأبَوَيْهِ » .

ولم يذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ! ـ من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوَّلَيْنِ ، ثم أشار إليهما بقوله : « وشَرْطُ ذا الإعراب أن يُضَفْنَ لا لليا » أى : شَرْطُ إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تُضَاف إلى غير ياء المتكلم ؛ فعلم من هذا أنه لا بد من إضافتها ، وأنه لا بد أن تكون [إضافتها] إلى غير ياء المتكلم .

ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلك أن الضمير فى قوله : « يُضَفْنَ » راجعٌ إلى الأسماء التى سَبَقَ ذكرها ، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة ؛ فكأنه قال : « وشرط ذا الإعراب أن يضاف أبٌ وإخوتُه المذكورة إلى غير ياء المتكلم » .

واعلم أن « ذُو » لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تضاف إلى مُضْمَرٍ ، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صِفَة ، نحو : « جاءنى ذُو مالٍ » ؛ فلا يجوز « جاءنى ذُو قائم »(١)

* * *

= وأما « ذو » فقد ورد جمعه مضافاً مرتين : إحداهما إلى اسم الجنس ، والأخرى إلى الضمير شذوذاً ، وذلك فى قول كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِى أَرُومَتِهَا ذَوُوها

ففى « ذووها » شذوذ من ناحيتين : إضافته إلى الضمير ، وجمعه جمع المذكر السالم .

(١) اعلم أن الأصل فى وضع « ذو » التى بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها ، وذلك يستدعى شيئين ، أحدهما : أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به ، والثانى أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شىء ، ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه =

أي بضمير

بالألِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى ، وكِلاَ   إذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ[1]

= فتقول : محمد ذو علم ، وخالد ذو مال ، وبكر ذو فضل ، وعلى ذو جاه ، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شيء ، ألا ترى أنك لا تقول « محمد فضل » إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق ، أو بواسطة تقدير مضاف ، أو بواسطة قصد المبالغة

فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتاً — وذلك الضمير والعلم — فلا يضاف « ذو » ولا مثناه ولا جمعه إلى شيء منها ، وشذ قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق إنشاده :

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهِفَاتٍ   أَبَارَ ذَوِى أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

كما شذ قول الآخر :

إنَّمَا يعرفُ ذَا الفَضْـــلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وشذ كذلك ما أنشده الأصمعي قال : أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه:

أَهْنَأُ المعــرُوفِ مَا لَمْ   تُبْتَذَلْ فِيهِ الوُجُـــوهُ

إنمـــا يَصْطَنِعُ المَعْــرُوفَ فى النـــاس ذَوُوهُ

وإن كان الاسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتاً بغير حاجة إلى شيء — وذلك الاسم المشتق والجملة — لم يصح إضافة « ذو » إليه ، وندر نحو قولهم : اذهب بذي تسلم ، والمعنى : اذهب بطريق ذى سلامة .

فتخلص أن « ذو » لا تضاف إلى واحد من أربعة أشياء : العلم ، والضمير ، والمشتق والجملة ، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد ، سواء أكان مصدراً أم لم يكن .

(١) « بالألف » جار ومجرور متعلق بارفع التالي « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المثنى » مفعول به لارفع ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف « وكلا » معطوف على المثنى « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « بمضمر » جار ومجرور متعلق بوصل الآتي « مضافا » حال من الضمير المستتر في وصل « وصلا » فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف ، والتقدير : إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف .

كِلْتَا كَذَاكَ ، اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ[1]

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ جَرًّا ونَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ[2]

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ! ـ أن مما تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركات الأسماء الستةُ ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثنى ، وهو مما يعرب بالحروف .

وحدُّهُ : « لفظ دالٌّ على اثنين ، بزيادة فى آخره ، صالح للتجريد ، وعَطْفِ مِثْلِهِ عليه » فيدخُلُ فى قولنا : « لفظ دال على اثنين » المثنى نحو : « الزيدان » والألفاظُ الموضوعة لاثنين نحو : « شَفْع » ، وخرج بقولنا[3] « بزيادَةٍ » نحو :

(١) « كلتا » مبتدأ « كذاك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والكاف حرف خطاب « اثنان » مبتدأ « واثنتان » معطوف عليه « كابنين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذى هو ألف الاثنين فى قوله يجريان الآتى « وابنتين » معطوف على ابنين « يجريان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

(٢) « وتخلف » فعل مضارع « اليا » فاعله « فى جميعها » الجار والمجرور متعلق بتخلف ، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه « الألف » مفعول به لتخلف « جراً » مفعول لأجله « ونصبا » معطوف عليه « بعد » ظرف متعلق بتخلف ، وبعد مضاف و « فتح » مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « ألف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فتح ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر نعت لفتح .

(٣) وخرج بقوله « دال على اثنين » الاسم الذى تكون فى آخره زيادة المثنى وهو مع ذلك لا يدل على اثنين ، وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعداً . فأما ما يدل على الواحد مع هذه الزيادة فمثاله من الصفات : رجلان ، وشبعان ، وجوعان ، وسكران ، وندمان ، ومثاله من الأعلام : عثمان ، وعفان ، وحسان ، وما أشبه ذلك ، وأما ما يدل على الثلاثة فصاعداً فمثاله : صنوان ، وغلمان ، وصردان ، ورغفان ، وجرذان ، وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون ، والألف ملازمة لها فى كل حال ؛ لأنها نون الصيغة ، وليست النون القائمة مقام التنوين .

« شَفْع » ، وخرج بقولنا « صالح للتجريد » نحو : « اثنان » فإنه لا يَصْلُحُ لإسقاط الزيادة منه ؛ فلا تقول « اُثْنٌ » وخرج بقولنا : « وعَطْفِ مثله عليه » ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيره عليه ، كالْقَمَرَيْنِ ؛ فإنه صالح للتجريد ، فتقول : قمر ، ولكن يُعْطَف عليه مُغَايِره لامثله ، نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : « الْقَمَرَيْنِ »(١).

وأشار المصنف بقوله : « بالألف ارفع المثنى وكلا » إلى أن المثنى يُرْفَع بالألف ، وكذلك شِبْهُ المثنى ، وهو : كلُّ ما لا يَصْدُق عليه حدُّ المثنى ، وأشار إليه المصنفُ بقوله : « وكِلاَ » ؛ فما لا يصدق عليه حدُّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها ، فهو مُلْحَق بالمثنى ؛ فكلا وكلتا واثنان واثنتان مُلْحَقة بالمثنى ؛ لأنها لا يَصْدُقُ عليها حَدُّ المثنى ، ولكن لا يُلْحَق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مُضْمَرٍ . نحو : « جاءنى كِلاَهُمَا ، ورأيت كِلَيْهِمَا ، ومررت بِكِلَيْهِمَا ، وجاءتنى كِلْتَاهُمَا ، ورأيت كِلْتَيْهِمَا ، ومررت بكِلْتَيْهِمَا » فإن أضيفا إلى ظاهرٍ كانا بالألف رفعاً ونصباً وجراً ، نحو : « جاءنى كِلاَ الرجلين وكِلْتا المرأتين ، ورأيت كِلاَ الرجلين وكِلْتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكِلْتا المرأتين » ؛ فلهذا قال المصنف : « وكلا إذا بمضمر مضافاً وُصِلا »(٢).

---

(١) سر هذه المسألة أنه يشترط فى المثنى أن يتفق لفظ المفردين ومعناهما فإن اختلف اللفظان فى الحروف أو فى الحركات أو فى المعنى لم تكن تثنيتهما من المثنى على التحقيق ، فمثال ما اختلف المفردان فى الحروف شمس وقمر فقد قالوا فيهما القمرين ، وعمر وأبو بكر فقد قالوا فيهما العمرين ، والأب والأم فقد قالوا فيهما الأبوين ، ومثال ما اختلفا فى الحركات قوله عليه الصلاة والسلام « اللهم أعز الإسلام بأحد العمرين » يريد عمر بن الخطاب وعمرو ابن هشام المكنى أبا جهل ، ومثال ما اختلفا فيه فى المعنى قولهم « القلم أحسن اللسانين » فهذا كله ملحق بالمثنى عند الجمهور .

(٢) هذا الذى ذكره الشارح تبعاً للناظم — من أن لكلا وكلتا حالتين : حالة يعاملان فيها معاملة المثنى ، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور ، فيكونان بالألف فى الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا — هو مشهور لغة العرب ، والسر فيه — على ما ذهب إليه نحاة البصرة — أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنى ، فكان لهما شبهان شبه =

ثم بَيَّنَ أن اثنين واثنتين يجريان مَجْرَى ابنين وابنتين ؛ فاثنان واثنتان **مُلْحقَان** بالمثّى [كما تقدّم] ، وابنانِ وابنتانِ مثنى حقيقة .

ثم ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ! ـ أن الياء تخلف الألِفَ فى المثنى والملحَقِ به فى حالتى الجرِّ والنصب ، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، نحو : « رأيت الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا ، ومررت بالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا » واحترز بذلك عن ياء الجمع ؛ فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً ، نحو : « مررتُ بالزَّيْدِينَ » وسيأتى ذلك .

وحاصِلُ ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يُرْفَعُ بالألف ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء ، وهذا هو المشهور ، والصحيحُ أن الإعراب فى المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعاً والياءِ نصباً وجراً .

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحَقَ به يكونان بالألف رفعاً والياءِ نصباً وجرا هو المشهور فى لغة العرب ، ومن العرب[1] من يجعل المثنى والملحَقَ به

= بالمفرد من جهة اللفظ ، وشبه بالمثنى من جهة المعنى ، فأخذا حكم المفرد تارة وحكم المثنى تارةأخرى ، حتى يكون لـكل شبه حظ : فى الإعراب . وفى إعادة الضمير عليهما أيضاً .

ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور فى كل حال ، فيغلب جانب اللفظ ، وعليه جاء قول الشاعر :

نِعْمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إلَيْهِ مَطِيَّتِى ... فِى حِينَ جَدَّ بنَا الْمَسِيرُ كِلاَنَا

ومحل الشاهد فى قوله « كلانا » فإنه توكيد للضمير المجرور محلا بالباء فى قوله « بنا » وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير ، وقد جاء به بالألف فى حالة الجر .

وقد جمع فى عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر فى قوله :

إنَّ الْمَنِيَّةَ والْحُتُوفَ كِلاَهُمَا ... يُوفِى الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِى

فتراه قال « يوفى المخارم » بالإفراد ، ثم قال « يرقبان » بالتثنية . فأما الإعراب فى هذا البيت فإن جعلت « كلاهما » توكيدا كان كإعراب المقصور ، ولـكن ذلك ليس بمتعين ، بل يجوز أن يكون « كلاهما » مبتدأ خبره جملة المضارع بعده ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جاريا على اللغة الفصحى .

(١) هذه لغة كنانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى هجيم وبطون من ربيعة =

بالألف مطلقاً : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ؛ فيقول : « جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما » .

* * *

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ « عَامِرٍ ، وَمُذْنِبِ »(١)

= بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة . وخرج عليه قوله تعالى : (إن هذان لساحران) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لاوتران فى ليلة » وجاء عليها قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْـــهُ إِلَى هَابِى التُّرَابِ عَقِيمِ

فإن من حق « هذان ، ووتران ، وأذناه » — لو جرين على اللغة المشهورة — أن تكون بالياء : فإن الأولى اسم إن ، والثانية اسم لا ، وهما منصوبان . والثالثة فى موضع المجرور بإضافة الظرف قبلها ، وفى الآية الكريمة تخريجات أخرى تجريها على المستعمل فى لغة عامة العرب : منها أن « إن » حرف بمعنى « نعم » مثلها فى قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

بَكَرَ الْعَـــوَاذِلُ فى الصَّبُو حِ يَلُمْنَنِى وَأَلُومُهُنَّـــهْ
وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَـــلاَ كَ وَقَدْ كَبِرْتَ ، فَقُلْتُ : إِنَّهْ

يريد فقلت نعم . والهاء على ذلك هى هاء السكت . و « هذان » فى الآية الكريمة حينئذ مبتدأ ، واللام بعده زائدة ، و « ساحران » خبر المبتدأ . ومنها أن « إن » مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر ، واسمها ضمير شأن محذوف . و « هذان ساحران » مبتدأ وخبر كما فى الوجه السابق . والجملة فى محل رفع خبر إن . والتقدير : إنه (أى الحال والشأن) هذان لساحران .

(١) « وارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بواو » جار ومجرور متعلق بارفع « وبيا » جار ومجرور متعلق باجرر الآتى ، ولقوله انصب معمول مثله حذف لدلالة هذا عليه ، أى : اجرر بياء وانصب بياء « اجرر » فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وهو معطوف بالواو على اجرر « سالم » مفعول به تنازعه كل من ارفع واجرر وانصب =

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثانى المثنى ، وقد تقدَّمَ الكلام عليهما ، ثم ذكر فى هذا البيت القسمَ الثالثَ ، وهو جمع المذكر السالم وما حُمِلَ عليه ، وإعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً .

وأشار بقوله : « عَامِرٍ ومُذْنِبِ » إلى ما يُجْمَع هذا الجمعَ ، وهو قسمان : جامد ، وصفة .

فيشترط فى الجامد : أن يكون عَلَماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ؛ فإن لم يكن عَلَمًا لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال فى « رجل » رَجُلونَ ، نعم إذا صُغِّر جاز ذلك نحو : « رُجَيْلٍ ، ورُجَيْلُونَ » لأنه وَصْفٌ[١] ، وإن كان عَلَمًا لغير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال فى « زينب » زينبون ، وكذا إن كان علمًا لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال فى لَاحِقٍ — اسمَ فرسٍ — لاحقون ، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ؛ فلا يقال فى « طَلْحَة » طَلْحون ، وأجاز ذلك الكوفيون[٢] ، وكذلك إذا كان مركبًا ؛ فلا يقال فى « سيبويه » سيبويهون ، وأجازهُ بعضهم .

= وسالم مضاف و « جمع » مضاف إليه ، وجمع مضاف ، و « عامر » مضاف إليه ، و « مذنب » معطوف على عامر .

(١) وجاء من ذلك قول الشاعر :

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي

محل الشاهد فى قوله « أبينوها » فإنه جمع مصغر « ابن » جمع مذكر سالما ورفعه بالواو نيابة عن الضمة ، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع ؛ لأن ابناً اسم جامد وليس بعلم ، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر فى قوة الوصف ، ألا ترى أن رجيلا فى قوة قولك : رجل صغير ، أو حقير ، وأن أبينا فى قوة قولك : ابن صغير ؟

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحة وحمزة جمع مذكر سالما بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التى فى المفرد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان ، وعلى ذلك يقولون : جاء الطلحون والحمزون ، ورأيت الطلحين والحمزين ، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة ، الأول : أن هذا علم على =

ويشترط فى الصفة : أن تكون صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ ، ولا من باب فَعْلَانَ فَعْلَى ، ولا مما يستوى فيه المذكرُ والمؤنَّثُ ؛ نخرج بقولنا « صفة لمذكر » ما كان صفة لمؤنث ؛ فلا يقال فى حائض حائضون ، وخرج بقولنا « عاقل » ما كان صفة لمذكر غيرِ عاقلٍ ؛ فلا يقال فى سابق — صفةَ فرَسٍ — سابقون ، وخرج بقولنا : « خالية من تاءِ التأنيث » ما كان صفة لمذكر عاقل ، ولكنَّ فيه تاء التأنيث ، نحو عَلاّمة ؛ فلا يقال فيه : عَلاَّمُون ، وخرج بقولنا : « ليست من باب أَفعَل فَعْلَاءَ » ما كان كذلك ، نحو : « أَحْمَرَ » فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أحمرون ، وكذلك ما كان من باب فَعْلَانَ فَعْلَى ، نحو : « سَكْرَان ، وسَكْرَى » فلا يقال : سكرانون ، وكذلك إذا استوى فى الوصف المذكرُ والمؤنثُ ، نحو : « صَبُور ، وجَرِيح » فإنه يقال : رجل صَبُور ، وامرأة صَبُور ، ورجل جَرِيح ، وامرأة جَرِيح ؛ فلا يقال فى جمع المذكر السالم : صبورون ، ولاجريحون .

وأشار المصنف — رحمه الله — إلى الجامد الجامع للشروط التى سبق ذكرها بقوله : « عامر » فإنه عَلَم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب ؛ فيقال فيه : عامرون .

= مذكر وإن كان لفظه مؤنثاً . والعبرة بالمعنى لا باللفظ ، والثانى : أن هذه التاء فى تقدير الانفصال بدليل سقوطها فى جمع المؤنث السالم فى قولهم : طلحات ، وحمزات ، والثالث : أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالما ، فلو سمينا رجلا بحمراء أو حبلى جاز جمعه على حمراوين وحبلين ، ولاشك أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمكنا فى التأنيث من المختوم بتاء التأنيث ، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكناً فى التأنيث جمع مذكر سالما لجواز جمع الاسم الأخف تمكناً فى التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى .

واختلف النحاة فى جمع العلم المركب تركيبا مزجيا ، هل يجمع جمع مذكر سالما ؟ فقال الجمهور : لا ، وقال قوم : نعم ، ويجمع صدره فيقال فى جمع سيبويه سيبون ، وقال قوم : نعم ، وتجمع جملته فيقال : سيبويهون . أما المركب تركيبا إسناديا فقد أجمعوا على أنه لا يجمع بالواو والنون أو الياء والنون .

وأشار إلى الصفة المذكورة أولا بقوله : « وَمُذْنِبِ » فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أفْعَلَ فَعْلاَء ولا من باب فَعْلاَن فَعْلَى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مُذْنبون .

* * *

وَشِبْهِ ذَيْنِ ، وَبِهِ عِشْرُونَا وَبَابُهُ أُلْحِقَ ، وَالأَهْلُونَا[1]

أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عِلِّيُّونَا وَأَرَضُونَ شَذّ ، وَالسِّنُونَا[2]

وَبَابُهُ ، وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ[3]

---

(١) « وشبه » الواو حرف عطف ، شبه : معطوف على عامر ومذنب ، وشبه مضاف و « ذين » مضاف إليه مبنى على الياء فى محل جر « وبه » جار ومجرور متعلق بقوله ألحق الآتى « عشرونا » مبتدأ « وبابه » الواو عاطفة ، باب : معطوف على قوله عشرون ، وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونا مضاف إليه « ألحق » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله عشرونا ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « والأهلون » معطوف على قوله عشرون .

(٢) « أولو » و « عالمون » و « عليون » و « أرضون » : كلهن معطوف على قوله عشرون « شذ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها ، لأنها استئنافية ، وقيل : بل الجملة فى محل رفع خبر عن المتعاطفات ، والمتعاطفات مبتدأ ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط « والسنون » و « بابه » معطوفان على قوله عشرون .

(٣) « ومثل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، مثل : نصب على الحال من الفاعل المستتر فى قوله يرد الآتى ، ومثل مضاف ، و « حين » مضاف إليه « قد » حرف تقليل « يرد » فعل مضارع « ذا » اسم إشارة فاعل يرد « الباب » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « وهو » مبتدأ « عند » ظرف متعلق بيطرد الآتى ، وعند مضاف و « قوم » مضاف إليه « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير =

أشار المصنف — رحمه الله ! — بقوله : « وشبه ذين » إلى شبه عامر ، وهو كل علم مستجمع للشروط السابقِ ذكرُها كمحمد وإبراهيم ؛ فتقول : محمدون وإبراهيمون ، وإلى شبه مُذْنِب ، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط ، كالأفْضَلِ والضَّرَّاب ونحوهما ، فتقول : الأفْضَلُونَ والضَّرَّابُونَ ، وأشار بقوله : « وبه عشرون » إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم فى إعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً .

وجمع المذكر السالم هو : ما سَلِمَ فيه بناء الواحد ، ووُجِدَ فيه الشروط التى سبق ذكرها ؛ فمَالا واحِدَ له من لفظه ، أولَهُ واحدٌ غيرُ مستكملٍ للشروط ؛ فليس بجمع مذكر سالم ، بل هو مُلْحَق به ؛ فعشرون وبابه — وهو ثلاثون إلى تسعين — مُلْحَق بجمع المذكر السالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال : عِشْرٌ ، وكذلك « أَهْلُونَ » مُلْحَقٌ به ؛ لأن مفرده — وهو أَهْلٌ — ليس فيه الشروط المذكورة[1] ؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل ، وكذلك « أولو » ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، و « عَالَمُونَ » جمع عَالَمٍ ، وعَالَمٌ كرجل اسمُ جنس جامدٌ ، وَعِلِّيُّون : اسم لأَعْلَى الجنة ، وليس فيه الشروط المذكورة ؛ لكونه لما لا يعقل ، وَأَرْضُون : جمعُ أرْضٍ ، وأرْضٌ[2] : اسم جنس جامد مؤَنث ؛ والسنون : جمع سَنَة ، والسنة : اسم جنسٍ مؤنث ؛ فهذه كلها مُلْحَقة بالجمع المذكر ؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط .

= البيت : وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معربا بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء ، مثل إعراب « حين » : بالضمة رفعا . والفتحة نصبا ، والكسرة جراً . والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد فى كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب .

(١) وقد جمع لفظ « أهل » جمع مذكر سالماً شذوذاً . وذلك كقول الشنفرى :

وَلِى دُونَكُم أَهْلُونَ : سِيدٌ عَمَلَّسٌ ، وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ ، وَعَرْفَاءُ جَيْأَلُ

(٢) وقد جمع لفظ « أرض » جمع مذكر سالما ذلك الذى يقول :

لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إذْ قَامَ مِنْ بَنِى سَدُوسٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ

وأشار بقوله « وَبابه » إلى باب سَنَة ، وهو : كل اسم ثلاثى ، حُذِفَتْ لامه ، وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث ، وَلم يكسَّرْ : كمائة ومِئِين وَثُبَةٍ وَثُبِينَ . وهذا الاستعمال شائع فى هذا ونحوه ؛ فإن كُسِّرَ كشَفَةٍ وَشِفَاه لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً ، كظُبَة ؛ فإنهم كسَّرُوهُ على ظُبَاة وَجمعوه أيضاً بالواو رفعاً وَبالياء نصباً وجراً ، فقالوا : ظُبُونَ ، وَظُبِينَ .

وأشار بقوله : « وَمِثْلَ حين قد يرد ذا البابُ » إلى أنَّ سِنِين[1] ونحوه قد

---

(١) اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً هى لغة الحجاز وعلياء قيس . وأما بعض بنى تميم وبنى عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء فى جميع الأحوال ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله « ومثل حين » وقد تكلم النبى صلى الله عليه وسلم بهذه اللغة ، وذلك فى قوله يدعو على المشركين من أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف » وقد روى هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب : « اللهم اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف » فإما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين جميعاً مرة بهذه ومرة بتلك ، لأن الدعاء مقام تكرار المدعو به ، وهذا هو الظاهر ، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين ، ورواه الرواة بهما جميعاً ، كل منهم رواه بلغة قبيلته ؛ لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحدثين، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذى رواه الشارح ، كما جاء قول جرير :

أَرَى مَرَّ السِّنِينَ أَخَذْنَ مِنِّى كَمَا أَخَذَ السِّرَارُ مِنَ الهِلاَلِ

وقول الشاعر :

أَلَمْ نَسْقِ الْحَجِيجَ — سَلِى مَعَدّا — سِنِيناً مَا تُعَدُّ لَنَا حِسَابَا

وقول الآخر :

سِنِينِى كُلّهَا لاَقَيْتُ حَرْباً أُعَدُّ مَعَ الصَّلاَدِمَةِ الذكور

ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو ، ويفتح النون فى كل أحواله ، فيكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون كإعراب زيتون ونحوه ، ومنهم من يجرى الإعراب الذى =

تلزمه الياء وَيُجْعَلُ الإعرابُ على النون ؛ فتقول : هذه سِنِينٌ ، وَرأيت سِنِيناً ، وَمررت بِسِنِينٍ ، وَإن شئت حذفت التَّنْوين ، وَهو أقَلُّ من إثباته ، وَاختلف فى اطِّراد هذا ، وَالصحيحُ أنه لا يَطرد ، وأنه مقصور على السماع ، وَمنه قولُه صلى الله عليه وسلم : « اللهم اجعلها عليهم سِنِيناً كَسِنِينِ يُوسُفَ » فى إحدى الروايتين ، وَمثله قولُ الشاعر :

٧ — دَعَانِىَ مِنْ نَجْدٍ ؛ فإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

= ذكرناه أولا فى جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به ، إجراء له مجرى المفرد ، ويتخرج على هذه اللغة قول ذى الإصبع العدوانى :

إِنِّى أَبِىٌّ أَبِىٌّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أَبِىٍّ أَبِىٍّ مِنْ أَبِيِّينِ

ويجوز فى هذا البيت أن تخرجه على ماخرج عليه بيت سحيم (ش٩) الآتى قريبا ، فتلخص لك من هذا أن ماذكرناه فى سنين وبابه أربع لغات ، وأن ماذكرناه فى الجمع عامة لغتان .

٧ — البيت للصمة بن عبد الله ، أحد شعراء عصر الدولة الأموية ، وكان الصمة قد هوى ابنة عم له اسمها ريا ، فخطبها ، فرضى عمه أن يزوجها له على أن يمهرها خمسين من الإبل ، فذكر ذلك لأبيه ، فساق عنه تسعة وأربعين ، فأبى عمه إلا أن يكملها له خمسين وأبى أبوه أن يكملها ، ولج العناد بينهما ، فلم ير الصمة بدا من فراقهما جميعاً ، فرحل إلى الشام ؛ فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحيانا ويذمه أحيانا أخرى ، وهذا البيت من قصيدة له فى ذلك .

اللغة : « دعانى » أى اتركانى ، ويروى فى مكانه « ذرانى » وهما بمعنى واحد « نجد » بلاد بعينها ، أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام ، و « الشيب » ـ بكسر الشين ـ جمع أشيب ، وهو الذى وخط الشيب شعر رأسه ، و« المرد » ـ بضم فسكون ـ جمع أمرد ، وهو من لم ينبت بوجهه شعر .

الإعراب : « دعانى » دعا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب « من نجد » جار ومجرور متعلق بدعانى « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « سنينه » سنين : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ـ وهو محل الشاهد ـ وسنين مضاف والضمير العائد إلى نجد =

[الشاهد فيه إجراء السنين مُجْرَى الحينِ ، فى الإعراب بالحركات ، وإلزام النون مع الإضافة] .

* * *

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ(١)

مضاف إليه ، وجملة « لعبن » من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن « بنا » جار ومجرور متعلق بلعبن « شيبا » حال من الضمير المجرور المحل بالباء فى بنا ، وجملة « شيبننا » من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعبن « مردا » حال من المفعول به فى قوله شيبننا .

الشاهد فيه : قوله « فإن سنينه » حيث نصبه بالفتحة الظاهرة ، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير ، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التى من أصل الكلمة فى نحو مسكين وغسلين ، ألا ترى أنك تقول : هذا مسكين ، ولقد رأيت رجلا مسكينا ، ووقعت عينى على رجل مسكين ، وتقول : هذا الرجل مسكينكم ، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضف ؛ لأن مثلها مثل الميم فى غلام والباء فى كتاب ، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول « فإن سنيه » ومثل هذا البيت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف » والأبيات التى أنشدناها (فى ص ٦٤) وتقدم لنا ذكر ذلك .

(١) « ونون » مفعول مقدم لافتح ، ونون مضاف و « مجموع » مضاف إليه « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على مجموع ، مبنى على السكون فى محل جر « به » جار ومجرور متعلق بالتحق الآتى « التحق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فافتح » الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، وافتح : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وقل » فعل ماض « من » اسم موصول فى محل رفع فاعل بقل « بكسره » الجار والمجرور متعلق بنطق ، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه « نطق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، =

وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ ، فَانْتَبِهْ[1]

حقُّ نونِ الجمعِ وما أُلحق به الفتحُ ، وقد تُكسر شُذوذاً ، ومنه قوله :

٨ — عَرَفْنَا جَعْفَراً وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

= وتقدير البيت : افتح نون الاسم المجموع والذى التحق به ، وقل من العرب من نطق بهذه النون مكسورة : أى فى حالتى النصب والجر ، أما فى حالة الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم .

(١) « ونون » الواو عاطفة ، نون : مبتدأ ، ونون مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « ثنى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما « والملحق » معطوف على ما « به » جار ومجرور متعلق بالملحق « بعكس » جار ومجرور متعلق باستعملوه ، وعكس مضاف وذا من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « استعملوه » فعل ماض ، والواو فاعل ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « نون » فى أول البيت « فانتبه » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثنى مكسورة ، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة .

٨ — هذا البيت لجرير بن عطية بن الخطفى ، من أبيات خاطب بها فضالة العرنى ، وقبله قوله :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ ، لَيْسَ مِنَّا ، بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ

المفردات : « جعفر » اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع « وبنى أبيه » إخوته ، وهم عرين وكليب وعبيد « زعانف » جمع زعنفة ـ بكسر الزاى والنون بينهما عين مهملة ساكنة ـ وهم الأتباع ، وفى القاموس « الزعنفة ـ بالكسر والفتح ـ القصير والقصيرة ، وجمعه زعانف ، وهى أجنحة السمك ، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً » هـ . والزعانف أيضاً : أهداب الثوب التى تنوس منه ، أى تتحرك ، ويقال للئام الناس ورذالهم : الزعانف .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفرا » مفعوله « وبنى » معطوف على جعفر وبنى مضاف وأبى من « أبيه » مضاف إليه ، وأبى مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، أنكرنا : فعل وفاعل « زعانف » =

وقوله :

٩ — أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلاَ يَقِينِي ؟!
وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ ؟

وليس كسرُها لغةً ، خلافاً لمن زعم ذلك .

= مفعول به « آخرين » صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته .

الشاهد فيه : كسر نون الجمع في قوله « آخرين » بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية ، وقد روينا لك البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك ، وأول الكلمة قوله :

أَتُوعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَاحٍ ؟ كَذَبْتَ ؛ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي

٩ — هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي ، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض فيها بالأبيرد الرياحي ابن عمه ، وقبلهما :

عَذَرْتُ الْبُزْلَ إِنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي فَمَا بَالِي وَبَالُ ابْنَيْ لَبُونِ ؟

وبعدهما قوله :

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي وَنَجَّذَنِي مُدَاوَرَةُ الشُّؤُونِ

المفردات : « يبتغي » معناه يطلب ، ويروى في مكانه « يدرى » بتشديد الدال المهملة ، وهو مضارع ادراه ، إذا ختله وخدعه

المعنى : يقول : كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في ختلي وقد بلغت سن التجربة والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم ؟ يريد أنه لا تجوز عليه الحيلة ، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه .

الإعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام ، وكل : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « الدهر » مضاف إليه « حل » مبتدأ مؤخر « وارتحال » معطوف عليه « أما » أصل الهمزة للاستفهام ، وما نافية ، وأما هنا حرف استفتاح « يبقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر « على » جار ومجرور متعلق بيبقى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « يقيني » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « وماذا » ما : اسم استفهام مبتدأ ، وذا : اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر =

وَحَقُّ نون المثنى وَالْمُلْحَق به الكَسْرُ ، وَفَتْحُهَا لغة ، ومنه قوله :

١٠ — عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً   فما هِيَ إلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

= « تبتغى » فعل مضارع «الشعراء» فاعله « منى » جار ومجرور متعلق بتبتغى ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتبتغى ، وهو محذوف : أى تبتغيه « وقد » الواو حالية ، قد : حرف تحقيق « جاوزت » فعل وفاعل « حد » مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و « الأربعين » مضاف إليه ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديراً ، وقيل : مجرور بالكسرة الظاهرة ؛ لأنه عومل معاملة حين فى جعل الإعراب على النون ، وسنوضح ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « الأربعين » حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت فى أبيات القصيدة ؛ فمن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين ، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة ، ولكنه كسر النون ، وعليه الشارح هنا .

ونظيره بيت ذى الإصبع العدوانى الذى رويناه لك (ص ٦٥) وقول الفرزدق :

مَا سَدَّ حَيٌّ وَلاَ مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا   إلا الخــلائفُ مِنْ بعدِ النَّبِيِّينِ

١٠ — البيت لحميد بن ثور الهلالى الصحابى ، أحد الشعراء المجيدين ، وكان لا يقاربه شاعر فى وصف القطاة ، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة ، وأول الأبيات التى يصف فيها القطاة قوله :

كما انْقَبَضَتْ كَدْرَاءُ تَسْقِى فِرَاخَهَا   بِشَمْظَةَ رِفْهاً وَالمِيَاهُ شُعُــوبُ

غَدَتْ لم تُصَعِّدْ فى السماءِ ، وَتحتها   إِذَا نَظَرَتْ أَهْوِيَةٌ ولُهُوبُ

فَجَاءَتْ وَمَاجَاءَ الْقَطَا ، ثُمَّ قَلَّصَتْ   بمفحصها ، وَالوارداتُ تَنُوبُ

اللغة : « الأحوذيان » مثنى أحوذى ، وهو الخفيف السريع ، وأراد به هنا جناح القطاة ، يصفها بالسرعة والخفة ، و « استقلت » ارتفعت وطارت فى الهواء ، و « العشية » ما بين الزوال إلى المغرب ، و «هى» ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين ، وأصل الكلام : فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب .

=

وظاهرُ كلام المصنف — رحمهُ الله تعالى ! — أن فتح النون فى التثنية كسكسر نون الجمع فى القِلَّة ، وليس كذلك ، بل كَسْرُها فى الجمع شاذٌّ وفتحُهَا فى التثنية لغة ، كما قدَّمْناه ، وهل يختص الفَتْحُ بالياء أو يكون فيها وفى الألف ؟ قولان ؛ وظاهر كلام المصنف الثانى(١) .

= المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين ، فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها . يقصد أنها شديدة السرعة .

الإعراب : « على أحوذيين » جار ومجرور متعلق باستقلت « استقلت » استقل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على القطاة التى تقدم وصفها « عشية » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت « فما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « هى » مبتدأ بتقدير مضافين . والأصل : فما زمان مشاهدتها إلا لمحة وتغيب بعدها « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « لمحة » خبر المبتدأ « وتغيب » الواو عاطفة ، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على القطاة . والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر .

الشاهد فيه : فتح نون المثنى من قوله « أحوذيين » وهى لغة ، وليست بضرورة ؛ لأن كسرها يأتى معه الوزن ولا يفوت به غرض .

(١) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثنى ويائه وبعد واو الجمع ويائه ؛ واختلف النحاة فى تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه . الأول — وعليه ابن مالك — أنها زيدت دفعاً لتوهم الإضافة فى « رأيت بنين كرماء » إذ لو قلت « رأيت بنى كرماء » لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء ؟ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت « بنى كرماء » فقد أردت وصف الآباء بالكرم ، وأن بنى مضاف وكرماء مضاف إليه ، وإن قلت « بنين كرماء » فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم ، وأن كرماء نعت لبنين ، وبعداً عن توهم الإفراد فى « هذين » ونحو « الخوزلان » و « المهتدين » ؛ إذ لولا النون لا لتبست الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولا ولا لتبس المفرد بالمثنى أو بالجمع ؛ الثانى أنها زيدت عوضاً عن الحركة فى الاسم المفرد ، وعليه الزجاج ، والثالث : أن زيادتها عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، وعليه ابن كيسان ، وهو الذى يجرى على ألسنة المعربين ، والرابع : أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً ، وعليه ابن ولاد والجزولى ، =

ومن الفتح مع الألف قول الشاعر :

١١ — أعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ وَالعَيْنَانَا ... وَمَنْخِـــرَيْنِ أشبها ظَبْيَانَا

= والخامس : أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة فى مفرده كمحمد وعلى ، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين فى مفرده كزينب وفاطمة ، وعن التنوين فقط فيما لا حركة فى مفرده كالقاضى والفتى ، وليست عوضاً عن شىء منهما فيما لا حركة ولا تنوين فى مفرده كالحبلى ، وعليه ابن جنى ، والسادس : أنها زيدت فرقا بين نصب المفرد ورفع المثنى ، إذ لو حذفت النون من قولك « عليان » لأشكل عليك أمره ، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثنى مرفوع ، وعلى هذا الفراء ، والسابع : أنها نفس التنوين حرك للتخلص من التقاء الساكنين .

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة فى المثنى مفتوحة فى الجمع ، فأما مجرد حركتها فيهما فلأجل التخلص من التقاء الساكنين ، وأما المخالفة بينهما فلتميز كل واحد من الآخر ، وأما فتحها فى الجمع فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير والمثنى خفيف ، فقصدت المعادلة بينهما ، لئلا يجتمع ثقيلان فى كلمة ، وورد العكس فى الموضعين وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع ، ضرورة لا لغة ، ثم قيل : ذلك خاص بحالة الياء فيهما ، وقيل : لا ، بل مع الألف والواو أيضاً .

وذكر الشيبانى وابن جنى أن من العرب من يضم النون فى المثنى ، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر :

يَا أَبتَا أَرَّقَنِى القِـــذَّانُ ... فَالنَّوْمُ لا تَطْعَمُـــهُ العَيْنَانُ

وهذا إنما يجىء مع الألف ، لا مع الياء . والقذان : البراغيث ، واحدها قذذ بوزن صرد.

وسمع تشديد نون المثنى فى تثنية اسم الإشارة والموصول فقط ، وقد قرىء بالتشديد فى قوله تعالى : (فذانك برهانان) وقوله : (واللذان يأتيانها) وقوله : (إحدى ابنتى هاتين) وقوله سبحانه : (ربنا أرنا اللذين) .

١١ — البيت لرجل من ضبة كما قال المفضل ، وزعم العينى أنه لا يعرف قائله ، وقيل : هو لرؤبة . والصحيح الأول ، وهو من رجز أوله :

إنَّ لِسَلْمَى عِنْـــدَنَا دِيوَانَا ... يُخْزِى فُلاَنًا وَابْنَهُ فُلاَنَا

كانَتْ عَجُوزاً عُمِّرَتْ زَمَانَا ... وَهْىَ تَرَى سَيِّئَهَا إحْسَانَا =

وقد قيل : إنه مصنوع(١) ؛ فلا يُحْتَجُّ به

* * *

اللغة : « الجيد » العنق « منخرين » مثنى منخر ، بزنة مسجد ، وأصله مكان النخير ، وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ويستعمل فى الأنف نفسه لأنه مكانه ، واستعماله فى الصوت من باب تسمية الحال فى شىء باسم محله ، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها « ظبيان » اسم رجل . وقيل : مثنى ظبى ، وليس بشىء ، قال أبو زيد « ظبيان : اسم رجل ، أراد أشبها منخرى ظبيان » ، لحذف ، كما قال الله عز وجل : (واسأل القرية) يريد أهل القرية » اه ، وتأويل أبى زيد فى القرية على أنه مجاز بالحذف ، وهو غير التأويل الذى ذكرناه آنفا .

الإعراب : « أعرف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف « والعينانا » معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ومنخرين » معطوف على الجيد أيضاً ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « أشبها » أشبه : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « ظبيانا » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما فى قوله « والعينانا » السابق ، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لمنخرين .

الشاهد فيه : قوله « والعينانا » حيث فتح نون المثنى ، وقال جماعة منهم الهروى : الشاهد فيه فى موضعين : أحدهما ما ذكرنا ، وثانيهما قوله « ظبيانا » ، ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظبى ، وهو فاسد من جهة المعنى ، والصواب أنه مفرد ، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبى زيد ، وعليه لا شاهد فيه ، وزعم بعضهم أن نون « منخرين » مفتوحة ، وأن فيها شاهداً أيضاً ، فهو نظير قول حميد بن ثور « على أحوذيين » الذى تقدم (ش رقم ١٠) .

(١) حكى ذلك ابن هشام رحمه الله ، وشبهة هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمثنى بالألف فى حالة النصب ، وذلك فى قوله « والعينانا » وفى قوله « ظبيانا » عند الهروى وجماعة ، ثم جاء به بالياء فى قوله « منخرين » لجمع بين لغتين من لغات العرب فى بيت واحد ، وذلك قلما يتفق لعربى ، ويرد هذا الكلام شيئان ، أولهما : أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات ، ونسبها لرجل من ضبة ، وأبو زيد ثقة ثبت حتى إن سيبويه رحمه الله كان يعبر=

وَمَا بتاَ وَألِفٍ قَدْ جُمِعاَ ... يُكْسرُ فِى الْجرِّ وَفِى النَّصْبِ معاَ[١]

لما فرَغَ من الكلام على الذى تَنُوب فيه الحروفُ عن الحركات شَرَعَ فى ذكر ما نابت فيه حركةٌ عن حركةٍ ، وهو قسمان ؛ أحدهما : جمعُ المؤنثِ السالمُ ، نحو : مُسْلِمَاتٍ ، وقيدنا بـ « بالسالم » احترازاً عن جمع التكسير ، وهو : ما لم يَسْلم فيه بِناَء واحدهِ ، نحو : هُنُود ، وأشار إليه المصنف — رحمه الله تعالى ! — بقوله : « وماَ بِتاَ وألف قَدْ جُمِعاَ » أى جمع بالألف والتاء المزيدتين ، فخرج نحو : قُضَاة[٢] ؛ فإنَّ ألفه غيرُ زائدةٍ ، بل هى منقلبة عن أصْلٍ وهو الياء ؛ لأن أصله

= عنه فى كتابه بقوله « حدثنى الثقة » أو « أخبرنى الثقة » ونحو ذلك ، وثانيهما : أن الرواية عند أبى زيد فى نوادره :

* ومَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا *

بالألف فى « منخرين » أيضاً ؛ فلا يتم ما ذكروه من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع ، فافهم ذلك وتدبره .

(١) « وما » الواو للاستئناف ، ما : اسم موصول مبتدأ « بتا » جار ومجرور متعلق بجمع الآتى « وألف » الواو حرف عطف ، ألف : معطوف على تا « قد » حرف تحقيق « جمعا » جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « يكسر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « فى الجر » جار ومجرور متعلق بيكسر « وفى النصب » الواو حرف عطف ، فى النصب : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول « معا » ظرف متعلق بمحذوف حال .

(٢) مثل قضاة فى ذلك : بناة ، وهداة ، ورماة ، ونظيرها : غزاة ، ودعاة ، وكساة ، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل ، لكن الأصل فى غزاة ودعاة وكساة واو ، لا ياء كما هو أصل ألف بناة وهداة ورماة .

قُضَيَةٌ ، ونحو أبياتٍ[١] فإنَّ تاءهُ أصلية ، والمراد [منه] ما كانت الألف والتاء سبباً فى دَلاَلَته على الجمع ، نحو : « هِنْدَاتٍ » ؛ فاحترز بذلك عن نحو : « قُضَاةٍ ، وأبْيَاتٍ » ؛ فإن كل واحد منهما جمعٌ مُلْتَبِسٌ بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصِّيغَةِ ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل : « قُضَاةٍ ، وأبْيَاتٍ » وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ؛ فالباء فى قوله : « بتا » متعلقة بقوله : « جُمِع » .

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة ، نحو : « جاءنِى هِنْدَاتٌ ، ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ » فنابت فيه الكسرةُ عن الفتحة ، وزعم بعضُهم أنه مبنىٌّ فى حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لاموجب لبنائه[٢] .

* * *

---

(١) ومثل أبيات فى ذلك : أموات ، وأصوات ، وأثبات ، وأحوات جمع حوت ، وأسحات جمع سحت بمعنى حرام .

(٢) اختلف النحويون فى جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضى نصبه ؛ فقيل : هو مبنى على الكسر فى محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما ، وقيل : هو معرب ، ثم قيل : ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقاً : أى سواء أكان مفرده صحيح الآخر نحو زينبات وطلحات فى جمع زينب وطلحة ، أم كان معتلا نحو لغات وثبات فى جمع لغة وثبة ، وقيل: بل ينصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلا ، وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحاً ، وقيل : ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً ؛ حملا لنصبه على جره ، كما حمل نصب جمع المذكر السالم ـ الذى هو أصل جمع المؤنث ـ على جره ، فجعلا بالياء ، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال وأصحها عندهم ، وهو الذى جرى عليه الناظم هنا .

ثم اعلم أن الجمع بالألف والتاء ينقاس فى خمسة أشياء ، أولها ماكان مقترنا بالتاء سواء أكان علم مؤنث كفاطمة أم علم مذكر كطلحة أم غير علم كزفرة ، وثانيها ماكان آخره ألف التأنيث الممدودة كصحراء أو المقصورة كحبلى ، وثالثها ماكان علما لمؤنث كزينب ودعد ، ورابعها مصغر ما لا يعقل كدريهم ، وخامسها وصف ما لا يعقل كأيام معدودات وجبال راسيات .

كَذَا أُولاتُ ، والَّذِى اسْمًا قَدْ جُعِلْ — كأَذْرِعَاتٍ — فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ[1]

أشار بقوله : « كذا أولات » إلى أن « أولات » تجرى مَجْرَى جمع المؤنث السالم فى أنها تنصب بالكَسْرَة ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هى مُلْحَقة به ، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها .

ثم أشار بقوله : « والذى اسما قد جعل » إلى أن ما سُمِّىَ به من هـذا الجمع والملحقِ به ، نحو : « أذْرِعَاتٍ » يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به ، ولا يحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أذْرِعَاتٌ ، ورَأَيْتُ أذْرِعَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِأَذْرِعَاتٍ » هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما : أنه يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة ، ويُزَال منه التنوينُ ، نحو : « هـذه أذرعاتُ ، ورأيت أذْرِعَاتِ ، ومررْتُ بأذرعاتِ » والثانى : أنه يرفع بالضمة ،

---

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أولات » مبتدأ مؤخر « والذى » الواو للاستئناف ، الذى : اسم موصول مبتدأ أول « اسماً » مفعول ثان لجعل الآتى « قد » حرف تحقيق « جعل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كأذرعات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأذرعات « فيه » جار ومجرور متعلق بقبل الآتى « ذا » مبتدأ ثان « أيضاً » مفعول مطلق حذف عامله «قبل» فعل ماض ، مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا ، والجملة خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو الذى ، أى : وقد قبل هذا الإعراب فى الجمع الذى جعل اسماً كأذرعات ، والتقدير الإعرابى للبيت : وأولات كذلك : أى كالجمع بالألف والتاء ، والجمع الذى جعل اسماً ـ أى سمى به بحيث صار علماً ، ومثاله اذرعات ـ هذا الإعراب قد قبل فيه أيضاً ، وأذرعات فى الأصل : جمع أذرعة الذى هو جمع ذراع ، كما قالوا : رجالات وبيوتات وجمالات ، وقد سمى بأذرعات بلد فى الشام كما ستسمع فى الشاهد رقم ١٢ .

وينصب ويجر بالفتحة ، ويحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أذرعاتُ ، ورأيت أذرعاتَ ، ومررت بأذرعاتَ » ، ويُرْوَى قولُه :

١٢ — تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

---

١٢ — البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، من قصيدة مطلعها :

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَـلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانْ فى الْعُصُرِ الْخَالِي

اللغـة : « تنورتها » نظرت إليها من بعيد ، وأصل التنور : النظر إلى النـار من بعيد ، سواء أراد قصدها أم لم يرد ، و « أذرعات » بلد فى أطراف الشام ، و « يثرب » اسم قديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم « أدنى » أقرب « عال » عظيم الارتفاع والامتداد .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من » حرف جر « أذرعات » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، إذا قرأته بالجر منونا أو من غير تنوين ، فإن قرأته بالفتح قلت : وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمـانع له من الصرف العلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو للحال ، وأهل: مبتدأ ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه « بيثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « أدنى » مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ « عال » نعت لنظر .

الشاهد فيه : قوله « أذرعات » فإن أصله جمع ، كما بينا فى تقدير بيت الناظم ، ثم نقل فصار اسم بلد ؛ فهو فى اللفظ جمع ، وفى المعنى مفرد . ويروى فى هذا البيت بالأوجه الثلاثة التى ذكرها الشارح : فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به ، من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين ، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين فى جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة ؛ إذ هو فى مقابلة النون التى فى جمع المذكر السالم ، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد فى الكلمة ما يقتضى منع صرفها ؛ لأن التنوين الذى يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين ، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة ، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين ـ وهم جماعة منهم المبرد والزجاج ـ فقد لاحظوا فيه أمرين : أولهما أنه جمع بحسب أصله ، وثانيهما : أنه علم على مؤنث ، فأعطوه من كل جهة شبها ؛ فمن جهة كونه =

بكسر التاء منونة كالمذهب الأول ، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثانى ، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث .

* * *

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لا يَنْصَرِفْ   مَالَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَلْ» رَدِفْ[1]

أشار بهذا البيت إلى القسم الثانى مما ناب فيه حركةٌ عن حركةٍ ، وهو الاسم الذى لا ينصرف ، وحكمه أنه يرفع بالضمة ، نحو : « جَاءَ أَحْمَدُ » وينصب بالفتحة ، نحو : « رأيت أَحْمَدَ » ويجر بالفتحة أيضاً ، نحو : « مررت بأَحْمَدَ » ، فنابت الفتحة عن الكسرة . هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام ؛ فإن أضيف جُرَّ بالكسرة ، نحو : « مررت بأَحْمَدِكُمْ » وكذا إذا دخله الألفُ واللامُ ،

= جمعا نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه ، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين - وهم جماعة منهم سيبويه وابن جنى - فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط ، وهى أنه علم على مؤنث ، فقد اجتمع فيه العلمية والتأنيث ، وكل اسم تجتمع فيه العلمية مع التأنيث يكون ممنوعا من الصرف فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

(١) « وجر » الواو للاستئناف ، جر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالفتحة » جار ومجرور متعلق بجر « ما » اسم موصول مفعول به لجر ، مبنى على السكون فى محل نصب « لا » نافية « ينصرف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يضف » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة صلة ما المصدرية « أو » عاطفة « يك » معطوف على يضف ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، وهو متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « بعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر يك ، وبعد مضاف و « أل » مضاف إليه مقصود لفظه « ردف » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب . =

نحو : «مررت بالأَحْمَدِ[١]» ؛ فإنه يجر بالكسرة[٢] .

الأفعال الخمسة

* * *

وَاُجْعَلْ لِنَحْوِ «يَفْعَلَانِ» النُّونَا رَفْعاً ، وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا[٣]

=وسكن للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما : أى اجرر بالفتحة الاسم الذى لا ينصرف مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل .

(١) قد دخلت أل على العلم إما للمح الأصل وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع ، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضاً ؛

فمن أمثلة دخول أل على العلم قول الراجز :

باعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

ومثل هذا قول جرير بن عطية :

أَواصِلٌ أَنْتَ أُمَّ العَمْرِو أَمْ تَدَعُ أَمْ تَقْطَعُ الحَبْلَ مِنْهُمْ مِثْلَمَا قطعُوا

ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

(٢) سواء أكانت «أل» معرفة ، نحو «الصلاة فى المساجد أفضل منها فى المنازل» أو موصولة كالأعمى والأصم ، واليقظان ، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد :

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ

فإن الاسم مع كل واحدة منها يجر بالكسرة .

(٣) «واجعل» الواو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لنحو» جار ومجرور متعلق باجعل ، ونحو مضاف ، و «يفعلان» قصد لفظه مضاف إليه «النونا» مفعول به لا جعل «رفعاً» مفعول لأجله ، أو منصوب على نزع الخافض «وتدعين» الواو عاطفة ، وتدعين معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً «وتسألونا» الواو عاطفة ، تسألون : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً ، وأراد من «نحو يفعلان» كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين ، ومن «نحو تدعين» كل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة ، ومن نحو تسألون، كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة.

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ(١)

لما فرَغَ من الكلام على ما يُعْرَب من الأسماء بالنيابة شَرَعَ فى ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة ، وذلك الأمثلةُ الخمسةُ ؛ فأشار بقوله : « يفعلان » إلى كل فعل [مضارع] اشتمل على ألف اثنين : سواء كان فى أوله الياء ، نحو : « يَضْرِبَانِ » أو التاء ، نحو : « تَضْرِبَانِ » وأشار بقوله : « وَتَدْعِينَ » إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبةٍ ، نحو : « أَنْتِ تَضْرِبِينَ » وأشار بقوله : « وَتَسْأَلُونَ » إلى كل فعل اتصل به واوُ الجمع ، نحو : « أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ » سواء كان فى أوَّلِهِ التاء كما مُثِّلَ ، أو الياء ، نحو : « الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ » .

فهذه الأمثلة الخمسة — وهى : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ — تُرْفَعُ بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ؛ فنابت النونُ فيه عن الحركة التى هى الضمة ، نحو : « الزَّيْدَانِ يَفْعَلَانِ » فيفعلان : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثُبُوتُ النونِ ، وتنصب وتجزم بحذفها ، نحو : « الزَّيْدَانِ لَنْ

---

(١) « وحذفها » الواو للاستئناف ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف ، وها : مضاف إليه « للجزم » جار ومجرور متعلق بسمة الآتى « والنصب » معطوف على الجزم « سمه » خبر المبتدأ ، والسمة — بكسر السين المهملة — العلامة ، وفعلها وسم يسم سمة على مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة وومق يمق مقة « كلم » الكاف حرف جر ، والمجرور بها محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير . وذلك كائن كقولك ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب « تكونى » فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة اسم تكون ، مبنى على السكون فى محل رفع « لترومى » اللام لام الجحود ، وترومى فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه حذف النون ، والياء فاعل « مظلمه » مفعول به لترومى ؛ والمظلمة — بفتح اللام — الظلم ، وأن المصدرية المضمرة مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بلام الجحود ، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكونى ، وجملة تكون واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول الذى قدرناه .

يَقُومَا ، ولَمْ يَخْرُجَا » فعلامة النصب والجزم سُقُوطُ النونِ من « يقوما ، ويخرجا »
ومنه قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ) .

* * *

وَسَمِّ مُعْتَلاًّ مِنَ الأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِى مَكَارِمَا[1]
فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ ، وَهْوَ الَّذِى قَدْ قُصِرَا[2]

(١) « وسم » الواو للاستئناف ، سم : فعل أمر،وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « معتلا » مفعول ثان لسم مقدم على المفعول الأول « من الأسماء » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « ما » اسم موصول مفعول أول لسم ، مبنى على السكون فى محل نصب « كالمصطفى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « والمرتقى » معطوف على المصطفى « مكارما » مفعول به للمرتقى ، والمعنى : سم ما كان آخره ألفا كالمصطفى ، أو ما كان آخره ياء كالمرتقى — حال كونه من الأسماء ، لا من الأفعال — معتلا .

(٢) « فالأول » مبتدأ أول « الإعراب » مبتدأ ثان « فيه » جار ومجرور متعلق بقدر الآتى « قدرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الإعراب ، والألف للإطلاق « جميعه » جميع : توكيد لنائب الفاعل المستتر ، وجميع مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ويجوز أن يكون « جميعه » هو نائب الفاعل لقدر ، وعلى ذلك لا يكون فى «قدر» ضمير مستتر ، كما يجوز أن يكون «جميعه» توكيدا للإعراب ويكون فى « قدر » ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضاً « هو الذى » مبتدأ وخبر « قد » حرف تحقيق « قصرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الذى ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها صلة الذى ، والمعنى : فالأول — وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى — الإعراب جميعه: أى الرفع والنصب والجر » قدر على آخره الذى هو الألف،وهذا النوع هو الذى قد قصرا: أى سمى مقصوراً ، من القصر بمعنى الحبس، وإنما سمى بذلك لأنه قد حبس ومنع من جنس الحركة .

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى ، كَذَا أَيضاً يُجَرْ[(١)]

شَرَعَ فى ذكر إعراب المعتلِّ من الأسماء والأفعال ، فذكَرَ أن ما كان مثل : « الْمُصْطَفَى ، وَالْمُرْتَقِى » يسمى معتلا ، وأشار « بالْمُصْطَفَى» إلى ما فى آخِرِهِ ألفٌ لازمة قبلها فتحة ، مثل « عصاً ، وَرَحًى » ، وأشار « بالْمُرْتَقِى » إلى ما فى آخره ياء مكسور ما قبلها ، نحو : « الْقَاضِى ، والدَّاعِى » .

ثم أشار إلى أن ما فى آخره ألفٌ مفتوحٌ ماقبلها يُقَدَّرُ فيه جميعُ حركاتِ الإعرابِ : الرفعُ ، والنصبُ ، والجرُّ ، وأنه يسمى المقصور ؛ فالمقصور هو : الاسم المعرب الذى فى آخره ألفٌ لازمةٌ ، فاحترز بـ « ـالاسم » من الفعل ، نحو : يَرْضَى ، وبـ « الْمُعْرَبِ » من المبنى ، نحو : إذَا ، وبـ « الألف » من المنقوص ، نحو : الْقَاضِى كما سيأتى ، وبـ « ـلازمة » من المثَنَّى فى حالة الرفع ، نحو : الزَّيْدَانِ ؛ فإن ألفه لا تلزمه ؛ إذ تقلب ياء فى الجر والنصب ، نحو : [رأيْتُ] الزَّيْدَيْنِ .

وأشار بقوله : « والثانِ منقوص » إلى الْمُرْتَقِى ؛ فالمنقوصُ هو : الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، نحو : الْمُرْتَقِى ؛ فاحترز بـ « ـالاسم » عن الفعل نحو : يَرْمِى ، وبـ « المعرب » عن المبنى ، نحو : الَّذِى ، وبقولنا « قبلها كسرة » عن

---

(١) « والثاني منقوص » مبتدأ وخبر « ونصبه » الواو عاطفة ، نصب : مبتدأ ، ونصب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد على الثانى مضاف إليه « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على نصب ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو نصب «ورفعه» الواو عاطفة ، ورفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « ينوى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على رفع، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو رفع « كذا » جار ومجرور متعلق بيجر « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « يجر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص .

التى قبلها سكون ، نحو : ظَبْيٌ وَرَمْيٌ ؛ فهذا معتلٌ جارٍ مَجْرَى الصحيح : فى رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب(١) ، نحو : « رَأَيْتُ الْقَاضِيَ » ، وقال الله تعالى : (يَاقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ) وُيقَدَّرُ فيه الرفعُ والجرُّ لثقلهما على الياء(٢)

---

(١) من العرب من يعامل المنقوص فى حالة النصب معاملته إياه فى حالتى الرفع والجر ؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضا ، إجراء للنصب مجرى الرفع والجر ، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دارُهُ ... ودَارِى بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

وقول بشر بن أبى خازم ، وهو عربى جاهلى :

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِى ... وَلَيْسَ لِنَأْيِهَا إِذْ طَالَ شَافِى

فأنت ترى المجنون قال « أن واش » فسكن اليـاء ثم حذفها مع أنه منصوب ، لكونه اسم أن ، وترى بشراً قال « كافى » مع أنه حال من النأى أو مفعول مطلق .

وقد اختلف النحاة فى ذلك ، فقال المبرد : هو ضرورة ، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر ، والأصح جوازه فى سعة الكلام ؛ فقد قرىء (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء .

(٢) من العرب من يعامل المنقوص فى حالتى الرفع والجر كما يعامله فى حالة النصب ، فيظهر الضمة والكسرة على اليـاء كما يظهر الفتحة عليها ، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطية :

فَيَوْماً يُوَافِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ ... وَيَوْماً تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

وقول الآخر :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِى مَتَى أَنْتَ جَائِيٌ ... وَلَـكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ

وقول الشماخ بن ضرار الغطفانى :

كَأَنَّهَا وَقَدْ بَدَا عُوَارِضُ ... وفَاضَ مِنْ أَيْدِيِهِنَّ فَائِضُ

وقول جرير أيضاً :

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ ... خَبِيثُ الثَّرَى كَابِيُ الأَزْنُدِ =

نحو « جَاءَ الْقَاضِي ، ومَرَرْتُ بِالْقَاضِي» ؛ فعلامة الرفع ضمةٌ مُقَدَّره على الياء ، وعلامة الجر كسرة مقدرةٌ على الياء .

وعُـلِمَ مِمَّا ذكر أن الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة ، نعم إن كان مبنِيًّا وُجِد ذلك فيه ، نحو : هُوَ ، ولم يوجد ذلك فى المعرب إلاَّ فى الأسماء الستة فى حالة الرفع نحو : « جَاءَ أَبُوهُ » وأجاز ذلك الـكوفيون فى موضعين آخرين ؛ أحدهما : ما سُمِّيَ به من الفعل ، نحو : يَدْعُو ، ويَغْزُو ، والثانى : ما كان أعجميًّا ، نحو سَمَنْدُو ، وقَمَنْدُو .

* * *

ــ وأَيُّ فِعْــــلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ ، أَوْ يَاءٌ ، فَمُعْتَلاًّ عُرِفْ[1]

ـــــــــــــ

= ولا خلاف بين أحد من النحاة فى أن هذا ضرورة لا تجوز فى حالة السعة ، والفرق بين هذا والذى قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين ؛ ففيه حمل النصب على حالتى الرفع والجر ، فأعطينا الأقل ـ وهو النصب ـ حكمَ الأكثر ، ولهذا جوزه بعض العلماء فى سعة الـكلام ، وورد فى قراءة جعفر الصادق رضى الله عنه : (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) أما هذا ففيه حمل حالتين ـــ وهما حالة الرفع وحالة الجر ـــ على حالة واحدة وهى حالة النصب ، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل ، ومن أجل هذا اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة يغتفر منها ما وقع فعلا فى الشعر ، ولا ينقاس عليها .

(١) « أى » اسم شرط مبتدأ ، وأى مضاف و « فعل » مضاف إليه « آخر » مبتدأ « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآخر ، وهو الذى سوغ الابتـداء به « ألف » خبر المبتدأ الذى هو آخر ، والجملة مفسرة لضمير مستتر فى كان محذوفا بعد أى الشرطية : أى فهذه الجملة فى محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها وكان هى فعل الشرط وقيل : آخر اسم لـكان المحذوفة ، وألف خبرها ، وإنما وقف عليه بالسكون ـــ مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف ـــ على لغـة ربيعة التى تقف على المنصوب المنون بالسكون ، ويبعد هذا الوجه كون قوله « أو واو أو ياء » مرفوعين ، وإن أمكن جعلهما خبرا لمبتـدأ محذوف وتـكون « أو » قد عطفت جـملة على جـملة ، لـكن ذلك تكلف «أو واو أو ياء» معطوفان على ألف « فمعتلا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و « معتلا » =

أشار إلى أن المعتلّ من الأفعال هو ما كان فى آخره واو قبلها ضمة ، نحو : يَغزُو ، أو ياء قبلها كسرة ، نحو : يَرْمِي ، أو ألف قبلها فتحة ، نحو : يَخْشَى .

* * *

فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِى[1]

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ ، وَاحْذِفْ جَازِمَا ثَلاَثَهُنَّ ، تَقْضِ حُكْماً لاَزِمَا[2]

ذكرَ فى هذين البيتين كيفيةَ الإعرابِ فى الفعل المعتل ؛ فذكر أن الألف يُقدَّر فيها غيرُ الجزم — وهو الرفع والنصب — نحو : « زَيْدٌ يَخْشَى » فيخشى : مَرْفُوعٌ

= حال من الضمير المستتر فى عرف مقدم عليه « عرف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل ، وخبر « أى » هو مجموع جملة الشرط والجواب على الذى نختاره فى أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ ، والتقدير : أى فعل مضارع كان هو — أى الحال والشأن — آخره ألف أو واو أو ياء فقد عرف هذا الفعل بأنه معتل ، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة ألف أو واو أو ياء .

(١) «فالألف» مفعول لفعل يفسره ما بعده ، وهو على حذف «فى» توسعاً ، والتقدير : فنى الألف انو « انو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فيه » جار ومجرور متعلق بانو « غير » مفعول به لانو ، وغير مضاف و « الجزم » مضاف إليه « وأبد » الواو حرف عطف ، أبد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نصب » مفعول به لأبد ، ونصب مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « كيدعو » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما « يرمى » معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف ، يريد أن ماكان من الأفعال المعربة آخره ألف يقدر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم مما يلحق الأفعال من أنواع الإعراب ، وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمى يظهر فيه النصب .

(٢) « والرفع » الواو حرف عطف ، الرفع : مفعول به مقدم على عامله وهو انو الآتى « فيهما » جار ومجرور متعلق بانو « انو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « واحذف » فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « جازما » حال من فاعل احذف المستتر فيه « ثلاثهن » ثلاث : مفعول به لا حذف بتقدير مضاف ، ومعمول جازما محذوف ، والتقدير : واحذف أواخر ثلاثهن حال كونك جازما =

وعلامة رَفْعِهِ ضمةٌ مُقَدَّرة على الألف ، و « لَنْ يَخْشَى » فيخشى : منصوب ، وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف ، وأما الجزمُ فيظهر ؛ لأنه يُحْذَف له الحرفُ الآخِرُ ، نحو : « لَمْ يَخْشَ » .

وأشار بقوله : « وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِى » إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء ، نحو : « لَنْ يَدْعُوَ ، وَلَنْ يَرْمِىَ » .

وأشار بقوله : « وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ » إلى أن الرفع يُقَدَّر فى الواو والياء ، نحو : « يَدْعُو ، ويَرْمِى » فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء .

وأشار بقوله : « وَاحْذِفْ جَازِماً ثَلاَثَهُنَّ » إلى أن الثلاث — وهى الألف ، والواو ، والياء — تُحْذَف فى الجزم ، نحو : « لَمْ يَخْشَ ، ولَمْ يَغْزُ ، ولَمْ يَرْمِ » فعلامة الجزم حذف الألف والواو والياء .

وحاصِلُ ما ذكره : أن الرفع يُقَدَّر فى الألف والواو والياء ، وأن الجزم يظهر فى الثلاثة بحذفها ، وأن النصب يظهر فى الياء والواو ، ويُقَدَّر فى الألف[1] .

* * *

= الأفعال ، أو يكون «ثلاثهن» مفعولا لجازما ، ومعمول احذف هو المحذوف ، والتقدير : واحذف أحرف العلة حال كونك جازما ثلاثهن «تقض» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو احذف ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها . والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حكما» مفعول به لتقض على تضمينه معنى تؤدى «لازما» نعت لحكما .

(١) وقد ورد عن بعض العرب نصب الفعل المضارع المعتل بالواو أو بالياء بفتحة مقدرة ، ومن ذلك قول عامر بن الطفيل :

فَمَا سَوَّدَتْنِى عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ ... أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

ومن ذلك قول حندج بن حندج :

ما أقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِى عَلَى شَحَطٍ ... مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

كما ورد عنهم جزم الفعل المعتل بالسكون وبقاء حرف العلة ، كقول عبد يغوث :

وَتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيراً يَمَانِيَا

المعارف هي
- المضمر
- الإشارة
- علم
- المضاف إلى المعرف
- ما دخل عليه ال
- الموصول

النَّـكِرَةُ وَالْمَعرِفَةُ (١)

نَـكِرَةٌ : قَابِلُ أَلْ ، مُؤَثِّرَا ، أَوْ وَاقِـعٌ مَوْقِـعَ مَا قَدْ ذُكِرَا (٢)

النكرة : ما يقبل « أل » وتؤثر فيه التعريفَ ، أو يقع مَوْقِعَ ما يقبل « أل »(٣) فمثالُ ما يقبل « أل » وتؤثر فيه التعريفَ « رَجُلٌ » فتقول : الرجل ، واحترز بقوله : « وتؤثر فيه التعريفَ » مما يقبل « أل » ولا تؤثر فيه التعريفَ ، كَعَبَّاس علماً ؛ فإنك تقول فيه : العَبَّاس ، فتُدْخِلُ عليه « أل » لكنها لم تؤثر فيه التعريفَ ؛ لأنه معرفة قَبْلَ دخولها [عليه] ومثالُ ما وقع موقع ما يقبل « أل » ذُو : التي بمعنى صاحب ، نحو : « جَاءَنِي ذُو مَالٍ » أي : صاحِبُ مال ، فَذُو : نكرةٌ ، وهي لاتقبل « أل » لكنها واقعة موقع صاحب ، وصاحب يقبل « أل » نحو الصاحب .

* * *

(١) أصل النكرة مصدر « نكرت الرجل » — بكسر الكاف — وفي القرآن الكريم (فلما رأى أيديهم لا تصل إليه نكرهم وأوجس منهم خيفة) وأصل المعرفه مصدر « عرفت الرجل » من باب ضرب — أو يكون أصل النكرة اسم مصدر « نكرت » بتشديد الكاف ، والمعرفة اسم مصدر « عرفت » بتشديد الراء — ثم نقل كل منهما : الأول اسما للاسم المنكر ، والثاني اسماً للاسم المعرف ، وهما حينئذ اسما جنس ، وليس علمين ، وإلا لوجب منعهما من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي كحمزة وطلحة .

(٢) « نكرة » مبتدأ ، وجاز الابتداء بها لأنها في معرض التقسيم ، أو لكونها جارية على موصوف محذوف ، أي : اسم نكرة ، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً « قابل » خبر المبتدأ ، ويجوز العكس ، لكن الأول أولى ، لكون النكرة هي المحدث عنها وقابل مضاف ، و « أل » مضاف إليه ، مقصود لفظه « مؤثراً » حال من أل « أو » عاطفة « واقع » معطوف على قابل ، و « موقع » مفعول فيه ظرف مكان ، وموقع مضاف و « ما » اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « ذكرا » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قابل أل ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع ، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل أل ولا تقع موقع ما يقبل أل ، وذلك أربعة أشياء : الحال في نحو « جاء زيد راكبا » والتمييز =

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ : كَهُمْ ، وَذِي ، وَهِنْدَ ، وَابْنِي ، وَالْغُلَامِ ، وَالذِي(١)

أي : غيرُ النَّكِرَةِ المعرفَةُ ، وهى ستة أقسام : المضمر كَهُمْ ، واسم الإشارة كَذِي ، والعَلَمُ كَهِنْدَ ، والمُحلّى بالألف واللام كالغُلَام ، والموصولُ كالَّذِي ، ومَا أُضِيفَ إلى وَاحِدٍ منها كَابْنِي ، وسنتكلم على هذه الأقسام .

* * *

= فى نحو « اشتريت رطلا عسلا » واسم لا النافية للجنس فى نحو « لارجل عندنا » ومجرور رب فى نحو « رب رجل كريم لقيته » .

والجواب أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها ، لا من حيث كونها حالا أو تمييزا أو اسم لا أو مجرور رب .

واعترض عليه أيضاً بأنه غير مانع ، وذلك لأن بعض المعارف يقبل أل نحو يهود ومجوس ، فإنك تقول : اليهود ، والمجوس ، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل ، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة ، نحو قولك : لقيت رجلا فأكرمته ، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل أل .

والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودى ومجوسى ؛ فهما نكرتان ، فإن كانا علمين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما ، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة ، فلا يضر عندهم صدق هذا التعريف عليه ، والبصريون يجعلونه واقعاً موقع « الرجل » لا موقع رجل ، وكأنك قلت : لقيت رجلا فأكرمت الرجل كما قال تعالى : (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل ؛ فلا يصدق التعريف عليه .

(١) « وغيره » غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه « معرفة » خبر المبتدأ « كهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كهم « وذى ، وهند ، وابنى ، والغلام ، والذى » كاهن معطوفات على هم ، وفى عبارة المصنف قلب ، وكان حقه أن يقول : والمعرفة غير ذلك ؛ لأن المعرفة هى المحدث عنها .

وهذه العبارة تنبىء عن انحصار الاسم فى النكرة والمعرفة ، وذلك هو الراجح عند =

فَمَا لِذِى غَيْبَةٍ أَوْ حُضُور ـ كَأَنْتَ ، وَهُوَ ـ سَمٍّ بِالضَّمِيرِ (١)

يُشِيرُ إلى أن الضمير : ما دَلَّ على غَيْبَةٍ كَهُوَ ، أو حُضُورٍ ، وهو قسمان : أحدهما ضميرُ المخاطَبِ ، نحو أنْتَ ، والثانى ضميرُ المتكلم ، نحو أَنَا .

* * *

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ : مَا لاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِي إلاَّ اخْتِيَاراً أَبَدَا (٢)

= علماء النحو ، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام : الأول النكرة ، وهو ما يقبل أل كرجل وكريم ، والثانى : المعرفة ، وهو ما وضع ليستعمل فى شىء بعينه كالضمير والعلم ، والثالث : اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة ، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما ، وهذا الرأى ليس بسديد .

(١) « فما » اسم موصول مفعول به أول لسم ، مبنى على السكون فى محل نصب « لذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وذى مضاف و « غيبة » مضاف إليه « أو » عاطفة « حضور » معطوف على غيبة « كأنت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ؛ أو متعلق بمحذوف حال من ما « وهو » معطوف على أنت « سم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالضمير » جار ومجرور متعلق بسم ، وهو المفعول الثانى لسم .

(٢) « وذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « اتصال » مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذى اتصال « ما » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « لا » نافية « يبتدا » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . والعائد محذوف ، أى : لا يبتدأ به ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو عجيب غاية العجب ، لأن نائب الفاعل إذا كان راجعاً إلى ما كان هو العائد ، وإن كان راجعا إلى شىء آخر غير مذكور فسد الكلام ، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله ، وذلك غير جائز ، والصواب أن فى قوله يبتدأ ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى ما هو العائد ، وأن أصل الكلام ما لا يبتدأ به ؛ فالجار والمجرور نائب فاعل ، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه ، فتدبر ذلك وتفهمه « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « يلى » فعل مضارع ، وفاعله =

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ « أَبْنِي أَكْرَمَكْ »
وَالْيَاءِ والْهَا مِنْ « سَلِيهِ مَا مَلَكْ »(١)

الضميرُ البارزُ ينقسم إلى : مُتَّصِل ، ومُنْفَصِل ؛ فالمتصل هو : الذى لا يُبْتَدَأ به كالكاف من « أَكْرَمَكَ » ونحوه ، ولايقع بعد «إلاَّ» فى الاختيار(٢) ؛ فلا يقال : ماأَكْرَمْتُ إلاَّكَ ، وقد جاء شذوذاً فى الشعر ، كقوله :

١٣ — أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ
عَلَيَّ ؛ فَمَا لِي عَوْضُ إلاَّهُ نَاصِرُ

= ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة معطوفة على جملة الصلة « إلا » قصد لفظه : مفعول به ليلى « اختيارا » منصوب على نزع الخافض ، أى : فى الاختيار « أبدا » ظرف زمان متعلق بيلى .

(١) « كالياء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالياء « والكاف » معطوف على الياء « من » حرف جر ، ومجروره قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء والكاف « ابنى » مبتدأ ومضاف إليه « أكرمك » أكرم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ابنى ، والكاف مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو ابنى ، « والياء والها » : معطوفان على الياء السابقة «من» حرف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ، أى والياء والهاء حال كونهما من قولك — إلخ « سليه » سلى : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل ، والهاء مفعول أول « ما » اسم موصول مفعول ثان لسلى « ملك » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة ما ، والعائد إلى الموصول محذوف ، أى : سليه الذى ملكه .

(٢) أجاز جماعة — منهم ابن الأنبارى — وقوعه بعد إلا اختيارا ؛ وعلى هذا فلا شذوذ فى البيتين ونحوهما .

١٣ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف لها قائل .

اللغة : « أعوذ » ألتجىء وأتحصن ، و « الفئة » الجماعة ، و « البغى » العدوان والظلم ، و « عوض » ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل « أبدا » إلا أنه مختص بالنفى ، وهو مبنى على الضم كقبل وبعد . =

وقوله :

١٤ — ومَا عَلَيْنَا — إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا —
أَنْ لاَ يُجَـــاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ

* * *

= المعنى : إنى ألتجىء إلى رب العرش وأتحصن بجاه من جماعة ظلمونى وتجاوزوا معى حدود النصفة ؛ فليس لى معين ولا وزر سواه .

الإعراب : « أعوذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «برب» جار ومجرور متعلق بأعوذ ، ورب مضاف و « العرش » مضاف إليه « من فئة » جار ومجرور متعلق بأعوذ «بغت» بغى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى فئة ، والتاء للتأنيث ، والجملة فى محل جر صفة لفئة «على» جار ومجرور متعلق ببغى « فما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عوض » ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بناصر الآتى «إلاه» إلا : حرف استثناء ، والهاء ضمير وضع للغائب ، وهو هنا عائد إلى رب العرش ، مستثنى مبنى على الضم فى محل نصب « ناصر » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله «إلاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا ، وهو شاذ لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ، إلا عند ابن الأنبارى ومن ذهب نحو مذهبه ؛ فإن ذلك عندهم سائغ جائز فى سعة الكلام ، ولك عندهم أن تحذو على مثاله .

وقد هون هذا الشذوذ أن الأصل فى الضمير أن يكون متصلا ، بدليل أنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذر الإتيان به ، وشىء آخر يسهل هذا الشذوذ ، وهو أن إلا بمعنى غير ، وأنت لو جئت بغير هنا لوجب أن تقول « غيره » ، فتأتى بالضمير المتصل ، فقد حمل الشاعر إلا على غير لكونهما بمعنى واحد .

١٤ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التى لا يعرف قائلها .

اللغة : « وما علينا » يروى فى مكانه « وما نبالى » من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ماتستعمل هذه الكلمة بعد النفى كما رأيت فى بيت الشاهد ، وقد تستعمل فى الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية ، وذلك كما فى قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَـكِنْ أُمُّ أَوْفَى لاَ تُبَالِي

و «ديار» معناه أحد ، ولايستعمل إلا فى النفى العام ، تقول : ما فى الدار من ديار ، =

. . . .

= وما فى الدار ديور ، تريد مافيها من أحد ، قال الله تعالى : (وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا) يريد لا تذر منهم أحداً ، بل استأصلهم وأفنهم جميعاً .

المعنى : إذا كنت جارتنا فنحن لا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك ، يريد أنها هى وحدها التى يرغب فى جوارها ويسر له .

الإعراب : « وما » نافية « نبالى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «إذا» ظرف متضمن معنى الشرط « ما » زائدة « كنت » كان الناقصة واسمها « جارتنا » جارة : خبر كان ، وجارة مضاف ونا : مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل جر بإضافة إذا إليها « أن » مصدرية « لا » نافية « يجاورنا » يجاور : فعل مضارع منصوب بأن ، ونا : مفعول به ليجاور « إلاك » إلا : أداة استثناء ، والكاف مستثنى مبنى على الكسر فى محل نصب، والمستثنى منه ديار الآتى « ديار » فاعل يجاور، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لنبالى: أى وما نبالى عدم مجاورة أحد سواك، ومن رواه «وما علينا» تكون ما نافية أيضاً، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأن المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخراً ، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفى مبتدأ ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض ، وكأنه قد قال : أى شىء كائن علينا فى عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا ، ويجوز أن تكون ما نافية ، وعلينا : متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضاً ، والتقدير على هذا : وما علينا ضرر فى عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا .

الشاهد فيه : قوله : «إلاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً .

وقال المبرد : ليست الرواية كما أنشدها النحاة «إلاك» وإنما صحة الرواية :

* أَلاَّ يُجَاوِرَنَا سِوَاكِ دَيَّارُ *

وقال صاحب اللب : رواية البصريين :

* أَلاَّ يُجَاوِرَنَا حَاشَاكِ دَيَّارُ *

فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين ؛ فتفطن لذلك .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ ، وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ[(١)]

المضمراتُ كُلُّهَا مبنيةٌ ؛ لشبهها بالحروف فى الجمود[(٢)] ، ولذلك لا تُصَغَّرُ

---

(١) « وكل » مبتدأ أول ، وكل مضاف و « مضمر » مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بيجب الآتى « البنا » مبتدأ ثان « يجب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البنا ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « ولفظ » مبتدأ ، ولفظ مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « جر » فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كلفظ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ولفظ مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « نصب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلا بالإضافة ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) قد عرفت — فيما مضى أول باب المعرب والمبنى — أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شبهاً وضعياً ، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين ، وحمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه ، حملا للأقل على الأكثر .

وقد ذكر الشارح فى هذا الموضع وجهاً ثانياً من وجوه شبه الضمائر بالحروف ، وهو ما سماه بالشبه الجمودى ، وهو : كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء ؛ فلا تثنى ولا تصغر ولا تجمع ، وأما نحو : « هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن » ، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه ، وليست علامة المثنى والجمع طارئة عليها .

ونقول : قد أشبهت الضمائر الحروف فى وجه ثالث ، وهى أنها مفتقرة فى دلالتها على معناها البتة إلى شىء ، وهو المرجع فى ضمير الغائب ، وقرينة التكلم أو الخطاب فى ضمير الحاضر .

وأشبهته فى وجه رابع ، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تستعمل فى غيره ، وللنصب صيغة أخرى ، ولم يجيزوا إلا أن تستعمل فيه ، فكان مجرد الصيغة كافياً لبيان موقع الضمير ، فلم يحتج للإعراب ليبين موقعه ، فأشبه الحروف فى عدم الحاجة إلى الإعراب ، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفاً فيهما (وانظر ص ٢٨ — ٣٢) .

ولا تُثَنَّى ولا تُجْمع ، وإذا ثبت أنها مبنية : فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصبُ ، وهو : كل ضميرِ نَصْبٍ أو جر مُتَّصِلٍ ، نحو : أكْرَمْتُكَ ، ومَرَرْتُ بِكَ ، وإنَّهُ ولَهُ ؛ فالكافُ فى « أكرمتك » فى موضع نصب ، وفى « بك » فى موضع جر ، والهاء فى « إنه » فى موضع نصب ، وفى « له » فى موضع جر .

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر ، وهو « نا » ، وأشار إليه بقوله :

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نَا» صَلَحْ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ[1]

أى : صَلَحَ لفظُ « نَا » للرفع ، نحو : نِلْنَا ، وللنصب ، نحو : فإِنَّنَا ، وللجر ، نحو : بِنَا .

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر : الياء ؛ فمثالُ الرفع نحو : « اُضْرِبِى » ومثالُ النصب نحو : « أكْرَمَنِى » ومثالُ الجر نحو : « مَرَّ بِى » .

ويستعمل فى الثلاثة أيضاً « هُمْ » ؛ فمثالُ الرفع : « هُمْ قائمون » ومثالُ النصب : « أكْرَمْتُهُمْ » ومثالُ الجر : « لَهُمْ » .

وإنما لم يذكر المصنفُ الياء وهم لأنهما لا يُشْبِهَانِ « نا » من كل وجه ؛ لأن « نا » تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحدٌ ، وهى ضمير مُتَّصِلٌ

---

(١) « للرفع » جار ومجرور متعلق بصلح الآتى « والنصب وجر » معطوفان على الرفع و « نا » مبتدأ ، وقد قصد لفظه « صلح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نا ، والجملة من صلح وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « كاعرف » الكاف حرف جر ، والمجرور محذوف ، والتقدير : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كقولك — إلخ ، واعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنا » جار ومجرور متعلق باعرف « فإننا » الفاء تعليلية ، وإن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمها « نلنا » فعل وفاعل ، والجملة من نال وفاعله فى محل رفع خبر إن « المنح » مفعول به لنال ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

فى الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ؛ فإنها — وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميراً متصلا فى الأحوال الثلاثة — لم تكن بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثة ؛ لأنها فى حال الرفع للمخاطَبِ[1] ، وفى حالتى النصب والجر للمتكلم ، وكذلك « هم » ؛ لأنها — وإن كانت بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثة — فليست مثلَ « نا » لأنها فى حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ ، وفى حالتى النصب والجر ضميرٌ متصلٌ .

* * *

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ ، كَقَامَا وَاعْلَمَا[2]

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب وللمخاطب ؛ فمثالُ الغائب « الزَّيْدَانِ قَامَا ، والزَّيْدُونَ قَامُوا ، والهِنْدَاتُ قُمْنَ » ومثالُ المخاطب « اعْلَمَا ، واعْلَمُوا ، واعْلَمْنَ » ، ويدخل تحت قول المصنف « وغيره » المخاطبُ والمتكلمُ ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثةَ لا تكون للمتكلم أصلا ، بل إنما تكون للغائب أو المخاطَبِ كما مثلنا .

* * *

(١) كان على الشارح أن يقول « للمخاطبة » لأن الياء فى نحو « اضربى » ضمير المؤنثة المخاطبة ، ويعتذر عنه بأنه أراد الجنس .

(٢) « ألف » مبتدأ — وهو نكرة ، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها « والواو ، والنون » معطوفان على ألف « لما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « غاب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « وغيره » الواو حرف عطف ، غير : معطوف على ما ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه « كقاما » الكاف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كقولك ، وقاما : فعل ماض وفاعل « واعلما » الواو عاطفة ، واعلما : فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما .

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ (١)

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز (٢) ، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه ،

---

(١) «من ضمير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر متقدم . وضمير مضاف . و«الرفع» مضاف إليه «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر . مبنى على السكون فى محل رفع «يستتر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما . والجملة لا محل لها صلة ما «كافعل» الكاف جارة لقول محذوف . والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك ، وافعل : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوافق» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «نغتبط» بدل من أوافق «إذ» ظرف وضع للزمن الماضى ؛ ويستعمل مجازاً فى المستقبل ، وهو متعلق بقوله : «نغتبط» مبنى على السكون فى محل نصب «تشكر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت . والجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها .

(٢) المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير ، والمراد بالضمير البارز ماله صورة فى اللفظ حقيقة نحو التاء والهاء فى أكرمته ، والياء فى ابنى ، أو حكما كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازاً فى نحو قولك : جاء الذى ضربت ؛ فإن التقدير جاء الذى ضربته ، فحذفت الهاء من اللفظ ، وهى منوية ؛ لأن الصلة لا بد لها من عائد يربطها بالموصول . ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين : الأول المذكور ، والثانى المحذوف ،

والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين ، الأول : أن المحذوف يمكن النطق به ، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلا . وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل — حين يقولون: مستتر جوازاً تقديره هو ، أو يقولون : مستتر وجوباً تقديره أنا أو أنت — وذلك لقصد التقريب على المتعلمين . وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق ، والوجه الثانى : أن الاستتار يختص بالفاعل الذى هو عمدة فى الكلام ، وأما الحذف فكثيراً ما يقع فى الفضلات ، كما فى المفعول به فى المثال السابق . وقد يقع فى العمد فى غير الفاعل كما فى المبتدأ ، وذلك كثير فى العربية . ومنه قول سويد بن أبى كاهل اليشكرى ، فى وصف امرىء يضمر بغضه :

مُسْتَسِرُّ الشَّنْءِ ، لَوْ يَفْقِدُنِي أَبَدًا مِنْهُ ذُبَابٌ فَنَبَعْ =

والمراد بواجب الاستتار : ما لا يَحُلُّ محلَّه الظاهرُ ، والمراد بجائز الاستتار : ما يَحُلُّ مَحلَّهُ الظاهرُ .

وذكر المصنفُ فى هذا البيت من المواضع التى يجب فيها الاستتار أربعةً :

الأول : فعلُ الأمْرِ للواحدِ المخاطَبِ كَافْعَلْ ، التقدير أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرَازُهُ ؛ لأنه لا يَحُلُّ محلَّه الظاهر ؛ فلا تقول : افْعَلْ زَيْدٌ ، فأما « افْعَلْ أَنْتَ » فأنت تأكيدٌ للضمير المستتر فى « افعَلْ » وليس بفاعل لا فْعَلْ ؛ لصحة الاستغناء عنه ؛ فتقول : افْعَلْ ؛ فإن كان الأمر لواحدةٍ أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير ، نحو : اضْرِبِي ، واضْرِبَا ، واضْرِبُوا ، واضْرِبْنَ .

الثانى : الفعلُ المضارعُ الذى فى أوله الهمزة ، نحو : « أُوَافِقُ » والتقدير أنا ، فإن قلت : « أوافق أنا » كان « أنا » تأكيداً للضمير المستتر .

الثالث : الفعلُ المضارعُ الذى فى أوله النون ، نحو : « نَغْتَبِطُ » أى نحن .

الرابع : الفعلُ المضارعُ الذى فى أوّله التاء لخطاب الْوَاحِدِ ، نحو : « تَشْكُرُ » أى أنت ؛ فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير ، نحو : أَنْتِ تَفْعَلِينَ ، وأَنْتُمَا تَفْعَلَانِ ، وأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ ، وأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ .

هذا[1] ما ذكره المصنف من المواضع التى يجب فيها استتار الضمير .

= يريد هو مستسر البغض ، لحذف الضمير ؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن ، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى فى كلام العرب .

(١) وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير ، الأول : اسم فعل الأمر ، نحو صه ، ونزال ، ذكره فى التسهيل ، والثانى : اسم فعل المضارع ، نحو أف وأوه ، ذكره أبو حيان ، والثالث : فعل التعجب ، نحو ما أحسن محمداً ، والرابع : أفعل التفضيل ، نحو محمد أفضل من على ، والخامس : أفعال الاستثناء ، نحو قاموا ما خلا عليا ، أو ماعدا بكراً ، أو لايكون محمداً . زادها ابن هشام فى التوضيح تبعاً لابن مالك فى باب الاستثناء من التسهيل وهو حق ، السادس : المصدر النائب عن فعل الأمر ، نحو قول الله تعالى : (فضرب الرقاب) =

ومثال جائز الاستتار : زَيْدٌ يَقُومُ ، أى هو ، وهذا الضمير جائز الاستتار ؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه الظاهِرُ ؛ فتقول : زيد يقوم أبوه ، وكذلك كلُّ فعلٍ أسند إلى غائب أو غائبة ، نحو هِنْدٌ تَقُومُ ، وما كان بمعناه ، نحو زَيْدٌ قَائِمٌ ، أى هو .

* * *

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ : أَنَا ، هُو ، وَأَنْتَ ، وَالْفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهْ[1]

تقدَّمَ أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز ، وسبق الكلام فى المستتر ، والبارز ينقسم إلى : مُتَّصل ، ومنفصل ؛ فالمتَّصل يكون مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً ، وسبق الكلام فى ذلك ، والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ، ولا يكون مجروراً .

وذكر المصنف فى هذا البيت المرفوعَ المنفصل ، وهو اثنا عشر : « أَنَا » للمتكلم وَحْدَه ، و « نَحْنُ » للمتكلم المُشَارِكِ أو المُعَظِّمِ نَفْسَه ، و « أَنْتَ » للمُخَاطَبِ ، و « أَنْتِ » للمخاطبة ، و « أَنْتُمَا » للمخاطَبَيْنِ أو المخاطَبَتَيْنِ ، و « أَنْتُمْ » للمخاطَبِينَ ، و « أَنْتُنَّ » للمخاطَبَات ، و « هُوَ » للغائب ،

= وأما مرفوع الصفة الجارية على من هى له فجائز الاستتار قطعاً . وذلك نحو « زيد قائم » ألا ترى أنك تقول فى تركيب آخر «زيد قائم أبوه» وقد ذكره الشارح فى جائز الاستتار ، وهو صحيح ، وكذلك مرفوع نعم وبئس ، نحو «نعم رجلا أبو بكر ، وبئست امرأة هند» ؛ وذلك لأنك تقول فى تركيب آخر « نعم الرجل زيد ، وبئست المرأة هند » .

(١) « وذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « ارتفاع » مضاف إليه « وانفصال » معطوف على ارتفاع « أنا » خبر المبتدأ « هو ، وأنت » معطوفان على أنا « والفروع » مبتدأ « لا » نافية « تشتبه » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الفروع ، والجملة من الفعل المضارع المنفى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، الذى هو قوله الفروع .

و « هِيَ » للغائبة ، و « هُمَا » للغائبَيْنِ أو الغائبَتَيْنِ ، و « هُمْ » للغائبينَ ، و « هُنَّ » للغائبات .

* * *

وَذُ انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ : إِيَّايَ ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ[1]

أشار فى هذا البيت إلى المنصوب المنفصل ، وهو اثنا عشر : « إيَّايَ » للمتكلِّم وَحْدَه ، و « إيانا » للمتكلم المشارِكِ أو المعظِّمِ نفسَهُ ، و « إياكَ » المخاطَبِ ، و « إيَّاكِ » للمخاطبة ، و« إياكما » للمخاطبَيْنِ أو المخاطبَتَيْنِ ، و « إياكم » للمخاطَبينَ ، و « إيَّاكُنَّ » للمخاطَبَاتِ ، و « إيَّاهُ » للغائب ، و « إيَّاهَا » للغائبة ، و « إياهما » للغائبَيْنِ أو الغائبَتَيْنِ ، و « إيَّاهُمْ » للغائبِينَ ، و « إياهُنَّ » للغائبات[2] .

* * *

(١) « وذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « انتصاب » مضاف إليه « فى انفصال » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى جعل الآتى « جعلا » جعل : فعل ماض ، مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو « إياى » مفعول ثان لجعل ، والجملة من جعل ومعموليه فى محل رفع خبر المبتدأ «والتفريع» مبتدأ « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التفريع « مشكلا » خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله التفريع .

(٢) اختلف فى هذه اللواحق التى بعد « إيا » فقيل : هى حروف تبين الحال وتوضح المراد من « إيا » متكلما أو مخاطباً أو غائباً ، مفرداً أو مثنى أو مجموعا ، ومثلها مثل الحروف التى فى أنت وأنتما وأنتن ومثل اللواحق فى أسماء الإشارة نحو تلك وذلك وأولئك ، وهذا مذهب سيبويه والفارسى والأخفش ، قال أبو حيان : وهو الذى صححه أصحابنا وشيوخنا .

=

وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ[1]

كلُّ موضع أمكَنَ أن يُؤتىٰ فيه بالضمير المُتَّصِلِ لا يجوز العدولُ عنه إلى المنفصل، إلا فيما سيذكره المصنفُ ؛ فلا تقول فى أكرمتك «أكرمْتُ إيَّاكَ» لأنه يمكن الإتيانُ بالمتصل ؛ فتقول : أكرمْتُكَ .

= وذهب الخليل والمازنى، واختاره ابن مالك ، إلى أن هذه اللواحق أسماء ، وأنها ضمائر أضيفت إليها «إيا» ، زاعمين أن «إيا» أضيفت إلى غير هذه اللواحق فى نحو «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب» ، فيكون فى ذلك دليل على أن اللواحق أسماء .

وذلك باطل لوجهين ؛ الأول : أن هذا الذى استشهدوا به شاذ ، ولم تعهد إضافة الضمائر . والثانى أنه لو صح ما يقولون لكانت «إيا» ونحوها ملازمة الاضافة ، وقد علمنا أن الإضافة من خصائص الأسماء المعربة ؛ فكان يلزم أن تكون إيا ونحوها معربة ، ألست ترى أنهم أعربوا «أى» الموصولة والشرطية والاستفهامية لما لازمها من الإضافة ؟

وقال الفراء : إن «إيا» ليست ضميرا ، وإنما هى حرف عماد جىء به توصلا للضمير ، والضمير هو اللواحق ، وجىء بهذا العماد ليكون دعامة يعتمد عليها ؛ ولتمييز هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة .

وزعم الزجاج أن الضمائر هى اللواحق موافقاً فى ذلك للفراء ، ثم خالفه فى «إيا» فادعى أنها اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء .

وقال ابن درستويه : إن هذا اسم ليس ظاهراً ولا مضمرا ، وإنما هو بين بين .

وقال الكوفيون : المجموع من «إيا» ولواحقها ضمير واحد .

(١) «وفى اختيار» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل يجىء الآتى «لا» نافية «يجىء» فعل مضارع «المنفصل» فاعل يجىء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تأتى» فعل ماض «أن» حرف مصدرى ونصب «يجىء» فعل مضارع منصوب بأن «المتصل» فاعل يجىء ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل تأتى ، والتقدير : إذا تأتى مجىء المتصل ، والجملة من تأتى وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : إذا تأتى مجىء المتصل فلا يجىء المنفصل .

فإن لم يمكن الإتيانُ بالمتصل تعين المنفصلُ ، نحو إيَّاكَ أَكْرَمْتُ[1] ؛ وقد

---

(١) اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ، ولا يمكن المجيء به متصلا ، فى عشرة مواضع :
الأول : أن يكون الضمير محصورا ، كقوله تعالى : (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه) وكقول الفرزدق :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

إذ التقدير : لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أومثلى
ومن هذا النوع قول عمرو بن معديكرب الزبيدى :

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إلا أَنَا

الثانى : أن يكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب به ، نحو « عجبت من ضربك هو » وكقول الشاعر :

بِنَصْرِكُم نَحْنُ كُنْتُمْ فَائِزِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَى بِكُمُ اسْتِسْلَامُكُمْ فَشَلَا

الثالث : أن يكون عامل الضمير مضمرا ، نحو قول السموأل :

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثنَاءِ سَبِيلُ

وكقول لبيد بن ربيعة :

فَإِنْ أَنتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الأَوَائِلُ

الرابع : أن يكونعامل الضمير متأخرا عنه ، كقوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) وهذا هو الموضع الذى أشار إليه الشارح .
الخامس : أن يكون عامل الضمير معنويا ، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ ، نحو « اللهم أنا عبد أثيم ، وأنت مولى كريم » ومنه « أنا الذائد » فى بيت الفرزدق السابق .
السادس : أن يكون الضمير معمولا لحرف نفى ، كقوله تعالى : (وما أنتم بمعجزين) (ماهن أمهاتهم) (وما أنا بطارد المؤمنين) (إن أنا إلا نذير مبين) وكقول الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

السابع : أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر ، كقوله تعالى : (يخرجون الرسول وإياكم) وكقول الشاعر :

=

جاء الضميرُ فى الشعر منفصلا مع إمكان الإتيان به متصلا ، كقوله :

١٥ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ
إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِى دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

* * *

= مُبَرَّأً مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمُ فَاللهُ يَرْعَى أَبَا حَفْصٍ وَإِيَّانَا

الثامن : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، كقول أبى ذؤيب الهذلى :

فَآلَيْتُ لاَ أَنفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِى

التاسع : أن يقع الضمير بعد « أما » نحو « أما أنا فشاعر ، وأما أنت فكاتب ، وأما هو فنحوى » .

العاشر : أن يقع بعد اللام الفارقة ، نحو قول الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حقًّا لَإِيَّا كَ ، فَمُرْنِى فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعَا

وسيأتى موضع ذكر تفصيله المصنف والشارح .

١٥ — البيت من قصيدة للفرزدق ، يفتخر فيها ، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقبله :

يَا خَيْرَ حَىٍّ وَقَتْ نَعْلٌ لَهُ قَدَماً وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسْلِ اللهِ مَقْبُورِ

إِنِّى حَلَفْتُ ، وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ ، فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورِ

اللغة : « الباعث » الذى يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم « الوارث » هو الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك « ضمنت » — بكسر الميم مخففة — بمعنى تضمنت ، أى اشتملت أو بمعنى تكفلت بهم « الدهارير » الزمن الماضى ، أو الشدائد ، وهو جمع لا واحد له من لفظه .

الإعراب : « با لباعث » جار ومجرور متعلق بقوله « حلفت » فى البيت الذى أنشدناه قبل هذا البيت ، والأموات : يجوز فيه وجهان ، أحدهما : جره بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث والوارث على مثال قوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَىْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ =

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى (١)

= وقولهم « قطع الله يد ورجل من قالها » والوجه الثاني : نصب الأموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة « ضمنت » ضمن : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إياهم » مفعول به تقدم على الفاعل « الأرض » فاعل ضمن « في دهر » جار ومجرور متعلق بضمنت ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله ؛ وذلك خاص بالشعر ، ولا يجوز فى سعة الكلام ، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال « قد ضمنتهم الأرض » .

ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوى التيمى من قصيدة له يقولها فى تذكر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكان أهله بنجد فى وادى أشى — بزنة المصغر (وانظر ١/٦٥ من كتابنا هداية السالك إلى أوضح المسالك — ١ / ٩٠ من كتابنا عدة السالك) :

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ

فقد جاء بالضمير منفصلا — وهو قوله « هم » فى آخر البيت — وكان من حقه أن يجىء به متصلا بالعامل — وهو قوله « يزيد » — ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال « إلا يزيدونهم حبا إلى » .

ومثل ذلك قول طرفة بن العبد البكرى :

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ ، بَلْ صَرَمُوا

يَا صَاحِ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمُ

وكان من حقه أن يقول . « بل قطعوا الوصال » لكنه اضطر ففصل

(١) « وصل » الواو للاستئناف ، صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » حرف عطف دال على التخيير « افصل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة افصل معطوفة على جملة صل « هاء » مفعول به تنازعه الفعلان ، فأعمل فيه الثانى ، وهاء مضاف و « سلنيه » قصد لفظه : مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على سلنيه « أشبهه » أشبه : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل =

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ ، وَاتِّصَالاَ أَخْتَارُ ، غَيْرِى اُخْتَارَ الانْفِصَالاَ[(١)]

أشار فى هذين البيتين إلى المواضع التى يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع إمكان أن يؤتى به متصلا .

فأشار بقوله : « سَلْنِيه » إلى ما يتعدَّى إلى مفعولين الثانى منهما ليس خبراً فى الأصل ، وهما ضميران ، نحو : « الدِّرْهَمُ سَلْنِيهِ » فيجوز لك فى هاء « سلنيه » الاتصالُ نحو : سَلْنِيهِ ، والانفصالُ نحو : سَلْنِي إِيَّاه ، وكذلك كل فعل أشبهه ، نحو : الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ .

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز فى هذه المسألة الانفصالُ والاتصالُ على السواء ، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين ، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها وَاجِبٌ ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر .

وأشار بقوله : « فى كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى » إلى أنه إذا كان خبر « كان » وأخواتها ضميراً ، فإنه يجوز اتصالُه وانفصالُه ، واخْتُلِفَ فى المختار منهما : فاختار المصنف

= لها من الإعراب صلة ما «فى كنته» جار ومجرور متعلق بانتمى الآتى «الخلف» مبتدأ «انتمى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخلف . والجملة من انتمى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وانتمى معناه انتسب ، والمراد أن بين العلماء خلافا فى هذه المسألة ، وأن هذا الخلاف معروف ، وكل قول فيه معروف النسبة إلى قائله .

(١) «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «خلتنيه» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «واتصالا» الواو عاطفة ، اتصالا : مفعول مقدم لأختار «أختار» فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «غيرى» غير : مبتدأ ، وغير مضاف والياء التى للمتكلم مضاف إليه «اختار» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود لغيرى ، والجملة من اختار وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «الانفصالا» مفعول به لاختار ، والألف للاطلاق .

الاتصالَ ، نحو : كُنْتُهُ ، واختار سيبويه الانفصالَ ، نحو : كنت إياه[1] ، [تقول ؛ الصَّدِيق كُنْتُهُ ، وكُنْتُ إِيَّاهُ] .

وكذلك المختار عند المصنفِ الاتصالُ فى نحو : « خِلْتَنِيهِ »[2] وهو : كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولين الثانى منهما خَبَرٌ فى الأصل ، وهما ضميران ، ومذهَبُ سيبويه أن المختار فى هذا أيضاً الانفصالُ ، نحو : خِلْتَنِي إِيَّاهُ ، ومذهَبُ سيبويه أَرْجَحُ ؛ لأنه هو الكثير فى لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشَافِهُ لهم ، قال الشاعر :

---

(١) قد ورد الأمران كثيراً فى كلام العرب ؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ ، وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وقول الآخر :

لَيْسَ إِيَّاىَ وَإِيَّا كِ ، وَلاَ نَخْشَى رَقِيباَ

ومن الاتصال قول أبى الأسود الدؤلى يخاطب غلاما له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله :

فإِنْ لاَ يَكُنْهاَ أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبانِهاَ

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب فى شأن ابن الصياد : « إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك فى قتله » ، ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتى فى ص ١٠٩ .

(٢) قد ورد الأمران فى فصيح الكلام أيضاً ، فمن الاتصال قوله تعالى : (إذ يريكهم الله فى منامك قليلا ، ولو أراكهم كثيراً) وقول الشاعر :

بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِىءٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لِاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا

ومن الانفصال قول الشاعر :

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالأَضْغَانِ وَالإِحَنِ

١٦ — إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

* * *

١٦ — هـذا البيت قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، وقد جرى مجرى المثل ، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه ، ويتمسك بمقاله ، ولا يلتفت إلى مايقول غيره ، وفى هذا جاء به الشارح ، وهو يريد أن سيبويه هو الرجل الذى يعتد بقوله ، ويعتبر نقله ، لأنه هو الذى شافه العرب ، وعنهم أخذ ، ومن ألسنتهم استمد .

المفردات : « حذام » اسم امرأة ، زعم بعض أرباب الحواشى أنها الزباء ، وقال : وقيل غيرها ، ونقول : الذى عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة ، وهى امرأة من بنات لقمان بن عاد ، وكانت ملكة اليمامة ، واليمامة اسمها ، فسميت البلد باسمها ، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام ، وهى التى يشير إليها النابغة الذبيانى فى قوله :

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَىِّ إِذْ نَظَرَتْ إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ
قَالَتْ : أَلاَ لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قال ، مبنى على الكسر فى محل رفع « فصدقوها » الفاء واقعة فى جواب إذا ، وصدق : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والواو فاعل ، وها : مفعول به « فإن » الفاء للعطف ، وفيها معنى التعليل ، وإن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم موصول خبر إن ، مبنى على السكون فى محل رفع « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قالت ، والجملة من الفعل الذى هو قال والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى ما قالته حذام .

التمثيل به : قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبويه أرجح مما ذهب إليه الناظم ، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوبا إلى عالم جليل كسيبويه ، وهى فكرة لايجوز للعلماء أن يتمسكوا بها ، ثم إن الأرجح فى هذه المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك ، والرمانى ، وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح فى خبر كان وفى المفعول الثانى من مفعولى ظن وأخواتها ، وذلك =

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ[1]

ضميرُ المتكلم أخصُّ من ضمير المخاطَبِ ، وضميرُ المخاطَبِ أخصُّ من ضمير الغائب ؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخصُّ من الآخر ، فإن كانا متصلين وَجَبَ تقديمُ الأخَصِّ منهما ؛ فتقول : الدرهم أعطيتكه وأعطيتَنيه ، بتقديم الكاف والياء على الهاء ؛ لأنهما أخصُّ من الهاء ؛ لأن الكاف للمخاطَبِ ، والياء للمتكلم ، والهاء للغائب ، ولا يجوز تقديمُ الغائبِ مع الاتِّصَال ؛ فلا تقول : أعطيتُهُوكَ ، ولا أعطيتَهُونِي ، وأجازه قوم ، ومنه ما رواهُ ابن الأثير فى غريب الحديث من قول عثمان رضى الله عنه : « أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا » ؛ فإن فُصِلَ أحَدُهُمَا كنتَ بالخيار ؛ فإن شئت قَدَّمْتَ الأخَصَّ ، فقلت : الدرهم أَعْطَيْتُكَ إياه ، وأَعْطَيْتَنِي إياه ، وإن شئت قَدَّمْتَ غيرَ الأخَصِّ ، فقلتَ : أَعْطَيْتُهُ إيَّاكَ ، وأعطَيْتَهُ إيايَ ، وإليه أشار بقوله : « وَقَدِّمَنْ

= من قبل أن الاتصال فى البابين أكثر ورودا عن العرب ؛ وقد ورد الاتصال فى خبر « كان » فى الحديث الذى رويناه لك ، وورد الاتصال فى المفعول الثانى من باب ظن فى القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات ، ولم يرد فى القرآن الانفصال فى أحد البابين أصلا ، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذى استعمله القرآن الكريم باطراد.

(١) « وقدم » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الأخص » مفعول به لقدم « فى اتصال » جار ومجرور متعلق بقدم « وقدمن » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد ، مبنى على السكون فى محل نصب « شئت » فعل وفاعل ، وجملتهما لا محل لها صلة ما الموصولة ، والعائد محذوف ، والتقدير : وقدمن الذى شئته « فى انفصال » جار ومجرور متعلق بقدمن

ما شئتَ فى انفصال » وهذا الذى ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديمُ غيرِ الأخَصِّ فى الانفصال عند أَمْنِ اللَّبْس ، فإن خيف لَبْسٌ لم يجز ؛ فإن قلت : زيد أَعْطَيْتُكَ إِيَّاه[1] ، لم يجز تقديمُ الغائبِ ، فلا تقول : زيد أعطيته إياك ؛ لأنه لا يُعلَمَ هل زيد مأخوذ أو آخِذٌ .

* * *

وَفِى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ   وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ[2]

إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبَيْنِ ، واتَّحَدَا فى الرُّتبة — كأن يكونا لمتكلمين ، أو مخاطبين ، أو غائبين — فإنه يلزم الفَصْلُ فى أحدهما ، فتقول : أَعْطَيْتَنِى إِيَّاىَ ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاكَ ، وَأَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ ، ولا يجوز اتصالُ الضميرين ، فلا تقول : أَعْطَيْتَنِينِى ، وَلاَ أَعْطَيْتُكَكَ ، وَلاَ أَعْطَيْتُهُوهُ ؛ نعم إن كانا غائبين واخْتَلَفَ لفظُهمَا فقد يتصلان ، نحو : الزَّيْدَانِ الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُمَاهُ ، وإليه أشار بقوله فى الكافية :

---

(١) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل واحد من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا كما ترى فى مثال الشارح ، ألست ترى أن المخاطب وزيداً يصلح كل منهما أن يكون آخذا ويصلح أن يكون مأخوذاً ، أما نحو « الدرهم أعطيته إياك » أو « الدرهم أعطيتك إياه » فلا لبس؛ لأن المخاطب آخذ تقدم أو تأخر ، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر .

(٢) « وفى اتحاد » الواو حرف عطف ، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتى ، واتحاد مضاف و « الرتبة » مضاف إليه « الزم » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فصلا » مفعول به لالزم « وقد » الواو عاطفة قد : حرف دال على التقليل « يبيح » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الغيب » فاعل يبيح « فيه » جار ومجرور متعلق بيبيح « وصلا » : مفعول به ليبيح .

مَعَ اُخْتِلَافٍ مَا ، وَنَحْوَ « ضِمِنَتْ   إِيَّاهُمُ الأَرْضُ » الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أثبت هذا البيت فى بعض نسخ الألفية ؛ وليس منها ، وأشار بقوله : « ونحو : ضمنت — إلى آخرِ البيت » إلى أن الإتيانَ بالضمير منفصلا فى موضع يجب فيه اتِّصالُهُ ضرورةٌ ، كقوله :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ
إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فى دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[1] [١٥]

وقد تقدم ذكر ذلك .

* * *

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ   نُونُ وِقَايَةٍ ، وَ« لَيْسِى » قَدْ نُظِمْ[2]

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوماً نُونٌ تسمى نونَ الوقاية ، وسميت بذلك لأنها تَقِى الفعلَ من الكسر ، وذلك نحو : « أَكْرَمَنِى ، ويُكْرِمُنِى ، وأَكْرِمْنِى » وقد جاء حَذْفُهَا مع « ليس » شذوذاً ، كما قال الشاعر :

---

(١) مضى شرح هذا البيت قريبا (ص١٠١) فارجع إليه هناك ، وهو الشاهد رقم١٥

(٢) « وقبل » الواو حرف عطف ، قبل ظرف زمان متعلق بالتزم الآتى ، وقبل مضاف و « يا » مضاف إليه ، ويا مضاف و « النفس » مضاف إليه « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من يا النفس ، ومع مضاف و « الفعل » مضاف إليه « التزم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف « نون » نائب فاعل لا لتزم مرفوع بالضمة الظاهرة . ونون مضاف و «وقاية» مضاف إليه «وليسى» الواو عاطفة ، ليسى : قصد لفظه مبتدأ «قد» حرف تحقيق « نظم » فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكنه لأجل الوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ليسى ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ .

١٧ — عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

---

١٧ — هذا البيت نسبه جماعة من العلماء — ومنهم ابن منظور فى لسان العرب (ط ى س) — لرؤبة بن العجاج ، وليس موجودا فى ديوان رجزه ، ولكنه موجود فى زيادات الديوان .

اللغة : « كعديد » العديد كالعدد ، يقال : هم عديد الثرى ، أى عددهم مثل عدده ، و « الطيس » — بفتح الطاء المهملة ، وسكون الياء المثناة من تحت ، وفى آخره سين مهملة — الرمل الكثير ، وقال ابن منظور : « واختلفوا فى تفسير الطيس ، فقال بعضهم : كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام ، وقيل : يعنى الكثير من الرمل » اهـ « ليسى » أراد غيرى ، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا ، هذا ويروى صدر الشاهد :

* عَهْدِى بِقَوْمِى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

وهى الرواية الصحيحة المعنى .

المعنى : يفخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل ، وقد ذهبوا إلا إياى ، فإننى بقيت بعدهم خلفاً عنهم .

الإعراب : « عددت » فعل وفاعل « قومى » قوم : مفعول به ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « كعديد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : عددتهم عدا مثل عديد ، وعديد مضاف و « الطيس » مضاف إليه « إذ » ظرف دال على الزمان الماضى ، متعلق بعددت « ذهب » فعل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة للقوم ، والجملة فى محل جر بإضافة الظرف إليها « ليسى » ليس ، فعل ماض ناقص دال على الاستثناء ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم ، والياء خبره مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان ، وكلاهما فى لفظ « ليسى » أما الأول فإنه أتى بخبره ضميرا متصلا ، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلا ، فكان يجب عليه — على مذهبهم هذا — أن يقول : ذهب القوم الكرام ليس إياى . والثانى — وهو =

واختُلِفَ فى أفْعَلَ فى التعجب : هل تلزمه نُونُ الوقاية أم لا ؟ فتقول : ما أَفْقَرَنِى إلى عفو الله ، وما أَفْقَرِى إلى عفو الله ، عند من لا يلتزمها فيه ، والصحيح أنها تلزم[1] .

* * *

وَ« لَيْتَنِى » فَشَا ، وَ « لَيْتِى » نَدَرَا   وَمَعْ « لَعَلَّ » اعْكِسْ ، وَكُنْ مُخَيَّرَا[2]

فى الْبَاقِيَاتِ ، وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا   مِنِّى وَعَنِّى بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا[3]

= الذى جاء الشارح بالبيت من أجله هنا — حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم ، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن « ليس » فعل ، وانظر ما ذكرناه فى ص ١٠٤

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين فى اقتران نون الوقاية بأفعل فى التعجب مبنى على اختلافهم فى أنه هو اسم أو فعل ، فقال الكوفيون : هو اسم ، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقاية ، لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذى ليس منها فى شىء ، وقال البصريون : هو فعل ، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر .

(٢) « وليتنى » الواو عاطفة ، ليتنى قصد لفظه : مبتدأ « فشا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتنى ، والجملة من فشا وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « وليتى » الواو عاطفة ، ليتى قصد لفظه : مبتدأ « ندرا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة فى محل رفع خبر « ومع » الواو عاطفة ، مع : ظرف متعلق باعكس الآتى ، ومع مضاف و « لعل » قصد لفظه : مضاف إليه « اعكس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : واعكس الحكم مع لعل « وكن » الواو عاطفة ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مخيراً » خبره .

(٣) « فى الباقيات » جار ومجرور متعلق بمخير فى البيت السابق « واضطراراً » الواو عاطفة ، اضطراراً : مفعول لأجله « خففا » فعل ماض ، والألف للاطلاق « منى » قصد لفظه : مفعول به لخفف « وعنى » قصد لفظه أيضاً : معطوف على منى =

ذكر فى هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف ؛ فذكر « ليت » وأن نون الوقاية لا تُحْذَفُ منها ، إلا ندوراً ، كقوله :

١٨ — كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ : لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُلَّ مَالِي

= « بعض » فاعل خفف ، وبعض مضاف ، و « من » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «قد» حرف تحقيق «سلفا» سلف : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة ، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من .

١٨ — هذا البيت لزيد الخير الطائى ، وهو الذى سماه النبى صلى الله عليه وسلم بهذا الاسم ، وكان اسمه فى الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل ؛ لأنه كان فارساً .

اللغة : « المنية » بضم فسكون — اسم للشىء الذى تتمناه ، وهى أيضاً اسم للتمنى ، والمنية المشبهة بمنية جابر تقدم ذكرها فى بيت قبل بيت الشاهد ، وذلك فى قوله :

تَمَنَّى مَزْيَدٌ زَيْدًا فَلاَقَى أَخَا ثِقَةٍ إذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ ، إذْ قَالَ : لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي

تَلاَقَيْنَا ، فَمَا كُنَّا سَوَاءً وَلٰكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالِ

وَلَوْلاَ قَوْلُهُ : يا زَيْدُ قَدْنِي ؛ لَقَدْ قَامَتْ نُوَيْرَةُ بِالمَآلِي

شَكَكْتُ ثِيَابَهُ لَمَّا الْتَقَيْنَا بِمُطَّرِدِ المَهَزَّةِ كَالْخِلاَلِ

« مزيد » بفتح الميم وسكون الزاى : رجل من بنى أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إن لقيه نال منه ، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة فولى هاربا « أخا ثقة » أى صاحب وثوق فى نفسه واصطبار على منازلة الأقران فى الحرب « العوالى » جمع عالية ، وهى ما يلى موضع السنان من الرمح ، واختلافها : ذهابها فى جهة العدو وعودتها عند الطعن « جابر » رجل من غطفان ، كان يتمنى لقاء زيد ، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه « وأتلف » يروى « وأفقد » .

الإعراب : كمنية » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : تمنى مزيد تمنيا مشابهاً لمنية جابر ، ومنية مضاف و « جابر » مضاف إليه « إذ » ظرف للماضى من الزمان « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا =

والكثيرُ فى لسان العرب ثبوتُها ، وبِهِ وَرَدَ القرآنُ ، قال الله تعالى : (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ) .

وأما « لعلَّ » فذكر أنها بعكس ليت ؛ فالفصيحُ تجريدُها من النون كقوله تعالى — حكاية عن فرعون — (لَعَلِّى أَبْلُغُ الأَسْبَابَ) ويقلُّ ثبوتُ النونِ ، كقول الشاعر :

= تقديره هو يعود إلى جابر ، والجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها « ليتى » ليت : حرف تمن ونصب ، والياء اسمه ، مبنى على السكون فى محل نصب «أصادفه» أصادف : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر ليت « وأفقد » الواو حالية ، وأفقد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وأنا أفقد ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « جل » مفعول به لأفقد ، وجل مضاف ومال من « مالى » مضاف إليه ، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ليتى » حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم ، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ ، وإنما هو نادر قليل ، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاة ؛ فإنه لا يلزم عنده أن تجىء بنون الوقاية مع ليت ، بل يجوز لك فى السعة أن تتركها ، وإن كان الإتيان بها أولى ، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال : « وقد قالت الشعراء « ليتى » إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربى » اهـ ، وانظر شرح الشاهد (٢١) الآتى .

ومثل هذا الشاهد — فى حذف نون الوقاية مع ليت — قول ورقة بن نوفل الأسدى :

فَيَا لَيْتِى إِذَا ما كَانَ ذَاكُم وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجَا

وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثة بن عبيد البكرى أحد المعمرين فى قوله :

أَلَا يَا لَيْتَنِي أَنْضَيْتُ عُمْرِى وَهَلْ يُجْدِى عَلَىَّ اليَوْمَ لَيْتِى ؟

١٩ — فَقُلتُ : أعِيرَانِي القَدُومَ؛ لعلَّنِي أخُطُّ بِهَا قَبْرًا لأبْيَضَ مَاجِدِ

١٩ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها .

اللغة : « أعيرانى » ويروى « أعيرونى » وكلاهما أمر من العارية ، وهى أن تعطى غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك « القدوم » — بفتح القاف وضم الدال المخففة — الآلة التى ينجر بها الخشب « أخط بها » أى أنحت بها ، وأصل الخط من قولهم : خط بأصبعه فى الرمل « قبراً » المراد به الجفن ، أى القراب ، وهو الجراب الذى يغمد فيه السيف « لأبيض ماجد » لسيف صقيل .

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « أعيرانى » أعيرا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والألف ضمير الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول لأعيرا « القدوم » مفعول ثان لأعيرا «لعلنى» لعل ، هنا : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم لعل «أخط» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله فى محل رفع خبر لعل « بها » جار ومجرور متعلق بأخط « قبرا » مفعول به لأخط « لأبيض » اللام حرف جر ، وأبيض مجرور بها ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر « ماجد » صفة لأبيض ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لعلنى » حيث جاء بنون الوقاية مع لعل ، وهو قليل .

ونظيره قول حاتم الطائى يخاطب امرأته ، وكانت قد لامته على البذل والجود :

أرِينِي جَوَاداً مَاتَ هُزْلاً لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ ، أَوْ بَخِيلاً مُخَلَّدَا

والكثير فى الاستعمال حذف النون مع « لعل » وهو الذى استعمله القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : (لعلى أبلغ الأسباب) وقوله سبحانه : (لعلى أعمل صالحا) ، ومنه قول الفرزدق :

وَإِنِّى لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّى ـ وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا ـ أَزُورُهَا

وقول الآخر :

وَلِى نَفْسٌ تُنَازِعُنِى إذا ما أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّى أَوْ عَسَانِى

ثم ذكر أنك بالخيار فى الباقيات ، أى : فى باقى أخَوَات لَيتَ ولعَلَّ — وهى : إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ — فتقول : إنِّى وإنَّنِي ، وأنِّى وأنَّنِي ، وكأنِّى وكأنَّنِي ، ولكنِّى ولكنَّنِي .

ثم ذكر أن « مِنْ ، وعَنْ » تلزمهما نونُ الوقاية ؛ فتقول : منِّى وعنِّى — بالتشديد — ومنهم من يحذف النون ؛ فيقول : مِنِي وَعَنِي — بالتخفيف — وهو شاذ ، قال الشاعر :

٢٠ — أيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلاَ قَيْسُ مِنِي

* * *

---

٢٠ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد المجهول قائلها ، بل قال ابن الناظم : إنه من وضع النحويين ، وقال ابن هشام عنه « وفى النفس من هذا البيت شىء » ووجه تشكك هذين العالمين المحققين فى هذا البيت أنه قد اجتمع فيه الحرفان « من » و « عن » وأتى بهما على لغة غير مشهورة من لغات العرب ، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه .

اللغة : « قيس » هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر ، واسمه الناس — بهمزة وصل ونون — ابن مضر بن نزار ، وهو أخو إلياس — بياء مثناة تحتية — وقيس هنا غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى ؛ لأنه بمعنى القبيلة ، وبعضهم يقول قيس بن عيلان .

الإعراب : «أيها» أى : منادى حذف منه حرف النداء ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وها للتنبيه « السائل » صفة لأى « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل « وعنى » معطوف على عنهم « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمها « من قيس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « قيس » مبتدأ « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهذه الجملة معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عنى » و « منى » حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذا للضرورة .

وَفى لَدُنِّى لَدُنِى قَــلّ ، وفى قَدْنِى وَقَطْنِي الْحَذْفُ أيضاً قَدْ يَفِى(١)

أشار بهذا إلى أن الفصيح فى «لَدُنِّى» إثباتُ النون ، كقوله تعالى : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْراً) ويقلُّ حذفُها ، كقراءة مَنْ قرأ (مِنْ لَدُنِى) بالتخفيف .

والكثيرُ فى « قَدْ ، وقَطْ » ثبوتُ النون ، نحو : قَدْنِى وَقَطْنِي ، ويقلُّ الحذفُ نحو : قَدِى وقَطِى ، أى حَسْبِى ، وقد اجتمع الحذفُ والإثباتُ فى قوله :

٢١ — قَدْنِىَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَــدِى
لَيْسَ الإمامُ بالشَّحِيحِ الْمُلْحِــدِ

* * *

(١) « فى لدنى » جار ومجرور متعلق بقل « لدنى » قصد لفظه : مبتدأ « قل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على لدنى المخففة ، والجملة من قل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « وفى قدنى » جار ومجرور متعلق بيفى الآتى « وقطنى » معطوف على قدنى « الحذف » مبتدأ « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « قد » حرف تقليل « يفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحذف ، والجملة من يفى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « الحذف » والجملة من هذا المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

٢١ — هذا البيت لأبى نخيلة حميد بن مالك الأرقط ، أحد شعراء عصر بنى أمية ، من أرجوزة له يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفى ، ويعرض بعبد الله بن الزبير .

اللغة : أراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير — وكنيته أبو خبيب — ومصعبا أخاه ، وغلبه لشهرته ، ويروى « الخبيبين » — بصيغة الجمع — يريد أبا خبيب وشيعته ، ومعنى « قدنى » حسبى وكفانى « ليس الإمام إلخ » أراد بهذه التعريض بعبد الله بن الزبير ؛ لأنه كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد ، وكان — مع ذلك — مبخلا لا تبض يده بعطاء .

الإعراب : « قدنى » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وقد مضاف والياء التى للمتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى =

. . . .

= محل جر « من نصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف و « الخبيبين » مضاف إليه « قدى » يجوز هنا أن يكون قد هذا اسم فعل ، وقد جعله ابن هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني ، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفانى ، وجعله آخرون اسم فعل أمر بمعنى ليكفنى ، وهذا الأخير رأى ضعيف جداً ، وياء المتكلم على كل هذه الآراء مفعول به ، ويجوز أن يكون قد اسما بمعنى حسب مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والخبر محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة « ليس » فعل ماض ناقص « الإمام » اسمها « بالشحيح » الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الملحد » صفة للشحيح .

الشاهد فيه : قوله « قدنى » و « قدى » حيث أثبت النون فى الأولى وحذفها من الثانية وقد اضطربت عبارات النحويين فى ذلك ؛ فقال قوم : إن الحذف غير شاذ ، ولكنه قليل ، وتبعهم المصنف والشارح ، وقال سيبويه : « وقد يقولون فى الشعر قطى وقدى ، فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال قدى شبهه بحسبى لأن المعنى واحد » اهـ . وقال الأعلم : « وإثباتها (النون) فى قد وقط هو المستعمل ؛ لأنهما فى البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن ، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء ؛ لئلا يغير آخرهما عن السكون » اهـ وقال الجوهرى : « وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم ، وتقول : قدى ، وقدنى أيضاً بالنون على غير قياس ؛ لأن هذه النون إنما تزاد فى الأفعال وقاية لها ، مثل ضربنى وشتمنى » وقال ابن برى يرد على الجوهرى « وهم الجوهرى فى قوله إن النون فى قدنى زيدت على غير قياس ، وجعل النون مخصوصاً بالفعل لا غير ، وليس كذلك ، وإنما تزاد وقاية لحركة أو سكون فى فعل أو حرف ، كقولك فى من وعن إذا أضفتهما لنفسك : منى وعنى ؛ ازدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك فى قد وقط ، وتقول : قدنى وقطنى ؛ فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها ، وكذلك زادوها فى ليت ، فقالوا : ليتنى ، لتبقى حركة التاء على حالها ، وكذلك قالوا فى ضرب : ضربنى ، لتبقى الباء على فتحها ، وكذلك قالوا فى اضرب : اضربنى ، أدخلوا نون الوقاية لتبقى الباء على سكونها » اهـ .

=

. . . .

= ولابن هشام هنا كلام كثير وتفريعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهى فى مغنى اللبيب ، وقد عنينا بذكرها والرد عليها فى حواشينا المستفيضة على شرح الأشمونى فارجع إليها هناك إن شئت (وانظر الأبيات التى أنشدناها فى شرح الشاهد رقم ١٨ ففيها شاهد لهذه المسألة ، وهو رابع تلك الأبيات) .

* * *

هذا ، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم .

واعلم أن الأصل فى الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية ، نحو ضاربى ومكرمى وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم فى قوله صلى الله عليه وسلم : « فهل أنتم صادقونى » وفى قول الشاعر :

وَلَيْسَ المُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِباً فَإِنَّ لهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلاَ

وفى قول الآخر :

ألا فَتًى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلَنِي إلاَّ ابْنُ حَمَّالِ

وفى قول الآخر :

وَلَيسَ بمُعْيِينِي وفى النَّاس مُمْتَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أعيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

كما لحقت أفعل التفضيل فى قوله صلى الله عليه وسلم « غير الدجال أخوفنى عليكم » لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب .

العَــلَمُ(١)

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا   عَــلَمُهُ : كَجَعْفَرٍ ، وَخِرْنِقَا(٢)
وَقَرَنٍ ، وَعَدَنٍ ، وَلَاحِقِ ،   وَشَذْقَمٍ ، وَهَيْــلَةٍ ، وَوَاشِقِ(٣)

العَلَمَ هو : الاسم الذى يعين مسماه مطلقاً ، أى بلا قَيْدِ التــكلم أو الخطاب أو الغَيْبَةِ ؛ فالاسم : جنس يشمل النــكرة والمعرفة ، و « يعين مسماه » : فَصْلٌ أخْرَجَ النــكرة ، و « بلا قيد » أخْرَجَ بقية المعارف ، كالمضمر ؛ فإنه يعين مسماه بقيد التــكلم كـ « أنا » أو الخطاب كـ « أَنْتَ » أو الغيبة كـ « هو » ، ثم مَثَّلَ الشيخ بأعلام الأناسِيِّ وغـيرهم ، تنبيهاً على أن مُسَمَّيَاتِ الأعلام العقلاءُ وغيرُهم من المألوفات ؛ فجعفر : اسم رجــل ، وخِرْنِقُ : اسم امرأة من شعراء العرب(٤)

---

(١) لفظ « العلم » فى اللغة مشترك لفظى بين عدة معان ، منها الجبل ، قال الله تعالى : (وله الجوار المنشآت فى البحر كالأعلام) أى كالجبال ، وقالت الخنساء ترثى أخاها صخراً :

وَإِنَّ صَخْراً لتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ   كأنهُ عَلَمٌ فى رَأسِهِ نَارُ

ومنها الراية التى تجعل شعاراً للدولة أو الجند ، ومنها العلامة ، ولعل المعنى الاصطلاحى مأخوذ من هذا الأخير ، وأصل الترجمة « هذا باب العلم » فحذف المبتدأ ، ثم الخبر ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وليس يخفى عليك إعرابه .

(٢) « اسم » مبتدأ « يعين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم « المسمى » مفعول به ليعين ، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفة لاسم « مطلقاً » حال من الضمير المستتر فى يعين « علمه » علم : خبر المبتدأ ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ؛ فيكون « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، و « علمه » مبتدأ مؤخراً « كجعفر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك جعفر — إلخ .

(٣) « وخرنقا ، وقرن ، وعدن ، ولاحق ، وشذقم ، وهيلة ، وواشق » كلهن معطوفات على جعفر .

(٤) لعل الأولى — بل الأصوب — أن يقول « من شواعر العرب » .

وهى أخت طَرَفَةَ بن الْعَبْدِ لأمِّهِ ، وقَرَنُ : اسم قبيلة ، وعَدَن : اسم مكان ، ولاحِق : اسمُ فرسٍ ، وشَذْقم : اسم جَمَل ، وهَيْلَة : اسم شاة ، وواشِق : اسم كلب .

* * *

وَاسْماً أتَى ، وكُنْيَةً ، وَلَقباً   وَأَخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا(١)

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، ولَقَبٍ ، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكُنْيَة ولا لَقَبٍ ، كزيد وعمرو ، وبالكُنْية : ما كان فى أوله أبٌ أو أمٌّ ، كأبى عبد الله وأمِّ الخير ، وباللقب : ما أَشْعَرَ بمدحٍ كزين العابدين ، أو ذَمٍّ كأنفِ النَّاقَةِ .

وأشار بقوله : « وأَخِّرَنْ ذا — إلخ » إلى أن اللقب إذا صَحِبَ الاسمَ وجب تأخيرُه ، كزيد أنف الناقة ، ولا يجوز تقديمُه على الاسم ؛ فلا تقول : أنف الناقة زيد ، إلا قليلا ؛ ومنه قولُه :

---

(١) « واسما » حال من الضمير المستتر فى أتى « أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم « وكنية ، ولقبا » معطوفان على قوله اسما « وأخرن » الواو حرف عطف ، أخر : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » مفعول به لأخر ، وهو اسم إشارة مبنى على السكون فى محل نصب « إن » حرف شرط « سواه » سوى : مفعول به مقدم لصحب ، وسوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه « صحبا » صحب : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللقب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن صحب اللقب سواه فأخره .

٢٢ — بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَبَا
بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِى حَوْلَهُ الذِّيبُ

---

٢٢ — البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان أحد بنى كاهل ، وهو من قصيدة لها ترثيه بها ، وأولها :

كلُّ امْرِىءٍ بِمِحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبُ ... وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الأَيَّامَ مَغْلُوبُ

اللغة : « محال الدهر » بكسر الميم ، بزنة كتاب — كيده أو مكره ، وقيل : قوته وشدته « شريان » — بكسر أوله وسكون ثانيه — موضع بعينه ، أو واد ، أو هو شجر تعمل منه القسى « يعوى حوله الذيب » كناية عن موته ، والباء من قولها « بأن » متعلقة بأبلغ فى بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

أَبْلِغْ هُذَيْلاً وَأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهُمْ ... عَنِّى حَدِيثاً ، وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ

الإعراب : « بأن » الباء حرف جر ، وأن : حرف توكيد ونصب « ذا » — بمعنى صاحب — اسم أن ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « الكلب » مضاف إليه « عمراً » بدل من ذا « خيرهم » خير : صفة لعمراً ، وخير مضاف والضمير مضاف إليه « حسبا » تمييز « ببطن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وبطن مضاف و « شريان » مضاف إليه « يعوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل « حوله » حول : ظرف متعلق بيعوى ، وحول مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه « الذيب » فاعل يعوى ، والجملة من يعوى وفاعله فى محل نصب حال من عمرو ، ويجوز أن يكون قولها « ببطن » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من عمرو ، وتكون جملة « يعوى إلخ » فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأبلغ فى البيت الذى أنشدناه .

الشاهد فيه : قولها « ذا الكلب عمرا » حيث قدمت اللقب — وهو قولها « ذا الكلب » — على الاسم — وهو قولها « عمرا » — والقياس أن يكون الاسم مقدماً على اللقب ، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت « بأن عمرا ذا الكلب » .

وإنما وجب فى القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم ، فلو جئت باللقب أولا لما كان=

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقب إذا صحبَ سواهُ ، ويدخل تحت قوله « سواه » الاسمُ والـكنيةُ ، وهو إنما يجب تأخيرُه مع الاسم ، فأما مع الـكنية فأنت بالخيار(١) بين أن تُقدِّم الـكُنْيَةَ على اللقب ؛ فتقول : أبو عبد الله زين

= لذكر الاسم بعده فائدة ، بخلاف ذكر الاسم أولا ، فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة .

ومثل هذا البيت فى تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصارى الخزرجى :

أنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّى أَبُوهُ عَامِـــرٌ مَاءُ السماء

والشاهد فى قوله « مزيقيا عمرو » فإن « مزيقيا » لقب ، و « عمرو » اسم صاحب اللقب ، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى ، أما قوله « عامر ماء السماء » فقد جاء على الأصل ؛ لأن عامرا اسم ، وماء السماء لقب ، وقد قدم الاسم وأخر اللقب .

(١) هذا الذى ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه ، والذى نريد أن ننبه عليه أن الشارح وغيره — كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصارى — ذكروا أن قول ابن مالك * وأخرن ذا إن سواه صحبا * موهم لخلاف المراد ، معتمدين فى ذلك على مذهب جمهرة النحاة ، لكن قال السيوطى فى همعه : إن كان (أى اللقب) مع الكنية فالذى ذكروه جواز تقدمه عليها ، وتقدمها عليه ، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها ، وهو المختار ، وهذا يفيد أن الذى يوهمه كلام المصنف مقصود له ، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عداه ، سواء أكان ماعداه اسماً أم كنية ، وكنت قد كتبت على هامش نسختى تصحيحاً لبيت المصنف هذا نصه : « وأخرن هذا إن اسما صحبا » ثم ظهر لى أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشىء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره ، وعبارة ابن هشام فى أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التى اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح فى نظر الجمهور . قال ابن هشام : « وفى نسخة من الخلاصة ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبد الله أنف الناقة ، وليس كذلك » اهـ . ومعنى ذلك أنه قد وردت فى النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح فى نظر الجمهور ، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخة .

العابدين ، وبين أن تقدم اللقب على الكنية ؛ فتقول : زَيْنُ العابدين أبو عبد الله ؛ ويوجد فى بعض النسخ بدل قوله : * « وأخِّرَنْ ذا إنْ سواه صحبا » * : * « وذا اجْعَلْ آخراً إذا اسماً صَحِبَا » * وهو أحْسَنُ منه ؛ لسلامته مما وَرَدَ على هذا ، فإنه نصٌّ فى أنه إنما يجب تأخيرُ اللقبِ إذا صحب الأسْمَ ، ومفهومُهُ أنه لا يجب ذلك مع الكنية ، وهو كذلك ، كما تقدم ، ولو قال : « وأخرن ذا إن سِوَاهَا صَحِبَا » لَمَا وَرَدَ عليه شىء ، إذ يصير التقدير : وأخِّرِ اللَّقَبَ إذا صحب سوى الكنية ، وهو الاسم ، فكأنه قال : وأخر اللقب إذا صحب الاسم .

* * *

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا ، وَإِلاَّ أَتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ[1]

إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ : فإما أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسمُ مركباً واللقب مفرداً ، أو الاسم مفرداً واللقب مركباً .

---

(١) « إن » حرف شرط « يكونا » فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، والألف اسمها مبنى على السكون فى محل رفع « مفردين » خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى « فأضف » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وأضف : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط «حتما» مفعول مطلق عامله محذوف « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : هو عباره عن حرفين أحدهما إن ، والآخر لا . فأدغمت النون فى اللام ؛ وإن حرف شرط ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق : أى وإن لم يكونا مفردين « أتبع » فعل أمر مبنى على السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط . وحذف الفاء منها للضرورة ؛ لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول : وإلا فأتبع « الذى » اسم موصول مفعول به لأتبع ، مبنى على السكون فى محل نصب « ردف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو « الذى » .

فإن كانا مفردين وَجَبَ عند البصريين الإضَافَةُ[١] ، نحو : هذا سعيدُ كُرْزٍ ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ ، ومررت بسعيدِ كُرْزٍ ؛ وأجاز الكوفيون الإتْبَاعَ ؛ فتقول : هذا سعيدٌ كرزٌ ، ورأيت سعيداً كرزاً ، ومررت بسعيدٍ كرزٍ ، ووافقهم المصنف على ذلك فى غير هذا الكتاب .

وإن لم يكونا مفردين — بأن كانا مركبين ، نحو عبد الله أنفُ الناقةِ ، أو مركَّباً ومفرداً ، نحو عبد الله كرز ، وسعيد أنف الناقة — وجب الإتباعُ ؛ فتُتْبِـعُ الثانىَ الأولَ فى إعرابه ، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، نحو مررت بزَيْدٍ أنفُ الناقة ، وأنفَ الناقة ؛ فالرفع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو أنفُ الناقة ، والنصب على إضمار فعلٍ ، والتقدير : أعنى أنفَ الناقة ؛ فيقطع مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع ، نحو هذا زَيْدٌ أنفَ الناقةِ ، ورأيت زيداً أنفُ الناقة ، ومررت بزَيْدٍ أنفَ الناقة ، وأنفُ الناقة .

* * *

(١) وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع : كأن يكون الاسم مقترناً بأل ، فإنه لاتجوز فيه الإضافة ، فتقول : جاءنى الحارث كرز ، بإتباع الثانى للأول بدلا أو عطف بيان ، إذ لو أضفت الأول للثانى للزم على ذلك أن يكون المضاف مقروناً بأل والمضاف إليه خالياً منها ومن الإضافة إلى المقترن بها ، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : بقى أن يقال : كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع ، مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن يضاف اسم إلى ما اتحد به فى المعنى كما سيأتى فى باب الإضافة ؟

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به فى المعنى إنما هو فى الإضافة الحقيقية التى يعرف فيها المضاف بالمضاف إليه ، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزمخشرى .

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ : كَفَضْلٍ وَأَسَدْ ... وَذُو ارْتِجَالٍ : كَسُعَادَ ، وَأُدَدْ(١)

وَجُمْلَةٌ ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ، ... ذَا إِنْ بِغَيْرِ « وَيْهِ » تَمَّ أُعْرِبَا(٢)

وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَهْ ... كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ(٣)

---

(١) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منقول » مبتدأ مؤخر « كفضل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كفضل « وأسد » معطوف على فضل « وذو » الواو عاطفة ، وذو : معطوف على قوله منقول وذو مضاف و « ارتجال » مضاف إليه « كسعاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كسعاد « وأدد » معطوف على سعاد .

(٢) «وجملة» مبتدأ خبره محذوف ، وتقديره : ومنه جملة ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة «ومنه منقول» فى البيت السابق ، «وما» الواو عاطفة ، وما اسم موصول معطوف على جملة ، مبنى على السكون فى محل رفع « بمزج » جار ومجرور متعلق بقوله ركب الآتى « ركبا » ركب : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ذا » اسم إشارة مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « إن » حرف شرط « بغير » جار ومجرور متعلق بقوله تم الآتى ، وغير مضاف و « ويه » قصد لفظه : مضاف إليه « تم » فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط « أعرب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ذا ، والجملة من هذا الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : هذا أعرب ، إن تم بغير لفظ ويه أعرب .

(٣) « وشاع » فعل ماض « فى الأعلام » جار ومجرور متعلق بقوله شاع « ذو » فاعل شاع ، وذو مضاف ، و « الإضافة » مضاف إليه « كعبد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كعبد ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف إليه « وأبى » الواو عاطفة ، وأبى : معطوف على عبد ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف و « قحافة » مضاف إليه .

ينقسم العَلَم إلى : مُرْتَجَلٍ ، وإلى منقول ؛ فالمرتَجَلُ هو : ما لم يَسْبِقْ له استعمالٌ قبل العَلَمية فى غيرها ، كَسُعَاد ، وأُدَد ، والمنقول : ما سَبَقَ له استعمالٌ فى غير العَلَمية ، والنقل إما من صفة كَحَارِثٍ ، أو من مَصْدَر كفَضْلٍ ، أو من اسم جنس كأَسَدٍ ، وهذه تكون معربة ، أو من جملة : كقَامَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ (١) ، وحُكْمُهَا أنها تُحْكَى ؛ فتقول : جَاءَنِي زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٌ قَائِمٌ ، وهذه من الأعلام المركبة .

ومنها أيضاً : ما ركب تركيبَ مَزْجٍ ، كبَعْلَبَكَّ ، ومَعْدِى كرب ، وسِيبَوَيْهِ . وذَكَرَ المصنفُ أن المركب تركيبَ مَزْجٍ : إن خُتِمَ بغير « وَيْهِ » أُعرب ، ومفهومُه أنه إن ختم بـ« وَيْهِ » لا يعرب ، بل يبنى ، وهو كما ذكره ؛ فتقول : جَاءَنِي بَعْلَبَكُّ ، ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ ، ومَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ ؛ فتعربه إعرابَ ما لا ينصرف ، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح ؛ فتقول : جَاءَنِي بَعْلَبَكَّ ، ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ ، ومَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ ، ويجوز [أيضا] أن يعرب أيضاً إعْرَابَ المتضايفين ؛ فتقول : جَاءَنِي حَضْرُمَوْتٍ ، وَرَأَيْتُ حَضْرَمَوْتٍ ، ومَرَرْتُ بِحَضْرِمَوْتٍ .

وتقول [فيما خُتِمَ بِوَيْهِ] : جاءنى سيبويهِ ، ورأيتُ سيبويهِ ، ومررتُ بسيبويهِ ؛ فتبنيه على الكسر ، وأجاز بعضُهم إعْرَابَهُ إعرابَ ما لا ينصرف ، نحو : جاءنى سيبويهُ ، ورأيت سيبويهَ ، ومررت بسيبويهَ .

---

(١) الذى سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية ، فقد سموا « تأبط شراً » وسموا « شاب قرناها » ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لاَ تَنْكِحُونَهَا ... بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وَتُحْلَبُ

وسموا « ذرى حبا » ويشكر ، ويزيد ، وتغلب ، فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها ، وإنما قاسها النحاة على الجملة الفعلية .

ومنها : ما ركب تركيبَ إضافة : كعَبْدِ شَمْسٍ ، وأبى قُحَافَةَ ، وهو معرب ؛ فتقول : جاءنى عَبْدُ شَمْسٍ وأبو قُحَافَةَ ، ورأيتُ عَبْدَ شَمْسٍ وأبا قُحَافَةَ ، ومررتُ بِعَبْدِ شَمْسٍ وأبى قُحَافَةَ .

ونبَّهَ بالمثالين على أن الجزء الأول ؛ يكون معرباً بالحركات ، كـ « عَبْدِ » ، وبالحروف ، كـ « أَبِى » وأن الجزء الثانى يكون مُنْصَرِفاً ، كـ « شَمْس » ، وغيرَ منصرف ، كـ « قُحَافَةَ » .

* * *

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً ، وَهْوَ عَمْ(١)

مِنْ ذَاكَ : أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ ، وَهٰكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ(٢)

---

(١) « ووضعوا » الواو عاطفة ، ووضع : فعل ماض ، والواو ضمير الجماعة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « لبعض » جار ومجرور متعلق بوضعوا ، وبعض مضاف ، و « الأجناس » مضاف إليه « علم » مفعول به لوضعوا ، وأصله منصوب منون فوقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « كعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم ، وليس حالا منه لأنه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة ، وعلم مضاف ، و « الأشخاص » مضاف إليه « لفظاً » تمييز لمعنى الكاف ، أى : مثله من جهة اللفظ « وهو » ضمير منفصل مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلا ماضياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس ، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لكثرة الاستعمال كما سقطت من خير وشر ، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه ، وهو خبر عن الضمير الواقع مبتدأ .

(٢) « من » حرف جر « ذاك » ذا : اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أم » مبتدأ مؤخر ، وأم مضاف و « عريط » مضاف إليه « للعقرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر ، والتقدير : أم عريط كائن من ذاك حال كونه علما للعقرب « وهكذا » الواو عاطفة ، وها : حرف تنبيه ، والكاف حرف جر ، وذا : اسم إشارة =

وَمِثْـــلُهُ بَرَّةُ لِلْمَــبَرَّهْ ، كَذَا فَجَارِ عَــلَمٌ لِلْفَجْرَهْ(١)

العلم على قسمين : علم شخصٍ ، وعَلَم جِنْسٍ .

فعَلَم الشخص له حكمان : معنوىٌّ ، وهو : أن يُرَاد به واحدٌ بعينه : كزيد ، وأحْمَدَ ولفظىٌّ ، وهو صحة مجىء الحال متأخرةً عنه ، نحو : « جَاءَنِى زَيْدٌ ضَاحِكًا » ومَنْعُهُ من الصَّرْفِ مع سَبَبٍ آخَرَ غير العلمية ، نحو : « هذا أَحْمَدُ » ومَنْعُ دخول الألف واللام عليه ، فلا تقول : « جَاءَ الْعَمْرُو »(٢) .

= مبنى على السكون فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ثعالة » مبتدأ مؤخر « للثعالب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله .

(١) « ومثله » الواو عاطفة ، مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « برة » مبتدأ مؤخر « للمبرة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر ؛ لأنه فى تقدير مشتق « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فجار » مبتدأ مؤخر ، مبنى على الكسر فى محل رفع « علم » مبتدأ خبره محذوف « للفجرة » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، والتقدير : فجار كذا علم موضوع للفجرة ، ويجوز أن يكون قوله « للفجرة » جاراً ومجروراً فى محل الوصف لعلم ، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضاً ، فتأمل .

(٢) اعلم أن العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام ، ولا يضاف ، وذلك لأنه معرفة بالعلمية ، وأل والإضافة وسيلتان للتعريف ، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان ، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاقى فى الاسم العلم ؛ فيكون لك صديقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو ، مثلا . وفى هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس ؛ فتصل به أل ، وتضيفه ، كما تفعل ذلك برجل وغلام ، وقد جاء ذلك عنهم ؛ فمن دخول « أل » على علم الشخص قول أبى النجم العجلى :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا =

وعَلَمَ الجنس كعلم الشخص فى حكمه [اللَّفْظِىِّ] ، فتقول : « هٰذَا أُسَامَةُ مُقْبِلاً » فتمنعه من الصرف ، وتأتى بالحال بعده ، ولا تُدْخِلُ عليه الألفَ واللام ، فلا تقول : « هذا الأسامة »(١) .

= وقول الأخطل التغلبى :

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ ... أبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ المَعَارِكِ

وفى هذا البيت اقتران العلم بأل ، وإضافته .

ومن مجىء العلم مضافا قولهم : ربيعة الفرس ، وأنمار الشاة ، ومضر الحمراء ؛ وقال رجل من طيىء :

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مَاضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

وقال ربيعة الرقى :

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِى النَّدَى ... يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالأغَرِّ ابْنِ حَاتِمِ

وقال الراجز يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُزِيتَ الْجَنَّهْ ... أَكْسُ بُنَيَّاتِى وَأُمَّهُنَّهْ

* أُقْسِمُ بِاللهِ لَتَفْعَلَنَّهْ *

والشواهد على ذلك كثيرة ، وانظر ص ٨٧ السابقة .

(١) ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظية ثلاثة أحكام يشترك فيها النوعان ، وترك ثلاثة أخرى :

(الأول) أنه يبتدأ به بلا احتياج إلى مسوغ ، تقول : أسامة مقبل ، وثعالة هارب ، كما تقول : على حاضر ، وخالد مسافر .

(الثانى) أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه ؛ فلا يجوز أن تقول : أسامتنا ؛ كما يمتنع أن تقول : محمدنا ، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاقى صحت إضافته على ما علمت فى علم الشخص .

(الثالث) أنه لا ينعت بالنكرة ؛ لأنه معرفة ، ومن شرط النعت أن يكون مثل المنعوت فى تعريفه أو تنكيره كما هو معلوم .

وحكم عَلَمِ الجنسِ فى المعنى كحكم النكرة : مِنْ جهة أنه لا يَخُصُّ واحداً بعينه ، فكلُّ أسدٍ يَصْدُقُ عليه أُسَامَةُ ، وكل عَقْرَب يصدق عليها أُمُّ عِرْيَطٍ ، وكل ثعلبٍ يصدق عليه ثُعَالَةُ (١) .

وعَلَمُ الجنس : يكون للشخص ، كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مَثَّل بقوله : « بَرَّة للمبرَّة ، وفَجَارِ للفَجْرَة » .

* * *

(١) ههنا أربعة أشياء أريد أن أبين لك حقيقة كل واحد منها بياناً قريب الفهم ، وأفرق لك بين كل منها والآخرين ، وهى : علم الشخص ، وعلم الجنس ، واسم الجنس ، والنكرة .

أما علم الشخص فهو اللفظ الذى وضع للذات مع جميع مشخصاتها التى تتميز بها عن جميع ماعداها من الذوات ، نحو محمد وعلى وأبى بكر وأم كلثوم ، فإن كل واحد من هذه الألفاظ قد وضعه أبوه لذات ولده مع كل الصفات التى تتميز بها هذه الذات : من طول أو قصر ، وبياض أو سمرة ، وعبالة أو نحافة ، وسلامة أو غيرها ، وإذا أطلق فهم منه هذه الذات الموجودة فى الخارج مع كل المشخصات ما ذكرناه منها وما لم نذكره ، وهو يشبه الاسم المقترن بأل التى للعهد فى الدلالة على فرد معين ، والفرق بينهما أن دلالة مصحوب أل العهدية على تعين المراد حاصل بواسطة أل ، أما دلالة علَم الشخص على تعين مسماه فمن جوهر اللفظ ، وهذا يفهم من قول الناظم

* اسم يعين المسمى مطلقا *

وأما علم الجنس واسم الجنس والنكرة فإن لكل واحد منها حقيقة — وهى فى أسامة مثلا وفى أسد أيضا : الحيوان المفترس ذو الأظفار التى يغتال بها — ولكل واحد منها أفراد متعددة يصدق عليها ، والفرق بين هذه الثلاثة اعتبارى ، وذلك أنا نقدر أن علم الجنس قد وضع للحقيقة بشرط أن تكون هذه الحقيقة حاضرة فى الذهن فى حين الوضع . فلفظ « أسامة » موضوع للحقيقة — وهى الحيوان المفترس المتصف بما عرف عنه من الصفات — بشرط حضور هذه الحقيقة فى ذهن الواضع ، ويقدر اسم الجنس موضوعاً لهذه الحقيقة من غير اشتراط حضورها فى ذهن الواضع ، ولما كانت الحقيقة متحققة فى كل فرد صلح للواحد وللكثير ، والنكرة لم توضع للحقيقة أصلا ، وإنما وضعت للفرد الواحد من الأفراد التى تصدق على كل واحد منها هذه الحقيقة .

اُسْمُ الإشَارَةِ

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ بِذِى وَذِهْ تِى تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ[١]

يُشَارُ إلى المفرد المذكَّر بـ « ذَا » ومذهَبُ البصريين أن الألف من نفس الكلمه ، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة[٢] .

---

(١) « بذا » جار ومجرور متعلق بقوله « أشر » الآتى « لمفرد » جار ومجرور متعلق بأشر كذلك« مذكر » نعت لمفرد « أشر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بذى » جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى « وذه » الواو عاطفة ، وذه : معطوف على ذى « تى تا » معطوفان على ذى بإسقاط حرف العطف « على الأنثى » جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى أيضاً « اقتصر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة « اقتصر » معطوفة على جملة « أشر » بإسقاط العاطف .

(٢) ههنا ثلاثة أمور ؛ أولها : أن الشارح لم يذكر ـ تبعاً للمصنف ـ فى هذا الكتاب من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكر سوى « ذا » وقد ذكر العلماء أربعة ألفاظ أخرى : الأول « ذاء » بهمزة مكسورة بعد الألف ، والثانى « ذائه » بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة ، والثالث « ذاؤه » بهمزة مضمومة وبعدها هاء مضمومة ، الرابع « آلك » بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف ، وممن ذكر آلك الناظم فى كتابه التسهيل .

الأمر الثانى : أن « ذا » إشارة للمفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة أو حكما ؛ فالمفرد الحقيقى نحو : هذا زيد ، وهذا خالد ، وهذا الكتاب ، والمفرد حكما نحو : هذا الرهط ، وهذا الفريق ، ومنه قول الله تعالى : (عوان بين ذلك) أى بين المذكور من الفارض والبكر ، وربما استعمل « ذا » فى الإشارة إلى الجمع ، كما فى قول لبيد بن ربيعة العامرى :

وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا وَسُؤَالِ هٰذَا النَّاسِ : كَيْفَ لَبِيدُ ؟

الأمر الثالث : أن الأصل فى « ذا » أن يشار به إلى المذكر حقيقة ، كما فى الأمثلة التى ذكرناها ، وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزلة المذكر ، كما فى قول الله تعالى : =

ويُشَارُ إلى المؤنثة بـ « ذِى » ، و « ذِهْ » بسكون الهاء ، و « تِى » ، و « تَا » ، و « ذِهِ » بكسر الهاء : باختلاسٍ ، وبإشباعٍ ، و « تِهِ » بسكون الهاء ، وبكسرها ، باختلاس ، وإشباع ، و « ذَاتُ » .

* * *

وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ(١)

يُشَارُ إلى المثنى المذكر فى حالة الرفع بـ « ذَانِ » وفى حالة النصب والجر بـ « ذَيْنِ » وإلى المؤنثتين بـ « تَانِ » فى الرفع ، و « تَيْنِ » فى النصب والجر .

* * *

وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقاً ، وَالْمَدُّ أَوْلَى ، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا(٢)

= (فلما رأى الشمس بازغة قال : هذا ربى) أشار إلى الشمس - وهى مؤنثة بدليل قوله (بازغة) - بقوله : (هذا ربى) لأنه نزلها منزلة المذكر ، ويقال : بل لأنه أخبر عنها بمذكر ، ويقال : بل لأن لغة إبراهيم - عليه السلام ! - الذى ذكر هذا الكلام على لسانه لا تفرق بين المذكر والمؤنث .

(١) « وذان » الواو عاطفة ، ذان : مبتدأ « تان » معطوف عليه بإسقاط حرف العطف « للمثنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « المرتفع » نعت للمثنى ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على ما قبلها « وفى سواه » الجار والمجرور متعلق بقوله « اذكر » الآتى ، وسوى مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف إليه ، وقد أعمل الحرف فى « سوى » لأنها عنده متصرفة وليست ظرفا ليس غير « ذين » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « اذكر » الآتى «تين» معطوف على ذين بإسقاط حرف العطف «اذكر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة « اذكر » معطوفة بالواو على ما قبلها .

(٢) « وبأولى » الواو عاطفة ، والباء حرف جر ، و « أولى » مجرور المحل بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أشر » الآتى « أشر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لجمع » جار ومجرور متعلق بقوله « أشر » السابق « مطلقاً » حال من قوله « جمع » « والمد » مبتدأ « أولى » خبره « ولدى » الواو عاطفة ، لدى : ظرف =

بِالْكَافِ حَرْفًا : دُونَ لاَمٍ ، أَوْ مَعَهْ ،

وَاللاَّمُ — إِنْ قَدَّمْتَ هَا — مُمْتَنِعَهْ(١)

يُشَار إلى الجمع — مذكراً كان أو مؤنثاً — بـ « أُولَى » ولهذا قال المصنف : « أشِرْ لجمع مطلقاً » ، ومقتضى هذا أنه يُشَار بها إلى العقلاء وغيرهم ، وهو كذلك ، ولكن الأكثر استعمالُهَا فى العاقل ، ومِنْ وُرُودها فى غير العَاقِلِ قوله :

٢٣ — ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ

= بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتى ، ولدى مضاف و « البعد » مضاف إليه « انطقا » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، ويجوز أن تكون الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف ، وهذا أولى وأقرب.

(١) « بالكاف » جار ومجرور متعلق بقوله انطق فى البيت السابق « حرفا » حال من « الكاف » « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من « الكاف » ودون مضاف و « لام » مضاف إليه « أو » حرف عطف « معه » مع : ظرف معطوف على الظرف الواقع متعلقه حالا وهو دون ، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « واللام » مبتدأ « إن » حرف شرط « قدمت » قدم : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم على أنه فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، و « ها » مفعول به لقدم « ممتنعه » خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره ، والتقدير : واللام ممتنعة إن قدمت ها فاللام ممتنعة ، وجملة الشرط وجوابه لامحل لها ، لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره .

٢٣ — البيت لجرير بن عطية بن الخطفى ، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق ، وقبله — وهو المطلع — قوله :

سَرَتِ الهُمُومُ فَبِتْنَ غَيْرَ نِيَامِ وَأَخُو الهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامِ

اللغة : « ذم » فعل أمر من الذم ، ويجوز لك فى الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث : الكسر ؛ لأنه الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ؛ فهو مبنى على السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف ؛ لأن الفتحة أخف الحركات ، =

وفيها لُغتان : المدُّ ، وهى لُغة أهل الحجاز ، وهى الواردة فى القرآن العزيز ، والقَصْرُ ، وهى لُغة بنى تميم .

وأشار بقوله : « وَلَدَى البعد انطقا بالكاف — إلى آخر البيت » إلى أن المُشَارَ إليه له رُتْبتان : القربُ ، والبعدُ ؛ فجميعُ ما تقدم يُشَارُ به إلى القريب ،

= وهذه لغة بنى أسد ، والضم ؛ لإتباع حركة الدال ، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة « المنازل » جمع منزل ، أو منزلة ، وهو محل النزول ، وكونه ههنا جمع منزلة أولى ؛ لأنه يقول فيما بعد « منزلة اللوى » — واللوى — بكسر اللام مقصوراً — موضع بعينه «العيش» أراد به الحياة .

المعنى : ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذى لقيت فيه أنواع المسرة ، وذم أيام الحياة التى تقضيها بعد هذه الأيام التى قضيتها هناك فى هناءة وغبطة .

الإعراب : « ذم » فعل أمر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وهو مفتوح الآخر للخفة أو مكسوره على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه للاتباع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المنازل » مفعول به لذم « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من المنازل وبعد مضاف و « منزلة » مضاف إليه ، ومنزلة مضاف ، و « اللوى » مضاف إليه « والعيش » الواو عاطفة ، العيش : معطوف على المنازل « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف وأولاء من « أولائك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الأيام » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه .

الشاهد فيه : قوله « أولئك » حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهى «الأيام» ومثله فى ذلك قول الله تعالى : (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا) وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة فى بيت الشاهد « والعيش بعد أولئك الأقوام » وهذه هى رواية النقائض بين جرير والفرزدق ، وعلى ذلك لا يكون فى البيت شاهد ؛ لأن الأقوام عقلاء ، والخطب فى ذلك سهل ؛ لأن الآية الكريمة التى تلوناها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء .

فإذا أُريد الإشارةُ إلى البعيد أُتِيَ بالكافِ وَحْدَهَا ؛ فتقول : « ذَاكَ » أو الكافِ واللامِ نحو « ذَلِكَ » .

وهذه الكاف حرفُ خطابٍ ؛ فلا مَوْضِعَ لها من الإعراب ، وهذا لا خلاف فيه .

فإن تقدَّمَ حرفُ التنبيه الذى هو « ها » على اسم الإشارة أتَيْتَ بالكاف وَحْدَها ؛ فتقول « هٰذَاكَ »(١) وعليه قولُه :

٢٤ — رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِي
وَلاَ أَهْلُ هٰذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ

---

(١) إذا كان اسم الإشارة لمثنى أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا ممتنع ، ومما ورد منه قول العرجى ، وقيل : قائله كامل الثقفى :

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا
مِنْ هٰؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

الشاهد فيه هنا : قوله « هؤليائكن » فإنه تصغير « أولاء » الذى هو اسم إشارة إلى الجمع ، وقد اتصلت به « ها » التنبيه فى أوله ، وكاف الخطاب فى آخره .

٢٤ — هذا البيت لطرفة بن العبد البكرى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

لِخَوْلَةَ أَطْلاَلٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ تَلُوحُ كَبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الْخُمُورَ وَلَذَّتِي وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُتْلَدِي
إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا وَأُفْرِدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعَبَّدِ

اللغة : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، بزنة جبل وأجبال ، والطلل : ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأثافى « برقة » بضم فسكون — هى كل رابية فيها رمل وطين أو حجارة ، وفى بلاد العرب نيف ومائة برقة عدها صاحب القاموس ، =

ولا يجوز الإتيانُ بالكاف واللام ؛ فلا تقول « هذَالِكَ » .

وظاهرُ كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان : قُرْبَى ، وبُعْدَى ، كما قرَّرْنَاهُ ؛ والجمهورُ على أن له ثلاثَ مراتبَ : قُرْبَى ، ووُسْطَى ، وبُعْدَى ؛ فَيُشَارُ إلى مَنْ فى القُرْبَى بما ليسَ فيهِ كافٌ ولا لامٌ : كذَا ، وذِى ، وإلى مَنْ

= وألف فيها غير واحد من علماء اللغة ، ومنها برقة ثهمد «تلوح» تظهر «الوشم» أن يغرز بالإبرة فى الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهراً «البعير المعبد» الأجرب «بنى غبراء» الغبراء هى الأرض ، سميت بهذا لغبرتها ، وأراد ببنى الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم ، أو الأضياف ، أو اللصوص «الطراف» بكسر الطاء بزنة الكتاب — البيت من الجلد ، وأهل الطراف الممدد : الأغنياء .

المعنى : يريد أن جميع الناس — من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم — يعرفونه ، ولاينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصحبة للأغنياء ، وكأنه يتألم من صنيع قومه معه .

الإعراب : «رأيت» فعل وفاعل «بنى» مفعول به ، وبنى مضاف ، و «غبراء» مضاف إليه ، ثم إذا كانت رأى بصرية فجملة «لا ينكروننى» من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من بنى غبراء ، وإذا كانت رأى علمية — وهو أولى — فالجملة فى محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى «أهل» معطوف على الواو الذى هو ضمير الجماعة فى قوله «لاينكروننى» وأهل مضاف واسم الإشارة من «هذاك» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه «الممدد» نعت للطراف .

الشاهد فيه : قوله «هذاك» حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يجىء باللام ، ولم يقع لى — مع طويل البحث وكثرة الممارسة — نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه «ها» التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للمفرد ، ولعل العلماء الذين قرروا هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة مالم يبلغنا ، أو لعل قداماهم الذين شافهوا العرب قد سمعوا ممن يوثق بعربيته استعمال مثل ذلك فى أحاديثهم فى غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه ، فلهذا جعلوه قاعدة .

فى الوُسْطَى بما فيه الـكاف وحدها نحو ذاك ، وإلى مَنْ فى البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ ، نحو « ذَلِكَ » .

* * *

وَبِهُنَا أَوْ هٰهُنَا أَشِرْ إِلَى دَانِى الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ(١)
فِى الْبُعْدِ ، أَوْ بِثَمَّ فُهْ ، أَوْ هَنَّا أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ ، أَوْ هِنَّا(٢)

يُشَارُ إلى المكانِ القريبِ بـ « هُنَا » وَيَتَقَدَّمُهَا هاءُ التنبيهِ ؛ فيقال « هٰهُنَا » ؛ ويُشَارُ إلى البعيد على رأى المصنف بـ « هُنَاكَ ، وهُنَالِكَ ، وهِنَّا » بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون ، وبـ « ثَمَّ » و « هِنَّتْ » ، وعلى مذهب غيره « هُنَاكَ » للمتوسط ، وما بعده للبعيد .

* * *

(١) « وبهنا » الواو عاطفة ، بهنا : جار ومجرور متعلق بقوله : « أشر » الآتى ، «أو» حرف عطف « ههنا » معطوف على هنا « أشر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إلى » حرف جر يتعلق بأشر «دانى» مجرور بإلى ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء للثقل ، ودانى مضاف و « المكان » مضاف إليه «وبه» الواو عاطفة ، به : جار ومجرور متعلق بقوله صلا الآتى « الـكاف » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله صلا الآتى «صلا» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، ويجوز أن تكون هذه الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف .

(٢) « فى البعد » جار ومجرور متعلق بقوله «صلا» فى البيت السابق «أو» حرف عطف معناه هنا التخيير «بثم» جار ومجرور متعلق بقوله «فه» الآتى «فه» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» حرف عطف «هنا» معطوف على قوله «ثم» السابق «أو» حرف عطف «بهنالك» جار ومجرور متعلق بقوله انطق الآتى «انطقن» انطق : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «هنا» معطوف على قوله «هنالك» .

المَوْصُـــولُ

مَوْصُولُ ٱلأَسْمَاءِ الَّذِى ، الأُنْثَى الَّتِى ، وَالْيَــا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ(١)
بَلْ مَا تَلِيــهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ ، وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ(٢)

(١) «موصول» مبتدأ أول. وموصول مضاف و «الأسماء» مضاف إليه «الذى» مبتدأ ثان . وخبر المبتدأ الثانى محذوف تقديره : منه . والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « الأنثى » مبتدأ « التى » خبره ، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة — وهى جملة المبتدأ الثانى وخبره — بحرف عطف مقدر ، والرابط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر ، وكان أصل الكلام : موصول الأسماء أنثاه التى ، ويجوز أن يكون قوله « الأنثى » مبتدأ وخبره محذوف . والتقدير : كائنة منه ، فيكون على هذا قوله « التى » بدلا من الأنثى « واليا » مفعول مقدم لقوله « لا تثبت » الآتى « إذا » ظرف ضمن معنى الشرط « ما » زائدة « ثنيا » ثنى : فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى جملة الشرط « لا » ناهية « تثبت » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى والوزن ، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام ، والتقدير : ولا تثبت الياء ، إذا ثنيتهما — أى الذى والتى — فلا تثبتها .

(٢) « بل » حرف عطف معناه الانتقال « ما » اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : بل أول ما — إلخ ، فهو مبنى على السكون فى محل نصب « تليه » تلى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الياء ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أوله» أول : فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير الذى للغائب مفعول أول « العلامة » مفعول ثان لأول « والنون » مبتدأ « إن » شرطية « تشدد » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على المبتدأ الذى هو النون « فلا » الفاء لربط الشرط بالجواب ، ولا : نافية للجنس «ملامه» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، وسكونه للوقف ، وخبر « لا » محذوف ، وتقديره : فلا ملامة عليك ، مثلا ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط. وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ .

وَالنُّون مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضاً ، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا[1]

ينقسم الموصول إلى اسمى ، وحرفى

ولم يذكر المصنفُ الموصولاتِ الحرفيةَ ، وهى خمسة أحرف :

أحدها : « أن » المصدرية ، وتُوصَلُ بالفعل المنصرف : ماضياً ، مثل « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ » ومضارعاً ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » وأمراً ، نحو : « أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ »[2] ، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف — نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَب أَجَلُهُمْ) — فهى مُخَفَّفَة من الثقيلة .

ومنها : « أنَّ » وتُوصَلُ باسمها وخبرها ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ » ومنه قوله تعالى : (أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا) وأن المخففة كالمثقلة ، وتُوصَلُ باسمها وخبرها ، لكن اسْمُهَا يكون محذوفاً ، واسم المُثقّلة مذكوراً .

ومنها : « كَيْ » وتُوصَلُ بفعلٍ مضارعٍ فقط ، مثل « جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْداً » .

---

(١) « والنون » مبتدأ « من ذين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر فى « شددا » الآتى « وتين » معطوف على « ذين » « شددا » شدد : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النون ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « أيضاً » مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه « وتعويض » مبتدأ « بذاك » جار ومجرور متعلق بقوله قصد الآتى « قصدا » قصد : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من قصد ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله تعويض .

(٢) اختلف العلماء فى « أن » الداخلة على فعل الأمر فى نحو هذا المثال ، فقال قوم منهم سيبويه : هى مصدرية مؤولة لما بعدها باسم يكون مجروراً بالباء المذكورة ، لأن حرف الجر يتطلب الاسم ، فإن لم توجد الباء فى اللفظ فهى مقدرة ، وقال قوم منهم الزمخشرى : إن لم تذكر الباء فهى مفسرة نظيرها فى قوله تعالى (وانطلق الملأ منهم أن أمشوا) فإن تقدم عليها حرف الجر فهى مصدرية ، وقال قوم : هى زائدة ومعنى « بأن قم » بلفظ قم .

ومنها : « ما » وتكون مصدريةً ظرفيةً ، نحو : « لاَ أصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقاً » [أى : مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقاً] وغيرَ ظرفيةٍ ، نحو : « عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْداً » وتُوصَلُ بالماضى ، كما مثل ، وبالمضارع ، نحو : « لاَ أصْحَبُكَ ما يَقُومُ زَيْدٌ ، وعجبت مما تَضْرِبُ زَيْداً » ومنه[1] : (بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) وبالجملة الاسمية ، نحو : « عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ ، ولا أصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وهو قليل[2] ، وأكثر ما تُوصَلُ الظرفية المصدرية بالماضى أو بالمضارع المنفى بلم ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْداً » ويَقِلُّ وَصْلُهَا ـ أعنى المصدرية ـ بالفعل المضارع الذى ليس منفياً بلم ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » ومنه قولُه :

٢٥ ـ أطَوِّفُ ما أطَوِّفُ ثُمَّ آوِى   إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

---

(١) أى من وصلها بالفعل ، بقطع النظر عن كونه ماضياً أو مضارعاً .

(٢) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد « ما » هذه جملة اسمية مصدرة بحرف مصدرى نحو قولهم : لا أفعل ذلك ما أن فى السماء نجما ، ولا أكلمه ما أن حراء مكانه ، فقال جمهور البصريين : « أن » ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير على هذا : لا أكلمه ما ثبت كون نجم فى السماء ، وما ثبت كون حراء مكانه ، فهو حينئذ من باب وصل « ما » المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية ، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال ، والحمل على الأكثر أولى ، وذهب الكوفيون إلى أن « أن » ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع أيضاً ، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير على هذا الوجه : لا أفعل كذا ماكون حراء فى مكانه ثابت ، وماكون نجم فى السماء موجود ، فهو من باب وصل « ما » بالجملة الاسمية ؛ لأن ذلك أقل تقديراً .

٢٥ ـ اشتهر أن هذا البيت للحطيئة ـ واسمه جرول ـ يهجو امرأته ، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق ، وقد نسبه ابن السكيت فى كتاب الألفاظ (ص ٧٣ ط بيروت) ـ وتبعه الخطيب التبريزى فى تهذيبه ـ إلى أبى غريب النصرى .

اللغة : « أطوف » أى أكثر التجوال والتطواف والدوران ، ويروى « أطود » =

ومنها : « لَوْ » وتُوصَلُ بالماضى ، نحو : « وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ » والمضارع ، نحو : « وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ » .

فقولُ المصنفِ « موصولُ الأَسماء » احترازٌ من الموصول الحرفى — وهو

= بالدال المهملة مكان الفاء — والمعنى واحد «آوى» مضارع أوى — من باب ضرب — إلى منزله ، إذا رجع إليه وأقام به «قعيدته» قعيدة البيت : هى المرأة . وقيل لها ذلك لأنها تطيل القعود فيه «لكاع» يريد أنها متناهية فى الخبث ،

المعنى : أنا أكثر دورانى وارتيادى الأماكن عامة النهار فى طلب الرزق وتحصيل القوت ، ثم أعود إلى بيتى لأقيم فيه ، فلا تقع عينى فيه إلا على امرأة شديدة الخبث متناهية فى الدناءة واللؤم .

الإعراب : «أطوف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و «ما» مصدرية «أطوف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و «ما» مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله «أطوف» الأول «ثم» حرف عطف «آوى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بقوله «آوى» «قعيدته» قعيدة : مبتدأ . وقعيدة مضاف والضمير مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جر نعت لقوله «بيت» ، وهذا إعراب على حسب الظاهر ، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً ، ويكون قوله «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء فى محل نصب مفعول به للخبر ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : قعيدته مقول لها : يالكاع .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاة ، أولهما فى قوله «ما أطوف» حيث أدخل «ما» المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفى بلم ، وهو الذى عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا ، والشاهد الثانى يذكر فى أواخر باب النداء فى ذكر أسماء ملازمة للنداء ، وهو فى قوله «لكاع» حيث يدل ظاهره على أنه استعمله خبراً للمبتدأ فجاء به فى غير النداء ضرورة ، والشائع الكثير فى كلام العرب أن ما كان على زنة فعال — بفتح الفاء والعين — مما كان سبا للاناث لا يستعمل إلا منادى ، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء ، تقول : يالكاع ويادفار ، ولا يجوز أن تقول : هذه لكاع ، ولا أن تقول : رأيت دفار ، ولا أن تقول : مررت بدفار ؛ ومن أجل هذا يخرج قوله «لكاع» هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا فى إعراب البيت.

« أنْ وأنَّ وكَىْ وما وَلَوْ » — وعلامتهُ صحةُ وقوعِ المصدر مَوْقِعَهُ ، نحو : « وَدِدْتُ لَوْ تقومُ » أى قيامَكَ ، و « عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ ، وَجِئْتُ لِكَىْ أقرأَ ، وَيُعجِبُنِى أنَّكَ قائِمٌ ، وأريدُ أنْ تقومَ » وقد سبق ذكره .

وأما الموصولُ الاسميُّ فـ « الذى » للمفرد المذكر [١] ، و « التى » للمفردة المؤنثة .

فإن ثَنَّيْتَ أسقطْتَ الياء وأتيت مكانها : بالألف فى حالة الرفع ، نحو : « اللّذَانِ ، واللّتَانِ » وبالياء فى حالَتَىِ الجر والنصب ؛ فتقول : « اللّذَيْنِ ، واللّتَيْنِ » .

وإن شئت شَدَّدت النون — عوضاً عن الياء المحذوفة — فقلت : « اللذانِّ واللتانِّ » وقد قرىء : (واللّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ) ويجوز التشديد أيضاً مع الياء — وهو مذهب الكوفيين — فتقول : « اللذيْنِّ ، واللّتَيْنِّ » وقد قُرِىء : (رَبَّنَا أَرِنَا اللّذَيْنِّ) — بتشديد النون —

وهذا التشديدُ يجوز أيضاً فى تثنية « ذا ، وتا » اسمى الإشارة ؛ فتقول : « ذانِّ ، وتانِّ » وكذلك مع الياء ؛ فتقول : « ذَيْنِّ وتَيْنِّ » وهو مذهب الكوفيين — والمقصودُ بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم فى « الذى ، والتى » .

* * *

جَمْعُ الّذِى الْأُلَى الّذِينَ مُطْلَقَا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا [٢]

---

(١) لا فرق بين أن يكون المفرد مفرداً حقيقة ، كما تقول : زيد الذى يزورنا رجل كريم ، وأن يكون مفرداً حكما كما تقول : الفريق الذى أكون فيه فريق مخلص نافع ، كما أنه لا فرق بين أن يكون عاقلا كما مثلنا ، وأن يكون غير عاقل كما تقول : اليوم الذى سافرت فيه كان يوماً عطراً .

(٢) «جمع» مبتدأ ، وجمع مضاف و«الذى» مضاف إليه «الأولى» خبر المبتدأ «الذين» معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف «مطلقاً» حال من الذين «وبعضهم» الواو عاطفة ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير العائد إلى العرب مضاف إليه «بالواو» جار ومجرور =

باللاتِ واللاءِ ـ التي قَدْ جُمِعَا واللاءِ كالّذِينَ نَزْراً وقَعَا(١)

يُقَالُ في جمع المذكر « الألىٰ » مطلقاً : عاقلا كان، أو غيرَهُ، نحو : « جاءني الألىٰ فعلُوا » وقد يستعمل في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في قوله :

٢٦ — وَتُبْلِي الأُلىٰ يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلىٰ
تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإِ الْقُبْلِ

= متعلق بقوله نطق الآتي «رفعا» يجوز أن يكون حالا، وأن يكون منصوباً بنزع الخافض، وأن يكون مفعولا لأجله «نطقا» نطق : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «بعضهم» والألف للاطلاق، والجملة من نطق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم .

(١) «باللات» جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتي «واللاء» معطوف على اللات «التي» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع : فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التي، والألف للاطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «واللاء» الواو حرف عطف، اللاء : مبتدأ «كالذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر في «وقع» الآتي «نزراً» حال ثانية من الضمير المستتر في وقع «وقعا» وقع : فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «اللاء» والألف للاطلاق، والجملة من وقع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله اللاء .

٢٦ — هذا البيت من كلام أبي ذؤيب — خويلد بن خالد — الهذلي، وقبله :

وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا
قَدِيماً، فَتُبْلِينَا الْمَنُونُ، ومَا نُبْلِي

اللغة : «خطوب» جمع خطب، وهو الأمر العظيم «تملت شبابنا» استمتعت بهم «تبلينا» تفنينا «المنون» المنية والموت «يستلئمون» يلبسون اللأمة، وهي الدرع، و «يوم الروع» يوم الخوف والفزع، وأراد به يوم الحرب «الحدأ» جمع حدأة، وهو طائر معروف، ووزنه عنبة وعنب، وأراد بها الخيل على التشبيه «القبل» جمع قبلاء، وهي التي في عينها القبل — بفتح القاف والباء جميعاً — وهو الحور .

المعنى : إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديماً، فتبلينا المنون وما نبليها =

. . . .

= وتبلى من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التى تراها يوم الحرب كالحدإ فى سرعتها وخفتها .

الإعراب : «وتبلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على المنون فى البيت الذى ذكرناه فى أول الكلام على البيت «الألى» مفعول به لتبلى «يستلئمون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول . «على» حرف جر «الألى» اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه «الألى» الواقع مفعولا به لتبلى «تراهن» ترى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول أول «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله ترى ، ويوم مضاف و «الروع» مضاف إليه «كالحدأ» جار ومجرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثانى «القبل» صفة للحدإ ، وجملة ترى وفاعله ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «الأولى يستلئمون» ، وقوله «الألى تراهن» حيث استعمل لفظ الأولى فى المرة الأولى فى جمع المذكر العاقل ، ثم استعمله فى المرة الثانية فى جمع المؤنث غير العاقل ؛ لأن المراد بالأولى تراهن إلخ الخيل كما بينا فى لغة البيت ؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة الذكور فى «يستلئمون» وهو الواو ، وضمير جماعة الإناث فى «تراهن» ، وهو «هن» .

ومن استعمال «الألى» فى جمع الإناث العاقلات قول مجنون بنى عامر :

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَىٰ كُنَّ قَبْلَهَا وحَلّتْ مَكَانًا لم يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

وقول الآخر :

فأَمَّا الأُلَىٰ يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا

وهذا البيت يقع فى بعض نسخ الشرح ، ولا يقع فى أكثرها ، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه، ومن استعماله فى جمع الذكور العقلاء قول الشاعر :

فإِنَّ الأُلَىٰ بالطَّفِّ مِنْ آلِ هاشِمٍ تَآسَوْا فَسَنُّوا لِلْكِرَامِ التَّآسِيَا

ومن استعماله فى الذكور غير العقلاء — وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعيده على جمع المؤنثات — قول الآخر :

تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الأُلَىٰ مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ

فقال : « يَسْتَلْئِمُونَ » ثم قال : « تراهُنَّ » .

ويقال للمذكر العاقل فى الجمع « الّذِينَ » مطلقاً ـ أى : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ـ فتقول : « جاءَنِى الّذِينَ أَكْرَمُوا زَيْداً ، ورأيت الذين أكرموه ، ومررت بالذين أَكْرَمُوه » .

وبعضُ العرب يقولُ : « الّذُونَ » فى الرفع ، و « الّذِينَ » فى النصب والجر ؛ وهم بنو هُذَيلٍ ، ومنه قولُه :

٢٧ ـــ نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

---

٢٧ ـــ اختلف فى نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافا كثيراً ، فنسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلى من بنى عقيل سماه أبا حرب الأعلم ، ونسبه الصاغانى فى العباب إلى ليلى الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج ، وهو غير موجود فى ديوانه ، وبعد الشاهد فى رواية أبى زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا المَلِكَ الْجَحْجَاحَا وَلَمْ نَدَعْ لِسَارِحٍ مُرَاحا

إلاَّ دِيَاراً أَوْ دَماً مُفَاحَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحا

* لا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلاَ مِزَاحا *

اللغة : « نحن الذون » هكذا وقع فى رواية النحويين لهذا البيت ، والذى رواه الثقة أبو زيد فى نوادره « نحن الذين » على الوجه المشهور فى لغة عامة العرب ، وقوله « صبحوا » معناه جاءوا بعددهم وعددهم فى وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجرى قول الله تعالى : (فأخذتهم الصيحة مصبحين) «النخيل» ـــ بضم النون وفتح الخاء ـــ اسم مكان بعينه « غارة » اسم من الإغارة على العدو « ملحاحا » هو مأخوذ من قولهم « ألح المطر » إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلا « مفاحا » بضم الميم ـــ مراقا حتى يسيل «صراحا» يريد أن نسبهم إليهم صريح خالص لاشبهة فيه ولاظنة ، وهو بزنة غراب ، وجعله العينى ـــ وتبعه البغدادى ـــ بكسر الصاد جمع صريح مثل كريم وكرام .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « الذون » اسم موصول خبر المبتدأ « صبحوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « الصباحا ، يوم » ظرفان =

وُيقالُ فى جمع المؤنث : « اللّاتِ ، وَاللّاءِ » بحذف الياء ؛ فتقول « جاءنى اللّاتِ فعَلْنَ ، واللّاء فَعَلْنَ » ويجوز إثبات الياء ؛ فتقول « اللّاتى ، واللّائِى » .

وقد وَرَدَ « اللّاء » بمعنى الذين ، قال الشاعر :

٢٨ — فمَا آباؤُنا بأَمَنَّ مِنهُ عَلَينَا اللّاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

[كما قد تجىء « الأُولىٰ » بمعنى « اللّاءِ » كقوله :

فأَمَّا الأُولىٰ يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا]

* * *

= يتعلقان بقوله «صبحوا» و«يوم» مضاف و «النخيل» مضاف إليه «غارة» مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق — أى مغيرين — وقوله «ملحاحا» نعت لغارة .

الشاهد فيه : قوله «الذون» حيث جاء به بالواو فى حالة الرفع ، كما لوكان جمع مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجىء « الذون » فى حالة الرفع ومجىء « الذين » فى حالتى النصب والجر ؛ فزعم أن هذه الكلمة معربة ، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة ، وذلك بمعزل عن الصواب ، والصحيح أنه مبنى جىء به على صورة المعرب ، والظاهر أنه مبنى على الواو إن كان بالواو وعلى الياء إن كان بالياء .

٢٨ — البيت لرجل من بنى سليم ، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء .

اللغة : « أمن » أفعل تفضيل من قولهم : من عليه ، إذا أنعم عليه «مهدوا» بفتح الهاء مخففة من قولك : مهدت الفراش مهداً ، إذا بسطته ووطأته وهيأته ، ومن هنا سمى الفراش مهادا لوثارته ، وقال الله تعالى : (فلأنفسهم يمهدون) أى : يوطئون ، ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر — بفتح الحاء أو كسرها أو ضمها — وهو حضن الإنسان ، ويقال : نشأ فلان فى حجر فلان — بكسر الحاء أو فتحها — يريدون فى حفظه وستره ورعايته .

المعنى : ليس آباؤنا — وهم الذين أصلحوا شأننا ، ومهدوا أمرنا ، وجعلوا لنا حجورهم كالمهد — بأكبر نعمة علينا وفضلا من هذا الممدوح .

الإعراب : «ما» نافية بمعنى ليس « آباؤنا » آباء : اسم ما ، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة ، وأمن : خبر ما « منه ، علينا » كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن ، وقوله « اللاء » اسم موصول صفة لآباء « قد » حرف تحقيق =

وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ — تُسَاوِي مَا ذُكِرْ   وَهَـكَذَا « ذُو » عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ(١)
وَكَالَّتِي — أيضاً — لَدَيْهِمْ ذَاتُ ،   وَمَوْضِعَ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ(٢)

= « مهدوا » مهد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله «الحجورا» مفعول به لمهد ، والألف للاطلاق ، وجملة الفعل الماضى — الذى هو مهد — وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «اللاء» حيث أطلقه على جماعة الذكور ؛ فجاء به وصفاً لآباء .

وقد استعملوا « الألاء » اسماً موصولا وأصله اسم إشارة ، وأطلقوه على جمع الذكور كما فى قول خلف بن حازم :

إلى النَّفَرِ الْبِيضِ الأُلاَءِ كَأَنَّهُمْ   صَفَائِحُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ

وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة :

أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الأُلاَءِ كَأَنَّهُمْ   سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا

(١) «ومن» مبتدأ «وما ، وأل» معطوفان على من «تساوى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الألفاظ الثلاثة من وما وأل ، والجملة من تساوى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « ما » اسم موصول مفعول به لقوله « تساوى » وقوله « ذكر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » الواقع مفعولا به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وهكذا » ها : حرف تنبيه ، كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير فى قوله « شهر » الآتى «ذو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بقوله « شهر » الآتى ، وعند مضاف و « طيء » مضاف إليه « شهر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على«ذو» والجملة من شهر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ذو .

(٢) «كالتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أيضاً » مفعول مطلق فعله محذوف « لديهم » لدى : ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، ولدى مضاف والضمير مضاف إليه « ذات » مبتدأ مؤخر « وموضع » منصوب على الظرفية المكانية ناصبه قوله «أتى» الآتى ، وموضع مضاف و « اللاتى » مضاف إليه « أتى ذوات » فعل ماض وفاعله .

أشار بقوله : « تُسَاوِى ما ذكر » إلى أنَّ « مَنْ ، وَمَا » والألف واللام ، تـكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث — [المفرد] والمثنى ، والمجموع — فتقول : جاءَنِى مَنْ قَامَ ، ومَنْ قَامَتْ ، ومَنْ قاماَ ، ومَنْ قامَتاَ ، ومَنْ قَامُوا ، ومَنْ قُمْنَ ؛ وأعْجَبَنِي ما رُكِبَ ، وما رُكِبَتْ ، وما رُكِباَ ، وما رُكِبتاَ ، وما رُكِبُوا ، وما رُكِبْنَ ؛ وجاءَنِى القائم ، والْقَائِمَةُ ، والْقَائِمَانِ ، والْقَائِمَتَان ، والْقَائِمُونَ ، والْقَائِمَاتُ .

وأكثر ما تستعمل « ما » فى غير العاقل ، وقد تستعمل فى العاقل[1] ، ومنه قوله تعالى : (فَانْـكِحُوا ما طَابَ لَـكُم مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى) وقولهم : « سُبْحَانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا » و « سُبْحَانَ ما يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » .

و « مَنْ » بالعـكس ؛ فأكثر ما تستعمل فى العاقل ، وقد تستعمل فى غيره[2] ،

---

(١) تستعمل «ما» فى العاقل فى ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى : (يسبح لله ما فى السموات وما فى الأرض) فإن ما يتناول ما فيهما من إنس وملك وجن وحيوان وجماد . بدليل قوله : (وإن من شىء إلا يسبح بحمده) والموضع الثانى : أن يكون أمره مبهما على المتكلم ، كقولك — وقد رأيت شبحاً من بعيد — : انظر ما ظهر لى ، وليس منه قوله تعالى : (إذ قالت امرأة عمران رب إنى نذرت لك ما فى بطنى محرراً) لأن إبهام ذكورته وأنوثته لا يخرجه عن العقل ، بل استعمال « ما » هنا فى ما لا يعقل لأن الحمل ملحق بالجماد . والموضع الثالث : أن يكون المراد صفات من يعقل ، كقوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم) وهذا الموضع هو الذى ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان .

(٢) تستعمل «من» فى غير العاقل فى ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يقترن غير العاقل مع من يعقل فى عموم فصل بمن الجارة ، نحو قوله تعالى : (فمنهم من يمشى على بطنه ، ومنهم من يمشى على رجلين ، ومنهم من يمشى على أربع) ومن المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة فى هذا الموضع ، والموضع الثانى : أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه ، نحو قوله تعالى : (من لا يستجيب له) وقول الشاعر :

* أسرب القطا هل من يعير جناحه *

وهو الذى استشهد به المؤلف فيما يلى ، وسنذكر معه نظائره ، واستعمال من فيما =

كقوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ، يَخْلُقُ اللهُ مَا يَشَاء) ومنه قولُ الشاعر :

٢٩ ـ بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إذْ مَرَرْنَ بِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ :
أَسِرْبَ الْقَطَا، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ ؟

= لا يعقل حينئذ استعارة ؛ لأن العلاقة المشابهة ، والموضع الثالث : أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى : (ولله يسجد من فى السموات ومن فى الأرض) واستعمال من فيما لا يعقل — فى هذا الموضع — من باب التغليب ، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على مالا يعقل ، وقد يغلب مالا يعقل على من يعقل ؛ لنكتة ، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات .

٢٩ — هذان البيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين ، وقد جاء بهما الشارح تمثيلا لا استشهاداً ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيراً ؛ يمثل بشعر المتنبي والبحترى وأبى تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلى ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتاً فى كل ديوان من الديوانين : ديوان المجنون ، وديوان العباس ، وذلك من خلط الرواة .

اللغة : «السرب» جماعة الظباء والقطا ونحوهما ، و«القطا» ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام «جدير» لائق وحقيق «هويت» بكسر الواو — أى أحببت .

الإعراب : «بكيت» فعل وفاعل «على سرب» جار ومجرور متعلق ببكيت ، وسرب مضاف و «القطا» مضاف إليه «إذ» ظرف زمان متعلق ببكيت ، مبنى على السكون فى محل نصب «مررن» فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها ، أى بكيت وقت مرورهن بى «بى» جار ومجرور متعلق بمر «فقلت» فعل وفاعل «ومثلى» الواو للحال، مثل : مبتدأ ، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتى «جدير» خبر المبتدأ «أسرب» الهمزة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب مضاف ، و «القطا» مضاف إليه «هل» استفهامية «من» اسم موصول مبتدأ «يعير» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من يعير وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، هكذا قالوا ، وعندى أن جملة «يعير جناحه» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، وأما خبر المبتدأ فمحذوف ، وتقدير الكلام : =

وأما الألفُ واللامُ فتكون للعاقل ، ولغيره ، نحو : « جَاءَنى القَائِمُ ، وَالمَرْكُوبُ » وَاُخْتُلِفَ فيها ؛ فذهب قوم إلى أنهـا اسم موصول ، وهو الصحيح ، وقيل : إنها حرفٌ موصول ، وقيل : إنها حرفُ تعريفٍ ، وليست من الموصولية فى شىء .

وأما مَنْ وما غيرُ المصدرية فاسْمَانِ اتفاقاً ، وأما « ما » المصدرية فالصحيح أنها حَرْف ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم .

ولغةُ طيىء استعمالُ « ذو » موصولةً ، وتكون للعاقل ، ولغيره ، وأشْهَرُ لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث ، مفرداً ، ومثنى ، ومجموعاً[٢] ؛

═ هل الذى يعير جناحه موجود «جناحه» جناح : مفعول به ليعير ، وجناح مضاف والضمير مضاف إليه «لعلى» لعل : حرف ترج ونصب ، والياء ضمير المتكلم اسمها «إلى» حرف جر «من» اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله أطير الآتى «قد» حرف تحقيق «هويت» فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : إلى الذى قد هويته «أطير» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أطير وفاعله فى محل رفع خبر «لعل» .

الشاهد فيه : قوله «أسرب القطا» وقوله «من يعير جناحه» والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذى يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، أو الذى تجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، فلما تقدم بندائه استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذى لا يستعمل بحسب وضعه إلا فى العقلاء ، وقد تمادى فى معاملته معاملة ذوى العقل ، فاستفهم منه طالباً أن يعيره جناحه ، والاستفهام وطلب الإعارة إنما يتصور توجيهما إلى العقلاء .

ومثل ذلك قول امرىء القيس بن حجر الكندى :

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي

(١) لا فرق بين أن يكون ما استعمل فيه «ذو» الموصولة عاقلا أو غير عاقل ؛ ═

فتقول : «جاءنى ذُو قَامَ ، وذُو قَامَتْ ، وذُو قاما ، وذُو قَامَتا ، وذُو قَامُوا ، وذو قُمْنَ» ، ومنهم من يقول فى المفردِ المؤنثِ : « جاءنى ذَاتُ قَامَتْ » ، وفى جمع المؤنث : « جاءنى ذَوَاتُ قُمْنَ » وهو المُشَار إليه بقوله : « وكالتى أيضاً — البيت » ومنهم من يُثَنِّيهَا ويجمعها فيقول : « ذَوَا ، وَذَوُو » فى الرفع و « ذَوَىْ ، وذَوِى » فى النصب والجر ، و « ذَوَاتَا » فى الرفع ، و « ذَوَاتَىْ » فى الجر والنصب ، و « ذَوَاتُ » فى الجمع ، وهى مبنية على الضم ، وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم .

والأشهر فى « ذو » هذه — أعنى الموصولةَ — أن تكون مبنية ، ومنهم من يُعْرِبها : بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً ؛ فيقول : « جاءنى ذُو قَامَ ، ورأيت ذَا قَامَ ، ومررت بِذِى قَامَ » فتكون مثل « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى قولُه :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ
فَحَسْبِىَ مِنْ ذِى عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا [٤][1]

= فمن استعمالها فى المفرد المذكر العاقل قول منظور بن سحيم الذى سيستشهد الشارح به ، وقول قوال الطائى :

فَقُولاَ لِهذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً : هَلُمَّ فَإِنَّ المَشْرَفِىَّ الْفَرَائِضُ

يريد فقولا لهذا المرء الذى جاء ساعياً .

ومن استعمالها فى المفرد المؤنث غير قول العاقل قول سنان بن الفحل الطائى :

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِى وَجَدِّى وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

يريد : وبئرى التى حفرتها والتى طويتها ؛ لأن البئر مؤنثة بدون علامة تأنيث .

ومن استعمالها فى المفرد المذكر غير العاقل قول قوال الطائى أيضاً :

أَظُنُّكَ دُونَ المَالِ ذُو جِئْتَ طَالِباً سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

(١) قد مضى شرح هذا البيت فى باب « المعرب والمبنى » (ش رقم ٤) شرحاً =

بالياء على الإعراب ، وبالواو على البناء .

وأما « ذَاتُ » فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجراً ، مثل « ذَوَاتُ » ، ومنهم من يُعْرِبها إعرابَ مسلماتٍ : فيرفعها بالضمة ، وينصبها ويجرها بالكسرة(١) .

* * *

ومِثْلُ مَا « ذَا » بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أَوْ مَنْ ، إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلاَمِ(٢)

= وافياً لاتحتاج معه إلى إعادة شيء منه هنا ، وقد ذكرنا هناك أنا لمؤلف سينشده مرة أخرى فى باب الموصول ، وأنه سيذكر فيه روايتين ، وقد بينا ثمة تخريج كل واحدة منهما، ووجه الاستدلال بهما .

(١) قال ابن منظور : « قال شمر : قال الفراء : سمعت أعرابياً يقول : بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله بها ، فيجعلون مكان الذى ذو ، ومكان التى ذات ، ويرفعون التاء على كل حال ، ويخلطون فى الاثنين والجمع ، وربما قالوا : هذا ذو تعرف ، وفى التثنية : هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذوا تعرف ، وأنشد الفراء .

« وبئرى ذو حفرت وذو طويت » ومنهم من يثنى ، ويجمع ، ويؤنث ؛ فيقول : هذان ذوا قالا ، وهؤلاء ذوو قالوا . وهذه ذات قالت ، وأنشد :

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ »

اهـ كلام ابن منظور ، وهو فى الأصل كلام الفراء .

(٢) « ومثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف و « ما » مضاف إليه « ذا » مبتدأ مؤخر « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا ، وبعد مضاف و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و « استفهام » مضاف إليه « أو » حرف عطف « من » معطوف على ما « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تلغ » فعل مضارع مبنى للمجهول، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ذا ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، وتقديره : ذا مثل ما حال كونها بعد ما أو من الاستفهاميتين ، إذا لم تلغ فى الكلام فهى كذلك ؛ وقوله « فى الكلام » جار ومجرور متعلق بقوله تلغ .

يعنى أن « ذا » اختَصَّت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولةً ، وتكون مثل « ما » فى أنها تستعمل بلفظٍ [وَاحِدٍ] : للمذكر ، والمؤنث — مفرداً كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — فتقول : « مَنْ ذَا عِنْدَكَ » و « مَاذَا عِنْدَكَ » سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره .

وشَرْطُ استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة بـ « مَا » أو « مَنْ » الاستفهاميتين ، نحو « مَنْ ذَا جاءك ، ومَاذَا فَعَلْتَ » فمن: اسمُ استفهامٍ ، وهو مبتدأ ، و « ذا » موصولةٌ بمعنى الذى ، وهو خَبَرُ مَنْ ، و « جاءك » صلة الموصول ، والتقدير « من الذى جاءك » ؟ وكذلك « ما » مبتدأ ، و « ذا » موصولٌ [بمعنى الذى] ، وهو خبر ما ، و « فعَلْتَ » صلته ، والعائد محذوف ، وتقديره « ماذا فعلته » ؟ أى : ما الذى فعلته .

واحترز بقوله : « إذا لم تُلغَ فى الكلام » من أن تجعل « ما » مع « ذا » أو « مَنْ » مع « ذا » كلمةً واحدةً للاستفهام ، نحو : « مَاذَا عِنْدَكَ ؟ » أى : أىّ شىء عندك ؟ وكذلك « مَنْ ذَا عندك ؟ » فماذا : مبتدأ ، و « عندك » خبره [وكذلك : « مَنْ ذا » مبتدأ ، و « عندك » خبره] فذا فى هذين الموضعين مُلْغَاة ؛ لأنها جُزء كلمةٍ ؛ لأن المجموع استفهام .(١)

* * *

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ   عَلَى ضَمِيرٍ لاَئِقٍ مُشْتَمِلَهْ(٢)

(١) إذا جعلت « ماذا » و « من ذا » كلمتين فهما مبتدأ وخبر ، والجملة التى بعدهما لا محل لها صلة ، وإذا جعلتهما كلمة واحدة — بأن تجعل ذا زائدة أو تجعلها مركبة مع ما أو مع من — فإذا قلت « ماذا فعلت » فماذا : اسم استفهام مفعول مقدم ، وإذا قلت « ماذا عندك » فماذا : اسم استفهام مبتدأ ، وعندك ظرف متعلق بمحذوف خبر .

(٢) « وكلها » الواو للاستئناف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها ، خلافاً لتعميم الشارح ؛ لأن الناظم نعت الصلة بكونها مشتملة على عائد ، وهذا خاص بصلة الموصول الاسمى ؛ ولأن الناظم لم يتعرض للموصول الحرفى هنا أصلا ، بل خص كلامه بالاسمى ، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله « موصول =

الموصولاتُ كلُّها — حرفيةً كانت ، أو اسميةً — يلزم أن يقع بعدها صِلَة تبين معناها .

ويشترط فى صلة الموصول الاسمىِّ أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول : إن كانَ مفرداً فمفرد ، وإن كان مذكراً فمذكر ، وإن كان غيرهما فغيرهما ، نحو : « جاءنِى الّذِى ضَرَبْتُهُ » وكذلك المثنى والمجموع ، نحو : « جاءنِى اللّذانِ ضَرَبْتُهُمَا ، وَالّذِينَ ضَرَبْتُهُمْ » وكذلك المؤنث ، تقول : « جاءَتِ الّتِى ضَرَبْتُهَا ، واللّتانِ ضَرَبْتُهُمَا ، واللاّتِى ضَرَبْتُهُنّ » .

وقد يكون الموصول لفظُه مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما ، وذلك نحو : « مَنْ ، ومَا » إذا قَصَدْتَ بهما غير المفرد المذكر ؛ فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ، ومراعاة المعنى ؛ فتقول : « أعْجَبَنِى مَنْ قَامَ ، ومَنْ قَامَتْ ، ومَنْ قَامَا ، ومَنْ قَامَتَا ، ومَنْ قَامُوا ، ومَنْ قُمْنَ » على حسب ما يُعْنَى بهما .

* * *

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الّذِى وُصِلْ ... بِهِ ، كَمَنْ عِنْدِى الّذِى ابْنُهُ كُفِلْ(١)

= الاسماء » ؟ و« يلزم » فعل مضارع «بعد» بعد : ظرف متعلق بقوله يلزم ، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه «صلة» فاعل يلزم «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «مشتملة» الآتى «لائق» نعت لضمير «مشتملة» نعت لصلة .

(١) « وجملة » خبر مقدم « أو شبهها » أو : حرف عطف ، شبه : معطوف على جملة ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «الذى» اسم موصول مبتدأ مؤخر « وصل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله « كلها » فى البيت السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» وتقدير الكلام على هذا الوجه : والذى وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة ، وقيل : قوله « جملة » مبتدأ ، وقوله «الذى» خبره ، ونائب فاعل وصل ليس ضميراً مستتراً ، بل هو الضمير المجرور بالباء فى قوله « به » وليس هذا الإعراب بجيد « كمن » الكاف جارة لمحذوف تقديره : =

صِلَة الموصول لا تكون إلا جملةً أو شِبْهَ جُمْلَةٍ ، ونعنى بشبه الجملة الظرفَ والجارَّ والمجرور ، وهذا فى غير صلة الألف واللام ، وسيأتى حكمها .

ويُشْتَرَطُ فى الجملةِ الموصول بها ثلاثةُ شروطٍ ؛ أحدها : أن تكون خَبَرِيةً[1] ، الثانى : كونها خاليةً من معنى التعجب[2] ، الثالث : كونها غير مفتقرة إلى كلامٍ

= كقولك ، ومن : اسم موصول مبتدأ ، عندى ، عند : ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه ، الذى ، خبر المبتدأ ، ابنه ، ابن : مبتدأ ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه ، كفل ، فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ، ابن ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله ابنه ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذى .

(١) ذهب الكسائى إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، واستدل على ذلك بالسماع ، فمن ذلك قول الفرزدق :

وَإِنِّى لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِى لَعَلِّى — وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا — أَزُورُهَا

وقول جميل بن معمر العذرى المعروف بجميل بثينة :

وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِى لَكِ عَاشِقُ

وزعم الكسائى أن جملة ، لعلى أزورها ، من لعل واسمها وخبرها صلة التى ، كما زعم أن ، ما ، فى قول جميل ، وماذا ، اسم استفهام مبتدأ ، و ، ذا ، اسم موصول خبره ، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة .

والجواب أن صلة التى فى البيت الأول محذوفة ، والتقدير : قبل التى أقول فيها لعلى إلخ ، أو الصلة هى جمله أزورها ، وخبر لعل محذوف ، وماذا كلها فى البيت الثانى اسم استفهام مبتدأ ، وليس ثمة اسم موصول أصلا .

(٢) اختلف العلماء فى جملة التعجب : أخبرية هى أم إنشائية ؟ فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية ، وهؤلاء جميعاً قالوا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ؛ وذهب فريق إلى أنها خبرية ، وقد اختلف هذا الفريق فى جواز وصل الموصول بها ؛ فقال ابن خروف : يجوز ، وقال الجمهور : لايجوز ؛ لأن التعجب ، إنما يتكلم به عند خفاء سبب مايتعجب =

قبلها ، واحترز بـ« الخبرية » من غيرها ، وهى الطَّلَبية والإنشائية ؛ فلا يجوز : « جَاءنِي الَّذِي اضْرِبْهُ » خلافاً للكسائى ، ولا : « جاءنِي الَّذِي لَيْتَهُ قَائِمٌ » خلافاً لهشام ، واحترز بـ« خالية من معنى التعجب » من جملة التعجب ؛ فلا يجوز : « جاءنِي الَّذِي مَا أَحْسَنَهُ » وإن قلنا إنها خبرية ، واحترز « بغير مفتقرة إلى كلام قبلها » من نحو : « جاءنِي الَّذِي لَـكِنَّهُ قائم » فإن هذه الجملة تستدعى سَبْقَ جملةٍ أخرى ، نحو : « مَا قَعَدَ زَيْدٌ لَـكِنَّهُ قائم » .

ويشترط فى الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامَّيْنِ ، والمعنىُّ بالتامّ : أن يكون فى الْوَصْلِ به فائدة ، نحو : « جاء الَّذِي عِنْدَكَ ، وَالَّذِي فى الدَّارِ » والعاملُ فيهما فعلٌ محذوف وجوباً ، والتقدير : « جَاء الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ » أو « الَّذِي اسْتَقَرَّ فى الدَّارِ » فإن لم يكونا تامَّيْنِ لم يجز الوَصْلُ بهما ؛ فَلاَ تقول : « جاء الَّذِي بِكَ » ولا « جَاء الَّذِي الْيَوْمَ » .

* * *

وَصِفَـــةٌ صَرِيحَةٌ صِـــلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأفْعَالِ قَلّْ[1]

= منه ؛ فإن ظهر السبب بطل العجب ، ولا شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه ، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر فى نفسه ؟ فلما تنافيا لم يصح ربط أحدهما بالآخر ، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد : «فلا يجوز جاءنى الذى ما أحسنه وإن قلنا إنها خبرية » فإن معنى هذه العبارة : لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية ؛ فلا تلتفت لما قاله الكاتبون فى هذا المقام مما يخالف هذا التحقيق .

(١) « وصفة » الواو للاستئناف ، صفة : خبر مقدم « صريحة » نعت لصفة « صلة » مبتدأ مؤخر ، وصلة مضاف و « أل » مضاف إليه « وكونها » كون : مبتدأ ، وهو من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر ، ومن جهة كونه مصدراً لكان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ، فالضمير المتصل به اسمه ، و « بمعرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من حيث النقصان ، ومعرب مضاف ، و « الأفعال » مضاف إليه « قل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

الألفُ واللامُ لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحة ، قال المصنف فى بعض كتبه : وأعنى بالصفة الصريحة اسمَ الفاعل نحو : «الضارب» واسمَ المفعولِ نحو : «المضروب» والصفةَ المشبهة نحو : « الْحَسَن الْوَجْه » فخرج نحو : « الْقُرَشِيِّ، والأفْضَلِ »[1] وفى كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلافٌ ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبى الحسن بن عصفور فى هذه المسألة ؛ فمرة قال : إنها موصولة ، ومرة منع ذلك[2] .

وقد شَذَّ وَصْلُ الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : « وكونها بمعرب الأفعال قَلّ » ومنه قوله :

---

(١) أما خروج نحو « القرشى » فلأنه ليس وصفاً ، وإنما هو مؤول بالوصف فإنهم يؤولونه بالمنسوب إلى قريش ليصححوا وقوعه نعتاً ، وأما خروج نحو « الأفضل » فلعدم مشابهته للفعل، وسنوضحه ، وخرج أيضا ماسمى به من الصفات كالصاحب والأبطح والأجرع.

(٢) للعلماء خلاف طويل فى جواز وصل أل بالصفة المشبهة ؛ فجمهورهم على أن الصفة المشبهة لاتكون صلة لأل ، فأل الداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لا موصولة. والسر فى ذلك أن الأصل فى الصلات للأفعال ، والصفة المشبهة بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث ، والصفة المشبهة لا تدل عليه ، وإنما تدل على اللزوم ، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا فى اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة التى تقع صلة لأل أن يكون كل واحد منها دالا على الحدوث ، ولودل أحدها على اللزوم لم يصح أن يكون صلة لأل ، بل تكون أل الداخلة عليه معرفة ، وذلك كالمؤمن والفاسق والكافر والمنافق . وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشبهة صلة لأل ؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل — وإن خالفته فى المعنى — أفلست ترى أنها ترفع الضمير المستتر ، والضمير البارز ، والاسم الظاهر ، كما يرفعها الفعل جميعاً ؟ وأجمعوا على أن أفعل التفضيل لا يكون صلة لأل ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا من حيث المعنى ولا من حيث العمل ؛ أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فلأنه يدل على الاشتراك مع الزيادة والفعل يدل على الحدوث ، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل فلأن الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز ، ويرفع الاسم الظاهر ، أما أفعل التفضيل فلا يرفع باطراد إلا الضمير المستتر ، ويرفع الاسم الظاهر فى مسألة واحدة هى المعروفة بمسألة الكحل .

٣٠ — ما أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ
وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

---

٣٠ — هذا البيت للفرزدق ، من أبيات له يهجو بها رجلا من بنى عذرة ، وكان هذا الرجل العذرى قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه ، وكان جرير والفرزدق والأخطل عنده ، والرجل لايعرفهم ، فعرفه بهم عبد الملك ، فما عتم العذرى أن قال :

فَحَيَّا الإِلٰهُ أَبَا حَزْرَةٍ وَأَرْغَمَ أَنفَكَ يا أَخْطَلُ
وَجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِهِ وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الْجَنْدَلُ

و «أبو حزرة» : كنية جرير ، و «أرغم أنفك» : يدعو عليه بالذل والمهانة حتى يلصق أنفه بالرغام — وهو التراب — و «الجد» الحظ والبخت ، وفى قوله «وجد الفرزدق أتعس به» دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية ، وهو مذهب الجمهور ، وخالف فيه ابن الأنبارى ، وسنذكر فى ذلك بحثاً فى باب المبتدأ والخبر ، فأجابه الفرزدق ببيتين ثانيهما بيت الشاهد ، والذى قبله قوله :

يا أَرْغَمَ اللهُ أَنفاً أَنْتَ حَامِلُهُ يا ذا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

اللغة : «الخنى» — بزنة الفتى — هو الفحش ، و «الخطل» — بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة — هو المنطق الفاسد المضطرب ، والتفحش فيه «الحكم» — بالتحريك — الذى يحكمه الخصمان كى يقضى بينهما ، ويفصل فى خصومتهما «الأصيل» ذو الحسب ، و «الجدل» شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست أيها الرجل بالذى يرضاه الناس للفصل فى أقضيتهم ، ولا أنت بذى حسب رفيع ، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد ، ولا أنت بصاحب جدل ، فكيف نرضاك حكما ؟ .

الإعراب : «ما» نافية ، تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائدة الحكم : خبر ما النافية «الترضى» أل : موصول اسمى نعت للحكم ، مبنى على السكون فى محل جر «ترضى» فعل مضارع مبنى للمجهول «حكومته» حكومة : نائب فاعل لترضى ، وحكومة مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى «الأصيل» معطوف على الحكم «ولا» =

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر ، وزعم المصنف — في غير هذا الكتاب — أنه لا يختص به ، بل يجوز في الاختيار ، وقد جاء وَصْلُها بالجملة الاسمية ، وبالظرف شذوذاً ؛ فمن الأول قولُه :

٣١ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنهُمْ   لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

= مثل السابق « ذى » معطوف على الحكم أيضاً ، وذى مضاف و « الرأى » مضاف إليه ، « والجدل » معطوف على الرأى .

الشاهد فيه : قوله « الترضى حكومته » حيث أتى بصلة « أل » جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثله قول ذى الخرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَنَى ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً   إلى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ   وَمِنْ جُحْرِهِ بالشيخةِ الْيَتَقَصَّعُ

٣١ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ، قال العينى : « أنشده ابن مالك للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله » اهـ ، وروى البغدادى بيتاً يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضاً إلى قائل ، وهو :

بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللهِ فِيهِمْ   هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ من قُصَىٍّ

اللغة : « دانت » ذلت ، وخضعت ، وانقادت « معد » هو ابن عدنان ، وبنو قصى هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبي صلى الله عليه وسلم منهم

الإعراب : « من القوم الرسول الله » : الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، ويكون تقدير الكلام : هو من القوم إلخ ، والألف واللام فى كلمة « الرسول » موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبنى على السكون فى محل جر ، ورسول مبتدأ ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة « لهم » جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتى « دانت » دان : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « رقاب » فاعل دان ، ورقاب مضاف و « بنى » مضاف إليه ، وبنى مضاف و « معد » مضاف إليه .

=

. . . .

= الشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » حيث وصل أل بالجملة الاسمية ، وهى جملة المبتدأ والخبر ، وذلك شاذ .

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن « أل » إنما هى هنا بعض كلمة . وأصلها « الذين » لحذف ما عدا الألف واللام ، قال هؤلاء : ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بعجب فى العربية ، وهذا لبيد بن ربيعه العامرى يقول :

* دَرَس المَنَا بِمَتَالِعٍ فأَبَانِ *

أراد « المنازل » لحذف حرفين لغير ترخيم . وهذا رؤبة بقول :

* أَوَالِفًا مكة مِنْ وُرْقِ الحَمِى *

أراد « الحمام » لحذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والألف ياء ، وقد قال الشاعر ، وهو أقرب شىء إلى ما نحن بصدده :

وَإِنّ الّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم هُمُ القَوْمُ كلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ

أراد « وإن الذين » بدليل ضمير جماعة الذكور فى قوله « دماؤهم » وقوله فيما بعد « هم القوم » وعليه خرجوا قول الله تعالى : (وخضتم كالذى خاضوا) أى كالذين خاضوا — وفى الآية تخريجان آخران ، أحدهما : أن الذى موصول حرفى كما ، أى وخضتم كخوضهم ، وثانيهما : أن الذى موصول اسمى صفة لموصوف محذوف ، والعائد إليه من الصلة محذوف أى : وخضتم كالخوض الذى خاضوه — قالوا : وربما حذف الشاعر الكلمة كلها ، فلم يبق منها إلا حرفاً واحداً ، ومن ذلك قول الشاعر :

نَادَوْهُمُ : أَنْ أَلجِمُوا ، أَلاتَا ، قَالُوا جميعاً كُلُّهُمْ : أَلافا

فإن هذا الراجز أراد فى الشطر الأول « ألا تركبون » لحذف ولم يبق إلا التاء ، وحذف من الثانى الذى هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف ، وأصله « ألا فاركبوا » . وبعض العلماء يجعل الحروف التى تفتتح بها بعض سور القرآن — نحو ألم ، حم ، ص — من هذا القبيل ، فيقولون : ألم أصله : أنا الله أعلم ، أو ما أشبه ذلك ، وانظر مع هذا ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتى فى باب الترخيم .

قلت : وهذا الذى ذهبوا إليه ليس إلا قياما من ورطة الوقوع فى ورطة أخرى أشد =

ومن الثانى قولُه :

٣٢ — مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَهْ
فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَــةٍ ذَاتِ سَعَــهْ

* * *

= منها وأنكى ؛ فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصاً وأعسر نجاء . ولا يشك أحد أن هـذا الحذف بجميع أنواعه التى ذكروها من الضرورات التى لا يسوغ القياس عليها ، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية الكريمة التى تلوناها أولا على هـذا الوجه كما استبعد كثيرون تخريجها على أن « الذى » موصول حرفى .

٣٢ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التى لم ينسبوها إلى قائل معين .

اللغة : « المعه » يريد الذى معه « حر » حقيق ، وجدير ، ولائق ، ومستحق « سعة » بفتح السين ، وقد تكسر — اتساع ورفاهية ورغد .

المعنى : من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش ، وهو مأخوذ من قوله تعالى : (لئن شكرتم لأزيدنكم) .

الإعراب : « من » اسم موصول مبتدأ « لا يزال » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ « شاكرا » خبر لا يزال ، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « على » حرف جر « المعه » هو عبارة عن « أل » الموصولة بمعنى الذى ، وهى مجرورة المحل بعلى ، والجار والمجرور متعلق بشاكر ، ومع : ظرف متعلق بمحذوف واقع صـلة لأل ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه « فهو حر » الفاء زائدة ، و « هو » ضمير منفصل مبتدأ ، و « حر » خبره ، والجملة منهما فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « من » فى أول البيت ، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه المبتـدأ بالشرط « بعيشة » جار ومجرور متعلق بقوله « حر » الواقع خبراً لهو « ذات » صفة لعيشة ، وذات مضاف و « سعة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ولكنه سكنه للوقف .

الشاهد فيه : قوله « المعه » حيث جاء بصـلة « أل » ظرفا ، وهو شاذ على خلاف القياس .

ومثل هذا البيت — فى وصل أل بالظرف شذوذا — قول الآخر : =

أَيٌّ كما ، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ[1]

يعنى أن « أيا » مثلُ « ما » فى أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث — مفرداً كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — نحو : « يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ » .

ثم إن « أيا » لها أربعةُ أحوالٍ ؛ أحدها : أن تضاف ويُذْكر صَدْرُ صلتها ، نحو : « يعجبنى أيُّهم هو قائم » الثانى : أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها ، نحو : « يُعْجِبُنِي أيٌّ قائمٌ » الثالث : أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها ، نحو : « يُعْجِبُنِي أيٌّ هو قائم » وفى هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث ، نحو : « يُعْجِبُنِي أيُّهم هو قائم ، ورأيت أيَّهم هو قائم ، ومررت بأيِّهم هو قائم » وكذلك : « أيٌّ قائم ، وأيًّا قائم ، وأيٍّ قائم » وكذا ، « أيٌّ هو قائم ، وأيا هو قائم ، وأيٍّ هو قائم »

= وَغَيَّرَنِي ما غَالَ قَيْساً وَمَالِكاً ... وَعَمْراً وَحُجْراً بالْمُشَقَّرِ أَلْمَعَا

يريد : الذين معه ، فاستعمل أل موصولة بمعنى الذين ، وهو أمر لا شىء فيه ، وأتى بصلتها ظرفا ، وهو شاذ ، فإن أل بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء ، وقال الكسائى فى هذا البيت : إن الشاعر يريد « معا » فزاد أل

(١) « أى » مبتدأ « كما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « وأعربت » الواو عاطفة ، أعرب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على « أى » « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفى وجزم « تضف » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على « أى » « وصدر » الواو واو الحال ، صدر : مبتدأ ، وصدر مضاف ووصل من « وصلها » مضاف إليه ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه « ضمير » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى تضف العائد على أى « انحذف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ضمير » والتقدير : أى مثل ما — فى كونها موصولا صالحا لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً — وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها فى حال كون صدر وصلها ضميراً محذوفاً .

الرابع ، أن تضاف ويحذف صدر الصِّلة ، نحو : « يعجبنى أَيُّهُمْ قَائِمٌ » فنى هذه الحالة تُبْنَى على الضم ؛ فتقول : « يُعْجبنى أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، ورأيتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، ومررت بأَيُّهُمْ قائم » وعليه قولُه تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) وقولُ الشاعر :

٣٣ — إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِى مَالِكٍ
فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

---

٣٣ — هذا البيت ينسب لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بنى مرة بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيبانى فى كتاب الحروف ، وابن الأنبارى فى كتاب الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيبانى عن غسان — وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب — أنه أنشد » وذكر البيت .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « لقيت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى جملة الشرط « بنى » مفعول به للقى ، وبنى مضاف و « مالك » مضاف إليه « فسلم » الفاء داخلة فى جواب الشرط ، وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على » حرف جر « أيهم » يروى بضم « أى » وبجره ، وهو اسم موصول على الحالين ؛ فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر فى مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة ، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه « أفضل » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير ، هو أفضل ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو أى .

الشاهد فيه : قوله « أيهم أفضل » حيث أتى بأى مبنياً على الضم - على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على ألسنة الرواة - لكونه مضافا ، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذى قدرناه فى إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيبويه وجماعة من البصريين فى هذه الكلمة : يذهبون إلى أنها تأتى موصولة ، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ؛ أحدهما أن تكون مضافة لفظا ، والثانى : أن يكون صدر صلتها محذوفا ، فإذا لم تكن مضافة أصلا، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتها ، فإنها تكون معربة ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيبويه إلى أن أيا لا تجىء موصولة ، بل هى إما شرطية =

وهذا مستفاد من قوله : « وأُعْرِبت ما لم تضف — إلى آخر البيت » أى : وأعربت أىٌّ إذا لم تُضَفْ فى حالة حذف صَدْرِ الصلة ؛ فدَخَلَ فى هذه الأحوالُ الثلاثةُ السابقةُ ، وهى ما إذا أضيفت وذُكِرَ صَدْرُ الصلة ، أو لم تُضَفْ ولم يذكر صَدْرُ الصلة ، أو لم تُضف وذكر صدر الصلة ، وخرج الحالةُ الرابعة ، وهى : ما إذا أُضيفت وحذف صدر الصلة ، فإنها لا تعرب حينئذٍ .

* * *

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا ، وفى ذا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَىٍّ يَقْتَفِى[1]

إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْـتَزَلْ[2]

= وإما استفهامية ، لاتخرج عن هذين الوجهين ، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتى موصولة ، ولكنها معربة فى الأحوال كلها ، أضيفت أو لم تضف ، حذف صدر صلتها أو ذكر .

(١) « وبعضهم » الواو للاستئناف ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « أعرب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ، والجملة من أعرب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم « مطلقا » حال من مفعول به لأعرب محذوف , والتقدير : وبعضهم أعرب أيا مطلقا « وفى ذا » جار ومجرور متعلق بقوله « يقتفى » الآتى « الحذف » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له « أيا » مفعول به لقوله « يقتفى » الآتى « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و « أى » مضاف إليه « يقتفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومعنى الكلام : وبعض النحاة حكم بإعراب أى الموصولة فى جميع الأحوال ، وغير أى يقتفى ويتبع أيا فى جواز حـــذف صدر الصلة ، إذا كانت الصلة طويلة

(٢) « إن » شرطية « يستطل » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « وصل » نائب فاعل ليستطل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ماقبله ، وتقديره : إن يستطل وصل =

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْـلٍ مُكْمِلٍ   وَالْحَـذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي[(١)]

فِي عَائِدٍ مُتَّصِـلٍ إِنِ انْتَصَبْ   بِفِعْلٍ ، أَوْ وَصْفٍ : كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ[(٢)]

يعنى أن بعض العرب أعْرَبَ « أيا » مطلقاً ، أى : وإن أضيفت وحُذِف

= فغير أى يقتنى أيا « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يستطل » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وجملته فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « وصل » « فالحذف » الفاء واقعة فى جواب الشرط والحذف : مبتدأ « نزر » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط « وأبوا » فعل وفاعل « أن » مصدرية « يختزل » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وسكن للوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «وصل» والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لأبوا .

(١) « إن » شرطية « صلح » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ماقبله ، والتقدير : إن صلح الباقى بعد الحذف للوصل فقد أبوا الحذف « الباقى » فاعل صلح « لوصل » جار ومجرور متعلق بصلح « مكمل » نعت لوصل « والحذف » مبتدأ « عندهم » عند : ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى ، وعند مضاف والضمير العائد إلى العرب أو النحاة مضاف إليه « كثير» خبر المبتدأ «منجلى» خبر ثان ، أو نعت للخبر .

(٢) « فى عائد » جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجل فى البيت السابق « متصل » نعت لعائد « إن » شرطية « انتصب » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يرجع إلى عائد « بفعل » جار ومجرور متعلق بانتصب « أو وصف » معطوف على فعل « كمن » الكاف جارة ، ومجرورها محذوف ، ومن . اسم موصول مبتدأ « نرجو » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ومفعوله محذوف ، وهو العائد ، والتقدير : كمن نرجوه ، والجملة لامحل لها صلة « يهب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

صَدْرُ صلتها ؛ فيقول : « يعجبنى أيُّهُمْ قائم ، ورأيت أيَّهُمْ قائمٌ ، ومررت بأيِّهِمْ قائم » وقد قُرِىء (ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهُمْ أشَدُّ) بالنصب ، وروى * فَسَلِّمْ على أيِّهِمْ أفضَلُ * [٣٣] بالجر .

* * *

وأشار بقوله : « وفى ذا الحذف — إلى آخره » إلى المواضع التى يُحْذف فيها العائدُ على الموصول ، وهو : إما أن يكون مرفوعا ، أو غيره ؛ فإن كان مرفوعا لم يحذف ، إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد [نحو : (وهو الذى فى السَّماء إلهٌ) وأيُّهُمْ أشَدُّ] ؛ فلا تقول : « جاءنى اللَّذَانِ قَامَ » ولا « اللذان ضُرِبَ » ؛ لرفع الأول بالفاعليةِ والثانى بالنيابة ، بل يقال : « قَامَا ، وضُرِبَا » وأما المبتدأ فيحذف مع « أى » وإن لم تَطُلِ الصلة ، كما تقدم من قولك : « يُعْجِبُنِي أيُّهُمْ قَائم » ونحوه ، ولا يُحْذَفُ صدرُ الصـلة مع غير « أى » إلا إذا طالت الصلة ، نحو : « جاء الذى هُوَ ضاربٌ زيداً » فيجوز حذف « هو » فتقول « جاء الذى ضارب زيداً » ومنه قولهم « ما أنا بالذى قائلٌ لك سُوءًا » التقديرُ « بالذى هو قائل لك سُوءًا » فإن لم تَطُلِ الصلة فالحذف قليل ، وأجازه الـكوفيون قياساً ، نحو : « جاءَ الذِي قَائمٌ » التقدير « جاء الذى هو قائمٌ » ومنه قولُه تعالى : (تماماً على الذى أحْسَنُ) فى قراءة الرفع ، والتقدير « هو أحْسَنُ »(١) .

---

(١) ذهب الـكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، أى سواء أ كان الموصول أيا أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل ، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقاً ، فإن كان الموصول غير أى لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة ؛ فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى ، فأما الـكوفيون فاستدلوا بالسماع ؛ فمن ذلك قراءة يحيي بن يعمر : (تماماً على الذى أحسن) قالوا : التقدير على الذى هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السماك : (إن الله لايستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها) قالوا : التقدير : مثلا الذى هو بعوضة فما فوقها ، ومن ذلك قول الشاعر :

=

وقد جوزوا فى « لا سِيَّمَا زَيْدٌ » إذا رُفع زيد : أن تكون « ما » موصولةً ، وزيد : خبَراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير « لاسِيَّ الذى هُوَ زَيْدٌ » فحذف العائد الذى هو المبتدأ — وهو قولك هو — وجوباً ؛ فهذا موضع حُذِفَ فيه صَدْرُ الصلة مع غير « أى » وجوباً ولم تَطُلِ الصلةُ ، وهو مَقِيس وليس بشاذ[1] .

= لا تَنْوِ إلا الّذِى خَيْرٌ ؛ فَمَا شَقِيَتْ إلاَّ نُفُوسُ الأُلَى للشَّرِّ نَاوُونَا

قالوا : التقدير لاتنو إلا الذى هو خير ، ومن ذلك قول الآخر :

مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمجْدِ وَالْكَرَمِ

قالوا : تقدير هذا البيت : من يعن بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه ، ومن ذلك قول عدى ابن زيد العبادى :

لم أَرَ مِثْلَ الفِتْيَانِ فى غَبَنِ الْـ أَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

قالوا : ماموصولة ، والتقدير : يدرون الذى هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذى ذكروه ، فمن ذلك أن « ما » فى الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة ، وبعوضة خبر مبتدأ محذوف ، ومن ذلك أن « ما » فى بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، وما بعدها خبر ؛ والجملة فى محل نصب مفعول به ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرة بالاستفهام ، والكلام يطول إذا نحن تعرضنا لكل واحد من هذه الشواهد ، فلنجتزىء لك هنا بالإشارة .

(١) الاسم الواقع بعد « لاسيا » إما معرفة ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لاسيا الصالح منهم ، وإما نكرة ، كما فى قول امرىء القيس :

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فإن كان الاسم الواقع بعد « لاسيا » نكره جاز فيه ثلاثة أوجه : الجر ، وهو أعلاها ، والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة .

فأما الجر فتخريجه على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس و « سى » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، و « ما » زائدة ، وسى مضاف ، و « يوم » مضاف =

. . . .

= إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثانى أن تـكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سى » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « ما » نـكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، و « يوم » بدل من ما .

وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تـكون « لا » نافية للجنس أيضاً و « سى » اسمها ، و « ما » نـكرة موصوفة مبنى على السكون فى محل جر بإضافة « سى » إليها ، و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وخبر لا محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شىء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثانى ، أن تـكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سى » اسمها ، و « ما » موصول اسمى بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بإضافة « سى » إليه . و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ؛ وخبر « لا » محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل موجود . وهذا الوجه هو الذى أشار إليه الشارح .

وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تـكون « ما » نـكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون فى محل جر بإضافة « سى » إليها ، و « يوما » مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت : ولا مثل شىء أعنى يوما بدارة جلجل ، وثانيهما : أن تـكون « ما » أيضاً نـكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون فى محل جر بالإضافة ، و « يوما » تمييز لها .

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا فى جواز النصب ؛ فمن جعل النصب على المفعولية أجازه كما أجاز فى النـكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نـكرة منع النصب فى المعرفة ؛ لأنه لا يجوز عنده أن تـكون تمييزاً ، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الـكوفيين جوز نصب المعرفة بعد « سيما » .

والحاصل أن نصب المعرفة بعد « لاسيما » لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزاً ، والتزام كون التمييز نـكرة .

وأشار بقوله : « وأبَوْا أن يُخْـتزَل * إن صَلَحَ الباقى لوَصْـلٍ مُـكْمِلِ » إلى أنَّ شرط حذف صَدْرِ الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلةً ، كما إذا وقع بعده جملة ، نحو : « جاءَ الذى هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » أو « هُوَ ينطلق » أو ظرف ، أو جار ومجرور ، تامَّان ، نحو : « جاءَ الَّذِى هُوَ عِنْدَكَ » أو « هُوَ فِى الدَّارِ » ؛ فإنه لا يجوز فى هذه المواضع حَـذْفُ صَدْرِ الصِّلَة ؛ فلا تقول : « جاءَ الَّذِى أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » تعنى : « الذى هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِق » ؛ لأن الـكلام يتمُّ دونه ، فلا يُدْرَى أحُـذِفَ منه شىء أم لا ؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين « أى » وغيرها ؛ فلا تقول فى : « يعجبنى أَيُّهُمْ هو يقوم » : « يعجبنى أَيُّهُمْ يقوم » لأنه لا يعلم الحذف ، ولا يختص هذا الحـكم بالضمير إذا كان مبتدأ ، بل الضابط أنه متى احتمل الـكلامُ الحذفَ وعَدَمَهُ لم يجز حذفُ العائدِ ، وذلك كما إذا كان فى الصلة ضميرٌ — غيرَ ذلك الضمير المحذوف — صالحٌ لِعَوْدِهِ على الموصول ، نحو : « جاء الذى ضَرَبْتُهُ فى دَارِهِ » ؛ فلا يجوز حَـذْفُ الهاء من ضَرَبْتُهُ ؛ فلا تقول : « جاء الذى ضَرَبْتُ فى دَارِهِ » لأنه لا يعلم المحذوف .

وبهذا يظهر لك ما فى كلام المصنف من الإبهام ؛ فإنه لم يبيِّنْ أنه متى صَلَحَ ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يحذف ، سواء أكان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسواء أكان الموصول أيًّا أم غيرها ، بل ربما يشعر ظاهرُ كلامِه بأن الحـكم مخصوص بالضمير المرفوع ، وبغير أى من الموصولات ؛ لأن كلامه فى ذلك ، والأمر ليس كذلك ، بل لا يُحْذَف مع « أى » ولا مع غيرها متى صَلَحَ ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم ، نحو : « جاء الذى هو أبوه منطلق ، ويعجبنى أَيُّهُمْ هو أبوه منطلق » وكذلك المنصوب والمجرور ، نحو : « جاءنى الذى ضَرَبْتُهُ فى دَارِهِ ، ومررت بالذى مررت به فى داره » ، و « يعجبنى أَيُّهُمْ ضربته فى داره ، ومررت بأيِّهِمْ مررت به فى داره » .

* * *

وأشار بقوله : « والحذف عندهم كثير منجلى — إلى آخره» إلى العائد المنصوب .

وَشَرْطُ جواز حذفه أن يكون : متصلا ، منصوباً ، بفعل تام أو بوصف ، نحو : « جَاء الّذِى ضَرَبْتُهُ ، وَالّذِى أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ » .

فيجوز حَذْفُ الهاء من « ضربته » فتقول « جاء الذى ضَرَبْتُ » ومنه قَوْلُه تعالى : (ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً) وقولُه تعالى : (أهٰذَا الّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) التقدير « خَلَقْتُهُ ، وبَعَثه » (١) .

وكذلك يجوز حذفُ الهاء من « مُعْطِيكَهُ » ؛ فتقُول « الذى أنا مُعْطيكَ دِرْهَمٌ » ومنه قولُه :

٣٤ — مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ
فَمَا لَدَى غَـيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ

تقديره : الذى اللهُ مُولِيكَهُ فَضْلٌ ، فحذفت الهاء .

---

(١) لم يذكر الشارح شيئاً من الشواهد من الشعر العربى على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف ، بل اكتفى بذكر الآيتين الكريمتين ؛ لأن مجيئه فى القرآن دليل على كثرة استعماله فى الفصيح ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَمَا هُوَ إلاّ أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ
وَأُصْرَفَ عَنْ وَجْهِى الّذِى كُنْتُ أَرْتَئِى
وَأَنْسَى الّذِى أَعْـدَدْتُ حِين أُجِيبُ

أراد أن يقول : أصرف عن وجهى الذى كنت أرتئيه ، وأنسى الذى أعددته ، فحذف العائد المنصوب بأرتئى وبأعددت . وكل منهما فعل تام متصرف .

٣٤ — هذا البيت من الشواهد التى ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معين ،

اللغة : « موليك » اسم فاعل من أولاه النعمة ، إذا أعطاها إياه « فضل » إحسان .

المعنى : الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك ، ومنة جاءتك من عنده من غير =

. . . .

= أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً من ذلك ، فاحمد ربك عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من نفع أو ضر .

الإعراب : « ما » اسم موصول مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافة ، وهو المفعول الأول للمولى ، وله مفعول ثانى محذوف وهو العائد على الموصول ، والتقدير : موليكه ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « خير » خبر عن « ما » الموصولة « فاحمدنه » الفاء عاطفة ، احمد : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون نون التوكيد ، والضمير البارز المتصل مفعول به « به » جار ومجرور متعلق باحمد « فما » الفاء للتعليل ، وما : نافية تعمل عمل ليس « لدى » ظرف متعلق بمحذوف خبر « ما » مقدم على اسمها ، وجاز تقديمه لأنه ظرف يتوسع فيه ، ولدى مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه ، وغير مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد على الله سبحانه مضاف إليه « نفع » اسم « ما » مؤخر « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « ضرر » معطوف على نفع ، ويجوز أن تكون « ما » نافية مهملة ، و « لدى » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « نفع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله : « ما الله موليك » حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف ، وهذا الوصف اسم فاعل ، وأصل الكلام : ما الله موليكه ، أى : الشيء الذى الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك ،

واعلم أنه يشترط فى حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لأل فإن كان الوصف صلة لأل كان الحذف شاذا ، كما فى قول الشاعر :

مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ ... وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ

كان ينبغى أن يقول : ما المستفزه الهوى محمود عاقبة ، لحذف الضمير المنصوب مع أن ناصبه صلة لأل ، ومثله قول الآخر :

فى الْمُعْقِبِ الْبَغْىِ أَهْلَ الْبَغْىِ مَا ... يَنْهَى امْرَأً حَازِماً أَنْ يَسْأَمَا

أراد أن يقول : فى المعقبه البغى ، فلم يتسع له الكلام .

وإنما يمتنع حذف المنصوب بصلة أل إذا كان هذا المنصوب عائداً على أل نفسها ، لأنه هو الذى يدل على اسمية أل ، فإذا حذف زال الدليل على ذلك .

وكلامُ المصنفِ يقتضى أنه كثير ، وليس كذلك ؛ بل الـكثير حَذْفُهُ من الفعل المذكور ، وأما [مع] الوصف فالحذفُ منه قليلٌ .

فإن كان الضمير منفصلا[1] لم يجز الحذف ، نحو « جاء الذى إيَّاهُ ضَرَبْتَ » فلا يجوز حذفُ « إياه » وكذلك يمتنع الحذفُ إن كان متصلا منصوباً بغير فعل أو وصفٍ — وهو الحرف — نحو : « جاء الذى إنَّهُ مُنْطَلِقٌ » فلا يجوز حذف

---

(١) الذى لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال ، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه ، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدما على عامله كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، أو كان مقصوراً عليه كقولك : جاء الذى ما ضربت إلا إياه ، والسر فى عدم جواز حذفه حينئذ أن غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه . ألا ترى أنك إذا قلت « جاء الذى إياه ضربت » كان المعنى : جاء الذى ضربته ولم أضرب سواه ، فإذا قلت « جاء الذى ضربت » صار غير دال على أنك لم تضرب سواه ، وكذلك الحال فى قولك « جاء الذى ما ضربت إلا إياه » فإنه يدل على أنك قد ضربت هذا الجائى ولم تضرب غيره ، فإذا قلت : « جاء الذى ما ضربت » دل الـكلام على أنك لم تضرب هذا الجائى فحسب ، فانعكس المعنى بالنسبة للجائى ، ولم يدل شىء بالنظر لغير الجائى .

فأما المنفصل جوازاً فيجوز حذفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر :

* مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ *

فإن التقدير يجوز أن يكون « ما الله موليـكه » ويجوز أن يكون « ما الله موليك إياه » وقد عرفت فيما سبق (فى مباحث الضمير) السر فى جواز الوجهين ، ومما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى : (فاكهين بما آتاهم ربهم) فإنه يجوز أن يكون التقدير « بالذى آتاهموه ربهم » وأن يكون التقدير « بالذى آتاهم إياه ربهم » والثانى أولى ؛ فيحمل عليه تقدير الآية الـكريمة ، وكـذلك قول الله تعالى ، (ومما رزقناهم ينفقون) فإنه يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهموه » كما يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهم إياه » .

الهاء [١] ، وكذلك يمتنع الحذفُ إذا كان منصوباً [متصلا] بفعل ناقص ، **نحو :** «جاء الذى كانَهُ زَيْدٌ » .

* * *

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أمْرٍ مِنْ قَضَى [٢]

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ كَـ « مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ » [٣]

---

(١) إنما قال الشارح «فلا يجوز حذف الهاء» إشارة إلى أن الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف ، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعاً فإنه لا يمتنع ، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى (أين شركائى الذين كنتم تزعمون) هذا إذا قدرت أصل الكلام : أين شركائى الذين كنتم تزعمون أنهم شركائى، على حد قول كثير :

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِى يَا عَزُّ لاَ يَتَغَيَّرُ ؟

فإن قدرت الأصل « الذين كنتم تزعمونهم شركائى » لم يكن من هذا النوع .

(٢) « كذاك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « حذف » مبتدأ مؤخر ، وحذف مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « بوصف » جار ومجرور متعلق بقوله «خفض» الآتى « خفضاً » خفض : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كأنت » الكاف جارة لقول محذوف : أى كقولك ، أنت : مبتدأ « قاض » خبر المبتدأ « بعد » ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذى قدرناه مجروراً بالكاف ، وبعد مضاف و « أمر » مضاف إليه « من قضى » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر ، أى : بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى ، يشير إلى قوله تعالى . (فاقض ما أنت قاض) كما قال الشارح .

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذى » اسم موصول مبتدأ مؤخر « جر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « الذى » والجملة لا محل لها صلة « بما » جار ومجرور متعلق بالفعل الذى قبله=

لمـا فرغ من الـكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شَرَعَ فى الـكلام على المجرور وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف .

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحذَفْ ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : « جاء الذى أنَا ضَارِبُهُ : الآنَ ، أو غداً » ؛ فتقول : جاء الذى أنَا ضَارِبٌ ، بِحَذْفِ الهاء .

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحذَفْ ، نحو : « جاء الذى أنَا غُلاَمُهُ ، أو أنا مَضرُوبُهُ ، أو أنَا ضَارِبُهُ أمْسِ » وأشار بقوله : « كأنْتَ قَاضٍ » إلى قوله تعالى : (فَاقْضِ مَا أنْتَ قَاضٍ) التقدير « ما أنت قَاضِيهِ » فحذفت الهاء ، وكأنَّ المصنف استغنى بالمثال عن أن يُقَيِّدَ الوصفَ بكونه اسمَ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإن كان مجروراً بحرفٍ فلا يحذف إلا إنْ دَخل على الموصول حرفٌ مثلُه : لَفْظاً ومعنًى ، واتفق العاملُ فيهما مادةً ، نحـــو : « مررتُ بالذى مررتَ به ، أو أنتَ مارٌّ به » فيجوز حذف الهاء ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بالذى مَرَرْتَ » قال الله تعالى : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أى : منه ، وتقول : « مررت بالذى أنتَ مارٌّ » أى به ، ومنه قولُه :

= « الموصول » مفعول مقدم لجر الآتى « جر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره يعود على « ما » والجملة لا محل لها صلة « كمر » الـكاف جارة لقول محذوف ، وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، مر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالذى » جار ومجرور متعلق بمر السابق « مررت » فعل ماض وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد محذوف تقديره « به » وقوله : « فهو بر » الفاء واقعة فى جواب شرط محذوف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ ، بر : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف .

٣٥ — وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً
فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ

أي : أنت بائحٌ به .

---

٣٥ — هذا البيت لعنترة بن شداد العبسى ، الشاعر المشهور والفارس المذكور ، من كلمة مطلعها :

طَرِبْتَ وَهَاجَتْكَ الظِّبَاءُ السَّوَانِحُ غَدَاةَ غَدَتْ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ

تَغَالَتْ بِيَ الأَشْوَاقُ حَتَّى كَأَنَّمَا بِزَنْدَيْنِ فِي جَوْفِي مِنَ الْوَجْدِ قَادِحُ

اللغة : « طربت » الطرب : خفة تعتريك من سرور أو حزن « هاجتك » أثارت همك ، وبعثت شوقك « الظباء » جمع ظبى « السوانح » جمع سانح ، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك ميامره من ظبى أو طير أو غيرهما ، ويقال له : سنيح « بارح » هو ضد السانح ، وهو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه « قادح » اسم فاعل من قدح الزند قدحا ، إذا ضربه لتخرج منه النار « حقبة » — بكسر فسكون — فى الأصل تطلق على ثمانين عاما ، وقد أراد بها المدة الطويلة « فبح » أمر من « باح بالأمر يبوح به » : أى أعلنه وأظهره « لان » أى الآن ، لحذف همزة الوصل والهمزة التى بعدم اللام ، ثم فتح اللام لمناسبة الألف ، وقيل : بل هى لغة فى الآن ، ومثله قول جرير بن عطية :

أَلاَنَ وَقَدْ نَزَعْتَ إِلَى نُمَيْرٍ فَهٰذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَذَابَا

وقول الآخر :

أَلاَ يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي عُمَيْرٍ أَرَثٌّ لاَنَ وَصْلُكِ أَمْ جَدِيدُ ؟

وقول أشجع السلمى :

أَلاَنَ اسْتَرَحْنَا وَاسْتَرَاحَتْ رِكَابُنَا وَأَمْسَكَ مَنْ يُجْدِي وَمَنْ كَانَ يَجْتَدِي

وروى الأعلم بيت الشاهد هكذا :

تَعَزَّيْتَ عَنْ ذِكْرَى سُمَيَّةَ حِقْبَةً فَبُحْ عَنْكَ مِنْهَا بالذى أنتَ بَائِحٌ

وأنشده الأخفش كما فى الشرح ، وهو كذلك فى المشهور من شعر عنترة .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء =

فإنِ اختلفَ الحرفان لم يجز الحذفُ ، نحو : « مَرَرْتُ بالَّذِى غَضِبْتَ عَلَيْهِ » فلا يجوز حذف « عليه » وكذلك « مَرَرْتُ بالذِى مَرَرْتَ بِهِ عَلَى زَيْدٍ » فلا يجوز حَـذْفُ « به » منه ؛ لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للالصاق والداخلة على الضمير للسببية ، وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضاً ، نحـو : « مَرَرْتُ بالَّذِى فَرِحْتُ بِهِ » فلا يجوز حذف « به » .

وهذا كله هو المشار إليه بقوله : « كذا الذى جُرَّ بما الموصـولَ جَرّ » أى كذلك يُحذف الضميرُ الذى جُرَّ بمثل ما جُرَّ الموصولُ به[1] ، نحو : « مَرَرْتُ

= المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « تخفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من تخفى وفاعله خبر « كان » فى محل نصب « حب » مفعول به لتخفى ، وحب مضاف و « سمراء » مضاف إليه « حقبة » ظرف زمان متعلق بتخفى « فبح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لان » ظرف زمان متعلق ببح « بالذى » جار ومجرور متعلق ببح أيضاً « أنت بائح » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا بالباء ، والعائد محذوف ؛ وتقدير الكلام : فبح الآن بالذى أنت بائح به .

الشاهد فيه : قوله « بالذى أنت بائح » حيث استساغ الشاعر حذف العائد على الموصول من جملة الصلة ، لكونه مجروراً بمثل الحرف الذى جر الموصول — وهو الباء — والعامل فى الموصول متحد مع العامل فى العائد مادة : الأول « بح » والثانى « بائح » ، ومعنى : لأنهما جميعاً من البوح بمعنى الإظهار والإعلان .

(١) ومثله أن يكون الموصول وصفاً لاسم ، وقد جر هذا الموصوف بحرف مثل الذى جر العائد ، ومنه قول كعب بن زهير :

إنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بالأمْرِ الَّذِى عُنِيَتْ ... نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بِمَا ظَفِرُوا

لاَ تَرْكَنَنَّ إلَى الأمْرِ الَّذِى رَكَنَتْ ... أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ =

بالَّذِي مَرَرْتَ فَهْوَ بر» أي : «الذى مررت به» فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التى سبق ذكرها[1] .

* * *

= فى كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه .

أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله « بالأمر الذى عنيت » فإن التقدير فيه : بالأمر الذى عنيت به ، فحذف المجرور ثم الجار ؛ لكون الموصوف بالموصول مجروراً بمثل الذى جر ذلك العائد .

وأما البيت الثانى فالشاهد فيه قوله « إلى الأمر الذى ركنت » فإن تقدير الكلام : إلى الأمر الذى ركنت إليه ، فحذف المجرور ، ثم حذف الجار ؛ لكون الموصوف — وهو الأمر — مجروراً بحرف جر مماثل للحرف الذى جر به ذلك العائد .

* * *

(١) من أحكام صلة الموصول أنه يجب تأخرها عن الموصول ، وأن تتصل به .

أما تأخرها عنه فلأنها كالجزء المتمم له ، ومن شأنه الجزء المتمم أن يقع بعد ما له التمام ، وعلى ذلك يجب ألا تتقدم على الموصول ، لا هى ولا شىء من متعلقاتها ، ولهذا قدر النحاة فى قوله تعالى (وكانوا فيه من الزاهدين) أن « فيه » متعلق بمحذوف تدل عليه صلة ال ، وتقدير الكلام : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، لئلا يتقدم معمول صلة آل عليها .

وأما اتصالها به فقد خالفوا هذا فأجازوا أن يفصل بين الموصول وصلته : جملة القسم ، وجملة النداء ، والجملة الاعتراضية ، فمثال الأولى قول الشاعر :

ذَاكَ الَّذِي — وَأَبِيكَ — يَعْرِفُ مالِكاً وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ الْبَاطِلِ

ومثال الثانية قول الفرزدق :

تَعَشَّ ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ — يَا ذِئْبُ — يَصْطَحِبَانِ

ومثال الثالثة قول الشاعر :

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

إذا جعلت جملة « أزورها » صلة التى ، وجملة « لعل » ومعموليها لا محل لها معترضة بين الموصول والصلة .

الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، أَوِ اللاَّمُ فَقَطْ ،
فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ : « النَّمَطْ »[(١)]

اختلف النحويون فى حرف التعريف فى « الرجل » ونحوه ؛ فقال الخليل : الْمُعَرِّفُ هو « أَلْ » ، وقال سيبويه : هو اللام وَحْدَهَا ؛ فالهمزة عند الخليل همزةُ قَطْعٍ ، وعند سيبويه همزةُ وَصْلٍ اجْتُلِبَتْ للنطق بالساكن[(٢)] .

---

(١) « أل » مبتدأ « حرف » خبر المبتدأ ، وحرف مضاف و « تعريف » مضاف إليه « أو » عاطفة « اللام » مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : أو اللام حرف تعريف « فقط » الفاء حرف زائد لتزيين اللفظ ، وقط : اسم بمعنى حسب — أى كاف — حال من « اللام » وتقدير الكلام : أو اللام حال كونه كافيك ، أو الفاء داخلة فى جواب شرط محذوف و « قط » على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى انته ، وتقدير الكلام « إذا عرفت ذلك فانته » وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، أى إذا عرفت ذلك فهو كافيك ، وقوله « نمط » مبتدأ « عرفت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع نعت لنمط « قل » فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بقل « النمط » مفعول به لقل ، لأنه مقصود لفظه ، وقيل : إن « عرفت » فعل شرط حذفت أداته ، وجملة « قل » جواب الشرط حذفت منه الفاء ، والتقدير : نمط إن عرفته فقل فيه النمط ، أى إن أردت تعريفه ، وجملة الشرط وجوابه — على هذا — خبر المبتدأ ، وهو تكلف لا داعى له .

(٢) ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هى « أل » برمتها ، وأن الهمزة همزة أصلية ، وأنها همزة قطع ؛ بدليل أنها مفتوحة ؛ إذ لو كانت همزة وصل لكسرت ؛ لأن الأصل فى همزة الوصل الكسر ، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض ، وليس هنا عارض يقتضى ضمها أو فتحها ؛ وبقى عليه أن يجيب عما دعا إلى جعلها فى الاستعمال همزة وصل ، والجواب عنده =

والألف واللام المُعَرِّفة تكون للعهد (١) ، كقولك : « لَقِيتُ رَجُلاً فأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ » وقوله تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا إلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) ولاستغراق الجنس (٢) ، نحو : (إنَّ الإنسانَ لَفِي خُسْرٍ) وعلامتها أن يصلح موضعها « كُلٌّ » ولتعريفِ الحقيقة ، نحو : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ » أى : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة .

و « النمط » ضرب من البُسُط ، والجمع أنماطٌ — مثل سَبَب وأسباب — والنَّمط — أيضاً — الجماعة من الناس الذين أمْرُهم واحِدٌ ، كذا قاله الجوهرى .

* * *

وَقَدْ تُزَادُ لاَزِماً : كَاللاَّتِ ، وَالآنَ ، وَالَّذِينَ ، ثُمَّ اللاَّتِ (١)

وَلاُضْطِرَارٍ : كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ ، كَذَا « وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ » السَّرِى (٢)

= أنها إنما صارت همزة وصل فى الاستعمال ؛ لقصد التخفيف الذى اقتضاه كثرة استعمال هذا اللفظ . وذهب سيبويه رحمه الله إلى أن أداة التعريف هى اللام وحدها ، وأن الهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل أتى بها توصلا إلى النطق بالساكن ، فإن قيل : فلماذا أتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرك اللام ؟ أجيب عن ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر ، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء ، أو بالضم فتكون مما لا نظير له فى العربية ؛ فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللام ، وأبقيت على أصل وضعها . وجىء بهمزة الوصل قبلها .

(١) « قد » حرف تقليل « تزاد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى « أل » « لازما » حال من مصدر الفعل السابق . وتقديره : تزاد حال كون الزيد لازماً ، وقيل : هو مفعول مطلق ، وهو وصف لمصدر محذوف ، أى زيداً لازماً ، وانكر هذا ابن هشام على المعربين « كاللات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كاللات « والآن ، والذين ، ثم اللات » معطوفات على اللات .

(٢) « لاضطرار » جار ومجرور متعلق بتزاد « كبنات » الكاف جارة لقول محذوف =

ذكر المصنف فى هذين البيتين أن الألف واللام تأتى زائدة (١) ، وهى — فى زيادتها — على قسمين : لازمة ، وغير لازمة .

ثم مَثَّلَ الزائدة اللازمة بـ « اللات »[1] وهو اسم صَنَمٍ كان بمكة ، و بـ « الآن » وهو ظرف زمان مبنى على الفتح[2] ، واختلف فى الألف واللام الداخلة عليه ؛

= وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر ، أى : وذلك كائن كقولك إلخ ، وبنات مضاف و « الأوبر » مضاف إليه « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضاً « طبت » فعل وفاعل « النفس » تمييز « يا » حرف نداء « قيس » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « السرى » نعت له ، وتقدير الكلام : وقولك : « طبت النفس ياقيس » كذلك .

(١) مثل اللات كل علم قارنت « أل » وضعه لمعناه العلمى ، سواء أكان مرتجلا أم كان منقولا ؛ فمثال المرتجل من الأعلام التى فيها « أل » وقد قارنت وضعه : السموأل ، وهو اسم شاعر جاهلى مشهور يضرب به المثل فى الوفاء ، ومثال المنقول من الأعلام التى فيها « أل » وقد قارنت وضعه للعلمية أيضاً : العزى ، وهو فى الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة ، ثم سمى به صنم أو شجرة كانت غطفان تعبدها ، ومنه اللات ؛ وهو فى الأصل اسم فاعل من لت السويق يلته ؛ ثم سمى به صنم ؛ وأصله بتشديد التاء ؛ فلما سمى به خففت تاؤه ؛ لأن الأعلام كثيراً ما يغير فيها ، ومنه « اليسع » فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع ثم سمى به .

(٢) أكثر النحاة على أن « الآن » مبنى على الفتح ؛ ثم اختلفوا فى سبب بنائه ، فذهب قوم إلى أن علة بنائه تضمنه معنى « أل » الحضورية ؛ وهذا الرأى هو الذى نقله الشارح عن المصنف وجماعة ؛ وهؤلاء يقولون : إن « أل » الموجودة فيه زائدة ؛ وبناؤه لتضمنه معنى « أل » أخرى غير موجودة ؛ ونظير ذلك بناء « الأمس » فى قول نصيب بن رباح :

وإِنِّى وَقَفْتُ الْيَــــوم وَالأَمْسِ قَبْلَهُ

بِبَابِكَ حَــــتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

فإنهم جعلوا بناءه فى هذا وما أشبهه لتضمنه معنى « أل » غير الموجودة فيه ، وهذا =

فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضور كما فى قولك : « مَرَرْتُ بِهٰذَا الرَّجُلِ » ؛ لأن قولك : « الآن » بمعنى هذا الوقت ، وعلى هذا لا تكون زائدة ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى أنها زائدة ، وهو مبنىٌّ لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام الحضور .

ومَثَّلَ — أيضاً — بـ « الذين » ، و « اللاَّت » والمراد بهما ما دَخَلَ عليه « أل » من الموصولات ، وهو مبنى على أنَّ تعريف الموصول بالصّلة ؛ فتكون الألف واللام زائدة ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ « أل » إن كانت فيه نحو : « الذى » فإن لم تكن فيه فَبِنِيَّتِهَا نحو : « مَنْ ، وَمَا » إلا « أيًّا » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة ، وأما حَذْفُهَا فى قراءة من قرأ : (صِرَاطَ لَذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيهِمْ) فلا يدلُّ على أنها زائدة ؛ إذ يحتمل أن تكون حُذفت شذوذاً وإن كانت مُعَرِّفة ، كما حذفت من قولهم : « سَلَامُ عَلَيْكُمْ » من غير تنوين — يريدون « السّلام عليكم » .

(١)

وأما الزائدة غير اللازمة فهى الداخلة — اضطراراً — على العَلَمِ ، كقولهم فى : « بَنَاتِ أَوْبَرَ » علم لضرب من الكَمْأَةِ « بنات الأوبر » ومنه قوله :

= عجيب منهم ؛ لأنهم ألغوا الموجود ، واعتبروا المعدوم ، وقال قوم : بنى «الآن» لتضمنه معنى الإشارة ؛ فإنه بمعنى هذا الوقت ، وهذا قول الزجاج ، وقيل : بنى «الآن» لشبهه بالحرف شبهاً جمودياً ، ألا ترى أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كحين ووقت وزمن وساعة ؛ ومن الناس من يقول : الآن اسم إشارة إلى الزمان ، كما أن هنا اسم إشارة إلى المكان ؛ فبناؤه على هذا لتضمنه معنى كان حقه أن يؤدى بالحرف ، ومن النحاة من ذهب إلى أنه معرب ، وأنه ملازم للنصب على الظرفية وقد يخرج عنها إلى الجر بمن، فيقال : سأحالفك من الآن ، بالجر ، ويقول صاحب النكت : «وهذا قول لا يمكن القدح فيه ، وهو الراجح عندى ، والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة» اهـ .

٣٦ — وَلَقَدْ جَنَيْتُــــكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً
وَلَقَدْ نَهَيْتُـكَ عن بَنَاتِ الأَوْبَرِ

---

٣٦ — هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوا لها قائلا ، وممن استشهد به أبو زيد في النوادر .

اللغة : « جنيتك » معناه جنيت لك ؛ ومثله — في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً — قوله تعالى : (وإذا كالوهم أو وزنوهم) و (يبغونها عوجا) و (القمر قدرناه منازل) « أكمؤا » جمع كم‍ء — بزنة فلس — ويجمع الكم‍ء على كمأة ، أيضاً ، فيكون المفرد خالياً من التاء وهي في جمعه ؛ على عكس تمرة وتمر ، وهذا من نوادر اللغة ، « وعساقلا » جمع عسقول — بزنة عصفور — وهو نوع من الكمأة ، وكان أصله عساقيل ، فحذفت الياء كما حذفت في قوله تعالى : (وعنده مفاتح الغيب) فإنه جمع مفتاح ، وكان قياسه مفاتيح ، فحذفت الياء ، ويقال : المفاتح جمع مفتح ، وليس جمع مفتاح ، فلا حذف ، وكذا يقال : العساقل جمع عسقل — بزنة جعفر — و « بنات الاوبر » كمأة صغار مزغبة كلون التراب ، وقال أبو حنيفة الدينوري : بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار ، وهي رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « جنيتك » فعل وفاعل ومفعول أول « أكمؤا » مفعول ثان « وعساقلا » معطوف على قوله أكمؤا « ولقد » الواو عاطفة ، واللام موطئة للقسم ، و « قد » حرف تحقيق « نهيتك » فعل وفاعل ومفعول « عن » حرف جر « بنات » مجرور بعن ، وبنات مضاف و « الاوبر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بنات الاوبر » حيث زاد « أل » في العلم مضطراً ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكمأة رديء ، والعلم لا تدخله « أل » ، فراراً من اجتماع معرفين ، وهما حينئذ العلمية وأل ، فزادها هنا ضرورة ، قال الأصمعي : « وأما قول الشاعر » :

* وَلَقَدْ نَهَيْتُـكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ *

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، وكقول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا =

والأصل « بنات أَوْبَرَ » فزِيدَتِ الألفُ واللامُ ، وزعم المبرِّد أن « بنات أَوْبَرَ » ليس بعَلَمٍ ؛ فالألف واللام — عنده — غير زائدة .

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز ، كقوله :

٣٧ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا
صَدَدْتَ ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

= (وقد سبق لنا ذكر هذا البيت فى باب العلم ، ونسبناه هناك لأبى النجم العجلى) وقول آخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ

قال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكى سيبويه أن عرساً من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل ، اه كلام الأصمعى .

٣٧ — البيت لرشيد بن شهاب اليشكرى ، وزعم التوزى — نقلا عن بعضهم — أنه مصنوع لا يحتج به ، وليس كذلك ؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه .

اللغة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكرى ، وهو المذكور فى آخر البيت « وجوهنا » أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى « لما أن عرفت جلادنا » أى : ثباتنا فى الحرب وشدة وقع سيوفنا « صددت » أعرضت ونأيت « طبت النفس » يريد أنك رضيت « عمرو » كان صديقاً حميا لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه .

المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم ، ورضى من الغنيمة بالإياب ؛ فلم يدافع عنه ، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل .

الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة لمفعول ثان ؛ لأن « رأى » هنا بصرية « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى « أن » زائدة « عرفت » فعل وفاعل « وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه « صددت » فعل وفاعل ، وهو جواب « لما » و « طبت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفه على جملة صددت « النفس » تمييز نسبة « يا قيس » يا : حرف نداء ، و « قيس » منادى ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله « عن عمرو » جار ومجرور متعلق بصددت ، أو بطبت على أنه ضمنه معنى تسليت .

=

والأصل « وطبت نفساً » فزاد الألفَ واللامَ ، وهذا بناء على أن التميز لا يكون إلا نكرة ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه مَعْرِفَةً ؛ فالألف واللام عندهم غيرُ زائدةٍ .

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله : « كَبنات الأوْبَرِ » ، وقوله : « وطبت النفس يا قيس السرى »

* * *

وَبَعْضُ ٱلْأَعْـلَامِ عَلَيْهِ دَخَلاَ   لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ[1]

= الشاهد فيه : قوله « طبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التميز — الذى يجب له التنكير — ضرورة ، وذلك التخريج جار على مذهب البصريين . وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التميز ، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة ؛ وعلى ذلك لا تكون « أل » زائدة ، بل تكون معرفة .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصددت ، وتميز طبت محذوف، والتقدير على هذا : صددت النفس وطبت نفساً يا قيس عن عمرو ، وعلى هذا لا يكون فى البيت شاهد ، ولكن فى هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى .

ومن هذا النوع ال الداخلة على الحال ، كما فى قولهم « ادخلوا الأول فالأول » فإن « ال » فيه زائدة ، لأن الحال يجب أن يكون نكرة .

(١) « وبعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « الأعلام » مضاف إليه « عليه » جار ومجرور متعلق بدخل الآتى « دخلا » دخل: فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أل ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « للمح » جار ومجرور متعلق بدخل ، ولمح مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على بعض الأعلام « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتى « نقلا » نقل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على بعض الأعلام ، والألف للإطلاق ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها صلة الموصول ،

كَالْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، والنُّعْمَانِ ؛ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ(١)

ذكر المصنف — فيما تقدم — أن الألف واللام تكون مُعَرِّفَةً، وتكون زائدة، وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر فى هذين البيتين أنها تكون للمح الصِّفَة، والمراد بها الداخلَةُ على ما سُمِّىَ به من الأعلام المنقولة، مما يَصْلُحُ دخول «أل» عليه، كقولك فى «حَسَنٍ» : «الْحَسَن» وأكثرُ ما تدخل على المنقول من صفة، كقولك فى «حارث» : «الحارث» وقد تدخل على المنقول من مَصْدر، كقولك فى «فَضْل» : «الفَضْل» وعلى المنقول من اسمِ جنسٍ غيرِ مصدرٍ، كقولك فى «نُعمان» : «النُّعْمَان» وهو فى الأصل من أسماء الدم(٢) ؛ فيجوز دخولُ «أل» فى هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحَذْفُهَا نظراً إلى الحال.

واشار بقوله «للمح ما قد كان عنه نُقِلاَ» إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلت عنه من صفة، أو ما فى معناها.

---

(١) «كالفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أى : وذلك كائن كالفضل «والحارث والنعمان» معطوفان على الفضل «فذكر» مبتدأ، وذكر مضاف و «ذا» اسم إشارة مضاف إليه «وحذفه» الواو حرف عطف، حذف: معطوف على المبتدأ. وحذف مضاف والضمير مضاف إليه «سيان» خبر المبتدأ وما عطف عليه، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد.

(٢) هنا شيئان : الأول أن الذى تلمحه حين تدخل «أل» على نعمان هو وصف الحمرة التى يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاماً ؛ لأن الحمرة لازمة للدم «والثانى» أن الناظم فى كتاب التسهيل جعل «نعمان» من أمثلة العلم الذى قارنت «أل» وضعه كاللات والعزى والسموأل، وهذه لازمة، بدليل قوله هناك «وقد تزاد لازماً» وهنا مثل به لما زيدت عليه «أل» بعد وضعه للمح الأصل، وهذه ليست بلازمة على ما قال «فذكر ذا وحذفه سيان» والخطب فى هذا سهل ؛ لأنه يحمل على أن العرب سمت «النعمان» أحيانا مقرونا بأل، فيكون من النوع الأول، وسمت أحياناً أخرى «نعمان» بدون أل، فيكون من النوع الثانى.

وحاصلُه : أنك إذا أردت بالمنقول من صفة[1] ونحوه أنه إنما سمى به تفاؤلا بمعناه أَتَيْتَ بالألف واللام للدلالة على ذلك ، كقولك : « الحارث » نظراً إلى أنه إنما سمى به للتفاؤل ، وهو أنه يَعِيشُ ويَحْرُثُ ، وكذا كلُّ ما دل على مَعْنًى وهو مما يُوصَفُ به فى الجملة ، كفَضْل ونحوه ، وإن لم تنظر إلى هذا ونَظَرْتَ إلى كونه عَلَماً لم تُدْخِلِ الألفَ واللام ، بل تقول : فضل ، وحارث ، ونُعْمَان ؛ فدخولُ الألفِ واللامِ أفاد معْنًى لا يستفاد بدونهما ؛ فليستا بزائدتين ، خلافاً لمن زعم ذلك ، وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف ، بل الحذفُ والإثباتُ يُنَزَّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما ، وهو أنه إذا لُمِحَ الأصل جىء بالألف واللام ، وإن لم يُلْمَح لم يُؤْتَ بهما .

* * *

وقد يَصِيرُ عَلَماً بِالْغَلَبَهْ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ[2]

وَحَذْفَ أَلْ ذِى — إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ —

أَوْجِبْ ، وَفِى غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ[3]

(١) الأمثلة التى ذكرها الناظم ثلاثة ، أحدها يدل على الوصف المقصود بدلالة المطابقة وهو « الفضل » لأنه فى الأصل مصدر ، ولا دلالة له إلا على الحدث ، وهو الوصف ، والثانى يدل عليه بدلالة التضمن وهو « الحارث » لأنه اسم فاعل يدل على الذات والوصف ، وثالثها يدل على الوصف بدلالة الالتزام وهو « النعمان » فإنه موضوع للدم والحمرة لا زمة له .

(٢) « وقد » الواو للاستئناف ، قد : حرف تقليل « يصير » فعل مضارع ناقص « علما » خبر يصير مقدم على اسمه « بالغلبه » جار ومجرور متعلق بيصير « مضاف » اسم يصير مؤخر عن خبره « أو مصحوب » أو : حرف عطف ، مصحوب : معطوف على مضاف ، ومصحوب مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « كالعقبة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كالعقبة .

(٣) « وحذف » الواو للاستئناف ، حذف : مفعول به مقدم على عامله وهو « أوجب » الآتى ، وحذف مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « ذى » اسم إشارة نعت لأل « إن » شرطية « تناد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » عاطفة « تضف » معطوف على « تناد » مجزوم بالسكون ، =

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغَلَبَة ، نحو : « المَدِينَةُ » ، و « الـكِتَابُ » فإنَّ حَقَّهُمَا الصِّدْقُ على كل مدينة وكل كتاب ، لـكن غلبت « المَدِينَةُ » على مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، و « الـكِتَابُ » على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى ، حتى إنهما إذا أُطْلِقَا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما .

وحكم هذه الألف واللام أنها لاتحذف إلا فى النداء أو الإضافة ، نحو : «ياصَعِقُ» فى الصَّعِقِ(١) ، و « هذه مدينةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وقد تُحْذَفُ فى غيرهما شذوذاً ، سُمِـعَ من كلامهم : « هٰذَا عَيُّوقُ طَالِعاً »(٢) ، والأصل الْعَيُّوق(٢) ، وهو اسْمُ نَجْمٍ .

وقد يكون العلم بالغَلَبَة أيضاً مضافاً : كابْنِ عُمَرَ ، وابْنِ عَبَّاسٍ ، وابْنِ مَسْعُودٍ ؛

ـــــــــــــــ

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أوجب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه ، أو جملة أوجب وفاعله فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها — مع أنها جملة طلبية — ضرورة « وفى » الواو حرف عطف ، فى : حرف جر « غيرهما » غير : مجرور بفى ، وغير مضاف والضمير — الذى يعود على النداء والإضافة — مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتنحذف الآتى « قد » حرف تقليل « تنحذف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على « أل » وتقدير البيت : إن تناد أو تضف فأوجب حذف أل هذه ، وقد تنحذف أل فى غير النداء والإضافة .

(١) الصعق — فى أصل اللغة — اسم يطلق على كل من رمى بصاعقة ، ثم اختص بعد ذلك بخويلد بن نفيل ، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة ، فعصفت الريح التراب فى جفانه ، فسبها ، فرمى بصاعقة ، فقال الناس عنه : الصعق .

(٢) العيوق — فى أصل الوضع — كلمه على زنة فيعول من قولهم : عاق فلان فلانا يعوقه ، إذا حال بينه وبين غرضه ، ومعناه عائق ، وهو بهذا صالح للاطلاق على كل معوق لغيره ، وخصوا به نجما كبيراً قريباً من نجم الثريا ونجم الدبران ، زعموا أنهم سموه بذلك لأن الدبران يطلب الثريا والعيوق يحول بينه وبين إدراكها ،

فإنه غلب على العبادلة[1] دون غيرهم من أولادهم ، وإن كان حقه الصدقَ عليهم ، لكن غلب على هؤلاء ، حتى إنه إذا أُطْلِقَ « ابن عمر » لا يفهم منه غير عبد الله ، وكذا «ابن عباس» و «ابن مسعود» رضى الله عنهم أجمعين ؛ وهذه الإضافة لا تفارقه ؛ لا فى نداء ، ولا فى غيره ، نحو : « يَا ابْنَ عُمَرَ » .

* * *

(١) العبادلة : جمع عبدل ، بزنة جعفر ، وعبدل يحتمل أمرين : أولهما أن يكون أصله « عبد » فزيدت لام فى آخره ، كما زيدت فى « زيد » حتى صار زيدلا ، والثانى أن يكونوا قد نحتوه من « عبد الله » فاللام هى لام لفظ الجلالة ، والنحت باب واسع ؛ فقد قالوا : عبشم ، من عبد شمس ، وعبدر ، من عبد الدار ، ومرقس ، من امرىء القيس ، وقالوا : حمدلة ، من الحمد لله ، وسبحله ، من سبحان الله ، وجعفده ، من قولهم : جعلت فداءك ، وطلبقة ، من قولهم : أطال الله بقاءك — وأشباه لهذا كثيرة .

وقال الشاعر ، وينسب لعمر بن أبى ربيعة ، فجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النحت :

لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيتُهَا فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبَسْمِلُ

ولكثرة ما ورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه ؛ فتقول « مشأل مشألة » إذا قال : ما شاء الله ، وتقول « سبحر سبحرة » إذا قال : سبحان ربى ، وتقول « نعمص نعمصة » إذا قال : نعم صباحك ، وتقول « نعمس نعمسة » إذا قال : نعم مساؤك ، وهكذا .

وقدامى العلماء يرون باب النحت مقصوراً على ما سمع منه عن العرب وهو من تحجير الواسع ؛ فتدبر هذا ، ولا تكن أسير التقليد ، وانظر القسم الأول من كتابنا دروس التصريف (ص ٢٢ طبعة ثانية)

وقد قال ابن مالك فى التسهيل (ص ٧٠) « وقد يبنى من جزءى المركب فعلل (يريد اسماً على مثال جعفر) بفاء كل منهما وعينه ، فإن اعتلت عين الثانى كمل البناء بلامه أو بلام الأول ، ونسب إليه » اه ، فظاهر كلامه هذا يدل على أنه قياسى عنده .

وممن منع القياس على هذا أبو حيان حيث يقول « وهذا الحكم لا يطرد ، وإنما يقال منه ما قالته العرب » اه ، ونرى لك ألا تأخذ بهذا الرأى .

الأبتداء

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ ، وَعَاذِرٌ خَبَرْ ، إِنْ قُلْتَ « زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ »(١)

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ اُغْنَى فِي « أَسَارٍ ذَانِ »(٢)

وَقِسْ ، وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ « فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ »(٣)

---

(١) « مبتدأ » خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر « وعاذر » الواو عاطفة ، وعاذر : مبتدأ « خبر » خبر المبتدأ « إن » شرطية « قلت » قال : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعل « زيد » مبتدأ « عاذر » خبره ، وفاعله — من جهة كونه اسم فاعل — ضمير مستتر فيه ، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول « من » اسم موصول مفعول به لعاذر « اعتذر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره .

(٢) « وأول » مبتدأ « مبتدأ » خبره « والثانى » مبتدأ « فاعل » خبر « أغنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعل ، والجملة فى محل رفع صفة لفاعل « فى » حرف جر ، ومجروره قول محذوف « أسار » الهمزة للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، و « ذان » فاعل سد مسد الخبر ، والجملة من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وأول اللفظين مبتدأ وثانيهما فاعل أغنى عن الخبر فى قولك : أسار ذان .

(٣) « وقس » الواو عاطفة ، قس : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله ومتعلقه محذوفان ، والتقدير : وقس على ذلك ما أشبهه « وكاستفهام » الواو حرف عطف ، والكاف حرف جر ، واستفهام : مجرور بها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النفى » مبتدأ مؤخر « وقد » الواو حرف عطف ، قد : حرف تقليل « يجوز » فعل مضارع « نحو » فاعل يجوز « فائز » مبتدأ « أولو » فاعل بفائز سد مسد الخبر ، وأولو مضاف و « الرشد » مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وفاعله المغنى عن الخبر مقول قول محذوف ، والتقدير : وقد يجوز نحو قولك فائز أولو الرشد ، والمراد بنحو هذا المثال : كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تتقدمه أداة استفهام ولا أداة نفى .

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خَبَر ، ومبتدأ له فَاعِل سَدَّ مَسَدَّ الخبر ؛ فمثالُ الأوَّلِ « زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ » والمراد به : ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملا على ما يُذْكَر فى القسم الثانى ؛ فزيد : مبتدأ ، وعاذر : خبرهُ ، ومنِ اعتذر : مفعول لعاذر ، ومثال الثانى « أسَارٍ ذَانِ » فالهمزة : للاستفهام ، وسَارٍ : مبتدأ ، وذان : فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، ويُقَاس على هذا ما كان مثلَهُ ، وهو : كل وَصْفٍ اعتَمَدَ على استفهام ، أو نفى — نحو : أقَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ — فإن لم يعتمد الوَصْفُ لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش — ورَفَعَ(١) فاعلا ظاهراً ، كما مُثل ، أو ضميراً منفصلا ، نحو : « أقَائِمٌ أَنْتُمَا » وتم الكلام به(١) ؛ فإن لم يتم به [الكلامُ] لم يكن مبتدأ ، نحو : « أقَائِمٌ أبَوَاهُ زَيْدٌ » فزيد : مبتدأ مؤخر ، وقَائِم : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل بقائم ، ولا يجوز أن يكون « قائم » مبتدأ ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذٍ ؛ إذ لا يقال « أقَائِم أبَوَاهُ » فيتمَّ الكلام ، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً ؛ فلا يقال فى « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلاَ قَاعِدٌ » : إن « قاعداً » مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل ، على أن فى المسألة خلافاً(٢) ، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مُثل ، أو بالاسم كقولك : كَيْفَ جَالِسٌ

---

(١) « ورفع » هذا الفعل معطوف بالواو على « اعتمد » فى قوله « وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفى » ، وكذلك قوله « وتم الكلام به » ، ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط فى الوصف الذى يرفع فاعلا يغنى عن الخبر ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون معتمداً على استفهام أو نفى — عند البصريين — والثانى أن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلا ، وفى الضمير المنفصل خلاف سنذكره ، والثالث أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور .

(٢) سنبسط القول فى هذه المسألة قريباً (انظر ص ١٩٢ من هذا الجزء) .

الْعَمْرَانِ[(١)] ؟ وكذلك لا فَرْقَ بين أن يكون النفي بالحرف ، كما مُثِّل ، أو بالفعل كقولك : « لَيْسَ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فليس : فعل ماض [ناقص] ، وقائم : اسمه ، والزيدان : فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ خبر ليس ، وتقول : « غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ » فغيرُ : مبتدأ ، وقائم : مخفوض بالإضافة ، والزيدان : فاعل بقائم سَدَّ مَسَدَّ خبر غير ؛ لأن المعنى « مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فعومل « غَيْرُ قَائِمٍ » مُعَامَلة « ما قَائِمٌ » ومنه قولُه :

٣٨ — غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ ؛ فَاطَّرِحِ اللَّهْوَ ، وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ

---

(١) « كيف » اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من « العمران » الآتي و « جالس » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و « العمران » فاعل بجالس أغنى عن الخبر ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى .

٣٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « لاه » اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو ، وذلك إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة ، ولكن المراد هنا لازم ذلك ، وهو الغفلة « اطرح » — بتشديد الطاء — أي : اترك « سلم » بكسر السين أو فتحها — أي صلح وموادعة ، وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للموصوف .

المعنى : إن أعداءك ليسوا غافلين عنك ، بل يتربصون بك الدوائر ؛ فلا تركن إلى الغفلة ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنة ، وترك القتال ؛ فإنهم يأخذون في الأهبة والاستعداد .

الإعراب : « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و « لاه » مضاف إليه « عداك » عدى : فاعل لاه سد مسد خبر غير ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وعدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « فاطرح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « اللهو » مفعول به لاطرح « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « وتغترر » فعل مضارع =

فغيرُ : مبتدأ ؛ ولاهٍ : مخفوض بالإضافة ، وعِدَاكَ : فاعل بِلاَهٍ سَدَّ مَسَدَّ خبر غير ؛ ومثلُه قولُه :

٣٩ — غَـيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِى بِالْهَمِّ وَالْحَـزَنِ

= مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعارض » جار ومجرور متعلق بتغترر ، وعارض مضاف ، و « سلم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « غير لاه عداك » حيث استغنى بفاعل « لاه » عن خبر المبتدأ وهو غير ، لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل اسم دال على النفى ؛ فكأنه « ما » فى قولك «ما قائم محمد» فالوصف مخفوض لفظاً بإضافة المبتدأ إليه وهو فى قوة المرفوع بالابتداء ، والكلام بقية نأتى فى شرح الشاهد التالى لهذا الشاهد .

٣٩ — البيت لأبى نواس — الحسن بن هانى بن عبد الأول ، الحكمى — وهو ليس ممن يستشهد بكلامه ، وإنما أورده الشارح مثالا للمسألة ، ولهذا قال « ومثله قوله » وبعد هذا البيت الممثل به بيت آخر ، وهو :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتًى عَاشَ فِى أَمْنٍ مِنَ الْمِحَنِ

اللغة : « مأسوف » اسم مفعول من الأسف وهو أشد الحزن ، وفعله من باب فرح ، وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول ـ مثل الميسور ، والمعسور ، والمجلود ، والمحلوف ، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف ـ ثم أريد به اسم الفاعل ، وستعرف فى بيان الاستشهاد ما ألجأه إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه .

المعنى : إنه لا ينبغى لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم وأحزان تأتى من ورائها أحزان ، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكتراث .

الإعراب : «غير» مبتدأ ، وغير مضاف و « مأسوف » مضاف إليه « على زمن » جار ومجرور متعلق بمأسوف ، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ « ينقضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « زمن » والجملة من ينقضى وفاعله فى محل جر صفة لزمن « بالهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى ينقضى « والحزن » الواو حرف عطف ، الحزن : معطوف على الهم . =

فغير : مبتدأ ، ومأسوف : مخفوض بالإضافة ، وعلى زمن : جار ومجرور فى موضع رفع بمأسوف لنيابته مَنَابَ الفاعلِ ، وقد سدَّ مَسَدَّ خبر غير .

وقد سألَ أبو الفتح بن جنى وَلَدَهُ عن إعراب هذا البيت ؛ فارتبك فى إعرابه .

ومَذْهَبُ البصريين — إلا الأخفش — أن هذا الوَصْفَ لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفى أو استفهام(١) ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط

= التمثيل به : فى قوله « غير مأسوف على زمن » حيث أجرى قوله « على زمن » النائب عن الفاعل مجرى الزيدين فى قولك « ما مضروب الزيدان » فى أن كل واحد منهما سد مسد الخبر ؛ لأن المتضايفين بمنزلة الاسم الواحد ، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضاً ، وكأنه قال « ما مأسوف على زمن » على ما بيناه فى الشاهد السابق .

هذا أحد توجيهات ثلاثة فى ذلك ونحوه ، وإليه ذهب ابن الشجرى فى أماليه .

والتوجيه الثانى لابن جنى وابن الحاجب ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مقدم ، وأصل الكلام : « زمن ينقضى بالهم غير مأسوف عليه » ، وهو توجيه ليس بشىء ؟ لما يلزم عليه من التكلفات البعيدة ؛ لأن العبارة الواردة فى البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلف كثير .

والتوجيه الثالث لابن الخشاب ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مبتدأ محذوف تقديره « أنا غير — إلخ » ، وقوله « مأسوف » ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر مثل « الميسور » والمعسور ، والمجلود ، والمحلوف » وأراد به هنا اسم الفاعل ، فكأنه قال « أنا غير آسف » — إلخ » ، وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد .

ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبى يمدح بدر بن عمار :

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَّزْتَ سَبْقاً غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ العِرَابُ

فغير : مبتدأ ، وهو مضاف إلى مدفوع ، والعراب : نائب فاعل لمدفوع سد مسد خبر غير .

(١) مذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذى يرفعه الوصف المعتمد اسما ظاهرا ، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلا ، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر ، وعند هؤلاء أنك إذا قلت « أمسافر =

ذلك ؛ فأجازُوا : « قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فقائم : مبتدأ ، والزيدان : فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ .

= أنت » صح هذا الكلام عربية ، ولكن يجب أن يكون «مسافر» خبراً مقدما ، و «أنت» مبتدأ مؤخرا ، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المغنى عن الخبر ضميرا بارزا كما يكون اسما ظاهرا ، ولا محل لإنكار ذلك عليهم بعد وروده فى الشعر العربى الصحيح ، وفى القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها عربية أن تحمل على ما ذكروا من التقديم والتأخير ؛ فمن ذلك قوله تعالى : (أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم) إذ لو جعلت « راغب » خبرا مقدما و « أنت » مبتدأ مؤخرا للزم عليه الفصل بين « راغب » وما يتعلق به وهو قوله « عن آلهتى » بأجنبى وهو أنت ؛ لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبى منه ، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شىء من ذلك إذا جعلت « أنت » فاعلا ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبياً منه ، ونظير الآية الكريمة فى هذا وفى عدم صحة التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر « خبير نحن » فى الشاهد رقم ٤٠ الآتى .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُ وَعْــداً وَثِقْتُ بِهِ ... أَمِ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً نَهْجَ عُرْقُوبِ ؟

ومثله قول الآخر :

خَلِيــلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِىَ أَنْتُمَا ... إِذَا لَمْ تَــكُونَا لِى عَلَى مَنْ أُقَاطِــعُ

وقول الآخر :

فَمَا بَاسِطٌ خَـــيْراً وَلاَ دَافِـعٌ أَذًى

عَنِ النَّاسِ إِلاَّ أَنْتُمُ آلَ دَارِمِ

ولا يجوز فى بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا ، كما لا يجوز ذلك فى الشاهد الآتى على ما ستعرفه ، لأنه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره ، وهو شرط لابد منه ، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للمثنى أو للمجموع ، أما جعل الضمير فاعلا فلا محظور فيه، لأن الفاعل يجب إفراد عامله.

وإلى هذا أشار المصنفُ بقوله : « وقد يجوز نحو : فائز أُولُو الرَّشَد » أى : وقد يجوز استعمالُ هذا الوصف مبتدأً من غير أن يَسْبقه نَفْىٌ أو استفهامٌ .

وزعم المصنفُ أن سيبويه يُجيز ذلك على ضَعْفٍ ، ومما ورد منه قولُه :

٤٠ — فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِى الْمُثَوِّبُ قَالَ : يَالاَ

---

٤٠ — هذا البيت لزهير بن مسعود الضبى .

اللغة : « الناس » هكذا هو بالنون فى كافة النسخ ، ويروى « البأس » بالباء والهمزة وهو أنسب بعجز البيت « المثوب » من التثويب ، وأصله : أن يجىء الرجل مستصرخا فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر ، ثم سمى الدعاء تثويباً لذلك « قال يالا » أى : قال يالفلان ، فحذف فلانا وأبقى اللام ، وانظر ص ١٥٩ السابقة .

الإعراب : « خير » مبتدأ « نحن » فاعل سد مسد الخبر « عند » ظرف متعلق بخير ، وعند مضاف و « الناس » أو « البأس » مضاف إليه « منكم » جار ومجرور متعلق بخير أيضاً « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « الداعى » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : إذ قال الداعى ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « المثوب » نعت للداعى « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الداعى ، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يالا » مقول القول ، وهو على ما عرفت من أن أصله يالفلان .

الشاهد فيه : فى البيت شاهدان لهذه المسألة ، وكلاهما فى قوله « فخير نحن » .

أما الأول فإن «نحن» فاعل سد مسد الخبر ، ولم يتقدم على الوصف — وهو «خير» — نفى ولا استفهام ، وزعم جماعة من النحاة — منهم أبو على وابن خروف — أنه لا شاهد فى هذا البيت ، لأن قوله « خير » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره « نحن خير — إلخ » ، وقوله « نحن » المذكور فى البيت تأكيد للضمير المستتر فى خير ، وانظر كيف يلجأ إلى تقدير شىء وفى الكلام ما يغنى عنه ؟

وأما الشاهد الثانى فإن « نحن » الذى وقع فاعلا أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل ؛ فهو دليل للجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المغنى عن الخبر ضميرا منفصلا ، ولا يجوز فى هذا البيت أن يكون قوله « نحن » مبتدأ مؤخرا ويكون « خير » خبراً مقدما ؛ إذ يلزم على ذلك الفصل بين « خير » وما يتعلق به — وهو قوله « عند الناس » ، وقوله « منكم » — بأجنبى ، على نحو ماقررناه فى قوله تعالى : (أراغب=

نخير : مبتدأ ، ونحن : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَر ، ولم يَسْبق «خير» نفىٌ ولا استفهامٌ، وَجُعِلَ من هذا قولُه :

٤١ — خَبِــيرٌ بَنُو لِهْبٍ ؛ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً
مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّـــيْرُ مَرَّتِ

نخبير : مبتدأ ، وبنو لهب : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ .

* * *

= أنت عن آلهتى) (فى ص ١٩٣) .

فهذا يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفى أو استفهام ، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغنى عن خبره ضميرا بارزاً .

٤١ — هذا البيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يعينه أحد فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : « خبير » من الخبرة ، وهى العلم بالشىء « بنو لهب » جماعة من بنى نصر ابن الأزد ، يقال : إنهم أزجر قوم ، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيرة عزة:

تَيَمَّمْتُ لِهْباً أَبْتَغِى الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِفِينَ إِلَى لِهْبِ

المعنى : إن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة ، فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع إليه ، ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : « خبير » مبتدأ . والذى سوغ الابتداء به — مع كونه نكرة — أنه عامل فيما بعده « بنو » فاعل بخبير سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و « لهب » مضاف إليه « فلا » الفاء عاطفة ، لا : ناهية « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ملغيا » خبر تك ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مقالة» مفعول به لملغ ، ومقالة مضاف و«لهبى» مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان، ويجوز أن يكون مضمنا معنى الشرط « الطير » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة «إذا» إليها ، وهى جملة الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلاتك ملغياً .. إلخ «مرت» مر : فعل ماض ، =

وَالثَّانِ مُبْتَدَأً ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ
إنْ فِي سِوَى الإفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرّْ(١)

= والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «الطير» والجملة من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « خبير بنو لهب » حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف استنادا إلى هذا البيت ونحوه .

ويرى البصريون — ما عدا الأخفش — أن قوله « خبير » خبر مقدم ، وقوله « بنو » مبتدأ مؤخر ، وهذا هو الإعراب الراجح الذي نصره العلماء كافة ، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محظور — وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : إفرادا وتثنية وجمعا ، وهنا لا تطابق بينهما ؛ لأن « خبير » مفرد ، و « بنو لهب » جمع ؛ فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد — فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن « خبير » في هذا البيت يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ؛ بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذميل والصهيل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والمحمدان عدل ، والمحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي يشبه شيئا بعض أحكام ذلك الشيء ؛ تحقيقا لمقتضى المشابهة ، وقد وردت صيغة فعيل مخبراً بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبرا ظاهرا عن الجمع في نحو قوله تعالى : (والملائكة بعد ذلك ظهير) وقول الشاعر :

* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبِ *

(١) « والثان » مبتدأ « مبتدا » خبر « وذا » الواو عاطفة ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « الوصف » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « خبر » خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة « إن » شرطية « في سوى » جار ومجرور متعلق باستقر الآتي ، وسوى مضاف ، و « الإفراد » مضاف إليه « طبقا » حال من الضمير المستتر في « استقر » الآتي ، وقيل : هو تمييز محول عن الفاعل « استقر » فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام « إن في سوى الإفراد طبقا استقر فالثان مبتدأ — إلخ » .

الوَصْفُ مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز .

فإن تطابقا إفراداً — نحو : « أقائم زيد » — جاز فيه وجهان(١) ؛ أحدهما : أن

---

(١) ههنا ثلاثة أمور نحب أن ننبهك إليها :

الأول : أنه لاينحصر جواز الوجهين فى أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، بل مثله ما إذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحداً منها ، نحو أقتيل زيد ، ونحو أجريح الزيدان ، ونحو أصديق المحمدون ؟ وقد اختلفت كلمة العلماء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعا ؛ فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضاً ، وذلك نحو ؛ أقيام أخواك ؟ ونحو أقيام إخوتك ؟ وعلى هذا تكون الصور التى يجوز فيها الأمران ست صور : أن يتطابق الوصف والمرفوع إفرادا ، وأن يكون الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره والمرفوع مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعا ، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى ، أو جمعا ، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب فى الصورتين الأخيرتين كون الوصف خبرا مقدما ، فتبقى الصور الأربعة جائزة الوجهين .

والأمر الثانى : أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبرا مقدما ، وذلك لأن جعله خبرا مقدما فيه الحمل على شيء مختلف فيه ؛ إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلا ، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين .

والأمر الثالث : أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع ، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر ؛ ففى قوله تعالى (أراغب أنت عن آلهتى) وفى قولك « أحاضر اليوم أختك » يمتنع جعل الوصف خبرا مقدما ، أما فى الآية فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها وقد بيناه فيما مضى ، وإن يكن الشارح قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب ، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبرا مقدما الإخبار بالمذكر عن المؤنث، وهو لا يجوز أصلا ، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوز ترك علامة التأنيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثا ، وفى قولك « أفى داره أبوك » يمتنع جعل « أبوك » فاعلا ؛ لأنه يلزم عليه عود الضمير من « فى داره » على المتأخر لفظاً ورتبة . وهو ممتنع

يَكون الوَصْفُ مبتدأ ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ ، والثانى : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخراً ، ويكون الوَصْفُ خبراً مقدماً ، ومنه قوله تعالى[1] : (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ) فيجوز أن يكون «أراغب» مبتدأ ، و «أنت» فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخراً ، و «أراغب» خبراً مقدماً .

والأولُ — فى هذه الآية — أَوْلَىٰ ؛ لأن قوله : «عن آلهتى» معمول لـ «راغب» ؛ فلا يلزم فى الوجه الأول الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبى ؛ لأن «أنت» على هذا التقدير فاعلٌ لـ «رَاغِبٌ» ؛ فليس بأجنبى منه ، وأما على الوجه الثانى فيلزم [فيه] الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبى ، لأن «أَنت» أجنبى من «راغب» على هذا التقدير ؛ لأنه مبتدأ ؛ فليس لـ «راغب» عَمَلٌ فيه ، لأنه خبر ، والخبر لا يعمل فى المبتدأ على الصحيح .

وإن تَطَابَقَا تثنية نحو : «أَقائمان الزيدان» أو جمعاً نحو «أَقائمون الزيدون» فما بَعْدَ الْوَصْفِ مبتدأ ، والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف : «وَالثَّانِ مُبْتَدَأ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ — إلى آخر البيت» أى : والثانى — وهو مابعد الوصف — مبتدأ ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه ، إن تَطَابَقَا فى غير الإفراد — وهو التثنية والجمع —

---

(١) قد عرفت (ص ١٩٣ و ١٩٥) أن هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد ؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثانى ، وعلى هذا فمراد الشارح أنه مما يجوز فيه الوجهان فى حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذى يمنع أحدهما ؛ فإذا نظرنا إلى ذلك المانع لم يجز إلا وجه واحد ، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعد «والأول فى هذه الآية أولى» ليس دقيقا ، والصواب أن يقول «والأول فى هذه الآية واجب لايجوز غيره» .

هذا على المشهور من لغة العرب ، ويجوز على لغة « أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ » **أن يكون** الوصف مبتدأً ، وما بعده فاعلٌ أغنى عن الخبر .

وإن لم يتطابقا — وهو قسمان : ممتنع ، وجائز ، كما تقدم — **فمثال الممتنع** « أقائمان زيد » و « أقائمون زيد » فهذا التركيبُ غيرُ صحيحٍ ، **ومثال الجائز** « أقائم الزيدان » و « أقائم الزيدون » وحينئذٍ يتعين أن يكون الوصف مبتدأً ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر(١) .

* * *

---

(١) أحب أن أجلى لك حقيقة هذه المسألة ، وأبين لك عللها وأسبابها بيانا لا يبقى معه لبس عليك فى صورة من صورها ، وذلك البيان يحتاج إلى التقدم قبله بشرح أمرين ، الأول : لم جاز فى الوصف الذى يقع بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا ، وأن يكون الوصف خبراً مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ؛ والثانى : على أى شىء يستند تعين أحد هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما ؟ .

أما عن الأمر الأول فنقول لك : إن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل نوع شبه من حيث المعنى ؛ لدلالتها على الحدث الذى يدل عليه الفعل ، وهى فى طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم ، فتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل ، ثم ترجح ثانى هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفى أو حرف الاستفهام عليها ، وذلك لأن الأصل فى النفى وفى الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات ، لا إلى الذوات أنفسها ، لأن الذوات يقل أن تكون مجهولة ، والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ، لا جرم كان الأصل فى النفى والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو فى معناه ، ومن هنا نفهم السر فى اشتراط البصريين - فى جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر - تقدم النفى والاستفهام عليه .

وأما عن الأمر الثانى فإنا نقرر لك أن النحاة بنوا تجويز الوجهين وتعين أحدهما وامتناعه جميعاً على أصول مقررة ثابتة ، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه ، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره ، وبعضها إلى حكم عام للعامل والمعمول ، فالفاعل يجب =

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا[1]

مَذْهَبُ سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء ، وأن الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ .

= أن يكون عامله مجرداً من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين ؛ فمتى كان الوصف مثنى أو مجموعا لم يجز أن يكون المرفوع بعده فاعلا فى الفصحى .

والمبتدأ مع خبره تجب مطابقتهما فى الإفراد والتثنية والجمع ؛ فمتى كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مثنى أو مجموعا لم يجز أن تجعل الوصف خبرا والمرفوع بعده مبتدأ .

وإذا كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مفردا مثله فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرط المبتدأ مع خبره ؛ فيجوز الوجهان ،

ثم إن كان الوصف مفردا مذكرا والمرفوع مفردا مؤنثا ، فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام ؛ لأن مطابقة المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه فى التأنيث واجبة حينئذ ، وإن كان بينهما فاصل صح جعل المرفوع فاعلا ولم يصح جعله مبتدأ ، فإن وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما ، وصح جعل المرفوع فاعلا ؛ لأن الفصل يبيح فوات المطابقة فى التأنيث بين الفاعل المؤنث الحقيقى التأنيث ورافعه .

وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكرين وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلا ولم يجز أن يكون مبتدأ ، إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبى .

وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعا والمرفوع مفردا لم يصح الكلام بتة ، لا على اللغة الفصحى ، ولا على غير اللغة الفصحى من لغات العرب ، لأن شرط المبتدأ والخبر ـ وهو التطابق ـ غير موجود ، وشرط الفاعل وعامله ـ وهو تجرد العامل من علامة التثنية والجمع ـ غير موجود ، وغير الفصحى لا تلحق علامة التثنية أو الجمع مع الفاعل المفرد ،

(١) « ورفعوا » الواو للاستئناف ، رفعوا : فعل وفاعل « مبتدأ » مفعول به لرفعوا « بالابتدا » جار ومجرور متعلق برفعوا « كذاك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « رفع » مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف و « خبر » مضاف إليه « بالمبتدا » جار ومجرور متعلق برفع ،

فالعامل فى المبتدأ معنوىٌّ — وهو كون الاسمِ مجرّداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، وما أشبهها — واحترز بغير الزائدة من مثل « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » فبحسبك : مبتدأ ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة ؛ واحترز « بشبهها » من مثل : « رُبَّ رَجُل قَائِمٌ » فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبره ؛ ويدلُّ على ذلك رَفْعُ المعطوف عليه ، نحو : « رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَامْرَأَةٌ » .

والعامل فى الخبر لفظى ، وهو المبتدأ ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله ! .

وذهب قوم إلى أن العامل فى المبتدأ والخبر الابتداء ، فالعامل فيهما معنوىٌّ (١) .

وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدإ .

وقيل : تَرَافَعَا ، ومعناه أنَّ الخبر رَفَعَ المبتدأ ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر .

وأعْدَلُ هذه المذاهب مَذْهَبُ سيبويه [وهو الأول] ، وهذا الخلاف [مما] لا طائل فيه .

* * *

وَالْخَبَرُ : الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ ، كَاللهُ بَرٌّ ، وَالْأَيَادِى شَاهِدَهْ (٢)

عَرَّفَ المصنفُ الْخَبَرَ بأنه الجزء المكمل للفائدة ، ويَرِدُ عليه الفاعلُ ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » فإنه يَصْدُقُ على زيد أنه الجزء الْمُتِمُّ للفائدة ، وقيل فى تعريفه : إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملةٌ ، ولا يرد الفاعلُ على هذا التعريف ، لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ

(١) ضعفوا هذا الرأى بأن الابتداء عامل معنوى ، والعامل المعنوى ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل فى معمولين .

(٢) « والخبر » الواو للاستئناف ، الخبر : مبتدأ « الجزء » خبر المبتدأ « المتم » نعت له ، والمتم مضاف و « الفائده » مضاف إليه « كالله » الكاف جارة لقول محذوف ، ولفظ الجلالة مبتدأ « بر » خبر المبتدأ « والأيادى شاهده » الواو عاطفة ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

جملةٌ ، بل ينتظم منه مع الفعل جملةٌ ، وخُلاصَة هذا أنه عرَّف الخبَر بما يُوجَدُ فيه وفى غيره ، والتعريف ينبغى أن يكون مختصًّا بالمُعرَّفِ دون غيره .

* * *

وَمُفْرَداً يَأْتِى ، وَيَأْتِى جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِى سِيقَتْ لَهْ(١)

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بِهَا : كَنُطْقِى اللهُ حَسْبِى وَكَفَى(٢)

ينقسم الخبر إلى : مفرد ، وجملة ، وسيأتى الكلام على المفرد .

فأمَّا الجملة فإما أن تكون هى المبتدأ فى المعنى أوْ لاَ .

---

(١) « ومفردا » حال من الضمير المستتر فى « يأتى » الأول « يأتى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر « ويأتى » الواو عاطفة ، ويأتى فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر أيضا ، والجملة معطوفة على جملة « يأتى » وفاعله السابقة « جملة » حال من الضمير المستتر فى « يأتى » الثانى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « حاوية » نعت لجملة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعل « معنى » مفعول به لحاوية ، ومعنى مضاف و « الذى » مضاف إليه « سيقت » سيق : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى جملة ، والجملة من سيق ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « له » جار ومجرور متعلق بسيق .

(٢) « وإن » شرطية « تكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على قوله جملة « إياه » خبر تكن « معنى » منصوب بنزع الخافض أو تمييز « اكتفى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف فى محل جزم جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « بها » جار ومجرور متعلق باكتفى « كنطق » الكاف جارة لقول محذوف ، نطق : مبتدأ أول ، ونطق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « الله » مبتدأ ثان « حسبى » خبر المبتدأ الثانى ومضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « وكفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأصله وكفى به ، لحذف حرف الجر ، فاتصل الضمير واستتر .

فإن لم تـكن هى المبتدأ فى المعنى فلا بُدَّ فيها من رَابِطٍ يَرْبِطُهَا بالمبتدأ[١] ، وهذا معنى قوله : « حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِى سِيقَتْ لَهْ » والرابطُ : (١) إما ضمير يرجع إلى المبتدأ ، نحـو : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » وقد يكون الضمير مُقَدَّراً ، نحـو : « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » التقدير : مَنَوَانِ منه بدرهم (٢) أو إشارة إلى المبتدأ

---

(١) يشترط فى الجملة التى تقع خبرا ثلاثة شروط ؛ الأول : أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط ، وفصل القول فيه ، والشرط الثانى : ألا تكون الجملة ندائية ، فلا يجوز أن تقول : محمد ياأعدل الناس ، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة « يا أعدل الناس » خبرا عن محمد ، الشرط الثالث : ألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف : لكن ، وبل ، وحتى .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة،وزاد ثعلب شرطا رابعا ، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الانبارى خامسا وهو ألا تكون إنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبرا عن المبتدأ ؛ كأن تقولى : زيدوالله إنقصدته ليعطينك ، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبرا عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد اضربه ، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده فى المثال الذى ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبيها للخبر بالنعت،وهو غير لازم فى الخبر عند الجمهور ومع أنه يلزم عندهم فى النعت،وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه ، فيجب أن يكون معلوما للمخاطب قبل التكلم ، والإنشاء لا يعلم إلا بالتـكلم . وأما الخبر فإنه يقصد منه الحـكم ؛ فلا يلزم أن يكون معلوما من قبل ، بل الأحسن أن يكون مجهولا قبل التـكلم ليفيد المتـكلم المخاطب ما لايعرفه ، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية فى قول العذرى (انظر شرح الشاهد رقم ٣٠) .

وَجَـدُّ الفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِهِ وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الْجَنْـدَلُ

وكل النحاة أجاز رفع الاسم المشغول عنهقبل فعل الطلب،وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها ، وهى إنشائية ، وسيمثل المؤلف فى هذا الموضوع بمثال منه، فاحفظ ذلك كله ، وكن منه على ثبت .

كقوله تعالى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)[1] فى قراءة مَنْ رفع اللباس (٣) أو تَكْرَار المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يكون فى مواضع التفخيم كقوله تعالى : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) و (الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ) ، وقد يستعمل فى غيرها ، كقولك : « زَيْدٌ مَا زَيْدٌ » (٤) أو عُمُومٌ يَدْخُلُ تحته المبتدأ ، نحو : « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » .

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هى المبتدأ فى المعنى لم تَحْتَجْ إلى رَابِطٍ ، وهذا معنى قوله : « وإن تكن — إلى آخر البيت » أى : وإن تكن الجملة إياه —أى المبتدأ— فى المعنى اكْتُفِىَ بها عن الرابط ، كقوله : « نُطْقِى اللهُ حَسْبِى » ، فنطق : مبتدأ [أوَّلُ] ، والاسم الكريم : مبتدأ ثَانٍ ، وحسبى : خبر عن المبتدإ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن المبتدإ الأول ، واستغنى عن الرَّابِطِ ، لأن قولك « اللهُ حسبى » هو معنى « نُطْقِى » وكذلك « قَوْلِى لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ » .

* * *

---

(١) هذه الآية الكريمة أولها : (يابنى آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يوارى سوآتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير) وقد قرىء فيها فى السبعة بنصب « لباس التقوى » وبرفعه، فأما قراءة النصب فعلى العطف على « لباسا يوارى » ولا كلام لنا فيها الآن ، وأما قراءة الرفع فيجوز فيها عدة وجوه من الإعراب ؛ الأول : أن يكون « لباس التقوى » مبتدأ أول، و « ذلك » مبتدأ ثانياً ، و « خير » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهذا هو الوجه الذى خرج الشارح وغيره من النحاة الآية عليه ، والوجه الثانى : أن يكون « ذلك » بدلا من « لباس التقوى » ، والثالث : أن يكون « ذلك » نعتاً للباس التقوى على ما هو مذهب جماعة و « خير » خبر المبتدأ الذى هو « لباس التقوى » الوجهين الثانى والثالث لاشاهد فى الآية لما نحن بصدده ، لأن الخبر فى هذين الوجهين مفرد لاجملة .

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ(١)

تقدمَ الكلامُ فى الخبر إذا كان جملة ، وأما المفردُ : فإما أن يكون جامداً ، أو مشتقًّا .

فإن كان جامداً فَذَكَرَ المصنفُ أنه يكون فارغًا من الضمير ، نحو «زَيْدٌ أَخُوكَ» وذهب الكسائىُّ وَالرُّمَّانِىُّ وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير عندهم : «زيد أخوك هو» وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق ، أو لا ، فإن تَضَمَّنَ معناه نحو : «زَيْدٌ أَسَدٌ» — أى شُجَاع — تَحَمَّلَ الضميرَ ، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مُثِّلَ .

وإن كان مشتقًّا فَذَكَرَ المصنفُ أنه يتحمل الضمير ، نحو : «زَيْدٌ قَائِمٌ» أى : هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهراً .

---

(١) «والمفرد» مبتدأ «الجامد» نعت له «فارغ» خبر المبتدأ «وإن» شرطية «يشتق» فعل مضارع فعل الشرط مبنى للمجهول ، مجزوم بإن الشرطية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين وطلبا للخفة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله المفرد «فهو» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، والضمير المنفصل مبتدأ «ذو» اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ ، وذو مضاف و «ضمير» مضاف إليه «مستكن» نعت لضمير ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، ويجوز أن يكون قوله «المفرد» مبتدأ أول ، وقوله «الجامد» مبتدأ ثانياً ، وقوله «فارغ» خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ الأول محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : والمفرد الجامد منه فارغ ، والشاطبى يوجب هذا الوجه من الإعراب ؛ لأن الضمير المستتر فى قوله «يشتق» فى الوجه الأول عاد على «المفرد» الموصوف بقوله «الجامد» بدون صفته ، إذ لو عاد على الموصوف وصفته لكان المعنى : إن يكن المفرد الجامد مشتقا ، وهو كلام غير مستقيم ، وزعم أن عود الضمير على الموصوف وحده - دون صفته - خطأ ، وليس كما زعم ، لا جرم جوزنا الوجهين فى إعراب هذه العبارة .

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجارى مَجْرَى الفعل : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المُشَبَّهة ، واسم التفضيل ، فأما ماليس جارياً مَجْرَى الفعل من المشتقات فلايتحمل ضميراً ، وذلك كأسماء الآلة ، نحو : « مِفْتَاح » فإنه مشتق من « الفَتْح » ولا يتحمَّلُ ضميراً ، فإذا قلت : « هذا مِفْتَاحٌ » لم يكن فيه ضمير ، وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَل وَقُصِدَ به الزمان أو المكان كَـ « مَرْمَى » فإنه مشتق من « الرَّمْيِ » ولا يتحمَّلُ ضميراً ، فإذا قلت : « هٰذَا مَرْمَى زَيْدٍ » تريد مكَانَ رَمْيِهِ أو زمانَ رميه كان الخبرُ مشتقًّا ولا ضميرَ فيه .

وإنما يتحمل المشتقُّ الجارى مَجْرَى الفعلِ الضميرَ إذا لم يرفع ظاهراً ، فإن رفَعَهُ لم يتحمل ضميراً ، وذلك نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ غُلاَمَاه » فغلاماه : مرفوع بقائم ، فلا يتحمل ضميرا .

وحاصلُ ما ذكر : أن الجامد يتحمَّلُ الضمير مطلقاً عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين ، إلا إنْ أُوِّل بمشتق ، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مَجْرَى الفعل ، نحو : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » أى : هو ، فإن لم يكن جارياً مَجْرَى الفعلِ لم يتحمَّل شيئاً ، نحو : « هٰذَا مِفْتَاحٌ » ، و « هذا مَرْمَى زَيْدٍ » .

* * *

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلاَ ... مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلاَ[1]

---

(١) « وأبرزنه » الواو للاستئناف ، أبرز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة . والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز « مطلقا » حال من الضمير البارز ، ومعناه سواء أمنت اللبس أم لم نأمنه « حيث » =

إذا جَرَى الخبرُ المشتقُّ على مَنْ هو له اسْتَتَر الضميرُ فيه ، نحو : « زيد قائم » أى هو ، فلو أتَيْتَ بعد المشتق بـ « هو » ونحوه وأبرزتَهُ فقلت : « زيد قائم هُوَ » فقد جوَّزَ سيبويه فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكون « هو » تأكيداً للضمير المستتر فى « قائم » والثانى أن يكون فاعلا بـ « قائم » . هذا إذا جرَى على مَنْ هو له .

فإن جرَى على غير مَنْ هو له — وهو المراد بهذا البيت — وجب إبرازُ الضمير ، سواء أُمِنَ اللبس ، أو لم يُؤْمن ؛ فمثالُ ما أُمِنَ فيه اللبسُ : « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » ومثالُ ما لم يُؤْمن فيه اللَّبْسُ لولا الضمير « زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ » فيجب إبراز الضمير فى الموضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : « وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً » أى سواء أُمِنَ اللبس ، أو لم يُؤْمن .

وأما الكوفيون فقالوا : إن أُمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول — وهو :

= ظرف مكان متعلق بأبرز « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر المشتق ، والجملة من تلا وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها « ما » اسم موصول مفعول به لتلا ، مبنى على السكون فى محل نصب « ليس » فعل ماض ناقص «معناه» معنى : اسم ليس ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بقوله « محصلا » الآتى « محصلا » خبر ليس ، والجملة من ليس ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو « ما » وتقدير البيت : وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ، وقد عبر الناظم فى الكافية عن هذا المعنى بعبارة سالمة من هذا الاضطراب والقلق ، وذلك قوله :

وَإِنْ تَلاَ غَيْرَ الَّذِى تَعَلَّقَا ... بِهِ فَأَبْرِزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقَا

فى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنْ ... لا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ ، وَرَأْيُهُمْ حَسَنْ

وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم فى غير الألفية من كتبه لمذهب الكوفيين فى هذه المسألة ، وأنت تراه يقول فى آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين « ورأيهم حسن » .

« زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » — فإن شئت أتيتَ بـ « هو » وإن شئت لم تأت به ، وإن خِيفَ اللبس وجَبَ الإبراز كالمثال الثانى ؛ فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت : « زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ » لاحتمل أن يكون فاعلُ الضرب زيداً ، وأن يكون عمراً ، فلما أتيت بالضمير فقلت : « زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ » تعين أن يكون « زَيْدٌ » هو الفاعل .

واختار المصنف فى هذا الكتاب مذهَبَ البصريين ، ولهذا قال : « وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً » يعنى سواء خِيفَ اللبسُ ، أو لم يُخَفْ ، واختار فى غير هذا الكتاب مذهَبَ الكوفيين ، وقد ورد السماع بمذهبهم ؛ فمن هذا قولُ الشاعر :

٤٢ — قَوْمِى ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ
بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

التقدير بَانُوهَا هُم ؛ فحذف الضمير لأمْن اللبس .

* * *

٥٢ — هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : « ذرا » بضم الذال ـ جمع ذروة ، وهى من كل شىء أعلاه « المجد » الكرم « بانوها » جعله العينى فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا ، ويحتمل أن يكون جمع « بان » جمعا سالما مثل قاض وقاضون وغاز وغازون ، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون فى قولك « قاضو المدينة ومفتوها » وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العينى « كنه » كنه كل شىء : غايته ، ونهايته ، وحقيقته .

الإعراب : « قومى » قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ذرا » مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و « المجد » مضاف إليه « بانوها » بانو : خبر المبتدأ الثانى ، وبانو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلمت ، =

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ
نَاوِينَ مَعْنَى « كَائِنٍ » أَوِ « اسْتَقَرّْ »(١)

= وكنه مضاف واسم الإشارة فى « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ـ والكاف حرف خطاب « عدنان » فاعل علمت « وقحطان » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « قومى ذرا المجد بانوها » حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقا ولم يبرز الضمير ، مع أن المشتق ليس وصفا لنفس مبتدئه فى المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : «قومى ذرا المجد بانوهاهم » وإنما لم يبرز الضمير ارتكانا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد ، فلا لبس فى الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذى يقصد إليه المتكلم، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن « بانوها » هو فى المعنى وصف للمبتدأ الثانى الذى هو « ذرا المجد » لأن ذرا المجد مبنية وليست بانية ؛ وإنما البانى هو القوم .

وهذا الذى يدل عليه هذا البيت — من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أمن الالتباس، وقصر وجوب إبرازه على حالة الالتباس — هو مذهب الكوفيين فى الخبر والحال والنعت والصلة ، قالوا فى جميع هذه الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جاريا على غير من هو له ينظر ، فإذا كان يؤمن اللبس ويمكن تعين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير ، والبيت حجة لهم فى ذلك .

والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذى عليه أكثر كلام العرب ، فهو عندهم شاذ .

ومنهم من زعم أن « ذرا المجد » ليس مبتدأ ثانيا كما أعربه الكوفيون ، بل هو معمول به لوصف محذوف ، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام: قومى بانون ذرا المجد بانوها ، فالخبر محذوف ، وهو جار على من له ، وفى هذا من التكلف ما ليس يخفى .

(١) « وأخبروا » الواو للاستئناف ، وأخبروا : فعل وفاعل « بظرف » جار ومجرور متعلق بأخبروا « أو » عاطفة « بحرف » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وحرف مضاف ، و « جر » مضاف إليه « ناوين » حال من الواو فى قوله « أخبروا » =

تقدَّمَ أن الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، وذَكَرَ المصنفُ فى هذا البيتِ أنه يكون ظرفاً أو [جارًّا و] مجروراً (١) ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ » ، وَ « زَيْدٌ فى الدَّارِ » فكل منهما متعلِّقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ (٢) ، وأجاز قوم — منهم

= منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ، وفاعله ضمير مستتر فيه « معنى » مفعول به لناوين ، ومعنى مضاف ، و « كائن » مضاف إليه « أو » عاطفة « استقر » قصد لفظه ، وهو معطوف على كائن .

(١) يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور : أن يكون كل واحد منهما تاما ، ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف ، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه فى حالتين :

أولاهما : أن يكون المتعلق عاما ، نحو : زيد عندك ، وزيد فى الدار .

وثانيهما : أن يكون المتعلق خاصا وقد قامت القرينة الدالة عليه ، كأن يقول لك قائل : زيد مسافر اليوم وعمرو غداً ، فتقول له : بل عمرو اليوم وزيد غداً ، وجعل ابن هشام فى المغنى من هذا الأخير قوله تعالى : (الحر بالحر والعبد بالعبد) أى الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد .

(٢) ههنا أمران : الأول : أن المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاما ، فأما إذا كان خاصا ففيه تفصيل ، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره ، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره ، هذا مذهب الجمهور فى هذا الموضوع ، وسنعود إليه فى شرح الشاهد رقم ٤٣ الآتى قريباً ، وذهب ابن جنى إلى جواز ذكر المتعلق إذا كان كونا عاما .

الأمر الثانى : اعلم أنه قد اختلف النحاة فى الخبر : أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع ؛ لتوقف الفائدة على كل واحد منهما ، والصحيح الذى نرجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده ، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له ، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصا فهو الخبر وحده ، سواء أكان مذكوراً أم كان قد حذف لقرينة تدل عليه ، وهذا الخلاف إنما هو فى المتعلق العام ، فليكن مثل الخاص ، طردا للباب على وتيرة واحدة .

المصنف — أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا نحو : « كائن » أو « اسْتَقَرَّ » فإن قدرت « كائناً » كان من قبيل الخبر بالمفرد ، وإن قدرت « استقرَّ » كان من قبيل الخبر بالجملة .

واختلف النحويونَ فى هذا ؛ فذهب الأخفشُ إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وأن كلا منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوفُ اسمُ فاعِلٍ ، التقدير « زَيْدٌ كائن عندك ، أو مستقر عندك ، أو فى الدار » وقد نُسِبَ هذا لسيبويه .

وقيل : إنهما من قبيل الجملة ، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فِعْل ، والتقدير « زَيْدٌ اسْتَقَرَّ — أو يَسْتَقِرُّ — عِنْدَكَ ، أو فى الدَّارِ » ونُسِبَ هذا إلى جمهور البصريين ، وإلى سيبويه أيضاً .

وقيل : يجوز أن يُجْعَلاَ من قبيل المفرد ؛ فيكون المقدر مستقرا ونحوه ، وأن يُجْعَلاَ من قبيل الجملة ؛ فيكون التقدير « اسْتَقَرَّ » ونحوه ، وهذا ظاهر قولِ المصنف « ناوين معنى كائن أو استقر » .

وذهب أبو بكر بن السَّرَّاجِ إلى أن كُلاًّ من الظرف والمجرور قِسْمٌ برأسه ، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، نَقَلَ عنه هـذا المذهَبَ تلميذُه أبو على الفارسىُّ فى الشيرازيات .

والحقُّ خلافُ هذا المذهبِ ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب الحذف ، وقد صُرِّحَ به شذوذاً كقوله :

٤٣ — لَكَ الْعِزُّ إنْ مَوْلاَكَ عَزَّ ، وَإنْ يَهُنْ
فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

---

٤٣ — هذا البيت من الشواهد التى لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين .

اللغة : « مولاك » يطلق المولى على معان كثيرة ، منها السيد ، والعبد ، والحليف ، والمعين ، والناصر ، وابن العم ، والمحب ، والجار ، والصهر « يهن » يروى بالبناء =

. . . .

= للمجهول كما قاله العيني وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشي ، ولا مانع من بنائه للمعلوم بل هو الواضح عندنا ؛ لأن الفعل الثلاثي لازم ؛ فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجزور ممتنع ، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنته أهينه ، وعلى هذا يجيء ما ذكره العيني ، ولكنه ليس بمتعين ، ولا هو مما يدعو إليه المعنى ، بل الذي اخترناه أقرب ؛ لمقابلته بقوله: « عز » الثلاثي اللازم ، وقوله « بحبوحة » هو بضم فسكون ، وبحبوحة كل شيء : وسطه « الهون » الذل والهوان .

الإعراب : « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « العز » مبتدأ مؤخر « إن » شرطية « مولاك » مولى : فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط ، يفسره المذكور بعده ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور بعد أداة الشرط في محل جزم فعل الشرط ومولى مضاف والكاف ضمير خطاب مضاف إليه « عز » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك ، والجملة لا محل لها مفسرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، أي : إن عز مولاك فلك العز « وإن » الواو عاطفة ، وإن : شرطية « يهن » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مولاك « فأنت » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « لدى » ظرف متعلق بكائن الآتي ، ولدى مضاف و « بحبوحة مضاف إليه ، وبحبوحة مضاف و « الهون » مضاف إليه « كائن » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « كائن » حيث صرح به — وهو متعلق الظرف الواقع خبرا — شذوذا ، وذلك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر — إذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا — أن يكون كل منهما متعلقاً بكون عام ، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف ، كما قرره الشارح العلامة ، فإن كان متعلقهما كونا خاصاً وجب ذكره ، إلا أن تقوم قرينة تدل عليه إذا حذف ، فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه ، وذهب ابن جني إلى أنه يجوز ذكر هذا الكون العام لكون الذكر هو الأصل ، وعلى هذا يكون ذكره في هذا البيت ونحوه ليس شاذا ، كذلك قالوا .

والذي يتجه للعبد الضعيف — عفا الله تعالى عنه ! — وذكره كثير من أكابر =

وكما يجب حَذْفُ عامل الظرف والجار والمجرور — إذا وقعا خبراً — كذلك يجب حذفه إذا وقعا صِفَةً ، نحو : « مررت برجل عندك ، أو فى الدار » أو حالاً ، نحو : « مررت بزيد عندك ، أو فى الدار » أو صِلَةً ، نحو : « جاء الذى عندك ، أو فى الدار » لكن يجب فى الصِّلَةِ أن يكون المحذوف فعلا ، والتقدير : « جاء الذى اسْتَقَرَّ عندك ، أو فى الدار » وأما الصفة والحالُ فحكمهما حكم الخبر كما تقدم .

* * *

وَلا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَراً عَنْ جُثَّةٍ ، وَإنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا[1]

= العلماء أن « كائنا ، واستقر » قد يراد بهما مجرد الحصول والوجود فيكون كل منهما كونا عاما واجب الحذف ، وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك فيكون كل منهما كوناً خاصا ، وحينئذ يجوز ذكره ، و « ثابت » و « ثبت » بهذه المنزلة ؛ فقد يراد بها الوجود المطلق الذى هو ضد الانتقال فيكونان عامين ، وقد يراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلا ، وحينئذ يكونان خاصين ، وبهذا يرد على ابن جنى ما ذهب إليه ، وبهذا — أيضاً — يتجه ذكر « كائن » فى هذا البيت وذكر « مستقر » فى نحو قوله تعالى : (فلما رآه مستقرا عنده) ؛ لأن المعنى أنه لما رآه ثابتا كما لو كان موضعه بين يديه من أول الأمر .

(١) « ولا » الواو للاستئناف ، ولا : نافية « يكون » فعل مضارع ناقص « اسم » هو اسم يكون ، واسم مضاف و « زمان » مضاف إليه « خبرا » خبر يكون « عن جثة » جار ومجرور متعلق بقوله خبرا ، أو بمحذوف صفة لخبر « وإن » الواو للاستئناف ، إن : شرطية « يفد » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان « فأخبرا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أخبر : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من فعل الأمر وفاعله فى محل جزم جواب الشرط .

ظرفُ المكانِ يقع خبراً عن الجثة ، نحو : « زَيْدٌ عندك » وعن المعنى نحو : « القتالُ عندكَ » وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بفى ، نحو : « القتالُ يَوْمَ الجمعة ، أو فى يوم الجمعة » ولا يقع خبراً عن الجثّة ، قال المصنف : إلا إذا أفادَ نحو : « الليلةَ الهِلاَلُ ، وَالرُّطَبُ شَهْرَىْ رَبِيعٍ » فإن لم يُفِدْ لم يقع خبراً عن الجثة ، نحو : « زَيْدٌ الْيَوْمَ » وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف ، وَذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً ؛ فإن جاء شىء من ذلك يُؤَوَّل ، نحو قولهم : اللَّيلَةَ الهِلاَلُ ، وَالرُّطَبُ شَهْرَىْ رَبِيعٍ ؛ التقدير : طلوعُ الهِلاَلِ الليلةَ ، ووُجُودُ الرُّطَبِ شَهْرَىْ رَبِيعٍ ؛ هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك من غير شذوذ [لكن] بشرط أن يفيد[1] ، كقولك : « نحن فى يَوْمٍ طَيِّبٍ ، وفى شهر كذا » ،

---

(١) هنا أمران يحسن بنا أن نبينهما لك بيانا واضحاً ، الأول : أن الاسم الذى يقع مبتدأ ، إما أن يكون اسم معنى كالقتل والأكل والنوم ، وإما أن يكون اسم جثة ، والمراد بها الجسم على أى وضع كان ، كزيد والشمس والهلال والورد ، والظرف الذى يصح أن يقع خبراً ، إما أن يكون اسم زمان كيوم وزمان وشهر ودهر ، وإما أن يكون اسم مكان نحو عند ولدى وأمام وخلف ، والغالب أن الإخبار باسم المكان يفيد سواء أكان المخبر عنه اسم جثة أم كان المخبر عنه اسم معنى ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان يفيد إذا كان المخبر عنه اسم معنى ، فلما كان الغالب فى هذه الأحوال الثلاثة حصول الفائدة أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطلقاً وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكم الأغلب الأكثر ، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكانى مطلقا وبالزمان عن اسم المعنى مفيد غالباً لا دائماً ، ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب فى الإخبار حينئذ ، من أجل ذلك استظهر جماعة من المحققين أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلا ، فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى نحو « القتال زمانا » أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان نحو « زيد مكانا » ونحو « القتال مكانا » لم يجز الإخبار ، وإذن فالمدار عند هذا الفريق من العلماء على حصول الفائدة فى الجميع ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان عن الجثة لا يفيد ، وهذا هو السر فى تخصيص الجمهور هذه الحالة بالنص عليها . =

وإلى هذا أشار بقوله : « وإن يُفِدْ فأخْبِرَا » فإن لم يفد امتنع ، نحو : « زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » .

* * *

وَلاَ يَجُوزُ الِابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ : كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ[1]

وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ ؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا ، ... وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا[2]

= الأمر الثانى : أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة تحصل بأحد أمور ثلاثة ؛

أولها : أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة ، ويكون مع ذلك مجرورا بفى ، نحو قولك : « نحن فى يوم قائظ ، ونحن فى زمن كله خير وبركة » ولا يجوز فى هذا إلا الجر بفى ، فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير فى .

وثانيها : أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى ، نحو قولهم : الليلة الهلال ، فإن تقديره : الليلة طلوع الهلال ، ونحو قول امرىء القيس بن حجر الكندى بعد مقتل أبيه : اليوم خمر ، وغداً أمر ؛ فإن التقدير عند النحاة فى هذا المثل : اليوم شرب خمر .

وثالثها : أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى فى حصوله وقتا بعد وقت ، نحو قولهم : الرطب شهرى ربيع ، والورد أيار ، ونحو قولنا : القطن سبتمبر ، ويجوز فى هذ النوع أن تجره بفى ، فتقول : الرطب فى شهرى ربيع ، والورد فى أيار — وهو شهر من الشهور الرومية يكون زمن الربيع .

(١) « لا » نافية « يجوز » فعل مضارع « الابتدا » فاعل يجوز « بالنكرة » جار ومجرور متعلق بالابتدا « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تفد » فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على النكرة « كعند » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف و « زيد » مضاف إليه « نمرة » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك عند زيد نمرة .

(٢) « هل » حرف استفهام « فتى » مبتدأ « فيكم » جار ومجرور متعلق =

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ ، وَعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ ، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ[(١)]

الأَصْلُ في المبتدأ أن يكون معرفة[(٢)] وقد يكون نكرة ، لكن بشرط أن تُفِيدَ ، وَتَحْصُلُ الفائدةُ بأحد أمور ذَكَرَ المصنفُ منها ستةً :

— أحدها : أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور[(٣)] ، نحو : « فِي

= بمحذوف خبر المبتدأ « فما » نافية « خل » مبتدأ « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « ورجل » مبتدأ « من الكرام » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل « عندنا » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه .

(١) « رغبة » مبتدأ « في الخير » جار ومجرور متعلق به « خير » خبر المبتدأ « وعمل » مبتدأ ، وعمل مضاف و « بر » مضاف إليه « يزين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عمل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وليقس » الواو عاطفة أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يقس : فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وهو مبني للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل يقس « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يقل » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة .

(٢) المبتدأ محكوم عليه ، والخبر حكم ، والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر ، والحكم على المجهول لا يفيد ، لأن ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة ؛ فتبعثه على عدم الإصغاء إلى حكمه ، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون معيناً ، أو نكرة مخصوصة . ولم يجب في الفاعل أن يكون معرفة ولا نكرة مخصصة ؛ لأن حكمه — وهو المعبر عنه بالفعل — متقدم عليه البتة ؛ فيتقرر الحكم أولا في ذهن السامع ، ثم يطلب له محكوما عليه أيا كان ، ومن هنا تعرف الفرق بين المبتدأ والفاعل ، مع أن كل واحد منهما محكوم عليه ، وكل واحد منهما معه حكمه ، ومن هنا تعرف أيضاً السر في جواز أن يكون المبتدأ نكرة إذا تقدم الخبر عليه .

(٣) مثل الظرف والجار والمجرور الجملة . نحو قولهم : قصدك غلامه رجل ، فرجل مبتدأ مؤخر ، وجملة « قصدك غلامه » من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم ، والمسوغ للابتداء بالنكرة ، هو تقديم خبرها وهو جملة ، واعلم أنه لابد — مع تقديم =

الدَّارِ رَجُلٌ » ، و « عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ »[١] ؛ فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز ، نحو : « قَائِمٌ رَجُلٌ » .

الثانى : أن يتقدَّمَ على النكرة استفهام[٢] ، نحو : « هَلْ فَتًى فِيكُمْ ؟ » .

الثالث : أن يتقدَّمَ عليها نَفْىٌ[٣] ، نحو : « مَا خِلٌّ لَنَا » .

= الخبر وكونه أحد الثلاثة : الجملة ، والظرف ، والجار والمجرور — من أن يكون مختصاً ، وذلك بأن يكون المجرور أو ما أضيف الظرف إليه والمسند إليه فى الجملة مما يجوز الإخبار عنه ، فلو قلت : فى دار رجل رجل ، أو قلت : عند رجل رجل ، أو قلت : ولد له ولد رجل — لم يصح .

(١) النمرة — بفتح النون وكسر الميم — كساء مخطط تلبسه الأعراب ، وجمعه نمار .

(٢) اشترط جماعة من النحويين — منهم ابن الحاجب — لجواز الابتداء بالنكرة بعد الاستفهام شرطين ، الأول : أن يكون حرف الاستفهام الهمزة ، والثانى : أن يكون بعده « أم » نحو أن تقول : أرجل عندك أم امرأة ؟ وهذا الاشتراط غير صحيح ، فلهذا بادر الناظم والشارح بإظهار خلافه بالمثال الذى ذكراه ، فإن قلت : فلماذا كان تقدم الاستفهام على النكرة مسوغا للابتداء بها ؟ فالجواب : أن نذكرك بأن الاستفهام إما إنكارى وإما حقيقى ، أما الاستفهام الإنكارى فهو بمعنى حرف النفى ، وتقدم حرف النفى على النكرة يجعلها عامة ، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوغ للابتداء بها ، إذ الممنوع إنما هو الحكم على فرد مبهم غير معين ، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا مانع منه ، وأما الاستفهام الحقيقى فوجه تسويغه الحقيقى أن المقصود به السؤال عن فرد غير معين يطلب بالسؤال تعيينه ، وهذا الفرد غير المعين شائع فى جميع الأفراد ، فكأن السؤال فى الحقيقة عن الأفراد كلهم ، فأشبه العموم ، فالمسوغ إما العموم الحقيقى وإما العموم الشبيه به .

(٣) قد عرفت مما ذكرناه فى وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكرة أن الأصل فيه هو النفى ؛ لأن النفى هو الذى يجعل النكرة عامة متناولة جميع الأفراد ، وحمل الاستفهام الحقيقى عليه لأنه شبيه بما هو بمعنى النفى ، فالوجه فى النفى هو صيرورة النكرة عامة .

— الرابع : أن تُوصَفَ(١) ، نحو : « رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا » .

الخامس : أن تكون عاملة(٢) ، نحو : « رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ » .

السادس : أن تكون مُضَافَةً ، نحو : « عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ » .

هذا ما ذكره المصنف فى هذا الكتاب ، وقد أنْهَاهَا غَيْرُ المصنفِ إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعاً [وَأَكْثَرَ من ذلك(٣)] ، فذكر [هذه] السِّتَّةَ المذكورَةَ .

---

(١) يشترط فى الوصف الذى يسوغ الابتداء بالنكرة : أن يكون مخصصاً للنكرة، فإن لم يكن الوصف مخصصاً للنكرة — نحو أن تقول : رجل من الناس عندنا — لم يصح الابتداء بالنكرة ، والوصف على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : الوصف اللفظى ، كمثال الناظم والشارح ، والنوع الثانى : الوصف التقديرى ، وهو الذى يكون محذوفا من الكلام لكنه على تقدير ذكره فى الكلام ، كقوله تعالى (وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فإن تقدير الكلام: وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وهو قوله تعالى (يغشى طائفة منكم) والنوع الثالث : الوصف المعنوى ، وضابطه ألا يكون مذكوراً فى الكلام ولا محذوفا على نية الذكر ، ولكن صيغة النكرة تدل عليه . ولذلك موضعان ؛ الموضع الأول : أن تكون النكرة على صيغة التصغير ، نحو قولك : رجيل عندنا ؛ فإن المعنى رجل صغير عندنا ، والموضع الثانى : أن تكون النكرة دالة على التعجب ، نحو « ما » العجبية فى قولك : ما أحسن زيداً ، فإن الذى سوغ الابتداء بما التعجبية وهى نكرة كون المعنى : شىء عظيم حسن زيداً، فهذا الأمر الواحد — وهو كون النكرة موصوفة — يشتمل على أربعة أنواع .

(٢) قد تكون النكرة عاملة الرفع ، نحو قولك : ضرب الزيدان حسن — بتنوين ضرب ؛ لأنه مصدر — وهو مبتدأ ، والزيدان : فاعل المصدر ، وحسن : خبر المبتدأ ، وقد تكون عاملة النصب كما فى مثال الناظم والشارح ؛ فإن الجار والمجرور فى محل نصب على أنه مفعول به للمصدر ، وقد تكون عاملة الجر ، كما فى قوله عليه الصلاة والسلام «خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليلة » ومن هذا تعلم أن ذكر الأمر الخامس يغنى عن ذكر السادس ؛ لأن السادس نوع منه .

(٣) قد علمت أن بعض الأمور الستة يتنوع كل واحد منها إلى أنواع ، فالذين=

والسابع : أن تكون شَرْطاً ، نحو : « مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ » (١).

الثامن : أن تكون جوَاباً ، نحو أن يقال : مَنْ عندك ؟ فتقول : « رَجُلٌ » ، التقدير « رَجُلٌ عِنْدِى » .

التاسع : أن تكون عامَّةً ، نحو : « كُلٌّ يَمُوتُ » .

العاشر : أن يُقْصَدَ بها التَّنوِيعُ ، كقوله :

٤٤ — فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ ، وَثَوْبٌ أَجُرّ

[فقوله « ثوب » مبتدأ ، و « لبست » خبره ، وكذلك « ثوب أجرُّ »] .

= عدوا أموراً كثيرة لم يكتفوا بذكر جنس يندرج تحته الأنواع المتعددة ، وإنما فصلوها تفصيلا لئلا يحوجوا المبتدىء إلى إجهاد ذهنه ، وسترى فى بعض ما يذكره الشارح زيادة على الناظم أنه مندرج تحت ماذكره كالسابع والتاسع والثانى عشر والرابع عشر وسنبين ذلك.

(١) كان يغنى عن هذا السابع ذكر التاسع ، لأن الابتداء بالشرط إنما ساغ لكونه عاما.

٤٤ — هذا البيت من قصيدة لامرىء القيس أثبتها له أبو عمرو الشيبانى ، والمفضل الضبي ، وغيرهما ، وأول هذه القصيدة قوله :

لاَ ، وَأَبِيكِ ابْنَةَ الْعَامِرِ ىِّ لاَ يَدَّعِى الْقَوْمُ أَنِّى أَفِرّْ

وزعم الأصمعى — فى روايته عن أبى عمرو بن العلاء — أن القصيدة لرجل من أولاد النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم ، وأولها عنده :

أَحَارِ ابْنَ عَمْرٍو كَأَنِّى خَمِرْ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتَمِرْ

ويروى صدر البيت الشاهد هكذا :

* فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا *

اللغة : « تسديتها » تخطيت إليها ، أو علوتها ، والباقى ظاهر المعنى ؛ ويروى «فثوب نسيت» .

الإعراب : « فأقبلت » الفاء عاطفة ، أقبلت : فعل ماض مبنى على فتح مقدر وفاعل « زحفاً » يجوز أن يكون مصدراً فى تأويل اسم الفاعل فيكون حالا من التاء فى « أقبلت » ويجوز بقاؤه على مصدريته فهو مفعول مطلق لفعل محذوف ، =

الحادى عشر : أن تـكون دُعاء ، نحو : (سَلاَمٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ) .

الثانى عشر : أن يكون فيها معنى التعجب[١] ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! » .

= تقديره : أزحف زحفا « على الركبتين » جار ومجرور متعلق بقوله « زحفا » « فثوب » مبتدأ « نسيت » أو « لبست » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر ، والرابط ضمير محذوف ، والتقدير نسيته ، أو لبسته « وثوب » الواو عاطفة ، ثوب : مبتدأ « أجر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل رفع خبر ، والرابط ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أجره ، والجملة من المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « ثوب » فى الموضعين ، حيث وقع كل منهما مبتدأ — مع كونه نكرة — لأنه قصد التنويع ، إذ جعل أثوابه أنواعا ، فمنها نوع أذهله حبها فنسيه ، ومنها نوع قصد أن يجره على آثار سيرهما ليعفيها حتى لا يعرفهما أحد ، وهذا توجيه ما ذهب إليه العلامة الشارح .

وفى البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما للأعلم ، أحدهما : أن جملتى « نسيت ، وأجر » ليستا خبرين ، بل هما نعتان للمبتدأين ، وخبراهما محذوفان ، والتقدير : فمن أثوابى ثوب منسى وثوب مجرور ، والتوجيه الثانى : أن الجملتين خبران ولـكن هناك نعتان محذوفان ، والتقدير : فثوب لى نسيته وثوب لى أجره ، وعلى هذين التوجيهين فالمسوغ للابتداء بالنـكرة كونها موصوفة ، وفى البيت رواية أخرى ، وهى « فثوباً نسيت وثوباً أجر » بالنصب فيهما ، على أن كلا منهما مفعول للفعل الذى بعده ، ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية ، ويرجح هذه الرواية على رواية الرفع أنها لا تحوج إلى تقدير محذوف ، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر مما لا يجيزه جماعة من النحاة منهم سيبويه إلا لضرورة الشعر .

(١) قد عرفت أن هذا الموضع والذى بعده داخلان فى الموضع الرابع ؛ لأننا بينا لك أن الوصف إما لفظى وإما تقديرى ، والتقديرى : أعم من أن يكون المحذوف هو الوصف أو الموصوف ، ومثل هذا يقال فى الموضع الرابع عشر ، وكذلك فى الموضع الخامس عشر على ثانى الاحتمالين ، وكان على الشارح ألا يذكر هذه المواضع ، تيسيراً للأمر على الناشئين ، وقد سار ابن هشام فى أوضحه على ذكر الأجناس العامة ، وبيان أنواع بعضها .

الثالث عشر : أن تكون خلفاً من موصوف ، نحو : « مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ » .

الرابع عشر : أن تكون مُصَغَّرَة ، نحو : « رُجَيْلٌ عِنْدَنَا » ؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف ، تقديره « رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا » .

الخامس عشر : أن تكون فى معنى المحصور ، نحو : « شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ ، وشىء جَاءَ بِكَ » التقديرُ « مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إِلاَّ شَرٌّ ، وَمَا جَاءَ بِكَ إلا شىء » على أحد القَوْلَيْنِ ، والقول الثانى [أن التقدير] « شَرٌّ عَظِيمٌ أَهَرَّ ذَا نَابٍ ، وشىء عظيم جَاءَ بِكَ» ؛ فيكون داخلا فى قِسْمِ ما جاز الابتداء به لكونه موصوفاً ؛ لأن الوصف أعَمّ من أن يكون ظاهراً أو مقدراً ، وهو ها هنا مُقَدَّر .

السادس عشر : أن يقع قبلها واو الحال ، كقوله :

٤٥ — سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ ؛ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

---

٤٥ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها .

اللغة : « سرينا » من السرى — بضم السين — وهو السير ليلا « أضاء » أنار « بدا » ظهر « محياك » وجهك .

المعنى : شبه الممدوح بالبدر تشبيهاً ضمنياً ، ولم يكتف بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة .

الإعراب : « سرينا » فعل وفاعل « ونجم » الواو للحال ، نجم : مبتدأ « قد » حرف تحقيق «أضاء» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « فمذ » اسم دال على الزمان فى محل رفع مبتدأ « بدا » فعل ماض « محياك » محيا : فاعل بدا ، ومحيا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافة مذ إليها ، وقيل : مذ مضاف إلى زمن محذوف ، والزمن مضاف إلى الجملة « أخفى » فعل ماض «ضوؤه» ضوء : فاعل أخفى ، وضوء مضاف والضمير مضاف إليه «كل» مفعول به لأخفى ، وكل مضاف و « شارق » مضاف إليه ، والجملة من الفعل — الذى هو أخفى — والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ .

الشاهد فيه : قوله « ونجم قد أضاء » حيث أتى بنجم مبتدأ — مع كونه نكرة — =

السابع عشر : أن تكون معطوفة على معرفة ، نحو . « زَيدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ » .
الثامن عشر : أن تكون معطوفة على وصف ، نحو : « تميمىٌّ وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ » .
التاسع عشر : أن يُعْطَفَ عليها موصوفٌ ، نحو : « رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فى الدَّارِ » .
العشرون : أن تكون مُبْهَمَة ، كقول امرىء القيس :

٤٦ — مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ ... بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا

= لسبقه بواو الحال ، والذى نريد أن ننبهك إليه ها هنا أن المدار فى التسويغ على وقوع النكرة فى صدر الجملة الحالية ، سواء أكانت مسبوقة بواو الحال كهذا الشاهد ، أم لم تكن مسبوقة به ، كقول شاعر الحماسة (انظر شرح التبريزى ٤/١٣٠ بتحقيقنا) :

تَرَكْتُ ضَأْنِي تَوَدُّ الذِّئْبَ رَاعِيهَا ... وَأَنَّهَا لاَ تَرَانِي آخِرَ الأَبَدِ
الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً ... وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي

الشاهد فيهما قوله « مدية » ، فإنه مبتدأ مع كونه نكرة ، وسوغ الابتداء به وقوعه فى صدر جملة الحال ؛ لأن جملة « مدية بيدى » فى محل نصب حال من ياء المتكلم فى قوله : « ترانى » .

ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر :

عِنْدِي اصْطِبَارٌ ، وَشَكْوَى عِنْدَ فَاتِنَتِي ... فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هٰذَا امْرُؤٌ سَمِعَا ؟

فإن الواو فى قوله «وشكوى عند فاتنتى» يجوز أن تكون واو الحال ، وشكوى مبتدأ وهو نكرة ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تماماً .

٤٦ — اتفق الرواة على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس ، كما قاله الشارح العلامة ، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك ؛ فقيل : لامرىء القيس بن حجر الكندى الشاعر المشهور ، وقال أبو القاسم الكندى : ليس ذلك بصحيح ، بل هو لامرىء القيس =

. . . .

= ابن مالك الحميرى ، لكن الثابت فى نسخة ديوان امرىء القيس بن حجر الكندى — برواية أبى عبيدة والأصمعى وأبى حاتم والزيادى ، وفيما رواه الأعلم الشنتمرى من القصائد المختارة - نسبة هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وقال السيد المرتضى فى شرح القاموس ، نقلا عن العباب ، مانصه : « هو لامرىء القيس بن مالك الحميرى ، كما قاله الآمدى ، وليس لابن حجر كما وقع فى دواوين شعره ، وهو موجود فى أشعار حمير » اهـ ، ومهما يكن من شىء فقد روى الرواة قبل بيت الشاهد قوله :

أَيَا هِنْدُ لاَ تَنْكِحِي بُوهَةً عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

اللغة : «بوهة» هو بضم الباء - الرجل الضعيف الطائش ، وقيل : هو الأحمق «عقيقته» العقيقة : الشعر الذى يولد به الطفل «أحسبا» الأحسب من الرجال : الرجل الذى ابيضت جلدته . وقال القتيبى : أراد بقوله « عليه عقيقته » أنه لا يتنظف ، وقال أبو على : معناه أنه لم يعق عنه فى صغره فما زال حتى كبر وشابت معه عقيقته « مرسعة » هى التميمة يعلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع ، وقيل : هى مثل المعاذة ، وكان الرجل من جهلة العرب يشد فى يده أو رجله حرزاً لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء « بين أرساغه » الأرساغ : جمع رسغ - بوزن قفل - يعنى أنه يجعلها فى هذا المكان ، ويروى « بين أرباقه » والأرباق : جمع ربق - بكسر فسكون - وهو الحبل فيه عدة عرى ، ومعناه أنه يجعل تميمته فى حبال « عسم » اعوجاج فى الرسغ ويبس «أرنبا» حيوان معروف ، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه العرب من أن الجن تجتنبها ؛ فمن اتخذ كعبها تميمة لم يقربه جن ، ولم يؤذه سحر ، كذا كانوا يزعمون ، وأراد أنه جبان شديد الخوف .

المعنى : يخاطب هنداً أخته — فيما ذكر الرواة — ويقول لها : لا تتزوجى رجلا من جهلة العرب : يضع التمائم ، ويقعد عن الخروج للحروب ، وفى رسغه اعوجاج ويبس ، لا يبحث إلا عن الأرانب ليتخذ كعوبها تمائم جبنا وفرقا .

الإعراب : « مرسعة » مبتدأ « بين » ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وبين مضاف وأرساغ من « أرساغه » مضاف إليه ، وأرساغ مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب نعت لبوهة فى البيت السابق =

ـــ الحادى والعشرون : أن تقع بعد « لولا » ، كقوله :

٤٧ — لَوْلاَ اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَــةٍ
لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ

= والرابط بين جملة الصفة والموصوف هو الضمير المجرور محلا بالإضافة فى قوله أرساغه « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عسم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب صفة ثانية لبوهة « يبتغى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بوهة ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لبوهة أيضاً « أرنباً » مفعول به ليبتغى ، فقد وصف البوهة فى هذين البيتين بخمس صفات : الأولى قوله « عليه عقيقه » والثانية قوله « أحسبا » والثالثة جملة « مرسعة بين أرساغه » ، والرابعة جملة « به عسم » ، والخامسة جملة « يبتغى أرنباً » .

الشاهد فيه : قوله « مرسعة » فإنها نكرة وقعت مبتدأ ، وقد سوغ الابتداء بها إبهامها ، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإبهام بهذه النكرة ، ولم يكن له غرض فى البيان والتعيين أو تقليل الشيوع ، وأنت خبير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ، ألا ترى أنه لا يريد مرسعة دون مرسعة ، وهذا معنى قصد الإبهام الذى ذكره الشارح .

واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على رواية مرسعة بتشديد السين مفتوحة ، وبرفعها وتفسيرها بما ذكرنا ، وقد رويت بتشديد السين مكسورة ، ومعناها الرجل الذى فسد موق عينه ، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب ؛ فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مرسعة ، أى البوهة السابق مرسعة ، ونصبها على أنها صفة لبوهة فى البيت السابق من باب الوصف بالمفرد ، ولا شاهد فى البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين .

٤٧ — لم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين .

اللغة . « أودى » فعل لازم معناه هلك « مقة » حب ، وفعله ومقه يمقه مقة — كوعده يعده عدة — والتاء فى مقة عوض عن فاء الكلمة — وهى الواو — كعدة وزنة ونحوهما « استقلت » نهضت وهمت بالمسير « الظعن » الرحيل والسفر ، وهو بفتح العين هنا .

المعنى : يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلد حين اعتزموا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه =

الثانى والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : « إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فى الرِّبَاطِ »(١) .

الثالث والعشرون : أن تدخل على النكرة لامُ الابتداء ، نحو : « لَرَجُلٌ قَائِمٌ ».

= الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « اصطبار » مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً تقديره : موجود . وقوله « لأودى » اللام واقعة فى جواب لولا ، وأودى : فعل ماض « كل » فاعل أودى ، وكل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « مقة » مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب متعلق بقوله أودى « استقلت » استقل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « مطاياهن » مطايا : فاعل استقل . ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من استقل وفاعله فى محل جر بإضافة لما إليها « للظعن » جار ومجرور يتعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اصطبار » فإنه مبتدأ — مع كونه نكرة — والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد « لولا » .

وإنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغا للابتداء بها لأن « لولا » تستدعى جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التى يقع المبتدأ فيها نكرة ؛ فيكون ذلك سبباً فى تقليل شيوع هذه النكرة .

(١) هذا من أمثال العرب ، والعير — بفتح فسكون — هو الحمار ، والرباط — بزنة كتاب — ما تشد به الدابة ، ويقال : قطع الظبى رباطه ، ويريدون قطع حبالته ، يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب ، والاستشهاد به فى قوله « فعير » حيث وقع مبتدأ — مع كونه نكرة — لكونه واقعاً بعد الفاء الواقعة فى جواب الشرط ، وانظر هذا المثل فى مجمع الأمثال للميدانى (١/٢١ طبع بولاق ، رقم ٨٢ فى ١/٢٥ بتحقيقنا) وانظره فى جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى (١/٨١ بهامش مجمع الأمثال طبع الخيرية) ورواه هناك « إن هلك عير فعير فى الرباط » وقال بعد روايته : يضرب مثلا للشىء يقدر على العوض منه فيستخف بفقده ، ونحو هذا المثل فى المعنى قول كثير عزة :

هَلْ وَصْلُ عَزَّةَ إلاَّ وَصْلُ غَانِيَةٍ ... فى وَصْلِ غَانِيَةٍ مِنْ وَصْلِهَا بَدَلُ؟

الرابع والعشرون : أن تكون بعد « كَمِ » الخبرية ، نحو قوله :

٤٨ — كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِى

---

٤٨ — البيت للفرزدق من كلمة يهجو فيها جريراً ، وقبله :

كَمْ مِنْ أَبٍ لِيَ يَا جَرِيرُ كَأَنَّهُ قَمَرُ الْمجرَّةِ أَوْ سِرَاجُ نَهَارِ

وَرِثَ الْمَكَارِمَ كَابِراً عَنْ كَابِرٍ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ كُلَّ يَوْمِ فَخَارِ

اللغة : « المجرة » باب السماء ، وقيل : هى الطريق التى تسير منها الكواكب « الدسيعة » الجفنة ، أو المائدة الكبيرة . وضخامتها : كناية عن الكرم ، لأن ذلك يدل على كثرة الآكلة الذين يلتفون حولها « فدعاء » هى المرأة التى اعوجت إصبعها من كثرة حلبها ، ويقال : الفدعاء هى التى أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع : زيغ فى القدم بينها وبين الساق ، وقال ابن فارس : الفدع اعوجاج فى المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها «عشارى» العشار : جمع عشراء — بضم العين المهملة وفتح الشين — وهى الناقة التى أتى عليها من وضعها عشرة أشهر ، وفى التنزيل الكريم : (وإذا العشار عطلت) .

الإعراب : « كم » يجوز أن تكون استفهامية ، وأن تكون خبرية « عمة » يجوز فيها وفى « خالة » المعطوفة عليها الحركات الثلاث : أما الجر فعلى أن « كم » خبرية فى محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » وعمة : تمييز لها ، وتمييز كم الخبرية مجرور كما هو معلوم ، وخالة : معطوف عليها ، وأما النصب فعلى أن « كم » استفهامية فى محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » أيضاً ، وعمة : تمييز لها ، وتمييز كم الاستفهامية منصوب كما هو معلوم ، وخالة معطوف عليها ، وأما الرفع فعلى أن كم خبرية أو استفهامية فى محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله « حلب » الآتى ، وعلى هذين يكون قوله « عمة » مبتدأ ، وقوله « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له ، وجملة « قد حلبت » فى محل رفع خبره ، وتمييز « كم » على هذا الوجه محذوف ، وهى — على ما عرفت — يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجروراً ، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوبا ، و « فدعاء » صفة لخالة ، وقد حذف صفة لعمة مماثلة لها كما حذف صفة لخالة مماثلة لصفة عمة ، وأصل الكلام قبل الحذفين « كم عمة لك فدعاء ، وكم خالة لك فدعاء » فحذف من الأول كلمة فدعاء وأثبتها فى الثانى ، وحذف من الثانى كلمة لك وأثبتها فى الأول ، فحذف من كل مثل الذى =

وقد أنْهَى بعضُ المتأخرين ذلك إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعاً ، وما لم أذكره منها أسْقَطْتُه ؛ لرجوعه إلى ماذكرته ؛ أو لأنه ليس بصحيح .

* * *

وَالأَصْلُ فى الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا(١)

الأَصْلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبرِ ، وذلك لأن الخبر وَصْفٌ فى المعنى للمبتدأ ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف ، ويجوز تقديمُهُ إذا لم يحصل بذلك لَبْسٌ أو نحوه ، على ما سَيُبَيَّنُ ؛ فتقول : « قائِم زَيْدٌ، وقَائِمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ ، وَأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدُ ، وفى الدَّارِ زَيْدُ ، وَعِنْدَكَ عَمْرٌو » وقد وقع فى كلام بعضهم أن

= أثبته فى الآخر ، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغة « الاحتباك » .

الشاهد فيه : قوله « عمة » على روايه الرفع حيث وقعت مبتدأ — مع كونها نكرة — لوقوعها بعد « كم » الخبرية ، كذا قال الشارح العلامة ، وأنت خبير بعد ما ذكرناه لك فى الإعراب أن « عمة » على أى الوجوه موصوفة بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله « لك » وبفدعاء المحذوف الذى يرشد إليه وصف خالة به ، وعلى هذا لا يكون المسوغ فى هذا البيت وقوع النكرة بعد « كم » الخبرية ، وإنما هو وصف النكرة ، وبحثت عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعد كم الخبرية ، ولا مسوغ فيه سوى ذلك ، فلم أوفق للعثور عليه .

(١) « والأصل » مبتدأ « فى الأخبار » جار ومجرور متعلق به « أن » مصدرية «تؤخرا» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الأخبار ، والألف للاطلاق ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدأ « وجوزوا » فعل وفاعل « التقديم » مفعول به لجوزوا « إذ » ظرف زمان متعلق بجوزوا « لا » نافية للجنس « ضررا » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، أى : لاضرر موجود ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل جر بإضافة إذ إليها

مذهب الكوفيين مَنْعُ تَقَدُّمِ الخبر الجائز التأخير [عند البصريين] وفيه نظر[١] ؛ فإن بعضهم نقل الإجماع — من البصريين ، والكوفيين — على جواز « فِي دَارِهِ زَيْدٌ » فنقلُ المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث[١] ، نعم منع الكوفيون التقديم فى مثل : « زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ،

(١) فى كلام الشارح فى هذا الموضوع قلق وركاكة لا تكاد تتبين منهما غرضه واضحاً فهو أولا ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ .

ثم يعترض على هذا النقل بقوله « وفيه نظر » وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارة ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر ، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلا ، وكان ينبغى — على ذلك — تخصيصه بما عدا هذه الصورة .

ثم يعترض على النقل الثانى بقوله : « وفيه بحث » ، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التى ظنها ناقل المثال الثانى من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ؛ لأنه يجوز فيها أن يكون « زيد » من قوله « فى داره زيد » فاعلا بالجار والمجرور ، ولو لم يعتمد على نفى أو استفهام ؛ لأن الاعتماد ليس شرطا عند الكوفيين ؛ فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلا على أنهم يجوزون تقديم الخبر فى صورة من الصور ؛ فقد رجح الشارح على أول كلامه بالنقض ، هذا من حيث تعبيره .

فأما من حيث الموضوع فى ذاته ، فقد ذكر أبو البركات بن الأنبارى فى كتابه « الإنصاف ، فى مسائل الخلاف » (ص ٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقنا) أن علماء الكوفة يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، مفرداً كان أو جملة ، وعقد فى ذلك مسألة خاصة ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك « فى الدار زيد » — إن صح عندهم هذا التعبير من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم .

فإن قلت : فهذا الخبر جار ومجرور ، والذى نقلته عنهم عدم تجويز التقدم إذا كان الخبر مفرداً أو جملة .

فالجواب أن الجار والمجرور — عند الجمهور ، خلافا لابن السراج الذى جعله قسما برأسه — لا يخلو حاله من أن يكون فى تقدير المفرد ، أو فى تقدير الجملة ، وأيضاً فقد عللوا عدم تجويز التقدم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلك لا يجوز عندهم ، وهذه العلة نفسها موجودة فى الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقة اسماً مشتقاً أم قدرته فعلا .

وَزَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » والحقُّ الجواز ، إذ لا مانع من ذلك ، وإليه أشار بقوله : « وَجوَّزُوا التقديمَ إذ لا ضَرَرَا » فتقول : « قائم زيد » ومنه قولهم : « مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ » فمَنْ : مبتدأ ، ومَشْنُوءٌ : خبر مقدم ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ومنه قولُه :

٤٩ — قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ
وَبَاتَ مُنْتَشِباً فى بُرْثُنِ الأَسَدِ

ف « مَنْ كنت واحده » مبتدأ مؤخر ، و « قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ » : خبر مقدم ، و « أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيد » ؛ ومنه قولُهُ :

---

٤٩ — البيت لشاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت الأنصارى

اللغة : « ثكلت أمه » هو من الثكل ، وهو فقد المرأة ولدها ، « منتشبا » عالقا داخلا « برثن الأسد » مخلبه ، وجمعه براثن ، مثل برقع وبراقع ، والبراثن للسباع بمنزلة الأصابع للانسان ، وقال ابن الأعرابى : البرثن : الكف بكمالها مع الأصابع .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « ثكلت » ثكل : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « أمه » أم : فاعل ثكلت ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « واحده » واحد : خبر كان ، وواحد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الذى هو من « وبات » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منتشبا » خبر بات « فى برثن » جار ومجرور متعلق بمنتشب ، وبرثن مضاف و « الأسد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قد ثكلت أمه من كنت واحده » حيث قدم الخبر ، وهو جملة « ثكلت أمه » على المبتدأ وهو « من كنت واحده » وفى جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر ، وسهل ذلك أن المبتدأ — وإن وقع متأخراً — بمنزلة المتقدم فى اللفظ ؛ فإن رتبته التقدم على الخبر كما نص عليه فى بيت الناظم وفى مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع .

٥٠ — إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ ، وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ

فـ « أَبُوهُ » : مبتدأ [مؤخّرٌ] ، و « ما أُمُّهُ من مُحَارِبٍ » : خبر مقدم .

---

٥٠ — هذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان

اللغة : «محارب» ورد فى عدة قبائل ، أحدها من قريش ، وهو محارب بن فهر بن مالك بن النضر ، والثانى من قيس عيلان ، وهو محارب بن خصفة بن قيس عيلان ، والثالث من عبد القيس ، وهو محارب بن عمرو بن وديعة بن لكيز بن أفصى بن عبد القيس «كليب» بزنة التصغير — اسم ورد فى عدة قبائل أيضاً : أحدها فى خزاعة ، وهو كليب بن حبشية بن سلول ، والثانى فى تغلب بن وائل ، وهو كليب بن ربيعة بن الحارث بن زهير ، والثالث فى تميم ، وهو كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك ، والرابع فى النخع ، وهو كليب بن ربيعة بن خزيمة بن معد بن مالك بن النخع ، والخامس فى هوازن ، وهو كليب بن ربيعة ابن صعصعة .

الإعراب : «إلى ملك» جار ومجرور متعلق بقوله «أسوق مطيتى» فى بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قوله :

رَأَوْنِي ، فَنَادَوْنِي ، أَسُوقُ مَطِيَّتِي
بِأَصْوَاتِ هَلاَّلٍ صِعَابٍ جَرَائِرُهْ

«ما» نافية مهملة ، أو تعمل عمل ليس «أمه» أم : مبتدأ أو اسم ما ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه «من محارب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر «ما» وجملة «ما» ومعموليها فى محل رفع خبر مقدم «أبوه» أبو : مبتدأ مؤخر ، وأبو مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ و خبره فى محل جر صفة لملك « ولا » الواو عاطفة ، لا نافية «كانت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث «كليب» اسم كان «تصاهره» تصاهر : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى كليب ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر «كان» وجملة كان واسمها وخبرها فى محل جر معطوفة على جملة الصفة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهد للنحاة وشاهد لعلماء البلاغة ، فأما النحاة فيستشهدون به على تقديم الخبر - وهو جملة « ما أمه من محارب » على المبتدأ - وهو قوله «أبوه» - والتقدير : إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب ، وأما علماء البلاغة فيذكرونه شاهدا على=

ونَقَلَ الشريفُ أبو السعادات هِبَةُ الله بن الشَّجَرِى الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نَقْلَ الخلاف فى ذلك عن الكوفيين .

* * *

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِى الْجُزْآنِ : عُرْفًا ، وَنُكْراً ، عَادِمَىْ بيَانِ[1]
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ، أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا[2]

= التعقيد اللفظى الذى سببه التقديم والتأخير ، ومثله فى ذلك قول الفرزدق أيضاً يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومى وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان :

وَمَا مِثْلُهُ فِى النَّاسِ إِلاَّ مُمَلَّكاً أَبُو أُمِّهِ حَىٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

التقدير : وما مثله فى الناس حى يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه .

(١) « فامنعه » امنع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز ـ العائد على تقديم الخبر ـ مفعول به لامنع « حين » ظرف زمان متعلق بامنع « يستوى » فعل مضارع « الجزآن » فاعل يستوى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة « حين » إليها « عرفا » تمييز « ونكراً » معطوف عليه « عادمى » حال من « الجزآن » وعادمى مضاف و « بيان » مضاف إليه ، والتقدير : فامنع تقديم الخبر فى وقت استواء جزءى الجملة ـ وهما المبتدأ والخبر ـ من جهة التعريف والتنكير ، بأن يكونا معرفتين أو نكرتين كل منهما صالحة للابتداء بها ، حال كونهما عادمى بيان ، أى لا قرينة معهما تعين المبتدأ منهما من الخبر .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بامنع « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « الفعل » اسم لكان محذوفة تفسرها المذكورة بعدها . والخبر محذوف أيضاً ، والجملة من كان المحذوفة واسمها وخبرها فى محل جر بإضافة إذا إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « الخبرا » الخبر : خبر « كان » والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها مفسرة « أو » عاطفة « قصد » فعل ماض مبنى للمجهول « استعماله » استعمال : نائب فاعل قصد ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه « منحصراً » حال من المضاف إليه ، وجاز ذلك لأن المضاف عامل فيه .

أَوْ كَانَ مُسْنَداً : لِذِى لامِ ابْتِدَا ، أَوْ لاَزِمٍ الصَّدْرِ ، كَمَنْ لِى مُنْجِدَا[1]

ينقسم الخبر — بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه — ثلاثةَ أقسامٍ ؛ قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره ، وقسم يجب فيه تأخيرُ الخبرِ ، وقسم يجب فيه تقديمُ الخبرِ .

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسةَ مواضِعَ :

الأول : أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً صالحةً لجعلها مبتدأ ، ولا مبيِّنَ للمبتدأ من الخبر ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ولا يجوز تقديم الخبر فى هذا ونحوه ؛ لأنك لو قدَّمته فقلت « أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد » لَكَانَ المقدَّمُ مبتدأ[2] ، وأنت

---

(١) « أو » عاطفة « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « مسنداً » خبر كان « لذى » جار ومجرور متعلق بمسند ، وذى مضاف ، و « لام » مضاف إليه ، ولام مضاف و « ابتدا » مضاف إليه « أو » عاطفة « لازم » معطوف على ذى ، ولازم مضاف ، و « الصدر » مضاف إليه « كمن » الكاف جارة لقول محذوف كما تقدم مراراً « من » اسم استفهام مبتدأ « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « منجدا » حال من الضمير المستتر فى الخبر الذى هو الجار والمجرور ، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام .

(٢) إذا كانت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ، وكانا جميعا معرفتين ، فللنحاة فى إعرابها أربعة أقوال ، أولها : أن المتقدم مبتدأ والمؤخر خبر ، سواء أكانا متساويين فى درجة التعريف أم كانا متفاوتين ، وهذا هو الظاهر من عبارة الناظم والشارح . وثانيها : أنه يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأ ، لصحة الابتداء بكل واحد منهما ؛ والثالث : أنه إن كان أحدهما مشتقا والآخر جامدا فالمشتق هو الخبر ، سواء أتقدم أم تأخر ، وإلا — بأن كانا جامدين ، أو كان كلاهما مشتقا — فالمقدم مبتدأ ، والرابع : أن المبتدأ هو الأعرف عند المخاطب ، سواء أتقدم أم تأخر ، فإن تساويا عنده فالمقدم هو المبتدأ .

تريد أن يكون خبراً ، من غير دليل يدلُّ عليه ؛ فإن وُجِدَ دليل يدلُّ على أن المتقدم خبر جاز ، كقولك : « أبُو يوسُفَ أبُوحَنِيفَة » فيجوز تقدم الخبر —وهو أبو حنيفة— لأنه معلوم أن المراد تشبيهُ أبى يوسف بأبى حنيفة ، لا تشبيه أبى حنيفة بأبى يوسف ، ومنه قولُه :

٥١ — بَنُونَا بَنُــــو أَبْنَائِنَا ، وَبَنَاتُنَا
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِــدِ

---

٥١ — نسب جماعة هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله ، مع شهرته فى كتب النحاة وأهل المعانى والفرضيين .

الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر ، وبنو مضاف وأبناء من « أبنائنا » مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن » بنو : مبتدأ ثان ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وأبناء مضاف و « الرجال » مضاف إليه « الأباعد » صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر وهو « بنونا » على المبتدأ وهو « بنو أبنائنا » مع استواء المبتدأ والخبر فى التعريف ؛ فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم — وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين عند السامع المبتدأ منهما ؛ فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة ، فما يكون فيه أساس التشبيه — وهو الذى تذكر الجملة لأجله —فهو الخبر ؛ فإذا سمع أحد هذا البيت تبادر إلى ذهنه أن المتكلم به يريد تشبيه أبناء أبنائهم بأبنائهم ، دون العكس

وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت : « قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذى الرمة :

* وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَذَارَى قَطَعْتُهُ *

=

فقوله : « بَنُونَا » خبر مقدم، و « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيهم ، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبنى أبنائهم .

والثانى : أن يكون الخَبَرُ فِعْلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ » فقام وفاعله المقدر[1] : خَبَرٌ عن زيد ، ولا يجوز التقديم ؛ فلا يقال : « قَامَ زَيد » على أن يكون « زيد » مبتدأ مؤخراً ، والفعل خبراً مقدماً ، بل يكون « زيد » فاعلا لقام ؛ فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل ؛ فلو كان الفعل رافعاً لظاهرٍ — نحو : « زيد قَامَ أبوهُ » — جاز التقديمُ ؛ فتقول :

= فكان ينبغى أن يستشهد بما أنشده فى شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت :

قَبِيلَةٌ أَلأَمُ الأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا ... وَأَغْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَافِيهَا

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الأحياء ، وعن وافيها بأنه أغدر الناس ، لا العكس اهـ كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأمور النادرة ، والحمل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه ؛ فلا تكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبارة ، وثانيهما : أن ما ذكره فى بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه الأم الأحياء ، وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدر الأحياء ، هذا نفسه يجرى فى بيت الشاهد فيقال: إن غرض المتكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنيهم بأنهم يشبهون بنى أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معيناً للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد .

ومثل بيت الشاهد قول الكميت بن زيد الأسدى :

كَلاَمُ النَّبِيِّينَ الهُدَاةِ كَلاَمُنَا ... وَأَفْعَالَ أَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، لا العكس .

(1) أراد بالمقدر مهنا المستتر فيه .

« قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ، وقد تقدم ذكر الخلاف فى ذلك[1] ، وكذلك يجوز التقديمُ إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً ، نحو : « الزَّيدانِ قَامَا » فيجوز أن تُقَدِّمَ الخبر فتقول « قَامَا الزَّيْدَانِ » ويكون « الزيدانِ » مبتدأ مؤخراً ، و « قاما » خبراً مقدماً ، ومَنَعَ ذلك قوم .

وإذا عرفْتَ هذا فقولُ المصنف : « كذا إذا ما الفعل كان الخبر » يقتضى [وُجُوبَ] تأخير الخبر الفعلى مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً ، كما تقدم .

الثالث : أن يكون الخبر محصوراً بإنَّمَا ، نحو : « إنَّمَا زَيد قَائم » أو بإلا ، نحو : « مَا زَيدٌ إلا قَائِمٌ » وهو المراد بقوله : « أو قُصِدَ استعماله منحصراً » ؛ فلا يجوز تقديم « قائم » على « زيد » فى المثالين ، وقد جاء التقديمُ مع « إلا » شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٢ — فَيَارَبِّ هَلْ إلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى
عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ ؟

---

(١) يريد خلاف البصريين والكوفيين ، حيث جوز البصريون التقديم ، ومنعه الكوفيون (واقرأ الهامشة رقم ١ فى ص ٢٢٨) .

٥٢ — البيت للكميت بن زيد الأسدى ، وهو الشاعر المقدم ، العالم بلغات العرب ، الخبير بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات قالها فى مدح بنى هاشم ، وأولها قوله :

أَلاَ هَلْ عَمٍ فى رَأْيِهِ مُتَأَمِّلُ ؟ وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الإسَاءَةِ مُقْبِلُ ؟

اللغة : « عم » العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال عمى إلا على ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى ، وعم ، والمرأة عمياء وعمية « مدبر » هو فى الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذى يعرض عنك ولا يباليك « المعول » تقول : عولت على فلان ؛ إذا جعلته سندك الذى تلجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ، والمعول ههنا مصدر ميمى بمعنى التعويل .

=

الأصل « وهَلِ المُعَوَّلُ إلا عليكَ » فقَدَّمَ الخبر .

الرابع : أن يكون خبراً لمبتدإ قد دخلَتْ عليه لامُ الابتداء ، نحو : « لَزَيْدٌ قائِمٌ » وهو المشار إليه بقوله : «أوْ كان مُسْنَداً لذى لام ابتدا» فلايجوز تقديمُ الخبر على اللام؛

= الإعراب : « يا رب » يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « هل » حرف استفهام إنكارى دال على النفى « إلا » أداة استثناء ملغاة « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النصر » مبتدأ مؤخر « يرتجى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « النصر » ويجوز أن يكون « بك » متعلقا بقوله يرتجى ، وجملة يرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر « عليهم » جار ومجرور متعلق فى المعنى بالنصر ولكن الصناعة تأباه ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى ، لهذا يجعل متعلقاً بيرتجى « وهل » حرف استفهام تضمن معنى النفى « إلا » أداة استثناء ملغاة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المعول » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « بك النصر » و « عليك المعول » حيث قدم الخبر المحصور بإلا فى الموضعين شذوذا ، وقد كان من حقه أن يقول : هل يرتجى النصر إلا بك ، وهل المعول إلا عليك ، وأنت خبير بأن الاستشهاد بقوله : « بك النصر » لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة « يرتجى » فلا شاهد فى الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد فى الجملة الثانية وحدها . وعبارة الشارح تفيد ذلك ، فإنه ترك ذكر الاستشهاد بالجملة الأولى لاحتمالها وجها آخر ، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجها آخر سقط الاستدلال به .

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقا — كما ذكره الشارح — هو رأى جماعة النحاة ؛ فأما علماء البلاغة فيقولون : إن كانت أداة القصر هى « إنما » لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا » فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما فى هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع ؛ إذ تقديم « إلا » معه يبين المراد .

وأنت لو جعلت الخبر فى صدر البيت هو جملة « يرتجى » وجعلت الجار والمجرور متعلقاً به كان فى هذه العبارة تقديم معمول الخبر على المبتدأ ، وهم يستدلون بتقدم المعمول على جواز تقدم العامل .

فلا تقول : « قائمٌ لزَيْدٌ » لأن لام الابتداء لها صَدْرُ الكلام ، وقد جاء التقديم شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٣ — خَالِي لأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خالُه ... يَنَلِ العَلاَءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالاَ

فَـ « لأَنْتَ » مبتدأ [مؤخر] و « خالى » خبر مقدم .

---

٥٣ — البيت من الشواهد التى لم يعرف قائلها :

اللغة : « جرير » يروى فى مكانه « تميم » ، ويروى ايضاً عويف « العلاء » بفتح العين المهملة ممدوداً — الشرف والرفعة ، وقيل : هو مصدر على فى المكان يعلى ، على وزن رضى يرضى ، وأما فى المرتبة فيقال : علا يعلو علوا ، مثل سما يسمو سموا .

الإعراب : « خالى لأنت » يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون « خال » مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، واللام للابتداء ، و « أنت » خبر المبتدأ ، وفيه — على هذا الوجه من الإعراب — شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر ، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ ، وثانيهما أن يكون « خالى » خبراً مقدما ، و « لأنت » مبتدأ مؤخراً ، وهذا الوجه هو الذى قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله ، وليس شاذاً من الجهة التى ذكرناها أولا ، وإن كان فيه الشذوذ الذى ذكره الشارح ، وسنبينه عند الكلام على الاستشهاد « ومن » الواو للاستئناف ، من : اسم موصول مبتدأ « جرير » مبتدأ « خاله » خال : خبر المبتدأ الذى هو جرير ، وخال مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من جرير وخبره لا محل لها صلة الموصول « ينل » فعل مضارع جزم تشبيهاً للموصول بالشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « العلاء » مفعول به لينل ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو من « ويكرم » الواو عاطفة ، يكرم : فعل مضارع معطوف على « ينل » وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « الأخوالا » قال العينى : هو مفعول به ، وهو بعيد كل البعد ، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبنياً للمجهول ، والأولى أن يكون قوله : « يكرم » مضارع كرم ويكون قوله « الأخوالا » تمييزاً : إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول « ال » المعرفة على التمييز ، وإما على أن تكون أل زائدة على ما قاله البصريون فى قول الشاعر :

* وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرِو *

=

الخامس : أن يكون المبتدأ له صَدْرُ الكلام : كأسماء الاستفهام ، نحو : « مَنْ لِي مُنْجِداً ؟ » فمن : مبتدأ ، ولى : خبر ، ومنجداً : حال ، ولا يجوز تقديمُ الخبر على « مَنْ » ؛ فلا تقول « لى مَنْ [منجداً] » .

* * *

= الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة :

الأول : فى قوله « ينل العلاء » فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم ، وقد كان من حقه أن يجىء به الشاعر مرفوعاً فيقول « ينال العلاء » ولكنه جاء به مجزوما ؛ لحذف عين الفعل كما يحذفها فى « لم يخف » ونحوه ، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط كما شبهه الشاعر به حيث يقول :

كَذَاكَ الَّذِى يَبْغِى عَلَى النَّاسِ ظَالِماً تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَاصَنَعْ

وليس لك أن تزعم أن من فى قوله « من جرير خاله » شرطية ؛ فلذلك جزم المضارع فى جوابها ؛ لأن ذلك يستدعى ان تجعل جملة « جرير خاله » شرطاً ، وهو غير جائز عند أحد من النحاة ؛ لأن جملة الشرط لا تكون اسمية أصلا (وانظر — مع ذلك — شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتى) .

والشاهد الثانى : فى قوله « ويكرم الأخوالا » فإنه تميز على ما اخترناه ، وقد جاء به معرفة ، وهذا يدل للكوفيين اللذين يرون جواز مجىء التمييز معرفة ، والبصريون يقولون : أل فى هذا زائدة لا معرفة .

والشاهد الثالث : — وهو الذى من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا — فى قوله : « خالى لأنت » حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء ، شذوذا ، وفى البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها فى الإعراب ، والثانى : أنه أراد « لخالى أنت » فأخر اللام إلى الخبر ضرورة ، والثالث : أن يكون أصل الكلام « خالى لهو أنت » فخالى : مبتدأ أول ، والضمير مبتدأ ثان ، وأنت : خبر الثانى ، لحذف الضمير ، فاتصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال فى صدر ما ذكر من جملتها .

ومثل هذا البيت فى هذين التوجيهين قول الراجز :

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ ، وَلِي وَطَرْ ، مُلْتَزَمٌ فِيـــهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ(١)

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْـــهُ مُبِيناً يُخْبَرُ(٢)

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا : كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا(٣)

(١) « ونحو » مبتدأ « عندى » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « درهم » مبتدأ مؤخر « ولى » الواو عاطفة ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وطر » مبتدأ مؤخر « ملتزم » اسم مفعول : خبر المبتدأ الذى هو قوله « نحو » فى أول البيت « فيه » جار ومجرور متعلق بملتزم « تقدم » نائب فاعل لقوله « ملتزم » وتقدم مضاف و « الخبر » مضاف إليه .

(٢) « كذا » جار ومجروم متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله ، أى : يلتزم تقدم الخبر التزاما كهذا الالتزام « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « عاد » فعل ماض « عليه » جار ومجرور متعلق بعاد « مضمر » فاعل عاد « مما » جار ومجرور متعلق بعاد أيضاً ، وما اسم موصول « به ، عنه » متعلقان بيخبر الآتى « مبينا » حال من المجرور فى « به » « يخبر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ما » وجملة « عاد عليه مضمر » فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى شرط إذا ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير البيت : يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذى يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبيناً ـ أى مفسراً ـ لذلك الضمير .

قال ابن غازى : وهذا البيت مع تعقده وتشتيت ضمائره كان يغنى عنه وعما بعده أن يقول :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِنْ مُبْتَدًا ، وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه فى أول البيت السابق « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « يستوجب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « التصديرا » مفعول به ليستوجب ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « كأين » الكاف جارة لقول محذوف ، أين : اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ مؤخر « علمته » فعل وفاعل مفعول أول « نصيراً » مفعول ثان لعلم ، والجملة لا محل لها صلة .

وَخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّمْ أبَدَا : كَمَا لَنَا إلاَّ اتِّبَاعُ أحْمَدَا[1]

أشار فى هذه الأبيات إلى القِسْمِ الثالث . وهو وُجُوب تقديم الخَبَرِ ؛ فذكر أنه يجب فى أربعة مواضع :

الأول : أن يكون المبتدأ نكرةً ليس لها مُسَوِّغ إلا تَقَدُّمُ الخَبَرِ ، والخبر ظرف او جار ومجرور ، نحو : « عندك رجل ، وفى الدار امرأة » ؛ فيجب تقديم الخبر هنا ؛ فلا تقول : « رَجُل عِنْدَكَ » ، ولا « امْرَأَةٌ فِى الدَّارِ » وأجمع النحاة والعرب على مَنْع ذلك ، وإلى هذا أشار بقوله : « ونحو عندى دِرْهم ، ولى وَطَرْ — البيت » ؛ فإن كان للنكرة مُسَوِّغ جاز الأمْرَانِ ، نحو : « رَجُلٌ ظَرِيف عِنْدِى » ، و « عِنْدِى رجُلٌ ظَرِيف » .

الثانى : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شىء فى الخبر ، نحو : « فِى الدَّارِ صَاحِبُهَا » فصاحِبُهَا : مبتدأ ، والضمير المتصل به راجعٌ إلى الدار ، وهو جزء من الخبر ؛ فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو : « صَاحِبُهَا فِى الدَّارِ » ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً .

وهذا مراد المصنف بقوله : « كذا إذا عاد عليه مُضْمَرَ — البيت » أى : كذا يجبُ تقديمُ الخَبَرِ إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخَبَرِ عنه ، وهو المبتدأ ، فكأنه قال : يجبُ تقديمُ الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارة ابن عصفور فى بعض كتبه ، وليست بصحيحة ؛ لأن الضمير فى قولك « فِى الدَّارِ

---

(١) « وخبر » مفعول مقدم لقدم الآتى ، وخبر مضاف و « المحصور » مضاف إليه « قدم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أبدا » منصوب على الظرفية متعلق بقدم « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، « ما » نافية « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء ملغاة « اتباع » مبتدأ مؤخر ، واتباع مضاف و « أحمدا » مضاف إليه . مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، والألف للاطلاق .

صَاحِبُهَا » إنما هو عائد على جزء من الخبر ، لا على الخبر ؛ فينبغى أن تقدر مضافاً محذوفاً فى قول المصنف « عاد عليه » التقدير « كذا إذا عاد على مُلاَبِسِهِ » ثم حُذِف المضاف — الذى هو مُلاَبس — وأقيم المضاف إليه — وهو الهاء — مُقَامه ؛ فصار اللفظ « كذا إذا عاد عليه » .

ومثلُ قولك « فى الدار صاحِبُهَا » قولُهم : « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً » وقولُه :

٥٤ — أَهَابُكِ إِجْلاَلاً ، وَمَا بِكِ قُدْرَة عَلَىَّ ، وَلٰكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

---

٥٤ — هذا البيت قد نسبه قوم - منهم أبو عبيد البكرى فى شرحه على الأمالى (ص ٤٠١) - لنصيب بن رباح الأكبر ، ونسبه آخرون - ومنهم ابن نباتة المصرى فى كتابه « سرح العيون » (ص ١٩١ بولاق) إلى مجنون بنى عامر من أبيات أولها قوله :

وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِى لِنَفْسِىَ لَيْلَى ، ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا
دَعَا الْمُحْرِمُونَ اللهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْماً أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة : « أهابك » من الهيبة ، وهى المخافة « إجلالا » إعظاما لقدرك .

المعنى : إنى لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لقدرك ؛ لأن العين تمتلىء بمن تحبه فتحصل المهابة ، وهو معنى أكثر الشعراء منه ، انظر إلى قول ابن الدمينة :

وَإِنِّى لأَسْتَحْيِيكِ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَىَّ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مِنْكِ رَقِيبُ

الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، مبنى على الكسر فى محل نصب « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو واو الحال ، وما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو بمحذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم ، وملء مضاف و « عين » مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه . =

فحبيبها : مبتدأ [مؤخر] وملء عين : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره ؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ — وهو « ها » — عائد على « عَيْنٍ » وهو متصل بالخبر ؛ فلو قلت « حبيبُها مِلْءُ عين » عاد الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة .

وقد جَرَى الخلافُ فى جواز « ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً[1] » مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبةً ، ولم يَجْرِ خِلاَفٌ — فيما أعلم — فى مَنْعِ « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » فما الفَرْقُ بينهما ؟ وهو ظاهر ، فليتأمل ، وَالفَرْقُ [بينهما] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا فى العامل فى مسألة « ضرب غُلاَمُهُ زيداً » بخلاف مسألة « فى الدار صاحبها » فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف[2] .

= الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبها » فإنه قدم الخبر - وهو قوله « ملء عين » - على المبتدأ - وهو قوله « حبيبها » - لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذى اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، ولا إشكال فيه .

(١) مثل ذلك المثال : كل كلام اتصل فيه ضمير بالفاعل المتقدم ، وهذا الضمير عائد على المفعول المتأخر ، نحو مثال ابن مالك فى باب الفاعل من الألفية « زان نوره الشجر » - برفع « نوره » على أنه فاعل زان ، ونصب « الشجر » على أنه مفعوله - ونحو قول الشاعر :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلاَنِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

ونحو قول الشاعر الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وسيأتى بيان ذلك وإيضاحه فى باب الفاعل .

(٢) وأيضاً فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيراً فى سعة الكلام ، — نحو « ضرب عمراً زيد » — حتى ليظن أن رتبته قد صارت التقدم ، بخلاف الخبر ، فإنه - وإن تقدم على المبتدأ أحياناً - لا يتصور أحد أن رتبته التقدم ؛ لكونه حكما ، والحكم فى مرتبة التأخر=

الثالث : أن يكون الخبر له صَدْرُ الكلامِ ، وهو المراد بقوله : « كذا إذا يستوجب التصديرَا » نحو : « أيْنَ زَيْدٌ » ؟ فزيد : مبتدأ [مؤخر] ، وأين : خبر مقدم ، ولا يُؤَخَّرُ ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ أَيْنَ » ؛ لأن الاستفهام له صَدْرُ الكلامِ ، وكذلك « أيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيراً » ؟ فأين : خبر مقدم ، ومَنْ : مبتدأ مؤخر ، و « علمته نصيراً » صلة مَنْ .

الرابع : أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو : « إنما فى الدَّارِ زَيْدٌ ، وما فى الدَّارِ إلاَّ زَيْدٌ » ومثله « مَا لَنَا إلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَ » .

* * *

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ، كَمَا
تَقُولُ « زَيْدٌ » بَعْدَ « مَنْ عِنْدَكُمَا »(١)

= عن المحكوم عليه البتة ، وأيضاً ، فإن الفاعل والفعل المتعدى جميعاً يشعران بالمفعول ؛ فكان المفعول كالمتقدم ، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه ، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلابس الخبر الذى هو مرجع الضمير .

(١) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « يعلم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذى هو ما « جائز » خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة ، وما مصدرية « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وما مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كقولك ، و « زيد » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : زيد عندنا « بعد » منصوب على الظرفية متعلق بتقول « من » اسم استفهام مبتدأ « عندكما » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام ، وعند مضاف والضمير الذى للمخاطب مضاف إليه ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية ، والجملة فى محل جر بإضافة بعد إليها .

وَفِي جَوَابِ « كَيْفَ زَيْدٌ » قُلْ « دَنِفْ »
فَزَيْدٌ اُسْتُغْنِيَ عَنْـــهُ إِذْ عُرِفْ[1]

يُحْذَفُ كلٌّ من المبتدأ والخبر إذا دَلَّ عليه دليلٌ : جوازاً ، أو وجوباً ، فَذَكَرَ فى هذين البيتين الْحَذْفَ جوازاً ؛ فمثالُ حذفِ الخبر أن يقال : « مَنْ عندكما » ؟ فتقول « زَيْدٌ » التقدير « زيد عندنا » ومثله — فى رأيٍ — « خَرَجْتُ فَإِذا السَّبُعُ » التقدير[2] « فإذا السبع حَاضِرٌ » قال الشاعر :

٥٥ — نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

التقدير « نحن بما عندنا رَاضُونَ » .

---

(١) « وفى جواب » جار ومجرور متعلق بقل « كيف » اسم استفهام خبر مقدم « زيد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر مقصود لفظها فهى فى محل جر بإضافة « جواب » إليها « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « دنف » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : زيد دنف « فزيد » الفاء للتعليل ، زيد : مبتدأ « استغنى » فعل ماض مبنى للمجهول « عنه » نائب فاعل لاستغنى ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ « إذ » ظرف متعلق باستغنى ، أو حرف دال على التعليل « عرف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد المستغنى عنه فى الجواب ، والجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها .

(٢) « إذا » فى هذا المثال ونحوه تسمى « إذا الفجائية » وللعلماء فيها خلاف : أهى حرف أم ظرف ؟ والذين قالوا هى ظرف اختلفوا : أهى ظرف زمان أم ظرف مكان ؟ فمن قال هى ظرف جعلها خبراً مقدماً ، وجعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخراً ، وكأن القائل قد قال ـ على تقدير انها ظرف زمان ـ خرجت فنى وقت خروجى الأسد ، أو قال ـ على تقدير أنها ظرف مكان ـ خرجت فنى مكان خروجى الأسد ، ولا حذف على هذا الوجه بشقيه ، ومن قال : هى حرف جعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : خرجت فإذا الأسد موجود ، أو حاضر ، أو نحو ذلك . وهذا الوجه هو الذى عناه الشارح بقوله : « فى رأى » .

٥٥ — هذا البيت نسبه ابن هشام اللخمى وابن برى إلى عمرو بن امرىء القيس =

. . . .

= الأنصارى ، ونسبه غيرهما - ومنهم العباسى فى معاهد التنصيص (ص ٩٩ بولاق) - إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء فى الجاهلية ، وهو الصواب ، وهو من قصيدة له ، أولها قوله :

رَدَّ الخَلِيطُ الجِمَالَ فَانْصَرَفُوا ماذَا عَلَيْهِمْ لَوْ أَنهُمْ وَقَفُوا ؟

وقيس بن الخطيم — بالخاء المعجمة — هو صاحب القصيدة التى أولها قوله :

أَتعرِفُ رَسْماً كاطِّرَادِ المَذَاهِبِ لِعَمْرَةَ وَحْشاً غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبِ ؟

اللغة : « الرأى » أراد به هنا الاعتقاد ، وأصل جمعه آراء ، مثل سيف وأسياف وثوب وأثواب ، وقد نقلوا العين قبل الفاء ، فقالوا : آراء ، كما قالوا فى جمع بئر آبار وفى جمع رِئم آرام ، ووزن آراء وآبار وآرام أعفال .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وخبره محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : نحن راضون « بما » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف « عندنا » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه « وأنت » مبتدأ « بما » جار ومجرور متعلق بقوله « راض » الآتى « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « راض » خبر المبتدأ الذى هو « أنت » و « الرأى مختلف » مبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « نحن بما عندنا » حيث حذف الخبر - احترازاً عن العبث وقصداً للاختصار مع ضيق المقام - من قوله « نحن بما عندنا » والذى جعل حذفه سائغا سهلا دلالة خبر المبتدأ الثانى عليه .

واعلم أولا أن الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه شاذ ، والأصل الغالب هو الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه .

واعلم ثانيا ان بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جارياً على الأصل المذكور ؛ فزعم أن « راض » فى الشطر الثانى من البيت ليس خبراً عن « أنت » بل هو خبر عن « نحن » الذى فى أول البيت ، وذلك بناء على أن « نحن » للمتكلم المعظم نفسه =

ومثالُ حذف المبتدأ أن يقال : « كيف زيد » ؟ فتقول « صَحيحٌ » أى : « هو صحيح » .

وإن شئت صَرَّحْتَ بكل واحد منهما فقلت : « زيد عندنا ، وهو صحيح » .

ومثله قولُه تعالى : (مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أساءَ فَعَلَيْهَا) أى : « من عمل صالحا فعملُه لنفسه ، ومن أساء فإساءتُهُ عليها » .

قيل : وقد يحذف الجزآن — أعنى المبتدأ والخبرَ — للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : (وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) أى : « فعدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر » فحذف المبتدأ والخبر — وهو « فعدتهن ثلاثة أشهر » — لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حُذِفا لوقوعهما موقع مفرد ، والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : « واللائى لم يَحِضْنَ كذلك » وقوله : (واللائى لَمْ يَحِضْنَ) معطوفٌ على (واللائى يئسن) والأَوْلَى أن يُمَثَّلُ بنحو قولك : « نعَمْ » فى جواب « أزيد قائم » ؟ إذ التقدير « نعَمْ زيد قائم » .

* * *

وَبعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ ، وَفى نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ[1]

= وهذا كلام غير سديد ، لأن نحن - وإن كانت كما زعم المتمحل للمتكلم المعظم لنفسه فمعناها حينئذ مفرد - تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها ؛ فيخبر عنها بالجمع ، كما فى قوله تعالى : (ونحن الوارثون) وما أشبهه .

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله حتم الآتى ، وبعد مضاف ، و « لولا » مضاف إليه، مقصود لفظه « غالبا » منصوب على نزع الخافض « حذف » مبتدأ ، وحذف مضاف و « الخبر » مضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ « وفى نص » الواو عاطفة ، فى نص : جار ومجرور متعلق باستقر الآتى ، ونص مضاف و « يمين » مضاف إليه « ذا » اسم إشارة، =

وَبعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ   كَمِثْلِ « كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ »(١)

وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَرَا   عَنِ الَّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا(٢)

كَضَرْبِىَ العَبْدَ مُسِيئاً ، وَأَتَمّْ   تَبْيِينِىَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ(٣)

= مبتدأ « استقر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من استقر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وحذف الخبر حتم بعد لولا فى غالب أحوالها ، وهذا الحكم قد استقر فى نص يمين : أى إذا كان المبتدأ يستعمل فى اليمين نصا ، بحيث لا يستعمل فى غيره إلا مع قرينة .

(١) « وبعد » الواو عاطفة ، بعد : ظرف متعلق باستقر فى البيت السابق ، وبعد مضاف و « واو » مضاف إليه « عينت » عين : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى واو ، والجملة من عين وفاعله فى محل جر صفة لواو « مفهوم » مفعول به لعين ، ومفهوم مضاف و « مع » مضاف إليه ، مقصود لفظه « كمثل » الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك مثل « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « صانع » مضاف إليه « و » عاطفة « ما » يجوز أن تكون موصولا اسميا معطوفا على كل ، ويجوز أن تكون حرفا مصدريا هى ومدخولها فى تأويل مصدر معطوف على كل ، وجملة « صنع » وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا .

(٢) « وقبل » الواو عاطفة ، وقبل : ظرف متعلق باستقر فى البيت الأول ، وقبل مضاف و « حال » مضاف إليه « لا » نافية « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حال « خبرا » خبر تكون ، والجملة من يكون واسمه وخبره فى محل جر صفة لحال « عن الذى » جار ومجرور متعلق بخبر « خبره » خبر : مبتدأ ، وخبر مضاف والضمير البارز المتصل مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « أضمرا » أضمر : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خبر ، والألف للاطلاق ، والجملة من أضمر ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الذى .

(٣) « كضربى » الكاف جارة لقول محذوف ، ضرب : مبتدأ ، وضرب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وهى فاعل المصدر « العبد » مفعول المصدر « مسيئا » حال =

حاصِلُ ما فى هذه الأبيات أن الخبر يجب حَذْفُهُ فى أربعةِ مواضعَ :

الأول : أن يكون خبراً لمبتدأ بعد « لَوْلاَ » ، نحو : « لَوْلاَ زَيْدٌ لأَتَيْتُكَ » التقدير « لَوْلاَ زَيْدٌ موجود لأتيتك » واحترز بقوله : « غالباً » عما ورد ذكره فيه شذوذاً ، كقوله :

٥٦ — لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرُ ... أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

فـ « عمر » مبتدأ ، و « قَبْلَه » خبر .

= من فاعل كان المحذوفة العائد على العبد ، وخبر المبتدأ جملة محذوفة ، والتقدير : إذا كان (أى وجد ، هو : أى العبد) مسيئا « وأتم » الواو عاطفة ، أتم : مبتدأ ، وأتم مضاف وتبيين من « تبيينى » مضاف إليه ، وتبيين مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهى فاعل له « الحق » مفعول به لتبيين « منوطا » حال من فاعل كان المحذوفة العائد على الحق ، على غرار ما قدرناه فى العبارة الأولى « بالحكم » جار ومجرور متعلق بقوله منوطا ، والتقدير: أتم تبيينى الحق إذا كان (أى وجد ، هو : أى الحق) حال كونه منوطا بالحكم .

٥٦ — البيت لأبى عطاء السندى ـ واسمه مرزوق (وقيل : أفلح) بن يسار ـ مولى بنى أسد ، وهو من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، من كلمة يمدح فيها ابن يزيد بن عمر بن هبيرة ، وانظر قصة ذلك فى الأغانى (١٦/٨٤ بولاق) وقبل البيت المستشهد به قوله:

أَمَّا أَبُوكَ فَعَيْنُ الْجُودِ نَعْرِفُهُ ... وَأَنْتَ أَشْبَهُ خَلْقِ اللهِ بِالْجُودِ

ويروى صدر البيت « لولا يزيد ولولا ـ إلخ » ويزيد أبو الممدوح ، وبعد الشاهد قوله:

مَا يَنْبُتُ الْعُودُ إِلاَّ فى أُرُومَتِهِ ... وَلاَ يَكُونُ الْجَنَى إِلاَّ مِنَ الْعُودِ

اللغة : « معد » هو أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ، وكان سيبويه يقول : إن الميم من أصل الكلمة ؛ لقولهم « تمعدد » بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار ، أو بمعنى قوى وكمل ، قال الراجز :

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا ... كَانَ جَزَائِى بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

لقلة تمفعل فى الكلام ، ولكن العلماء خالفوه فى ذلك ؛ وذهبوا إلى أن الميم فى =

. . . .

= معد زائدة ، بدليل إدغام الدال فى الدال ، والتزموا أن يكون تمعدد على زنة تمفعل مع قلته . وانظر الجزء الثانى من كتابنا دروس التصريف « المقاليد » : هو جمع لا مفرد له من لفظه ، وقيل : مفرده إقليد ـ على غير قياس ـ وهو المفتاح ، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامتثال أمر الممدوح .

المعنى : يقول : أنت خليق بأن يخضع لك بنو معد كلهم ؛ لكفايتك وعظم قدرك ، وإنما تأخر خضوعهم لك لوجود أبيك ووجود جدك من قبل أبيك .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الثانى لوجود الأول ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أبوك » أبو : مبتدأ ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا « ولولا » الواو عاطفة كالأول ، لولا : حرف امتناع لوجود « قبله » قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف والضمير البارز مضاف إليه « عمر » مبتدأ مؤخر « ألقت » ألقى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « إليك » جار ومجرور متعلق بألقت « معد » فاعل ألقت ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله لا محل لها جواب لولا « بالمقاليد » جار ومجرور متعلق بألقت .

الشاهد فيه : قوله « ولولا قبله عمر » حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله « قبله » ـ مع كون ذلك المبتدأ واقعا بعد لولا التى يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب ، ولا يجمع فى الكلام بين العوض والمعوض عنه .

وفى البيت توجيه آخر ، وهو أن « قبله » ظرف متعلق بمحذوف حال ، والخبر محذوف ، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة ، ولا شاهد فى البيت لما أتى به الشارح من أجله .

ومثله فى كل ذلك قول الزبير بن العوام رضى الله عنه :

وَلَوْلاَ بَنُــوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا كَخَبْطَةِ عُصْفُــورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

فإن « لولا » حرف امتناع لوجود ، و « بنوها » مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما ، والضمير البارز مضاف إليه ، و « حول » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه ، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح ببيت أبى عطاء من أجله ، ويجوز أن يكون « حول » متعلقا بالخبر المحذوف على رأى الجمهور ، وعلى ذلك لا يكون شاهداً لما ذكره الشارح .

وهذا الذى ذكره المصنف فى هــذا الـكتاب — من أن الحذف بعد « لولا » واجب إلا قليلا — هو طريقةٌ لبعض النحويين ، والطريقةُ الثانية : أن الحذف واجب [دائماً[1]] وأن ما ورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مُؤَوَّل ، والطريقة الثالثة : أن الخـبر : إما أن يكون كَوْنًا مُطْلقاً ، أو كونا مُقَيَّداً ؛ فإن كان كونا مُطْلقاً وجَبَ حَـذْفُهُ ، نحو : « لَوْلاَ زَيْدٌ لَـكَانَ كَذَا » أى : لولا زيدٌ موجودٌ ، وإن كان كَوْنًا مُقَيَّداً ؛ فإما أن يدلّ عليه دليل ، أوْلا ، فإن لم يدل عليه دليل وجَبَ ذكره ، نحو : « لَوْلاَ زَيْدٌ مُحْسِنٌ إلَىَّ ما أتَيتُ » وإن دلّ عليه [دليلٌ] جاز إثباتُهُ وَحَذْفُهُ ، نحو أن يقال : هل زيد مُحْسِنٌ إليك ؟ فتقول : « لولا زيد لهلـكت » أى : « لولا زيد مُحْسِنٌ إلىَّ » ، فإن شئت حذفت الخبر ، وإن شئت أثبتَّهُ ، ومنــه قولُ أبى العَلاء المَعرِّىِّ .

---

(١) ههنا شيآن نحب أن ننبهك إليهما ، الأول أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التى ذكرها الشارح هى طريقة جمهور النحاة ، والفرق بينها وبين الطريقة الأولى أن أهل الطريقة الأولى يقولون : إن ذكر الخبر عندهم بعد « لولا » قليل ، وليس شاذا ، وذلك بخلاف طريقة الجمهور ، فإن ذكر الخبر عندهم بعد « لولا » إن كان صادراً عمن لا يستشهد بكلامه كما فى بيت المعرى الآتى فهو لحن ، وإن كان صادراً عمن يستشهد بكلامه فإن أمكن تأويله كالشاهد ٥٦ وما أنشدناه معه فهو مؤول ، وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ ، ولا شك أن القليل غير الشاذ .

والأمر الثانى : أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى ، وذلك مخالف لما حمله من عداه من الشروح فإنهم جميعا حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة ، بدليل أنه اختارها فى غير هذا الكتاب ، وهو الذى أشرنا إليه عند إعراب البيت ، وتلخيصه أن تحمل قوله « غالباً » على حالات « لولا » وذلك لأن لولا إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها ، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل ، ثم تحمل قوله « حتم » على الحكم النحوى ، وكأنه قد قال : إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا عاماً وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر ، وهذا — كما ذكرنا — هو الطريقة الثالثة ، فتدبر .

٥٧ — يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ
فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

---

٥٧ — البيت لأبى العلاء المعرى أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد الدهر حفظا وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثانى من الدولة العباسية ؛ فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والشارح إنما جاء به للتمثيل ، لا للاحتجاج والاستشهاد به .

اللغة : « يذيب » من الإذابة ، وهى إسالة الحديد ونحوه من الجامدات « الرعب » الفزع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « الغمد » قراب السيف وجفنه .

الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الرعب » فاعل يذيب «منه» جار ومجرور متعلق بقوله يذيب « كل » مفعول به ليذيب وكل مضاف و «عضب» مضاف إليه « فلولا » حرف امتناع لوجود « الغمد » مبتدأ « يمسكه » يمسك : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغمد ، والهاء - التى هى ضمير الغائب العائد إلى السيف - مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وستعرف مافى هذا الإعراب من المقال وتوجيه فى بيان الاستشهاد « لسالا » اللام واقعة فى جواب « لولا » وسال : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف ، وجملة سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

التمثيل به : فى قوله « فلولا الغمد يمسكه » حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا - وهو جملة « يمسك » وفاعله ومفعوله - لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم ، كما ذكره الشارح العلامة ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » لا يكون إلا كوناً عاماً ، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولا ، وعندهم أن بيت المعرى هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا ومجيئه به كونا خاصاً .

وفى البيت توجيه آخر يصح به على مذهب الجمهور ، وهو أن يكون قوله «يمسك» =

وقد اختار المصنف هذه الطريقةَ فى غير هذا الـكتاب .

الموضع الثانى : أن يكون المبتدأ نَصًّا فى اليمين[١] ، نحو : « لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ » التقدير « لَعَمْرُكَ قَسَمِى » فعمرك : مبتدأ ، وقسمى : خبره ، ولا يجوز التصريح به .

قيل : ومثله : « يَمِينُ الله لأفْعَلَنَّ » التقدير : « يَمِينُ الله قَسَمِى » وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خـبراً[٢] ؛ لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير : « قَسَمِى يَمِين

= فى تأويل مصدر بدل اشتمال من الغمد ، وأصله « أن يمسكه » فلما حذف « أن » ارتفع الفعل كقولهم «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه» فيمن رواه برفع «تسمع» من غير «أن» .

وحاصل القول فى هذه المسألة أن النحاة اختلفوا ، هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصاً أولا ؟ فقال الجمهور : لا يكون كونا خاصا ألبتة ، بل يجب كونه كوناً عاماً ويجب مع ذلك حذفه ، فإن جاء الخبر بعد لولا كونا خاصا فى كلام ما فهو لحن أو مؤول ، وقال غيرهم : يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصا ، لكن الأكثر أن يكون كونا عاما ، فإن كان الخبر كونا عاما وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر كونا خاصا : فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه .

فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حالة واحدة عند الجمهور ، وهى وجوب الحذف ، وثلاثة أحوال عند غيرهم وهى : وجوب الحذف ، ووجوب الذكر ، وجواز الأمرين ، وقد قدمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا ، لأنه صرح باختياره فى غير هذا الكتاب ، وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف .

(١) المراد بكون المبتدأ نصا فى اليمين : أن يغلب استعماله فيه ، حتى لا يستعمل فى غيره إلا مع قرينة ، ومقابل هذا ما ليس نصا فى اليمين ـ وهو : الذى يكثر استعماله فى غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر المقسم عليه ،ألا ترى أن «عهد الله» قد كثر استعماله فى غير القسم ـ نحو قوله تعالى : (وأوفوا بعهد الله) وقولهم : عهد الله يجب الوفاء به ، ويفهم منه القسم إذا قلت : عهد الله لأفعلن كذا ؛ لذكرك المقسم عليه .

(٢) إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر وجوبا لكون المبتدأ نصا فى اليمين فلا محل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون =

اللهِ » بخلاف « لعَمْرُكَ » فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً ؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحَقُّهَا الدخولُ على المبتدأ .

فإن لم يكن المبتدأ نَصًّا فى اليمين لم يجب حَذْفُ الخبرِ ، نحو : « عَهْدُ اللهِ لأفعَلَنَّ » التقدير : « عَهْدُ اللهِ عَلَيَّ » فعهدُ الله : مبتدأ ، وعَلَيَّ : خبره ، ولك إثباتُهُ وحذفُهُ .

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ وَاوٌ هى نَصٌّ فى المعية ، نحو : « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » فكلٌّ : مبتدأ ، وقوله : « وضيعته » معطوف على كل ، والخبر محذوف ، والتقدير : « كلُّ رَجُلٍ وضيعته مُقْتَرِنَانِ » ويُقَدَّرُ الخبر بعد واو المعية .

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأن معنى : « كلُّ رَجُل وضَيْعَتُهُ » كل رجل مَعَ ضيعته ، وهذا كلامٌ تامٌّ لايحتاج إلى تقديرِ خبرٍ ، واختار هذا المذهبَ ابنُ عُصْفُورٍ فى شرح الإيضاح .

فإن لم تكن الواو نَصًّا فى المعية لم يحذف الخبر وُجُوباً[1] ، نحو : « زيد وعمرو قائمان » .

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مَصْدَراً ، وبعده حالٌ سَدَّ [تْ] مَسَدَّ الخبر ، وهى لا تصلح أن تكون خبراً ؛ فيحذف الخبر وجوباً ؛ لسدِّ الحال مَسَدَّه ، وذلك نحو : « ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسيئاً » فضربى : مبتدأ ، والعبدَ : معمولُ

= المحذوف هو المبتدأ ، وذلك من وجهين ، أولها : أن المثال يكفى فيه صحة الاحتمال الذى جىء به من أجله ، ولم يقل أحد إنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذى جىء به له ، فإن ذلك خاص بالدليل ، فإن الدليل هو الذى يجب فيه ألا يحتمل وجها آخر ، وشتان مابين المثال والدليل ، وثانيهما : أن الغرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفا وجوبا ، أما حذفه فلكون ذلك المبتدأ نصا فى اليمين ، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه

(١) بل إن دل عليه دليل جاز حذفه ، وإلا وجب ذكره .

له ، ومسيئاً : حال سَدَّ [تْ] مَسَدَّ الخبر ، والخبَرُ محذوف وجوباً ، والتقدير « ضربى العبد إذا كان مسيئاً » إذا أردت الاستقبال ، وإن أردت المضىَّ فالتقدير « ضَرْبِى الْعَبْدَ إِذْ كَانَ مُسِيئاً » فمسيئاً : حال من الضمير المستتر فى « كان » المفسّر بالعبد [و« إذا كان » أو « إذ كان » ظرف زمان نائب عن الْخَبَرِ] .

ونَبَّه المصنف بقوله : « وقبل حال » على أن الْخَبَرَ المحذوفَ مُقَدّر قبل الحال التى سَدّتْ مَسَدّ الْخَبَرِ كما تقدم تقريره .

واحترز بقوله : « لا يكون خبراً » عن الحال التى تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور ، نحو ما حَكَى الأخفش — رحمه الله — من قولهم : « زَيْدٌ قَائِماً » فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : « ثَبَتَ قائماً » وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً ؛ فتقول : « زيد قائم » فلا يكون الخبر واجِبَ الحذفِ ، بخلاف : « ضَرْبِى الْعَبْدَ مُسيئاً » فإن الحال فيه لاتصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذى قبلها؛ فلا تقول : « ضَرْبِى الْعَبْدَ مُسِىءٌ » ، لأن الضرب لا يُوصَف بأنه مُسِىء .

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر ، نحو : « أَتَمُّ تبيينى الْحَقَّ مَنُوطاً بالْحِكَمِ » فأَتَمُّ : مبتدأ ، وتبيينى : مضاف إليه ، والحقَّ : مفعول لتبيينى ، ومَنُوطاً : حال سَدّ [تْ] مَسَدّ خَبَرِ أتم ، والتقدير : « أتم تبيينى الْحَقَّ إذا كان — أو إذ كان — مَنُوطاً بالْحِكَمِ » .

* * *

ولم يذكر المصنف المواضع التى يُحْذَف فيها المبتدأ ، وُجُوباً ، وقد عَدّهَا فى غير هذا الكتاب أربعة[1]

---

(١) بقى عليه موضعان آخران بما يجب فيه حذف المبتدأ (الأول) مبتدأ الاسم =

الأول: النعتُ المقطوعُ إلى الرفع: فى مَدْح، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ» أو ذم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْخَبِيثُ» أو تَرَحُّم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ» فالمبتدأ محذوف فى هذه المُثُل ونحوها وجوباً، والتقدير: «هو الكريم، وهو الْخَبِيثُ، وهو المِسْكِين».

الموضع الثانى: أن يكون الْخَبَرُ مَخْصُوصَ «نعم» أو «بئس» نحو: «نِعْمَ

= المرفوع بعد «لا سيما» سواء كان هذا الاسم المرفوع بعدها نكرة كما فى قول امرىء القيس بن حجر الكندى الذى أنشدناه فى مباحث العائد فى باب الموصول (ص ١٦٦)، وهو:

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

أم كان معرفة كما فى قولك: أحب النابهين لا سيما على، فإن هذا الاسم المرفوع خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير: ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل، ولا مثل الذى هو على، وليس يخفى عليك أن هذا إنما يجرى على تقدير رفع الاسم بعد «لا سيما» فأما على جره أو نصبه فلا (الثانى) بعد المصدر النائب عن فعله الذى بين فاعله أو مفعوله بحرف جر، فمثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك: سحقا لك. وتعسا لك، وبؤسا لك، التقدير: سحقت وتعست وبؤست. هذا الدعاء لك، فلك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لأن التعدى باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل، والتزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله. ومثال ما بين حرف الجر المفعول قولك: سقيا لك، ورعيا لك، والتقدير: اسق اللهم سقيا وارع اللهم رعيا، هذا الدعاء لك يا زيد، مثلا، فلك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف وجوبا، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر فى هذا لئلا يلزم عليه وجود خطابين لاثنين مختلفين فى جملة واحدة، ولهذا لو كان المصدر نائبا عن فعل غير الأمر، أو كانت اللام جارة لغير ضمير المخاطب، نحو «شكراً لك»: أى شكرت لك شكراً، ونحو «سقيا لزيد»: أى اسق اللهم زيدا - لم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر، ويصير الكلام جملة واحدة حينئذ، والتزموا حذف المبتدأ فى هذا الموضع أيضا ليتصل العامل بمعموله.

الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو » فزيد وعمرو : خَبَرَانِ لمبتدإ محذوف وجوباً ، والتقدير « هو زَيْدٌ » أى الممدوحُ زَيْدٌ « وهو عَمْرٌو » أى المذمومُ عَمْرٌو .

الموضع الثالث : ما حَكَى الفارسىُّ من كلامهم « فِى ذِمَّتِى لأفْعَلَنَّ » ففى ذمتى : خبرٌ لمبتدإ محذوفٍ واجبِ الحذفِ ، والتقدير « فِى ذِمَّتِى يَمِينٌ » وكذلك ما أشْبَهه ، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً فى القَسَم .

الموضع الرابع : أن يكون الخبر مصدراً نائباً مَنَابَ الفعل ، نحو : « صَبْرٌ جَمِيلٌ » التقدير « صبرى صبر جميل » فصبرى : مبتدأ ، وصبر جميل : خبره ، ثم حذف المبتدأ — الذى هو « صبرى » — وجوباً[1] .

* * *

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا[2]

---

(١) وقد ورد من هذا قول الله تعالى : (فصبر جميل) وقول الشاعر :

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ ، وَإِقَامَتِى فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أعْجَبُ

وقول الراجز :

شَكَا إِلَىَّ جَمَلِى طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى

لكن كون هذا مما حذف فيه المبتدأ ليس بلازم ، بل يجوز أن يكون مما حذف فيه الخبر ، وكون الحذف واجبا ليس بلازم فى البيت الأول أيضا ، فقد جوزوا أن يكون « عجب » مبتدأ و « لتلك » خبره .

(٢) « وأخبروا » فعل ماض وفاعله « باثنين » جار ومجرور متعلق بأخبر « أو » حرف عطف « بأكثرا » جار ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق « عن واحد » جار ومجرور متعلق بأخبر « كهم » الكاف جارة لقول محذوف ، وهى ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وهم : مبتدأ « سراة » خبر أول « شعرا » أصله شعراء فقصره للضرورة ، وهو خبر ثان ، والجملة من المبتدأ وخبريه فى محل نصب مقول القول المقدر .

اختلف النحويون فى جواز تَعَدُّدِ خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ » .

فذهب قوم — منهم المصنفُ — إلى جواز ذلك ، سواء[1] كان الْخَبَرَانِ فى معنى خَبَرٍ وَاحِدٍ ، نحو : « هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ » أى مُزٌّ ، أم لم يكونا فى مَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ ؛ كالمثال الأول .

وذَهَبَ بعضُهم إلى أنه لا يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ إلا إذا كان الْخَبَرَانِ فى معنى خبرٍ واحدٍ فإن لم يكونا كذلك تَعَيَّنَ العطف ؛ فإن جاء من لسان العرب شىء بغير عطف قُدِّرَ له مبتدأ آخَرُ ، كقوله تعالى : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) وقول الشاعر :

٥٨ — مَنْ يَكُ ذَابَتٍّ فَهَذَا بَتِّى مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّى

---

(١) الذى يستفاد من كلام الشارح — وهو تابع فيه للناظم فى شرح الكافية — أن تعدد الخبر على ضربين (الأول) تعدد فى اللفظ والمعنى جميعاً ، وضابطه : أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، كالآية القرآنية التى تلاها ، وكمثال النظم ، وكالبيتين اللذين أنشدهما . وحكم هذا النوع — عند من أجاز التعدد — أنه يجوز فيه العطف وتركه ، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها . فأما عند من لم يجز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدآت (الثانى) التعدد فى اللفظ دون المعنى ، وضابطه : ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، نحو قولهم : الرمان حلو حامض ، وقولهم : فلان أعسر أيسر ، أى يعمل بكلتا يديه ، ولهذا النوع أحكام : منها أنه يمتنع عطف أحد الأخبار على غيره ، ومنها أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينها ، ومنها أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ ؛ فلابد فى المثالين من تقدم المبتدأ عليهما ، والإتيان بهما بغير عطف ؛ لأنهما عند التحقيق كشىء واحد ؛ فكل منهما يشبه جزء الكلمة .

٥٨ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٥٨) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم ، وروى ابن منظور هذا البيت فى اللسان أكثر من مرة ولم ينسبه فى إحداها ، وقد روى بعد الشاهد فى أحد المواضع قوله : =

. . . .

= * أَخَذْتهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتِّ *

وزاد على ذلك كله فى موضع آخر قوله :

* سُودٍ نِعَاجٍ كَنِعَاجِ الدَّشْتِ *

اللغة : « بت » قال ابن الأثير : البت الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طيلسان من خز ، وجمعه بتوت ، وقوله « مقيظ ، مصيف ، مشتى » أى : يكفينى للقيظ وهو زمان اشتداد الحر ، ويكفينى للصيف ، وللشتاء « الدشت » الصحراء ، وأصله فارسى ، وقد وقع فى شعر الأعشى ميمون بن قيس ، وذلك قوله :

قَدْ عَلِمَتْ فَارِسٌ وَحِمْيَرُ وَالْـ أَعْرَابُ بِالدَّشْتِ أيكُمْ نَزَلَا

قال أهل اللغة : « وهو فارسى معرب ، ويجوز أن يكون مما اتفقت فيه لغة العرب ولغة الفرس » .

المعنى : هذا البيت فى وصف كساء من صوف كما قال الجوهرى وغيره ، ويريد الشاعر أن يقول : إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لى كساء أكتفى به فى زمان حارة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء ، يعنى أنه يكفيه الدهر كله ، وأنه قد أخذ صوفه الذى نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء .

الإعراب : « من » يجوز أن يكون اسماً موصولا ، وهو مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضاً ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع أيضاً « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، فإن قدرت « من » شرطية فهذا فعل الشرط . واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » ولا إشكال فى جزمه حينئذ ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم — كما أدخل الفاء فى « فهذابتى » — لشبه الموصول بالشرط « ذا » خبر يك ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « بت » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من « يك » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت « من » موصولة « فهذا » الفاء واقعة فى جواب الشرط إذا قدرت « من » اسم شرط ، وإن قدرتها موصولة فالفاءزائدة فىخبر المبتدأ لشبهه بالشرط فى عمومه ، وها: حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة=

وقوله :

٥٩ — يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى المَنَايَا ؛ فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

= مبتدأ «بتى» بت : خبر المبتدأ ، وبت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مقيظ ، مصيف ، مشتى» أخبار متعددة لمبتدأ واحد ، وهو اسم الإشارة ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «من» إن قدرت «من» موصولة ، وفى محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطية ، وجملة الشرط وجوابه جميعاً فى محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطية .

الشاهد فيه : قوله «فهذا بتى ، مقيظ ، مصيف ، مشتى» فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف . ولا يمكن أن يكون الثانى نعتاً للأول ؛ لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً ، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبراً لمبتدأ محذوف خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

٥٩ — البيت لحميد بن ثور الهلالى ، من كلمة يصف فيها الذئب .

اللغة : «مقلتيه» عينيه «المنايا» جمع منية ، وهى فى الأصل فعيلة بمعنى مفعول من منى الله الشىء يمنيه — على وزن رمى يرمى — بمعنى قدره ، وذلك لأن المنية من مقدرات الله تعالى على عباده ، وقوله «فهو يقظان نائم» هكذا وقع فى أكثر كتب النحاة ، والصواب فى إنشاد هذا البيت «فهو يقظان هاجع» ؛ لأنه من قصيدة عينية مشهورة لحميد بن ثور ، وقبله قوله :

إِذَا خَافَ جَوْراً مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِبُهُ وَالجَانِبُ المُتَوَاسِعُ

وَإِنْ بَاتَ وَحْشاً لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعاً ، وَلَمْ يُصْبِحْ لَهَا وَهْوَ خَاشِعُ

الإعراب : «ينام» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب «بإحدى» جار ومجرور متعلق بقوله ينام ، وإحدى مضاف : ومقلتى من «مقلتيه» مضاف إليه ، ومقلتى مضاف والضمير مضاف إليه «ويتقى» الواو عاطفة ، يتقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب ، والجملة معطوفة على جملة «ينام» السابقة «بأخرى» جار ومجرور متعلق بقوله يتقى «المنايا» مفعول به ليتقى «فهو» مبتدأ «يقظان» خبره «نائم» أو «هاجع» خبر بعد خبر . =

وزعم بعضهم أنه لا يتعدَّدُ الخبر إلا إذا كان من جنسٍ واحدٍ ، كأنْ يكون الخبرَانِ مثلا مفردين ، نحو : « زَيدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ » أو جملتين نحو : « زيدٌ قَامَ ضَحِكَ » فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخَرُ جملةً فلا يجوز ذلك ؛ فلا تقول : « زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ » هكذا زعم هـذا القائلُ ، ويقع فى كلام المُعْرِبين للقرآن الـكريم وغيره تجويزُ ذلك كثيراً ، ومنه قولُه تعالى : (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) جَوَّزُوا كونَ « تَسْعَى » خبراً ثانياً ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كونه حالا(١) .

* * *

= الشاهد فيه : قوله : « فهو يقظان نائم» أو قوله « فهو يقظان هاجع » حيث أخبر عن مبتدأ واحد — وهو قوله « هو » — بخبرين وهما قوله « يقظان هاجع » أو قوله « يقظان نائم » من غير عطف الثانى منهما على الأول .

والشواهد على ذلك كثيرة فى كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره ، فلا معنى لجحده ونـكرانه .

ومما استشهد به المجيز قوله تعالى : (كلا إنها لظى نزاعة للشوى) وقوله سبحانه فى قراءة ابن مسعود : (وهذا بعلى شيخ) ومنه قول على بن أبى طالب أمير المؤمنين :

أَنَا الذِى سَمَّـتْنِ أُمِّى حَيْـدَرَهْ كَلَيْثِ غَابَاتٍ غَلِيظِ الْقَصَرَهْ

* أَكِيلُـكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْـلَ السَّنْدَرَهْ *

فإن قوله « أنا » مبتدأ ، والاسم الموصول بعده خبره ، ويجوز أن يكون (كليث) جارا ومجرورا يتعلق بمحذوف خبر ثان ، وقوله « أكيلـكم » جملة فعلية فى محل رفع خبر ثالث ، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس ، وهو ظاهر بعد ما بيناه .

(١) إذا لم تجعل جملة (تسعى) خبرا ثانيا كما يقول المعربون فهى فى محل رفع صفة لحية ، وليست فى محل نصب حالا من حية كما زعم الشارح ، وذلك لأن (حية) نـكرة لا مسوغ لمجىء الحال منها ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة أو نـكرة معها مسوغ ، اللهم إلا أن تتمحل للشارح فتزعم أن الجملة حال من الضمير الواقع مبتدأ على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ .

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْماً ، والْخَبَرْ تَنْصِبُهُ ، كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ(١)

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ ، زَالَ بَرِحَا(٢)

فَتِىء ، وَانْفَكَّ ، وَهَذِى الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ ، أَوْ لِنَفْيٍ ، مُتْبَعَهْ(٣)

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِـ « مَا » كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَماً(٤)

---

(١) « ترفع » فعل مضارع « كان » قصد لفظه : فاعل ترفع « المبتدا » مفعول به لترفع « اسما » حال من قوله المبتدأ « والخبر» الواو عاطفة ، الخبر: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وتنصب الخبر « تنصبه » تنصب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على « كان » ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، والجملة من تنصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيرية « ككان » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أي : وذلك كائن كقولك ، كان : فعل ماض ناقص « سيدا » خبر كان مقدم « عمر » اسمها مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن للوقف .

(٢) « ككان » جار ومجرو متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « كان » هنا قصد لفظه « ظل » قصد لفظه أيضاً : مبتدأ مؤخر « بات ، أضحى ، أصبحا ، أمسى ، وصار ، ليس ، زال ، برحا » كلهن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف مما عدا الخامس .

(٣) « فتىء ، وانفك » معطوفان أيضاً على « ظل » بإسقاط حرف العطف فى الأول « وهذى » الواو للاستئناف ، ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وذى : اسم إشارة مبتدأ « الأربعة » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له ، « لشبه » جار ومجرور متعلق بقوله « متبعة » الآتى ، وشبه مضاف ، و « نفى » مضاف إليه « أو » حرف عطف « لنفى » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « متبعه » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة .

(٤) « ومثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « دام » قصد لفظه أيضاً : مبتدأ مؤخر « مسبوقا » حال من دام « بما » الباء حرف جر ، وما =

لما فَرَغَ من الكلام على المبتدأ والخبر شَرَع فى ذِكْرِ نواسخ الابتداء ، وهى قسمان : أفعال ، وحروف ؛ فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعالُ المقارَبةِ ، وظَنَّ وأخواتُهَا ؛ والحروفُ : ما وأخواتها ، ولا التى لنفى الجنس ، وإنَّ وأخواتها .

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها ، وكلُّها أفعالٌ اتفاقاً ، إلا « ليس » ؛ فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارِسِىُّ — فى أحد قَوْلَيْهِ — وأبو بكر بن شُقَير — فى أحد قوليه — إلى أنها حرف(١) .

= قصد لفظه : مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمسبوقا « كأعط » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله الأول محذوف ، والتقدير « أعط المحتاج » مثلا « ما » مصدرية ظرفية « دمت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم دام « مصيبا » خبر دام « درهما » مفعول ثان لأعط ، وتلخيص البيت : ودام مثل كان — فى العمل الذى هو رفع الاسم ونصب الخبر — لكن فى حالة معينة ، وهى حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية الواقعة فى نحو قولك « أعط المحتاج درهما ما دمت مصيبا » أى مدة دوامك مصيبا ، والمراد ما دمت تحب أن تكون مصيباً .

(١) أول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف ، هو ابن السراج ، وتابعه على ذلك أبو على الفارسى فى « الحلبيات » وأبو بكر بن شقير ، وجماعة .

واستدلوا على ذلك بدليلين :

الدليل الأول : أن « ليس » أشبه الحرف من وجهين :

الوجه الأول : أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف ، وذلك لأنه يدل على النفى الذى يدل عليه « ما » وغيرها من حروف النفى .

الوجه الثانى : أنه جامد لا يتصرف ، كما أن الحرف جامد لا يتصرف .

والدليل الثانى : أنه خالف سنن الأفعال عامة ، وبيان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة ، وهذه الكلمة لا تدل على الحدث أصلا ، وما فيها من الدلالة على الزمان مخالف لما فى عامة الأفعال ؛ فإن عامة الأفعال الماضية تدل على الزمان الذى انقضى ، وهذه الكلمة تدل على نفى الحدث الذى دل =

وهى ترفع المبتدأ ، وتنصب خبره ، ويسمى المرفوعُ بها اسماً لها ، والمنصوبُ بها خبراً لها .

وهذه الأفعالُ قسمان : منها ما يعمل هذا العمَلَ بلا شرط ، وهى : كان ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ، ومنها ما لا يعمل هذا العمَلَ إلا بشرطٍ ، وهو قسمان : أحدهما ما يُشْتَرَط فى عمله أن يسبقه نفىٌ لفظاً أو تقديراً ، أوشِبْهُ نَفْىٍ ، وهو أربعة : زال ، وبَرِحَ ، وفتىء ، وانْفَكَّ ؛ فمثالُ النفى لفظاً « ما زال زيد قائماً » ومثالُه تقديراً قولُه تعالى : (قَالُوا تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) أى : لا تفتؤ ، ولا يُحذف النافى معها إلا بعد القَسَمِ كالآية الكريمة ، وقد شَذَّ الْحَذف بدون القَسَمِ ، كقول الشاعر :

= عليه خبرها فى الزمان الحاضر ، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضى أو المستقبل ، فإذا قلت : « ليس خلق الله مثله » فليس أداة نفى » واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل الماضى — وهو خلق — وفاعله فى محل نصب خبرها . وفى هذا المثال قرينة — وهى كون الخبر ماضياً — على أن المراد نفى الخلق فى الماضى ، وقوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) يشتمل على قرينة تدل على أن المراد نفى صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان ؛ ومن أجل ذلك كله قالوا : هى حرف .

ويرد ذلك عليهم قبولها علامات الفعل ، ألا ترى أن تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها ؛ فتقول : ليست هند مفلحة ، وأن تاء الفاعل تدخل عليها ؛ فنقول : لست ، ولست ، ولستما ولستم ، ولستن .

وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه ؛ لأن المحقق الرضى ذهب إلى أن « ليس » دالة على حدث — وهو الانتفاء — ولئن سلمنا أنها لا تدل على حدث — كما هو الراجح ، بل الصحيح عند الجمهور — فإنا نقول : إن عدم دلالتها على حدث — ليس هو بأصل الوضع ، ولكنه طارىء عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفى ، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة ، وهى من هذه الجهة دالة عليه ؛ فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارىء فيمنعها .

٦٠ — وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي ... بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا

---

٦٠ — البيت لخداش بن زهير .

اللغة : « منتطقا » قد فسره الشارح العلامة تفسيراً ، ويقال : جاء فلان منتطقا فرسه ؛ إذا جنبه — أى جعله إلى جانبه ولم يركبه — وقال ابن فارس : هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرساً جوادا ، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولا مستجاداً فى الثناء على قومه ، أى : ناطقاً « مجيدا » بضم الميم : يجرى على المعنيين اللذين ذكرناهما فى قوله « منتطقاً » ، وهو وصف للفرس على الأول ، ووصف لنفسه على الثانى .

المعنى : يريد أنه سيبقى مدى حياته فارساً ، أو ناطقاً بمآثر قومه ذاكرا محامدهم ؛ لأنها كثيرة لا تفنى . وسيكون جيد الحديث عنهم ، بارع الثناء عليهم ؛ لأن صفاتهم الكريمة تنطق الألسنة بذكرهم .

الإعراب : « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ما » مصدرية ظرفية « أدام » فعل ماض « الله » فاعل أدام « قومى » قوم : مفعول به لأدام ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بحمد » جار ومجرور متعلق بقوله « أبرح » أو هو متعلق بفعل محذوف ، والتقدير « أحمد بحمد » وحمد مضاف ، و « الله » مضاف إليه « منتطقاً » اسم فاعل فعله انتطق ، وهو خبر « أبرح » السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مجيداً » مفعول به لمنتطق على المعنى الأول ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وأصل الكلام : لا أبرح جانباً فرساً مجيداً ، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثانى ، وكأنه قال : لا أبرح ناطقاً بمحامد قومى مجيداً فى ذلك ؛ لأن محامدهم تنطق الألسنة بجيد المدح .

الشاهد فيه : قوله « أبرح » حيث استعمله بدون نفى أو شبه نفى ، مع كونه غير مسبوق بالقسم ؛ قال ابن عصفور : وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من قال : إن أداة النفى مرادة ، فكأنه قال « لا أبرح » ، ومنهم من قال : إن « أبرح » غير منفى ، لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، والمعنى عنده : أزول بحمد الله عن أن أكون منتطقاً مجيداً ، أى : صاحب نطاق وجواد — لأن قدمى يكفوننى هذا ؛ فعلى هذا الوجه الأخير فى كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه .

ومثل هذا البيت قول خليفة بن براز :

=

أى : لا أبرح منتطقاً مجيداً ، أى : صاحبَ نِطَاقٍ وجَوَاد ، ما أدام الله قومى ، وَعَنَى بذلك أنه لا يزال مُسْتَغنيًا ما بقى له قومُه ، وهذا أَحْسَنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ .

ومثالُ شبه النفى — والمرادُ به النهىُ — كقولك : « لا تَزَلْ قائمًا » ومنه قولُه :

٦١ — صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ ؛ فَنِسْيَانُهُ ضَـلاَلٌ مُبِينُ

والدعاء ، كقولك : « لاَ يَزَالُ اللهُ مُحْسِناً إِلَيْكَ » وقول الشاعر :

= تَنْفَـكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفى مطلقاً ثلاثة :

الأول : أن يكون هذا الحرف « لا » دون سائر أخوانه من حروف النفى .

الثانى . أن يكون المنفى به مضارعا كما فى الآية ، وكما فى قول امرىء القيس :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِى لَدَيْكِ وَأَوْصَالِى

وقول عبد الله بن قيس الرقيات :

وَاللهِ أَبْرَحُ فى مُقَدِّمَـــةٍ أُهْدِى الْجُيُوشَ عَلَىَّ شِكَّتِيَهْ
حَـتَّى أُفَجِّعَهُمْ بِإِخْوَتِهِـمْ وَأَسُوقَ نِسْوَتَهُمْ بِنِسْوَتِيَهْ

وقول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

تَاللهِ أَنْسَى حُبَّهَا حَيَاتَنَا أَوْ أُقْـبَرَا

وقول نصيب من مرثية له فى أبى بكر بن عبد العزيز بن مروان :

تَاللهِ أَنْسَى مُصِيبَتِى أَبَداً مَا أَسْمَعَتْنِى حَنِينَهَا الإِبِلُ

الثالث : أن يكون ذلك فى القسم كما فى الآية الكريمة من سورة يوسف ، وبيت امرىء القيس ، وبيت عبد الله بن قيس الرقيات ، وبيت عمر ، وبيت نصيب ، وشذ الحذف بدون القسم كما فى بيت خداش ، وبيت خليفة بن براز .

٦١ — البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها . =

٦٢ — ألا يَا أَسْلَمِي ، يَا دَارَمَيَّ ، عَلَى الْبِلَى ، وَلاَ زَالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعَائِكِ الْقَطْــــرُ

= المعنى : ياصاحي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر .

الإعراب : « صاح » منادى حذفت منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخيما غير قياسى ؛ لأنه نكرة ، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهى ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذاكر » خبر تزل ، وذاكر مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فنسيانه » الفاء حرف دال على التعليل ، نسيان : مبتدأ ، ونسيان مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ « مبين » نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تزل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى « كان » فى العمل ؛ لكونها مسبوقة بحرف النهى ، والنهى شبيه بالنفى .

٦٢ — البيت لذى الرمة غيلان بن عقبة يقوله فى صاحبته مية .

اللغة : « البلى » من بلى الثوب يبلى - على وزن رضى يرضى - أى : خلق ورث « منهلا » منسكبا منصبا « جرعائك » الجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئاً « القطر » المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيبته بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان من طوارق الحدثان وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها ، وكنى بنزول الأمطار عن الخصب والنماء بما يستتبع من رفاهية أهلها ، وإقامتهم فى ربوعها ، وعدم المهاجرة منها لانتجاع الغيث والكلأ .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير « يادارمية » « اسلمى » فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « يادار » يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف ، و « مى » مضاف إليه « على البلى » جار ومجرور متعلق باسلمى « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص « منهلا » خبر زال مقدم « بجرعائك » الجار والمجرور متعلق بقوله « منهلا » وجرعاء مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « القطر » اسم زال مؤخر . =

وهـذا [هو] الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وَهٰذِى الأَربعة — إلى آخر البيت » .

القسم الثانى : ما يُشْتَرَط فى عمله أن يسبقه « ما » المَصْدَرِية الظرفية ، وهو « دام » كقولك : « أعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَماً » أى : أعط مُدَّةَ دَوَامِكَ مصيباً درهما ؛ ومنه قولُه تعالى : (وَأَوْصَانِى بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) أى : مُدَّةَ دوامى حياً .

= الشاهد فيه : للنحاة فى هذا البيت شاهدان . الأول : فى قوله « يا اسلمى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً . ولـكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدر ، ولا يحسن فى مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه ؛ لأن « ألا » السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت فى ما ذكرنا قول الشماخ .

يَقُولُونَ لِى : يَا احْلِفْ ، وَلَسْتُ بِحَالِفٍ أُخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمَا أَنَالُهَا

فقد أراد : يقولون لى يا هذا احلف ، ومثله قول الأخطل :

أَلا يا اسْلَمِى يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِى بَكْرٍ وَلاَ زَالَ حَيَّانَا عِدًى آخِرَ الدهْرِ

أراد : ألا يا هند اسلمى يا هند بنى بكر ، ومثله قول الآخر :

ألا يَا اسْلَمِى ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْعِقْدِ وَذَاتَ الثَّنَايَا الغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

أراد : ألا يا ذات الدماليج اسلمى ذات الدماليج — إلخ ، ومثل الأمر الدعاء كما فى قول الفرزدق :

يا أَرْغَمَ اللهُ أَنفاً أَنْتَ حامِـــلُهُ يَاذَا الخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ والخَطَلِ

يريد : يا هذا أرغم الله أنفاً — إلخ ، ومثله قول الآخر :

يا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمُ والصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

فيمن رواه برفع « لعنة الله »

والشاهد الثانى فى قوله « ولا زال إلخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان » فى رفعها الاسم ونصب الخبر ، لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفى .

ومعنى ظَلَّ : اتِّصَافُ المخبَرِ عنه بالخبر نهاراً ، ومعنى بات : اتِّصَافُه به ليلا ، وأضحى : اتصافُه به فى الضّحى ، وأصبح : اتِّصَافُهُ به فى الصباح ، وأمسى : اتِّصَافه به فى المساء ، ومعنى صار التحوُّلُ من صِفَةٍ إلى [صفة] أخرى ، ومعنى ليس : النفىُ ، وهى عند الإطلاق لنفى الحال ، نحو : « ليس زيد قائماً » أى : الآنَ ، وعند التقييد بزمنٍ على حَسَبِه ، نحو : « ليس زيد قائماً غداً » ومعنى زال وأخواتها : مُلاَزَمَةُ الخبَرِ المخبَرِ عنه على حَسَبِ ما يقتضيه الحالُ نحو : « ما زال زيد ضاحكاً ، وما زال عمرو أزْرَقَ العينين » ومعنى دام : بقى واسْتَمَرَّ .

* * *

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ إنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اُسْتُعْمِلاَ[1]

هذه الأفعال على قسمين[2] : أحدهما ما يَتَصَرَّفُ ، وهو ماعدا ليس ودام .

---

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف ، و « ماض » مضاف إليه « مثله » مثل : حال مقدم على صاحبها ، وصاحبها هو فاعل « عمل » الآتى ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه ، ومثل من الألفاظ المتوغلة فى الإبهام فلا تفيدها الإضافة تعريفا ؛ فلهذا وقعت حالا « قد » حرف تحقيق « عملا » عمل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « غير » اسم كان ، وغير مضاف ، و « الماض » مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق باستعمل « استعملا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن كان غير الماضى مستعملا فإنه يعمل مشابها الماضى .

(٢) هى على قسمين إجمالا ، ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلا (الأول) ما لا يتصرف أصلا فلم يأت منه إلا الماضى ، وهو فعلان : ليس ، ودام، فإن قلت : فإنه قد سمع : يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام ، قلت : هذه تصرفات دام التامة التى ترفع فاعلا فقط ، والكلام =

والثانى ما لا يَتَصَرَّفُ ، وهو ليس ودام ، فَنَبَّه المصنفُ بهذا البيتِ على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يَعْمَلُ غيرُ الماضى منه عملَ الماضى ، وذلك هو المضارعُ ، نحو : « يكون زيد قائما » قال الله تعالى : (وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) والأمرُ ، نحو : (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالقِسْطِ) وقال الله تعالى : (قُلْ كُونُوا حِجَارَة أَوْ حَدِيداً) ، واسمُ الفاعل ، نحو : « زَيْدٌ كَائِنٌ أَخَاكَ » وقال الشاعر :

٦٣ — وَمَا كلُّ مَنْ يُبْدِى البَشَاشَةَ كَائِناً
أَخَاكَ ، إِذَا لم تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدا!

= إنما هو فى دام الناقصة التى ترفع الاسم وتنصب الخبر (الثانى) مايتصرف تصرفا ناقصا، بأن يكون المستعمل منه الماضى والمضارع واسم الفاعل ، وهو أربعة أفعال : زال ، وفتىء ، وبرح ، وانفك (الثالث) ما يتصرف تصرفا تاما بأن تجىء منه أنواع الفعل الثلاثة : الماضى ، والمضارع ، والأمر ، ويجىء منه المصدر واسم الفاعل ، وهو الباقى ، وقد اختلف النحاة فى مجىء اسم المفعول من القسم الثالث ؛ فمنعه قوم منهم أبو على الفارسى ؛ فقد سأله تلميذه ابن جنى عن قول سيبويه « مكون فيه » فقال : ما كل داء يعالجه الطبيب ! . وأجازه غير أبى على ، فاحفظ ذلك .

٦٣ — البيت من الشواهد التى لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يبدى » يظهر « البشاشة » طلاقة الوجه « تلفه » تجده « منجدا » مساعدا .

المعنى : ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذى تركن إليه ، وتعتمد فى حاجتك عليه ، وإنما أخوك هو الذى تجده عونا لك عند الحاجة .

الإعراب : « ما » نافية تعمل عمل ليس « كل » اسمها ، وكل مضاف ، و « من » اسم موصول مضاف إليه « يبدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » والجملة لا محل لها صلة الموصول « البشاشة » مفعول به ليبدى « كائنا » خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل « أخاك » أخا : خبر كائن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفى وجزم « تلفه » تلف : فعل مضارع مجزوم بلم ، =

والمَصْدَرُ كذلك ، واختلف الناسُ فى « كان » الناقصة : هل لها مَصْدَرٌ أم لا ؟ والصحيحُ أن لها مصدراً ، ومنه قوله :

٦٤ — بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فى قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْــكَ يَسِيرُ

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلفى «لك» جار ومجرور متعلق بقوله « منجدا » الآتى « منجداً » مفعول ثان لتلفى ، وقال العينى : هو حال ، وذلك مبنى على أن « ظن » وأخواتها تنصب مفعولا واحداً ، وهو رأى ضعيف لبعض النحاة .

الشاهد فيه : قوله « كائنا أخاك » فإن « كائناً » اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها ، فرفع اسماً ونصب خبرا : أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه ، وأما الخبر فهو قوله « أخاك » على ما بيناه فى إعراب البيت .

٦٤ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التى لم ينسبوها إلى قائل معين .

اللغة : « بذل » عطاء « ساد » من السيادة ، وهى الرفعة وعظم الشأن .

المعنى : إن الرجل يسود فى قومه وينبه ذكره فى عشيرته ببذل المال والحلم ، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل .

الإعراب : « ببذل » جار ومجرور متعلق بساد ، و « حلم » معطوف على بذل « ساد » فعل ماض « فى قومه » الجار والمجرور متعلق أيضاً بساد ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه « الفتى » فاعل ساد « وكونك » كون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ؛ فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر ، وهو قوله « يسير » الآتى ، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ، فأما اسمه فالكاف المتصلة به ؛ فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة ، والثانى رفع على أنها الاسم ، وأما خبرها فقوله « إياه » وقوله « عليك » جار ومجرور متعلق بيسير . وقوله « يسير » هو خبر المبتدأ ، على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله «وكونك اياه» حيث استعمل مصدر كان الناقصة ، وأجراه مجراها فى رفع الاسم ونصب الخبر . وقد بينت لك اسمه وخبره فى إعراب البيت . =

وما لا يتصرَّفُ منها — وهو دام ، وليس[1] — وما كان النفيُ أو شِبْهُهُ شرطاً فيه — وهو زال وأخواتها — لا يُسْتَعْمَلُ منه أمْرٌ ولا مصدر .

* * *

وفى جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ
أجِزْ ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ[2]

= فهذا الشاهد يدل على شيئين : أولهما أن « كان » الناقصة قد جاء لها مصدر فى كلام العرب ، فهو رد على من قال لا مصدر لها ، وثانيهما أن غير الماضى من هذه الأفعال — سواء أكان اسما ، أم كان فعلا غير ماض — يعمل العمل الذى يعمله الفعل الماضى ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر .

(١) رجح العلامة الصبان أن دام الناقصة لها مصدر ، ودليله على ذلك شيآن : الأول أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية ، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر ، فاستعمالهم هذا الفعل بعد «ما» يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدراً ، والثانى أن العلماء جروا على تقدير ما دام فى نحو قوله تعالى : (مادمت حيا) بقولهم : مدة دوامى حيا ، ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا فى هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب ، لكنا بذلك جائرين مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءة ، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة ، فتتم الدعوى .

(٢) « وفى جميعها » الجار والمجرور متعلق بتوسط ، وجميع مضاف ، وها مضاف إليه « توسط » مفعول به لأجز مقدم عليه ، وتوسط مضاف ، و « الخبر » مضاف إليه « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كل » مبتدأ « سبقه » سبق : مفعول به مقدم على عامله وهو حظر ، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « دام » قصد لفظه : مفعول به لسبق « حظر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل ، والجملة من حظر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ وهو كل .

مُرَاده أن أخبار هذه الأفعال — إن لم يجب تقديمُهَا على الِاسم ، ولا تأخيرُهَا عنه — يجوز تَوَسُّطُهَا بين الفعل والاسم [١] ؛ فمثالُ وجوبِ تقديمها على الِاسم قولُكَ : « كَانَ فى الدَّار صاحِبُهَا » فلا يجوز ههنا تقديمُ الاسم على الخبر ، لئلا يعود الضميرُ على متأخِّرٍ لفظا ورتبة ، ومثالُ وجوبِ تأخيرِ الخبر عن الاسم

---

(١) حاصل القول فى هذا الموضوع أن لخبر كان وأخواتها ستة أحوال :

الأول : وجوب التأخير ، وذلك فى مسألتين ، إحداهما : أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهر ، نحو : كان صديقى عدوى ، وثانيتهما : أن يكون الخبر محصوراً نحو قوله تعالى : (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية) والمكاء : التصفير ، والتصدية : التصفيق .

الثانى : وجوب التوسط بين العامل واسمه ، وذلك فى نحو قولك : يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها ؛ فلا يجوز فى هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم ؛ لئلا يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدرية لئلا يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول ، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرنا .

الثالث : وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، وذلك فيما إذا كان الخبر مما له الصدارة كاسم الاستفهام ، نحو « أين كان زيد » ؟

الرابع : امتناع التأخر عن الاسم ، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما ، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلا بضمير يعود على بعض الخبر ، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل ، نحو « كان فى الدار صاحبها ، وكان غلام هند بعلها » يجوز أن تقول ذلك ، ويجوز أن تقول : « فى الدار كان صاحبها ، وغلام هند كان بعلها » — بنصب غلام — ولا يجوز فى المثالين التأخير عن الاسم .

الخامس : امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعاً ، نحو « هل كان زيد صديقك » ؟ فنى هذا المثال يجوز هذا ، ويجوز « هل كان صديقك زيد » ولا يجوز تقديم الخبر على هل ؛ لأن « هل » لها صدر الكلام ، ولا توسيطه بين هل والفعل ؛ لأن الفصل بينهما غير جائز .

السادس : جواز الأمور الثلاثة ، نحو « كان محمد صديقك » يجوز فيه ذلك كما يجوز أن تقول : صديقك كان محمد ، وأن تقول : كان صديقك محمد ، بنصب الصديق .

قولُك : « كان أخِي رَفِيقِي » فلا يجوز تقديم رفيقي — على أنه خبر — لأنه لا يُعْلَم ذلك؛ لعدم ظهور الإعراب ، ومثالُ ما توسّطَ فيه الخبرُ قولُك : « كان قائمًا زيدٌ » قال الله تعالى : (وَ كَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) وكذلك سائر أفعال هذا الباب — من المُتَصَرِّفِ ، وغيره — يجوز توسُّطُ أخبارها بالشرط المَذْكور ،

و نَقَلَ صاحبُ الإرشـاد خلافًا فى جواز تقديم خبر « ليس » على اسمها ، والصوابُ جوازُهُ ، قال الشاعر :

٦٥ — سَلِي — إنْ جَهِلْتِ — النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَـــوَاءً عَالِمٌ وَجَهُـولُ

٦٥ — البيت من قصيدة للسموأل بن عادياء الغسانى ، المضروب به المثل فى الوفاء ، ومطلع قصيدته التى منها بيت الشاهد قوله :

إذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيـــلُ

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

اللغة : « يدنس » الدنس — بفتح الدال المهملة والنون — هو الوسخ والقذر ، والأصل فيه أن يكون فى الأمور الحسية ، والمراد ههنا الدنس المعنوى « اللؤم » اسم جامع للخصال الدنيئة ومقابح الصفات « رداء » هو فى هـذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال : أى إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء ، يريد أن له أن يختار من المكارم وخصال البر الخصلة التى يرغبها « ضيمها » الضيم : الظلم .

المعنى : يقول لمن يخاطبها : سلى الناس عنا وعمن تقارنينهم بنا — إن لم تـكونى عالمة بحالنا ، مدركة للفرق العظيم الذى بيننا وبينهم — لـكى يتضح لك الحال ، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها .

الإعراب : « سلى » فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله « إن » شرطية « جهلت » جهل : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطبة فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « عنا » جار ومجرور متعلق بقوله سلى « وعنهم » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله « فليس » الفاء حرف دال على التعليل ، وليس : فعل ماض ناقص « سواء » خبر ليس مقدم « عالم » اسم ليس مؤخر « وجهول » معطوف على عالم . =

وذَكَرَ ابنُ مُعْطٍ أن خبر «دام» لا يَتَقَدَّمُ على اسمها ؛ فلا تقول : « لا أصاحبك ما دام قائماً زيد » والصوابُ جَوَازُهُ ، قال الشاعر :

٦٦ — لاَ طِيبَ لِلعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً
لَذَّاتُهُ بادِّكَارِ المَــــوْتِ وَالهَرَمِ

= الشاهد فيه : قوله « فليس سواء عالم وجهول » حيث قدم خبر ليس وهو « سواء » على اسمها وهو « عالم » وذلك جائز سائغ فى الشعر وغيره ، خلافا لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد ، وقد نسب ابن هشام القول بالمنع إلى ابن درستويه .

٦٦ — البيت من الشواهد التى لم يعين قائلها أحد ممن اطلعنا على كلامه .

اللغة : « طيب » المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم مفعول من التنغيص وهو التكدير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذتكار » فقلبت تاء الافتعال دالا ، ثم قلبت الذال دالا ، ثم أدغمت الدال فى الدال . ويجوز فيه « اذكار » بالذال المعجمة ، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهملة على حاله فتقول « اذدكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : (فهل من مدكر) أصله مذتكر فقلبت التاء دالا ثم الذال دالا أيضا ثم أدغمنا على ما ذكرناه أولا .

المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيب العيش ما دام يتذكر الأيام التى تأتى عليه بأوجاعها وآلامها ، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الشيخوخة والموت ومفارقة أحبائه وملاذه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، أو متعلق بمحذوف صفة لطيب ، وخبر لا حينئذ محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « منغصة » خبر دام مقدم على اسمها « لذاته » لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه « بادكار » جار ومجرور متعلق بقوله منغصة ، وادكار مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والهرم » معطوف بالواو على الموت .

الشاهد فيه : قوله « ما دامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر دام وهو قوله « منغصة » على اسمها وهو قوله « لذاته » . =

وأشار بقوله : « وكلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ » إلى أن كلَّ العرب —أو كلَّ النحاة— مَنَعَ سَبْقَ خبَرِ « دام » عليها ، وهذا إنْ أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على « ما » المتصلة بها ، نحو : « لا أصحبك قائماً ما دام زيد » فمسلّم ، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على « دام » وَحْدَهَا ، نحو : « لا أصحبك ما قائماً دام زيد » — وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَدُهُ فى شَرْحِهِ — ففيه نظر ، والذى يظهر أنه لا يمتنع تقديمُ خبَرِ

= هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة ، رداً على ابن معط . وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منغصة » ومتعلقه ـ وهو قوله : « بادكار » ـ بأجنبى عنهما وهو « لذاته » .

وفى البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دام » ضميراً مستترا ، وقوله « منغصة » خبرها ، وقوله « لذاته » نائب فاعل لقوله « منغصة » ؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ؛ فلا يكون رداً على ابن معط ومن يرى رأيه .

ومن الشواهد التى يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّى مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهْوَ الَّذِى لَسْتُ عَنْهُ رَاغِباً أَبَدَا

فإن قوله « حافظ سرى » خبر دام ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذى ورد على البيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميراً مستترا يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظ سرى » ، ويكون قوله « من وثقت به » فاعلا بحافظ ، لأنه اسم فاعل .

فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر .

قلت : هو كذلك ، ولكنه مغتفر ههنا ؛ لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين — وهما : دام ، وحافظ سرى — وتأخر معمول واحد — وهو « من وثقت به » ـ فلما أعمل العامل الثانى أضمر فى الأول المرفوع ، وهو جائز عند البصريين كما ستعرفه فى باب الاشتغال ، إن شاء الله .

دام على دَامَ وحدها ؛ فتقول : «لاَ أَصْحَبُكَ مَا قَائِماً دَامَ زَيْدٌ » كما تقول : «لا أصحبك ما زيداً كَلَّمْتَ » .

* * *

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّةً ، لاَ تَالِيَهْ(١)

يعنى أنه لا يجوز أن يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ على ما النافية ، ويدخل تحت هذا قسمان ؛ أحدهما : ما كان النفى شَرْطاً فى عمله ، نحو : « ما زال » وأخواتها ؛ فلا تقول : « قَائِماً مَا زَالَ زَيْدٌ » وأجاز ذلك ابن كَيْسَان والنحاس ، والثانى : ما لم يكن النفى شرطاً فى عمله ، نحو : « مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِماً » فلا تقول : « قائماً ما كان زيد » ، وأجازهُ بعضُهم(٢) .

ومفهومُ كلامِهِ أنه إذا كان النفى بغير « ما » يجوز التقديمُ ؛ فتقول : « قَائِماً لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ ، ومنطلقاً لم يَكُنْ عَمْرٌو » ومنعهما بعضهم(٣) .

---

(١) « كذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « سبق » مبتدأ مؤخر ،وسبق مضاف ، و « خبر » مضاف إليه ، وهو من جهة أخرى فاعل لسبق « ما » مفعول به لسبق « النافية » صفة لما « فجيء » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بجيء « متلوة » حال من الضمير المجرور محلا بالباء « لا » عاطفة « تالية » معطوف على متلوة .

(٢) أصل هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ، وهو : هل تستوجب « ما » النافية أن تكون فى صدر الكلام ؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير ؛ وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفى بها عليها مطلقاً ، ووافقهم ابن كيسان والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التى يشترط فيها النفى ؛ لأن نفيها حينئذ إيجاب فكأنه لم يكن ، بخلاف النوع الثانى .

(٣) ذكر ابن مالك فى شرح التسهيل أن الذى منع ذلك هو الفراء ، وهذا المنع مردود بقول الشاعر :

=

ومفهومُ كلامِهِ أيضًا جوازُ تقديم الخبَرِ على الفعل وَحْدَهُ إذا كان النفى بما ، نحو : « مَا قَائِمًا زَالَ زَيْدٌ » و « ما قائمًا كان زيد » ومنعه بعضهم .

* * *

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِى ، وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِى[(١)]

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقْصُ فِى فَتِىءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِى[(٢)]

اختلف النحويون فى جواز تقديم خبر « ليس » عليها ؛ فذهب الكوفيون

= مَهْ عَاذِلِى فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

وقال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية : إن ذلك جائز عند الجميع .

(١) «ومنع» مبتدأ ، ومنع مضاف ، و « سبق » مضاف إليه ، وسبق مضاف و « خبر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « ليس » قصد لفظه : مفعول به لسبق « اصطفى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « وذو » الواو للاستئناف ، ذو : مبتدأ ، وذو مضاف و « تمام » مضاف إليه « ما » اسم موصول خبر المبتدأ « برفع » جار ومجرور متعلق بيكتفى الآتى « يكتفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة وجملة يكتفى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « وما » اسم موصول مبتدأ « سواه » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « ناقص » خبر المبتدأ « والنقص » مبتدأ « فى فتىء » جار ومجرور متعلق بقوله « قفى » الآتى « ليس ، زال » معطوفان على « فتىء » بإسقاط حرف العطف « دائماً » حال من الضمير المستتر فى قوله « قفى » الآتى « قفى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على النقص ، والجملة من قفى ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « النقص » .

وتقدير البيت : وما سوى ذى التمام ناقص ، والنقص قفى — أى اتبع — حال كونه مستمراً فى فتىء وليس وزال .

والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين — ومنهم المصنفُ — إلى المنع ، وذهب أبو على [الفارسِيُّ] وابن بَرْهَانَ إلى الجواز ؛ فتقول : « قائمًا ليس زَيْدٌ » واختلف النقل عن سيبويه ؛ فنسبَ قومٌ إليه الجوازَ ، وقومٌ المنعَ ، ولم يَرِدْ من لسان العرب تَقَدُّمُ خَبَرِهَا عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدُّمُ معمولِ خبرها عليها ، كقوله تعالى : (أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفا عَنْهُمْ) وبهذا استدلَّ مَنْ أجاز تقديمَ خبرها عليها ، وتقريره أن « يوم يأتيهم » معمولُ الْخَبَرِ الذى هو « مصروفا » وقد تقدم على « ليس » قال : ولا يَتَقَدَّمُ المعمولُ إلا حيث يتقدَّمُ العامِلُ(١) .

* * *

---

(١) هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلا فى كثير من المواطن ، وجعلوها كالشىء المسلم به الذى لا يتطرق إليه النقض ، ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل :

الموضع الأول : إذا كان خبر المبتدأ فعلا ، لم يجز البصريون تقديمه على المبتدأ ؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون « ضرب زيد » على أن يكون فى ضرب ضمير مستتر، وجملته خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه فى نحو « عمرو ضرب زيدا » فيقولون « زيداً عمرو ضرب » .

الموضع الثانى : خبر إن — إن لم يكن ظرفا أو جارا ومجروراً — لم يجيزوا تقديمه على اسمها ، فلا يقولون : « إن جالس زيدا » ، وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون : « إن عندك زيدا جالس » .

الموضع الثالث : الفعل المنفى بلم أو لن — نحو « لم أضرب . ولن أضرب » — لم يجيزوا تقديمه على النفى ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو « زيدا لن أضرب ، وعمرا لم أصاحب » .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد إما الشرطية ، لم يجيزوا إيلاءه لإما ، وأجازوا إيلاء معموله لها ، نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر) . =

وقوله : « وذو تمام — إلى آخره » معناه أن هـــذه الأفعالَ انقسمت إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يكون تامًّا وناقصًا ، والثانى : ما لا يكون إلا ناقصاً ، والمراد بالتام : ما يكتفى بمرفوعه ، وبالناقص : ما لا يكتفى بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب .

وكلُّ هذه الأفعال يجوز أن تُستعمل تامَّةً ، إلا « فتىء » ، و « زال » التى مضارعُهَا يَزَالُ ، لا التى مضارعها يَزُولُ فإنها تامة ، نحو : «زالت الشمس» و « لَيْسَ» فإنها لا تستعمل إلا ناقصة .

ومثالُ التام قولُه تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) أى : إن وُجد ذو عُسْرة ، وقولُه تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالأَرْضُ) وقوله تعالى : (فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) .

* * *

وَلاَ يَلِى الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ … إلا إذَا ظَرْفًا أَتَى أوْ حَرْفَ جَرّ[1]

= والغرض من القاعدة التى أصلها هذا المستند : أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه ؛ فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول فى بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله ، ولكل موضع من المواضع الأربعة نكتة لا تتسع هذه العجالة لشرحها .

(١) « ولا » نافية « يلى » فعل مضارع « العامل » مفعول به ليلى مقدم على الفاعل « معمول » فاعل يلى ، ومعمول مضاف و « الخبر » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ظرفا » حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر فى أتى « أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « معمول الخبر » السابق « أو » حرف عطف « حرف » معطوف على قوله « ظرفا » وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه ، وجملة « أتى » وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى =

يعنى أنه لا يجوز أن يلى «كان» وأخواتِهاَ معمولُ خبرها الذى ليس بظرفٍ ولا جار ومجرور ، وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمولُ الخبَرِ [وَحْدَه على الاسم] ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم ، نحو : «كان طعامَكَ زيدٌ آكِلاً» وهذه ممتنعة عند البصريين ، وأجازها الكوفيون .

الثانى : أن يتقدم المعمولُ والخبرُ على الاسم ، ويتقدم المعمول على الخبر ، نحو : «كان طعامَكَ آكِلاً زيدٌ» وهى ممتنعة عند سيبويه ، وأجازها بعضُ البصريين .

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدَّمَ الخبرُ والمعمولُ على الاسم ، وقُدِّم الخبر على المعمول جازت المسألة ؛ لأنه لم يَلِ «كان» معمولُ خبرِهاَ ؛ فتقول : «كان آكلاً طعامَكَ زيد» ولا يمنعها البصريون .

فإن كان المعمولُ ظرفًا أو جاراً ومجروراً جاز إيلاؤه «كان» عند البصريين والكوفيين ، نحو : «كان عِنْدَكَ زَيْدٌ مقيما ، وكان فيك زَيْدٌ راغبًا» .

* * *

ومُضْمَرَ الشأن اُسمًا اُنوِ إنْ وَقَعْ مُوهِمُ ما اسْتَبَانَ أَنَّهُ اُمْتَنَعْ(١)

= فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يفصح عنه الكلام ، وتقديره : فإنه يليه ، وهذه الجملة كلها فى موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف ، وهو عموم الأوقات ، وكأنه قال : لا يلى معمول الخبر العامل فى وقت ما من الأوقات إلا فى وقت مجيئه ظرفا أو حرف جر .

(١) «مضمر» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «انو» الآتى ، ومضمر مضاف و «الشأن» مضاف إليه «اسما» حال من مضمر «انو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «وقع» فعل ماض فعل الشرط، مبنى على الفتح فى محل=

يعنى أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهِرُه أنه وَلِيَ « كان » وأخواتِهَا معمولُ خبرِها فأَوِّلْهُ على أنَّ فى « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن ، وذلك نحو قوله :

٦٧ — قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ
بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

= جزم ، وسكن للوقف « موهم » فاعل وقع ، وموهم مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « استبان » فعل ماض « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب اسمها مبنى على الضم فى محل نصب « امتنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولها فى تأويل مصدر فاعل لاستبان ، وتقديره : استبان امتناعه ؛ وجملة « استبان » وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وتقدير البيت : وانو مضمر الشأن حال كونه اسماً لكان إن وقع فى بعض الكلام ما يوهم الأمر الذى تبين امتناعه ، وهو إيلاء كان معمول خبرها .

٦٧ — البيت للفرزدق ، من كلمة يهجو فيها جريرا وعبد القيس ، وهى من النقائض بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفْقَةً شَوَّرَتْ بها يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بها ثُمَّ أَخْمَدَا

اللغة . « قنافذ » جمع قنفذ ، وهو — بضمتين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة — حيوان يضرب به المثل فى السرى ، فيقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أنقد » وأنقد : اسم للقنفذ ، ولا ينصرف ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد : أسامة ، وللذئب : ذؤالة ، قاله الميدانى (١/ ٢٣٩ الخيرية) ثم قال : والقنفذ لا ينام الليل ، بل يجول ليله أجمع » اهـ ، ويقال فى مثل آخر « بات فلان بليل أنقد » وفى مثل آخر « اجعلوا ليلكم ليل أنقد » وذكر مثله العسكرى فى جمهرة الأمثال (بهامش الميدانى ٢ / ٧) « هداجون » جمع هداج وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان — بفتحات — ومثله الهدج — بفتح فسكون — مشية الشيخ « أو مشية فيها ارتعاش ؛ وباب فعله ضرب ، ويروى « قنافذ دراجون » =

. . . .

= والدراج : صيغة مبالغة أيضاً من « درج الصبي والشيخ » — من باب دخل — إذا سار سيرا متقارب الخطو «عطية» هو أبو جرير .

المعنى : يريد وصفهم بأنهم خونة فجار ، يشبهون القنافذ حيث يسيرون بالليل طلباً للسرقة أو الدعارة والفحشاء ، وإنما السبب عنده فى ذلك تعويد أبيهم إياهم ذلك .

الإعراب : « قنافذ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنافذ ، وأصله هم كالقنافذ ؛ فحذف حرف التشبيه مبالغة « هداجون » صفة لقنافذ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « حول » ظرف مكان متعلق بهداجون ، وحول مضاف ، وبيوت من «بيوتهم» مضاف إليه ، وبيوت مضاف والضمير مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولا اسمياً ، والأحسن أن تكون موصولا حرفياً « كان » فعل ماض ناقص «إياهم» إيا : مفعول مقدم على عامله، وهو عود ، وستعرف ما فيه ، وقوله « عطية » اسم كان «عودا» : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عطية ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر « كان » .

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهو الذى يعرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به ، وهو إعراب غير مرضى عند جمهرة علماء النحو من البصريين ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « بما كان إياهم عطية عودا » حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو « إياهم » على اسمها وهو « عطية » مع تأخير الخبر وهو جملة « عود» عن الاسم أيضاً ، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه ، هذا هو ظاهر البيت .

والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين ، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضى الذى ذكرناه فى الإعراب ، والبصريون يأبون ذلك ، ويمنعون أن يكون « عطية » اسم كان ، ولهم فى البيت ثلاثة توجيهات :

أحدها : وهو الذى ذكره الشارح العلامة تبعاً للمصنف ، أن اسم كان ضمير الشأن ، وقوله « عطية » مبتدأ ، وجملة « عودا » فى محل رفع خبر المبتدأ ، وإياهم مفعول به لعود ، =

فهذا ظاهرُهُ أنه مثل « كان طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً » ويتخرَّج على أن فى « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن [وهو اسمُ كان] .

= وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم لأن اسم كان مضمر عقب « كان » نفسها ، فهو الذى وليها ، و « إياهم » معمول لخبر مبتدأ ، وعلى هذا ليس فى البيت معمول لخبر كان .

والتوجيه الثانى : أن « كان » فى البيت زائدة ، و « عطية عود » مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو « ما » أى بالذى عطية عودهموه

والثالث : أن اسم « كان » ضمير مستتر يعود على « ما » الموصولة ، وجملة عطية عود من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان ومعموليها لا محل له من الإعراب صلة الموصول .

والعائد — على هذا التوجيه والذى قبله — محذوف تقديره هنا : بما كان عطية عودهموه

ومنهم من يقول . هذا البيت من الضرورات التى تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس فى كلامه عليها .

قال المحققون من العلماء : والقول بالضرورة متعين فى قول الشاعر ، ولم نقف على اسمه :

بَاتَتْ فُؤَادِىَ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِى عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

فذات الخال : اسم بات . وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال ، وفؤادى : مفعول به مقدم على عامله الذى هو قوله سالبة ، وزعموا أنه لا يمكن فى هذا البيت أن يجرى على إحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِياً لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فالشيب : اسم كان ، ومغريا : خبره ، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله ، وسلمى مفعول به لمغريا تقدم على اسم كان ، ولا تتأتى فيه التوجيهات السابقة .

ومن العلماء من خرج هذين البيتين تخريجاً عجيباً ؛ فزعم أن « فؤادى » منادى بحرف نداء محذوف ، وكذلك « سلمى » وكأن الشاعر قد قال : باتت يا فؤادى ذات الخال سالبة إياك ، ولئن كان يا سلمى الشيب مغريا إياك بالصد ، وجملة النداء فى البيتين لا محل لها من الإعراب معترضة بين العامل ومعموليه .

ومما ظاهِرُهُ أنه مثل « كان طَعَامَكَ آكِلاً زَيْدٌ » قوله :

٦٨ — فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ
وَلَيْسَ كلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِينُ

---

٦٨ — البيت لحميد الأرقط ، وكان بخيلا ، فنزل به أضياف ، فقدم لهم تمرا ، والبيت من شواهد كتاب سيبويه (ج ١ ص ٣٥) وقبله قوله :

بَاتُوا وَجُلَّتُنَا الصَّهْبَاءُ بَيْنَهُمُ كَأَنَّ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللغة : « جلتنا » بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحة ـ وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكنز فيه ، وجمعه جلل ـ بوزن غرفة وغرف ـ ويجمع أيضاً على جلال ، وهى عربية معروفة « الصهباء » يريد أن لونها الصهبة ، قال الأعلم فى شرح شواهد سيبويه ، الجلة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه ؛ فلذلك وصفها بالصهبة ، اهـ ، « فأصبحوا » دخلوا فى الصباح « معرسهم » اسم مكان من « عرس بالمكان » ـ بتشديد الراء مفتوحة ـ أى نزل به ليلا .

المعنى : يصف أضيافا نزلوا به فقراهم تمراً ، يقول : لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة ، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها ؛ بل كانوا يلقون بعض النوى ويبلعون بعضاً ، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه ، وكثرة ما أكلوا ، ووصفهم بالشره .

الإعراب : « فأصبحوا » فعل وفاعل « و » حالية « النوى » مبتدأ « عالى » خبره ، وعالى مضاف ومعرس من « معرسهم » مضاف إليه ، ومعرس مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من الواو فى أصبحوا « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن « كل » مفعول به مقدم لقوله « تلقى » وكل مضاف ، و « النوى » مضاف إليه « تلقى » فعل مضارع « المساكين » فاعل تلقى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، وهذا الإعراب جار على الذى اختاره العلماء كما ستعرف .

الشاهد فيه : قوله « وليس كل النوى تلقى المساكين » ولكى يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمام الاتضاح نبين لك أولا أنه يروى برفع كل وبنصبه ، ويروى « يلقى المساكين » بياء المضارعة ، كما يروى « تلقى المساكين » بالتاء ؛ فهذه أربع روايات . =

. . . .

= أما رواية رفع «كل» - سواء أكانت «وليس كل النوى يلقى المساكين» بياء المضارعة أم كانت «وليس كل النوى تلقى المساكين» بالتاء - فليس فعل ماض ناقص، وكل: اسم ليس، وكل مضاف، والنوى: مضاف إليه، ويلقى أو تلقى: فعل مضارع، والمساكين: فاعله، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس، ولا شاهد فى هذا البيت على هاتين الروايتين لما نحن فيه، وليس فيه إيهام لأمر غير جائز، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يربط جملة خبر ليس باسمها، وأصل الكلام: وليس كل النوى يلقيه المساكين، أو تلقيه المساكين.

فإن قلت: كيف جاز أن يروى «تلقيه المساكين» بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر، إذ المساكين جمع مسكين.

فالجواب عن ذلك: أن المساكين جمع تكسير، وجمع التكسير يجوز فى فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكراً أم كان مفرده مؤنثاً، ومن ورود فعله مؤنثاً - مع أن مفرده مذكر - قول الله تعالى: (قالت الأعراب آمنا، قل لم تؤمنوا، ولكن قولوا أسلمنا) فإن مفرد الأعراب أعرابى.

وأما رواية نصب كل والفعل «يلقى» بياء المضارعة، فليس: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير شأن محذوف، وكل: مفعول مقدم ليلقى، وكل مضاف والنوى: مضاف إليه، ويلقى: فعل مضارع، والمساكين: فاعله. والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس، ولا يجوز فى البيت على هذه الرواية غير هذا الوجه من الإعراب، نعنى أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخرا، ويلقى فعلا مضارعاً فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين، وجملة يلقى وفاعله فى محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها، لا يجوز ذلك بتة.

فإن قلت: فلم لا يجوز أن يكون المضارع مسندا إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا روى البيت «وليس كل النوى يلقى المساكين» بنصب كل؟

فالجواب أن ننبهك إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التكسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكر، فأنت لا تقول: الأعراب قال، ولا تقول: المساكين يلقى، وإنما يجوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعة: فتقول: الأعراب قالوا، وتقول =

. . . .

= المساكين يلقون ، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث ، فتقول : الأعراب قالت ، أو تقول : المساكين ألفت أو تلقى ، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التكسير المؤخر عنه يجب أن تقول : يلقون المساكين ، أو تقول : تلقون المساكين ، أو تقول: تلقى المساكين ، فلما لم يقل شيئا من ذلك علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده .

وأما رواية نصب « كل » والفعل « تلقى » بالتاء الفوقية فالكوفيون يعربونها هكذا - كل : مفعول مقدم لتلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، وتلقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى المساكين ، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه . والمساكين : اسم ليس تأخر عن خبره ، ويستدل الكوفيون بهذا البيت — على هذا الإعراب — على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدما على اسمها ، كما فى البيت .

والبصريون يقولون : إن هذا الإعراب غير لازم فى هذا البيت ، وعلى هذا لا يكون البيت دليلا على مازعمتم ، والإعراب الذى نراه هو أن يكون ليس فعلا ماضيا ناقصاً ، واسمه ضميرشأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم لتلقى ، والنوى : مضاف إليه ، وتلقى:فعل مضارع، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، والتقدير : وليس (هو : أى الحال والشأن) كل النوى تلقى المساكين ؛ فلم يقع بعد ليس معمول خبرها عند التحقيق ، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها .

وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذى ذكرناه عنهم من الإعراب ؛ فأنكر العينى عليه ذلك ، وقال : وهذا وهم منه ؛ لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال « يلقون المساكين » كما تقول : قاموا الزيدون ، على أن الجملة من الفعل وفاعله خبر مقدم ، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر ، والبيت لم يرو إلا « يلقى المساكين » بالياء التحتية ، واسم ليس فى هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين ، اه كلامه بحروفه .

والعبد الضعيف — غفر الله له ولوالديه ! — يرى أن فى كلام العينى هذا تحاملا على ابن الناظم لا يقره الإنصاف ، وأن فيه خللا من عدة وجوه : =

— إذا قرىء بالتاء المثناة من فَوْقُ — فَيُخَرّج البيتان على إضمار الشأن : والتقدير فى الأول « بما كان هو » أى الشأنُ ؛ فضمير الشأن اسم كان ،

= الأول : أن قوله « والبيت لم يرو إلا يلتى المساكين بالياء التحتية » غير صحيح ؛ فقد علمت أنه يروى بالياء التحتية والتاء الفوقية ، وهذه عبارة الشارح العلامة تنادى بأنه قد روى بالتاء ، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية التاء ؛ فكان عليه أن يمسك عن تخطئته فى الرواية ، لأن الرواية ترجع إلى الحفظ لا إلى العقل ، ولا شك أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرح شواهده ،

الثانى : فى قوله « ولو كان المساكين اسم ليس لقال يلقون المساكين » ليس بصواب ، إذ لا يلزم على كون المساكين اسم ليس أن يقول الشاعر : يلقون المساكين ، بل يجوز له أن يقول ذلك ، وأن يقول : تلقى المساكين ، كما بينا لك ، وقد قال العبارة الثانية على رواية الجماعة من أثبات العلماء ،

الثالث : أن تنظيره بقوله « كما تقول قاموا الزيدون ، على أن الجملة خبر مقدم والاسم بعدها مبتدأ مؤخر » ليس تنظيرا صحيحا ، لأن الاسم فى الكلام الذى نظر به جمع مذكر سالم ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز فى فعله إلا التذكير ، فلم يتم له التنظير ، والله يغفر لنا وله ! ! ،

ومن مجموع ما قدمنا ذكره من الكلام على هذا البيت تتبين لك خمسة أمور :

الأول : أن ثلاث روايات لا يجوز على كل رواية منها فى البيت إلا وجه واحد من وجوه الإعراب .

الثانى : أنه لا شاهد فى البيت لمذهب الكوفيين على كل رواية من هذه الروايات الثلاث.

الثالث : أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا يجوز إلا على الرواية الرابعة ، وهى « وليس كل النوى تلقى المساكين » .

الرابع : أن البيت يحتمل على الرواية الرابعة وجهاً من الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون .

الخامس : أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، وأنت خبير أن الاستدلال والاستشهاد غير التمثيل .

وعطية : مبتدأ ، وعوَّد : خبر ، وإياهم : مفعول عوَّد ، والجملة من المبتدأ وخبرِه خبرُ كان ؛ فلم يَفْصِلْ بين « كان » واسمها معمولُ الخبر ؛ لأن اسمها مُضْمَر قبل المعمول .

والتقدير فى البيت الثانى « وليس هو » أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم ليس ، وكلَّ [النوى] منصوبٌ بتُلْقِى ، وتلقى المساكين : فعل وفاعل [والمجموع] خبر ليس ، هذا بعض ما قيل فى البيتين .

* * *

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فى حَشْوٍ : كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا[1]

كان على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : الناقصةُ ، والثانى : التامَّةُ ، وقد تقدم ذكرها والثالث : الزائدة ، وهى المقصودة بهذا البيت ، وقد ذكر ابنُ عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين : كالمبتدأ وخبره ، نحو : « زَيْدٌ كَانَ قائمٌ » والفعل ومرفوعِه ؛ نحو : « لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُكَ » وَالصـلةِ وَالموصولِ ، نحو : « جَاءَ الَّذِى كَانَ أَكْرَمْتُهُ » وَالصفةِ وَالموصوفِ ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَان قائمٍ » وَهذا يفهم أيضاً من إطلاق قول المصنف « وقد تُزاد كان فى حشو » وإنما تنقاسُ زيادتُها بين « ما »

---

(١) « وقد » حرف تقليل « تزاد » فعل مضارع مبنى للمجهول « كان » قصد لفظه : نائب فاعل تزاد « فى حشو » جار ومجرور متعلق بتزاد « كما » الكاف جارة لقول محذوف « ما » تعجبية ، وهى نكرة تامة مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها مافيها من معنى التعجب « كان » زائدة « أصح » فعل ماض فعل تعجب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على ما التعجبية «علم» مفعول به لأصح ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وعلم مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « تقدما » تقدم : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وفعل التعجب ، نحو : « ما كانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا[1] » ولا تُزاد فى غيره إلا سماعاً .

وقد سُمعت زيادتُهَا بين الفعل ومرفوعه ، كقولهم[2] : وَلَدَتْ فاطِمَةُ بنت الْخُرْشُبِّ الأنمارِيةُ الكَمَلَةَ من بنى عَبْسٍ لم يُوجَدُ كان أَفْضَلُ منهم .

وَ[قد] سمع أيضاً زيادتها بين الصفةِ وَالموصوفِ كقوله :

٦٩ — فكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

---

(١) مما ورد من زيادتها بين « ما » التعجبية وفعل العجب قول الشاعر :

لِلّهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفِلِ

ونظيره قول الحماسى (انظر شرح التبريزى ٣/٢٢ بتحقيقنا) :

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَوْهَى مُصِيبَةً أَصَابَتْ مَعَدًّا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيَا

وقول امرىء القيس بن حجر الكندى (وهو الشاهد رقم ٢٤٩ الآتى فى هذا الكتاب) :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها ، وقول عروة ابن أذينة :

مَا كَانَ أَحْسَنَ فِيكَ الْعَيْشَ مُؤْتَنِفاً غَضًّا ، وَأَطْيَبَ فى آصَالِكَ الأُصُلاَ

(٢) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب ، فى فاطمة بنت الخرشب ، من بنى أنمار ابن بغيض بن ربث بن غطفان ، وأولادها هم : أنس الفوارس ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وربيع الكامل ، وأبوهم زياد العبسى ، وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن .

٦٩ — البيت للفرزدق ، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك — وقيل : يمدح سليمان بن عبد الملك — وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ١٨٩) ببعض تغيير .

الإعراب : « كيف » اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبنى على الفتح فى =

. . . .

= محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر فى فعل محذوف ، وتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلا « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « مررت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « بدار » جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و « قوم » مضاف إليه « وجيران » معطوف على دار قوم « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران « كانوا » زائدة — وستعرف ما فيه — « كرام » صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة فى آخره .

الشاهد فيه : قوله « وجيران لنا كانوا كرام » حيث زيدت « كانوا » بين الصفة وهى قوله « كرام » والموصوف وهو قوله « جيران » وتقدير الكلام : وجيران كرام لنا .

هـذا مقتضى كلام الشارح العلامة ، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيبويه ، لكن قال ابن هشام فى توضيحه : إن شرط زيادة « كان » أن تكون وحدها ؛ فلا تزاد مع اسمها ، وأنكر زيادتها فى هذا البيت ، وهو تابع فى هذا الكلام لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ فإنه منع زيادة كان فى هـذا البيت ، على زعمه أنها إنما تزاد مفردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، وواو الجماعة المتصلة بها اسمها ، وغاية ما فى الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، وقدم خبر كان على اسمها ، وتقدير الكلام — على هذا — وجيران كرام كانوا لنا .

والذى ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية ؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون « ظننت » متأخرة ومتوسطة ، ولا يمنعهم إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم المصير إلى تقديم خبر « كان » عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شىء غيره .

قال سيبويه : « وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيداً ، على إلغاء كان ، وشبهه بقول الشاعر :

« وجيران لنا كانوا كرام » » اهـ

وقال الأعلم : « الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيداً وتبيينا لمعنى المضى . والتقدير وجيران لنا كرام كانوا كذلك » اهـ .

=

وَشَذَّ زِيادَتُها بين حرف الجر ومجروره ، كقوله :

٧٠ — سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

= هذا ، ومن شواهد زيادة «كان» بين الصفة وموصوفها — من غير أن تكون متصلة باسمها — قول جابر الكلابى (وانظر معجم البلدان مادة كتيقة) :

وَمَاؤُكُمَا الْعَذْبُ الَّذِى لَوْ شَرِبْتُهُ شِفَاءٌ لِنَفْسٍ كَانَ طَالَ اعْتِلاَلُهَا

فإن جملة «طال اعتلالها» فى محل جر صفة لنفس «وقد زاد بينهما «كان» »

٧٠ - أنشد الفراء هذا البيت ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ ولم يعرف العلماء له قائلا ، ويروى المصراع الأول منه :

* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى *

اللغة : «سراة» جمع سرى ، وهو جمع عزيز ؛ فإنه يندر جمع فعيل على فعلة ، والجياد : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس «تسامى» أصله تتسامى - بتاءين - فحذف إحداهما تخفيفاً «المسومة» الخيل التى جعلت لها علامة ثم تركت فى المرعى «العراب» هى خلاف البراذين والبخاتى ، ويروى :

* عَلَى كَانَ الْمُطَهَّمَةِ الصِّلاَبِ *

والمطهمة : البارعة التامة فى كل شىء ، والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد .

المعنى : من رواه «سراة بنى أبى بكر - إلخ» فمعناه : إن سادات بنى أبى بكر يركبون الخيول العربية التى جعلت لها علامه تتميز بها عما عداها من الخيول .

ومن رواه «جياد بنى أبى بكر - إلخ» ، فمعناه : إن خيول بنى أبى بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية ، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلاها .

الإعراب : «جياد» مبتدأ ، وجياد مضاف ، و «بنى» مضاف إليه ، وبنى مضاف و «أبى» مضاف إليه ، وأبى مضاف ، و «بكر» مضاف إليه «تسامى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى جياد ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «على» حرف جر «كان» زائدة : المسومة ، مجرور بعلى «العراب» نعت للمسومة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامى =

وأكثر ما تُزاد بلفظ الماضي ، وقد شَذَّت زيادتها بلفظ المضارع في قول أُمِّ عَقِيلِ ابن أبي طالب :

٧١ — أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

* * *

= الشاهد فيه : قوله « على كان المسومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٧١ - هذا البيت - كما قال الشارح - لأم عقيل بن أبي طالب ، وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وأبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، تقوله وهي ترقص ابنها عقيلا ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلاً كَاسْمِهِ عَقِيلُ وَبِيَبِي الْمُلَفَّفُ الْمَحْمُولُ

أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

* يُعْطِي رِجَالَ الْحَيِّ أَوْ يُنِيلُ *

اللغة : « ماجد » كريم « نبيل » فاضل شريف « تهب » مضارع هبت الريح هبوبا وهبيبا ، إذا هاجت « شمأل » هي ريح تهب من ناحية القطب « بليل » رطبة ندية .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « تكون » زائدة « ماجد » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » فعل مضارع « شمأل » فاعل تهب « بليل » نعت لشمأل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمأل بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد » حيث زادت المضارع من « كان » بين المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع ؛ لأن الماضي لما كان مبنيا أشبه الحرف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء ، وقد زيدت الباء في المبتدأ في نحو « بحسبك درهم » وزيدت في خبر ليس في نحو قوله تعالى (أليس الله =

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ[(١)]

تُحْذَفُ « كان » مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إنْ ، كقوله :

= بكاف عبده) ونحو ذلك ؛ فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ؛ فتحصن بذلك الشبه عن أن يزاد ، كما أن الأسماء لا تزاد إلا شذوذاً ، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخريج كلامه وتعليله .

والقول بزيادة « تكون » شذوذاً فى هذا البيت قول ابن الناظم وابن هشام وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية ، وهما تابعان فى ذلك لابن السيد وأبى البقاء .

ومما استدل به على زيادة « تكون » بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّهُ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

ورواه برفع « مزاجها عسل وماء » على أنها جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع صفة لسبيئة ، وزعما أن « يكون » زائدة .

والرد على ذلك أن الرواية بنصب « مزاجها » على أنه خبر يكون مقدما ، ورفع « عسل وماء » على أنه اسم يكون مؤخر ، ولئن سلمنا رواية رفعهما فليس يلزم عليها زيادة يكون ، بل هى عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وقوله « مزاجها عسل وماء » جملة من مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر يكون .

وكذلك بيت الشاهد ، ليست « تكون » فيه زائدة ، بل هى عاملة ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، والتقدير : أنت ماجد نبيل تكونه .

(١) « يحذفونها » فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعله ، وها العائد على كان : مفعول به « ويبقون » الواو حرف عطف ، يبقون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله « الخبر » مفعول به ليبقون « وبعد » ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتى ، وبعد مضاف و « إن » قصد لفظه : مضاف إليه « ولو » معطوف على إن « كثيرا » حال من الضمير المستتر فى اشتهر « ذا » اسم إشارة مبتدأ « اشتهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ذا » الواقع مبتدأ ، والجملة من اشتهر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

٧٢ — قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقاً وَإِنْ كَذِباً
فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلاَ ؟

---

٧٢ — البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب فى الحيرة ، من أبيات يقولها فى الربيع ابن زياد العبسى ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٣١) ونسب فى الكتاب لشاعر يقوله للنعمان ، ولم يتعرض الأعلم فى شرح شواهده إلى نسبته بشىء ، والمشهور ما ذكرنا أولا من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه فى قصة مشهورة تذكر فى أخبار لبيد بن ربيعة .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « إن » شرطية « صدقا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « إن كان المقول صدقا » « وإن كذبا » مثل قوله : « إن صدقا » وكان المحذوفة فى الموضعين فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف فى الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه « فما » اسم الاستفهام مبتدأ « اعتذارك » اعتذار : خبر المبتدأ ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « من قول » جار ومجرور متعلق باعتذار « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قيلا » قيل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قول ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا قيل قول فما اعتذارك منه .

الشاهد فيه : قوله « إن صدقا ، وإن كذبا » حيث حذف « كان » مع اسمها وأبقى خبرها بعد « إن » الشرطية ، وذلك كثير شائع مستساغ ، ومثله قول ليلى الأخيلية (انظره فى أمالى القالى ١ / ٢٤٨ ثم انظر اعتراضاً عليه فى التنبيه ٨٨) :

لاَ تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالِماً — أبداً — وإِنْ مَظْلُوماَ

وقول النابغة الذبيانى :

حَدِبَتْ عَلَىَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّهَا إِنْ ظَالِماً فِيهِمْ وَإِنْ مَظلوماَ

وقول ابن همام السلولى :

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِى عَلَيْهِ الشُّهو دُ إِنْ عاذراً لِى وَإِنْ تاركا =

التقدير : « إن كان المَقُولُ صدقاً ، وإن كان المَقُولُ كذباً » .

وبعد لَوْ[1] كقولك : «أْتِنِي بدابّةٍ ولَوْ حِمَاراً» أي : «ولو كان المأْتِيُّ به حِمَاراً» .

وقد شَذَّ حَذْفُهَا بعد لَدُن ، كقوله :

٧٣ — * مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلاَئِهَا *

[التقدير : مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلاً] .

* * *

= وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد « لو » كما قرره الشارح العلامة ، وعليه قول الشاعر :

لا يأمَنِ الدهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عنهَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ

أصل الكلام : ولو كان الباغى ملكا ، فحذف كان واسمها ، وأبقى خبرها .

(١) ومن ذلك ما ورد فى الحديث من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « التمس ولو خاتما من حديد » التقدير : ولو كان ملتمسك خاتما من حديد ، والبيت الذى أنشدناه فى آخر شرح الشاهد رقم ٧٢ .

٧٣ — هذا كلام تقوله العرب ، ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بيتا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه (١/١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشىء .

اللغة : « شولا » قيل : هو مصدر « شالت الناقة بذنبها » أى رفعته للضرب ، وقيل : هو اسم جمع لشائلة — على غير قياس — والشائلة : الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها « إتلائها » مصدر « أتلت الناقة » إذا تبعها ولدها .

الإعراب : « من لد » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد — مثلا — « شولا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « من لد أن كانت الناقة شولا » « فإلى » الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر « إتلائها » إتلاء : مجرور بإلى ، وإتلاء مضاف وها مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول ، وتقدير الكلام : ربيت هذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر ذلك إلى إتلائها .

=

وَبَعْدَ «أَنْ» تَعْوِيضُ «مَا» عَنْهَا ارْتُكِبْ
كَمِثْلِ «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ»(١)

ذَكَرَ فى هذا البيت أنَّ «كان» تُحْذَفُ بعد «أنِ» المصدرية ويُعَوَّضُ عنها «ما» ويبقى اسْمُها وخبرها ، نحو : «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ» والأصْلُ «أن كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ» فحذفت «كان» فانفصل الضميرُ المتصلُ بها وهو التاء ، فصار «أَنْ أَنتَ بَرًّا» ثم أتى بـ «ما» عِوَضاً عن «كان» ، فصار

= الشاهد فيه : قوله «من لد شولا» حيث حذف «كان» واسمها وأبقى خبرها وهو «شولا» بعد لد ، وهذا شاذ ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد «إن ، ولو» كما سبق ، هذا بيان كلام الشارح العلامة وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيبويه .

وفى الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم «شولا» مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير «من لد شالت الناقة شولا» وبعض النحويين يذكر فيه إعرابا ثالثاً وهو أن يكون نصب «شولا» على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ، كما ينتصب لفظ «غدوة» بعد «لدن»

وعلى هذين التوجيهين لا يكون فى الكلام شاهد لما نحن فيه ، وراجع هذه المسألة وشرح هذا الشاهد فى شرحنا على شرح أبى الحسن الأشمونى فى (ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) تظفر ببحث ضاف واف .

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «ارتكب» الآتى ، وبعد مضاف ، و«أن» قصد لفظه : مضاف إليه «تعويض» مبتدأ ، وتعويض مضاف ، و«ما» قصد لفظه : مضاف إليه «عنها» جار ومجرور متعلق بتعويض «ارتكب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من ارتكب ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، «كمثل» الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف «أما» هى أن المصدرية المدغمة فى ما الزائدة المعوض بها عن كان المحذوفة «أنت» اسم كان المحذوفة «برا» خبر كان المحذوفة «فاقترب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

« أنْ مَا أَنْتَ بَرًّا » [ثم أدغمت النونُ فى الميم ، فصار « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا »] ، ومثله قولُ الشاعر :

٧٤ — أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ   فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

---

٧٤ — البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف ـ بزنة غراب ـ شاعر مشهور ، وفارس مذكور ، من فرسان قيس ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة ، وندبة ـ بضم النون أو فتحها ـ أمه ، واسم أبية عمير .

اللغة : « ذا نفر » يريد ذا قوم تعتز بهم وجماعة تمتلئ بهم فخرا « الضبع » أصله الحيوان المعروف ، ثم استعملوه فى السنة الشديدة المجدبة ، قال حمزة الأصفهانى : إن الضبع إذا وقعت فى غنم عاثت ، ولم تكتف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدبة ، فقالوا : أكلتنا الضبع .

المعنى : يا أبا خراشة ، إن كنت كثير القوم ، وكنت تعتز بجماعتك فإن قومى موفورون كثيرو العدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجدبة ، ولم يضعفهم الحرب ، ولم تنل منهم الأزمات .

الإعراب : « أبا » منادى حذفت منه ياء النداء ، وأبا مضاف ، و « خراشة » مضاف إليه « أما » هى عبارة عن أن المصدرية المدغمة فى « ما » الزائدة النائبة عن « كان » المحذوفة « أنت » اسم لكان المحذوفة « ذا » خبر كان المحذوفة ، وذا مضاف و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « قومى » قوم : اسم إن ، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير مفعول به لتأكل « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف « كان » التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأدغمها فى نون أن المصدرية ، وأبقى اسم « كان » وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله « ذا نفر » . وأصل الكلام عند البصريين : فخرت على لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليل ومتعلقها ؛ فصار الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف ، فانفصل الضمير الذى كان متصلا بكان لأنه لم يبق فى الكلام عامل يتصل به هذا الضمير ، ثم عوض من كان بما الزائدة ؛ =

فأَنْ : مصدرية ، وما : زائدة عوضاً عن « كان » ، وأَنتَ : اسمُ كان المحذوفة ، وذا نَفَرٍ : خَبَرُهَا ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ؛ لكون « ما » عِوَضاً عنها ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوَّضِ ، وأجاز ذلك المبردُ ، فيقول « أَمَّا كُنْتَ منطلقاً انطلقتُ[1] » .

ولم يُسْمَع من لسان العرب حَذْفُ « كان » وتعويضُ « ما » عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسْمُها ضميرَ مُخَاطَبٍ كما مَثّلَ به المصنفُ ، ولم يسمع مع ضمير المتكلم ، نحو : « أَمَّا أَنَا منطلقاً انطلقْتَ » والأصل « أن كُنْتُ منطلقاً » ولا مع الظاهر ، نحو : « أما زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقتُ » والقياسُ جَوَازُهما كما جاز مع المخاطب ، والأصلُ « أن كَانَ زيد ذاهباً انطلقْتُ » وقد مَثَّلَ سيبويه رحمه الله فى كتابه بـ « أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِباً » .

* * *

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ[2]

= فالتقى حرفان متقاربان – وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة – فأدغمهما ؛ فصار الكلام : أما أنت ذا نفر .

هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينورى فى مكان هذه العبارة « إما كنت ذا نفر » وعلى روايتهما لا يكون فى البيت شاهد لما نحن فيه الآن .

ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً فَاللهُ يَكْلَأُ ما تَأْتِى وَمَا تَذَرُ

(١) ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه لا يتم على الإطلاق ، بل قد جمعوا بينهما فى بعض الأحايين ؛ فهذا الحكم أغلبى ، ولهذا أجاز المبرد أن يقال « إما كنت منطلقاً انطلقت » .

(٢) « ومن مضارع » جار ومجرور متعلق بقوله « تحذف » الآتى « لكان » =

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ من « كان » قيل : لم يَكُنْ ، والأصلُ يَكُونُ ، فَحَذَفَ الجازِمُ الضمةَ التي على النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين[1] ؛ فصار اللفظ « لم يَكُنْ » والقياسُ يقتضى أن لايُحْذَفَ منه بعد ذلك شيء آخَرُ ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال[2] ؛ فقالوا : « لم يَكُ » وهو حَذْفٌ جائزٌ ، لا لازم ، ومذهَبُ سيبويه ومَنْ تابعه أن هذه

= جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمضارع « منجزم » صفة ثانية لمضارع « تحذف » فعل مضارع مبنى المجهول « نون » نائب فاعل تحذف « وهو » مبتدأ « حذف » خبر المبتدأ « ما » نافية « التزم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من التزم المنفى ونائب الفاعل فى محل رفع صفة لحذف ، وتقدير البيت : وتحذف نون من مضارع منجزم آت من مصدر كان ، وهو حذف لم تلتزمه العرب ، يريد أنه جائز لا واجب .

(١) لو قال « للتخلص من التقاء الساكنين » لكان أحسن .

(٢) قد جاء هذا الحذف كثيراً جدا فى كلام العرب نثره ونظمه ؛ فمن ذلك قولهم فى المثل « إن لم يك لحم فنفش » والنفش : الصوف ، ويروى « إن لم يكن » وهذه الرواية تدل على أن الحذف جائز لا واجب ، ومن شواهد ذلك قول علقمة الفحل :

ذَهَبْتَ مِنَ الهِجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبِ ... وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هٰذَا التَّجَنُّبِ

وقول عروة بن الورد العبسى :

وَمَنْ يَكُ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتِراً ... يُغَرِّرْ وَيَطْرَحْ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحِ

وقول مهلهل بن ربيعة يرثى أخاه كليب بن ربيعة :

فَإِنْ يَكُ بِالذَّنَائِبِ طَالَ لَيْلِي ... فَقَدْ أَبْكِي مِنَ اللَّيْلِ الْقَصِيرِ

وقول عميرة بن طارق اليربوعى :

وَإِنْ أَكُ فِي نَجْدٍ — سَقَى اللهُ أَهْلَهُ بِمَنَّانَةٍ مِنْهُ ! — فَقَلْبِي عَلَى قُرْبِ

وقول الحطيئة العبسى :

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

النونَ لا تُحْذَفُ عند ملاقاة ساكِنٍ ؛ فلا تقول : « لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائماً » وأجاز ذلك يُونُسُ[١] ، وقد قرىء شاذًّا (لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا) وأما إذا لاقت متحركا فلا يخلو : إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلا ، أولا ، فإن كان ضميراً متصلا لم تحذف النونُ اتفاقاً ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه فى ابن صياد : « إِن يَكُنْهُ فلن تُسَلَّطَ عليه ، وإلاَّ يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لك فى قَتْلِهِ »[٢] ، فلا يجوز حذف النون ؛ فلا تقول : « إن يكهُ ، وإلاَّ يكهُ » ، وإن كان غيرَ [ضميرٍ] متصلٍ جاز الحذفُ والإثباتُ ، نحو : « لم يكن زيد قائماً ، ولم يَكُ زيدٌ قائماً » .

وظاهِرُ كلام المصنف أنه لا فرق فى ذلك بين « كان » الناقصة والتامة ، وقد قرىء : (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا) برفع حسنة وحذفِ النون ، وهذه هى التامة .

* * *

---

(١) قد وردت عدة أبيات تشهد لما ذهب إليه يونس بن حبيب من جواز حذف نون « يكن » ولو كان بعدها ساكن ، فمن ذلك قول الحسيل بن عرفطة :

لَمْ يَكُ الحقُّ سِوَى أنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بالسَّرَرْ

ومن ذلك قول الآخر :

إذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

(٢) روى هذا الحديث بهذه الألفاظ الإمام مسلم بن الحجاج فى باب ذكر ابن صياد من كتاب الفتن وأشراط الساعة من صحيحه ، ورواه الإمام البخارى فى باب كيف يعرض الإسلام على الصبى من كتاب الجهاد من صحيحه ، ورواه الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده (رقم ٦٣٦) بلفظ « إن يكن هو ، وإن لا يكن هو » .

فَصْلٌ فى مَا وَلَا وَلَاتَ وَإِنِ الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ

إِعْمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بقَا النَّفْىِ ، وتَرْتِيبٍ زُكِنْ[1]

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَـ «مَا بِى أَنْتَ مَعْنِيًّا» أَجَازَ الْعُلَمَا[2]

تقدَّمَ فى أول باب « كان » وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال

---

(١) « إعمال » مفعول مطلق منصوب بقوله « أعملت » الآتى ، وإعمال مضاف و « ليس » قصد لفظه : مضاف إليه « أعملت » أعمل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث « ما » قصد لفظه : نائب فاعل أعملت « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ما » ودون مضاف ، وقوله « إن » قصد لفظه : مضاف إليه « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ما » أيضاً ، ومع مضاف ، و « بقا » مقصور من ممدود للضرورة : مضاف إليه ، وبقا مضاف ، و « النفى » مضاف إليه « وترتيب » معطوف على « بقا » السابق « زكن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترتيب ، والجملة من زكن ونائب فاعله فى محل جر صفة لترتيب .

وحاصل البيت : أعملت ما النافية إعمال ليس ، حال كونها غير مقترنة بإن الزائدة ، وحال كون نفيها باقيا ، وكون اسمها مقدما على خبرها .

(٢) « وسبق » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « أجاز » الآتى ، وسبق مضاف ، و « حرف » مضاف إليه ، وحرف مضاف ، و « جر » مضاف إليه « أو ظرف » معطوف على حرف جر « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، ما : نافية حجازية « بى » جار ومجرور متعلق بقوله معنيا الآتى « أنت » اسم ما « معنيا » خبر ما منصوب بالفتحة الظاهرة « أجاز » فعل ماض « العلما » مقصور من ممدود ضرورة : فاعل أجاز .

وحاصل البيت : وأجاز النحاة العالمون بما يتكلم العرب به تقدم معمول الخبر على اسم ما ، بشرط أن يكون ذلك المعمول جاراً ومجروراً أو ظرفاً ؛ لأنه يتوسع فيهما مالا يتوسع فى غيرهما ، وذلك نحو « ما بى أنت معنيا » أصله ما أنت معنياً بى ، تقدم الجار والمجرور على الاسم مع بقاء الخبر مؤخراً عن الاسم ، ومعنى : هو الوصف من « عنى فلان بفلان » — بالبناء للمجهول — إذا اهتم بأمره .

وَحروفٍ ، وَسَبَقَ الكلامُ على «كان» وأخواتها ، وهى من الأفعال الناسخة ، وسيأتى الكلامُ على الباقى ، وذكر المصنفُ فى هذا الفصل من الحروف [الناسخة] قسما يعمل عَمَلَ « كان » وهو : ما ، ولا ، ولاَتَ ، وإنْ .

أما « ما » فلغةُ بنى تميم أنها لا تعمل شيئاً ؛ فتقول : « ما زَيْدٌ قائمٌ » فزيد : مرفوع بالابتداء ، وقائم : خبره ، ولا عَمَلَ لما فى شىء منهما ؛ وذلك لأن «ما» حرف لا يختصُّ ؛ لدخوله على الاسم نحو : « ما زيد قائم » وعلى الفعل نحو : « ما يقُومُ زيدٌ » وما لايختص فحقُّه ألاَّ يعملَ .

ولغةُ أهلِ الحجاز إعمالُها كعمل «ليس» لشبهها بها فى أنها لنفى الحال عندالإطلاق ؛ فيرفعون بها الاسمَ ، وينصبون بها الخبرَ ، نحو : « ما زيد قائماً » قال الله تعالى (مَا هٰذَا بَشَراً) وقال تعالى : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) وقال الشاعر :

٧٥ — أَبْنَاؤهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ حَنِقُو الصُّدُورِ ، وَمَا هُمُ أَوْلاَدَهَا

---

٧٥ — البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ؛ وقد أنشده أبو على ولم ينسبه ، وقبله قوله :

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِلُ الجيُوشُ إليكُم أَقْوَادَهَا

اللغة : « النذير » المعلم الذى يخوف القوم بما يدهمهم من عدو ونحوه « بحرة » أصله الأرض ذات الحجارة السود ، وأراد منه هنا الكتيبة السوداء لكثرة ما تحمل من الحديد « أقوادها » جمع قود ، وهى الجماعة من الخيل « أبناؤها » أى أبناء هذه الكتيبة التى ينذرهم بها ، وأراد رجالها ، وأباهم : القائد « متكنفون » أى : قد احتاطوا به ، والتفوا حوله ، ويروى « متكنفو آبائهم » بالإضافة .

الإعراب : « أبناؤها » أبناء : مبتدأ ، وأبناء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرة مضاف إليه « متكنفون » خبر المبتدأ « أباهم » أبا : مفعول به لقوله « متكنفون » لأنه جمع اسم فاعل ، وأبا مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « حنقو » خبر ثان ، وحنقو مضاف ، و « الصدور » مضاف إليه « وما » نافية حجازية « هم » اسم ما مبنى على الضم =

لـكن لا تعمل عندهم إلا بشروطٍ ستةٍ ، ذكر المصنف منها أربعة:

الأول : ألاَّ يُزَاد بعدها « إنْ » فإن زِيدَتْ بطلَ عملُهَا ، نحو : « ما إن زَيدٌ قائم » برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم(١) .

الثانى : ألا ينتقض النَّفْىُ بإلاَّ ، نحو : « ما زيد إلاَّ قائم » ؛ فلا يجوز نصب « قائم » و [كقوله تعالى : (مَا أَنتمْ إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا) وقوله : (وَمَا أَنَا إلاَّ نَذِير)] خلافاً لمن أجازه(٢) .

= فى محل رفع « أولادها » أولاد : خبر « ما » منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأولاد مضاف وها ضمير الحرة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وما هم أولادها » حيث أعمل « ما » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم محلا ، ونصب خبرها لفظا ، وذلك لغة أهل الحجاز .

(١) أجاز يعقوب بن السكيت ، إعمال « ما » عمل ليس مع زيادة « إن » بعدها،واستدل على ذلك بقول الشاعر :

بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنتُمُ ذَهَبَاً وَلاَ صَرِيفاً ، وَلٰـكِنْ أَنتُمُ الخَزَفُ

وزعم أن الرواية بالنصب ، وأن « ما » نافية ، و « أنتم » اسمها ، و « ذهبا » خبرها ، وجمهور العلماء يروونه « ما إن أنتم ذهب » بالرفع على إهمال « ما » ، ومع تسليم صحة الرواية بالنصب فإنا لا نسلم أن « إن » زائدة ، ولـكنها نافية مؤكدة لنفى ما .

(٢) ذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه — وتبعه الشلوبين — إلى أنه يجوز إعمال « ما » عمل ليس مع انتقاض نفى خبرها بإلا ، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر :

وَمَا الدهرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْـلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلا مُعَذَّباً

فزعم أن « ما » نافية ، و « الدهر » اسمها ، و « منجنونا » خبرها ، وأن « ما » فى الشطر الثانى نافية كذلك ، و « صاحب الحاجات » اسمها ، و « معذبا » خبرها ، وبقول الشاعر :

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَعْثُــو نَهَاراً وَيَسْرِقُ لَيلَهُ إلاَّ نَـكَالا =

الثالث : ألا يتقدَّمَ خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدَّمَ وَجَبَ رَفْعُهُ ، نحو : « ما قائمٌ زَيْدٌ » ؛ فلا تقول : « ما قائماً زيد » وفى ذلك خلاف[1] .

= فما : نافية ، وحق : اسمها ، ونكالا : خبرها ، وقد جاء به منصوبا مع كونه مسبوقا بإلا .

وجمهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد ، ويؤولونها .

فما أولوا به البيت الأول أن « منجنونا » مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وكذلك قوله « معذبا » فى الشطر الثانى : أى وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، وبعضهم يقول : منجنونا مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف ، ومعذبا ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر ميمى بمعنى التعذيب ، فهو أيضاً مفعول مطلق لفعل محذوف ، ونكالا فى البيت الثانى اسم مصدر ؛ فهو كذلك مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أى تعذيبا ، وما حق الذى يفسد إلا ينكل به نكالا أى تنكيلا ، وهذه الجمل الفعلية كلها فى محل رفع أخبار للمبتدآت الواقعة بعد ما النافية فى المواضع الثلاثة .

(١) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال ما إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها ، واستدل على ذلك بقول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

قالوا : ما نافية عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها مقدم منصوب ، والضمير مضاف إليه ، وبشر : اسمها تأخر عن خبرها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل .

والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستشهاد ، ولهم فى الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثانى : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » فإن الشاعر قد أخطأ فى هذا ، =

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدمْتَه فقلت : « ما فى الدار زيد » ، و « ماعندك عمرو » فاختلف الناسُ فى « ما » حينئذٍ : هل هى عاملة أم لا ؟ فَمَنْ جعلها عاملةً قال : إن الظرف والجار والمجرور فى موضع نَصْبٍ بها ، ومَنْ لم يجعلها عاملة قال : إنهما فى موضع رفع على أنهما خَبَرَانِ للمبتدأ الذى بعدهما ، وهذا الثانى هو ظاهر كلام المصنف ؛ فإنه شَرَطَ فى إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد « ما » على الترتيب الذى زُكِنَ ، وهذا هو المراد بقوله : « وترتيبٍ زُكِن » أى : عُلِمَ ، ويعنى به أن يكون المبتدأ مُقَدّماً والخبر مؤخراً ، ومقتضاه أنه متى تقدَّمَ الخبر لا تعمل « ما » شيئاً ، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو غير ذلك ، وقد صَرَّحَ بهذا فى غير هذا الكتاب .

الشرط الرابع : ألاّ يتقدَّمَ معمولُ الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدَّمَ بطلَ عملُهَا ، نحو : « ما طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ » فلا يجوز نصب « آكل » ومَنْ أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجِيزُ بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأَوْلى ؛ لتأخر الخبر ، وقد يقال : لا يلزم ذلك ؛ لما فى

= والسر فى ذلك الخطأ أنه تميمى ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، فلم يعرف أنهم لا يعملون « ما » إذا تقدم الخبر على الاسم ، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدما على اسمها ، فتوهم أن ما ــ لكونها بمعنى ليس ــ تعطى حكمها ، ولم يلتفت إلى أن « ما » فرع عن ليس فى العمل ، وأن الفرع ليس فى قوة الأصل .

والثالث : سلمنا أن الرواية كما يذكرون ، وأن الشاعر لم يخطىء ، ولكنا لا نسلم أن « مثل » منصوب ، بل هو مبنى على الفتح فى محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر ، وإنما بنيت « مثل » لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب ، ولهذا شواهد كثيرة ، منها قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل فى هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقا مرفوع ومثل مفتوح ؛ فوجب أن يكون مبنيا على الفتح فى محل رفع .

الإعمال مع تقدُّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا غيرُ موجودٍ مع تقدم الخبر .

فإن كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يَبْطُلْ عملُهَا ، نحو : « ما عندك زيد مقيما ، وما بي أنت مَعْنيًّا » ؛ لأن الظروف والمجرورات يُتوسَّعُ فيها ما لا يتوسَّعُ في غيرها .

وهذا الشرطُ مفهومٌ من كلام المصنف ؛ لتخصيصه جوازَ تقديم معمولِ الخبر بما إذا كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

الشرط الخامس : ألاّ تتكرر « ما » ؛ فإن تكررت بَطَلَ عملُهَا ، نحو : « ما ما زَيد قائم » [فالأولى نافية ، والثانية نَفَتِ النفيَ ؛ فبقي إثباتاً] فلا يجوز نصب « قائم » وأجازه بعضهم[1] .

الشرط السادس : ألاّ يُبْدَل من خبرها مُوجَبٌ ، فإن أبدل بطل عملُهَا ، نحو : « ما زيدٌ بشيء إلا شيء لا يعبأ به » فبشيء : في موضع رفع خبرٌ عن المبتدأ الذى

(١) إذا رأيت « ما » متكررة في كلام فالثانية : إما أن تكون نافية لنفي الأولى ، وإما أن تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى ، وإما أن تكون زائدة ، فإذا كانت الثانية نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتا ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ووجب إهمالها جميعاً . وإذا كانت الثانية زائدة وجب إهمال الأولى أيضاً عند من يهمل « ما » إذا اقترنت بها « إن » الزائدة ، وإن كانت « ما » الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفي الأولى جاز لك حينئذ الإعمال ، وعلى هذا ورد قول الراجز :

لا يُنْسِكَ الأسَى تَأَسِّيًا ، فما مَا مِنْ حِمَامٍ أحَدٌ مُسْتَعْصِمَا

فما الأولى هنا : نافية ، والثانية مؤكدة لها ، وأحد : اسمها ، ومستعصما : خبرها ، ومن حمام : جار ومجرور متعلق بمستعصم ، وأصل الكلام : فما أحد مستعصما من حمام .

وبعد ؛ فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز إعمال « ما » عند تكررها على أنه اعتبر الثانية مؤكدة لنفي الأولى ، وكلام من أبطل العمل عند تكرار « ما » على أن الثانية نافية لنفي الأولى ، كما قال الشارح ، فيكون الخلاف في هذا الموضوع غير حقيق .

هو « زيد » ولا يجوز أن يكون فى موضع نصب خبراً عن « ما » وأجازه قوم ، وكلامُ سيبويه — رحمه الله تعالى ! — فى هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين — أعنى القولَ باشتراط ألاّ يُبْدَلَ من خبرها مُوجَب ، والقولَ بعدم اشتراط ذلك — فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور — وهو « ما زيد بشىء ، إلى آخره » — : استوَتِ اللغتان ، يعنى لغة الحجاز ولغة تميم ، واختلف شُرَّاحُ الكتاب فيما يرجع إليه قوله : « استوت اللغتان » فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل « إلاّ » والمرادُ أنه لا عَمَلَ لـ « ما » فيه ، فاستوت اللغتان فى أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين شَرَطُوا فى إعمال « ما » ألا يُبْدَل من خبرها مُوجَب ، وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد « إلا » ، والمراد أنه يكون مرفوعا[1] سواء جعلت « ما » حجازية ، أو تميمية ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا فى إعمال « ما » ألا يُبْدَل من خبرها مُوجَب ، وتوجيهُ كل من القولين ، وترجيحُ المختار منهما — وهو الثانى — لا يليق بهذا المختصر .

* * *

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلٰكِنْ أَوْ بِبَلْ ... مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلّ[2]

---

(١) ظاهر هذا الكلام ليس بسديد ، بل يجوز فى « شىء » الواقع بعد « إلا » الرفع والنصب ، أما النصب فعلى أحد وجهين ، الأول الاستثناء ، سواء أعملت ما أم أهملتها ، الثانى على أنه بدل من شىء المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون ما عاملة ، وأما الرفع فعلى أحد وجهين : الأول أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، وكأنه قيل : إلا هو شىء لا يعبأ به ، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون ما عاملة ، أو مهملة ، والثانى أن يكون بدلا من شىء الاول بشرط أن تكون ما مهملة .

(٢) « ورفع » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله « الزم » الآتى ، ورفع مضاف و « معطوف » مضاف إليه « بلكن » جار ومجرور متعلق بمعطوف « أو ببل » =

إذا وقع بعد خبر « ما » عَاطِفٌ فلا يخلو : إما أن يكون مُقْتَضِياً للإيجاب ، أولا .

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رَفْعُ ٱلِاسْمِ الواقع بعده — وذلك نحو : « بل ، ولكن » — فتقول : « مَا زَيْدٌ قَائِماً لكن قَاعِدٌ » أو « بَلْ قَاعِدٌ » ؛ فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير « لكن هو قاعد ، وبل هو قاعد » ولا يجوز نَصْبُ « قاعد » عطفاً على خبر « ما » ؛ لأن « ما » لا تعمل فى المُوجَب .

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب — كالواو ونحوها — جاز النصبُ والرفعُ ، والمختارُ النصبُ ، نحو : « ما زيد قائماً ولا قاعداً » ويجوز الرفع ؛ فتقول : « وَلاَ قَاعِدٌ » وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : « ولا هو قاعد » .

ففهم من تخصيص المصنف وُجُوبَ الرفْعِ بما إذا وقع الاسم بعد « بل ، ولكن » أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما .

* * *

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ ... وَبَعْدَ لاَ وَنَفْىِ كَانَ قَدْ يُجَرّْ[1]

= معطوف على قوله « بلكن » السابق « من بعد » جار ومجرور متعلق برفع ، وبعد مضاف و « منصوب » مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بمنصوب « الزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حيث » ظرف متعلق بالزم ، مبنى على الضم فى محل نصب « حل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من حل وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « جر » الآتى ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « وليس » قصد لفظه أيضاً : معطوف على ما « جر » فعل =

تُزَاد الباء كثيراً فى الخبر بعد « ليس ، وما » نحو قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) و (أَلَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ ذِى انْتِقَامٍ) و (وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) ، و (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) ولا تختص زيادة الباء بعد « ما » بكونها حجازيةً ، خلافاً لقوم ، بل تزاد بعدها وبعد التميمية ، وقد نقل سيبويه والفرَّاء — رحمهما الله تعالى ! — زيادة الباء بعد « ما » عن بنى تميم ؛ فلا التفات إلى مَنْ مَنَعَ ذلك ، وهو موجود فى أشعارهم[1] .

وقد اضطرب رأىُ الْفَارِسِىِّ فى ذلك ؛ فمرةً قال : لا تُزَادُ الباء إلا بعد الحجازية ، ومرةً قال : تُزَاد فى الخبر المنفى .

وقد وردت زيادةُ الباء قليلا فى خبر « لا » كقوله :

= ماض « البا » قصر للضرورة : فاعل جر « الخبر » مفعول به لجر « وبعد » ظرف متعلق بقوله « يجر » الآتى ، وبعد مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه « ونفى » معطوف على لا ، ونفى مضاف ، و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « قد » حرف تقليل « يجر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر .

(١) من ذلك قول الفرزدق يمدح معن بن أوس ، والفرزدق تميمى كما قلنا لك آنفا (٣٠٥) :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلاَ مُنْسِىءٌ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ

ثم إن الباء قد دخلت فى خبر « ما » غير العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها ، وذلك كما فى قول المتنخل الهذلى :

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ ، وَلاَ بِضَعِيفٍ قُوَاهْ

فأبو مالك : مبتدأ ، ولا عمل لما فيه ؛ لكونه قد جاء مسبوقا بإن الزائدة بعد ما ؟ وقد أدخل الباء فى خبر هذا المبتدأ — وهو قوله « بواه » — فدل ذلك على أن كون « ما » عاملة أو حجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها .

٧٦ — فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

وفى خبر [مضارع] « كان » المنفية بـ « لَمْ » كقوله :

٧٧ — وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

* * *

---

٧٦ — البيت لسواد بن قارب الأسدى الدوسى — يخاطب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقبله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللهَ لاَ شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبِ
وَأَنَّكَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيلَةً إِلَى اللهِ يَا ابْنَ الأَكْرَمِينَ الأَطَايِبِ
فَمُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَائِبِ

اللغة : « فتيلا » هو الخيط الرقيق الذى يكون فى شق النواة .

الإعراب : «فكن» فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لى » جار ومجرور متعلق بقوله « شفيعاً » الآتى « شفيعاً » خبر كان « يوم » منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعاً « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ، وذو مضاف ، و « شفاعة » مضاف إليه « بمغن » الباء زائدة ، مغن : خبر لا ، وهو اسم فاعل — فعله متعد — يرفع فاعلا وينصب مفعولا ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، و «فتيلا» مفعوله « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمغن « ابن » صفة لسواد ، وابن مضاف ، و « قارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بمغن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية كما تدخل على خبر ليس وعلى خبر ما .

٧٧ — البيت للشنفرى الأزدى ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم « لامية العرب » وأولها قوله :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيِّكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لأَمْيَلُ =

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ « لاَ »
وَقَدْ تَلِي « لاَتَ » وَ « إِنْ » ذَا الْعَمَلاَ[(١)]

= اللغة : « أقيموا صدور مطيكم » هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظائم الأمور والجد في طلب المعالي ، يقول : جدوا في أمركم وانتبهوا من رقدتكم « فإني إلى قوم سواكم إلخ » يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم ، وكأنه يقول : إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعاين من تراخيكم وإقراركم بالضيم لخليق بأن يزهدني في البقاء بينكم « أجشع القوم » الجشع — بالتحريك — أشد الطمع « أعجل » هو صفة مشبهة بمعنى عجل ، وليس أفعل تفضيل ، لأن المعنى يأباه ، إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع ، ولكن غرضه أن يقول : إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع ، فافهم ذلك .

الإعراب : « إن » شرطية « مدت » مد : فعل ماض فعل الشرط ، مبني للمجهول ، مبني على الفتح في محل جزم ، والتاء تاء التأنيث « الأيدي » نائب فاعل لمد « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بقوله « مدت » السابق « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع ناقص ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأعجلهم » الباء زائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه « إذ » كلمة دالة على التعليل — قيل : هي حينئذ حرف ، وقيل : هي ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله « أعجل » السابق ، و « أجشع » مبتدأ ، وأجشع مضاف ، و « القوم » مضاف إليه « أعجل » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي بلم .

واستشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله « نفي كان » نفي هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع ، وأعم من هذه العبارة التي في الألفية قول المصنف في كتابه التسهيل « وبعد نفي فعل ناسخ » ؛ لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، بأي صيغة كانت هذه الأفعال .

(١) « في النكرات » جار ومجرور متعلق بقوله « أعملت » الآتي « أعملت » أعمل : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث « كليس » جار ومجرور متعلق بمحذوف =

وَمَا لِـ « لاَتَ » فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ
وَحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ فَشَا ، وَالْعَكْسُ قَلّْ[١]

تقدَّمَ أن الحروفَ العاملة عملَ « ليس » أربعةٌ ، وقد تقدَّمَ الـكلامُ على « ما » وَذَكَرَ هنا « لا » و « لاَتَ » و « إنْ » .

أَمَّا « لا » فمذهَبُ الحجازيين إعمالُهَا عَمل « ليس » ، وَمَذْهَبُ تميم إهمالُهَا[٢]

= حال من « لا » أوصفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إعمالا مماثلا إعمال ليس « لا » قصد لفصد لفظه : نائب فاعل أعملت « وقد » حرف تقليل « تلى » فعل مضارع « لات » فاعل تلى « وإن » معطوف على لات « ذا » اسم إشارة مفعول به لتلى « العملا » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة .

وتقدير البيت : أعملت فى النكرات « لا » إعمالا مماثلا لإعمال ليس ، وقد تلى لات وإن هذا العمل .

(١) « ما » نافية « للات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فى سوى » جار ومجرور متعلق بقوله عمل الآتى ، و « سوى » مضاف ، و « حين » مضاف إليه « عمل » مبتدأ مؤخر « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « ذى » بمعنى صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف و « الرفع » مضاف إليه « فشا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ذى الرفع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « والعكس » مبتدأ « قل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو العكس .

وتقدير البيت : وما للات عمل فى غير لفظ حين وما كان بمعناه ، وحذف صاحب الرفع من معموليها مع بقاء المنصوب فاش كثير ، والعكس — وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع — قليل .

(٢) قال أبو حيان : « لم يصرح أحد بأن إعمال لاعمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب المغرب ناصر المطرزى ، فإنه قال فيه : بنو تميم يهملونها ، وغيرهم يعملها ، وفى كلام الزمخشرى : أهل الحجاز يعملونها دون طيء ، وفى البسيط : القياس عند تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها » وانظر هذا مع كلام الشارح .

ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثه[١] :

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نَكِرَتين ، نحو : « لا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ » ، ومنه قوله :

٧٨ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

---

(١) وبقى من شروط إعمال « لا » عمل ليس شرطان ؛ أولهما : ألا تكون لنفى الجنس نصاً ؛ فإن كانت لنفى الجنس نصاً عملت عمل إن المؤكدة التى تنصب الاسم وترفع الخبر ، وبنى اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافا ولا شبيهاً به ، والشرط الثانى : ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، فإن تقدم نحو « لا عندك رجل مقيم ولا امرأة » أهملت .

٧٨ — هذا البيت من الشواهد التى لم يذكروا لها قائلا معيناً .

اللغة : « تعز » أمر من التعزى ، وأصله من العزاء ، وهو التصبر والتسلى على المصائب « وزر » هو الملجأ ، والواق ، والحافظ « واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهى الرعاية والحفظ .

المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسل عنه ؛ فإنه لا يبقى على وجه الأرض شىء ، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى .

الإعراب : « تعز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء تعليلية ، ولا : نافية تعمل عمل ليس « شىء » اسمها « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقياً » الآتى ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة لشىء « باقيا » خبر لا « ولا » نافية « وزر » اسمها « مما » من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتى « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : مما قضاه الله ، و « واقيا » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « لا شىء باقيا ، ولا وزر واقيا » حيث أعمل « لا » فى الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان .

هذا ، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن « لا » ليس لها عمل أصلا ، لا فى =

وقوله :

٧٩ — نَصَرْتُكَ إِذْ لاَ صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ
فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينَا

= الاسم ولا فى الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن « لا » تعمل الرفع فى الاسم ، ولا تعمل شيئاً فى الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً ، وكلا المذهبين فاسد ، وبيت الشاهد رد عليهما جميعاً ؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب ، فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش .

٧٩ — هذا الشاهد قد أنشده أبو الفتح بن جنى ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت ممن جاء بعد أبى الفتح .

اللغة : « بوئت » فعل ماض مبنى للمجهول ، من قولهم : بوأه الله منزلا ، أى أسكنه إياه « الكماة » جمع كمى ، وهو الشجاع المتكمى فى سلاحه ، أى : المستتر فيه المتغطى به ، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثروا من السلاح وعدد الحرب ، ويلبسوا الدرع والبيضة والمغفر وغيرهن ، لأحد أمرين ، الأول : الدلالة على شجاعتهم الفائقة ، والثانى . لأنهم قتلوا كثيراً من فرسان أعدائهم ، فلكثير من الناس عندهم ثارات ؛ فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوى الثارات على غرة .

الإعراب : « نصرتك » فعل وفاعل ومفعول به « إذ » ظرف للماضى من الزمان متعلق بنصر « لا » نافية تعمل عمل ليس « صاحب » اسمها « غير » خبر لا ، وغير مضاف ، و « خاذل » مضاف إليه « فبوئت » الفاء عاطفة ، بوىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، وهو مفعول أول لبوىء « حصنا » مفعول ثان « بالكماة » جار ومجرور جعله العينى متعلقا بقوله « نصرتك » فى أول البيت ، وعندى أنه يجوز أن يتعلق بقوله « حصينا » الذى بعده ، بل هو أولى وأحسن « حصينا » نعت لقوله حصنا السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا صاحب غير خاذل » حيث أعمل لا مثل عمل ليس ؛ فرفع بها ونصب ، واسمها وخبرها نكرتان ، وهو أيضاً كالبيت السابق رد لمذهبي الأخفش والزجاج .

وزعم بعضهم أنها قد تعمل فى المعرفة ، وأنشد للنابغة :

٨٠ — بَدَتْ فِعْلَ ذِى وُدٍّ ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ ، وَبَقَّتْ حَاجَتِى فِى فُؤَادِيَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لاَ أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا ، وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

---

٨٠ — البيتان للنابغة الجعدى ، أحد الشعراء المعمرين ، أدرك الجاهلية ، ووفد على النبى صلى الله عليه وسلم ، وأنشده من شعره ، فدعا له ، والبيتان من مختار أبى تمام .

اللغة : « فعل ذى ود » أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة ، فحذف الفعل وأبقى المصدر ، والود — بتثليث الواو — المحبة ، ومثله الوداد « تولت » أعرضت ورجعت « بقت حاجتى » بتشديد القاف — تركتها باقية « سواد القلب » سويداؤه وهى حبته السوداء « باغياً » طالبا « متراخيا » متهاونا فيه .

الإعراب : « بدت » بدا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « فعل » قال العينى : منصوب بنزع الخافض ، أى : كفعل . وعندى أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : تفعل فعل إلخ ؛ وفعل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « ود » مضاف إليه « فلما » ظرف بمعنى حين ناصبه قوله « تولت » الذى هو جوابه « تبعتها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها « تولت » : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « وبقت » مثله « حاجتى » حاجة : مفعول به لبقت ، وحاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فى فؤاديا » الجار والمجرور متعلق بقوله « بقت » السابق « وحلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « سواد » مفعول به لحلت ، وسواد مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « لا » نافية تعمل عمل ليس « أنا » اسمها « باغياً » خبرها ، وفاعله ضمير مستتر فيه « سواها » سوى : مفعول به لباغ ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « عن حبها » الجار والمجرور متعلق بقوله متراخيا الآتى ، وحب مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « متراخياً » معطوف على قوله باغياً السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا أنا باغياً » حيث أعمل « لا » النافية عمل « ليس » مع أن اسمها معرفة ، وهو « أنا » ، وهذا شاذ ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه — كما =

واختلف كلام المصنف فى [هذا] البيت ؛ فمرة قال : إنه مُؤَوَّل ، ومرة قال : إنَّ القياسَ عليه سائغ[1] .

الشرط الثانى : ألاّ يتقدم خبرُها على اسمها ؛ فلا تقول : « لا قائماً رَجُلٌ » .

الشرط الثالث : ألا ينتقض النَّفىُ بإلاّ ؛ فلا تقول : « لا رَجُلٌ إلا أفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ » بنصب « أفضل » ، بل يجبُ رَفْعُه .

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين .

* * *

= أشار إليه الشارح العلامة ، نقلا عن المصنف — بتأويلات كثيرة ؛ أحدها : أن قوله « أنا » ليس اسماً للا ، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف ، وأصل الكلام — على هذا — « لا أرى باغياً » فلما حذف الفعل ، وهو « أرى » برز الضمير المستتر ، وانفصل ، أو يكون الضمير مبتدأ ، وقوله « باقياً » حال من نائب فاعل فعل محذوف ، والتقدير « لا أنا أرى باغيا » وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويكون قد استغنى بالمعمول — وهو الحال الذى هو قوله « باغياً » — عن العامل فيه الذى هو الفعل المحذوف ، وزعموا أنه ليس فى هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو فى التقدير ؛ فإن من سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما فى الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه ، كما اتضح لك ذلك فى باب المبتدأ والخبر ، فافهم ذلك ، والله يرشدك ويتولاك .

(١) الذى ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ ، هو أبو حيان ، شارح كتاب التسهيل ، لا ابن مالك ؛ فإن ابن مالك قال فى التسهيل ، « ورفعها معرفة نادر » فقال أبو حيان فى شرح هذه العبارة ما نصه : « قال المصنف فى الشرح (يريد ابن مالك) : وشذ إعمالها فى معرفة فى قول النابغة الجعدى « وحلت سواد القلب لا أنا باغيا » البيت اهـ ، وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال :

إذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الأذَى فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً ، وَلاَ الْمَالُ بَاقِياً

والقياس على هذا سائغ عندى (والمتكلم هو أبو حيان) وقد أجاز ابن جنى إعمال لا فى المعرفة ، وذكر ذلك فى كتاب التمام » اهـ كلام أبى حيان بحروفه .

وأما « إنِ » النافيةُ فمذهَبُ أكْثَرِ البصريين والفرّاءِ أنها لا تعملُ شيئاً ، ومذهَبُ الكوفيين — خَلاَ الفرّاء — أنها تعمل عَمَلَ « ليس » ، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السَّرّاج ، وأبو على الفارسىُّ ، وأبو الفتح بن جنى ، واختاره المصنف ، وزعم أن فى كلام سيبويه — رحمه الله تعالى ! — إشارة إلى ذلك ، وقد وَرَدَ السماعُ به ؛ قال الشاعر :

٨١ — إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إلاّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ

---

٨١ — يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوباً إلى قائل معين .

اللغة والرواية : يروى عجز هذا البيت فى صور مختلفة :

إحداها : الرواية التى رواها الشارح .

والثانية :

* إلا عَلَى حِزْبِهِ المَلاَعِينِ *

والثالثة :

* إلا عَلَى حِزْبِهِ المَنَاحِيسِ *

« مستولياً » هو اسم فاعل فعله الماضى استولى ، ومعناه كانت له الولاية على الشىء وملك زمام التصرف فيه « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله . وأصله عند العرب من خبله الجن ، والمناحيس فى الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حالفه سوء الطالع .

المعنى : ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين .

الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستولياً » خبرها « على أحد » جار ومجرور متعلق بقوله « مستولياً » السابق « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ، و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستولياً » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم الذى هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذى هو قوله « مستولياً » . =

وقال آخر :

٨٢ — إِنِ الْمَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ
وَلٰكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلاَ

= وهذا الشاهد يرد على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن « إن » النافية لا تعمل شيئاً ، لا فى المبتدأ ولا فى الخبر ، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسماً مفرداً منصوباً بالفتحة الظاهرة ، ولا ناصب له فى الكلام إلا « إن » ، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ ، لوروده فى الشعر كثيراً ، ولوروده فى النثر فى نحو قول أهل العالية « إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية » ، وقد قرأ بهذه اللغة سعيد بن جبير — رضى الله عنه ! — فى الآية الكريمة التى تلاها الشارح .

ويؤخذ من هذا الشاهد — زيادة على ذلك — أن « إن » النافية مثل « ما » فى أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا » : فإن الاسم فى البيت ضمير ، وقد نص الشارح على هذا ، ومثل له .

ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفى بعد الخبر بإلا لا يقدح فى العمل ؛ لأنه استثنى بقوله « إلا على أضعف . . إلخ » .

٨٢ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

المعنى : ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجد عونا له، ولا نصيراً يأخذ بيده ، وينتصف له ممن ظلمه ، يريد أن الموت الحقيقى ليس شيئاً بالقياس إلى الموت الأدبى .

الإعراب : « إن » نافية « المرء » اسمها « ميتا » خبرها « بانقضاء » جار ومجرور متعلق بقوله « ميتا » ، وانقضاء مضاف ، وحياة من « حياته » مضاف إليه ، وحياة مضاف والضمير مضاف إليه « ولكن » حرف استدراك « بأن » الباء جارة ، وأن مصدرية « يبغى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « عليه » جار ومجرور نائب عن الفاعل ليبغى ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، أى بالبغى عليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير « ولكن يموت بالبغى عليه » وقوله « فيخذلا » الفاء =

وذكر ابن جنى — فى المحتَسَبِ — ان سعيد بن جُبَيْرٍ — رضى الله عنه ! — قرأ (إنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ) بنصب العباد .

ولا يُشْتَرَط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل فى النكرة والمعرفة ، فتقول : « إنْ رَجُلٌ قَائِماً ، [وَإنْ زَيْدٌ القَائِمَ] ، وَإنْ زَيْدٌ قَائِماً » .

* * *

وأما « لاَتَ » فهى « لا » النافيةُ زِيدَتْ عليها تاء التأنيث مفتوحةً ؛ ومذهَبُ الجمهور أنها تعمل عَمَلَ « ليس » ؛ فترفع الاسمَ ، وتنصب الخبرَ ، لكن اختصت بأنها لا يُذْكَرُ معها الاسمُ والخبرُ معاً ، بل [إنما] يذكر معها أَحَدُهُمَا ، والكثيرُ فى لسان العرب حَذْفُ اسمها وبقاء خبرها ، ومنه قوله تعالى : (وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ) بنصب الحين ؛ فَحُذِفَ الاسمُ وبقِىَ الخبرُ ، والتقدير « وَلاَتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ » فالحينُ : اسمها ، وحينَ مناص : خبرها ، وقد قرىء شذوذاً (وَلاَتَ حِينُ مَنَاصٍ) برفع الحين على أنه اسم « لات » والخبَرُ محذوفٌ ، والتقدير « وَلاَتَ حِينُ مَنَاصٍ لَهُمْ » أى : ولاتَ حينُ مَنَاصٍ كائناً لهم ، وهذا هو المراد بقوله : « وَحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ — إلى آخر البيت » .

وأشار بقوله : « وما للات فى سوى حين عمل » إلى ما ذكره سيبويه من أن

= عاطفة ، ويخذل : فعل مضارع مبنى للمجهول ، معطوف على يبغى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المرء ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « إن المرء ميتا » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع بها ونصب ، وفى هذا الشاهد مثل ما فى الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التى ذكرناها هناك .

« لات » لا تعمل إلا فى الحين ، واختلف الناسُ فيه ؛ فقال قوم : [المراد] أنها لا تعمل إلا فى لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رَادَفَهُ كالساعة ونحوها ، وقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا فى أسماء الزمان ؛ فتعمل فى لفظ الحين وفيما رَادَفَهُ من أسماء الزمان ، ومِنْ عملها فيما رَادَفَهُ قولُ الشاعر :

٨٣ — نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ
وَالْبَغْىُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيـــــهِ وَخِيمُ

---

٨٣ — قيل : إن هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، وقال العينى : قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمى . ويقال : مهلهل بن مالك الكنانى ، واستشهد الفراء بقوله « ولات ساعة مندم » ثم قال : ولا أحفظ صدره .

اللغة : « البغاة » جمع باغ ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ورام ورماة ، والباغى : الذى يتجاوز قدره « مندم » مصدر ميمى بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من قولهم : رتع فلان فى المكان يرتع — من باب فتح — إذا جعله ملهى له وملعبا ، ومنه قوله تعالى (نرتع ونلعب) « وخيم » أصله أن يقال : وخم المكان ، إذا لم ينجع كلؤه ، أو لم يوافقك مناخه .

الإعراب : « ندم » فعل ماض « البغاة » فاعل ندم « ولات » الواو واو الحال ، ولات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف « ساعة » خبرها ، والجملة فى محل نصب حال ، أى : ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم ، لأن وقته قد فات ، وساعة مضاف و « مندم » مضاف إليه « والبغى » مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة « مرتع » مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومرتع مضاف ومبتغى من « مبتغيه » مضاف إليه ومبتغى مضاف والهاء مضاف إليه « وخيم » خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

الشاهد فيه : قوله « ولات ساعة مندم » حيث أعمل « لات » فى لفظ « ساعة » وهى بمعنى الحين ، وليست من لفظه ، وهو مذهب الفراء — فيما نقله عنه جماعة منهم الرضى — إذ ذهب إلى أن « لات » لا يختص عملها بلفظ الحين ، بل تعمل فيما دل =

وكلامُ المصنف محتملٌ للقولين[١]، وَجَزَمَ بالثانى فى التسهيل[٢]، وَمَذْهَبُ الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إنْ وُجِدَ الاسمُ بعدها منصوباً فناصبُهُ فعلٌ مُضْمَر، والتقدير «لاَتَ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ» وَإِنْ وُجِدَ مرفوعاً فهو مبتدأ والخبرُ محذوفٌ، والتقدير «لاَتَ حِينُ مَنَاصٍ كَائِنٌ لَهُمْ» والله أعلم.

* * *

= على الزمان كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك، وفى المسألة كلام طويل لا يليق بسطه بهذه العجالة.

ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت فى كتاب الأضداد، وهو:

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلاَئِقاً مَشْمُولةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

(١) القولان أولهما أنها لا تعمل إلا فى لفظ الحين، وثانيهما أنها لا تعمل إلا فى اسم دال على الحين أى الزمان، سواء أكان من لفظ الحين أم لم يكن. وقوله الناظم «وما للات فى سوى حين عمل» يجوز أن يكون معناه «وما للات عمل فى سوى لفظ حين» فيكون جاريا على القول الأول، ويحتمل أن يكون معناه «وما للات عمل فى سوى اسم دال على الحين» فيكون جارياً على القول الثانى.

(٢) قال الناظم فى كتاب التسهيل (ص ٢٠) ما نصه «ولات - بالتاء - فتختص بالحين، أو مرادفه، مقتصراً على منصوبها بكثرة، وعلى مرفوعها بقلة» اه، فتجده صرح باختصاصها بالعمل فى الحين أو فى مرادف الحين، ومرادف الحين هو كل اسم دل على زمان، نحو ساعة، ووقت، وأوان، وزمان، وغداة، ولحظة، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا جرياً على القول الثانى، فهذا مراد الشارح بأنه جزم به فى التسهيل.

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى ، لٰكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ خَبَرْ[1]

هذا هو القسم الثانى من الأفعال الناسخة [للابتداء] ، وهو « كاد » وأخواتها ، وذكر المصنف منها أحَدَ عشرَ فِعْلاً ، ولا خِلاَفَ فى أنها أفعالٌ ، إلا عَسَى ؛ فنقل الزاهِدُ عن ثعلب أنها حرفٌ ، ونُسِبَ أيضاً إلى ابن السَّرَّاج[2] ، والصحيحُ أنها فعلٌ ؛

---

(١) « كـكان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كاد » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « لكن » حرف استدراك « ندر » فعل ماض « غير » فاعل ندر ، وغير مضاف و « مضارع » مضاف إليه « لهذين » جار ومجرور متعلق بقوله خبر الآتى « خبر » حال من فاعل ندر ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة التى تقف على المنصوب المنون بالسكون ، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور المنونين .

(٢) نص ابن هشام فى أكثر كتبه على أن القول بأن « عسى » حرف هو قول الكوفيين ، وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص فى المغنى وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين ، وملخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل ، وبأنها لا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف ، ولما كانت لعل حرفا بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفا مثلها ، لقوة التشابه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « عسى » على ضربين (انظر ص ٣٤٥ الآتية) : الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن شواهدها قول صخر بن العود الحضرمى :

فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ ، وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِى نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

والضرب الثانى : يرفع المبتدأ وينصب الخبر ـــ وهو الذى نتحدث عنه فى هذا الباب ، وهو من أفعال المقاربة ـــ وهذا فعل ماض ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كتاء الفاعل فى نحو قوله تعالى : (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض) .

وأما جمودها ودلالتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجانها عن الفعلية ، وكم من فعل يدل على معنى يدل عليه حرف ، وهو مع ذلك جامد ، ولم يخرجه ذلك عن فعليته ، أليست =

بدليل اتِّصَالِ تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو : « عَسَيْتُ ، وَعَسَيْتِ ، وَعَسَيتُماَ ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتُنَّ » .

وهذه الأفعال تسمى أفعال المُقَاربة ، وليست كلها للمُقَارَبة ، بل هى على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما دَلَّ على المُقَارَبة ، وهى : كاد ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ .

والثانى : ما دَلَّ على الرَّجَاء ، وهى : عَسَى ، وَحَرَى ، وَاخْلَوْلَقَ .

والثالث : ما دَلَّ على الإنشاء ، وهى : جَعَلَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَعَلِقَ ، وأنشأ .

فتسميتُهَا أفعالَ المُقَارَبَةِ من باب تسمية الكل باسم البعض .

وكلها تَدْخُلُ على المبتدأ والخبر ؛ فترفع المبتدأ اسْمًا لها ، ويكون خبره خبراً لها فى موضع نصب ، وهذا هو المراد بقوله : « ككان كاد وعسى » لكن الخبر فى

= حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهى جامدة ،وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها ؛ فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها ؟

وهذا الذى ذكرناه — من أن « عسى » على ضربين ، وأنها فى ضرب منهما فعل ، وفى الضرب الآخر حرف — هو مذهب شيخ النحاة سيبويه (وانظر كتابتنا على شرح الأشمونى ج ١ ص ٤٦٣ وما بعدها فى الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢) .

ومن هذا كله يتضح لك : أن فى « عسى » ثلاثة أقوال للنحاة ، الأول ؛ أنها فعل فى كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاة البصرة ، ورجحه المتأخرون ، والثانى أنها حرف فى جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما ، وهو قول جمهرة الكوفيين ومنهم ثعلب ، وابن السراج . والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما فى البيت الذى أنشدناه ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيبويه شيخ النحاة ، ولا تتسع هذه العجالة السريعة إلى الاحتجاج لكل رأى ، وإلى تخريج الشواهد على كل مذهب .

هذا الباب لا يكون إلا مُضارعاً ، نحو : « كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ونَدَرَ مجيئه اسماً بعد « عسى ، وكاد » كقوله :

٨٤ — أَكْثَرْتَ فِى الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا
لَا تُكْثِرَنْ إِنِّى عَسَيْتُ صَائِمَا

---

٨٤ — قال أبو حيان : « هذا البيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد » اهـ ؛ قال ابن هشام : « طعن فى هذا البيت عبد الواحد فى كتابه بغية الآمل ومنية السائل ، فقال : هو بيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه ، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتا مجهولة القائلين » اهـ ، وقيل : إنه لرؤبة بن العجاج ، وقد بحثت ديوان أراجيز رؤبة فلم أجده فى أصل الديوان ، وهو مما وجدته فى أبيات جعلها ناشره ذيلا لهذا الديوان مما وجده فى بعض كتب الأدب منسوباً إليه ، وذلك لا يدل على صحة نسبتها إليه أكثر مما تدل عليه عبارة المؤلف لكتاب الأدب الذى نقل عنه .

اللغة : « العذل » الملامة « ملحاً » اسم فاعل من « ألح يلح إلحاحاً » أى أكثر .

الإعراب : « أكثرت » فعل وفاعل « فى العذل » جار ومجرور متعلق بأكثر « ملحاً » حال من التاء فى أكثرت مؤكدة لعاملها « دائما » صفة للحال « لا تكثرن » لا : ناهية ، والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « عسيت » عسى : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « صائما » خبره ، والجملة من عسى واسمها وخبرها فى محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « عسيت صائما » حيث أجرى « عسى » مجرى « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، وجاء بخبرها اسماً مفرداً ، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثل هذا البيت قولهم فى المثل « عسى الغوير أبؤسا » .

وفى البيت توجيه آخر ، وهو أن « عسى » هنا فعل تام يكتفى بفاعل ، وهو هنا =

وقوله :

٨٥ — فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ ، وَمَا كِدْتُ آئِباً
وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

= تاء المتكلم ، بدليل وقوع جملتها خبراً لإن الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، وذلك لأن معنى عسى للترجى ، والترجى إنشاء ، وأيضاً فإن الأفعال الناقصة جملتها إنشائية ، والجملة الإنشائية لا تقع خبراً لإن ، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائية خبراً للمبتدأ غير المنسوخ ، وإذا كان ذلك كذلك فلا بد أن تكون الجملة خبرية ، فلا تكون « عسى » ناقصة، وأما قوله « صائما » على هذا فهو خبر « لكان » محذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إنى رجوت أن أكون صائماً .

٨٥ — هذا البيت لتأبط شراً — ثابت بن جابر بن سفيان — من كلمة مختارة ، اختارها أبو تمام فى حماسته (انظر شرح التبريزى ٨٥/١ بتحقيقنا) وأولها قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ ، وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهْوَ مُدْبِرُ

اللغة : « أبت » رجعت « فهم » اسم قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان « تصفر » أراد أنها تتأسف وتتحزن على إفلاتى منها ، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . وقصة ذلك أن قوما من بنى لحيان — وهم حى من هذيل — وجدوا تأبط شراً يشتار عسلا من فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، فخشى أن يقع فى أيديهم ، فانتحى من الجبل ناحية بعيدة عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الحجر ، ثم انزلق عليه حتّى انتهى إلى الأرض، ثم أسلم قدميه للريح ، فنجا من قبضتهم .

المعنى : يقول : إنى رجعت إلى قومى بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكم مثل هذه الخطة فارقتها ، وهى تتأسف وتتعجب منى كيف أفلت منها .

الإعراب : « فأبت » الفاء عاطفة ، آب : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بأبت « وما » الواو حالية ، ما : نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص، والتاء اسمه « آئبا » خبر كاد ، والجملة فى محل نصب حال « وكم » الواو حالية ، كم : خبرية بمعنى كثير مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « مثلها » مثل : تمييز لكم مجرور بالكسرة الظاهرة ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « فارقتها » فعل وفاعل ومفعول به « وهى » الواو =

وهذا هو مُرَاد المصنف بقوله : « لـكن نَدَر — إلى آخره » لـكن فى قوله « غير مضارع » إيهام ؛ فإنه يدخل تحته : الاسمُ ، والظرفُ ، والجارُّ والمجرور ، والجملةُ الاسمية ، والجملةُ الفعلية بغير المضارع ، ولم يندر مجىء هذه كلها خبراً عن « عسى ، وكاد » بل الذى نَدَر مجىء الخبرِ اسماً[1] ، وأما هذه فلم يُسْمع مجيئُهَا خبراً عن هذين .

* * *

وَكَوْنُهُ بِدُونِ « أَنْ » بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ ، وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُـكِسَا[2]

=للحال ، هى : مبتدأ « تصفر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آئباً » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » فرفع الاسم ونصب الخبر ، ولـكنه أتى بخبرها اسما مفرداً ، والقياس فى هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنـكر بعض النحاة هذه الرواية ، وزعم أن الرواية الصحيحة هى « وما كنت آئباً » .

(١) يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن فى كلام الناظم حذف الواو وما عطفته ، وأصل الكلام « لـكن ندر غير مضارع لهذين وأخواتهما خبر » وقد ندر مجىء خبر جعل جملة فعلية فعلها ماض فى قول ابن عباس « فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا » على أن صدق قوله « غير مضارع » يكفى فيه صورة واحدة ، وهى الاسم المفرد .

(٢) « وكونه » الواو عاطفة ، وكون : مبتدأ — وهو مصدر كان الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خبره من جهة الابتداء — وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه ، وخبره محذوف ، أى : وكونه وارداً « بدون » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، ودون مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق أيضاً بذلك الخبر المحذوف ، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظه : مضاف إليه « نزر » خبر المبتدأ الذى هو قوله كونه « وكاد » الواو عاطفة ، وكاد قصد لفظه : مبتدأ أول « الأمر » مبتدأ ثان « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « عكس » الآتى « عكسا » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر ، والجملة من عكس ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

أى : اقترانُ خبرِ «عسى» بـ «أنْ» كثيرٌ[١] ؛ وتجريدُهُ من «أنْ» قليلٌ ، وهذا مذهَبُ سيبويه ، ومذهَبُ جمهور البصريين أنه لا يتجرَّدُ خبرُهَا من «أنْ» إلا فى الشعر ، ولم يَرِدْ فى القرآن إلا مقترناً بـ «أنْ» قال الله تعالى : (فَعَسَى اللهُ أَنْ يأتِيَ بالْفَتْحِ) ، وقال عز وجل : (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ) .

ومن وروده بدونِ «أنْ» قولُه :

٨٦ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتَ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

---

(١) أنت إذا قلت «عسى زيد أن يقوم» فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل فى تأويل مصدر خبره ؛ ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد ، وهو غير الأصل والغالب فى كلام العرب .

وللعلماء فى الجواب عن ذلك أربعة وجوه :

أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم، وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر، وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام ؛ فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى ، وعلى الثانى تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات ؛ لأن اسم الفاعل يدل على الذات التى وقع منها الحدث أو قام بها .

وثانيها : أن هذا المصدر فى تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائماً .

وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة فى زيد حتى كأنه هو نفس القيام .

وهذه الوجوه الثلاثة جارية فى كل مصدر - صريح أو مؤول - يخبر به عن اسم الذات ، أو يقع نعتا لاسم ذات ، أو يجىء حالا من اسم الذات .

ورابعها : أن «أن» ليست مصدرية فى هذا الموضع ، بل هى زائدة ؛ فكأنك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام فى السعة أحياناً ، وهى لا تسقط إلا نادراً لضرورة الشعر .

٨٦ — البيت لهدبة بن خشرم العذرى ، من قصيدة قالها وهو فى الحبس ، وقد =

. . . .

=روى أكثر هذه القصيدة أبو على القالى فى أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشجرى فى حماسته منها أكثر مما رواه أبو على ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرِبْتَ ، وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبُ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّاكَ الْمَشِيبُ ؟

يُجِدُّ النَّأْىُ ذِكْرَكِ فى فُؤَادِى إِذَا ذَهِلَتْ عَلَى النَّأْىِ الْقُلُوبُ

يُؤَرِّقُنِى اكْتِئَابُ أَبِى نُمَيْرٍ فَقَلْبِى مِنْ كَآبَتِهِ كَئِيبُ

فَقُلْتُ لَهُ : هَدَاكَ اللهُ ! مَهْلاً وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللُّبِّ الْمُصِيبُ

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

اللغة : « طربت » الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن « النأى » البعد « الكرب » الهم والغم « أمسيت » قال ابن المستوفى : يروى بضم التاء وفتحها ، والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عند أبى حنيفة أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير كما هو ظاهر من الأبيات التى رويناها ، وكان أبو نمير معه فى السجن .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسم عسى مرفوع به « الذى » اسم موصول صفة للكرب « أمسيت » أمسى : فعل ماض ناقص، والتاء اسمه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « وراءه » وراء : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراء مضاف والهاء مضاف إليه « فرج » مبتدأ مؤخر « قريب » صفة لفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر « يكون » والجملة من « يكون » واسمها وخبرها فى محل نصب خبر « عسى » .

الشاهد فيه : قوله « يكون وراءه - إلخ » حيث وقع خبر « عسى » فعلا مضارعا مجرداً من « أن » المصدرية ، وذلك قليل ، ومثله الشاهد الذى بعده (ش ٨٧) وقول الآخر :

عَسَى اللهُ يُغْنِى عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

(المنهمر : أراد به المطر الكثير ، والجون : الأسود ، والرباب : السحاب ، والسحاب الأسود دليل على أنه حافل بالمطر) ومثل هذه الأبيات قول الآخر .

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا ، وَلَكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِى حَمِقٌ لَئِيمُ

وقوله :

٨٧ — عَسَى فَرَجٌ يَأْتِى بِهِ اللّهُ ؛ إنهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فى خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

وأما « كادَ » فذَكر المصنفُ أنها عَكْسُ « عَسَى » ؛ فيكون الكثيرُ فى

---

٨٧ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها ، وألفاظه كلها ظاهرة المعنى .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « فرج » اسمه « يأتى » فعل مضارع « به » جار ومجرور متعلق بيأتى « الله » فاعل يأتى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر عسى « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الشأن اسمه « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كل » منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، وكل مضاف ، و « يوم » مضاف إليه « فى خليقته » الجار والمجرور يتعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، وخليقة مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه « أمر » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله : « يأتى به الله » حيث جاء خبر « عسى » فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية ، وهذا قليل ، ومثله ـ سوى ما ذكرناه مع الشاهد ٨٦ ـ قول الفرزدق :

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ ؟

وفى بيت الفرزدق هذا شاهد آخر ، وحاصله : أن يجوز فى الفعل المضارع الذى يقع خبراً لعسى خاصة أن يرفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم عسى .

فأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب فلا يجوز فى الفعل المضارع الواقع خبراً لها إلا أن يكون رافعاً لضمير مستتر يعود على الاسم ، وأما قول ذى الرمة :

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَا أُبِثُّهُ تكلمنى أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ

فظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد وهو « تكلمنى » رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم وهو « أحجاره » فهذا ونحوه شاذ أو مؤول .

أما بيت الشاهد (رقم ٨٧) فقد رفع المضارع فيه اسماً أجنبياً من اسم عسى ، فلا هو ضمير الاسم ، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم ، وذلك شاذ أيضاً .

خبرها أن يتجرَّدَ(١) من « أنْ » وَيَقِلُّ اقترانُهُ بها ، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأندلسيُّونَ من أن اقتران خَبَرِهَا بـ «أنْ» مخصوصٌ بالشعر ؛ فمن تجريده من «أنْ» قوله تعالى : (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) وقال : (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ)(١) ومن اقترانه بـ « أنْ » قوله صلى الله عليه وسلم : « ما كِدْتُ أن أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حتى كادتِ الشَّمْسُ أن تَغْرُبَ » وقوله :

٨٨ — كَادَتِ النَّفْسُ أن تَفِيضَ عَلَيْهِ   إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

* * *

---

(١) ومثل الآيتين الكريمتين قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه وهو الشاهد (رقم ١٤٩) الآتى فى باب الفاعل :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوه مُصْعَباً ذُعِرُوا   وَكَادَ — لَوْسَاعَدَ الْمَقْدُورُ — يَنْتَصِرُ

الشاهد فيه : قوله «كاد ينتصر» فإن الفعل المضارع الواقع خبراً لكاد لم يقترن بأن

٨٨ — هذا البيت من الشواهد التى يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين ، وقد عثرنا بعد طويل البحث على أنه من كلمة لمحمد بن مناذر ، أحد شعراء البصرة يرثى فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفى ، وقبله :

إنَّ عَبْدَ الْمَجِيـــدِ يَوْمَ تُوُفِّى   هَدَّ رُكْناً مَا كَان بِالْمَهْدُودِ

لَيْتَ شِعْرِى ، وَهَلْ دَرَى حَامِلُوه   مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودٍ ؟

اللغة : « تفيض » من قولهم « فاضت نفس فلان » ويروى فى مكانه « تفيظ » وكل الرواة يجيزون أن تقول « فاضت نفس فلان » إلا الأصمعى فإنه أبى إلا أن تقول « فاظت نفس فلان » بالظاء ، وكلام غير الأصمعى أسد ؛ فهذا البيت الذى نشرحه دليل على صحته ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيض نُفُوسُهَا ظَمأً ، وَتَخْشَى   حِمَاماً ؛ فَهْيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقول الراجز :

تَجَمَّعَ النَّاسُ ، وقالوا : عُرْسُ   فَفُقِئَتْ عَيْنٌ ، وَفَاضَتْ نَفْسُ =

وَكَعَسَى حَرَى ، وَلٰكِنْ جُعِلاَ
خَـــبَرُهَا حَتْماً بـ « أَنْ » مُتَّصِــلاَ(١)

= وقول الشاعر فى بيت الشاهد « ريطة » بفتح الراء وسكون الياء المثناة ـ الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد هنا الأكفان التى يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسم كاد « أن » مصدرية « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى النفس . وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب يقع خبراً لكاد « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق « إذ » ظرف للماضى من الزمان متعلق بقوله « تفيض » أيضاً « غدا » فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثى « حشو » خبر غداً ، وحشو مضاف و « ريطة » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ريطة .

الشاهد فيه : قوله « أن تفيض » حيث أتى بخبر « كاد » فعلا مضارعا مقترناً بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها ، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا ؛ فَكِدْتُمُ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وقول رؤبة بن العجاج :

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولاً فَامَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم ـ رضى الله تعالى عنه ! ـ « كاد قلبى أن يطير » .

ومع ورود المضارع الواقع خبرا لكاد مقترناً بأن ـ فى الشعر والنثر ـ نرى أن قول الأندلسيين : إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا فى الشعر ؛ غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم ـــ من أن تجرد خبر كاد من أن المصدرية كثير فى كلام العرب ، واقترانه بأن قليل ، لكنه ليس شاذاً ـــ وهو فى هذا تابع لسيبويه .

(١) « كعسى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حرى » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولكن » حرف استدراك « جعلا » جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق « خبرها » خبر : نائب فاعل جعل ـ وهو مفعول أول ـ وخبر مضاف والضمير مضاف إليه « حتما » صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقاً ، أى : اتصالا حتما « بأن » جار ومجرور متعلق بقوله متصلا الآتى « متصلا » مفعول ثان لجعل .

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ «أَنْ» مِثْلَ حَرَى ... وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا «أَنْ» نَزُرَا[١]

يعنى أن « حَرَى » مثلُ « عَسَى » فى الدلالة على رَجَاء الفعل ، لكن يجب اقترانُ خبرها بـ « أَنْ » ، نحو : « حَرَى زَيْدٌ أن يَقُومَ » ولم يُجرد خبرها من « أَنْ » لا فى الشعر ولا فى غيره ، وكذلك « اخْلَوْلَقَ » تلزم « أَنْ » خبرَها نحو : « اخْلَوْلَقَتِ السماء أن تُمْطِرَ » وهو من أمثلة سيبويه ، وأما « أَوْشَكَ » فالكثير اقترانُ خبرِها بـ « أَنْ » ويقلُّ حَذْفُهَا منه ؛ فمن اقترانه بها قولُه :

٨٩ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا
— إِذَا قِيلَ هَاتُوا — أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

---

(١) « وألزموا » فعل وفاعل « اخلولق » قصد لفظه : مفعول أول لألزم « أن » قصد لفظه أيضاً : مفعول ثان لألزم « مثل » حال صاحبه قوله « اخلولق » السابق ، ومثل مضاف و « حرى » قصد لفظه : مضاف إليه « وبعد » ظرف متعلق بقوله « انتفا » الآتى ، وبعد مضاف ، و « أوشك » قصد لفظه : مضاف إليه « انتفا » قصر للضرورة : مبتدأ ، وانتفا مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « نزرا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انتفا ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو انتفا .

وتقدير البيت : وألزم العرب اخلولق أن حال كونه مشبهاً فى ذلك حرى ، وانتفاء أن بعد أوشك قد قل .

٨٩ — هذا البيت أنشده ثعلب فى أماليه (ص ٤٣٣) عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبه إلى أحد ، ورواه الزجاجى فى أماليه أيضاً (ص ١٢٦) وقبله :

أَبَامَالِكٍ ، لاَ تَسأَلِ النَّاسَ ، وَالْتَمِسْ ... بِكَفَّيْكَ فَضْلَ اللهِ ، وَاللهُ أَوْسَعُ

المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء ، وأهونها خطراً ، وأقلها قيمة ـ لما أجابوا ، بل إنهم ليمنعون السائل ويملون السؤال .

الإعراب : « ولو » شرطية غير جازمة « سئل » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « الناس » نائب فاعل سئل ، وهو المفعول الأول « التراب » مفعول ثان لسئل « لأوشكوا » اللام واقعة فى جواب « لو » وأوشك : فعل ماض ناقص ، =

وَمِنْ تَجَرُّدِهِ منها قولُه :

٩٠ — يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ
فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

* * *

= وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « هاتوا » فعل أمر وفاعله ، وجملتهما فى محل رفع نائب فاعل لقيل ، وجملة قيل ونائب فاعله فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعها وخبرها « أن » مصدرية « يملوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة فى محل نصب خبر أوشك « ويمنعوا » معطوف على يملوا .

الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين ، الأول : فى قوله « لأوشكوا » حيث ورد « أوشك » بصيغة الماضى ، وهو يرد على الأصمعى وأبى على اللذين أنكرا استعمال « أوشك » وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا « يوشك » المضارع ، وسيأتى للشارح ذكر هذا ، والاستشهاد له بهذا البيت (ص ٣٣٨) ، والأمر الثانى : فى قوله « أن يملوا » حيث أتى بخبر « أوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندى :

إِذَا جَهِلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يُقَدِّرْ ببَعْضِ الأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلحبة اليربوعى :

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَغْشَ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

٩٠ — البيت لأمية بن أبى الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشىء ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤٧٩) .

اللغة : « منيته » المنية : الموت « غراته » جمع غرة — بكسر الغين — وهى الغفلة « يوافقها » يصيبها ويقع عليها .

المعنى : إن من فر من الموت فى الحرب لقريب الوقوع بين برائنه فى بعض غفلاته ، =

وَمِثْلُ كَادَ فى الأَصَحِّ كَرَبَا ... وَتَرْكُ «أَنْ» مَعْ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبَا(١)

كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقْ ، ... كَذَا جَعَلْتُ ، وَأَخَذْتُ ، وَعَلِقْ(٢)

= والغرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها ، إذ كان الموت — ولا بد — نازل بكل أحد .

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسم يوشك « فر » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل لها صلة « من منيته » الجار والمجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه « فى بعض » الجار والمجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتى ، وبعض مضاف وغرات من « غراته » مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « يوافقها » يوافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والضمير البارز الذى هو للغائبة مفعول به ، وجملة يوافقها فى محل نصب خبر « يوشك » .

الشاهد فيه : قوله « يوافقها » حيث أتى بخبر « يوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من « أن » وهذا قليل .

(١) « مثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف ، و « كاد » قصد لفظه : مضاف إليه « فى الأصح » جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق « كربا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « مع » ظرف متعلق بترك ، ومع مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الشروع » مضاف إليه « وجبا » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك الواقع مبتدأ ، والجملة من وجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « كأنشأ » الكاف جارة لقول محذوف ، أنشأ : فعل ماض ناقص « السائق » اسمه « يحدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب خبر أنشأ « وطفق » معطوف على أنشأ « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جعلت » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وأخذت ، وعلق » معطوفان على جعلت .

لم يذكر سيبويه فى « كَرَبَ » إلا تَجَرُّدَ خَبَرِهَا من « أنْ » ، وَزَعَمَ المصنفُ أن الأَصَحَّ خلافُهُ ، وهو أنها مثلُ « كاد » ؛ فيكون الكثيرُ تجريدَ خبرِهَا من « أن » ويقلُّ اقترانُه بها ؛ فمن تجريده قولُه :

٩١ — كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ
حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضُوبُ

وَسُمِعَ من اقترانه بها قولُه

٩٢ — سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا
وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

---

٩١ — قيل : إن هذا البيت لرجل من طيء ، وقال الأخفش : إنه للكلحبة اليربوعى أحد فرسان بنى تميم وشعرائهم المجيدين ،

اللغة : « جواه » الجوى : شد الوجد «الوشاة » جمع واش ، وهو النمام الساعى بالإفساد بين المتوادين ، والذى يستخرج الحديث بلطف ، ويروى « حين قال العذول » وهو اللائم « غضوب » صفة من الغضب يستوى فيها المذكر المؤنث كصبور .

المعنى : لقد قرب قلبى أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن ، حين أبلغنى الوشاة الذين يسعون بالإفساد بينى وبين من أحبها أنها غاضبة على .

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » الجار والمجرور متعلق بقوله « يذوب » الآتى ، أو بقوله « كرب » السابق ، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة من يذوب وفاعله فى محل نصب خبر كرب «حين» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب السابق « قال » فعل ماض « الوشاة » فاعل قال « هند » مبتدأ « غضوب » خبره ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول . وجملة قال وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة « حين » إليها .

الشاهد فيه : قوله « يذوب » حيث أتى بخبر « كرب » فعلا مضارعا مجرداً من أن .

٩٢ — البيت لأبى يزيد الأسلمى ، من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل =

. . . .

= ابن هشام بن المغيرة ، والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان — وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته ، ولم يعطه ، ولم يكتف بالحرمان ، بل أمر به فضرب بالسياط ، وأول هذه الكلمة قوله :

مَدَحْتُ عُرُوقاً لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى
حَــديثاً ، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعْرَعَا
نَقَائِذَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْغِــنَى
وَحَلَّبَتِ الأَيَّامَ وَالدَّهْرَ أَضْرُعَا

اللغة : « مصت الثرى حديثاً » أراد أنهم حديثو عهد بنعمة ، فكنى عن ذلك المعنى بهذه العبارة ، ولما عبر عنهم أولا بالعروق جعل الكناية من جنس ذلك الكلام « بأن تترعرعا » يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة ، ويروى « تتزعزعا » بزاءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك ، ومعناه تتحرك ، يريد أنهم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق ؛ فليس لهم فى الكرم عرق ثابت ؛ فهم لا يتحركون للبذل ، ولا تهش نفوسهم للعطاء « نقائذ » جمع نقيذ ، بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر « أضرع » هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق حلوه ومره « ذوو الأحلام » أصحاب العقول ، ويروى « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء « سجلا » — بفتح فسكون — الدلو ما دام فيها ماء ، قليلا كان ما فيها من الماء أو كثيراً ، وجمعه سجال ، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهى دلو لا غير . ولا يقال حينئذ سجل ، والغرب — بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة ، وكذلك الذنوب — بفتح الذال المعجمة — مثل السجل ، يريد أن الذى منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير لو وزع على الناس جميعاً لوسعهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثرة وأنانية ، فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم .

المعنى : إن هــذه العروق التى مدحتها فردتنى إنما هى عروق ظلمت فى الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بذوى أرحامها بنى مروان .

=

والمشهورُ فى « كَرَب » فتحُ الراء ، ونُقِلَ كسرُها أيضاً .

• • •

ومعنى قوله : « وَتَرْكُ أَنْ مع ذى الشروع وَجَبَا » أن ما دلَّ على الشروع فى الفعل لا يجوز اقترانُ خبره بـ« أنْ » لما بَينَهُ وبين « أنْ » من المُنَافاة ؛ لأن المقصودَ به الحالُ ، و« أنْ » للاستقبال ، وذلك نحو : « أنشأ السائق يَحْدُو ، وَطَفِقَ زيد يَدْعُو ، وَجَعَلَ يتكلم ، وأخذ يَنْظِم ، وَعَلِقَ يفعل كذا » .

* * *

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا ... وَكَادَ لاغَيْرُ ، وَزَادُوا مُوشِكَا[1]

= الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة مفعوله الأول « ذوو » فاعل سقى ، وذوو مضاف ، و« الأحلام » مضاف إليه « سجلا » مفعول ثان لسقى « على الظما » جار ومجرور متعلق بسقاها « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « أعناقها » أعناق : اسم كرب ، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين — وأصله تتقطعا — منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أعناق ، والجملة فى محل نصب خبر كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أن تقطعا » حيث أتى بخبر « كرب » فعلا مضارعا مقترنا بأن، وهو قليل ، حتى إن سيبويه لم يحك فيه غير التجرد من « أن » ، وفى مثل هذا البيت رد عليه .

ومثله قول الراجز ، وهو العجاج بن رؤبة :

قَدْ بُرْتَ أَوْ كَرَبْتَ أَنْ تَبُورا ... لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَساً مَثْبُورَا

ومن ورود خبر « كرب » مضارعا غير مقترن بأن — سوى الشاهد السابق (رقم ٩١) قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

فَلَا تَحْزِمِي نَفْساً عَلَيْكِ مَضِيقَةً ... وَقَدْ كَرَبَتْ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ تَطْلُعُ

(١) « واستعملوا » فعل وفاعل « مضارعا » مفعول به لاستعمل « لأوشكا » جار =

أفعالُ هذا الباب لا تَتَصرَّف ، إلا « كاد ، وأوشك » ؛ فإنه قد استعمل منهما المضارعُ ، نحو قوله تعالى : (يَـكَادُونَ يَسْطُونَ) وقول الشاعر :

* يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ[1] * [٩٠]

وَزَعَمَ الأصمعيُّ أنه لم يستعمل « يُوشِكُ » إلا بلفظ المضارع [ولم يستعمل « أوشك » بلفظ الماضى] وليس بجَيِّدٍ ، بل قد حكى الخليلُ استعمالَ الماضى ، وقد وَرَدَ فى الشعر ، كقوله :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأوْشَكُوا
إذَا قِيلَ هَاتُوا أنْ يَمَلّوا وَيَمْنَعُوا[2] [٨٩]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارع [وَقَلَّ استعمال الماضى] .

وقول المصنف : « وزادوا موشكا » معناهُ أنه قد وَرَدَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعل من «أوشك» كقوله :

٩٣ — فَمُوشِكَةٌ أرْضُنَا أنْ تَعُودَ خِلاَفَ الأنِيسِ وُحُوشاً يَبَاباَ

= ومجرور متعلق بقوله استعملوا « وكاد » معطوف على أوشك « لا » عاطفة « غير » معطوف أوشك ، مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة فى محل جر « وزادوا » فعل وفاعل « موشكا » مفعول به لزاد .

(١) هذا هو الشاهد رقم (٩٠) وقد سبق شرحه قريباً ، فانظره (ص ٣٢٣) ومحل الشاهد فيه هنا قوله « يوشك » حيث استعمل فعلا مضارعا لأوشك ، كما بيناه فى الموضع الذى أحلناك عليه .

(٢) هذا هو الشاهد رقم (٨٩) وقد سبق شرحه قريبا ، فانظره فى (ص ٣٢٢) والاستشهاد به ههنا بقوله «أوشكوا» حيث استعمل الفعل الماضى ، وفيه رد على الأصمعى وأبى على حيث أنكرا استعمال الفعل الماضى وصيغة المضارع المبنى للمجهول ، على ما حكاه ابن مالك عنهما ، وقد بينا ذلك فى الموضع الذى أحلناك عليه .

٩٣ — هذا البيت لأبى سهم الهذلى ، وبعده قوله :

=

وقد يُشْعِرُ تخصيصهُ « أوشك » بالذكر أنه لَمْ يُستعمل اسمُ الفاعِلِ من « كاد » ، وليس كذلك ، بل قد ورد استعماله فى الشعر ، كقوله :

٩٤ — أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ ، وَإِنَّنِي
يَقِيناً لَرَهْنٌ بالَّذِى أَنَا كَائِدُ

وقد ذَكَرَ المصنفُ هذا فى غير هذا الكتاب .

= وَتُوحِشُ فى الأرْضِ بَعْدَ الكَلاَمِ وَلاَ تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيهِ كِلاَبَا

اللغة : « خلاف الأنيس » أى بعد المؤانس « وحوشا » قفرا خاليا ، وقد ضبطه بعض العلماء بضم الواو على أنه جمع وحش ، والوحش : صفة مشبهة ، تقول : أرض وحش ، تريد خالية ، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كصبور « يبابا » قال ابن منظور فى اللسان : « اليباب عند العرب : الذى ليس فيه أحد ، قال عمر بن أبى ربيعة :

مَا عَلَى الرَّسْمِ بالْبُلَيَّيْنِ لَوْ بَيَّنَ رَجْعَ الجوَابِ أَوْ لَوْ أَجَابَا ؟
فإلى قَصْرِ ذِى الْعَشِيرَةِ فالصا لِفِ أَمْسَى مِنَ الأنِيسِ يَبَابَا

معناه خالياً لا أحد به » اه .

الإعراب : « فوشكة » خبر مقدم — وهو اسم فاعل من أوشك ، ويحتاج إلى اسم وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه — « أرضنا » أرض : مبتدأ مؤخر ، وأرض مضاف والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تعود » فعل مضارع منصوب بأن ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أرض « خلاف » منصوب على الظرفية ، وناصبه «تعود» وخلاف مضاف ، و « الأنيس » مضاف إليه « وحوشا » حال من الضمير المستتر فى تعود ، وقوله « يبابا » حال ثانية ، وقيل : تأكيد لأنه بمعناه ، وقيل : معطوف عليه بحرف عطف مقدر ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر موشك من حيث نقصانه .

الشاهد فيه : قوله « فوشكة » حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك .

ومثله قول كثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزة :

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلاَّ تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ الْعَوَادِى

٩٤ — هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وهو من قصيدة له =

وأفْهَمَ كلامُ المصنفِ أنّ غير « كاد ، وأوشك » من أفعال هذا الباب لم يَرِدْ منه المُضارعُ ولا اسمُ الفاعل ، وحكى غيرُه خلافَ ذلك ؛ فحكى صاحبُ

= طويلة يقولها فى رثاء عبد العزيز بن مروان أبى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموى العادل ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وكِدْتُ وقَدْ سَالَتْ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةٌ ... سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وأُسْبِلَ عَانِدُ

قَذِيتُ بِهَا والْعَيْنُ سَهْوٌ دُمُوعُهَا ... وعُوّارُها فى بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدُ

فإِن تُرِكَتْ للكُحْلِ لم يُتْرَكِ البكى ... وتَشْرَى إِذَا مَا حَثْحَثَتْهَا المرَاوِدُ

اللغة : « سها عاند » يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكد يرقأ ، وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال : إنه عرق عاند « قذيت بها » أصابنى القذى بسببها « سهو دموعها » ساكنة لينة « عوارها » قذاها « تشرى » تلح « حثحثتها » حركتها « المراود » جمع مرود — بزنة منبر — وهو ما يحمل به الكحل إلى العين « أسى » حزنا وشدة لوعة « الرجام » بالراء المهملة المكسورة والجيم — موضع بعينه ، ويصحفه جماعة بالزاى والحاء المهملة .

الإعراب : « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أسى » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير « آسيا » أى حزيناً « يوم » منصوب على الظرفية الزمانية ، وناصبه « أموت » ويوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه « وإننى » إن: حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « يقينا » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : أوقن يقينا « لرهن » اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن « بالذى » جار ومجرور متعلق برهن « أنا » مبتدأ « كائد » خبره ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته فى محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وتقدير الكلام : بالذى أنا كائد ألقاه ، مثلا .

الشاهد فيه : قوله « كائد » بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو — حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من « كاد » هذا توجيه كلام الشارح العلامة ، وقد تبع فيه قوما من النحاة .

وقيل : إن الصواب فى الرواية « كابد » بالباء الموحدة من المكابدة ، فلا شاهد فيه .

الإنصاف استعمالَ المضارع واسم الفاعل من « عسى » قال : عَسَى يَعْسِى فهو عَاسٍ ، وحكى الجوهريُّ مضارِعَ « طَفِقَ » ، وحكى الـكسائى مضارِعَ « جَعَلَ » .

* * *

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ
غِنًى بـ « أَنْ يَفْعَلَ » عَنْ ثَانٍ فُقِدْ(١)

اختصَّتْ « عسى ، واخلولق ، وأوشك » بأنها تُستعمل ناقصةً وتامة .

فأما الناقصة فقد سبق ذكرُها .

وأما التامة فهى المسنَدَةُ إلى « أنْ » والفعلِ ، نحو : « عَسَى أن يَقُومَ ، واخلولق أن يأتى ، وأوشك أنْ يفعَلَ » فـ « أنْ » والفعلُ فى موضع رفع فاعل « عسى ، واخلولق ، وأوشك » واسْتَغْنَتْ به عن المنصوب الذى هو خبرها .

وهذا إذا لم يَلِ الفعلَ الذى بعد « أنْ » اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رَفْعُهُ به ؛ فإن وليه نحو « عسى أنْ يَقُومَ زَيْدٌ » فذهب الأستاذ أبو على الشَّلَوْبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذى بعد « أنْ » فـ « أنْ » وما بعدها فاعل لعسى ، وهى تامة ، ولا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافىُّ والفارسىُّ إلى تجويز ما ذكرهُ الشَّلَوْبينُ وتجويزِ

---

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله يرد الآتى ، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظه مضاف إليه « اخلولق ، أوشك » معطوفان على « عسى » بعاطف مقدر « قد » حرف تحقيق « يرد » فعل مضارع « غنى » فاعل يرد « بأن يفعل » جار ومجرور متعلق بقوله « غنى » ومثله قوله « عن ثان » وقوله « فقد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان ، والجملة من فقد ونائب فاعله فى محل جر صفة لثان .

وَجْهٍ آخَرَ ، وهو : أن يكون ما بعد الفعل الذى بعد « أنْ » مرفوعاً بعسى اسْماً لها ، و «أنْ» والفعل فى موضع نصب بعسى ، وتَقَدَّمَ على الاسم ، والفعلُ الذى بعد «أنْ» فاعلُه ضميرٌ يعود على فاعل « عسى » وجاز عَوْدُهُ عليه — وإن تأخَّرَ — لأنه مُقَدَّمٌ فى النية .

وتظهر فائدة هذا الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث .

فتقول — على مذهب غيرِ الشلوبين — « عسى أن يقوما الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يَقُمْن الهنداتُ » فتأتى بضميرٍ فى الفعل ؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوع بـ « عَسَى » .

وعلى رأى الشلوبين يجب أن تقول : « عسى أن يقوم الزيدان ، وعَسَى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم الهنداتُ » فلا تأتى فى الفعل بضميرٍ ؛ لأنه رَفَعَ الظاهرَ الذى بعده .

* * *

وجَـــرِّدَنْ عَسَى ، أوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا
بِهَا ، إذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا[1]

(١) « وجردن » جرد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « عسى » قصد لفظه : مفعول به لجرد « أو » حرف عطف معناه التخيير « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مضمراً » مفعول به لارفع « بها » جار ومجرور متعلق بارفع « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « اسم » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، أى : إذا ذكر اسم « قبلها » قبل : ظرف متعلق بذكر الآتى ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه « قد » حرف دال على التحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذكرا » ذكر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيرية .

اخْتَصَّتْ «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدَّمَ عليها اسمٌ جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، وهذه لغة تميم، وجاز تجريدُهَا عن الضمير، وهذه لغة الحجاز، وذلك نحو: «زَيْدٌ عَسَى أنْ يَقُومَ» فعلى لغة تميم يكون فى «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» و «أن يقوم» فى موضع نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير فى «عسى» و «أن يقوم» فى موضع رفع بعَسَى.

وتظهر فائدة ذلك فى التثنية والجمع والتأنيث؟

فتقول — على لغة تميم —: «هند عَسَتْ أن تقوم، والزيدان عَسَيَا أن يَقُومَا، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا، والهندان عَسَتَا أنْ تَقُومَا، والهنداتُ عَسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ».

وتقول — على لغة الحجاز —: «هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عَسَى أن تقوما، والهنداتُ عسى أن يَقُمْنَ».

وأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه؛ فتقول: «الزيدان جَعَلاَ يَنْظِمَان» ولا يجوز تركُ الإضمار؛ فلا تقول: «الزيدان جعَلَ ينظمان» كما تقول: «الزيدان عَسَى أنْ يَقُومَا».

* * *

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أجِزْ فِي السِّينِ مِنْ
نَحْوِ «عَسَيْتُ»، وانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ[1]

(١) «والفتح» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجز» الآتى «والكسر» معطوف على الفتح «أجز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى السين» جار ومجرور متعلق بأجز «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السين، ونحو مضاف وقوله «عسيت» قصد لفظه: مضاف إليه «وانتقا» الواو عاطفة أو للاستئناف، انتقا: مبتدأ، وانتقا مضاف و «الفتح» مضاف إليه «زكن» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح، والجملة من زكن ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

إذا اتصلَ بـ « عَسَى » ضمير موضوع للرفع ، وهو لمتكلم ، نحو : « عَسَيْتُ » أو لمخاطب ، نحو : « عَسَيْتَ ، وعَسَيْتِ ، وعَسَيْتُمَا ، وعَسَيْتُمْ ، وعَسَيْتُنَّ » أو لغائبات ، نحو : « عَسَيْنَ » جاز كَسْرُ سينها وفَتْحُهَا ، والفتحُ أَشْهَرُ ، وقرأ نافع : (فَهَلَ عَسِيتُمْ إنْ تَوَلَّيْتُمْ) بكسر السين ، وقرأ الباقون بفتحها .(*)

* * *

---

* خاتمة : قد ورد فى القرآن الكريم آيتان مما يرتبط بهذا الباب أحب أن أبين لك شأنهما . ليكون ذلك تدريبا لك :

أما الآية الأولى فقوله سبحانه (لايسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن) وهذا السياق مطابق للغة أهل الحجاز ، لأن « عسى » مجردة من ضمير القوم فى الجملة الأولى ومن ضمير النساء فى الجملة الثانية ، فهى تامة مسندة إلى أن والفعل ، ولو أجريت على النقصان لقيل : عسوا أن يكونوا خيرا منهم ، وعسين أن يكن خيرا منهن .

وأما الآية الثانية فهى قوله تعالى (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محمودا) فعسى هذه تامة وفاعلها أن والفعل المضارع بعدها ، و « ربك » فاعل يبعثك ، ولا يجوز أن تجعل « عسى » ناقصة و « ربك » اسمها ، و « أن يبعثك » خبرها لأنك لو أعربت الآية على هذا الوجه كنت قد فصلت بين صلة أن ومعمولها بأجنبى ، أما صلة أن فهى يبعثك ، وأما معمولها فهو مقاما محمودا — سواء جعلته منصوبا على الظرفية أو غيرها — وأما الفاصل فهو لفظ ربك فإنه ليس معمولا ليبعثك ؛ لأن الفرض أنه اسم عسى .

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

لِإِنَّ ، أَنَّ ، لَيْتَ ، لٰكِنَّ ، لَعَلّْ ، كَأَنَّ ـ عَكْسُ مالِكَانَ مِنْ عَمَلْ(١)
كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّى كُفْءٌ ، وَلٰكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ(٢)

هذا هو القسم الثانى من الحروف الناسخة للابتداء ، وهى ستة أحرف(٣) :

---

(١) « لإن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أن ، ليت ، لكن ، لعل ، كأن » كلهن معطوف على المجرور بعاطف مقدر « عكس » مبتدأ مؤخر ، وعكس مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « لكان » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة الموصول : أى عكس الذى استقر لكان « من عمل » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول .

(٢) « كإن » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة ، إن : حرف توكيد ونصب « زيداً » اسمها « عالم » خبرها « بأنى » الباء جارة ، وأن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « كفء » خبرها ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « عالم » السابق « ولكن » حرف استدراك ونصب « ابنه » ابن : اسم لكن ، وابن مضاف والهاء مضاف إليه « ذو » خبر لكن ، وذو مضاف و « ضغن » مضاف إليه .

(٣) قد عرفت بما قدمنا لك ذكره فى أول الكلام على أفعال المقاربة (ص ٣٢٢) أن سيبويه رحمه الله يرى أن « عسى » قد تكون حرفا دالا على الترجى مثل لعل ، وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل إن ، فتنصب الاسم ، وترفع الخبر ، وذلك فى حالة واحدة ، وهى أن يتصل بها ضمير نصب ، نحو قول الشاعر :

* فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا *

وقد تقدم إنشاده كاملا فى الموضع الذى أحلناك عليه ، ومثله قول الراجز :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا ، يا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

ومثله قول عمران بن حطان الخارجى : =

إنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلـكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَعَدَّها سيبويه خمسة ؛ فأسقط « أَنَّ » المفتوحةَ لأن أصلها « إن » المـكسورة ، كما سيأتى .

ومعنى « إنَّ ، وأَنَّ » التوكيدُ ، ومعنى « كَأَنَّ » التشبيهُ ، وَ « لـكنَّ » للاستدراك ، وَ « لَيْتَ » للتَّمَنِّى ، و « لَعَلَّ » للترجِّى والإشفاق ، والفرقُ بين الترجِّى والتمنى أن التمنىَ يكون فى الممكن ، نحو : « لَيْتَ زَيْدًا قائم » وفى غير الممكن، نحو : « ليت الشَّبَابَ يَعُودُ يوماً »[1] ، وأن الترجِّى لا يكون إلا فى الممكن ؛ فلا تقول : « لَعَلَّ الشَّبابَ يعود » والفرقُ بين الترجِّى والإشفاق أن الترجِّىَ يَـكون فى المحبوب ، نحو : « لعل الله يرحمنا » والإشفاق فى المـكروه نحو : « لعل العدو يقدم » .

وهـذه الحروفُ تعمل عَـكْسَ عملِ « كَانَ » فتنصب الاسم ، وترفع الخبر[2]

= وَلِى نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إذَا مَا تُنَازِعُنِى : لَعَلِّى أَوْ عَسَانِى

ولهذا تجد ابن هشام عد هذه الحروف سبعة : الستة التى عدها الناظم والشارح ، والسابع عسى ، عند سيبويه وجماعه من النحاة ، فاعرف ذلك .

(١) قد وردت هذه الجملة فى بيت لأبى العتاهية ، وهو قوله :

أَلاَ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَـلَ الْمَشِيب

(٢) ههنا أمران يجب أن تتنبه لهما :

الأول : أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية ، مثل « ما » التعجبية ، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير — أى الوقوع فى صدر الجملة — كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ، فإنه مما يجب تصديره ، وقد دخلت عليه إن فى قول الأخطل التغلبى :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْـكَنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جَـآذِراً وظِبَاء

فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسما لإن ، لـكونه مما يجب له التصدير ، وقد حمل على=

. . . .

= ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصورون : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح فى إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل من فى قوله « من أشد » زائدة على مذهب الكسائى الذى يجيز زيادة من الجارة فى الإيجاب ، ويجعل « أشد » اسم إن ، و « المصورون » خبرها ، وهو مبنى على رأى ضعيف ،

ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلبيا أو إنشائيا ، فأما قوله تعالى (إنهم ساء ما كانوا يعملون) وقوله سبحانه (إن الله نعما يعظكم به) وقول الشاعر :

إِنَّ الذين قَتَلْتُمْ أمْس سَيِّدَهُمْ لا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

فإنها على تقديره قول محذوف يقع خبراً لإن ، وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له ؛ فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول ، والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم مقول فى شأنهم لا تحسبوا — إلخ ، وكذلك الباقى ، هكذا قالوا ، وهو عندى تكلف والتزام مالا لزوم له .

ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحة ، فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ، وهو مقيس فيما إذا خففت نحو قوله تعالى (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم) وقوله جل شأنه : (والخامسة أن غضب الله عليها) .

الأمر الثانى : أن جماعة من العلماء — منهم ابن سيده — قد حكوا أن قوماً من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر (وينسب إلى عمر بن أبى ربيعة ، ولم أجده فى ديوانه) :

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وبقول محمد بن ذؤيب العمانى الفقيمى الراجز يصف فرسا :

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا

وبقول ذى الرمة :

كَأَنْ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهَاتٍ عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَباً زُلَالاً =

نحو : « إنَّ زَيْداً قَائِمٌ » ؛ فهى عاملة فى الجزءين ، وهذا مذهب البصريين .

وذهب الكوفيُّونَ إلى أنها لا عَمَلَ لها فى الخبر ، وإنما هو بَاقٍ على رَفْعِهِ الذى كان له قبل دخول « إنَّ » وهو خبر المبتدأ .

* * *

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ ، إلاَّ فِى الَّذِى كَلَيْتَ فِيهَا — أَوْ هُنَا — غَيْرَ البَذِى[1]

أى : يلزمُ تقديمُ الاسمِ فى هذا الباب وتأخيرُ الخبرِ ، إلاَّ إذا كان الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ؛ فإنه لا يلزم تأخيره ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : أنه يجوز تقديمُه وتأخيرُه ، وذلك نحو : « لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَذِى »

= وبقول الراجز :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا *

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم — هم قوم رؤبة بن العجاج — نصب الجزأين بإن وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينورى إلى تميم عامة .

وجمهرة النحاة لا يسلمون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثانى منصوب بعامل محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراسنا يشبهون أسداً ، ياليت أيام الصبا تكون رواجع .

(١) « وراع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » اسم إشارة مفعول به لراع « الترتيب » بدل ، أو عطف بيان ، أو نعت لاسم الإشارة « إلا » أداة استثناء « فى الذى » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف . والتقدير : راع هذا الترتيب فى كل تركيب إلا فى التركيب الذى — إلخ « كليت » الكاف جارة لمحذوف ، وليت : حرف تمن ونصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على اسمها « أو » عاطفة ، معناها التخيير « هنا » ظرف مكان معطوف على قوله « فيها » « غير » اسم « ليت » مؤخر ، وغير مضاف ، و « البذى » مضاف إليه ، والمراد بالتركيب الذى كليت فيها — إلخ : كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أو جاراً ومجروراً

أو « لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَذِى » أى الْوَقِـحِ ؛ فيجوزُ تقديمُ « فيها ، وهنا » على « غير » وتأخيرُهما عنها .

والثانى : أنه يجب تقديمُهُ ، نحو : « لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » فلا يجوز تأخير « فى الدار » لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ولا يجوزُ تقديمُ معمول الخبرِ على الاسم إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ ، نحو : « إنَّ زَيْداً آكِلٌ طَعَامَكَ » فلا يجوز « إنَّ طَعَامَكَ زيداً آكِلٌ » وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : « إنَّ زيداً وَاثِقٌ بِكَ » أو « جَالِسٌ عندك » فلا يجوزُ تقديمُ المعمولِ على الاسم ؛ فلا تقول : « إنَّ بِكَ زَيْداً وَاثِقٌ » أو « إنَّ عندك زيداً جَالِسٌ » وأجازهُ بعضُهم ، وجعل منه قوله :

٩٥ — فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا ؛ فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ

* * *

---

٩٥ — هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التى لم ينسبوها إلى قائل معين (انظر كتاب سيبويه ١ / ٢٨٠) .

اللغة : « لا تلحنى » — من باب فتح — أى : لاتلمنى ولا تعذلنى « جم » كثير ، عظيم « بلابله » أى وساوسه ، وهو جمع بلبال ، وهو الحزن واشتغال البال .

المعنى : قال الأعلم فى شرح شواهد سيبويه « يقول لا تلمنى فى حب هذه المرأة فقد أصيب قلبى بها ، واستولى عليه حبها ، فالعذل لا يصرفنى عنها » اﻫ .

الإعراب : « فلا » ناهية « تلحنى » تلح : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فيها » جار ومجرور متعلق بتلحى « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « بحبها » الجار والمجرور متعلق بقوله « مصاب » الآتى ، وحب مضاف ، وها : ضمير الغائبة مضاف إليه « أخاك » أخا : اسم إن ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه ، « مصاب » خبر إن ، ومصاب مضاف و « القلب » مضاف إليه « جم » خبر ثان لإن « بلابله » بلابل : فاعل لجم ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى « أخاك » مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر . =

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا ، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ[1]

« إنَّ » لها ثلاثةُ أحوالٍ : وُجُوبُ الفتح ، ووُجُوبُ الكسر ، وجَوَازُ الأمرين :

فيجب فتحُها إذا قُدِّرَتْ بمَصْدَرٍ ، كما إذا وَقَعَتْ في مَوْضِعِ مرفوع فِعْلٍ[2] ،

= الشاهد فيه : تقديم معمول خبر « إن » وهو قوله « بحبها » على اسمها وهو قوله «أخاك» وخبرها وهو قوله « مصاب القلب » وأصل الكلام « إن أخاك مصاب القلب بحبها » فقدم الجار والمجرور على الاسم ، وفصل به بين إنَّ واسمها،مع بقاء الاسم مقدماً على الخبر ، وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة (انظر الكتاب ١ / ٢٨٠) .

(١) « وهمز » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « افتح » الآتى ، وهمز مضاف و « إن » قصد لفظه : مضاف إليه « افتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لسد » جار ومجرور متعلق بافتح ، وسد مضاف و « مصدر » مضاف إليه « مسدها » مسد : مفعول مطلق ، ومسد مضاف والضمير مضاف إليه « وفى سوى » جار ومجرور متعلق بقوله « اكسر » الآتى ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٢) شمل قول الشارح « مرفوع فعل » ما إذا وقعت أن فى موضع الفاعل كالمثال الذى ذكره ، ومنه قوله تعالى : (أو لم يكفهم أنا أنزلنا) أى : أو لم يكفهم إنزالنا ، وما إذا وقعت فى موضع النائب عن الفاعل ، نحو قوله تعالى : (قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن) أى : قل أوحى إلى استماع نفر من الجن ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهرا كما فى هذه الأمثلة ، وبين أن يكون الفعل مقدرا ، وذلك بعد « ما » المصدرية نحو قولهم : « لا أكلمه ما أن فى السماء نجما » وقولهم : « لا أفعل هذا ما أن حراء مكانه » التقدير : لا أكلمه ما ثبت كون نجم فى السماء ، ولا أفعله ما ثبت كون حراء فى مكانه ، وبعد « لو » الشرطيه فى مذهب الكوفيين ، وذلك كما فى نحو قول تعالى : (ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم) أى لو ثبت صبرهم .

نحو : « يعجبنى أنَّكَ قَائِمٌ » أى : قيامُك ، أو مَنْصُوبٍ بِهِ ، نحو : «عَرَفْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ» أى : قيامَك ، أو فى موضع مجرور حرفٍ ، نحو : « عجبت من أنَّكَ قائم » أى : من قيامِك[1] ، وإنما قال : « لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا » ولم يَقُلْ : « لسد مفرد مسدها » لأنه قد يسدُّ المفردُ مَسَدَّهَا ويجب كسرها ، نحو : « ظننت زيداً إنه قائم » ؛ فهذه يجب كسرها وإن سَدَّ مَسَدَّهَا مفرد ؛ لأنها فى موضع المفعول الثانى ، ولـكن لا تُقَدَّر بالمصدر ؛ إذ لا يصح « ظننت زيداً قيامَه »[2] .

فإن لم يجب تقديرها بمصدرٍ لم يجب فتحُها ، بل تُـكْسَرُ : وجوباً ، أو جوازاً ، على ما سنبين ، وتحت هذا قسمان ؛ أحَدُهما : وجوبُ الـكسر ، والثانى : جَوَازُ الفتح والـكسر ؛ فأشار إلى وجوب الـكسر بقوله :

---

(١) ذكر المؤلف ضابطاً عاماً للمواضع التى يجب فيها فتح همزة « إن » ـ وهو أن يسد المصدر مسدها ـ وقد ذكر الشارح ثلاثة منها ، وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى :

الأول : أن تقع فى موضع مبتدأ مؤخر ، نحو قوله تعالى : (ومن آياته أنك ترى الأرض) أى ومن آياته رؤيتك الأرض .

الثانى : أن تقع فى موضع خبر مبتدأ ، بشرط أن يكون المبتدأ غير قول ، وبشرط أن لا يكون خبر أن صادقا على ذلك المبتدأ ، نحو قولك : ظنى أنك مقيم معنا اليوم ، أى ظنى إقامتك معنا اليوم .

الثالث : أن تقع فى موضع المضاف إليه نحو قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) أى مثل نطقكم ؛ فما : صلة ، ومثل مضاف وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة .

الرابع : أن تقع فى موضع المعطوف على شىء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم ، وأنى فضلتكم على العالمين) أى : اذكروا نعمتى وتفضيلى إياكم .

الخامس : أن تقع فى موضع البدل من شىء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم) أى : وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم ، فهو بدل اشتمال من المفعول به .

(٢) أصله أن اسم الذات لا يخبر عنه بالمصدر إلا بتأويل ، والمفعول الثانى لظن أصله خبر .

فَاكْسِرْ فِي ٱلِابْتِدَا ، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ « إِنَّ » لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ(١)

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلّْ حَالٍ ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ(٢)

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللاَّمِ ، كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى(٣)

---

(١) « فاكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فى الابتدا » جار ومجرور متعلق باكسر « وفى بدء » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، وبدء مضاف و « صله » مضاف إليه « وحيث » الواو عاطفة ، حيث : ظرف معطوف على الجار والمجرور « إن » قصد لفظه : مبتدأ « ليمين » جار ومجرور متعلق بقوله « مكمله » الآتى « مكمله » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة « حيث » إليها .

(٢) « أو » حرف عطف « حكيت » حكى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى إن ، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة « بالقول » جار ومجرور متعلق بحكيت « أو » حرف عطف « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أن « محل » مفعول فيه ، ومحل مضاف ، و « حال » مضاف إليه « كزرته » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مرارا ، زرته : فعل وفاعل ومفعول « وإنى » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « ذو » خبرها ، وذو مضاف ، و « أمل » مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها فى محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم فى « زرته » .

(٣) « وكسروا » الواو عاطفة ، وكسروا : فعل وفاعل « من بعد » جار ومجرور متعلق بكسروا ، وبعد مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « علقا » علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة فى محل جر نعت لفعل « باللام » جار ومجرور متعلق بعلق « كاعلم » الكاف جارة لقول محذوف ، اعلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمها « لذو » اللام هى لام الابتداء ، وهى المعلقة ، ذو : خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف ، و « تقى » مضاف إليه ،

[فذكَرَ أنه] يجبُ الكَسْرُ فى ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت « إنَّ » ابتداء ، أى : فى أول الكلام ، نحو : « إنّ زيداً قَائِمٌ » ولا يجوز وقوعُ المفتوحة ابتداء ؛ فلا تقول : « أنّكَ فَاضِلٌ عِنْدِى » بل يجب التأخير ؛ فتقول : « عندى أنّكَ فَاضِلٌ » وأجاز بعضُهم الابتداء بها .

الثانى : أن تقع « إنّ » صَدْرَ صلةٍ ، نحو : « جَاءَ الّذِى إنه قائم » ، ومنه قولُه تعالى : (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ) .

الثالث : أن تقع جواباً للقسم وفى خبرها اللام ، نحو : « والله إن زَيْدًا لَقَائِمٌ » وسيأتى الكلام على ذلك .

الرابع : أن تقع فى جملة مَحْكِيَّة بالقول ، نحو : « قُلْتُ إِنَّ زيداً قائم » [قال تعالى: (قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ)] ؛ فإن لم تُحْكَ به — بل أجرى القولُ مُجْرَى الظن — فتحت، نحو : « أتقُولُ أن زيداً قائم ؟ » أى : أتظنُّ .

الخامس : أن تقع فى جملة فى موضع الحال ، كقوله : « زُرْتُهُ وَإِنِّى ذُو أَمَلٍ » ومنه قوله تعالى : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) وقول الشاعر :

٩٦ — مَا أَعْطَيَانِى وَلاَ سَأَلْتُهُمَا ... إلاّ وَإِنِّى لَحَاجِزِى كَرَمِى

---

٩٦ ـ البيت لكثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك ابن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

دَعْ عَنْكَ سَلْمَى إذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا ... وَاذْكُرْ خَلِيلَيْكَ مِنْ بَنِى الْحَكَمِ

اللغة : « مطلبها » يجوز أن يكون ههنا مصدراً ميمياً بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب ، والثانى أقرب « إلا » رواية سيبويه ـ رحمه الله ـ على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام ، ورواية أبى العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح ، ورواية سيبويه أعرف وأشهر وأصلح للدلالة على مايراد من=

السادس : أن تقع بعد فِعْلٍ من أفعال القُلُوبِ وقد عُلِّق عنها باللام ، نحو : « علمت إنَّ زَيْداً لقائم » وسنبين هذا فى باب « ظَنَّ » فإن لم يكن فى خبرها اللامُ فُتِحَت ، نحو : « علمت أنَّ زيداً قائم » .

هذا ما ذكرهُ المصنف ، وأورِدَ عليه أنه نَقَصَ مَوَاضِعَ يجب كَسْرُ « إنَّ » فيها :

الأول : إذا وقعت بعد « ألاَ » الاستفتاحية ، نحو : « ألاَ إنَّ زَيْداً قَائِمٌ » ، ومنه قولُه تعالى : (أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ) .

= المعنى « حاجزى » أى مانعى ، وتقول : حجزه يحجزه — من باب ضرب — إذا منعه وكفه .

الإعراب : « ما » نافية « أعطيانى » أعطى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، والتقدير : ما أعطيانى شيئاً « ولا » الواو عاطفة . لا : نافية « سألتهما » فعل وفاعل ومفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، وتقديره كالسابق « إلا » أداة استثناء ، والمستثنى منه محذوف ، أى : ما أعطيانى ولا سألتهما فى حالة من الأحوال « وإنى » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « لحاجزى » اللام للتأكيد ، حاجز : خبر إن ، وحاجز مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « كرمى » كرم : فاعل بحاجز ، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل نصب حال ، وهذه الحال فى المعنى مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : ما أعطيانى ولا سألتهما فى حالة من الأحوال إلا فى هذه الحالة .

الشاهد فيه : قوله « إلا وإنى - إلخ » حيث جاءت همزة « إن » مكسورة لأنها وقعت موقع الحال ، وثمت سبب آخر فى هذه العبارة يوجب كسر همزة « إن » وهو اقتران خبرها باللام ، وقال الأعلم (ج ١ ص ٤٧٢) : الشاهد فيه كسر إن ؛ لدخول اللام فى خبرها ، ولأنها واقعة موقع الجملة النائبة مناب الحال ، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك » ا هـ .

ومثل هذا البيت قول الله تعالى : (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام ويمشون فى الأسواق) فإن فى هذه الآية الكريمة مكسورة الهمزة وجوباً لسببين كل واحد منهما يقتضى ذلك على استقلاله : وقوعها موقع الحال ، واقتران خبرها باللام .

الثانى : إن وقعت بعد « حيث » ، نحو : « أَجْلِسُ حَيْثُ إِنّ زَيْداً جَالِسٌ » .

الثالث : إذا وقعت فى جملةٍ هى خَبَرٌ عن اسم عين ، نحو : « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » .

ولا يَرِدُ عليه شئٌ من هذه المواضع ؛ لدخولها تحت قوله : « فاكسر فى الابتدا » لأن هذه إنما كسرت لكونها أوّلَ جملةٍ مبتدأ بها .

* * *

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِى (١)

مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا ، وَذَا يَطَّرِدُ فِى نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّى أَحْمَدُ » (٢)

---

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله « نمى » فى آخر البيت ، وبعد مضاف ، و « إذا » مضاف إليه ، وإذا مضاف و « فجاءة » مضاف إليه ، وهى من إضافة الدال إلى المدلول « أو » حرف عطف « قسم » معطوف على إذا « لا » نافية للجنس « لام » اسمها « بعده » بعد : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه ، وجملة لا واسمها وخبرها فى محل جر نعت لقسم « بوجهين » جار ومجرور متعلق بقوله « نمى » الآتى « نمى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز إن .

(٢) « مع » ظرف معطوف على قوله « بعد » السابق بعاطف مقدر ، ومع مضاف و « تلو » مضاف إليه ، وتلو مضاف و « فا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، و فا مضاف و « الجزا » قصر للضرورة أيضاً : مضاف إليه « ذا » اسم إشارة مبتدأ « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الإشارة ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « فى نحو » جار ومجرور متعلق بيطرد « خير » مبتدأ ، وخير مضاف و « القول » مضاف إليه « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « أحمد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن ومعموليها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة « نحو » إليه .

يعنى أنه يجوز فتحُ « إنَّ » وَكَسْرُهَا إذا وقعت بعد إذا الفُجَائية ، نحو : « خرجت فإذا إن زيداً قَائِمٌ » فمن كَسَرَهَا جعلها جملة ، والتقديرُ : خرجتُ فإذا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَمَنْ فَتَحَهَا جعلها مع صلتها مَصْدَراً ، وهو مبتدأ خبره إذا الفُجَائية ، والتقدير « فإذا قِيَامُ زَيْدٍ » أى فنى الحضرة قيامُ زيدٍ ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً ، والتقديرُ « خرجت فإذا قِيَامُ زَيْدٍ مَوْجُود »(١) ، ومما جاء بالْوَجْهَيْنِ قوله :

٩٧ — وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً — كَمَا قِيلَ — سَيِّداً
إذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

(١) هذان الوجهان اللذان جوزهما المؤلف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية مبنيان على الخلاف فى إذا الفجائية : أهى حرف أم ظرف ؟ (انظر ص ٢٤٤ وما بعدها) فمن قال هى ظرف مكانى أو زمانى جعلها الخبر ، وفتح الهمزة ، ومن قال هى حرف أجاز جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلها فى تأويل مفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوفا ، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة ، وان جعلتها مفردا فتحت الهمزة .

والحاصل أن من قال « إذا حرف مفاجأة » وهو ابن مالك ـ جاز عنده كسر همزة إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامة ، وجاز عنده أيضاً فتح الهمزة على تقدير أن ما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف ، وأما من جعل إذا ظرفا زمانياً أو مكانيا فقد أوجب فتح همزة أن على أنها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره الظرف قبله .

ومن هنا يتبين لك أن كلام الناظم وجعله « إن » بعد « إذا » ذات وجهين لا يتم إلا على مذهبه وهو أن إذا الفجائية حرف ، أو على التلفيق من المذهبين : بأن يكون الفتح على مذهب من قال بظرفيتها والكسر على مذهب من قال بحرفيتها ، مع أن من قال بحرفيتها يجوز فيها الفتح أيضاً .

٩٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه التى لم ينسبوها ، وقال سيبويه قبل أن ينشده (١ - ٤٧٢) : « وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » اه .

اللغة : « اللهازم » جمع لهزمة — بكسر اللام والزاى — وهى طرف الحلقوم ، ويقال ; هى عظم ناتىء تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا واللهازم » كناية عن الخسة والدناءة والذلة ، وذلك لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع اللكز ، فأنت إذا تأملت فيه =

. . . .

= ونظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته .

المعنى : كنت أظن زيداً سيداً كما قيل لى عنه ، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أرى » بزنة المبنى للمجهول ومعناه أظن - فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « زيداً » مفعوله الأول « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول ، وما المصدرية مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيداً » مفعول ثان لأرى ، والجملة من « أرى » وفاعلها ومفعوليها فى محل نصب خبر كان « إذا » فجائية « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه « عبد » خبر إن ، وعبد مضاف و « القفا » مضاف إليه « واللهازم » معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه » حيث جاز فى همزة « إن » الوجهان ؛ فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع معموليها بالمفرد الذى هو مصدر ، وإن كان هذا المفرد محتاجاً إلى مفرد آخر لتتم بهما جملة ، وهذا الوجه يتأتى على الراجح عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف ، كما أنه يتأتى على القول بأنها ظرف ، وأما الكسر فتقديرها مع معموليها جملة ، وهى فى ابتدائها ، قال سيبويه : « فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت به فإذا العبوديه واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت أن فى هذا الموضع جاز » اهـ ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا ، فالكسر على نية وقوع المبتدأ ، والإخبار عنه بإذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا على تقدير : فإذا العبودية شأنه » اهـ .

والمحصل من وجوه الإعراب الجائز فى هذا الأسلوب أن نقول لك :

أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف فأوجب فتح همزة إن ، وجعل أن وما دخلت =

روى بفتح «أنَّ» وكسرها ؛ فمن كَسَرَهَا جعلها جملة [مستأنفة] ، والتقدير : «إذا هو عَبْدُ الْقَفَا واللَّهَازِمِ» ومن فَتَحَهَا جَعَلَهَا مصدراً مبتدأ ، وفى خبره الوجهان السابقان، والتقدير على الأول « فَإِذَا عُبُودِيَّتُهُ » أى : فى الحضرة عبوديته ، وعلى الثانى : « فإذا عبوديته موجودة » .

وكذا يجوز فتحُ « إن » وكَسْرُهَا إذا وقعت جوابَ قسمٍ ، وليس فى خبرها اللامُ ، نحو : « حَلَفْتُ أَنَّ زَيداً قَائِمٌ » بالفتح والكسر ؛ وقد رُوِىَ بالفتح والكسر قولُه :

٩٨ — لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِىِّ مِنِّىَ ذِى الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِىِّ
أَوْ تَحْلِفِى بِرَبِّكِ الْعَلِىِّ أَنِّى أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِىِّ

= عليه فى تأويل مصدر ، ويجوز لك — حينئذ — ثلاثة أوجه من الإعراب : الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها ، والثانى أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف ، أى فإذا العبودية شأنه ، أو فإذا العبودية موجودة ، وهذا تقدير الشارح كغيره ، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : فإذا شأنه العبودية ، وهذا تقدير سيبويه كما سمعت فى عبارته .

وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزة إن وأجاز كسرها ، فإن فتحتها فهى ومدخولها فى تأويل مصدر ، ولك وجهان من الإعراب ، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف ، والثانى : أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، وليس لك — على هذا — أن تجعل « إذا » نفسها خبر المبتدأ ، لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفا ، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر ؛ إذ ليس فى الكلام تقدير ، فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك .

٩٨ — البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج ، وقال ابن برى : « هما لأعرابى قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولداً فأنكره » .

اللغة : « القصى » البعيد النائى « ذى القاذورة » المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذا رجل قاذورة ، وهذا رجل ذو قاذورة ؛ إذا كان الناس =

. . . .

= يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنىء طباعه « المقلى » المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقليه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال فى فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يائى واوى ، إلا أنه ينبغى أن يكون اسم المفعول الذى معنا فى هذا الشاهد مأخوذاً من اليائى ، لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو ، وغزا يغزو .

الإعراب : « لتقعدن » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، تقعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تقعدين » فحذفت نون الرفع فرارا من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التقى ساكنان ، فحذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقائهما وهى كالثابتة ، لكون حذفها لعلة تصريفية ، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه أو مفعول مطلق ، ومقعد مضاف و « القصى » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بتقعدن ، أو بالقصى ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصى ، وذى مضاف و « القاذورة » مضاف إليه « المقلى » نعت ثان للقصى « أو » حرف عطف بمعنى إلا « تحلفى » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « بربك » الجار والمجرور متعلق بتحلفى ، ورب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « أبو » خبر أن ، وأبو مضاف وذيا من « ذيالك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبى » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز فى همزة « إن » الكسر والفتح ؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده .

أما الفتح فعلى تأويل أن واسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلفى على كونى أبا لهذا الصبى .

وأما الكسر فعلى اعتبار أن واسمها خبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم .

ووجه جواز هذين الوجهين فى هذا الموضع أن القسم يستدعى جوابا لا بد أن =

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتحُ « إنَّ » وكَسْرُها بعد القَسَم إذا لم يكن فى خبرها اللامُ ، سَواء كانت الجملة المقسَمُ بها فعليةً ، والفعلُ فيها ملفوظٌ به ، نحو : « حَلَفْتُ إنَّ زَيْداً قَائِمٌ » أو غيرُ ملفوظٍ به ، نحو : « واللهِ إنَّ زيداً قائم » أو اسمية ، نحو : « لَعَمْرُكَ إنَّ زيداً قائم »[1] .

= يكون جملة ، ويستدعى محلوفا عليه يكون مفرداً ويتعدى له فعل القسم بعلى ؛ فإن قدرت « أن » بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفرداً مجرورا بعلى محذوفة ، وإن قدرت أن جملة فهى جواب القسم ، فتنبه لهذا الكلام .

(١) اعلم أن ههنا أربع صور :

الأولى : أن يذكر فعل القسم ، وتقع اللام فى خبر إن ، نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : (ويحلفون بالله إنهم لمنكم) وقوله جل شأنه : (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم) .

والثانية : أن يحذف فعل القسم ، وتقع اللام أيضاً فى خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : (والعصر إن الإنسان لفى خسر) .

ولا خلاف فى أنه يتعين كسر همزة إن فى هاتين الصورتين ؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة .

والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، كما فى البيت الشاهد السابق (رقم ٩٨) .

ولاخلاف أيضاً فى أنه يجوز فى هذه الصورة وجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح ، وذكرناهما لك مع بيان وجه كل واحد منهما فى شرح الشاهد السابق .

والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك ، والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه) .

وفى هذه الصورة خلاف ، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة ، ويوجبون كسرها ؛ والذى حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين فى هذا الموضع غير صحيح ، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطى فى جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط ؛ لأنه لم يسمع » اه .

وعلى هذا ينبغى أن يحمل كلام الناظم ؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهى الصورة التى أجمعوا فيها على جواز الوجهين .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسْرُ إذا وقعت « إنَّ » بعد فاء الجزاء ، نحو : « مَنْ يَأتنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ » فالكسرُ على جَعْلِ « إنَّ » ومعموليها جملةً أجيب بها الشرطُ ، فكأنه قال : مَنْ يَأتنِي فهو مُكْرَمٌ ، والفتحُ على جَعْل « أنَّ » وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف[1] ، والتقدير : « مَنْ يَأتنِي فإِكْرَامُه مَوْجُودٌ » ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً ، والتقدير : « فجزاؤُه الإِكرام » .

ومما جاء بالوجهين قولُه تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) قرىء (فإنه غفور رحيم) بالفتح [والكسر ؛ فالكسرُ على جعلها جملة جواباً لِمَنْ ، والفتحُ] على جعل أنّ وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : « فَالْغُفْرَانُ جزاؤُهُ » أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : « فجزاؤه الغفران » .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسْرُ إذا وقعت « أنَّ » بعد مبتدأ هو فى المعنى قولٌ وَخَبَرُ « إنَّ » قولٌ ، والقائلُ وَاحِدٌ ، نحو : « خَيْرُ الْقَوْلِ إنى أحمد [الله] » فمَنْ فتح جعل « أنَّ » وصلتها مصدراً خبراً عن « خير » ، والتقدير : « خَيْرُ القول حمدُ للهِ » ف « خير » : مبتدأ ، و « حَمْدُ الله » : خبره ، وَمَنْ كَسر جعلها جملة خبراً عن « خير » كما تقول : « أولُ قراءتى : (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى) » فأولُ : مبتدأ ، و « سبح اسم ربك الأعلى » جملة خبر عن « أول » وكذلك «خير القول» مبتدأ ، و « إنى أحمد الله » خبره ، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابطٍ ؛ لأنها نَفْسُ المبتدأ فى المعنى ؛

---

(١) نص ابن مالك على أن الكسر فى هذا الموضع أحسن من جهة القياس ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف ، ولم يقرأ فى القرآن الكريم بالفتح إلا فى الموضع الذى تقدم فيه أن مفتوحة نحو (كتب عليه أنه من تولاه فأنه يضله ويهديه إلى عذاب السعير) وكالآية التى تلاها الشارح.

فهى مثل « نُطْقِى اللهُ حَسْبِى » وَمَثَّلَ سيبويه هذه المسألة بقوله : « أولُ ما أقُولُ أَنِّى أَحْمَدُ اللهَ » وَخَرَّجَ الكسر على الوجه الذى تقدّمَ ذِكْرُهُ ، وهو أنه من باب الإخبار بالجمل ، وعليه جَرَى جماعة من المتقدمين والمتأخرين : كالمبرد ، والزجاج ، والسيرافى ، وأبى بكر بن طاهر ؛ وعليه أكثر النحويين .

* * *

وَبعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ

لاَمُ ابْتِدَاء ، نَحْوُ : إنِّى لَوَزَرْ[1]

يجوز دخولُ لامِ الابتداء على خبر « إنَّ » المكسورة[2] ، نحو : « إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ » .

---

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله تصحب الآتى ، وبعد مضاف ، و « ذات » مضاف إليه ، وذات مضاف ، و « الكسر » مضاف إليه « تصحب » فعل مضارع « الخبر » مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل « لام » فاعل مؤخر عن المفعول ، ولام مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو «إنى» إن : حرف توكيد ونصب ، والياء التى هى ضمير المتكلم اسمها «لوزر» اللام لام الابتداء ، وهى للتأكيد ، وزر : خبر إن ، ومعناه الملجأ الذى يعتمد عليه و يستعان به .

(٢) يشترط فى خبر إن الذى يجوز اقتران اللام به ثلاثة شروط ، ذكر المصنف منها شرطين فيما يأتى (وانظر ص ٣٦٨) :

الأول : أن يكون مؤخراً عن الاسم ، فإن تقدم على الاسم لم يجز دخول اللام عليه نحو قولك : إن فى الدار زيداً ، ولا فرق فى حالة تأخره عن الاسم بين أن يتقدم معموله عليه وأن يتأخر عنه ، وزعم ابن الناظم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر ، وهو مردود بنحو قوله تعالى : (إن ربهم بهم يومئذ لخبير) فقد دخلت اللام على الخبر فى أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما « بهم » و « يومئذ » .

الثانى : أن يكون الخبر مثبتاً غير منفى ، فإن كان منفياً امتنع دخول اللام عليه .

الثالث : أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بقد ، =

وهذه اللام حَقُّها أن تدخل على أول الـكلام ؛ لأنَّ لها صَدْرَ الـكلام ؛ فحقُّهَا أن تدخل على « إنَّ » نحو : « لإنَّ زيداً قائم » لـكن لما كانت اللام للتأكيد ، وإن للتأكيد ؛ كَرِهُوا الْجَمْعَ بين حرفين بمعنى واحدٍ ، فأَخَّرُوا اللامَ إلى الخبر .

ولاتدخل هذه اللامُ على خبر باقي أخوات « إنَّ » ؛ فلاتقول « لَعَلَّ زيداً لَقَائِم » وأجاز الـكوفيون دخولَهَا في خبر « لـكن » ، وأنشدوا :

٩٩ — يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي   وَلَـكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

= وذلك بأن يكون واحداً من خمسة أشياء ، أولها : المفرد نحو « إن زيداً لقائم » ، وثانيها : الجملة الاسمية نحو « إن أخاك لوجهه حسن » ، والثالث : الجملة الفعلية التي فعلها مضارع نحو « إن زيداً ليقوم » ، والرابع : الجملة الفعلية التي فعلها ماض جامد نحو « إن زيداً لعسى أن يزورنا » ، والخامس : الجملة الفعلية التي فعلها ماض متصرف مقترن بقد ، نحو « إن زيداً لقد قام » .

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أول جزءيها نحو « إن زيداً لوجهه حسن » ، وعلى الثاني منهما نحو « إن زيداً وجهه لحسن » ، ودخولها على أول الجزءين أولى ؛ بل ذكر صاحب البسيط أن دخولها على ثانيهما شاذ .

٩٩ — هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل ، ولم أجد أحداً ذكر صدره قبل الشارح العلامة ، بل وقفت على قول ابن النحاس : « ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لـكن ، واستدلوا بقوله :

* وَلَـكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ؛ ولم ينشده أحد ممن وثق في العربية ، ولا عزى إلى مشهور بالضبط والإتقان » اهـ كلامه ، ومثله للانباري في الإنصاف (٢١٤) ؛ وقال ابن هشام في مغني اللبيب : « ولا يعرف له قائل ، ولا تتمة ، ولا نظير » اهـ .

ولا ندري أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة أم وضعه من عند =

. . . .

= نفسه أم مما أضافه بعض الرواة قديماً لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة ، وإذا كان الشارح هو الذى رواه فمن أى المصادر ؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا من أنه لا يعرف أوله .

اللغة : «عميد» من قولهم : عمده العشق ، إذا هده ، وقيل : إذا انكسر قلبه من المودة .

الإعراب : «يلومونني» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم ، وهذا إذا جرينا على اللغة الفصحى ، وإلا فالواو حرف دال على الجمع ، وعواذلى : هو فاعل يلوم ، وهذه لغة «أكلونى البراغيث» وقوله «فى حب» جار ومجروز متعلق بيلوم ، وحب مضاف ، و «ليلى» مضاف إليه «عواذلى» مبتدأ مؤخر على الفصحى «ولكننى» لكن : حرف استدراك ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسمه «من حبها» الجار والمجرور متعلق بقوله عميد الآتى ، وحب مضاف ، وها : مضاف إليه «لعميد» اللام لام الابتداء ، أو هى زائدة على ما ستعرف فى بيان الاستشهاد ، وعميد خبر لكن .

الشاهد فيه : قوله «لعميد» حيث دخلت لام الابتداء — فى الظاهر — على خبر لكن ، وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين .

والبصريون يأبون هذا وينكرونه ، ويجيبون عن هذا البيت بأربعة أجوبة :

أحدها : أن هذا البيت لا يصح ، ولم ينقله أحد من الأثبات ، فلا تثبت به حجة .

الثانى : ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

الثالث : سلمنا صحة البيت ، وأن اللام فيه للابتداء ، ولكنها ليست داخلة على خبر «لكن» وإنما هى داخلة على خبر «إن» المكسورة الهمزة المشددة النون ، وأصل الكلام «ولكن إننى من حبها لعميد» فحذفت همزة «إن» تخفيفاً ، فاجتمع أربع نونات إحداهن نون «ولكن» واثنتان نونا «إن» والرابعة نون الوقاية ؛ فحذفت واحدة منهن ، فبقى الكلام على ما ظننت .

الرابع : سلمنا أن هذا البيت صحيح ، وأن اللام هى لام الابتداء ، وأنها داخلة على خبر لكن ، ولكننا لا نسلم أن هذا مما يجوز القياس عليه ، بل هو ضرورة وقعت فى هذا البيت بخصوصه ، والبيت المفرد والبيتان لا تبنى عليهما قاعدة . =

وخُرِّجَ على أن اللام زائدة ، كما شَذَّ زيادتُهَا فى خبر « أَمْسَى » نحو قوله :

١٠٠ — مَرُّوا عَجَالَى ، فَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ ؟

فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أَمْسَى لَمَجْهُـــودَا

= والتخريجان الثالث والرابع متحتمان فيما ذكره الشارح من الشواهد (١٠٠ ، ١٠١) وما نذكره من قول كثير فى شرح الشاهد الآتى ، وكذلك فى قول الآخر :

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيـــلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَان

١٠٠ — حكى العينى أن هذا البيت من أبيات الكتاب ، ولم ينسبوه إلى أحد ، وأنشده أبو حيان فى التذكرة مهملا أيضاً ، وأنشده ثعلب فى أماليه ، وأنشده أبو على الفارسى ، وأنشده أبو الفتح ابن جنى ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وقد راجعت كتاب سيبويه لأحقق ما قاله العينى فلم أجده بين دفتيه .

اللغة : « عجالى » جمع عجلان — كسكران وسكارى — ومن العلماء من يرويه «عجالا» بكسر العين على أنه جمع عجل — بفتح فضم مثل رجل ورجال — ومنهم يرويه « سراعا » على أنه جمع سريع «كيف سيدكم» روى فى مكانه «كيف صاحبكم» وقوله « من سألوا » يروى هذا الفعل بالبناء للمعلوم ، على أن جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فقال الذى سألوه » ويروى ببناء الفعل للمجهول ، على أن الجملة صلة ، والعائد للموصول هو واو الجماعة ، وكأنه قال : فقال الذين سئلوا «مجهوداً» نال منه المرض والعشق حتى أجهداه وأتعباه .

الإعراب : « مروا » فعل وفاعل « عجالى » حال « فقالوا » فعل وفاعل « كيف » اسم استفهام خبر مقدم « سيدكم » سيد : مبتدأ مؤخر ، وسيد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول « قال » فعل ماض « من » اسم موصول فاعل قال « سألوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى سألوه ، وقد بينا أنه يروى بالبناء للمجهول ، وعليه يكون العائد هو واو الجماعة التى هى نائب الفاعل ، ويكون الشاعر قد راعى معنى من « أمسى » فعل ماض =

أى : أمسى مجهوداً ، وكما زيدت فى خبر المبتدأ شذوذاً ، كقوله :

١٠١ — أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

= ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سيدكم « لمجهودا » اللام زائدة ، مجهوداً : خبر أمسى ، وجملة أمسى ومعمولها مقول القول فى محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « لمجهودا » حيث زيدت اللام فى خبر « أمسى » وهى زيادة شاذة ، ومثل هذا قول كثير عزة :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا
لَـكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِـكُلِّ سَبِيلِ

حيث زاد اللام فى خبر « زال » — وهو قوله لـكالهائم — زيادة شاذة .

وفى ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة فى خبر لـكن فى قول الشاعر :

* ولـكننى من حبها لعميد *

هى لام الابتداء ، وحاصل الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نسلم أن اللام التى فى خبر لـكن هى — كما زعمتم — لام الابتداء ، بل هى لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لـكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترن بها كخبر أمسى وخبر زال فى البيتين .

١٠١ — نسب جماعة هذا البيت — ومنهم الصاغانى — إلى عنترة بن عروس مولى بنى ثقيف ، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهرى .

اللغة : « الحليس » هو تصغير حلس ، والحلس — بكسر فسكون — كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وهذه السكنية فى الأصل كنية الأتان — وهى أنثى الحمار — أطلقها الراجز على امرأة تشبيهاً لها بالأتان « شهربة » بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة ، والمراد بها ههنا الـكبيرة الطاعنة فى السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البدل مثلها فى قوله تعالى : (لجعلنا منكم ملائكة) أى بدلـكم ، وإذا قدرت مضافا تجره بالباء ، وجعلت أصل الكلام : ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة — كانت من دالة على التبعيض .

=

وأجاز المبَرِّدْ دخولَهَا فى خبر أنَّ المفتوحة ، وقد قرىء شاذًّا : (إلاَّ أَنَّهُمْ لَيأْكُلونَ الطَّعَامَ) بفتح « أنَّ » ، ويتخرَّج أيضاً على زيادة اللام .

* * *

وَلاَ يَلِى ذِى اللاَّمَ مَا قَدْ نُفِيَا ۝ وَلاَ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا[1]

= الإعراب : « أم » مبتدأ ، وأم مضاف ، و الحليس » مضاف إليه « لعجوز » خبر المبتدأ « شهربه » صفة لعجوز « ترضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم الحليس ، والجملة صفة ثانية لعجوز «من اللحم» جار ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله ، وعظم مضاف و « الرقبة » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لعجوز » حيث زاد اللام فى خبر المبتدأ ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات فى هذا البيت ، ومنها أن « عجوز » خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به — وأصل الكلام على هذا : أم الحليس لهى عجوز — إلخ . لحذف المبتدأ ، فاتصلت اللام بخبره ، وهى فى صدر المذكور من جملتها — وقد مضى بحث ذلك فى باب المبتدأ والخبر (انظر ما تقدم لنا ذكره فى شرح الشاهد رقم ٥٣) .

ومثل هذا البيت قول أبى عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قد امتن عليه يوم بدر :

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ ۝ شَقِىٌّ ، وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ

الشاهد فى قوله : « من حاربته لمحارب » وفى قوله « من سالمته لسعيد » فإن « من » اسم موصول مبتدأ فى الموضعين ، وقد دخلت اللام على خبره فى كل منهما .

(١) « ولا » نافية « يلى » فعل مضارع « ذى » اسم إشارة مفعول به ليلى مقدم على الفاعل « اللام » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، أو نعت له « ما » اسم موصول فاعل يلى « قد » حرف تحقيق « نفيا » نفى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « من الأفعال » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الآتية « ما » اسم موصول معطوف على « ما » =

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا[(١)]

إذا كانَ خَبَرُ « إنّ » مَنْفِيًّا لم تدخل عليه اللامُ ؛ فلا تقول : « إنَّ زَيْداً لمَا يَقُومُ » وقد ورد فى الشعر ، كقوله :

١٠٢ — وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاء

= الأولى «كرضيا» قصد لفظه : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقع جملته صلة «ما» الثانيه.

وتقدير البيت : ولا يلى هذه اللام اللفظ الذى تقدمته أداة نفى ، ولا الماضى الذى يشبه رضى حال كونه من الأفعال (وانظر ما ذكرناه فى ص ٣٦٢) .

(١) «قد» حرف تقليل «يليها» يلى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الماضى المعبر عنه بقوله «ما كرضى» وها : ضمير عائد إلى اللام مفعول به ليلى «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلى ، ومع مضاف و «قد» قصد لفظه : مضاف إليه «كإن» الكاف جارة لقول محذوف ، إنّ : حرف تأكيد ونصب «ذا» اسم إشارة : اسم إن «لقد» اللام لام التأكيد ، وقد : حرف تحقيق «سما» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة خبر إن فى محل رفع «على العدا» جار ومجرور متعلق بسما «مستحوذا» حال من الضمير المستتر فى «سما» .

١٠٢ — البيت لأبى حزام - غالب بن الحارث - العكلى .

اللغة : «إن» إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ؛ لأن اللام فى خبرها ، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة ، والأول أقرب ؛ لأن الذى يعلق «أعلم» عن العمل هو لام الابتداء ، لا الزائدة «تسليما» أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعنى «تركا» أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم .

الإعراب : «أعلم» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب «تسليما» اسمه «وتركا» معطوف عليه «للامتشابهان» اللام لام الابتداء أو زائدة على ما ستعرف ، ولا : نافية ، ومتشابهان : خبر إن «ولا» الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى «سواء» معطوف على خبر إن . =

وأشار بقوله : « ولا من الأفعال ما كرضيا » إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غيرَ مقرون بقد لم تدخل عليه اللامُ ؛ فلا تقول « إنّ زَيْداً لَرَضِيَ » وأجاز ذلك الكسائىُّ ، وهشامٌ ؛ فإن كان الفعلُ مضارعاً دخلت اللامُ عليه ، ولا فَرْقَ

= الشاهد فيه : قوله « للامتشابهان » حيث أدخل اللام فى الخبر المنفى بلا ، وهو شاذ .

وقد اختلف العلماء فى رواية صدر هذا البيت ، فظاهر كلام الرضى — وهو صريح كلام ابن هشام — أن همزة إن مكسورة ؛ لوجود اللام فى خبرها .

قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام على الخبر » اه ، وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء ، كما ذكرنا لك فى لغة البيت .

وذهب ابن عصفور — تبعاً للفراء — إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

فإذا جعلت همزة إن مكسورة — على ما هو كلام ابن هشام ، وهو الذى يجرى عليه كلام الشارح ههنا — كان فى البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنفى .

وإذا جريت على كلام ابن عصفور ، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان فى هذا الشاهد شذوذان ، أحدهما : دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وثانيهما : دخولها على خبر أن المنفى ،

ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة ، كما اعتبروها كذلك فى الشواهد السابقة .

وقال ابن جنى : « إنما أدخل اللام — وهى للإيجاب — على لا وهى للنفى من قبل أنه شبه لا بغير ، فكأنه قال : لغير متشابهين ، كما شبه الآخر ما التى للنفى بما التى بمعنى الذى فى قوله :

لَمَا أغفَلْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنِبْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي ؟

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه » انتهى كلامه .

بين المتصرِّفِ نحو : « إنّ زَيْداً لَيَرْضَى » وغير المتصرف ، نحو : « إنّ زَيْداً لَيَذَرُ الشَّرّ » هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف ؛ فإن اقترنت [به] ، نحو : « إنّ زَيْداً سَوْفَ يَقُومُ » أو « سَيَقومُ » ففى جواز دخول اللام عليه خلافٌ ؛ [فيجوز إذا كان « سوف » على الصحيح ، وأما إذا كان السين فقليل] .

وإذا كان ماضياً غير متصرفٍ فظاهرُ كلامِ المصنفِ [جوازُ] دخولِ اللام عليه ؛ فتقول : « إنّ زَيْداً لَنِعْمَ الرَّجُلُ ، وَإنَّ عَمْراً لَبِئْسَ الرَّجُلُ » وهذا مذهب الأخفش والفراء ، والمنقولُ أن سيبويه لا يُجِيزُ ذلك .

فإن قُرِنَ الماضى المتصرفُ بـ « قَدْ » جاز دخولُ اللام عليه ، وهذا هو المراد بقوله : « وقد يليها مع قَدْ » نحو : « إنّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ » .

* * *

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ ، وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ[1]

تدخلُ لامُ الابتداءِ على معمول الخبرِ إذا توَسَّط بين اسمِ إنّ والخبرِ ، نحو : « إن زيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ » وينبغى أن يكون الخبرُ حينئذٍ مما يصحُّ دخولُ اللامِ عليه كما مَثَّلنا[2] فإن كان الخبر لا يصح دخولُ اللام عليه لم يصح دُخُولها

---

(١) « وتصحب » الواو عاطفة ، تصحب: فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى اللام « الواسط » مفعول به لتصحب « معمول » بدل منه ، أو حال منه ، ومعمول مضاف ، و « الخبر » مضاف إليه « والوصل » معطوف على الواسط «واسما» معطوف على الواسط أيضاً « حل » فعل ماض « قبله » قبل : ظرف متعلق بحل ، وقبل مضاف والضمير الذى للغائب العائد إلى قوله « اسما » مضاف إليه « الخبر » فاعل لحل ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب نعت لقوله « اسما » .

(٢) يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط :

الأول : أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين ما بعد إن ، سواء أكان التالى لإن هو =

على المعمول ، كما إذا كان [الخبر] فعلا ماضياً متصرفاً غير مقرونٍ بـ « قَدْ » لم يصحّ دخولُ اللام على المعمول ؛ فلا تقول « إنّ زَيْداً لَطَعَامَكَ أَكَلَ » وأجاز ذلك بعضُهم ، وإنما قال المصنف : « وتصحب الواسِطَ » — أى : المتوسِّطَ — تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخَّرَ ؛ فلا تقول « إنّ زَيْداً آكِلٌ لَطَعَامَكَ » .

وأشْعَرَ قولُه بأنَّ اللام إذا دَخَلَتْ على المعمول المتوسِّطِ لا تدخل على الخبر ، فلا تقول « إنَّ زَيْداً لَطَعَامَكَ لآكِلٌ » ، وذلك من جهة أنه خَصَّص دُخُولَ اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سمع ذلك قليلا ، وحكى من كلامهم « إنى لَبِحَمْدِ الله لَصَالِحٌ » .

= اسمها كما فى مثال الشارح ، أم كان التالى لإن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور ، نحو « إن عندى لفى الدار زيدا » أم كان التالى لها معمولا آخر للخبر المؤخر ، نحو « إن عندى لفى الدار زيدا جالس » ويشمل كل هذه الصور قول الناظم « الواسط معمول الخبر » وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صورة واحدة منها .

الشرط الثانى : أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه ، وهذا يستفاد من قول الناظم «معمول الخبر» فإن أل فى الخبر للعهد الذكرى ، والمعهود هو الخبر الذى تدخل اللام عليه ، والذى بينه وذكر شروطه فيما قبل ذلك .

الشرط الثالث : أن لا تكون اللام قد دخلت على الخبر ، وهذا الشرط الذى بين الشارح أن كلام الناظم يشعر به ، وقد بين أيضاً وجه إشعار كلامه به .

الشرط الرابع : ألا يكون المعمول حالا ولا تمييزا ، فلا يصح أن تقول « إن زيدا لراكبا حاضر » ولا تقول « إن زيدا لعرقا يتصبب » وقد نص الشارح على الحال ، ونص غيره على التمييز ، وزاد أبو حيان أن لا يكون المعمول مفعولا مطلقاً ولا مفعولا لأجله ؛ فعنده لا يجوز أن تقول « إن زيدا لركوب الأمير راكب » ولا أن تقول « إن زيداً لتأديباً ضارب ابنه » واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من الخبر ، ولا على المفعول معه ، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على هذين .

وأشار بقوله : « والفَصْل[١] » إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفَصْلِ ، نحو : « إنّ زَيْداً لَهُوَ الْقَائِمُ » وقال الله تعالى : (إنّ هٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ) فـ « هذا » اسم « إنّ » ، و « هو » ضمير الفَصْل ، ودخلت عليه اللامُ ، و « القَصَصُ » خبر « إنّ » .

وسمى ضمير الفَصْل لأنه يَفصِلُ بين الخبر والصفة ، وذلك إذا قلت « زيد هو القائم » فلو لم تأتِ بـ « هو » لاحْتَمَلَ أن يكون « القائم » صفةً لزيدٍ ، وأن يكون خبراً عنه ، فلما أتيت بـ « هو » تعين أن يكون « القائم » خبراً عن زيد .

وشَرْطُ ضميرِ الفَصْلِ أن يتوسَّطَ بين المبتدأ والخبر[٢] ، نحو : « زَيْدٌ هو القائم » أو بين ما أصلُه المبتدأ والخبر ، نحو : « إنّ زَيْداً لهو القائم » .

---

(١) البصريون يسمونه « ضمير الفصل » ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح ، ومن العلماء من يسميه « الفصل » كما قال الناظم « والفصل » والكوفيون يسمونه « عمادا » ووجه تسميتهم إياه بذلك أنه يعتمد عليه فى تأدية المعنى المراد ، وقد اختلفوا فيه : أهو حرف أم اسم ؟ وإذا كان اسما فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب ؟ وإذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذى قبله أم محل الاسم الذى بعده ؟ فالأكثرون على أنه حرف وضع على صورة الضمير وسمى « ضمير الفصل » ومن النحاة من قال ، هو اسم لا محل له من الإعراب ، ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه ؛ فهو فى محل رفع إذا قلت « زيد هو القائم » أو قلت « كان زيد هو القائم » . وفى محل نصب إذا قلت « إن زيدا هو القائم » ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه ، فهو فى محل رفع فى المثالين الأول والثالث ، وفى محل نصب فى نحو قوله تعالى : (كنت أنت الرقيب عليهم) .

(٢) يشترط فى ضمير الفصل ـ بقطع النظر عن كونه بين معمولى إن ـ أربعة شروط ؛ الأول : أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط .

=

وأشار بقوله : « وأسماً حَلَّ قبله الخبر » إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخَّرَ عن الخبر ، نحو : « إنَّ فى الدار لَزَيْداً » قال الله تعالى : (وَإِنَّ لَكَ لأَجْراً غَيْرَ مَمْنُونٍ).

وكلامُهُ يُشْعِرُ [أيضاً] بأنه إذا دخلت اللامُ على ضميرِ الفَصْلِ أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ، وهو كذلك ؛ فلا تقول : « إنَّ زَيْداً لَهُوَ لَقَائِم » ، ولا « إن لَفِى الدّارِ لَزَيْداً » .

ومُقْتَضَى إطلاقِهِ — فى قوله : إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسِّطِ بين الاسم والخبر — أن كلَّ معمولٍ إذا تَوَسَّطَ جاز دخولُ اللام عليه ؛ كالمفعول الصريح ، والجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، وقد نص النحويون على مَنْعِ دخول اللام على الحال ؛ فلا تقول : « إنَّ زَيْداً لَضَاحِكاً رَاكِبٌ » .

* * *

وَوَصْلُ « مَا » بِذِى الْحُرُوفِ مُبْطِلُ
إعْمَالَهَا ، وَقَدْ يُبَــقَّى الْعَمَلُ[1]

= الشرط الثانى : أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو « إن محمدا هو المنطلق » أو أولها معرفة حقيقية وثانيهما يشبه المعرفة فى عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن ، نحو « محمد أفضل من عمرو » .

الشرط الثالث : أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما فى هذه الأمثلة ,

الشرط الرابع : أن يطابق ماقبله فى الغيبة أو الحضور ،وفى الإفراد أو التثنية أو الجمع ، نحو قولة تعالى : (كنت أنت الرقيب عليهم) فأنت للخطاب ، وهو فى الخطاب وفى الإفراد كما قبله ، ونحو (وإنا لنحن الصافون) فنحن للتكلم كما قبله .

(١) « ووصل » مبتدأ ، ووصل مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « بذى » جار ومجرور متعلق بوصل « الحروف » بدل أو عطف بيان من ذى أو نعت له « مبطل » خبر المبتدأ ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إعمالها » إعمال : مفعول به لمبطل ، وإعمال مضاف وها مضاف إليه « وقد » حرف تقليل « يبقى » فعل مضارع مبنى للمجهول « العمل » نائب فاعل يبقى .

إذا اتَّصَلَتْ « ما » غيرُ الموصولة بإنّ وأخواتها كَفّتْهَا عن العمل ، إلا « لَيْتَ » فإنه يجوز فيها الإعْمَالُ [والإهمال] فتقول : « إنما زيد قائم » ولا يجوز نَصْبُ « زَيْد » وكذلك أن [وكَأَنّ] ولـكنَّ ولعلَّ ، وتقول : « ليتما زيد قائم » وإن شئت نصبت « زيداً » فقلت : « ليتما زَيْداً قائم » وظاهرُ كلامِ المصنف — رحمه الله تعالى ! — أنَّ « ما » إن اتصلت بهذه الأحْرُفِ كَفّتْهَا عن العمل ، وقد تعملُ قليلاً ، وهذا مذهبُ جماعةٍ من النحويين[1] [كالزجاجى ، وابن السراج] ، وحكى الأخفش

---

(١) ذهب سيبويه إلى أن « ما » غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت عملها ، إلا ليت ؛ فإن إعمالها مع ما جائز ، وعللوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالأسماء ، ودخول « ما » عليها يزيل هذا الاختصاص ، ويهيئها للدخول على جمل الأفعال ، نحو قوله تعالى : (قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد) وقوله سبحانه : (كأنما يساقون إلى الموت) ونحو قول امرىء القيس :

وَلَـكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْد مُؤَثّلٍ   وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثّلَ أَمْثَالِي

ومثل قول الفرزدق :

أعِدْ نظراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلّما   أضاءتْ لكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا

وتسمى «ما» هذه ما الكافة ، أو ما المهيئة ، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد الذى ذكرناه لك من شأنها ، وتسمى أيضاً ما الزائدة ، ولكون « ما » هذه لا تزيل اختصاص « ليت » بالجمل الاسمية ، بل هى باقية معها على اختصاصها بالأسماء ، لم تبطل عملها ، فعلة إبطالها إعمال غير ليت أنها أزالت السبب الذى من أجله عملت ، وعلة بقاء ليت على الإعمال أن « ما » لم تزل السبب الذى من أجله عملت ، وقد جاء السماع معضداً لذلك ، كما فى قول النابغة الذبيانى :

قَالت أَلاَ لَيْتَمَا هٰذَا الحَمَامَ لَنَا   إلَى حَمَامَتِنَا أوْ نِصْــفَهُ فَقَدِ

فإنه يروى بنصب « الحمام » ورفعه ؛ فأما النصب فعلى إعمال ليت فى اسم الإشارة والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نعت له ، وأما الرفع فعلى إهمال ليت .

وذهب الزجاج فى كتابه « الجمل » إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة ، وأنها إذا اقترنت بها «ما» لم يجب إهمالها ، بل يجوز فيها الإعمال والإهمال ، غير أن الإهمال أكثر فى =

والـكسائى « إنما زيداً قَائِمٌ » والصحيحُ المذهبُ الأولُ ، وهو أنه لا يعمل منها مع « ما » إلاّ « ليت » ، وأما ما حكاه الأخفش والـكسائى فشاذّ ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة ؛ فإنها لا تـكفّها عن العمل ، بل تعمل معها ، والمرادُ من الموصولة التى بمعنى « الذى » ، نحو : « إنّ مَا عِنْدَكَ حَسَنٌ » [أى : إن الذى عندك حَسَنٌ] ، والتى هى مُقَدَّرَة بالمصدر ، نحو : « إنَّ مَا فَعَلْتَ حَسَنٌ » أى : إنّ فِعْلَكَ حَسَنٌ .

* * *

وَجَائِزٌ رَفْعُـــكَ مَعْطُوفاً عَلَى
مَنْصُوبِ « إنّ » ، بَعْدَ أنْ تَسْتَـكْمِلاَ[1]

أى : إذا أُتِىَ بعد اسم « إنّ » وخبرِها بعاطفٍ جاز فى الاسم الذى بعده وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهما : النصبُ عطفاً على اسم « إنّ » نحو : « إنّ زيداً قائمٌ وعمراً »

= الجميع ، أما الإعمال فعلى اختصاصها الأصلى ، وأما الإهمال فلما حدث لها من زوال الاختصاص ، وذكر الزجاج أن ذلك مسموع فى الجميع ، قال : « من العرب من يقول : إنما زيداً قائم ، ولعلما بكراً جالس ، وكذلك أخواتها : ينصب بها ، ويلغى ما » اهـ ، وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجى ، وابن السراج ، وهو الذى يفيده ظاهر كلام الناظم .

(١) « وجائز » خبر مقدم « رفعك » رفع : مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف والـكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « معطوفا » مفعول به للمصدر « على منصوب » جار ومجرور متعلق بمعطوف ، ومنصوب مضاف وقوله « إن » قصد لفظه : مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق برفع « أن » مصدرية « تستكملا » تستكمل : فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى إن ، و « أن » ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة «بعد» إليه ، وثمة مفعول لتستكمل محذوف، والتقدير : بعد استكمالها معموليها .

والثانى : الرفع نحو : « إن زيداً قائم وعَمْرو » واخْتُلِفَ فيه[1] ؛ فالمشهور أنه معطوف على محلِّ اسمِ « إنَّ » فإنه فى الأصل مرفوع لكونه مبتدأ ، وهذا يشعر به [ظاهرُ] كلامِ المصنف ، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : وعمرو كذلك ، وهو الصحيح .

فإن كان العطفُ قبل أن تستكمل « إنَّ » — أى قبل أن تأخذ خبرَهَا — تعيَّن النصبُ عند جمهور النحويين ؛ فتقول : إنَّ زيداً وعمراً قائمان ، وإنَّكَ وزيداً ذاهبان ، وأجاز بعضُهم الرَّفْعَ .

---

(١) مما لا يستطيع أن يجحده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب — فى جملة صالحة من الشعر ، وفى بعض النثر — وقوع الاسم المرفوع مسبوقاً بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها ، ومنه قول ضابىء بن الحارث البرجمى :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

ومنه ما أنشده ثعلب ، ولم يعزه إلى قائل معين :

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّى وَأَنْتُمَا ـ وَإِن لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى ـ دَنِفَانِ !

وقد ورد فى القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين ، الأولى قوله تعالى : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) والثانية قراءة بعضهم : (إن الله وملائكته يصلون) برفع « ملائكته » .

وقد اختلف النحاة فى تخريج ذلك ، فذهب الكسائى إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره المذكور فيما بعد وخبر إن هو المحذوف ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وذهب المحقق الرضى إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ، لأن خبر إن متأخر فى اللفظ أو التقدير عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها .

وَأُلْحِقَتْ بإنَّ لَـكِنَّ وَأَنّْ ... مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وكأنّْ(١)

حُـكْمُ « أنَّ » المفتوحة و « لـكنَّ » فى العطف على اسمهما حكم « إنَّ » المـكسورة ؛ فتقول : « علمت أنَّ زيداً قائم وعمرو » برفع « عمرو » ونصبه ، وتقول : « علمت أنَّ زيداً وعمراً قائمان » بالنصب فقط عند الجمهور ، وكذلك تقول : « ما زيد قائماً ، لـكنَّ عمراً منطلق وخالداً » بنصب خالد ورفعه ، و « ما زيد قائماً لـكن عمراً وخالداً منطلقان » بالنصب فقط .

وأما « ليت ، ولعلّ ، وكأنَّ » فلا يجوز معها إلا النصبُ . [سواء تَقَدَّمَ المعطوفُ ، أو تأخّرَ ؛ فتقول : « ليت زيداً وعمراً قائمان ، وليت زيداً قائم وعمراً » بنصب « عمرو » فى المثالين ، ولا يجوز رفعه ، وكذلك « كأنّ ؛ ولعل » ؛ وأجاز الفَرَّاء الرفْعَ فيه — متقدماً ومتأخراً — مع الأحْرُفِ الثلاثة .

* * *

وَخُفِّفَتْ إنّ فَقَلَّ الْعَمَلُ ... وَتَلْزَمُ اللامُ إذَا مَا تُهْمَلُ(٢)

---

(١) « وألحقت » الواو عاطفة ، ألحق : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « بإن » جار ومجرور متعلق بألحق « لـكن » قصد لفظه : نائب فاعل لألحق « وأن » معطوف على لـكن « من دون » جار ومجرور متعلق بألحق أيضاً ، ودون مضاف و « ليت » قصد لفظه : مضاف إليه « ولعل ، وكأن » معطوفان على ليت ،

(٢) « وخففت » الواو عاطفة ، خفف : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « إن » نائب فاعل خفف « فقل » الفاء عاطفة ، قل : فعل ماض معطوف بالفاء على خفف « العمل » فاعل لقل « وتلزم » فعل مضارع « اللام » فاعل تلزم « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « تهمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أن المخففة ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا ما تهمل إن التى خففت لزمتها اللام ،

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا[(١)]

إذا خُفّفت « إنَّ » فالأكثرُ فى لسان العرب إهمالُهَا ؛ فتقول : « إنْ زَيْدٌ لَقَائم » وإذا أهملت لزمتها اللامُ فارقَةً بينها وبين « إنِ » النافيةِ ، ويقلُّ إعمالُهَا فتقول : « إنْ زَيْداً قائم » وحَكَى الإعمالَ سيبويه ، والأخفشُ ، رحمهما الله تعالى[(٢)] ؛ فلا تلزمها حينئذٍ اللامُ ؛ [لأنها لا تلتبس — والحالَةُ هذهِ —

---

(١) « وربما » الواو عاطفة ، رب: حرف تقليل ، وما : كافة « استغنى » فعل ماض مبنى للمجهول « عنها » جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستغنى ، والضمير المجرور محلا عائد على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إن فى حالة إهمالها « إن » شرطية « بدا » فعل ماض فعل الشرط « ما » اسم موصول فاعل بدا « ناطق » مبتدأ ، وهو فاعل فى المعنى؛ فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكرة « أراده » أراد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ناطق ، والهاء مفعول به ، والجملة من أراد وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «معتمداً» حال من الضمير المستتر فى « أراد » .

(٢) على الإعمال فى حال التخفيف ورد قوله تعالى : (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) فى قراءة من قرأ بسكون نون « إن » وتخفيف ميم « لما » ، وفى هــذه الآية — على هذه القراءة — إعرابان : أولهما أن « إن » مؤكدة مخففة من الثقيلة « كلا » اسم إن المخففة « لما » اللام لام الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين خبر إن المؤكدة المخففة « ليوفينهم » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، يوفى : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين العائد على الذين مفعول أول ، و « ربك » رب فاعل يوفى ، ورب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وأعمال : مفعول ثان ليوفى ، وأعمال مضاف وضمير الغائبين العائد على الذين مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام : وإن كلا للذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم ، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويرد على هذا الإعراب أن جملة القسم إنشائية ، وجملة الصلة يجب أن تكون خبرية معهودة ، وقد أجاب =

بالنافية] لأن النافية لا تنصب الاسمَ وترفعُ الخبر ، وإنما تلتبس بإنِ النافيةِ إذا أهملت ولم يظهر المقصودُ [بها] فإن ظَهَرَ المقصود [بها] فقد يُسْتَغْنَى عن اللام ، كقوله :

١٠٣ — وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ

وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

= ابن هشام عن هذا فى كتابه المغنى بأن صلة الموصول فى الحقيقة هى جملة جواب القسم لا جملة القسم ؛ وجملة جواب القسم خبرية لا إنشائية ، والإعراب الثانى أن « إن » مؤكدة مخففة « كلا » اسم إن « لما » اللام لام الابتداء ، وما زائدة « ليوفينهم » اللام مؤكدة للام الأولى ، ويوفى فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والضمير مفعول به أول « ربك » فاعل ، ومضاف إليه ، و « أعمالهم » مفعول ثان ومضاف إليه ، والجملة من الفعل المضارع ومفعوليه فى محل رفع خبر إن المؤكدة المخففة .

١٠٣ — البيت للطرماح — الحكم بن حكيم — وكنيته « أبو نفر » ، وهو شاعر طائى ، وستعرف نسبه فى بيان لغة البيت .

اللغة : « ونحن أباة الضيم » يروى فى مكانه « أنا ابن أباة الضيم » وأباة : جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى — أى امتنع — تقول : أمرت فلاناً أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله ، والضيم : الظلم « مالك » هو اسم قبيلة الشاعر ، فإن الطرماح هو الحكم ابن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيء « كرام المعادن » طيبة الأصول شريفة المحتد .

الإعراب : « ونحن » مبتدأ « أباة » خبر المبتدأ . وأباة مضاف ، و « الضيم » مضاف إليه « من آل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان . أو حال من الخبر . وآل مضاف و « مالك » مضاف إليه « وإن » مخففة من الثقيلة مهملة « مالك » مبتدأ « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والتاء تاء التأنيث « كرام » خبر كان ، وكرام مضاف و « المعادن » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالك الذى تقدمت عليه « إن » المخففة وأهملت . =

التقدير : وإنْ مالكٌ لكانت ، فَحُذِفَتِ اللامُ ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية ؛ لأن المعنى على الإثبات ، وهذا هو المراد بقوله : « وربما استغنى عنها إنْ بَدَا — إلى آخر البيت » .

واختلف النحويون فى هذه اللام : هل هى لام الابتداء أُدخلت للفَرْقِ بين « إنِ » النافية و « إنِ » المخففة من الثقيلة ، أم هى لامٌ أخرى اجْتُلِبَتْ للفرق ؟ وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنها لام الابتداء دَخَلَتْ للفرق .

وتظهر فائدة هذا الخلاف فى مسألة جَرَتْ بين ابن أبى العافية وابن الأَخْضَر ؛ وهى قولُه صلى الله عليه وسلم : «قَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِناً » فمن جَعَلها لامَ الابتداء أَوْجَبَ كَسْرَ « إنْ » ومن جَعَلَهَا لاماً أخرى — اجْتُلِبَتْ للفرق — فَتَحَ أَنْ ، وجَرَى الخلافُ فى هذه المسألة قبلهما بين أبى الحسن علىِّ بن سليمان البغدادى الأخفش الصَّغِير ، وبين أبى علىّ الفارسى ؛ فقال الفارسى : هى لامٌ غيرُ لامِ الابتداء اجْتُلِبَتْ للفرق ،

= الشاهد فيه : قوله « وان مالك كانت — إلخ » حيث ترك لام الابتداء التى تجتلب فى خبر « إن » المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة عند إهمالها ، فرقاناً بينها وبين « إن » النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد ، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار ، وصدر البيت واضح فى هذا ، والذى يدل على الذم ؛ فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن « إن » نافية لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أى فهى قبيلة دنيئة الأصول ؛ فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع ما هو بصدده ، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفى ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية .

ومثل هذا البيت — فى اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :

إنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ ... لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ

ألا ترى أنه فى مكان إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه ؟ فلو حملت «إن» فى صدر البيت على النفى فسد المعنى ، ولم يستقم الكلام .

وبه قال ابن أبى العافية ، وقال الأخفش الصغير : إنما هى لام الابتداء أُدخلت للفرق ، وبه قال ابن الأخضر[1] .

* * *

وَالْفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلاَ تُلفِيهِ غَالباً بإنْ ذِى مُوصَلاَ[2]

---

(١) قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ ، أو على ما أصله المبتدأ ، وأنها تدخل فى باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل ، وعلمت أيضاً أنها لا تدخل على خبر إن إلا إذا كان مثبتاً متأخراً غير ماض متصرف خال من قد ، ولو أنك نظرت فى شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين « إن » النافية والمخففة من الثقيلة تدخل على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبراً كما فى قول عاتكة بنت زيد بن عمرو ، وسيأتى شرحه :

شَلَّتْ يَمِينكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَلَيْـكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتى قريباً جداً :

وتدخل على الماضى المتصرف الذى لم يسبقه « قد » نحو قولك : إن زيد لقام ، وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى : (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) ، فلما كان شأن اللام التى تدخل لأجل الفرق بين المخففة المؤكدة والنافية غير شأن لام الابتداء كان القول بأن إحداهما غير الأخرى أصح نظراً وأقوم حجة ، فمذهب أبى على الفارسى الذى أخذ به ابن أبى العافية مذهب مستقيم فى غاية الاستقامة .

(٢) « والفعل » مبتدأ « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « ناسخاً » خبر يك « فلا » الفاء لربط الجواب بالشرط ، ولا : نافية « تلفيه » تلفى : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلفى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنت لا تلفيه ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط « غالباً » حال من الهاء فى « تلفيه » السابق « بإن » جار ومجرور متعلق بقوله « موصلا » الآتى « ذى » نعت لإن « موصلا » مفعول ثان لتلفى .

إذا خُفِّفَتْ « إنَّ » فلا يليها من الأفعالِ إلا الأفعالُ الناسخةُ للابتداء ، نحو : كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، قال الله تعالى : (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إلا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ) ، وقال الله تعالى : (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ) ، وقال الله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) ويقلّ أنْ يليها غيرُ الناسخ ، وإليه أشار بقوله : « غالباً » ومنه قولُ بعض العرب : « إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ » وقولهم : « إنْ قَنَّعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطاً » وأجاز الأخفش « إنْ قَامَ لأنَا[1] » .

ومنه قول الشاعر :

٢٠٤ — شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً
حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

* * *

(١) ههنا أربع مراتب ، أولاها : أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً ، نحو (وإن كانت لكبيرة) ونحو (إن كدت لتردين) والثانية : أن يكون الفعل مضارعا ناسخا ، نحو (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك) ، ونحو (وإن نظنك لمن الكاذبين) والثالثة : أن يكون ماضياً غير ناسخ ، نحو قول عاتكة « إن قتلت لمسلما » والرابعة : أن يكون الفعل مضارعا غير ناسخ نحو قول بعض العرب « إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه » وهى مرتبة على هذا الترتيب الذى سقناها به ، ويجوز القياس على كل واحدة منها عند الأخفش ، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثة والرابعة .

٢٠٤ — البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القريشية العدوية ، ترثى زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله .

اللغة : « شلت » بفتح الشين ، وأصل الفعل شللت — بكسر العين التى هى [illegible] الأولى — والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبنى للمجهول ؛ وذلك خطأ [illegible] أى نزلت ، ويروى مكانه « وجبت عليك » .

=

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنّْ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ(١)

إذا خُفِّفت أنَّ [المفتوحة] بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون اسمها إلا ضميرَ الشأنِ محذوفاً(٢) ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، وذلك نحو : « عَلِمتُ أنْ زَيْدٌ قَائم » ف « أنْ » مُخَفَّفة من الثقيلة ، واسْمُهَا ضميرُ الشأن ، وهو محذوف ، والتقدير : [« أنهُ » ، و « زَيْدٌ قَائم » جملة فى موضع رفع خبر « أنْ » والتقدير] « عَلِمْتُ أنهُ زَيْدٌ قائم » وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقوله :

= الإعراب : «شلت» شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «يمينك» يمين : فاعل شل ، ويمين مضاف والكاف مضاف إليه «إن» مخففة من الثقيلة «قتلت» فعل وفاعل «لمسلما» اللام فارقة ، مسلماً : مفعول به لقتل «حلت» حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «عليك» جار ومجرور متعلق بحل «عقوبة» فاعل لحل ، وعقوبة مضاف و «المتعمد» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «إن قتلت لمسلماً» حيث ولى «إن» المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو «قتلت» وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش .

(١) «وإن» شرطية «تخفف» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «أن» قصد لفظه : نائب فاعل لتخفف «فاسمها» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اسم : مبتدأ ، واسم مضاف والضمير مضاف إليه «استكن» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسمها ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط «والخبر» مفعول مقدم على عامله وهو قوله «اجعل» الآتى «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جملة» مفعول ثان لاجعل «من بعد» جار ومجرور متعلق باجعل ، وبعد مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) الذى اشترط فى أن المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفا من النحاة هو ابن الحاجب ، فأما الناظم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك ؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس ، فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر ، ومن أجل ذلك قدر سيبويه — رحمه الله — فى قوله تعالى : (أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا .

١٠٥ — فَلَوْ أَنْكِ فِى يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِى
طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

* * *

---

١٠٥ — البيت مما أنشده الفراء ، ولم يعزه إلى قائل معين .

اللغة : « أنك » بكسر كاف الخطاب — لأن المخاطب أنثى ، بدليل ما بعده ، والتاء فى « سألتنى » مكسورة أيضاً لذلك « صديق » يجوز أن يكون فعيلا بمعنى مفعول فيكون تذكيره مع أن المراد به أنثى قياساً ؛ لأن فعيلا بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالباً كجريح وقتيل ، ويجوز أن يكون فعيلا بمعنى فاعل ويكون تذكيره مع المؤنث جارياً على غير القياس ؛ والذى سهل ذلك فيه أنه أشبه فى اللفظ فعيلا بمعنى مفعول ، أو أنهم حملوه على « عدو » الذى هو ضده فى المعنى ؛ لأن من سنتهم أن يحملوا الشىء على ضده كما يحملونه على مثله وشبيهه .

المعنى : لو أنك سألتنى إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لى ، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يعز عليه أن يفارق أحبابه فى يوم الكرب والشدة .

الإعراب : « فلو » لو : شرطية غير جازمة « أنك » أن : مخففة من الثقيلة ، والكاف اسمها « فى يوم » جار ومجرور متعلق بقوله « سألتنى » الآتى ، ويوم مضاف و « الرخاء » مضاف إليه « سألتنى » فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « فراقك » فراق: مفعول ثان لسأل ، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أبخل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة جواب الشرط غير الجازم ؛ فلا محل لها من الإعراب « وأنت » الواو واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله « أنك » حيث خففت « أن » المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو الكاف ، وذلك قليل ، والكثير عند ابن الحاجب — الذى جرى الشارح على رأيه — أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار ، وأن يكون خبرها جملة ،

=

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا[1]
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ، أَوْ نَفْيٍ، أَو ... تَنْفِيسٍ، أَوْلَوْ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ[2]

= واعلم أن الاسم إذا كان محذوفا ـ سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره ـ فإن الخبر يجب أن يكون جملة .

أما إذا كان الاسم مذكوراً شذوذاً كما فى هذا الشاهد ، فإنه لا يجب فى الخبر أن يكون جملة ، بل قد يكون جملة كما فى البيت ، وقد يكون مفرداً ، وقد اجتمع ــ مع ذكر الاسم ــ كون الخبر مفرداً وكونه جملة ، فى قول جنوب بنت العجلان من كلمة ترثى فيها أخاها عمرو ابن العجلان :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ ... إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاَ
بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ

ألا ترى أنه خفف « أن » وجاء بها مرتين مع اسمها ، وخبرها فى المرة الأولى مفرد ، وذلك قوله « بأنك ربيع » وخبرها فى المرة الثانية جملة ، وذلك قوله « وأنك تكون الثمالا » .

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « فعلا » خبر يكن « ولم » الواو واو الحال ، لم : حرف نفى وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، أو إلى الخبر « دعا » قصر للضرورة : خبر يكن المنفى بلم ، والجملة من يكن المنفى بلم واسمه وخبره فى محل نصب حال « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « تصريفه » تصريف : اسم يكن ، وتصريف مضاف ، والهاء مضاف إليه « ممتنعاً » خبر يكن الأخير .

(٢) « فالأحسن » الفاء واقعة فى جواب الشرط الواقع فى أول البيت السابق ، الأحسن : مبتدأ « الفصل » خبر المبتدأ « بقد » جار ومجرور متعلق بقوله « الفصل » « أو نفى ، أو تنفيس ، أو لو » كل واحد منها معطوف على « قد » « وقليل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، وقليل : خبر مقدم « ذكر » مبتدأ مؤخر ، وذكر مضاف و «لو» قصد لفظه : مضاف إليه .

إذا وقع خَبَرُ « أنِ » المخففة جملةً اسميةً لم يحتجْ إلى فاصِلٍ ؛ فتقول : « علمتُ أنْ زَيْدٌ قَائم » من غير حرفٍ فاصِلٍ بين « أنْ » وخبرِها ، إلا إذا قُصِدَ النفي ؛ فيفصل بينهما بحرف [النفي] كقوله تعالى : (وَأَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) .

وإن وقع خبرها جملةً فعليةً ، فلا يخلو : إما أن يكون الفعل متصرِّفاً ، أو غير متصرف ، فإن كان غير متصرف لم يُؤْتَ بفاصل ، نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ للإِنْسَانِ إلا ما سَعَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) وإن كان متصرفاً ، فلا يخلو : إما أن يكون دعاء ، أولا ، فإن كان دعاء لم يفصل ، كقوله تعالى : (والخامسةَ أن غَضِبَ اللهُ عليها) فى قراءة مَنْ قرأ (غَضِبَ) بصيغة الماضى ، وإن لم يكن دعاء فقال قوم : يجب أن يُفْصَل بينهما إلا قليلا ، وقالت فرقة منهم المصنف : يجوز الفصلُ وتركُه[(١)] والأحْسَنُ الفَصْلُ ، والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياء :

---

(١) مما ورد فيه الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل — سوى ما سينشده الشارح — قول النابغة الذبيانى :

فلمَّا رَأى أنْ ثَمَّرَ اللهُ مَالَهُ وَأَثَّلَ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاقِرَهْ
أكبَّ على فأسٍ يُحِدُّ غُرابَهَا مُذَكَّرَةٍ مِنَ المعَاوِل بَاتِرَهْ

فأن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ثمر : فعل ماض ، والله : فاعل ، ومال : مفعول به لثمر ، ومال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وهذا الفعل : ماض ، غير دعاء ، ولم يفصل .

وممن قال بوجوب الفصل الفراء وابن الأنبارى .

وقد اختلف العلماء فى السبب الذى دعا إلى هذا الفصل ؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للتفرقة بين أن المخففة من الثقيلة وأن المصدرية .

وعلى هذا ينبغى أن يقسم الفصل إلى قسمين : واجب ، وغير واجب ، فيجب إذا كان الموضع يحتملهما ، ولا يجب إذا كان مما تتعين فيه إحداهما كما فيما بعد العلم غير المؤول =

الأول : « قَدْ » كقوله تعالى : (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا) .

الثانى : حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف ؛ فمثالُ السينِ قولُه تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) ومثالُ « سَوْفَ » قولُ الشاعر :

١٠٦ — وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

= بالظن ؛ فإن هذا الموضع يكون لأن المخففة لا غير ؛ إلا عند الفراء وابن الأنبارى ؛ فليس عندهما موضع تتعين فيه المخففة ، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء للتفرقة دائماً .

وقال قوم : إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذى أصاب أن المؤكدة بتخفيفها .

ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية ، أو جملة فعلية فعلها جامد أو دعاء ، فلماذا لم يجبر الوهن مع شىء من ذلك ؟ !

١٠٦ — هذا البيت أنشده أبو على الفارسى وغيره ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، والبيت من الكامل ، وقد وهم العينى رحمه الله فى زعمه أنه من الرجز المسدس .

الإعراب : « واعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فعلم » مبتدأ ، وعلم مضاف ، و « المرء » مضاف إليه « ينفعه » ينفع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « علم » والهاء مفعول به لينفع ، والجملة من ينفع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف وجوباً « سوف » حرف تنفيس « يأتى » فعل مضارع « كل » فاعل يأتى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن ، وكل مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه « قدرا » قدر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » ، والجملة من قدر ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « أن سوف يأتى » حيث أتى بخبر « أن » المخففة من الثقيلة جملة فعلية ، وليس فعلها دعاء ، وقد فصل بين « أن » وخبرها بحرف التنفيس ، وهو « سوف » .

ومثل هذا البيت قول الفرزدق :

أَبِيتُ أُمَنِّي النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا

الثالث : النفى ، كقوله تعالى : (أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً) . وقوله تعالى : (أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) وقوله تعالى : (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) .

الرابع : « لو » — وقَلَّ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَهَا فاصلةً من النحويين — ومنه قوله تعالى : (وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا على الطَّرِيقة) وقوله : (أَوَ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِين يَرِثُونَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ)(١) .

ومما جاء بدون فَاصِلٍ قوله :

١٠٧ — عَلِمُوا أن يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أن يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

---

(١) هذه الفواصل الأربعة منها ما يختص بالفعل الماضى ، وهو قد ، ومنها ما يختص بالمضارع ، وهو لم ولن والتنفيس ، ومنها ما هو مشترك بينهما وهو لو .

١٠٧ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر « أن » المخففة « فجادوا » الفاء عاطفة ، وجادوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علموا « قبل » ظرف متعلق بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المصدرية ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وقبل مضاف و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مضاف إليه «بأعظم» جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف و «سؤل» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة ، وأعملها فى الاسم الذى هو ضمير الشأن المحذوف ، وفى الخبر الذى هو جملة « يؤملون » ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين « أن » وجملة الخبر .

والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن » الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير ، فأما على مذهب الفراء وابن الأنبارى الذين لا يريان المخففة موضعاً يخصها وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التى ذكرها الشارح للتفرقة ؛ فإنهما ينكران أن تكون « أن » فى هذا البيت =

وقولُه تعالى : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) في قراءة مَنْ رفع (يتم) في قَوْلٍ ، والقولُ الثاني : أن « أنْ » ليست مخففة من الثقيلة ، بل هي الناصبة للفعل المضارع ، وارتفع (يتمُّ) بعدهُ شذوذاً[1] .

* * *

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أيضاً فَنُوِى   مَنْصُوبُهَا ، وَثَابِتاً أَيضاً رُوِى[2]

= مخففة من الثقيلة ، ويزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وأنها لم تنصبه في هذا البيت كما لم تنصبه في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَآنِ على أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا   مِنِّي السَّلَامَ ، وَأَنْ لاتُشْعِرَا أَحَدَا

وكما لم تنصبه في قوله تعالى : (لمن أراد أن يتم الرضاعة) في قراءة من قرأ برفع « يتم » وكما لم تنصبه في حديث البخاري عن عائشة رضي الله تعالى : (٦ / ١٢٠ الطبعة السلطانية) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وما منعك أن تأذنين له ؟ عمك » . إلا أنه قد يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون « أن » في البيت الشاهد مصدرية مهملة ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا » فنصب الفعل بحذف النون ، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية ، فيكون هذا قرينة على أن « أن » الأولى مخففة من الثقيلة ، فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين في بيت واحد .

(١) قد ذكر العلماء أن هذه لغة لجماعة من العرب ؛ يهملون « أن » المصدرية كما أن عامة العرب يهملون « ما » المصدرية فلا ينصبون بها ، وأنشدوا على ذلك شواهد كثيرة ، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل مما لا تتسع له هذه العجالة ، ولكنا قد ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح ومن الشعر .

(٢) « وخففت » الواو عاطفة ، خفف : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء تاء التأنيث « كأن » قصد لفظه : نائب فاعل لخفف « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « فنوى » الفاء عاطفة ، نوى : فعل ماض مبني للمجهول « منصوبها » منصوب : نائب فاعل نوى ، ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه « وثابتا » الواو عاطفة ، وثابتاً : حال مقدم =

إذا خُفِّفَتْ « كَأَنَّ » نُوِيَ اسْمُهَا ، وأخبر عنها بجملة اسمية[١] ، نحو : « كَأَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » أو جملةٍ فعليةٍ مُصَدَّرَة بـ « لَمْ[٢] » كقوله تعالى . (كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ) أو مُصَدَّرَة بـ « قَدْ » كقول الشاعر :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنْ قَدِ [٢][٣]

= على صاحبه وهو الضمير المستتر فى قوله « روى » الآتى ، و « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « روى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منصوبها .

(١) لم يستشهد الشارح هنا لمجىء خبر « كأن » جملة اسمية ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (ش ١٠٨) فى رواية أخرى غير التى ذكرها الشارح فى إنشاد البيت ، ولكنه أشار إليها بعد :

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

فكأن : حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وثدياه : مبتدأ ومضاف إليه ، وحقان : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر كأن .

(٢) إذا كانت جملة خبر « كأن » المخففة فعلية ؛ فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتما بقد كبيت النابغة الذى أنشده الشارح (رقم ٢) ، وكقول الآخر :

لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الْحَرْ بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

وإن قصد بها النفى اقترنت بلم كما فى الآية الكريمة ، وكما فى قول الخنساء :

كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا حِمًى يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّا

وكقول شاعر من غطفان (انظره فى معجم البلدان ٦/١٨) .

كَأَنْ لَمْ يُدَمِّنْهَا أَنِيسٌ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا بَعْدَ أَيَّامِ الْهِدَمْلَةِ عَامِرُ

(٣) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت فى مبحث التنوين أول الكتاب ، فانظره هناك ، والاستشهاد به هنا فى قوله « وكأن قد » حيث خففت « كأن » وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية مصدرة بقد ، والتقدير : وكأنه (أى الحال والشأن) قد زالت ، ثم حذفت جملة الخبر ؛ لأنه قد تقدم فى الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها ، وهو قوله « لما تزل برحالنا » .

أي : « وكَأَنْ قَدْ زَالَتْ » فاسْمُ « كَأَنْ » فى هذه الأمثلة محذوفٌ ، وهو ضميرُ الشأنِ ، والتقدير « كَأَنهُ زَيْدٌ قائمٌ ، وكأَنهُ لم تَغْنَ بالأمس ، وكأَنهُ قَدْ زَالَتْ » . والجملة التى بعدها خبرٌ عنها ، وهذا معنى قوله : « فَنُوِى مَنْصُوبُهَا » وأشارَ بقوله : « وثابتاً أيضاً رُوِى » إلى أنه قد رُوِىَ إثباتُ منصوبها ، ولكنه قليل ، ومنه قولُه :

١٠٨ — وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

---

١٠٨ — هذا الشاهد أحد الأبيات التى استشهد بها سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) ولم ينسبوها .

اللغة : « وصدر » قد روى سيبويه فى مكان هذه الكلمة « ووجه » وروى غيره فى مكانها « ونحر » وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء فى قوله « ثدييه » عائدة إلى « وجه » أو « نحر » بتقدير مضاف ، وأصل الكلام : كأن ثديي صاحبه ، فحذف المضاف — وهو الصاحب — وأقام المضاف إليه مقامه « مشرق اللون » مضىء لأنه ناصع البياض ، وهذا هو الثابت ، وقد رواه الشارح كما ترى « حقان » تثنية حقة ، وحذفت التاء التى فى المفرد من التثنية كما حذفت فى تثنية « خصية ، وألية » فقالوا : خصيان ، وأليان ، هكذا قالوا . وليس هذا الكلام بشىء ، بل حقان تثنية حق — بضم الحاء وبدون تاء — وقد ورد فى فصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبى :

وَصَدْراً مِثْلَ حُقِّ العاجِ رَخْصاً حَصَاناً مِنْ أَكُفِّ اللامِسِينَا

والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما فى بيت الشاهد وكما فى بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان .

الإعراب : « وصدر » بعضهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، والأكثرون على روايته بالجر ؛ فالواو واو رب ، وصدر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « مشرق » صفة لصدر ، ومشرق مضاف و « اللون » مضاف إليه « كأن » مخففة من الثقيلة « ثدييه » ثديي : اسمها ، وثديي مضاف والضمير مضاف إليه =

فـ « ثَدْيَيْهِ » اسمُ كأنْ ، وهو منصوب بالياء لأنه مثنى ، و « حُقَّانِ » خبر كأنْ ، وروى « كأنْ ثدياه حُقّانِ » فيكون اسم « كأنْ » محذوفاً وهو ضمير الشأن ، والتقدير « كأنهُ ثَدْيَاه حُقّان » و « ثَدْيَاهُ حُقّانِ » : مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر كأنْ ، ويحتمل أن يكون « ثدياه » اسمَ « كأنْ » وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف فى الأحوال كلها .

* * *

= « حقان » خبر كأن ، ومن روى « ثدياه حقان » وهى الرواية التى أنشدنا البيت عليها فى تعليقة سبقت قريباً (ص٣٩٠) فهى جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر كأن ، واسمها محذوف ، والتقدير : كأنه — أى الحال والشأن — ثدياه حقان ، وجملة كأن واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله « صدر » ، وقد ذكر الشارح - رحمه الله ! - الروايتين جميعاً ، وبين وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه .

الشاهد فيه : قوله « كأن ثدييه حقان » حيث روى بنصب « ثدييه » بالياء المفتوح ما قبلها : على أنه اسم « كأن » المخففة من الثقيلة ، وهذا قليل ، بالنظر إلى حذف اسمها ومجىء خبرها جملة ، ولهذا يروى برفع ثدييه على ما ذكرناه فى إعراب البيت ؛ فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب .

ولا داعى لما أجازه الشارح على رواية « كأن ثدياه » من أن يكون « ثدياه » اسم كأن أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف ، فإن فى ذلك شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل ، أحدهما : أن مجىء المثنى فى الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب ثانيهما : أن فيه حمل البيت على القليل النادر — وهو ذكر اسم كأن — مع إمكان حمله على الكثير المشهور ، والذى يتعين على المعربين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حمله على وجه صحيح راجح .

قد تم — بحمد الله تعالى وحسن توفيقه — الجزء الأول من شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مع حواشينا عليه التى بذلنا فى تمحيصها وتحقيقها الجهد الجاهد ، والله تعالى المسؤول أن يوفق لإتمامها على الوجه الذى يجعل النفع بها دانى الثمرات قريب الجنى ، إنه ولى ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

فهرس الموضـــوعات

الواردة فى الجزء الأول من « شرح ابن عقيل » على ألفية ابن مالك
وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل »

ص	الموضوع
٣	مقدمة الطبعة الثانية
٥	مقدمة الطبعة الأولى
١٠	خطبة الناظم ، وإعرابها الـكلام وما يتألف منه
١٤	تعريف الـكلام اصطلاحاً
—	ما يصح أن يتركب الـكلام منه
١٥	الـكلم وأنواعه
١٦	القول ، والنسبة بينه وبين غيره
—	قد يقصد بالـكلمة الـكلام
—	علامات الاسم
٢٢	علامات الفعل
٢٣	يمتاز الحرف بعدم قبوله علامات النوعين
٢٤	الفعل ثلاثة أنواع ، وعلامة كل نوع
٢٥	إن دلت كلمة على معنى الفعل ولم تقبل علامته فهى اسم فعل
	المبنى والمعرب
٢٨	الاسم ضربان : معرب ، ومبنى ، وبيان كل منهما
٣٠	أنواع شبه الحرف أربعة
٣٥	المعرب ، وانقسامه إلى صحيح ومعتل
٣٦	المعرب والمبنى من الأفعال
٤٠	الحروف كلها مبنية
—	الأصل فى البناء السكون ، ومن المبنى ما هو غير ساكن
٤١	أنواع الإعراب ، وما يختص بنوع منها ، وما يشترك فيه النوعان
٤٣	إعراب الأسماء الستة ، وما فيها من اللغات
٥٢	شروط إعراب الأسمـــاء الستة بالحروف
٥٥	إعراب المثنى ، وما يلحق به
٥٩	إعراب جمع المذكر السالم ، وما يلحق به
٦٦	لغات العرب فى نون جمع المذكر السالم ، ونون المثنى
٧٣	إعراب جمع المؤنث السالم ، وما يلحق به
٧٧	إعراب الاسم الذى لا ينصرف
٧٨	إعراب الأفعال الخمسة

ص	الموضوع
٨٠	إعراب المعتل من الأسماء
٨٣	بيان المعتل من الأفعال
٨٤	إعراب المعتل من الأفعال
	النكرة والمعرفة
٨٦	معنى النكرة
٨٧	معنى المعرفة ، وأنواعها
٨٨	الضمير ، ومعناه
٨٩	ينقسم الضمير البارز إلى متصل ومنفصل
٩٢	المضمرات كلها مبنية
٩٤	ما يصلح من الضمائر لأكثر من موضع
٩٥	ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز
٩٧	ينقسم البارز المنفصل إلى مرفوع ومنصوب
٩٩	لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل إلا إذا تعذر المتصل
١٠٢	المواضع التي يجوز فيها وصل الضمير وفصله
١٠٨	تلزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم في الفعل
١١٠	نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع الحرف
١٠٥	نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع لدن وقد
	العلم
١١٨	معنى العلم
١١٩	ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب
—	إذا اجتمع الاسم واللقب فما وجوه الإعراب التي تجوز فيهما ؟
١٢٤	ينقسم العلم إلى منقول ومرتجل
١٢٦	ينقسم العلم إلى علم شخصي ، وعلم جنسي
١٢٧	علم الجنس ، والفرق بينه وبين علم الشخص
	اسم الإشارة
١٣٠	ما يشار به إلى المفرد مذكراً ومؤنثاً
١٣١	ما يشار به إلى المثنى
—	ما يشار به إلى الجمع
١٣٣	مراتب المشار إليه ، وما يستعمل لكل مرتبة
١٣٦	الإشارة إلى المكان
	الموصول
١٣٩	الموصول قسمان : اسمي ، وحرفي
—	الموصولات الحرفية ، وما يوصل به كل منها
١٤٦	الموصول الاسمي العام
١٥٢	كل الموصولات الاسمية تحتاج إلى صلة وعائد
١٥٣	لا تكون صلة الموصول إلا جملة أو شبهها
١٥٤	شروط الجملة التي تقع صلة

ص	الموضوع
١٥٥	ما يشترط فى شبه الجملة الذى يقع صلة
—	يشترط فى صلة «أل» أن تكون صفة صريحة
١٦٠	«أى» الموصولة ، ومتى تبنى ؟ ومتى تعرب ؟
١٦٣	بعض العرب يعرب «أيا» الموصولة فى كل حال
١٦٥	تفصيل الموضع الذى يحذف فيه العائد على الموصول إذا كان مرفوعا
١٦٦	٭ قف على ما يجوز من وجوه الإعراب فى الاسم الواقع بعد «لاسيا»
١٦٩	الكلام على حذف العائد المنصوب
١٧٢	الكلام على حذف العائد المخفوض وشروطه
	المعرف بأداة التعريف
١٧٧	حرف التعريف هو «أل» برمتها ، أو اللام وحدها ؟
١٧٨	المعانى التى ترد لها «أل» ثلاثة
—	تزاد «أل» زيادة لازمة ، أو اضطراراً
١٨٣	تدخل «أل» على بعض الأعلام للمح الأصل

ص	الموضوع
١٨٥	قد يصير الاسم المقترن بأل أو المضاف علماً بالغلبة
	الابتـــداء
١٨٨	المبتدأ قسمان : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر
١٩٦	أحوال المبتدأ ذى المرفوع مع مرفوعه ، وما يجوز من وجوه الإعراب فى كل حال
٢٠٠	الرافع للمبتدأ ، وللخبر ، واختلاف العلماء فى ذلك
٢٠١	تعريف الخبر
٢٠٢	الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، والجملة على ضربين
٢٠٥	الخبر المفرد على ضربين : جامد ، ومشتق
٢٠٦	إذا جرى الخبر المشتق على غير مبتدئه برز معه ضميره وجوباً
٢٠٩	يجىء الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٢١٣	ظرف الزمان لا يقع خبراً عن اسم دال على جثة إلا إن أفاد
٢١٥	لا تقع النكرة مبتدأ إلا بمسوغ
٢٢٧	الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، وقد يتقدم عليه
٢٢٨	٭ قف على خلاف الكوفيين فى جواز تقديم خبر المبتدأ وسندهم فى ذلك

ص	الموضوع
٢٣١	المواضع التى يجب فيها تأخير الخبر
٢٣٩	المواضع التى يجب فيها تقديم الخبر
٢٤٣	يجوز حذف المبتدأ أو الخبر ، إن دل على المحذوف دليل
٢٤٨	المواضع التى يجب فيها حذف الخبر
٢٥٤	المواضع التى يجب فيها حذف المبتدأ
٢٥٦	قد يكون الخبر متعدداً لمبتدأ واحد
	كان وأخواتها
٢٦١	عمل هذه الأفعال ، وألفاظها
٢٦٢	موقف علماء من اختلاف العلماء فى «ليس» أحرف هو أم فعل ؟
٢٦٣	بعض هذه الأفعال يعمل بلا شرط ، وبعضها لا يعمل إلا بشرط
٢٦٨	معانى هذه الألفاظ
٢٦٨	غير الماضى منها يعمل عمل الماضى ، وبيان ما يتصرف منها وما لا يتصرف
٢٧١	يجوز توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها ، خلافاً لبعضهم فى ليس ، ولابن معط فى دام
٢٧٥	تقديم الخبر على دام وحدها ، أو عليها وعلى «ما» المصدرية الظرفية
٢٧٦	تقديم الخبر على الفعل المنفى بما أو غيرها من أدوات النفى
٢٧٧	يختار امتناع تقديم الخبر على ليس

ص	الموضوع
٢٧٩	من أفعال هذا الباب ما لا يكون إلا ناقصاً ، ومنها ما يكون تاماً ويكون ناقصاً
٢٧٩	لا يفصل بين العامل واسمه بمعمول خبره ، إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو جارا ومجروراً
٢٨٠	إذا ورد فى كلام العرب ما ظاهره إيلاء العامل معمول خبره وجب تأويله
٢٨٨	تأتى «كان» زائدة ، وبيان مواضع زيادتها ، وشروطها
٢٩٣	تحذف «كان» ، إما وحدها ، وإما مع اسمها ، وإما مع خبرها
٢٩٨	قد يخفف المضارع المجزوم من كان بحذف نونه ، وشروط جواز ذلك
	الحروف المشبهة بليس
	ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بليس
٣٠١	الحرف الأول «ما» ، وشروط إعماله عمل ليس ستة
٣٠٧	حكم المعطوف على خبر «ما» النافية
٣٠٨	زيادة الباء فى خبر «ما» و«ليس» وغيرهما
٣١١	الحرف الثانى «لا» وشروط إعماله عمل ليس ثلاثة
٣١٧	الحرف الثالث «إن» وبيان اختلاف النحاة فى إعماله

ص	الموضوع
٣١٩	الحرف الرابع «لات» وإعماله هو مذهب الجمهور
	أفعال المقاربة
٣٢٢	أجمع العلماء على أن أدوات هذا الباب أفعال إلا «عسى» فقيل: فعل، وقيل: حرف
٣٢٣	أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام
—	عملها، وبيان ما يشترط فى خبرها
٣٢٦	الأكثر فى خبر «عسى» أن يقترن بأن المصدرية، ويقل تجرده منها
٣٢٩	و «كاد» على عكس ذلك
٣٣١	يجب اقتران خبر حرى واخلولق بأن
٣٣٢	يكثر اقتران خبر «أوشك» بأن
٣٣٤	مما يكثر تجرد خبره من أن «كرب»
٣٣٧	يمتنع اقتران خبر ما دل على الشروع بأن
٣٣٨	أكثر أفعال هذا الباب لايتصرف والمتصرف منها أوشك وكاد
٣٤٠	حكى بعض العلماء مجىء المضارع من عسى، ومن طفق، ومن جعل
٣٤١	اختصت عسى وأوشك واخلولق من بين أفعال هذا الباب بأنه يجوز أن تستعمل تامة، كما جاز استعمالها ناقصة
٣٤٢	إذا ذكر اسم قبل عسى جاز أن تتحمل «عسى» ضمير ذلك الاسم
٣٤٣	إذا اتصل بعسى ضمير رفع متحرك جاز فى سينها الفتح والكسر
	إن وأخواتها
٣٤٥	هذه الأدوات كلها حروف وعددها ستة
٣٤٦	معانى هذه الأحرف
—	عمل هذه الأحرف، واختلاف النحاة فى عملها فى الخبر
٣٤٨	لايجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٣٤٩	لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم، ولوكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٣٥٠	همزة «إن» لها ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، ووجوب الكسر، وجوازهما
٣٥٠	المواضع التى يجب فيها فتح همز إن
٣٥٢	المواضع التى يجب فيها كسر همزة إن

ص	الموضوع
٣٥٥	المواضع التى يجوز فيها كسر همز إن وفتحها
٣٦٢	متى يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن ؟
٣٧٠	تدخل لام الابتداء أيضاً على معمول الخبر ، وعلى ضمير الفصل ، وعلى اسم « إن » ولكل واحد من ذلك شروط
٣٧٣	تقترن « ما » بهذه الحروف فيبطل عملها ، وربما بقى معها العمل
٣٧٥	العطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها ، وقبل استيفائه
٣٧٧	تخفف « إن » المكسورة فيقل عملها ، وإذا أهملت وجب اقتران خبرها باللام
٣٨٣	تخفف أن المفتوحه فيحذف اسمها ، ويجب أن يكون خبرها جملة
٣٨٩	تخفف « كأن » فيحذف اسمها ، وربما ذكر

تم فهرس الجزء الأول ، والحمد لله أولا وآخرا
وصلاته وسلامه على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه



دار مصر للطباعة
سعيد جودة السحار وشركاه



شرح ابن عقيل

قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل
العقيلي ، المصري ، الهمداني
المولود فى سنة ٦٩٨ والمتوفى فى سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفيـــة

الإمام الحجة الثبت : أبى عبد الله محمد جمال الدين بن مالك
المولود فى سنة ٦٠٠ والمتوفى فى سنة ٦٧٢ من الهجرة

« ما تحت أديم السماء »
« أنحى من ابن عقيل »
أبو حيان

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محيى الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

الجزء الثاني

الطبعة الشرعية الوحيدة

والمتعاقد عليها

الطبعة العشرون

رمضان ١٤٠٠ هـ ـ يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع

دار التراث

القاهرة

دار مصر للطباعة

سعيد جودة السحار وشركاه

مقدمة الطبعـــة الثانية :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوتِ بجَمِيلِ الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الـكائنات ، المبعوثِ بالهدى ودينِ الحق لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّهِ ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدين حتى رَفَعَ الله بهم مَنَارَهُ ، وأعلى كلمتَهُ ، وجعله دِينَهُ المرضيَّ ، وَطَرِيقَهُ المستقيم

وبعد ، فقد كان مما جَرَى به القضاء أنى كتبتُ منذ أربع سِنِينَ تعليقاتٍ على كتاب الخلاَصَة (الألفية) الذى صَنَّفه إمامُ النحاةِ ، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكٍ المولودُ بِجَيَّانَ سنةَ ستمائةٍ من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة ، وعلى شرحه الذى صَنَّفه قاضى القضاة بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيل ، المصرى ، الهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستمائة ، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعمائة من الهجرة ، ولم يكن يَدُور بَخلَدِى — علم الله — أن تعليقاتى هذه ستحوز قبولَ القَرَأَة ورضاهم ، وأنها سَتَحُلُّ من أنفسهم المحلَّ الذى حَلَّتْهُ ، بل كنت أقول فى نفسى : « إنه أثر يذكرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لى دعوة رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جَرَت الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الـكتابُ يروق قُرَّاءَهُ ، وينال منهم الإعجابَ كلَّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إلىّ فى إلحاح أن أعيد طبعه ، ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هـذه الرغبة إلا بعد أن أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ مِنِّى ، أو أتمم بحثاً ، أو أُبْدِلَ عبارةً بعبارة أَسْهَلَ منها وَأَدْنَى إلى القَصْدِ ، أو أضبط مثالاً أو كلمة غفلتُ عن

ضَبْطها ، أو ما أشْبَه ذلك من وُجُوهِ التحسين التى أستطيع أن أُكافىء بها هؤلاء الذين رَأَوْا فى عملى هذا ما يستحقُّ التشجيعَ والتنويه به والإشَادَةَ بذكره ، وما زالت العَوَائِقُ تدفعنى عن القيام بهذه الأُمْنِيَّةِ الشريفةِ وَتَذُودُنِى عن العمل لتحقيقها ، حتى أَذِنَ الله تعالى ، فَسَنَحَتْ لى الفرصة ، فلم أتأخر عن اُهْتِبَالِهَا ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملْتُ فى تعليقاتى يَدَ الإصلاح والزيادة والتهذيب ، كما أعملت فى أصله يَدَ التصحيح وَالضَّبْطِ والتحرير ، وسيجد كل قارىء أثر ذلك واضحاً إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوفقنى إلى مَرْضَاتِهِ ، وأن يجعل عملى خالصاً لوجهه ، وأن يكتبنى ويكتبه عندهُ من المقبولين ، آمين .

كتبه المعتز بالله تعالى

محمد محيى الدين عبد الحميد

لا التى لِنَفْىِ الْجِنْسِ

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلاَ فى نَـكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءتْكَ أَوْ مُـكَرَّرَهْ[1]

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء ، وهى « لا » التى لنفى الجنس ، والمرادُ بها « لا » التى قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراق النفى للجنس كلِّه .

وإنما قُلْتُ « التنصيص » احترازاً عن التى يقع الاسمُ بعدها مرفوعاً ، نحو : « لاَ رَجُلٌ قَائِماً » ؛ فإنها ليست نَصًّا فى نَفْىِ الجنسِ ؛ إذ يحتمل نفى الواحد ونفى الجنس ، فَبِتَقدِيرِ إرادة نفى الجنس لايجوز « لاَ رَجُلٌ قَائِماً بل رجلان » وبتقديرِ إرادة نفى الواحد يجوز « لاَ رَجُلٌ قَائِماً بل رجلان » ، وأما « لا » هذه فهى لنفى الجنس ليس إلا ؛ فلا يجوز « لاَ رَجُلَ قَائِمٌ بل رجلان » .

وهى تعمل عمل « إنَّ » ، فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، ولافَرْقَ فى هذا العمل بين المفردَة — وهى التى لم تتـكرر — نحو : « لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ قَائِمٌ » وبين المـكررة ، نحو : « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بِاللهِ »[2] .

---

(١) « عمل » مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله « اجعل » الآتى ، وعمل مضاف و « إن » قصد لفظه : مضاف إليه « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « للا » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو المفعول الثانى لاجعل « فى نـكره » جار ومجرور متعلق باجعل « مفردة » حال من الضمير المستتر فى « جاءتك » الآتى « جاءتك » جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على « لا » والتاء للتأنيث ، والـكاف مفعول به لجاء « أو » عاطفة « مكرره » معطوف على مفردة .

(٢) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة فعملها بعد استيفاء شروطها وهى مفردة واجب ، وعملها مكررة جائز .

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة[1] ؛ فلا تعمل فى المعرفة ، وما ورد من ذلك مُؤَوَّل بنكرة ، كقولهم « قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها » فالتقدير : ولا مُسَمًّى بهذا الاسم لها[2] ويدلُّ على أنه مُعامل مُعامَلَةَ النكرة وَصْفُهُ بالنكرة كقولك : « لا أبا حَسَنٍ حَلَّالاً لها » ولا يُفْصَلُ بينها وبين اسمها ؛ فإن فُصِلَ بينهما أُلغيت ، كقوله تعالى : (لا فيها غَوْلٌ) .

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا ، أَوْ مُضَارِعَهْ
وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ[3]

---

(١) الشروط التى يجب توافرها لإعمال « لا » عمل إن ستة ، وهى : أن تكون نافية ، وأن يكون المنفى بها الجنس ، وأن يكون النفى نصاً فى ذلك ، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها فى نحو قولهم : جئت بلا زاد ، وقولهم : غضبت من لا شىء ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أى فاصل ولا خبرها ، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس ، وأشار فى صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى ، وترك واحداً ، وهو ألا يدخل عليها جار .

(٢) هكذا أوله الشارح ، وليس تأويله بصحيح ؛ لأن المسمى بأبى حسن موجود وكثيرون ؛ فالنفى غير صادق .

وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين .

أحدهما : أن الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : ولا مثل أبى حسن لها . ومثل كلمة متوغلة فى الإبهام لا تتعرف بالإضافة ، ونفى المثل كناية عن نفى وجود أبى الحسن نفسه.

والثانى : أن يجعل « أبا حسن » عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل : ولا فيصل لها ، وهذا مثل تأويلهم فى باب الاستعارة نحو « حاتم » بالمتناهى فى الجود ، ونحو « مادر » بالمتناهى فى البخل ، ونحو « يوسف » بالمتناهى فى الحسن . وضابطه : أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف .

(٣) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بانصب «مضافا» مفعول به لا نصب « أو » عاطفة « مضارعه » مضارع بمعنى مشابه : معطوف على قوله « مضافا » ، ومضارع مضاف والهاء العائدة إلى قوله « مضافا » مضاف إليه « وبعد » ظرف متعلق بقوله « اذكر » الآتى ، وبعد مضاف ، =

وَرَكِّبِ الْمُفْــرَدَ فَاتِحاً : كَلاَ
حَــوْلَ وَلاَ قُوَّةَ ، وَالثَّانِى اُجْعَلاَ[1]

مَرْفُوعاً ، أَوْ مَنْصُوباً ، أَوْ مُرَكَّباً ،
وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لا تَنْصِبــباً[2]

= و « ذا » من « ذاك » اسم إشارة : مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الخبر » مفعول به لا ذكر الآتى « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « رافعه » رافع : حال من الضمير المستتر فى « اذكر » ورافع مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة الصفة لمعمولها ، وهى لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولذلك وقع هذا المضاف حالا .

(١) « وركب » الواو عاطفة ، ركب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المفرد » مفعول به لركب « فاتحا » حال من الضمير المستتر فى « ركب » ومتعلقه محذوف ، والتقدير : فاتحاً له « كلا » الكاف جارة لقول محذوف على ما سبق غيره مرة ، ولا : نافية للجنس « حول » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا حول موجود « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية للجنس أيضاً « قوة » اسمها ، وخبرها محذوف ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة « والثانى » مفعول أول قدم على عامله ، وهو قوله اجعلا الآتى « اجعلا » اجعل : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، أو هو فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب ، ونون التوكيد المنقلبة ألفا حرف لا محل له من الإعراب .

(٢) « مرفوعا » مفعول ثان لاجعل فى البيت السابق « أو منصوبا » أو : حرف عطف ، منصوبا : معطوف على مرفوع « أو مركباً » معطوف على قوله « مرفوعا » السابق « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « رفعت » رفع : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل « أولا » مفعول به لرفعت « لا » ناهية « تنصبا » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل =

لا يخلو اسمُ « لا » [هذه] من ثلاثة أحوال ؛ الحال الأولُ : أن يكون مضافاً [نحو : « لا غُلَامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ »] . الحال الثانى : أن يكون مُضَارِعاً للمضاف ، أى مُشَابِهاً له ، والمراد به : كل اسم له تَعَلُّقٌ بما بعده : إمَّا بعملٍ ، نحو : « لا طَالِعاً جَبَلاً ظاهر ، ولا خَيْراً من زيدٍ راكِبٌ » ، وإما بعَطْفٍ نحو : « لا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ عِنْدَنَا » ويسمى المشبَّهُ بالمضاف : مُطَوَّلاً ، ومَمْطولا ، أى : ممدوداً . وحُكْمُ المضافِ والمشبَّهِ به النصبُ لفظاً ، كما مُثِّلَ ، والحال الثالث : أن يكون مفرداً ، والمرادُ به — هنا — ما ليس بمضاف ، ولا مُشَبَّهٍ بالمضاف ؛ فيدخل فيه المثنى والمجموع ، وحكمه البناء على ما كان يُنْصَبُ به ؛ لتركُّبِهِ مع « لا » وصيرورته معها كالشىء الواحد ؛ فهو معها كخَمْسَةَ عَشَرَ ، ولكنْ محلُّه النصبُ بلا ؛ لأنه اسم لها ؛ فالمفردُ الذى ليس بمثنى ولا مجموع يُبْنَى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحة نحو : « لا حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلا بالله » والمثنى وجمعُ المذكر السالم يُبْنَيَانِ على ما كانا يُنصَبَانِ به — وهو الياء — نحو : « لا مُسْلِمَيْنِ لك ، ولا مُسْلِمِينَ » فمُسْلِمَيْنِ ومُسْلِمِينَ مبنيان ؛ لتركبهما مع « لا » كما بنى « رجل » [لتركبِهِ] معها .

وذهب الكوفيون والزَّجّاجُ إلى أنَّ « رجل » فى قولك : « لا رَجُلَ » معرب ، وأن فتحته فتحةُ إعرابٍ ، لا فتحة بناء ، وذهب المبرد إلى أن « مُسْلِمَيْنِ » و « مُسْلِمِينَ » معربان[1] .

———

= الوقف فى محل جزم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف منها الفاء ضرورة ، وكان حقه أن يقول : وإن رفعت أولا فلا تنصبا .

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم « لا » إذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيا كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه =

وأما جمعُ المؤنثِ السالم فقال قوم : مبنىٌّ على ما كان ينصب به - وهو الكسر - فتقول : « لا مُسْلِمَاتِ لك » بكسر التاء ، ومنه قولُهُ :

١٠٩ - إنَّ الشَّبَابَ الَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ
فِيهِ نَلَذُّ ، وَلاَ لَذَّاتِ لِلشِّيبِ

= بالحرف فى وجه من وجوه الشبه التى تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شىء من خصوصيات الأسماء .

والجواب على هذه الشبهة من وجهين : أولهما - وهو وجه عقلى - أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح فى بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجوداً فى الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف - من بعد ذلك - فإنه لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعا ، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئا على ما هو من خصائص الاسم ، الثانى - وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد - أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا المجموع جمع تكسير، ولم يعبأ معه بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع ؛ كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به ، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء .

١٠٩ - البيت لسلامة بن جندل السعدى ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيب أَوْدَى ، وذلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبِ
وَلَّى حَثِيثاً ، وذَاكَ الشَّيْبُ يَتْبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُه رَكْضُ الْيَعَاقِيبِ

اللغة : « أودى » ذهب وفنى ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها ؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب شبابه « حميداً » محمودا « التعاجيب » جمع العجب ، وهو جمع لمفرد غير مفرده المستعمل ، وهو المعبر عنه بأنه لا واحد له من لفظه ، ويروى فى مكانه « الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة ، وهى الأمر الذى يتعجب منه « شأو » هو الشوط « حثيثا » سريعا « اليعاقيب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل « مجد عواقبه » المراد أن نهايته محمودة « الشيب » بكسر الشين - جمع أشيب - وهو الذى ابيض شعره ، وروى صدر البيت المستشهد به هكذا :

* أَوْدَى الشَّبَابُ الذى مَجْدٌ ... إلخ *

=

وأجاز بعضُهم الفتحَ ، نحو : « لا مسلماتَ لك »[١] .

= الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسم إن « الذى » اسم موصول : نعت للشباب « مجد » يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه — على هذا — نائب فاعل مجد ؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ، ويجوز أن يكون « مجد » خبراً مقدما ، و « عواقبه » مبتدأ مؤخرا ، وجاز الإخبار بالمفرد — وهو مجد — عن الجمع — وهو عواقب — لأن الخبر مصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، لأنه لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال فجملة « مجد عواقبه » — سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر — لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو الذى « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله تلذ الآتى « تلذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « ولا » نافية للجنس « لذات » اسم لا ، مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » .

الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم لا — وهو لذات — جمع مؤنث سالما ، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب .

(١) اعلم أن للعلماء فى اسم « لا » إذا كان جمع مؤنث سالما أربعة مذاهب :

الأول : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهرة النحاة .

الثانى : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجتهم فى عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافى البناء ، فلا يحذف .

الثالث : أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسى ، ورجحه ابن هشام فى المغنى والمحقق الرضى فى شرح الكافية وابن مالك فى بعض كتبه .

الرابع : أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح .

وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه ، ويؤخذ =

وقولُ المصنفِ : « وَبعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ » معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم « لا » مرفوعاً ، والرافعُ له « لا » عند المصنف وجماعةٍ [وعند سيبويه الرافعُ له لا] إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، وإن كان الاسمُ مفرداً فاختلف في رافع الخبر ؛ فَذَهَبَ سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ « لا » وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ، لأن مذهبه أن « لا » واسمَهَا المفردَ في موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل « لا » عنده في هذه الصورة إلا في الاسم ، وذهب الأخفشُ إلى أن الخبر مرفوع بـ « لا » فتكون « لا » عاملة في الجزءين كما عملتْ فيهما مع المضاف والمشبه به .

وأشار بقوله : « والثاني اجعلا » إلى أنه إذا أتى بعد « لا » والاسمِ الواقع بعدها بعاطفٍ ونكرة مفردة وتكررت « لا » نحو : « لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ » يجوز فيهما خمسةُ أوْجُهٍ ، وذلك لأن المعطوف عليه : إما أن يُبْنَى مع « لا » على الفتح ، أو يُنْصَبَ ، أو يُرْفَعَ .

فإن بنى معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركبه مع « لا » الثانية ، وتكون [لا] الثانية عامِلَةً عملَ إنَّ ، نَحْوُ : « لا حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلا باللهِ »(١) .

= من كلام ابن الأنباري أن بيت سلامة يروى بالفتح دون الكسر ؛ فيكون تأييداً لمذهب المازني ومن معه ؛ ولكنا لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها .

(١) وعلى تركيب الثانية مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير في قوله سبحانه : (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) بفتح بيع وخلة وشفاعة ، و « لا » في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن ، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبني على الفتح في محل نصب ، وخبرها — فيما عدا الأول — محذوف لدلالة ما قبله عليه .

ومن شواهد ذلك قول الراجز (وقد أنشدناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق) :

نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا لاَ كَذِبَ الْيَوْمَ وَلاَ مُزَاحَا

الثانى : النصبُ عطفاً على محلّ اسم « لا » وتـكون « لا » الثانيةُ زائدةً بين العاطف والمعطوف ، نحو : « لا حَوْلَ وَلاَ قُوَّةً إلا باللهِ » ومنه قولُه :

١١٠ — لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً   اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

---

١١٠ — البيت لأنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبى عامر جد العباس ابن مرداس ، ويروى عجز البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمة عينية ، وبعده :

كَالثَّوْبِ إذْ أُنْهِجَ فِيهِ الْبِلَى   أَعْيَا عَلَى ذِى الْحِيلَةِ الصَّانِـعِ

وروى أبو على القالى صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاتِقِ *

من كلمة قافية ، وقبله :

لاصُلْحَ بَيْنِى — فَاعْلَمُوهُ — وَلاَ   بَيْنَـكُمُ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِـقِى

سَيْفِى ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا   قَرْقَرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّـــاهِقِ

اللغة : « خلة » بضم الخاء وتشديد اللام — هى الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما فى قول رجل من بنى عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسة :

أَلاَ أَبْلِغَا خُلَّـتِى رَاشِـــداً   وَصِنْوِى قَدِيماً إذا مَا تَصِلْ

« الراقع » ومثله « الراتق » الذى يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ فى البلى « أعيا » صعب ، وشق ، واشتد « العاتق » موضع الرداء من المنكب « قرقر قمر » قرقر : صوت ، وصاح ، و « قمر » يجوز أن يكون جمع أقمر ؛ فوزانه وزان أحمر وحمر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قمرى ، كروم فى جمع رومى « الشاهق » الجبل المرتفع .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا « ولا » الواو عاطفة ، ولا ، زائدة لتأكيد النفى « خلة » معطوف على نسب ، بالنظر إلى محل اسم « لا » الذى هو النصب « اتسع » فعل ماض « الخرق » فاعل لاتسع « على الراقع » جار ومجرور متعلق بقوله « اتسع » . =

الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثة أوْجُهٍ ؛ الأول : أن يكون معطوفاً على محل « لا » واسمها ؛ لأنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذٍ تكون « لا » زائدة ، الثانى : أن تكون « لا » الثانيةُ عملت عَمَلَ « ليس » ، الثالث : أن يكون مرفوعا بالابتداء ، وليس للاعملْ فيه ، وذلك نحو : « لا حَوْلَ وَلا قُوَّةٌ إلا باللهِ » ومنه قولُه :

١١١ — هٰذَا — لَعَمْرُكُمْ — الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ
لا أُمَّ لِى — إنْ كَانَ ذَاكَ — وَلاَ أَبُ

= الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة للتأكيد ، ويكون « خلة » معطوفا بالواو على محل اسم « لا » — وهو قوله « نسب » — عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذى حمله الشارح — تبعاً لجمهور النحاة — عليه .

وقال يونس بن حبيب : إن « خلة » مبنى على الفتح فى محل نصب ، وذكر أنه نونه للضرورة ، وبناؤه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عاملة عمل « إن » مثل الأولى ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » والواو قد عطفت جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى واسمها وخبرها ، وهو كلام لا تمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضرورة معه ، وهذا إذا وافقناه على أن تنوينه للضرورة .

وقال الزمخشرى فى مفصله : إن « خلة » منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفا على لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة .

وهو تكلف لا مقتضى له ، ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، والأفضل فى العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها فى الفعلية والاسمية ونحوهما .

١١١ — اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت اختلافا كثيرا ، فقيل: هو لرجل من مذحج ، وكذلك نسبوه فى كتاب سيبويه ، وقال أبو رياش : هو لهمام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابى : هو لرجل من بنى عبد مناف ، وقال الحاتمى : هو لابن أحمر ، وقال الأصفهانى : هو لضمرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جداً ، ولا يعرف له قائل .

=

. . . .

= اللغة : « هذا لعمركم » العمر — بفتح فسكون — الحياة ، وقد فصل بين المبتدأ الذى هو اسم الإشارة وخبره ، بجملة القسم — وهى قوله « لعمركم » مع خبره المحذوف — ويروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضاً أبو الأب « الصغار » بزنة سحاب — الذل ، والمهانة ، والحقارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا داعى لذلك .

الإعراب : « هذا » اسم إشارة مبتدأ « لعمركم » اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمركم قسمى ، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب « الصغار » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه يكون قوله عين تأكيدا للصغار ، وعين مضاف والهاء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « ذاك » ذا : اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك محموداً ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « أب » بالرفع — معطوف على محل لا واسمها ؛ فإنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه : إما على أن يكون معطوفاً على محل « لا » مع اسمها كما ذكرناه فى الإعراب ، أو على أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، فالاسم المرفوع بعدها هو اسمها وخبرها محذوف ، وإما على أن « لا » الثانية ليست عاملة أصلا ، بل هى زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة . ومثله قول جرير بن عطية :

بِأَىِّ بَلَاءٍ يا نُمَيْرُ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى ، لَاَ يَدَيْنِ وَلا صَدْرُ ؟

وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبى :

لا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَاَ مالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لَمْ يُسْعِدِ الحالُ

وإنْ نُصِبَ المعطوفُ عليه جاز فى المعطوف الأوْجُهُ الثلاثة المذكورة — أعنى البناء ، والرفع ، والنصب — نحو : لا غُلَامَ رَجُلٍ ولا امرأةَ ، ولا امرأةٌ ، ولا امرأةً .

وإن رُفِعَ المعطوفُ عليه جاز فى الثانى وجهان ؛ الأول البناء على الفتح ، نحو : « لا رَجُلٌ ولا امرأةَ ، ولا غلامُ رَجُلٍ ولا امرأةَ » ومنه قولُه :

١١٢ — فَلَا لَغْوٌ وَلا تَأْثِيمَ فيها وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

---

١١٢ — البيت لأمية بن أبى الصلت ، ولكن الشارح — كغيره من النحاة — قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد البيتين هكذا :

وَلَا لَغْوٌ وَلا تَأْثِيمَ فِيهَا وَلا حَيْنٌ وَلا فِيهَا مُلِيمُ

وفيهَا لَحمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

اللغة : « لغو » أى : قول باطل ، ومالا يعتد به من الكلام « تأثيم » هو مصدر أثمته — بتشديد الثاء — بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له : يا آثم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم ؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين » هلاك وفناء « مليم » بضم الميم — وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة » هى وجه الأرض ، يريد أن فى الجنة لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملغاة « لغو » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأثيم » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا ، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه ، فيكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ ، ويكون خبر لا هو المحذوف ، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر « وما » اسم موصول مبتدأ « فاهوا » فعل وفاعل ، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صله الموصول « به » جار ومجرور متعلق بفاهوا « أبداً » منصوب على الظرفية ، ناصبه فاهوا أو مقيم « مقيم » خبر المبتدأ .

ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ولغو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن ، أو خبر لا الأولى هو المذكور

والثانى : الرفع ، نحو : « لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ ، ولا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ[1] » .

ولا يجوز النصب للثانى ؛ لأنه إنما جاز فيما تقدَّمَ للعطف على [محل] اسم « لا » و « لا » هنا ليست بناصبة ؛ فيسقطُ النَّصْبُ ، ولهذا قال المصنف : « وإنْ رَفَعْتَ أوَّلاً لا تنصبا » .

* * *

وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَحْ ، أوِ انْصِبَنْ ، أوِ ارْفَعْ ، تَعْدِلِ[2]

= الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة الأولى العاملة عمل ليس ، ولكن الوجه الثانى من وجهى الخبر ضعيف ؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « فلا لغو ولا تأثيم » حيث ألغى لا الأولى ، أو أعملها عمل ليس ، فرفع الاسم بعدها ، وأعمل « لا » الثانية عمل « إن » على ما بيناه فى إعراب البيت .

ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائى ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتى فى باب الفاعل :

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أرْضَ أبْقَلَ إبْقَالَهَا

الرواية فيه برفع « مزنة » بالضمة الظاهرة وبفتح « أرض » والقول فيهما كالقول فى « لا لغو ولا تأثيم » .

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى : (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) برفع الثلاثة فى قراءة غير أبى عمرو وابن كثير ، وقول عبيد بن حصين الراعى :

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً : لا نَاقَةٌ لِيَ فى هٰذَا وَلاَ جَمَلُ

وقد نسج عليه أبو الطيب المتنبى فى قوله :

بِمَ التَّعَلُّلُ لا أهْلٌ وَلاَ وَطَنٌ وَلا نَدِيمٌ وَلاَ كَأسٌ وَلاَ سَكَنُ ؟

(٢) « ومفرداً نعتاً » يجوز أن يكون مفرداً مفعولا مقدما تنازعه العوامل الثلاثة =

إذا كان اسمُ « لا » مبنيًّا ، ونُعِتَ بمفرد يليه — أى لم يُفصَل بينه وبينه بفاصل — جاز فى النعت ثلاثةُ أوْجُهٍ :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركُّبِه مع اسم « لا » ، نحو : « لا رَجُلَ ظَرِيفَ » .

الثانى : النصبُ ، مراعاةً لمحل اسم « لا » نحو : « لا رَجُلَ ظَرِيفاً » .

الثالث : الرَّفْعُ ، مراعاةً لمحل « لا » واسمها ؛ لأنهما فى موضع رفع عند سيبويه كما تقدم ، نحو : «لا رَجُلَ ظريفٌ» .

* * *

وَغَيْرَ مَا يَلِى ، وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ
لا تَبْنِ ، وَانْصِبْهُ ، أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ(١)

= الآتية ، ويكون «نعتاً» بدلا منه ، ويجوز أن يكون «مفرداً» حالا من نعتاً ، وجاز مجىء الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف ، ويكون نعتاً مفعولا تنازعه العوامل الثلاثة « لمبنى » جار ومجرور متعلق بقوله نعتاً ، أو بمحذوف صفة له « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت ، والجملة فى محل نصب صفة لقوله نعتاً « فافتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، « أو » عاطفة « انصبن » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « أو » حرف عطف « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تعدل » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى .

(١) « وغير » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله : « لا تبن » الآتى ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « وغير » الواو عاطفة ، غير : معطوف على غير السابقة ، وغير مضاف ، و « المفرد » مضاف إليه « لا » =

تقدَّمَ فى البيت الذى قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ووَلِيَهُ النعتُ ، جاز فى النعت ثلاثة أوْجُهٍ ، وذكر فى هذا البيتِ أنه إنْ لم يَلِ النعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ ، بل فُصِلَ بينهما بفاصل ، لم يجز بناءُ النعت ؛ فلا تقول « لا رجُلَ فِيهاَ ظريفَ » ببناء ظريف ، بل يتعين رَفْعُهُ ، نحو : « لا رجُلَ فيها ظريفٌ » أو نصبه ، نحو : « لا رجلَ فيها ظريفاً » وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز — عند عدم الفصل — لتركب النعت مع الاسم ، ومع الفصل لا يمكن التركيبُ ، كما لا يمكن التركيبُ إذا كان المنعوتُ غيرَ مفردٍ ، نحو : « لا طالعاً جَبَلاً ظريفاً » ولا فرق — فى امتناع البناء على الفتح فى النعت عند الفَصْلِ — بين أن يكون المنعوت مفرداً ، كما مثل ، أو غيرَ مفردٍ .

وأشار بقوله : « وغير المفرد » إلى أنه إن كان النعت غير مفرد — كالمضاف والمشبه بالمضاف — تَعَيَّنَ رَفْعُهُ أو نصبه ؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد ، ولا بين أن يُفْصَل بينه وبين النعت أو لا يفصل ؛ وذلك نحو : « لا رَجُلَ صاحِبَ بِرٍّ فيها ، ولا غُلاَمَ رَجُلٍ فيها صَاحِبَ بِرٍّ » .

وحاصِلُ ما فى البيتين : أنه إن كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ولم يُفْصَلْ بينهما ، جاز فى النعت ثلاثةُ أوْجُهٍ ، نحو : « لا رَجُلَ ظريفَ ، وظريفاً ، وظريفٌ » وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء .

* * *

= ناهية « تبن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وانصبه » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به لا نصب « أو » عاطفة « الرفع » مفعول به مقدم لا قصد « اقصد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

وَالعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لاَ » احْكُماَ
لَهُ بِماَ لِلنَّعْتِ ذِى الْفَصْلِ انْتَمَى[١]

تَقَدَّمَ أنه إذا عُطِفَ على اسم « لا » نكرةٌ مفردة ، وتكررت « لا » يجوز فى المعطوف ثلاثةُ أوْجُهٍ : الرفع ، والنصب ، والبناء على الفتح ، نحو : « لاَ رَجُلَ ولا امرأةٌ ، ولا امرأةً ، ولا امرأةَ » وذكر فى هذا البيت أنه إذا لم تتكرر « لا » يجوز فى المعطوف ما جاز فى النعت المفصول ، وقد تقدم [فى البيت الذى قبله] أنه يجوز فيه : الرفع ، والنصب[٢] ، ولا يجوز فيه البناء على الفتح ؛ فتقول : « لا رَجُلَ

---

(١) « والعطف » مبتدأ « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تتكرر » فعل مضارع مجزوم بلم « لا » قصد لفظه : فاعل تتكرر ، والجملة فعل الشرط « احكما » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذفت منه الفاء ضرورة ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ « له ، بما » جاران ومجروران يتعلقان باحكم ، وما : اسم موصول « للنعت » جار ومجرور متعلق بقوله انتمى الآتى « ذى » نعت للنعت ، وذى مضاف ، و « الفصل » مضاف إليه « انتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » الموصولة ، والجملة من انتمى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وحاصل البيت : والعطف إن لم تتكرر لا فاحكم له بالحكم الذى انتمى للنعت صاحب الفصل من منعوته ، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب .

(٢) من شواهد هذه المسألة قول رجل من بنى عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك :

فَلاَ أبَ وَابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ ... إذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

فأنت تراه قد عطف « ابنا » على اسم لا الذى هو « أب » وأتى بالمعطوف =

وامرأةٌ ، وامرأةً » ولا يجوز البناء على الفتح ، وحَكَى الأخْفَشُ « لا رَجلَ وامرأةَ » بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرر « لا » فكأنه قال : « لا رَجلَ ولا امرأةَ » ثم حذفت « لا » .

وكذلك إذا كان المعطوفُ غيرَ مفردٍ لا يجوز فيه إلا الرفعُ والنصبُ ، سواء تكررت « لا » نحو : « لا رَجُلَ ولا غلامَ امرأةٍ » أو لم تتكرر ، نحو : « لاَ رَجُلَ وَغُلاَمَ امْرَأَةٍ »(١) .

هذا كله إذا كان المعطوفُ نكرةً ؛ فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفعُ ، على كل حالٍ ، نحو : « لا رَجُلَ ولا زَيْدٌ فيها » ، أو « لا رَجُلَ وزَيْدٌ فيها » .

* * *

وَأَعْطِ « لاَ » مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاُسْتِفْهَامِ(٢)

= منصوباً ، وقد كان يجوز له أن يأتى به مرفوعاً بالعطف على محل « لا » مع اسمها ؛ فإن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، كما تقدم ذكره مراراً .

(١) ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا ، وحكم نعته ، ولم يذكر واحد منهما حكم البدل منه . وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم لا ، وإما أن يكون معرفة ؛ فإذا كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب ؛ فتقول : لا أحد رجلا وامرأة فيها ، وتقول : لا أحد رجل وامرأة فيها ، وإن كان البدل معرفة لم يجز فيه إلا الرفع ، فتقول : لا أحد زيد وعمرو فيها .

وأما التوكيد فلا يأتى منه المعنوى ، لأن ألفاظه معارف ، واسم «لا» نكرة ، ولا تؤكد النكرة توكيداً معنوياً على ما ستعرف فى باب التوكيد إن شاء الله .

(٢) « وأعط » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا » قصد لفظه : مفعول أول لأعط « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا » ، ومع مضاف ، و « همزة » مضاف إليه ، وهمزة مضاف ، و «استفهام» مضاف إليه « ما » =

إذا دخلت همزةُ الاستفهامِ على « لا » النافية للجنس بَقِيَتْ على ما كان لها من العمل ، وسائرِ الأحكام التى سبق ذِكْرُهَا ؛ فتقول : « ألا رَجُلَ قَائِمٌ » ، وألا غُلامَ رَجُلٍ قَائِمٌ ، وألا طَالِعاً جبَلاً ظَاهِرٌ » وَحُكْمُ المعطوف والصفة — بعد دخول همزة الاستفهام — كحكمها قبل دخولها .

هكذا أطلَقَ المصنفُ — رحمه الله تعالى ! — هنا ، وفى كل ذلك تفصيل .

وهو : أنه إذا قُصِدَ بالاستفهام التوبيخُ ، أو الاستفهامُ عن النفى ؛ فالحكمُ كما ذَكَرَ ، من أنه يبقى عملُها وجميعُ ما تقدم ذكره من أحكام العطفِ ، والصفةِ ، وجوازِ الإلغاء .

فمثالُ التوبيخ قولُكَ : « ألا رُجُوعَ وَقَدْ شِبْتَ ؟ » ومنه قولُه :

١١٣ — ألاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ
وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ ؟

= اسم موصول : مفعول ثان لأعط « تستحق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على « لا » ، ومفعوله ضمير محذوف يعود على « ما » الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا » ، ودون مضاف و « الاستفهام » مضاف إليه .

وحاصل البيت : وأعط « لا » النافية حال كونها مصاحبة الهمزة الدالة على الاستفهام نفس الحكم الذى كانت « لا » هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام .

١١٣ — هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به — فيما بين أيدينا من المراجع — إلى قائل معين .

اللغة : «ارعواء» أى : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى : أى كف عن الأمر وتركه «آذنت» أعلمت «ولت» أدبرت «مشيب» شيخوخة وكبر «هرم» فناء القوة وذهاب للفتاء ودواعى الصبوة . =

ومثالُ الاستفهام عن النفى قولُكَ : « ألا رجُلَ قائم ؟ » ومنه قولُه :

١١٤ — ألاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أمْ لَهَا جَلَد ؟
إذَا أُلاَقِى الّذِى لاقَاهُ أمْثَالِى

= المعنى : أفما يكف عن المقابح ويدع دواعى النزق والطيش هذا الذى فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ فى الاعتلال ، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟!

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ومن : اسم موصول « ولت » ولى : فعله ماض ، والتاء تاء التأنيث « شيبته » شيبة : فاعل ولت ، وشيبة مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من ولت وفاعله لامحل لها صلة الموصول « وآذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى شيبة « بمشيب » جار ومجرور متعلق بآذنت « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه «هرم» مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أبقى للا النافية عملها الذى تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها ، لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

١١٤ — نسب هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ويروى فى صدره اسمها هكذا :

* ألاَ اصْطِبَارَ لِلَيْلَى أمْ لَهَا جَلَدٌ *

اللغة : « اصطبار » تصبر ، وتجلد ، وسلوان ، واحتمال « لاقاه أمثالى » كناية عن الموت .

المعنى : ليت شعرى — إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت — أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اصطبار » اسم « لا » مبنى على الفتح فى محل نصب « لسلمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » =

وإذا قُصِدَ بألاَ التمنِّى : فمذهبُ المازِنىِّ أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكامِ، وعليه يَتَمَشَّى إطْلَاقُ المصنف ، ومذهبُ سيبويه أنه يبقى لها عَمَلُها فى الاسم ، ولا يجوز إلغاؤها ، ولا الوصفُ أوِ العطفُ بالرفع مراعاةً للابتداء .

ومن استعمالها للتمنِّى قولُهم : « ألاَ ماءَ ماءً بارداً » وقولُ الشاعر :

١١٥ — ألاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ
فَـيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلَاتِ

* * *

= « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر . والجملة معطوفة على جملة « لا » واسمها وخبرها « إذا » ظرفية « ألاقى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « الذى » اسم موصول : مفعول به لألاقى « لاقاه » لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به للاقى تقدم على فاعله « أمثالى » أمثال : فاعل لاقى ، وأمثال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار » حيث عامل « لا » بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها ، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام ، ومن « لا » النفى ؛ فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفى ، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع ، وكون الحرفين معا دالين على الاستفهام عن النفى فى هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينتفى عن محبوبته الصبر إذا مات ، فتجزع عليه ، أم يكون لها جلد وتصبر ؟

١١٥ — احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ، ولم ينسبه أحد منهم — فيما نعلم — إلى قائل معين ،

اللغة : « ولى » أدبر ، وذهب « فيرأب » يجبر ويصلح « أثأت » فتقت ، وصدعت =

وَشَاعَ فِى ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُـرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ[١]

= وشعبت ، وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ، إذا أصلح ما فسد منهما ، وقال الشاعر :

يَرْأَبُ الصَّدْعَ وَالثَّأَى بِرَصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ

(يغير — بفتح ياء المضارعة — بمعنى يمير : أى يمون الناس) .

الإعراب : « ألا » كلمة واحدة للتمنى ، ويقال : الهمزة للاستفهام ، وأريد بها التمنى ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً « عمر » اسمها « ولى » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العمر « مستطاع » خبر مقدم « رجوعه » رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة ثانية لعمر « فيرأب » الفاء للسببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية فى جواب التمنى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر « ما » اسم موصول : مفعول به ليرأب « أثأت » أثأى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « يد » فاعل أثأت ، ويد مضاف و « الغفلات » مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره « أثأته » .

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر » حيث أريد بالاستفهام مع « لا » مجرد التمنى ، وهذا كثير فى كلام العرب ، ومما يدل على كون « ألا » للتمنى فى هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية فى جوابه .

(١) « وشاع » فعل ماض « فى » حرف جر « ذا » اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بنى ، والجار والمجرور متعلق بشاع « الباب » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « إسقاط » فاعل شاع ، وإسقاط مضاف و « الخبر » مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «المراد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره إذا ظهر المراد « مع » ظرف متعلق بقوله « ظهر » الآتى ، ومع مضاف وسقوط من « سقوطه » مضاف إليه ، وسقوط مضاف والهاء مضاف إليه « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المراد ، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

إذا دَلَّ دليلٌ على خبر «لا» النافية للجنس وَجَبَ حَذْفُهُ عند التميميين والطائيين، وكثر حَذْفُهُ عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٍ؟ فتقول: «لا رَجُلَ» وَتَحْذِفُ الْخَبَرَ — وهو قائم — وجوباً عند التميميين والطائيين، وجوازاً عند الحجازيين، ولا فَرْقَ فى ذلك بين أن يكون الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جار ومجرور، كما مُثِّلَ، أو ظرفاً أو جارًا ومجروراً، نحو أن يقال: هل عندك رجل؟ أو هل فى الدار رجل؟ فتقول: «لا رَجُلَ».

فإن لم يَدُلَّ على الخبر دليل لم يَجُزْ حَذْفُهُ عند الجميع، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ من الله» وقول الشاعر:

١١٦ — * وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

---

١١٦ — نسب الزمخشرى فى المفصل (١/٨٩ بتحقيقنا) هذا الشاهد لحاتم الطائى، ونسبه الجرمى — مع صدره — لأبى ذؤيب الهذلى، والصواب أنه — كما قال الأعلم — لرجل جاهلى من بنى النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) — وهو حى من اليمن — وكان قد اجتمع هو وحاتم والنابغة عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفزر يخطبونها، فآثرت حاتماً عليهما، وصدر هذا الشاهد:

* إِذَا اللقَاحُ غَدَتْ مُلْـقًى أَصِرَّتُهَا *

وبعض النحاة — كسيبويه، والأعلم، وتبعهم الأشمونى — يجعل صدر هذا الشاهد قوله:

* وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً *

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحة الإنشاد:

هَلاَّ سَأَلْتِ النَّبِيتِيِّينَ مَا حَسَبِى عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً فِى الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِى الأَصْلاَءِ تَمْلِيحُ =

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « إذا المرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهر » واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذفُ كما تقدم .

* * *

= إذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُهَا ... وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

اللغة : « اللقاح » جمع لقوح ، وهى الناقة الحلوب «أصرتها» جمع صرار ، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها ، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در ، وذلك فى زمن القحط ، فالكلام كناية عن الجدب والقحط ، وكأنه قال : إذا اشتد الزمان «مصبوح» اسم مفعول من صبحته — بتخفيف الباء — إذا سقيته الصبوح، وهو — بفتح الصاد وضم الباء الموحدة — الشرب بالغداة ، والغداة : الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط « اللقاح » اسم لغدا محذوفا يدل عليه المذكور بعده ، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً ، والتقدير : إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها « غدت » غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى اللقاح «ملقى» خبر غدا ، وهو اسم مفعول « أصرتها » أصرة : نائب فاعل لملقى ، وأصرة مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه « ولا » نافية للجنس « كريم » اسمها « من الولدان » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم « مصبوح » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « ولا كريم من الولدان مصبوح » حيث ذكر خبر لا ، وهو قوله : « مصبوح » لكونه ليس يعلم إذا حذف ، ولو أنه حذفه فقال « ولا كريم من الولدان » لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود ؛ لأن الذى يحذف — عند عدم قيام قرينة — هو الكون العام ، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له .

هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيبويه شيخ النحاة .

وقد أجاز الأعلم الشنتمرى وأبو على الفارسى وجار الله الزمخشرى أن يكون الخبر محذوفاً ، وعليه يكون قوله : « مصبوح » نعتاً لاسم لا ، باعتبار أصله ، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل لا واسمها معاً ؛ لأنهما فى التقدير مبتدأ عند سيبويه ، كما تقدم بيانه .

=

. . . .

قال الأعلم : « ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولا على الموضع ، ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع ، وتقديره موجود ونحوه » اهـ .

وقال الزمخشرى : « وقول حاتم * ولا كريم إلخ * يحتمل أمرين : أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية ، والثانى ألا يجعل مصبوح خبراً ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفى » اهـ .

ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر لا ، لأنك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر لا مطلقاً ، أعنى سواء أكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما ، متى فهم ودلت عليه قرينة ، أو كان كوناً مطلقاً . ويكون حاتم قد تكلم فى هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر لا ، عند عدم قيام القرينة على حذفه ، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعى ، لكن الذى يقرره العلماء أن العربى لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التى درب عليها لسانه ، فإن نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر — وهو أن نقدر قوله : « مصبوح » نعتاً لقوله « لا كريم » أى نعتاً على محل لا مع اسمها وهو الرفع — حتى يكون كلامه جارياً على لغة قومه ، فاعرف هذا ، والله يرشدك ويبصرك .

أفعال القلوب

ظَنَّ وأَخَوَاتُهَا

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءَى ابْتِدَا أَعْنِي : رَأَى ، خَالَ ، عَلِمْتُ ، وَجَدَا[1]

ظَنَّ ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعَ عَدْ حَجَا ، دَرَى ، وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ[2]

وَهَبْ ، تَعَلَّمْ ، والَّتِي كَصَيَّرَا أيضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَرَا[3]

هذا هو القسمُ الثالثُ من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو ظَنَّ وأخواتُهَا .

وتنقسم إلى قسمين ؛ أَحَدُهما : أفعالُ القلوب ، والثانى : أفعالُ التَّحْوِيل .

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يَدُلُّ على اليقين ، وذَكَرَ المصنفُ منها خمسةً : رأى ، وَعَلِمَ ، وَوَجَدَ ، وَدَرَى ، وَتَعَلَّمْ ، والثانى منهما :

---

(١) « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بفعل » جار ومجرور متعلق بانصب ، وفعل مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « جزءى » مفعول به لا نصب ، وجزءى مضاف ، و « ابتدا » مضاف إليه « أعنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « رأى » قصد لفظه : مفعول به لأعنى « خال ، علمت ، وجدا » كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر .

(٢) « ظن ، حسبت ، وزعمت » كلهن معطوفات على « رأى » المذكور فى البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « مع » ظرف متعلق بأعنى ، ومع مضاف ، و « عد » قصد لفظه : مضاف إليه « حجا ، درى ، وجعل » معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « اللذ » اسم موصول — وهو لغة فى الذى — صفة لجعل « كاعتقد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول .

(٣) « وهب ، تعلم » معطوفان على « عد » بعاطف محذوف من الثانى « والتى » اسم موصول : مبتدأ « كصيرا » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة التى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « بها » جار ومجرور متعلق بقوله انصب الآتى « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مبتدا » مفعول به لا نصب « وخبراً » معطوف على مبتدا ، وجملة انصب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدا .

ما يدلُّ على الرُّجْحَانِ ، وذكر المصنف منها ثمانية : خَالَ ، وَظَنَّ ، وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَعَدّ ، وَحَجَا ، وَجَعَلَ ، وَهَبْ .

فمثالُ رَأى قولُ الشاعرِ :

١١٧ — رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

فاستعمل « رَأَى » فيه لليقين ، وقد تستعمل « رَأَى » بمعنى « ظَنَّ »(١) .

كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً) أى : يَظُنُّونَه .

---

١١٧ — البيت لخداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر ابن هوازن .

اللغة : « محاولة » تطلق المحاولة على القوة والقدرة ، وتطلق على طلب الشيء بحيلة ، والمعنى الثانى من هذين لا يليق بجانب الله تعالى « وأكثرهم جنودا » قد لفق الشارح العلامة ـ تبعاً لكثير من النحاة ـ هذه اللفظة من روايتين : إحداهما رواها أبو زيد ، وهى « وأكثرها عديدا » والثانية رواها أبو حاتم . وهى « وأكثره جنوداً » .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول « أكبر » مفعول ثان لرأى ، وأكبر مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه « محاولة » تمييز « وأكثرهم » الواو عاطفة ، أكثر : معطوف على « أكبر » ، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه « جنودا » تمييز أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أكبر . . . إلخ » فإن رأى فيه دالة على اليقين ، وقد نصبت مفعولين ؛ أحدهما لفظ الجلالة ، والثانى قوله « أكبر » على ما بيناه فى الإعراب .

(١) تأتى رأى بمعنى علم ، وبمعنى ظن ، وقد ذكرهما الشارح هنا ، وتأتى كذلك بمعنى حلم ، أى رأى فى منامه ـ وتسمى الحلمية ـ وسيذكرها الناظم بعد ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تتعدى لمفعولين ، وتأتى بمعنى أبصر نحو : « رأيت الكواكب » ، وبمعنى اعتقد نحو « رأى أبو حنيفة حل كذا » وتأتى بمعنى أصاب رئته ، تقول « رأيت محمدا » =

ومثالُ « علم » « عَلِمْتُ زَيْداً أَخَاكَ » وقول الشاعر :

١١٨ — عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفِ ؛ فَانْبَعَثَتْ
إِلَيْكَ بِى وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

= تريد ضربته فأصبت رئته ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تتعدى لمفعول واحد ، وقد تتعدى التى بمعنى اعتقد إلى مفعولين ، كقول الشاعر :

رَأَى النَّاسَ — إِلاَّ مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ — خَوَارِجَ تَرَّاكِينَ قَصْدَ الْمَخَارِجِ

وقد جمع الشاعر فى هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنين ، فأما تعديتها لواحد ففى قوله « رأى مثل رأيه » وأما تعديتها لاثنين ففى قوله « رأى الناس خوارج » هكذا قبل ، ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت .

١١٨ — هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبوها لقائل معين .

اللغة : « الباذل » اسم فاعل من البذل ، وهو الجود والإعطاء ، وفعله من باب نصر « المعروف » اسم جامع لكل ما هو من خيرى الدنيا والآخرة ، وفى الحديث « صنائع المعروف تقى مصارع السوء » ، « فانبعثت » ثارت ومضت ذاهبة فى طريقها « واجفات » أراد بها دواعى الشوق وأسبابه التى بعثته على الذهاب إليه ، وهى جمع واجفة ، وهى مؤنث اسم فاعل من الوجيف ، وهو ضرب من السير السريع ، وتقول : وجف البعير يجف وجفاً ـ بوزن وعد يعد وعدا ـ ووجيفاً ، إذا سار ، وقد أوجفه صاحبه ، وفى الكتاب العزيز : (فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) .

الإعراب : «علمتك» فعل وفاعل ومفعول أول «الباذل» مفعول ثان لعلم «المعروف» يجوز جره بالإضافة ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل « فانبعثت » الفاء عاطفة ، وانبعث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إليك ، بى » كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث « واجفات » فاعل بانبعث ، وواجفات مضاف و « الشوق » مضاف إليه « والأمل » معطوف على الشوق .

الشاهد فيه : قوله « علمتك الباذل . . . إلخ » فإن علم فى هذه العبارة فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما الكاف ، والثانى قوله «الباذل» ، على ما بيناه فى الإعراب .

ومثالُ « وَجَدَ » قولُه تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) .

ومثالُ « دَرَى » قولُه :

١١٩ — دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ
فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

= والذى يدل على أن « علم » فى هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه ، وذلك يستدعى أن يكون مراده إنى أيقنت بأنك جواد كريم تعطى من سألك ؛ فلهذا أسرعت إليك مؤملا جدواك .

وقد تأتى « علم » بمعنى ظن ، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى : (فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار) .

وهى ـ إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن ـ تتعدى إلى مفعولين .

وقد تأتى بمعنى عرف فتتعدى لواحد .

وقد تأتى بمعنى صار أعلم ـ أى مشقوق الشفة العليا ـ فلا تتعدى أصلا .

١١٩ — وهذا الشاهد ـ أيضاً ـ لم ينسبوه إلى قائل معين .

اللغة : « دريت » بالبناء للمجهول ـ من درى ـ إذا علم « فاغتبط » أمر من الغبطة ، وهى : أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين ؛ أولهما : الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله ، والثانى : أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التى تجعل الناس يغبطونه .

المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذى يفى إذا عاهد ، فيلزمك أن تغتبط بهذا ، وتقربه عينا ، ولا لوم عليك فى الاغتباط به .

الإعراب : « دريت » درى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان « العهد » يجوز جره بالإضافة، ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، ورفعه على الفاعلية ؛ لأن قوله « الوفى » صفة مشبهة ، والصفة المشبهة يجوز فى معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة « يا عرو » يا : حرف نداء ، وعرو : منادى مرخم بحذف التاء ، وأصله عروة « فاغتبط » الفاء عاطفة ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا =

ومثالُ « تَعَلَّمْ » — وهى التى بمعنى اعْلَمَ(١) — قولُه :

١٢٠ — تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا
فَبَالِـغْ بِلُطْفٍ فِى التَّحَيُّلِ وَالْمَـكْرِ

= تقديره أنت « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطا » اسم إن « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط ، أو بمحذوف صفة لاغتباط « حميد » خبر « إن » مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفى العهد » فإن « درى » فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين ؛ أحدهما : التاء التى وقعت نائب فاعل ، والثانى هو قوله « الوفى » على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « درى » يستعمل على طريقين ؛ أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما فى قوله تعالى : (ولا أدراكم به) والثانى : أن ينصب مفعولين بنفسه كما فى بيت الشاهد ، ولـكنه قليل .

(١) احترز بقوله « وهى التى بمعنى اعلم » عن التى فى نحو قولك : تعلم النحو ، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن قولك « تعلم النحو » أمر بتحصيل العلم فى المستقبل ، وذلك بتحصيل أسبابه ، وأما قولك « تعلم أنك ناجح » فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات فى الحال ، وثانيها : أن التى من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين ، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد ، وثالثها : أن التى من أخوات ظن جامدة غير متصرفة ، وتلك متصرفة ، تامة التصرف ، تقول : تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت .

١٢٠ — البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم » اعلم واستيقن « شفاء النفس » قضاء مآربها « لطف » رفق « التحيل » أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشفى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ فيلزمك أن تبالغ فى الاحتيال لذلك ؛ لـكى تبلغ ما تريد .

الإعراب : « تعلم » فعل بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شفاء » مفعول أول لتعلم ، وشفاء مضاف ، و « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو =

وهذه مُثُلُ الأفعال الدالة على اليقين .

ومثالُ الدالة على الرُّجْحَانِ قولُكَ : « خِلْتُ زَيْداً أَخَاكَ » وقد تستعمل « خَالَ » لليقين ، كقوله :

١٢١ — دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ ، وَخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ ؛ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

= مضاف ، وها مضاف إليه « فبالغ » الفاء للتفريع ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « فى التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له « والمكر » معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه فى الإعراب .

ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى « أن » المؤكدة ومعموليها ، كما فى قول النابغة الذبيانى :

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لاَ طَيْرَ إلاَّ عَلَى مُتَطَيِّرٍ ، وَهُوَ الثُّبُورُ

وقول الحارث بن ظالم المرى :

تَعَلَّمْ — أَبَيْتَ اللَّعْنَ ! — أَنِّى فَاتِكٌ مِنَ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرِ

وكذلك قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمرو بن معد يكرب :

تَعَلَّمْ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكُلاَبِ

ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما فى بيت الشاهد .

١٢١ — هذا البيت للنمر بن تولب العكلى ، من قصيدة له مطلعها قوله :

تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلاَلِ جَمْرَةَ مَأْسِلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاءٌ فَيَذْبُلُ

اللغة : « دعانى الغوانى » الغوانى : جمع غانية ، وهى التى استغنت بجمالها عن الزينة أو هى التى استغنت ببيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج ، أو هى اسم فاعل من « غنى بالمكان » أى أقام به ، ويروى : « دعانى العذارى » والعذارى : جمع عذراء ، وهى الجارية البكر ، ويروى : « دعاء العذارى » ودعاء — فى هذه الرواية — مصدر دعا مضاف إلى فاعله ، وعمهن : مفعوله . =

و « ظَنَنْتُ زَيْداً صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين(٢) كقوله تعالى : (وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إلاَّ إلَيْهِ) و « حَسِبْتُ زَيْداً صَاحِبَكَ »(٣) وقد تستعمل لليقين ، كقوله :

١٢٢ — حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ
رَبَاحاً ، إذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ

= الإعراب : « دعانى » دعا : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « الغوانى » فاعل دعا « عمهن » عم : مفعول ثان لدعا ، وعم مضاف والضمير مضاف إليه « وخلتنى » فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول فى كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد — وهو المتكلم — وذلك من خصائص أفعال القلوب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لخال « فلا » نافية « أدعى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وهو » الواو واو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « أول » خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وخلتنى لى اسم » فإن « خال » فيه بمعنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين ؛ أولهما ضمير المتكلم ، وهو الياء ، وثانيهما جملة «لى اسم» من المبتدأ والخبر ، على ما بيناه فى الإعراب

١٢٢ — هذا البيت للبيد بن ربيعة العامرى ، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً ، وأولها قوله :

كُبَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلاَ ... وَكَانَتْ لَهُ خَبْلاً عَلَى النَّأْىِ خَابِلاَ
تَرَبَّعَتِ الأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ ... حِسَاءَ الْبُطَاحِ وَانْتَجَعْنَ الْمَسَايِلاَ

اللغة : « كبيشة » على زنة التصغير — اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهملة والقاف : اسم جبل ، قال ياقوت : « الذى يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التى قيلت فيه بالوادى أشبه ، ويجوز أن يكون الوادى منسوباً إلى الجبل ، لكونه من =

زعم

ومثالُ « زَعَمَ » (٤) قولُه :

١٢٣ — فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ
فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

= لحفه » اهـ « خبلا » الخبل : فساد العقل ، ويروى « وكانت له شغلا على النأى شاغلا » وقوله « تربعت الأشراف » معناه : نزلت به فى وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت به زمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبنى يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت ، ووهم العينى فى ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء — الربح « ثاقلا » ميتاً ؛ لأن البدن يكون خفيفاً مادامت الروح فيه ، فإذا فارقته ثقل .

المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شىء ربحا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، وإنه ليعرف الربح إذا مات ، حيث يرى جزاء عمله حاضراً عنده .

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقى » مفعول أول « والجود » معطوف على التقى « خير » مفعول ثان لحسبت ، وخير مضاف ، و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضاً ، والتقدير : إذا أصبح المرء ثاقلا ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعموليها فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « ثاقلا » خبر أصبح ، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقى خير تجارة — إلخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين ؛ أولهما قوله « التقى » وثانيهما قوله « خير تجارة » على ما بيناه فى الإعراب .

١٢٣ — هذا البيت لأبى ذؤيب الهذلى

اللغة : « أجهل » الجهل هو الخفة والسفه « الحلم » التؤدة والرزانة .

المعنى : لئن كان يترجح لديك أنى كنت موصوفا بالنزق والطيش أيام كنت أقيم بينكم ، فإنه قد تغير عندى كل وصف من هذه الأوصاف ، وتبدلت بها رزانة وخلقاً كريماً .

=

. . . .

= الإعراب : « إن » شرطية « تزعميني » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « كنت » كان ، فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أجهل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أجهل وفاعله فى محل نصب خبر كان ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ثان لتزعم « فيكم » جار ومجرور متعلق بأجهل « فإنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « شريت » فعل وفاعل ، والجملة من شرى وفاعله فى محل رفع خبر « إن » والجملة من إن ومعموليها فى محل جزم جواب الشرط « الحلم » مفعول به لشريت « بعدك » بعد : ظرف متعلق بشريت ، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « بالجهل » جار ومجروره متلق بشريت .

الشاهد فيه : قوله « تزعميني كنت أجهل » حيث استعمل المضارع من « زعم » بمعنى فعل الرجحان ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما ياء المتكلم ، والثانى جملة «كان» ومعموليها ؛ على ما ذكرناه فى إعراب البيت

واعلم أن الأكثر فى « زعم » أن تتعدى إلى معموليها بواسطة « أن » المؤكدة ، سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) ، وقوله سبحانه : (بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعداً) أم كانت مشددة ، كما فى قول عبيد الله بن عتبة :

فَذُقْ هجْرَهَا ؛ قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلاَ يا رُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وكما فى قول كثير عزة :

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِى يا عَزَّ لاَ يَتَغَيَّرُ ؟

وهذا الاستعمال — مع كثرته — ليس لازماً ، بل قد تتعدى « زعم » إلى المفعولين بغير توسط « أن » بينهما ؛ فمن ذلك بيت الشاهد الذى نحن بصدده ، ومنه قول أبى أمية الحنفى ، واسمه أوس :

زَعَمَتْنِي شَيْخاً ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيباً =

عدّ

(٥)
ومثالُ « عَدَّ » قولُه :

١٢٤ — فَلاَ تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فى الْغِنَى
وَلٰكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فى الْعُدْمِ

= وزعم الأزهرى أن « زعم » لاتتعدى إلى مفعوليها بغير توسط « أن » ، وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها ، وهو محجوج بما روينا من الشواهد ، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل .

١٢٤ — هذا البيت للنعمان بن بشير ، الأنصارى ، الخزرجى .

اللغة : « لاتعدد » لاتظن « المولى » يطلق — فى الأصل — على عدة معان سبق بيانها (١ / ٢١١) والمراد منه هنا الحليف ، أو الناصر «العدم» هو هنا بضم العين وسكون الدال — الفقر ، ويقال : عدم الرجل يعدم — بوزن علم يعلم — وأعدم فهو معدم ؛ إذا افتقر.

المعنى : لا تظن أن صديقك هو الذى يشاطرك المودة أيام غناك ؛ فإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك .

الإعراب : « فلا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المولى » مفعول أول لتعدد « شريكك » شريك : مفعول ثان لتعدد ، وشريك مضاف ، والكاف مضاف إليه « فى الغنى » جار ومجرور متعلق بشريك « ولكنما » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك ، وما : كافة « المولى » مبتدأ « شريكك » شريك : خبر المبتدأ ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه « فى العدم » جار ومجرور متعلق بشريك .

الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد المولى شريكك » حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله « المولى » والثانى قوله « شريك » على ما سبق بيانه فى الإعراب .

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول أبى دواد جارية بن الحجاج :

لا أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْماً ، وَلٰكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الإِعْدَامُ

فقوله « أعد » بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقتر الرجل ؛ إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثانى ، ومثله أيضاً قول جرير بن عطية : =

ومثالُ « حَجَا » قوله :

١٢٥ — قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبا عَمْرٍو أَخاً ثِقَةً
حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ

= تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى ، لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا
فتعدون : بمعنى تظنون ، وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثانى

١٢٥ — هذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم (بن أبى) بن مقبل ، ونسبه صاحب المحكم إلى أبى شنبل الأعرابى ، ونسبه ثعلب فى أماليه إلى أعرابى يقال له القنان ، ورواه ياقوت فى معجم البلدان (٧/١٦٥) أول أربعة أبيات ، وبعده قوله :

فَقُلْتُ ، والمَرْءُ تُخْطِيهِ عَطِيَّتُهُ : أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّاىَ مِيئَاتُ

اللغة : « أحجو » أظن « ألمت » نزلت ، والملمات : جمع ملمة وهى النازلة من نوازل الدهر .

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه فى النوازل ، ولكنى قد عرفت مقدار مودته ؛ إذ نزلت بى نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر منى وأعرض عنى ولم يأخذ بيدى فيها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أبا » مفعول أول لأحجو ، وأبا مضاف و « عمرو » مضاف إليه « أخا » مفعول ثان لأحجو ، وجملة أحجو ومعموليه فى محل نصب خبر كان « ثقة » يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ ، فهو حينئذ صفة له ، ويقرأ بالجر منوناً ، فأخا — حينئذ — مضاف ، و « ثقة » مضاف إليه ، وعلى الأول هو معرب بالحركات ، وعلى الثانى هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها « حتى » حرف غاية « ألمت » ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بألم « يوماً » ظرف زمان متعلق بألم « ملمات » فاعل ألم .

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا » حيث استعمل المضارع من « حجا » بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين ، أحدهما « أبا عمرو » والثانى « أخاثقة » .

هذا ، واعلم أن العينى صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا يحجو » ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله . =

جعل (٧) ومثالُ « جَعَلَ » قوله تعالى : (وَجَعَلوا المَلائِـكَةَ الذينَ هُمْ عِبادُ الرَّحْمنِ إناثاً) .
أي بمعنى صيروتنا في عتق اعتقد

وقَيَّدَ المصنفُ « جَعَلَ » بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من « جعل » التى بمعنى « صَيَّرَ » فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب .

هَبْ (٨) ومثالُ « هَبْ » قوله :

١٢٦ — فَقُلْتُ : أجِرْنِي أبا مَالِكٍ ، وَإلاَّ فَهَبْـنِي امْرأً هَالِـكاً

= واعلم أيضاً أن « حجا » تأتى بمعنى غلب فى المحاجاة ، وهى : أن تلقى على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى الكلمة أحجية وأدعية ، وتأتى حجا أيضاً بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبْلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو

(عص ملكهم : أى صلب واشتد) وتأتى أيضاً بمعنى أقام ، ومنه قول عمارة ابن أيمن :

* حَيْثُ تَحَجَّى مُطْرِقٌ بِالْفَالِقِ *

وقول العجاج :

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إذَا حَجَا عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْفَنْزَجَا

والتى بمعنى غلب فى المحاجاة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد ، والتى بمعنى أقام فى المكان لا تتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى بالباء ، كما رأيت فى الشواهد .

١٢٦ — البيت لابن همام السلولى .

اللغة : « أجرنى » اتخذنى لك جاراً تدفع عنه وتحميه ، هذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو الغياث والدفاع والحماية ، فعنى «أجرنى» حينئذ أغثنى وادفع عنى « أبا مالك » يروى فى مكانه « أبا خالد » « هبنى » أى عدنى واحسبنى .

المعنى : فقلت أغثنى يا أبا مالك ؛ فإن لم تفعل فظن أنى رجل من الهالكين .

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « أجرنى » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به لأجر «أبا» منادى =

ونَبَّهَ المصنفُ بقوله : « أعْنِي رأى » على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو « رأى » وما بعدهُ مما ذكرهُ المصنفُ فى هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسمان : لازم ، نحو : « جَبُنَ زيد » ومُتَعَدٍ إلى واحد ، نحو : « كَرِهتُ زيداً » .

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعالُ القلوبِ .

وأما أفعالُ التَّحْوِيلِ — وهى المرادة بقوله : « والتى كصيرا — إلى آخره » — فتتعدَّى أيضاً إلى مفعولين أصلُهما المبتدأ والخبرُ ، وعَدَّها بعضُهم سبعة : « صَيَّرَ » نحو : « صَيَّرْتُ الطِّينَ خزَفاً » و « جَعَلَ » نحو قوله تعالى : « وَقَدِمْنَا إلى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً) و « وَهَبَ » كقولهم : « وَهَبَنِي الله

= بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف ، و « مالك » مضاف إليه « وإلا » هى إن الشرطية مدغمة فى لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ماقبله من الكلام ، وتقديره: وإن لا تفعل ، مثلا « فهبنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » مفعول ثان لهب « هالكا » نعت لامرىء .

الشاهد فيه : قوله «فهبنى امرأ» فإن «هب» فيه بمعنى فعل الظن ، وقد نصب مفعولين أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « امرأ » على ما أوضحناه فى الإعراب .

واعلم أن « هب » — بهذا المعنى — فعل جامد لا يتصرف ؛ فلا يجىء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ، فإن كان من الهبة — وهى التفضل بما ينفع الموهوب له — كان متصرفاً تام التصرف ، قال الله تعالى : (ووهبنا له إسحاق) وقال سبحانه : (يهب لمن يشاء إناثاً) وقال : (هب لى حكما) .

واعلم أيضاً أن الغالب على «هب» أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما فى البيت الشاهد، وقد يدخل على «أن» المؤكدة ومعمولها ؛ فزعم ابن سيده والجرمى أنه لحن ، وقال الأثبات من العلماء المحققين : ليس لحناً ؛ لأنه واقع فى فصيح العربية . وقد روى من حديث عمر « هب أن أبانا كان حماراً » ، وهو — مع فصاحته — قليل .

فِدَاكَ » أي صيَّرنى ، و « تَخِذَ » كقوله تعالى : (لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً) و « اتَّخَذَ » كقوله تعالى : (وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً) و « تَرَكَ » كقوله تعالى : (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فى بَعْضٍ) وقول الشاعر :

١٢٧ — وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ

---

١٢٧ — البيت لفرعان بن الأعرف — ويقال : هو فرعان بن الأصبح بن الأعرف — أحد بنى مرة ، ثم أحد بنى نزار بن مرة ، من كلمة له يقولها فى ابنه منازل ، وكان له عاقاً ، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى : ٤ — ١٨ بتحقيقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله :

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْنِى وَبَيْنَ مُنَازِلٍ جَزَاء كما يَسْتَنْزِلُ الدَّرَّ حَالِبُهْ

لَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا آضَ شَيْظَماً يَكَادُ يُسَاوِى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهْ

فَلَمَّا رَآنِى أُبْصِرُ الشَّخْصَ أَشْخُصاً قَرِيباً ، وذا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أُقَارِبُهْ

تَغَمَّطَ حَقِّى باطِلاً ، ولَوَى يَدِى ، لَوَى يَدَهُ اللهُ الَّذِى هُوَ غالِبُهْ

اللغة : « واستغنى عن المسح شاربه » كناية عن أنه كبر ، واكتفى بنفسه ، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة .

الإعراب : « ربيته » فعل وفاعل ومفعول «حتى» ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة «تركته» فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها «أخا» مفعول ثان لترك ، وأخا مضاف ، و «القوم» مضاف إليه «واستغنى» فعل ماض « عن المسح » جار ومجرور متعلق باستغنى « شاربه » شارب : فاعل استغنى ، وشارب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « تركته أخا القوم » حيث نصب فيه بـ « ترك » مفعولين ؛ لأنه فى معنى فعل التصيير ، أحدهما الهاء التى هى ضمير الغائب ، وثانيهما قوله « أخا القوم » ، وقد أوضحناهما فى الإعراب ، هذا ، وقد قال الخطيب التبريزى فى شرح الحماسة : إن « أخا القوم » حال من الهاء فى « تركته » وساغ وقوعه حالا — مع كونه معرفة ؛ لأنه مضاف إلى المحلى بأل — والحال لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه لا يعنى قوماً بأعيانهم ، =

و « رَدّ » كقوله :

١٢٨ — رَمَى الحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودا
فرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً وردَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودا

* * *

= ولا يخص قوماً دون قوم ، وإنما عنى أنه تركه قوياً مستغنياً لاحقاً بالرجال ، اه بإيضاح ، وعليه لا استشهاد فى البيت ، ولكن الذى عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار . لأن « أخا القوم » معرفة . والمعرفة لا تقع حالا إلا بتأويل ، وما لا يحوج إلى تأويل أولى مما يحوج إليه .

١٢٨ — البيتان لعبد الله بن الزبير — بفتح الزاى وكسر الباء — الأسدى ، وهما مطلع كلمة له اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة ، وقد رواها أبو على القالى فى ذيل أماليه (ص ١٥١) ولكنه نسبها إلى الكميت بن معروف الأسدى ، وروى ابن قتيبة فى عيون الاخبار (٢/٦٧٦) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة ابن شريك ، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزى ٢/٤٩٤) وبعد البيتين قوله :

فَإنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بكَاءَ هِنْدٍ ورَمْلَةَ إذْ تَصُكَّانِ الْخُدُودا
سَمِعْتَ بُكَاءَ بَاكِيَةٍ وبَاكٍ أَبَانَ الدَّهْرُ واحِدَهَا الفَقِيدَا

اللغة : « الحدثان » جعله العينى عبارة عن الليل والنهار ، وكأنه حسبه مثنى ، وإنما الحدثان — بكسر فسكون — نوازل الدهر وحوادثه « سمدن » من باب قعد — أى حزن وأقمن متحيرات ، وتوهمه العينى مبنياً للمجهول « فرد وجوههن — إلخ » يريد أنه قد صير شعورهن بيضا من شدة الحزن ووجوههن سوداً من شدة اللطم ، ويشبه هذا ما روى أن العريان بن الهيثم دخل على عبدالملك بن مروان ، فسأله عن حاله ، فقال : ابيض منى ما كنت أحب أن يسود ، واسود منى ما كنت أحب أن يبيض . يريد ابيض شعره وكبرت سنه وذهبت نضارة وجهه ورونق شبابه ، فصار أسود كابيا .

الإعراب : « رمى » فعل ماض « الحدثان » فاعل رمى « نسوة » مفعول به لرمى ، ونسوة مضاف و « آل » مضاف إليه ، وآل مضاف ، و « حرب » مضاف إليه « بمقدار » جار ومجرور متعلق برمى « سمدن » فعل وفاعل « له » جار ومجرور =

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ، وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا(١)

كَذَا تَعَلَّمْ ، وَلِغَيْرِ المَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ(٢)

= متعلق بسمد ، سمودا ، مفعول مطلق مؤكد لعامله ، فرد ، الفاء عاطفة ، رد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحدثان ، شعورهن ، شعور : مفعول به أول لرد ، وشعور مضاف وضمير النسوة مضاف إليه ، السود ، صفة لشعور ، بيضا ، مفعول ثان لرد ، ورد وجوههن البيض سودا ، مثل الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله ، فرد شعورهن — إلخ ، . وقوله : ، ورد وجوههن — إلخ ، حيث استعمل ، رد ، فى معنى التصيير والتحويل . ونصب به — فى كل واحد من الموضعين — مفعولين .

(١) ، وخص ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، بالتعليق ، جار ومجرور متعلق بخص ، والإلغاء ، معطوف على التعليق ، ما ، اسم موصول : مفعول به لخص ، مبنى على السكون فى محل نصب ، ويجوز أن يكون خص فعلا ماضياً مبنياً للمجهول ، وعليه يكون ، ما ، اسماً موصولا مبنياً على السكون فى محل رفع نائب فاعل لخص ، ولعل هذا أولى ؛ لأن الجملة المعطوفة على هذه الجملة خبرية ، من قبل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وقبل مضاف و ، هب ، قصد لفظه : مضاف إليه ، والأمر ، الواو حرف عطف ، الأمر — بالنصب — مفعول ثان مقدم على عامله وهو ، ألزم ، الآتى ، هب ، قصد لفظه : مبتدأ ، قد ، حرف تحقيق ، ألزما ، ألزم : فعل ماض مبنى للمجهول . والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل — وهو مفعوله الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على هب ، والجملة من ألزم ومعمولاته فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) ، كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، تعلم ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر ، ولغير ، الواو عاطفة ، لغير : جار ومجرور متعلق بقوله ، اجعل ، الآتى ، وغير مضاف ، و ، الماض ، : مضاف إليه ، من سواهما ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير ، وسوى مضاف ، والضمير مضاف إليه ، اجعل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، كل ، مفعول به لاجعل ، وكل مضاف و ، ما ، اسم موصول مضاف إليه ، له ، جار ومجرور متعلق بزكن الآتى ، زكن ، فعل ماض مبنى =

تقدَّم أن هذه الأفعالَ قسمان ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثانى : أفعال التحويل

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى : متصرفة ، وغير متصرفة .

فالمتصرفةُ : ما عدا « هَبْ ، وتَعَلَّمْ » فيستعمل منها الماضى ، نحو « ظَنَنْتُ زَيْداً قائماً » وغيرُ الماضى — وهو المضارع ، نحو : « أظنُّ زَيْداً قائماً » والأمْرُ ، نحو : « ظُنَّ زَيْداً قائماً » واسمُ الفاعل ، نحو : « أنا ظَانٌّ زَيْداً قائماً » واسم المفعول ، نحو : « زَيْدٌ مَظْنُونٌ أبُوهُ قائماً » فأبوه : هو المفعول الأول ، وارتفع لقيامه مقام الفاعل ، و « قائماً » المفعول الثانى ، والمصدرُ ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْداً قائماً » — ويَثْبُتُ لها كلها من العمل وغيرِه ما ثبت للماضى .

وغيرُ المتصرف اثنان — وهما : هَبْ ، وتَعَلَّمْ ، بمعنى اعْلَمَ — فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر ، كقوله :

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا
فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ [١٢٠](١)

وقوله :

فَقُلْتُ : أجِرْنِي أبَا مَالِكٍ وَإلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا [١٢٦](٢)

واخْتَصَّتِ القلبية المتصرفةُ بالتعليق والإلغاء(٣) ؛ فالتعليق هو : تَرْكُ العمل

= للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من زكن و نائب فاعله لا محل لها صلة الموصول .

(١) ارجع إلى شرح هذا البيت فيما مضى أول الباب وهو الشاهد ١٢٠ .

(٢) قد شرحنا هذا الشاهد آنفاً ، فارجع إليه ، وهو الشاهد ١٢٦ .

(٣) هذه العبارة موهمة « أن التعليق والإلغاء لا يجرى واحد منهما فى غير أفعال القلوب إلا ما استثناه ، وليس كذلك ، بل يجرى التعليق فى أنواع من الأفعال سنذكرها لك فيما بعد ، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلغاء والتعليق معاً مما =

لفظاً دون مَعْنًى لمانع ، نحو : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » فقولك « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » لم تعمل فيه « ظننت » لفظاً ؛ لأجل المانع لها من ذلك ، وهو اللام ، ولكنه فى موضع نصب ، بدليل أنَّكَ لو عَطَفْتَ عليه لنصبت ، نحو : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمراً مُنْطَلِقاً » ؛ فهى عاملة فى « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » فى المعنى دون اللفظ (١) .

والإلغاء هو : تَرْكُ العملِ لفظاً ومَعْنًى ، لا لمانع ، نحو : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » فليس لـ « ظننت » عَمَلٌ فى « زيد قَائِمٌ » : لا فى المعنى ، ولا فى اللفظ .

ويثبتُ للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثَبَتَ للماضى ، نحو : « أظُنُّ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ أظُنُّ قَائِمٌ » وأخواتها .

= يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال ، وهذا لا ينافى أن واحداً منهما بمفرده قد يجرى فى غير أفعال هذا الباب . وهو التعليق .

ثم إن التعليق يجرى فى أربعة أنواع من الفعل : (الأول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو : شككت أزيد عندك أم عمرو ، ونسيت أإبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معى خالد أمس أم لم يكن (والثانى) كل فعل يدل على العلم ، نحو : تبينت أصادق أنت أم كاذب ، واتضح لى أمجتهد أنت أم مقصر (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو : فكرت أتقيم أم تسافر ، وامتحنت عليا أيصبر أم يجزع ، وبلوت إبراهيم أيشكر الصنيعة أم يكفرها ، وسألت أتزورنا غداً أم لا ، واستفهمت أمقيم أنت أم راحل (الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو : لمست ، وأبصرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت .

(١) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة :

وَمَا كُنْتُ أدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَى ... وَلاَ مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

فأنت ترى أنه عطف « موجعات القلب » بالواو على جملة « ما البكى » التى علق عنها « أدرى » بسبب « ما » الاستفهامية . وقد أتى بالمعطوف منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

وغيرُ المتصرفةِ لا يكون فيها تعليقٌ ولا إلغاء ، وكذلك أفعالُ التَّحْوِيلِ ، نحو : « صَيَّرَ » وأخواتها .

* * *

وَجَوِّزِ ٱلإِلْغَاءَ ، لاَ فِي الأَبْتِدَا ، وَٱنْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ ، أَوْ لاَمَ ٱبْتِدَا(١)

فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا وَٱلْتُزِمَ التَّعْلِيقُ قَبْلَ نَفْيِ « مَا »(٢)

وَ « إِنْ » وَ « لاَ » ؛ لاَمُ ٱبْتِدَاءٍ ، أَوْ قَسَمْ ، كَذَا ، وَالاَسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ(٣)

---

(١) « وجوز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الإلغاء » مفعول به لجوز « لا » حرف عطف « فى الابتدا » جار ومجرور معطوف على محذوف ، والتقدير : جوز الإلغاء فى التوسط وفى التأخر لا فى الابتداء « وانو » الواو حرف عطف ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ضمير » مفعول به لانو ، وضمير مضاف ، و « الشأن » مضاف إليه « أو » عاطفة « لام » معطوف على ضمير ، ولام مضاف ، و « ابتدا » مضاف إليه ، وقد قصره للضرورة .

(٢) « فى موهم » جار ومجرور متعلق بانو فى البيت السابق ، وفاعل موهم ضمير مستتر فيه « إلغاء » مفعول به لموهم ، وإلغاء مضاف ، وما : اسم موصول مضاف إليه « تقدما » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة « والتزم » فعل ماض مبنى للمجهول « التعليق » نائب فاعل لالتزم « قبل » ظرف متعلق بالتزم ، وقبل مضاف و « نفى » مضاف إليه ، ونفى مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « وإن ، ولا » معطوفان على « ما » فى البيت السابق « لام » مبتدأ ، ولام مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « أو » عاطفة « قسم » معطوف على ابتداء « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « والاستفهام » مبتدأ أول « ذا » اسم إشارة : مبتدأ ثان « له » جار ومجرور متعلق بانحتم الآتى « انحتم » فعل ماض ، وفاعله ضمير =

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت فى غير الابتداء ، كما إذا وقعت وسطاً ، نحو : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » أو آخراً ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ » (١) ، وإذا توَسَّطَتْ ، فقيل : الإعمالُ والإلغاء سيَّانِ ، وقيل : الإعمالُ أحسنُ من الإلغاء ، وإن تَأَخَّرَتْ فالإلغاء أحْسَنُ ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين ؛ فلا تقول : « ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ » بل يجبُ الإعمالُ ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ زَيداً قَائِماً » فإنْ جاء من لسان العرب ما يُوهِمُ إلغاءها مُتقدمَةً أُوِّلَ على إضمار ضمير الشأن ، كقوله :

١٢٩ — أرْجُو وَآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها
وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْــوِيلُ

= مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من انحتم وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(١) ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز فى كل حال ، ما دام متوسطاً أو متأخراً ، وليس كذلك ، بل للالغاء — مع ذلك — ثلاثة أحوال : حال يجب فيه ، وحال يمتنع فيه ، وحال يجوز فيه ؛ فأما الحال الذى يجب فيه الإلغاء فله موضعان : أحدهما أن يكون العامل مصدراً متأخراً ، نحو قولك : عمرو مسافر ظنى ، فلا يجوز الإعمال هنا ؛ لأن المصدر لا يعمل متأخراً ، وثانيهما : أن يتقدم المعمول وتقترن به أداة تستوجب التصدير ، نحو قولك : لزيد قائم ظننت ، وأما الحال الذى يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد ، وهو : أن يكون العامل منفياً ، نحو قولك : زيداً قائماً لم أظن ؛ فلا يجوز هنا أن تقول : زيد قائم لم أظن ؛ لئلا يتوهم أن صدر الكلام مثبت ، ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك .

١٢٩ — هذا البيت لكعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدته التى يمدح بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتى مطلعها :

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتْبُولُ ، مُتَيَّمٌ إثْرَهَا ، لَمْ يُفْدَ ، مَكْبُولُ
وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إذْ رَحَلَتْ إلاَّ أغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ =

فالتقدير : « وما إخاله لدينا منكِ تَنْوِيلُ » فالهاء ضمير الشأن ؛ وهى المفعول الأول ، و « لدينا منك تنويل » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وحينئذٍ فلا إلْغَاء ؛ أو على تقدير لام الابتداء ؛ كقوله :

= اللغة : « بانت » بعدت ، وفارقت « متبول » اسم مفعول من تبله الحب : أى أضناه وأسقمه « متيم » اسم مفعول من تيمه الحب — بالتضعيف — إذا ذلله وقهره وعبده « إثرها » بعدها ، وهو ظرف متعلق بمتيم « يفد » أصله من قولهم : فدى فلان الأسير يفديه فداء ، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل فلان الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو القيد « تدنو » تقرب « تنويل » عطاء .

الإعراب : «أرجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وآمل» مثله «أن» مصدرية « تدنو » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت الواو ضرورة «مودتها» مودة : فاعل تدنو ، ومودة مضاف وها : مضاف إليه «وما» نافية «إخال» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لدينا» لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف ونا : مضاف إليه « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل « تنويل » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه ألغى « إخال » مع كونها متقدمة ، وليس هذا الظاهر مسلماً ، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ، ومفعولها الثانى جملة « لدينا تنويل منك » كما قررناه فى إعراب البيت .

هذا أحد توجيهات فى البيت ، وهو الذى ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » موصولة مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال » عاملة فى مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف ، وهو العائد على « ما » وثانيهما متعلق قوله « لدينا » والتقدير : والذى إخاله كائنا لدينا منك هو تنويل .

وفيه توجيهات أخرى لاتتسع لها هذه العجالة .

١٣٠ — كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي
أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ

التقدير : « أنى وجدت لَمِلَاكُ الشِّيمَةِ الأدبُ » فهو من باب التعليق ، وليس من باب الإلغاء فى شىء .

---

١٣٠ — هذا البيت مما اختاره أبو تمام فى حماسته ، ونسبه إلى بعض الفزاريين ولم يعينه (وانظر شرح التبريزى على الحماسة ١٤٧/٣ بتحقيقنا) .

اللغة : « كذاك أدبت » الكاف فى مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : تأديباً مثل ذلك التأديب ، وذلك التأديب هو الذى ذكره فى البيت السابق عليه ، وهو قوله :

أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلَا أُلَقِّبُهُ ، وَالسَّوْأَةَ اللَّقَبُ

« ملاك » بزنة كتاب — قوام الشىء وما يجمعه « الشيمة » الخلق ، وجمعها شيم كقيمة وقيم .

الإعراب : « كذاك » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، واسم الإشارة مضاف إليه ، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً لأدبت ، والتقدير على كل حال : تأديباً مثل هذا التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « من خلقى » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة من وجد وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر اسم صار « ملاك » مبتدأ ، وملاك مضاف و « الشيمة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب سدت مسد مفعولى وجد ، على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل فى لفظ جزأى هذه الجملة ، والأصل : وجدت لملاك الشيمة الأدب ، أو الجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لوجد ، ومفعول وجد الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (اى الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب .

وذهب الكوفيون — وَتَبِعَهُمْ أبو بكر الزبيدىُّ وغَيْرُهُ — إلى جواز إلغاء المتقدم ؛ فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين .

وإنما قال المصنف : « وَجَوِّزِ الإلغاء » لِيُنَبِّهَ على أن الإلغاء ليس بلازم ، بل هو جائز ؛ فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال كما تَقَدَّمَ ، وهذا بخلاف التعليق [فإنه لازم ، ولهذا قال : وَالْتَزِمَ التعليقُ »] .

فيجب التعليقُ إذا وقع بعد الفعل « ما » النافيةُ ، نحو : « ظننتُ ما زيد قائم » .

أو « إنْ » النافية ، نحو : « علمتُ إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » وَمَثّلُوا له بقوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ إنْ لَبِثْتُمْ إلاَّ قَلِيلاً) ، وقال بعضهم : ليس هذا من باب التعليق فى شىء ؛ لأن شَرْطَ التعليق أنه إذا حُذِفَ المُعَلِّقُ تَسَلَّط العاملُ على ما بعده فينصب مفعولين ، نحو : « ظننتُ ما زَيْدٌ قَائِمٌ » ؛ فلو حذفت « ما » لقلتَ : « ظننتُ زَيْداً قَائِماً » والآيةُ الكريمة لا يتأتَّى فيها ذلك ؛ لأنك لو حذفت المعَلِّقَ — وهو « إنْ » — لم يَتَسَلّطْ « تظنون » على « لبثتم » ؛ إذ لا يقال : وتظنون لبثتم ، هكذا زعم هذا القائل ، ولعلَّه مخالف لما هو كالمجمع عليه — من أنه لا يشترط فى التعليق هذا الشرطُ الذى ذكره — وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وَشِبْهِهَا يَشْهد لذلك .

= الشاهد فيه : قوله « وجدت ملاك الشيمة الأدب » فإن ظاهره أنه ألغى « وجدت » مع تقدمه ؛ لأنه لو أعمله لقال « وجدت ملاك الشيمة الأدبا » بنصب « ملاك » و « الأدب » على أنهما مفعولان ، ولكنه رفعهما ، فقال الكوفيون : هو من باب الإلغاء والإلغاء جائزمع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر ، وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو إما من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة الدخول على « ملاك » ، وإما من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان ؛ على مابيناه فى إعراب البيت ، والمنصف الذى يعرف مواطن الحق يدرك مافى هذين التأويلين من التكلف :

وكذلك يُعلّقُ الفعلُ إذا وقع بعده « لا » النافيةُ ، نحو : « ظَنَنْتُ لاَ زَيْدٌ قَائِمٌ وَلاَ عَمْرٌو » أو لامُ الابتداء ، نحو : « ظننت لَزَيْدٌ قَائِمٌ » أو لامُ القَسَم ، نحو : « علمتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ » ولم يَعُدَّهَا أحدٌ من النحويين من المعلقات[1] ، أو الاستفهامُ ، وله صُوَرٌ ثلاثٌ ؛ أن يكون أحدُ المفعولين اسمَ استفهامٍ ، نحو : « علمتُ أَيُّهمْ أَبُوكَ » ؛ الثانية : أن يكون مضافاً إلى اسمِ استفهام ، نحو : « علمتُ غُلاَمُ أَيِّهِمْ أَبُوكَ » ؛ الثالثة : أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو : « علمتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو » ؟ و « علمت هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو » ؟ .

* * *

(١) قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل فى لفظ الجملة — مع بقاء الفعل على معناه — قوم : منهم الأعلم الشنتمرى ، وتبعه الناظم ، وابنه ، وابن هشام الأنصارى فى أغلب كتبه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق) وبقول الشاعر :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... لاَ بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلاَ عَدَمْ

وبقول لبيد بن ربيعة :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

وذهب سيبويه ـ رحمه الله ! ـ وتبعه المحقق الرضى ، وجمهرة النحاة ، إلى أن « علم » فى هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصلى ، ونزلت منزلة القسم ، وما بعدها جملة لامحل لها من الإعراب جواب القسم الذى هو علمت ، وحينئذ تخرج عما نحن بصدده ؛ فلا تقتضى معمولا ، ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال ، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٥٤ — ٢٥٦) « هذا باب الأفعال فى القسم . . . وقال لبيد « ولقد علمت لتأتين » كأنه قال : والله لتأتين منيتى ، كما قال : لقد علمت لعبد الله خير منك » اهـ . وقال المحقق الرضى (ج ٢ ص ٢٦١ : « وأما قوله « ولقد علمت لتأتين » فإنما أجرى لقد علمت معنى التحقيق » اهـ .

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ(١)

إذا كانت « عَلِمَ » بمعنى عَرَفَ تعدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « علمت زيداً » أى : عَرَفْتُه ، ومنه قولُه تعالى : (وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً) .

وكذلك إذا كانت « ظَنَّ » بمعنى اتَّهَمَ تعدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « ظَنَنْتُ زَيْداً » أى : اتَّهَمْتُهُ ، ومنه قولُه تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) أى : بمُتَّهَم .

* * *

وَلِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى(٢)

إذا كانت رَأَى حُلْمِيَّة(٣) — أى : للرؤيا فى المنام — تعدَّتْ إلى المفعولين كما تَتَعَدَّى إليهما « عَلِمَ » المذكورةُ من قبلُ ، وإلى هذا أشار بقوله : « ولرأى

---

(١) « لعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعلم مضاف و « عرفان » مضاف إليه « وظن » معطوف على علم ، وظن مضاف و « تهمة » مضاف إليه « تعدية » مبتدأ مؤخر « لواحد » جار ومجرور متعلق بتعدية « ملتزمة » نعت لتعدية .

(٢) « لرأى » جار ومجرور متعلق بانم ، ورأى المقصود لفظه مضاف و « الرؤيا » مضاف إليه « انم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لانم « لعلما » جار ومجرور متعلق بانتمى « طالب » حال من علم ، وطالب مضاف و « مفعولين » مضاف إليه « من قبل » جار ومجرور متعلق بانتمى « انتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من انتمى وفاعله ومتعلقاته لامحل لها صلة الموصول : أى انسب لرأى الرؤيا ماانتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين .

(٣) « حلمية » هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها - نسبة إلى الحلم - بوزان قفل أو عنق - وهو مصدر حلم يحلم ، مثل قتل يقتل - إذا رأى فى منامه شيئاً .

الرُّؤْيا أُنْمِ » أى أَنْسُبْ لرأى التى مَصْدَرُهَا الرؤيا ما نسِبَ لعلِم التعدية إلى اثنين ؛ فَعبَّرَ عن الحلمية بما ذكر ؛ لأن « الرؤيا » وإن كانت تقع مصدراً لغير « رأى » الحلمية ، فالمشهورُ كَوْنُهَا مصدراً لها[1].

ومثالُ استعمالِ «رأى» الْحُلْمِيةِمتعديةً إلى اثنين قولُه تعالى: (إِنِّى أَرَانِى أَعْصِرُ خَمْراً)؛ فالياء مفعول أول ، و « أعصر خمراً » جملةفى موضع المفعول الثانى ، وكذلك قوله :

١٣١ — أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِى ، وَطَلْقٌ ، وَعَمَّارٌ ، وَآونَةً أُثَالاَ
أَرَاهُمْ رُفْقَتِى ، حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالاَ
إِذَا أَنَا كَالَّذِى يَجْرِى لِوِرْدٍ إِلَى آلٍ ؛ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَلاَ

فالهاء والميم فى « أَرَاهُمْ » : المفعولُ الأولُ ، و « رِفْقَتِى » هو المفعول الثانى .

* * *

(١) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول : رأيت رؤيا صالحة ، إذا كنت تريد أنك رأيت فى منامك ، وتقول : « رأيت رؤية » إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك فى حال يقظتك ، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك ، ولا يجيزون خلافه ، وبعضهم يجيز أن تقول : رأيت رؤيا ـ بالألف ـ وأنت تريد معنى أبصرت فى حال اليقظة ، ويستشهدون على صحة ذلك بقول الراعى يصف صياداً أبصر الصيد فسره ذلك :

فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فُؤَادُهُ وَبَشَّرَ قَلْباً كَانَ جَمًّا بَلاَبِلُهْ

ويروى « وبشر نفسا كان قبل يلومها »

ومع أنهم جوزوا ذلك ، واستدلوا لصحته ، ليس فى مكنتهم أن يدعوا كثرته ، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولا ؛ ولهذا كان قول الناظم : « ولرأى الرؤيا » إشارة إلى رأى الحلمية .

١٣١ — هذه الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلى، من قصيدة له يندب فيها قومه ويبكيهم ، وأولها قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلاَّ أَنْ تُلِحَّا وَتَحْتَالاَ بِمَا بِهِمَا احْتِيَالاَ
كَأَنَّهُمَا سُعَيْنَا مُسْتَغِيثٍ يُرَجِّى طَالِعاً بِهِمَا ثِقَالاَ
وَهَى خَرْزَاهُمَا ؛ فَالْمَاء يَجْرِى خِلاَلَهُمَا ، وَيَنْسَلُّ انْسِلاَلاَ =

. . . .

= عَلَى حَيَّيْنِ فِي عَامَيْنِ شَتَّى فَقَدْ عَنَّى طِلَابُهُمَا وَطَالَا
فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْواً فَتُصْبِحَ لَا تَرَى فِيهِمْ خَيَالَا

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التى رواها الشارح قد استشهد به سيبويه (ج ١ ص ٢٤٣) فى باب الترخيم فى غير النداء للضرورة ، وستعرف وجه ذلك فيما يلى فى الإعراب .

اللغة : « تلحا » من قولهم « ألح السحاب » إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء « سعينا مستغيث » سعينا : مثنى سعين ، وهو تصغير سعن - بوزن قفل - وهى القربة تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقى بها ، والمستغيث : طالب الغيث وهو المطر « على حيين » متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنعت عيناك عن كل شىء إلا أن يدوم بكاؤهما على حيين « وهى » ضعف أو انشق « أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأثالا » أعلام رجال « تجافى الليل وانخزل انخزالا » كنايتان عن الظهور ، وبيان ما كان منهما من أمر هؤلاء « آل » هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء « بلالا » - بزنة كتاب - ما تبل به حلقك من الماء وغيره « آونة » جمع أوان ، مثل زمان وأزمنة ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى واحد « رفقتى » بضم الراء أو كسرها - جمع رفيق «لورد» بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .

الإعراب : « أبو حنش » مبتدأ ، وجملة « يؤرقنى » فى محل رفع خبر المبتدأ « وعمار » وسائر الأعلام معطوفات على « أبو حنش » . وقد رخم « أثال » فى غير النداء ضرورة . وأصله أثالة ولم يكتف بترخيمه بحذف آخره ، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف ، وأبقى الحرف الذى قبله على ما كان عليه ، فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم « أراهم » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير المتصل البارز مفعول أول « رفقتى » رفقة : مفعول ثان لأرى ، ورفقة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أراهم رفقتى » حيث أعمل « أرى » فى مفعولين ، أحدهما الضمير البارز المتصل به ، والثانى قوله « رفقتى » ، ورأى بمعنى حلم : أى رأى فى منامه ، وقد أجريت مجرى « علم » ، وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن ؛ فلهذا أجريت مجراه ،

وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيــلِ   سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ[1]

لا يجوز فى هذا الباب سُقُوطُ المفعولين ، ولا سُقُوطُ أَحَدِهِمَا ، إلا إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك .

فمثالُ حَذْفِ المفعولين للدلالة أن يقال : « هَلْ ظَنَنْتَ زَيْداً قائماً » ؟ فتقول : « ظَنَنْتُ » ، التقدير : « ظننت زيداً قائماً » فحذفْتَ المفعولين لِدَلالة ما قبلهما عليهما ، ومنه قولُه :

١٣٢ — بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ   تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَىَّ وَتَحْسَبُ ؟

أى : « وَتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَاراً عَلَىَّ » فحذف المفعولين — وهما : « حُبَّهُمْ » ، و « عَاراً عَلَىَّ » — لدلالة ما قبلهما عليهما .

---

(١) «ولا» ناهية «تجز» فعل مضارع مجزوم بلاالناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «هنا» ظرف مكان متعلق بتجز «بلا دليل» الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده ، بطريق العارية ، وهو مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتجز ، ولا مضاف و «دليل» مضاف إليه «سقوط» مفعول به لتجز ، وسقوط مضاف و «مفعولين» مضاف إليه «أو مفعول» معطوف على مفعولين :

١٣٢ — البيت للكميت بن زيد الأسدى ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ ،   وَلاَ لَعِباً مِنِّى ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

وَلَمْ يُلْهِنِى دَارٌ وَلاَ رَسْمُ مَنْزِلٍ   وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِى بَنَانٌ مُخَضَّبُ

اللغة : «ترى حبهم» رأى ههنا من الرأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشىء من التكلف «عاراً» العار : كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ، وتقول : عيرته كذا ، ولا تقل : عيرته بكذا ، فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه ، وفى لامية السموأل قوله ، وفيه دلالة غير قاطعة : =

ومثالُ حَذْفِ أحدِهِمَا للدلالة أن يقال : « هَلْ ظَنَنْتَ أحداً قَائِماً » ؟ فتقول : « ظَنَنْتُ زَيْداً » أى : ظننت زيداً قائماً ، فتحذف الثانى للدلالة عليه ، ومنه قولُه :

١٢٣ — وَلَقَدْ نَزَلْتِ — فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ — مِـــنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أى : « فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ وَاقِعاً » فـ « غَيْرَهُ » هو المفعول الأول ، و « وَاقِعاً » هو المفعول الثانى .

= تُعَـــيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا : إِنَّ الْكِرَام قَلِيلُ

ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول : عيرته بكذا ، ولكنه قليل (وانظر شرح الحماسة ١ - ٢٣٢ بتحقيقنا) « وتحسب » أى تظن ، من الحسبان .

الإعراب : « بأى » جار ومجرور متعلق بقوله « ترى » الآتى ، وأى مضاف و « كتاب » مضاف إليه « أم » عاطفة « بأية » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور الأول ، وأية مضاف ، و « سنة » مضاف إليه « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حبهم » حب : مفعول أول لترى ، وحب مضاف وهم : مضاف إليه « عاراً » مفعول ثان لترى ، سواء أجعلت رأى اعتقادية أم جعلتها علمية ، ويجوز على الأول جعله حالا « على » جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفة له « وتحسب » الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب حبهم عاراً على » .

الشاهد فيه : قوله « وتحسب » حيث حذف المفعولين لدلاله سابق الكلام عليهما كما أوضحناه فى الإعراب ، وبينه الشارح .

١٢٣ — هذا البيت لعنترة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ ؟

اللغة : « غادر » ترك « متردم » بزنة اسم المفعول ـ وهو فى الأصل اسم مكان =

وهذا الذى ذكره المصنفُ هو الصحيحَ من مذاهب النحويين .

فإن لم يَدُلَّ دليلٌ على الحـــذف لم يَجُزْ : لا فيهما ، ولا فى أحدهما ؛ فلا تقول : « ظننت » ، ولا « ظننت زيداً » ، ولا « ظننت قائماً » تريد « ظننت زيداً قائماً » .

* * *

وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ « تَقُولُ » إنْ وَلِي مُسْتَفْهِماً بِهِ ، وَلَمْ يَنْفَصِـــلِ (١)

= من قولك : ردمت الشىء ، إذا أصلحته ، ويروى « مترنم » بالنون — وهو صوت خفى ترجعه بينك وبين نفسك ، يريد هل ابقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه ؟ ! وهل يتهيأ لك أو لغيرك أن تجىء بشىء جديد ؟ « المحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل فى الاستعمال ، والأكثر أن يقال فى اسم المفعول : محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى . وفى اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذى هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندى بمنزله المحب المكرم ؛ فلا تظنى غير ذلك حاصلا .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « نزلت » فعل وفاعل « فلا » ناهية « تظنى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « غيره » غير : مفعول أول لتظنى ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والمفعول الثانى محذوف « منى » جار ومجرور متعلق بقوله نزلت « بمنزلة » جار ومجرور متعلق أيضاً بنزلت ، ومنزلة مضاف ، و « المحب » مضاف إليه « المكرم » نعت للمحب .

الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة النحاة ، خلافا لابن ملكون .

(١) « كتظن » جار ومجرور متعلق باجعل الآتى « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تقول » قصد لفظه : مفعول به لاجعل « إن » شرطية « ولى » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

بِغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلْ ،
وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ[(١)]

القولُ شأنُه إذا وَقَعتْ بعدهُ جملةٌ أن تُحْكَى ، نحو : « قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » ، و « تَقُولُ زَيْدٌ مُنطلِقٌ » لكن الجملة بعدهُ فى موضع نصبٍ على المفعولية .

ويجوز إجْرَاؤُهُ مُجْرَى الظانّ ؛ فينصبُ المبتدأ والخَبَر مفعولين ، كما تنصبهما « ظَنّ ».

والمشهورُ أن للعرب فى ذلك مذهبين ؛ أحدهما — وهو مذهب عامة العرب — أنه لا يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظن إلا بشُرُوطٍ — ذكرها المصنف — أَرْبَعَةٍ ، وهى التى ذكرها عامة النحويين ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعاً ؛ الثانى : أن يكون للمخاطب ، وإليهما أشــار بقوله : « أجعل تقول » فإنّ « تقول » مضارع ، وهو للمخاطَبِ ؛ الشرط الثالث : أن يكون مسبوقاً باستفهام ، وإليه أشار بقوله : « إن ولى مستفهماً به »؛

= تقول « مستفهماً » مفعول به لولى « به » جار ومجرور فى موضع نائب فاعل لمستفهم ؛ لأنه اسم مفعول « ولم ينفصل » الواو للحال ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب ، ينفصل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول ، وجملة لم ينفصل وفاعله فى محل نصب حال

(١) « بغير » جار ومجرور متعلق بينفصل فى البيت السابق . وغير مضاف و « ظرف » مضاف إليه « أو » عاطفة « كظرف » الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على غير ، والكاف مضاف ، وظرف : مضاف إليه « أو » عاطفة « عمل » معطوف على غير « وإن » شرطية « ببعض » جار ومجرور متعلق بفصلت الآتى : وبعض مضاف ، و « ذى » مضاف إليه « فصلت » فصل : فعل ماض ، فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعل « يحتمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بالسكون ؛ لأنه جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله فصلت .

الشرط الرابع : أن لا يُفْصَلَ بينهما — أى بين الاستفهامِ والفعلِ — بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل ، فإن فُصِلَ بأحدها لم يَضُر ، وهذا هو المراد بقوله : « ولم ينفصل بغير ظرف — إلى آخره » .

فمثالُ ما اجتمعت فيه الشُّرُوطُ قولُكَ : « أَتَقُولُ عَمْراً مُنْطَلِقاً » ؟ فعمرًا : مفعول أول ، ومنطلقاً : مفعول ثان ، ومنه قوله :

١٣٤ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

---

١٣٤ — البيت لهدبة بن خشرم العذرى ، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر ، ومنهم التبريزى فى شرح الحماسة (٤٦/٢) ولكن رواية التبريزى للبيت المستشهد به على غير الوجه الذى يذكره النحاة ، وروايته هكذا :

لَقَدْ أَرَانِي وَالْغُلاَمَ الْحَازِمَا نُزْجِي الْمَطِيَّ ضُمَّرًا سَوَاهِمَا
مَتَى يَقُودُ الذُّبَّلَ الرَّوَاسِمَا وَالْجِلَّةَ النَّاجِيَةَ الْعَوَاهِمَا

اللغة : « القلص » بزنة كتب وسرر — جمع قلوص ، وهى الشابة الفتية من الإبل ، وهى أول ما يركب من إناث الإبل خاصة « الرواسم » المسرعات فى سيرهن ، مأخوذ من الرسيم ، وهو ضرب من سير الإبل السريع « يحملن » يروى فى مكانه « يدنين » ومعناه يقربن « أم قاسم » هى كنية امرأة ، وهى أخت زيادة بن زيد العذرى .

المعنى : متى تظن النوق المسرعات يقربن منى من أحب أن يحملنه إلى ؟

الإعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية الزمانية ، وعامله تقول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « القلص » مفعول به أول لتقول « الرواسما » نعت للقلص « يحملن » يحمل : فعل مضارع ، ونون الإناث فاعل ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لتقول « أم » مفعول به ليحملن ، وأم مضاف و « قاسم » مضاف إليه « وقاسما » معطوف على أم قاسم .

الشاهد فيه : قوله « تقول القلص يحملن » حيث أجرى تقول مجرى تظن ، فنصب به مفعولين ، الأول قوله « القلص » والثانى جملة « يحملن » من الفعل وفاعله كما قررناه لك =

فلو كان الفعلُ غيرَ مضارعٍ ، نحو : « قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » لم يَنْصِبِ القولُ مفعولين عند هؤلاء ، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء ، نحو : « يقول زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » أو لم يكن مسبوقاً باستفهام ، نحو : « أنت تقول عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » أو سُبِقَ باستفهام ولكن فُصِلَ بغير ظرف ، ولا [جارّ و] مجرور ، ولا معمول له ، نحو : « أأنت تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » فإن فصل بأحدها لم يَضُرَّ ، نحو : « أَعِنْدَكَ تَقُولُ زيداً منطلقاً » ، و « أَفِي الدَّارِ تقول زيداً منطلقاً » ، و « أَعَمْراً تقول منطلقاً » ، ومنه قوله :

١٣٥ — أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

فَبَنِي [لُؤَيٍّ] : مفعولٌ أوّل ، وجُهَّالاً : مفعول ثان .

= فى الإعراب ، وذلك لاستيفائه الشروط ، ويرويه بعضهم « متى تظن . . . إلخ » فلا شاهد فيه ، ولكنه دليل على أن « تقول » يجرى مجرى تظن ؛ لأنه إذا وردت روايتان فى بيت واحد ، وجاءت كلمة فى إحدى الروايتين مكان كلمة فى الرواية الأخرى ؛ دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد ؛ إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراو أو لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى ؛ لئلا يفسد المعنى الذى قصد إليه قائل البيت ؛ لأن شرط الرواية بالمعنى ألا تغير المراد .

١٣٥ — هذا البيت للكميت بن زيد الأسدى .

اللغة : « أجهالا » الجهال : جمع جاهل ، ويروى فى مكانه « أنواما » وهو جمع نائم « بنو لؤى » أراد بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأن أكثرهم ينتهى نسبه إلى لؤى بن غالب ابن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متجاهلينا » المتجاهل : الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رووا فى صدر البيت « أنواما » يروون هنا « متناومينا » والمتناوم : الذى يتصنع النوم ، والمراد تصنع الغفلة عما يجرى حولهم من الأحداث .

المعنى : أتظن قريشاً جاهلين حين استعملوا فى ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المضريين أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغى العمل به . ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم فى أنفسهم ؟ ؟ . =

وإذا اجتمعتِ الشُّرُوطُ المذكورةُ جازَ نَصْبُ المبتدأ والخبر مفعولين لتقولُ ، نحو : « أتقولُ زَيْدًا مُنطَلِقاً » وجاز رَفْعُهُمَا على الحكاية ، نحو : « أتقول زَيْدٌ مُنطَلِقٌ » .

* * *

وَأُجْرِىَ الْقَــوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ ، نَحْوُ « قُلْ ذَا مُشْفِقَا » (١)

أشار إلى المذهب الثانى للعرب فى القَوْلِ ، وهو مذهب سُلَيْمٍ ؛ فَيُجْرُونَ القَوْلَ مُجْرَى الظن فى نَصْبِ المفعولين ، مطلقاً ، أى : سواء كان مضارعاً ، أم غير مضارع ، وُجِدَتْ فيه الشروط المذكورة ، أم لم توجد ، وذلك نحو : « قُلْ ذَا مُشْفِقاً »

= الإعراب « أجهالا » الهمزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان مقدم على عامله وعلى المفعول الأول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنى » مفعول أول لتقول ، وبنى مضاف ، و « لؤى » مضاف إليه « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف ، وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة « متجاهلينا » معطوف على قوله « جهالا » .

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن » فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا » والثانى قوله « بنى لؤى » مع أنه فصل بين أداة الاستفهام ـ وهى الهمزة ـ والفعل . بفاصل ـ وهو قوله « جهالا » ـ وهذا الفصل لا يمنع الإعمال ؛ لأن الفاصل معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثان له .

(١) « أجرى » فعل ماض مبنى للمجهول « القول » نائب فاعل لأجرى « كظن » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول « مطلقا » حال ثان من القول « عند » ظرف متعلق بأجرى ، وعند مضاف و « سليم » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذا » مفعول أول لقل « مشفقا » مفعول ثان .

فـ « هذا » مفعولٌ أوّلُ ، و « مشفقاً » مفعولٌ ثان ، ومن ذلك قوله :

١٣٦ — قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا : هٰـذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا

فـ « هذا » : مفعول أول لقالت ، و « إسرائينا » : مفعول ثان .

* * *

---

١٣٦ — البيت لأعرابى صاد ضبا فأتى به أهله ، فقالت له امرأته « هذا لعمر الله إسرائيل » أى هو ما مسخ من بنى إسرائيل ، ورواه الجواليقى فى كتابه « المعرب » هكذا :

وَقَالَ أَهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِينَا : هٰـذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا

اللغة : « فطينا » وصف من الفطنة ، وتقول : فطن الرجل يفطن - بوزان علم يعلم - فطنة — بكسر فسكون — وفطانة وفطانية - بفتح الفاء فيهما - وتقول أيضا : فطن يفطن بوزن قعد يقعد . والفطنة : الفهم ، والوصف المشهور من هذه المادة فطن - بفتح فكسر - « جينا » أصله جئنا - بالهمزة - فلينه بقلب الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها « إسرائين » لغة فى إسرائيل ، كما قالوا : جبرين ، وإسماعين . يريدون : جبريل ، وإسماعيل .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص . والتاء اسمه « رجلا » خبر كان « فطينا » صفة لرجل ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل نصب حال « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مفعول أول لقالت ، بمعنى ظنت « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله يمينى ، وعمر مضاف و « الله » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأول والمفعول الثانى « إسرائينا » مفعول ثان لقالت .

الشاهد فيه : قوله « قالت . . . هذا . . . إسرائينا » حيث أعمل « قال » عمل « ظن » والدليل على ذلك أنه نصب به مفعولين أحدهما ، اسم الإشارة - وهو « ذا » من « هذا » =

. . . .

والثانى « إسرائينا » هكذا قالوا . والذى حملهم على هذا أنهم وجدوا « إسرائينا » منصوبا .

وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون « هذا » مبتدأ ، و « إسرائينا » مضاف إلى محذوف يقع خبراً ، وتقدير الكلام « هذا ممسوخ إسرائينا » فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه لا ينصرف للعلمية والعجمة .

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز ، وإن كان قليلا فى مثل ذلك ، وقد قرىء فى قوله تعالى : (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة) بجر الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منصوباً مفعولا به ليريد ، والأصل : والله يريد ثواب الآخرة:

وهكذا خرجه ابن عصفور ، وتخريج الجماعة أولى ، لأن الأصل عدم الحذف ، ولأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل فى هذه الحالة ، ولأن نصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح ؛ فلا مانع من أن يكون قائل هذا البيت واحداً ممن هذه لغتهم .

بقى شىء ، وهو أن الظاهر من الحال أن المعنى المقصود من هذا البيت ليس على تضمين القول معنى الظن ، ولكنه على الحكاية ؛ وذلك يقتضى أن يكون ما بعد القول جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر ، فيكون اسم الإشارة مبتدأ ، وقوله «إسرائينا» مضافا إلى الخبر المحذوف ، وقد أبقى على حاله التى كان عليها قبل حذف المضاف ، وأصله : هذا ممسوخ بنى إسرائين ، وذلك لأن الرجل كان فى يده ضب ؛ فلما رأته امرأته ـ أو لما رآه أهل السوق ـ نطقوا بهذه العبارة ، وليس المراد أنهم ظنوا ذلك ؛ فهذا يؤيد صحة تخريج ابن عصفور ، وإن كان الوجه الصناعى الذى خرج عليه ضعيفاً .

أعْــلَمَ وَأرَى

إلَى ثَلاَثَةٍ رَأى وَعَــلِمَا عَدَّوْا ، إذَا صَارَا أرَى وَأعْلَمَا[1]

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدَّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فذكر سبعةَ أفعالٍ : منها « أعْلَمَ ، وأرَى » فذكر أن أصلهما « عَلِمَ ، وَرأى » ، وأنهما بالهمزة يتعدَّيَانِ إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعَدَّيَان إلى مفعولين ، نحو : « علم زيدٌ عمرًا منطلقاً ، ورأى خالد بكرًا أخاكَ » فلما دخلت عليهما همزةُ النّقلِ زادتهما مفعولا ثالثاً ، وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة ، وذلك نحو : « أعْلَمْتُ زيدًا عمرًا منطلقاً » و « أرَيْتُ خالدًا بكرًا أخاكَ » ؛ فزيدًا ، وخالدًا : مفعول أول ، وهو الذى كان فاعلا حين قلت : « علم زيد ، ورأى خالد » .

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلا مفعولا ، فإن كان الفعلُ قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعدِّيًا إلى واحدٍ ، نحو : « خرج زيد ، وأخرجت زيدًا » وإن كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين ، نحو : « لَبِسَ زيد جُبَّةً » فتقول : « ألْبَسْتُ زيدًا جبةً » وسيأتى الكلام عليه ، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة ، كما تقدم فى « أعْلَمَ ، وأرَى » .

* * *

(١) « إلى ثلاثة » جار ومجرور متعلق بعدوا « رأى » مفعول به مقدم لعدوا « وعلما » معطوف على رأى « عدوا » فعل وفاعل « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « صارا » صار : فعل ماض ناقص . وألف الاثنين اسمه « رأى » قصد لفظه : خبر صار « وأعلما » معطوف على أرى ، والجملة فى محل جر بإضافته إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والأصل : إذا صارا أرى وأعلما فقد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل .

وَمَا لِمَفْعُولَىْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أيضاً حُقِّقَا(١)

أى : يَثْبُتُ للمفعول الثانى والمفعول الثالث من مفاعيل « أَعْلَمَ ، وَأَرَى » ما ثبت لمفعولَىْ « علم ، ورأى » : من كونهما مبتدأ وخبراً فى الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلَّ على ذلك دليل .

ومثالُ ذلك « أعْلَمْتُ زيداً عمراً قائماً » فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أصْلُهما المبتدأ والخبرُ —وهما «عمرو قائم»— ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو : « عَمْرٌو أعلمت زيداً قائمٌ » ومنه قولهم : « البرَكَةُ أعْلَمَنَا اللهُ مَعَ الأكابِرِ » فـ « نا » : مفعولٌ أول ، و « البركَةُ » : مبتدأ ، و « مع الأكابر » ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل : «أعلمنا الله البركَةَ مع الأكابِرِ » ، ويجوز التعليقُ عنهما ؛ فتقول : « أعْلَمْتُ زيداً لعَمْرٌو قائم » .

ومثالُ حذفهما للدلالة أن يقال : هل أعلمت أحداً عمراً قائماً ؟ فتقول : أعلمت زيداً .

ومثالُ حذف أحدهما للدلالة أن تقول فى هذه الصورة : « أعلمت زيداً عمراً » أى : قائماً ، أو «أعلمت زيداً قائماً »أى : عمراً قائماً .

* * *

وَإنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ(٢)

---

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « لمفعولى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، ومفعولى مضاف و « علمت » قصد لفظه : مضاف إليه « مطلقاً » حال من الضمير المستتر فى الصلة « للثان » جار ومجرور متعلق بحقق الآتى « والثالث » معطوف على الثانى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « حققا » حقق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من حقق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) و « إن » شرطية « تعديا » فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، =

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِى اثْنَىْ كَسَا
فَهْوَ بِهِ فى كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا(١)

تقدَّمَ أن « رأى ، وعلم » إذا دخلت عليهما همزةُ النَّقْلِ تعدَّيَا إلى ثلاثة مفاعيل ، وأشار فى هذين البيتين إلى أنه إنما يثبُتُ لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيَانِ إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيَانِ إلى واحد — كما إذا كانت « رأى » بمعنى أبْصَرَ ، نحو : « رأى زيد عمراً » و « عَلِمَ » بمعنى عَرَفَ نحو : « عَلِمَ زيدٌ الحقَّ » — فإنهما يتعدَّيَانِ بعد الهمزة إلى مفعولين ، نحو : « أَرَيْتُ زَيْداً عمراً » و « أَعْلَمْتُ زيداً الحقَّ » والثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى من مفعولَىْ « كَسَا » و « أَعْطَى » نحو : « كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً » و « أعطيت زيداً دِرْهَمًا » :

= « لواحد » جار ومجرور متعلق بقوله تعديا « بلا همز » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بتعديا أيضاً ، ولا مضاف و « همز » مضاف إليه « فلاثنين » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، لاثنين : جار ومجرور متعلق بقوله توصلا الآتى « به » جار ومجرور متعلق بتوصلا أيضاً « توصلا » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، ويجوز أن يكون توصلا فعلا ماضياً مبنياً للمعلوم ، والألف ضمير الاثنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل .

(١) « والثان » مبتدأ « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستكن فى الخبر الآتى « كثانى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وثانى مضاف و « اثنى » مضاف إليه ، واثنى مضاف ، و « كسا » قصد لفظه : مضاف إليه « فهو » مبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بائتسا الآتى « فى كل » جار ومجرور متعلق بائتسا أيضاً ، وكل مضاف و « حكم » مضاف إليه « ذو » خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و « ائتسا » مضاف إليه ، وأصله ممدود فقصره للضرورة ، والائتساء : أصله بمعنى الاقتداء ، والمراد به هنا أنه مثله فى كل حكم .

فى كونه لا يَصِحُّ الإخبار به عن الأول ؛ فلا تقول : [زيدٌ الحقُّ ، كما لا تقول] « زيد درهم » ، وفى كونه يجوز حَذْفُه مع الأول ، وحَــذْفُ الثانى وإبقاء الأول ، وحذف الأول وإبقاء الثانى ، وإن لم يدل على ذلك دليل ؛ فمثالُ حَذْفهما : أعْلَمْتُ ، وأعْطَيْتُ » ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) ومثالُ حذف الثانى وإبقاء الأول « أعْلَمْتُ زيداً ، وأعْطَيْتُ زيداً » ومنه قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ومثالُ حَذْفِ الأول وإبقاء الثانى نحو : « أعْلَمْتُ الحقَّ ، وأعطيتُ دِرْهَماً » ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) وهذا معنى قوله : « والثانى منهما — إلى آخر البيت[1] » .

* * *

وكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا ، أَخْــبَرَا حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، كَذَاكَ خَبَّرَا[2]

---

(١) عبارة الناظم ـ وهى قوله « فهو به فى كل حكم ذو ائتسا » ـ عامة . ولم يتعرض الشارح ـ رحمه الله ! ـ فى كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته ؛ فهذا العموم يعطى أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين . فشأن مفعولها الثانى كشأن المفعول الثانى من مفعولى كسا ، ومن شأن المفعول الثانى من مفعولى كسا أنه لا يعلق عنه العامل ، ولكن المفعول الثانى من مفعولى رأى البصرية وعلم العرفانية يعلق عنه العامل ؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى : (رب أرنى كيف تحيي الموتى) فأرنى هنا بصرية ، لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى . ومفعولها الأول ياء المتكلم ، ومفعولها الثانى جملة (كيف تحيي الموتى) وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام ، ومن التعليق أيضا قوله تعالى : (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟) .

(٢) « وكأرى » الواو عاطفة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « السابق » نعت لأرى « نبأ » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « أخبرا ، حدث ، أنبأ » هذه الثلاثة =

تقدَّمَ أن المصنف عَدَّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعةً ، وسبقَ ذكر : « أَعْلَمَ ، وَأَرَى » وذكر فى هذا البيت الخمسةَ الباقيَةَ ، وهى : « نَبَّأَ » كقولك : « نَبَّأْتُ زيداً عَمْراً قائماً » ومنه قوله :

١٣٧ — نُبِّئْتُ زُرْعَةَ — وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا —
يُهْدِى إِلَىَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

= معطوفات على نبأ بحرف عطف مقدر « كذاك » الكاف حرف جر . وذا : اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بالكاف . والكاف بعده حرف خطاب . والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خبرا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر .

١٣٧ — هذا البيت للنابغة الذبيانى . من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد ، وكان قد لقيه فى سوق عكاظ ، فأشار زرعة على النابغة الذبيانى بأن يحمل قومه على معاداة بنى أسد وترك محالفتهم ، فأبى النابغة ذلك ؛ لما فيه من الغدر ، فتركه زرعة ومضى ، ثم بلغ النابغة أن زرعة يتوعده ، فقال أبياتاً يهجوه فيها ، وهذا البيت الشاهد أولها .

اللغة : « نبئت » أخبرت ، والنبأ كالخبر وزناً ومعنى . ويقال : النبأ أخص من الخبر ؛ لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار « والسفاهة كاسمها » السفاهة : الطيش وخفة الأحلام ، وأراد أن السفاهة فى معناها قبيحة كما أن اسمها قبيح . « غرائب الأشعار » الغرائب : جمع غريبة ، وأراد بها ما لا يعهد مثله ، ويروى مكانه « أوابد الأشعار » والأوابد : جمع آبدة ، وأصلها اسم فاعل من « أبدت الوحوش » إذا نفرت ولم تأنس .

الإعراب : « نبئت » نبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء التى للمتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « زرعة » مفعول ثان « والسفاهة كاسمها » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر فى محل نصب حال « يهدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زرعة ، والجملة من يهدى وفاعله فى محل نصب مفعول ثالث لنبىء « إلى » جار ومجرور متعلق بيهدى « غرائب » مفعول به ليهدى ، وغرائب مضاف و « الأشعار » مضاف إليه .

=

وَ « أَخْبَرَ » كقولك : « أَخبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنطَلِقًا » ومنه قوله :

١٣٨ — وَمَا عَلَيْــكِ — إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا ،

وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًا — أَنْ تَعُودِينِي ؟ !

= الشاهد فيه : قوله « نبئت زرعة . . . يهذى » حيث أعمل « نبأ » فى مفاعيل ثلاثة ، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء ، والثانى قوله « زرعة » والثالث جملة « يهذى » مع فاعله ومفعوله .

١٣٨ — هذا البيت لرجل من بنى كلاب ، وهو من مختار أبى تمام فى ديوان الحماسة ، ولكن رواية الحماسة هكذا :

وَمَا عَلَيْــكِ ـ إِذَا خُبِّرْتِنِي دَنِفًا رَهْنَ الْمَنِيَّةِ ، يَوْمًا ـ أَنْ تَعُودِينَا

أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِسِي فَاكِ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينَا

وانظر شرح التبريزى على الحماسة ٣ — ٣٥٣ بتحقيقنا .

اللغة : « دنفا » بزنة كتف — هو الذى لازمه مرض العشق ، وهو وصف من الدنف — بفتح الدال والنون جميعاً — وأصله المرض الملازم الذى ينهك القوى « وغاب بعلك » بعل المرأة : زوجها ، وقد رأيت أن رواية الحماسة فى مكان هذه العبارة « رهن المنية » والمنية : الموت ، وفلان رهن كذا : أى مقيد به ، يريد أنه فى حال من المرض الشديد تجعله فى سياق الموت ، وقوله « أن تعودينى » العيادة : زيارة المريض خاصة ، ولا تقال فى زيارة غيره .

الإعراب : « وما » اسم استفهام مبتدأ « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أخبرتنى » أخبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول ثان لأخبر « دنفا » مفعول ثالث ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاثة فى محل جر بإضافة إذا إليها « وغاب بعلك » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل وفاعل فى محل نصب حال ، وهى — عند أبى العباس المبرد — على تقدير « قد » أى : وقد غاب بعلك ، ويجوز أن تكون الواو للعطف ، والجملة فى محل جر بالعطف على جملة « أخبرتنى دنفا » =

وَ « حَدَّثَ » كقولك « حَدَّثْتُ زَيْداً بَكْراً مُقِيما » ومنه قولُه :

١٣٩ — أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ ، فَمَنْ حُدِّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلاَءُ ؟

= المجرورة محلا بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا الشرطية محذوف ، والتقدير : إذا أخبرتنى دنفا فما عليك « أن تعودينى » فى تأويل مصدر مجرور بفى محذوفة ، والتقدير : فى عيادتى ، وحذف حرف الجر ههنا قياس ، والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذى تعلق به الجار والمجرور الواقع خبرا .

الشاهد فيه : قوله « أخبرتنى دنفا » حيث أعمل « أخبر » فى ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة ، والثانى ياء المتكلم ، والثالث قوله « دنفا » .

١٣٩ — البيت للحارث بن حلزة اليشكرى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

اللغة : « منعتم ما تسألون » معناه : إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفة والإخاء والمساواة فلأى شىء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعتنا ؟ « فمن حدثتموه له علينا الولاء » يقول : من الذى بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة فى سالف الدهر ، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله ؟ والاستفهام بمعنى النفى ، يريد لم يكن لأحد سلطان فى الزمن الغابر علينا ، ويروى « له علينا العلاء » بالعين المهملة ، من العلو ، وهو الرفعة ، ويروى « الغلاء » بالغين المعجمة ، وهو الارتفاع أيضاً .

الإعراب : « منعتم » فعل وفاعل « ما » اسم موصول : مفعول به لمنع « تسألون » جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى تسألونه « فمن » اسم استفهام مبتدأ « حدثتموه » حدث : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطبين نائب فاعل ، وهاء الغائب مفعول ثان ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « له ، علينا » يتعلقان بمحذوف خبر مقدم « الولاء » مبتدأ مؤخر ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثالث لحدث .

الشاهد : قوله « حدثتموه . . . له علينا الولاء » حيث أعمل « حدث » فى ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثانى هاء الغائب ، والثالث جملة « له علينا الولاء » كما أوضحناه فى الإعراب .

وَ « أَنْبَأَ » كقولك : « أَنْبَأْتُ عبدَ الله زيداً مُسَافِرا » ومنه قوله :

١٤٠ — وَأُنْبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ

وَ « خَبَّرَ » كقولك : « خَبَّرْتُ زيداً عمراً غائباً» ومنه قوله :

١٤١ — وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً
فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا

---

١٤٠ — هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة يمدح بها قيس بن معد يكرب ، وأولها قوله :

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هٰذَا الزَّمَنْ عَلَى الْمَرْءِ إِلاَّ عَنَاءٌ مُعَنّْ

اللغة : « معن » هو اسم فاعل من عناه — بتشديد النون — إذا أورثه العناء والمشقة « ولم أبله » تقول : بلوته أبلوه ، إذا اختبرته ، ويروى فى مكانه « ولم آته » ، ويذكر الرواة أن قيسا حين سمع هذا البيت قال : أوشك ؟ ثم أمر بحبسه .

الإعراب : « وأنبئت » أنبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول « قيسا » مفعول ثان « ولم أبله » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا ، ومفعول ، فى محل نصب حال « كما » الكاف جارة ، وما : يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف ، وأن تكون مصدرية ، وعلى الأول فجملة « زعموا » لا محل لها صلة ، وعلى الثانى تكون « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى كزعمهم «خير» مفعول ثالث لأنبئت ، وخير مضاف و « أهل » مضاف إليه ، وأهل مضاف و « اليمن » مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « وأنبئت قيسا . . . خير أهل اليمن » حيث أعمل أنبأ فى مفاعيل ثلاثة ، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثانى قوله « قيسا » ، والثالث قوله « خير أهل اليمن » .

١٤١ — هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، وكان قد عشق امرأة من بنى عبد الله بن غطفان ، وكلف بها ، وكانت هى تجد به أيضاً ، فخرج إلى مصر فى ميرة ، =

. . . .

= فبلغه أنها مريضة ، فترك ميرته ، وكر نحوها راجعاً ، وهو يقول أبياتاً أولها بيت الشاهد ، وبعده قوله :

فَيَالَيْتَ شِعْرِى هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا مَلاَحَةُ عَيْنَىْ أُمِّ يَحْيَى وَجِيدُهَا ؟

وَهَلْ أَخْلَقَتْ أَثْوَابُهَا بَعْدَ جِدَّةٍ أَلاَ حَبَّذَا أَخْلاَقُهَا وَجَدِيدُهَا ؟

وَلَمْ يَبْقَ يَا سَوْدَاءُ شَىْءٌ أُحِبُّهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلاَمُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا ؟

(وانظر شرح التبريزى على الحماسة ٣ / ٣٤٤ بتحقيقنا) .

اللغة : « الغميم » بفتح الغين المعجمة وكسر الميم — اسم موضع فى بلاد الحجاز ، ويقال : هو بضم الغين على زنة التصغير ، ويروى « ونبئت سوداء الغميم » ويروى أيضاً « ونبئت سوداء القلوب » فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينة فى قوله فى محبوبته واسمها أميمة :

قِفِى يَا أُمَيْمَ الْقَلْبِ نَقْضِ لُبَانَةً وَنَشْكُ الْهَوَى، ثُمَّ افْعَلِى مَا بَدَا لَكِ

ويجوز أن يكون أراد أنها تحل من القلوب محل السويداء ، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسية القلب ، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله ، أو أراد أن لها مع كل محب قلباً ، ويروون عجز البيت « فأقبلت من مصر إليها أعودها » .

الإعراب : « خبرت » خبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول « سوداء » مفعول ثان ، وسوداء مضاف و « الغميم » أو « القلوب » مضاف إليه « مريضة » مفعول ثالث لخبر « فأقبلت » فعل وفاعل « من أهلى » الجار والمجرور متعلق بأقبل ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بمصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لياء المتكلم «أعودها» أعود : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وها : مفعول به ، والجملة فى محل نصب حال من التاء فى « أقبلت » .

الشاهد فيه : قوله « وخبرت سوداء الغميم مريضة » حيث أعمل « خبر » فى ثلاثة مفاعيل ، أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثانى قوله « سوداء الغميم » ، والثالث قوله « مريضة » ، كما اتضح لك فى إعراب البيت .

هذا ، وأنت لو تأملت فى جميع هذه الشواهد التى جاء بها الشارح لهذه المسألة =

وإنما قال المصنف : « وكأرى السابق » لأنه تقدم فى هذا الباب أن « أرى » تارة تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل ، وتارة تتعدَّى إلى اثنين ، وكان قد ذَكَرَ أولا [أرَى] المتعدية إلى ثلاثة ؛ فَنَبَّهَ على أن هذه الأفعالَ الخمسةَ مثلُ «أرى» السابقة ، وهى المتعدية إلى ثلاثة ، لا مثل « أرَى » المتأخرَةِ ، وهى المتعدية إلى اثنين .

* * *

= لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول ، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل وبعضها تجد المفعول الثانى والمفعول الثالث فيه مفردين ، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة كبيت الحارث بن حلزة (رقم ١٣٩) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها ، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى : « ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة » اهـ .

الفَـــاعِلُ

الْفَاعِلُ الَّذِى كَمَرْفُوعَىْ « أَتَى زَيْدٌ » « مُنِيراً وَجْهُهُ» « نِعْمَ الْفَتَى »(١)

لمـا فَرَغَ من الـكلام على نواسخ الابتداء شَرَعَ فى ذكر ما يطلبه الفعلُ التامُّ من المرفوع — وهو الفاعلُ ، أو نائبُهُ — وسيأتى الـكلام على نائبه فى الباب الذى يلى هذا البابَ .

فأمَّا الفاعل فهو : الاسمُ ، المسند إليه فِعْلٌ ، على طريقة فَعَلَ ، أو شِبْهُهُ ، وحكمه الرّفع(٢) والمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » والمؤوَّلَ به ، نحو : « يعجِبُنِى أن تَقُومَ » أى : قِيامُكَ .

---

(١) « الفاعل » مبتدأ « الذى » اسم موصول : خبر المبتدأ « كمرفوعى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أتى زيد » فعل وفاعل ، ومرفوعى مضاف ، وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها فى محل جر مضاف إليه « منيراً » حال ، وهو اسم فاعل « وجهه » وجه : فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه « نعم الفتى » فعل وفاعل .

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم خرق الثوب المسمار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر . وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أو بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

وقال عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

أَلَمْ تسأَلِ الأَطْلاَلَ وَالْمُتَرَبَّعَا بِبَطْنِ حُلَيَّاتٍ دَوارِسَ أَرْبَعَا

إلى الشَّرْى مِنْ وَادِى المُغَمَّسِ بَدَّلَتْ مَعَالِمَهُ وَبْلاً وَنَكْبَاء زَعْزَعَا

وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً ، كما قال الراجز :

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنـــهُ الْقَدَمَا الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وربما رفعوهما جميعاً ، كما قال الشاعر :

إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَان وَبُومُ =

فخرج بـ « المسند إليه فعلٌ » ما أسند إليه غيرُهُ ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ » أو جملة ، نحو : « زيد قام أبوه » أو « زيدٌ قامَ » أو ما هو فى قوة الجملة ، نحو : « زيدٌ قائمٌ غُلاَمُهُ » أو « زيدٌ قائمٌ » أى : هو .

وخرج بقولنا «على طريقة فَعَلَ » ما أسند إليه فعل على طريقةِ فُعِلَ ، وهو النائب عن الفاعل ، نحو : « ضُرِبَ زيدٌ » .

= وسيشير الشارح فى مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة ، ونتعرض هناك للكلام عليها مرة أخرى ، إن شاء الله تعالى ،

والمبيح لذلك كله اعتمادهم على انفهام المعنى ، وهم لا يحملون ذلك قياسا ، ولا يطردونه فى كلامهم ، ولا يستبيحونه فى حال السعة والتمكن من القول .

وقد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر ، نحو قوله تعالى : (ولولا دفع الله الناس) أو بإضافة اسم المصدر ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « من قبلة الرجل امرأته الوضوء » .

وقد يجر الفاعل بالباء الزائدة ، وذلك على ثلاثة أنواع :

الأول واجب ، وذلك فى أفعل الذى على صورة فعل الأمر فى باب التعجب ، نحو قوله تعالى : (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :

أَخْلِقْ بِذِى الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

الثانى كثير غالب ، وهو فى فاعل « كفى » نحو قوله تعالى : (كفى بالله شهيداً) ومن القليل فى فاعل كفى تجرده من الباء ، كما فى قول سحيم بن وثيل الرياحى :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلاَمُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

فقد جاء بفاعل « كفى » وهو قوله « الشيب » غير مجرور بالباء .

والثالث شاذ ، وذلك فيما عدا أفعل فى التعجب وفاعل كفى ، وذلك نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِى بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ

فالباء فى « بما » زائدة ، وما : موصول اسمى فاعل يأتى ، وهذا بعض تخريجات هذا البيت .

وقد يجر الفاعل بمن الزائدة إذا كان نكرة بعد نفى أو شبهه ، نحو قوله تعالى : (ما جاءنا من بشير) والفاعل حينئذ مرفوع بضمة مقدرة على الراجح ، فاحفظ ذلك كله ،

والمراد بشبه الفعل المذكور : اسمُ الفاعل ، نحو : « أقائمٌ الزَّيْدَانِ » ، والصفةُ المشبهةُ ، نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » والمصدرُ ، نحو : « عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْراً » واسمُ الفعلِ ، نحو : « هَيْهَاتَ العَقِيقُ » والظرفُ والجار والمجرور ، نحو : « زيدٌ عندكَ أبُوهُ » أو « فى الدارِ غُلَامَاهُ » وأفعلُ التفضيل ، نحو : « مررت بالأفضَلِ أبُوهُ » فأبوهُ : مرفوع بالأفضل ، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : « كمرفوعَىْ أتى — إلخ » .

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يُشْبِهُ الفعل، كما تقدم ذكره ، ومثّل للمرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رفع بفعلٍ متصرفٍ ، نحو : « أتى زيد » والثانى ما رفع بفعل غير متصرفٍ ، نحو : « نِعْمَ الْفَتَى » ومَثَّل للمرفوع بشبه الفعل بقوله : « منيراً وَجْهُه » .

* * *

وَبعْدَ فِعْـلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ ، وَإِلاَّ فَضَـمِيرٌ اُسْـتَتَرْ (١)

---

(١) « وبعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « فاعل » مبتدأ مؤخر « فإن » شرطية « ظهر » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل « فهو » الفاء لربط الجواب بالشرط ، هو : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « فإن ظهر فهو المطلوب » مثلا ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « وإلا » الواو عاطفة ، وإن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وإلا يظهر « فضمير » الفاء لربط الجواب بالشرط ، ضمير : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو ضمير ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة « استتر » مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لضمير .

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل ، وفى هذا الحكم خالف الكوفيون، وهذا هو الذى ذكره =

حُـكْمُ الفاعل التأخُّرُ عن رافعه — وهو الفعلُ أو شِبْهُهُ — نحو : « قَامَ الزيدان ، وزيد قَائِمٌ غُلاَمَاهُ ، وقَامَ زَيْدٌ » ولا يجوز تقديمه على رافعه ؛ فلا تقول : « الزيدان قام » ، ولا « زيد غلاماه قائم » ، ولا « زيد قام » على أن يكون « زيد » فاعلا مُقَدَّماً ، بل على أن يكون مبتدأ ، والفعلُ بعده رافع لضمير مستتر ، والتقدير « زَيْدٌ قَامَ هُوَ » وهذا مذهب البصريين ، وأما الـكوفيون فأجازوا التقديمَ فى ذلك كله[1].

= الشارح بقوله: «حكم الفاعل التأخر عن رافعه — إلخ» وثانى الحـكمين : أنه لا يجوز حذف الفاعل ، بل إما أن يكون ملفوظاً به ، وإما أن يكون ضميراً مستتراً ، وهذا هو الذى ذكره الشارح بقوله : « وأشار بقوله فإن ظهر — إلخ ، إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع » وليس هذا الحـكم مطرداً ، بل له استثناء سنذكره فيما بعد (اقرأ الهامشة ١ ص ٧٨) .

(١) استدل الـكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه ، بوروده عن العرب فى نحو قول الزباء :

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيداً ... أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

فى رواية من روى « مشيها » مرفوعا ، قالوا : ما : اسم استفهام مبتدأ ، وللجمال : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، مشى : فاعل تقدم على عامله — وهو وئيداً الآتى — ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه ، ووئيداً : حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وتقدير الـكلام : أى شىء ثابت للجمال حال كونها وئيداً مشيها.

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين ، أحدهما : أن الفعل وفاعله كجزأين لـكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا ، فـكما لا يجوز تقديم عجز الـكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله ، وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع فى اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » — وكان تقديم الفاعل جائزاً — لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر ، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد المذكور على أنه فاعل ، وقام حينئذ خال من الضمير ؟ =

وتظهر فائدة الخلاف فى غير الصورة الأخيرة — وهى صورة الإفراد — نحو : « زَيْدٌ قَامَ » ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : « الزيدان قَامَ ، والزيدونَ قَامَ » وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : « الزيدان قَامَا ، والزيدونَ قَامُوا » ، فتأتى بألفٍ وَوَاوٍ فى الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : « وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ » .

وأشار بقوله : « فإن ظهر — إلخ » إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لا بُدّ له من مرفوع[1]، فإن ظَهَرَ فلا إضمار ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ » أى : هو .

* * *

= ولا شك أن بين الحالتين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلى تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معان للتراكيب غير المعانى الأولية التى تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها .

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ماذكروا من وجوه الإعراب، إذ يجوز أن يكون « مشى » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و « وئيداً » حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشيها يظهر وئيداً ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملا لوجه آخر لم يصلح دليلا .

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل ، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم ، ونحن نذكر لك أربعة مواضع من هذا القبيل :

(الأول) الفعل المؤكد فى نحو قول الشاعر :

* أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ * =

(الثانى) الفعل المبنى للمجهول ، فى نحو قوله تعالى (وقضى الأمر) وفى نحو قول الشاعر :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى أَنِّى وَجَدْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

وَجَرِّدِ الْفِعْـــلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاُثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ«فَازَ الشُّهَدَا»(١)
وَقَدْ يُقَالُ : سَعِدَا ، وَسَعِدُوا ، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدُ(٢)

مَذْهَبُ جمهور العرب أنه إذا أسند الفعلُ إلى ظاهرٍ — مثنًّى ، أو مجموعٍ — وَجَبَ تجريدُه من علامةٍ تَدُلُّ على التثنية أو الجمع ، فيكون كحالِهِ إذا أسند إلى مفرد ؛ فتقول : « قَامَ الزيدان ، وقَامَ الزيدون ، وقَامَتِ الهندات » ، كما تقول : « قام زيد » ولا تقول على مذهب هؤلاء : « قَامَا الزيدان » ،

(الثالث) « كان » الزائدة فى نحو قول الشاعر ، وقد أنشدناه مع نظائره فى باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها :

لِلّٰهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفِلِ

بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها .

(الرابع) الفعل المكفوف بما ، نحو قلما ، وطالما ، وكثر ما ، بناء على ما ذهب إليه سيبويه .

ومن العلماء من يزعم أن « ما » فى نحو « طالما نهيتك » مصدرية سابكة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال ، والتقدير : طال نهيي إياك .

(١) « وجرد » الواو عاطفة ، جرد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الفعل » مفعول به لجرد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « أسندا » أسند : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، والألف للإطلاق . والجملة من أسند ونائب فاعله فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « لاثنين » جار ومجرور متعلق بأسند « أو جمع » معطوف على اثنين « كفاز الشهدا » الكاف جارة لقول محذوف ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب بذلك المجرور المحذوف ، وأصل الكلام : وذلك كائن كقولك فاز الشهداء .

(٢) « وقد » حرف تقليل « يقال » فعل مضارع مبنى للمجهول « سعدا وسعدوا » قصد لفظهما : نائب عن الفاعل ومعطوف عليه « والفعل » الواو للحال . والفعل : مبتدأ « للظاهر ، بعد » متعلقان بمسند الآتى « مسند » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

ولا « قَامُوا الزيدون » ، ولا « قُمْنَ الهندات » فتأتى بعلامة فى الفعل الرافع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به ، وما اتصـل بالفعل — من الألف ، والواو ، والنون — حُرُوفٌ تدلُّ على تثنيةِ الفاعلِ أو جَمْعِهِ ، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخراً ، والفعلُ المتقدمُ وما اتَّصَـلَ به اسماً فى موضع رفع به ، والجملة فى موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجهاً آخر ، وهو : أن يكون ما اتَّصَلَ بالفعل مرفوعاً به كما تقدَّمَ ، ومابعده بَدَلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة — أعنى الألف ، والواو ، والنون — .

ومذهبُ طائفةٍ من العرب — وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصفَّار فى شرح الكِتَابِ — أن الفعـل إذا أسند إلى ظاهر — مثنى ، أو مجموع — أُتِىَ فيه بعلامةٍ تدلُّ على التثنية أو الجمـع[١] ؛ فتقول : « قَامَا الزيدان ، وقَامُوا الزيدون ، وقُمْنَ الهنداتُ » فتكون الألف والواو والنون حُرُوفاً تدلُّ على التثنية والجمع ، كما كانت التاء فى « قامت هِندٌ » حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب[٢] ، والاسمُ الذى بعد المذكورِ مرفوعٌ به ، كما ارتفعت « هند » بـ « قامت » ، ومن ذلك قولُه :

---

(١) وليس الإتيان بعلامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعا واجباً عند هؤلاء ، بل إنهم ربما جاءوا بالعلامة ، وربما تركوها .

(٢) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم — يقال : هم طيء ، ويقال : هم أزدشوءة — وأما لحاق تاء التأنيث فلغة جميع العرب .

الثانى : أن لحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز فى جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلا ، فأما لحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل=

١٤٢ – تَوَلّى قِتَالَ ٱلْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَـدٌ وَحَمِيمُ

= ضميراً متصلا لمؤنث مطلقا ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقى التأنيث ، على ما سيأتى بيانه وتفصيله فى هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركا بين المذكر والمؤنث كزيد وهند ، فقد سمى بكل من زيد وهند مذكر وسمى بكل منهما مؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد .

١٤٢ – البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير ، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذى يقول :

كَيْفَ نَوْمِى عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا ... تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةٌ شَعْـوَاءُ ؟

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِى ... عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيلَةُ الْعَذْرَاءُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها ، منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمِصْرَيْنِ حُزْنًا وَذِلَّةً ... قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَاثَلِيقِ مُقِيمُ

اللغة : « المارقين » الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية « مبعد » أراد به الأجنبي « وحميم » الصديق الذى يهتم لأمر صديقه « أسلماه » خـذلاه ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على مصعب « قتال » مفعول به لتولى ، وقتال مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه « بنفسه » جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « أسلماه » أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم « مبعد » فاعل أسلم « وحميم » الواو حرف عطف حميم : معطوف على مبعد . =

وقوله :

١٤٣ — يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أَهْـلِي ؛ فَـكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

= الشاهد فيه . قوله « وقد أسلماه مبعد وحميم » حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر . وكان القياس على الفصحى أن يقول « وقد أسلمه مبعد وحميم » . وسيأتى لهذا الشاهد نظائر فى شرح الشاهدين الآتيين رقم ١٤٣ و ١٤٤ .

١٤٣ — هذا البيت من الشواهد التى لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

وَأَهْـلُ الَّذِى بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لُحِىَ الْبَائِـعُ الأَوَّلُ

اللغة : « يلوموننى » تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما — بوزان قال يقول قولا — ولومة ، وملامة ، وإذا أردت المبالغه قلت : لومة — بتشديد الواو — « يعذل » العذل — بفتح فسكون — هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » تقول : لحا فلان فلانا يلحوه — مثل دعاه يدعوه — ولحاه يلحاه — مثل نهاه ينهاه — إذا لامه وعذله :

الإعراب : « يلوموننى » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ليلوم « فى اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهلى » أهل : فاعل يلوم ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فكلهم » كل : مبتدأ ، وكل مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ ، والجملة من يعذل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلوموننى . . . أهلى » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : لغة أزدشنوءة .

ويذكر النحاة مع هذا الشاهد والذى قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمدانى) :

نَتَجَ الرَّبِيـعُ مَحَاسِـنَا أَلْقَحْنَهَا غُـرُّ السَّحَائِبْ

ومثله قول « تميم » وهو من شعراء اليتيمة :

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهْوَ مُغَرِّبٌ وَأَقْبَلْنَ رَابَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده =

وقوله :

١٤٤ — رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِي
فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

= وهو قوله « غر السحائب » فى الأول ، و « رايات الصباح » فى الثانى ، وكذلك قول عمرو بن ملقط :

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْــدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَــهْ

فقد وصل ألف الاثنين بالفعل فى قوله « ألفيتا » مع كونه مسنداً إلى المثنى الذى هو قوله « عيناك » وكذلك قول عروة بن الورد :

وَأَحْقَــرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِــيرُ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل فى قوله «كانا » مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر ، وذلك قوله « نسب وخير » ومثله قول الآخر :

نُسِــيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد فى قوله « نسيا حاتم وأوس » وهذا - مع ماأنشدناه من بيت عمرو ابن ملقط - يدل على أن شأن نائب الفاعل فى هذه المسألة كشأن الفاعل ، وسيأتى لهذه المسألة شواهد أخرى فى شرح الشاهد ١٤٤ الآتى .

١٤٤ — البيت لأبى عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبى ، من ولد عتبة بن أبى سفيان .

اللغة : « الغوانى » جمع غانية ، وهى هنا التى استغنت بجمالها عن الزينة « لاح » ظهر « النواضر » الجميلة ، مأخوذ من النضرة ، وهى الحسن والرواء ، والنواضر : جمع ناضر .

الإعراب : « رأين » رأى : فعل ماض ، وهى هنا بصرية ، والنون حرف دال على جماعة الإناث « الغوانى » فاعل رأى « الشيب » مفعول به لرأى « لاح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب « بعارضى » الباء حرف جر ، وعارض : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف ، وياء =

ف « مُبْعَدٌ وحَمِيم » مرفوعان بقوله : « أسلماه » والألف فى « أَسْلَمَاهُ » حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلك « أهلى » مرفوعٌ بِقَوْلِهِ « يَلُومُونَنِى » والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجمع ، و « الغَوانى » مرفوعٌ بـ « رَأَيْنَ » والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغة أشار المصنفُ بقولِهِ : « وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وسَعِدُوا — إلى آخر البيت » .

ومعناه أنه قد يُؤْتَى فى الفعل المسند إلى الظاهر بعلامَةٍ تدلُّ على التثنية ، أو الجمع ؛ فأشْعَرَ قولُه « وقد يقال » بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .

وإنما قال : « والفعلُ للظاهر بعدُ مسندُ » لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون

= المتكلم مضاف إليه « فأعرضن » فعل وفاعل « عنى ، بالخدود » جاران ومجروران متعلقان بأعرض « النواضر » صفة للخدود .

الشاهد فيه : قوله « رأين الغوانى » فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة فى قوله « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر بعده ، وهو قوله « الغوانى » كما أوضحناه فى الإعراب ، ومثله قول الآخر :

فَأَدْرَكْنَهُ خَالاَتُهُ فَخَذَلْنَهُ ... أَلاَ إِنَّ عِرْقَ السُّوءِ لاَ بُدَّ مُدْرِكُ

ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩٩ الذى سبق فى باب إن وأخواتها وقول الشاعر :

نَصَرُوكَ قَوْمِى ؛ فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ ... وَلَوَ انَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلاَ

فقد ألحق علامة جمع الذكور ـ وهى الواو ـ بالفعل فى قوله « نصروك » مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله « قومى » .

وقد ورد فى الحديث كثير على هذه اللغة ؛ فن ذلك ماجاء فى حديث وائل بن حجر « ووقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه » وقوله « يخرجن العواتق وذوات الخدور » وقوله « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » وسنتكلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاما خاصا (انظر الهامشة ١ فى ص ٨٥) ؛ لأن ابن مالك يسمى هذه اللغة « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة » كما سيقول الشارح .

قليلا إذا جعلْتَ الفعلَ مسنداً إلى الظاهر الذى بعده ، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به — من الألف ، والواو ، والنون — وجعلْتَ الظاَهرَ مبتدأ ، أو بدلا من الضمير ؛ فلا يكون ذلك قليلا ، وهذه اللغة القليلةُ هى التى يعبر عنها النحويون بلغة : « أَكَلُونِى البَرَاغِيثُ » ، وَيُعبِّرُ عنها المصنف فى كتبه بلغة « يَتعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ »[1] ، فـ « البراغيث » فاعل « أكلونى » و « ملائكة » فاعل « يتعاقبون » هكذا زعَمَ المصنف.

احكام الفاعل (١) الرفع - (٢) لا يستغنى عنه (٣) تأخره عن رافع (٤) تجرد الفعل (٥) حذف الفعل - (٦) تاء التأنيث الساكنة (٧) الاتصال بالفعل.

* * *

وَيَرْفَعُ الْفَاعِــــلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا
كَمِثْلِ « زَيْدٌ » فِى جَوَابِ « مَنْ قَرَا » ؟

---

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث ، وذلك على اعتبار أن الواو فى « يتعاقبون » علامة جمع الذكور ، و « ملائكة » وهو الفاعل مذكور بعد الفعل المتصل بالواو ، وقد تكلم على هـذا الاستدلال قوم من المؤلفين ، وقالوا : إن هذه الجملة قطعة من حديث مطول ، وقد روى هذه القطعة مالك رضى الله عنه فى الموطأ ، وأصله « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو فى « يتعاقبون » ليست علامة على جمع الذكور ، ولـكنها ضمير جماعة الذكور ، وهى فاعل ، وجملة الفعل وفاعله صفة لملائكة الواقع اسم إن ، و « ملائكة » المرفوع بعده ليس فاعلا ، ولـكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ماأجمل أولا ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، ولأنه قد ورد هذا الـكلام علىهذا الاستدلال تجد الشارح يقول فى آخر تقريره : « هـكذا زعم المصنف » يريد أن يبرأ من تبعته ، ولقائل أن يقول : « إن الاستدلال بالقطعة التى رواها مالك بن أنس فى الموطأ ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروى فى رواية أخرى .

(٢) « ويرفع » فعل مضارع « الفاعل » مفعول به ليرفع « فعل » فاعل يرفع « أضمرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من أضمر ونائب فاعله فى محل رفع صفة لفعل « كمثل » الـكاف زائدة ،=

إذا دَلَّ دليلٌ على الفعل جاز حَذْفُهُ ، وإبقاء فاعلِهِ ، كما إذا قيل لك : «مَنْ قَرَأ»؟ فتقول : « زَيْدٌ » التقدير : « قرأ زيد »

وقد يُحْذَفُ الفعل وجوباً ، كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) فـ «أَحَدٌ» فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقدير : « وَإِنِ اسْتَجَارَكَ [أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ] » ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد « إنْ » أو « إذَا » فإنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، ومثالُ ذلك فى « إذا » قولُه تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) فـ « ـالسماء » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : « إذا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ انْشَقَّتْ » وهذا مذهبُ جمهور النحويين[1] ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة فى باب الاشتغال ، إن شاء الله تعالى .

* * *

مثل : خبر لمبتدأ محذوف « زيد » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : قرأ زيد « فى جواب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد « من » اسم استفهام مبتدأ « قرا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(١) خلاصة القول فى هذه المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب :

أولها : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده ، وهو الذى قرره الشارح .

والمذهب الثانى : مذهب جمهور النحاة الكوفيين ، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ، وليس فى الكلام محذوف يفسره .

والمذهب الثالث : مذهب أبى الحسن الأخفش ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين مبتدأ ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم ، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير .

=

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي ، إِذَا
كَانَ لِأُنْثَى ، كَـ « أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى »(١)

= فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين :

الأمر الأول : هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط ؟ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لايجوز ذلك ، ولو وقع فى الكلام ماظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلا بالأداة ، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور ، وأما الكوفيون فقالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز فى إن وإذا خاصة ـ من دون سائر أدوات الشرط ـ أن تقع بعدهما الجمل الاسمية ، وعلى هذا لسنا فى حاجة إلى تقدير محذوف ، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير :

والأمر الثانى : هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله ؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداتين فاعلا بذلك الفعل المتأخر ، وذهب جهور البصريين إلى أن الفاعل لايجوز أن يتقدم على رافعه ــ فعلا كان هذا الرافع أو غير فعل ــ فلهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ليرتفع به ذلك الاسم .

وقد نسب جماعة من متأخرى المؤلفين ــ كالعلامة الصبان ــ مذهب الأخفش إلى الكوفيين . والصواب ماقدمنا ذكره .

وبعد ، فانظر ما يأتى لنا تحقيقه فى شرح الشاهد ١٥٧ الآتى :

(١) « وتاء » مبتدأ ، وتاء مضاف ، و « تأنيث » مضاف إليه « تلى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقــديره هى يعود إلى تاء تأنيث ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « الماضى » مفعول به لتلى « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضى ، وخبره محذوف « لأنثى » جار ومجرور متعلق بخبر « كان » المحذوف ، أى إذا كان مسنداً لأنثى « كأبت هند الأذى » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف : أى وذلك كائن كقولك ؛ وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة فى محل نصب بذلك القول المحذوف .

إذا أسند الفعل الماضى إلى مُؤَنَّث لحِقَتْهُ تاء ساكنة تدلُّ على كون الفاعل مؤنثاً ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين الحقيقىِّ والمجازىِّ ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ ، وَطَلَعَتِ الشمسُ » ، لكن لها حالتان : حالةُ لزُومٍ ، وحالةُ جَوَازٍ ، وسيأتى الكلام على ذلك .

* * *

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ(١)

تلزم تاء التأنيث الساكنةُ الفعلَ الماضىَ فى موضعين :

أحدهما : أن يُسْنَدَ الفعلُ إلى ضمير مؤنث متصل ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين المؤنث الحقيقىِّ والمجازىِّ ؛ فتقول : « هِنْدٌ قَامَتْ ، والشَّمْسُ طَلَعَتْ » ، ولا تقول : « قام » ولا « طلع » فإن كان الضمير منفصلا لم يُؤْتَ بالتاء ، نحو : « هِنْدٌ مَاقَامَ إلاَّ هِيَ » .

الثانى : أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقى التأنيث ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ » وهو المراد بقوله : « أو مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍ » وأصْلُ حِرٍ حِرِحٌ ، فحذفت لامُ الكلمة .

وفُهِمَ من كلامه أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين ؛ فلا تلزم فى المؤنث

---

(١) « وإنما » حرف دال على الحصر « تلزم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على تاء التأنيث « فعل » مفعول به لتلزم ، وفعل مضاف ، و « مضمر » مضاف إليه « متصل » نعت لمضمر « أو مفهم » معطوف على مضمر ، وفاعل مفهم ضمير مستتر فيه ؛ لأنه اسم فاعل « ذات » مفعول به لمفهم ، وذات مضاف ، و « حر » مضاف إليه .

المجازىِّ الظاهرِ ؛ فتقول : « طَلَعَ الشمسُ ، وطَلَعَتِ الشمسُ » ولا فى الجمع ، على ما سيأتى تفصيله .

* * *

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاء ، فِي نَحْوِ «أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ»[1]

إذا فُصِلَ بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى بغير « إلا » جاز إثباتُ التاء وحَذْفُهَا ، والأَجْوَدُ الإثباتُ ؛ فتقول : «أتى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ» والأَجْوَدُ «أتَتْ» وتقول : « قَامَ اليَوْمَ هِنْدٌ » والأَجْوَدُ « قَامَتْ » .

* * *

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإلاَّ فُضِّلاَ ، كَ« مَازَكَا إلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ »[2]

وإذا فُصِلَ بين الفعل والفاعـــل المؤنث بـ « إلا » لم يجز إثباتُ التاء عنـــد الجمهور ، فتقـــول : « مَا قَامَ إلاَّ هِنْد ، ومَا طَلَعَ إلا الشمْسُ » ولا يجـــوز

---

(١) « وقد » حرف تقليل « يبيح » فعل مضارع « الفصل » فاعل يبيح « ترك » مفعول به ليبيح ، وترك مضاف ، و « التاء » مضاف إليه « فى نحو » جار ومجرور متعلق بيبيح ، « أتى » فعل ماض « القاضى » مفعول به مقدم على الفاعل « بنت » فاعل أتى مؤخر عن المفعول ، وبنت مضاف ، و « الواقف » مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة نحو إليها ،

(٢) « والحذف » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى « فضلا » الآتى ، ومع مضاف ، و « فصل » مضاف إليه « بإلا » جار ومجرور متعلق بفصل « فضلا » فضل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحذف ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « كا » الكاف جارة لقول محذوف ، وما : نافية « زكا » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « فتاة » فاعل زكا ، وفتاة مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف ، و « العلا » مضاف إليه .

« مَا قَامَتْ إلاَّ هِنْدٌ » ، ولا « مَا طَلَعَتْ إلاّ الشَّمْسُ » ، وقد جاء فى الشعر كقوله :

١٤٥ — * وَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ *

---

١٤٥ — هذا عجز بيت لذى الرمة ـ غيلان بن عقبة ـ وصدره :

* طَوَى النّحْزُ والأجْرَازُ مَا فِى غُرُوضِهَا *

وهذا البيت من قصيدة طويلة ، أولها قوله :

أَمَنْزِلَتَىْ مَىٍّ ، سَلاَمٌ عَلَيْكُمَا ! هَلِ الأزْمُنُ اللاَّئِى مَضَيْنَ رَوَاجِعُ ؟
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أوْ يَكْشِفُ العَمَى ثَلاَثُ الأثَافِى وَالدِّيَارُ البَلاَقِعُ ؟

اللغة : «النحز» ـ بفتح فسكون ـ الدفع ، والنخس ، والسوق الشديد «والأجراز» جمع : جرز ـ بزنة سبب أو عنق ـ وهى الأرض اليابسة لا نبات فيها «غروضها» جمع غرض ـ بفتح أوله ـ وهو للرحل بمنزلة الحزام للسرج ، والبطان للقتب ، وأراد هنا ما تحته ، وهو بطن الناقة و ما حوله ، بعلاقة المجاورة «الجراشع» جمع جرشع ـ برنة قنفذ ـ وهو المنتفخ ،

المعنى : يصف ناقته بالكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالى السوق ، والسير فى الأرض الصلبة ، حتى دق ما تحت غرضها ، ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخة ، فكأنه يقول : أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين : أولهما استحثائى لها على السير بدفعها و نخسها ، والثانى أنها تركض فى أرض يابسة صلبة ليس بها نبات ، وهى مما يشق السير فيه ،

الإعراب : «طوى» فعل ماض «النحز» فاعل «والأجراز» معطوف على الفاعل «ما» اسم موصول : مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به لطوى «فى غروضها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وغروض مضاف ، وها : ضمير عائد إلى الناقة مضاف إليه «فما» نافية «بقيت» بقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إلا» أداة استثناء ملغاة «الضلوع» فاعل بقيت «الجراشع» صفة للضلوع .

الشاهد فيه : قوله «فما بقيت إلا الضلوع» حيث دخلت تاء التأنيث على الفعل ؛ =

فقول المصنف : « إن الحــذف مُفَضَّل على الإثبات » يُشْعِر بأن الإثبات — أيضاً — جائزٌ ، وليس كذلك[1] ؛ لأنه إن أراد به أنه مُفَضَّل عليه باعتبار أنه ثَابتٌ فى النثر والنظم ، وأن الإثبات إنما جاء فى الشعر ؛ فصحيح ، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيحٍ ؛ لأن الإثبات قليل جداً .

* * *

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ ، وَمَعْ   ضَمِيرِ ذِى الْمَجَازِ فِى شِعْرٍ وَقَعْ[2]

= لأن فاعله مؤنث ، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإلا ، وذلك - عند الجمهور - مما لا يجوز فى غير الشعر ، ومثل هذا الشاهد قول الراجز :

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمِّ   فِى حَرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ العَمِّ

(١) إن الذى ذكره الشارح تجن على الناظم ، وإلزام بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه فى هذا الكتاب ، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو ، فنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بإلا ، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل ، وهذا هو الذى يصح أن يحمل عليه كلام الناظم ؛ لأنه صريح الدلالة عليه . ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء فى هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا فى ضرورة الشعر ؛ من أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا ، ولكنه اسم مذكر محذوف ، وهو المستثنى منه ؛ فإذا قلت « لم يزرنى إلا هند » ، فإن أصل الكلام : لم يزرنى أحد إلا هند ، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء ؛ لأن الفاعل مذكر ، وهذا هو الذى يريد الشارح أن يلزم به الناظم ؛ لأنه مذهب الجمهور ، وهو إلزام ما لا يلزم ، على أن لنا فى هذا التعليل وفى ترتيب الحكم عليه كلاماً لا تتسع له هذه العجالة .

(٢) « والحذف » مبتدأ ، وجملة « قد يأتى » وفاعله المستتر فى محل رفع خبر المبتدأ ، « بلا فصل » جار ومجرور متعلق بيأتى « ومع » الواو عاطفة أو للاستئناف ، مع : ظرف متعلق بوقع الآتى ، ومع مضاف ، و « ضمير » مضاف إليه ، وضمير مضاف و « ذى » بمعنى صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « المجاز » مضاف إليه « فى شعر » جار ومجرور متعلق بوقع الآتى « وقع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود =

قد تحْذَفُ التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقى من غير فَصْلٍ ، وهو قليل جداً ، حكى سيبويه : « قَالَ فُلاَنَةُ » ، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضميرِ المؤنث المجازىِّ ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

١٤٦ — فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

* * *

= إلى الحذف ، وتقدير البيت : وحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يجىء فى كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله ، وقد وقع ذلك الحذف فى الشعر مع كون الفاعل ضميرا عائدا إلى مؤنث مجازى التأنيث .

١٤٦ — البيت لعامر بن جوين الطائى ، كما نسب فى كتاب سيبويه (١ — ٢٤٠) وفى شرح شواهده للأعلم الشنتمرى .

اللغة : « المزنة » السحابة المثقلة بالماء « الودق » المطر ، وفى القرآن الكريم (فترى الودق يخرج من خلاله) « أبقل » أنبت البقل ، وهو النبات .

الإعراب : « فلا » نافية تعمل عمل ليس « مزنة » اسمها ، وجملة « ودقت » وفاعله المستتر فيه العائد إلى مزنة فى محل نصب خبر لا « ودقها » ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وودق مضاف وها : مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة لجملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن « أرض » اسم لا ، وجملة « أبقل » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبرها « إبقالها » إبقال : مفعول مطلق ، وإبقال مضاف وضمير الغائبة فى محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل » حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو « أبقل » وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض ، وهى مؤنثة مجازية التأنيث . ويروى :

* وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا *

بنقل حركة الهمزة من « إبقالها » إلى التاء فى « أبقلت » وحينئذ لا شاهد فيه .

ومثل هذا البيت — فى الاستشهاد به — قول الأعشى ميمون بن قيس :

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ ... فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا =

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ — سِوَى السَّالِمِ مِنْ
مُذَكَّرٍ — كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ(١)

وَالْحَذْفَ فِي « نِعْمَ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا
لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنْ(٢)

= ومحل الاستشهاد منه قوله « أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذى هو جمع حادثة ، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث ، أم كان مرجع الضمير مجازى التأنيث ، وترك التاء حينئذ مما لا يجوز ارتكابه إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر فى بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى — على الرواية المشهورة — حذف علامة التأنيث من الفعل .

(١) « والتاء » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال منه ، أو من الضمير المستتر فى خبره ، ومع مضاف ، و « جمع » مضاف إليه « سوى » نعت لجمع ، وسوى مضاف و « السالم » مضاف إليه « من مذكر » جار ومجرور متعلق بالسالم « كالتاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من التاء المجرور بالكاف ومع مضاف و « إحدى » مضاف إليه ، وإحدى مضاف و « اللبن » مضاف إليه .

(٢) « والحذف » بالنصب : مفعول مقدم لاستحسنوا « فى نعم الفتاة » جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا « استحسنوا » فعل وفاعل « لأن » اللام حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب « قصد » اسم أن ، وقصد مضاف و « الجنس » مضاف إليه « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتى « بين » خبر « أن » وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله استحسنوا ، وتقدير الكلام : استحسنوا الحذف فى « نعم الفتاة » لظهور قصد الجنس فيه ، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ ، وجملة « استحسنوا » خبره ، والرابط محذوف ، والتقدير : الحذف استحسنوه إلخ ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لاحتياجه إلى التقدير ، وسيبويه يأبى مثله .

إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جمع : فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر ، أولا ؛ فإن كان جَمْعَ سلامةٍ لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء ؛ فتقول : « قَامَ الزيدون » ، ولا يجوز : « قَامَتِ الزيدون »(١) ، وإن لم يكن جَمْعَ سلامةٍ لمذكر — بأن كان

---

(١) الأشياء التى تدل على معنى الجمع ستة أشياء ، الأول : اسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوة ، والثانى : اسم الجنس الجمعى نحو روم وزنج وكلم ، والثالث : جمع التكسير لمذكر نحو رجال وزيود . والرابع : جمع التكسير لمؤنث نحو هنود وضوارب ، والخامس : جمع المذكر السالم نحو الزيدين والمؤمنين والبنين . والسادس : جمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات ، وللعلماء فى الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب ؛

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وهو أنه يجوز فى كل فعل أسند إلى شىء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثاً وأن يؤتى به مذكراً ، والسر فى هذا أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، فيؤتى بفعله خالياً من علامة التأنيث ، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى ، فيؤتى بفعله مقترناً بعلامة التأنيث ؛ فتقول على هذا : جاء القوم ، وجاءت القوم ، وفى الكتاب العزيز (وقال نسوة فى المدينة) وتقول : زحف الروم ، وزحفت الروم ، وفى الكتاب الكريم : (غلبت الروم) وتقول جاء الرجال ، وجاءت الرجال ، وتقول : جاء الهنود ، وجاءت الهنود ، وتقول : جاء الزينبات ، وجاءت الزينبات ، وفى التنزيل . (إذا جاءك المؤمنات) وقال عبدة بن الطبيب من قصيدة له :

فَبَكَى بَنَاتِى شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِى وَالظَّاعِنُونَ إِلَىَّ ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وتقول : جاء الزيدون ، وجاءت الزيدون ، وفى التنزيل . (آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل) وقال قريط بن أنيف أحد شعراء الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِى بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

والمذهب الثانى : مذهب أبى على الفارسى ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان فى جميع هذه الأنواع ، إلا نوعاً واحداً ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه لا يجوز فى الفعل الذى يسند إليه إلا التذكير ، وأنت لو تأملت فى كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقا لهذا المذهب ، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر .

=

جَمْعَ تكسير لمذكَّرٍ كالرِّجَالِ ، أو لمؤنث كالهُنُود ، أو جَمْعَ سلامةٍ لمؤنث كالهندات — جاز إثباتُ التاء وحَذْفُهَا ؛ فتقول : « قَامَ الرجالُ ، وقَامَتِ الرجالُ ، وقَامَ الهنودُ ، وقَامَتِ الهنودُ ، وقَامَ الهنداتُ ، وقَامَتِ الهنداتُ » ؛ فإثبات التاء لِتأَوُّله بالجماعة ، وحذفها لِتأَوُّله بالجمع .

وأشار بقوله : « كالتاء مع إحدى اللَّبِنْ » إلى أن التاء مع جمع التكسير ، وجمع السلامة لمؤنث ، كالتاء مع [الظاهر] المجازيِّ التأنيث كلَبِنَةٍ ؛ فكما تقول : « كُسِرَت اللَّبِنَةُ ، وكُسِرَ اللَّبِنَةُ » تقول : « قَامَ الرجالُ ، وقَامَتِ الرجالُ » وكذلك باقى ماتقدم .

وأشار بقوله : « والحذفَ فى نعم الفتاة — إلى آخر البيت » إلى أنه يجوز فى « نعم » وأخواتها — إذا كان فاعلُها مؤنثاً — إثباتُ التاء وحَذْفُهَا ، وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقيًّا ؛ فتقول : « نِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ ، ونِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ » وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصودٌ به استغراقُ الجنْسِ ، فَعُومِلَ مُعَامَلَةَ جمعِ التكسيرِ فى جواز إثبات التاء وحَذْفها ، لشبهه به فى أن المقصود به متعددٌ ،

= والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان فى أربعة أنواع ، وهى اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعى ، وجمع التكسير لمذكر ، وجمع التكسير لمؤنث ؛ وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز فى فعله إلا التذكير ، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز فى فعله إلا التأنيث ، وقد حاول جماعة من الشراح كالأشمونى أن يحملوا كلام الناظم عليه ؛ فزعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها ، وأن أصل الكلام « سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث » ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلف هذا التكلف ؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملا حسنا ، وهو أن يوافق مذهب أبى على الفارسى ، فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه ؛ فإنه نفيس دقيق قلما تعثر عليه مشروحا مستدلا له فى يسر وسهولة .

ومعنى قوله : « استحسنوا » أن الحذف فى هذا ونحوه حَسَنٌ ، ولكن الإثبات أحسن منه .

* * *

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ   وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ[1]
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ ،   وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ[2]

الأصلُ أن يلى الفاعلُ الفعلَ من غير أنَ يَفصِل بينه وبين الفعل فاصِلٌ ؛ لأنه كالجزء منه ، ولذلك يسكَّنُ له آخرُ الفعلِ : إن كان ضميرَ متكلمٍ ، أو مخاطبٍ ، نحو : « ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتَ » وإنما سكنوه كراهَةَ توالِي أربع متحركات ، وهم إنما يكرهون ذلك فى الكلمة الواحدة ؛ فدلّ ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة .

والأصلُ فى المفعول أن ينفصل من الفعل : بأن يتأخر عن الفاعل ، ويجوز تقديمُهُ على الفاعل إنْ خَلاَ مما سيذكره ؛ فتقول : « ضَرَبَ زيداً عَمْرٌو » ، وهذا معنى قوله : « وقد يجاء بخلاف الأصل » .

---

(١) « والأصل » مبتدأ « فى الفاعل » جار ومجرور متعلق بالأصل « أن » مصدرية « يتصلا » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الفاعل ، و « أن » ومنصوبها فى تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ « والأصل فى المفعول أن ينفصلا » مثل الشطر السابق تماما ، وتقدير الكلام : والأصل فى الفاعل اتصاله بالفعل ، والأصل فى المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل .

(٢) « وقد » حرف تقليل « يجاء » فعل مضارع مبنى للمجهول « بخلاف » جار ومجرور فى موضع نائب فاعل ليجاء ، وخلاف مضاف ، و « الأصل » مضاف إليه « وقد » حرف تقليل « يجى » فعل مضارع « المفعول » فاعل يجى « قبل » ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول ، وقبل مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه .

وأشار بقوله : « وقد يجى المفعولُ قبل الفعل » إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : ما يجب تقديمُه ، وذلك[1] كما إذا كان المفعولُ اسمَ شرطٍ ، نحو : « أيًّا تَضْرِبْ [أَضْرِبْ] » أو اسمَ استفهامٍ ، نحو : « أىَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ ؟ » أو ضميراً منفصلا لو تأخر لزم اتّصالُه ، نحو : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) فلو أُخِّرَ المفعول لزم الاتصال ، وكان يقال : « نَعْبُدُكَ » فيجب التقديمُ ، بخلاف قولك « الدِّرْهَمَ إياهُ أعطيتك » فإنه لا يجب تقديمُ « إياه » لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله ، على ما تقدم فى باب المضمرات ؛ فكنت تقول : « الدِّرْهَمُ أعطيتكه ، وأعطيتك إياه » .

---

(١) يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه فى ثلاثة مواضع ، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط .

الموضع الأول : أن يكون المفعول واحداً من الأشياء التى يجب لها التصدر ، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام . أو يكون المفعول « كم » الخبرية ، نحو : كم عبيد ملكت . أو مضافا إلى واحد مما ذكر ، نحو غلام من تضرب أضرب . ونحو غلام من ضربت ؟ ونحو مال كم رجل غصبت .

الموضع الثانى : أن يكون المفعول ضميراً منفصلا فى غير باب « سلنيه » و « خلتنيه » اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر . نحو قوله تعالى : (إياك نعبد ، وإياك نستعين) .

الموضع الثالث : أن يكون العامل فى المفعول واقعاً فى جواب « أما » وليس معنا ما يفصل بين « أما » والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول ، سواء أكانت « أما » مذكورة فى الكلام نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر . وأما السائل فلا تنهر) أم كانت مقدرة نحو قوله سبحانه (وربك فكبر) فإن وجد ما يكون فاصلا بين « أما » والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل ، نحو قولك : أما اليوم فأد واجبك .

والسر فى ذلك أن « أما » يجب أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد ، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة ، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجملة ، كما سيأتى بيانه فى بابها .

والثانى : ما يجوز تقديمه وتأخيرُهُ ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً » ؛ فتقول : « عَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ »(١) .

* * *

وَأخِّرِ المَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ ، أوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِر(٢)

(١) بقيت صورة أخرى ، وهى أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل ، وذلك فى خمسة مواضع :

الأول : أن يكون المفعول مصدراً مؤولا من أن المؤكدة ومعمولها مخففة كانت « أن » أو مشددة ، نحو قولك : عرفت أنك فاضل ، ونحو قوله تعالى (علم أن لن تحصوه) إلا أن تتقدم عليه « أما » نحو قولك : أما أنك فاضل فعرفت .

الموضع الثانى : أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب ، نحو قولك : ما أحسن زيداً ، وما أكرم خالداً .

الموضع الثالث : أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدرى ناصب ـ وذلك أن وكى ـ نحو قولك : يعجبنى أن تضرب زيداً . ونحو قولك : جئت كى أضرب زيداً .

فإن كان الحرف المصدرى غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه ، نحو قولك : وددت لو تضرب زيداً ، يجوز أن تقول : وددت لو زيداً تضرب ، ونحو قولك : يعجبنى ما تضرب زيداً ، فيجوز أن تقول : يعجبنى ما زيداً تضرب .

الموضع الرابع : أن يكون الفعل العامل فيه مجزوما بجازم ما ، وذلك كقولك : لم تضرب زيداً ؛ لا يجوز أن تقول : لم زيداً تضرب ، فإن قدمت المفعول على الجازم ـ فقلت : زيداً لم تضرب ـ جاز ،

الموضع الخامس : أن يكون الفعل العامل منصوباً بلن عند الجمهور أو بإذن عند غير الكسائى ، نحو قولك : لن أضرب زيدا ، ونحو قولك : إذن أكرم المجتهد ؛ فلا يجوز أن تقول : لن زيداً أضرب : كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : إذن المجتهد أكرم ، وأجاز الكسائى أن تقول : إذا المجتهد أكرم .

(٢) « وأخر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المفعول » =

يجب تقـديمُ الفاعل على المفعول ، إذا خيف التباسُ أحدِهمَا بالآخر ، كما إذا خَفِيَ الإعرابُ فيهما ، ولم تُوجَدْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » فيجب كون « موسى » فاعلا ، و « عيسى » مفعولا

وهذا مذهب الجمهور ؛ وأجاز بعضُهم تقديمَ المفعولِ فى هذا ونحوِه ، قال : لأن العرب لها غرضٌ فى الالتباس كما لها غرض فى التبيين (١) .

= مفعول به لآخر « إن » شرطية « لبس » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جزم فعل الشرط « حذر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لبس ، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لا محل لها تفسيرية « أو » عاطفة « أضمر » فعل ماض مبنى للمجهول « الفاعل » نائب فاعل أضمر « غير » حال من قوله الفاعل ، وغير مضاف ، و « منحصر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . وسكن لأجل الوقف .

(١) الذى ذكر ذلك هو ابن الحاج ؛ وقد أخطأ الجادة ؛ فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس ؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا للإفهام . وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس فى شىء ، وإنما هو من باب الإجمال ، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما ، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع ، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة « عمير » ـ بزنة التصغير ـ لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو ، بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر ، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع ، وذلك كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى » لاحتمل هذا الكلام أن يكون موسى مضروبا ، ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب ، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليا لفعله ، ولا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء ، فافهم ذلك وتدبره .

فإذا وُجِدَتْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ جاز تقديمُ المفعولِ وتأخيرُه ؛ فتقول : « أكلَ موسى الكُمَّثْرَى ، وأكلَ الكُمَّثْرَى موسى[1] » وهذا معنى قوله : « وأخِّرِ المفعولَ إن لَبْسٌ حُذِرْ » .

ومعنى قوله : « أو أضمر الفاعل غير منحصر » أنه يجب — أيضاً — تقديمُ الفاعل وتأخيرُ المفعولِ إذا كان الفاعلُ ضميراً غيرَ محصور ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » فإن كان ضميرًا محصورًا وجب تأخيرُه ، نحو : « ما ضَرَبَ زيدًا إلاّ أنَا »[2] .

* * *

وَمَا بِإلاَّ أَوْ بِإنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ[3]

---

(١) قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنوية ، وقد تكون لفظية ، فالقرينة المعنوية كما فى مثال الشارح ، وكما فى قولك : أرضعت الصغرى الكبرى ، إذ لا يجوز أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يجوز أن يكون موسى مأكولا والكمثرى هى الآكل ، والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع :

الأول : أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب كقولك : ضرب موسى الظريف عيسى ، فإن « الظريف » تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعاً ، ولو نصب كان موسى منصوباً كذلك .

الثانى : أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك : ضرب فتاه موسى ، فهنا يتعين أن يكون « فتاه » مفعولا ، إذ لو جعلته فاعلا وموسى مفعولا لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولا فإن الضمير حينئذ عائد على متأخر لفظاً متقدم رتبة وهو جائز .

الثالث : أن يكون أحدهما مؤنثاً وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث ، وذلك كقولك : ضربت موسى سلمى ، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث ، فتأخره حينئذ عن المفعول لا يضر .

(٢) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب وأنشدناه فى مباحث الضمير :

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إلاَّ أنَا

(٣) « وما » اسم موصول : مفعول مقدم لأخر « بإلا » جار ومجرور متعلق =

يقول : إذا انحصر الفاعلُ أو المفعولُ بـ « إلاّ » أو بـ « إنَّمَا » وجبَ تأخيرُهُ ، وقد يتقدم المحصورُ من الفاعل أو المفعول على غير المحصور ، إذا ظهر المحصور من غيره ، وذلك كما إذا كان الحصر بـ « إلاّ » فأما إذا كان الحصر بـ « إنَّمَا » فإنه لا يجوز تقديمُ المحصور ؛ إذ لا يظهر كونه محصورًا إلا بتأخيره ، بخلاف المحصور بـ « إلاّ » فإنه يُعرَف بكونه واقعًا بعد « إلا » ؛ فلا فَرْقَ بين أن يتقدم أو يتأخر .

فمثالُ الفاعلِ المحصور بـ « إنما » قولُك : « إنما ضَرَبَ عمرًا زَيْدٌ » ومثالُ المفعول المحصور بإنَّمَا « إنما ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا » ومثالُ الفاعل المحصور بـ « إلاّ » « ما ضَرَبَ عَمْرًا إلا زيد » ومثالُ المفعول المحصور بإلاّ « ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلا عمرًا » ومثالُ تقدم الفاعل المحصور بـ « إلاّ » قولُك : « ما ضَرَبَ إلا عَمْرٌو زيدًا » ومنه قولُه :

١٤٧ — فَلَمْ يَدْرِ إلاّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا
عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

= بانحصر الآتى « أو » عاطفة « بإنما » جار ومجرور معطوف على « بإلا » « انحصر » فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة فى الجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة « أخر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وقد » حرف دال على التقليل « يسبق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « إن » شرطية « قصد » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن ظهر قصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فعل الشرط «ظهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قصد . والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

١٤٧ — هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيبويه (١ — ٢٧٠) وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله : =

. . . .

= مَرَرْنَا عَلَى دَارٍ لِمَيَّةَ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَعْفُو مُقَامُهَا

وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَىٌّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عَلاَقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٌ سَقَامُهَا

فَأَصْبَحْتُ كَالْهَيْمَاءِ : لاَ المَاءُ مُبْرِدٌ صَدَاهَا ، وَلاَ يَقْضِى عَلَيْهَا هُيَامُهَا

اللغة : « آناء » من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة فى أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة بوزن أعمال ، وقد جعله العينى جمع نأى — بفتح النون — ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى — بزنة قفل أو صرد أو ذئب أو كلب — وهو الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر . ويجوز أن تكون الهمزة فى أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التى هى العين على النون فاجتمع فى الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة فقلبها ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآبار وآرام جمع بئر ورئم . كما يجوز أن تكون المدة فى الهمزة الثانية على الأصل . وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه « وشامها » ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوه : تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم . وليس ذلك بصواب أصلا . وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له ، والواو مفتوحة ، وهى واو العطف ، والشام : جمع شامة ، وهى العلامة ، وشام : معطوف إما على آناء وإما على عشية على ما سنبينه لك فى الإعراب . هذا ، ورواية الديوان هكذا :

فَلَمْ يَدْرِ إلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهِـلَّةُ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

المعنى : لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجته فينا من كوامن الشوق هذه العشية التى قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة ، وعلامات هذه الدار .

الإعراب : « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يدر » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء « إلا » أداة استثناء ملغاة « الله » فاعل يدرى « ما » اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتى لا محل لها صلة =

ومثالُ تقديم المفعول المحصور بإلاّ قولُكَ : « مَا ضَرَبَ إلاّ عَمْراً زَيْدٌ » ، ومنه قولُه :

١٤٨ — تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ
فَمَا زَادَ إلاَّ ضِعْفَ مَا بِي كَلاَمُهَا

= الموصول « لنا » جار ومجرور متعلق بهيجت « عشية » يجوز أن يكون فاعل لهيجت ، وعشية مضاف و « آناء » مضاف إليه ، وآناء مضاف . و « الديار » مضاف إليه « وشامها » الواو حرف عطف ، وشام : معطوف على عشية إن جعلته فاعل هيجت . وشام مضاف وضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه . ولا تلتفت لغير هذا من أعاريب . ويجوز نصب عشية على الظرفية ، ويكون « آناء » فاعلا لهيجت . ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة أو ألقى حركة الهمزة من آناء على تنوين عشية ثم حذف الهمزة . ويكون « شامها » معطوفا على آناء الديار .

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما — إلخ » حيث قدم الفاعل المحصور بإلا ، على المفعول . وقد ذهب الكسائى إلى تجويز ذلك استشهاداً بمثل هذا البيت .

والجمهور على أنه ممنوع ، وعندهم أن « ما » اسم موصول مفعول به لفعل محذوف . والتقدير : فلم يدر إلا الله ، درى ما هيجت لنا ، وسيذكر ذلك الشارح .

١٤٨ — نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ولم أعثر عليه فى ديوانه ، ولعل السر فى نسبتهم البيت له ذكر « ليلى » فيه .

الإعراب : « تزودت » فعل ماض وفاعل « من ليلى ، بتكليم » متعلقان بتزود ، وتكليم مضاف ، و « ساعة » مضاف إليه « فما » نافية . زاد » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف » مفعول به لزاد ، وضعف مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « بى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كلامها » كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف مابى كلامها » حيث قدم المفعول به ، وهو قوله « ضعف » على الفاعل ، وهو قوله « كلامها » مع كون المفعول منحصراً « بإلا » وهذا جائز عند الكسائى وأكثر البصريين ، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت=

هذا معنى كلام المصنف .

واعلم أن المحصور بـ « إنَّمَا » لا خلاف فى أنه لا يجوز تقديمُه ، وأما المحصور بإلا ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها — وهو مذهب أكثر البصريين ، والفراء ، وابن الأنبارى — أنه لا يخلو : إما أن يكون المحصور بها فاعلا ، أو مفعولا ، فإن كان فاعلا امتنع تقديمُه ؛ فلا يجوز : « مَا ضَرَبَ إلا زَيْدٌ عَمْراً » فأما قوله : * فَلَمْ يَدْرِ إلا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنا(١) * [١٤٧] فأُوِّل على أن « ما هيجت » مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ ، والتقدير : « دَرَى ماهَيَّجَتْ لَنا » فلم يتقدم الفاعلُ المحصورُ على المفعول ؛ لأن هذا ليس مفعولا للفعل المذكور ، وإن كان المحصور مفعولا جاز تقديمُهُ ؛ نحو : « مَا ضَرَبَ إلا عَمْراً زَيْدٌ » .

الثانى — وهو مذهب الكسائى — أنه يجوز تقديمُ المحصورِ بـ « إلاّ » : فاعلا كان ، أو مفعولا .

الثالث — وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الْجُزُولِىُّ ، والشَّلَوْبِينُ — أنه لا يجوز تقديمُ المحصور بـ « إلاّ » : فاعلا كان ، أو مفعولا .

* * *

وَشَاعَ نَحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ » وَشَذَّ نَحْوُ « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ »(٢)

= ونحوه بأن فى « زاد » ضميراً مستتراً يعود على تكليم ساعة ، وهو فاعله . وقوله « كلامها » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : زاده كلامها ، وهو تأويل مستبعد ، ولا مقتضى له .

(١) قدمنا ذكر الكلام على هذا الشاهد ، وهو الشاهد رقم ١٤٧

(٢) « وشاع » فعل ماض « نحو » فاعل شاع « خاف » فعل ماض « ربه » رب : منصوب على التعظيم ، ورب مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظاً مضاف إليه « عمر » فاعل خاف ، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة نحو إليها « وشذ » فعل ماض « نحو » فاعل شذ « زان » فعل ماض « نوره » نور : فاعل زان ، ونور مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظاً ورتبة مضاف إليه « الشجر » مفعول به لزان ، وجملة زان وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة نحو إليها ، والمراد =

أى : شاع فى لسان العرب تقـديمُ المفعولِ المشتملِ على ضميرٍ يرجع إلى الفاعل المتأخر[١] ، وذلك نحو : « خافَ رَبَّهُ عُمَرُ » فـ « رَبَّهُ » مفعول ، وقد اشتملَ على ضميرٍ يرجع إلى « عمر » وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلك — وإن كان فيه عَوْدُ الضمير على متأخرٍ لفظاً — لأن الفاعل مَنْوِىُّ التقديم على المفعول ؛ لأن الأصل فى الفاعل أن يَتَّصِلَ بالفعل ؛ فهو متقدمٌ رتبةً ، وإن تأخّر لفظاً .

فلو اشتمل المفعولُ على ضمير يرجع إلى ما اتَّصَلَ بالفاعل ، فهل يجوز تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ ؟ فى ذلك خلافٌ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ غلامَهَا جارُ هِنْدٍ » فمن أجازها — وهو الصحيح — وجّه الجوازَ بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبتُهُ التقديم كان كعَوْدِهِ على ما رتبتُهُ التقديمُ ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدمٌ .

وقوله : « وشذ — إلى آخره » أى شَذَّ عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وذلك نحو : « زَانَ نَوْرُهُ الشّجَرَ » فالهاء المتصلة بنَوْر — الذى هو الفاعل — عائدةٌ على « الشجر » وهو المفعول ، وإنما شذ ذلك لأن فيه عَوْدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ لأن « الشجر » مفعول ، وهو متأَخِّرٌ لفظاً ، والأَصْلُ فيه أن ينفصل عن الفعل ؛ فهو متأخر رتبةً .

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأَوَّلُوهُ ، وأجازها أبو عبد الله الطّوَالُ من الكوفيين ، وأبو الفتح ابن جنى ، وتابعهما المصنف[٢] ، ومما ورد من ذلك قوله :

= بنحو « خاف ربه عمر » : كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم ، والمراد بنحو « زان نوره الشجر » : كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم .

(١) من ذلك قول الأعشى ميمون :

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا ، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

(٢) ذهب إلى هذا الأخفش أيضاً ، وابن جنى تابع فيه له . وقد أيدهما فى ذلك =

١٤٩ — لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَباً ذُعِرُوا
وَكَادَ ، لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ ، يَنْتَصِرُ

= المحقق الرضى ، قال : والأولى تجويز ماذهبا إليه ، ولكن على قلة ، وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا . اهـ ، وهو يشير إلى رأى البصريين فى التنازع من تجويزهم إعمال العامل الثانى المتأخر فى لفظ المعمول ، وإعمال المتقدم من العاملين فى ضميره ؛ إذ فيه عود الضمير على المتأخر .

١٤٩ — البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير — رضى الله عنهما ! — يرثيه .

اللغة : « طالبوه » الذين قصدوا قتاله « ذعروا » أخذهم الخوف « كاد ينتصر » لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم ، وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم « نصرت بالرعب » .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب بذعر الآتى « رأى » فعل ماض « طالبوه » طالبو : فاعل رأى ، وطالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه ، والجملة من رأى وفاعله فى محل جر بإضافة لما الظرفية إليها « مصعباً » مفعول به لرأى « ذعروا » فعل ماض مبنى للمجهول ونائب فاعل « وكاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب « لو » شرطية غير جازمة « ساعد المقدور » فعل وفاعل ، وهو شرط لو « ينتصر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب ، والجملة من ينتصر وفاعله فى محل نصب خبر « كاد » وجواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها .

الشاهد فيه : قوله « رأى طالبوه مصعباً » حيث أخر المفعول عن الفاعل ، مع أن مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول ؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ومن شواهد هذه المسألة — مما لم يذكره الشارح — قول الشاعر :

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَباً أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعاً بِصَاعْ

وقول الآخر :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْراً عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ =

وقوله :

١٥٠ — كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ
وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فى ذُرَى المَجْـــدِ

= وسننشد فى شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتى بعض شواهد لهذه المسألة . ونذكر لك ما نرجحه من أقوال العلماء .

١٥٠ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : «كسا» فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر . تقول : كسوت محمداً جبة . كما تقول : ألبست علياً قميصاً «حلمه» الحلم : الأناة والعقل ، وهو أيضاً تأخير العقوبة وعدم المعاجلة فيها «سؤدد» هو السيادة «ورقى» بتضعيف القاف - أصل معناه جعله يرقى : أى يصعد . والمرقاة : السلم الذى به تصعد من أسفل إلى أعلى ، والمراد رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه «الندى» المراد به الجود والكرم «ذرى» بضم الذال - جمع ذروة . وهى أعلى الشىء .

الإعراب : «كسا» فعل ماض «حلمه» حلم : فاعل كسا ، وحلم مضاف والضمير مضاف إليه «ذا الحلم» ذا : مفعول أول لكسا . وذا مضاف والحلم مضاف إليه «أثواب سؤدد» أثواب : مفعول ثان لكسا . وأثواب مضاف وسؤدد مضاف إليه «ورقى» فعل ماض «نداه» فاعل ومضاف إليه «ذا الندى» مفعول به ومضاف إليه «فى ذرى» جار ومجرور متعلق برقى . وذرى مضاف ، و «المجد» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «كسا حلمه ذا الحلم ، ورقى نداه ذا الندى» فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ؛ فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة جميعاً . وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين ، خلافاً لابن جنى - تبعاً للأخفش ، وللرضى ، وابن مالك فى بعض كتبه .

كذا قالوا . ونحن نرى أنه لا يبعد - فى هذا البيت - أن يكون الضمير فى «حلمه ، ونداه» عائداً على ممدوح ذكر فى أبيات تقدمت البيت الشاهد ؛ فيكون المعنى أن حلم هذا الممدوح هو الذى أثر فيمن تراهم من أصحاب الحلم ؛ إذ ائتسوا به وجعلوه قدوة لهم ، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا الغاية من هذه الصفة . وأن ندى هذا الممدوح أثر كذلك فيمن تراهم من أصحاب الجود ؛ فافهم وأنصف .

وشواهد المسألة كثيرة ، فليس بضائر أن يبطل الاستدلال بواحد منها .

وقوله :

١٥١ — وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً
مِنَ النَّاسِ أَبْـقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

وقوله :

١٥٢ — جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ
جَزَاءَ الْـكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَـلْ

---

١٥١ — البيت لشاعر الأنصار سيدنا حسان بن ثابت ، يرثى مطعم بن عدى بن نوفل ابن عبد مناف بن قصى ، أحد أجواد مكة ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَعَيْنُ أَلاَ ابْـكِى سَيِّدَ النَّاسِ ، وَاسْفَحِى بِدَمْعٍ ، فَإِنْ أَنْزَفْتِهِ فَاسْكُبِى الدَّمَا

اللغة : « أعين » أراد ياعينى ، فحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التى قبلها « اسفحى » أسيلى وصبى « أنزفته » أنفدت دمعك فلم يبق منه شىء « أخلد » كتب له الخلود ، ودوام البقاء .

المعنى : يريد أنه لابقاء لأحد فى هذه الحياة مهما يكن نافعاً لمجموع البشر .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « أن » حرف توكيد ونصب « مجداً » اسم أن ، وجملة « أخلد » مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر أن . وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت إخلاد مجد صاحبه ، وهذا الفعل هو فعل الشرط « الدهر » منصوب على الظرفية الزمانية ، وعامله أخلد « واحداً » مفعول به لأخلد « من الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد « أبقى » فعل ماض « مجده » مجد : فاعل أبقى ، ومجد مضاف وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه ، والجملة من أبقى وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب جواب « لو » « مطعما » مفعول به لأبقى .

الشاهد فيه : قوله « أبقى مجده مطعما » حيث أخر المفعول — وهو قوله مطعما — عن الفاعل ، وهو قوله « مجده » مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيقتضى أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة .

١٥٢ — البيت لأبى الأسود الدؤلى ، يهجو عدى بن حاتم الطائى ، وقد نسبه ابن =

وقوله :

١٥٣ — جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

= جنى إلى النابغة الذبيانى ، وهو انتقال ذهن من أبى الفتح ، وسببه أن للنابغة الذبيانى قصيدة على هذا الروى .

اللغة : « جزاء الكلاب العاويات » هذا مصدر تشبيهى ، والمعنى : جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، وروى « الكلاب العاديات » - بإبدال بدال الواو - وهو جمع عاد ، والعادى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره « وقد فعل » يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه ، وحقق فيه رجاءه .

المعنى : يدعو على عدى بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب ، وهو أن يطرده الناس وينبذوه ويقذفوه بالأحجار ، ثم يقول : إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه .

الإعراب : « جزى » فعل ماض « ربه » فاعل ، ومضاف إليه « عنى » جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به لجزى « ابن » صفة لعدى ، وابن مضاف و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق مبين لنوع عامله وهو جزى ، وجزاء مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ربه ، والجملة فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جزى ربه . . عدى » حيث أخر المفعول ، وهو قوله « عدى » وقدم الفاعل ، وهو قوله « ربه » ، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

١٥٣ — نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : « أبا الغيلان » كنية لرجل لم أقف على تعريف له « سنمار » بكسر السين والنون بعدهما ميم مشددة - اسم رجل رومى ، يقال : إنه الذى بنى الخورنق - وهو القصر الذى كان بظاهر الكوفة - للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة ، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر ، لئلا يعمل مثله لغيره ، فخر ميتاً ، وقد ضربت به العرب المثل فى سوء المكافأة ، يقولون : « جزانى جزاء سنمار » قال الشاعر :

جَزَتْنَا بَنُو سَعْدٍ بِحُسْنِ فِعَالِنَا جَزَاءَ سِنِمَّارٍ ، وَمَا كَانَ ذَا ذَنْبِ

(انظر المثل رقم ٨٢٨ فى مجمع الأمثال ١/١٥٩ بتحقيقنا) : =

فلو كان الضمير المتصل [بالفاعل] المتقدم عائداً على ما اتَّصَلَ بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة ، وذلك نحو : « ضَرَبَ بَعْلُهَا صَاحِبَ هِنْدٍ » ، وقد نَقَلَ بعضُهم فى هذه المسألة أيضاً خلافاً ، والحقُّ فيها المَنْعُ .

* * *

= الإعراب : « جزى » فعل ماض « بنوه » فاعل ، ومضاف إليه « أبا الغيلان » مفعول به ومضاف إليه « عن كبر » جار ومجرور متعلق بجزى « وحسن فعل » الواو عاطفة ، وحسن : معطوف على كبر ، وحسن مضاف وفعل : مضاف إليه « كما » الكاف للتشبيه ، و « ما » مصدرية « يجزى » فعل مضارع مبنى للمجهول « سنمار » نائب فاعل يجزى . و « ما » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا مبينا لنوع « جزى » وتقدير الكلام : جزى بنوه أبا الغيلان جزاء مشابها لجزاء سنمار .

الشاهد فيه : قوله « جزى بنوه أبا الغيلان » حيث أخر المفعول ، وهو قوله « أبا الغيلان » عن الفاعل ، وهو قوله « بنوه » ، مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول .

هذا ، ومن شواهد هذه المسألة مما لم ينشده الشارح ـ زيادة على ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ١٤٩ ـ قول الشاعر :

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ المَرْءَ رَاجِياً جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ له الأَمْرُ

حيث قدم الفاعل ـ وهو قوله « أعماله » ـ على المفعول ـ وهو قوله « المرء » مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول ؛ فجملة ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد .

ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الأخفش ـ وتابعه عليه أبو الفتح ابن جنى ، والإمام عبد القاهر الجرجانى ، وأبو عبد الله الطوال . وابن مالك ، والمحقق الرضى ـ من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول ، هو القول الخليق بأن نأخذ به ونعتمد عليه ، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه ، لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز ، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلم به أهلها .

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ ، كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ(١)

يُحْذَفُ الفاعلُ ويُقام المفعولُ به مُقامَهُ ، فَيُعْطَى ما كان للفاعل : من لزوم الرفع ، ووجوبِ التأخّرِ عن رافعه ، وعدمِ جواز حَذْفِهِ(٢) ، وذلك نحو : « نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ »

---

(١) « ينوب » فعل مضارع « مفعول » فاعل ينوب « به » جار ومجرور متعلق بمفعول « عن فاعل » جار ومجرور متعلق بينوب أيضا « فيما » مثله ، وما اسم موصول « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كنيل » الكاف جارة لقول محذوف ، نيل : فعل ماض مبنى للمجهول « خير نائل » نائب فاعل ، ومضاف إليه .

(٢) الأغراض التى تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة جداً . ولكنها - على كثرتها - لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئاً لفظياً أو معنوياً .

فأما الأسباب اللفظية فكثيرة : منها القصد إلى الإيجاز فى العبارة نحو قوله تعالى : (فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) ومنها المحافظة على السجع فى الكلام المنثور نحو قولهم : من طابت سريرته حمدت سيرته ؛ إذ لو قيل « حمد الناس سيرته » لاختلف إعراب الفاصلتين ، ومنها المحافظة على الوزن فى الكلام المنظوم ، كما فى قول الأعشى ميمون ابن قيس :

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً ، وعُلِّقَتْ رَجُلاً ... غَيْرِى ، وَعُلِّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

فأنت ترى الأعشى قد بنى « علق » فى هذا البيت ثلاث مرات للمجهول ؛ لأنه لو ذكر الفاعل فى كل مرة منها أو فى بعضها لما استقام له وزن البيت ، والتعليق ههنا : المحبة ، وعرضاً : أى من غير قصد منى ، ولكن عرضت لى فهويتها .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة : منها كون الفاعل معلوماً للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له ، وذلك نحو قوله تعالى : (خلق الإنسان من عجل) ومنها كونه مجهولا للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب ، وليس فى ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة وذلك كما تقول : سرق متاعى ؛ لأنك لا تعرف ذات السارق ، وليس فى قولك « سرق اللص متاعى » فائدة زائدة فى الإفهام على قولك « سرق متاعى » ، ومنها رغبة المتكلم =

فخير نائل : مفعول قائم مَقام الفاعلِ ، والأصل : « نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نائل » فحذف الفاعل — وهو « زيد » — وأقيم المفعولُ به مُقَامَهُ — وهو « خير نائل » — ولا يجوز تقديمه ؛ فلا تقول : « خَيْرُ نَائِلٍ نِيلَ » على أن يكون مفعولا مقدماً ، بل على أن يكون مبتدأ ، وخبره الجملة التى بعده — وهى « نيلَ » ، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر — والتقدير : « [نيل] هو » ، وكذلك لا يجوز حذف « خير نائل » فتقول : « نيل » .

* * *

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ ، والْمُتَصِلُ بالآخِرِ اكْسِرْ فى مُضِىٍّ كَوُصِلْ[1]

= فى الإبهام على السامع ، كقولك : تصدق بألف دينار ، ومنها رغبة المتكلم فى إظهار تعظيمه للفاعل : بصون اسمه عن أن يجرى على لسانه ، أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به فى الذكر ، كقولك : خلق الخنزير ، ومنها رغبة المتكلم فى إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره ، ومنها خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه ، ومنها خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يمسه أحد بمكروه .

(١) « فأول » مفعول مقدم ، والعامل فيه « اضممن » الآتى ، وأول مضاف و « الفعل » مضاف إليه « اضممن » اضمم : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « والمتصل » الواو حرف عطف ، المتصل : مفعول مقدم ، والعامل فيه « اكسر » الآتى « بالآخر » جار ومجرور متعلق بالمتصل « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى مضى » جار ومجرور يتعلق باكسر أو بمحذوف حال « كوصل » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك — إلخ ، وصل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة مقول القول المحذوف .

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا   كَيَنْتَحِي المَقُولِ فِيهِ : يُنْتَحَى(١)

يُضَمُّ أوَّلُ الفعلِ الذى لم يُسَمَّ فاعلُه مطلقاً ، أى : سواء كان ماضياً ، أو مضارعاً ، ويُكسر ما قبل آخر الماضى ، ويُفتَح ما قبل آخر المضارع .

ومثالُ ذلك فى الماضى قولُكَ فى وَصَلَ : « وُصِلَ » وفى المضارع قولُكَ فى « يَنْتَحِي » : « يُنْتَحَى » .

* * *

وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا المُطَاوَعَهْ   كَالأوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ(٢)

وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الوَصْلِ   كَالأوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي(٣)

---

(١) « واجعله » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول « من مضارع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء « منفتحا » مفعول ثان لاجعل « كينتحى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « المقول » نعت لينتحى الذى قصد لفظه « فيه » جار ومجرور متعلق بالمقول « ينتحى » قصد لفظه : محكى بالقول ، فهو نائب فاعل للمقول .

(٢) « والثانى » مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : واجعل الثانى « التالى » نعت للثانى « تا » قصر للضرورة مفعول به للتالى ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وتا مضاف ، و « المطاوعه » مضاف إليه « كالأول » جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لاجعل الآتى « اجعله » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول « بلا منازعه » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق باجعل ، ولا مضاف ومنازعة : مضاف إليه ، مجرور بالكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية ، وسكن لأجل الوقف .

(٣) « وثالث » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وثالث مضاف و « الذى » مضاف إليه « بهمز » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الذى ، وهمز مضاف ، =

إذا كان الفعلُ المبنىُّ للمفعــول مُفْتَتَحاً بتاء المطاوعة ضُمَّ أولُه وثانيه ، وذلك كقولك فى « تَدَحْــرَجَ » : « تُدُحْــرِجَ » وفى « تَــكَسَّر » : « تُــكُسِّر » وفى « تَغَافَلَ » : « تُغُوفِلَ » .

وإن كان مفتتحاً بهمزة وَصْلٍ ضُمَّ أولُه وثالثُه ، وذلك كقولك فى « اسْتَحْلَى » : « اسْتُحْلِىَ » وفى « اقْتَدَرَ » : « اقْتُدِرَ » وفى « انْطَلَقَ » : « انْطُلِقَ » .

* * *

واكْسِرْ أَوَاشْمِمْ فَاثُلاَثِىَّ أُعِلّْ عَيْناً ، وَضَمٌّ جَا كَ « بُوعَ » فَاحْتُمِلْ[1]

إذا كان الفعلُ المبنىُّ للمفعول ثلاثياً مُعْتَلَّ العينِ سُمِـعَ فى فائه ثلاثةُ أوْجُهٍ :

(١) إخلاص الـكسر ، نحو : « قِيلَ ، وَبِيعَ » ومنه قولُه :

١٥٤ — حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّــوْكَ وَلاَ تُشَاكُ

= و«الوصل» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لاجعل مقدما عليه «اجعلنه» اجعل : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «كاستحلى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف على النحو الذى سبق مراراً .

(١) «واكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو اشمم» مثله ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «فا» مفعول به تنازعه العاملان ، وفا مضاف ، و «ثلاثى» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثلاثى ، والجملة فى محل جر نعت لثلاثى «عينا» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» أصله جاء ، وقصره للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «كبوع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «فاحتمل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضم» .

١٥٤ — البيت لراجز لم يعينوه .

اللغة : «حيكت» نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكه حوكا وحياكة «نيرين» =

(٢) وإخلاصُ الضم ، نحو : « قُولَ ، وَبُوعَ » ومنه قولُه :

١٥٥ — لَيْتَ ، وَهَلْ يَنفعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟
لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وهى لغة بنى دَبِيرٍ وبنى فَقْعَسٍ [وهما من فُصَحاء بنى أسد] .

= تثنية نير - بكسر النون بعدها ياء مثناة - وهو علم الثوب أو لحمته ، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبا بالمتانة والإحكام قالوا : هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضاً : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير - على زنة معظم - إذا كان منسوجاً على نيرين ، وقد روى فى موضع هذه العبارة « حوكت على نولين » ونولين : مثنى نول - بفتح النون وسكون الواو - وهو اسم للخشبة التى يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها « تختبط الشوك » تضربه بعنف « ولا تشاك » لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها .

المعنى : وصف ملحفة أو حلة بأنها محكمة النسج ، تامة الصفاقة ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذها ولم يعلق بها .

الإعراب : « حيكت » حيك : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « على نيرين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى حيكت « إذ » ظرف للزمان الماضى مبنى على السكون فى محل نصب يتعلق بحيك ، وجملة « تحاك » ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر بإضافة « إذ » إليها « تختبط » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « الشوك » مفعول به لتختبط « ولا » نافية « تشاك » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى .

الشاهد فيه : قوله « حيكت » حيث إنه فعل ثلاثى معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه ، ويروى « حوكت على نيرين » بالواو ساكنة ، وعلى هذا يكون شاهداً للوجه الثانى ، وهو إخلاص ضم الفاء .

١٥٥ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت فى زياداته أبياتاً منها هذا البيت ، وهى قوله : =

. . . .

= يَا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حِيقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ
مَالِي إِذَا أَجْــذِبُهَا صَأَيْتُ أَكِبَرٌ قَدْ عَالَــنِي أَمْ بَيْتُ
لَيْتَ ، وَهَــلْ يَنْفَع شَيْئًا لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَـــبَابًا . . . .

وقد روى أبو على القالى فى أماليه (١ — ٢٠ طبع الدار) البيتين السابقين على بيت الشاهد ، ولم ينسبهما ، وقال أبو عبيد البكرى فى التنبيه (٩٧) : « هذا راجز يصف جذبه للدلو » اه ، ولم يعينه أيضاً .

اللغة : « حوقلت » ضعفت وأصابنى الكبر « دنوت » قربت « حيقال » هو مصدر حوقل « أجذبها » أراد أنزع الدلو من البئر « صأيت » صحت ، مأخوذ من قولهم : صأى الفرخ : إذا صاح صياحا ضعيفاً ، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه « قد عالنى » غلبنى وقهرنى وأعجزنى ، وفى رواية أبى على القالى « أكبر غيرنى . . . » « أم بيت » يريد أم زوجة ، وذلك لأن العزب أقوى وأشد « ينفع شيئاً ليت » قد قصد لفظ ليت هذه فصيرها اسماً وأعربها وجعلها فاعلا ، ومثل هذا ـ فى « ليت » ـ قول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مِنِّىَ لَيْتٌ ؟ إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ

ومثله قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ يَرُدَّنَّ لَيْتٌ ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبَابِ جَزَاءُ ؟

وقول الآخر :

لَيْتَ شِعْرِى مُسَافِرُ بْنَ أَبِي عَمْ رٍو ، وَلَيْتٌ يَقُولُهَا الْمَحْزُونُ

ونظيره ـ فى « لو » إذا قصد لفظها وجعلت اسماً ـ ماجاء فى البيت الأول وفى قول الآخر :

أُلَامُ عَلَى لَوٍّ ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهْ

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « وهل » حرف استفهام المقصود منه النفى « ينفع » فعل مضارع « شيئاً » مفعول به لينفع « ليت » قصد لفظه : فاعل ينفع ، والجملة لا محل لها معترضة « ليت » حرف تمن مؤكد للأول « شباباً » اسم ليت الأول « بوع » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =

(٣) والإشمامُ — وهو الإتيانُ بالفاء بحركةٍ بَيْنَ الضمِّ والكسر — ولا يظهر ذلك إلا فى اللفظ ، ولا يظهر فى الخط ، وقد قُرِىء فى السبعة قوله تعالى : (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِى مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ الْمَاءُ) بالإشمام فى « قِيلَ » وَ « غِيضَ » .

* * *

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ
وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ(١)

إذا أسند الفعل الثلاثىُّ المعتلُّ العينِ — بعد بنائه للمفعول — إلى ضمير متكلم أو مخاطبٍ أو غائبٍ : فإما أن يكون واويًا ، أو يائيًا .

فإن كان واويًّا — نحو : « سَامَ » من السَّوْمِ — وَجَبَ — عند المصنف — كسرُ الفاء أو الإشمامُ ؛ فتقول : « سِمْتُ » ، [ولا يجوز الضم ؛ رأي المصنف

= هو يعود على شباب ، والجملة فى محل رفع خبر ليت الأول « فاشتريت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة بوع .

الشاهد فيه : قوله « بوع » فإنه فعل ثلاثى معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى الشارح ، ومنهم بعض بنى تميم ، ومنهم ضبة ، وحكيت عن هذيل .

(١) « وإن » شرطية « بشكل » جار ومجرور متعلق بخيف « خيف » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « لبس » نائب فاعل خيف « يجتنب » فعل مضارع مبنى للمجهول جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل « وما » اسم موصول : مبتدأ « لباع » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة « قد » حرف تقليل « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « لنحو » جار ومجرور متعلق بيرى ، ونحو مضاف ، و « حب » قصد لفظه : مضاف إليه .

فلا تقول : « سُمْتُ »] ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالضم ليس إلا ، نحو : « سُمْتُ الْعَبْدَ » .

وإن كان يائيًّا — نحو : « بَاعَ » من الْبَيْعِ — وَجَبَ — عند المصنف أيضاً — ضَمُّه أو الإشمامُ ؛ فتقول : « بُعْتَ يَا عَبْدُ » ولا يجوز الكسر ؛ فلا تقول : « بِعْتَ » ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ؛ فإنه بالكسر فقط ، نحو : « بِعْتُ الثَّوْبَ » .

رأى المصنف

وهذا معنى قوله : « وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ » أى : وإن خِيفَ اللبسُ فى شكل من الأشكال السابقة — أعنى الضمَّ ، وَالكَسْرَ ، والإشمامَ — عُدِلَ عنه إلى شَكْلٍ غَيْرِهِ لا لَبْسَ معه .

هذا ما ذكره المصنف ، والذى ذكره غيره أن الكسر فى الواوى ، والضم فى اليائى ، والإشمامَ ، هو المختار ، ولكن لا يجب ذلك ، بل يجوز الضم فى الواوى ، والكسر فى اليائى .

وقوله : « وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لنحو حَبَّ » معناه أن الذى ثَبَتَ لفاء « باع » — من جواز الضم ، والكسر ، والإشمام — يَثْبُتُ لفاء المضاعف ، نحو : « حَبَّ » ؛ فتقول : « حُبَّ » ، و« حِبَّ » وإن شئت أشْمَمْتَ .

* * *

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اُخْتَارَ وَاُنْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي (١)

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «لفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة وفا مضاف و «باع» قصد لفظه : مضاف إليه «لما» اللام جارة ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «العين» مبتدأ ، وجملة «تلى» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة باللام «فى اختار» جار ومجرور متعلق بتلى «وانقاد ، وشبه» معطوفان على اختار «ينجلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شبه ، والجملة فى محل جر نعت لشبه .

أى : يَثْبُتُ — عند البناء للمفعول — لما تليه العَيْنُ من كلِّ فعلٍ يكون على وَزْنِ : « افْتَعَلَ » أو « انفَعَلَ » — وهو معتلُّ العينِ — ما يثبت لفاء « باع » : من جواز الكسر ، والضم ، وذلك نحو : « اخْتَار ، وانْقَاد » وشبههما ؛ فيجوز فى التاء والقاف ثلاثة أوجه : الضمُّ ، نحو : « اُخْتُورَ » ، و « اُنْقُودَ » وَالكَسْرُ ، نحو : « اُخْتِيرَ » ، و « اُنْقِيدَ » والإشمامُ ، وَتُحَرَّكُ الهمزةُ بمثل حركة التاء والقاف .

* * *

وَقابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اُوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى[1]

تَقَدَّمَ أن الفعل إذا بُنِيَ لما لم يُسَمَّ فاعلُه أقيم المفعولُ به مُقَامَ الفاعل ، وأشار فى هذا البيت إلى أنه إذا لم يُوجَدِ المفعولُ به أقيم الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُّ والمجرورُ مُقَامَهُ ؛ وَشَرَطَ فى كل [واحد] منها أن يكون قابلا للنيابة ، أى : صالحاً لها ، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة ، كالظرف الذى لا يتصرَّفُ ، والمراد به : ما لزم النَّصْبَ على الظرفية[2] ، نحو : « سَحَرَ » إذا أريد به سَحَرُ يومٍ

---

(١) « وقابل » مبتدأ ، وخبره قوله « حرى » فى آخر البيت « من ظرف » جار ومجرور متعلق بقابل « أو من مصدر » معطوف على الجار والمجرور السابق « أو حرف جر » معطوف على مصدر ومضاف إليه « بنيابة » جار ومجرور متعلق بحر « حر » خبر المبتدأ الذى هو قابل فى أول البيت كما ذكرنا من قبل .

(٢) الظروف على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما يلزم النصب على الظرفية ، ولا يفارقها أصلا ، ولا إلى الجر بمن ، وذلك مثل قط ، وعوض ، وإذا ، وسحر .

والنوع الثانى : ما يلزم أحد أمرين : النصب على الظرفية ، والجر بمن ، وذلك مثل عند ، وثم ، بفتح الثاء .

=

بعينه ، ونحو : « عندكَ » فلا تقول : « جُلِسَ عندكَ » ولا « رُكِبَ سَحَرُ » ؛ لئلا تخرجهما عما استقرَّ لهما فى لسان العرب من لزوم النَّصْبِ ، وكالمصادر التى لا تتصرَّفُ ، نحو : « مُعَاذَ الله » فلا يجوز رفع « معاذ الله » ؛ لما تقدَّمَ فى الظرف ، وكذلك ما لا فائدة فيه : من الظرف ، والمصدر ، [والجارِّ والمجرور] ؛ فلا تقول : « سِيرَ وَقْتٌ » ، ولا « ضُرِبَ ضَرْبٌ » ، ولا « جُلِسَ فى دار » لأنه لا فائدة فى ذلك .

ومثالُ القابل من كل منها قولُكَ : « سِيرَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ ، وَمُرَّ بِزَيْدٍ »(١) .

* * *

= وهذان النوعان يقال لكل منهما : « ظرف غير متصرف » ، والفرق بينهما ما علمت .

والنوع الثالث : ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن ، إلى التأثر بالعوامل المختلفة : كزمن ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، وحين ؛ وهذا هو الظرف المتصرف .

(١) حاصل الذى أو مأ إليه الشارح فى هذه المسألة أنه يشترط فى صحة جواز إنابة كل واحد من الظرف والمصدر شرطان ، أحدهما : أن يكون كل منهما متصرفا ، وثانيهما : أن يكون كل واحد منهما مختصاً ؛ فإن فقد أحدهما واحداً من هذين الشرطين لم تصح نيابته .

فالمتصرف من الظروف هو : ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التأثر بالعوامل ، كما علمت مما أوضحناه لك قريباً .

وأما المتصرف من المصادر فهو : ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة ، وذلك كضرب وقتل ، وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدرية كمعاذ الله فإنه مصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوبا على المفعولية المطلقة .

وأما المختص من الظروف فهو : ما خص بإضافة ، أو وصف ، أو نحوهما . =

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِى ، إِنْ وُجِدْ فِي اللَّفظِ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَقَدْ يَرِدْ(١)

مَذْهَبُ البصريين - إلا الأخفشَ - أنه إذا وُجِدَ بعد الفعل المبنىّ لما لم يُسَمَّ فاعِلُه : مفعولٌ به ، وَمَصْدَرٌ ، وَظَرْفٌ ، وجارٌّ ومجرورٌ - تعين إقامة المفعولِ به مُقَامَ الفاعِلِ ؛ فتقول : ضُرِبَ زَيْدٌ ضَرْباً شديداً يَوْمَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ فى دَارِهِ ، ولا يجوز إقامة غيرِهِ [مُقَامَهُ] مع وجوده ، وما ورد من ذلك شاذٌ أو مُؤَوَّل .

ومَذْهَبُ الكوفيين أنه يجوز إقامَةُ غَيْرِهِ وهو موجودٌ : تقدَّمَ ، أو تأخَّرَ ؛ فتقول : « ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً ، وضُرِبَ زيداً ضربٌ شديد » وكذلك فى الباقى ؛ وَاسْتَدَلّوا لذلك بقراءة أبى جعفر : (لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) وقولِ الشاعرِ :

= وأما المختص من المصادر فهو : ما كان دالا على العدد ، أو على النوع ، أما نحو « ضرب» ضرب » فهو غير مختص ، ولا يجوز نيابته عن الفاعل .

ويشترط فى نيابة الجار والمجرور ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون مختصاً — بأن يكون المجرور معرفة أو نحوها — وثانيها : ألا يكون حرف الجر ملازماً لطريقة واحدة، كمذ ومنذ الملازمين لجر الزمان ، وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به . وثالثها : ألا يكون حرف الجر دالا على التعليل كاللام ، والباء ، ومن ، إذا استعملت إحداها فى الدلالة على التعليل ، ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله .

(١) « ولا » نافية « ينوب » فعل مضارع « بعض » فاعل ينوب ، وبعض مضاف ، واسم الإشارة فى « هذى » مضاف إليه « إن » شرطية « وجد » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « فى اللفظ » جار ومجرور متعلق بوجد « مفعول » نائب فاعل لوجد « به » متعلق بمفعول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن وجد فى اللفظ مفعول به فلا ينوب بعض هذه الأشياء « وقد » حرف تقليل « يرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نيابة بعض هذه الأشياء مناب الفاعل مع وجود المفعول به فى اللفظ المستفاد من قوله « ولا ينوب — إلخ » .

١٥٦ — لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّدَا وَلاَ شَفَى ذَا الغَيِّ إلاَّ ذُو هُدَى

هذا هو النائب عند الكوفيين مع وجود المفعول وهو سيدا

١٥٦ — نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت فى زيادات الديوان ، لا فى أصله ، وقبله قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدْئِهِ مَا قَدْ بَدَا وَإنْ ثَنَى فِي العَوْدِ كَانَ أَحْمَدَا

اللغة : بدئه » مبتدأ أمره وأول شأنه « بدا » ظهر « ثنى » عاد ، تقول : ثنى يثنى — بوزن رمى يرمى — وأصل معناه جمع طرفى الحبل قصير ما كان واحدا اثنين « كان أحمدا » مأخوذ من قولهم : عود أحمد ، يريدون أنه محمود « يعن » فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع أو اهتم ، تقول : عنى فلان بحاجتى وهو معنى بها ؛ إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها « العلياء » هى خصال المجد التى تورث صاحبها سموا ورفعة قدر « شفى » أبرأ ، وأراد به ههنا هدى ، مجازا « الغى » الجرى مع هوى النفس والتمادى فى الأخذ بما يوبقها ويهلكها « هدى » بضم الهاء — وهو الرشاد وإصابة الجادة .

المعنى : لم يشتغل بمعالى الأمور ، ولم يولع بخصال المجد ، إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دائهم الذى أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشد .

الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء » جار ومجرور نائب عن الفاعل « إلا » أداة استثناء ملغاة « سيدا » مفعول به ليعن « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « شفى » فعل ماض « ذا » مفعول به لشفى مقدم على الفاعل ، وذا مضاف ، و « الغى » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة « ذو » فاعل شفى ، وذو مضاف ، و « هدى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلياء إلا سيدا » حيث ناب الجار والمجرور — وهو قوله « بالعلياء » — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام — وهو قوله « سيدا » .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ، ولم ينب المفعول به ، أنه جاء بالمفعول به منصوباً ، ولو أنه أنابه لرفعه ؛ فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، =

ومَذْهَبُ الأخْفَشِ أنه إذا تقدَّمَ غيرُ المفعولِ به عليه جاز إقَامَةُ كل [وَاحِدٍ] منهما ؛ فتقول : ضُرِبَ فى الدار زَيْدٌ ، وضُرِبَ فى الدار زَيْداً ، وإن لم يتقدم تعين إقَامَةُ المفعولِ به ، نحـــو : « ضُرِبَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ » ؛ فلا يجوز « ضُرِبَ زَيْداً فِي الدَّارِ » .

* * *

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّــانِ مِنْ بَابِ « كَسَا » فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ(١)

= والداعى لذلك أن القوافى كلها منصوبة ، فاضطراره لتوافق القوافى هو الذى دعاه وألجأه إلى ذلك .

ومثل هذا البيت قول الراجز :

وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

ومحل الاستشهاد فى قوله « معنياً بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور — وهو قوله « بذكر » — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام — وهو قوله « قلبه » — بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوباً بعد ذلك كما هو ظاهر .

والبيتان حجة للكوفيين والأخفش جميعاً ؛ لأن النائب عن الفاعل فى البيتين متقدم فى كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

(١) « وباتفاق » الواو للاستئناف ، باتفاق : جار ومجرور متعلق بينوب الآتى « قد » حرف تقليل « ينوب » فعل مضارع « الثان » فاعل ينوب « من باب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثانى ، وباب مضاف ، و « كسا » قصد لفظه : مضاف إليه « فيما » جار ومجرور متعلق بينوب « التباسه » التباس : مبتدأ ، والتباس مضاف والهاء مضاف إليه « أمن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التباس ، والجملة من أمن ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة « ما » المجرورة محلا بفى .

إذا بُنِىَ الفعلُ المتعدِّى إلى مفعولين لما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ : فإما أن يكون من باب « أعْطَى » ، أو من باب « ظَنّ(١) » .

فإن كان من باب « أعْطَى » — وهو المراد بهذا البيت — فذكرَ المصنفُ أنه يجوز إقامةُ الأولِ منهما وكذلك الثانى ، بالاتفاق ؛ فتقول : « كُسِىَ زَيْدٌ جُبَّةً ، وَأُعْطِىَ عَمْرٌو دِرْهَماً » ، وإن شِئْتَ أقمت الثانى ؛ فتقول : « أُعْطِىَ عمراً درهم ، وكُسِىَ زيداً جبةٌ » .

هذا إن لم يحصل لَبْسٌ بإقامة الثانى ، فإذا حَصَلَ لَبْسٌ وجب إقامةُ الأولِ ، [وذلك نحو : « أعْطَيْتُ زيداً عمراً » فتتعين إقامةُ الأولِ] فتقول : « أُعْطِىَ زَيْدٌ عَمْراً » ولا يجوز إقامة الثانى حينئذٍ ؛ لئلا يحصل لَبْسٌ ؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً ، بخلاف الأول .

وَنَقَلَ المصنفُ الاتفاقَ على أن الثانى من هذا الباب يجوز إقَامَتُهُ عند أمْن

---

(١) قد ينصب فعل من الأفعال مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، نحو ظننت زيداً قائماً ، وعلمت أخاك مسافراً ، ولا ينصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر إلا ظن وأخواتها ، وهذا هو مراد الشارح هنا بقوله « باب ظن » ، وهو أيضاً مراد الناظم بقوله « فى باب ظن وأرى » لأن « أرى » تنصب ثلاثة مفاعيل : أصل الثانى والثالث منها مبتدأ وخبر ، على ما علمت .

وقد ينصب فعل من الأفعال مفعولين ، وهذا على نوعين لأنه إما أن يكون نصبه لأحدهما على نزع الخافض ، كما فى قولك : اخترت الرجال محمداً ، وكما فى قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا) الأصل اخترت من الرجال محمداً ، واختار موسى من قومه سبعين رجلا ، وإما أن يكون نصبه للمفعولين لأنه من طبيعته متعد إلى اثنين ، وذلك نحو قولك : منحت الفقير درهما ، وأعطيت إبراهيم ديناراً ، وكسوت محمداً جبة .

وهذا الضرب الأخير هو مراد الناظم والشارح بباب كسا ، فهو : كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وكان تعديه إليهما بنفسه ، لا بواسطة حذف حرف الجر من أحدهما وإيصال الفعل إلى المجرور .

اللَّبْس ؛ فإن عَنَى به أنه اتفاقٌ من جهـــة النحويين كلهم فليس بجيد ؛ لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأولُ معرفةً ، والثانى نكرةً تعين إقامةُ الأولِ ؛ فتقول : « أُعْطِىَ زَيْدٌ دِرْهَماً » ، ولا يجوز عندهم إقامة الثانى ؛ فلا تقول : « أُعْطِى دِرْهَمٌ زَيْداً » .

* * *

فِى بَابِ « ظَنَّ ، وَأَرَى » الْمَنْعُ اشْتَهَرْ
وَلاَ أَرَى مَنْعاً إِذَا الْقَصْـــدُ ظَهَرْ[1]

يعنى أنه إذا كان الفعـل متعدياً إلى مفعولين الثانى منهما خَـبَرٌ فى الأصل ، كظن وأخواتها ، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كأرَى وأخواتها — فالأشْهَرُ عند النحويين أنه يجب إقامةُ الأولِ ، ويمتنع إقامة الثانى فى باب « ظَنَّ » والثانى والثالث فى باب : « أعْلَمَ » ؛ فتقول : « ظُنَّ زَيْدٌ قَائِماً » ولا يجوز : « ظُنَّ زَيْداً قَائِمٌ » وتقول : « أُعْلِمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجاً » ولا يجوز إقامة الثانى ؛ فلا تقول : « أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً » ولا إقامة الثالث ؛ فتقـول : « أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسَكَ

---

(١) « فى باب » جار ومجرور متعلق باشتهر الآتى ، وباب مضاف ، و « ظن » قصد لفظه : مضاف إليه « وأرى » معطوف على ظن « المنع » مبتدأ ، وجملة « اشتهر » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « ولا » نافية « أرى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منعاً » مفعول به لأرى « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « القصد » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ظهر القصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القصد ، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية .

مُسْرَجٌ » ونقل ابن أبى الربيع الاتفاقَ على منع اقامة الثالث ، ونقل الاتفاقَ ـ أيضاً ـ ابنُ المصنف .

رأى المصنف

وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى أنه لا يتعيَّنَ إقامةُ الأول ، لا فى باب « ظَنَّ » ولا باب « أعْلَمَ » لـكن يشترط ألاَّ يحصل لَبْسٌ؛ فتقول : « ظُنَّ زَيْداً قَائِمٌ ، وأُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً » .

وأما إقامة الثالث من باب « أعْلَمَ » فنقل ابن أبى الربيع وابنُ المصنفِ الاتفاقَ على منعه ، وليس كما زَعَمَا ، فقد نقل غيرُهما الخلافَ فى ذلك[1] ؛ فتقول : « أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجٌ » .

فلو حصل لَبْسٌ تَعَيَّنَ إقامــــةُ الأولِ فى باب : « ظن ، وأعلم » فلا تقول : « ظُنَّ زيداً عمـرو » على أن « عمـرو » هو المفعول الثانى ، ولا « أُعـلم زيداً خالدٌ منطلقاً » .

* * *

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا[2]

---

(١) حاصل الخلاف الذى نقله غيرهما أن بعض النحاة أجازه بشرط ألا يوقع فى لبس كما مثل الشارح ، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم فى كتابه التسهيل ، بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه فى الألفية لأن ثالث مفاعيل أعلم هو ثانى معمولى علم ، وقد ذكر اختلاف النحاة فى ثانى مفعولى علم .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ أول « سوى النائب ، مما » متعلقان بمحذوف صلة « ما » الواقع مبتدأ « علقا » علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلا بمن « بالرافع » متعلق بقوله علق « النصب » مبتدأ ثان « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو « ما » فى أول البيت « محققا » حال من الضمير المستكن فى الخبر .

حُكْمُ المفعولِ القائم مَقَامَ الفاعل حُكْمُ الفاعل ؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً ، كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولا واحداً[(١)] ؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمتَ واحداً منها مُقَامَ الفاعل ، ونَصَبْتَ الباقى ؛ فتقول : « أُعْطِىَ زَيْدٌ درهما ، وأُعْلِمَ زَيْدٌ عمراً قائماً ، وضُرِبَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يَوْمَ الجمعة أمام الأمير فى داره » .

* * *

(١) يريد لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التى كان الفعل ناصبا لها وهو مبنى للمعلوم .

اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ (١)

(١) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، و هو الضمير الذى تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط لا بد من بيانها .

فأما شروط المشغول عنه ـ وهو الاسم المتقدم فى الكلام ـ فخمسة :

الأول : ألا يكون متعددا لفظاً ومعنى : بأن يكون واحدا ، نحو زيدا ضربته ، أو متعددا فى اللفظ دون المعنى ، نحو زيدا وعمرا ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ؛ فإن تعدد فى اللفظ والمعنى ـ نحو زيدا درهما أعطيته ـ لم يصح ،

الثانى : أن يكون متقدما ، فإن تأخر ـ نحو ضربته زيدا ـ لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيدا فى هذا المثال فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة قبله.

الثالث : قبوله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال ، والتمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى .

الرابع : كونه مفتقرا لما بعده : فنحو « جاءك زيد فأكرمه » ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكتفياً بالعامل المتقدم عليه .

الخامس : كونه صالحا للابتداء به ، بألا يكون نكرة محضة ؛ فنحو قوله تعالى : (ورهبانية ابتدعوها) ليس من باب الاشتغال ، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو ، وجملة (ابتدعوها) صفة .

وأما الشروط التى يجب تحققها فى المشغول ـ وهو الفعل الواقع بعد الاسم ـ فاثنان :

الأول : أن يكون متصلا بالمشغول عنه ، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله ـ كأدوات الشرط ، وأدوات الاستفهام ، ونحوهما ـ لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتى توضيح هذا الشرط فى الشرح .

الثانى : كونه صالحا للعمل فيما قبله : بأن يكون فعلا متصرفا ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، فإن كان حرفا ، أو اسم فعل ، أو صفة مشبهة ، أو فعلا جامداً كفعل التعجب ـ وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها ـ لم يصح .

وأما الذى يجب تحققه فى المشغول به ـ وهو الضمير ـ فشرط واحد ، وهو : ألا يكون أجنبياً من المشغول عنه ؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربته، أو مررت به ، =

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ : بِنَصْبِ لَفْظِهِ ، أَوِ الْمَحَلّ[(١)]

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْماً ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا[(٢)]

الاشتغال : أن يتقدَّمَ اسمٌ ، ويتأخَّرَ عنه فعلٌ ، [قد] عَمِلَ فى ضمير ذلك الاسم أو فى سَبَبِيِّهِ — وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق — فمثالُ المشتغل بالضمير : « زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، وزَيْداً مَرَرْتُ بِهِ » ومثالُ المشتغل بالسببيِّ « زَيْداً ضَرَبْتُ غلاَمَهُ » وهذا هو المراد بقوله : « إن مضمر اسم — إلى آخره » والتقدير : إن شَغَلَ مضمرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن ذلك الاسم المضمر لفظاً نحو : « زَيْداً ضَرَبْتُهُ » أو بنصبه محلا ، نحو : « زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ » فكلُّ واحدٍ من « ضربت ، ومررت » اشتغل

= ويصح أن يكون اسماً ظاهرا مضافا إلى ضمير المشغول عنه ، نحو : زيدا ضربت أخاه ، أو مررت بغلامه .

(١) « إن » شرطية « مضمر » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ،والتقدير ، إن شغل مضمر ، ومضمر مضاف ، و « اسم » مضاف إليه « سابق » نعت لاسم « فعلا » مفعول به لشغل مقدم عليه « شغل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر « عنه ، بنصب » متعلقان بشغل ، ونصب مضاف ، ولفظ من « لفظه » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، ولفظ مضاف ، والهاء مضاف إليه « أو » حرف عطف « المحل » معطوف على لفظ .

(٢) « فالسابق » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فانصب السابق « انصبه » انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « بفعل » جار ومجرور متعلق بانصب ، وجملة « أضمر » ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، فى محل جر نعت لفعل « حتما » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : حتم ذلك حتما « موافق » نعت ثان لفعل « لما » جار ومجرور متعلق بموافق « قد » حرف تحقيق ، وجملة « أظهرا » ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، لا محل لها من الإعراب صلة « ما » المجرورة محلا باللام .

بضمير « زيد » لكن « ضربت » وَصَلَ إلى الضمير بنفسه ، و « مررت » وَصَلَ إليه بحرف جر ؛ فهو مجرور لفظاً ومنصوب محلا ، وكل من « ضربت ، ومررت » لو لم يشتغل بالضمير لتَسَلَّطَ على « زيد » كما تسلَّطَ عَلَى الضمير ، فكنت تقول : « زيداً ضَرَبْتُ » فتنصب « زيداً » ويصل إليه الفعلُ بنفسه كما وَصَلَ إلى ضميره ، وتقول : « بزيد مررت » فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وَصَلَ إلى ضميره ، ويكون منصوباً محلا كما كان الضمير .

وقوله : « فالسابق انصبه — إلى آخره » معناه أنه إذا وُجِدَ الاسمُ والفعلُ عَلَى الهيئة المذكورة ؛ فيجوز لك نصبُ الاسم السابق .

واختلف النحويون فى ناصبه :

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مُضْمَر وجوباً ؛ [لأنه لا يُجْمَعُ بين المفسِّرِ وَالمفسَّر] ويكون الفعلُ المضمَرُ موافقاً فى المعنى لذلك المُظْهَر ، وهذا يشمل ما وافق لفظاً نحو قولك فى « زيداً ضربته » : إن التقدير « ضَرَبْتُ زيداً ضربته » وما وافق معنى دون لفظ كقولك فى « زيداً مررت به » : إن التقدير : « جَاوَزْتُ زيداً مررتُ به »[1] وهذا هو الذى ذكره المصنف .

---

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعديا ناصباً للمشغول به بلا واسطة ، وقد يكون لازماً ناصباً للمشغول به معنى وهو فى اللفظ مجرور بحرف جر ، وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم ، وإما أن يكون سببيه ؛ فهذه أربعة أحوال :

فيكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه فى صورة واحدة ، وهى أن يجتمع فى العامل المشغول شيئان ، هما ـ كونه متعديا بنفسه ، وكونه ناصباً لضمير الاسم المتقدم ـ نحو قولك : زيداً ضربته .

ويكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه ، فى ثلاث صور :

=

وَالْمَذْهَبُ الثانى : أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وهذا مذهب كُوفِىٌّ ، واختلف هؤلاء ؛ فقال قوم : إنه عمِل فى الضمير وفى الاسم معاً ؛ فإذا قلت : « زيداً ضربته » كان « ضَرَبْتُ » ناصباً لـ « زيد » وللهاء ، ورُدَّ هذا المذهَبُ بأنه لا يعمل عامل واحد فى ضميرِ اسمٍ ومُظْهَره ، وقال قوم : هو عامل فى الظاهر ، والضميرُ مُلْغًى ، ورُدَّ بأن الأسماء لا تُلْغَى بعد اتصالها بالعوامل .

* * *

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ ، إنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ : كَإِنْ وَحَيْثُمَا(١)

= الأولى : أن يكون العامل فى المشغول به لازماً والمشغول به ضمير الاسم المتقدم ، نحو قولك : أزيداً مررت به ، فإن التقدير : أجاوزت زيدا مررت به .

الثانية : أن يكون العامل لازماً ، والمشغول به اسماً ظاهراً مضافا إلى ضمير الاسم السابق ، نحو قولك ؛ زيدا مررت بغلامه ، فإن التقدير : لابست زيداً مررت بغلامه ، ولا تقدره : « جاوزت زيدا مررت بغلامه » كما قدرت فى الصورة الأولى ؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم ، لأنك لم تجاوز زيدا ولم تمرر به ، وإنما جاوزت غلامه ومررت به ، وجاوز من معنى مر ، وليس من لفظه كما هو ظاهر .

الثالثة : أن يكون العامل متعديا ، ولكنه نصب اسماً ظاهراً مضافا إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق ، نحو قولك : زيدا ضربت أخاه ، فإن التقدير : أهنت زيدا ضربت أخاه .

وهكذا تقدر فى كل صورة من هذه الصور الثلاث فعلا ينصب بنفسه ، ويصح معه المعنى .

(١) « والنصب » مبتدأ « حتم » خبر المبتدأ « إن » شرطية « تلا » فعل ماض ، فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن تلا السابق ما يختص بالفعل فالنصب واجب « السابق » فاعل لتلا « ما » اسم موصول : مفعول به لقوله تلا =

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب عَلَى خمسة أقسام ؛ أحدها : ما يجب فيه النصبُ ، والثانى : ما يجب فيه الرفعُ ، والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصبُ أرجَحُ ، والرابع : ما يجوز فيه الأمران والرفعُ أرْجَحُ ، والخامس : ما يجوز فيه الأمران عَلَى السواء .

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله : « والنَّصْبُ حَتْم — إلى آخره » ومعناه أنه يجب نَصْبُ الاسمِ السابقِ إذا وَقَعَ بعد أداة لا يليهـا إلا الفعلُ ، كأدَوَاتِ الشرط[1] نحو : إنْ ، وَحَيْثُمَا ؛ فتقول : « إنْ زَيْداً أ كْرَمْتَهُ أ كْرَمْكَ ، وَحَيْثُمَا زَيْداً تَلْقَه فأ كْرِمْهُ » ؛ فيجبُ نَصْبُ « زيداً » فى المثالين وفيما أشبههما ، ولا يجوز

= « يختص » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من يختص وفاعله لا محل لها صلة الموصول « بالفعل » جار ومجرور متعلق بيختص « كإن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كإن — إلخ ، « وحيثما » معطوف على « إن » المقصود لفظها والمجرورة محلا بالكاف .

(١) الأدوات التى تختص بالفعل أربعة أنواع :

الأول : أدوات الشرط كإن ، وحيثما ، نحو ما مثـــل به الشارح ، واعلم أن الاشتغال إنمـا يقع بعد أداة الشرط فى ضرورة الشعر ، فأما فى النـثر فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منهـا : الأولى « إن » بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضياً ، نحو : إن زيدا لقيته فأ كرمه ، والثانية « إذا » مطلقاً ، نحو : إذا زيدا لقيته — أو تلقاه — فأ كرمه .

النوع الثانى : أدوات التحضيض ، نحو : هلا زيداً أ كرمته .

النوع الثالث : أدوات العرض ، نحو : ألا زيدا أ كرمته .

النوع الرابع : أدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو : هل زيدا أ كرمته .

فأما الهمزة فلا تختص بالفعل ، بل يجوز أن تدخل على الأسماء كما يجوز أن تدخل على الأفعال ، وإن كان دخولها على الأفعال أ كثر .

الرفع على أنه مبتدأ ؛ إذ لا يقع [الاسم] بعد هذه الأدوات ، وأجاز بعضُهم وُقُوعَ الاسم بعدها ؛ فلا يمتنع عنده الرفعُ على الابتداء ، كقول الشاعر :

١٥٧ — لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكِ فَاجْزَعِي

---

١٥٧ — هذا البيت ساقط من أكثر النسخ ، ولم نشرحه فى الطبعة الأولى لهذه العلة ، وهو من كلمة للنمر بن تولب يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبذير ، وكان من حديثه أن قوما نزلوا به فى الجاهلية ، فنحر لهم أربع قلائص ، واشترى لهم زق خمر ، فلامته امرأته على ذلك ؛ فى هذا يقول :

قَالَتْ لِتَعْذُلَنِي مِنَ اللَّيْلِ : اسْمَعِ ، سَفَهٌ تَبَيُّتُكِ المَلَامَةَ فَاهْجَعِي

لَا تَجْزَعِي لِغَدٍ ، وَأَمْرُ غَدٍ لَهُ ، أَتَعَجَّلِينَ الشَّرَّ مَا لَمْ تُمْنَعِي

قَامَتْ تُبَكِّي أَنْ سَبَأْتُ لِفِتْيَةٍ زِقًّا وَخَابِيَةً بِعَوْدٍ مُقْطَعِ

اللغة : « لا تجزعى » لا تحزنى ، والجزع هو : أن يضعف المرء عن تحمل ما نزل به من بلاء ، وهو أيضاً أشد الحزن « منفس » هو المال الكثير ، وهو الشىء النفيس الذى يضن أهله به « أهلكته » أذهبته وأفنيته « هلكت » مت .

الإعراب : « لا » ناهية « تجزعى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « إن » شرطية « منفس » فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط ، وقوله « أهلكته » جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية «فإذا» الفاء عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط « هلكت » فعل وفاعل ، وجملتهما فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « فعند » الفاء زائدة ، وبعد : ظرف متعلق بقوله « اجزعى » فى آخر البيت ، وبعد مضاف واسم الإشارة من « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « فاجزعى » الفاء واقعة فى جواب إذا ، وما بعدها فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل ، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « إن منفس » حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التى هى « إن » والأكثر أن يلى هذه الأداة الفعل . =

تقديره : « إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ »[1] ، والله أعلم .

* * *

= وقبل : أن نقرر لك ما فى هـذا البيت نخبرك أنه يروى بنصب « منفس » ويروى برفعه .

فأما رواية النصب فهى التى رواها سيبويه وجمهور البصريين (انظر كتاب سيبويه ١ — ٦٨ ، ومفصل الزمخشرى ١ — ١٤٩ بتحقيقنا) ولا إشكال على هذه الرواية ، لأن « منفسا » حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعـده ، والتقدير : إن أهلكت منفساً أهلكته .

والروايه الثانية برفع « منفس » وهى رواية الكوفيين ، وأعربوها على أن « منفس » مبتدأ ، وجملة « أهلكته » خبره ، وهـــذا هو صريح عبارة الشارح قبل إنشاده البيت ، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد « إن » و « إذا » الشرطيتين ، وقالوا : إن الاسم المرفوع بعدهاتين الأداتين مبتدأ ، والجملة بعده فى محل رفع خبر ، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلا لنفس الفعل المذكور بعده فى نحو « إن زيد يزورك فأكرمه » بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرافع له .

فأما البصريون فلا يسلمون أولا رواية الرفع ، ثم يقولون : إن صحت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداة الشرط ، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله ؛ لأن واحدا من هذين الوجهين غير متعين فى إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذى بعده قد رفع الضمير على الفاعلية ، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما فى هذا البيت المستشهد به ، ومن الأول قوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك) وهذا هو الراجح ، وهو الذى قدره الشارح بعد إنشاد البيت ، ثم ارجع إلى ما ذكرناه فى باب الفاعل .

(١) هذا التقدير هو تقدير البصريين ، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاده البيت ، ولو أنه قال : « وتقديره عند البصريين إن هلك منفس » لاستقام الـكلام .

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالاَبْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا[1]
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ[2]

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثانى ، وهو ما يجب فيه الرَّفْعُ[3] ؛ فيجب رَفْعُ

(١) « وإن » شرطية « تلا » فعل ماض ، فعل الشرط « السابق » فاعل تلا « ما » اسم موصول : مفعول به لتلا « بالابتدا » جار ومجرور متعلق بيختص الآتى « يختص » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة « فالرفع » الفاء لربط الجواب بالشرط ، الرفع : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فالتزم الرفع التزمه ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « التزمه » التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « أبدا » منصوب على الظرفية ، والجملة من فعل الأمر المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة بفعل مدلول عليه بالسابق ، والتقدير : والتزم الرفع التزاما مشابها لذلك الالتزام إذا تلا الفعل — إلخ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « الفعل » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا تلا الفعل « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية « ما » اسم موصول مفعول به لتلا « لم يرد » مضارع مجزوم بلم « ما » اسم موصول فاعل يرد ، والجملة لا محل لها صلة ما الواقع مفعولا به لتلا « قبل » ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » الواقع فاعلا « معمولا » حال من فاعل يرد « لما » جار ومجرور متعلق بمعمول « بعد » ظرف متعلق بوجد الآتى « وجد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلا باللام ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام .

(٣) للمؤلفين اختلاف فى اعتبار هذا القسم برمته من باب الاشتغال . فابن الحاجب لم يذكره أصلا ، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال ؛ ولا يصدق ضابطه عليه ، وذلك لأننا اشترطنا فى ضابط الاشتغال : أن العامل فى المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه (انظر كلام الشارح فى ص ١٣٠) =

الاسم المشتَغَلِ عنه إذا وقع بعدَ أداةٍ تختصُّ بالابتداء ، كإذا الَّـتِى للمُفَاجأة ؛ فتقول : « خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يضربه عمرو » بِرَفْعِ « زيد » — ولا يجوز نصبه ؛ لأن « إذا » هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ : لا ظاهراً ، ولا مقدراً .

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعلَ المشتَغِلَ بالضمير أداةٌ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كأدوات الشرط ، والاستفهام ، و « ما » النافية ، نحـو : « زَيْدٌ إنْ لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ ، وَزَيْدٌ هَـلْ تَضْرِبُهُ ، وَزَيْدٌ مَا لَقيتهُ » فيجب رفع « زيد » فى هذه الأمثلة ونحوها[1] ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل

= وفى هذا القسم لا يتم ذلك ، ألا ترى أن نحو قولك : « خرجت فإذا زيد يضربه عمرو » لو حذفت الضمير لم يعمل « يضرب » فى « زيد » المتقدم ؛ لأن المتقدم مرفوع ؛ والمتأخر يطلب منصوبا لا مرفوعا ، ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد « إذا » . ومن الناس من عده من باب الاشتغال غير مكترث بهذا الضابط ، والحق هو الأول لما ذكرناه .

(١) الأشياء التى لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع :

(الأول) أدوات الشرط جميعها ، نحو : زيد إن لقيته فأكرمه ، وزيد حيثما تلقه فأكرمه .

(الثانى) أدوات الاستفهام جميعها ، نحو : زيد هل أكرمته ، وعلى أسلمت عليه .

(الثالث) أدوات التحضيض جميعها ، نحو : زيد هلا أكرمته ، وخالد ألا تزوره .

(الرابع) أدوات العرض جميعها ، نحو زيد ألا تكرمه ، وبكر أما تجيبه .

(الخامس) لام الابتداء ، نحو : زيد لأنا قد ضربته ، وخالد لأنا أحبه حباً جما .

(السادس) « كم » الخبرية ، نحو : زيدكم ضربته ، وإبراهيم كم نصحت له .

(السابع) الحروف الناسخة ، نحو : زيد إنى ضربته ، وبكر كأنه السيف مضاء عزيمة .

(الثامن) الأسماء الموصولة ، نحو : زيد الذى تضربه ، وهند التى رأيتها .

(التاسع) الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول ، نحو : زيد رجل ضربته .

(العاشر) بعض حروف النفى ، وهى « ما » مطلقا ، نحو : زيد رجل ما ضربته ، و « لا » بشرط أن تقع فى جواب قسم ، نحو : زيد والله لا أضربه ؛ فإن كان حرف =

فيما قبله لا يصلح أن يُفَسِّرَ عاملا فيما قبله ، وإلى هذا أشار بقوله : « كذا إذا الفعلُ تلاَ — إلى آخره » .

أى : كذلك يجبُ رَفْعُ الاسمِ السابقِ إذا تَلاَ الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبله معمولا لما بعده ، وَمَنْ أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ، فقال : « زيداً مَا لَقِيتُ » أجاز النصبَ مع الضمير بعاملٍ مُقَدَّرٍ ؛ فيقول : « زيداً ما لقيته » .

* * *

وَاُخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ[1]

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ[2]

= النفى غير « ما » و « لا » نحو زيد لم أضربه — أو كان حرف النفى هو « لا » وليس فى جواب القسم ، نحو زيد لا أضربه — فإنه يترجح الرفع ولا يجب ، لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها .

(١) « واختير » فعل ماض مبنى للمجهول « نصب » نائب فاعل لاختير « قبل » ظرف متعلق باختير ، وقبل مضاف و « فعل » مضاف إليه « ذى طلب » نعت لفعل ، ومضاف إليه « وبعد » معطوف على قبل ، وبعد مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « إيلاؤه » إيلاء : مبتدأ ، وإيلاء مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لأحد مفعوليه « الفعل » مفعول ثان للمصدر « غلب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلاء ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالإضافة .

(٢) « وبعد » معطوف على بعد فى البيت السابق : وبعد مضاف و « عاطف » مضاف إليه « بلا فصل » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعاطف « على معمول » متعلق بعاطف ، ومعمول مضاف و « فعل » مضاف إليه « مستقر » نعت لفعل « أولا » ظرف متعلق بمستقر .

هذا هو القسمُ الثالثُ ، وهو ما يُخْتَار فيه النصبُ .

وذلك إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌّ على طلبٍ — كالأمر ، والنهى ، والدعاء — نحو : « زيداً اُضْرِبْهُ ، وزيداً لا تَضْرِبْهُ ، وزيداً رَحِمَهُ اللهُ » ؛ فيجوز رَفْعُ « زيد » ونصبه ، والمختارُ النصبُ[١] .

وكذلك يُخْتَار النصبُ إذا وقع الاسمُ بعد أداةٍ يغلب أن يليها الفعل[٢] ، كهمزة الاستفهام ، نحو : « أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ » بالنصب والرفع ، والمختارُ النصبُ .

وكذلك يُخْتَار النصبُ إذا وقع الاسمُ المشْتَغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملة فعليَّةٌ ولم يُفْصَل بين العاطف والاسم ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ » ؟ فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختارُ النصبُ ؛ لتُعْطَفَ جُمْلَةٌ فعليةٌ على جملةٍ فعلية .

فلو فُصِلَ بين العاطف والاسْمِ كَانَ الاسمُ كما لو لم يتقدمه شيء ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَكْرَمْتُهُ » فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختارُ الرفعُ كما سيأتى ، وتقول : « قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْراً فَأَكْرِمْهُ » فيختار النصب كما تقدم ؛ لأنه وقع قبل فعل دَالٍّ على طلب .

* * *

(١) إنما اختير نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طلبياً — مع أن الجمهور يجيزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية — لأن الإخبار بها خلاف الأصل ، لكونها لا تحتمل الصدق والكذب ، ولأن ذلك موضع اختلاف ، ولا شك أن التخريج على صورة مجمع عليها أولى من التخريج على صورة مختلف فيها .

(٢) الأدوات التى يغلب وقوع الفعل بعدها أربعة (الأولى) همزة الاستفهام (الثانية) « ما » النافية ، ففى نحو « ما زيداً لقيته » يترجح النصب (الثالثة) « لا » النافية ، ففى نحو « لا زيداً ضربته ولا عمراً » يترجح النصب (الرابعة) « إن » النافية ، ففى نحو « إن زيداً ضربته » — بمعنى ما زيدا ضربته — يترجح النصب أيضاً .

وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوفُ فِعلاً مُخْبَرَا بِهِ عَنِ اسْمٍ ، فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا(١)

أشار بقوله : « فاعطفن مُخَيَّراً » إلى جواز الأمرين على السواء ، وهذا هو الذى تَقَدَّمَ أنه القسمُ الخامسُ .

وَضَبَطَ النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسم المشتَغَلُ عنه بعد عاطف تَقَدَّمَتْهُ جملةٌ ذاتُ وجهين ، جاز الرفع والنصب على السواء ، وَفَسَّرُوا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة : صَدْرُهَا اسمٌ ، وَعَجُزُهَا فعلٌ ، نحو : « زيد قام وعمرو أكرمته » فيجوز رَفْعُ « عمرو » مُرَاعاةً للصدر ، وَنَصْبُهُ مُرَاعاةً للعجز .

* * *

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ ؛ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ ، وَدَعْ مَالَمْ يُبَحْ(٢)

---

(١) « إن » شرطية « تلا » فعل ماض ، فعل الشرط « المعطوف » فاعل لتلا « فعلا » مفعول به لتلا « مخبرا » نعت لفعل « به » ، عن اسم » متعلقان بمخبر « فاعطفن » الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعطف : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مخيراً » حال من الضمير المستتر فى « اعطفن » .

(٢) « والرفع » مبتدأ « فى غير » جار ومجرور متعلق برجح الآتى ، وغير مضاف و « الذى » اسم موصول : مضاف إليه « مر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من مر وفاعله لا محل لها صلة الذى « رجح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ ، والجملة من رجح وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «فما» الفاء للتفريع ، وما : اسم موصول مفعول به مقدم لافعل « أبيح » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أبيح ونائب فاعله لا محل لها صلة « افعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ودع» مثله « ما » اسم موصول مفعول به لدع «لم يبح» مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما . والجملة لا محل لها صلة الموصول .

هذا هو الذى تَقَدَّم أنه القسم الرابع ، وهو ما يجوز فيه الأمران وَيُخْتَار الرفع ، وذلك : كلُّ اسمٍ لم يُوجَدْ معه ما يوجبُ نَصْبَهُ ، ولا ما يوجبُ رَفْعَهُ ، ولا ما يُرَجِّح نصبه ، ولا ما يُجَوِّزُ فيه الأمرين على السواء ، وذلك نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » فيجوز رفع « زيد » ونصبه ، والمختارُ رَفْعُه ؛ لأن عدم الإضمار أرْجَحُ من الإضمار .

وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصبُ ؛ لما فيه من كُلفَةَ الإضمار ، وليس بشىء ، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية ، وهو كثير ، وأنشد أبو السعادات ابنُ الشَّجَرِىِّ فى أماليه على النصب قولَهُ :

١٥٨ — فَارِساً مَا غَادَرُوهُ مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلاَ نِكْسٍ وَكِلْ

ومنه قوله تعالى : (جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) بكسر تاء « جَنَّاتِ » .

* * *

١٥٨ — البيت لامرأة من بنى الحارث بن كعب ، وهو أول ثلاثه أبيات اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى ٣ — ١٢١ بتحقيقنا) ونسبها قوم إلى علقمة بن عبدة ، وليس ذلك بشىء ، وبعد بيت الشاهد قولها :

لَوْ يَشَا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ

غَيْرَ أَنَّ الْبأسَ مِنْهُ شِيمَةٌ وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِى بِالأَجَلْ

اللغة : « فارسا » هذه الكلمة تروى بالرفع وبالنصب ، وممن رواها بالرفع أبو تمام فى ديوان الحماسة ، وممن رواها بالنصب أبو السعادات ابن الشجرى كما قال الشارح « ما » زائدة « غادروه » تركوه مكانه ، وسمى الغدير غديرا لأنه جزء من الماء يتركه السيل ، فهو بهذا المعنى فعيل بمعنى مفعول فى الأصل ، ثم نقل إلى الاسمية « ملحم » بزنة المفعول : الذى ينشب فى الحرب فلا يجد له مخلصاً « الزميل » بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا — الضعيف الجبان « النكس » بكسر أوله وسكون ثانيه — الضعيف الذى يقصر عن النجدة وعن غاية المجد والكرم « الوكل » بزنة كتف — الذى يكل أمره إلى غيره عجزا « لو يشا — إلخ » معناه أنه لو شاء النجاة لأنجاه فرس له نشاط وسرعة جرى وحدة ، والنهد : الغليظ ، والخصل : جمع خصلة ، وهى ما يتدلى من أطراف الشعر

—

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِى(١)

يعنى أنه لا فَرْقَ فى الأحوال الخمسة السابقة بين أن يَتَّصِلَ الضميرُ بالفعل المشغول به نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » أو ينفصل منه : بحرف جر ، نحو : « زيد مررتُ بِهِ » أو بإضافةٍ ، نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ » ، [أو غُلامَ صاحبِهِ] ، أو مررتُ بغلامِه ، [أو بغلامِ صاحبِهِ] » ؛ فيجب النصبُ فى نحو : « إنْ زَيْداً مررتَ به أَكرمْكَ » كما يجب فى « إنْ زيداً لقيتَهُ أَكرمْكَ » وكذلك يجب الرفع فى « خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ مَرَّ به عمرٌو » ويُخْتار النصبُ فى « أَزَيْدًا مررتُ به ؟ » ويختار الرفع

= « غير أن البأس ـ إلخ » الشيمة : الطبيعة والسجية والخليقة ، وصروف الدهر : أحواله وأهواله وأحداثه وغيره ونوازله ، واحدها صرف .

الإعراب : « فارسا » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : غادروا فارسا « ما » حرف زائد لقصد التفخيم ، ويجوز أن يكون اسما نكرة بمعنى عظيم ؛ فهو حينئذ نعت لفارس « غادروه » فعل وفاعل ومفعول به « ملحما » حال من الضمير المنصوب فى غادروه ، ويقال : مفعول ثان ، وليس بذاك « غير » حال ثان ، وغير مضاف و « زميل » مضاف إليه «ولا نكس» الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى ، ونكس: معطوف على زميل « وكل » صفة لنكس .

الشاهد فيه : قوله « فارساً ما غادروه » حيث نصب الاسم السابق ، وهو قوله « فارسا » المشتغل عنه ، بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، ولا مرجح للنصب فى هذا الموضع ولا موجب له ، فلما نصب « فارسا » مع خلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه ـ دل على أن النصب حينئذ جائز ، وليس ممتنعا .

(١) « فصل » مبتدأ ، وفصل مضاف و « مشغول » مضاف إليه « بحرف » جار ومجرور متعلق بفصل ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « أو » عاطفة « بإضافة » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « كوصل » جار ومجرور متعلق بيجرى الآتى « يجرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فصل الواقع مبتدأ فى أول البيت ، والجملة من يجرى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

فى « زَيْدٌ مررتُ به » ويجوز الأمْرَانِ على السواء فى « زَيْدٌ قام وعمرٌو مررتُ بهِ » وكذلك الحكم فى « زيد [ضَرَبْتُ غُلامه ، أو] مررتُ بغلامِهِ » .

* * *

وَسَوِّ فى ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ بالْفِعْلِ ، إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ[1]

يعنى أن الوصفَ العاملَ فى هذا الباب يجرى مَجْرَى الفعل فيما تقدَّمَ ، والمراد بالوصفِ العامِلِ : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول .

واحترز بالوصف مما يعملُ عملَ الفعلِ وليس بوصف كاسم الفعل ، نحو : « زَيْدٌ دَرَاكِهِ » فلا يجوز نصب « زَيْدٍ » ؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها ؛ فلا تفسر عاملا فيه .

واحترز بقوله « ذا عمل » من الوصف الذى لا يعمل ، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى ، نحو : « زَيْدٌ أنا ضَارِبُهُ أمْسِ » فلا يجوز نصب « زيد » ؛ لأن مالا يعمل لا يفسر عاملا .

ومثال الوصف العامل « زيد أنا ضاربه : الآنَ ، أو غداً ، والدرهم أنتَ مُعْطاه » فيجوز نصب « زيد ، والدرهم » وَرَفْعُهُمَا كما كان يجوز ذلك مع الفعل .

---

(١) « وسو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى ذا » جار ومجرور متعلق بسو « الباب » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له « وصفا » مفعول به لسو « ذا » بمعنى صاحب : نعت لوصف ، وذا مضاف ، و « عمل » مضاف إليه « بالفعل » جار ومجرور متعلق بسو « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يك » فعل مضارع تام مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف « مانع » فاعل بك « حصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مانع ، والجملة فى محل رفع نعت لمانع ، وجواب الشرط محذوف ، وتقديره : إن لم يكن مانع حاصل وموجود فسو وصفا ذا عمل بالفعل .

واحترز بقوله : « إن لم يك مانع حصل » عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله ، كما إذا دخلَتْ عليه الألفُ واللامُ ، نحو : « زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ » ؛ فلا يجوز نصب « زيد » ؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما ؛ فلا يفسِّرُ عاملا فيه ، والله أعلم[١] .

* * *

وَعُلْقَةٌ حَاصِــلَةٌ بِتَابِـعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الِاسْمِ الْوَاقِعِ[٢]

تقدَّمَ أنه لا فَرْقَ فى هذا الباب بين ما اتَّصل فيه الضميرُ بالفعل ، نحو : « زيداً ضَرَبْتُهُ » وبين ما انفصل بحرف جر ، نحو : « زَيْداً مررت به » ؛ أو بإضافة ، نحو : « زَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ » .

---

(١) تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن العامل المشغول إذا لم يكن فعلا اشترط فيه ثلاثة شروط (الأول) أن يكون وصفا ، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ، ويخرج به اسم الفعل والمصدر ، فإن واحداً منهما لا يسمى وصفا (الثانى) أن يكون هذا الوصف عاملا النصب على المفعولية باطراد ؛ فإن لم يكن بهذه المنزلة لم يصح ، وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضى والصفة المشبهة واسم التفضيل (الثالث) ألا يوجد مانع ؛ فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبلــه لم يصح فى الاسم السابق نصبه على الاشتغال ، ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترنا بأل ؛ لأن « أل » الداخلة على اسم الفاعل موصولة ، وقد عرفت (ص ١٣٦) أن الموصولات تقطع ما بعدها عما قبلها ، فيكون العامل غير الفعل فى هذا الباب منحصرا فى ثلاثة أشياء : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، بشرط أن يكون كل واحد منها بمعنى الحال أو الاستقبال ، وألا يقترن بأل .

(٢) « وعلقة » مبتدأ « حاصلة » نعت لعلقة « بتابع » جار ومجرور متعلق بحاصلة « كعلقة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بنفس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلقة المجرور بالكاف . ونفس مضاف ، و « الاسم » مضاف إليه « الواقع » نعت للاسم .

وذكر فى هذا البيت أن المُلاَبَسَةَ بالتابع كالملابسة بالسببىِّ ، ومعناه أنه إذ عَمِلَ الفعلُ فى أجنبىٍّ ، وأتبع بما اشتمل على ضميرِ الاسم السابقِ — من صفة ، نحو : « زيداً ضَرَبْتُ رجلاً يحبه » أو عَطْفِ بيانٍ ، نحو : زيداً ضَرَبْتُ عمراً أباه » أو معطوف بالواو خاصَّةً نحو : « زَيْدًا ضَرَبْتُ عمراً وأخاه » — حصلت الملابسَةُ بذلك كما تحصل بنفس السببىِّ ، فيُنَزَّلُ « زَيْداً ضَرَبْتُ رَجُلاً يحبه » منزلة « زَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ » وكذلك الباقى .

وحاصلُه أن الأجنبىَّ إذا أُتْبع بما فيه ضميرُ الاسم السابق جَرَى مجرى السببى ، والله أعلم[1] .

* * *

(١) ههنا شيآن أحب أن أنبهك إليهما ، وأبين لك شأنهما :

الأمر الأول : أن المؤلف ذكر مما يحصل به الارتباط بين الاسم المتقدم الذى هو المشغول عنه والفعل الذى هو المشغول ثلاثة من التوابع ، وهى النعت وعطف البيان والعطف ، وأهمل اثنين وهما التوكيد والبدل ، وسر ذلك أن البدل لا يجىء فى معمول الفعل المشغول أصلا ، وأما التوكيد فاللفظى منه لا يتصل بضمير والمعنوى يكون الضمير المتصل به راجعاً إلى المؤكد لا إلى الاسم المتقدم ، فلو قلت «زيد ضربت خالداً نفسه» لم يكن ثمة رابط بين زيد والفعل الذى بعده ، لأن الهاء فى « نفسه » تعود إلى خالد ، لا إلى زيد الواقع فى أول الكلام .

والأمر الثانى : أن هناك من الروابط ما أغفله الشارح . ومنها صلة الاسم الشاغل للفعل نحو « زيداً ضربت الذى يكرهه » ، ومنها صفة أو صلة اسم معطوف على الشاغل نحو قولك « خالد ضربت عمرا ورجلا يحبه » أو « خالد ضربت عمراً والذى يحبه» أى الذى يحب خالداً .

تَعَدّى الْفِعْلِ، ولزُومُهُ

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمعَدّى أَنْ تَصِلْ
«ها» غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ، نَحْوُ عَمِلْ(١)

ينقسم الفعلُ إلى مُتَعَدٍّ، ولازم: فالمتعدّى: هو الذى يصلُ إلى مفعوله بغير حرف جر، نحو: «ضَرَبْتُ زيداً» والّلازمُ: ما ليس كذلك، وهو: ما لا يصِلُ إلى مفعوله إلا بحرف جر(٢) نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» أولا مَفْعُولَ له، نحو: «قَامَ زَيْدٌ»

---

(١) «علامة» مبتدأ، وعلامة مضاف. و«الفعل» مضاف إليه «المعدى» نعت للفعل «أن» مصدرية «تصل» فعل مضارع منصوب بأن، وسكن للوقف. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، و«أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع خبر للمبتدأ، والتقدير: علامة الفعل المعدى وصلك به ها إلخ «ها» مفعول به لتصل. وها مضاف و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«مصدر» مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بتصل «نحو» خبر لمبتدأ محذوف: أى وذلك نحو، ونحو مضاف. و«عمل» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) أكثر النحاة على أن الفعل من حيث التعدى واللزوم ينقسم إلى قسمين: المتعدى، واللازم، ولا ثالث لهما، وعبارة الناظم والشارح تدل على أنهما يذهبان هذا المذهب، ألا ترى أن الناظم يقول «ولازم غير المعدى» والشارح يقول «واللازم ما ليس كذلك» وذلك يدل على أن كل فعل ليس بمتعد فهو لازم؛ فيدل على انحصار التقسيم فى القسمين.

ومن العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول المتعدى، والثانى اللازم، والثالث ما ليس بمتعد ولا لازم، وجعلوا من هذا القسم الثالث الأخير «كان» وأخواتها؛ لأنها لا تنصب المفعول به ولا تتعدى إليه بحرف الجر، كما مثلوا له ببعض الأفعال التى وردت تارة متعدية إلى المفعول به بنفسها وتارة أخرى متعدية إليه بحرف الجر، نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له وما أشبهما، وقد يقال: إن «كان» ليست خارجة عن القسمين، بل هى متعدية، وهذا جواب بتحرير معنى كل =

ويسمى ما يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه : فعلا مُتَعَدّياً ، وَوَاقعاً ، ومُجَاوِزاً ، وما ليس كذلك يسمى : لازماً ، وقاصراً ، وغير مُتَعَدٍّ ، و [يسمى] متعدياً بحرف جر .

وعلامةُ الفعل المتعدِّى: أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر ، وهى هاء المفعول به ، نحو : « البابُ أَغْلَقْتُهُ » .

واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها تتصل بالمتعدى واللازم ؛ فلا تَدُلُّ على تَعَدّى الفعل ؛ فمثالُ المتصلة بالمتعدى « الضَّرْبُ ضَرَبْتُهُ زيداً » أى ضربت الضربَ [زيداً] ومثالُ المتصلة باللازم « القِيَامُ قُمْتُهُ » أى : قمت القيام .

* * *

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ
عَنْ فَاعِلٍ ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ[1]

= قسم ، وحينئذ يكون المراد من المفعول به هو أو ما أشبهه كخبر كان ، أو يكون الجواب بتحرير موضع التقسيم ، وعلى هذا يقال : إن المقسم هو الأفعال التامة ، فليست « كان » وأخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها فى أحد القسمين ، كما أنه قد يقال : إن نحو شكرته وشكرت له لم تخرج عن أحد القسمين ، بل هى إما متعدية ، وحرف الجر فى شكرت له زائد ، أو لازمة ، ونصبها للمفعول به فى شكرته على نزع الخافض .

(١) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « به » جار ومجرور متعلق بانصب « مفعوله » مفعول : مفعول به لا نصب ، ومفعول مضاف والهاء مضاف إليه « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « ينب » فعل مضارع ، جملته فعل الشرط ، مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعوله ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به « عن فاعل » جار ومجرور متعلق بينب « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو « تدبرت » فعل وفاعل « الكتب » مفعول به ، ونحو « مضاف ، والجملة من الفعل الماضى ـ وهو تدبرت ـ وفاعله ومفعوله =

شأنُ الفعل المتعدِّى أنْ ينصبَ مفعولَه إن لم يَنُب عن فاعله ، نحو : « تَدَبَّرْتُ الـكُتُبَ » فإن ناب عنه وجبَ رَفْعُهُ كما تقدَّم ، نحو : « تُدُبِّرَتِ الـكُتُبُ » .

وقد يُرْفَعُ المفعولُ وينصبُ الفاعِلُ عند أَمْنِ اللَّبْسِ ، كقولهم : « خَرَقَ الثوبُ المسمارَ » ولا ينقاس ذلك ، بل يُقْتَصَر فيه على السماع(١) .

= فى محل جر مضاف إليه . والمراد بالمفعول فى قوله « فانصب به مفعوله » هو المفعول به ، لأمرين ، أحدهما : أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به ، وأما بقية المفاعيل فلا بد فيها من التقييد ، تقول : المفعول معه، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه ، والمفعول المطلق ، وثانيهما : أن الذى يختص به الفعل المتعدى هو المفعول به ؛ فأما غيره من المفاعيل فيشترك فى نصبه المتعدى واللازم ، تقول : ضربت ضربا ، وقمت قياما . وتقول : ذاكرت والمصباح ، وسرت والنيل ، وتقول : ضربت ابنى تأديباً ، وقمت إجلالا للأمير . وتقول : لعبت الكرة أصيلا ، وخرجت من الملعب ليلا .

(١) قال السيوطى فى همع الهوامع (١/١٨٦) : وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ، حكوا : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

فإن السوآت هى البالغة ، وسمع أيضاً رفعهما ، قال :

[إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ] ... كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

وسمع نصبهما ، قال :

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْـــهُ الْقَدَمَا ... [الأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا]

والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شىء من ذلك » اهـ .

وقال ابن مالك فى شرح الكافية : « وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ، كقولهم . خرق الثوب المسمار ، ومنه قول الأخطل « مثل القنافذ ... البيت » اهـ .

والظاهر من هذه العبارات كلها أن الاسم المنصوب فى هذه المثل التى ذكروها هو الفاعل والاسم المرفوع هو المفعول ، وأن التغيير لم يحصل إلا فى حركات الإعراب . لكن ذهب الجوهرى إلى أن المنصوب هو المفعول به ، والمرفوع هو الفاعل ، والتغيير =

والأفعالُ المتعديةُ على ثلاثةِ أقسامٍ :

أحدها : ما يتعدَّى إلى مفعولين ، وهى قسمان ؛ أحدهما : ما أصْلُ المفعولين فيه المبتدأ والخبر ، كظَنَّ وأخواتها ، والثانى : ما ليس أصْلُهُمَا ذلك ، كأعْطَى وكَساَ .

والقسم الثانى : ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيلَ ، كأعْلَمَ وَأَرَى .

والقسم الثالث : ما يَتَعَدَّى إلى مفعول واحد ، كضَرَبَ ، ونحوه .

* * *

وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى ، وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا ، كَنَهِمْ(١)

كَذَا افْعَلَلَّ ، وَالْمُضَاهِي اُقْعَنْسَسَا ، وَمَا اقْتَضَى : نَظَافَةً ، أَوْ دَنَسَا(٢)

أَوْ عَرَضًا ، أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ ، كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا(٣)

= إنما حصل فى المعنى ، وهذا رأى لجماعة من النحاة ، وقد اختاره الشاطبى ، وانظر ما ذكرناه واستشهدنا له فى مطلع باب الفاعل .

(١) « ولازم » خبر مقدم « غير » مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و « المعدى » مضاف إليه « وحتم » فعل ماض مبنى للمجهول « لزوم » نائب فاعل لحتم ، ولزوم مضاف ، و« أفعال » مضاف إليه ، وأفعال مضاف ، و « السجايا » مضاف إليه « كنهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كنهم .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « افعلل » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « والمضاهى » معطوف على قوله « افعلل » السابق ، وهو اسم فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وقوله « اقعنسسا » مفعوله ، وقد قصد لفظه « وما » اسم موصول : معطوف على المضاهى « اقتضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « نظافة » مفعول به لاقتضى « أو دنساً » معطوف على قوله نظافة .

(٣) « أو عرضاً » معطوف على قوله نظافة فى البيت السابق « أو طاوع » أو : =

اللازم هو : ما ليس بمتعدٍّ ، وهو : ما لا يَتَّصِلُ به هاء [ضميرِ] غيرِ المصدرِ ، ويَتَحَتَّم اللزومُ لكل فعل دالٍّ على سجية — وهى الطبيعة — نحو : « شَرُفَ ، وَكَرُمَ ، وَظَرُفَ ، وَنَهِمَ » وكذا كلُّ فعلٍ على وزن افْعَلَلَّ ، نحو : « اقْشَعَرَّ ، واطْمَأَنَّ » أو على وزن افْعَنْلَلَ ، نحو : « اُقْعَنْسَسَ ، وَاُحْرَنْجَمَ » أو دَلَّ على نظافة كـ « طَهُرَ الثوبُ ، وَنَظُفَ » أو على دَنَسٍ كـ « دَنِسَ الثوبُ ، وَوَسِخَ » أو دلَّ على عَرَض نحو : « مَرِضَ زيد ، وَاحْمَرَّ » أو كان مُطَاوِعاً لما تعدَّى إلى مفعول واحد نحو : « مَدَدْتُ الْحَدِيد فامْتَدَّ ، وَدَحْرَجْتُ زيداً فتَدَحْرَجَ » .

واحترز بقوله : « لواحد » مما طاوع المتعدى إلى اثنين ؛ فإنه لا يكون لازماً ، بل يكون متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ ، نحو : « فَهَّمْتُ زيداً المسألة فَفَهِمَهَا ، وَعَلَّمتهُ النحوَ فتعلّمه » .

* * *

وَعَــدِّ لازِماً بِحَرْفِ جَــرِّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَــرِّ (١)

= حرف عطف ، وطاوع : فعل ماض معطوف على اقتضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « المعدى » مفعول به لطاوع « لواحد » جار ومجرور متعلق بالمعدى « كمده » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كمده « فامتدا » الفاء عاطفة ، امتد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو .

(١) « وعد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لازما » مفعول به لعد « بحرف » جار ومجرور متعلق بعد ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « وإن » شرطية « حذف » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف جر « فالنصب » الفاء لربط الجواب بالشرط ، النصب : مبتدأ « للمنجر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

نَقْلاً ، وَفِى «أَنَّ» وَ«أَنْ» يَطَّرِدُ   مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ : كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا(١)

تقدَّم أن الفعلَ المتعدِّىَ يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه ، وذكر هنا أن الفعل اللازم يَصِلُ إلى مفعوله بحرف جر ، نحو : «مررت بِزَيْدٍ» وقد يُحْذَف حرف الجر فيَصِلُ إلى مفعوله بنفسه ، نحو : «مررت زيداً» قال الشاعر :

١٥٩ — تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا   كَلاَمُكُمُ عَلَىَّ إذاً حَرَامُ

---

(١) «نقلا» مفعول مطلق ، أو حال صاحبه اسم المفعول المفهوم من قوله «حذف» وتقديره منقولا «وفى أن» جار ومجرور متعلق بيطرد الآتى «وأن» معطوف على أن «يطرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف المفهوم من حذف «مع» ظرف متعلق بيطرد ، ومع مضاف و«أمن» مضاف إليه ، وأمن مضاف و«لبس» مضاف إليه «كعجبت» الكاف جارة لقول محذوف ، عجبت : فعل وفاعل «أن» مصدرية «يدوا» فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، و«أن» ومنصوبها فى تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة ، والتقدير : عجبت من وديهم — أى إعطائهم الدية — والجار والمجرور متعلق بعجب .

١٥٩ — البيت لجرير بن عطية بن الخطفى .

اللغة : «تعوجوا» يقال : عاج فلان بالمكان يعوج عوجا ومعاجا — كقال يقول قولا ومقالا — إذا أقام به ، ويقال : عاج السائر بمكان كذا ، إذا عطف عليه ، أو وقف به ، أو عرج عليه وتحول إليه ، ورواية الديوان «أتمضون الرسوم ولا تحيا» .

الإعراب : «تمرون» فعل وفاعل «الديار» منصوب على نزع الخافض ، وأصله : تمرون بالديار «ولم تعوجوا» الواو للحال ، ولم : نافية جازمة ، تعوجوا : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة فى محل نصب حال «كلامكم» كلام : مبتدأ ، وكلام مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «على» جار ومجرور متعلق بحرام الآتى «حرام» خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله «تمرون الديار» حيث حذف الجار ، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذى كان مجرورا ، فنصبه ، وأصل الكلام «تمرون بالديار» ويسمى ذلك : «الحذف =

أى : تَمُرُّون بالديار . ومَذْهَبُ الجمهور أنه لا ينقاس حَذْفُ حرفِ الجر مع غير « أَنَّ » وَ « أَنْ » بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، وذهب [أبو الحسن عليُّ بن سليمان البغداديُّ وهو] الأَخْفَشُ الصغيرُ إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرهما قياساً ، بشرط تعيُّنِ الحرفِ ، ومكانِ الحذفِ ، نحو : « بَرَيْتُ القَلَمَ بالسكين » فيجوز عنده حذفُ الباءِ ؛ فتقول : « بَرَيْتُ القَلَمَ السكينَ » فإن لم يتعين الحرفُ لم يجز الحذف ، نحو : « رَغِبْتُ فى زَيْدٍ » فلا يجوز حذف « فى » ؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ : هل التقدير : « رَغِبْتُ عن زيد » أو « فى زيد » وكذلك إن لم يتعين مَكَانُ الحذفِ لم يجز ، نحو : « اخْتَرْتُ القَوْمَ من بنى تميم » فلا يجوز الحذف ؛ فلا تقول : « اخْتَرْتُ القَوْمَ بنى تميم » ؛ إذ لا يُدْرَى : هل الأصل « اخْتَرْتُ القَوْمَ من بنى تميم » أو « اخْتَرْتُ من القوم بنى تميم » .

وأما « أَنَّ ، وأَنْ » فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مُطَّرِداً ، بشرط أَمْنِ اللبس ، كقولك : « عجبت أن يَدُوا » والأصل « عجبت من أن يَدُوا » أى : من أَنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ ، ومثالُ ذلك مع أَنَّ — بالتشديد — « عجبت من أَنَّكَ قَائِمٌ » فيجوز حذف « من » فتقول : « عجبت أَنَّكَ قَائِمٌ » ؛ فإن حصل لَبْسٌ لم يجز الحذف ،

= والإيصال ، وهذا قاصر على السماع ، ولا يجوز ارتكابه فى سعة الكلام ، إلا إذا كان المجرور مصدرا مؤولا من « أن » المؤكدة مع اسمها وخبرها ، أو من « أن » المصدرية مع منصوبها .

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

غَضِبَتْ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاء ... لَيْسَ يَعرِفْنَنِى مَرَرْنَ الطَّرِيقَا

ومحل الاستشهاد قوله « مررن الطريقا » حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذى كان مجروراً فنصبه ، وأصل الكلام : مررن بالطريق ، وفيه شاهد آخر للقياسى من هذا الباب ؛ وذلك فى قوله « غضبت أن نظرت » ، وأصله : غضبت من أن نظرت .

نحو : « رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقُومَ » أو « [رغبت] فى أنكَ قائم » فلا يجوز حذف «فى» لاحتمال أن يكون المحذوف « عن » فيحصل اللَّبْسُ .

واختلف فى محل « أَنَّ ، وأَنْ » — عند حَذْفِ حَرْفِ الجرِّ — فذهب الأَخْفَشُ إلى أنهما فى محل جر ، وذهب الكسائى إلى أنهما فى محل نصب ، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين .(١)

---

(١) أما الذين ذهبوا إلى أن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله فى محل نصب بعد حذف حرف الجر الذى كان يقتضى جره فاستدلوا على ذلك بشيئين :

أولهما : أن حرف الجر عامل ضعيف ، وآية ضعفه أنه مختص بنوع واحد هو الاسم ، والعامل الضعيف لايقوى على العمل إلا إذا كان مذكوراً ، فتى حذف من الكلام زال عمله .

وثانى الدليلين : أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير «أن» و « أن » فنحن متفقون على أن الاسم الذى كان مجروراً به ينصب كما فى بيت عمر وبيت جرير السابق (رقم ١٥٩) وكما فى قول ساعدة بن جؤية الهذلى :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وكما فى قول المتلمس جرير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة :

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ ... وَالحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ

أراد الأول : كما عسل فى الطريق ، وأراد الثانى : آليت على حب العراق ، فلما حذفا حرف الجر نصبا الاسم الذى كان مجروراً ، فيجب أن يكون هذا هو الحكم مع أن وأن .

وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر فى محل جر بعد حذف حرف الجر فقد استدلوا على ماذهبوا إليه بالسماع عن العرب .

فمن ذلك قول الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عبد المطلب بن عبد الله المخزومى :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً ... إِلَيَّ ، وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

فقوله «ولادين» مروى بجر دين المعطوف على المصدر المنسبك من « أن تكون ـ إلخ »=

وحاصلُه : أن الفعلَ اللازِمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجر ، ثم إن كان المجرور غير « أنَّ ، وأنْ » لم يجز حَذْفُ حرف الجر إلا سماعاً ، وإن كان « أنَّ ، وأنْ » جاز [ذلك] قياساً عند أمْنِ اللَّبْسِ ، وهذا هو الصحيح .

* * *

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ مِنْ « أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ »(١)

إذَا تَعَدَّى الفعلُ إلى مفعولين الثانى منهما ليس خبراً فى الأصل ؛ فالأصْلُ تقديمُ ماهو فَاعِلٌ فى المعنى ، نحو : « أعْطَيْتُ زَيْداً درهما » فالأصْلُ تقديمُ « زيد »

= وذلك يدل على أن هذا المصدر مجرور ؛ لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه فى حركات الإعراب .

وقد حذف الفرزدق حرف الجر وأبقى الاسم مجرورا على حاله قبل الحذف . وذلك فى قوله :

إذَا قِيلَ : أىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ أَشَارَت كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أصل الكلام : أشارت إلى كليب ، فلما حذف « إلى » أبقى « كليب » على جره .

فلما رأى سيبويه — رحمه الله ! — تكافؤ الأدلة ، وأن السماع ورد بالوجهين ، ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر ، جوز كل واحد منهما .

(١) « والأصل » مبتدأ « سبق » خبر المبتدأ ، وسبق مضاف ، و« فاعل » مضاف إليه « معنى » منصوب على نزع الخافض ، أو تمييز « كمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كمن - إلخ « من » حرف جر ، ومجروره قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال « ألبسن » فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « من » اسم موصول : مفعول أول لألبس « زاركم » زار : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، وضمير المخاطبين مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة « نسج » مفعول ثان لألبس ، ونسج مضاف و« اليمن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

على « درهم » لأنه فاعل فى المعنى ؛ لأنه الآخِذُ للدرهم ، وكذا « كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً » و « أَلْبِسَنْ مَنْ زارَكم نَسْجَ اليمنِ » فـ « مَنْ » : مفعول أول ، و « نَسْجَ » : مفعول ثَانٍ ، والأصْلُ تقديمُ « مَنْ » على « نسج اليمن » لأنه اللاَّبِسُ ، ويجوز تقديم ما ليس فاعلا معنى ، لـكنه خلاف الأصل .

* * *

وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَى وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى[1]

أى : يلزم الأصْلُ — وهو تقديمُ الفاعِلِ فى المعنى — إذا طرأ ما يُوجِبُ ذلك ، وهو خَوْفُ اللبس ، نحو : « أَعْطَيْتُ زَيْداً عَمْراً » فيجب تقديمُ الآخِذِ منهما ، ولا يجوز تقديمُ غَيْرِهِ ؛ لأجل اللَّبْسِ ؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل .

وقد يجب تقديمُ ما ليس فاعلا فى المعنى ، وتأخيرُ ما هو فاعل فى المعنى ، نحو : « أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ صَاحِبَهُ » فلايجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلا فى المعنى ؛ فلاتقول : « أَعْطَيْتُ صَاحِبَهُ الدِّرْهَمَ » لئلا يعودَ الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبة [وهو ممتنع] والله أعلم[2] .

* * *

---

(١) « ويلزم الأصل » فعل وفاعل « لموجب » جار ومجرور متعلق بيلزم « عرى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى موجب ، والجملة فى محل جر نعت لموجب « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف واسم الإشارة من « ذاك » مضاف إليه ، والـكاف حرف خطاب « الأصل » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « حتما » حال من نائب الفاعل المستتر فى « يرى » الآتى ، وتقديره باسم مفعول : أى محتوما « قد » حرف تقليل « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) تلخيص ماأشار إليه الشارح والناظم فى هذه المسألة أن للمفعول الأول مع المفعول الثانى — اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر — ثلاثة أحوال ؛ الحالة الأولى يجب =

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أجِزْ ، إنْ لَمْ يَضُرْ ، كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أوْ حُصِر[(١)]

الفَضْلَةَ : خلافُ العُمْدَةِ ، والعُمْدَة : ما لا يُسْتَغْنَى عنه كالفاعل ، والفَضْلَة : ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به ؛ فيجوز حَذْفُ الفَضْلَة إن لم يضر ، كقولك

= فيها تقديم الفاعل فى المعنى ، والحالة الثانية يجب فيها تقديم المفعول فى المعنى ، والحالة الثالثة يجوز فيها تقديم أيهما شئت ، وسنبين لك مواضع كل حالة منها تفصيلا .

أما الحالة الأولى فلها ثلاثة مواضع ، أولها : أن يخاف اللبس ، وذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلا فى المعنى ، وذلك نحو « أعطيت زيدا عمرا » ، وثانيهما أن يكون المفعول فى المعنى محصورا فيه ، نحو قولك « ما كسوت زيد إلا جبة ، وما أعطيت خالدا إلا درهما » ، وثالثها : أن يكون الفاعل فى المعنى ضميرا والمفعول فى المعنى اسما ظاهراً نحو « أعطيتك درهما » .

وأما الحالة الثانية فلها ثلاثة مواضع أيضاً ، أولها : أن يكون الفاعل فى المعنى متصلا بضمير يعود على المفعول فى المعنى نحو « أعطيت الدرهم صاحبه » ؛ إذ لو قدم لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وثانيها : أن يكون الفاعل فى المعنى منهما محصورا فيه ، نحو قولك « ما أعطيت الدرهم إلا زيدا » ، وثالثها : أن يكون المفعول فى المعنى منهما ضميرا والفاعل فى المعنى اسماً ظاهراً ، نحو قولك « الدرهم أعطيته بكراً » .

وأما الحالة الثالثة ففيما عدا ما ذكرناه من مواضع الحالتين ، ومنها قولك « أعطيت زيداً ماله » يجوز أن تقول فيه : أعطيت ماله زيدا ؛ فالضمير إن عاد على متأخر لفظاً فقد عاد على متقدم رتبة .

(١) « وحذف » مفعول به مقدم لأجز ، وحذف مضاف و « فضلة » مضاف إليه « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » شرطية « لم » جازمة نافية « يضر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وجملته فعل الشرط . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن لم يضر حذف الفضلة فأجزه « كحذف » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كحذف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « سيق » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « جوابا » مفعول ثان لسيق « أو » عاطفة « حصر » فعل ماض مبنى للمجهول معطوف على سيق .

فى « ضَرَبْتُ زيداً » : « ضَرَبْتُ » بحذف المفعول به ، وكقولك فى « أعطيت زيداً درهماً » : « أعْطَيْتُ » ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) ، و « أعطيت زيدًا » ومنه قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ، و « أعطيت درهما » قيل : ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) التقدير — والله أعلم — حتى يُعْطُوكُم الْجِزْيَةَ .

فإن ضَرَّ حذفُ الفضلة لم يَجُزْ حذفها ، كما إذا وقع المفعولُ به فى جوابِ سؤالٍ ، نحو أن يقال : « مَنْ ضَرَبْتَ ؟ » فتقول : « ضَرَبْتُ زيدًا » أو وقع محصورا ، نحو : « ما ضَرَبْتُ إلاَّ زيدًا » ؛ فلا يجوز حذف « زيدًا » فى الموضعين ؛ إذ لا يحصل فى الأول الجوابُ ، ويبقى الكلام فى الثانى دَالاًّ على نفى الضرب مُطْلَقًا ، والمقصودُ نَفْيه عن غير « زيد » فلا يُفْهَم المقصود عند حذفه .

* * *

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا ، إنْ عُلِمَا ، وَقَدْ يَكُونُ حَذْفه مُلْتَزَمًا[1]

يجوز حَذْفُ ناصِبِ الفَضْلَةِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ ، نحو أن يقال : « مَنْ ضَرَبْتَ ؟ » فتقول : « زيدًا » التقدير : « ضربت زيدًا » فحذف « ضربت » ؛ لدلالة ما قبله عليه ، وهذا الحذفُ جائزٌ ، وقد يكون واجباً كما تقدم فى باب الاشتغال ، نحو : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » التقدير : « ضربت زيدًا ضربته » فحذف « ضربت » وجوباً كما تقدم ، والله أعلم .

---

(١) « ويحذف » فعل مضارع مبنى للمجهول « الناصبها » الناصب : نائب فاعل يحذف ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، و « ها » ضمير الغائب العائد إلى الفضلة مفعول به « إن » شرطية « علما » علم : فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الناصب ، والألف للإطلاق « وقد » حرف تقليل « يكون » فعل مضارع ناقص «حذفه» حذف : اسم يكون ، وحذف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه « ملتزما » خبر يكون .

التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ[1]

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ، وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ[2]

التنازعُ عبارةٌ عن : تَوَجُّه عاملين إلى معمولٍ واحدٍ[3] ، نحو : « ضَرَبْتُ

---

(١) « إن » شرطية « عاملان » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن اقتضى عاملان « اقتضيا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « فى اسم » جار ومجرور متعلق باقتضى « عمل » مفعول به لاقتضى ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « قبل » ظرف متعلق باقتضى ، أو بمحذوف يقع حالا من قوله عاملان : أى حال كون هذين العاملين واقعين قبل الاسم ، وقبل مبنى على الضم فى محل نصب « فللواحد » الفاء لربط الجواب بالشرط ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الواحد « العمل » مبتدأ مؤخر

(٢) « والثانى » مبتدأ « أولى » خبر المبتدأ « عند » ظرف متعلق بأولى ، وعند مضاف ، و « أهل » مضاف إليه ، وأهل مضاف , و « البصره » مضاف إليه « واختار » فعل ماض « عكسا » مفعول به لاختار « غيرهم » غير : فاعل اختار . وغير مضاف ، وضمير الغائبين مضاف إليه « ذا » حال من غيرهم ، وذا مضاف و « أسره » مضاف إليه ، وهو بضم الهمزة والمراد به ذا قوة ، وأصله — بضم الهمزة — الدرع الحصينة ، أو قوم الرجل ورهطه الأقربون ، ويجوز فتح الهمزة ، والأسرة — بالفتح — الجماعة القوية:

(٣) قد يكون العاملان المتنازعان فعلين ، ويشترط فيهما حينئذ : أن يكونا متصرفين نحو قوله تعالى : (آتونى أفرغ عليه قطراً) ، وقد يكونان اسمين ، ويشترط فيهما حينئذ أن يكونا مشبهين للفعل فى العمل ، وذلك بأن يكونا اسمى فاعلين ، نحو قول الشاعر:

* عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ *

فمن : اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن ، أو بأن يكونا اسمى مفعول كقول كثير .

=

. . . .

= قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

أو بأن يكونا مصدرين كقولك : عجبت من حبك وتقديرك زيداً ، أو بأن يكونا اسمى تفضيل كقولك : زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم ، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين نحو قولك : زيد حذر وكريم أبوه ، أو بأن يكونا مختلفين ، فمثال الفعل واسم الفعل قوله تعالى (هاؤم اقرءوا كتابيه) ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِـــيرَةِ أَنَّـنِي
لَقِيتُ فَلَمْ أَنْـكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فقوله « مسمعا » اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث العمل كل من « لقيت » و « الضرب »

ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين اسمين غير عاملين ، ولا بين فعل منصرف وآخر جامد ، أو فعل متصرف واسم غير عامل

ويشترط فى العاملين — سوى ما فصلنا — شرط ثان ، وهو : أن يكون بينهما ارتباط ، فلا يجوز أن تقول « قام قعد أخوك » إذ لا ارتباط بين الفعلين .

والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور :

(الأول) أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف ، كما رأيت فى الأمثلة التى سقناها

(الثانى) أن يكون أولها عاملا فى ثانيهما ، نحو قوله تعالى : (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله) العاملان هما ظنوا وظننتم ، والمعمول المتنازع فيه هو (أن لن يبعث الله) و (كما ظننتم) معمول لظنوا ، لأنه صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقاً ناصبه ظنوا .

(الثالث) أن يكون جواباً للأول ، نحو قوله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة) ونحو قوله جل شأنه : (آتونى أفرغ عليه قطراً) .

ويشترط فى العاملين أيضاً : أن يكون كل واحد منهما موجهاً إلى المعمول من غير فساد فى اللفظ أو فى المعنى ، فخرج بذلك نحو قول الشاعر :

* أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ *

وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا » فكلُّ واحدٍ من « ضَرَبْتُ » و « أكْرَمْتُ » يطلب « زيدًا » بالمفعولية ، وهذا معنى قوله : « إن عاملان — إلى آخره » .

وقوله : « قَبْلُ » معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مَثَّلْنَا ، ومقتضاه أنه لو تأخَّرَ العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع .

وقوله : «فللواحد منهما العمل» معناه أن أحَدَ العاملين يعمل فى ذلك الاسم الظاهر، والآخر يُهْمَلُ عنه ويعمل فى ضميره ، كما سيذكره .

= فليس كل واحد من « أتاك أتاك » موجهاً إلى قوله « اللاحقون » ، إذ لو توجه كل واحد إليه لقال : أتوك أتاك اللاحقون ، أو لقال : أتاك أتوك اللاحقون ، بل المتوجه إليه منهما هو الأول ، والثانى تأكيد له ، وخرج قول امرىء القيس بن حجر الكندى

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِى ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

وذلك لأن كلا من « كفانى » و « لم أطلب » ليس متوجهاً إلى قوله « قليل من المال » ، إذ لو كان كل منهما متوجهاً إليه لصار حاصل المعنى : كفانى قليل من المال ولم أطلب هذا القليل ، وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِى

وإنما قوله « قليل من المال » فاعل كفى ، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه ، وأما قوله « ولم أطلب » فله معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام ، والتقدير : كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك .

ويشترط فى العاملين ، أيضاً ، أن يكونا متقدمين على المعمول كالأمثلة التى ذكرناها والتى ذكرها الشارح ، فإن تقدم المعمول فإما أن يكون مرفوعا وإما أن يكون منصوباً فإن تقدم وكان مرفوعا نحو قولك « زيد قام وقعد » فلا عمل لأحد العاملين فيه ، بل كل واحد منهما عامل فى ضميره ، وإن كان منصوباً نحو قولك « زيداً ضربت وأهنت » فالعامل فيه هو أول العاملين ، وللثانى منهما معمول محذوف يدل عليه المذكور ، أولا معمول له أصلا ، وإن توسط المعمول بين العاملين نحو قولك « ضربت زيداً وأهنت » فهو معمول للسابق عليه منهما ، وللمتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور ، وقد أشار الشارح إشارة وجيزة إلى هذا الشرط .

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كلٍّ واحد من العاملين فى ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا فى الأوْلى منهما[١] .

فذهب البصريُّون إلى أنَّ الثانىَ أَوْلَى به ؛ لقُرْبِهِ منه .

وذهب الكوفيون إلى أن الأولَ أَوْلى به ؛ لتَقَدُّمِهِ .

* * *

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِى ضَمِـــيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا[٢]

---

(١) رأى البصريون أن إعمال ثانى العاملين أولى من إعمال الأول منهما لثلاث حجج:

الأولى : أنه أقرب إلى المعمول ، وهى العلة التى ذكرها الشارح .

الثانية : أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل — وهو المتقدم — ومعموله — وهو الاسم الظاهر — بأجنبى من العامل ، وهو ذلك العامل الثانى ، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر فى هذا الباب للضرورة التى ألجأت إليه ، فهو خلاف الأصل على الأقل .

الثالثة : أنه يلزم على إعمال العامل الأول فى لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى — وهى جملة العامل الأول مع معموله — قبل تمامها ، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل .

ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أولى من إعمال الثانى لعلتين :

الأولى : أنه أسبق وأقدم ذكراً ، وهى العلة التى ذكرها الشارح .

والثانية : أنه يترتب على إعمال العامل الثانى فى لفظ المعمول المذكور أن تضمر ضميراً فى العامل الأول منهما ، فيكون فى الكلام الإضمار قبل الذكر ، وهو غير جائز عندهم ؛ وخلاف الأصل عند البصريين .

ولكل فريق من الفريقين مستند من السماع عن العرب .

ثم إنه قد يوجد فى الكلام ما يوجب إعمال الثانى كما فى قولك : ضربت بل أكرمت زيداً ، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول كما فى قولك : لا أكرمت ولا قدمت زيداً .

(٢) « وأعمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المهمل » =

كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيء أبْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا[1]

أى : إذا أعملتَ أحَدَ العاملين فى الظاهر وأهملْتَ الآخرَ عنه ، فأعْمِلِ المُهْمَلَ فى ضمير الظاهر ، والْتَزِمِ الإضمارَ إن كان مطلوبُ العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حَذْفُهُ ، كالفاعل ، وذلك كقولك : « يُحْسِنُ وَيُسِيء أَبْنَاكَ » فكل واحد من « يحسن » و « يسىء » يطلب « ابناك » بالفاعلية ، فإن أعملت الثانى وجَبَ أن تضْمِرَ فى الأول فاعِلَهُ ؛ فتقول « يُحْسِنَانِ وَيُسِيء أَبْنَاكَ » وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار فى الثانى ؛ فتقول : « يُحْسِنُ وَيُسِيئَانِ أَبْنَاكَ » ومِثْلُه « بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ » وإن أعملت الثانى فى هذا المثال قلت : « بَغَيَا وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ » ولا يجوز تَرْكُ الإضمار ؛ فلا تقول « يحسن ويسىء ابناك » ولا « بغى واعْتَدَى عَبْدَاكَ » لأن تركه[2] يؤدى إلى حذف الفاعل ، والفاعِلُ مُلْتَزَمُ الذكْرِ ، وأجاز الكسائى ذلك على الحذف ،

= مفعول به لأعمل « فى ضمير » جار ومجرور متعلق بأعمل ، وضمير مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « تنازعاه » فعل ماض وفاعل ومفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « والتزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول مفعول به لالتزم « التزما » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة .

(١) « كيحسنان » الكاف جارة لقول محذوف ، يحسنان : فعل وفاعل « ويسىء » فعل مضارع « ابناكا » ابنا : فاعل يسىء مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وابنا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « وقد » حرف تحقيق « بغى » فعل ماض « واعتديا » فعل وفاعل « عبداكا » فاعل بغى ، ومضاف إليه .

(٢) يريد أن ترك الإضمار يؤدى إلى حذف الفاعل ، وهذا كلام قاصر ، ولا بد من تقدير لتصح العبارة ، فإن ترك الإضمار لا يؤدى إلى حذف الفاعل دائما ، لجواز أن يظهر مع كل عامل معموله ، والكلام التام أن يقال : إن ترك الإضمار يلزم منه أحد أمرين ، الأول التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله ، والثانى حذف الفاعل ، وكلاهما محظور .

بناء على مذهبه فى جواز حَذْفِ الفاعل ، وأجازهُ الْفَرَّاء على تَوَجُّهِ العاملين معاً إلى الاسم الظاهر ، وهذا بناء منهما على مَنْع الإضمار فى الأول عند إعمال الثانى ؛ فلا تقول : « يحسنان ويسىء أبناكَ » وهـذا الذى ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما فى هذه المسألة .

* * *

وَلاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ(١)

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ(٢)

---

(١) « ولا » ناهية « تجىء » فعل مضارع مجزوم بلا الناهيـة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقـديره أنت « مع » ظرف متعلق بتجىء ، ومع مضاف و « أول » مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « أهملا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أول ، والجملة فى محل جر صفة لأول « بمضمر » جار ومجرور متعلق بتجىء « لغير » جار ومجرور متعلق بأوهل الآتى ، وغير مضاف ، و « رفع » مضاف إليه « أوهلا » فعـل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر ، والجملة فى محل جر صفة لمضمر .

(٢) « بل » حرف عطف ، ومعناه ــ هنا ــ الانتقال « حذفه » حذف : مفعول مقدم لالزم ، وحذف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « الزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر « غير » خبر يكن ، وغير مضاف و « خبر » مضاف إليه « وأخرنه » الواو عاطفة ، أخر : فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب ، والهاء مفعول به لأخر مبنى على الضم فى محل نصب « إن » شرطية « يكن » فعل =

تقدَّم أنه إذا أُعمل أحَدُ العاملين فى الظاهر، وأُهمل الآخر عنه أعمل فى ضميره، ويلزم الإضمارُ إن كان مطلوبُ الفعلِ مما يلزم ذكرُهُ : كالفاعل ، أو نائبه ، ولا فَرْقَ فى وجوب الإضمار — حينئذٍ — بين أن يكون المهملُ الأوَّلَ أو الثانىَ ، فتقول : « يحسنان ويسىء ابناك ، ويحسن ويسيئان ابناك » .

وذَكَرَ هنا أنه إذا كان مطلوبُ الفعلِ المهملِ غيرَ مرفوع فلا يخلو : إما أن يكون عمدةً فى الأصل — وهو مفعول « ظن » وأخواتها ؛ لأنه مبتدأ فى الأصل أو خبر ، وهو المراد بقوله : « إن يكن هو الخبر » — أولا ، فإن لم يكن كذلك : فإما أن يكون الطالبُ له هو الأولَ ، أو الثانىَ ، فإن كان الأول لم يجز الإضمار ؛ فتقول « ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ ، ومَرَرْتُ وَمَرَّ بِى زَيْدٌ » ولا تضمر فلا تقول : « ضَرَبْتُهُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ » ولا « مَرَرْتُ بهِ ومَرَّ بِى زَيْدٌ » وقد جاء فى الشعر ، كقوله :

١٦٠ — إِذَا كُنتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ
جِهَاراً فَكُنْ فى الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلعَهْدِ
وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ ؛ فَقَلَّمَا
يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِى وُدِّ

= مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر « هو » ضمير فصل لا محل له من الإعراب « الخبر » خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن يكن مضمر غير الرفع هو الخبر فأخرنه .

١٦٠ البيتان من الشواهد التى لم نقف لأحد على نسبتها لقائل معين .

اللغة : « جهارا » بزنة كتاب — أى عيانا ومشاهدة ، وتقول : رأيته جهرا وجهارا وكلمت فلانا جهراً وجهارا . وجهر فلان بالقول جهرا ، كل ذلك فى معنى العلن . قال الله تعالى : (وأسروا قولكم أو اجهروا به) وقال الأخفش فى قوله تعالى : (حتى نرى الله جهرة) أى عيانا يكشف عنا ما بيننا وبينه « الغيب » أصل معناه فى اللغة : ما استتر عنك ولم =

. . . .

= تره ، ويريد به ههنا ما لم يكن الصاحب حاضرا « أحفظ للعهد » يروى فى مكانه « أحفظ للود » والود - بضم الواو فى المشهور ، وقد تكسر الواو ، أو تفتح - المحبة « ألغ » يريد لا تجعل لكلام الوشاة سبيلا إلى قلبك « الوشاة » جمع واش ، وهو الذى ينقل إليك الكلام عن خلانك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة « يحاول » هو مضارع من المحاولة ، وأصلها إرادة الشىء بحيلة .

المعنى : إذا كانت بينك وبين أحد صداقة ، وكان كل واحد منكما يعمل فى العلن على إرضاء صاحبه ، فتمسك بأواصر هذه المحبة فى حال غيبة صديقك عنك ، ولا تقبل فى شأنه أقوال الوشاة ، فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكير صفوها .

الإعراب : « إذا » ظرف زمان تضمن معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه ، وجملة « ترضيه » من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعموليها فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى جملة الشرط « ويرضيك » فعل ومفعول به « صاحب » فاعل يرضيك ، وجملة يرضيك وفاعله ومفعوله فى محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التى قبلها « جهاراً » منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين « فكن » الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال « أحفظ » خبر كن « للعهد » جار ومجرور متعلق بأحفظ .

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » فقد تقدم فى هذه العبارة عاملان — وهما « ترضى » و « يرضى » - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله « صاحب » - وقد تنازع كل من « ترضى » و « يرضى » ذلك الاسم الذى بعدهما وهو « صاحب » والأول يطلبه مفعولا به ، والثانى يطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر فيه الثانى ، وأعمل الأول فى ضميره الذى هو الهاء .

والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الأول فى الضمير ، لأن هذا الضمير - بالنسبة للعامل الأول - فضلة يستغنى الكلام عنه ، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز ، وقد ارتكبه الشاعر - من غير =

وإن كان الطالبُ له هو الثانىَ وجب الإضمار ؛ فتقول : « ضَرَبَنِي وضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ » ولا يجوز الحذفُ ؛ فلا تقول « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زيْدٌ » ولا مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ » وقد جاء فى الشعر ، كقوله :

١٦١ — بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ ـ إذَا هُمُ لَمَحُوا ـ شُعَاعُهْ .

والأصل « لمحوهُ » فحذف الضميرَ ضرورةً ، وهو شاذ ، كما شَذَّ عَمَلُ المهمَل الأول فى المفعول المضمر الذى ليس بعمدة فى الأصل .

= ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المحظور — فإنهم إنما أجازوا — فى هذا الباب — الإضمار قبل الذكر حين لايكون منه بد ، وذلك إذا كان الضمير فاعلا ، مثلا ؛ لأنه لايستغنى الكلام عنه ، ولا يجوز حذفه ، والضرورة يجب أن تتقدر بقدرها ، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقا .

١٦١ — البيت لعاتكة بنت عبد المطلب عمة النبى صلى الله عليه وسلم ، من كلمة رواها أبو تمام حبيب بن أوس فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى : ٢٥٦/٢ بتحقيقنا) وقبل هذا البيت قولها :

سَائِلْ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلْيَكْفِ مِنْ شَرٍّ سَمَاعُهْ
قَيْسًا ، وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهْ
فِيهِ السَّنَوَّرُ وَالْقَنَا وَالْكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِنَاعُهْ

اللغة : « عكاظ » بزنة غراب — موضع كانت فيه سوق مشهورة ، يجتمع فيها العرب للتجارة ، والمفاخرة « يعشى » مضارع من الإعشاء ، وأصله العشا ، وهو ضعف البصر ليلا « لمحوا » ماض من اللمح ، وهو سرعة إبصار الشىء « شعاعه » بضم الشين — ما تراه من الضوء مقبلا عليك كأنه الحبال ، والضمير الذى أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائدا على عكاظ ؛ لأنه موضع الشعاع ، ويجوز أن يكون عائداً على القناع الذى ذكرته فى البيت السابق على هذا البيت ،

المعنى : تريد أن أشعة سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها ، تكنى بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه .

الإعراب : « بعكاظ » جار ومجرور متعلق بقولها « جمعوا » فى البيت السابق =

هذا كلُّه إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة فى الأصل ، فإن كان عمدة فى الأصل فلا يخلو : إما أن يكون الطالبُ له هو الأولَ ، أو الثانىَ ؛ فإن كان الطالب له هو الأولَ وجب إضماره مؤخراً ؛ فتقول : « ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً إيَّاهُ » وإن كان الطالبُ له هو الثانى أضمرته : متصلا كان ، أو منفصلا ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ وَظَنَّنِيهِ زَيْداً قَائِماً ، وَظَنَنْتُ وَظَنَّنِي إيَّاهُ زَيْداً قَائِماً » .

ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع ـ وهو المنصوب والمجرور ـ فلا تقول : « ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ » ، ولا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ » بل يلزم الحَذْفُ ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زيدٌ ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ » إلا إذا كان المفعول خبراً فى الأصل ؛ فإنه لا يجوز حَذْفه ، بل يجب الإتيان به مؤخَّراً ؛ فتقول « ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً إيَّاهُ » :

= « يعشى » فعل مضارع « الناظرين » مفعول به ليعشى « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « هم » تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف ، والتقدير : إذا لمحوا هم « لمحوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « شعاعه » شعاع : فاعل يعشى مرفوع بالضمة الظاهرة . وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « يعشى ... لمحوا شعاعه » حيث تنازع كل من الفعلين « شعاعه » فالفعل الأول ـ وهو « يعشى » ـ يطلبه فاعلا له ، والفعل الثانى ـ وهو « لمحوا » يطلبه مفعولا ، وقد أعمل فيه الأول ، بدليل أنه مرفوع ، وأعمل الثانى فى ضميره ، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة ، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين « يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه » ثم صار بعد تقديمهما « يعشى الناظرين إذا لمحوه شعاعه » ثم حذفت الهاء من « لمحوه » فصار كما ترى فى البيت .

ومذهب الجمهور أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضرورة ، وذلك من قبل أن ذكره لا يترتب عليه محظور الإضمار قبل الذكر ، وفى حذفه فساد ، وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب له .

وذهب قوم إلى أن حذف الضمير فى مثل هذه الحال جائز فى سعة الكلام ، وذلك لأن هذا الضمير فضلة ، وقد علمنا أن الفضلة لا يجب ذكرها .

ومَفهُومُه أن الثانى يُؤْتَى معه بالضمير مطلقاً : مرفوعاً كان ، أو مجروراً ، أو منصوباً ، عمدةً فى الأصل أو غيرَ عمدة .

* * *

وَأظْهِرِ أنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ المفَسِّرَا[1]
نَحْوُ أُظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا[2]

أى : يجب أن يُؤْتَى بمفعولِ الفعلِ الْمُهْمَلِ ظاهراً إذا لزم من إضماره عدمُ مطابقته لما يفسره ؛ لكونه خبراً فى الأصل عما لايطابق المفسِّرَ ، كما إذا كان فى الأصل خبراً عن مفرد ومفسِّرُهُ مُثَنًّى ، نحو : « أظن ويظنانى زيداً وعمراً أخوين » ف « زيداً » : مفعول أول لأظُنُّ ، و « عمراً » : معطوف عليه ، و « أخوين » : مفعولٌ ثان لأظن ، والياء : مفعول أول ليظنان ؛ فيحتاج إلى مفعول ثان ؛ فلو أتَيْت به ضميراً فقلت :

---

(١) « أظهر » فعل أمر مبنى على السكون ، وكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط « ضمير » اسم يكن « خبرا » خبر يكن « لغير » جار ومجرور متعلق بخبر ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « يطابق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « المفسرا » مفعول به ليطابق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسر فأظهره : أى جىء به اسماً ظاهرا .

(٢) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو « أظن » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ويظنانى » فعل وفاعل ومفعول أول « أخا » مفعول ثان ليظنانى « زيدا » مفعول أول لأظن « وعمرا » معطوف عليه « أخوين » مفعول ثان لأظن « فى الرخا » جار ومجرور تنازع فيه كل من « أظن » و « يظنانى » .

« أظن ويظنانى إياه زيداً أخوين » لـكان « إياه » مطابقاً للياء ، فى أنهما مفردان ، ولـكن لا يطابق ما يعود عليه وهو « أخوين » ؛ لأنه مفرد ، و « أخوين » مثنى ؛ فتفوت مطابقة المفسِّرِ للمفسَّر ، وذلك لا يجوز ، وإن قلت « أظن ويظنانى إياهما زيداً وعمراً أخوين » حصلت مطابقة المفسِّرِ للمفسَّرِ ؛ [وذلك] لـكون « إياهما » مثنى و « أخوين » كذلك ، ولـكن تَفُوتُ مطابقةُ المفعول الثانى — الذى هو خبر فى الأصل — للمفعول الأول — الذى هو مبتدأ فى الأصل ؛ لـكون المفعول الأول مفرداً ، وهو الياء ، والمفعول الثانى غير مفرد ، وهو « إياهما » ، ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ ، فلما تعذَّرت [المطابقة] مع الإضمار وجب الإظهار ؛ فتقول : « أظن ويظنانى أخا زَيْدًا وعَمْراً أخوين » ؛ فـ « زيداً وعمراً أخوين » : مفعولا أظن ، والياء مفعول يظنان الأول ، و « أخا » مفعوله الثانى ، ولا تـكون المسألة — حينئذٍ — من باب[1] التنازع ؛ لأن كلا من العاملين عَمِلَ فى ظاهر ، وهذا مذهب البصريين .

وأجاز الـكوفيُّونَ الإضمارَ مُرَاعًى به جانبُ المخبَرِ عنه ؛ فتقول : « أظن ويظنانى إياه زيدًا وعمرًا أخوين » وأجازوا أيضاً الحذفَ ؛ فتقول : « أظن ويظنانى زَيْدًا وعمرًا أخوين » .

* * *

(١) القول بأن هذه المسألة حينئذ ليست من باب التنازع هو الذى ذكره ابن هشام ووجه ذلك بأن العاملين بالنسبة للمفعول الثانى لم يعمل أحدهما فى لفظه والآخر فى ضميره بل لم تتوجه مطالبة كل واحد منهما إليه ، وهو شرط باب التنازع ، وذلك لأن «أخوين» معمول لأظن ، ولم يتوجه إليه يظنانى ؛ لعدم مطابقته لمفعوله الأول ، فانه لايطلب مفعولا ثانياً إلا بشرط مطابقته لمفعوله الأول .

ونازع فى هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا: إن اشتراط صحة توجه كل من العاملين إلى المعمول إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى الإفراد والتثنية ، ولا بالنظر إلى نوع العمل ، أفلا ترى أنك لو قلت « ضربنى وضربت زيدا » لم يكن ليصح أن يتوجه الاول إلى « زيدا » المنصوب ، ولو قلت « ضربنى وضربته زيد » لم يكن يصح توجه الثانى إليه وهو مرفوع ؟ .

المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

أَلْمَصْدَرُ ٱسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ ٱلْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ(١)

الفعل يدلُّ على شيئين : الحدثِ ، والزمانِ ؛ فـ « قام » يدل على قيامٍ فى زمنٍ ماض ، و « يقوم » يدلُّ على قيامٍ فى الحال أو الاستقبال ، و « قُمْ » يدل على قيام فى الاستقبال ، والقيامُ هو الحدثُ — وهو أحد مدلولَيِ الفعل — وهو المصدر ، وهذا معنى قوله : « ما سوى الزمان من مدلولَيِ الفعل » فـكأنه قال : المصدر اسمُ الحدثِ كأَمْنٍ ؛ فإنه أَحَدُ مدلولى أَمِنَ .

والمفعول المطلق هو : المصدر ، المنتصب : توكيدًا لعامله ، أو بيانًا لنوعِهِ ، أو عَدَدِه ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وَسِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ ، وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ » .

وسمى مفعولا مطلقًا لِصِدْقِ « المفعول » عليه غـيرَ مُقَيَّدٍ بحرف جر ونحوه ، بخلاف غيره من المفعولات ؛ فإنه لا يَقَعُ عليه اسمُ المفعولِ إلا مقيدًا ، كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له .

* * *

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهٰذَيْنِ ٱنْتُخِبْ(٢)

---

(١) « المصدر » مبتدأ « اسم » خبر المبتدأ ، واسم مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ، و « الزمان » مضاف إليه « من مدلولى » جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى ، ومدلولى مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه « كأمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كأمن « من أمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمن المصدر .

(٢) « بمثله » الجار والمجرور متعلق بنصب الآتى ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه « أو فعل ، أو وصف » معطوفان على مثل « نصب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل =

ينتصبُ المصدرُ بمثلِهِ ، أى بالمصدر ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا » أو لفعل[1] ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا » أو بالوَصْفِ[2] ، نحو : « أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا » .

= ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر « وكونه » الواو عاطفة ، كون : مبتدأ ، وكون مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه « أصلا » خبر الكون من جهة النقصان « لهذين » جار ومجرور متعلق بقوله أصلا أو بمحذوف صفة له « انتخب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه أصلا ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كونه أصلا ، وهذا خبره من جهة الابتداء .

(١) يشترط فى الفعل الذى ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط ، الأول : أن يكون متصرفا ، والثانى : أن يكون تاما ، والثالث : ألا يكون ملغى عن العمل ، فإن كان الفعل جامداً كعسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس ، أو كان ناقصاً كـكان وأخواتها ، أو كان ملغى كظن وأخواتها إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما — فإنه لا ينصب المفعول المطلق .

(٢) يشترط فى الوصف الذى ينصب المفعول المطلق شرطان ، أحدهما : أن يكون متصرفا ، وثانيهما أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغة مبالغة ؛ فإن كان اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم ، وأما قول الشاعر :

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ أَلْأَمُهُمْ لُؤْمًا ، وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فإن قوله « لؤما » مفعول مطلق ، لكن ناصبه ليس هو قوله « ألأمهم » الذى هو أفعل تفضيل ، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه « ألأمهم » ، وتقدير الكلام — على هذا — فأنت اليوم الأمهم تلؤم لؤما ، واختلفوا فى الصفة المشبهة ؛ فحملها قوم على أفعل التفضيل ، ومنعوا من نصبها المفعول المطلق ، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلا بقول النابغة الذبيانى :

وَأَرَانِى طَرِبًا فِى إِثْرِهِمْ طَرَبَ الْوَالِهِ أَوْ كَالْمُخْتَبَلْ

فإن قوله « طرب الواله » مفعول مطلق ، وزعم أن ناصبه قوله « طربا » الذى =

ومذهَبُ البصريين أن المصدر أصْلٌ ، والفعلُ والوَصْفُ مشتقان منه ؛ وهذا معنى قوله : « وَكَوْنُهُ أصْلاً لِهذَيْنِ انْتُخِبْ » أى : المختارُ أن المصدرَ أصْلٌ لهذين ، أى : الفعلِ ، والوصفِ .

ومذهَبُ الكوفيين أن الفعلَ أصلٌ ، والمصدر مشتقٌ منه .

وذهب قومٌ إلى أن المصدر أصل ، والفعلُ مشتقٌ منه ، والوصفُ مشتقٌ من الفعل .

وذهب ابن طَلْحَةَ إلى أن كُلاًّ من المصدرِ والفعل أصْلٌ برأسه ، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر .

والصحيحُ المذهبُ الأول ؛ لأن كل فرع يتضمَّنُ الأصْلَ وزيادةَ ، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدر كذلك ؛ لأن كُلاًّ منهما يدلُّ على المصدر وزيادةٍ ؛ فالفعلُ يدلُّ على المصدر والزمان ، والوصفُ يدلُّ على المصدر والفاعل .

* * *

تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِى رَشَدْ[1]

= هو صفة مشبهة ، وغيره يجعل هذه الصفة المشبهة دليلا على العامل ، وليست هى العامل ، والتقدير : أرانى طربا فى إثرهم أطرب طرب الواله — إلخ ، على نحو ما قالوه فى أفعل التفضيل .

(١) « توكيدا » مفعول به مقدم ليبين « أو نوعا » معطوف عليه « يبين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر « أو عدد » معطوف على قوله « نوعا » السابق ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « كسرت » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، سرت : فعل وفاعل « سيرتين » مفعول مطلق يبين العدد « سير » مفعول مطلق يبين النوع ، وسير مضاف ، و « ذى » بمعنى صاحب مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « رشد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه للوقف .

المفعولُ المطلقُ يقع على ثلاثه أحوال كما تقدم :

أحدها : أن يكون مؤكدًا ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » .

الثانى : أن يكون مبيناً للنوع[1] ، نحو : « سِرْتُ سَيْرَ ذِى رَشَدْ » ، و « سِرْتُ سَيْرًا حَسَناً » .

الثالث : أن يكون مبيناً للعدد ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَةً ، وَضرْبَتَيْنِ ، وَضَرَبَات » .

* * *

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ كَجِدّ كُلَّ الجِدّ ، وَافْرَحِ الجَذَلْ[2]

---

(١) المفعول المطلق الذى يبين نوع عامله هو : ما يكون على واحد من ثلاثة أحوال :

الأول : أن يكون مضافا ، نحو قولك : اعمل عمل الصالحين ، وجد جد الحريص على بلوغ الغاية ، وهذا النوع من باب النيابة عن مصدر الفعل نفسه ؛ لاستحالة أن يفعل إنسان فعل غيره ، وإنما يفعل فعلا مماثلا لفعل غيره ؛ فالحقيقة فى هذين المثالين أن تقول : اعمل عملا مشابها لعمل الصالحين ، وجد جدا مماثلا لجد الحريص .

الثانى : أن يكون موصوفا ، نحو قولك : اعمل عملا صالحا ، وسرت سيرا وئيدا ، وليس هذا من باب النيابة قطعاً .

الثالث : أن يكون مقرونا بأل العهدية ، نحو قولك : اجتهدت الاجتهاد ، وجددت الجد ، وهذا يحتمل الأمرين جميعاً ، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر كان من باب النيابة ، وكأن المتكلم يقول : اجتهدت اجتهادا مثل ذلك الاجتهاد الذى تعلم أن فلانا قد اجتهده ، وإن كان المعهود بينهما هو اجتهاد المتكلم نفسه ، وأنه قصد بدخول أل عليه استحضار صورته لم يكن من باب النيابة ؛ لأنه فعله .

(٢) « وقد » هنا حرف تحقيق « ينوب » فعل مضارع « عنه » جار ومجرور متعلق بينوب «ما» اسم موصول:فاعل ينوب مبنى على السكون فى محل جر«عليه» جار ومجرورمتعلق بدل الآتى « دل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما . =

قد ينوب عن المصدر ما يَدُلُّ عليه، كَكُلٍّ وبَعْضٍ، مُضَافَيْنِ إلى المصدر، نحو: «جِدَّ كُلَّ الجِدِّ»[(١)]، وكقوله تعالى: (فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ)، و«ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ».

وكالمصدر المرادِفِ لمصدر الفعل المذكور[(٢)]، نحو: «قَعَدْتُ جُلُوساً، وَافْرَحِ الْجَذَلَ» فالجلوس: نَائِبٌ مَنَابَ القعود لمرادفته له، والجذَل: نَائِبٌ مَنَابَ الفَرَحِ لمرادفته له.

= والجملة لا محل لها صلة ما «جد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كل» مفعول مطلق، نائب عن المصدر «منصوب بالفتحة الظاهرة، وكل مضاف و«الجد» مضاف إليه «وافرح» الواو حرف عطف، افرح: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الجذل» مفعول مطلق.

(١) ومنه قول مجنون بنى عامر قيس بن الملوح:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا ... يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا

(٢) اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه فلك فى إعرابه ثلاثة أوجه:

الأول: أن تجعله مفعولا مطلقا، والنحاة فى هذا الوجه من الإعراب على مذهبين فذهب المازنى والسيرافى والمبرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه، واختار ابن مالك هذا القول، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر، وهذا الفعل المذكور دليل على المحذوف.

الثانى: أن تجعل المصدر مفعولا لأجله إن كان مستكملا لشروط المفعول لأجله.

الثالث: أن تجعل المصدر حالا بتأويل المشتق.

فإذا قلت «فرحت جذلا» لجذلا: عند المازنى ومن معه مفعول مطلق منصوب بفرحت، وعند سيبويه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وتقدير الكلام على هذا: فرحت وجذلت جذلا، وعلى الوجه الثانى هو مفعول لأجله بتقدير: فرحت لأجل الجذل، وعلى الوجه الثالث حال بتقدير: فرحت حال كونى جذلان.

وكذلك ينوب مَنابَ المَصْدَرِ اسمُ الإشارة ، نحو : « ضَرَبْتُهُ ذلك الضَّرْبَ » وَزَعَمَ بعضُهم أنه إذا نَابَ اسمُ الإشارة مَنَابَ المصدرِ فلا بُدَّ من وصفه بالمصدر ، كما مَثَّلْنَا ، وفيه نظر ؛ فمن أمثلة سيبويه « ظَنَنْتُ ذَاكَ » أى : ظننت ذاك الظَّنَّ ، فذاك إشارة إلى الظن ، ولم يُوصَفْ به

وينوب عن المصدر — أيضاً — ضميرُه ، نحو : « ضَرَبْتُهُ زَيْدًا » أى : ضَرَبْتُ الضربَ ، ومنه قوله تعالى : (لاَ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ) أى : لا أعذِّبُ العذابَ .

وعَدَدُه ، نحو : « ضَرَبْتُهُ [عِشْرِينَ] ضَرْبَةً » ومنه قوله تعالى : (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) .

والآلةُ ، نحو : « ضَرَبْتُهُ سَوْطًا » والأَصْلُ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، والله تعالى أعلم .

* * *

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا[1]

لا يجوز تثنيةُ المصدرِ المؤكِّدِ لعامله ، ولا جَمْعُه ، بل يَجب إفراده ؛ فتقول « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » ، وذلك لأنه بمَثَابَةِ تكرر الفعل ، والفعل لا يُثَنَّى ولا يجمع .

---

(١) « وما » اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهو وحد الآتى « لتوكيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما « فوحد » الفاء زائدة ، « وحد » : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أبدا » منصوب على الظرفية « وثن » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا هو فاعله « واجمع » معطوف على ثن « غيره » تنازعه كل من ثن واجمع « وأفردا » الواو حرف عطف ، وأفرد : فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وقلبت نون التوكيد ألفاً للوقف ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو فاعله .

وأما غير المؤكد — وهو المبين للعدد والنوع — فذكر المصنفُ أنه يجوز تثنيته وَجَمْعُه .

فأما المبين للعَدَد فلا خِلَافَ فى جوازِ تثنيته وجمعه ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ ، وضَرَبَاتٍ » .

[وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه ، إذا اخْتَلَفَتْ أنواعه ، نحو : « سِرْتُ سَيْرَىْ زَيْدٍ الْحَسَنَ وَالقَبِيحَ] » .

وظاهرُ كلام سيبويه أنه لايجوز تثنيتهُ ولاجمعه قياساً ، بل يُقْتَصر فيه على السماع، وهذا اختيار الشَّلَوْبِينِ .

* * *

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفِى سِوَاهُ لِدَلِيـــلٍ مُتَّسَعْ(١)

المصدر المؤكد لا يجوز حذفُ عامِلِهِ ؛ لأنه مَسُوقٌ لتقرير عامله وَتَقْوِيته ، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لذلك .

وأما غير المؤكدِ فيحذف عامِلُه للدلالة عليه : جوازاً ، وَوُجُوباً .

فالمحذوف جوازاً ، كقولك : « سَيْرَ زَيْدٍ » لمن قال : « أىَّ سَيْرٍ سِرْتَ » و « ضَرْبَتَيْنِ » لمن قال : « كَمْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ؟ » والتقدير : « سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ ، وَضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ » .

وقولُ ابن المصنف : إن قوله : « وحذف عامل المؤكد امتنع » سَهْوٌ منه ؛ لأن

---

(١) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « عامل » مضاف إليه ، وعامل مضاف ، و « المؤكد » مضاف إليه « امتنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من امتنع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « وفى سواه » الواو حرف عطف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « لدليل » جار ومجرور متعلق بمتسع « متسع » مبتدأ مؤخر

قولك « ضَرْباً زَيْدًا » مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وُجُوباً ، كما سيأتى — ليس بصحيح(١) ، وما استدلَّ به على دَعْوَاه من وجوب حذف عامل المؤكد [بما سيأتى] ليس منه ، وذلك لأن « ضَرْباً زَيْدًا » ليس من التأكيد فى شىء ، بل هو أمْرٌ خالٍ من التأكيد ، بِمَثَابَة « اُضْرِبْ زَيْدًا » لأنه واقع مَوْقِعَهُ ، فكما أن « اُضْرِبْ زَيْدًا » لا تأكيد فيه كذلك : « ضَرْباً زَيْدًا » وكذلك جميعُ الأمثلة التى ذكرها ليست من باب التأكيد فى شىء ؛ لأن المصدر فيها نَائِبٌ مَنَابَ العامِلِ ، دَالٌّ على ما يَدُلُّ عليه ، وهو عِوَضٌ منه ، ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جواز الجمع بينهما ، ولا شىء من المؤكدات يمتنعُ الجمعُ بينها وبين المؤكَّدِ .

ومما يدلُّ أيضاً على أن « ضَرْباً زَيْدًا » ونحوَه لَيْسَ من المصدر المؤكِّدِ لعامله أن المَصْدَرَ المؤكِّدَ لا خلاف فى أنه لا يعمل ، واختلفوا فى المصدر الواقع موقع الفعل : هل يعمل أوْ لاَ ؟ والصحيحُ أنه يعمل ؛ فـ « زَيْدًا » فى قولك : « ضَرْباً زَيْدًا » منصوبٌ بـ « ضَرْباً » على الأصح ، وقيل : إنه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو : « اُضْرِبْ » ؛ فعلى القول الأول نَابَ « ضَرْباً » عن « اُضْرِبْ » فى الدلالة على معناه وفى العمل ، وعلى القول الثانى نَابَ عنه فى الدلالة على المعنى دون العمل .

* * *

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ
مِنْ فِعْلِهِ ، كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ(٢)

(١) جملة ليس بصحيح ، خبر المبتدأ الذى هو قوله « وقول ابن المصنف » .

(٢) « والحذف حتم » مبتدأ وخبر « مع » ظرف منصوب على الظرفية ، وهو متعلق بالخبر ، ومع مضاف ، و « آت » مضاف إليه « بدلا » حال من الضمير المستتر فى آت « من فعله » الجار والمجرور متعلق بقوله بدلا ، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه =

يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوباً في مواضع :

منها : إذا وقع المصدر بَدَلاً من فِعْلِهِ ، وهو مَقِيسٌ في الأمر والنهى ، نحو : « قِيَاماً لاَ قُعُوداً » أى : قُمْ [قِيَاماً] ولا تَقْعُدْ [قُعُوداً] ، والدعاء ، نحو : « سَقْياً لَكَ » أى : سَقَاكَ الله .

وكذلك يحذف عاملُ المصدرِ وُجُوباً إذا وقع المصدرُ بعد الاستفهامِ المقصودِ به التوبيخُ ، نحو : « أَتَوَانِياً وَقَدْ عَلاَكَ الْمَشِيبُ ؟ » أى : أَتَتَوَانى وَقَدْ عَلاَكَ[1] .

ويَقِلُّ حذفُ عاملِ المصدرِ وإقامةُ المصدَرِ مُقَامه فى الفعلِ المقصودِ به الخبرُ ، نحو : « أَفْعَلُ وَكَرَامَةً » أى : وَأُكْرِمُكَ .

فالمَصْدَرُ فى هذه الأمثلة ونَحْوِها منصوبٌ بِفِعْلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والمصدر نائِبٌ مَنَابَه فى الدلالة على معناه .

= « كندلا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أو حال من الضمير المستتر فى آت « اللذ » اسم موصول صفة لندلا « كاندلا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والكاف فى « كندلا » وفى كاندلا داخلة على مقصود لفظه ؛ فكل منهما مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية .

(١) اعلم أن المصدر الآتى بدلا من فعل على ضربين ؛ أحدهما : المراد به طلب ، وثانيهما : المراد به خبر ؛ فأما المراد به طلب فأربعة أنواع ؛ الأول : ما كان المراد به الأمر كبيت الشاهد الآتى (رقم ١٦٢) ، والثانى ما كان المراد به النهى كقولك : قياما لا قعودا ، والثالث : ما كان المراد به الدعاء نحو سقيالك . والرابع : ما كان المراد به التوبيخ كقولهم : أتوانيا وقد جد الجد ؟ .

وأما المراد به خبر فعلى ضربين : سماعى ، ومقيس ؛ فأما السماعى فنحو قولهم : لا أفعل ولا كرامة ، وأما المقيس فهو أنواع كثيرة : منها ما ذكر تفصيلا لعاقبة جملة قبله ، ومنها ما كان مكررا . أو محصورا ، ومنهاما جاء مؤكدا لنفسه ، أو لغيره ، وقد تكفل الشارح ببيان ذلك النوع بياناً وافياً .

وأشار بقوله : « كَنَدْلاً » إلى ما أنشده سيبويه ، وهو قول الشاعر :

١٦٢ — يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ
وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ
فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

---

١٦٢ — البيتان لأعشى همدان ، من كلمة يهجو فيها لصوصا .

اللغة : « الدهنا » يقصر ويمد — موضع معروف لبنى تميم « عيابهم » العياب : جمع عيبة ، وهى وعاء الثياب « دارين » قرية بالبحرين مشهورة بالمسك ، وفيها سوق « بجر » بضم فسكون — جمع بجراء ، وهى الممتلئة ، والحقائب : جمع حقيبة ، وهى - هنا - العيبة أيضاً « ألهى الناس » شغلهم وأورثهم الغفلة « جل أمورهم » بضم الجيم وتشديد اللام - معظمها وأكثرها « ندلا » خطفاً فى خفة وسرعة .

المعنى : هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء فى حين ذهابهم إلى دارين ، وقد صفرت عيابهم من المتاع فلا شىء فيها ، ولكنهم عند ما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت . وذلك ناشىء من أنهم يختلسون غفلة الناس بهامهم وبمعظم أمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع ، وينادى بعضهم بعضا : اخطف خطفاسريعاً ، وكن خفيف اليد سريع الروغان .

الإعراب : « يمرون » فعل وفاعل « بالدهنا » جار ومجرور متعلق بيمر « خفافا » حال من الفاعل «عيابهم» عياب : فاعل لخفاف ، وعياب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «ويرجعن» فعل وفاعل،والتعبير بنون الإناث فىقوله «يرجعن» لتأويلهم بالجماعة،أو لقصد تحقيرهم « من دارين » جار ومجرور متعلق بيرجع « بجر » حال من الفاعل ، وبجر مضاف و «الحقائب»مضاف إليه «على» حرف جر « حين » ظرف زمان مبنى على الفتح فى محل جر ، أو مجرور بالكسرة الظاهرة « ألهى » فعل ماض « الناس » مفعول به لألهى تقدم على فاعله « جل » فاعل ألهى ، وجل مضاف ، وأمور من « أمورهم » مضاف إليه ، وأمور مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « فندلا » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف « زريق » منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء معترضة لا محل لها « المال » مفعول به =

فـ « نَدْلاً » نائبٌ مَنابَ فعلِ الأمرِ ، وهو أُنْدُلْ ، والنَّدْل : خَطْفُ الشيء بسرعة ، و « زُرَيْقُ » منادى ، والتقدير : نَدْلاً يا زُرَيْقُ [المَالَ] ، وزُرَيْقُ اسم رجل ، وأجاز المصنفُ أن يكون مرفوعاً بنَدْلاً ، وفيه نظر[1] ؛ لأنه إن جعل « نَدْلاً » نائباً مَنابَ فعل الأمر للمخاطب ، والتقدير « أُندُلْ » لم يصح أن يكون مرفوعاً به ؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لايرفع ظاهراً ؛ فكذلك ما نَابَ مَنَابه ، وإن جعل نائباً مَنَابَ فعل الأمر للغائب ، والتقدير : « لِيَنْدُلْ » صَحَّ أن يكون مرفوعاً به ؛ لكن المنقول أنَّ المصدر لا ينوب مَنَابَ فعل الأمر للغائب ، وإنما ينوب مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب ، نحو : « ضَرْباً زَيْداً » أى : اُضْرِبْ زيدًا ، والله أعلم .

* * *

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنًّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا[2]

= لقوله ندلا السابق « ندل » مفعول مطلق ، مبين للنوع ، وندل مضاف ، و « الثعالب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فندلا » حيث ناب مناب فعله ، وهو مصدر ، وعامله محذوف وجوباً ، على ما تبين لك فى الإعراب .

(١) ولو كان « زريق » فاعلا لجاء به منونا ، لأنه اسم رجل كما علمت ، فلما جاء به غير منون علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومن هنا تعلم أنه لا داعى لمناقشة الشارح التى رد بها على المصنف زعمه أن « زريق » فاعل .

(٢) « ما » اسم موصول : مبتدأ أول « لتفصيل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة « كإما » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لتفصيل « منا » مفعول مطلق حذف عامله وجوباً « عامله » عامل : مبتدأ ثان ، وعامل مضاف والضمير مضاف إليه « يحذف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

يُحْذَفُ أيضاً عامِلُ المَصْدَرِ وُجُوباً إذا وقع تفصيلاً لِعَاقِبَـةِ ما تَقَدَّمَه[1] ، كقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ ؛ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ ، وَإِمَّا فِدَاءً) فمنًّا ، وفِدَاءً : مَصْدَرَانِ منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير — والله أعلم — فإِمَّا تَمُنُّونَ مَنًّا ، وَإِمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً ، وهذا معنى قوله : « وَمَا لِتَفْصِيل — إلى آخره » أى : يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ المَسُوق للتفصيل ، حيث عَنَّ ، أى : عَرَضَ .

* * *

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَـيْنٍ اسْتَنَدْ[2]

عامل الواقع مبتدأ ثانيا ، والجملة من يحذف ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « حيث » ظرف متعلق بيحذف مبنى على الضم فى محل نصب « عنا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل ، والجملة من عن وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع ثلاثة شروط ، الأول : أن يكون المقصود به تفصيل عاقبة ، أى بيان الفائدة المترتبة على ما قبله والحاصلة بعده ، والشرط الثانى : أن يكون ما يراد تفصيل عاقبته جملة ، سواء أكانت طلبية كالآية الكريمة التى تلاها الشارح ، أم كانت الجملة خبرية كقول الشاعر :

لَأَجْهَـدَنَّ : فَإِمَّا رَدَّ وَاقِعَةٍ تُخْشَى ، وَإِمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ وَالأَمَـلِ

فإن كان ما يراد بيان الفائدة المترتبة عليه مفردا — نحو أن تقول : لزيد سفر فإما صحة وإما اغتنام مال — لم يجب حذف العامل ، بل يجوز حذفه ويجوز ذكره ، والشرط الثالث : أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدمة عليه ، فإن تأخرت مثل أن تقول : إما إهلاكا وإما تأديباً فاضرب زيداً — لم يجب حذف العامل أيضاً .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مكرر » مبتدأ مؤخر « وذو » معطوف على « مكرر » وذو مضاف ، و « حصر » مضاف إليه ، وجملة =

أى : كذلك يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوباً ، إذا نابَ المصدرُ عن فعلٍ اسْتَنَد لِاُسْمِ عينٍ ـ أى: أُخْبِرَ به عنه ـ وكان المصدرُ مكرراً أو محصوراً[١] ؛ فمثالُ المكررِ : « زَيْدٌ سَيْراً سَيْراً » والتقدير : زيد يسير سيراً ، فحذف « يسير » وُجُوباً لقيام التكرير مَقَامَه ، ومثالُ المحصورِ «مَا زَيْدٌ إلاَّ سَيْراً » ، و «إنَّمَا زَيْدٌ سَيْراً » والتقدير : إلا يسير سيراً ، فحذف « يسير » وُجُوباً لما فى الحصرِ من التأكيد القائم مَقَامَ التكرير .

فإن لم يكرر ولم يُحْصَرْ لم يجب الحذفُ ، نحو : « زَيْدٌ سَيْراً » التقدير : زيد يسير سيراً ؛ فإن شئت حذفت « يسير » وإن شئت صَرَّحْتَ به ، والله أعلم .

* * *

وَمِنْــهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّداً لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَــيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَا[٢]

= « ورد » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت للمبتدأ وما عطف عليه « نائب » حال من الضمير المستتر فى ورد ، ونائب مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « لاسم » جار ومجرور متعلق باستند الآتى ، واسم مضاف ، و « عين » مضاف إليه « استند » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من استند وفاعله فى محل جر نعت لفعل .

(١) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط ، الأول : أن يكون العامل فيه خبراً لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ ، والثانى : أن يكون المخبر عنه اسم عين ؛ والثالث : أن يكون الفعل متصلا إلى وقت التكلم ، لا مقتطعاً ، ولا مستقبلا ، والرابع أحد أمرين : أولهما أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً ، كما مثل الشارح ، أو معطوفا عليه ، نحو : أنت أكلا وشربا ، وثانيهما : أن يكون المخبر عنه مقترناً بهمزة الاستفهام نحو : أأنت سيرا ؟ .

(٢) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « يدعونه » فعل وفاعل ومفعول أول « مؤكدا » مفعول ثان =

نَحْوُ « لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا » وَالثَّانِ كَـ « ٱبْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا »(١)

أى : من المصدرِ المحذوفِ عَامِلُهُ وُجُوباً ما يُسَمَّى : المُؤَكِّدَ لِنفسِهِ ، والمُؤَكِّدَ لِغَيْرِهِ .

فالمؤكد لنفسه : الواقعُ بعد جملةٍ لاتحتملُ غَيْرَهُ ، نحو : « لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ [عُرْفًا » أى :] اعترافاً ، فاعترافاً : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير : « أعترف اعترافاً » ويسمى مؤكداً لنفسه : لأنه مؤكد للجملة قبله ، وهى نفسُ المَصْدَرِ ، بمعنى أنها لا تحتمل سِوَاهُ ، وهذا هو المراد بقوله : « فَالْمُبْتَدَا » أى : فالأول من القسمين المذكورين فى البيت الأول .

والمؤكد لغَيْرِهِ هو : الواقع بعد جُمْلَةٍ تحتملُهُ وتحتملُ غَيْرَهُ ؛ فتصير بذكره نصًّا فيه ، نحو : « أَنْتَ ابْنِي حَقًّا » فَحَقًّا : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير : « أَحُقُّهُ حَقًّا » وَسُمِّيَ مؤكداً لغَيْرِهِ ؛ لأن الجملة قبلَه تَصْلُح له ولغيره ؛ لأن قولك « أَنْتَ ابْنِي » يحتمل أن يكون حقيقة ، وأن يكون مجازاً على معنى أنت

= والجملة من يدعو وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « لنفسه » الجار والمجرور متعلق بيدعو ، ونفس مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « أو غيره » أو : حرف عطف ، غير : معطوف على نفسه ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « فالمبتدأ » مبتدأ .

(١) « نحو » خبر للمبتدأ فى آخر البيت السابق « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور السابق « ألف » مبتدأ مؤخر « عرفا » مفعول مطلق ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة نحو إليها « والثان » مبتدأ « كابنى » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « ابنى » ابن : خبر مقدم ، وابن مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول لذلك القول المحذوف « حقا » مفعول مطلق « صرفا » نعت لقوله حقا .

عندى فى الْحُنُوِّ بمنزلة أَبْنِى ، فلما قال « حَقًّا » صارت الجملة نَصًّا فى أن المراد البُنُوَّة حقيقةً ، فتأثرت الجملة بالمصدرِ ؛ لأنها صارت به نصًّا ؛ فكان مؤكداً لغيره ؛ لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثَّرِ فيه .

* * *

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كَـ « لِى بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ » (١)

أى : كذلك يجب حذفُ عاملِ المصدرِ إذا قُصِدَ بِهِ التَّشْبِيهُ بعد جملةٍ مُشْتَمِلَةٍ على فاعل المصدر فى المعنى(٢) ، نحو : « لِزَيدٍ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، وَلَهُ بُكَاءٌ بُكَاءَ الثَّكْلَى »

---

(١) « كذاك » كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « ذو » اسم بمعنى صاحب : مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و « التشبيه » مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال ، وبعد مضاف ، و « جمله » مضاف إليه « كلى » الكاف جارة لقول محذوف ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بكا » قصر للضرورة مبتدأ مؤخر « بكاء » مفعول مطلق ، وبكاء مضاف و « ذات » مضاف إليه « وذات مضاف و « عضله » مضاف إليه .

(٢) الشروط التى تشترط فى هذا الموضوع سبعة شروط ثلاثة منها تشترط فى المفعول المطلق نفسه ، والأربعة الباقية فى الكلام الذى يسبقه :

فأما الثلاثة التى يجب أن تتحقق فى المفعول المطلق فهى : أن يكون مصدراً ، وأن يكون مشعراً بالحدوث ، وأن يكون المراد به التشبيه .

وأما الأربعة التى يجب أن تتحقق فيما يتقدمه فهى : أن يكون السابق عليه جملة ، وأن تكون هذه الجملة مشتملة على فاعل المصدر، وأن تكون أيضا مشتملة على معنى المصدر ، وأن يكون فى هذه الجملة ما يصلح للعمل فى المصدر .

فإن لم يكن المصدر مشعراً بالحدوث نحو قولك : لفلان ذكاء ذكاء الحكماء ، أو لم تتقدمه جملة ، بل تقدمه مفرد ، كقولك : صوت فلان صوت حمار ، أو تقدمته جملة ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر ، كقولك : دخلت الدار فإذا فيها نوح نوح الحمام — ففى كل هذا المثل وما أشبهها لا يكون المصدر مفعولا مطلقا والعامل فيه محذوف وجوبا ، بل هو فيما ذكرنا — مما تقدمته جملة — من الأمثلة بدل مما قبله .

ف «صَوْتَ حِمَارٍ» مصدر تشبيهى ، وهو منصوبٌ بفعل محذوف وُجُوبًا ، والتقدير : يُصَوِّتُ صَوْتَ حِمَارٍ ، وقبله جملة وهى «لِزَيدٍ صَوْتٌ» وهى مشتملة على الفاعل فى المعنى ، وهو «زَيد» وكذلك «بُكَاءَ الثَّكْلَى» منصوبٌ بفعل محذوفٍ وُجُوبًا ، والتقدير : يَبْكِى بُكَاءَ الثَّكْلَى .

فلو لم يكن قبل هذا المصدرِ جُمْلَةٌ وَجَبَ الرَّفْعُ ، نحو : «صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ ، وَبُكَاؤُهُ بُكَاءُ الثَّكْلَى» ، وكذا لو كان قبله جملة [و] ليست مشتملة على الفاعل فى المعنى ، نحو : «هٰذَا بُكَاءٌ بُكَاءُ الثَّكْلَى ، وَهٰذَا صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ» .

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ، ولكنه مَفْهُومٌ من تمثيله .

* * *

المَفْعُولُ لَهُ

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المَصْدَرُ ، إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً، كَـ«جُدْ شُكْراً، وَدِنْ»(١)

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ : وَقْتاً وَفَاعِلاً ، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ(٢)

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ : كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ(٣)

---

(١) «ينصب» فعل مضارع مبنى للمجهول «مفعولا» حال من نائب الفاعل الآتى «له» جار ومجرور متعلق بقوله مفعولا «المصدر» نائب فاعل لينصب «إن» شرطية «أبان» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «تعليلا» مفعول به لأبان «كجد» الكاف جارة لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «شكراً» مفعول لأجله «ودن» الواو عاطفة ، دن : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف لدلالة الأول عليه .

(٢) «وهو» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بمتحد الآتى «يعمل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة «فيه» جار ومجرور متعلق بيعمل «متحد» خبر المبتدأ «وقتاً» تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض «وفاعلا» معطوف على قوله وقتا «وإن» شرطية «شرط» نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : وإن فقد شرط ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط ، والجملة من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط فى البيت التالى .

(٣) «فاجرره» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط فى البيت السابق «بالحرف» جار ومجرور متعلق باجرر «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمتنع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف ، والجملة فى محل نصب =

المفعولُ له هو : المصدرُ، المُفهِمُ علةً ، المشاركُ لعامله : فى الوقت ، والفاعِلِ ، نحو : « جُدْ شُكْراً » فشكراً : مصدر ، وهو مُفْهِمٌ للتعليل ؛ لأن المعنى جُدْ لأجل الشكر ، ومُشَارِكٌ لعامله وهو « جُدْ » : فى الوقت ؛ لأن زَمَنَ الشكر هو زمنُ الجودِ ، وفى الفاعل ؛ لأن فاعل الجود هو المخاطَبُ وهو فاعل الشكر .

وكذلك : « ضَرَبْتُ ابْنِى تأديباً » فتأديباً : مصدر ، وهو مُفْهِمٌ للتعليل ؛ إذ يصح أن يقع فى جواب « لم فَعَلْتَ الضَّرْبَ ؟ » وهو مُشَارِكٌ لضربت ؛ فى الوقت ، والفاعل .

وحكمه جوازُ النصبِ إن وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثة — أعنى المصدرية ، وإبَانَةَ التعليلِ ، واتحادَه مع عامله فى الوقت والفاعل .

فإن فُقِدَ شرط من هذه الشروط تعين جَرُّهُ بحرف التعليل ، وهو اللام ، أو « مِنْ » أو « فى » أو الباء .

فمثالُ ما عدمت فيه المصدريةُ قولُكَ : « جئتك للسمن » .

ومثالُ ما لم يَتَّحد مع عامله فى الوقت « جئتك اليوم للإكرام غداً » .

ومثالُ ما لم يتحدمع عامله فى الفاعل « جاء زيد لإكرام عمرو له » .

ولا يمتنع الجرُّ بالحرف مع استكمال الشروط ، نحو : « هَذَا قَنِعَ لِزُهْدٍ » .

وزعم قوم أنه لا يشترط فى نصبه إلا كَوْنُهُ مصدراً ، ولا يشترط اتحادهُ مع عامله فى الوقت ولا فى الفاعل ، فجوزوا نصب « إكرام » فى المثالين السابقين ، والله أعلم .

* * *

= خبر ليس « مع » ظرف متعلق بيمتنع ، ومع مضاف ، و « الشروط » مضاف إليه « كلزهد » الكاف جارة لقول محذوف ، لزهد : جار ومجرور متعلق بقنع الآتى « ذا » اسم إشارة مبتدأ « قنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من قنع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ
وَالْعَكْسُ فِى مَصْحُوبِ « أَلْ » وَأَنْشَدُوا(١)

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ(٢)

المفعولُ له المستكملُ للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال ؛ أحدها : أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة ، والثانى : أن يكون مُحَلًّى بالألف واللام ، والثالث : أن يكون مضافاً ، وكلُّها يجوز أن تُجَرَّ بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيما تجرَّدَ عن الألفِ واللامِ والإضافةِ النصبُ ، نحو : « ضَرَبْتُ ابْنِى تأدِيباً » ، ويجوز جرُّهُ ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ ابنِى لتأدِيبٍ » ، وزعم الْجُزُولى أنه لا يجوز جَرُّهُ ، وهو خلاف ما صَرَّحَ به النحويون ، وماصَحِبَ الألفَ واللامَ بعكس المجرد ؛ فالأكثر جَرُّه ، ويجوز النصب؛ فـ « ضربتُ ابنى للتأدِيبِ » أكثَرُ من « ضربت ابنى التأدِيبَ » ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف :

١٦٣ — * لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ *

---

(١) « وقل » فعل ماض « أن » مصدرية « يصحبها » يصحب : فعل مضارع منصوب بأن ، وها : مفعول به ليصحب « المجرد » فاعل يصحب ، و « أن » ومدخولها فى تأويل مصدر فاعل قل . « والعكس » مبتدأ « فى مصحوب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومصحوب مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « وأنشدوا » فعل وفاعل .

(٢) « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « الجبن » مفعول لأجله « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بأقعد « ولو » شرطية غير جازمة « توالت » توالى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « زمر » فاعل توالت ، وزمر مضاف و « الأعداء » مضاف اليه .

١٦٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والبيت كما ورد فى كلام الناظم ، فهذا صدره ، وعجزه قوله :

=

. . . .

= * وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ *

اللغة : « لا أقعد » أراد لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك ، وتقول : قعد فلان عن الحرب ، إذا تأخر عنها ولم يباشرها « الجبن » بضم فسكون — هو الهيبة والفزع وضعف القلب والخوف من العاقبة « الهيجاء » الحرب ، وهى تقصر وتمد . فمن قصرها قول لبيد :

* يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ *

ومن مدها قول الآخر :

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

« توالت » تتابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه « زمر » جمع زمرة ، وهى الجماعة « الأعداء » جمع عدو .

الإعراب : « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الجبن » مفعول لأجله « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بقوله أقعد « ولو » الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوال زمر الأعداء ، ولو توالت زمر الأعداء ، لو : حرف شرط غير جازم « توالت » توالى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل « زمر » فاعل توالت ، وزمر مضاف ، و « الأعداء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الجبن » حيث وقع مفعولا لأجله ، ونصبه مع كونه محلى بأل .

وقد اختلف النحاة فى جواز مجىء المفعول لأجله معرفاً ؛ فذهب سيبويه ـ وتبعه الزمخشرى ـ إلى جواز ذلك ، مستدلين على هذا بمجيئه عن العرب فى نحو بيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه والبيتين (رقم ١٦٤ و ١٦٥) وقول شاعر الحماسة :

كَرِيمٌ يَغُضُّ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَائِهِ وَيَدْنُو وَأَطْرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِى

فقوله « فضل حيائه » مفعول لأجله ، وهو معرف بالإضافة ؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير .

وذهب الجرمى إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة ؛ لأنه — فيما زعم — =

البيت ، فـ « الجبنَ » مفعولٌ له ، أى : لا أقعد لأجل الجبن ، ومثلُه قولُه :

١٦٤ — فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا   شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا

= كالحال والتمييز ، وكل منهما لا يكون إلا نكرة ، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا بأل ، فأل هذه زائدة لا معرفة ، وإن جاء مضافا إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفا .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله فى هذه المسألة ؛ لورود الشواهد الكثيرة فى النظم والنثر ، ومما يدل على صحته وروده فى قول الله تعالى : (يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت) والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

١٦٤ — البيت من مختار أبى تمام فى أوائل ديوان الحماسة ، وهو من كلمة لقريط بن أنيف أحد بنى العنبر ،

اللغة : « شنوا » أراد فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة « الإغارة » الهجوم على العدو والإيقاع به « فرسانا » جمع فارس ، وهو راكب الفرس « ركبانا » جمع راكب ، وهو أعم من الفارس ، وقيل : هو خاص براكبي الإبل .

المعنى : يتمنى بدل قومه قوما آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم ، ما بين فارس وراكب .

الإعراب : « فليت » حرف تمن ونصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم « قوما » اسم ليت مؤخر « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ركبوا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « شنوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وله مفعول به محذوف ، والتقدير : شنوا أنفسهم ـ أى فرقوها ـ لأجل الإغارة « الإغارة » مفعول لأجله « فرسانا » حال من الواو فى « شنوا » « وركبانا » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « الإغارة » حيث وقع مفعولا لأجله منصوباً مع اقترانه بأل ، وهو يرد على الجرمى الذى زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة ، وادعاؤه أن أل فى « الإغارة » ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الأصل فلا يلتفت إليه .

وربما قيل : انه لا شاهد فى البيت ؛ لأن الإغارة مفعول به : أى فرقوا إغارتهم على عدوهم ، وليست مفعولا لأجله .

وأما المضاف فيجوز فيه الأمْرَانِ — النصبُ ، والجرُّ — على السواء ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ ابْنِي تأدِيبَهُ ، ولتأدِيبِهِ » وهذا [قد] يُفهَمُ من كلام المصنف ، لأنه لما ذكر أنه يقل جَرُّ المجردِ ونصبُ المصاحِبِ للألف واللام عُلِم أن المضاف لا يقلُّ فيه واحِدٌ منهما ، بل يكثر فيه الأمران ، ومما جاء منصوباً قولُه تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ) ومنه قولُه :

١٦٥ — وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ
وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

---

١٦٥ البيت لحاتم الطائى ، الجواد المشهور ،

اللغة : « العوراء » الكلمة القبيحة « ادخاره » استبقاء لمودنه « وأعرض » أى أصفح .

الإعراب : « وأغفر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عوراء » مفعول به لأغفر ، وعوراء مضاف و « الكريم » مضاف إليه « ادخاره » ادخار : مفعول لأجله ، وادخار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وأعرض » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عن شتم » جار ومجرور متعلق بأعرض ، وشتم مضاف و « اللئيم » مضاف إليه « تكرما » مفعول لأجله .

الشاهد فيه : قوله « ادخاره » حيث وقع مفعولا لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير ولو جره باللام فقال « لادخاره » لكان سائغاً مقبولا .

وهو يرد على الجرمى الذى زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفة لا بإضافة ولا بأل ، وما زعمه من أن إضافة المفعول لأجله لفظية لا تفيد التعريف غير صحيح .

وفى قوله « تكرما » شاهد آخر لهذا الباب ، فإن قوله « تكرما » مفعول لأجله ، وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بأل ، وقد جاء به منصوبا لاستيفائه الشروط ، ولا يختلف أحد من النحاة فى صحة ذلك .

* * *

المَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ ا. ىَ ظَرْفاً

الظَّرْفُ : وَقْتٌ ، أَوْ مَكَانٌ ، ضُمِّنَا «فِى» بِاطِّرَادٍ ، كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا[(١)]

عرَّفَ المصنفُ الظرفَ بأنه : زمان — أو مكان — ضُمِّنَ معنى « فى » باطِّرَادٍ ، نحو : « امْكُثْ هُنَا أَزْمُنَاً » فهنا : ظرف مكان ، وأزْمُناً : ظرف زمان ، وكل منهما تَضَمَّنَ معنى « فى » ؛ لأن المعنى : امكث فى هذا الموضع [و) فى أزْمُنٍ.

واحترز بقوله : « ضمن معنى فى » مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى « فى » كما إذا جُعل اسْمُ الزمانِ أو المكانِ مبتدأ ، أو خبراً ، نحو : « يَوْمُ الجمعة يَوْمٌ مُبارك ، وَيَوْمُ عرَفَةَ يَوْمٌ مُبارك ، والدَّارُ لزيد » فإنه لا يسمى ظرفاً والحالةُ هذه ، وكذلك ما وقع منهما مجروراً ، نحو : « سِرْتُ فى يوم الجمعة » و « جلستُ فى الدَّارِ » على أن فى هذا ونحوه خلافاً فى تسميته ظرفاً فى الاصطلاح ، وكذلك ما نُصِبَ منهما مفعولا به ، نحو : « بنيت الدارَ ، وشهدتُ يَوْمَ الجَمَل » .

واحترز بقوله : « باطِّرَادٍ » من نحو : « دَخَلْتُ البيتَ ، وسكنتُ الدَّارَ ، وذهبتُ الشأمَ » فإن كل واحـد من « البيت ، والدار ، والشأم » متضمن معـنى « فى » ولـكن تَضَمُّنه معـنى « فى » ليس مُطَّرِداً ؛ لأن أسماء المكان المُخْتَصَّـة لا يجوز حَذْفُ « فى » معها ؛ فليس « البيت ، والدار ، والشأم » فى المُثُـلِ منصوبةً

---

(١) « الظرف » مبتدأ « وقت » خبر المبتدأ « أو مكان » معطوف على وقت « ضمنا » فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « فى » قصد لفظه : مفعول ثان لضمن « باطراد » جار ومجرور متعلق بضمن « كهنا » الكاف جارة لقول محذوف ، هنا : ظرف مكان متعلق بامكث « امكث » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أزمنا » ظرف زمان متعلق بامكث أيضاً .

على الظرفية ، وإنما هى منصوبة على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الظرف هو : ما تَضَمَّنَ معنى « فِى » باطِّرَادٍ ، وهذه متضمنة معنى « فى » لا باطراد .

هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جُعلت هذه الثلاثةُ ونحوُها منصوبةً على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنةً معنى «فى» ؛ لأن المفعولَ به غيرُ متضمنٍ معنى «فى» ؛ فكذلك ما شُبِّه به ؛ فلا يحتاج إلى قوله : «باطِّرَادٍ» ليخرجها ؛ فإنها خرجت بقوله « ما ضمن معنى فى » والله تعالى أعلم .

* * *

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ : مُظْهَراً كَانَ ، وَإلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا[1]

حُكْمُ ما تَضَمَّنَ معنى « فى » من أسماء الزمان والمكان النصبُ ، والناصبُ له ما وقع فيه ، وهو المَصْدَرُ ، نحو : « عجبت من ضَرْبِكَ زيداً ، يوم الجمعة ، عند الأمير» أو الفعلُ ، نحو : « ضَرَبْتُ زيداً ، يومَ الجمعةِ ، أمام الأميرِ » أو الوَصْفُ ، نحو : « أنا ضاربٌ زيداً ، اليومَ ، عِنْدَكَ » .

وظاهرُ كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقعُ فيه فقط ، وهو المصدر ، وليس كذلك ، بل ينصبه هو وغيره : كالفعل ، والوصف[2] .

---

(١) « فانصبه » انصب : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « بالواقع » جار ومجرور متعلق بانصب « فيه » جار ومجرور متعلق بالواقع « مظهراً » خبر لكان الآتى مقدم عليه « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواقع « وإلا » إن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف : أى وإلا يظهر « فانوه » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « مقدراً » حال من الهاء فى « انوه » .

(٢) اعلم أن الذى يقع فى الظرف هو الحدث ، فإذا قلت لأحد « جلست أمامك » =

والناصبُ له إما مذكورٌ كما مُثِّلَ ، أو محذوفٌ : جوازاً ، نحو أن يقال : « مَتَى جِئْتَ ؟ » فتقول : « يَوْمَ الجمعةِ » ، و « كَمْ سِرْتَ ؟ » فتقول : « فَرْسَخَيْنِ » ، والتقدير : « جئت يوم الجمعة ، وسرت فرسخين » .

أو وجوباً ، كما إذا وقع الظرفُ صِفَةً ، نحو : « مررت بِرَجُلٍ عِنْدَكَ » أو صِلَةً ، نحو : « جاء الذى عندك » أو حالا ، نحو : « مررت بِزَيْدٍ عِنْدَكَ » أو خبراً فى الحال أو فى الأصل ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَظَنَنْتُ زَيْداً عِنْدَكَ » .

فالعاملُ فى هذه الظروفِ محذوفٌ وجوباً فى هذه المواضع كلها ، والتقديرُ فى غير الصلة « اسْتَقَرَّ » أو « مُسْتَقِر » وفى الصلة « اسْتَقَرَّ » ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، والفعل مع فاعله جملة ، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة[1] ، والله أعلم .

* * *

= فالجلوس — وهو الحدث — هو الذى وقع أمامك ، وكذلك إذا قلت «أنا جالس أمامك » ، وكذلك إذا قلت « كان جلوسى أمامك » .

واعلم أيضاً أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة ، لأن كل معناه هو الحدث ، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن ؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان ، والصفة معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع عليها أو الثابت لها ، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذى ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة ، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن ، فيكون شاملا للمصدر والفعل والوصف ، وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلا .

(١) ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل فى الظرف ، وهى : أن يكون صفة ، أو صلة ، أو خبراً ، أو حالا ، وبقى عليه موضعان آخران : (الأول) أن يكون الظرف مشغولا عنه ، كقولك : يوم الجمعة سافرت فيه ، والتقدير : سافرت يوم الجمعة سافرت فيه ، ولا يجوز إظهار هذا العامل ، لأن المتأخر عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض فى الكلام (الثانى) أن يكون الكلام قد سمع بحذف العامل ، نحو=

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلاَّ مُبْهَمَا(١)
نَحْوُ الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمًى مِنْ رَمَى(٢)

يعنى أن اسمَ الزمانِ يقبلُ النصبَ على الظرفية(٣) : مُبْهَمًا كان ، نحو : « سِرْتُ

= قولك لمن يذكر أمراً قد قدم عليه العهد : حينئذ الآن ، وتقدير الكلام : قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا واسمع الآن ، فناصب « حين » عامل ، وناصب « الآن » عامل آخر ، فهما من جملتين لا من جملة واحدة ، والمقصود نهى المخاطب عن الخوض فيما يذكره ، وأمره بالاستماع إلى حديث جديد .

(١) « وكل » مبتدأ . وكل مضاف ، و « وقت » مضاف إليه « قابل » خبر المبتدأ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ذاك » ذا : اسم إشارة مفعول به لقابل ، والكاف حرف خطاب « وما » نافية « يقبله » يقبل : فعل مضارع ، والهاء مفعول به ليقبل « المكان » فاعل يقبل « إلا » حرف استثناء دال على الحصر « مبهما » حال ، والتقدير: لا يقبل النصب على الظرفية اسم المكان فى حال من الأحوال إلا فى حال كونه مبهما .

(٢) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و « الجهات » مضاف إليه « والمقادير » معطوف على الجهات « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على الجهات « صيغ » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة « من الفعل » جار ومجرور متعلق بصيغ « كمرمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « من رمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من مرمى ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كمرمى حال كونه مأخوذاً من مصدر رمى .

(٣) أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين ، أحدهما الحدث ، وثانيهما الزمن ، ويدل على المكان بدلالة الالتزام ، لأن كل حدث يقع فى الخارج لا بد أن يكون وقوعه فى مكان ما ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان لأنه أحد جزءى معناه الوضعى قوى على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص ، ولما كانت دلالته على المكان بالالتزام لا بالوضع لم يقو على نصب جميع الأسماء الدالة على المكان ، بل تعدى إلى المبهم منه لكونه دالا عليه فى الجملة ، وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته ، لكونه بالنظر إلى المادة قوى الدلالة على هذا النوع .

لحظة ، وساعةً » أو مُختصاً : إما بإضافةٍ ، نحو : « سِرْتُ يَوْمَ الجمعةِ » ، أو بوَصْفٍ نحو : « سِرْتُ يَوْماً طَوِيلاً » أو بعدد ، نحو : « سِرْتُ يَوْمَيْنِ » .

وأما اسمُ المكان فلا يقبلُ النصبَ منه إلا نوعان ؛ أحدهما : المبهم ، والثانى : ما صيغ من المصدر بشرطه الذى سنذكره ، والمبهم كالجهات [السِّتِّ] ، نحو : « فوق ، وتحت ، [ويَمِينَ ، وشِمَالَ] وأمام ، وخَلْفَ » ونحو هذا ، كالمقادير ، نحو : « غَلْوَة ، ومِيلٍ ، وفَرْسَخٍ ، وبَرِيد »(١) تقول : « جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ ، وسِرْتُ غَلْوَةً » فتنصبهما على الظرفية .

وأما ماصيغَ من المصدر ، نحو : « مَجْلِسَ زَيْدٍ ، وَمَقْعَدَهُ » فَشَرْطُ نَصْبِهِ — قياساً — أن يكون عاملُه من لفظه ، نحو : « قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ ، وَجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو » فلوكان عامله من غير لفظه تعين جَرُّه بفى ، نحو : « جَلَسْتُ فِى مَرْمَى زَيْدٍ » ؛ فلا تقول : « جلست مَرْمَى زيد » إلا شذوذاً .

ومما ورد من ذلك قولُهم : « هُوَ مِنِّى مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ، وَمَزْجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطَ الثُّرَيَّا »(٢) أى : كائن مَقْعَدَ القابلة ، ومَزْجَرَ الكلب ، ومَنَاطَ الثريا ، والقياس : « هو مِنِّى فى مَقْعَد القابلة ، وفى مَزْجَرِ الكلب ، وفى مَنَاطِ الثريا » ولكن نُصِبَ شذوذاً ، ولا يقاس عليه ، خلافاً للكسائى ، وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) الغلوة — بفتح الغين المعجمة وسكون اللام — فسرها المتقدمون بالباع مائة باع ، والباع : مقدار ما بين أصابع يديك إذا مددتهما محاذيتين لصدرك ، ومنهم من قدر الغلوة برمية سهم ، ومنهم من قدرها بثلثمائة ذراع ، والميل : عشر غلوات ، فهو ألف باع ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ .

(٢) يقول العرب « فلان منى مقعد القابلة » يريدون أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة ، ويقولون « فلان منى مزجر الكلب » يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذى يزجر إليه الكلب ، ويراد بهذا الذم ، ويقولون « فلان منى مناط الثريا » يريدون أنه فى مكان بعيد كبعد الثريا عمن يروم أن يتصل بها ، وهذا كناية عن عدم إدراكه فى الشرف والرفعة ، يعنى أنه فريد فى شرفه ورفعة قدره .

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ(١)

أى : وشرطُ كونِ نصبِ ما اشْتُقَّ من المصدر مَقِيساً : أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه فى أصله ، أى : أن ينتصب بما يُجَامعه فى الاشتقاق من أَصْلٍ وَاحِدٍ ، كمجَامعة : « جلست » بـ « مَجْلس » فى الاشتقـاق من الجلوس ؛ فأصلُهُمَا وَاحِدٌ ، وهـو : « الْجُلُوس » .

وظاهرُ كلام المصنف أن المقـادير وما صِيغَ من المصدر مُبْهَمَان ؛ أما المقـاديرُ فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة ، لأنها — وإن كانت معلومةَ المقدارِ — فهى مجهولة الصفة ، وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أنها ليست من [الظروف] المبهمة ؛ لأنها مَعْلُومَة المقدار ، وأما ما صِيغَ من المصدر فيكون مبهماً ، نحو : « جلست مجلساً » ومختَصًّا ، نحو : « جلست مجلس زيد » .

وظاهرُ كلامِهِ أيضاً أن « مَرْمَى » مشتق من رَمَى ، وليس هذا على مذهب البصريين ؛ فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر ، لا من الفعل .

وإذا تقرر أن المكان المختص — وهو : ما لَهُ أَقْطَارٌ تَحْوِيه — لا ينتصب ظرفاً ، فاعـلم أنَّهُ سُمع نَصْبُ كلِّ مكانٍ مختص مع « دخـل ، وسكن » ونَصْبُ

(١) « وشرط » مبتدأ ، وشرط مضاف ، و « كون » مضاف إليه ، وكون مضاف ، و « ذا » مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « مقيسا » خبر الكون الناقص « أن » مصدرية « يقع » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنه للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا الذى هو إشارة للمأخوذ من مصدر الفعل ، و « أن » ومنصوبها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ « ظرفا » حال من فاعل يقع المستتر فيه « لما » جار ومجرور متعلق بقوله « ظرفا » أو بمحذوف صفة له « فى أصله ، معه » جار ومجرور وظرف ، متعلقان باجتمع الآتى « اجتمع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من اجتمع وفاعله لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام .

« الشأم » مع « ذهب » ، نحو : « دخلت البيتَ ، وسكنتُ الدار ، وذهبْتُ الشأمَ » واختلف الناسُ فى ذلك ، فقيل : هى منصوبة على الظرفية شذوذاً ، وقيل : منصوبة على إسقاط حرف الجر ، والأصلُ « دخلت فى الدار » لحذف حرف الجر ؛ فانتصب الدار ، نحو : « مررت زيداً » وقيل : منصوبة على التشبيه بالمفعول به[1] .

* * *

---

(١) فى هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة ، ذكر الشارح منها ثلاثة :

(الأول) أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكانى المبهم عليها ، إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه ، وهو مذهب المحققين من النحاة ؛ ونسبه الشلوبين للجمهور ، وصححه ابن الحاجب .

(الثانى) أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر ، يعنى على الحذف والإيصال ، كما انتصب « الطريق » فى قول الشاعر (وانظر الشاهد رقم ١٥٩) :

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وهذا مذهب الفارسى ، ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه ، وقد اختاره ابن مالك .

(الثالث) أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدى ، كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التى لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل القاصر ، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التى تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة .

(الرابع) أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة ، وعللوا هذا القول بأن نحو « دخل » يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى ، وكثرة الأمرين فيه تدل على أن كل واحد منهما أصل ، وهذا أيضاً يتجه لو أن جميع الأفعال التى تنصب بعدها هذه الأسماء كانت من هذا النوع ، إلا أن يخص هذا القول بنحو « دخل » مما له حالتان تساوتا فى كثرة الورود ، بخلاف « ذهب » .

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ(١)

وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ : الَّذِي لَزِمْ
ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ(٢)

ينقسم اسمُ الزمانِ واسمُ المكانِ إلى : متصرف ، وغير متصرف ؛ فالمتصرفُ من ظرف الزمان أو المكان : ما استعمل ظرفاً وغير ظرف ، كـ « يوم ، ومكان »

---

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ أول « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، وهو المفعول الأول « ظرفا » مفعول ثان ليرى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وغير » معطوف على قوله « ظرفا » السابق ، وغير مضاف ، و « ظرف » مضاف إليه « فذاك » الفاء زائدة ، واسم الإشارة مبتدأ ثان « ذو » خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وزيدت الفاء فى جملة الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه الشرط فى عمومه ، وذو مضاف ، و « تصرف » مضاف إليه « فى العرف » جار ومجرور متعلق بتصرف .

(٢) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « التصرف » مضاف إليه « الذى » اسم موصول : خبر المبتدأ « لزم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من لزم وفاعله لا محل لها صلة الذى « ظرفية » مفعول به للزم « أو شبهها » معطوف على مفعول لفعل محذوف تقديره : أو لزم ظرفية أو شبهها ، ولا يجوز أن يكون معطوفا على قوله « ظرفية » المذكور فى البيت ؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها ، ومنه الذى لزم شبه الظرفية وحدها ، والقسم الأول صحيح ، والقسم الثانى على هذا الذى يفيده ظاهر البيت غير صحيح ، وإنما الصحيح أن الظرف ينقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : الذى يلزم الظرفية وحدها ولا يفارقها ، وهو نوع من غير المتصرف ، وثانيهما : الذى يلزم الأمرين الظرفية وشبهها ، تعنى أنه إذا فارق الظرفية لم يفارق شبهها ، وهو النوع الآخر من غير المتصرف « من الكلم » جار ومجرور متعلق بلزم أو بشبه أو بمحذوف حال من « غير ذى التصرف » .

فإن كل واحد منهما يُستعمَلُ ظرفاً ، نحو : « سِرْتُ يوماً ، وجلستُ مكاناً » ، ويستعملُ مُبتدأً ، نحو : « يَوْمُ الجمعةِ يومٌ مبارك ، ومَكَانُكَ حَسَنٌ » وفاعلا ، نحو : « جاء يومُ الجمعة ، وارتفع مكانُكَ » .

وغير المتصرف هو : مالايستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو : « سَحَرَ » إذا أردْتَهُ من يوم بعينه[١] ، فإن لم تُرِدْهُ من يوم بعينه فهو مُتَصَرِّفٌ ، كقوله تعالى : (إلا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) ، و « فوق » نحو : « جَلَسْتُ فَوْقَ الدارِ » فكل واحد من « سحر ، وفوق » لا يكون إلا ظرفاً[١] .

والذى لزم الظرفية أو شبهها « عِنْدَ [وَلَدُنْ] » والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ « مِنْ » ، نحو : « خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ » ولا تُجَرُّ « عند » إلا بـ « مِنْ » فلا يقالُ « خَرَجْتُ إلى عندِه » ، وقولُ العامةِ : « خَرَجْتُ إلى عنده » خَطأٌ[٢] .

---

(١) مثل الشارح للظرف الذى لا يفارق النصب على الظرفية بمثالين : أحدهما « سحر » إذا أردت به سحر يوم معين ، وهذا صحيح ، وثانيهما « فوق » والتمثيل به لهذا النوع من الظرف غير صحيح ، بل الصواب أنه من النوع الثانى الذى لزم الظرفية أو شبهها بدليل بجيئه مجروراً بمن فى قوله تعالى : (فخر عليهم السقف من فوقهم) وفى آيات أخر .

ومن الظروف التى لا تفارق النصب على الظرفية « قط » و « عوض » ظرفين للزمان أولهما للماضى وثانيهما للمستقبل ، وهما خاصان بالوقوع بعد النفى أو شبهه ، ومنها أيضاً « بدل » إذا استعملته بمعنى مكان ، كما تقول : خذ هذا بدل هذا ، ومنها أيضاً الظروف المركبة كقولك : أنا أزورك صباح مساء ، ومنزلتك عندنا بين بين ، ومنها أيضاً « بينا » و « بينما » ومنها « مذ ، ومنذ » إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه ، فهما مبنيان على الضم أو السكون فى محل نصب كقط وعوض .

(٢) قد قال العرب الموثوق بعربيتهم : « حتى متى » فأدخلوا حتى على ظرف =

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فى ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ(١)

ينوبُ المصدرُ عن ظرفِ المكانِ قليلا ، كقولك : « جلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أى : مكانَ قُرْبِ زيدٍ ، فحذف المضاف وهو « مكان » وأقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ ، فأعرب بإعرابه ، وهو النَّصْبُ على الظرفية ، ولا ينقاس ذلك ؛ فلا تقول : « آتيك جُلُوسَ زَيْدٍ » تريد مكان جلوسه .

ويكثر إقامةُ المصدرِ مُقَامَ ظرفِ الزمانِ ، نحو : « آتيكَ طُلُوعَ الشمس ، وَقُدُومَ الحاجِّ ، وخُرُوجَ زيدٍ » والأصلُ : وَقْتَ طلوع الشمس ، ووَقْتَ قُدُوم الحاج ، ووَقْتَ خروج زيد ؛ فحذف المضاف ، وأعرب المضاف إليه بإعرابه ، وهو مَقِيسٌ فى كل مصدر(٢) .

= الزمان ، وقالوا : « إلى أين » و « إلى متى » فأدخلوا « إلى » الجارة على ظرف الزمان والمكان ، وهذا شاذ من جهة القياس ، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال « حتى » الجارة على لفظ « متى » من بين أسماء الزمان ، وإدخال « إلى » الجارة على لفظ « متى » ولفظ « أين » من بين جميع الظروف ، اتباعا لهم ، ولا يجوز القياس على شىء من ذلك .

(١) « وقد » حرف تقليل « ينوب » فعل مضارع « عن مكان » جار ومجرور متعلق بينوب « مصدر » فاعل ينوب « وذاك » الواو للاستئناف ، واسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « فى ظرف » جار ومجرور متعلق بيكثر الآتى ، وظرف مضاف ، و « الزمان » مضاف إليه « يكثر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذاك ، والجملة من يكثر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) ذكر الشارح — تبعاً للناظم — واحداً مما ينوب عن الظرف وهو المصدر ، وبين أن نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة - بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من المصادر عن ظرف الزمان - وأن نيابته عن ظرف المكان سماعية يجب ألا تستعمل منه إلا ما ورد عن العرب ، وقد بقى عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانياً أو مكانيا : =

. . . .

= الأول : لفظ « بعض » ولفظ « كل » مضافين إلى الظرف ، نحو « بحثت عنك كل مكان ، وسرت كل اليوم » وذلك من جهة أن كلمتى بعض وكل بحسب ما تضافان إليه ، وقد مضى ـ فى باب المفعول المطلق ـ أنهما ينوبان عن المصدر فى المفعولية المطلقة .

الثانى : صفة الظرف ، نحو « سرت طويلا شرقى القاهرة » .

الثالث : اسم العدد المميز بالظرف ، نحو « صمت ثلاثة أيام ، وسرت ثلاثة عشر فرسخا » .

الرابع : ألفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان ، نحو « أحقا » فى قول الشاعر :

أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا ... وَلاَ وَارِدًا إِلاَّ عَلَيَّ رَقِيبُ

وفى نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا ... فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

وفى نحو قول الآخر :

أَحَقًّا بَنِى أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ ... تَهَدُّدُكُمْ إِيَّاىَ وَسْطَ الْمَجَالِسِ

وفى نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِى

* * *

المَفْعُولُ مَعَــــهُ

يُنصَبُ تَالِى الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ ... فى نَحْوِ « سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ »(١)

بِمَا مِنَ الْفِعْــلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ... ذا النَّصْبُ، لابالْوَاوِ، فى الْقَوْلِ الأحَقّ(٢)

المفعول معه هو : الاسمُ ، المنتصبُ ، بعد وَاوٍ بمعنى مَعَ .

والناصبُ له ما تقدمه : من الفعل ، أو شبهِهِ .

فمثالُ الفعل : « سِيرِى والطريقَ مُسْرِعة » أى : سِيرِى مع الطريق ، فالطريقَ منصوبٌ بسِيرِى .

ومثالُ شِبْهِ الفعلِ : « زيد سائرٌ والطريقَ » ، و « أعجبنى سَيْرُكَ وَالطَّرِيقَ » فالطريق : منصوبٌ بسائر وسيرك .

وَزَعَمَ قومٌ أن الناصب للمفعول معه الواوُ ، وهو غيرُ صحيح ؛ لأن كل حرف

---

(١) « ينصب » فعل مضارع مبنى للمجهول « تالى » نائب فاعل ينصب ، وتالى مضاف و « الواو » مضاف إليه « مفعولا » حال من نائب الفاعل « معه » مع : ظرف متعلق بقوله «مفعولا» ومع مضاف والضمير مضاف إليه « فى نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن فى نحو « سيرى » فعل أمر . وياء المخاطبة فاعل، والجملة فى محل جر بإضافة نحو إليها « والطريق » مفعول معه « مسرعه » حال من ياء المخاطبة فى قوله سيرى .

(٢) « بما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من الفعل » جار ومجرور متعلق بقوله سبق الآتى « وشبهه » الواو عاطفة ، وشبه معطوف على الفعل ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « سبق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالباء « ذا » اسم إشارة مبتدأ مؤخر « النصب » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « لا » حرف عطف «بالواو» جار ومجرور معطوف على بما « فى القول » جار ومجرور متعلق بقوله النصب السابق « الأحق » نعت للقول ،

أُخْتُصَّ بالاسم ولم يكن كالجزء منه؛ لم يعمل إلا الجرَّ، كحروف الجر، وإنما قيل: «ولم يكن كالجزء منه» احترازاً من الألف واللام؛ فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً؛ لكونها كالجزء منه، بدليل تَخطِّى العامل لها، نحو: «مررت بالغُلاَمِ».

وَيُستفاد من قول المصنف: «فى نحو سِيرِى والطريقَ مسرعَةً» أن المفعول معه مَقِيسٌ فيما كان مثلَ ذلك، وهو: كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع، وتقدَّمه فعلٌ أو شبهُهُ، و[هذا] هو الصحيح من قول النحويين(١).

وكذلك يفهم من قوله: «بما من الفعل وشبهه سبق» أن عامله لا بُدَّ أن يتقدَّمَ عليه؛ فلا تقول: «والنيلَ سِرْتُ» وهذا باتفاق، أمَّا تَقَدُّمه على مُصَاحِبِه — نحو: «سار والنيلَ زيدٌ» — ففيه خلافٌ، والصحيحُ مَنْعُهُ(٢).

---

(١) يريد الشارح بالمماثلة فى قوله «مقيس فيما كان مثل ذلك — إلخ» المشابهة فيما ذكر، وفى كون الاسم الذى بعد الواو مما لا يصح عطفه على ما قبل الواو.

وقد اختلف النحاة فى هذه المسألة؛ فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه، ولم يصح عطفه على ما قبله، فإنه يكون مفعولا معه، وذهب ابن جنى إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولا معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنه قد ورد عنهم فى ما لا يحصى من الشواهد نثراً ونظما، وقولهم: سرت والطريق، واستوى الماء والخشبة — بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبة فى مستوى واحد — من غير ضرورة ولا ملجىء ما، يقطع بذلك.

(٢) اختلف النحاة فى تقديم المفعول معه على مصاحبه: أيجوز أم لا يجوز؟ فذهب ابن جنى إلى أن ذلك جائز، والذى يؤخذ من كلامه فى كتابه «الخصائص» وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه؛ فنقول: جاء وزيد عمرو، كما قال الشاعر:

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ
عَلَيْكِ — وَرَحْمَةُ اللهِ — السَّلاَمُ =

وَبَعْدَ « مَا » ٱسْتِفْهَامٍ أَوْ « كَيْفَ » نَصَبْ
بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ ٱلْعَرَبْ(١)

حَقُّ المفعول [معه] أن يسبقَه فعلٌ أو شبهُهُ ، كما تقدَّمَ تمثيلُه ، وسُمع من كلامِ العرب نَصْبُهُ بعد « ما » و « كيف » الاستفهاميتين من غير أن يُلفَظَ بفعل ،

= والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، وثانى الاستدلالين أنه ورد عن العرب المحتج بكلامهم تقديم المفعول معه على مصاحبه كما فى قول يزيد بن الحكم الثقفى من قصيدة يعاتب فيها ابن عمه :

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غَيْبَةً وَنَمِيمَةً   ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

فزعم أن الواو فى قوله « وفحشا » واو المعية ، والاسم بعده منصوب على أنه مفعول معه ، ومن ذلك أيضاً قول بعض الفزاريين . وهو من شعراء الحماسة :

أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ   وَلاَ أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبَا

فزعم أن الواو فى قوله « والسوءة » واو المعية ، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه تقدم على مصاحبه وهو قوله « اللقبا » وأصل الكلام عنده : ولا ألقبه اللقبا والسوءة ،

وليس ما ذهب إليه ابن جنى بسديد ، ولا ما استدل به صحيح ، أما تشبيه المفعول معه بالمعطوف فلئن سلمنا له شبهه به لم نسلم أن المعطوف يجوز أن يتقدم على المعطوف عليه ، بل كونه تابعاً ينادى بأن ذلك ممتنع ، فأما البيت الذى أنشده شاهداً على تقديم المعطوف فضرورة أو مؤول ، وأما البيتان اللذان أنشدهما على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه فبعد تسليم صحة الرواية يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف وقدم المعطوف ضرورة .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « نصب » الآتى ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و « استفهام » مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول « أو » عاطفة « كيف » معطوف على « ما » السابق « نصب » فعل ماض « بفعل » جار ومجرور متعلق بنصب ، وفعل مضاف ، و « كون » مضاف إليه « مضمر » نعت لفعل « بعض » فاعل نصب ، وبعض مضاف ، و « العرب » مضاف اليه .

نحو: «ما أنت وزيداً[1]» و «كيف أنت وقَصْعَةً من ثَرِيدٍ» فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتقٍّ من الكَوْن، والتقديرُ: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقَصْعَةً من ثَرِيدٍ، فزيداً وقصعة: منصوبان بـ «تكون» المضمرة.

* * *

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقْ   وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ[2]

---

(١) ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلى:

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِى مَتْلَفٍ   يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ

الشاهد فى قوله «ما أنت والسير» حيث نصب «السير» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه فى اللفظ فعل، ومن ذلك قول الآخر، وهو من شواهد سيبويه:

أَتُوعِدُنِى بِقَوْمِكَ يَا بْنَ حَجْلٍ   أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا

بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو   وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَا؟

الشاهد فى قوله «وما حضن والجيادا» حيث نصب «الجياد» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه.

ومع ورود ذلك فى كلام العرب المحتج به فإنه قليل، والكثير فى مثل ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله، كما قال زياد الأعجم:

تُكَلِّفُنِى سَوِيقَ التَّمْرِ جَرْمٌ   وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ؟

وكما قال أوس بن حجر:

عَدَدْتَ رِجَالاً مِنْ قُعَيْنٍ تَفَجُّساً   فَمَا ابنُ لُبَيْنَى وَالتَّفَجُّسُ وَالْفَخْرُ؟

وكما قال المخبل يهجو الزبرقان بن بدر:

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِى خَلَفٍ   مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ؟

(٢) «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «يمكن» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون=

وَالنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ[١]

الاسم الواقعُ بعد هذه الواو : إما أن يمكن عطفُه على ما قبله ، أولا ، فإن أمكَنَ عَطْفُه فإما أن يكون بِضَعْفٍ ، أو بلا ضعف .

فإن أمكن عَطْفُه بلا ضَعْفٍ فهو أحقُّ من النصب ، نحو : « كُنْتُ أنا وزيدٌ كالأخوين » فرَفْعُ « زيد » عطفاً على المضمر المتصل أوْلى من نصبه مفعولا معه ؛ لأن العطف ممكن للفَصْلِ ، والتشريكُ أوْلى من عدم التشريك ، ومثلُه « سارَ زيد وعَمْرٌو » فرفع « عمرو » أوْلى من نصبه .

وإن أمكن العَطْفُ بضَعْفٍ فالنصبُ على المعية أوْلى من التشريك[٢] ؛

= وجواب الشرط محذوف « بلا ضعف » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، ولا مضاف وضعف : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية ، والجار والمجرور متعلق بيمكن « أحق » خبر المبتدأ ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ وخبره « والنصب مختار » مبتدأ وخبره « لدى » ظرف متعلق بمختار ، ولدى مضاف و « ضعف » مضاف إليه ، وضعف مضاف ، و « النسق » مضاف إليه .

(١) « النصب » مبتدأ « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يجز » فعل مضارع فعل الشرط « العطف » فاعل يجز ، وجواب الشرط محذوف « يجب » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « أو اعتقد » أو : عاطفة ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إضمار » مفعول به لاعتقد ، وإضمار مضاف و « عامل » مضاف إليه « تصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو اعتقد ، ويجوز أن يكون يجب جواب الشرط ، وتكون جملة الشرط وجوابه — على هذا — فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) الضعف الذى لا يتأتى معه العطف إما أن يكون لفظياً ، أى عائداً إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب ، وإما أن يكون معنويا . وقد مثل الشارح للضعف اللفظى ، ولم يمثل للضعف المعنوى : أى الذى يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى . ومن أمثلته قولهم « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها » وبيانه أنك لو عطفت الفصيل =

لسلامَتِهِ من الضعف ، نحو : « سِرْتُ وزيداً » ؛ فنصبُ « زيدٍ » أوْلى من رَفْعِهِ ؛ لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل .

وإن لم يمكن عَطْفُهُ تعيَّنَ النصبُ : على المعِيَّةَ ، أو على إضمار فعل [يليق به] ، كقوله :

١٦٦ — * عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بارِدًا *

= على الناقة لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقة متسبب عن مجرد تركك إياها ، وليس كذلك ، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف : لو تركت الناقة وتركت فصيلها يرضعها — تعنى يتمكن من رضاعها — لرضعها ، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيعبر به المعنى : لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها ، وهذا صحيح مؤد إلى المقصود ، لأن المعية يراد بها المعية حسا ومعنى ؛ فالتكلف الذى استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذى جعله ضعيفا ، ومثله قول الشاعر :

إذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِىءٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

إذ لو عطف « الليالى » على « أمره » لكنت محتاجا إلى تقدير : واكل أمره لليالى وواكل الليالى لأمره ، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه فلا يحوج إلى شىء .

١٦٦ — هذا البيت من الشواهد التى لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين ، وقد اختلفوا فى تتمته ، فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت ، وأن تمامه :

* حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا *

ويرويه العلامة الشيرازى عجز بيت ، ويروى له صدرا هكذا :

* لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا *

اللغة : « شتت » يروى فى مكانه « بدت » وهما بمعنى واحد « همالة » اسم مبالغة من هملت العين ، إذا انهمرت بالدموع .

الإعراب : « علفتها » فعل وفاعل ومفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء » ظاهره أنه معطوف على ما قبله ، وستعرف ما فيه « باردا » صفة للمعطوف الذى هو ماء =

فماء : منصوب على المعية ، أو على إضمار فعل يليق به ، والتقدير : « وسقيتها ماء باردًا » وكقوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ) فقوله : « وشركاءكم » لا يجوز عَطْفُهُ على « أمركم » ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ إذ لا يصح أن يقال : « أجمعت شركائى » وإنما يقال : « أجْمَعْتُ أمرى ، وجَمَعْتُ شركائى » فشركائى : منصوب على المعية ، والتقدير — والله أعلم — فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، أو منصوب بفعل يليق به ، والتقدير : « فأَجمِعُوا أمركم وَاْجمَعوا شركاءكم » .

* * *

= الشاهد فيه : قوله « وماء » فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله ، لكون العامل فى المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف ، إذ لا يقال « علفتها ماء » ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثة أوجه : إما بالنصب على المعية ، وإما على تقدير فعل يعطف على « علفتها » والتقدير : علفتها تبنا وسقيتها ماء ، وإما على أن تضمن « علفتها » معنى « أنلتها » أو « قدمت لها » ونحو ذلك ليستقيم الكلام ، وقد ذكر الشارح فى البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة .

وسيأتى لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٩) فى مباحث عطف النسق ، إن شاء الله تعالى .

الاسْتِثْنَاء

مَا اسْتَثْنَتِ «إلاَّ» معْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ(١)

إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ... وَعَنْ تَمِيمٍ فِيــــهِ إبْدَالٌ وَقَعْ(٢)

حكم المستثنى بـ « إلاّ » النَّصْبُ ، إن وقع بعد تمام الكلام الموجَبِ ، سواء

(١) « ما » اسم موصول مبتدأ « استثنت » استثنى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إلا » قصد لفظه : فاعل استثنت ، والجملة من استثنت وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : ما استثنته إلا « مع » ظرف متعلق باستثنت ، ومع مضاف و « تمام » مضاف إليه « ينتصب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من ينتصب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « وبعد » ظرف متعلق بقوله « انتخب » الآتى , وبعد مضاف ، و «نفى» مضاف إليه « أو » حرف عطف « كنفى » الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفى ، والكاف مضاف ونفى مضاف إليه « انتخب » فعل ماض مبنى للمجهول :

(٢) « إتباع » نائب فاعل لانتخب فى آخر البيت السابق ، وإتباع مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لانصب ، وجملة « انقطع » وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة « وعن تميم » جار ومجرور متعلق بقوله « وقع » الآتى « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إبدال » مبتدأ مؤخر ، وجملة « وقع » من الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إبدال فى محل رفع نعت لإبدال ، والتقدير : إبدال كائن فى المنقطع وقع عن تميم ، ويجوز أن تجعل جملة « وقع » وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبرا عن المبتدأ ، وعلى هذا يكون قوله « عن تميم » وقوله « فيه » جارين ومجرورين يتعلق كل منهما بوقع ، والتقدير : وإبدال واقع فى المنقطع عن تميم .

كان متصلا أو منقطعاً(١) ، نحو : « قَامَ الْقَوْمُ إلا زيداً » ، وضربت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيداً ، وقام القوم إلا حماراً ، وضربت القوم إلا حماراً ،

---

(٣) قد وقع فى كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء ، بل جاء تابعاً لما قبله فى إعرابه .

من ذلك قول الأخطل التغلبي :

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ ... عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْىُ وَالْوَتِدُ

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « تغير إلا النؤى والوتد » فإن الكلام — بحسب الظاهر — موجب ، إذ لم يتقدمه نفى ولا شبهه ، وهو تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو الضمير المستتر فى « تغير » العائد على المنزل ، فكان من حق الكلام على هذا أن ينتصب ما بعد إلا على أنه مستثنى ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعا على أنه بدل من الضمير المستتر فى تغير الذى هو المستثنى منه .

ومن ذلك قول الآخر :

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ ... أَقْرَبُوهُ إلاَّ الصَّبَا وَالدَّبُورُ

ومحل الشاهد من هذا البيت قوله « تغيب أقربوه إلا الصبا والدبور » فإن الكلام موجب ، إذ لم يتقدمه نفى ولا شبهه ، وهو تام ، لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو قوله « أقربوه » فكان من حق العربية أن ينتصب الاسم الواقع بعد إلا ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعا على أنه بدل من الاسم الواقع قبلها وهو المستثنى منه .

وقد بين العلماء فى هذين البيتين ونحوهما أن هذا الظاهر غير مراعى ولا ملتفت إليه ، وأن الكلام — وإن كان إيجاباً فى الظاهر — نفى عند التحقيق ، لأن معنى « تغير » فى البيت الأول « لم يبق على حاله » ومعنى « تغيب عنه أقربوه » فى البيت الثانى لم يحضروا ، وأنت تعلم أن الشاعر الأول لو أنه قال « لم يبق على حاله إلا النؤى والوتد » وأن الشاعر الثانى لو قال « لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور » لكان يجوز لكل واحد منهما أن يرفع ما بعد إلا على البدلية وأن ينصبه على الاستثناء ، فقد صنع كل منهما ما يجوز له لأنه فهم أن الكلام إذا كان بمعنى كلام منفى أخذ حكم الكلام المنفى .

وعلى هذا يكون مراد النحويين بقولهم فيما يجب نصبه على الاستثناء «كلام موجب» أنه ليس منفياً مطلقا ، لا فى اللفظ ولا فى المعنى ، فافهم ذلك وتدبره .

ومررت بالقوم إلا حماراً » فـ « زيداً » فى هـــذه المُثُل منصوب على الاستثناء ، وكذلك « حماراً » .

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ماقبله بواسطة « إلا » ، واختار المصنف — فى غير هذا الكتاب — أن الناصب له « إلاَّ » وزَعَمَ أنه مذهبُ سيبويه[1] وهذا معنى قوله : « ما استثنت ألا مع تمام ينتصب » أى : أنه ينتصب الذى استثنته « إلا » مع تمام الكلام ، إذا كان مُوجَباً ا

---

(١) للنحاة فى ناصب الاسم الواقع بعد « إلا » خلاف طويل ، غير أن أشهر مذاهبهم فى ذلك تتلخص فى أربعة أقوال :

الأول : أن الناصب له هو الفعل الواقع فى الكلام السابق على « إلا » بواسطتها ، فيكون عمل « إلا » هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها ، كحرف الجر الذى يعدى الفعل إلى الاسم ، غير أن هذه التعدية بالنظر إلى المعنى ، وهذا مذهب السيرافى ، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه ، وقال الشلوبين : إنه مذهب المحققين .

الثانى : أن الناصب له هو نفس « إلا » وهو مذهب ابن مالك الذى صرح به فى غير هذا الكتاب ، وعباراته فى الألفية تشير إليه ، أفلا ترى أنه يقول فى مطلع الباب « ما استثنت الا » ثم يقول بعد أبيات « وألغ إلا » وهى عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل .

الثالث : أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل « إلا » باستقلاله ، لا بواسطتها كالمذهب الأول .

الرابع : أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه « إلا » والتقدير : أستثنى زيدا ، مثلا

ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون فى الكلام المتقدم على « إلا » ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه ، تقول : إن القوم اخوتك إلا زيدا ، فكيف تقول : إن العامل الذى قبل « إلا » هو الناصب لما بعدها ؟ سواء أقلنا : إنه ناصب على الاستقلال أم قلنا : إنه ناصب بواسطة « إلا » .

ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا فى هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل « إلا » بما يصلح لعمل النصب ، وهذا الجواب — مع إمكانه — ضعيف ، للتكلف الذى يلزمه .

فإن وقع بعد تمام الـكلام الذى ليس بموجَبٍ — وهو المشتمل على النفى ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفى : النهىُ ، والاستفهامُ — فإما أن يكون الاستثناء متصلا ، أو منقطعاً ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بَعْضاً مما قبله ، وبالمنقطع : ألا يكون بَعضاً مما قبله .

فإن كان متصلا ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله فى الإعراب ، وهو المختار[1] ، والمشهورُ أنه بَدَلٌ من متبوعه[2] ، وذلك نحو : «ما قام أحَدٌ إلا زَيْدٌ»

---

(١) أطلق الشارح — رحمه الله — اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الـكلام تاما منفياً ، وليس هذا الإطلاق بسديد ، بل قد يختار النصب على الاستثناء ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

الأول : وسيأتى فى كلامه : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : مازارنى إلا زيداً أحد ، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية ، لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع ، أو تغير الحال ؛ فيصير التابع متبوعا ، والمتبوع تابعاً .

الثانى : أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل ، نحو أن تقول : لم يزرنى أحد أثناء مرضى مع انقضاء زمن طويل إلا زيدا ، واختيار النصب على الاستثناء فى هذا الموضع لأن الإتباع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع ، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما ، ونازع فى هذا أبو حيان .

الثالث : أن يكون الـكلام جوابا لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى ، وذلك كأن يقول لك قائل : نجح التلاميذ إلا عليا ، فتقول له « ما نجحوا إلا عليا » وإنما اختير النصب على الاستثناء ههنا ليتم به التشاكل بين الـكلام الأول وما يراد الجواب به عنه .

(٢) هذا الذى ذكره الشارح من أن المستثنى بعد الـكلام التام المنفى بدل من المستثنى منه هو مذهب البصريين ، يقولون : إنه بدل بعض من كل ، فأما الـكوفيون فذهبوا إلى =

وإلاَّ زيداً ، ولا يقم أحَدٌ إلا زيد ، وإلاَّ زيداً ، وهل قام أحَدٌ إلا زيد ؟ وإلا زيداً ، وما ضَرَبتُ أحداً إلا زيداً ، ولا تضرب أحداً إلا زيداً ، وهل ضَرَبْتَ أحـدًا إلا زيدًا ؟ » ؛ فيجوز فى « زيدًا » أن يكون منصوباً على الاستثناء ، وأن يكون منصوباً على البدلية من « أحد » ، وهذا هو المختارُ ، وتقولُ : « ما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ

= أن «إلا» فى هذا الموضع حرف عطف ، وما بعده معطوف عطف النسق على الاسم الذى قبلها ، وكان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب — وهو كوفى — يقول : كيف يكون بدلا ، وهو موجب ومتبوعه منفى ؟ وقد أجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد السيرافى شارح كتاب سيبويه بأنا إنما جعلناه بدلا منه فى عمل العامل فيه ، وتخالفهما فى النفى والإثبات لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثانى فى موضعه ، وقد وأينا التوابع تتخالف فى النفى والإثبات ، من ذلك النعت فى نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا لبيب .

وقد بين ذلك العلامـــة السيوطى بياناً وافيا ، وهاك عبارته « وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيين ، وإلا عندهم حرف عطف ، لأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون فى البدل ، وتكون فى العطف ببل ولا ولـكن ، وأجيب بأن المخالفة واقعة فى بدل البعض لأن الثانى فيه مخالف الأول فى المعنى ، وقد قالوا : « مررت برجل لا زيد ولا عمرو » وهو هنا بدل لا عطف ، لأن من شرط لا العاطفة ألا تتكرر ، وقال ابن الضائع : لو قيل إن البدل فى الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التى عينت فى باب البدل لكان وجها ، وهو الحق ، وحقيقة البدل ههنا أنه يقع مع الأول ويبدل مكانه .

وزعم بعض النحويين أن الإتباع يختص بما يكون فيه المستثنى منه مفردا ، وهو مردود بقوله تعالى : (ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم) فشهداء جمع ، وقد أبدل منه .

وشرط بعض القدماء لجواز الإتباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب — يعنى أن يكون مما يختص بالاستعمال بعد النفى كأحد وعريب وديار — وهو مردود بالسماع ، فقد قال الله تعالى (ما فعلوه إلا قليل منهم) .

إلاَّ زَيْدٍ ، وإلا زيدًا ، ولا تمرر بأحَدٍ إلا زَيْدٍ ، وإلا زيدًا ، وهل مَرَرْتَ بأَحَدٍ إلا زَيْدٍ ؟ وإلا زيدًا » .

وهذا معنى قوله : « وبعد نفى أو كنفى انتخب إتباع ما اتصل » أى : اختير إتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نَفْىٍ أو شِبْهِ نفى(١) .

---

(١) قد يمتنع لسبب صناعى إبدال ما بعد إلا فى الكلام التام المنفى مما قبلها ، وذلك كأن تقول « ما جاءنى من أحد إلا زيد » أو تقول « لا أحد فيها إلا زيد » .

وبيان تعذر الإبدال على اللفظ فى المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد « إلا » فيه — وهو زيد — معرفة بالعلمية ، وذلك ظاهر ، وهو مثبت لأنه مستثنى من منفى ، وإلا توجب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، فلو أنك أبدلت « زيدا » فى هذا المثال بالجر لكنت قد جعلته معمولا لمن الزائدة العاملة فى « أحد » المبدل منه ، وأنت تعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على نكرة منفية ، و « زيد » معرفة مثبتة كما أنبأتك .

وأما بيان التعذر المذكور فى المثال الثانى فحاصله أنك لو أبدلت زيدا بالنصب تبعاً للمبدل منه — وهو أحد الواقع اسما للا النافية للجنس — لكنت قد أعملت لا النافية للجنس فى معرفة ، وقد علمت أن لا النافية للجنس لا تعمل إلا فى النكرات ، ولذلك نظائر كثيرة .

فإذا رأيت شيئاً من ذلك ، فلا تغترر بأنه يجوز لك الإبدال فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام ، بل تدبر الأمر ، وانظر فى المبدل منه ، ثم انظر فى البدل: هل يجوز لك أن تضعه فى موضع المبدل منه ، فإن أداك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فلا تتردد فى أن تبدل على اللفظ ، وإن أداك النظر إلى أنه لا يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فى هذا الكلام فاعدل إلى الإبدال على الموضع ، ففى المثال الأول — وهو ما جاءنى من أحد إلا زيد — المبدل منه فاعل مجرور لفظا بمن الزائدة وموضعه رفع لأن كل فاعل مرفوع ، ولا يصح لك أن تضع زيدا فى هذا الكلام موضع أحد ، فأبدله على الموضع وانطق به مرفوعا ، وفى المثال الثانى — وهو لا أحد فيها إلا زيد — المبدل منه اسم لا ، ولا يصح وضع زيد موضعه ، ولكن اسم لا أصله مبتدأ ، أو « لا » واسمها فى قوة مبتدأ كما صرح به سيبويه وذكرناه مراراً فى باب لا ، والمبتدأ يكون معرفة فارفع زيدا .

وإن كان الاستثناء منقطعاً تَعيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حمارًا » ، ولا يجوز الإتباعُ ، وأجازه بنو تميم ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حمارٌ ، وما ضربت القومَ إلا حمارًا ، وما مررت بالقوم إلا حمارٍ » .

وهذا هو المراد بقوله : « وَانْصِبْ ما انقطع » أى : انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفى أو شبهه عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه .

فمعنى البيتين أن الذى استثنى بـ « بإلاّ » ينتصبُ ، إن كان الكلام مُوجَباً ووقع بعد تمامه ، وقد نَبّهَ على هذا التقييدِ بذكره حُكْمَ النفى بعد ذلك ، وإطلاقُ كلامِهِ يدلُّ على أنه ينتصب ، سواء كان متصلا أو منقطعاً .

وإن كان غيرَ مُوجَبٍ — وهو الذى فيه نفى أو شبه نفى — انْتُخِبَ — أى : اختيرَ — إتْباعُ ما اتصل ، ووجب نَصْبُ ما انقطع عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع .

* * *

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي ، وَلٰكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ[1]

---

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « نصب » مضاف إليه ، ونصب مضاف و « سابق » مضاف إليه « فى النفى » جار ومجرور متعلق بقوله « يأتى » الآتى « قد » حرف دال على التقليل ، وجملة « يأتى » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « غير نصب » فى محل رفع خبر المبتدأ « ولكن » حرف استدراك « نصبه » نصب : مفعول مقدم لاختر ، ونصب مضاف والهاء مضاف إليه « اختر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » شرطية « ورد » فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إن ورد فاختر نصبه .

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه[1] فإما أن يكون الـكلامُ مُوجَباً، أو غيرمُوجَبٍ.

فإن كان مُوجَباً وجب نَصْبُ المستثنى، نحو : « قام إلا زيدًا القومُ ».

وإن كان غــيرَ مُوجَبٍ فالمختار نَصْبُهُ؛ فتقول : « ما قام إلا زيدًا القومُ »، ومنه قوله :

١٦٧ — فَمَالِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِيَ إلا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

وقد رُوِىَ رَفْعُه؛ فتقول : « ما قام إلا زيدٌ القومُ » قال سيبويه : « حدثنى

---

(١) لتقديم المستثنى ثلاث صور، الأولى أن يتقدم على المستثنى منه فقط، والثانية أن يتقدم على العامل فيه فقط ويتقدم المستثنى منه نحو قولك « القوم إلا زيدا أكرمت »، والثالثة أن يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعا نحو « إلا زيدا أكرمت القوم » وفى هذه خلاف.

وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى (فى شرح ش ١٧٥) فنجليها لك.

١٦٧ — البيت للكميت بن زيد الأسدى، من قصيدة هاشمية، يمدح فيها آل النبى صلى الله عليه وسلم، وأولها قوله :

طَرِبْتُ، وَمَا شَوْقاً إلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِباً مِنِّى، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

اللغة : « طربت » الطرب : استخفاف القلب من حزن أو فرح أو لهو « البيض » جمع بيضاء وهى المرأة النقية « وذو الشيب يلعب » جعله بعض النحاة - ومنهم ابن هشام فى المغنى - على تقدير همزة الاستفهام، وكأنه قد قال : أو ذو الشيب يلعب ؟ ودليل صحته أنه يروى فى مكانه « أذو الشيب يلعب » « شيعة » أشياع وأنصار « مذهب الحق » يروى فى مكانه « مشعب الحق » والمراد : أنه لا قصد له إلا طريق الحق.

الإعراب : « وما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « آل » مستثنى، وآل مضاف، و « أحمد » مضاف إليه « شيعة » مبتدأ مؤخر، وهو المستثنى منه، « وما لى إلا مذهب الحق مذهب » مثل الشطر الأول فى الإعراب تماما.

الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد » وقوله « إلا مذهب الحق » حيث نصب المستثنى بإلا فى الموضعين، لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفى، وهذا هو المختار.

يونُسُ أن قوماً يُوثَقُ بعربيتهم يقولون : مالى إلا أخُوكَ ناصر » وأعربوا الثانى بدلا من الأول [على القلب] [لهذا السبب] ومنه قولُه :

١٦٨ — فإنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً
إذَا لَمْ يَكُنْ إلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فمعنى البيت : إنه قد ورد فى المستثنى السابِقِ غيرُ النصب — وهو الرَّفْعُ —

---

١٦٨ — البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي صلى الله عليه وسلم، من قصيدة يقولها فى يوم بدر ، وأولها قوله :

أَلاَ يا لقَوْمِى هَلْ لِمَا حُمْ دَافِعُ ؟ وَهَلْ مَامَضَى مِنْ صَالِحِ العَيْشِ رَاجِعُ ؟

اللغة : « حم » تقول : حم الأمر ـ بالبناء للمجهول ـ ومعناه قدر ، وتقول : قد حمه الله ، وأحمه ، تريد قدره وهيأ أسبابه « يرجون » يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعته صلى الله عليه وسلم ، وهى المقام المحمود الذى ذكره الله تعالى فى قوله (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) .

الإعراب : « فإنهم » إن : حرف توكيد ونصب ، هم : اسمه « يرجون » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر إن « منك » جار ومجرور متعلق بيرجون « شفاعة » مفعول به ليرجون « إذا » ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع تام مجزوم بلم « إلا » أداة استثناء « النبيون » مستثنى ، وستعرف ما فيه « شافع » فاعل يكن ، وهو المستثنى منه .

الشاهد فيه : قوله « إلا النبيون » حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه ، والكلام منفى ، والرفع فى مثل ذلك غير المختار ، وإنما المختار نصبه ، هذا هو الظاهر ،

وقد خرجه بعض النحاة على غير ظاهره ؛ ليطابق المختار عندهم ، فذهبوا إلى أن قوله « النبيون » معمول لما قبل إلا ، أى أنه فاعل يكن ، فيكون الكلام استثناء مفرغا : أى لم يذكر فيه المستثنى منه ، وقوله « شافع » بدل كل مما قبله ، ويكون الأمر على عكس الأصل ؛ فالذى كان بدلا صار مبدلا منه ، والذى كان مبدلا منه قد صار بدلا ، وتغير نوع البدل فصار بدل كل بعد أن كان بدل بعض .

وذلك إذا كان الـكلام غيرَ مُوجَب ، نحو : « ما قام إلا زيد القوم » ولـكن المختار نصبه .

وعُلِم من تخصيصه وُرُودَ غيرِ النصب بالنفى أنَّ الموجَبَ يتعين فيه النصب ، نحو : « قام إلا زيدًا القومُ » .

* * *

وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ « إلاَّ » لِمَا   بَعْدُ يَكُنْ كما لَوِ « ألاَّ » عُدِمَا[1]

إذا تفرَّغَ سابقُ « إلا » لمـا بعدها — أى : لم يشتغل بما يَطْلُبه — كان الاسمُ الواقعُ بعد « إلا » مُعْرَبًا بإعراب ما يقتضيه ما قبل « إلا » قبل دخولها ، وذلك نحو : « ما قام إلا زيد ، وما ضربتُ إلا زيدًا ، وما مررت إلا بزيد » فـ « زيد » : فاعل مرفوع بقام ، و « زيدًا » : منصوب بضربت ، و « بزيد » : متعلق بمررت ، كما لو لم تذكر « إلا » .

---

(١) « وان » شرطية « يفرغ » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « سابق » نائب فاعل ليفرغ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إلا » قصد لفظه : جعله الشيخ خالد مضافا إليه ، وليس هذا الإعراب بشىء ، بل هو مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل منون ، وترك تنوينه يخل بوزن البيت « لما » جار ومجرور متعلق بيفرغ « بعد » ظرف مبنى على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظاً فى محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا باللام « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً « كما » الكاف جارة ، ما زائدة « لو » مصدرية « إلا » قصد لفظه : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « عدما » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إلا ، و « لو » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «يكن» ، وتقدير الكلام : يكن هو كائنا كعدم إلا فى الكلام .

وهذا هو الاستثناء المفرّغ(١) ولا يقع فى كلام مُوجَبٍ(٢) فلا تقول : « ضَرَبْتُ إلا زيداً » .

* * *

وأَلْغِ «إلاَّ» ذَاتَ تَوْكِيدِ : كَلاَ   تَمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الفَتَى إلاَّ العَلاَ(٣)

إذا كررت « إلاّ » لقصد التوكيد لم تُؤَثِّرْ فيما دخلت عليه شيئاً ، ولم تُفِدْ

(١) يجوز تفريغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات كالفاعل ونائبه والمفعول به ، ويستثنى من ذلك : المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، والحال المؤكدة ؛ فلا يجوز أن تقول : ما سرت إلا والليل ، ولا أن تقول : ما ضربت إلا ضربا ، ولا أن تقول : لا تعث إلا مفسداً ، وذلك لأن الكلام فى هذه المثل ونحوها يتناقض صدره مع عجزه .

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ فى الكلام الموجب ، ولم يفرق بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة . وللنحاة فى هذا الموضوع مذهبان :

أحدهما : أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً كما يقتضيه إطلاق الشارح ، وهو مذهب الجمهور ، واختاره الناظم ، والسر فى ذلك أنك لو كنت تقول « ضربت إلا زيداً » لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيداً ، وهذا مستحيل ، وقيام قرينة تدل على أنك تريد بالناس جماعة مخصوصة ، أو أنك قصدت إلى المبالغة — بجعل الفعل الواقع على بعض الناس واقعاً على كلهم ، تنزيلا لهذا البعض منزلة الكل ، لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض — أمر نادر ، فلا يجعل له حكم .

والمذهب الثانى لابن الحاجب ، وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين ، الأول : أن يكون ما بعد إلا فضلة ، والثانى : أن تحصل فائدة ، وذلك كقولك : قرأت إلا يوم الجمعة ، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز .

(٣) « وألغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إلا » قصد لفظه : مفعول به لألغ « ذات » حال من « إلا » وذات مضاف ، و « توكيد » مضاف إليه « كلا » الكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية « تمرر » فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بهم » جار ومجرور متعلق بتمرر « إلا » حرف استثناء « الفتى » مستثنى ، والمستثنى منه الضمير المجرور محلا بالباء « إلا » توكيد لإلا السابقة « العلا » بدل من « الفتى » ، بدل كل من كل .

غير توكيد الأولى ، وهذا معنى إلغائها ، وذلك فى البدل والعطف ، نحو : « ما مررت بأحَـــدٍ إلا زيدٍ إلا أخِيكَ » ف « ـأخيك » بدل من « زيد » ولم تؤثر فيه « إلا » شيئاً ، أى لم تُفِد فيه استثناء مستقلا ، وكأنك قلت : ما مررت بأحد إلا زيد أخيك ، ومثله : « لا تَمْرُرْ بهم إلا الفتى إلا العَلاَ » [والأصل : لا تمرر بهم إلا الفتى العَلاَ] ف « ـالعَلاَ » بدلٌ من الفتى ، وكررت « إلاَّ » توكيدًا ، ومثالُ العطف « قام القوم إلا زيدًا وإلا عمرًا » والأصل : إلا زيدًا وعمرًا ، ثم كررت « إلا » توكيدًا ، ومنه قوله :

١٦٩ — هَـلِ الدَّهْرُ إلاَّ لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وإلاّ طُلُوع الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

والأصل : وَطُلُوعُ الشمس ، وكررت « إلا » توكيدًا .

---

١٦٩ — البيت لأبى ذؤيب الهذلى ، واسمه خويلد بن خالد ، والبيت مطلع قصيدة له ، وبعده قوله :

أبى الْقَلْبُ إلاَّ أُمَّ عَمْرو ، وَأَصْبَحَتْ تُحَرَّقُ نَارِى بِالشَّـكَاةِ وَنَارُهَا
وَعَـــيَّرَهَا الْوَاشُونَ أَنى أُحِبُّهَا وَتِلْكَ شَـكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا

اللغة : « غيارها » بزنة قيام ـ هو مصدر بمعنى الغياب « تحرق » بالبناء للمجهول ـ توقد ، وتذكى ، وتشعل « بالشكاة » بفتح الشين ـ أراد ما يكون من كلام الواشين من النمائم « عيرها الواشون » نسبوها إلى العار ، وهو كل ما يوجب الذم .

الإعراب : « هل » حرف استفهام بمعنى النفى « الدهر » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة « ليلة » خبر المبتدأ « ونهارها » الواو عاطفة ، نهار : معطوف على ليلة ، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة ، وإلا زائدة للتوكيد « طلوع » معطوف على ما قبله ، وطلوع مضاف و « الشمس » مضاف إليه « ثم » عاطفة « غيارها » غيار : معطوف على طلوع ، وغيار مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وإلا طلوع الشمس » حيث تكررت إلا ، ولم تفد غير مجرد التوكيد ، فألغيت ، وعطف ما بعدها على ما قبلها ، ونظير زيادة « إلا » فى هذا الموضع =

وقد اجتمع تكرارها فى البدل والعطف فى قوله :

١٧٠ — مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلا عَمَلُهْ   إلاَّ رَسِيمُهُ وَإلاَّ رَمَلُهْ

ــــــــــــــــــــ

= زيادة « لا » فى نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا شجاع ؛ فالواو عاطفة لما بعد « لا » الثانية على ما بعد « لا » الأولى ، وليست « لا » الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن مابعدها معطوف على مدخول الأولى :

١٧٠ — هذا البيت لراجز لم يسمه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٢٧٤) .

اللغة : « شيخك » هكذا يقرأه الناس قديماً وحديثاً بالياء المثناة بعدها خاء معجمة ، ويشتهر على ألسنة الجميع أنه الجمل ، ولكنا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ فى كتب اللغة الموثوق بها ، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل الذى طعن فى السن ، وعلى هذا يفسر الرسيم كما قال الأعلم بالسعى بين الصفا والمروة ، ويفسر الرمل بالسعى فى الطواف ، وكأنه قال : لا منفعة فى ولا عمل عندى أفوق فيه غيرى إلا هذان ، وزعم بعض الناس أن الصواب فى رواية هذه الكلمة « شنجك » بالنون والجيم الموحدتين . وهو الجمل ، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن ، وكأن الذى دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذكر الرسيم والرمل ، ولكن الذى عليه الرواة الأثبات من المتقدمين أولى بالاتباع ؛ إذ كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل ، و « رسيمه ورمله » على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير .

المعنى : المراد على الوجه الأخير : لا منفعة لك من جملك إلا فى نوعين من سيره ، وهما الرسيم والرمل ، وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصيلة التى اخترناها وصوبناها .

الإعراب : « ما » نافية « لك » جار ومجرور ، ومثله « من شيخك » ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر ، وعمل مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » زائدة للتوكيد « رسيمه » رسيم : بدل من عمل ، بدل بعض من كل ، ورسيم مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : زائدة للتوكيد « رمله » رمل : معطوف على رسيمه ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا رسيمه وإلا رمله » حيث تكررت « إلا » فى البدل والعطف ، ولم تفد غير مجرد التوكيد ، وقد ألغيت .

والأصلُ : إلا عَمَله رسيمُهُ ورَمَلُه ، فـ « رسيمُهُ » : بدل من عمله ، « وَرَمَلُه » معطوف على « رسيمه » ، وكررت « إلا » فيهما توكيدًا .

* * *

وَإِنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ[١]

فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلاَّ اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي[٢]

إذا كُرِّرَتْ « إلا » لغير التوكيد — وهى : التى يُقْصَدُ بها ما يُقْصَدُ بما قبلها من الاستثناء ، ولو أُسْقِطَتْ لما فُهِمَ ذلك — فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء مُفَرَّغًا ، أو غير مُفَرَّغ .

---

(١) « وإن » شرطية « تكرر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على إلا « لا » عاطفة « لتوكيد » معطوف على جار ومجرور محذوف ، والتقدير : وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد « فمع » الفاء لربط الجواب بالشرط ، مع : ظرف متعلق بدع الآتى ، ومع مضاف ، و « تفريغ » مضاف إليه « التأثير » مفعول به لدع مقدم عليه « بالعامل » جار ومجرور متعلق بالتأثير « دع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « فى واحد » جار ومجرور متعلق بدع فى البيت السابق « مما » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد « بإلا » جار ومجرور متعلق باستثنى الآتى « استثنى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة المجرورة محلا بمن ، والجملة من استثنى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد « عن نصب » جار ومجرور متعلق بمغنى الآتى ، ونصب مضاف وسوى من « سواه » مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « مغنى » خبر ليس ، ووقف عليه كلغة ربيعة ، ويجوز أن يكون مغنى اسم ليس ، وخبرها حينئذ محذوف ، أى وليس مغن عن نصب سواه موجودا .

فإن كان مُفَرَّغاً شَغَلْتَ العاملَ بواحدٍ ونَصَبْتَ الباقى ؛ فتقول : « ما قامَ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْرًا إلاَّ بَكْرًا » ولا يتعين وَاحِدٌ منها لِشَغْلِ العامل ، بل أيها شئت شَغَلْتَ العاملَ به ، ونَصَبْتَ الباقى ، وهذا معنى قوله : « فمع تفريغ — إلى آخره » أى : مع الاستثناء المفرغ أجْعَلْ تأثيرَ العامل فى واحد مما استثنيته بإلا ، وانصب الباقى .

وإن كان الاستثناءُ غير مُفَرَّغٍ — وهذا هو المراد بقوله — :

وَدُونَ تَفْرِيغٍ : مَعَ التَّقَدُّمِ نَصبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ [١]

وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِئْ بِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ [٢]

كَلَمْ يَفُوا إلاَّ امْرُؤٌ إلاَّ عَلِي وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأولِ [٣]

---

(١) « ودون » ظرف متعلق باحكم ، ودون مضاف و « تفريغ » مضاف إليه « مع التقدم » مثله « نصب » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ونصب مضاف و « الجميع » مضاف إليه « احكم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « به » جار ومجرور متعلق باحكم « والتزم » الواو عاطفة ، التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف : أى التزم ذلك الحكم .

(٢) « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لتأخير » جار ومجرور متعلق بانصب « وجىء » الواو عاطفة ، جىء : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بواحد » جار ومجرور متعلق بجىء « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد « كما » الكاف جارة ، وما : زائدة « لو » مصدرية « كان » فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل « كان » و « لو » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر صفة ثانية لواحد ، أو فى محل نصب حال منه ، لأنه تخصص بالوصف .

(٣) « كلم » الكاف جارة لقول محذوف ، لم : نافية جازمة « يفوا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وواو الجماعة فاعله « إلا » أداة استثناء « امرؤ » بدل من واو الجماعة =

فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنيَاتُ على المستثنى منه ، أو تتأَخَّرَ .

فإن تقدمت المستثنياتُ وجبَ نصبُ الجميع ، سواء كان الكلام مُوجَباً أو غيرَ مُوجَبٍ ، نحو : « قَامَ إلاَّ زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَكْراً الْقَوْمُ ، وَمَا قَامَ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَكْراً الْقَوْمُ » وهذا معنى قوله : « ودون تفريغ — البيت » .

وإن تأخرت فلا يخلو : إما أن يكون الكلام مُوجَباً ، أو غيرَ مُوجَبٍ ، فإن كان موجباً وجب نَصْبُ الجميع ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَكْراً » وإن كان غيرَ موجَبٍ عُومِلَ وَاحِدٌ منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء : فيُبْدل مما قبله — وهو المختار — أو ينصب — وهو قليل — كما تقدم ، وأما باقيها فيجب نَصْبُه ؛ وذلك نحو : « مَا قَامَ أَحَدٌ إلا زَيْدٌ إلا عَمْراً إلا بَكْراً » فـ « زَيْدٌ » بدل من أحد ، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين ، ومثله قول المصنف : « لَمْ يَفُوا إلا امْرُؤٌ إلا عَلِيّ » فـ « امرؤ » بدل من الواو فى « يَفُوا » وهذا معنى قوله : « وانْصِبْ لتأخير — إلى آخره » أى : وانصب المستثنياتِ كُلَّهَا إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام مُوجَباً ، وإن كان غير مُوجَب فجىء بواحِدٍ منها مُعْرَباً بما كان يُعرَبُ به لو لم يتكرر المستثنى ، وانصب الباقى .

ومعنى قوله : « وحكمها فى القَصْدِ حُكم الأوّلِ » أن ما يتكرر من المستثنيات حُكمه فى المعنى حُكم المستثنى الأول ؛ فيثبت له ما يثبت للأول : من الدخول والخروج ؛ ففى قولك : « قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَكْرًا » الجميعُ

= بدل بعض من كل « إلا » حرف دال على الاستثناء « على » مستثنى منصوب ، ووقف عليه بالسكون كلغة ربيعة « وحكمها » الواو عاطفة أو للاستئناف ، حكم : مبتدأ ، وحكم مضاف والضمير مضاف إليه « فى القصد » جار ومجرور متعلق بحكم « حكم » خبر المبتدأ ، وحكم مضاف ، و « الأول » مضاف إليه .

مُخْرَجــون ، وفى قولك : « مَا قَامَ الْقَوْمُ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بَـكْرًا » الجميع داخــلون ، وكذا فى قولك : « مَا قَامَ أَحَــدٌ إلا زَيْدٌ إلا عَمْرًا إلا بَـكْرًا » [الجميع داخلون] .

* * *

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْــنًى بِإِلاَّ نُسِبَا(١).

اسْتُعْمِل بمعنى « إلا » — فى الدلالة على الاستثناء — ألفاظ : منها ما هو اسم وهو « غَيْرٌ ، وسُــوًى ، وَسِوًى ، وسَوَاء » ومنها ما هو فعــل ، وهو « ليس ، ولا يكون » ومنها ما يكون فعلا وحرفا ، وهو « عدا ، وخلا ، وحاشا » وقد ذكرها المصنفُ كلَّها .

فأما « غير ، وَسِوًى ، وَسُوًى ، وَسَوَاء » فحكم المستثنى بها الجرُّ ؛ لإضافتها إليه ؛ وتعرب « غير » بما كان يُعرَب به المستثنى مع « إلا » ؛ فتقــول : « قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ » بنصب « غــير » كما تقول : « قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْدًا » بنصب « زيد » ، وتقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ غَــيْرُ زَيْدٍ ، وغَيْرَ زَيْدٍ » بالإتباع والنصب ، والمختار الإتباع ، كما تقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ إلا زَيْدٌ ، وإلا زيدًا » وتقــول : « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » فترفع « غــير » وجوباً كما تقولُ : « مَا قَامَ إلا زَيْدٌ » برفعه

(١) « استثن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مجروراً » مفعول به لاستثن « بغير » جار ومجرور متعلق باستثن « معربا » حال من غير « بما » جار ومجرور متعلق بمعرب « لمستثنى » جار ومجرور متعلق بنسب الآتى « بإلا » جار ومجرور متعلق بمستثنى « نسبا » نسب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وتقدير البيت : استثن بلفظ غير اسما مجروراً بإضافة غير إليه حال كون لفظ غير معربا بالإعراب الذى نسب للمستثنى بإلا

وجوبًا ، وتقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ » بنصب « غير » عند غير بنى تميم ، وبالإتباع عند بنى تميم ، كما تفعل فى قولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ حِمَارٌ ، وإلا حِمَارًا » .

* * *

وأما « سوى » فالمشهور فيها كسر السين والقَصْرُ ، ومن العرب من يفتح سينها ويَمُدُّ ، ومنهم مَنْ يضمُّ سينها ويقصر ، ومنهم من يكسر سينها ويَمُدُّ ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف ، وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَهَا ، وممن ذكرها الفاسىُّ فى شرحه للشاطبية .

ومذهَبُ سيبويه والفرَّاء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفًا ، فإذا قلت : « قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ » فـ « سوى » عندهم منصوبة على الظرفية ، وهى مُشْعِرَةٌ بالاستثناء ، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا فى ضرورة الشعر .

واختار المصنف أنها كـ « غير » فَتُعَامَلُ بما تُعامَلُ به « غير » : من الرفع والنصب والجر ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ[1]

فمن استعمالها مجرورةً قولُه صلى الله عليه وسلم : « دَعَوْتُ رَبِّى أَلاَّ يُسَلِّطَ على أُمَّتِى عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا » ، وقولُه صلى الله عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فى سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إلاَّ كالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فى الثَّوْرِ الأَسْوَدِ ، أو كالشَّعْرَةِ السَّوْدَاء فى الثَّوْرِ الأبيض » وقولُ الشاعر :

---

(١) « لسوى » جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعول ثان له « سوى ، سواء » معطوفان على سوى بعاطف مقدر فى كل منهما « اجعلا » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة « على الأصح » جار ومجرور متعلق بجعل « ما » اسم موصول : مفعول أول لا جعل « لغير » جار ومجرور متعلق بجعل الآتى على أنه المفعول الثانى « جعلا » جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما ، والألف للإطلاق .

١٧١ — وَلاَ يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ
إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سَوَائِنَا

---

١٧١ — البيت للمرار بن سلامه العقيلي ، وهو من شواهد سيبويه ، وقد أنشده فى كتابه مرتين : إحداهما فى (٣/١) ونسبه للمرار بن سلامة ، والثانية فى (٣٠٢/١) ونسبه لرجل من الأنصار ، ولم يعينه .

اللغة : « الفحشاء » الشيء القبيح ، وتقول : أفحش الرجل فى كلامه ، وفحش تفحيشاً ، وتفحش ، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام .

الإعراب : « لا » نافية « ينطق » فعل مضارع « الفحشاء » منصوب على نزع الخافض « من » اسم موصول فاعل ينطق « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة « إذا » ظرفية « جلسوا » فعل وفاعل والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « منا » جار ومجرور متعلق بجلسوا ، ومن الجاره هنا بمعنى مع « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافيه « من سوائنا » الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه ، وقيل : منا ومن سوائنا يتعلقان بقوله ينطق ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء — إلخ .

الشاهد فيه : قوله « من سوائنا » حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية ، واستعملت مجرورة بمن ، متأثرة به ، وهو عند سيبويه وأتباعه معدود من ضرورات الشعر .

قال الأعلم فى شرح شواهد سيبويه عند الكلام على هذا البيت : « أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغى ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل فى الكلام إلا ظرفا ، ولكنه جعلها بمنزلة غير فى دخول من عليها ، لأن معناها كمعناها » اه

ومثل هذا البيت — فى استعمال سوى مجرورة للضرورة عنده — قول الأعشى ميمون ابن قيس :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

وقول عثمان بن صعصامة الجعدى :

فَلَى نُعْمِنَا ، لاَ نَعْمِ قَوْمٍ سِوَائِنَا هِيَ الْهَمُّ وَالأَحْلاَمُ لَوْ يَقَعُ الْحُلْمُ

ومن استعمالها مرفوعةً قوله :

١٧٢ — وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى   فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِى

وقوله :

١٧٣ — وَلَمْ يَبْقَ سِــوَى الْعُدْوَا   نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

---

١٧٢ — البيت لمحمد بن عبد الله المدنى ، يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ، وقد روى أبو تمام فى الحماسة عدة أبيات من هذه الكلمة أولها بيت الشاهد (انظر شرح التبريزى ٤ / ٢٧٤ بتحقيقنا) وبعده قوله :

وإِذَا تَوَعَّرَتِ الْمَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ   مِنْهَا السَّبِيــلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوْعَرِ

اللغة : « تباع » أراد بالبيع ههنا الزهد فى الشىء ، والانصراف عنه ، وذهاب الرغبة فى تحصيله ، كما أراد بالشراء الحرص على الشىء ، والكلف به ، وشدة الرغبة فى الحصول عليه ، و « أو » ههنا بمعنى الواو « كريمة » أى نفيسة حسنة يتسابق الكرام إليها .

المعنى : إذا رغب قوم فى تحصيل المكارم وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك ، فأنت الراغب فى المجد المحصل للكارم ، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « تباع » فعل مضارع مبنى للمجهول « كريمة » نائب فاعل تباع ، والجملة من تباع ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « أو » عاطفة « تشترى » فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على تباع ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى كريمة « فسواك » الفاء لربط الجواب بالشرط ، سوى : مبتدأ ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه « بائعها » بائع : خبر المبتدأ ، وبائع مضاف ، وها : مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا « وأنت » مبتدأ « المشترى » خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « فسواك » فإن « سوى » قد خرجت عن الظرفية ، ووقعت مبتدأ متأثراً بالعامل ، وهذا العامل هنا معنوى ، وهو الابتداء ، وهو يرد على ماذهب إليه سيبويه والجمهور من أن « سوى » لاتخرج عن النصب على الظرفية ، وسنذكر فيما بعد أقوال العلماء فى هذا الموضوع .

١٧٣ — البيت للفند الزمانى من كلمة يقولها فى حرب البسوس ، واسم الفند شهل ابن شيبان بن ربيعة ، وقد روى أبو تمام فى مطلع ديوان الحماسة أبياتاً من هذه الكلمة =

و « سِوَاكَ » مرفوعٌ بالابتداءِ ، و « سوى العدوان » مرفوع بالفاعلية .

ومن استعمالها منصوبةً على غير الظرفيه قولُه :

١٧٤ — لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ
وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

= يقع بيت الشاهد رابعها ، وقبله قوله :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَقُلْنَا : الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْنَ قَوْماً كَالَّذِي كَانُوا
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

اللغة : « صفحنا » عفونا ، والصفح : العفو ، وأصله من قولهم : أعرضت صفحاً عن هذا الأمر ، إذا تركته وواليته جانبك « بنى ذهل » يروى فى مكانه « بنى هند » وهى هند بنت مر ابن أخت تميم ، وهى أم بكر وتغلب ابنى وائل « العدوان » الظلم الصريح « دناهم » جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذى فعلوا بنا من الإساءة ، وجملة « دناهم » هذه جواب « لما » فى قوله « فلما صرح الشر » .

الإعراب : « ولم » نافية جازمة « يبق » فعل مضارع مجزوم بحذف الألف «سوى» فاعل يبق ، وسوى مضاف ، و « العدوان » مضاف إليه « دناهم » فعل وفاعل ومفعول به « كما » الكاف جارة ، وما : يجوز أن تكون موصولا اسميا ، وأن تكون حرفا مصدريا «دانوا» فعل وفاعل ، فإذا كانت « ما » موصولا اسميا فالجملة لا محل لها من الإعراب صلة ، والعائد محذوف ، والتقدير : دناهم كالدين الذى دانوه ، وإذا كانت ما مصدرية فهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يدل عليه قوله دناهم ، والتقدير : دناهم دينا كائنا كالدين الذى دانوه ، أو دناهم دينا مثل دينهم إيانا .

الشاهد فيه : قوله « سوى العدوان » حيث وقعت « سوى » فاعلا ، وخرجت عن الظرفية ، وسنذكر لك بحثاً نبين لك فيه مذاهب العلماء فى هذا الموضوع .

١٧٤ — البيت من الشواهد التى لم ينسبوها لقائل معين ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

=

فـ « سِوَاكَ » اسم « إنَّ » هذا تقريرُ كلام المصنف.

ومَذْهَبُ سيبويه والجمهورِ أنها لا تخرج عن الظرفية ، إلا فى ضرورة الشعر ، وما استُشْهِدَ به على خلاف ذلك يحتمل التأويل .

* * *

= اللغة : « كفيل » ضامن « المنى » الرغبات والآمال ، واحدها منية بوزان مدية وغرفة « لمؤمل » اسم فاعل من أمل فلان فلاناً تأميلا ، إذا رجاه « يشقى » مضارع من الشقاء وهو العناء والشدة ، وفعله شقى يشقى على مثال رضى يرضى .

المعنى : إن عندك من مكارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو نداك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمل ، فأما غيرك ممن يظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فيهم تنقلب خيبة وشقاء .

الإعراب : « لديك » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف والكاف مضاف إليه « كفيل » مبتدأ مؤخر « بالمنى ، لمؤمل » جاران ومجروران يتعلقان بكفيل « إن » حرف توكيد ونصب « سواك » سوى : اسم إن ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه « من » اسم موصول مبتدأ « يؤمله » يؤمل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والهاء مفعول به ، والجملة لامحل لها صلةمن الموصولة ، «يشقى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو من الموصولة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « وإن سواك » حيث فارقت « سوى » الظرفية ووقعت اسماً لإن فتأثرت بالعامل الذى هو إن المؤكدة .

ومثل هذا البيت ـ فى وقوع سوى منصوبة بالعامل ـ الشاهد رقم ١٧٥ الآتى (ص٢٣٤) وقول عمر بن أبى ربيعة المخزومى (البيت ١٧ من الكلمة ١١٤) :

وَصَرَمْتُ حَبْلَكِ إذْ صَرَمْتِ ؛ لأنَّنِى أُخْبِرْتُ أنَّكِ قَدْ هَوِيتِ سِوَانَا

وكل هذه الشواهد دالة على أن هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية كما ذهب إليه سيبويه ، والخليل ، وجمهور البصريين ، وادعاؤهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر ـ مع =

. . . .

كثرة ما ورد منه - مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به ، وتأويل هذه الشواهد الكثيرة مما لا تدعو إليه ضرورة ، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التمحل والتكلف ، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبق تأصيل قواعد النحو ممكنا .

وقد وعدتك أن أبين لك آراء النحاة فى هذه المسألة ، وأبين لك أرجحها دليلا وأقربها إلى أن تأخذ به ، وهاأنذا أفى لك بهذه الموعدة ، فأقول :

اختلف النحاة فى خروج « سوى » بجميع لغاتها عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل والوقوع فى مواقع الإعراب المختلفة ، ولهم فى ذلك ثلاثة مذاهب :

الأول — وهو مذهب سيبويه والخليل بن أحمد — وحاصله أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية ، فإن ورد من كلام العرب شىء يدل ظاهره على خروجها عن النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل فهو مؤول إن أمكن تأويله ، فإن لم يمكن تأويله فهو شاذ لا يقاس عليه .

الثانى — وهو مذهب الكوفيين ، وتبعهم عليه ابن مالك — وحاصله أنها تأتى ظرفاً أحياناً ، وتأتى اسما متأثراً بالعوامل أحياناً أخرى من غير ضرورة ولا شذوذ ، ولا كثرة لأحد الوجهين .

الثالث — وهو ما ذهب إليه الرمانى وأبو البقاء العكبرى — وحاصله أن هذه الكلمة تستعمل ظرفا منصوبا على الظرفية ، وتستعمل غير ظرف ، ولكن استعمالها ظرفا أكثر من استعمالها غير ظرف ، وقد اختار ابن هشام هذا الرأى ، وقال « وإلى مذهبهما أذهب » اهـ

وأنت لو نظرت إلى كثرة الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم والتى استعمل « سوى » فيها اسما وتأثرت بالعوامل وجدتها كثيرة كثرة تمنعنا من أن نتمحل لتأويلها أو أن ندعى أنها ضرورة من ضرورات الشعر ، واستمع إلى قول ابن مالك فى منظومته الكافية الشافيه :

سِوَى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرْ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهِرْ

وَمَانِعٌ تَصْرِيفَهُ مَنْ عَدَّهُ ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدَّهْ

فَإِنَّ إِسْنَاداً إِلَيْهَا كَثُرَا وَجَرُّهَا نَثْراً وَنَظْماً شُهِرَا

وقال فى شرح هذا الكلام « سوى : اسم يستثنى به ، ويجر مايستثنى به للإضافة إليه ، —

وَأَسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلاَ وَبِعَدَا ، وَبِيَكُونُ بَعْدَ «لا»(١)

أى : استثن بـ « لَيْسَ » وما بعدها ناصباً المستثنى ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْداً ، وَخَلاَ زَيْداً ، وَعَدَا زَيْداً ، ولا يكون زيداً » فـ « زيداً » فى قولك : « ليس زيداً ، ولا يكون زيداً » منصوب على أنه خبر « ليس ، ولا يكون » ، واسْمُهُمَا ضميرٌ مستترٌ ، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم(٢) ،

=ويعرب هو تقديراً بما يعرب به غير لفظا ، خلافا لأكثر البصريين فى ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين ، أحدهما إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل « قاموا سواك » و « قاموا غيرك » واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، وما لا يدل على زمان أو مكان فبمعزل عن الظرفية ، والثانى أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع فى كلام العرب نثراً ونظما خلاف ذلك » .

(١) « واستثن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ناصبا » حال من الفاعل المستتر فى استثن « بليس » جار ومجرور متعلق باستثن « وخلا » معطوف على ليس « وبعدا ، وبيكون » جاران ومجروران معطوفان على بليس « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من يكون ، وبعد مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) للنحاة فى مرجع الضمير المستكن فى يكون من قولك « قام القوم لا يكون زيداً » والمستكن فى ليس من قولك « قام القوم ليس زيداً » ثلاثة أقوال معروفة :

(الأول) أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذى هو المستثنى منه ، فتقدير الكلام : قام القوم لا يكون هو (أى بعض القوم) زيداً ، فهو مثل قوله تعالى : (يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء) وهذا أشهر المذاهب فى هذه المسألة .

(الثانى) أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل فى المستثنى منه ، فتقدير الكلام قام القوم لا يكون هو (أى القائم) زيداً .

(الثالث) أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل فى المستثنى منه ، والمستثنى نفسه على تقدير مضاف ، وتقدير الكلام على هذا : قام القوم لا يكون هو (أى القيام) قيام =

والتقدير : « ليس بعضهم زيداً [ولا يكون بعضهم زيداً] » ، وهو مستتر وجوباً ، وفى قولك : « خَلاَ زَيْداً ، وَعَدَا زَيْداً » منصوب على المفعولية ، و « خَـــلاَ ، وَعَدَا » فعلان فاعلُهما — فى المشهور — ضميرٌ عائدٌ على البعض المفهوم من القوم كما تقدَّمَ ، وهو مستتر وجوباً ، والتقـدير : خَلاَ بعضُهم زيداً ، وعَـدَا بعضُهم زيدًا .

وَنَبَّهَ بقوله : « وبيـكون بعد لا » — وهو قيد فى « يكون » فَقَطْ — على أنه لا يستعمل فى الاستثناءِ من لفظ الكون غير « يكون » وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد « لا » فلاتستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفى ، نحو : لم ، وإنْ ، ولَنْ ، ولمَّا ، وماَ .

* * *

وَاُجْرُرْ بِسَابِـقَىْ يَـكُونُ إنْ تُرِدْ
وَبَعْدَ « ماَ » اُنْصِبْ ، وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ[1]

= زيد ، ويضعف الوجهين ـ الثانى والثالث ـ أن الكلام قد لا يكون مشتملا على فعل ، نحو قولك : القوم إخوتك لا يكون زيداً .

(١) « واجرر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بسابق » جار ومجرور متعلق باجرر ، وسابق مضاف ، و « يكون » قصد لفظه : مضاف إليه « إن » شرطية « ترد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن ترد فاجرر ـ إلخ « وبعد » الواو عاطفة ، بعد : ظرف متعلق بانصب الآتى ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « انصب » فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وانجرار » مبتدأ « قد » حرف تقليل « يرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انجرار ، والجملة من يرد وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

أى : إذا لم تتقدَّمْ « ما » على ، « خلا ، وعدا » فاجْرُرْ بهما إن شئت ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ خَلاَ زَيْدٍ ، وَعَدَا زَيْدٍ » فخلا ، وعدا : حَرْفَا جَرٍّ ، ولم يحفظ سيبويه الجرَّ بهما ، وإنما حكاه الأخفش ؛ فَمِنَ الجرِّ بـ «خَلاَ» قولُه :

١٧٥ — خَلاَ اللهِ لا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا
أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَــةً مِنْ عِيَالِـكَا

---

١٧٥ — البيت من الشواهد التى لم يعينوا قائلها ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : «أرجو» مضارع من الرجاء ، وهو ضد اليأس من الشيء الذى هو قطع الطاغية فى الوصول إليه ، وتقول ، رجا الإنسان الشيء يرجوه رجاء ، إذا أمله وتوقع حصوله «سواك» غيرك ، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف ؛ لوقوعها مفعولا به ، وتقدمت هذه المسألة مشروحة مستدلا لها (ص ٢٣٠ وما بعدها) «أعد» أى أحسب «عيالى» العيال : هم أهل بيت الإنسان ومن يمونهم «شعبة» طائفة .

المعنى : إننى لا أؤمل أن يصلنى الخير من أحد إلا منك ، وأنا واثق كل الثقة من أنك لا تدخر وسعاً فى التفضل على والإحسان إلى ؛ لأن أهلى ومن تلزمنى مؤنهم - فى اعتبارى - فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم .

الإعراب : «خلا» حرف جر «الله» مجرور بخلا ، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتى «لا» نافية «أرجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «سواك» سوى : مفعول به لأرجو ، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «إنما» أداة حصر «أعد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «عيالى» عيال : مفعول أول لأعد ، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «شعبة» مفعول ثان لأعد «من عيالكا» من عيال : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة ، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «خلا الله» وفى هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة :

أما الأول فحيث استعمل الشاعر «خلا» حرف جر ، فجر به لفظ الجلالة ، وذكر =

. . . .

= الشارح أن هذا مما نقله الأخفش ، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجر بخلا ، وهذا نقل غير صحيح ، بل نقله سيبويه فى كتابه صريحا (١ / ٣٧٧) حيث يقول « أما حاش فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب ؛ لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا » ا هـ .

وأما الشاهد الثانى فحيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل فى المستثنى منه ، وذلك جائز عند الكوفيين ، نص عليه الكسائى ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، وأجاز الفريقان جميعا تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بشرط أن يتقدم العامل فى المستثنى منه أو بعض جملة المستثنى منه .

وأحب — فى هذا الموضع — أن أبين لك صور تقديم المستثنى ، ورأى النحاة فى كل صورة منها ، ليتضح لك الأمر غاية الوضوح ، ولتكون على بصيرة تامة ، فأقول :

إن صور تقديم المستثنى — كما أشرنا إلى ذلك فيما مضى (ص ٢١٦) ثلاثة :

الصورة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وحده ، ومنه بيت الشاهد (رقم ١٦٧) ومنه قول الآخر :

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ ، لَيْسَ لَنَا ... إلاَّ السُّيُوفَ وأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ

ولا يختلف الكوفيون والبصريون فى جواز هذه الصورة .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل فى المستثنى منه وحده ، نحو قولك « القوم إلا زيدا ضربت » بنصب القوم على أنه مفعول به لضربت .

وللنحاة خلاف فى هذه المسألة ، ولهم فيها ثلاثة أقوال ، الأول حاصله أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل فى المستثنى منه إذا تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، نعنى سواء أكان العامل فى المستثنى منه متصرفا أم كان جامدا ، والقول الثانى أنه لا يجوز مطلقا ، والقول الثالث التفصيل ، فإن كان العامل فى المستثنى منه متصرفا نحو قولك « إخوتك إلا زيداً حضروا » جاز التقديم ، وإن كان العامل فى المستثنى منه غير متصرف نحو قولك « إخوتك إلا زيداً عسى أن يفلحوا » لم يجز التقديم .

الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وعلى ذلك =

ومِنَ الجرّ بـ « عَدَا » قولُه :

١٧٦ — تَرَكْنَا فِى الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ
عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ
أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْــلاً وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

= يقع المستثنى فى أول الكلام ، ومن شواهده البيت الذى معنا (رقم ١٧٥) وقد اختلف فى هذه الصورة الكوفيون والبصريون .

فأما الكوفيون فقالوا : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وبعبارة أخرى قالوا : يجوز أن يقع المستثنى فى أول الكلام ؛ لأن العرب قد استعملته مقدما ، ولأنه جاز تقديمه على المستثنى منه من غير ضرورة ، فيجوز تقديمه عليه وعلى العامل .

وأما البصريون فقالوا : لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وشبهوا المستثنى بالبدل ، وشجعهم على هذا التشبيه أن المستثنى يعرب بدلا فى بعض الأمثلة، ولما كان البدل لا يجوز تقديمه على المبدل منه ، فما أشبه البدل يأخذ حكمه .

وفى قوله : « لا أرجو سواك » شاهد ثالث ، وحاصله أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفية فتتأثر بالعوامل ، وقد وقعت هنا مفعولا به ، وهذا هو الذى نبهتك إليه فى ص ٢٣٠ .

١٧٦ — وهذان البيتان من الأبيات التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين .

اللغة : « الحضيض » قرار الأرض عند منقطع الجبل « بنات عوج » أراد بها الخيل التى ينسبونها إلى فرس مشهور يسمونه « أعوج » ويقال : خيل أعوجيات « عواكف » جمع عاكفة ، والعكوف : ملازمة الشىء والمواظبة عليه « خضعن » ذللن وخشعن « أبحناحيهم » أراد أهلكنا واستأصلنا ، والحى : القبيلة « أسرا » الأسر : أن يأخذ الرجل الرجل فى الحرب ملقيا بيديه معترفا بالعجز عن الدفاع عن نفسه « الشمطاء » هى العجوز التى يخالط سواد شعرها بياض .

الإعراب : « تركنا » فعل وفاعل « فى الحضيض » جار ومجرور متعلق بتركنا « بنات » مفعول به لتركنا ، وبنات مضاف ، و « عوج » مضاف إليه « عواكف » حال من بنات عوج « قد » حرف تحقيق « خضعن » فعل وفاعل ، والجملة فى محل =

فإن تَقَدَّمَتْ عليهما « ما » وجبَ النصبُ بهما ؛ فتقول : « قام القوم ماخلا زيدًا ، وماعدا زيدًا » فـ « ما » : مصدرية ، و « خَلَاَ ، وعَدَا » : صِلَتُهَا ، وفاعلُهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدمَ تقريره ، و « زَيْدًا » : مفعول ، وهذا معنى قوله : « وَبَعْدَ مَا أنْصِبْ » هذا هو المشهور .

وأجاز الكسائىُّ الجرَّ بهما بعد « ما » على جَعْل « ما » زائدةً ، وَجَعْلِ « خلا ، وعدا » حَرْفَىْ جَرٍّ ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلاَ زَيْدٍ ، وَمَا عَدَا زَيْدٍ » وهذا معنى قوله : « وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ » وقد حكى الْجَرْمِىُّ فى الشرح الْجرَّ بعد « ما » عن بعض العرب .

* * *

وَحَيْثُ جَــرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ[1]

= نصب صفة لعواكف « إلى النسور » جار ومجرور متعلق بخضعن « أبحنا » فعل وفاعل « حيهم » حى : مفعول به لأباح ، وحى مضاف والضمير مضاف إليه « قتلا » تمييز « وأسرا » معطوف على قوله قتلا « عدا » حرف جر « الشمطاء » مجرور بعدا « والطفل » معطوف على الشمطاء « الصغير » صفة الطفل .

الشاهد فيه : قوله « عدا الشمطاء » حيث استعمل « عدا » حرف جر ، لجر الشمطاء به ، ولم يحفظ سيبويه الجر بعدا ، ولا ذكره أبو العباس المبرد ، أما الجر بخلا فقد عرفت أن الصحيح فى النقل عن سيبويه أنه قد رواه عن بعض العرب (انظر شرح الشاهد رقم ١٧٥ السابق) فقد نقلنا لك فيه نص عبارة سيبويه ، ودللناك على موضعه من كتابه .

(١) « وحيث » اسم شرط عند الفراء الذى لا يشترط فى المجازاة به اقترانه بما ، وعند غيره هو ظرف يتعلق بقوله « حرفان » الآتى ؛ لأنه فى قوة المشتق « جرا » فعل ماض ، وهو فعل الشرط على القول الأول ، وألف الاثنين فاعل « فهما حرفان » =

أى : إن جَرَرْتَ بـ« خلا ، وعدا » فهما حَرْفَا جَرٍّ ، وإن نَصَبْتَ بهما فهما فعلان، وهذا مما لا خلاف فيه .

* * *

وَكَخَلاَ حَاشَا ، وَلاَ تَصْحَبُ « مَا »
وَقِيــلَ « حَاشَ ، وَحَشَا » فَاحْفَظْهُمَا[2]

المشهورُ أن « حَاشَا » لا تكون إلا حرفَ جَرٍّ ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ » بجر « زيد » ودهب الأخفش والجَرْمِيُّ والمازنيُّ والمبرد وجماعة — منهم المصنف — إلى أنها مثلُ « خَلاَ » : تستعمل فعلا فتنصب ما بعدها ، وحرفاً فتجر

= الفاء لربط الجواب بالشرط ، وهى زائدة على القول الثانى ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر فى محل جزم جواب الشرط « كما » جار ومجرور متعلق بقوله « فعلان » الآتى ؛ لأنه فى قوة المشتق « هما » ضمير منفصل مبتدأ « إن » شرطية « نصبا » فعل ماض ، فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لامحل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « فعلان » خبر المبتدأ .

(١) قد استشهد الشارح للجر بعدا وخلا ، ومن شواهد النصب بخلا قول لبيد :

أَلاَ كل شَىْءٍ ما خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زائِلُ

ومن النصب بها بعد « ما » قول الشاعر :

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِى فإِنَّنِى بكلِّ الذِى يَهْوَى نديمىَ مُولَعُ

(٢) « كخلا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حاشا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولا » نافية « تصحب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى حاشا « ما » قصد لفظه : مفعول به لتصحب . « وقيل » فعل ماض مبنى للمجهول « حاش » قصد لفظه : نائب فاعل قيل « وحشا » معطوف عليه « فاحفظهما » احفظ فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وهما : مفعول به لاحفظ .

ما بعدها ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا ، وَحَاشَا زَيْدٍ » وحكى جماعة — منهم الفراءُ ، وأبو زيد الأنصارى ، والشيبانىُّ — النَّصْبَ بها ، ومنه : « اللهم اغْفِرْ لى ولمن يسمع ، حَاشَا الشيطان وأبا الإصبع » وقولُه :

١٧٧ — حَاشَا قُرَيْشًا ؛ فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ
عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالدِّينِ

وقول المصنف : « ولا تصحب ما » معناه أن « حَاشَا » مثلُ « خَلاَ » فى أنها تَنْصِب ما بعدها أو تجرُّه ، ولكن لا تتقدم عليها « ما » كما تتقدم على « خَلاَ » ؛ فلا تقول : « قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا » ، وهذا الذى ذكره هو الكثير ، وقد صحبتها « ما » قليلا ؛ ففى مسند أبى أمية الطرسوسى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ »[1] .

---

١٧٧ — هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب .

الإعراب : « حاشا » فعل ماض دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق « قريشاً » مفعول به لحاشا « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « الله » اسم إن « فضلهم » فضل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله ، هم : مفعول به لفضل ، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر «إن» « على البرية ، بالإسلام» جاران ومجروران متعلقان بفضل « والدين » عطف على الإسلام .

الشاهد فيه : قوله « حاشا قريشاً » فإنه استعمل « حاشا » فعلا ، ونصب به ما بعده .

(١) توهم النحاة أن قوله « ما حاشا فاطمة » من كلام النبى صلى الله عليه وسلم فجعلوا « حاشا » استثنائية ، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها ما ، وذلك غير متعين ، بل يجوز أن يكون هذا الكلام من كلام الراوى يعقب به على قول الرسول صلى الله عليه وسلم « أسامة أحب الناس إلى » يريد الراوى بذلك أن يبين أنه عليه الصلاة =

وقوله :

١٧٨ — رَأَيْتُ النَّـــاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً ... فإنَّا نَحْنُ أَفْضَــلُهُمْ فَعَالا

ويقال فى « حاشا » : « حَاشَ ، وَحَشَا » .

* * *

= والسلام لم يستثن أحداً من أهل بيته لا فاطمة ولا غيرها ، فما : نافية ، وحاشى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وفاطمة : مفعول به ، وليست حاشا هذه هى الاستثنائية ، بل هى فعل متصرف تام التصرف تكتب ألفه ياء لكونها رابعة ، ومضارعه هو الذى ورد فى قول النابغة الذبيانى :

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فى النَّاس يُشْبِهُهُ ... وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعل من ستة أوجه ، الأول : أن الاستثنائية تكون حرفا وتكون فعلا ، وهذه لا تكون إلا فعلا ، والثانى أن الاستثنائية - إن كانت فعلا - غير متصرفة ، وهذه متصرفة ، الثالث أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوبا ، وهذه كغيرها من الأفعال ماضيها فاعله مستتر جوازاً ، والرابع أن ألف الاستثنائية تكتب ألفا ، وهذه تكتب ألفها ياء ، والخامس : أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها ، وهذه ليست كذلك ، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال : ما أحاشى ، أو قال : ما حاشيت ، كما قال النابغة الذبيانى « وما أحاشى » السادس : أن « ما » التى تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة ، وأما التى تسبق هذه فهى نافية ، فاعرف ذلك وكن حريصاً عليه ، والله ينفعك به .

١٧٨ — نسب العينى هذا البيت للأخطل غوث بن غياث ، وقد راجعت ديوان شعره فوجدت له قطعة على هذا الوزن والروى يهجو فيها جرير بن عطية ، وليس فيها بيت الشاهد .

اللغة : « رأيت » زعم العينى أن « رأى » ههنا من الرأى ، مثل التى فى قولهم : رأى أبو حنيفة حرمة كذا ، وعلى هذا تكون متعدية إلى مفعول واحد ، وليس الذى زعمه بسديد ، بل هى بمعنى العلم ، وتتعدى إلى مفعولين ، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثانى ، وتقديره : رأيت الناس دوننا أو أقل منا فى المنزلة ، ونحو ذلك =

. . . .

ويجوز أن تكون جملة «فإنا نحن أكثرهم فعالا» في محل نصب مفعولا ثانيا لرأى، وزيدت الفاء فيها كما زيدت في خبر المبتدأ في نحو قولهم: الذى يزورنى فله جائزة سنية «فعالا» هو بفتح الفاء ـ الكرم، ويجوز أن تكون الفاء مكسورة على أنه جمع فعل.

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «الناس» مفعول أول، والمفعول الثانى محذوف لدلالة الكلام عليه، وتقدير الكلام: رأيت الناس أقل منا، أو دوننا، مثلا «ما حاشا» ما: مصدرية، حاشا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشا» مفعول به لحاشا «فإنا» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب، نا: اسمه «نحن» توكيد للضمير المتصل الواقع اسما لإن «أفضلهم» أفضل: خبر إن. وأفضل مضاف وهم مضاف إليه «فعالا» تمييز، ويجوز أن تكون الفاء زائدة، وتكون جملة «إن» واسمها وخبرها في محل نصب مفعولا ثانيا لرأى، ولا عجب أن تزاد الفاء في المفعول الثانى؛ فإن أصله خبر، والفاء تزاد في خبر المبتدأ كثيرا.

الشاهد فيه: قوله «ما حاشا قريشا» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وذلك قليل، والأكثر أن تتجرد منها.

واعلم أن للنحاة في كلمة «حاشا» ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها لا تكون إلا حرف جر، وأن ما بعدها لا يكون إلا مجرورا، وهذا رأى سيبويه، وتبعه عليه الزمخشرى، وعذر سيبويه أنه لم يسمع النصب بها عن العرب ولا عن رواه عنهم، وهو لا يقيد إلا ما اتصل بسماعه.

الثانى: أنها لا تكون إلا فعلا، لكن يجوز فيما بعدها الجر والنصب، فإن جررته فهو من باب حذف حرف الجر وبقاء عمله، وإن نصبته فهو من باب النصب على نزع الخافض، وأصل «حاشا زيد» ــ عند هؤلاء ــ حاشا لزيد.

الثالث: أنها تكون فعلا فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به، وتكون حرف جر فيجر ما بعده به، وهذا مذهب المبرد والمازنى، وتبعهما ابن مالك، وهذا هو المذهب الذى يؤيده السماع.

* * *

الحَــــالُ

الحَالُ وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، مُنْتَصِبُ ، مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْداً أَذْهَبُ[١]

عرّف الحال[٢] بأنه « الوصفُ ، الفَضْلَة ، المنتصبُ ، للدلالة على هيئة» نحــو : « فَرْداً أَذْهَبُ » فـ « فَرْداً » حال ؛ لوجود القيود المذكورة فيه .

---

(١) « الحال » مبتدأ « وصف » خبره « فضلة ، منتصب ، مفهم » نعوت لوصف « فى حال » جار ومجرور متعلق بمفهم « كفردا » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة ، فردا : حال من فاعل أذهب الآتى « أذهب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

(٢) الحال فى اللغة : ما عليه الإنسان من خير أو شر ، وهو فى اصطلاح علماء العربية ما ذكره الشارح العلامة . ويقال : حال ، وحالة ، فيذكر لفظه ويؤنث ، ومن شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

ومن شواهد تذكير لفظه قول الشاعر :

إذا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِیءٍ فَدَعْهُ ، وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

فإن قلت : فما الأثر الذى يترتب على تذكير لفظه حين أقول « حال » ؟ وما الأثر الذى يترتب على تأنيث لفظه حين أقول « حالة » ؟ .

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن تذكير لفظه يدل على تذكير معناه ، وحينئذ تأتى بالفعل المسند إليه مجردا من علامة التأنيث فتقول « حسن حال محمد ، وساء حال خالد » وتعيد الضمير إليه مذكراً فتقول «حال محمد أداه إلى فعل ما فعل» وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر فتقول «هذا حال محمد» وتصفه بوصف المذكر فتقول « لمحمد حال حسن» وتأنيث لفظه يدل على تأنيث معناه ، وحينئذ تأتى بالفعل المسند إليه مقترناً بتاء التأنيث=

وخرج بقوله : « فَضْلَة » الوصفُ الواقعُ عمدةً ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » .

وبقوله : «للدلالة على الهيئة » التمييزُ المشتَقُّ ، نحو : « لِلّهِ دَرُّه فَارِساً » فإنه تمييز لا حال على الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل التعجبُ من فُرُوسِيَّتِهِ ؛ فهو لبيان المتعجَّبِ منه ، لا لبيان هيئته .

وكذلك : « رَأَيْتُ رَجُلاً رَاكِباً » فإنَّ « راكباً » لم يُسَقْ للدلالة على الهيئة ، بل لتخصيص الرجل .

وقول المصنف « مُفهِمُ فِي حَالِ » هومعنى قولنا « للدلالة على الهيئة » .

* * *

= فتقول « حسنت حالة محمد ، وساءت حالة خالد » وتعيد الضمير إليه مؤنثاً فتقول « حالة محمد أدته إلى فعل ما فعل » وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع للمؤنث فتقول « هذه حالة محمد » وتصفه بوصف المؤنث فتقول « لمحمد حالة حسنة » .

فإن قلت ، أذلك واجب فى الحالين ؟ على معنى أنه إذا كان لفظ الحال مذكراً أيلزمنى أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المذكر ، وإذا كان لفظ الحالة مؤنثاً أيلزمنى أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المؤنث ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : أما إذا كان لفظ الحال مذكراً فليس يلزمك أن تعامله معاملة المذكر ، بل أنت فى سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول : هذا حال ، وهذه حال ، وتقول : حال حسن ، وحال حسنة ، وتقول : الحال الذى أنا فيه طيب ، والحال التى أنا فيها طيبة ، وتقول : كان حالنا يوم كذا جميلا ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة ونلفت نظرك إلى قول الشاعر فى البيت المتقدم « أعجبتك الدهر حال » فأما إذا كان لفظ الحال مؤنثاً فليس لك معدى عن تأنيث الفعل المسند إلى ضميرها ، كما أنه ليس لك معدى عن الإشارة إليها إشارتك إلى المؤنث ، فتقول : هذه حالة محمد ، وإلى إعادة الضمير إليها مؤنثاً ، فتقول : حالة محمد أدت إلى ما حدث ، وإلى وصفها بوصف المؤنث فتقول : حالة طيبة ، وبالجملة إذا أنثت لفظها عاملتها معاملة المؤنث المجازى التأنيث ألبتة ، وإذا ذكرت لفظها جاز لك أن تعامله معاملة المذكر ومعاملة المؤنث .

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِــلاً مُشْتَقّــا يَغْلِبُ ، لٰكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقّــا[(١)]

الأ كثرُ فى الحال أن تكون : منتقلة ، مشتقةً .

ومعنى الانتقال : ألا تكون ملازمَةً للمُتَّصِف بها ، نحو : « جاء زَيْدٌ رَاكِباً » فـ« راكباً » : وصفٌ منتقل ؛ لجواز انفكاكه عن « زيد » بأن يجىء ماشياً .

وقد تجىء الحال غير منتقلة[(٢)] ، أى وصفاً لازماً ، نحو : « دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعاً » و « خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » ، وقوله :

١٧٩ — فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ ، كَأَنَّمَا
عِمَامَتُــهُ بَيْنَ الرِّجَــالِ لِوَاء

فـ« سَمِيعاً ، وأَطْوَلَ ، وَسَبْطَ » أحوالٌ ، وهى أوصاف لازمة .

---

(١) « وكونه » الواو للاستئناف ، وكون : مبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « منتقلا » خبر المصدر الناقص « مشتقاً » خبر ثان « يغلب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا ، والجملة من يغلب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « لكن » حرف استدراك « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا — إلخ « مستحقاً » خبر ليس .

(٢) تجىء الحال غير منتقلة فى ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون العامل فيها مشعراً بتجدد صاحبها ، نحو قوله تعالى : (وخلق الإنسان ضعيفاً) ونحو قولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها ، ونحو قول الشاعر « فجاءت به سبط العظام » البيت الذى أنشده الشارح رحمه الله (رقم ١٧٩) .

الثانية : أن تكون الحال مؤكدة : إما لعاملها نحو قوله تعالى : (فتبسم ضاحكا) وقوله سبحانه : (ويوم أبعث حياً) وإما مؤكدة لصاحبها ، نحو قوله سبحانه : (لآمن من فى الأرض كلهم جميعاً) وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولهم : « زيد أبوك عطوفاً » .

الثالثة : فى أمثلة مسموعة لاضابط لها ، كقولهم : دعوت الله سميعاً ، وقوله تعالى : (أنزل إليكم الكتاب مفصلا) وكقوله جل ذكره : (قائماً بالقسط) .

١٧٩ — البيت لرجل من بنى جناب لم أقف على اسمه .

=

وقد تأتى الحالُ جامدةً ، ويكثر ذلك فى مواضع ذكر المصنفُ بعضَها بقوله :

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ : فِي سِعْرٍ ، وَفِي مُبْـدِى تَأَوُّلٍ بِلاَ تَـكَلُّفِ(١)
كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا ، يَداً بِيَدْ ، وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً ، أَىْ كَأَسَدْ(٢)

= اللغة : «سبط العظام» أراد أنه سوى الخلق حسن القامة «لواء» هو مادون العلم ، وأراد أنه تام الخلق طويل ؛ فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى .

الإعراب : «لجاءت» جاء : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى «به» جار ومجرور متعلق بجاءت «سبط» حال من الضمير المجرور محلا بالباء ، وسبط مضاف و «العظام» مضاف إليه «كأنما» كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة «عمامته» عمامة : مبتدأ ، وعمامة مضاف والضمير مضاف إليه «بين» منصوب على الظرفية ، وبين مضاف ، و «الرجال» مضاف إليه «لواء» خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفاً ملازماً ، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفا منتقلا ، وإضافة سبط لا تفيده تعريفا ولا تخصيصا ؛ لأنه صفة مشبهة ، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص ، وإنما تفيد رفع القبح على ما سيأتى بيانه فى باب الإضافة إن شاء الله تعالى .

(١) «يكثر» فعل مضارع «الجمود» فاعل يكثر «فى سعر» جار ومجرور متعلق بيكثر «وفى مبدى» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول ، ومبدى مضاف و «تأول» مضاف إليه «بلا تكلف» جار ومجرور متعلق بتأول ، ولا اسم بمعنى غير مضاف وتكلف : مضاف إليه .

(٢) «كبعه» الكاف جارة لقول محذوف ، بع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «مدا» حال من المفعول «بكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمد ، وقال سيبويه : هو بيان لمد «وكرْ زيد» فعل وفاعل «أسداً» حال من الفاعل «أى» حرف تفسير «كأسد» الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله «أسدا» الواقع حالا ، والكاف الاسمية مضاف وأسد مضاف إليه .

يكثر مجىء الحالِ جامدةً إن دَلّتْ على سِعْرٍ ، نحو : « بِعْهُ مُدًّا بِدِرْهَمٍ[1] » فمدا : حال جامدة ، وهى فى معنى المشتق ؛ إذ المعنى « بِعْهُ مُسَعَّراً كل مد بدرهم » ويكثر جمودُهَا — أيضاً — فيما دَلّ على تفاعُلٍ ، نحو : « بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ[2] » أى : مُنَاجَزَةً ، أو على تشبيه ، نحو : « كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً » : أى مُشْبِهاً الأسَدَ ، فـ « يد ، وأسد » جامدان ، وَصَحَّ وُقُوعُهما حالا لظهور تَأَوُّلِهما بمشتق ، كما تقدم ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَفِى مُبْدِى تَأَوُّلٍ » أى : يكثر مجىء الحالِ جامدةً حيث ظهر تأوُّلها بمشتق .

وعُلم بهذا وما قبله أن قول النحويين « إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة » معناه أن ذلك هو الغالب ، لا أنه لازم ، وهذا معنى قوله فيما تقدم « لكن ليس مستحقًّا »[3] .

---

(١) يجوز فى هذا المثال وجهان : أحدهما رفع المد ، وثانيهما نصبه ، فأما رفع مد فعلى أن يكون مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفاً محذوفاً ، وتقدير الكلام : بع البر (مثلا) مد منه بدرهم ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، والرابط هو الضمير المجرور محلا بمن ، ولا يكون المثال — على هذا الوجه — مما نحن بصدده ؛ لأن الحال جملة لا مفرد جامد ، أما نصب مد فعلى أن يكون حالا ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة له ، ويكون المثال حينئذ مما نحن بصدده ، والمشتق المؤول به ذلك الحال يكون مأخوذاً من الحال وصفته جميعاً ، وتقديره : مسعراً .

ويجوز أن يكون هذا الحال حالا من فاعل بعه ؛ فيكون « مسعراً » الذى تؤوله به بكسر العين مشددة اسم فاعل ، ويجوز أن يكون حالا من المفعول ؛ فيكون قولك « مسعرا » بفتح العين مشددة اسم مفعول .

(٢) هذا المثال كالذى قبله ، يجوز فيه رفع « يد » ونصبه ، وإعراب الوجهين هنا كإعرابهما فى المثال السابق ، والتقدير على الرفع : يد منه على يد منى ، والتقدير على النصب : يداً كائنة مع يد .

(٣) ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجىء فيها الحال جامدة وهى فى تأويل المشتق ، =

. . . .

= وهى : أن تدل الحال على سعر ، أو على تفاعل - ومنه دلالتها على مناجزة - أو على تشبيه ، وقد بقيت خمسة مواضع أخرى :

الأول : أن تدل الحال على ترتيب ، كقولك : ادخلوا الدار رجلا رجلا ، وقولك : سار الجند رجلين رجلين ، تريد مرتبين ، وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولا ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكرراً . فالمجموع فى المثال الأول هو الذى تدل الواو عليه ، وفى المثال الثانى هو لفظ الجند . والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين ، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالا جعل كل واحد منهما حالا ، كما فى الخبر المتعدد بغير عاطف فى نحو قولك : الرمان حلو حامض ، وذهب ابن جنى إلى أن الحال هو الأول ، والثانى معطوف عليه بعاطف مقدر .

الموضع الثانى : أن تكون الحال موصوفة ، نحو قوله تعالى : (قرآنا عربيا) وقوله : (فتمثل لها بشرا سويا) وتسمى هذه الحال : « الحال الموطئة » .

الموضع الثالث أن تكون الحال دالة على عدد ، نحو قوله تعالى (فتم ميقات ربه أربعين ليلة) .

الموضع الرابع : أن تدل الحال على طور فيه تفضيل ، نحو قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطبا .

الموضع الخامس : أن تكون الحال نوعا من صاحبها ، كقولك : هذا مالك ذهبا ، أو تكون الحال فرعا لصاحبها ، كقولك : هذا حديدك خاتماً ، وكقوله تعالى : (وتنحتون الجبال بيوتا) أو تكون الحال أصلا لصاحبها ، كقولك : هذا خاتمك حديداً ، وكقوله تعالى : (أأسجد لمن خلقت طينا) .

وقد أجمع النحاة على أن المواضع الأربعة الأولى - وهى الثلاثة التى ذكرها الشارح والموضع الأول مما ذكرناه - يجب تأويلها بمشتق ، ليسر ذلك ، وعدم التكلف فيه ، ثم اختلفوا فى المواضع الأربعة الباقية ؛ فذهب قوم منهم ابن الناظم إلى وجوب تأويلها أيضاً ؛ ليكون الحال مشتقا على ما هو الأصل فيها ، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن فى تأويلها بالمشتق تكلفا ، وفى ذلك من التحكم ما ليس يخفى .

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى ، كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ(١)

مَذْهَبُ جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة ، وأن ما ورد منها مُعَرَّفاً لفظاً فهو مُنَكَّرٌ مَعْنًى ، كقولهم : جَاءوا الْجَمَّاء الْغَفِيرَ .

١٨٠ — وَ * أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ . . . *

(١) « الحال » مبتدأ « إن » شرطية « عرف » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « لفظاً » تمييز محول عن نائب الفاعل « فاعتقد » الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تنكيره » تنكير : مفعول به لاعتقد ، وتنكير مضاف والهاء مضاف إليه « معنى » تمييز « كوحدك » الكاف جارة لقول محذوف ، وحد : حال من الضمير المستتر فى « اجتهد » الآتى ، ووحد مضاف والكاف مضاف إليه « اجتهد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل نصب مقول لقول محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك اجتهد وحدك ، والحال فى تأويل « منفرداً » .

١٨٠ — هذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامرى يصف حماراً وحشياً أورد أتنه الماء لتشرب ، وهو بتمامه :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، وَلَمْ يَذُدْهَا ، وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

اللغة : « العراك » ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء « يذدها » يطردها « يشفق » يرحم « نغص » مصدر نغص الرجل ـ بكسر الغين ـ إذا لم يتم مراده ، ونغص البعير إذا لم يتم شربه « الدخال » أن يداخل بعيره الذى شرب مرة مع الإبل التى لم تشرب حتى يشرب معها ثانية ، وذلك إذا كان البعير كريما ، أو شديد العطش ، أو ضعيفاً .

الإعراب : « فأرسلها » أرسل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشى المذكور فى أبيات سابقة ، والضمير البارز المتصل الذى يرجع إلى الأتن مفعول به لأرسل « العراك » حال « ولم يذدها » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة ، يذد : فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل ، وها : مفعول به ، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها ، =

واجْتَهِدْ وَحْدَكَ ، وكلمته فَاهُ إلى فِيَّ ؛ ف «الْجَمَّاء ، والعِرَاكَ ، ووَحْدَكَ ، وفَاهُ » : أحْوَالٌ ، وهى مَعْرِفَة ، لـكنها مُؤَوّلة بنـكرة ، والتقدير : جاءوا جميعاً ، وأرسلها معتركة ، وَاجْتَهِدْ منفرداً ، وكلمته مُشَافهة (١) .

= ومثلها جملة « ولم يشفق » وقوله « على نغص » جار ومجرور متعلق بيشفق ، ونغص مضاف ، و « الدخال » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « العراك » حيث وقع حالا مع كونه معرفة - والحال لا يكون إلا نـكرة - وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنـكرة ، أى : أرسلها معتركة ، يعنى مزدحمة .

(١) أحب أن أبين لك هذه الأمثلة التى ذكرها الشارح ، وذكرها النحاة من قبله ومن بعده ، بياناً يتضح لك به أمرها غاية الاتضاح ، ويسهل عليك بعده أن تبين ما عساك أن تجده من الأمثله مما لم يذكره الشارح ههنا .

وقبل أن أبين لك الأمثلة مثالا فثالا أرى أن أقرر لك قاعدتين ، وأبين - مع ذلك - السر فى كل قاعدة منهما ، فأقول :

القاعدة الأولى : الأصل فى الحال أن يكون نـكرة ، فإن جاءت فى كلام ما من كلام العرب معرفة فهى بغير تردد - عند جمهرة البصريين - فى تأويل النـكرة ، والسر فى ذلك أن صاحب الحال معرفة فى أغلب حالاته ، والحال تلتبس بالنعت ، فلو جاءت الحال معرفة وقبلها اسم معرفة يصح أن يكون موصوفا بهذه الحال ، ظن السامع أنها نعت ، والتبس عليه الأمر، فدفعا لهذا الالتباس ، ورغبة فى إفادة المقصود من أول الأمر ، التزم العرب فى كلامهم إذا أتى فى الـكلام اسم معرفة ثم جاءوا بوصف بعد هذه المعرفة فإن أرادوا جعل هذا الوصف نعتا جاءوا به معرفة ، وإن أرادوا جعل هذا الوصف حالا جاءوا به نـكرة ، فلم يلتبس على السامع الأمر .

القاعدة الثانية : أن الحال وصف لصاحبها وقيد فى عاملها ، وقد علمنا أن الوصف الذى هو النعت لا يكون إلا مشتقا إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صفة مشبهة وإما أفعل تفضيل وإما صيغة مبالغة ، فإن جاء الوصف جامداً فهو ألبتة فى تأويل الاسم المشتق، فكذلك مادل على معناها وقام مقامها وهو الحال لا يكون إلا مشتقا أو فى تأويل المشتق ، ولهذا تراهم يؤولون المصدر الواقع موقع الحال على أحد التأويلات الثلاثة المشهورة ليكون فى=

وزعم البغداديُّونَ ويونسُ أنه يجوز تعريفُ الحال مطلقاً ، بلا تأويلٍ ؛ فأجازوا « جاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبَ » .

وَفَصَّلَ الكوفيون ، فقالوا : إن تَضَمَّنَتِ الحالُ معنى الشرط صَحَّ تعريفُهَا ، وإلاَّ فلا ؛ فمثالُ ما تضمن معنى الشرط « زيد الرَّاكِبَ أَحْسَنُ منه المَاشِيَ »

= المعنى مشتقا . وقد بينا وجه ذلك بدقة ، وبينا التأويلات المشار إليها فى باب المبتدأ والخبر ، إذ كان الخبر بمنزلة الحال والنعت فى هذه المسألة .

ثم تأخذ بعد ذلك فى بيان الأمثلة واحداً فواحداً على ترتيبها فى كلام الشارح .

(١) أما المثال الأول — وهو قولهم « جاءوا الجماء الغفير » فإن الجماء مؤنث الأجم ونظيره أبيض وبيضاء وأحمر وحمراء ، واشتقاق الجماء والأجم من الجم — بتشديد الميم — وهو الكثرة ، تقول : ماء جم ؛ تريد أنه كثير ، وقال الله سبحانه وتعالى (وتحبون المال حباً جماً) أى حباً كثيراً ، وقال الراجز :

إن تغفر اللهم تغفر جما وأى عبد لك لا ألما

وتقول : هذه امرأة جماء المرافق ، تريد أنها كثيرة اللحم على المرافق ، والغفير فعيل قيل بمعنى فاعل ، وأصل اشتقاقه من الغفر — بفتح الغين وسكون الفاء — وهو الستر ، تقول : غفر الله تعالى ذنبك ، تريد ستره عليك ولم يفضحك به ، والغفير فى صناعة الإعراب صفة للجماء ، وكان من حق العربية عليهم أن يؤنثوا الصفة لأن الموصوف مؤنث ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التى هى فعيل بمعنى مفعول كقولهم : امرأة جريح ، وامرأة قتيل ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير » قالوا : جاءوا الجماعة الساترة لوجه الأرض ، يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شىء . هذا ، وقد قالوا فى هذا المثل « جاءوا جماء غفيراً » فأتوا به منكراً على الأصل فى الحال .

(٢) وأما المثال الثانى — وهو قولهم « أرسلها العراك » فقد بيناه فى شرح الشاهد (رقم ١٨٠) فلا حاجة بنا إلى تكرار الكلام عليه فى هذا الموضع .

(٣) وأما المثال الثالث — وهو قولهم « اجتهد وحدك » فإن « وحدك » اسم يدل على التوحد والانفراد ، والغالب استعمال هذه الكلمة منصوبة ، وقد وردت فى عبارات قليلة مجروزة بالإضافة ، وذلك نحو قولهم فى المدح « فلان نسيج وحده » ، وقريع وحده » ، ونحو قولهم فى الدلالة على الإعجاب بالنفس « فلان رجيل وحده » ، ونحو قولهم فى الذم « فلان عيير وحده ، وجحيش وحده » ، وقد اختلف النحاة فى تخريج هذه الكلمة فى حالة النصب ، =

فـ « الراكب والماشى » : حَالاَنِ ، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مَشَى ، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفُهَا ؛ فلا تقول ، « جاء زيد الرَّاكِبَ » إذ لا يصح « جاء زيد إن ركب » .

* * *

= فقال سيبويه والخليل بن أحمد : هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع المشتق ، وهو منصوب على الحال ، وكأنك حين تقول «جاء زيد وحده» قد قلت : جاء زيد إيحاداً ، أى متوحداً ، والمعنى جاء منفرداً ، وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، واستمع إلى المحقق الرضى يقول فى شرح هذين المذهبين « ومذهب الكوفيين » وانتصاب وحده على الظرفية ، أى لا مع غيره ، فهو فى المعنى ضد معا فى قولك : جاءوا معا ، وكما أن فى معا خلافا هل هو منتصب على الحال أى مجتمعين أو على الظرف أى فى مكان واحد ، فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده أهو حال أى منفرداً أو ظرف أى لا مع غيره ، اه كلامه ، ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وليس يبعد عندى أن يذهب ذاهب إلى أن وحده مفعول مطلق ما دام قد اعتبر قائماً مقام المصدر ، ويصح على هذا الاعتبار أن يكون العامل فيه فعلا تقع جملته حالا ، أى جاء زيد يتوحد توحداً ، كما يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقا يقع حالا ، أى جاء زيد متوحداً توحداً .

(٤) وأما المثال الرابع — وهو قولهم « كلمته فاه إلى فى » — فقد وردت هذه العبارة بروايتين ، الأولى « كلمته فوه إلى فى » وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا خلاف فى توجيهها ، وفوه : مبتدأ ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والجملة فى محل نصب حال ، والرواية الثانية « كلمته فاه إلى فى » وقد ورد على هذا الوجه قول أبى الطيب المتنبى :

قبلتها ودموعى مزج أدمعها وقبلتنى على خوف فما لفم

وهذه الرواية هى التى ثارت حولها عجاجة الكلام وكثر فيها التخريج ، فذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلى أن « فاه » حال وإن كان اسماً جامداً وإن كان معرفة بالإضافة — لأنه فى قوة اسم مشتق منكر ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة لفاه لأنه نكرة فى التقدير كما قلت لك ، وكأنه قال فاه موجهاً إلى فى ، وذهب الكوفيون إلى أن « فاه » =

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ   بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ[(١)]

حقُّ الحالِ أن يكون وصفاً — وهو : ما دَلَّ على مَعْنًى وصاحبِه : كقائم ، وَحَسَن ، ومَضْرُوب — فوقوعُها مصدراً على خلاف الأصل ؛ إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى[(٢)] .

= مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالا ، وكأنه قد قيل : كلمته جاعلا فاه إلى فى .

وقد اختلفوا بعد ذلك فى جواز القياس على هذه العبارة ، فالجمهور على أنه لا يجوز القياس عليها ، وذهب هشام إلى أنه يجوز القياس عليها فيقال مثلا : جاورته منزله إلى منزلى ، وناضلته قوسه عن قوسى ، ونحو ذلك .

وأحسبنى قد أطلت عليك ، لكنى إنما قصدت أن أقرب إليك هذه الأمثلة ، واختلاف العلماء فيها ، وأشرح لك ذلك كله بعبارة يسهل عليك فهمها ، ولا يبعد على ذهنك وعيها ، والله المسئول أن ينفعك به .

(١) «مصدر» مبتدأ «منكر» نعت لمصدر «حالا» منصوب على الحال ، وصاحبه الضمير المستتر فى «يقع» الآتى «يقع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر منكر ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «بكثرة» جار ومجرور متعلق بيقع «كبغتة» الكاف جارة لقول محذوف ، بغتة : حال من الضمير المستتر فى «طلع» الآتى «زيد» مبتدأ «طلع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أعلم أولا أن فى هذا الموضوع خلافين أشار الشارح إليهما ، وتحدث عن كل واحد منهما حديثاً مقتضباً ، حتى لا يكاد القارىء يميزهما ، ونحن نريد لك أن تفهم الأمر فيهما واضحاً ، لهذا رأينا أن نبين لك الخلافين ، ونفرد أحدهما عن الآخر ، ونبين — مع كل واحد منهما — آراء العلماء الذين اختلفوا فيه .

فأما الخلافان فأحدهما فى إعراب المصدر المنكر فى نحو قولك «جاء محمد ركضا» ، وثانيهما فى جواز القياس على هذا التركيب .

=

وقد كثر مجىء الحالِ مَصْدَراً نـكرةً ، ولـكنه ليس بمَقِيس ؛ لمجيئه على خلاف الأصل ، ومنه « زيد طلع بَغْتَةً » فـ « بغتةً » : مصدرٌ نـكرة ، وهو منصوب على الحال ، والتقدير : زيد طَلَعَ باغتاً ؛ هذا مذهب سيبويه والجمهور .

= فأما الخلاف الأول فقد أشار الشارح إليه بقوله « وهو منصوب على الحال ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب الأخفش . . . وذهب الكوفيون » وحاصـــل هذا الاختلاف أن للعلماء فيه ستة آراء :

الأول ــ وهو مذهب سيبويه وجمهرة النحاة ــ أن هذا المصدر نفسه حال ، وأنه على التأويل بالوصف المناسب ، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن المصدر قد وقع خبرا فى كلام العرب فى نحو قولهم : زيد عدل ، ورضا ، وصوم ، وفطر ، كما وقع نعتا كـذلك ، والخبر والنعت أخوا الحال ، وأيضاً فإن المصدر والوصف يتقارضان فى الـكلام ، فيقع كل منهما موقع الآخر فيقع الوصف مفعولا مطلقاً ، والأصل فيه المصدر ، نحو قولهم : قم قائماً ، وسرت أشد السير ، وتأدبت أكمل التأدب ، ويقع المصدر خبرا ونعتا ، والأصل فى الموضعين للوصف .

الثانى ــ وهو مذهب الأخفش والمبرد ــ أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه ، وجمله الفعل وفاعله حال ، وتقدير « جاء زيد ركضا » جاء زيد يركض ركضا .

الثالث ــ وهو رأى أبى على الفارسى ــ أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله وصف محذوف يقع حالا ، فتقدير المثال المذكور : جاء زيد راكضاً ركضاً.

الرابع ــ وهو قول الـكوفيين ــ أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو نفس الفعل المتقدم فى الـكلام ، ونظير ذلك قولهم : أحببته مقة ، وشنئته بغضا.

الخامس ــ أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه ، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم فى الـكلام ، وأصل المثال المذكور : جاء زيد مجىء ركض .

السادس ــ أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وصف أو مؤول بوصف ، =

وذهب الأخفشُ والمبردُ إلى أنه منصوب على المصدرية ، والعاملُ فيه محذوفٌ ، والتقدير : طلع زيد يَبْغَتُ بَغْتَةً ، فـ « يَبْغَت » عندهما هو الحال ، لا « بَغْتَةً » .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذَهَبَا إليه ، ولكن الناصب له عندهم الفعلُ المذكورُ [وهو طَلَعَ] لتأويله بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير

= فتقدير المثال المذكور ـ على هذا الرأى ـ جاء زيد صاحب ركض ، أو ذا ركض ، على نحو تأويلهم المصدر الواقع خبرا .

وأما الاختلاف الثانى ــ وهو الذى أشار الشارح إليه بقوله « وقد كثر مجىء الحال مصدراً نكرة ، ولكنه ليس بمقيس » فإنا نذكر لك أولا أنه قد ورد عن العرب فى ألفاظ كثيرة جداً ، حتى قال أبو حيان « وورود المصدر حالا أكثر من وروده نعتا » اهـ . ومنه قوله تعالى (ثم ادعهن يأتينك سعيا) وقوله (ينفقون أموالهم سراً وعلانية) وقوله (ادعوه خوفا وطمعا) وقوله (إنى دعوتهم جهاراً) وقال العرب : قتلته صبراً ، وأتيته ركضاً ، ومشياً ، وعدوا ، ولقيته فجأة ، وكفاحاً ، وعياناً ، وكلمته مشافهة ، وأخذت عن فلان سماعا ، وكثير غير هذا من الأمثلة الواردة عنهم . وقد اختلف النحاة فى جواز القياس على ما ورد عن العرب .

فأما سيبويه وأصحابه فلم يجز القياس عليها ، مع كثرتها ، ومع أنه روى الكثير مما سمعه عن العرب ، وجزم بأن ما ورد عنهم يحفظ ويستعمل ولا يقاس عليه ، وعذره فى ذلك أنه خلاف الأصل ، من قبل أن الحال فى المعنى وصف لصاحبها ، وما جاء على خلاف القياس فغيره عليه لا ينقاس .

وأما أبو العباس محمد بن يزيد الثمالى المعروف بالمبرد فقد اختلف نقل العلماء عنه ، فمنهم من نقل عنه أنه يجوز القياس على ما ورد عن العرب مطلقاً ، ونعنى بالإطلاق ههنا أنه يستوى فى جواز القياس أن يكون المصدر نوعا من الفعل نحو كلمته مشافهة ، وجئته سرعة وألا يكون المصدر نوعا من الفعل نحو جاء على بكاء . ومن العلماء من نقل عنه أنه يجوز القياس فيما كان المصدر نوعا من الفعل ، دون ما لا يكون كذلك .

فى قولك : « زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً » « زيد بَغَتَ بغتة » ؛ فيؤولون « طلع » ببغت ، وينصبون به « بَغْتَةً » .

* * *

وَلَمْ يُنَــكَّرْ غَالِباً ذو الْحَالِ ، إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ ، أَوْ يُخَصَّصْ ، أَوْ يَبِنْ[1]

=قال المحقق الرضى «ثم اعلم أنه لا قياس فى شىء من المصادر يقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبراً ، والمبرد يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو أتانا رجلة وسرعة وبطئا ونحو ذلك ، وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسى ، فلا يقال : جاء ضحكا وبكاء ونحو ذلك لعدم السماع » اهـ .

وأما ابن مالك ومشايعوه فقد أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكر .

الأول : أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بال الدالة على الكمال ، وقد ورد من ذلك قولهم : أنت الرجل علما ، وأجاز هؤلاء أن تقول : أنت الرجل فضلا ، ونبلا ، وحلما ، ومروأة ، وشجاعة ، وإقداما ، وأن تقول : أنت الصديق تضحية ، وإخلاصا .

الثانى : من ذلك قولهم : هو زهير شعراً ، وأجاز هؤلاء لك أن تقول : محمد حاتم جودا ، وعلى قضاء ، وإياس زكانة ، وعمر عدلا ، وحنيف إباء ، والأحنف حلما ، ويوسف جمالا ، وما أشبه ذلك .

الثالث : أن يقع المصدر المنكر المنصوب بعد أما الشرطية ، وذلك نحو : أما علما فعالم وأما نبلا فنبيل ، وأما حلما فحليم ، وأما كرما فكريم ، وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أما حالا بتأويله بالمشتق ، ويجعل العامل فى هذا الحال هو الفعل المقدر الذى نابت عنه أما ، ويجعل صاحب هذا الحال هو الاسم المرفوع بأداة الشرط .

(١) « ولم » نافية جازمة « ينكر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم « غالباً » حال من نائب الفاعل « ذو » نائب فاعل ينكر ، وذو مضاف ، و « الحال » مضاف إليه « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يتأخر » فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو الحال ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم يتأخر ذو الحال ـ إلخ فلا ينكر « أو يخصص ، أو يبن » معطوفان على يتأخر .

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ ، كَ « لاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ » (١)

حقُّ صاحِبِ الحالِ أن يكون معرفة ، ولا ينكر فى الغالب إلا عند وجود مُسَوِّغٍ ، وهو أحد أمور (٢) :

---

(١) « من بعد » جار ومجرور متعلق بيبن فى البيت السابق ، وبعد مضاف ، و « نفى » مضاف إليه « أو » عاطفة « مضاهيه » مضاهى : معطوف على نفى ، ومضاهى مضاف وضمير الغائب العائد إلى نفى مضاف إليه « كلا » الكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية « يبغ » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية « امرؤ » فاعل يبغ « على امرىء » جار ومجرور متعلق بيبغ « مستسهلا » حال من قوله « امرؤ » الفاعل .

(٢) ذكر الشارح ـ تبعاً للناظم ـ من مسوغات مجىء الحال من النكرة ثلاثة مسوغات: أولها تقدم الحال ، وثانيها تخصص صاحبها بوصف أو بإضافة ، وثالثها وقوع النكرة بعد النفى أو شبهه ، وبقى من المسوغات ثلاثة أخرى لم يصرح بها .

الأول : أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، كما فى قولك : زارنا رجل والشمس طالعة ، والسر فى ذلك أن وجود الواو فى صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعت للنكرة ؛ إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو ؛ ففى قوله تعالى : (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) مسوغان ، بل ثلاثة . وهى تقدم النفى ، ووقوع الواو فى صدر جملة الحال ، والثالث اقتران الجملة بإلا ، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع فى النعوت ، وأما قوله تعالى : (أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها) فالمسوغ وقوع الواو فى صدر جملة الحال .

الثانى : أن تكون الحال جامدة ، نحو قولك : هذا خاتم حديداً ، والسر فى ذلك أن الوصف بالجامد على خلاف الأصل ؛ فلا يذهب إليه ذاهب ، وقد ساغ فى مثل هذا أن تكون الحال جامدة كما علمت (انظر ص ٢٤٦ وما بعدها) .

الثالث : أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصح أن تجىء الحال منها ، كقولك : زارنى خالد ورجل راكبين ، أو قولك : زارنى رجل صالح وامرأة مبكرين .

منها : أن يتقدم الحالُ على النكرة ، نحو : « فيها قائماً رَجُلٌ » وكقول الشاعر . وأنشده سيبويه :

١٨١ — وَبِالْجِسْمِ مِـنِّى بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ
شُحُوبٌ ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِى الْعَيْنَ تَشْهَدِ

وكقوله :

١٨٢ — وَمَا لاَمَ نَفْسِى مِثْلَهَا لِى لاَئِمٌ
وَلاَ سَدَّ فَقْرِى مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِى

---

١٨١ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « شحوب » هو مصدر شحب جسمه يشحب شحوبا ـ بوزن قعد يقعد قعودا ـ وقد جاء على لغة أخرى : شحب يشحب شحوبة ـ مثل سهل الأمر يسهل سهولة ـ إذا تغير لونه « بيناً » ظاهراً ، وهو فيعل من بان يبين ، إذا ظهر ووضح .

المعنى : إن بجسمى من آثار حبك لشحوباً ظاهراً ، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة على ، وإذا أحببت أن ترى الشاهد فانظرى إلى عينى فإنهما تحدثانك حديثه .

الإعراب : « بالجسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم « بيناً » حال من شحوب الآتى على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبراً « لو » شرطية غير جازمة « علمته » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : لو علمته لأشفقت على ، والجملة من الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر « شحوب » مبتدأ مؤخر « وإن » شرطية « تستشهدى » فعل مضارع فعل الشرط ، وياء المخاطبة فاعل « العين » مفعول به « تشهد » جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بينا » حيث وقعت الحال من النكرة ، التى هى قوله « شحوب » على ما هو مذهب سيبويه ، كما قررناه فى الإعراب ، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها ، فإذا جريت على ماذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد ، لأن صاحب الحال عندهم ضمير.

١٨٢ — وهذا البيت ـ أيضاً ـ من الشواهد التى لا يعلم قائلها . =

فـ « قائماً » : حال من « رجل » ، و « بَيِّناً » حال من « شُحُوب » ، و « مِثْلَهَا » حال من « لائم » .

ومنها : أن تُخَصَّصَ النكرةُ بِوَصْفٍ ، أو بإضافة : فمثالُ ما تَخَصَّصَ بوصْفٍ قولُه تعالى : (فِيهَا يُفرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا)(١) .

= اللغة : « لام » عذل ، وتقول : لام فلان فلانا لوما وملامة وملاما ، إذا عاتبه ووبخه « سد فقرى » أراد أغنانى عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم ، شبه الفقر بباب مفتوح يأتيه من ناحيته مالا يحب ؛ فهو فى حاجة لإيصاده .

المعنى : إن اللوم الذى يكون له الأثر الناجع فى رجوع الإنسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الإنسان نفسه ؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ فيحمله على العدول عنه، وإن ما فى يد الإنسان من المال لأقرب منالا له مما فى أيدى الناس .

الإعراب : « وما » نافية « لام » فعل ماض « نفسى » نفس : مفعول به تقدم على الفاعل ، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « مثلها » مثل : حال من « لائم » الآتى ، ومثل مضاف وها مضاف إليه ، و « مثل » من الألفاظ التى لا تستفيد بالإضافة تعريفا « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لائم الآتى « لائم » فاعل لام « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « سد » فعل ماض ، « فقرى » فقر : مفعول به لسد تقدم على الفاعل ، وفقر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « مثل » فاعل لسد ، ومثل مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه « ملكت » ملك : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يدى » يد : فاعل ملكت ، ويد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه . والجملة من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : مثل الذى ملكته يدى .

الشاهد فيه : قوله « مثلها لى لائم » حيث جاءت الحال - وهى قوله « مثلها » ، و « لى » - من النكرة - وهى قوله « لائم » - والذى سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال.

(١) الأمر الأول الوارد فى هذه الآية واحد الأمور ، والأمر الثانى واحد الأوامر ، وقد أعرب الناظم وابنه « أمرا » على أنه حال من أمر الأول ، وسوغ مجىء الحال منه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم ، أى بحال كونه مأموراً به من عندنا .

واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يجىء من المضاف إليه إلا إذا وجد =

وكقول الشاعر :

١٨٣ — نَجَّيْتَ يا رَبِّ نُوحاً ، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ
فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا
وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ
فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا

= واحد من الأمور الثلاثة التى يأتى بيانها فى هذا الباب ، وليس واحد منها بموجود هنا .

وأجيب بأنا لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجودة فى هذا المثال ، بل المضاف الذى هو لفظ « كل » كالجزء من المضاف إليه الذى هو لفظ « أمر » فى صحة الاستغناء به عنه ؛ وذلك لأن لفظ كل بمعنى الأمر ؛ إذ المعلوم أن لفظ كل بحسب ما يضاف إليه .

ومن العلماء من جعل أمرا الثانى حالا من كل ، وتصلح الآية للاستدلال بها لما نحن بصدده ؛ لأن « كل أمر » نكرة ؛ إذ المضاف إليه نكرة ، ومنهم من جعل أمرا حالا من الضمير المستتر فى حكيم ، ومنهم من جعله حالا من الضمير الواقع مفعولا ، أى مأموراً به .

١٨٣ — البيتان من الشواهد التى لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين .

اللغة : « الفلك » أصله بضم فسكون ــ السفينة ، ولفظه للواحد والجمع سواء ، وقد تتبع حركة عينه التى هى اللام حركة الفاء كما فى بيت الشاهد « ماخر » اسم فاعل من مخرت السفينة ــ من بابى قطع ودخل ــ إذا جرت تشق الماء مع صوت « اليم » البحر ، أو الماء « مشحونا » اسم مفعول من شحن السفينة : أى ملأها « آيات مبينة » ظاهرة واضحة ، أو أنها تبين حاله وتدل على صدق دعواه .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله « نوحا » مفعول به لنجيت « واستجبت » الواو عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل « له » جار ومجرور متعلق باستجبت « فى فلك » جار ومجرور متعلق بنجيت « ماخر » صفة لفلك « فى اليم » جار ومجرور متعلق بماخر « مشحونا » حال من فلك « وعاش » الواو عاطفة ، عاش : فعل ماض ، وفاعله =

ومثالُ ما تَخَصَّصَ بالإضافة قولُه تعالى : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ) .

ومنها : أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه ، وشبهُ النفي هو الاستفهامُ والنهيُ ، وهو المراد بقوله : « أو يَبِنْ من بعد نفي أو مضاهيه » فمثالُ ما وقع بعد النفي قولُه :

١٨٤ — مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِياً وَلاَ تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِياً

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح « يدعو » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح فاعل ، والجملة في محل نصب حال « بآيات » جار ومجرور متعلق بيدعو « مبينة » صفة لآيات « في قومه » الجار والمجرور متعلق بعاش وقوم مضاف والضمير العائد إلى نوح مضاف إليه « ألف » مفعول فيه ناصبه عاش ، وألف مضاف و « عام » مضاف إليه « غير » منصوب على الاستثناء أو على الحال ، وغير مضاف و « خمسينا » مضاف إليه ، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، والألف في آخره للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « مشحونا » حيث وقع حالا من النكرة ، وهي قوله « فلك » والذي سوغ مجيء الحال من النكرة أنها وصفت بقوله « ماخر » فقربت من المعرفة .

١٨٤ — البيت لراجز لم يعينه أحد ممن استشهد به من النحاة .

اللغة : « حم » بالبناء للمجهول ـ أي قدر ، وهيء ، وتقول : أحم الله تعالى هذا الأمر وحمه ، إذا قدر وقوعه ، وهيأ له أسبابه (انظر ص ٢٦١) « واقيا » اسم فاعل من « وقى يقي » بمعنى حفظ يحفظ .

المعنى : إن الله تعالى لم يقدر شيئاً يحمي من الموت ، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من خلقه الخلود ، فاستعد للموت دائماً .

الإعراب : « ما » نافية « حم » فعل ماض مبني للمجهول « من موت » جار ومجرور متعلق بقوله « واقياً » الآتي « حمى » نائب فاعل لحم « واقياً » حال من حمى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « من » زائدة « أحد » مفعول به لترى « باقياً » حال من أحد ، وهذا مبني على أن « ترى » بصرية ، فإذا جريت على أن ترى علمية كان قوله « باقياً » مفعولا ثانياً لترى . =

ومنه قوله تعالى[1] : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) و « لها كتابٌ » جملة فى موضع الحال من « قرية » وصَحَّ مجىء الحال من النكرة لتقدُّمِ النفى عليها ، ولا يصح كونُ الجملة صفةً لقريةٍ ، خلافاً للزمخشرى ؛ لأن الواو لا تَفْصِل بين الصفة والموصوف ، وأيضاً وجودُ « إلاّ » مانعٌ من ذلك ؛ إذ لا يُعْتَرَضُ بـ « إلاّ » بين الصفة والموصوف ، وممن صَرَّحَ بمنع ذلك : أبو الحسن الأخفشُ فى المسائل ، وأبو على الفارسىُّ فى التذكرة .

ومثالُ ما وقع بعد الاستفهام قولُه :

١٨٥ — يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى
لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِى إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ ؟

= الشاهد فيه : قوله « واقياً » و « باقياً » حيث وقع كل منهما حالا من النكرة ، وهى « حمى » بالنسبة لـ « واقياً » ، و « أحد » بالنسبة لـ « باقياً » والذى سوغ ذلك أن النكرة مسبوقة بالنفى فى الموضعين .

وإنما يكون الاستشهاد بقوله باقيا إذا جعلنا « ترى » بصرية ؛ لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد ، وقد استوفته ؛ فالمنصوب الآخر يكون حالا ، أما إذا جعلت « ترى » علمية فإن قوله « باقيا » يكون مفعولا ثانيا ، كما بيناه فى الإعراب .

(١) انظر ما كتبناه عن هذه الآية فى ص ٢٥٦ .

١٨٥ — أكثر ما قيل فى نسبة هذا البيت إنه لرجل من طيء ، ولم يعينه أحد ممن استشهد بالبيت أو تكلم عليه .

اللغة : « صاح » أصله صاحبى ، فرخم بحذف آخره ترخيما غير قياسى ؛ إذ هو فى غير علم ؛ وقياس الترخيم أن يكون فى الأعلام ، وهو أيضا مركب إضافى « هل حم عيش » (انظر ص ٢٦٠) والاستفهام ههنا إنكارى بمعنى النفى ؛ فكأنه قال : ما قدر الله عيشاً باقيا « العذر » هو كل ما تذكره لتقطع عنك ألسنة العتاب واللوم .

الإعراب : « يا » حرف نداء « صاح » منادى مرخم « هل » حرف استفهام =

ومثالُ ما وقع بعد النهى قولُ المصنف : « لاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ »
وقولُ قَطَرِىِّ بن الفُجَاءَة :

١٨٦ — لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

= « حم » فعل ماض مبنى للمجهول « عيش » نائب فاعل حم « باقياً » حال من عيش « فترى » الفاء فاء السببية ، ترى : فعل مضارع منصوب تقديراً بأن مضمرة بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لنفسك » الجار والمجرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثانى قدم على المفعول الأول ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « العذر » مفعول أول لترى « فى إبعادها » الجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف ، وها : مضاف إليه ، وهى من إضافة المصدر إلى فاعله « الأملا » مفعول به للمصدر .

الشاهد فيه : قوله « باقيا » حيث وقع حالا من النكرة - وهى قوله « عيش » - والذى سوغ مجىء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكارى الذى يؤدى معنى النفى .

١٨٦ — البيت - كما قال الشارح العلامة - لأبى نعامة قطرى بن الفجاءة ، التميمى ، الخارجى ، وقد نسبه ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم ، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى قطرى ، قصداً إلى الرد عليه وتصحيح خطئه ، وقطرى : بفتح القاف والطاء جميعاً ، والفجاءة : بضم الفاء .

اللغة : « الإحجام » التأخر والنكول عن لقاء العدو ، والركون إليه : الميل إليه ، والاعتماد عليه « الوغى » الحرب « الحمام » بكسر الحاء - الموت .

المعنى : لا ينبغى لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب ، ويركن إلى التوانى خوفاً من الموت .

الإعراب : « لا » ناهية « يركنن » يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا الناهية « أحد » فاعل يركن « إلى الإحجام » جار ومجرور متعلق بيركن « يوم » ظرف زمان متعلق بيركن أيضاً ، ويوم مضاف ، و « الوغى » مضاف إليه « متخوفاً » حال من أحد « لحمام » جار ومجرور متعلق بمتخوف .

الشاهد فيه : قوله « متخوفاً » حيث وقع حالا من النكرة التى هى قوله « أحد » ، والذى سوغ مجىء الحال من النكرة هنا هو وقوعها فى حيز النهى بلا ، ألا ترى أن قوله « أحد » فاعل يركن المجزوم بلا الناهية ؟

واحترز بقوله : « غالبا » مما قَلَّ مجيء الحالِ فيه من النكرة بلا مُسَوِّغ من المسوغات المذكورة ، ومنه قولهم : « مَرَرْتُ بِمَاء قِعْدَةَ رَجُل[١] » ، وقولهم : « عليه مائةٌ بِيضاً »[٢] ، وأجاز سيبويه « فيها رَجُـلٌ قائماً » ، وفى الحديث : « صَلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً ، وصلى وَرَاءهُ رِجَالٌ قِياماً »[٣] .

* * *

وسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ، ولاَ أَمْنَعُهُ ؛ فَقَدْ ورَدْ[٤]

---

(١) قعدة رجل ـ بكسر القاف وسكون العين المهملة ـ أى مقدار قعدته .

(٢) بيضاً ـ بكسر الباء الموحدة ـ جمع بيضاء ، وهو حال من مائة ، ولا يجوز أن يكون تمييزاً ، إذ لو كان تمييزاً لوجب أن يكون مفرداً لا جمعاً ، وأن يكون مجروراً لا منصوباً ، لأن تمييز المائة يكون كذلك .

(٣) اختلف النحاة فى مجىء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التى سبق بيانها فى كلام الشارح وفى زياداتنا عليه ؛ فذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ـ وهما شيخا سيبويه ـ إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه ، وإنما يحفظ ما ورد منه . ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ فى صاحبها .

(٤) « وسبق » مفعول به مقدم على عامله ، وهو أبوا الآتى ، وسبق مضاف ، و « حال » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « ما » اسم موصول : مفعول به للمصدر « بحرف » جار ومجرور متعلق بقوله جر الآتى « جر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من جر ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « قد » حرف تحقيق « أبوا » فعل وفاعل « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « أمنعه » أمنع : فعل مضارع ، وفاعله =

مَذْهَبُ جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديمُ الحالِ على صاحبها المجرورِ بحرفٍ[(1)] فلا تقول فى « مررتُ بهندٍ جالسةً » مررت جالسةً بهندٍ .

وذهب الفارِسيُّ ، وابن كَيْسَان ، وابن بَرْهَانَ ، إلى جواز ذلك ، وتابعهم المصنف ؛ لورود السماع بذلك ، ومنه قولُه :

١٨٧ — لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَـاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا
إلىَّ حَبِيبــًا ، إنَّهـا لَحَبِيبُ

= ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به « فقد » الفاء للتعليل ، وقد : حرف تحقيق « ورد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سبق حال . وتقدير البيت : وقد أبى النحاة أن يسبق الحال صاحبه الذى جر بالحرف ، ولا أمنع ذلك ، لأنه وارد فى كلام العرب .

(١) اعلم أن صاحب الحال قد يكون مجروراً بحرف جر أصلى ، كقولك : مررت بهند جالسة ، وقد يكون مجروراً بحرف جر زائد ، كقولك : ما جاء من أحد راكباً ؛ فراكباً : حال من أحد المجرور لفظاً بمن الزائدة .

ولا خلاف بين أحد من النحاة فى أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف جر زائد جاز تقديم الحال عليه وتأخيره عنه ، فيصح أن تقول : ما جاء من أحد راكبا ، وأن تقول : ما جاء راكباً من أحد .

والخلاف بينهم منحصر فى تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلى ،

١٨٧ — البيت لعروة بن حزام العذرى ، وقبله :

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاكِعِينَ لِرَبِّهِمْ خُشُوعًا ، وفَوْقَ الرَّاكِعِينَ رَقِيبُ

وبعده بيت الشاهد ، وبعده قوله :

وقُلْتُ لِعَرَّافِ اليَمَامَةِ : دَاوِنِى فإنَّكَ — إنْ أَبْرَأْتَنِى — لَطَبِيبُ

اللغة : هيمان» مأخوذ من الهيام ـ بضم الهاء ـ وهو فى الأصل : أشد العطش « صاديا » اسم فاعل فعله « صدى » من باب تعب ـ إذا عطش .

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « برد » اسم كان ، وبرد مضاف ، و « الماء » مضاف إليه « هيمان ،صاديا» =

فـ « هَيْمَانَ ، وصاديا » : حالان من الضمير المجرور بإلى ، وهو الياء ، وقوله :

١٨٨ — فَإِنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ
فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ

فـ « فَرْغاً » حال من قَتْلِ .

= حالان من ياء المتكلم المجرورة محلا بإلى « إلى » جار ومجرور متعلق بقوله حبيبا الآتى « حبيبا » خبر كان « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وها : اسمه « لحبيب » اللام لام الابتداء ، حبيب : خبر إن ، والجملة من إن واسمها وخبرها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله «هيمان صاديا» حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلا بإلى ، وتقدما عليها كما أوضحناه فى الإعراب .

١٨٨ — البيت لطليحة بن خويلد الأسدى المتنبى ، وبعد البيت المستشهد به قوله :

وما ظَنُّكُمْ بالقَوْمِ إذْ تَقْتُلُونَهُمْ أَلَيْسُوا ـ وإنْ لَمْ يُسْلِمُوا ـ برجال ؟
عَشِيَّةَ غَادَرْتُ ابْنَ أَرْقَمَ ثَاوِياً وعُكَّاشَةَ الغَنْمِيَّ عَنْهُ بِحَالِ

اللغة : « أذواد » جمع ذود ، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر « فرغا » أى هدرا لم يطلب به « حبال » بزنة كتاب ـ وهو ابن الشاعر ، وقيل : ابن أخيه ، وكان المسلمون قد قتلوه فى حرب الردة ، فقتل به منهم عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم ، كما ذكر هو فى البيت الثانى من البيتين اللذين أنشدناهما .

المعنى : يقول : لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها وبجماعة من النساء سبيتموهن فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله فى ذلك ، فالأمر فيه هين والخطب يسير ، والذى يعنينى أنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء ، ولكنى شفيت نفسى ونلت ثأرى منكم ، فلم يضع دمه هدراً .

الإعراب : « فإن » شرطية « تك » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف « أذواد » اسم تك « أصبن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونون النسوة نائب فاعل ، والجملة من أصيب ونائب فاعله فى محل نصب خبر تك « ونسوة » معطوف على أذواد « فلن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، لن : نافية =

وأما تقديمُ الحال على صاحبها المرفوع والمنصوبِ فجائزٌ ، نحو : « جَاء ضَاحِكاً زَيْدٌ ، وضَرَبْتُ مُجَرَّدَةً هِنْداً » .

* * *

وَلاَ تَجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إلاَّ إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ[1]

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ؛ فَلاَ تَحِيفَا[2]

= ناصبة « يذهبوا » فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل « فرغا » حال من « قتل » الآتى « بقتل » جار ومجرور متعلق بيذهب ، وقتل مضاف ، و « حبال » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فرغا » حيث وقع حالا من « قتل » المجرور بالباء ، وتقدم عليه .

(١) « لا » ناهية « تجز » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حالا » مفعول به لتجز « من المضاف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله « حالا » ، وقوله « له » جار ومجرور متعلق بالمضاف « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « اقتضى » فعل ماض « المضاف » فاعل اقتضى « عمله » عمل : مفعول به لاقتضى ، وعمل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو » عاطفة « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف له « جزء » خبر كان ، وجزء مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بأضيف الآتى « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « أو » عاطفة « مثل » معطوف على جزء السابق ، ومثل مضاف ، وجزء من « جزئه » مضاف إليه ، وجزء مضاف والهاء مضاف إليه « فلا » ناهية « تحيفا » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف فى محل جزم ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

لا يجوز مجىء الحالِ من المضاف إليه[1] ، إلا إذا كان المضافُ مما يصحُّ عمله فى الحال : كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوهما مما تَضَمَّنَ معنى الفعل ؛ فتقول : هذا ضَارِبُ هندٍ مجردةً ، وأعجبنى قيامُ زَيْدٍ مُسْرِعاً ، ومنه قولُه تعالى : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً) ومنه قولُ الشاعر :

١٨٩ — تَقُولُ ابْنَتِي : إِنَّ انْطِلاَقَكَ وَاحِداً
إلى الرَّوْعِ يَوْماً تَارِكِي لا أَبَالِيَا

---

(١) اختلف النحاة فى مجىء الحال من المضاف إليه ، فذهب سيبويه رحمه الله ! - إلى أنه يجوز أن يجىء الحال من المضاف إليه مطلقاً : أى سواء أتوفر له واحد من الأمور الثلاثة المذكورة أم لم يتوفر ، وذهب غيره من النحاة إلى أنه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة جاز ، وإلا لم يجز . والسر فى هذا الخلاف أنهم اختلفوا فى : هل يجب أن يكون العامل فى الحال هو نفس العامل فى صاحب الحال ، أم لا يجب ذلك ؟ فذهب سيبويه إلى أنه لا يجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً وأن يكون مختلفاً ، وعلى ذلك أجاز أن يجىء الحال من المضاف إليه مطلقاً ، وذهب غيره إلى أنه لا بد من أن يكون العامل فى الحال هو نفس العامل فى صاحبها ، وترتب على ذلك ألا يجوزوا مجىء الحال من المضاف إليه إلا إذا توافر له واحد من الأمور الثلاثة التى ذكرها الناظم والشارح ، وذلك لأن المضاف إن كان عاملا فى المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدراً أو اسم فاعل مثلا كان كذلك عاملا فى الحال فيتحد العامل فى الحال والعامل فى صاحبه الذى هو المضاف إليه، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعاً كالشىء الواحد ، فيصير فى هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف ؛ فالعامل فيه هو العامل فى الحال ؛ فاحفظ هذا التحقيق النفيس ، واحرص عليه ،

١٨٩ — البيت لمالك بن الريب ، أحد بنى مازن بن مالك ، من قصيدة له ، وأولها قوله :

أَلا لَيْتَ شِعْرِى هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً بِجَنْبِ الْغَضَى أُزْجِى الْقِلاَصَ النَّوَاجِيَا
فَلَيْتَ الْغَضَى لم يَقْطَعِ الرَّكْبُ عَرْضَهُ وَلَيْتَ الْغَضَى مَاشَى الرِّكَابَ لَيَالِيَا =

وكذلك يجوزُ مجىء الحالِ من المضاف إليه : إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مِثْلَ جُزْئِهِ فى صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ؛ فمثالُ ما هو جزء من المضاف إليه قولُه تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا) فـ « إخواناً » حال من الضمير المضاف إليه « صدور » ، والصدور : جزء من المضاف إليه ، ومثالُ ما هو مثل جزء المضاف إليه — فى صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه — قولُه تعالى : (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) فـ « حنيفاً » : حال من

= اللغة : « الروع » الفزع ، والمخافة ، وأراد به ههنا الحرب ؛ لأن الخوف يتسبب عنها ، فهو من باب إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب « تارکی » اسم فاعل من ترك بمعنى صير .

المعنى : إن ابنتى تقول لى : إن ذهابك إلى القتال منفرداً يصيرنى لا محالة بلا أب ، لأنك تقتحم لظاها فتموت .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع « ابنتى » ابنة : فاعل تقول ، وابنة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « إن » حرف توكيد ونصب « انطلاقك » انطلاق : اسم إن ، وانطلاق مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « واحداً » حال من الكاف التى هى ضمير المخاطب « إلى الحرب » جار ومجرور متعلق بانطلاق « تاركى » تارك : خبر إن ، وتارك مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى أحد مفعوليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل « لا » نافية للجنس « أبا » اسمها « ليا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجملة من لا ومعموليها فى محل نصب مفعول ثان لتارك ، ويجوز أن يكون « أبا » اسم لا منصوباً بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، واللام فى « ليا » زائدة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : لا أبى موجود .

الشاهد فيه : قوله « واحداً » حيث وقع حالا من المضاف إليه — وهو الكاف فى قوله « انطلاقك » — والذى سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل ؛ فهو يتطلب فاعلا كما يتطلبه فعله الذى هو انطلق ، وهذه الكاف هى الفاعل ، فكان المضاف عاملا فى المضاف إليه ، ويصح أن يعمل فى الحال لأنه مصدر على ما علمت .

« إبراهيم » والملة كالجزء من المضاف إليه ؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها ؛ فلو قيل فى غير القرآن : « أن اتَّبِـعْ إبراهيم حَنِيفاً » لصحَّ .

فإن لم يكن المضافُ مما يصح أن يعمل فى الحال ، ولا هو جزء من المضاف إليه ، ولا مثلُ جزئِهِ — لم يجز أن يجىء الحالُ منه ؛ فلا تقول : « جاء غُلَامُ هِنْدٍ ضَاحِكَةً » خلافاً للفارِسِىِّ ، وقولُ ابن المصنف رحمـه الله تعالى : « إن هذه الصورة ممنوعـةٌ بلا خلاف » ليس بجيد ، فإن مذهَبَ الفارِسِىِّ جَوَازُها ، كما تقدم ، وممن نقله عنه الشريفُ أبو السعادات ابن الشَّجَرِىِّ فى أماليه .

* * *

وَالْحَالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المصرَّفَا[1]

فجَائِزٌ تَقْـدِيمُهُ : كـ« مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٌ ، وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا»[2]

---

(١) « الحال » مبتدأ « إن » شرطية « ينصب » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحال « بفعل » جار ومجرور متعلق بينصب « صرفا » صرف : فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل نائب فاعل ، والجملة من صرف ونائب فاعله فى محل جر نعت لفعل « أو » عاطفة « صفة » معطوف على فعل « أشبهت » أشبه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى صفة « المصرفا » مفعول به لأشبه ، والجملة من أشبهت وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لقوله « صفة » .

(٢) « فجائز » الفاء لربط الجواب بالشرط ، جائز : خبر مقدم « تقديمه » تقديم : مبتدأ مؤخر ، وتقديم مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، والجملة =

يجوز تقديمُ الحالِ على ناصبها إن كان فعلا متصرفاً ، أو صفةً تُشْبِه الفعل المتصرف ، والمراد بها : ما تَضَمَّنَ معنى الفعل وحروفَهُ ، وقَبِلَ التأنيثَ ، والتثنيةَ والجمعَ : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة[1] ؛ فمثالُ تقديمها على الفعل المتصرف « مخلصاً زيدٌ دعا » [فدعا : فعل متصرف ، وتقدمَتْ عليه الحالُ] ، ومثالُ تقديمها على الصفة المشبِهَةِ له : « مُسْرِعاً ذا رَاحِلٌ » .

فإن كان الناصبُ لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه ، فتقول : « ما أَحْسَنَ زيداً ضاحكاً » ولا تقول : « ضاحكا ما أَحْسَنَ زيداً » ؛ لأن فعل التعجب غيرُ متصرِّفٍ فى نفسه ؛ فلا يُتَصَرَّفُ فى معموله ، وكذلك إن كان الناصبُ

= فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « الحال » فى أول البيت السابق « كمسرعا » الكاف جارة لقول محذوف ، مسرعا : حال مقدم على عامله وهو « راحل » الآتى « ذا » مبتدأ « راحل » خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل ، وهو صاحب الحال « ومخلصاً » حال مقدم على عامله ، وهو « دعا » الآتى « زيد » مبتدأ ، وجملة « دعا » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد فى محل رفع خبر .

(١) أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقا فى أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان هذا العامل فعلا متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وليس هذا الإطلاق بسديد بل قد يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلا متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وذلك فى أربعة مواضع :

الأول : أن يكون العامل مقترناً بلام الابتداء ، كقولك : إنى لأزورك مبتهجاً .

الثانى : أن يقترن العامل بلام القسم ، كقولك : لأصومن معتكفاً ، وقولهم : لأصبرن محتسباً .

الثالث : أن يكون العامل صلة لحرف مصدرى ، كقولك : إن لك أن تسافر راجلا ، وإن عليك أن تنصح مخلصاً .

الرابع : أن يكون العامل صلة لأل الموصولة ، كقولك : أنت المصلى فذاً ، وعلى المذاكر متفهماً .

لما صفة لا تُشْبِه الفعل المتصرف كأفْعَـلِ التفضيلِ لم يجز تقديمُهَا عليه ، وذلك لأنه لا يُثَـنَّى ، ولا يُجْمَعُ ، ولا يؤنث ، فلم يتصرف فى نفسه ؛ فلا يتصرف فى معموله ، فلا تقول : « زيد ضاحكا أحْسَنُ من عمرو » ؛ بل يجبُ تأخيرُ الحالِ ؛ فتقول : « زيد أحسن من عمرو ضاحكا »[1] .

* * *

وَعَامِلٌ ضُمِّـــنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لا حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ[2]

كـ« تِلْكَ ، لَيْتَ ، وَكَأَنَّ » وَنَدَرْ نَحْوُ « سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فى هَجَرْ »[3]

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنوىِّ ؛ وهو : ما تضمَّنَ معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التمنى ، والتشبيـــــه ، والظرف ، والجار

---

(١) سيأتى للمصنف فى هذا الباب والشارح الاستثناء من عدم عمل أفعل التفضيل فى حال متقدمة ، وذلك المستثنى نحو قوله « زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً » وسيذكر هناك ضابط هذا المثال .

(٢) « وعامل » مبتدأ « ضمن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عامل وهو المفعول الأول لضمن ، والجملة من ضمن ونائب فاعله فى محل رفع صفة لعامل « معنى » مفعول ثان لضمن ، ومعنى مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه « لا » عاطفة « حروفه » حروف : معطوف على « معنى الفعل » وحروف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « مؤخراً » حال من الضمير المستتر فى « يعمل » الآتى « لن » نافية ناصبة « يعملا » يعمل : فعل مضارع منصوب بلن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) « كتلك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كتلك « ليت ، وكأن » معطوفان على تلك « وندر » فعل ماض « نحو » فاعل ندر « سعيد » مبتدأ « مستقراً » حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الآتى « فى هجر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

والمجرور[1] نحو : « تِلْكَ هندٌ مجردةً ، وليت زيداً أميراً أخوك ، وكأنَّ زَيْدًا راكباً أسدٌ ، وزيد فى الدار — أو عندك — قائماً » ؛ فلا يجوز تقديمُ الحالِ على عاملها المعنوىِّ فى هذه المُثُلِ ونحوها ؛ فلا تقول : « مجردَةً تلك هند » ولا « أميراً ليت زيداً أخوك » ولا « راكباً كأنَّ زيداً أسَدٌ » .

وقد نَدَر تقديمُها على عاملها الظرف [نحو : زَيْدٌ قائماً عندك] والجارِّ والمجرور

---

(١) اعلم أن ههنا أمرين لابد من بيانهما حتى تكون على بينة من الأمر :

الأول : أن العامل المعنوى قد يطلق ويراد به ما يقابل اللفظى ، وهو شيئان : الابتداء العامل فى المبتدأ ، والتجرد من الناصب والجازم العامل فى الفعل المضارع ، وليس هذا المعنى مرادا فى هذا الموضع ؛ لأن العامل المعنوى بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع ، فالابتداء يعمل فى المبتدأ الرفع ، والتجرد يعمل فى الفعل المضارع الرفع أيضاً ، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوى ههنا : اللفظ الذى يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل ، أفلا ترى أن « تلك » وغيرها من ألفاظ الإشارة إنما عملت فى الحال لأنها متضمنة معنى أشير ؟ وهكذا .

الثانى : العوامل المعنوية بالمعنى المراد هنا كثيرة ، وقد ذكر الشارح منها خمسة ، وهى : أسماء الإشارة ، وحروف التمنى ، وأدوات التشبيه ، والظروف ، والجار والمجرور ، وقد بقى خمسة أخرى ، أولها : حرف الترجى كلعل ، نحو قولك : لعل زيداً أميراً قادم ، وثانيها : حروف التنبيه مثل « ها » فى قولك : ها أنت زيد راكباً ، فراكباً : حال من زيد ، والعامل فى الحال هو « ها » ، وثالثها : أدوات الاستفهام الذى يقصد به التعجب كقول الأعشى : * يا جارتا ما أنت جاره * ، عند من جعل « جاره » الأخرى حالا لا تمييزاً ، ورابعها : أدوات النداء نحو « يا » فى قولك : يأيها الرجل قائماً ، وخامسها : « أما » نحو قولهم : أما علماً فعالم ، عند من جعل تقدير الكلام : مهما يذكر أحد فى حال علم فالمذكور عالم ، فعلماً — على هذا التقدير — حال من المرفوع بفعل الشرط الذى نابت عنه أما .

نحو : « سعيد مستقراً فى هَجَر » ومنه قولُه تعالى : (وَالسَّموَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ)[1] فى قراءة من كَسَرَ التاء ، وأجازه الأخفشُ قياساً .

* * *

وَنَحْوُ : « زَيْدٌ مُفَـــرَداً أَنْفَعُ مِن

عَمْرٍو مُعَانَا » مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ[2]

تقدَّمَ أن أفْعَـلَ التفضيل لا يعمل فى الحال متقدمَةً ، واستثنى من ذلك هذه المسألة ، وهى : ما إذا فُضِّل شىء فى حالٍ على نفسه أو غيره فى حالٍ أخرى ، فإنه يعمل فى حالين إحداهما متقدمَةٌ عليه ، والأخرى متأخرةٌ عنه ، وذلك نحـو : « زَيدٌ قائماً أحْسَنُ منه قاعداً » و « زيد مفرداً أنفَعُ من عمرو مُعَانًا » فـ « قائماً » ومفرداً » منصوبان بأحسن وأنفع ، وهما حالان ، وكذا « قاعداً » ومعاناً » وهذا مذهب الجمهور .

---

(١) القراءة المشهورة برفع السموات على الابتداء ورفع « مطويات » على أنه خبر المبتدأ ، والجار والمجرور — وهو (بيمينه) — متعلق بمطويات ، والقراءة التى يستدل بها الشارح ههنا برفع السموات على أنه مبتدأ ، ونصب مطويات بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنه حال صاحبه الضمير المستكن فى الجار والمجرور ، والجار والمجرور — وهو قوله (بيمينه) — متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

(٢) « ونحو » مبتدأ « زيد » مبتدأ « مفرداً » حال من الضمير المستتر فى « أنفع » الآتى « أنفع » خبر المبتدأ الذى هو زيد « من عمرو » جار ومجرور متعلق بأنفع « معانا » حال من عمرو ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة نحو إليها « مستجاز » خبر المبتدأ الذى هو « نحو » فى أول البيت « لن » نافية ناصبة « يهن » بمعنى يضعف : فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « نحو » وجملة يهن وفاعله فى محل رفع خبر ثان ، أو صفة للخبر السابق .

وزعم السيرافىُّ أنهما خبَران منصوبان بكَانَ المحذوفةِ ، والتقدير : « زيد إذا كان قائماً أحْسَنُ منه إذا كان قاعداً ، وزيد إذا كان مفردًا أنفع من عمرو إذا كان مُعاناً » .

ولا يجوز تقديمُ هذين الحالين على أفعل التفضيل ، ولا تأخيرُهُما عنه ؛ فلا تقول « زيد قائماً قاعدًا أحسن منه » ولا [تقول] « زيد أحسن منه قائماً قاعدًا » .

* * *

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ — فَاعْلَمْ — وغَيْرِ مُفْرَدِ(١)

يجوز تعددُ الحال وصاحبُهَا مُفْرَدٌ(٢) ، أو متعدد.

فمثال الأول : « جاء زيد رَاكِباً ضاحكاً » فـ « راكباً ، وضاحكاً » : حالان من « زيد » والعامل فيهما « جاء » .

ومثالُ الثانى : « لقيت هِنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرَةً » فـ « مُصْعِدًا » : حالٌ من التاءِ ، و « منحدرة » : حال من « هند » والعاملُ فيهما « لقيتُ » ومنه قولُه :

١٩٠ — لَقِيَ ٱبْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفاً مُنْجِدَيْهِ ؛ فَأَصَابُوا مَغْنَماً

---

(١) « الحال » مبتدأ ، وجملة « يجيء » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر « ذا » حال من الضمير المستتر فى يجيء ، وذا مضاف و « تعدد » مضاف إليه « لمفرد » جار ومجرور متعلق بتعدد أو بمحذوف نعت لتعددِ « فاعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه ، «وغير» الواو عاطفة ، غير : معطوف على مفرد ، وغير مضاف ، و « مفرد » مضاف إليه .

(٢) ترك الشارح بيان المواضع التى يجب فيها تعدد الحال ، ولوجوب ذلك موضعان، أولهما : أن يقع الحال بعد « إما » نحو قوله تعالى : (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) وثانيهما : أن يقع الحال بعد « لا » النافية ، كقولك : رأيت بكراً لا مستبشراً ولا جذلان .

١٩٠ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

=

فـ « خائفاً » حال من « ابنى » ، و « مُنجِدَيْهِ » حال من « أخَوَيْهِ » والعاملُ فيهما « لقى » .

فعند ظهور المعنى تُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما تَليقُ به ، وعند عدم ظهوره يُجعل أولُ الحالين لثانى الاسمين ، وثانيهما لأول الاسمين ؛ ففى قولك : « لقيت زيداً مصعداً منحدراً » يكون « مصعداً » حالا من زيد ، و « منحدراً » حالا من التاء .

* * *

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدا في نَحْوِ : «لاتَعْثَ فى الْأَرْضِ مُفْسِدًا»(١)

= اللغة : « منجديه » مغيثيه ، وهو مثنى منجد ، ومنجد : اسم فاعل ماضيه أنجد ، وتقول : أنجد فلان فلاناً ، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه «أصابوا» نالوا وأدركوا « مغنماً » غنيمة .

الإعراب : « لقى » فعل ماض « ابنى » ابن : فاعل لقى ، وابن مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أخويه » مفعول به للقى ، والهاء مضاف إليه « خائفاً » حال من ابنى « منجديه » حال من أخويه « فأصابوا » الفاء عاطفة ، أصابوا : فعل وفاعل « مغنماً » مفعول به لأصابوا ، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاء على جملة لقى ومعمولاته .

الشاهد فيه : قوله « خائفاً منجديه » فإن الحال متعددة لمتعدد ، والنظرة الأولى تدل على صاحب كل حال فترده إليه ؛ فإن واحداً من الحالين مفرد والآخر مثنى ، وكذلك صاحباهما ، فلا لبس عليك فى أن تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى .

(١) « وعامل » مبتدأ ، وعامل مضاف ، و « الحال » مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بأكد الآتى « قد » حرف تحقيق « أكدا » أكد : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الحال ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « فى نحو » جار ومجرور متعلق بأكد « لا » ناهية « تعث » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه =

تنقسم الحال إلى مؤكده ، وغير مؤكدة ؛ فالمؤكدة على قسمين ، وغير المؤكدة ما سوى القسمين .

فالقسم الأول من المؤكدة : ما أكَّدَتْ عاملَها ، وهى المراد بهذا البيت ، وهى : كلُّ وَصْفٍ دلَّ على معنًى عامِلِهِ ، وخالفَهُ لفظاً ، وهو الأكثر ، أو وافقه لفظاً ، وهو دون الأول فى الكثرة ؛ فمثالُ الأولِ « لا تَعْثَ فى الأرض مُفْسِداً » ومنه قولُه تعالى : (ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ) وقولُه تعالى : (وَلاَ تَعْثَوْا فى الأَرْضِ مُفْسِدِينَ) ، ومن الثانى قولُه تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً) وقولُه تعالى : (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ) .

* * *

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا ، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ[1]

هذا هو القسم الثانى من الحال المؤكدة ، وهى : ما أكَّدَتْ مضمونَ الجملة ،

= وجوباً تقديره أنت « فى الأرض » جار ومجرور متعلق بتعث « مفسداً » حال من الضمير المستتر فى « تعث » وهو حال مؤكدة للعامل وهو «تعث» وجملة « تعث فى الأرض مفسداً » فى محل جر بإضافة نحو إليها .

(١) « وإن » شرطية « تؤكد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الحال «جملة» مفعول به لتؤكد « فمضمر » الفاء لربط الجواب بالشرط ، مضمر : خبر مقدم « عاملها » عامل : مبتدأ مؤخر ، وعامل مضاف وها : مضاف إليه ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « ولفظها » الواو عاطفة ، لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وها : مضاف إليه ، وجملة « يؤخر » من الفعل المضارع المبنى للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط .

وشَرْطُ الجملة : أن تـكون اسمية ، وَجُزْآها معرفتان ، جامدان ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا ، وأنا زَيْدٌ مَعْرُوفًا » ومنه قولُه :

١٩١ — أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي
وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ ؟

ف « عَطوفا ، ومعروفا » حالان ، وهما منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقدير فى الأول « أَحُقُّه عطوفا » وفى الثانى « أُحَقُّ معروفا » .

ولا يجوز تقديمُ هذه الحالِ على هذه الجملة ؛ فلا تقول : « عَطُوفا زَيْدٌ أَخُوكَ » ولا « معروفا أنا زيد » ولا توسُّطُهَا بين المبتدأ والخبر ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ عطوفا أَخُوكَ » .

* * *

١٩١ — البيت لسالم بن دارة ، من قصيدة طويلة يهجو فيها فزارة ، وقد أوردها التبريزى فى شرحه على الحماسة ، وذكر لهذه القصيدة قصة ، فارجع إليها هناك .

اللغة : « دارة » الأكثرون على أنه اسم أمه ، وقال أبو رياش : هو لقب جده ، واسمه يربوع ، ويجاب — على هذا القول — عن تأنيث الضمير الراجع إلى دارة فى قوله « معروفاً بها نسبي » بأنه عنى به القبيلة .

المعنى : أنا ابن هذه المرأة ، ونسبي معروف بها ، وليس فيها من المعرة ما يوجب القدح فى النسب ، أو الطعن فى الشرف .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف ، و « دارة » مضاف إليه « معروفاً » حال « بها » جار ومجرور متعلق بمعروف « نسبي » نائب فاعل لمعروف لأنه اسم مفعول ، وياء المتكلم مضاف إليه « وهل » حرف دال على الاستفهام الإنكارى « بدارة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » زائدة « عار » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وقوله « يا للناس » اعتراض بين المبتدأ والخبر ، وياء : للنداء ، واللام للاستغاثة .

الشاهد فيه : قوله « معروفاً » فإنه حال أكدت مضمون الجملة التى قبلها .

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيء جُمْلَهْ كَـ« جاء زَيْدٌ وَهوَ نَاوٍ رِحْلَهْ »[1]

الأصلُ فى الحالِ والخبرِ والصفةِ الإفرادُ ، وتقع الجملةُ مَوْقِعَ الْحالِ ، كما تقع موقع الخبر والصفة ، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ ، وهو فى الحالية : إما ضمير ، نحو : « جاء زيد يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ » أو واوٌ — وتسمى واو الحال ، وواو الابتداء ، وعلامتها صحةُ وقُوع « إذْ » موقعها — نحو : « جاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو قائمٌ » التقدير : إذ عمرو قائم ، أو الضميرُ والواوُ معاً ، نحو : « جاء زَيْدٌ وَهوَ نَاوٍ رِحْلَةً » .

* * *

---

(١) « موضع » ظرف مكان متعلق بتجىء ، وموضع مضاف و « الحال » مضاف إليه « تجىء » فعل مضارع « جمله » فاعل تجىء « كجاء زيد » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مراراً ، وما بعدها فعل وفاعل « وهو » الواو واو الحال ، وهو ضمير منفصل مبتدأ « ناو » خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر فاعل « رحله » مفعول به لناو ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال .

(٢) يشترط فى الجملة التى تقع حالا أربعة شروط ، وقد ذكر الشارح تبعاً للناظم من هذه الشروط واحداً ، وهو : أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال — إما الواو ، وإما الضمير ، وإما هما معاً — والشرط الثانى : أن تكون الجملة خبرية ؛ فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية ، والشرط الثالث : ألا تكون جملة الحال تعجبية ، والشرط الرابع : ألا تكون مصدرة بعلم استقبال ، وذلك نحو «سوف» و «لن» وأدوات الشرط ؛ فلايصح أن تقول : جاء محمد إن يسأل يعط ، فإن أردت تصحيح ذلك فقل : جاء زيد وهو إن يسأل يعط ؛ فتكون الحال جملة اسمية خبرية .

ومن هذا الكلام — مع ما سبق فى مبحث مجىء خبر المبتدأ جملة — تعرف أن الخبر والحال جميعاً اشتركا فى ضرورة وجود رابط يربط كلا منهما بصاحبه ، واختلفا فى الشروط الثلاثة الباقية ؛ فجملة الخبر تقع إنشائية وتعجبية على الأصح عند النحاة ، وتصدر بعلم الاستقبال ، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون بجعل جملة الشرط وجوابه خبراً ، فتنبه لذلك كله ، والله يوفقك ويرشدك .

وذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ   حَوَتْ ضَمِيراً ، وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ[١]

وَذَاتُ واوٍ بعدَهَا أنْوِ مُبْتَـــدَا   لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا[٢]

الجملة الواقعة حالا : إن صُدِّرَتْ بمضارعٍ مُثْبَتٍ لم يجز أن تقترن بالواو ، بل لا تُرْبَطُ إلا بالضمير ، نحو : « جاء زَيْدٌ يَضْحَكُ ، وجاء عَمْرٌو تُقَادُ الْجَنَائِبُ بين يديه » ولا يجوز دخول الواو ؛ فلا تقول : « جاء زَيْدٌ وَيَضْحَكُ »

فإن جاء من لسان العرب ما ظاهِرُهُ ذلك أُوِّلَ على إضمار مبتدأ بعد الواو ؛ ويكون المضارع خبراً عن [ذلك] المبتدأ ؛ وذلك نحو قولهم : « قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ » وقوله :

١٩٢ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ   نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

---

(١) « وذات » مبتدأ ، وذات مضاف ، و « بدء » مضاف إليه « بمضارع » جار ومجرور متعلق ببدء « ثبت » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع ، والجملة فى محل جر صفة لمضارع « حوت » حوى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ذات بدء ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «ضميرا» مفعول به لحوت « ومن الواو » الواو عاطفة ، ومابعدها جار ومجرور متعلق بخلت « خلت » خلا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ذات بدء بمضارع ، والجملة معطوفة على جملة الخبر .

(٢) « وذات » مبتدأ ، وذات مضاف و « واو » مضاف إليه « بعدها » بعد : ظرف متعلق بانو الآتى ، وبعد مضاف ، وها : مضاف إليه «انو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مبتدا » مفعول به لانو « له » جار ومجرور متعلق باجعل الآتى « المضارع » مفعول أول لاجعل تقدم عليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « اجعلن » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون نون التوكيد الثقيلة « مسنداً » مفعول ثان لاجعل .

١٩٢ — البيت لعبد الله بن همام السلولى . =

فـ « أصُكُّ ، وأرْهَنُهم » خبرَانِ لمبتدأ محذوف ؛ والتقدير : وأنا أصُكُّ ، وأنا أرْهَنُهم .

* * *

وجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى ما قُدِّمَا بِوَاوٍ ، أوْ بِمُضْمَرٍ ، أو بِهِمَا[1]

= اللغة : « أظافيرهم » جمع أظفور — بزنة عصفور — والمراد هنا منه الأسلحة « نجوت » أراد تخلصت منه .

الإعراب : « فلما » الفاء للعطف على ما قبله ، لما : ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت الآتى ، وهو متضمن معنى الشرط « خشيت » فعل وفاعل « أظافيرهم » أظافير : مفعول به لخشيت ، وأظافير مضاف وهم : مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة « لما » الظرفية إليها « نجوت » فعل وفاعل ، والجملة جواب « لما » الظرفية بما تضمنته من معنى الشرط « وأرهنهم » الواو واو الحال ، أرهن : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، هم : مفعول أول لأرهن ، والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أرهنهم ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « مالكا » مفعول ثان لأرهن .

الشاهد فيه : قوله « وأرهنهم » حيث إن ظاهره ينبىء عن أن المضارع المثبت تقع جملته حالا ، وتسبق بالواو ، وذلك الظاهر غير صحيح ؛ ولهذا قدرت جملة المضارع خبراً لمبتدأ محذوف كما فصلناه فى الإعراب .

(١) « وجملة » مبتدأ ، وجملة مضاف ، و « الحال » مضاف إليه « سوى » منصوب على الاستثناء أو على الظرفية ، وسوى مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « قدما » قدم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للاطلاق ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « بواو » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو قوله « جملة الحال » فى أول البيت وقوله « أو بمضمر ، أو بهما » معطوفان على قوله بواو .

الجملة الحالية : إما أن تـكون اسمية ، أو فعلية ، والفعلُ [إما] مضارع ، أو ماضٍ ، وكل واحدة من الاسمية والفعلية ؛ إما مُثْبَتَة ، أو مَنْفِيَّة ، وقد تقدم أنه إذا صُدِّرَت الجملة بمضارع مُثْبَتٍ لا تَصْحبها الواو ، بل لا تُرْبَط إلا بالضمير فقط[1] ، وذَكَرَ فى هذا البيت أنَّ ما عدا ذلك يجوز فيـه أن يُرْبَطَ بالواو

---

(١) قد ذكر الشارح أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو ، وأن يكون رابطها الضمير ، وقد بقى عليه بعض شروط يجب تحققها فى هذه الجملة : منها ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه ؛ فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو ، ولهذا جوز القاضى البيضاوى فى قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) أن تـكون جملة (وإياك نستعين) حالا من الضمير المستتر وجوبا فى (نعبد) ومن الشروط أيضاً: ألا تـكون جملة المضارع المذكور مقترنة بقد ، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو ، نحو قوله تعالى : (لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله إليـكم) . فجملة ما يشترط لخلو هذه الجملة من الواو أربعة شروط : أن تـكون مضارعية ، وأن تـكون مثبتة ، وأن يتقدم المضارع على كل ما يذكر معه من معمولاته ، وألا يقترن بقد .

وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجملة المضارعية المنفية بلا تمتنع معها الواو ، كما فى قوله تعالى : (مالى لا أرى الهدهد) وبقى بعد ذلك خمس جمل يجب ألا تقترن بالواو ، فيصير مجموع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبعاً ذكرنا لك اثنتين منها ، وهما جملة الفعل المضارع المثبت ، وجملة الفعل المضارع المنفى بلا .

(والثالثة) أن تـكون مضارعية منفية بما ، كقول الشاعر :

عَهِدْتُكَ مَا تصْبُو ، وفيك شَبِيبَةٌ فَمَالَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّماً ؟

(الرابعة) الجملة المعطوفة على حال قبلها ، نحو قوله تعالى : (فجاءها بأسنا بياتاً أوهم قائلون) فجملة (هم قائلون) معطوفة على (بياتاً)

(الخامسة) الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولك : هو الحق لاشك فيه ، وقوله تعالى : (ذلك الكتاب لا ريب فيه) فجملة (لاريب فيه) حال مؤكدة لمضمون (ذلك الكتاب) فى بعض أعاريب يحتملها هذا الكلام .

=

وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما ؛ فيدخل فى ذلك الجملةُ الاسميَّةُ : مُثْبَتَة ، أو مَنْفِيَّة ، والمضارعُ المنفىُّ ، والماضى : المثبَتُ ، والمنفىُّ .

فتقول : « جاء زيد وعمرو قائم ، وجاء زيد يَدُه على رأسه ، وجاء زيد ويَدُه على رأسه » وكذلك المنفىُّ ، وتقول : « جاء زيد لم يَضْحَك ، أو ولم يضحك ، أو ولم يقم عمرو ، وجاء زيد وقد قام عمرو ، وجاء زيد قد قام أبوه ، وجاء زيد وقد قام أبوه » وكذلك المنفىُّ ، ونحو : « جاء زيد وما قام عمرو ، وجاء زيد ما قام أبوه ، أو وماقام أبوه » .

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارعُ المنفىُّ بلا ؛ فعلى هذا تقول : « جاء زيد ولا يضرب عمراً » بالواو .

وقد ذكر المصنف فى غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانُه بالواو كالمضارع المُثْبَتِ ، وأن ماورد مما ظاهرُهُ ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار مبتدأ ، كقراءة ابن ذَكْوَان :

= (السادسة) الجملة التى تقع بعد (إلا) سواء أكانت الجملة اسمية نحو قولك : ما صاحبت أحداً إلا زيد خير منه . أم كانت فعلية فعلها ماض نحو قولك : ما أرى رأياً إلا رأيت صواباً ، ونحو قوله تعالى : (يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون) وقد ورد فى الشعر اقتران الفعلية التى فعلها ماض والواقعة بعد « إلا » بالواو كما فى قوله :

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ ... إلا وكانَ لمُرْتَاعٍ لها وزَرَا

فقيل : هو شاذ والقياس أن تخلو من الواو ، وقيل : هو قليل لاشاذ .

(السابعة) الجملة الفعلية التى فعلها ماض مسبوق بأو العاطفة ، نحو قولك : لأضربنه حضر أو غاب ، وقول الشاعر .

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيراً جَارَ أَوْ عَدَلاَ ... وَلاَ تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلاَ

(فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِ) بتخفيف النون ، والتقدير : وأنتما لا تتَّبِعَانِ ؛ فـ «لاتتبعان» خبر لمبتدأ محذوف .

* * *

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ   وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ(١)

يُحْذَفُ عامل الْحَال : جَوَازاً ، أو وُجُوباً .

فمثالُ ما حُذِفَ جوازاً أن يقال : « كَيْفَ جِئْتَ » فتقول : « راكباً » [تقديره « جئت راكباً »] ، وكقولك : « بَلَى مُسْرِعاً » لمن قال لك : « لَمْ تَسِرْ » والتقدير : « بَلَى سِرْتُ مُسْرِعاً » ، ومنه قوله تعالى : (أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) التقدير — والله أعلم — : بلى نجمعها قادرين .

ومثالُ ما حُذِفَ وُجُوباً قولُكَ : « زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا » ، ونحوهُ من الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، وقد تقدم ذلك ؛ وكالحال النائبة مَنَابَ الْخَبَرِ ؛

---

(١) « الحال » مبتدأ « قد » حرف تحقيق « يحذف » فعل مضارع مبنى للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل ليحذف ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ « فيها » جار ومجرور متعلق بعمل الآتى « عمل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وبعض » مبتدأ أول ، وبعض مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « يحذف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ذكره » ذكر : مبتدأ ثان ، وذكر مضاف والهاء مضاف إليه « حظل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذكره الواقع مبتدأ ثانيا ، والجملة من حظل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

نحو : « ضَرْبِى زيداً قائماً » التقدير : إذا كان قائماً ، وقد سبق تقرير ذلك فى باب المبتدأ والخبر(١) .

---

(١) هنا أمران نحب أن ننبهك إليهما :

الأول : أن عامل الحال على ثلاثة أنواع : نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه ، ونوع يجب حذفه ولا يجوز ذكره ، ونوع يجوز لك ذكره ويجوز لك حذفه .

فأما النوع الذى يجب ذكره ولا يجوز حذفه فهو العامل المعنوى كالظرف واسم الإشارة ؛ فلا يحذف شيء من هذه العوامل ، سواء أعلمت أم لم تعلم ؛ لأن العامل المعنوى ضعيف ؛ فلا يقوى على أن يعمل وهو محذوف .

وأما النوع الذى يجب حذفه فقد بين الشارح ثلاثة مواضع من مواضعه ـ وهى الحال المؤكدة لمضمون جملة ، والحال النائبة مناب الخبر ، والحال الدالة على زيادة أو نقص بتدريج ـ وبقى موضعان آخران ، أولها أن ينوب عنه الحال كقولك لمن شرب : هنيئاً ، ومن ذلك قول كثير :

هَنِيئاً مَرِيئاً غَـــيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ ... لِعَزَّةَ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتِ

وثانيهما : أن تدل الحال على توبيخ ، كقولك : أقاعداً وقد جد الناس ؟ .

وأما النوع الذى يجوز ذكره وحذفه فهو ما عدا هذين النوعين .

الأمر الثانى : أن الأصل فى الحال نفسه ـ بسبب كونه فضلة ـ أنه يجوز حذفه ، وقد يجب ذكره ، وذلك فى خمسة مواضع : أولها : أن يكون الحال مقصوراً عليه ، نحو قولك ؛ ما سافرت إلا راكباً ، وما ضربت علياً إلا مذنباً ، وثانيها : أن يكون الحال نائباً عن عامله كقولك : هنيئاً مريئاً ، تريد كل ذلك هنيئاً مريئاً ، وثالثها أن تتوقف عليه صحة الكلام كقوله سبحانه وتعالى : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) أو يتوقف عليه مراد المتكلم ، نحو قوله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى) ورابعها : أن يكون الحال جواباً ، كقولك : بلى مسرعا ، جواباً لمن قال لك : لم تسر ، وخامسها : أن يكون الحال نائباً عن الخبر ، نحو قولك : ضربى زيداً مسيئاً .

ومما حُذِفَ فيه عامـــلُ الحالِ وُجُوبًا قولُهم : « اشْتَرَيْتُه بِدِرْهَمٍ فصاعـــداً ، وتَصَدَّقْتُ بدينار فَسَافِلا » فـ « صاعدا ، وسافلا » : حالان ، عاملُهما محذوفٌ وُجُوبًا ، والتقدير : « فَذَهَبَ الثمنُ صاعداً ، وذهب المتصدَّقُ به سافلا »

هذا معنى قوله : « وبعض ما يُحْذَفُ ذكرهُ حُظِل » أى بعضُ ما يُحْذَفُ من عامِلِ الحال مُنِـعَ ذِكْرُهُ(١) .

* * *

(١) قد بقى الكلام على صاحب الحال من ناحية الذكر والحذف ـ بعد أن أتينا على ما يتعلق بالحال وبالعامل فيها من هذه الناحية ـ فنقول :

الأصل فى صاحب الحال أن يكون مذكوراً ، وقد يحذف جوازاً ، وقد يحذف وجوباً بحيث لا يجوز ذكره

فيحذف جوازاً إذا حذف عامله ، نحو قولك : راشداً ، أى تسافر راشداً . ويجوز أن تقول : تسافر راشدا .

ويحذف وجوباً مع الحال التى تفهم ازدياداً أو نقصاً بتدريج ، نحو قولهم : اشتريت بدينار فصاعدا ، أى : فذهب الثمن صاعداً ؛ فنى هذا المثال حذف صاحب الحال وعامله .

التَّمْيِيزُ

اسْمٌ ، بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ ، نَكِرَهْ ، يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ(١)

كَشِبْرٍ أَرْضاً ، وَقَفِيزٍ بُرًّا ، وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا(٢)

تقدم من الفَضَلَاتِ : المفعولُ به ، والمفعولُ المطلقُ ، والمفعولُ له ، والمفعولُ فيه ، والمفعولُ معه ، والمستثنى ، والحالُ ، وبقى التمييز — وهو المذكور فى هذا الباب — ويسمى مُفَسِّراً ، وتفسيراً ، ومبيِّناً ، وتبييناً ، ومميِّزاً ، وتمييزاً .

وهو : كل اسم ، نكرة ، متضمن معنى « مِنْ » ، لبيان ما قبله من إجمال ، نحو : « طَابَ زَيْدٌ نَفْساً ، وعِنْدِى شِبْرٌ أَرْضاً » .

واحترز بقوله : « مُتَضمن معنى مِنْ » من الحال ؛ فإنها متضمنة معنى « فى » .

وقوله : « لبيان ما قبله » احتراز مما تضمن معنى « من » وليس فيه بيانٌ لما قبله : كاسم « لا » التى لنفى الجنس ، نحو : « لاَ رَجُلَ قَائِمٌ » فإنّ التقدير : « لا من رجل قائم » .

---

(١) « اسم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو اسم « بمعنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم ، ومعنى مضاف و « من » قصد لفظه : مضاف إليه « مبين » نعت آخر لاسم « نكرة » نعت ثالث لاسم « ينصب » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب « تمييزاً » حال من نائب الفاعل المستتر فى قوله ينصب « بما » جار ومجرور متعلق بينصب . و « قد فسره » فسر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائب مفعوله ، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلا بالباء .

(٢) « كشبر » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « أرضاً » تمييز لشبر « وقفيز » معطوف على شبر « برا » تمييز لقفيز « ومنوين عسلا » مثله « وبراً » معطوف على قوله عسلا .

وقوله : « لبيان ماقبله من إجمال » يشمل نوعى التمييز ، وهما : المبين إجمالَ ذاتٍ ، والمبين إجمالَ نسبةٍ .

فالمبين إجمالَ الذاتِ هو : الواقع بعد المقَادِيرِ — وهى المَمْسُوحَاتُ ، نحو : « لَهُ شِبْرٌ أرْضاً » والمكيلاتُ ، نحو : « لهُ قَفِيزٌ بُرًّا » والموزوناتُ ، نحو : « لهُ مَنَوَانِ عَسَلاً وتمراً » — والأعدادِ(١) ، نحو : « عِنْدِى عِشْرُونَ درهما » .

وهو منصوب بما فَسَّرَهُ ، وهو : شبر ، وقفيز ، ومَنَوَانِ ، وعشرون .

والمُبَيِّنُ إجمالَ النسبةِ هو : المَسُوقُ لبيان ما تَعَلَّقَ به العاملُ : من فاعل ، أو مفعول ، نحو : « طَابَ زَيْدٌ نَفساً » ، ومثله : (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً) ، و « غَرَسْتُ الأرْضَ شَجَراً » ، ومثله : (وَفَجَّرْنَا الأرْضَ عُيُونَا) .

فـ « نفساً » تمييز منقول من الفاعل ، والأصلُ : « طَابَتْ نَفسُ زَيْدٍ » ، و « شجراً » منقول من المفعول ، والأصلُ : « غَرَسْتُ شَجَرَ الأرْضِ » فَبَيَّنَ

---

(١) قول الشارح « والأعداد » عطف على قوله « المقادير » فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير ، وعلى هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تميز إجمال الذات بعدهما — وهما المقادير ، والأعداد — وبقى عليه شيئان آخران .

أولهما : ما يشبه المقادير ، مما أجرته العرب مجراها لشبهه بها فى مطلق المقدار ، وإن لم يكن منها لعدم دلالته على مقدار معين محدود ، كقولك : قد صببت عليه ذنوبا ماء واشتريت نحياسمنا ، وقولهم : على التمرة مثلها زبداً .

وثانيهما : ما كان فرعا للتمييز ، نحو قولك : أهديته خاتماً فضة ، على ما هو مذهب الناظم تبعاً للمبرد فى هذا المثال من أن فضة ليس حالا ؛ لكونه جامداً ، وكون صاحبه نكرة ، وكونه لازما ، مع أن الغالب فى الحال أن تكون منتقلة . وذهب سيبويه إلى أن فضة فى المثال المذكور حال ، وليس تمييزاً ؛ لأنه خص التمييز بما يقع بعد المقادير وما يشبهها .

« نفسًا » الفاعلَ الذى تَعَلَّقَ بهِ الفعلُ ، وَبَيَّنَ « شجراً » المفعولَ الذى تَعَلَّقَ به الفعلُ .

وَالنَّاصِبُ له فى هذا النوع [هو] العَامِلُ الذى قبله .

* * *

وَبَعْدَ ذِى وَشِبْهِهَا اجْـــرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا ، كَـ « مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا »[1]

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ « مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا »[2]

أشار بـ « ذى » إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فى البيت من المُقَدَّرَات — وهو ما دَلَّ

---

(١) « بعد » ظرف متعلق باجرر ، وبعد مضاف و « ذى » اسم إشارة مضاف إليه « وشبهها » الواو عاطفة ، شبه : معطوف على ذى ، وشبه مضاف ، وها : مضاف إليه « اجرره » اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « إذا » ظرف أشرب معنى الشرط « أضفتها » فعـــل وفاعل ومفعول به ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها « كمد » الكاف جارة لقول محذوف ، مد : مبتدأ ، ومد مضاف و « حنطة » مضاف إليه « غذا » خبر المبتدأ .

(٢) « والنصب » مبتدأ « بعد » ظرف متعلق به ، وبعد مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة « وجبا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب ، والجملة من وجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما أضيف « مثل » خبر كان « ملء » مبتدأ ، وملء مضاف و « الأرض » مضاف إليه ، والخبر محذوف تقديره : لى ، مثلا ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة مثل إليها « ذهبا » تمييز .

على مساحةٍ ، أو كَيْلٍ ، أو وَزْنٍ — فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يُضَفْ إلى غيره ، نحو : « عِنْدِى شِبْرُ أَرْضٍ ، وَقَفِيزُ بُرٍّ ، وَمَنَوَا عَسَلٍ وَتَمْرٍ » .

فإن أُضِيفَ الدَّالُّ على مقدار إلى غير التمييز وَجَبَ نَصْبُ التمييز ، نحو : « ما فى السماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا » ، ومنه قوله تعالى : (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأرضِ ذَهَبًا) .

وأما تمييز العدد فسيأتى حكمه فى باب العدد .

* * *

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ مُفَضِّلاً : كَـ « أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ »[1]

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل : إن كان فاعلا فى المعنى وَجَبَ نَصْبُهُ ، وإن لم يكن كذلك وجَبَ جَرُّهُ بالإضافة .

وعَلاَمَةُ ماهو فاعل فى المعنى : أن يصلح جَعْلُهُ فاعلا بعد جَعْلِ أفعل التفضيل فِعْلاً ، نحو : « أنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً ، وَأَكْثَرُ مَالاً » فـ « منزلا ، ومالا » يجبُ نصبهما ؛ إذ يصح جَعْلُهما فاعلين بعد جَعْلِ أفعل التفضيل فِعْلاً ؛ فتقول : أنت عَلاَ منزِلُكَ ، وكَثُرَ مالُكَ .

ومثالُ ما ليس بفاعل فى المعنى[2] « زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ »

---

(١) « والفاعل » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله انصبن الآتى — « المعنى » منصوب على نزع الخافض ، أو مفعول به للفاعل ، أو مجرور تقديراً بإضافة الفاعل إليه « انصبن » انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة . ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « بأفعلا » جار ومجرور متعلق بانصبن « مفضلا » حال من الفاعل المستتر وجوباً فى انصبن « كأنت » الكاف جارة لقول محذوف ، أنت : مبتدأ « أعلى » خبر المبتدأ « منزلا » تمييز .

(٢) ضابط ما ليس بفاعل فى المعنى : أن يكون أفعل التفضيل بعضاً من جنس التمييز ، =

[فيجب جَرُّهُ بالإضافة ، إلا إذا أُضِيفَ « أَفْعَلُ » إلى غيره ؛ فإنه ينصب حينئذٍ ، نحو : « أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلاً »](١) .

* * *

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزْ ، كَـ« أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا »(٢)

يقعُ التمييزُ بعد كلِّ ما دلَّ على تعجب ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْداً رَجُلاً » ،

= ويعرف ذلك بصحة حذف أفعل التفضيل ، ووضع لفظ بعض موضعه ، فنحو « زيد أفضل رجل » تجد أفعل التفضيل - وهو أفضل - باعتبار الفرد الذى يتحقق فيه - واحدا من جنس الرجل ، وكذلك نحو « هند أفضل امرأة » تجد أفعل التفضيل بعض الجنس ، ويمكن أن تحذف أفعل التفضيل فى المثالين وتضع مكانه لفظ « بعض » فتقول : زيد بعض جنس الرجل ، أى بعض الرجال ، وهند بعض جنس المرأة ، أى بعض النساء .

(١) من تقرير هذه المسألة تعلم أن تمييز أفعل التفضيل يجب جره فى صورة واحدة ، وهى : أن يكون التمييز غير فاعل فى المعنى ، وأفعل التفضيل ليس مضافا لغير تمييزه ، ويجب نصبه فى صورتين اثنتين ؛ أولاهما : أن يكون التمييز فاعلا فى المعنى — سواء أضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى الناس منزلا ، أم لم يضف إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى منزلا — وثانيتهما : أن يكون التمييز غير فاعل فى المعنى ، بشرط أن يكون أفعل مضافا إلى غير التمييز ، نحو أنت أفضل الناس بيتاً ؛ لأنه يتعذر حينئذ إضافة أفعل التفضيل مرة أخرى .

(٢) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « ميز » الآتى ، وبعد مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « اقتضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « تعجباً » مفعول به لاقتضى ، والجملة من اقتضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « ميز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كأكرم » الكاف جارة لقول محذوف ، أكرم : فعل ماض جاء على صورة الأمر « بأبى » الباء زائدة ، أبى : فاعل أكرم ، وأبى مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « أبا » تمييز .

وأَكْرِمْ بأبى بكر أبًا ، ولله دَرُّك عالِمًا ، وحَسْبُكَ بزَيْدٍ رَجُلاً ، وكَفَى به عالِمًا »(١) .

١٩٣ — و * يا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ *

* * *

(١) ذهب ابن هشام إلى أن التميز فى كل هذه الأمثلة من تمييز النسبة ، وليس بسديد ، بل فى الكلام تفصيل ، وتلخيصه أنه إن كان فى الكلام ضمير غائب ، ولم يبين مرجعه ، كما فى قولهم « لله دره فارساً » كان من تمييز المفرد ؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه فى هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه ، فإن لم يكن ضمير أصلا ، نحو لله در زيد فارساً ، أو كان ضمير خطاب ، نحو لله درك فارساً ، أو كان ضمير غائب علم مرجعه نحو زيد لله دره فارساً — فهو من تمييز النسبة ، وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد فى صورة واحدة ، ويكون تمييز نسبة فى ثلاث صور .

١٩٣ — هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره قوله :

* بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ *

اللغة : « بانت » بعدت ، وفارقت « لتحزننا » لتدخل الحزن إلى قلوبنا ، وتقول : حزننى هذا الأمر يحزننى ، من باب نصر ، وأحزننى أيضاً ، وفى التنزيل العزيز : (إنى ليحزننى أن تذهبوا به) « عفارة » اسم امرأة .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جارتا » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، وجارة مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه « ما » اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « أنت » خبر المبتدأ « جاره » تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار .

الشاهد فيه : قوله « جاره » حيث وقع تمييزاً بعد ما اقتضى التعجب ، وهو قوله : « ما أنت » .

فإن قلت : أهو تمييز نسبة أم تمييز ذات ؟

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِى الْعَدَدْ
وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى : كَـ « طِبْ نَفْساً تُفَدْ »(١)

يجوز جرُّ التمييز بِمِنْ إن لم يكن فاعلا فى المعنى ، ولا مميزاً لعدد ؛ فتقول : « عِنْدِى شِبْرٌ مِنْ أَرْضٍ ، وَقَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ ، وَمَنَوَانِ مِنْ عَسَلٍ وَتَمْرٍ ، وغَرَسْتُ الأرض من شجرٍ » ولا تقول : « طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ » ولا « عندى عِشْرُونَ مِنْ درهم » .

* * *

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا(٢)

= قلت : لاخلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا « جاره » تمييزاً فى أنه من قبيل تمييز النسبة ، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر ؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبة ، وأما على ما ذكرناه قريباً من الفرق بين بعض المثل وبعضها الآخر فهو أيضاً من تمييز النسبة ؛ لأن الضمير المذكور فى الكلام ضمير مخاطب ، فهو معلوم ما يراد به .

فإن قلت : فهل يجوز أن أجعل « جارة » شيئاً غير التمييز ؟

قلت : قد ذهب جمهرة عظيمة من العلماء إلى أنه حال ، وأرى لك أن تأخذ به .

(١) « واجرر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بمن » جار ومجرور متعلق باجرر « إن » شرطية « شئت » فعل ماض فعل الشرط ، وضمير المخاطب فاعله « غير » مفعول به لاجرر ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، « العدد » مضاف إليه « والفاعل » معطوف على ذى « المعنى » منصوب بنزع الخافض أو مضاف إليه ، أو مفعول به للفاعل ، وهو مجرور تقديراً بالإضافة أو منصوب تقديراً على المفعولية أو على نزع الخافض « كطب » الكاف جارة لقول محذوف ، طب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « نفساً » تمييز « تفد » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم فى جواب الأمر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) « وعامل » مفعول به مقدم لقوله «قدم» الآتى ، وعامل مضاف ، و «التمييز» =

مَذْهَبُ سيبويه — رحمه الله ! — أنه لا يجوز تقديمُ التمييزِ على عامله ، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف ؛ فلا تقول : « نَفْساً طَابَ زَيْدٌ » ولا « عندى درهما عشرون » .

وأجاز الكسائى ، والمازنى ، والمبرد ، تقديمَه على عامله المتصرف ؛ فتقول : « نَفْساً طَابَ زَيْدٌ ، وشَيْباً اشْتَعَلَ رَأْسِى » ومنه قولُه :

١٩٤ — أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟
وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

= مضاف إليه « قدم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مطلقاً » منصوب على الحال من « عامل التمييز » « والفعل » مبتدأ « ذو » نعت للفعل ، وذو مضاف ، و « التصريف » مضاف إليه « نزراً » حال من الضمير المستتر فى قوله سبق الآتى « سبقا » سبق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، والألف للاطلاق ، والجملة من سبق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

١٩٤ — ينسب هذا البيت للمخبل السعدى ، وقيل : هو لأعشى همدان ، وقيل : هو لقيس بن الملوح العامرى .

المعنى : ماينبغى لليلى أن تهجر محبا وتتباعد عنه ، وعهدى بها والشأن أن نفسها لاتطيب بالفراق ولا ترضى عنه .

الإعراب : « أتهجر » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، تهجر : فعل مضارع « ليلى » فاعل تهجر « بالفراق » جار ومجرور متعلق بتهجر « حبيبها » حبيب : مفعول به لتهجر ، وحبيب مضاف وها : مضاف إليه «وما» الواو واو الحال ، ما : نافية «كان» فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن « نفساً » تمييز متقدم على العامل فيه ، وهو قوله « تطيب » الآتى « بالفراق » جار ومجرور متعلق بتطيب « تطيب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ليلى ، والجملة من تطيب وفاعله فى محل نصب خبر « كان » =

وقوله :

١٩٥ — ضَيَّعْتُ حَزْمِىَ فِى إِبْعَادِىَ الْأَمَلاَ
وَمَا أَرْعَوَيْتُ ، وَشَيْباً رَأْسِىَ اشْتَعَلاَ

وَوَافَقَهُمُ المصنف فى غير هذا الكتاب على ذلك ، وجعله فى هذا الكتاب قليلا .

= الشاهد فيه : قوله « نفسا » فإنه تمييز ، وعامله قوله «تطيب» . وقد تقدم عليه ، والأصل « تطيب نفساً » وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازنى والمبرد ، وتبعهم ابن مالك فى بعض كتبه ، وهو — فى هذا البيت ونحوه — عند الجمهور ضرورة ؛ فلا يقاس عليه .

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الرواية فى بيت الشاهد :

* وَمَا كَانَ نَفْسِى بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ *

ونقل أبو الحسن أن الرواية فى ديوان الأعشى هكذا :

أَتُؤْذِنُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكُ نَفْسِى بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فى البيت .

وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : والذى وجدته فى ديوان أعشى همدان رواية البيت كما رواه الشارح وأكثر النحاة ؛ ففيه الشاهد الذى يساق من أجله .

١٩٥ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « الحزم » ضبط الرجل أمره ، وأخذه بالثقة « ارعويت » رجعت إلى ما ينبغى لى ، والارعواء : الرجوع الحسن .

الإعراب : « ضيعت » فعل وفاعل « حزمى » حزم : مفعول به لضيع ، وحزم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فى إبعادى » الجار والمجرور متعلق بضيع ، وإبعاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الأملا » مفعول به للمصدر « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « ارعويت » فعل وفاعل « وشيباً » تمييز متقدم على عامله وهو قوله « اشتعلا » الآتى « رأسى » رأس : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « اشتعلا » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرأس ، والألف للاطلاق ، والجملة من اشتعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ . =

فإن كان العاملُ غيرَ متصرفٍ ؛ فقد منعوا التقديم[1] : سواء كان فعلا ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زيداً رجلا » أو غيره ، نحو : « عندى عشرون درهما » .

وقد يكون العاملُ متصرفاً ، ويمتنع تقديم التميز عليه عند الجميع ، وذلك نحو : « كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلاً » فلايجوز تقديم « رَجُلاً » على « كَفَى » وإن كان فعلا متصرفاً ؛

= الشاهد فيه : قوله « شيباً » حيث تقدم — وهو التمييز — على عامله المتصرف ، وهو قوله اشتعل ، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد ، والكسائى ، والمازنى ، وابن مالك فى غير الألفية ، ولكنه فى الألفية قد نص على ندرة هذا ، ومثله قول الشاعر :

أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْـلِ الْمُنَى وَدَاعِى الْمَنُونِ يُنَادِى جِهَارَا ؟

وقول الآخر :

وَلَسْتُ ، إِذَا ذَرْعاً أَضِيقُ ، بِضَارِعٍ وَلاَ يَائِسٍ — عِنْدَ التَّعَسُّرِ — مِنْ يُسْرِ

وقول ربيعة بن مقروم الضبي :

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيـدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قول الشاعر :

إِذَا الْمَرْءُ عَيْناً قَرَّ بِالعَيْشِ مُثْرِياً وَلَمْ يُعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُـذَمَّـمَا

والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون « المرء » مبتدأ وجملة « قرعينا » فى محل رفع خبره ، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون « المرء » فاعلا لفعل محذوف يفسره ما بعده فلا شاهد فيه ، لأن التقدير على هذا المذهب : إذا قر المرء عيناً بالعيش ؛ فالعامل فى التمييز متقدم عليه وهو الفعل المقدر ، إلا أن يدعى مدع أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل نفسه .

(١) وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر اتفاقا ، كقول الراجز :

وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَاراً مِثْلُهَا قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا

لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعلُ التعجبِ ؛ فمعنى قولك : « كفى بزيد رجلا » مَا أَكْفَاهُ رَجُلاً[1] !.

* * *

(١) من القواعد المقررة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، ويجرى ذلك فى كثير من الأبواب ، ونحن نذكر لك ههنا بعض هذه المتشابهات لتعرف كيف كان العرب يجرون فى كلامهم ، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدها ، ثم لتعود بذاكرتك إلى ما سبق لك أن قرأته فى هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك .

(ا) المشتقات كلها — من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة — أشبهت الفعل فى مادته ومعناه ، فأخذت حكمه ، فرفعت الفاعل ، ونصب المتعدى منها المفعول .

(ب) ما ، ولا ، وإن ، ولات ، هذه الحروف أشبهت ليس فى المعنى ، فأخذت حكمها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

(ج) إن وأخواتها ، أشبهت الفعل فى معناه ، فرفعت ونصبت ، وقدم منصوبها وجوباً على مرفوعها ، بعكس الفعل ، ليظهر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل لكونها فرعاً ، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة .

(د) تشابهت « إلا » و « غير » فأخذت كل واحدة منهما حكم الأخرى ، فوقعت « غير » أداة استثناء كإلا ، ووقعت « إلا » صفة كغير .

(ه) تشابهت « عسى » و « لعل » فجاء خبر عسى شذوذا مفردا كخبر لعل ، فى نحو « عسى الغوير أبؤسا » وجاء خبر لعل مضارعا مقترنا بأن فى نحو « لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته » .

(و) أشبه الاسم الموصول أسماء الشرط ، فجاز أن تدخل الفاء فى خبر الاسم الموصول فى نحو « من يزورنى فإنى أكرمه » كما تدخل فى جواب الشرط .

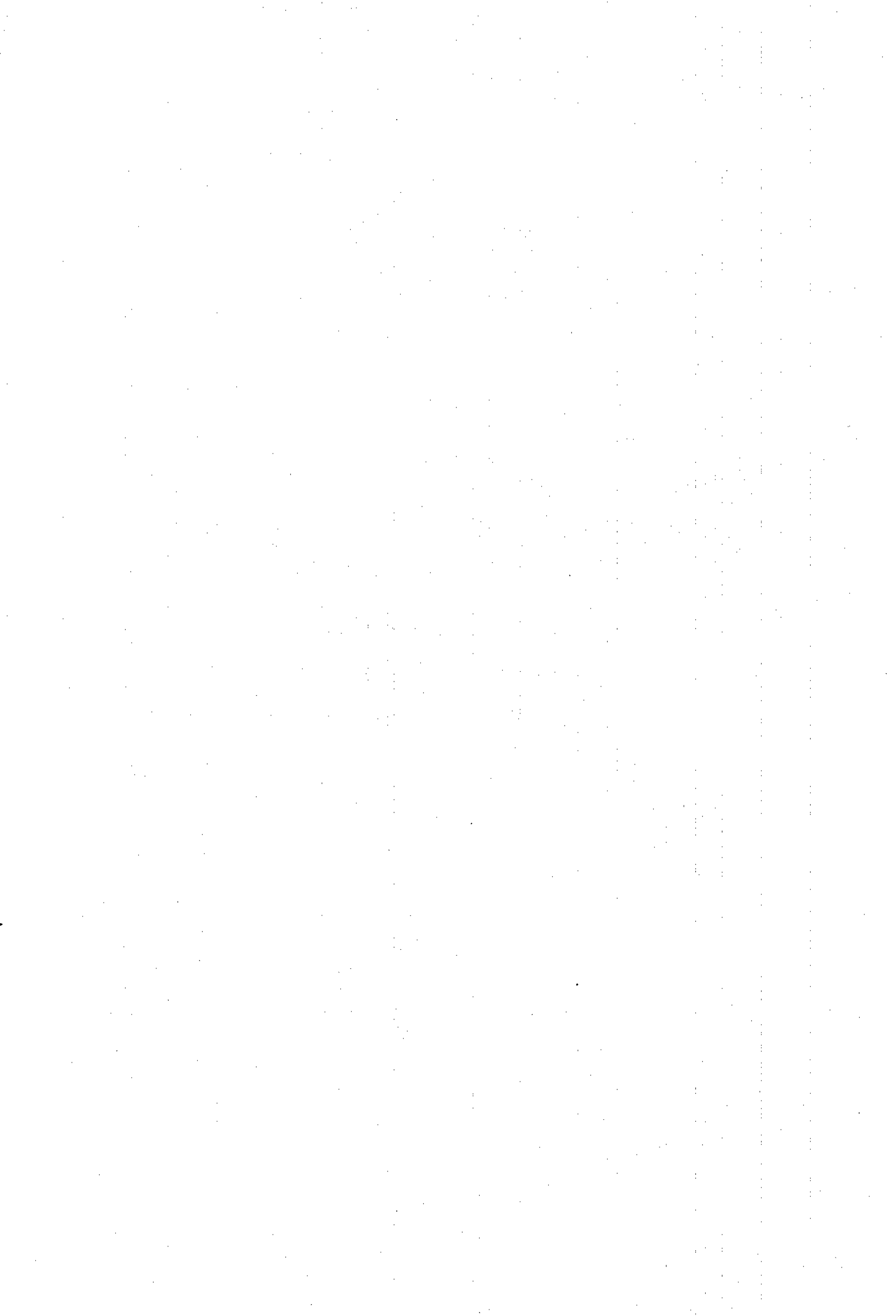
* * *

قد تم — بعون الله تعالى ، وحسن تأييده — الجزء الثانى من شرح العلامة « ابن عقيل » على ألفية ابن مالك ، وحواشينا عليه التى سميناها « منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل » ويليه — إن شاء الله تعالى — الجزء الثالث ، مفتتحاً بحروف الجر .

هذا ، وقد عنينا بتحقيق مباحث الكتاب فى هذه الطبعة ؛ فجاء — بحمد الله جلت قدرته ! — على خير ما يرجى من الإتقان ، وتلاقت فيه جميع شروح الكتاب وحواشيه على كثرتها ، فصار بحيث يغنى عن جميعها ، ولا يغنى عنه شىء منها .

كتبه المفتقر إلى عفو الله تعالى

محمد محيى الدين عبد الحميد



فهرس الموضـــوعات

الواردة فى الجزء الثانى من « شرح ابن عقيل » على ألفية ابن مالك
وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل ، بتحقيق ، شرح ابن عقيل »

ص	الموضوع
	لا التى لنفى الجنس
٥	تعمل « لا » عمل إن بشروط
٦	أنواع اسم « لا » النافية ، وحكم كل نوع منها
١١	حكم المعطوف على اسم « لا » إذا تكررت لا
١٦	نعت اسم لا
١٩	العطف على اسم لا إذا لم تكرر لا
٢٠	تأخذ « لا » مع همزة الاستفهام مثل ما تأخذه بدونها من الأحكام
٢٤	إذا دل دليل على خبر « لا » حذف
	ظن وأخواتها
٢٨	ألفاظ هذه الأفعال ، وأنواعها . ومعانى كل منها ، والاستشهاد على ذلك
٤٣	التعليق والإلغاء
٤٦	يجوز إلغاء العامل المتوسط والمتأخر دون المتقدم
٥٢	علم بمعنى عرف ، وظن بمعنى اتهم ، ورأى بمعنى حلم
٥	متى يجوز حذف المفعولين ، أو أحدهما ؟ ومتى لا يجوز ؟
٥٧	يستعمل القول بمعنى الظن
	أعلم وأرى
٦٤	ذكر الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل
٦٥	ما ثبت لمفعولى علم يثبت للثانى والثالث من مفاعيل هذه الأفعال
٦٦	ما يتعدى لواحد من الأفعال يتعدى لاثنين بالهمزة ، ويثبت لثانيهما ما يثبت للمفعول الثانى من مفعولى « كسا »
٦٧	تتمة أفعال هذا الباب والاستشهاد لها
	الفاعل
٧٤	تعريف الفاعل
٧٦	حكم الفاعل التأخر عن فعله
٧٩	إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا تجرد الفعل عند جمهرة العرب من علامة التثنية والجمع
٨٥	إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه
٨٦	ه قف على اختلاف العلماء فى الاسم المرفوع بعد أداة الشرط
٨٧	يؤنث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا

ص	الموضوع
٨٨	يجب تأنيث الفعل فى موضعين
٨٩	الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث
٩١	قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند لفاعل مؤنث من غير فصل بينهما
٩٤	ه إسناد الفعل إلى ما يدل على جمع
٩٦	الأصل فى الفاعل أن يلى الفعل ويعقبه المفعول ، وقد يخالف ذلك الأصل
٩٧	قد يجب تأخير المفعول وتقديم الفاعل عليه
١٠٤	المفعول المتصل بضمير الفاعل ، والفاعل المتصل بضمير المفعول

النائب عن الفاعل

ص	الموضوع
١١١	إذا حذف الفاعل قام المفعول مقامه ، وأخذ أحكامه
١١٢	تغيير صورة الفعل عند إسناده للمفعول
١١٤	لك فى الفعل الأجوف الثلاثى إذا أسند إلى المفعول ثلاثة أوجه ، وإذا خيف لبس فى أحد هذه الأوجه وجب تركه
١١٩	يقوم مقام الفاعل : إما المصدر ، وإما الظرف ، وإما الجار والمجرور
١٢١	متى وجد المفعول لم ينب عن الفاعل غيره
١٢٣	إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين فأيهما ينوب عن الفاعل ؟

ص	الموضوع

الاشتغال

ص	الموضوع
١٢٨	ه أركان الاشتغال ، وشروط كل ركن منها
١٢٩	ضابط الاشتغال
١٣١	المواضع التى يجب فيها نصب الاسم المشتغل عنه
١٣٥	المواضع التى يجب فيها رفعه
١٠	المواضع التى يترجح فيها نصبه
١	متى يجوز الوجهان على السواء ؟
—	متى يترجح الرفع على النصب ؟
١٤١	الفعل المتصل بضمير الاسم والمنفصل منه بحرف جر أو بإضافة سواء
١٤٢	الوصف العامل كالفعل

تعدى الفعل ولزومه

ص	الموضوع
١٤٥	تعريف الفعل المتعدى ، وعلامته
١٤٨	الفعل المتعدى على ثلاثة أقسام
١٤٩	يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر ، فإن حذف حرف الجر انتصب المجرور
١٥٣	إذا كان للفعل مفعولان تقدم منهما ما هو فاعل فى المعنى ، وقد يجب ذلك ، وقد يمتنع
١٥٥	يجوز حذف الفضلة إن لم يضر حذفها
١٥٦	يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل

ص الموضوع

التنازع فى العمل

١٥٧ ضابط التنازع

— ه قف على أنواع العاملين ، وما يشترط فيهما

١٦٠ ه قف على خلاف النحاة فى ترجيح أى العاملين ، ووجه ذلك

١٦٠ العامل المهمل يعمل فى ضمير الاسم ، وإذا كان العامل فى الظاهر هو ثانى العاملين لم يضمر مع أولهما إلا المرفوع

المفعول المطلق

١٦٩ تعريف المفعول المطلق

١٧٠ يعمل فيه الفعل ، أو الوصف ، أو المصدر

— ه قف على شروط الفعل والوصف اللذين يعملان فى المفعول المطلق

١٧١ أيهما أصل للآخر : الفعل ، أو المصدر ؟

١٧٢ المفعول المطلق على ثلاثة أنواع

١٧٣ ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعولية المطلقة عدة أشياء

١٧٤ ما يجب إفراده من المصادر ، وما يجوز تثنيته وجمعه

١٧٥ حذف العامل فى المفعول المطلق إما ممتنع ، وإما جائز ، وإما واجب

المفعول من أجله

١٨٥ تعريف المفعول له ، وحكمه

١٨٧ المفعول له على ثلاثة أنواع ، وحكم كل نوع

ص الموضوع

المفعول فيه

١٩١ تعريف الظرف

١٩٢ حكم الظرف ، وبيان ما يعمل فيه

١٩٣ العامل فى الظرف إما مذكور ، وإما محذوف : جوازاً ، أووجوبا

١٩٤ كل أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ، وإنما يقبل ذلك من أسماء المكان نوعان : المبهم ، وما اشتق من مصدر فعله العامل فيه

١٩٨ الظرف على قسمين : متصرف ، وغير متصرف

٢٠٠ ينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيرا ، وعن ظرف المكان قليلا

المفعول معه

٢٠٢ تعريف المفعول معه ، وبيان العامل فيه

٢٠٣ ه قف على اختلاف العلماء فيما يجوز أن يكون مفعولا معه

٢٠٤ قد ينصب المفعول معه ولم يتقدمه فى اللفظ فعل

٢٠٦ الاسم الواقع بعد الواو على ثلاثة أضرب

الاستثناء

٢٠٩ حكم المستثنى الواقع بعد « إلا »

٢١٦ حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه

٢١٨ حكم الاستثناء المفرغ

ص	الموضوع
٢١٩	حكم « إلا » إذا تكررت للتوكيد
٢٢٢	حكم «إلا» إذا تكررت لغير توكيد
٢٢٥	حكم المستثنى بغير وسوى ، وحكم « غير » نفسها
٢٣٢	حكم المستثنى بليس ولا يكون ، وبخلا وعدا
٢٣٨	حكم المستثنى بحاشا
	الحال
٢٤٢	تعريف الحال
٢٤٤	الأكثر فى الحال أن يكون مشتقاً وأن يكون منتقلا
٢٤٥	المواضع التى تأتى فيها الحال جامدة
٢٤٨	لا تكون الحال إلا نكرة ، وقد تجىء معرفة على التأويل بنكرة
٢٥٢	قد تقع الحال مصدرا منكرا
٢٥٦	حق صاحب الحال أن يكون معرفة ، وقد يكون نكرة بشرط أن يكون معه مسوغ ، وبيان مسوغات ذلك
٢٦٣	لا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بالحرف ، ويتقدم على غيره
٢٦٦	لا يجىء الحال من المضاف إليه ، إلا فى ثلاثة أحوال
٢٧٠	متى يجوز تقديم الحال على العامل فيه ؟ ومتى يمتنع ذلك ؟
٢٧٤	قد يتعدد الحال وصاحبه واحد أو متعدد
٢٧٦	الحال على ضربين: مؤسسة، ومؤكدة
٢٧٨	الحال قد تكون جملة ، بشرط أن يكون لها رابط
٢٨١	ه قد يجب أن يكون الرابط الضمير ، ومواضع ذلك
—	قد يجوز الربط بالضمير ، وبالواو ، وبهما
٢٨٣	يحذف عامل الحال : جوازاً ، أو وجوبا
	التمييز
٢٨٦	تعريفه ، وبيان أنواعه ، وحكمه
٢٨٩	ه حكم التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل
٢٩٠	يقع التمييز بعد كل ما يقتضى التعجب
٢٩٢	ما يجوز جره بمن من التمييز ، وما لا يجوز
—	لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، واختلاف العلماء فى بعض مسائل من ذلك

تمت فهرس الجزء الثانى ، والحمد لله أولا وآخرا
وصلاته وسلامه على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه

شرح ابن عقيل

قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل
العقيلي ، المصري ، الهمداني

المولود فى سنة ٦٩٨ والمتوفى فى سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفيـــة

الإمام الحجة الثبت : أبى عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود فى سنة ٦٠٠ والمتوفى فى سنة ٦٧٢ من الهجرة

« ما تحت أديم السماء »
« أنحى من ابن عقيل »
أبو حيان

ومعه كتاب

منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محيى الدين عبد الحميد
غفر الله تعالى له ولوالديه !

الطبعة الشرعية الوحيدة
والمتعاقد عليها

الطبعة العشرون
رمضان ١٤٠٠ هـ ـ يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع
دار التراث
القاهرة

دار مصر للطباعة
سعيد جودة السحار وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

حُرُوفُ الْجَرِّ

هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ ، وَهِىَ : مِنْ ، إِلَى ،
حَتَّى ، خَلاَ ، حَاشَا ، عَدَا ، فِى ، عَنْ ، عَلَى
مُذْ ، مُنْذُ ، رُبَّ ، اللاَّمُ ، كَىْ ، وَاوٌ ، وَتَا ،
وَالْكَافُ ، وَالْبَاءُ ، وَلَعَلَّ ، وَمَتَى (١)

هذه الحروف العشرون كُلُّها مختَصَّةٌ بالأسماء ، وهى تَعْمل فيها الْجَرَّ ، وتَقَدَّمَ الكلامُ على « خَلاَ ، وحَاشَا ، وعَدَا » فى الاستثناء ، وقَلَّ مَنْ ذكر « كَىْ ، ولَعَلَّ ، ومَتَى » فى حروف الجر .

فأما « كى » فتكون حَرْفَ جَرٍّ فى موضعين (٢) :

أحدهما : إذا دَخَلَتْ على « ما » الاستفهامية ، نحو : « كَيْمَهْ ؟ » أى : لِمَهْ ؟ فـ« ما » استفهامية مجرورة بـ« كى » ، وحُذِفَتْ أَلِفُهَا لدخول حرف الْجَرِّ عليها ، وجىء بالهاء للسكت .

---

(١) « هاك » ها : اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والكاف حرف خطاب « حروف » مفعول به لاسم الفعل ، وحروف مضاف و « الجر » مضاف إليه « وهى » مبتدأ « من » قصد لفظه : خبر المبتدأ « إلى ، حتى ، خلا — إلخ البيتين » معطوفات على « من » بإسقاط حرف العطف فى بعضها وإثباته فى بعضها الآخر .

(٢) ولكى الجارة موضع ثالث تقع فيه ، وهو : أن يكون مدخولها « ما » المصدرية ، كما فى قول الشاعر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ ؛ فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أى للضر والنفع ، وتقديره على نحو ما قال الشارح فى الموضع الثانى .

الثانى : قولك : « جِئْتُ كَىْ أُكْرِمَ زَيْداً » فـ « أُكْرِمَ » : فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ « أَنْ » بعد « كى »[1] ، و « أَنْ » والفعلُ مُقَدَّرَانِ بمصدرٍ مجرورٍ بـ « كى » والتقدير : جئت [كَىْ إِكْرَامِ زَيْدٍ ، أى] لإكرام زيد .

وأما « لَعَلَّ » فالجرُّ بها لغة عُقَيْلٍ ، ومنه قوله :

١٩٦ — * لَعَلَّ أَبِى الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

---

(١) اعلم أنه قد يؤتى بلام الجر قبل كى ؛ فيقال : « جئت لكى أتعلم » ، وقد يؤتى بأن المصدرية بعد كى ؛ فيقال : « جئت كى أن تكرمنى » ، وعلى الوجه الأول تكون كى مصدرية بلا تردد ، وهو الأكثر استعمالا ، وعلى الوجه الثانى تكون كى حرف جر دال على التعليل بلا تردد ، وهو أقل استعمالا من سابقه ، وقد يؤتى بكى غير مسبوقة باللام ولا سابقة لأن ، كما يقال : « جئت كى أتعلم » وهى حينئذ تحتمل المصدرية بتقدير اللام قبلها ، وتحتمل أن تكون حرف جر دال على التعليل وأن المصدرية مقدرة بعدها ، وحملها على الوجه الأول أولى ؛ لأنه الأكثر فى الاستعمال كما قلنا . ومن هنا تعلم أن ما جرى عليه الشارح فيه حمل الكلام على أقل الوجهين .

١٩٦ — هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوى ، من قصيدة مستجادة يرثى فيها أخاه أبا المغوار — واسمه هرم ، وقيل : اسم أبى المغوار شبيب — وصدر البيت قوله :

* فَقُلْتُ : ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً *

ومن العلماء من ينسب هذه القصيدة لسهم الغنوى أخى كعب وأبى المغوار جميعاً ، والصواب عند الأثبات من الرواة ما قدمناه ، وقبل هذا البيت قوله :

وَدَاعٍ دَعَا : يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « ادع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أخرى » مفعول به ، وهى صفة أقيمت مقام موصوفها بعد حذفه ، وأصل الكلام : ادع مرة أخرى « وارفع » الواو عاطفة ، وارفع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الصوت » مفعول به لارفع « جهرة » مفعول مطلق « لعل » حرف ترج وجر شبيه بالزائد « أبى » مبتدأ مرفوع تقديرا ، وأبى مضاف و « المغوار »

وقولُه :

١٩٧ — لعَلَّ اللهِ فَضَّلَــكُمْ عَلَيْنَا بِشَىْءٍ أَنَّ أُمَّــكُمُ شَرِيمُ

فـ « أبي المغوار » والاسم الكريم : مبتدآن ، و « قَرِيبٌ » ، و « فضَّلَكُمْ » خبَرَانِ ، و « لَعَلَّ » حرفُ جَرّ زَائِدٌ[1] دَخَلَ على المبتدأ ؛ فهو كالباء فى « بِحَسْبِكَ دِرْهِمٌ » .

= مضاف إليه « منك » جار ومجرور متعلق بقريب الآتى « قريب » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « لعل أبى — إلخ » حيث جر بـ « لعل » لفظ أبى « على لغة عقيل .

١٩٧ — هذا البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها لقائل معين .

اللغة : « أن أمكم » يجوز فى همزة « أن » الفتح والكسر ؛ أما الفتح فعلى أنها مع ما بعدها فى تأويل مصدر بدل من شىء ، وأما الكسر فعلى الابتداء « شريم » هى المرأة المفضاة التى اتحد مسلكاها ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم ، أيضاً .

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجر شبيه بالزائد « الله » مبتدأ ، وهو فى اللفظ مجرور بلعل « فضلكم » فضل : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله ، والكاف مفعول به ، والميم علامة الجمع ، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « علينا ، بشىء » جاران ومجروران يتعلقان بفضل « أن » حرف توكيد ونصب « أمكم » أم : اسم أن ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه « شريم » خبر أن ، وأن واسمها وخبرها فى تأويل مصدر بدل من شىء ، على تقدير فتح همز « أن » ، وأما على كسر الهمزة فإن واسمها وخبرها جملة يقصد بها التعليل .

الشاهد فيه : قوله « لعل الله » حيث جر بلعل ما بعدها لفظاً على لغة عقيل كما فى البيت السابق ، وهو مرفوع فى التقدير ، ولم يمنع من ظهور رفعه إلا الحركة التى اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد .

(١) الصواب أن يقول « حرف جر شبيه بالزائد » وأما الباء فى قولهم « بحسبك درهم » فهى حرف زائد ، فليس التشبيه فى كلام الشارح دقيقاً . =

وقد رُوِيَ على لغة هؤلاء فى لامها الأخيرة الكسرُ والفتحُ ، ورُوِيَ أيضاً حذف اللام الأولى ؛ فتقولُ : « عَلَّ » بفتح اللام وكسرها .

وأما « مَتَى » فالجرُّ بها لغة هُذَيْلٍ ، ومن كلامهم : « أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ » ، يريدون « مِنْ كمه » ومنه قولُه :

١٩٨ — شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ ، لَهُنَّ نَئِيجُ

= واعلم أن حرف الجر إما أن يفيد معنى خاصاً ويكون له متعلق ، وإما ألا يفيد معنى خاصاً ولا يكون له متعلق ، وإما أن يفيد معنى خاصاً ولا يكون له متعلق ؛ فالأول الحرف الأصلى الذى يعقد له النحاة باب حروف الجر ، والثانى هو الحرف الزائد كالباء فى « بحسبك درهم » ومن فى قولك « ما زارنى من أحد » والثالث هو الشبيه بالزائد ، وإنما أشبه الزائد فى أنه لا متعلق له ، وأشبه الأصلى فى الدلالة على معنى خاص كالترجى فى لعل والتقليل فى رب .

١٩٨ — البيت لأبى ذؤيب الهذلى ، يصف السحاب ، وقبله قوله :

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَنَاتِمُ سُودٌ مَاؤُهُنَّ ثَجِيجُ

إِذَا هَمَّ بِالإِقْلَاعِ هَبَّتْ لَهُ الصَّبَا فَأَعْقَبَ نَشْءٌ بَعْدَهَا وَخُرُوجُ

اللغة : « حناتم » جمع حنتمة ، وأصلها الجرة الخضراء ، وأراد هنا السحائب ، شبهها بالجرار « سود » جمع سوداء ، وأراد أنها ممتلئة بالماء « ثجيج » سائل منصب « ترفعت » تصاعدت ، وتباعدت « لجج » جمع لجة — بزنة غرفة وغرف — واللجة : معظم الماء ، « نئيج » هو الصوت العالى المرتفع .

المعنى : يدعو لامرأة — وهى التى ذكرها فيما قبل بيت الشاهد باسم أم عمرو — بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر ، وأخذت ماءها من لجج خضر ، ولها فى تلك الحال صوت مرتفع عال .

الإعراب : « شربن » فعل وفاعل ، ونون النسوة تعود إلى حناتم « بماء » جار ومجرور متعلق بشرب ، وماء مضاف ، و « البحر » مضاف إليه « ثم » حرف عطف « ترفعت » ترفع : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى حناتم أيضاً « متى » حرف جر بمعنى من « لجج » مجرور =

وسيأتى الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها .

ولم يَعُدَّ المصنفُ فى هـذا الكتاب « لولا » من حروف الجر ، وذَكَرَهَا فى غيره .

ومذهبُ سيبويه أنها من حروف الجر ، لكن لا تجرُّ إلا المضمر ؛ فتقول : « لَوْلاَىَ ، وَلَوْلاَكَ ، وَلَوْلاَهُ » فالياء ، والكاف ، والهاء — عند سيبويه — مجروراتٌ بـ « لَوْلاَ » .

وزعم الأَخْفَشُ أنها فى موضع رفع بالابتداء ، ووُضِعَ ضميرُ الجر موضع ضمير الرفع ؛ فلم تعمل « لولا » فيها شيئاً ، كما لا تعمل فى الظاهر ، نحو : « لَوْلاَ زَيْدٌ لأَتَيْتُكَ » .

وزعم المبرد أن هذا التركيب — أعنى « لَوْلاَكَ » ونحوه — لم يَرِدْ من لسان العرب ، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك عنهم ، كقوله :

١٩٩ — أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلاَكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَن

= بمتى ، والجار والمجرور متعلق بترفع ، وقيل : بدل من الجار والمجرور الأول ، وهو بماء البحر « خضر » صفة للجج « لهن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نئيج » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جر صفة ثانية للجج .

الشاهد فيه : قوله « متى لجج » حيث استعمل « متى » جارة ، كما هو لغة قومه هذيل .

(١) قد يقال فى القسم « آللهِ لأفعلن » وقد يقال : « ها الله لأفعلن » بذكر همزة الاستفهام كما فى المثال الأول ، أو ها التنبيه كما فى المثال الثانى ، عوضاً عن باء الجر ، ولم يذكر الناظم ولا الشارح هذين الحرفين فى حروف الجر ؛ نظراً إلى حقيقة الأمر ، وهى أن جر لفظ الجلالة بحرف الجر الذى نابت عنه الهمزة وها ، وليس بالهمزة ولا بها ، فاعرف ذلك .

١٩٩ — البيت لعمرو بن العاص يقوله لمعاوية بن أبى سفيان فى شأن الحسن بن على رضى الله تعالى عنهم أجمعين ، وهو من كلمة أولها قوله : =

. . . .

= مُعَاوِيَ ، إِنِّى لَمْ أُبَايِعْكَ فَلْتَةً وَمَا زَالَ مَا أَسْرَرْتُ مِنِّى كَمَا عَلَنْ

اللغة : « أراق » أسال « يعرض » أراد يتعرض لها بالنيل منها « الأحساب » جمع حسب ، وهو كل ما يعده المرء من مفاخر قومه .

الإعراب : « أتطمع » الهمزة للاستفهام التوبيخى ، تطمع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فينا » جار ومجرور متعلق بتطمع « من » اسم موصول مفعول به لتطمع « أراق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة « دماءنا » دماء : مفعول به لأراق ، ودماء مضاف ونا : مضاف إليه ، والجملة من أراق وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة « ولولاك » لولا : حرف امتناع لوجود وجر ، والكاف فى محل جر بها ، ولها محل آخر هو الرفع بالابتداء كما هو مذهب سيبويه ، والخبر محذوف وجوباً ، والتقدير : لولاك موجود ، وجملة المبتدأ والخبر شرط لولا « لم » نافية جازمة « يعرض » فعل مضارع مجزوم بلم « لأحسابنا » الجار والمجرور متعلق بيعرض ، وأحساب مضاف ونا : مضاف إليه «حسن» فاعل يعرض ، وجملة يعرض وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

الشاهد فيه : قوله « لولاكَ » فإن فيه ردا على أبى العباس المبرد الذى زعم أن « لولا » لم تجىء متصلة بضمائر الجر كالكاف والهاء والياء ، ومثله قول الآخر ، وينسب إلى عمر بن أبى ربيعة ، وليس فى ديوانه ، والصواب أنه للعرجى (انظر خزانة الأدب ٢/٤٢١) :

* لَوْلاَكَ فِى ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجِ *

ومع وروده فى كلام العرب الموثوق بعربيتهم فإنه قليل غير شائع شيوع وقوع الاسم الظاهر والضمير المنفصل بعد لولا ، نحو قوله تعالى : (لولا أنتم لكنا مؤمنين) ونحو قول المتنبى :

لَوْلاَ الْعُقُولُ لَكَانَ أَدْنَى ضَيْغَمٍ أَدْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الإِنْسَانِ

وقول الراجز :

وَاللهِ لَوْلاَ اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلاَ تَصَدَّقْنَا وَلاَ صَلَّيْنَا

وقوله .

٢٠٠ — وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

* * *

---

٢٠٠ — البيت ليزيد بن الحكم بن أبى العاص ، من كلمة له يعتب فيها على ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبى العاص .

اللغة : « موطن » أراد به المشهد من مشاهد الحروب « طحت » هلكت ، ويقال : طاح يطوح كقال يقول ، وطاح يطيح كباع يبيع « بأجرامه » الأجرام : جمع جرم — بكسر الجيم — وهو الجسد « هوى » سقط من أعلى إلى أسفل ، وهو بوزن رمى يرمى « قنة النيق » رأس الجبل « منهوى » ساقط .

المعنى : كثير من مشاهد الحروب لولا وجودى معك فيها لسقطت سقوط من يهوى من أعلى الجبل بجميع جسمه .

الإعراب : « كم » خبرية — بمعنى كثير — مبتدأ ، أو ظرف متعلق بطحت «موطن» تمييزكم مجرور بإضافتها إليه ، وخبر المبتدأ الذى هو كم — على الأول — محذوف ، والتقدير كثير من المواطن لك ، مثلا « لولاى » لولا : حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط ، وهو حرف جر شبيه بالزائد لا يتعلق بشىء عند سيبويه ، وياء المتكلم عنده ذات محلين ، أحدهما جر بلولا ، وثانيهما رفع بالابتداء ، وليس لها إلا محل واحد هو الرفع بالابتداء عند الأخفش ، وعنده أن الشاعر قد استعار ضمير الجر لضمير الرفع ، والخبر محذوف عندهما جميعاً ، والتقدير : لولاى موجود « طحت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر صفة لموطن ، والرابط محذوف ، أى : طحت فيه ، أو هذه الجملة لا محل لها جواب لولا ، وهذا أحسن « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « هوى » فعل ماض « بأجرامه » الجار والمجرور متعلق بهوى ، وأجرام مضاف والهاء مضاف إليه « من قنة » جار ومجرور متعلق بهوى أيضاً ، وقنة مضاف ، و « النيق » مضاف إليه « منهوى » فاعل هوى ، و « ما » المصدرية ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والكاف ومجرورها تتعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف ، أى : طحت طيحاً مثل طيح منهو من قنة النيق بأجرامه =

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ : مُنْذُ ، مُذْ ، وَحَتَّى
وَالْـكَافَ ، وَالْوَاوَ ، وَرُبَّ ، وَالتَّا(١)

وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً، وَبِرُبّْ مُنَكَّراً ، وَالتَّاءُ لِلّٰهِ ، وَرَبّْ(٢)

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ « رُبَّهُ فَتَى » نَزْرٌ ، كَذَا « كَهَا » ، وَنَحْوُهُ أَتَى(٣)

= الشاهد فيه : قوله « لولاى » حيث اتصلت « لولا » بالضمير الذى أصله أن يقع فى محلى الجر والنصب ، وفيه رد على المبرد الذى أنكر أن يقع بعد لولا ضمير من الضمائر المتصلة التى تكون فى محل نصب أو فى محل جر ، وقال : إن ذلك لا يجوز عربية ، وقد جاء هذا الذى أنكره فى هذا الشاهد وفى البيت الذى قبله وفى البيت الذى ذكرناه أثناء شرح البيت السابق ؛ فكان نقل هذه الشواهد ردا عليه .

(١) « بالظاهر » جار ومجرور متعلق باخصص « اخصص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « منذ » قصد لفظه : مفعول به لاخصص « مذ ، وحتى ، والكاف ، والواو ، ورب ، والتا » معطوفات على منذ بإسقاط حرف العطف فى « مذ » وحده .

(٢) « واخصص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بمذ » جار ومجرور متعلق باخصص « ومنذ » معطوف على مذ « وقتا » مفعول به لاخصص « وبرب » معطوف على بمذ « منكرا » معطوف على « وقتا » السابق « والتاء » مبتدأ « لله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ورب » معطوف على لفظ الجلالة .

(٣) « وما » اسم موصول مبتدأ « رووا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة « من نحو » جار ومجرور متعلق برووا « ربه فتى » رب : حرف جر ، والضمير مجرور المحل به ، وفتى : تمييز للضمير ، وهو كلام فى موضع المفعول به لقول محذوف ، وهذا القول المحذوف مجرور بإضافة « نحو » إليه « نزر » خبر المبتدأ ، وهو « ما » الموصولة فى أول البيت « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كها » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ونحوه » الواو عاطفة ، نحو : مبتدأ ، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه « أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نحو الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو نحو .

من حروف الجر ما لا يجرُّ إلا الظاهرَ ، وهى هذه السبعة المذكورة فى البيت الأول ؛ فلا تقول « مُنْذُهُ ، ولا مُذْهُ » وكذا الباقى .

ولا تجر « منذ ، ومذ » من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان[1] ، فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى « فِى » نحو : « ما رأيته مُنْذُ يَوْمِنَا » أى : فى يومنا ، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى « مِنْ » نحو : « ما رأيته مُذْ يَوْمِ الجمعة » أى : من يوم الجمعة ، وسيذكر المصنف هذا فى آخر الباب ، وهذا معنى قوله : « وَاخْصُصْ بمذ ومنذ وقتاً » .

وأما « حتى » فسيأتى الكلامُ على مجرورها عند ذكر المصنف له ، وقد شذّ جَرُّها للضمير ، كقوله :

٢٠١ — فَلاَ وَاللهِ لاَ يُلْفِى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِى زِيَادِ

---

(٢) منذ ومذ يكونان ظرفى زمان ، وهما حينئذ اسمان ، ويكونان حرفى جر ، وحينئذ لا يجران إلا أسماء الزمان ، طلبا للمناسبة بين حالتيهما ، وأما نحو قولك : « ما رأيته منذ حدث كذا ، وما رأيته منذ أن الله خلقه » فإن اسم الزمان مقدر فى هذين المثالين ونحوهما ، وأصل الكلام : منذ زمان حصل كذا ، ومنذ زمان خلق الله إياه .

٢٠١ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها :

اللغة : « يلفى » مضارع ألفى ، ومعناه وجد ، ويروى « لا يلقى أناس » بالقاف مكان الفاء على أنه مضارع لقى « حتاك » استشكل أبو حيان هذه العبارة فقال : « وانتهاء الغاية فى حتاك لا أفهمه ، ولا أدرى ما عنى بحتاك ، فلعل هذا البيت مصنوع » وستعرف رد هذا الكلام .

المعنى : يريد الشاعر أن يقول : إن الناس لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح ، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى ، وبهذا التقرير يندفع كلام أبى حيان .

الإعراب : « فلا » لا : زائدة قبل القسم للتوكيد « والله » الواو للقسم ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، وفعل القسم الذى يتعلق به الجار والمجرور محذوف =

ولا يُقَاسُ على ذلك ، خلافاً لبعضهم ، ولغة هُـذَيْلٍ إبدالُ حائها عيناً ، وقرأ ابن مسعود (فَتَربَّصُوا بِهِ حَتَّى حِينٍ).

وأما الواو فمختصة بالقَسَمِ ، وكذلك التاء ، ولا يجوز ذكر فعل القَسَمِ معهما ؛ فلا تقول « أقسمُ والله » ولا « أقْسِمُ تاللهِ » .

ولا تجر التاء إلا لفظ « الله » ؛ فتقول : « تاللهِ لأفْعَلَنّ » وقد سُمِعَ جَرُّها لـ « رَبِّ » مضافاً إلى « الكعبة » ، [قالوا] : « تَرَبِّ الكعبةِ »] وهذا معنى قوله : « والتاء لله وَرَبْ » وسُمع أيضاً « تالرحمن » ، وذكر الخفاف فى شرح الكتاب أنهم قالوا « تَحيَاتِكَ » وهذا غريبٌ .

ولا تجر « رُبَّ » إلا نكرة ، نحو : « رُبَّ رَجُلٍ عالم لقيتُ » وهذا معنى قوله : « وَبِرُبَّ منكراً » أى : وَاخْصُصْ برُبَّ النكرةَ ، وقد شذ جرها ضميرَ الغيبةِ ، كقوله :

٢٠٢ — وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكاً صَدْعَ أعْظُمِهِ
وَرُبَّهُ عَطِباً أنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ

= وجوبا « لا » نافية « يلفى » فعل مضارع « أناس » فاعل يلفى « فتى » مفعول به أول ليلفى ، ومفعول يلفى الثانى محذوف ، وتقدير الكلام : لا يلفى أناس فتى مقصودا لآمالهم إلى بلوغك « حتاك » حتى : جارة ، والضمير فى محل جر بها ، والجار والمجرور متعلق بيلفى « يا » حرف نداء « ابن » منادى ، وابن مضاف و « أبى » مضاف إليه ، وأبى مضاف و « زياد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « حتاك » حيث دخلت « حتى » الجارة على الضمير ، وهو شاذ .

٢٠٢ — هذا البيت مما أنشده ثعلب ، ولم يعزه لقائل معين ، وأنشده فى اللسان (رب) مع تغيير طفيف هكذا :

* كائن رأبت وهايا صدع أعظمه *

اللغة : « رأبت » أصلحت ، وشعبت ، مأخوذ من قولهم : رأب فلان الصدع ؛ إذا =

كما شَذَّ جَرُّ الكافِ لَهُ ، كقوله :

٢٠٣ — خَلَّى الذَّنَابَاتِ شِمَالا كَثَبَا
وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْــرَبَا

= أصلحه وجبره « وشيكا » سريعا « عطبا » هو هنا بكسر الطاء — صفة مشبهة : أى هالكا « من عطبه » هو هنا بفتح الطاء : مصدر بمعنى الهلاك ، وفى اللسان « م العطب » .

المعنى : رب شخص ضعيف أشفى على الهلاك والسقوط ، لجبرت كسره ورشت جناحه

الإعراب : « وه » هو على تقدير « رب » أى رب واه ؛ فهو مبتدأ مرفوع تقديرا « رأبت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر « وشيكا » مفعول مطلق عاملة رأبت ، أى رأبت رأبا وشيكا ، أى عاجلا سريعا « صدع » مفعول به لرأبت ، وصدع مضاف وأعظم من « أعظمه » مضاف إليه ، وأعظم مضاف ، والضمير مضاف إليه « وربه عطبا » رب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد ، والضمير فى محل جر برب ، وله محل رفع بالابتداء « عطبا » تمييز للضمير « أنقذت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مجرور لفظا برب « من عطبه » الجار والمجرور متعلق بأنقذ ، وعطب مضاف والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وربه عطبا » حيث جر « رب » الضمير ، وهو شاذ .

واعلم أن العلماء قد اختلفوا فى هذا الضمير الذى تدخل عليه رب ، أمعرفة هو أم نكرة ؟ فذهب الجمهور إلى أنه معرفة على أصله ، وذهب ابن عصفور وجار الله الزمخشرى إلى أن هذا الضمير نكرة ؛ لأنه واقع موقع اسم واجب التنكير ؛ لأن رب لا تجر غير النكرة ، ولأن مرجعه — وهو التمييز — واجب التنكير .

٢٠٣ — البيت للعجاج يصف حمار وحش وأتنه ، وقد أراد هذا الحمار ورود الماء معهن ، فرأى الصياد ، فهرب بهن .

اللغة : « الذنابات » جمع ذنابة — بالكسر — وهى آخر الوادى الذى ينتهى إليه السيل ، وقد قيل : إنه بفتح الذال اسم مكان بعينه « كثبا » أى قريبا « أم أو عال » هى هضبة فى ديار بنى تميم .

المعنى : انه جعل فى هربه الذنابات عن طريقه فى جانب شماله قريبا منه ، وجعل أم أوعال فى جانب يمينه قريبا منه قربا مثل قرب الذنابات أو أقرب . =

وقوله :

٢٠٤ — وَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ كَهُ ولاَ كَهُنَّ إلاَّ حَاظِلاَ

وهذا معنى قوله : « وما رَوَوْا — البيتَ » أى : والذى رُوِىَ من جر « رُبَّ » المضمرَ نحو : « ربه فتى » قليلٌ ، وكذلك جر الكاف المضمرَ نحو : « كَهَا » .

* * *

= الإعراب : « خلى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على حمار الوحش « الذنابات » مفعول أول لخلى « شمالا » مفعول ثان « كثبا » صفة لشمال « وأم أو عال » يروى بالنصب وبالرفع ؛ فأما النصب فبالعطف على الذنابات ، وأما الرفع فبالابتداء « كها » على رواية النصب هو فى موضع المفعول الثانى ، وعلى رواية الرفع هو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أو » عاطفة « أقربا » معطوف على الضمير المجرور بالكاف من غير إعادة الجار ، هذا على جعل « أم أوعال كها » مبتدأ وخبرا .

الشاهد فيه : قوله « كها » حيث جر بالكاف الضمير ، وهو شاذ ،

ونظير هذا الشاهد قول أبى محمد اليزيدى اللغوى معلم المأمون بن الرشيد :

شَكَوْتُمْ إلَيْنَا مجَانِينَكُمْ وَنَشْكُو إلَيْكُمْ مجَانِينَنَا

فَلَوْلاَ الْمعَافَاةُ كُنَّا كَهُمْ ولَوْلاَ الْبَلاَءِ لَكَانُوا كَنَا

ومثله أيضاً قول الآخر :

لا تَلُمْنِي فإننى كَكَ فِيها إنَّنَا فِى المَلاَمِ مُشْتَرِكَانِ

٢٠٤ — البيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يصف حماراً وأتنه .

الإعراب : « ولا » نافية « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعلا » مفعول أول « ولا » الواو عاطفة ، ولا زائدة لتأكيد النفى « حلائلا » معطوف على قوله « بعلا » السابق « كه » متعلق بمحذوف حال من « بعلا » « ولا كهن » متعلق بمحذوف حال من « حلائلا » وهو معطوف بالواو على الحال السابق « إلا » أداة استثناء ملغاة « حاظلا » مفعول ثان لترى .

الشاهد فيه : قوله « كه ، كهن » حيث جر الضمير فى الموضعين بالكاف ، وهو شاذ .

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِىء فى الأمكِنَهْ بِمِنْ ، وَقَدْ تَأْتِى لِبَدْء الأَزْمِنَهْ[١]
وزِيدَ فى نَفْىٍ وشِبْهِهِ فَجَرّْ نَكِرَةً ، كَـ « مَالِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ »[٢]

تجىء « مِنْ » للتبعيض ، ولبيان الجنس ، ولابتداء الغاية : فى غير الزمان كثيراً ، وفى الزمان قليلا ، وزائدةً .

فمثالُهَا للتبعيض قولُكَ : « أخذت من الدراهم » ومنه قولُه تعالى : (ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ) .

ومثالُهَا لبيان الجنس قولُه تعالى : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ) .

ومثالُهَا لابتداء الغاية فى المكان قولُه تعالى : (سُبْحَانَ الّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ المَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى المَسْجِدِ الأَقْصَى) .

ومثالُهَا لابتداء الغاية فى الزمان قولُه تعالى : (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) وقولُ الشاعر :

---

(١) « بعض » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وبين وابتدىء » مثله ومعطوفان عليه « فى الأمكنة » متعلق بابتدىء « بمن » جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة « وقد » حرف تقليل « تأتى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على من « لبدء » جار ومجرور متعلق « بتأتى » وبدء مضاف و « الأزمنة » مضاف إليه .

(٢) « وزيد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « فى نفى » جار ومجرور متعلق بزيد « وشبهه » الواو عاطفه ، شبه : معطوف على نفى ، وشبه مضاف وضمير الغائب العائد إلى نفى مضاف إليه « فجر » الفاء عاطفة ، جر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « نكرة » مفعول به لجر « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، ما : نافية « لباغ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » زائدة « مفر » مبتدأ مؤخر .

٢٠٥ — تُخُيِّرْنَ مِنْ أزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ
إلَى الْيَوْمِ ، قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

ومثالُ الزائدة : « مَا جَاءَنِى مِنْ أحَدٍ » ولا تزاد — عند جمهور البصريين — إلا بشرطين :

---

٢٠٥ — البيت للنابغة الذبيانى ، من قصيدة له مطلعها قوله :

كِلِينِى لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِىءِ الْكَوَاكِبِ

اللغة : « يوم حليمة » يوم من أيام العرب المشهورة حدثت فيه حرب طاحنة بين لخم وغسان ، وحليمة هى بنت الحارث بن أبى شمر الغسانى ، أضيف اليوم إليها لأن أباها — فيما ذكروا — حين اعتزم توجيه جيشه إلى المنذر أمرها فجاءت فطيبتهم ، وفى يوم حليمة ورد المثل « ما يوم حليمة بسر » يضرب للأمر المشتهر المعروف والذى لا يستطاع كتمانه .

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَهُمْ يَتَسَاقَوْنَ الْمَنِيَّةَ بَيْنَهُمْ بِأيْدِيهِمُ بِيضٌ رِقَاقُ الْمَضَارِبِ
وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

الإعراب : « تخيرن » تخير : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونون النسوة — العائد على السيوف المذكورة فى البيت السابق على بيت الشاهد — نائب فاعل « من أزمان » جار ومجرور متعلق بتخير ، وأزمان مضاف ، و « يوم » مضاف إليه ، ويوم مضاف و « حليمة » مضاف إليه « إلى اليوم » جار ومجرور متعلق بتخير ، وجملة « قد جربن » من الفعل الماضى المبنى للمجهول ونائب الفاعل فى محل نصب حال « كل » مفعول مطلق ، وكل مضاف ، و « التجارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « من أزمان » حيث وردت « من » لابتداء الغاية فى الزمن . وفى المسألة كلام طويل الذيل عميق السيل ، وتلخيصه أنه قد ذهب جمهور الكوفيين وأبو العباس المبرد والأخفش وابن درستويه من البصريين إلى أن « من » قد تأتى لابتداء الغاية فى الزمان ، ومال إلى هذا المحقق الرضى ، وهو الذى ذهب إليه ابن مالك وابن هشام ، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تجىء لذلك ، واتفق الجميع على أنها تأتى لابتداء الغاية فى الأمكنة والأحداث والأشخاص .

أحدُهما : أن يكون المجرورُ بها نـكرةً .

الثانى : أن يسبقها نفى أو شبهه ، والمراد بشبه النَّفْى : النَّهْىُ ، نحو : « لا تضرب مِنْ أَحَدٍ » ، والاستفهامُ ، نحو : « هَلْ جاءَكَ مِنْ أَحَدٍ ؟ » .

ولا تزاد فى الإيجاب[١] ، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة ؛ فلا تقول : « جاءنى من زيد » خلافاً للأخفش ، وجَعَلَ منه قولَه تعالى : (يَغْفِرْ لَـكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) .

وأجاز الـكوفيون زيادتها فى الإيجاب بشرط تنكير مجرورها ، ومنه عندهم : « قد كان مِنْ مَطَرٍ » أى قد كان مطرٌ .

* * *

لِلانْتِهَا : حَتَّى ، وَلاَمٌ ، وَإِلَى ، وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلاَ[٢]

يَدُلُّ على انتهاء الغاية « إلَى ، وَحَتَّى ، وَاللَّامُ » : والأصلُ من هـذه الثلاثة « إلَى » فلذلك تجر الآخِرَ وَغَيْرَهُ ، نحو : « سِرْتُ الْبَارِحَةَ إلَى آخِرِ اللَّيْلِ ، أَوْ إلَى نِصْفِهِ » ولا تجر « حتى » إلا ما كان آخراً أو مُتَّصِلاً بالآخر[٣] ، كقوله

---

(١) ذكر السعد أن « من » الجارة تزاد فى الإثبات اختياراً فى موضع واحد ، وهو تمييزكم الخبرية إذا فصل بين كم وبين التمييز بفعل ، ومثل له بقوله تعالى : (كم تركوا من جنات) فمن : زائدة ، وجنات : تمييزكم .

(٢) « للانتها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حتى » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولام ، وإلى » معطوفان على حتى « ومن » الواو للاستئناف ، من ، قصد لفظه : مبتدأ « وباء » معطوف على من « يفهمان » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « بدلا » مفعول به ليفهمان .

(٣) الآية الـكريمة التى تلاها الشارح مثال لما كان متصلا بالآخر ، ومثال ما كان =

تعالى : (سَلاَمٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) ولا تجرُّ غَيْرَهما ؛ فلا تقول : « سِرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِ اللَّيْلِ » . واستعمالُ اللامِ للانتهاء قليلٌ ، ومنه قولُه تعالى : (كُلٌّ يَجْرِى لأجَلٍ مُسَمًّى) .

ويستعمل « مِنْ » والباء ، بمعنى « بَدَل » ؛ فَمِن استعمالِ « مِنْ » بمعنى « بَدَلٍ » قولُه عزّ وجل : (أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ) [أى : بَدَلَ الآخرة] وقولُه تعالى : (وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلاَئِكَةً فِى الأَرْضِ يَخْلُفُونَ) أى : بَدَلَكم ، وقولُ الشاعر :

٢٠٦ — جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا
وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا

= آخرا قولهم : أكلت السمكة حتى رأسها ، واعلم أن « حتى » الجارة على ضربين : جارة للمفرد الصريح ، وهذه هى التى لا تجر إلا الآخر أو المتصل بالآخر ، ولا تكون إلا غائية ، وجارة لأن المصدرية ومدخولها ، وهذه تكون غائية ، وتكون تعليلية ، وتكون استثنائية.

٢٠٦ — البيت لأبى نخيلة – يعمر بن حزن – السعدى .

اللغة : « جارية » هى – فى الأصل – الفتاة الشابة ، ثم توسع فيه فاستعملوه فى كل أمة « المرقق » على صيغة اسم المفعول – الرغيف الرقيق الواسع « البقول » جمع بقل ، وهو كل نبات اخضرت به الأرض « الفستقا » نقل خاص معروف .

المعنى : يريد أن هذه الجارية بدوية لا عهد لها بالنعيم ، ولم تستمرىء طعم الرفه ، فهى تأكل يابس العيش ، لا الرغفان الرقيقة الواسعة المستديرة ، وتذوق من البقول ما يأكله البدو عادة ، لا الفستق ونحوه مما هو طعام أهل الحضارة والرفاهية .

الإعراب : « جارية » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هى جارية ، أو نحوه « لم » نافية جازمة « تأكل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وحرك بالكسرة تخلصاً من التقاء الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على جارية « المرقق » مفعول به لتأكل ، والألف للاطلاق « لم » نافية جازمة « تذق » فعل مضارع مجزوم =

أى : بَدَلَ البُقُولِ ، ومن استعمال الباء بمعنى « بدل » ما ورد فى الحديث : « مَا يَسُرُّنِى بها حُمُرُ النَّعَمِ » أى : بَدَلَهَا ، وقولُ الشاعر :

فَلَيْتَ لِي بهمُ قَوْمًا إذا رَكِبُوا   شَنُّوا الإغَارَةَ فُرْسَانًا ورُكْبَانَا[1][١٥٤]

* * *

واللاَّمُ لِلْمِلْكِ وشِبْهِهِ ، وفِى   تَعْدِيَةٍ — أيضًا — وتَعْلِيلٍ قُفِى[2]

وزِيدَ ، والظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا   و « فِى » وقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا[3]

= بلم ، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى الجارية فاعل « من البقول » جار ومجرور متعلق بتذق « الفستقا » مفعول به لتذق ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : « من البقول » حيث ورد « من » بمعنى البدل ، يعنى أنها لم تستبدل الفستق بالبقول . وهكذا قال ابن مالك وجماعة من النحويين ، وقال آخرون : إن « من » هنا للتبعيض ، وعندهم أن الفستق بعض البقول ، وعلى هذا يجوز أن تكون « من » اسما بمعنى « بعض » وموقعها فى الإعراب على هذا مفعول به لتذق ، ويكون قوله « الفستقا » بدلا منها .

(١) هذا هو الشاهد رقم ١٥٤ وتقدم شرحه فى باب « المفعول له » فانظره هناك .

(٢) « واللام » مبتدأ « للملك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وشبهه » الواو حرف عطف ، شبه : معطوف على الملك ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « وفى تعدية » جار ومجرور متعلق بقوله « قفى » الآتى آخر البيت « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « وتعليل » معطوف على تعدية « قفى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى اللام .

(٣) « زيد » فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى اللام فى البيت السابق نائب فاعل « والظرفية » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله : « استبن » الآتى « استبن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ببا » قصر للضرورة : متعلق باستبن « وفى » معطوف على با « وقد » حرف تقليل « يبينان » فعل مضارع ، وألف الاثنين — العائد إلى الباء وفى — فاعل « السببا » مفعول به ليبين ، والألف للاطلاق .

تقدَّمَ أن اللام تـكون للانتهاء ، وذكر هنا أنها تـكون للمِلْكِ ، نحو : (لله ما فى السَّموات وما فِى الأرْض) و « المَالُ لزيدٍ » ، واشِبْهِ المِلك ، نحو : « الجُلّ للفرَس ، والبابُ للدَّار » ، وللتَّعْدِية ، نحو : « وهَبْتُ لزيدٍ مالاً » ومنه قوله تعالى : (فَهَبْ لِى مِنْ لَدُنْكَ وليًّا يَرِثُـنِى ويَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ) ، وللتعليل ، نحو : « جئتُك لإكْرَامِكَ » ، وقوله :

٢٠٧ — وإنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هَزَّةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

---

٢٠٧ — البيت لأبى صخر الهذلى .

اللغة : « تعرونى » تصيبنى ، وتنزل بى « ذكراك » الذكرى — بكسر الذال وآخره ألف مقصورة — التذكر ، والخطور بالبال « هزة » بفتح الهاء وكسرها — حركة واضطراب « انتفض » تحرك « القطر » المطر .

المعنى : يصف ما يحدث له عند تذكره إياها ، إنه ليصيبه خفقان واضطراب يشبهان حركة العصفور إذا نزل عليه ماء المطر ؛ فإنه يضطرب ويتحرك حركات متتابعة ليدفعه عن نفسه .

الإعراب : « وإنى » إن . حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « لتعرونى » اللام للابتداء ، تعرو : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « لذكراك » الجار والمجرور متعلق بتعرو ، وذكرى مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله ، وفاعل اسم المصدر محذوف ، وأصل الكلام : لذكرى إياك ، ثم حذف الفاعل وأضاف اسم المصدر إلى مفعوله ، فاتصل الضمير « هزة » فاعل تعرو « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « انتفض » فعل ماض « العصفور » فاعل انتفض ، و « ما » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة ، والتقدير : هزة كائنة كانتفاض العصفور « بلله » بلل : فعل ماض ، والهاء مفعول به لبلل « القطر » فاعل بلل ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب حال من العصفور ، و « قد » مقدرة قبل الفعل ، عند البصريين : أى قد بلله ، فأما الكوفيون فلا يلتزمون تقديره « قد » .

الشاهد فيه : قوله « لذكراك » فإن اللام فيه للتعليل .

وزائدة : قياساً[1] ، نحو : « لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ » ومنه قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) وسماعاً ، نحو : « ضَرَبْتُ لزيد » .

وأشار بقوله : « والظرفية استَبِنْ — إلى آخره » إلى معنى الباء و « فى » ؛ فذكر أنهما اشتركا فى إفادة الظرفيَّة ، والسببية ؛ فمثالُ الباء للظرفيـة قولُه تعالى : (وإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ) أى : وفى الليل ، ومثالُها للسببية قولُه تعالى : (فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ، وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللهِ كَثِيراً) ، ومثالُ « فى » للظرفية قولُكَ « زَيْدٌ فى الْمَسْجِدِ » وهو الكثير فيها ، ومثالُهَا للسببية قولُه صلى الله عليه وسلم : « دَخَلَتِ امرأةٌ النَّارَ فى هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا ؛ فَلاَ هِىَ أَطعَمَتْهَا ، وَلاَ هِىَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ »[2] .

* * *

(١) زيادة اللام على ضربين ؛ الأول : زيادتها لمجرد التأكيد — وذلك إذا اتصلت بمعمول فعل ، وقد تقدم الفعل على المعمول المقترن باللام — كقول ابن ميادة الرماح ابن أبرد :

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدِ

الزيادة الثانية لتقوية عامل ضعف عن العمل بأحد سببين ، أحدهما : أن يقع العامل متأخراً ، نحو قوله تعالى : (للذين هم لربهم يرهبون) وقوله سبحانه : (إن كنتم للرؤيا تعبرون) وثانيهما : أن يكون العامل فرعا فى العمل : إما لكونه اسم فاعل نحو قوله تعالى : (مصدقاً لما بينهم) وإما لكونه صيغة مبالغة نحو قوله سبحانه (فعال لما يريد) .

(٢) خشاش الأرض : هوامها وحشراتها ، الواحدة خشاشة ، وفى رواية فى الحديث « حشيش الأرض » ، وفى رواية ثالثة « حشيشة الأرض » — بحاء مهملة — وهو يابس النبات ، وهو وهم ، قاله ابن الأثير .

بِالْبَا اسْتَعِنْ ، وَعَدِّ ، عَوِّضْ ، أَلْصِقِ
وَمِثْلَ « مَعْ » و « مِنْ » و « عَنْ » بِهَا انْطِقِ (١)

تقدَّمَ أن الباء تكون للظرفية وللسببية ، وذكر هنا أنها تكون للاستعانة ، نحو : « كتبت بالقلم ، وقطعت بالسكين » وللتعدية ، نحو : « ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ » ومنه قوله تعالى : (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ) وللتعويض ، نحو : « اشتريت الفَرَسَ بألفِ درهم » ومنه قوله تعالى : (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ) وللالصاق ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » وبمعنى « مع » نحو : « بعتك الثوبَ بِطِرَازه » أى : مع طرازه ، وبمعنى « من » كقوله :

* شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ * (٢) [١٩٨]

أى : من ماء البحر ، وبمعنى « عن » نحو : (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ) أى : عن عذاب ، وتكون الباء — أيضاً — للمصاحبة ، نحو : (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ) [أى : مصاحباً حَمْدَ ربك] .

* * *

عَلَى لِلاِسْتِعْلاَ ، وَمَعْنَى « فِى » و « عَنْ »
بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنْ (٣)

---

(١) « بالبا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله « استعن » الآتى « استعن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وعد ، عوض ، ألصق » معطوفات على استعن بحرف عطف محذوف « ومثل » حال من « ها » فى قوله « بها » الآتى ، ومثل مضاف و « مع » مضاف إليه « ومن ، وعن » معطوفان على « مع » السابق « بها » جار ومجرور متعلق بانطق الآتى « انطق » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٢) هذه قطعة من بيت هو الشاهد رقم ١٩٨ وقد سبق فى أول باب حروف الجر .

(٣) « على » قصد لفظه : مبتدأ « للاستعلا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق =

وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ « بَعْدٍ » و « عَلَى »
كَمَا « عَلَى » مَوْضِعَ « مِنْ » قَدْ جُعِلاَ[1]

تستعمل « على » للاستعلاء كثيراً ، نحو : « زَيْدٌ عَلَى السَّطحِ » وبمعنى « فى » نحو قوله تعالى : (ودَخَلَ المَدِينةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا) أى : فى حين غفلة ،

وتستعمل « عن » للمجاوزة كثيراً ، نحو : « رَمَيْتُ السَّهْمَ عن الْقَوْسِ » وبمعنى « بعد » نحو قوله تعالى : (لتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ) أى : بعد طبق ، وبمعنى «على» نحو قوله ·

٢٠٨ — لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ فى حَسَبٍ
عَنِّى ، وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِى فَتَخْزُونِى

= بمحذوف خبر المبتدأ ، ومعنى ، معطوف على الاستعلاء ، ومعنى مضاف ، و « فى » قصد لفظه : مضاف إليه و « عن » معطوف على « فى » السابق « بعن » جار ومجرور متعلق بقوله « عنى » الآتى ، « تجاوزاً » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « عنى » الآتى « عنى » فعل ماض « من » اسم موصول فاعل عنى « قد » حرف تحقيق « فطن » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول، أى . وعنى الذى تحققت فطنته تجاوزاً بعن .

(١) « وقد » حرف تقليل « تجى » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هى يعود إلى « عن » فى البيت السابق فاعل « موضع » ظرف متعلق بتجىء ، وموضع مضاف ، و « بعد » قصد لفظه : مضاف إليه « وعلى » معطوف على بعد « كما » الكاف جارة ، ما : مصدرية « على » قصد لفظه : مبتدأ « موضع » ظرف متعلق بقوله « جعلا » الآتى ، وموضع مضاف ، و « عن » قصد لفظه : مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « جعلا » جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى « على » نائب فاعل ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو على المقصود لفظه .

٢٠٨ — البيت لذى الإصبع — حرثان بن الحارث بن محرث — العدوانى ، من كلمة له مطلعها قوله : =

أى : لا أفضَلْت فى حسبٍ علىّ ، كما اســتعملت « على » بمعنى « عَنْ »
فى قوله :

= يا مَنْ لِقَلْبٍ طَوِيلِ الْبَثِّ مَحْزُونِ أَمْسَى تَذَكَّرَ رَيَّا أُمِّ هَارُونِ
أَمْسَى تَذَكَّرَهَا مِنْ بَعْدِ مَا شَحَطَتْ والدَّهْرُ ذُو غِلْظَةٍ حِيناً وذو لِينِ

اللغة : « أفضلت » زدت « دياني » الديان : القاهر المالك للأمور الذى يجازى عليها ، فلا يضيع عنده خير ولا شر « تخزونى » تسومنى الذل وتقهرنى .

المعنى : لله ابن عمك ، فلقد ساواك فى الحسب ، وشابهك فى رفعة الأصل وشرف المحتد، فما من مزية لك عليه ، ولافضل لك فتفخر به عليه ، ولا أنت مالك أمره والمدبر لشؤونه ، فتقهره وتذله .

الإعراب : « لاه » أصل هذه الكلمة « لله » فهى جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ثم حذف لام الجر وأبقى عمله شذوذا فصار « الله » ثم حذف أداة التعريف ، فصار كما ترى « ابن » مبتدأ مؤخر ، وابن مضاف ، وعم من « عمك » مضاف إليه « لا » حرف نفى «أفضلت»أفضل : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعل «فى حسب» جار ومجرور متعلق بأفضلت « عنى » مثله « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « ديانى » ديان : خبر المبتدأ ، وديان مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة الوصف إلى مفعوله « فتخزونى » الفاء عاطفة ، تخزونى : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنت تخزونى ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالفاء على جملة المبتدأ والخبر السابقة ، وتقدير الكلام : ولا أنت ديانى فأنت تخزونى .

الشاهد فيه : قوله « عنى » فإن « عن » هنا بمعنى « على » ، والسر فى ذلك أن «أفضل» بمعنى زاد فى الفضل إنما يتعدى بعلى .

ومثل ما ورد فى صدر هذا البيت — من قوله « لاه ابن عمك » — قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى (البيت ١٧ من القطعة ٢٣ من ديوانه بشرحنا) :

قُلْتُ : كَلاّ ، لاه ابنُ عَمِّكِ ، بل خِفْــنَا أُموراً كُنَّا بِهَا أَغْمَارَا

٢٠٩ — إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ   لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أى : إذا رضيت عنى .

* * *

شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ   يُعْنَى، وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ[1]

تأتى الكاف للتشبيه كثيراً ، كقولك : « زَيْدٌ كالأسد » ، وقد تأتى

---

٢٠٩ — البيت للقحيف العقيلى ، من كلمة يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيرى ، ومن هذه القصيدة قوله فى حكيم المذكور :

تَنَضَّيْتُ القِلَاصَ إلى حَكِيمٍ   خَوَارِجَ مِنْ تَبَالَةَ أو مِنَاهَا

فما رَجَعَتْ بخائبةٍ رِكَابٌ   حَكِيمُ ابْنُ المُسَيَّبِ منتهاها

اللغة : « قشير » — بزنة التصغير — هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط « رضيت » رضى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « على » جار ومجرور متعلق برضى « بنو » فاعل رضى ، وبنو مضاف و « قشير » مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة « إذا » إليها «لعمر» اللام للابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله قسمى ، وعمر مضاف و « الله » مضاف إليه « أعجبنى » أعجب : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « رضاها » رضا : فاعل أعجب ، ورضا مضاف والضمير مضاف إليه ، وأنثه مع أن مرجعه مذكر وهو « بنو قشير » لتأولهم بالقبيلة ، وجملة « أعجبنى رضاها » لا محل لها من الإعراب جواب « إذا » .

الشاهد فيه : قوله « رضيت على » فإن « على » فيه بمعنى « عن » ويدلك على ذلك أن « رضى » إنما يتعدى بعن كما فى قوله تعالى : (رضى الله عنهم ورضوا عنه) وقوله : (لقد رضى الله عن المؤمنين) ، وقد حمل الشاعر «رضى» على ضده وهو « سخط » فعداه بالحرف الذى يتعدى به ضده وهو « على » وليس فى ذلك ما تنكره ، فإن العرب تحمل الشىء على ضده كما تحمله على نظيره .

(١) « شبه » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بكاف » =

للتعاليل ، كقوله تعالى : (وَاذْكُرُوهُ كما هَدَاكُمْ) أى : لهدايته إياكم ، وتأتى زائدة للتوكيد ، وجُعِلَ منه قولُه تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ) أى مثلَهُ شىء ، ومما زيدت فيه قولُ رؤبة :

٢١٠ — * لَوَاحِقُ الأقْرَابِ فِيهَا كالْمَقَقْ *

أى : فيها المَقَقُ ، أى : الطُّولُ ، وما حكاه الفرَّاء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأقِطَ ؟ فقال : كَهَيِّنٍ ، أى : هَيِّناً .

= جار ومجرور متعلق بشبه « وبها » متعلق بقوله « يعنى » الآتى « التعليل » مبتدأ « قد » حرف تقليل « يعنى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التعليل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « وزائدا » حال من فاعل « ورد » الآتى « لتوكيد » جار ومجرور متعلق بزائد « ورد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكاف .

٢١٠ — هذا الشاهد من أرجوزة لرؤبة بن العجاج .

اللغة : « لواحق » جمع لاحقة ، وهى التى ضمرت وأصابها الهزال « الأقراب » جمع قرب — بضم فسكون ، أو بضمتين — وهى الخاصرة « المقق » بفتح الميم والقاف — الطول ، وقال الليث : هو الطول الفاحش فى دقة .

المعنى : يريد أن هذه الأتن — التى يصفها — خماص البطون ، قد أصابها الهزال وانتابها الضمور ، وأن فيها طولا .

الإعراب : « لواحق » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هى لواحق ، أو نحوه ، ولواحق مضاف ، و « الأقراب » مضاف إليه « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كالمقق » الكاف زائدة ، المقق : مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « كالمقق » حيث وردت الكاف زائدة غير دالة على معنى من المعانى التى تستعمل فيها ، ودليل زيادتها شيئان ، الأول : أن المعنى الذى أراده الشاعر لا يتم إلا على طرحها من الكلام وحذفها ، والثانى : أن بقاءها ذات معنى من المعانى التى ترد لها يفسد الكلام ويخل به ، ألست ترى أنك لا تقول : فى هذا الشىء كالطول ، وإنما تقول : فى هذا الشىء طول ، فافهم هذا فإنه يفيدك .

=

وَاُسْتُعْمِلَ اسْماً ، وَكَذَا « عَنْ » وَ « عَلَى »
مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلاَ[1]

استُعْمِلَ الكافُ اسما قليلا ، كقوله :

٢١١ — أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ
كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ

= وتخريج البيت على زيادة الكاف هو تخريج جماعة من النحاة : منهم الرضى فى شرح الكافية ، وابن عصفور ، وأبو الفتح بن جنى فى سر الصناعة ، وأبو على الفارسى فى البغداديات ، وابن السراج فى الأصول ، وقد حمل أبو على على زيادة الكاف قوله تعالى : (ليس كمثله شىء) ، وقوله سبحانه : (أو كالذى مر على قرية) قال : تقدير الكلام أرأيت الذى حاج إبراهيم فى ربه ، أو الذى مر على قرية .

(١) « واستعمل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكاف فى البيت السابق « اسماً » حال من نائب الفاعل « وكذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عن » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وعلى » معطوف على عن « من أجل » جار ومجرور متعلق بدخل أيضاً « من » قصد لفظه : مبتدأ « دخلا » دخل : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

٢١١ — هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدته اللامية المشهورة التى مطلعها :

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ ... وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟

اللغة : « شطط » هو الجور ، والظلم ، ومجاوزة الحد « الفتل » بضمتين — جمع فتيلة ، وأراد بها فتيلة الجراح .

المعنى : لا ينهى الجائرين عن جورهم ، ولا يردع الظالمين عن ظلمهم ، مثل الطعن البالغ الذى ينفذ إلى الجوف فيغيب فيه ، وأراد أنه لا يكفهم عن ظلمهم سوى الأخذ بالشدة .

الإعراب : « أتنهون » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، تنتهون : فعل وفاعل =

فالكاف : اسم مرفوع على الفاعلية ، والعامل « فيه يَنْهى » ، والتقدير : ولَنْ ينهى ذوى شطط مثلُ الطعن .

واستعملت « على ، وعن » اسمين عند دخول « مِنْ » عليهما ، وتكون « على » بمعنى « فَوْق » و « عن » بمعنى « جانب » ومنه قوله :

٢١٢ — غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُهَا
تَصِلُّ ، وعَنْ قَيْضٍ بزَيْزَاء مَجْهَلِ

= « ولن » نافية ناصبة « ينهى » فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الألف « ذوى » مفعول تقدم على الفاعل ، وذوى مضاف و « شطط » مضاف إليه « كالطعن » الكاف اسم بمعنى مثل فاعل ينهى ، والكاف مضاف ، والطعن مضاف إليه « يذهب » فعل مضارع « فيه » جار ومجرور متعلق بيذهب « الزيت » فاعل يذهب « والفتل » معطوف على الزيت ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر صفة للطعن ، أو فى محل نصب حال منه ؛ وذلك لأنه اسم محلى بأل الجنسية ، وانظر شرح الشاهد رقم ٢٨٦ .

الشاهد فيه : قوله « كالطعن » فإن الكاف فيه اسم بمعنى « مثل » وهى فاعل لقوله « ينهى » وقد أوضحنا ذلك فى إعراب البيت .

٢١٢ — البيت لمزاحم العقيلى ، يصف القطاة ، من قصيدة له مطلعها قوله :

خَلِيلَىَّ عُوجَابِى عَلَى الرَّبْعِ نَسْأَلِ مَتَى عَهْدُهُ بِالظَّاعِنِ الْمُتَحَمِّلِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَذَلِكَ أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرْخُهَا لَقًى بِشَرَوْرَى كَالْيَتِيمِ الْمُعَيَّلِ

اللغة : « غدت » هنا بمعنى « صار » فلا يختص بزمان دون زمان ، كما تقول : « غدا على أميرا » أى : صار على أميرا ؛ فلو لم يكن بمعنى « صار » اختص حدوث معناه بزمان الغداة « من عليه » أراد من فوقه ؛ فعلى هنا اسم ، ولذلك دخل عليه حرف الجر « ظمؤها » بكسر الظاء وسكون الميم — زمان صبرها عن الماء « تصل » تصوت وإنما يصوت حشاها ، لجعلها إذا صوت حشاها فقد صوتت « قيض » بفتح =

أى : غَدَتْ من فَوْقِهِ ، وقوله :

٢١٣ — ولَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وأَمَامِي

أى : مِنْ جانب يمينى .

* * *

= القاف وسكون الياء — قشر البيضة الأعلى « زيزاء » بزاى مفتوحة أو مكسورة ثم متناة تحتية ساكنة فزاى ثانية — هو ما ارتفع من الأرض « المجهل » الذى ليس له أعلام يهتدى بها .

المعنى : يقول : إن هذه القطاة انصرفت من فوق فراخها بعد ما تمت مدة صبرها عن الماء ، حال كونها تصوت أحشاؤها لعطشها بسبب بعد عهدها بالماء ، وطارت عن بيضها الذى وضع بمكان مرتفع خال من الأعلام التى يهتدى بها .

الإعراب : « غدت » غدا : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر يعود إلى « كدرية » فى بيت سابق أنشدناه لك « من » حرف جر « عليه » على : اسم بمعنى فوق مجرور محلا بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدت ، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى فرخها مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بغدت « ما » مصدرية « تم » فعل ماض « ظمؤها » ظمء : فاعل تم ، وظمء مضاف والضمير مضاف إليه « تصل » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب حال « وعن قيض » جار ومجرور معطوف على قوله « من عليه » فهو من متعلقات غدت أيضاً « بزيزاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقيض « مجهل » صفة لزيزاء .

الشاهد فيه : قوله « من عليه » حيث ورد « عن » اسماً بمعنى فوق ؛ بدليل دخول حرف الجر عليه ، كما أوضحناه لك .

٢١٣ — البيت لقطرى بن الفجاءة ، من أبيات سبق أحدها فى باب الحال من هذا الكتاب (هو الشاهد رقم ١٨٦) .

اللغة . « دريئة » هى حلقة يرمى فيها المتعلم ويطعن ليتدرب على إصابة الهدف ، وأراد بهذه العبارة أنه جرىء على اقتحام الأهوال ومنازلة الأبطال وقراع الخطوب ، =

و « مُذْ ، ومُنْذُ » اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ : كَـ « جِئْتُ مُذْ دَعَا »(١)
وإِنْ يَجُرَّا فى مُضِيٍّ فَـكَمِنْ هما ، وفى الْحُضُورِ مَعْنَى « فى » اسْتَبِنْ(٢)

= وأنه ثابت عند اللقاء لا يجبن ولا يولى ولا ينهزم ، ولو أن الأعداء قصدوا إليه وتناولته رماحهم من كل جانب ، وذكر اليمين والأمام وحدهما — وترك اليسار والظهر — لأنه يعلم أن اليسار كاليمين ، وأن الظهر قد جرت العادة ألا يمكن الفارس منه أحداً .

الإعراب : « أرانى » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « للرماح » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله « دريئة » الآتى « دريئة » مفعول ثان لأرى ، وأرى هنا علمية ، ومن أجل هذا صح أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لمسمى واحد وهو المتكلم ، وذلك من خصائص أفعال القلوب ، فلو جعلتها بصرية لزمك أن تقدر مضافا محذوفا ، وأصل الكلام عليه : أرى نفسى « من » حرف جر « عن » اسم بمعنى جانب مجرور المحل بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام : أى تجيئنى من جهة يمينى — إلخ ، وعن مضاف ، ويمين من « يمينى » مضاف إليه ، ويمين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « تارة » منصوب على الظرفية ، ويروى « مرة » ، وقوله « وأمامى » معطوف على يمينى .

الشاهد فيه : قوله « من عن » حيث استعمل « عن » اسما بمعنى « جهة » ودليل ذلك أنه أدخل عليه حرف الجر ، وقد بينا لك ذلك فى إعراب البيت .

(١) « ومذ » قصد لفظه : مبتدأ « ومنذ » معطوف عليه « اسمان » خبر المبتدأ « حيث » ظرف متعلق بمحذوف صفة لمذ ومنذ « رفعا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « حيث » إليها « أو » عاطفة « أوليا » أولى : فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، وهو المفعول الثانى « الفعل » مفعول أول لأولى ، لأنه هو الفاعل فى المعنى « كجئت » الكاف جارة لقول محذوف ، جئت : فعل وفاعل « مذ » ظرف متعلق بجئت « دعا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة فى محل جر بإضافة مذ إليها .

(٢) « وإن » شرطية « يجرا » فعل مضارع فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل « فى مضى » جار ومجرور متعلق بيجرا « فكمن » الفاء لربط الجواب بالشرط ، كمن : =

تُستعمل « مذ ، ومنذ » اسمين إذا وقع بعدها الاسمُ مرفوعاً ، أو وقع بعدها فعلٌ؛

فمثالُ الأولِ « ما رأيته مذ يومُ الجمعة » أو « مُذْ شَهْرُنَا » ف « مذ » : [اسْمٌ] مبتدأ خبره ما بعده ، وكذلك « مُنْذُ » ، وجوَّزَ بعضُهم أن يكونا خبرين لما بعدها .

ومثالُ الثانى « جئت مذ دَعَا » ف « مُذْ » : اسمٌ منصوب المحل على الظرفية ، والعامل فيه « جئت » .

وإن وقع ما بعدها مجروراً فهما حَرْفَا جر : بمعنى « مِنْ » إن كان المجرور ماضياً ، نحو : « ما رأيته مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » أى : من يوم الجمعة ، وبمعنى « فى » إن كان حاضراً ، نحو : « ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنا » أى : فى يومنا .

* * *

وَبَعْدَ « مِنْ وَعَنْ وَبَاء » زِيدَ « مَا » فَلَمْ يَعُقْ عن عَمَـلٍ قَدْ عُلِمَا[1]

تزاد « ما » بعد « مِنْ ، وعَنْ » والباء ؛ فلا تـكفها عن العمل ، كقوله تعالى :

= جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « هما » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر « وفى الحضور » جار ومجرور متعلق بقوله « استبن » الآتى « معنى » مفعول مقدم لاستبن ، ومعنى مضاف و « فى » قصد لفظه : مضاف إليه « استبن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « زيد » الآتى ، وبعد مضاف ، و « من » قصد لفظه : مضاف إليه « وعلى ، وباء » معطوفان على « من » « زيد » فعل ماض مبنى للمجهول « ما » قصد لفظه : نائب فاعل زيد « فلم » نافية جازمة « يعق » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « عن عمل » جار ومجرور متعلق بيعق « قد » حرف تحقيق « علما » علم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمل ، والجملة فى محل جر صفة لعمل .

(مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا) وقوله تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ) وقوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ) .

* * *

وَزِيدَ بَعْدَ « رُبَّ ، وَالْكَافِ » فَكَفّْ وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ[1]

تزاد « ما » بعد « الكاف ، ورُبَّ » فتكفُّهما[2] عن العمل ، كقوله :

٢١٤ — فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ

---

(١) « وزيد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » فى البيت السابق « بعد » ظرف متعلق بزيد ، وبعد مضاف و « رب » قصد لفظه : مضاف إليه « والكاف » معطوف على رب « فكف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « وقد » حرف تقليل « يليهما » يلى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والضمير البارز المتصل مفعول به « وجر » الواو واو الحال ، جر : مبتدأ « لم » نافية جازمة « يكف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جر ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

(٢) أنت تعلم أن حرف الجر يدخل على اسم مفرد — أى غير جملة — فيجره ؛ فالكف : هو أن تحول « ما » بين رب والكاف وبين ما يقتضيه كل حرف منهما ، وهو الدخول على الاسم المفرد وجره ، وذلك بأن تهيئهما للدخول على الجمل ، اسمية كانت أو فعلية ؛ فأما دخولهما على الجمل الاسمية فقد استشهد له الشارح (ش٢١٤و٢١٥) وأما دخولهما على الجمل الفعلية فمنه قول جذيمة الأبرش :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

ومنه قول رؤبة بن العجاج فى أحد محرجاته :

* لاَ تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لاَ تُشْتَمُ *

٢١٤ — البيت لزياد الأعجم ، وهو أحد أبيات ثلاثة ، وقبله :

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ =

وقوله :

٢١٥ — رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

= أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيمُ

والبيتان مرفوعا القافية كما ترى ، وبيت الشاهد مجرورها ، ففيه الإقواء .

اللغة : « النشوان » أصله السكران ، وأراد به لازمه ، وهو الذى يعيب كثيراً ويقول ما لا يحتمل ، بدليل ذكر الحليم فى مقابلته « الحليم » ذو الأناة الذى يحتمل ما يثقل على على النفس ويشق عليها « حباءه » بكسر الحاء ـ وهو العطية « الحمر » جمع حمار ، ويروى « فإن النيب من شر المطايا » والنيب : جمع ناب ، وهى الناقة المسنة « المطايا » جمع مطية وهى ـ هنا ـ الدابة مطلقاً ، سميت بذلك لأنها تمطو فى سيرها ، أى : تسرع ، أو لأنك تركب مطاها : أى ظهرها « الحبطات » بفتح الحاء المهملة وكسر الباء الموحدة ـ هم بنو الحارث ابن عمرو بن تميم ، وكان أبوهم الحارث بن عمرو فى سفر فأكل أكلا انتفخ منه بطنه فمات فصار بنو تميم يعيرون بالطعام ، وانظر إلى قول الشاعر :

إِذَا مَا مَاتَ مَيْتٌ مِنْ تَمِيمٍ فَسَرَّكَ أَنْ يَعِيشَ فَجِىءْ بِزَادِ

الإعراب : « فإن » حرف توكيد ونصب « الحمر » اسم إن « من شر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن ، وشر مضاف ، و« المطايا » مضاف إليه « كما » الكاف حرف جر ، ما : كافة « الحبطات » مبتدأ « شر » خبر المبتدأ ، وشر مضاف ، و « بنى » مضاف إليه ، وبنى مضاف ، و « تميم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كما الحبطات » حيث زيدت « ما » بعد الكاف فمنعتها من جر ما بعدها ، ووقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر ، وقد وضح ذلك فى إعراب البيت .

٢١٥ — البيت لأبى دواد الإيادى .

اللغة : « الجامل » القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه « المؤبل » بزنة المعظم — المتخذ للقنية ، وتقول : إبل مؤبلة ، إذا كانت متخذة للقنية « عناجيج » جمع عنجوج ، وهو من الخيل الطويل العنق « المهار » جمع مهر ـ والواحدة بهاء ـ وهو ولد الفرس . =

وقد تزاد بعدها ولا تكفّها عن العمل ، وهو قليل ، كقوله :

٢١٦ — مَاوِىَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاء ، كَاللَّذْعَــةِ بِالْمِيسَمِ

= المعنى : يقول : إنه ربما وجد فى قومه القطيع من الإبل المعد للقنية ، وجياد الخيل الطويلة الأعناق التى بينها أولادها .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد ، ما : زائدة كافة « الجامل » مبتدأ « المؤبل » صفة للجامل « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وعناجيج » الواو عاطفة ، وعناجيج : مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وعناجيج فيهم ، مثلا « بينهن » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبين مضاف والضمير مضاف إليه « المهار » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع صفة لقوله « عناجيج » السابق ، وهى التى سوغت الابتداء بالنكرة .

الشاهد فيه : قوله « ربما الجامل فيهم » حيث دخلت « ما » الزائدة على « رب » فكفتها عن عمل الجر فيما بعدها ، وسوغت دخولها على الجملة الابتدائية ، ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية شاذ عند سيبويه ؛ لأنها عنده حينئذ تختص بالجمل الفعلية ، وعند أبى العباس المبرد لا تختص رب المكفوفة بجملة دون جملة ، فليس فى البيت شذوذ عنده .

٢١٦ — البيت لضمرة النهشلى .

اللغة : « غارة » هو اسم من أغار القوم ، أى : أسرعوا فى السير للحرب « شعواء » منتشرة متفرقة « اللذعة » مأخوذ من لذعته النار ، أى : أحرقته « الميسم » ما يوسم به البعير بالنار : أى يعلم ليعرف ، وكان لكل قبيلة وسم مخصوص يطبعونه على إبلهم بالكى لتعرف .

الإعراب : « ماوى » منادى مرخم ، وحرف النداء محذوف ، وأصله « ياماوية » « يا » حرف تنبيه « ربتما » رب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد ، والتاء لتأنيث اللفظ ، وما : زائدة غير كافة هنا « غارة » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « شعواء » صفة لغارة على لفظها مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف =

وقوله :

٢١٧ — ونَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

* * *

وَحُذِفَتْ « رُبَّ » فَجَرَّتْ بَعْدَ « بَلْ »
وَالْفَا ، وَبَعْـــدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَـلْ[1]

= لألف التأنيث الممدودة « كاللذعة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لغارة «بالميسم» جار ومجرور متعلق باللذعة ، وخبر المبتدأ جملة « ناهبتها » فى بيت آخر ، وهو قوله:

نَاهَبْتُهَا الْغُـــنْمَ عَلَى طَيِّعٍ أَجْرَدَ كَالْقِدْحِ مِنَ السَّاسَمِ

الشاهد فيه : قوله « ربتما غارة » حيث دخلت « ما » الزائدة — التى من شأنها أن تكف حرف الجر عن عمل الجر — على « رب » ، فلم تكفها عن عمل الجر فى لفظ ما بعدها .

٢١٧ — البيت لعمرو بن براقة الهمدانى ، من كلمة مطلعها :

تَقُولُ سُلَيْمَى : لاَ تَعَرَّضْ لِتَلْفَةٍ وَلَيْلُكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمُ

المعنى : إننا نعين حليفنا ونساعده على عدوه ، مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يجنى ويجنى عليه .

الإعراب : « ننصر » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « مولانا » مولى : مفعول به لننصر ، ومولى مضاف والضمير مضاف إليه « ونعلم » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه « كما » الكاف جارة ، ما:زائدة « الناس » مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « أن » وجملة « أن » واسمها وخبرها سدت مسد مفعولى « نعلم » « مجروم » خبر ثان لأن ، وهو اسم مفعول ؛ فقوله « عليه » واقع موقع نائب الفاعل « وجارم » معطوف على « مجروم » .

الشاهد فيه : قوله « كما الناس » حيث زيدت « ما » بعد الكاف ، ولم تمنعها من عمل الجر فى الاسم الذى بعدها .

(١) و « حذفت » الواو عاطفة أو للاستئناف ، حذف : فعل ماض مبنى للمجهول، =

لا يجوز حذفُ حرفِ الجر وإبقاء عمله ، إلا فى « رُبَّ » بعد الواو ، وفيما سنذكره ، وقد وَرَدَ حَذْفُهَا بعد الفاء ، و « بَلْ » قليلا ؛ فمثاله بعد الواو قولُه :

* وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِى الْمُخْتَرَقْنْ *(١) [٣]

ومثالُه بعد الفاء قولُه :

٢١٨ — فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ
فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُحْوِلِ

= والتاء للتأنيث « رب » قصد لفظه : نائب فاعل « جرت » الفاء حرف عطف ، وجر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى رب « بعد » ظرف متعلق بجرت ، وبعد مضاف و « بل » قصد لفظه : مضاف إليه « والفا » قصر للضرورة : معطوف على « بل » و « بعد » ظرف متعلق بقوله « شاع » الآتى ، وبعد مضاف ، و « الواو » مضاف إليه « شاع » فعل ماض « ذا » اسم إشارة فاعل شاع « العمل » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة : أى وشاع هذا العمل بعد الواو .

(١) تقدم شرح هذا البيت فى أول الكتاب ، فانظره هناك ، وهو الشاهد رقم ٣ والشاهد فيه هنا قوله « وقاتم » حيث جر بعد الواو برب المحذوفة .

ونظير هذا البيت — فى الجر برب محذوفة بعد الواو — قول امرىء القيس :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَىَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِى

٢١٨ — البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، من معلقته المشهورة ، وقبل هذا البيت قوله :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلاَتُ ، إِنَّكَ مُرْجِلِى
تَقُولُ ، وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعاً : عَقَرْتَ بَعِيرِى يَا امْرَأَ الْقَيْسِ فَانْزِلِ
فَقُلْتُ لَهَا : سِيرِى ، وَأَرْخِى زِمَامَهُ وَلاَ تُبْعِدِينِى عَنْ جَنَاكِ الْمُعَلَّلِ

اللغة : « طرقت » جئت ليلا « تمائم » جمع تميمة ، وهى التعويذة تعلق على الصبى =

ومثاله بعد « بَلْ » قولُه :

٢١٩ — بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ   لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

= لتمنعه العين فى زعمهم « محول » اسم فاعل من « أحول الصبى » إذا أتى عليه من مولده عام .

الإعراب : « فمثلك » مثل : مفعول مقدم على عامله وهو قوله « طرقت » الآتى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو « رب » المحذوفة ، ومثل مضاف والكاف مضاف إليه « حبلى » بدل من الكاف فى « مثلك » ، « قد » حرف تحقيق « طرقت » فعل وفاعل « ومرضع » معطوف على حبلى ، وهو يروى بالجر تابعاً على اللفظ ، وبالنصب تابعاً على الموضع « فألهيتها » الفاء عاطفة ، ألهيتها : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة معطوفة على جملة « قد طرقت » « عن ذى » جار ومجرور متعلق بألهى ، وذى مضاف و « تمائم » مضاف إليه « محول » صفة لذى تمائم .

الشاهد فيه : قوله « فمثلك » حيث جر برب المحذوفة بعد الفاء .

٢١٩ — البيت لرؤبة بن العجاج .

اللغة : « بلد » يذكر ويؤنث ، والتذكير أكثر « الفجاج » جمع فج ، وهو الطريق الواسع « قتمه » أصله قتامه ، والقتام هو الغبار ، خففه بحذف الألف « جهرمه » الجهرم — بزنة جعفر — هو البساط نفسه ، وقيل : أصله جهرميه — بياء نسبة مشددة — نسبة إلى جهرم ، وهو بلد بفارس ، لحذف ياء النسبة .

المعنى : يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات ، ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة .

الإعراب : « بل » حرف دال على الإضراب والانتقال « بلد » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو رب المحذوفة بعد « بل » ، « ملء » مبتدأ ثان ، وملء مضاف و « الفجاج » مضاف إليه « قتمه » قتم : خبر المبتدأ الثانى ، وقتم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ، والجملة فى محل رفع صفة لبلد « لا » نافية « يشترى » فعل مضارع مبنى للمجهول « كتانه » كتان : نائب فاعل ليشترى ، وكتان مضاف وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه =

والشائع من ذلك حَذْفُها بعد الواو ، وقد شَذَّ الجَرُّ بـ « رُبَّ » محذوفةً من غير أن يتقدمها شيء ، كقوله :

٢٢٠ — رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

* * *

= « وجهرمه » معطوف على « كتانه » والجملة فى محل رفع نعت لبلد ، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والمجرور لفظه برب المحذوفة هو قوله « كلفته عيدية » وهذا الخبر قد وقع فى بيت بعد بيت الشاهد بتسعة أبيات ، وذلك فى قوله :

كَلَّفْتُهُ عِيــــدِيَّةً تَجَشَّمُهْ كَأَنَّهَا ، وَالسَّيْرُ نَاجٍ سُوَّمُهْ

قِيَاس بَارٍ نَبْعُــــهُ وَنَشَمُهْ تَنْجُو إِذَا السَّيْرُ اسْتَمَرَّ وَذَمُهْ

الشاهد فيه قوله : « بل بلد » حيث جر « بلد » برب المحذوفة بعد « بل » .

٢٢٠ — البيت لجميل بن معمر العذرى .

اللغة : « الرسم » ما لصق بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه « والطلل » ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد ونحوه « من جلله » له معنيان : أحدهما أن يكون من قولهم « فعلت هذا من جلل كذا » والمعنى : فعلته من عظمه فى نفسى ، حكاه أبو على القالى ، الثانى : أن يكون من قولهم : « فعلت كذا من جللك وجلالك » ، والمعنى من أجلك ، وبسببك .

الإعراب : « رسم » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوف مع بقاء عمله ، ورسم مضاف ، و « دار » مضاف إليه « وقفت » فعل وفاعل « فى طلله » الجار والمجرور متعلق بوقفت ، وطلل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع صفة لرسم « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أقضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الحياة » مفعول به لأقضى ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر « كاد » ، وجملة « كاد » واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ . =

وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ ، لَدَى حَذْفٍ ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا(١)

الجرُّ بغير « رُبَّ » محذوفاً على قسمين : مُطَّرِدٍ ، وغير مطرد .

فغير المطرد ، كقول رؤبة لمن قال له : « كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ » : « خَيْرٍ والحَمْدُ لِلهِ »

التقدير : على خَيْرٍ ، وقول الشاعر :

٢٢١ — إِذَا قِيلَ : أَىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟
أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

= الشاهد فيه : قوله « رسم دار » — فى رواية الجر — حيث جر قوله « رسم » برب محذوفا من غير أن يكون مسبوقاً بأحد الحروف الثلاثة : الواو ، والفاء ، وبل ، وذلك شاذ .

(١) « وقد » حرف تقليل « يجر » فعل ماض مبنى للمجهول « بسوى » جار ومجرور واقع موقع نائب الفاعل ليجر ، وسوى مضاف و « رب » قصد لفظه : مضاف إليه « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بيجر ، ولدى مضاف و « حذف » مضاف إليه « وبعضه » بعض مبتدأ ، والهاء مضاف إليه « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً ، وهو المفعول الأول « مطرداً » مفعول ثان ليرى ، والجملة من الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله ومفعوليه فى محل رفع خبر المبتدأ .

٢٢١ — البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً .

اللغة : « قبيلة » واحدة قبائل العرب « كليب » — بزنة التصغير — أبو قبيلة جرير ، والباء فى قوله : « بالأكف » للمصاحبة بمعنى « مع » أى : أشارت الأصابع مع الأكف ، أو الباء على أصلها والكلام على القلب ، وكأنه أراد أن يقول : أشارت الأكف بالأصابع ، فقلب .

المعنى : إن لؤم كليب وارتكاسها فى الشر أمر مشهور لا يحتاج إلى التنبيه إليه ، فإنه لو سأل سائل عن شر قبيلة فى الوجود لبادر الناس إلى الإشارة إلى كليب .

الإعراب : « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « أى » اسم استفهام مبتدأ ، وأى مضاف و « الناس » مضاف إليه « شر » أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وهو خبر المبتدأ ، وشر مضاف =

أى : أشارت إلى كُلَيْب ، وقوله :

٢٢٢ — وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلَفْتُهُ
حَتَّى تَبَــذَّخَ فَارْتَقَى الأَعْــلَامِ

أى : فارتقى إلى الأعلام .

= و « قبيلة » مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل « أشارت » أشار : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « كليب » مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : إلى كليب ، والجار والمجرور متعلق بأشارت « بالأكف » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه « الأصابع » فاعل أشارت .

الشاهد فيه : قوله « أشارت كليب » حيث جر قوله « كليب » بحرف جر محذوف ، كما بيناه فى الإعراب ، والجر بالحرف المحذوف — غير ماسبق ذكره — شاذ .

٢٢٢ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « كريمة » صفة لموصوف محذوف ، أى : رجل كريمة ، والتاء فيه للمبالغة لا للتأنيث ؛ بدليل تذكير الضمير فى قوله « ألفته » ولا يقال : إنه استعمل صيغة فعيلة فى المبالغة ، وليست من صيغها ؛ لأنا نقول : الصيغ المشهورة هى الصيغ القياسية ، أما السماعى فلا حصر له « ألفته » بفتح اللام — من باب ضرب — أى : أعطيته ألفاً ، أو بكسر اللام — من باب علم — أى : صرت أليفه « تبذخ » تكبر وعلا « الأعلام » جمع علم ، وهو — بفتح العين واللام جميعاً — الجبل .

الإعراب : « وكريمة » الواو واو رب « كريمة » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « من آل » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريمة ، وآل مضاف ، و « قيس » مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث المعنوى لأنه اسم للقبيلة « ألفته » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « حتى » ابتدائية « تبذخ » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على كريمة « فارتقى » الفاء عاطفة . ارتقى : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، والجملة معطوفة على جملة « تبذخ » السابقة « الأعلام » مجرور بحرف جر محذوف ، أى : إلى الأعلام ، والجار والمجرور متعلق بقوله ارتقى . =

والمُطَّرِد كقولك : « بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هذَا » ؟ فدرهم : مجرور بِمِنْ محذوفةً عند سيبويه والخليل ، وبالإضافةِ عند الزّجاج ؛ فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حُذِفَ وأبقى عمله ، وهذا مُطَّرِد عندهما فى مميز « كَمْ » الاستفهامية إذا دخل عليها حرفُ الجرِّ .

* * *

= الشاهد فيه : فى هذا البيت عدة شواهد للنحاة : أولها وثانيها فى قوله : « كريمة » حيث جر هذه الكلمة برب محذوفة بعد الواو ، وحيث ألحق التاء الدالة على المبالغة لصيغة فعيل ، وهذا نادر ، والكثير أن تلحق صيغة فعال — كعلامة ونسابة — أو صيغة مفعال — كمهذارة — أو صيغة فعول — كفروقة — وثالثها ، وهو المراد هنا ، قوله « فارتقى الأعلام » حيث جر قوله : « الأعلام » بحرف جر محذوف ، كما بيناه فى الإعراب ، وذلك شاذ . ورابعها : فى قوله : « قيس » حيث منعه الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، فإن أردت به اسم القبيلة فهو ممنوع من الصرف قياساً للعلمية والتأنيث المعنوى ، وإن أردت به علم مذكر كأبى القبيلة كان منعه من الصرف شاذا ، وهو — مع شذوذه — مما له نظائر فى شعر العرب ، ومن نظائره قول الأخطل :

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ ... بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَرُورُ

فقد منع « شبيب » من الصرف وليس فيه علتان ، ومثله قول الآخر :

قَالَتْ أُمَيْمَةُ : مَا لِثَابِتَ شَاخِصاً ... عَارِى الأَشَاجِعِ نَاحِلاً كَالْمُنْصُلِ

الإضـــــافَةُ

نُونَا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا[١]

وَالثَّانِيَ اجْرُرْ ، وَانْوِ «مِنْ» أَوْ «فِي» إِذَا
لَمْ يَصْلُحِ الاَّ ذَاكَ ، وَاللاَّمَ خُـذَا[٢]

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ ، وَاخْصُصْ أَوَّلاَ أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلاَ[٣]

---

(١) « نونا » مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله احذف الآتى « تلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى نون ، والجملة فى محل نصب صفة لقوله نونا « الإعراب » مفعول به لتلى « أو » عاطفة « تنويناً » معطوف على قوله نوناً « مما » جار ومجرور متعلق باحذف « تضيف » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بمن « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كطور سينا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كطور ، وطور مضاف وسينا : مضاف إليه ، وهو مقصور من ممدود ، وأصله سيناء .

(٢) « الثانى » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله : اجرر « اجرر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وانو » كذلك « من » قصد لفظه : مفعول به لانو « أو » عاطفة « فى » معطوف على من « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية جازمة « يصلح » فعل مضارع مجزوم بلم « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « ذاك » ذا : فاعل يصلح ، والكاف حرف خطاب ، وجملة الفعل المنفى بلم والفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها « واللام » مفعول مقدم لخذ « خذا » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٣) « لما » جار ومجرور متعلق بخذ فى البيت السابق « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا باللام ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذينك » مضاف إليه «واخصص» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أولا» =

إذا أُرِيدَ إضَافَةُ اسمٍ إلى آخَرَ حُذِف ما فى المضاف : من نونٍ تلى الإعرابَ — وهى نونُ التثنية ، أو نونُ الجمع ، وكذا ماألحق بهما — أو تنوينٍ ، وجُرَّ المضافُ إليه؛ فتقول : « هٰذَانِ غُلَامَا زَيْدٍ ، وهؤلاء بَنُوهُ ، وهذا صاحِبُهُ » .

واختلف فى الجار للمضاف إليه ؛ فقيل : هو مجرور بحرفٍ مقدرٍ — وهو اللام ، أو « مِنْ » ، أو « فى » — وقيل : هو مجرور بالمضاف [وهو الصحيح من هذه الأقوال] .

ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين ، وزعم بعضُهم أنها تكون أيضًا بمعنى « مِنْ » أو « فى » ، وهو اختيار المصنف ، وإلى هذا أشار بقوله : « وانْوِ من أوْ فى — إلى آخره » .

وضابط ذلك : أنه إن لم يصلح إلا تقدير « مِنْ » أو « فى » فالإضافة بمعنى ما تعيَّنَ تقديرُهُ ، وإلا فالإضافة بمعنى اللام .

فيتعين تقدير « مِنْ » إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف ، نحو « هٰذَا ثوبُ خَزٍّ ، وخاتمُ حديدٍ » والتقديرُ : هذا ثوبٌ من خز ، وخاتم من حديد .

ويتعين تقدير « فى » إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضافُ ، نحــو : « أعجبنى ضَرْبُ الْيَوْمِ زَيْداً » أى : ضربُ زيدٍ فى اليوم ، ومنه قولُه تعالى : (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) وقوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)[1] .

= مفعول به لاخصص « أو » عاطفة « أعطه » أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لأعط «التعريف» مفعول ثان لأعط «بالذى» جار ومجرور متعلق بالتعريف « تلا » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها صلة الذى .

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ

عند من رواه بإضافة طباخ إلى ساعات الكرى — ومعناه طباخ فى ساعات النوم .

فإن لم يتعين تقدير « مِنْ » أو « في » فالإضافة بمعنى اللام ، نحو : « هذا غلامُ زيدٍ ، وهذه يدُ عمرٍو » أي : غلامٌ لزيد ، ويدٌ لعمرو .

وأشار بقوله : « واخصص أولا — إلى آخره » إلى أن الإضافة على قسمين : مَحْضَة ، وغير مَحْضَة .

فالمحضة هى : غيرُ إضافة الوَصْفِ المُشَابِهِ للفعل المضارع إلى معموله .

وغير المحضة هى : إضافة الوَصْفِ المذكور ، كما سنذكره بعدُ ، وهذه لاتفيد الاسْمَ [الأوَّلَ] تخصيصاً ولا تعريفاً ، على ما سنبين .

والمحضة : ليست كذلك ، وتفيد الاسْمَ الأولَ : تخصيصاً إن كان المضافُ إليه نكرةً ، نحو : « هذا غلامُ امرأةٍ » وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو : « هذا غلامُ زيدٍ » .

* * *

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ « يَفْعَلُ » وَصْفاً ، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لا يُعْذَلُ(١)

كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأملِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ(٢)

---

(١) « إن » شرطية « يشابه » فعل مضارع ، فعل الشرط « المضاف » فاعل يشابه « يفعل » قصد لفظه : مفعول به ليشابه « وصفا » حال من قوله المضاف « فعن » الفاء لربط الشرط بالجواب ، عن : حرف جر « تنكيره » تنكير : مجرور بعن ، وتنكير مضاف والهاء مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بيعذل الآتى « لا » نافية « يعذل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « كرب » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك رب — إلخ ، ورب : حرف تقليل =

وَذِى الإضــَافَةُ اسْمُهَا لَفظِيَّهْ وَتِلْكَ مَحْضَــةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ(١)

هذا هو القسم الثانى من قِسْمَى الإضافة ، وهو غير المحضة ؛ وَضَبَطَهَا المصنف بما إذا كان المضاف وَصْفاً يشبه « يَفعَلُ » — أى : الفِعْلَ المضارِعَ — وهو : كل اسم فاعل أو مفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو صفة مشبهة [ولا تكون إلا بمعنى الحال] .

فمثالُ اسم الفاعل : « هذا ضاربُ زيدٍ ، الآن أو غداً ، وهذا رَاجينا » .

ومثالُ اسم المفعول : « هذا مَضْرُوبُ الأبِ ، وهذا مُرَوَّعُ الْقَلْبِ » .

ومثالُ الصفة المشبهة : « هذا حَسَنُ الْوَجْهِ ، وقليل الحِيَلِ ، وعَظِيمُ الأملِ » .

فإن كان المضافُ غــيرَ وصفٍ ، أو وصفًا غيرَ عاملٍ ؛ فالإضـافة محضةٌ كالمصدرِ ، نحو : « عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ » واسمِ الفاعلِ بمعنى المـاضى ، نحو « هذا ضاربُ زيدٍ أمْسِ » .

وأشار بقوله : « فعن تنـكيره لا يُعْذَلُ » إلى أن هذا القسم من الإضافة — أعنى غــيرَ المحضةِ — لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفًا ؛ ولذلك تدخل « رُبَّ » عليه ، وإن كان مضافًا لمعرفة ، نحو : « [رُبَّ] راجينا » وتوصف به النـكرة ،

= وجر شبيه بالزائد « راجينا » راجى : اسم فاعل مجرور برب ، وراجى مضاف ، ونا : مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « عظيم » صفة لراج ، وعظيم مضاف و « الأمل » مضاف إليه « مروع » صفة ثانية لراج ، ومروع مضاف و «القلب» مضاف إليه « قليل » صفة ثالثة لراج ، وقليل مضاف و « الحيل » مضاف إليه .

(١) « وذى » اسم إشارة مبتدأ أول « الإضافة » بدل أو عطف بيان « اسمها » اسم : مبتدأ ثان ، واسم مضاف وها : مضاف إليه « لفظية » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الاول « وتلك » اسم إشارة مبتدأ « محضة » خبره « ومعنوية » معطوف على محضة . والجملة من هذا المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة .

نحو قوله تعالى : (هَدْيًا بَالِـغَ الْـكَعْبَةِ) وإنمـا يفيد التخفيفَ ؛ وفائدتُه ترجع إلى اللفظ ، فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية .

وأما القسم الأول فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً ، كما تقدم ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه مَعْنَوِية ، وسميت مَحْضَة أيضاً ؛ لأنها خالصة من نية الانفصال ، بخلاف غير المحضة ؛ فإنها على تقدير الانفصال ، تقول : « هذا ضَاربُ زيدٍ الآنَ » على تقدير « هذا ضاربٌ زيداً » ومعناهما مُتَّحِدٌ ، وإنما أضيف طلباً للخفة .

* * *

وَوَصْـلُ « أَلْ » بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ
إنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ : كَـ« الْجَعْدِ الشَّعَرْ »[1]
أوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي : كَـ« زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي »[2]

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذى إضافتُه مَحْضَةٌ ، فلا تقول . « هذا الغلامُ رَجُلٍ » لأن الإضافة مُنَافية[3] للألف واللام ، فلا يُجْمَع بينهما .

---

(١) « ووصل » مبتدأ ، ووصل مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « بذا » جار ومجرور متعلق بوصل « المضاف » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « مغتفر » خبر المبتدأ « إن » شرطية « وصلت » وصل : فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أل « بالثان » جار ومجرور متعلق بوصلت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو » عاطفة « بالذى » جار ومجرور معطوف على قوله : « بالثان » فى البيت السابق « له » جار ومجرور متعلق بقوله « أضيف » الآتى « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول « الثانى » نائب فاعل أضيف ، والجملة لا محل لها صلة .

(٣) فى بعض النسخ « معاقبة » والمقصود لا يتغير ؛ فإن معنى المعاقبة أن كل واحدة منهما تعقب الأخرى : أى تدخل الكلمة عقبها ؛ فهما لا يجتمعان فى الكلمة ، وسيأتى يقول « لما تقدم من أنهما متعاقبان » .

وأما ما كانت [إضافته] غيرَ مَحْضَةٍ — وهو المراد بقوله « بذا المضاف » — أى بهذا المضاف الذى تقدَّمَ الـكلامُ فيه قبل هذا البيتِ — فـكان القياسُ أيضاً يقتضى أن لا تدخل الألف واللام على المضاف ؛ لما تقدم من أنهما متعاقبان[1] ، ولـكن لَمَّا كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغْتُفِرَ ذلك ، بشرط أن تدخل الألفُ واللامُ على المضاف إليه ، كـ « الجَعْدِ الشعر ، والضَّارِب الرَّجُلِ » ، أو على ما أُضيف إليه المضافُ إليه ، كـ « زَيْدٌ الضَّارِبُ رأسِ الجانى » .

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ، ولا على ما أُضيف إليه [المضاف إليه) ، امتنعت المسألة ؛ فلا تقول : « هذا الضَّارِبُ رجلٍ » (ولا « هـذا الضَّارِبُ زيدٍ ») ولا « هذا الضاربُ رأسِ جانٍ » .

هذا إذا كان المضاف غير مثنى ، ولا مجموع جمعَ سلامةٍ لمذكر ، ويدخـل فى هذا المفردُ كما مُثِّلَ ، وجمعُ التـكسير ، نحو : « الضوارب — أو الضُّرَّاب — الرَّجُلِ ، أو غلامِ الرجلِ » [وجمع السلامة لمؤنث ، نحو : « الضاربَات الرَّجُلِ ، أَوْ غُلَامِ الرَّجُلِ »] .

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر كَفَى وجودُهَا فى المضاف ، ولم يُشْتَرط وجودُهَا فى المضاف إليه ، وهو المراد بقوله :

وَكَوْنُهَا فِى الْوَصْفِ كَافٍ ، إنْ وَقَعْ مُثَنَّى ، أَوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعْ[1]

---

(١) « وكونها » كون : مبتدأ ، وها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « فى الوصف » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الكون الناقص « كاف » خبر المبتدأ « إن » شرطية « وقع » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفيه ضمير مستتر جوازاً يعود إلى المضاف فاعل « مثنى » حال من الضمير المستتر فى وقع السابق « أو » عاطفة « جمعا » معطوف على مثنى « سبيله » سبيل : مفعول مقدم على عامله وهو قوله اتبع الآتى ، وسبيل مضاف والهاء مضاف إليه « اتبع » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً =

أى : وُجُودُ الألف واللام فى الوصف المضاف إذا كان مثنى ، أو جمعاً اتَّبَعَ سبيل المثنى — أى : على حَدِّ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم — يُغْنِي عن وجودها فى المضاف إليه ؛ فتقول : « هذَانِ الضاربا زَيْدٍ ، وَهؤُلاء الضَّارِبُو زَيْدٍ »[1] وتحذف النون للاضافة .

* * *

وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى ، وَأَوِّلْ مُوهِماً إذَا وَرَدْ[2]

= تقديره هو يعود على قوله جمعاً ، والجملة فى محل نصب صفة لقوله جمعا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، ويجوز أن تقرأ « أن » بفتح الهمزة على أنها مصدرية ، فهى وما بعدها فى تأويل مصدر فاعل لكاف ، أو بكسر الهمزة على أنها شرطية ، وشرطها قوله : « وقع » كما سبق تقريره ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(١) ومن شواهد ذلك قول عنترة بن شداد العبسى فى معلقته :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَىْ ضَمْضَمِ
الشَّاتِمَىْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ — إذَا لَمَ أَلْقَهُمَا — دَمِي

وقول الآخر :

إنْ يَغْنَيَا عَنِّىَ الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْماً عَنْهُمَا بِغَنِي

(٢) « لا » نافية « يضاف » فعل مضارع مبنى للمجهول « اسم » نائب فاعل يضاف « لما » جار ومجرور متعلق بقوله « يضاف » السابق « به » جار ومجرور متعلق بقوله « اتحد » الآتى « اتحد » فعل ماض ، وفى قوله « اتحد » ضمير مستتر يعود على ما الموصولة فاعل ، والجملة لا محل لها صلة « معنى » منصوب على التمييز أو على نزع الخافض « وأول » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « موهما » مفعول به لأول « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « ورد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى موهم ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام .

المضافُ بتخصّصُ بالمضاف إليه، أو يتعرّف به ؛ فلا بد من كونه غيْرَهُ ؛ إذ لا يَتخصّصُ الشيء أو يتعرّفُ بنفسه، ولا يضاف اسم لما به اتّحَدَ في المعنى : كالمترادفين وكالموصوف وصفته ؛ فلا يقال : « قَمْحُ بُرٍّ » ولا « رَجُلُ قَائِمٍ » وماورد مُوهِمًا لذلك مُؤَوَّلٌ، كقولهم : « سَعِيدُ كُرْزٍ » فظاهرُ هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأن المراد بسعيد وكرز [فيه] واحد ؛ فيؤوّلُ الأولُ بالمسمّى، والثاني بالاسم ؛ فكأنه قال : جاءني مُسَمّى كُرْزٍ، أي : مسمى هذا الاسم، وعلى ذلك يُؤَوَّلُ ما أشبه هذا من إضافة المُتَرَادِفَيْنِ، كـ« يوم الخميس » .

وأما ماظاهرُه إضافةُ الموصوفِ إلى صفته، فمؤوّلٌ على حَذْفِ المضافِ إليه الموصوفِ بتلك الصفة، كقولهم : « حَبَّةُ الحمقاء، وصَلاَةُ الأولى » ، والأصْلُ : حَبَّةُ البَقْلَةِ الحمقاء، وصلاة السَّاعَة الأولى ؛ فالحمقاء : صفة للبقلة، لا للحبة، والأولى : صفة للساعة، لا للصلاة، ثم حذف المضاف إليه — وهو البقلة، والساعة — وأقيمت صفتُه مُقَامَه، فصار « حبة الحمقاء، وصلاة الأولى » فلم يُضَفِ الموصوف إلى صفته، بل إلى صفة غيره .

* * *

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلاَ تَأْنِيثًا اْنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلاَ[1]

قد يكتسب المضافُ المذكَّرُ من المؤنث المضاف إليه التأنيثَ، بشرط أن يكونَ المضافُ صالحاً للحَذْفِ وإقامة المضاف إليه مُقَامَهُ، وَيُفْهَمَ منه ذلك

(١) « وربما » رب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، وما : كافة « أكسب » فعل ماض « ثان » فاعل أكسب « أولا » مفعول أول لأكسب « تأنيثاً » مفعول ثان لأكسب « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص، فعل الشرط . واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله أولا « لحذف » جار ومجرور متعلق بقوله موهلا الآتي « موهلا » خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

المعنى ، نحـــو : « قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » فصَحَّ تأنيثُ « بعض » لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث ؛ لصحة الاستغناء بأصابع عنه ؛ فتقول : « قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ » ومنه قوله :

٢٢٣ — مَشَيْنَ كَمَا اهْـتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ
أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّـــوَاسِمِ

فأنَّثَ المرّ لإضافته إلى الرياح ، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المرِّ بالرياح ، نحو : « تَسَفَّهَتِ الرِّيَاحُ » .

وربما كان المضاف مؤنثاً فاكْتَسَبَ التذكيرَ من المذكر المضاف إليه ، بالشرط

---

٢٢٣ — هذا البيت لذى الرمة غيلان بن عقبة .

اللغة : « اهتزت » مالت ، واضطربت « تسفهت » من قولهم : تسفهت الرياح الغصون ؛ إذا أمالتها وحركتها « النواسم » جمع ناسمة ، وهى الرياح اللينة أول هبوبها ، وأراد من الرماح الأغصان .

المعنى : يقول : إن هؤلاء النسوة قد مشين فى اهتزاز وتمايل ، فهن يحاكين رماحا — أى غصونا — مرت بها ريح فأمالتها .

الإعراب : « مشين » فعل وفاعل « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « اهتزت » اهتز : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « رماح » فاعل اهتزت ، و « ما » المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، أى : مشين مشيا كائناً كاهتزاز — إلخ « تسفهت » تسفه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أعاليها » أعالى : مفعول به لتسفه ، وأعالى مضاف وها : مضاف إليه « مر » فاعل تسفهت ، ومر مضاف ، و « الرياح » مضاف إليه « النواسم » صفة للرياح .

الشاهد فيه : قوله « تسفهت . . . مر الرياح » حيث أنث الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكر — وهو قوله مر — والذى جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه ، وهو الرياح .

الذى تَقَدَّمَ ، كقوله تعالى : (إنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) فـ « رحمة » : مؤنث ، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى « الله » تعالى .

فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يَجُزِ التأنيثُ ؛ فلا تقول : « خَرَجَتْ غُـلَامُ هِنْدٍ » إذ لا يقال : « خرجت هند » ويفهم منـه خروج الغلام .

* * *

وَبَعْضُ ٱلْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا(١)

من الأسماء ما يلزم الإضافة ، وهو قسمان :

أحدهما : ما يلزم الإضافةَ لَفْظاً وَمَعْنًى ؛ فلا يستعمل مفرداً — أى : بلا إضافة — وهو المراد بِشَطْرِ البيتِ ، وذلك نحو : « عِنْدَ ، ولَدَى ، وسِوَى ، وقُصَارَى الشىء ، وحُمَادَاهُ : بمعنى غايته » :

والثانى : ما يلزم الإضافةَ مَعْنًى دون لَفْظٍ ، [نحو : « كُلٍّ ، وبَعْضٍ ، وأىّ] ؛ ويجوز أن يستعمل مفرداً —أى : بلا إضافة— وهو المراد بقوله : « وَبَعْضُ ذَا » أى: وبعض مالزم الإضافة [مَعْنًى] قد يستعمل مفرداً لفظاً ، وسيأتى كلٌّ من القسمين .

* * *

(١) « وبعض » مبتدأ « الاسماء » مضاف إليه « يضاف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « أبداً » منصوب على الظرفية « وبعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « ذا » اسم إشارة : مضاف إليه « قد » حرف تقليل « يأت » فعل مضارع ، وقد حذف لامه — وهى الياء — ضرورة ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ذا ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « لفظاً » منصوب على التمييز ، أو بإسقاط الخافض ، وعلى هذين يكون قوله « مفرداً » حالا من الضمير المستتر فى قوله « يأتى » ويجوز أن يكون قوله « لفظاً » هو الحال ، ويكون قوله « مفرداً » نعتاً له .

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ إِيلَاؤُهُ اسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ (١)

كَوَحْدَ، لَبَّىْ، وَدَوَالَىْ، سَعْدَىْ، وَشَذَّ إِيلَاءُ « يَدَىْ » لِلَبَّىْ (٢)

من اللازم للإضافة لفظاً ما لا يُضَاف إلا إلى المضمر، وهو المراد هنا، نحو: « وَحْدَكَ » أى: منفرداً، و « لَبَّيْكَ » أى: إقَامَةً على إجابتك بعد إقامة، و « دَوَالَيْكَ » أى: إدالة بعد إدالة، و « سَعْدَيْكَ » أى: إسعاداً بعد إسعاد، وشَذَّ إضافة « لَبَّىْ » إلى ضمير الغيبة، ومنه قولُه:

٢٢٤ — إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ

* لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي *

---

(١) « بعض » مبتدأ، وبعض مضاف و « ما » اسم موصول: مضاف إليه « يضاف » فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة « حتما » مفعول مطلق لفعل محذوف « امتنع » فعل ماض « إيلاؤه » إيلاء: فاعل امتنع، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ، وإيلاء مضاف والضمير مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « اسماً » مفعول ثان لإيلاء « ظاهراً » نعت لقوله اسماً « حيث » ظرف متعلق بامتنع « وقع » فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ما يضاف، والجملة فى محل جر بإضافة « حيث » إليها.

(٢) « كوحد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « لبى، ودوالى سعدى » معطوفات على « وحد » بعاطف محذوف من بعضها « وشذ » فعل ماض « إيلاء » فاعل شذ، وإيلاء مضاف و « يدى » مضاف إليه « للبى » جار ومجرور متعلق بإيلاء على أنه مفعوله الثانى، ومفعوله الأول المضاف إليه.

٢٢٤ — هذه الأبيات من الشواهد التى لا يعلم قائلها.

اللغة: « زوراء » — بفتح فسكون — الأرض البعيدة الأطراف « مترع » ممتد « بيون » بزنة صبور — البئر البعيدة القعر، وقيل: هى الواسعة الجالين، وقيل: التى لا يصيبها رشاؤها، وقيل: الواسعة الرأس الضيقة الأسفل « لبيه » فى هذا اللفظ التفات من الخطاب إلى الغيبة، والأصل أن يقول: لقلت لك لبيك.

وشَذَّ إضافَةُ « لَبَّيْ » إلى الظاهر، أنشد سيبويه :

٢٢٥ — دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً فَلَبَّى ، فَلَبَّيْ يَدَىْ مِسْوَرٍ

= المعنى : يقول : إنك لو ناديتنى وبيننا أرض بعيدة الأطراف ، واسعة الأرجاء ، ذات ماء بعيد الغور ، لأجبتك إجابة بعد إجابة ، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صعاب ولا شدائد .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه « لو » شرطية غير جازمة « دعوتنى » دعا : فعل ماض ، وضمير المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة شرط « لو » « ودونى » الواو للحال ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « زوراء » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « ذات » صفة لزوراء ، وذات مضاف و « مترع » مضاف إليه « بيون » صفة لمترع « لقلت » اللام واقعة فى جواب لو ، قلت : فعل وفاعل ، والجملة جواب « لو » وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر « إن » فى أول الأبيات .

الشاهد فيه : قوله « لبيه » حيث أضاف « لبى » إلى ضمير الغائب ، وذاك شاذ ، وقد أنشد سيبويه (١ / ١٧٦) البيت التالى لهذا البيت (رقم ٢٢٥) للاستدلال به على أن « لبيك » مثنى ، وليس اسماً مفرداً بمنزلة لدى والفتى ، ووجه الاستدلال أن الشاعر أثبت الياء مع الإضافة للظاهر كما تثبتها فى إضافة المثنى نحو « غلامى زيد ، وكتابى بكر » ولو كان مفرداً لقال « لبى يدى » بالألف ، كما تقول : لدى زيد . وفتى العرب ، وسيوضحه الشارح أتم توضيح .

٢٢٥ — هذا البيت من شواهد سيبويه التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « لما نابنى » نزل بى من ملمات الدهر « مسوراً » بزنة درهم — اسم رجل « لبى » أجاب دعائى وأغاثنى .

الإعراب : « دعوت » فعل وفاعل « لما » اللام حرف جر للتعليل ، ما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بدعوت « نابنى » ناب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « مسوراً » مفعول به لدعوت « فلبى » =

كذا ذكر المصنفُ ، وَيُفْهَمُ من كلام سيبويه أن ذلك غير شاذ فى « آبَيْ » ، و « سَعْدَيْ » .

ومَذْهَبُ سيبويه أن «لَبَّيْكَ» وما ذكر بعده مُثَنًّى ، وأنه منصوب على المصدرية بفعلٍ محذوفٍ ، وأن تَثْنيته المقصودُ بها التكثيرُ ؛ فهو على هذا مُلْحَقٌ بالمثنى ، كقوله تعالى : (ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ) أى : كرَّاتٍ ، فـ « كَرَّتَيْنِ » : ليس المراد به مرتين فقط ؛ لقوله تعالى : (يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ) أى : مزدجراً وهو كَلِيلٌ ، ولا ينقلب البصر مزدجراً كايلا من كرتين فقط ، فتعين أن يكون المرادُ بـ « كَرَّتَيْنِ » التكثيرَ ، لا اثنين فقط ، وكذلك « لَبَّيْكَ » معناه إقامة بعد إقامة كما تقدم ، فليس المراد الاثنين فقط ، وكذا باقى أخواته ، على ما تقدم فى تفسيرها .

ومَذْهَبُ يونس أنه ليس بمثنى ، وأن أصله لَبَّىْ ، وأنه مقصور ، قُلبت ألفُه ياء مع المضمر ، كما قلبت ألف « لَدَى ، وعَلَى » مع الضمير ، فى « لَدَيْه » ، و « عَلَيْهِ » .

ورَدّ عليه سيبويه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء ،

= الفاء عاطفة ، لبى : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مسور ، والجملة معطوفة على جملة « دعوت مسوراً » وقوله «فلبى يدى مسور» الفاء للتعليل ، ولبى : مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف ، وهو مضاف ويدى مضاف إليه ، ويدى مضاف ، و « مسور » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فلبى يدى مسور » حيث أضاف « لبى » إلى اسم ظاهر ، وهو قوله « يدى » شذوذاً ، وفيه دليل على أن « لبيك » مثنى كما ذهب إليه سيبويه ، وليس مفرداً مقصوراً كالفتى كما ذهب إليه يونس بن حبيب ، وقد بينا ذلك فى شرح الشاهد السابق ، وبينه الشارح .

كما لا تنقلب ألف « لَدَى » و « عَلَى » ، فكما تقول : « عَلَى زَيْدٍ » و « لدَى زَيْدٍ » كذلك كان ينبغي أن يقال : « لَبَّىْ زَيْدٍ » لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء ، فقالوا :

* فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ * [٢٢٥]

فدلّ ذلك على أنه مُثنًّى ، وليس بمقصور كما زعم يونس .

* * *

وَأَلْزَمُــوا إضَافَةً إلَى الْجُمَــلْ « حَيْثُ » و « إذْ » وَإنْ يُنَوَّن يُحْتَمَلْ (١)

إفْرَادُ إذْ ، وَمَا كَإذْ مَعْنًى كَإذْ أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ « حِينَ جَانِبْذْ » (٢)

من المُلاَزم للاضافة : ما لا يُضَاف إلا إلى الجملة ، وهو : « حيث ، وإذْ ، وإذا » .

فأما « حيث » فتضاف إلى الجملة الاسمية ، نحو : « اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ » (٣)

---

(١) « وألزموا » الواو عاطفة ، ألزموا : فعل وفاعل « إضافة » مفعول ثان مقدم على المفعول الأول « إلى الجمل » جار ومجرور متعلق بإضافة ، أو بمحذوف صفة له « حيث » قصد لفظه : مفعول أول لألزموا « وإذ » معطوف على حيث « وإن » شرطية « ينون » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « إذ » وقوله : « يحتمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، جواب الشرط .

(٢) « إفراد » نائب فاعل يحتمل فى البيت السابق ، وإفراد مضاف . و « إذ » قصد لفظه : مضاف إليه « وما » اسم موصول : مبتدأ « كإذ » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « معنى » تمييز ، أو منصوب بإسقاط الخافض « كإذ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أضف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « جوازاً » مفعول مطلق « نحو » خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك نحو . وما بعده جملة فى محل جر بإضافة نحو إليها .

(٣) وإذا أضيفت « حيث » إلى جملة اسمية فالأحسن ألا يكون الخبر فيها فعلا ، =

وإلى الجملة الفعلية ، نحو : « اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ » أو « حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ »
وشذّ إضافتها إلى مفرد كقوله :

٢٢٦ — أمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً
[نَجْماً يُضِيء كَالشِّهَابِ لاَمِعَا]

= نحو : « جلست حيث زيد حبسته » أو « جلست حيث زيد نهته » فإذا أردت أن يكون هذان المثالان غير قبيحين فانصب الاسم لتكون حيث مضافة إلى جملة فعلية .

٢٢٦ — البيت أحد الشواهد المجهول قائلها .

اللغة : « سهيل » نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضى القيظ « الشهاب » شعلة النار .

الإعراب : نريد أن نذكر لك أن للنحويين فى إعراب هذا البيت تكلفات عسيرة القبول وتمحلات لا تخلو عن وهن ، وهاك إعرابه ، وسنذكر لك فى أثنائه إشارات إلى بعض الوجوه التى قالوها لتعلم ما قلناه لك « أما » الهمزة للاستفهام ، ما : نافية ، أو الكلمة كلها أداة استفتاح « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حيث » مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، وحيث مضاف و « سهيل » مضاف إليه « طالعا » قيل : هو حال من سهيل ، ومجىء الحال من المضاف إليه — مع كونه قليلا — قد ورد فى الشعر ، وهذا منه ، وقيل : هو حال من « حيث » والمراد بحيث هنا مكان خاص مع أن وضعه على أنه اسم مكان مبهم ، و « نجما » منصوب على المدح بفعل محذوف « يضىء » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم ، والجملة فى محل نصب صفة لنجم « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بيضىء « لامعا » حال مؤكدة .

الشاهد فيه : قوله « حيث سهيل » فإنه أضاف « حيث » إلى اسم مفرد ، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة ، وإنما تضاف عندهم إلى الجملة ، وقد أجاز الكسائى إضافة « حيث » إلى المفرد ، واستدل بهذا البيت ونحوه ، واعلم أنه يروى هكذا :

* أمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعٌ *

برفع « سهيل » على أنه مبتدأ ، ورفع « طالع » على أنه خبره ، و « حيث » ، =

وأما « إذ » فتضاف أيضاً إلى الجملة الاسمية[1] ، نحو : « جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ » ، وإلى الجملة الفعلية ، نحو : « جِئْتُكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ » ، ويجوز حذفُ الجملة المضاف إليها ، ويؤتى بالتنوين عوضاً عنها ، كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) وهذا معنى قوله : « وَإِنْ يُنَوَّنْ يحتمل إفراد إِذْ » أى : وإن ينون « إِذْ » يحتمل إفرادها ، أى : عدم إضافتها لفظاً ؛ لوقوع التنوين عوضاً عن الجملة المضاف إليها .

وأما « إذا » فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية ، نحو : « آتِيكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ » ، ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية ؛ فلا تقول : « آتِيكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ » خلافاً لقوم ، وسيذكرها المصنف .

وأشار بقوله : « وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ » إلى أنَّ ما كان مثلَ « إِذْ » — فى كونه ظرفاً ماضياً غيرَ محـدودٍ — يجـوز إضافَتُهُ إلى ما تضاف إليه « إِذْ » من [الجملة ، وهى] الجمل الاسمية والفعلية ، وذلك نحو : « حين ، ووقت ، وزمان ، ويوم » فتقول : « جِئْتُكَ حِينَ جَاءَ زَيْدٌ ، وَوَقْتَ جَاءَ عَمْـرٌو ، وَزَمَانَ قَدِمَ بَـكْرٌ ، وَيَوْمَ خَرَجَ خَالِدٌ » وكذلك تقول : « جِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ » ، وكذلك الباقى .

وإنما قال المصنف : « أَضِفْ جَوَازاً » ليعلم أن هذا النوع — أى ما كان مثـل « إِذْ » فى المعنى — يضاف إلى ما يضاف إليه « إِذْ » — وهو الجمـلة — جوازاً ، لا وجوباً .

= مضافة إلى الجملة ، فلا شاهد فيه حينئذ ، ولكن يبقى أن القوافى منصوبة كما ترى فى البيت التالى له .

(١) ويحسن أن تكون الجملة الاسمية التى تضاف إليها إذ غير ماضوية العجز — بأن يكون الخبر اسماً كمثال الشارح ، أو فعلا مضارعا نحو « جئت إذ زيد يقرأ » .

فإن كان الظرفُ غيرَ ماضٍ ، أو محـدوداً ، لم يُجْرَ مُجْرَى « إذ » بل يُعامل غيرُ الماضى — وهو المستقبل — مُعَامَلَةَ « إذَا » فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل إلى الفعلية ؛ فتقول : « أجِيئُكَ حِينَ يَجِيء زَيْدٌ » ولا يضاف المحدود إلى جملة ، وذلك نحو : « شَهْرٍ ، وَحَوْلٍ » بل لا يضاف إلا إلى مفرد ، نحو : « شَهْرُ كَذَا ، وَحَوْلُ كَذَا » .

* * *

وَابْنِ أَوَ أَعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا ... وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْـلٍ بُنِيَا(١)

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا ... أَعْرِبْ ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا(٢)

---

(١) « وابن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « أعرب » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل « ما » اسم موصول تنازعه الفعلان قبله « كإذ » متعلق بقوله « أجريا » الآتى « قد » حرف تحقيق « أجريا » أجرى : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة لا محل لها صلة ، والألف للاطلاق « واختر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنا » مقصور للضرورة : مفعول به لاختر ، وبنا مضاف و « متلو » مضاف إليه ، ومتلو مضاف و « فعل » مضاف إليه ، وجملة « بنيا » من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر صفة لفعل .

(٢) « وقبل » ظرف متعلق بقوله « أعرب » الآتى ، وقبل مضاف و « فعل » مضاف إليه « معرب » صفة لفعل « أو » عاطفة « مبتدا » معطوف على فعل « أعرب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت . « ومن » اسم موصول مبتدأ ، وجملة « بنى » وفاعله المستتر فيه جوازاً لا محل لها صلة ، وجملة « فلن يفندا » من الفعل المضارع المبنى للمجهول المنصوب بلن ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول ، والفاء زائدة فى خبر الموصول لتشبه بالشرط.

تَقَدَّمَ أن الأسماء المُضَافة إلى الجملة على قسمين : أحدهما ما يضاف إلى الجملة لزوماً ، والثانى : ما يضاف إليها جوازاً .

وأشار فى هذَيْنِ البيتين إلى أنَّ ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعرابُ والبناء ، سواء أضيف إلى جملة فعلية صُدِّرتْ بماضٍ ، أو جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع ، أو جملة اسمية ، نحو : « هذا يومُ جاء زيدٌ ، ويومُ يقوم عمرو ، أو يومُ بكرٌ قائمٌ » . وهذا مذهب الكوفيين ، وتبعهم الفارسىُّ والمصنفُ ، لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بماضٍ البناء ، وقد روى بالبناء والإعراب قولُه :

٢٢٧ — * عَلَى حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا *

---

٢٢٧ — هذا صدر بيت للنابغة الذبيانى ، وعجزه قوله :

* فَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ ؟ *

اللغة : « عاتبت » لمت فى تسخط « الصبا » — بكسر الصاد — اسم للصبوة ، وهى الميل إلى هوى النفس واتباع شهواتها « المشيب » هو ابيضاض المسود من الشعر ، وقد يراد به الدخول فى حده « أصح » فعل مضارع مأخوذ من الصحو ، وهو زوال السكر « وازع » زاجر ، كاف ، ناه .

الإعراب : « على » حرف جر ، ومعناه هنا الظرفية « حين » يروى بالجر معرباً ، ويروى بالفتح مبنياً ، وهو المختار ، وعلى كل حال هو مجرور بعلى لفظاً أو محلا ، والجار والمجرور يتعلق بقوله « كفكف » فى بيت سابق ، وهو قوله :

فكَفْكَفْتُ مِنِّى دَمْعَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهِلٌّ وَدَامِعُ

« عاتبت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « حين » إليها « المشيب » مفعول به لعاتبت « على الصبا » جار ومجرور متعلق بعاتبت « فقلت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة عاتبت « ألما » الهمزة للانكار ، لما : نافية جازمة وفيها معنى توقع حصول مجزومها « أصح » فعل مضارع مجزوم بلما ، وعلامة جزمه حذف حرف =

بفتح نون « حين » على البناء ، وكسرها على الإعراب .

وما وَقَعَ قبل فِعْلٍ مُعْرَبٍ ، أو قبل مبتدأ ؛ فالمختارُ فيه الإعرابُ ، ويجوز البناء ، وهذا معنى قوله : « وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا » أى : فلن يُغَلَّطَ ، وقد قرىء فى السبعة : (هٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) بالرفع على الإعراب ، وبالفتح على البناء ، هذا ما اختارهُ المصنفُ .

ومذهبُ البصريين أنه لا يجوز فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع ، أو إلى جملة اسمية ، إلا الإعرابُ ، ولا يجوز البناء إلا فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بماضٍ .

هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازاً ، وأما مايضاف إليها وجوباً فلَازِمٌ للبناء ؛ لشبهه بالحرف فى الافتقار إلى الجملة ، كحَيْثُ ، وإِذْ ، وإذَا .

* * *

وَأَلْزَمُوا « إذَا » إضَافَةً إلى جُمَلِ ٱلْافْعَالِ ، كَـ«هُنْ إذَا ٱعْتَلَى»[1]

= العلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « والشيب وازع » الواو الحال ، والجملة بعدها مبتدأ وخبر فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « على حين » فإنه يروى بوجهين : بجر « حين » وفتحه ، وقد بينا ذلك فى الإعراب ، فدل ذلك على أن كلمة « حين » إذا أضيفت إلى مبنى كما هنا جاز فيها البناء ؛ لأن الأسماء المبهمة التى تجب إضافتها إلى الجملة إذا أضيفت إلى مبنى فقد تكتسب البناء منه ، كما أن المضاف قد يكتسب التذكير أو التأنيث من المضاف إليه ، ويجوز فيها الإعراب على الأصل

(١) « وألزموا » فعل وفاعل « إذا » قصد لفظه : مفعول أول لألزم « إضافة » مفعول ثان لألزموا « إلى جمل » جار ومجرور متعلق بقوله إضافة أو بمحذوف صفة له وجمل مضاف ، و « الأفعال » مضاف إليه « كهن » الكاف جارة لقول محذوف من : =

أشار فى هذا البيت إلى ما تقدَّمَ ذكره ، من أن « إذا » تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية ، ولا تُضَافُ إلى الجملة الاسمية ، خلافاً الأخفش والـكوفيين ، فلا تقول : « أجيئُكَ إذَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وأما « أجيئك إذا زَيْدٌ قَامَ » فـ « زيد » مرفوع بفعل محذوف ، وليس مرفوعاً على الابتداء ، هذا مذهب سيبويه .

وخَالَفه الأخفشُ ؛ فجوَّز كونَه مبتدأ خَبَرُهَ الفعلُ الذى بعده .

وزعم السيرافىُّ أنه لاخلاف بين سيبويه والأخفش فى جواز وقوع المبتدأ بعد إذا، وإنما الخلافُ بينهما فى خبره ؛ فسيبويه يُوجِبُ أن يكون فعلا ، والأخفشُ يُجَوِّزُ أن يكون اسماً ؛ فيَجُوزُ فى « أجيئك إذا زيد قام » جعلُ « زَيْدٌ » مبتدأ عند سيبويه والأخفش ، ويجوز « أجيئكَ إذا زيد قائمٌ » عند الأخفش فقط[1] .

* * *

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ — بِلاَ تَفَرُّقٍ — أُضِيفَ « كِلْتَا » ، وَ« كِلاَ »[2]

= فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط ، وجملة « اعتلى » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(١) قد يستدل للأخفش بقول الشاعر :

إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ

وأنصار سيبويه يخرجون هذا البيت على أن « كان » مضمرة بعد إذا ، وكأنه قد قال : إذا كان باهلى ؛ فتكون إذا مضافة إلى جملة فعلية ، وهو تـكلف .

(٢) « لمفهم » جار ومجرور متعلق بقوله : « أضيف » الآتى ، ومفهم مضاف و« اثنين » مضاف إليه « معرف » صفة لمفهم « بلاتفرق » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لمفهم « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول « كلتا » نائب فاعل « وكلا » معطوف على كلتا .

من الأسماء المُلازِمة للاضافة لفظاً ومعنى : « كِلتَا » و « كِلاَ » ؛ ولا يُضافَانِ إلا إلى معرفة ، مثنى لفظاً [ومعنى] ، نحو : «جاءَنِي كِلاَ الرَّجُلَيْنِ ، وكِلْتَا المرأتَيْنِ» أو معنًى دون لفظ ، نحو : « جاءنى كلاهما ، وكلتاهما » ومنه قولُه :

٢٢٨ — إنَّ لِلخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى
وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

وهذا هو المراد بقوله : « لمفهم اثنين معرف » ، واحترز بقوله « بلا تفرق » من مُعَرَّفٍ أفهَمَ الاثنين بتفرق[1] ، فإنه لا يضاف إليه « كلا ، وكلتا » فلا تقول : « كلا زيد وعمرو جاء » ، وقد جاء شاذاً ، كقوله :

---

٢٢٨ — البيت لعبد الله بن الزبعرى ، أحد شعراء قريش المعدودين ، وكان فى أول الدعوة الإسلامية مشركا يهجو المسلمين ، ثم أسلم ، والبيت من كلمة له يقولها — وهو مشرك — فى يوم أحد .

اللغة : « مدى » غاية ومنتهى « وجه » جهة « وقبل » بفتح القاف والباء جميعاً — له عدة معان ، ومنها المحجة الواضحة .

المعنى : يقول : إن للخير وللشر غاية ينتهى إليها كل واحد منهما ، وإن ذلك أمر واضح لا يخفى على أحد .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « للخير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « إن » مقدم على اسمه « وللشر » معطوف على للخير « مدى » اسم « إن » مؤخر عن خبره « وكلا » مبتدأ ، وكلا مضاف واسم الإشارة فى « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « وجه » خبر المبتدأ « وقبل » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « وكلا ذلك » حيث أضاف « كلا » إلى مفرد لفظاً ، وهو « ذلك » لأنه مثنى فى المعنى ؛ لعوده على اثنين وهما الخير والشر .

(١) فقد صارت شروط ما تضاف كلا وكلتا إليه ثلاثة ؛ أولها : أن يكون المضاف إليه معرفة ، وثانيها : أن يدل على اثنين أو اثنتين ، وثالثها : أن يكون لفظاً واحداً ، كرجلين ، وامرأتين ، وخليلين .

٢٢٩ — كِلاَ أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً
فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ

* * *

وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ «أَيًّا» ، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ[1]
أَوْ تَنْوِ الأَجْزَا، واخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً أَيًّا ، وبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ[2]

---

٢٢٩ — البيت من الشواهد التى لم يذكر العلماء لها قائلا معيناً فيما نعلم .

اللغة : « عضدا » معيناً ، وناصراً « النائبات » جميع نائبة ، وهى ما ينتاب الإنسان ويعرض له من نوازل الدهر « إلمام » نزول « الملمات » جمع ملمة ، وهى ما ينزل بالمرء من المحن والمصائب .

المعنى : يقول : كل من أخى وصديقى يجدنى عوناً له وناصراً ، عندما تنزل به نازلة أو تنتابه محنة ، فإننى أقف إلى جواره وآخذ بيده حتى يزول ما نزل به .

الإعراب : « كلا » مبتدأ ، وكلا مضاف وأخ من « أخى » مضاف إليه ، وأخ مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وخليلى » معطوف على أخى « واجدى » واجد : خبر المبتدأ ، وواجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، وإفراد الخبر مع أن المبتدأ مثنى لأن « كلا » لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى المثنى ، وتجوز مراعاة لفظ كما تجوز مراعاة معناه (انظر مباحث المثنى وما ألحق به فى أول الكتاب) « عضدا » مفعول ثان لواجد « فى النائبات » جار ومجرور متعلق بواجد « وإلمام » معطوف على النائبات ، وإلمام مضاف و « الملمات » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كلا أخى وخليلى » حيث أضاف « كلا » إلى متعدد مع التفرق بالعطف ، وهو شاذ .

(١) « ولا » ناهية « تضف » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لمفرد » جار ومجرور متعلق بتضف « معرف » نعت لمفرد « أيا » مفعول به لتضف « وإن » شرطية « كررتها » فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ومفعوله « فأضف » الفاء لربط الجواب بالشرط ، أضف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « أو » عاطفة « تنو » فعل مضارع معطوف على « كررتها » وفاعله ضمير =

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا ... فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا[1]

من الأسماء الملازمة للاضافة معنًى « أيٌّ »[2] ولا تضاف إلى مفرد معرفة ، إلا إذا تكررت ، ومنه قوله :

٢٣٠ — ألا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وأَيُّكُمْ
غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ خَيْراً وَأَكْرَمَا

= مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الاجزا » مفعول به لتنوى « واخصصن » اخصص : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون نون التوكيد « بالمعرفة » جار ومجرور متعلق باخصص « موصولة » حال من أي قدم على صاحبه « أيا » مفعول به لاخصص « وبالعكس الصفة » مبتدأ وخبر .

(١) « وإن » شرطية « تكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على أي « شرطاً » خبر تكن «أو» عاطفة « استفهاماً » معطوف على قوله « شرطاً » « فمطلقاً » الفاء لربط الجواب بالشرط ، مطلقاً : مفعول مطلق عامله كمل الآتي ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، أي : تكميلا مطلقاً « كمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بكمل « الكلاما » مفعول به لكمل ، والجملة في محل جزم جواب الشرط .

(٢) اعلم أولا أن « أي » على أربعة أنواع كما سيذكره الشارح : الشرطية ، والموصولة ، والاستفهامية ، والوصفية ، وكل واحدة من الثلاثة الأولى قد تتكرر ، وقد ينوى بها الأجزاء ، فأما الوصفية بنوعيها فلا يجوز تكرارها ، ولا يجوز أن تنوى بها الأجزاء ، ثم اعلم ثانياً أن مثل إرادة الأجزاء أن تقصد الجنس بالمضاف إليه ، وذلك نحو أن تقول : أي الكسب أطيب ؟ وأي الدينار دينارك ؟ ومثله أيضاً العطف بالواو ، كأن تقول : أي زيد وعمرو أفضل ؟

٢٣٠ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « تسألون » فعل مضارع وفاعله « الناس » مفعول به لتسألون « أيي » أي : مبتدأ ، وأي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وأيكم » معطوف على أيي « غداة » ظرف زمان متعلق بكان الآتية عند من =

أو قَصَدْتَ الأجْزَاء ، كقولك : « أىُّ زَيْدٍ أحْسَنُ » ؟ أىْ : أىُّ أجْزَاءِ زيدٍ أحْسَنُ ، ولذلك يُجَابُ بالأجزاء ، فيقال : عَيْنُه ، أو أنْفُهُ ، وهذا إنما يكون فيما إذا قصد بها الاستفهام(١) .

وأىٌّ تـكون : استفهامية ، وشَرْطِية ، وصِفَة ، ومَوْصُولة .

فأما الموصولة فذكَرَ المصنفُ أنها لا تضاف إلا إلى معرفة ؛ فتقول : « يعجبنى أيهم قائم » ، وذكر غيره أنها تضاف — أيضاً — إلى نـكرة ، ولـكنه قليل ، نحو : « يعجبنى أىُّ رَجُلَـيْنِ قاما » .

وأما الصفة فالمراد بها ما كان صِفَةً لنـكرة ، أو حَالاً من معرفة ، ولا تضاف إلا إلى نـكرة ، نحو : « مررت برجل أىِّ رجلٍ ، ومررت بزيدٍ أىَّ فتًى » ، ومنه قولُه :

٢٣١ — فأَوْمَأْتُ إِيمَاء خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلّٰهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى

= يجوز تعليق الظروف بالأفعال الناقصة ، وأما من لا يجيزون ذلك فإنهم يعلقونه بقوله « خيراً وأكرماً » الذى هو الخبر « التقينا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة قوله غداة إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أبى وأيكم « خيراً » خبر كان « وأكرما » معطوف على قوله خيراً ، والجملة من « كان » واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو أى ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لتسألون .

الشاهد فيه : قوله « أبى ، وأيكم » حيث أضاف « أيا » إلى المعرفة ، وهى ضمير المتكلم فى الأول وضمير المخاطبين فى الثانى ، والذى سوغ ذلك تكرارها .

(١) قد علمت بما ذكرناه قريباً أن الشرطية والموصولة قد يتكرران ، وقد يراد بكل واحدة منهما الأجزاء ؛ فالحصر الذى ذكره الشارح هنا غير مسلم له .

٢٣١ — البيت للراعى النميرى .

اللغة : « أومأت » الإيماء : الإشارة باليد أو بالحاجب أو نحوهما . =

وأما الشرطية والاستفهامية : فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقاً — أي سواء كانا مُثنيين ، أو مجموعين ، أو مفردين — إلا المفرد المعرفة ؛ فإنهما لا يضافان إليه ، إلا الاستفهامية ؛ فإنها تضاف إليه كما تقدم ذكره .

واعلم أن « أيا » إن كانت صفة أو حالا ، فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومَعْنًى ، نحو : « مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ ، وبزيدٍ أيَّ فَتًى » ، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة ، فهي ملازمة للاضافة معنًى لا لفظاً ، نحو : « أيُّ رجلٍ عندك ؟ وأيٌّ عندك ؟ وأيَّ رجلٍ تَضربْ أضربْ ، وأيًّا تضرب أضرب ، ويُعْجِبنى أيهم عندك ، وأيٌّ عندك » ونحو : « أيَّ الرَّجلَيْنِ تَضرِبْ أضْرِبْ ، وأيَّ رَجُلَيْنِ تَضرِبْ أَضْرِبْ ، وَأيَّ الرِّجَالِ تَضْرِبْ أضْرِبْ ، وَأيَّ رجالٍ تَضرِبْ أَضرِبْ ، وَأيُّ الرجلين عندك ؟ وَأيُّ الرجال عندك ؟ وَأيُّ رجل ، وَأيُّ رجلين ، وَأيُّ رجال ؟ » .

* * *

وَأَلْزَمُوا إضَافَةً « لَدُنْ » فَجَرّْ وَنَصْبُ « غُدْوَة » بهَا عَنْهُمْ نَدَرْ[1]

= المعنى : يقول « إنى أشرت إلى حبتر إشارة خفية ؛ فما كان أحد بصره وأنفذه ؛ لأنه رآنى مع خفاء إشارتى .

الإعراب : « فأومأت » فعل وفاعل « إيماء » مفعول مطلق « خفيا » صفة لإيماء « لحبتر » جار ومجرور متعلق بأومأت « فلله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عينا » مبتدأ مؤخر ، وعينا مضاف و « حبتر » مضاف إليه ، وقد قصد بهذه الجملة الخبرية إنشاء التعجب « أيما » أى : حال من حبتر ، وما : زائدة ، وأى مضاف ، و « فتى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أيما فتى » حيث أضاف « أيا » الوصفية إلى النكرة .

(١) « وألزموا » فعل وفاعل « إضافة » مفعول ثان لألزم قدم على المفعول الأول ، و « لدن » قصد لفظه : مفعول أول لألزم « فجر » الفاء عاطفة ، جر : فعل ماض ، والفاعل ضمير =

وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ ، وَنُقِلْ فَتْحٌ وكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِــل.[1]

من الأسماء المُلَازمة للاضافة « لَدُنْ ، وَمَعَ » .

فأما « لَدُنْ »[2] فلابتداء غايةِ زمانٍ أو مكانٍ ، وهى مَبْنِيَّة عند أكثر العرب ؛ لشبهها بالحرف فى لزوم استعمالٍ واحدٍ — وهو الظرفية ، وابتداء الغاية — وعدمِ جواز الإخبار بها ، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بمن ، وهو الكثير فيها ، ولذلك لم تَرِدْ فى القرآن إلا بمن ، كقوله تعالى : (وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً) ، وقوله تعالى : (لِيُنْذِرَ بأساً شديداً مِنْ لَدُنْهُ) ، وقَيسٌ تُعْرِبها ، ومنه قراءة أبى بكر عن عاصم : (لينذر بأساً شديداً مِنْ لَدْنِهِ) لكنه أسكن الدال ، وأشَمَّها الضم .

= مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لدن « ونصب » مبتدأ ، ونصب مضاف و « غدوة » مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بنصب « عنهم » جار ومجرور متعلق بندر الآتى « ندر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نصب ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله نصب غدوة .

(١) « ومع » معطوف على « لدن » فى البيت السابق « مع » قصد لفظه : مبتدأ « فيها » جار ومجرور متعلق بقليل الآتى « قليل » خبر المبتدأ « ونقل » فعل ماض مبنى للمجهول « فتح » نائب فاعل نقل « وكسر » معطوف على فتح « لسكون » تنازعه كل من فتح وكسر « يتصل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكون ، والجملة فى محل جر صفة لسكون .

(٢) اعلم أن لدن تخالف عند من أربعة أوجه : أولها أن لدن مبنية وعند معربة ، وثانيها أن لدن ملازمة للدلالة على مبتدأ غاية زمان أو مكان ، وأما عند فقد تكون لمبتدأ الغاية وذلك إذ اقترنت بمن ، وقد لا تدل على ذلك ، وثالثها أنه لا يخبر بلدن ، وقد يخبر بعند ، نحو زيد عندك ، ورابعها أن لدن قد تضاف إلى جملة كقول الشاعر :

صريع غَوَانٍ رَاقَهُنَّ ورُقْنَهُ لَدُن شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَوَائِبِ

وهي عندئذ ظرف زمان ، وأما عند فلا تضاف إلا إلى مفرد .

قال المصنف : ويحتمل أن يكون منه قولُه :

٢٣٢ — تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فى ظُهَيْرِى مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلَى الْعُصَيْرِ

ويجرُّ ما ولى « لَدُنْ » بالإضافة ، إلا « غُدْوَةً » فإنهم نَصَبُوها بعد « لَدُنْ » كقوله :

٢٣٣ — وما زَالَ مُهْرِى مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُ
لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

---

٢٣٢ — هذا الشاهد من الأبيات المجهولة نسبتها ، وكل ما قيل فيه إنه لراجز من طيء .

اللغة : « تنتهض » تتحرك وتسرع « الرعدة » بكسر الراء — اسم للارتعاد وهو الارتعاش والاضطراب ، وأراد بها الحمى ، وما ذكره أعراض الحمى التى تسمى الآن (الملاريا) « ظهيرى » تصغير ظهر مقابل البطن « العصير » مصغر عصر ، للوقت المعروف .

المعنى : إن الحمى تصيبنى فيسرع الارتعاد إلى ، ويستمر هذا الارتعاد من وقت الظهر إلى وقت العصر .

الإعراب : « تنتهض » فعل مضارع « الرعدة » فاعل « فى ظهيرى » الجار والمجرور متعلق بتنتهض ، وظهير مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « من لدن » جار ومجرور متعلق بتنتهض أيضاً ، ولدن مضاف و « الظهر » مضاف إليه « إلى العصير » جار ومجرور متعلق بتنتهض أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « من لدن » حيث كسر نون لدن وقبلها حرف جر ، فيحتمل أنه أعرب « لدن » على لغة قيس ، فجرها بالكسرة . ويحتمل أنها مبنية على السكون فى محل جر وأن هذا الكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، لا للاعراب ، ولهذا لم يستدل به العلامة ابن مالك للغة قيس ، وإنما قال : إنه يحتمل أن يكون قد جاء عليها ، فتفطن لذلك .

٢٣٣ — هذا البيت — أيضاً — من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « مزجر الكلب » أصله اسم مكان من الزجر ، أى المكان الذى يطرد =

وهى منصوبة على التميز(١) ، وهو اختيار المصنف ، ولهذا قال : « ونَصْبُ غدوة بها عنهم نَدَرْ » وقيل : هى خـبر لـكان المحذوفة ، والتقدير : لدن كانت الساعةُ غدوةً .

ويجوز فى « غدوة » الجر ، وهو القياس ، ونَصْبُهَا نادِرٌ فى القياس ؛ فلو عطفت على « غدوة » المنصوبة بعد « لدن » جاز النصبُ عطفاً على اللفظ ، والجرُّ مراعاةً للأصل ؛ فتقول : « لدن غدوةً وعشيَّةً ، وعشيّةٍ » ذكر ذلك الأخْفَشُ .

وحكى الـكوفيون الرَّفْعَ فى «غدوة» بعد « لَدُن » وهو مرفوع بكان المحذوفة ، والتقدير : لدن كانت غدوةٌ [و « كان » تامة] .

= وينحى الـكلب إليه ، والمراد به البعد (انظر مباحث المفعول فيه من هذا الـكتاب) .

المعنى : يقول : ما زال مهرى بعيداً عنهم من أول النهار إلى آخره .

الإعراب : « ما زال » ما : نافية ، زال : فعل ماض ناقص « مهرى » مهر : اسم زال ، ومهر مضاف وياء المتـكلم مضاف إليه «مزجر» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال ، ومزجر مضاف و « الـكلب » مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمزجر ، لأنه فى معنى المشتق ، أى البعيد « لدن » ظرف لابتداء الغاية مبنى على السكون فى محل نصب متعلق بزال أو بخبرها « غدوة » منصوب على التميز ، لأن غدوة تدل على أول زمان مبهم ، وقد قصدوا تفسير هذا الإبهام بغدوة « حتى » ابتدائية « دنت » دنا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على الشمس المفهومة من المقام كما فى قوله تعالى : (حتى توارت بالحجاب) « لغروب » جار ومجرور متعلق بدنت .

الشاهد فيه : قوله « لدن غدوة » حيث نصب « غدوة » بعد « لدن » على التميز ، ولم يجره بالإضافة .

(١) فى نصب غدوة ثلاثة أقوال ذكر الشارح اثنين منها ، وثالثها أنه على التشبيه بالمفعول به .

وأما « مع » فاسمٌ لمكان الاصطحاب أو وَقْتِه ، نحو : « جاس زيد مَعَ عمرٍو ، وجاء زيد مَعَ بكرٍ » والمشهورُ فيها فتحُ العينِ ، وهى مُعْرَبة ، وفتحتُهَا فتحة إعراب ، ومن العرب من يسكنها ، ومنه قولُه :

٢٣٤ — فَرِيشِى مِنْكُمُ وَهَوَاىَ مَعْكُمْ
وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

وزعم سيبويه أنَّ تسكينها ضرورة ، وليس كذلك ، بل هو لغة ربيعة ، وهى عندهم مبنية على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكِنَةَ العينِ حرفٌ ، وادَّعَى النَّحَّاسُ الإجماعَ على ذلك ، وهو فاسد ؛ فإن سيبَويه زعم أن ساكِنَةَ العينِ اسمٌ .

---

٢٣٤ — البيت لجرير بن عطية ، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبدالملك بن مروان.

اللغة : « ريشى » الريش والرياش يطلقان على عدة معان ، منها اللباس الفاخر ، والخصب ، والمعاش ، والقوة « لماما » بكسر اللام — متقطعة ، بعد كل حين مرة .

الإعراب : « فريشى » ريش : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « منكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وهواى » هوى : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « معكم » مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه « وإن » الواو واو الحال ، إن : قال العينى وغيره : زائدة « كان » فعل ماض « زيارتكم » زيارة : اسم كان ، وزيارة مضاف والضمير مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، والفاعل محذوف ، لأن العامل مصدر فيجوز معه حذف الفاعل أى زيارتى إياكم ، ويجوز أن تكون من إضافة المصدر لفاعله : أى زيارتكم إياى « لماما » خبر كان .

الشاهد فيه : قوله « معكم » حيث سكن العين من « مع » وهو عند سيبويه ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا فى الشعر ، لكن الذى نقله غيره من العلماء أن قوماً من العرب بأعيانهم — وهم قيس — من لغتهم تسكينها ؛ فعلى هذه اللغة يجوز تسكينها فى سعة الكلام ، ولا شك أن من حفظ حجة على من لم يحفظ .

هذا حكمها إن وليها متحرك — أعنى أنها تفتح ، وهو المشهور ، وتسكن ، وهى لغة ربيعة — فإن وليها ساكنٌ ، فالذى ينصبها على الظرفية يُبقِى فتحهـا فيقول : « مَعَ ابنِكَ » والذى يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنَيْنِ فيقول : « مَعِ ابنِكَ » .

* * *

واضْمُمْ — بِناء — «غَيْراً» أن عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ ، نَاوِياً مَا عُدِمَا[1]

قَبْلُ كَغَيْرُ ، بَعْدُ ، حَسْبُ ، أَوَّلُ ، وَدُونُ ، والجِهاتُ أيضاً ، وَعَلُ[2]

وَأَعْرَبُوا نَصْباً إِذَا مَا نُكِّرَا « قَبْلاً » وما مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا[3]

---

(١) « واضمم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بناء » مفعول مطلق على حذف مضاف ، أى : اضمم ضم بناء « غيرا » مفعول به لاضمم « إن » شرطية «عدمت» عدم : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعل « ما » اسم موصول : مفعول به لعدم « له » جار ومجرور متعلق بقوله أضيف الآتى « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد الضمير المجرور محلا باللام « ناوياً » حال من فاعل اضمم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لناو ، وجملة « عدما » من الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « قبل » مبتدأ « كغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بعد ، حسب ، أول ، ودون ، والجهات » معطوفات على « قبل » بعاطف مقدر فى بعضهن « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « وعل » معطوف على قبل .

(٣) « وأعربوا » فعل وفاعل « نصباً » حال من الفاعل : أى ناصبين « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « نكرا » نكر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « قبلا » مفعول به لأعربوا السابق « وما » =

هذه الأسماء المذكورة — وهى : غير ، وقبل ، وبعد ، وحَسْب ، وأول ، ودون ، والجهات الست — وهى : أمامك ، وخَلْفَكَ ، وفَوْقَكَ ، وتحتك ، وبمينك ، وشمالك — وعَلُ ؛ لها أربعة أحوالٍ تُبْنَى فى حالة منها ، وتُعْرَبُ فى بقيتها .

فتعرب إذا أضيفت لفظاً ، نحو : « أصَبْتُ دِرْهَماً لا غَيْرَهُ ، وجئت من قَبْلِ زَيْدٍ » أو حُذِفَ المضافُ إليه ونُوِىَ اللفظ ، كقوله :

٢٣٥ — وَمَنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً
فَمَا عَطَفَتْ مَــــوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

وتبقى فى هذه الحالة كالمضاف لفظاً ؛ فلا تُنَوَّنُ إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم يُنْوَ لفظه ولا معناهُ ، فتكون [حينئذ] نكرةً ، ومنه قراءةُ مَنْ قرأ : (لله الأمر مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ) بجر « قبل ، وبعد » وتنوينهما ؛ وكقوله :

= الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على قوله « قبلا » « من بعده » الجار والمجرور متعلق بقوله « ذكرا » الآتى ، وبعد مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « ذكرا » ذكر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » الموصولة ، والجملة لا محل لها من الاعراب صلة .

٢٣٥ — هذا البيت من الشواهد التى استشهد بها النحاة ولم ينسبوها إلى قائل معين .

الإعراب : « من قبل » جار ومجرور متعلق بقوله « نادى » الآتى « نادى » فعل ماض « كل » فاعل نادى ، وكل مضاف و « مولى » مضاف إليه « قرابة » مفعول به لنادى « فما » الفاء عاطفة ، وما : نافية « عطفت » عطف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « مولى » مفعول به لعطفت « عليه » جار ومجرور متعلق بعطف « العواطف » فاعل عطفت .

الشاهد فيه : قوله « من قبل » حيث أعرب « قبل » من غير تنوين ؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه ، وكأنه قد قال : ومن قبل ذلك — مثلا — والمحذوف المنوى الذى لم يقطع النظر عنه مثل الثابت ، وهو لو ذكر هذا المحذوف لم ينون .

٢٣٦ — فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْـــلاً
أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْحَمِيـــمِ

هذه الأحوال الثلاثة التي تُعْرَبُ فيها .

---

٢٣٦ — البيت ليزيد بن الصعق ، حدث أبو عبيدة ، قال : كانت بلاد غطفان مخصبة فرعت بنو عامر بن صعصعة ناحية منها ، فأغار الربيع بن زياد العبسى على يزيد بن الصعق ، وكان يزيد فى جماعة من الناس ، فلم يستطعه الربيع ، فأقبل على سروح بنى جعفر والوحيد ابنى كلاب ، فأخذ نعمه ، فحرم يزيد على نفسه النساء والطيب حتى يغير عليه ، فجمع قبائل شتى ، فاستاق نعما كثيرة له ولغيره ، وأصاب عصافير النعمان بن المنذر — وهى إبل معروفة عندهم — فنى ذلك يقول يزيد بن الصعق أبياتاً منها بيت الشاهد ، ومنها قوله :

أَلاَ أَبْلِغْ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْثٍ وَعَاقِبَةُ الْمَلاَمَـــةِ لِلْمُلِيمِ
فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقَبَتِي وَسَعْيِي بِأَذْوَادِ الْقَصِيبَـــةِ وَالْقَصِيمِ

وهذا دليل على أن من روى عجز البيت « بالماء الفرات » لم يصب .

اللغة : « ساغ » سهل جريانه فى الحلق « أغص » مضارع من الغصص — بالتحريك — وهو اعتراض اللقمة ونحوها فى الحلق حتى لا تكاد تنزل « الماء الحميم » هو هنا البارد ، وهو من الأضداد ، يطلق على الحار وعلى البارد « المليم » الذى فعل ما يلام عليه .

المعنى : يقول : لم يكن يهنأ لى طعام ولا يلذ لى شراب بسبب ما كان لى من الثأر عند هؤلاء ، فلما غزوتهم وأطفأت لهيب صدرى بالغلبة عليهم ساغ شرابى ولذت حياتى .

الإعراب : « فساغ » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل ساغ « وكنت » الواو للحال ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المتكلم اسمه « قبلا » منصوب على الظرفية يتعلق بكان « أكاد » فعل مضارع ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أغص » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر أكاد ، وجملة « أكاد » واسمها وخبرها فى محل نصب =

أما الحالة [الرابعة] التى تُبْنَى فيها فهى إذا حُـذِفَ ما تُضَافُ إليه وَنُوِىَ مَعْنَاه دون لفظه ؛ فإنها تُبْنَى حينئذٍ على الضم ، نحو : (لِلهِ الأمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) وقوله :

٢٣٧ — * أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلِ *

وحكى أبو على الفارسىُّ « أبْدَأُ بِذَا مِنْ أوَّلُ » بضم اللام وفتحها وكسرها — فالضمُّ على البناء لنية المضاف إليه مَعْنًى ، والفتحُ على الإعراب لعدم نية المضاف

= خبر «كان» ، وجملة كان واسمها وخبرها فى محل نصب حال «بالماء» جار ومجرور متعلق بقوله «أغص» ، و «الحيم» صفة للماء .

الشاهد فيه : قوله «قبلا» حيث أعربه منوناً ؛ لأنه قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى .

٢٣٧ — هذا البيت لأبى النجم العجلى يصف فيه الفرس ، من أرجوزة له يصف فيها أشياء كثيرة ، وأول هذه الأرجوزة قوله :

اَلْحَمْـدُ لِلهِ الْعَـلِىِّ الأجْلَلِ الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ المجزِلِ

اللغة : «أقب» مأخوذ من القبب ، وهو دقة الخصر وضمور البطن .

الإعراب : «أقب» خبر لمبتدأ محذوف : أى هو أقب «من» حرف جر «تحت» ظرف مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله : «أقب» ، وقوله : «عريض» خبر ثان «من عل» جار ومجرور متعلق بعريض .

الشاهد فيه : ذكروا أن مكان الاستشهاد بهذا البيت فى قوله : «من تحت ، ومن عل» حيث بنى الظرفان على الضم ؛ لأن كلا منهما قد حذف منه لفظ المضاف إليه ونوى معناه .

هكذا قالوا ، وهو كلام خال عن التحقيق ؛ لأن قوافى الأرجوزة كلها مجرورة كما رأيت فى البيتين اللذين أنشدناهما فى أول الكلام على هذا الشاهد ؛ فيكون قوله : «من عل» مجروراً لفظاً بمن ، ويكون من الحالة الثانية التى حذف فيها المضاف إليه ونوى لفظه ، ويكون الاستشهاد للحالة الرابعة بقوله : «من تحت» وحده ، فاحفظ ذلك ، ولا تكن أسير التقليد .

إليه ، لفظاً ومعنى ، وإعْرَابِهَا إعرابَ مالا ينصرف للصِّفَةِ ووزن الفعل ، والـكَسْرُ على نية المضاف إليه لفظاً .

فقولُ المصنف « واضمم بناء — البيتَ » إشارة إلى الحالة الرابعة .

وقوله : « ناوياً ما عدما » مُرَادُهُ أنَّكَ تبنيها على الضم إذا حَذَفْتَ ما تضاف إليه ونَوَيْتَه معنى لا لفظاً .

وأشار بقوله : « وأعربوا نصباً » إلى الحالة الثالثة ، وهى ما إذا حذف ٱلمضاف إليه ولم يُنوَ لفظه ولا معناهُ ؛ فإنها تـكون حينئذٍ نـكرةً معربة .

وقوله : « نصباً » معناهُ أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار ، فإن دَخَلَ [عليها] جُرَّتْ ، نحو : « مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ » .

ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين — أعنى الأولى ، والثانية — لأن حكمهما ظاهرٌ معـــلومٌ من أول الباب — وهو : الإعراب ، وسقوط التنوين — كما تقدم [فى كل ما يفعل بكل مضاف مثلها]

* * *

وَمَا يَلِي ٱلْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي ٱلْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا(١)

---

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « المضاف » مفعول به ليلى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « يأتى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « خلفا » حال من الضمير المستتر فى يأتى « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله « خلفا » « فى الإعراب » جار ومجرور متعلق بقوله : « يأتى » « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « حذفا » حذف : فعل ماض مبنى للمجهول ، تضمن معنى الشرط والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المضاف ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجوابها محذوف ، وتقدير البيت : والمضاف إليه الذى يلى المضاف يأتى خلفاً عنه فى الإعراب إذا حذف المضاف .

يُحْذَفُ المضافُ لقيام قرينة تدلُّ عليه ، ويُقَامُ المضافُ إليه مُقَامَــه ، فيعرب بإعرابه ، كقوله تعالى : (وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ) أى : حُبَّ العجل ، وكقوله تعالى : (وَجَاءَ رَبُّكَ) أى : أَمْرُ رَبِّكَ ، فحــذف المضاف — وَهُوَ « حُب ، وأمْر » — وأعْرِبَ الْمُضَافُ إليهِ — وهُوَ « الْعِجْــلَ ، وربُّكَ » — بإعرابه .

* * *

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِى أَبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا[1]

لَـٰكِن بِشَرْطِ أَنْ يَـكُونَ مَاحُذِفْ ... مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ[2]

---

(١) « وربما » رب : حرف تقليل وجر ، ما : كافة « جروا » فعل وفاعل « الذى » مفعول به لجروا « أبقوا » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها صلة « كما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف « قد » حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « قبل » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من « كان » واسمه وخبره لا محل لها صلة ما ، وقبل مضاف و « حذف » مضاف إليه ، وحذف مضاف و « ما » اسم موصول بمعنى الذى مضاف إليه ، والجملة من « تقدما » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، لا محل لها صلة ما » .

(٢) « لـكن » حرف استدراك « بشرط » جار ومجرور قال المعربون : إنه متعلق بمحذوف حال : إما من فاعل « جروا » فى البيت السابق ، وإما من مفعوله ، وعندى أنه لا يمتنع أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : لـكن ذلك الجر كائن بشرط إلخ « أن » مصدرية « يكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن « ما » اسم موصول : اسم يكون ، وجملة « حذف » ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة « مماثلا » خبر يكون « لما » جار ومجرور متعلق بمماثل « عليه » جار ومجرور متعلق بعطف الآتى ، وجملة « عطف » مع نائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة ما الموصولة المجرورة محلا باللام .

قد يُحْذَفُ المضافُ ويبقى المضافُ إليه مجروراً ، كما كان عند ذكر المضاف ، لـكن بشرط أن يكون المحذوفُ مماثلا لما عليه قد عُطِفَ ، كقول الشاعر :

٢٣٨ — أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرأً وَنارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيـــلِ نَارَا

[و] التقدير : « وَكُلَّ نارٍ » فحذف « كل » وبقي المضاف إليه مجروراً

---

٢٣٨ — البيت لأبي دواد الإيادي ، واسمه جارية بن الحجاج .

الإعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام الإنكاري ، كل : مفعول أول لتحسبين مقدم عليه ، وكل مضاف و « امرىء » مضاف إليه « تحسبين » فعل وفاعل « امرأ » مفعول ثان « ونار » الواو عاطفة ، والمعطوف محذوف ، والتقدير : وكل نار ، فنار مضاف إليه في الأصل ، وذلك المعطوف المحذوف — وهو المضاف — هو المعطوف على « كل امرىء » المتقدم « توقد » أصله تتوقد ، فحذف إحدى التاءين ، وهو فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نار ، والجملة صفة لنار « بالليل » جار ومجرور متعلق بتوقد « ناراً » معطوف على قوله « امرأ » المنصوب السابق .

الشاهد فيه : قوله « ونار » حيث حذف المضاف — وهو « كل » الذي قدرناه في إعراب البيت — وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف ، لتحقق الشرط ، وهو أن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له وهو « كل » في قوله « أكل امرىء » .

وإنما لم نجعل « نار » المجرور معطوفا على « امرىء » المجرور لأنه يلزم عليه أن يكون الكلام مشتملا على شيئين — وهما « نار » ، « ونارا » — معطوفين على معمولين — وهما « امرىء » و « امرأ » — لعاملين مختلفين ، وهما « كل » العامل في « امرىء » المجرور بناء على أن انجرار المضاف إليه بالمضاف ، والعامل الثاني « تحسبين » العامل في « امرأ » المنصوب ، والعاطف واحد ، وهو الواو ، وذلك لا يجوز ، ولكننا لما جعلنا « نار » المجرور مجروراً بتقدير المضاف المحذوف ، وجعلنا هذا المحذوف معطوفا على « كل » لم يبق إلا عامل واحد في المعطوف عليهما وهو « تحسبين » إذ هو عامل في « كل » وفي « امرأ » المنصوبين على أنهما مفعولان لتحسبين ، والعطف على معمولين لعامل واحد جائز بالإجماع ، وهذا واضح بعد هذا البيان ، إن شاء الله .

كما كان عند ذكرها ، والشرطُ موجودٌ ، وهو : الْعَطْفُ عَلَى مُمَاثِلِ المحذوفِ وهو « كل » فى قوله : « أكُلَّ امْرِىءٍ » .

وقد يُحذف المضافُ ويبقى المضاف إليه على جَرِّهِ ، والمحذوفُ ليس مماثلا للملفوظ ، بل مقابل له ، كقوله تعالى : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنيَا ، وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ) فى قراءة من جرَّ « الآخِرَةَ » والتقدير : « وَاللهُ يُرِيدُ بَاقِيَ الآخِرَةِ » ومنهم من يقدره « وَاللهُ يُرِيدُ عَرَضَ الآخِرَةِ » فيكون المحذوف على هذا مماثلا للملفوظ [به] ، والأوَّلُ أوْلَى ، وكذا قدَّره ابن أبى الربيع فى شرحه للايضاح .

* * *

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحَالِهِ ، إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ(١)
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِى لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ(٢)

يُحْذَفُ المضافُ إليه ويبقى المضافُ كحالِهِ لو كان مُضَافًا ؛ فيُحْذَفُ تنوينُهُ

---

(١) « ويحذف » فعل مضارع مبنى للمجهول « الثانى » نائب فاعل يحذف « فيبقى » فعل مضارع « الأول » فاعل يبقى « كحاله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الأول ، وحال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « إذا » ظرف متعلق بالحال « به » جار ومجرور متعلق بقوله « يتصل » الآتى « يتصل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الأول ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها .

(٢) « بشرط » جار ومجرور متعلق بقوله « يحذف » فى البيت السابق ، وشرط مضاف و « عطف » مضاف إليه « وإضافة » معطوف على عطف « إلى مثل » جار ومجرور متعلق بإضافة ، ومثل مضاف و « الذى » اسم موصول : مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بأضفت الآتى « أضفت » فعل وفاعل « الأولا » مفعول به لأضفت ، والجملة لا محل لها صلة الذى .

وأكثرُ ما يكون ذلك إذا عُطِفَ على المضاف اسمٌ مُضَافٌ إلى مثلِ المحذوفِ من الاسم الأول ، كقولهم : « قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا » التقدير : « قطع اللهُ يَدَ مَنْ قالهَا ، وَرِجْلَ مَنْ قالهَا » فحذف ما أضيف إليـه « يد » وهو « مَنْ قالهَا » لدلالة ما أضيف إليه « رِجْل » عليه ، ومثلُه قوله :

٢٣٩ — * سَقَى الأَرَضِينَ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا *

---

٢٣٩ — هذا صدر بيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى قائل معين ، وعجزه قوله :

* فَنِيطَتْ عُرَى الآمَالِ بالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ *

اللغة : « الحزن » ما غلظ من الأرض و « السهل » بخلافه « نيطت » أى : علقت «عرى» جمع عروة ، وإضافته إلى الآمال كإضافة الأظفار إلى المنية فى قولهم : نشبت أظفار المنية بفلان « الضرع » هو لذات الظلف كالثدى للمرأة .

المعنى : إن المطر قد عم الأرض سهلها وحزنها ، أى كلها ، فقوى رجاء الناس فى نماء الزرع وغزارة الألبان .

الإعراب : « سقى » فعل ماض « الأرضين » مفعول به لسقى قدم على الفاعل « الغيث » فاعل بسقى « سهل » بدل من الأرضين ، بدل بعض من كل « وحزنها » الواو حرف عطف ، وحزن : معطوف على سهل ، والضمير الراجع إل الأرضين مضاف إليه « فنيطت » نيط : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «عرى» نائب فاعل نيط ، وعرى مضاف و «الآمال» مضاف إليه «بالزرع» جار ومجرور متعلق بنيطت «والضرع» معطوف على الزرع .

الشاهد فيه : قوله « سهل وحزنها » حيث حذف المضاف إليه ، وأبقى المضاف — وهو قوله سهل — على حاله قبل الحذف من غير تنوين ، وذلك لتحقق الشرطين : العطف ، وكون المعطوف مضافاً إلى مثل المحذوف ، وكان أصل الكلام : سقى الغيث الأرضين سهلها وحزنها .

ومن ذلك قول الشاعر :

بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى مَـــهْ عَاذِلِي ، فهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا =

[التقدير « سَهْلَهَا وَحَزْنَهَا »] فحذف ما أضيف إليه « سَهْل » ؛ لدلالة ما أضيف إليه «حَزْن» عليه .

هذا تقريرُ كلام المصنف ، وقد يُفعل ذلك وإن لم يُعطَفْ مضافٌ إلى مثل المحذوف من الأول ، كقوله :

وِمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً
فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ [٢٣٥][1]

فحذف ما أضيف إليه « قبل » وأبقاه على حاله لو كان مضافاً ، ولم يُعطَفْ عليه مضافٌ إلى مثل المحذوف ، والتقدير : « ومن قبل ذلك » ومثلُه قراءةُ مَنْ قرأ شذوذاً : (فلا خَوْفُ عليهم) أى : فلا خوف شيء عليهم[2] .

وهذا الذى ذكره المصنف — من أن الحذف من الأول ، وأن الثانى هو المضاف إلى المذكور — هو مذهب المبرد .

= أصل الكلام : بمثل شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى ، فحذف « شمس الضحى » الذى أضيف له « مثل » لدلالة عامل آخر عليه ، وإن لم يكن العمل هو الجر بالإضافة .

(١) هذا هو الشاهد رقم ٢٣٥ وقد تقدم الكلام على هذا الشاهد مستوفى ، والشاهد فيه معنا قوله : « قبل » حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذى كان قبل الحذف من غير تنوين ، مع أن الشرطين — وهما العطف والمماثلة — غير متحققين ، لأنه ليس معطوفا عليه اسم مضاف إلى مثل المحذوف ، وهذا قليل .

(٢) هى قراءة ابن محيصن ، بضم الفاء من « خوف » من غير تنوين ، على أن « لا » مهملة أو عاملة عمل ليس ، وقرأ يعقوب بفتح الفاء من « خوف » بلا تنوين أيضاً ، ويجوز — على هذه القراءة — أن تكون « لا » عاملة عمل إن ، والفتحة فتحة بناء ، ولا شاهد فى الآية على ذلك ، كما يجوز أن تكون عاملة عمل إن والفتحة فتحة إعراب ، والمضاف إليه منوى : أى فلا خوف شىء ، فيكون الكلام مما نحن بصدده أيضاً .

ومذهبُ سيبويه أن الأصْلَ : « قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قالها ورِجْلَ مَنْ قالها » فحذف ما أضيف إليه « رِجْل » فصار « قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قالها وَرِجْلَ » ثم أُقْحِم قوله : « ورجل » بين المضاف — وهو « يَدَ » — والمضاف إليه — الذى هو « مَنْ قَالَهَا » — فصار « قطع الله يَدَ ورِجْلَ من قالها »(١) .

فعلى هذا يكون الحذف من الثانى ، لا من الأول ، وعلى مذهب المبرد بالعكس .

قال بعضُ شُرَّاح الكتاب : وعند الفَرَّاء(٢) يكون الاسْمَانِ مُضَافَيْنِ إلى : « مَنْ قَالَهَا » ولا حَذْفَ فى الكلام : لا من الأول ، ولا من الثانى .

* * *

(١) ومثل هذا المثال قول الفرزدق همام بن غالب :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ   بَيْنَ ذِرَاعَىْ وَجَبْهَةِ الْاسَدِ

وقد جرى الخلاف المذكور بين المبرد وسيبويه فى قول الشاعر ، وهو من شواهد المسألة أيضاً :

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِىٍّ لاَ أبَالَكُمُ   لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِى سَوْأَةٍ عُمَرُ

وقول الآخر ، وهو من شواهد المسألة أيضاً :

يا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ   تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

إذا نصبت أول النداءين ، فقال المبرد : المنادى الأول مضاف إلى مماثل للمذكور مع الثانى ، وقال سيبويه : الأول مضاف إلى ما بعد الثانى ، وقد حذف الذى يضاف الثانى إليه ، والثانى مقحم بين المضاف والمضاف إليه .

(٢) الفراء يخص هذا بلفظين يكثر استعمالهما معاً ، كاليد والرجل فى « قطع الله يد ورجل من قالها » والربع والنصف فى نحو « خذ ربع ونصف هذا » وقبل وبعد فى قولك « رضيت عنك قبل وبعد ما حدث » بخلاف نحو « هذا غلام ودار هند » من كل لفظين لا يكثر استعمالهما معاً .

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَانَصَبْ ... مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ ، وَلَمْ يُعَبْ(١)

فَصْلُ يَمِينٍ ، وَاضْطِرَاراً وُجِدَا ... : بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ بِنَعْتٍ ، أَوْ نِدَا(٢)

أجاز المصنفُ أن يُفْصَلَ — فى الاختيار — بين المضافِ الذى هو شِبْهُ الفعل — والمرادُ به المصدرُ، واسمُ الفاعلِ — والمضافِ إليه ، بما نَصَبَهُ المُضَافُ : من مفعولٍ به ، أو ظرف ، أو شبهِهِ .

فمثالُ ما فُصِلَ فيه بينهما بمفعولِ المضافِ قولُه تعالى : (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) فى قراءة ابن عامر ، بنصب « أولاد » وجر الشركاء .

ومثالُ ما فُصِل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرفٍ نصَبَه المضافُ الذى هو مصدرٌ ما حُكِيَ عن بعض مَنْ يُوثَقُ بعربيته : « تَرْكُ يَوْماً نَفْسِكَ وَهَوَاهَا ، سَعْىٌ لَهَا فى رَدَاهَا » .

---

(١) « فصل » مفعول به مقدم لأجز ، وفصل مضاف و « مضاف » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « شبه » نعت لمضاف ، وشبه مضاف و « فعل » مضاف إليه « ما » اسم موصول : فاعل المصدر « نصب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة لا محل لها صلة ما ، والعائد محذوف ، وأصله ما نصبه « مفعولا » حال من « ما » الموصولة « أو » عاطفة « ظرفا » معطوف على قوله مفعولا « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ولم » نافية جازمة « يعب » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ،

(٢) « فصل » نائب فاعل ليعب فى البيت السابق ، وفصل مضاف و « يمين » مضاف إليه « واضطراراً » مفعول لأجله « وجدا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فصل « بأجنبي » جار ومجرور متعلق بوجد « أو بنعت » معطوف على بأجنبي « أو ندا » معطوف على نعت ، وقصر قوله ندا للضرورة ، وأصله نداء .

ومثالُ ما فُصِلَ فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذى هو اسمُ فاعلٍ قراءةُ بعض السلف : (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ) بنصب « وعد » وجر « رُسُل » .

ومثالُ الفَصْل بشبه الظرف قولُه صلى الله عليه وسلم فى حديث أبى الدَّرْدَاء : « هل أنتم تارِكُو لِى صاحِبِى » وهذا معنى قوله « فَصْلَ مضاف — إلى آخره » .

وجاء الفَصْلُ أيضاً فى الاختيار بالقَسَمِ ، حكى الكسائى : « هذا غلامُ واللهِ زيدٍ » ولهذا قال المصنف : « ولم يُعَبْ فَصْلُ يمينٍ » .

وأشار بقوله : « واضطراراً وُجِدَا » إلى أنه قد جاء الفَصْلُ بين المضاف والمضاف إليه فى الضرورة : بأجنبى من المضاف ، وبنعت المضاف ، وبالنداء .

فمثالُ الأجنبىِّ قولُه :

٢٤٠ — كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً
يَهُـــودِىٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

ففَصَل بـ « يوماً » بين « كف » و « يهودى » وهو أجنبى من « كف » ؛ لأنه معمول لـ « خُطَّ » .

---

٢٤٠ — البيت لأبى حية النميرى ، يصف رسم دار .

اللغة : « يهودى » إنما خص اليهودى لأنهم كانوا أهل الكتابة حينذاك « يقارب » أى : يضم بعض ما يكتبه إلى بعض « أو يزيل » يفرق بين كتابته .

المعنى : يشبه ما بقى متناثراً من رسوم الديار هنا وهناك ، بكتابة اليهودى كتاباً جعل بعضه متقارباً وبعضه متفرقاً .

الإعراب : « كما » الكاف حرف تشبيه وجر ، وما : مصدرية « خط » فعل ماض مبنى للمجهول « الكتاب » نائب فاعل خط « بكف » جار ومجرور متعلق بخط « يوماً » منصوب على الظرفية يتعلق بخط أيضاً ، وكف مضاف و « يهودى » مضاف إليه ، وقد فصل بينهما بالظرف ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، =

ومثالُ النعت قولُه :

٢٤١ — نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ
مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

= والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : رسم هذه الدار كأن كخط الكتاب — إلخ ، وجملة يقارب وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو العائد إلى اليهودى فى محل جر صفة ليهودى ، وجملة يزيل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو العائد لليهودى أيضاً معطوفة على جملة الصفة بأو .

الشاهد فيه : قوله « بكف يوماً يهودى » حيث فصل بين المضاف وهو كف والمضاف إليه وهو يهودى بأجنبي من المضاف وهو يوماً ، وإنما كان الفاصل أجنبياً لأن هذا الظرف ليس متعلقاً بالمضاف ، وإنما هو متعلق بقوله خط ، وقد بينه الشارح .

٢٤١ — نسبوا هذا البيت لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله تعالى عنهما .

اللغة : « المرادى » نسبة إلى مراد ، وهى قبيلة من اليمن ، ويريد بالمرادى قاتل أمير المؤمنين على بن أبى طلب كرم الله وجهه ، وهو عبد الرحمن بن ملجم ، لعنه الله ! وحديثه أشهر من أن يقال عنه شىء « الأباطح » جمع أبطح ، وهو المكان الواسع ، أو المسيل فيه دقاق الحصى ، وأراد بالأباطح مكة ، وأراد بشيخها أبا طالب بن عبد المطلب عم الرسول صلى الله عليه وسلم ووالد على رضى الله عنه ، وقد كان أبو طالب من وجوه مكة وعظمائها .

الإعراب : « نجوت » فعل وفاعل « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « بل » فعل ماض « المرادى » فاعل بل « سيفه » سيف : مفعول به لبل ، وسيف مضاف والضمير مضاف إليه « من ابن » جار ومجرور متعلق ببل ، وابن مضاف و « أبى » مضاف إليه « شيخ الأباطح » نعت لأبى ، ومضاف إليه ، وأبى مضاف و « طالب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أبى شيخ الأباطح طالب » حيث فصل بين المضاف وهو أبى ، والمضاف إليه وهو طالب ، بالنعت وهو شيخ الأباطح ، وأصل الكلام : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

الأصل « من ابن أبي طالبٍ شيخِ الأباطح » وقوله :

٢٤٢ — وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لَأَحْلِفَنْ
بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

الأصلُ « بيمين مُقسِمٍ أَصْدَقَ من يمينك » .

---

٢٤٢ — هذا البيت للفرزدق همام بن غالب .

اللغة : « على يديك » أراد على فعل يديك ، فحذف المضاف ، والمقصود بفعل يديه العطاء والجود والكرم وسعة الإنفاق .

المعنى : يقرر أنه متأكد من كرم المخاطب وجوده ، حتى إنه لو حلف عليه لكان حلفه يمين مقسم صادق لا يشوب حلفه شك ، وبين ذلك بأن يمينه آكد من يمين الممدوح على فعل نفسه .

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية « حلفت » حلف : فعل ماض ، فعل الشرط ، وتاء المتكلم فاعله « على يديك » الجار والمجرور متعلق بحلفت ، ويدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « لأحلفن » اللام واقعة في جواب القسم المدلول عليه باللام ، أحلفن : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف وجوباً يدل عليه جواب القسم « بيمين » جار ومجرور متعلق بأحلف « أصدق » نعت ليمين « من يمينك » الجار والمجرور متعلق بأصدق ويمين الثاني مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه ، ويمين الأول مضاف و « مقسم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بيمين أصدق من يمينك مقسم » حيث فصل بين المضاف — وهو يمين — والمضاف إليه ، وهو مقسم ، بنعت المضاف ، وهو : أصدق من يمينك ، كما في البيت السابق ، وأصل الكلام : بيمين مقسم أصدق من يمينك .

وفي البيت شاهد آخر ، وهو في قوله : « لأحلفن » حيث أتى بجواب القسم وحذف جواب الشرط لكون القسم الموطأ له باللام في قوله « لئن » مقدماً على الشرط .

ومثالُ النداء قولُه :

٢٤٣ — وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ
تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فى سَقَرِ

وقولُه :

٢٤٤ — كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

الأصلُ « وِفَاقُ بُجَيْرٍ يا كَعْبُ » و « كَأَنَّ بِرْذَوْنَ زَيْدٍ يا أَبَا عِصَامِ » .

* * *

---

٢٤٣ — هذا البيت لبجير بن أبى سلمى المزنى ، يقوله لأخيه كعب بن زهير ، وكان بجير قد أسلم قبل كعب ، فلامه كعب على ذلك ، وتعرض للرسول صلى الله عليه وسلم فنال بلسانه منه ، فأهدر النبى دمه .

اللغة : « وفاق » مصدر وافق فلان فلاناً ، إذا فعل مثل فعله « تهلكة » أى هلاك « سقر » اسم من أسماء النار التى هى دار العذاب .

المعنى : يقول : إن فعلك يا كعب مثل فعل أخيك بجير — يريد الإسلام — ينقذك من الوقوع فى الهلكة ومن الخلود يوم الآخرة فى دار العذاب .

الإعراب : « وفاق » مبتدأ « كعب » منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب ، ووفاق مضاف و « بجير » مضاف إليه « منقذ » خبر المبتدأ « لك » جار ومجرور متعلق بمنقذ « من تعجيل » جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضاً ، وتعجيل مضاف و « تهلكة » مضاف إليه « والخلد » معطوف على تعجيل « فى سقر » جار ومجرور متعلق بالخلد .

الشاهد فيه : قوله « وفاق كعب بجير » حيث فصل بين المضاف ، وهو « وفاق » والمضاف إليه ، وهو بجير ، بالنداء وهو قوله « كعب » وأصل الكلام : وفاق بجير يا كعب منقذ لك .

٢٤٤ — هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبوها إلى قائل معين .

اللغة : « برذون » البرذون من الخيل : ما ليس بعربى .

=

. . . .

= المعنى : يصف برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح ، وأنه لولا اللجام الذى يظهره فى مظهر الخيل لـكان ـ فى نظر من يراه ـ حماراً ؛ لصغره فى عين الناظر واضعفه .

الإعراب : «كأن» حرف تشبيه ونصب «برذون» اسم كأن «أبا» منادى حذف منه حرف النداء منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأبا مضاف و «عصام» مضاف إليه ، وبرذون مضاف ، و «زيد» مضاف إليه «حمار» خبر كأن «دق» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حمار ، والجملة فى محل رفع نعت لحمار «باللجام» جار ومجرور متعلق بدق .

الشاهد فيه : قوله «كأن برذون أبا عصام زيد» حيث فصل بين المضاف ، وهو «برذون» ، والمضاف إليه وهو «زيد» بالنداء وهو قوله : «أبا عصام» ، وأصل الـكلام : كأن برذون زيد يا أبا عصام ، كما ذكره الشارح العلامة رحمه الله !.

ومما هو من باب الضرورة ـــ فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه ـــ الفصل بينهما بفاعل المضاف ، ومن ذلك قول الشاعر :

تَرَى أَسْهُمًا لِلْمَوْتِ تصْمِى وَلاَتُنْمِى ... وَلاَ تَرْعَوِى عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمِ

الشاهد فيه قوله «نقض أهواؤنا العزم» حيث فصل بين المضاف وهو قوله «نقض» والمضاف إليه وهو قوله «العزم» بفاعل المضاف وهو قوله «أهواؤنا» الذى هو فاعل المضاف لأن «نقض» مصدر يحتاج إلى فاعل ، وأصل الـكلام : عن نقض العزم أهواؤنا .

ومثل ذلك قول الآخر :

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبٍّ ... وَلاَ عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبٍّ

الشاهد فيه قوله «قهر وجد صب» حيث فصل بين المضاف وهو قوله «قهر» والمضاف إليه وهو قوله «صب» بفاعل المضاف وهو قوله «وجد» لأن المضاف مصدر ، وأصل الـكلام : قهر صب وجد .

الْمُضَافُ إلى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

آخِرَ ما أُضِيفَ لِليَا اكْسِرْ ، إذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلاًّ : كَرَامٍ ، وَقَذَى(١)

أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ ؛ فَذِى جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِى(٢)

وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ ، وَإنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ(٣)

---

(١) « آخر » مفعول مقدم على عامله وهو قوله اكسر الآتى ، وآخر مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة « لليا » جار ومجرور متعلق بأضيف « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية جازمة « يك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه « معتلا » خبر يك ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « كرام » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « وقذى » معطوف على « رام » وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو » عاطفة « يك » معطوف على يك السابق فى البيت الذى قبله ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه « كابنين » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك « وزيدين » معطوف على ابنين « فذى » اسم إشارة : مبتدأ أول « جميعها » جميع : توكيد لاسم الإشارة ، وجميع مضاف وها مضاف إليه « اليا » مبتدأ ثان « بعد » ظرف مبنى على الضم فى محل نصب ، متعلق بمحذوف حال « فتحها » فتح : مبتدأ ثالث ، وفتح مضاف والضمير مضاف إليه « احتذى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فتحها ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الثالث ، وجملة المبتدأ الثالث وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٣) « وتدغم » فعل مضارع مبنى للمجهول « اليا » نائب فاعل لتدغم « فيه » جار ومجرور متعلق بتدغم ، والضمير يعود إلى ياء المتكلم ، وذكره لتأويله باللفظ « والواو » معطوف على الياء « وإن » شرطية « ما » اسم موصول : نائب فاعل =

وَأَلِفاً سَلِّمْ ، وَفِي الْمَقْصُورِ — عَنْ هُذَيْـلٍ — انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ[1]

يُكسَرُ آخِرُ المضافِ إلى ياء المتكلم[2] ، إن لم يكن مقصوراً ، ولا منقوصاً ، ولا مثنى ، ولا مجموعاً جمعَ سلامةٍ لمذكرٍ ، كالمفرد وجمعى التكسير الصحيحين ، وجمع السلامة للمؤنث ، والمعتلّ الجارى مجرى الصحيح ، نحو : « غُلَامِي ، وَغِلْمَانِي ، وفتَيَاتى ، ودَلْوِى ، وظَبْيِي » .

= لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى : وإن ضم ما قبل — إلخ ، وذلك الفعل المحذوف فى محل جزم فعل الشرط « قبل » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وقبل مضاف و « واو » مضاف إليه « ضم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها مفسرة « فاكسره » الفاء لربط الجواب بالشرط ، اكسر : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « يهن » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر .

(١) « وألفا » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله سلم الآتى « سلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وفى المقصور ، عن هذيل » جاران ومجروران يتعلقان بقوله : « حسن » الآتى فى آخر البيت « انقلابها » انقلاب : مبتدأ ، وانقلاب مضاف وها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله « ياء » مفعول المصدر « حسن » خبر المبتدأ .

(٢) اعلم أن لك فى ياء المتكلم خمسة أوجه ؛ الأول : بقاؤها ساكنة ، والثانى : بقاؤها مفتوحة ، والثالث : حذفها مع بقاء الكسرة قبلها لتدل عليها ، والرابع : قلبها ألفاً بعد فتح ما قبلها نحو : « غلاما » ، والخامس : حذفها بعد قلبها ألفاً وإبقاء الفتحة لتدل عليها .

ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسة إنما تجرى فى الإضافة المحضة ، نحو : غلامى وأخى . فأما الإضافة اللفظية فليس لك إلا وجهان : إثباتها ساكنة ، أو مفتوحة ؛ لأنها فى الإضافة اللفظية على نية الانفصال فهى كلمة مستقلة ، ولا يمكن أن تعتبرها كجزء كلمة .

ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسة لا تختص بباب النداء ، خلافاً لابن مالك فى تسهيله (وانظر الهامشة رقم ١ فى ص ٩٢ الآتية) وما قاله الشارح هناك .

وإن كان معتلا ؛ فإما أن يكون مَقْصُوراً أو مَنْقُوصاً ، فإن كان مَنْقُوصاً أدغمت ياؤه فى ياء المتكلم ، وفُتِحَتْ ياء المتكلم ؛ فتقول : « قَاضِىَّ » رفعاً ونصباً وجرًّا ، وكذلك تفعل بالمثنى وجمع المذكر السالم فى حالة الجر والنصب ؛ فتقول : « رَأَيْتُ غُلاَمَىَّ وَزَيْدِىَّ » و « مَرَرْتُ بِغُلاَمَىَّ وَزَيْدِىَّ » والأَصْلُ : بغلامَيْنِ لى وزَيْدِينَ لى ، فحذفت النون واللام للاضافة[1] ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، وفتحت ياء المتكلم .

وأما جمع المذكَّر السالم — فى حالة الرفع — فتقول فيه أيضاً : « جاءَ زَيْدِىَّ » ، كما تقول فى حالة النصب والجر ، والأَصْلُ : زَيْدُوىَ ، اجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتَصِحَّ الياء ؛ فصار اللفظ : زَيْدِىَّ .

وأما المثنى — فى حالة الرفع — فتَسْلم أَلِفُهُ وتُفْتَح ياء المتكلم بعده ، فتقول : « زَيْدَاىَ ، وَغُلاَمَاىَ » عند جميع العرب .

وأما المقصور فالمشهورُ فى لغة العرب جَعْلُه كالمثنى المرفوع ؛ فتقول : « عَصَاىَ ، وفَتَاىَ » .

وهُذَيْل تقلب أَلِفَهُ ياء وتُدْغمها فى ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم ؛ فتقول : « عَصَىَّ » ومنه قولُه :

٢٤٥ — سَبَقُوا هَوَىَّ ، وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ
فَتُخُرِّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ ؟

---

(١) المحذوف للاضافة هو النون ، وأما اللام لحذفها للتخفيف .

٢٤٥ — هذا البيت لأبى ذؤيب الهذلى ، من قصيدة له يرثى فيها أبناءه ، وكانوا قد ماتوا فى سنة واحدة ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ ؟

اللغة : « هوى » أصل هذه الكلمة : هواى — بألف المقصور ، وياء المتكلم =

فالحاصلُ : أن ياء المتكلم تُفتَحُ مع المنقوص : كـ « رَامِيَّ » ، والمقصور : كـ « عَصَايَ » والمثنى : كـ « غُلَامَايَ » رَفْعاً ، و « غُلَامَيَّ » نصباً وجرًّا ، وجمع المذكر السالم : كـ « زَيْدِيَّ » رفعاً ونصباً وجرًّا .

وهذا معنى قوله : « فَذِى جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِى » .

وأشار بقوله : « وتُدْغَم » إلى أن الواو فى جمع المذكر السالم ، والياء فى المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى ، تُدْغَم فى ياء المتكلم .

وأشار بقوله : « وإنْ ما قبل واو ضُمّ » إلى أن ما قبل واو الجمع : إنِ انْضَمّ حفظ وجود الواو يجب كسرهُ عند قلبها ياء لتسلم الياء ، فإن لم ينضم — بل انفتح — بقى على فتحه ، نحو : « مُصْطَفَوْن » ؛ فتقول : « مُصْطَفَيَّ » .

= فقلبت ألف المقصور ياء ، ثم أدغمت فى ياء المتكلم ، والهوى : ما تهواه النفس ، وترغب فيه ، وتحرص عليه ، و « أعنقوا » بادروا ، وسارعوا ، مأخوذ من الإعناق ، وهو كالعنق — بفتحتين — ضرب من السير فيه سرعة « فتخرموا » بالبناء للمجهول — أى : استؤصلوا وأفنتهم المنية « جنب » هو ماتحت الإبط « مصرع » مكان يصرع فيه .

المعنى : يقول : إن هؤلاء الأولاد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه ، وهو بقاؤهم ، وبادروا مسرعين إلى ما يهوونه ويرغبون فيه ، وهو الموت — وجعله هوى لهم من باب المشاكلة — وليس الموت مختصاً بهم ، وإنما هو أمر يلاقيه كل إنسان .

الإعراب : « سبقوا » فعل وفاعل « هوى » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وأعنقوا » فعل وفاعل « لهواهم » الجار والمجرور متعلق بأعنقوا ، وهوى مضاف ، وهم : مضاف إليه « فتخرموا » فعل ماض مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل « لكل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « جنب » مضاف إليه « مصرع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « هوى » حيث قلب ألف المقصور ياء ، ثم أدغمها فى ياء المتكلم ، وأصله « هواى » على ما بيناه لك ، وهذه لغة هذيل .

وأشار بقوله : « وألفاً سَلِّمْ » إلى أن ما كان آخره ألفاً كالمثنى والمقصور، لا تُقْلَبُ ألفُهُ ياء ، بل تَسْلَمُ ، نحو : « غُلَامَايَ » و « عَصَايَ » .

وأشار بقوله : « وفي المقصور » إلى أنَّ هُذَيْلاً تقلب ألف المقصور خاصة ؛ فتقول : « عَصَيَّ » .

وأما ما عدا هذه الأربعة[1] فيجوز في الياء معه : الفتح ، والتسكين ؛ فتقول : « غُلَامِيَ ، وغُلَامِي »[2] .

* * *

---

(١) ما عدا هذه الأربعة هو أربعة أخرى ؛ أولها : المفرد الصحيح الآخر كغلام ، وثانيها جمع التكسير الصحيح الآخر كغلمان ، وثالثها المفرد المعتل الشبيه بالصحيح — وهو ما آخره واو أو ياء ساكن ما قبلها — نحو : ظبي ودلو ، ورابعها جمع المؤنث السالم كفتيات ، وقد قدمنا لك (ص ٨٩) أن الوجوه الجائزة في ياء المتكلم — مع هذه الأربعة — خمسة أوجه .

(٢) وبقي نوع من الأسماء وهو ما آخره ياء مشددة — نحو : كرسي ، وبني — تصغير ابن — فهذا النوع من المعتل الشبيه بالصحيح ، وإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت : كرسيي وبنيي — بثلاث ياءات — ويجوز لك إبقاء الياءات الثلاثِ ، وحذف إحداهن ، وقد ذكر القوم أن الوجه الثاني — وهو حذف إحدى الياءات لتوالي الأمثال — واجب لايجوز غيره ، وليس ما ذهبوا إليه بسديد ، لأن توالي الأمثال يجيز ولايوجب ، ولأنه قد ورد بقاء ثلاث الياءات في قول أمية بن أبي الصلت ، يذكر قصة إبراهيم الخليل ، وهمه بذبح ابنه :

يَا بُنَيِّي ، إِنِّي نَذَرْتُكَ لِلَّـــهِ شَحِيطاً ، فَاصْبِرْ فِدًى لَكَ خَالِي

إعْمَالُ المَصْـــدَرِ

بِفِعْلِهِ المَصْـــدَرَ أَلْحِقْ فِي العَمَلْ : مُضَافًا ، أَوْ مُجَرَّداً ، أَوْ مَعَ أَلْ(١)

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُلّْ مَحَلَّهُ ، وَلِاسْمِ مَصْـــدَرٍ عَمَلْ(٢)

يعمل المصدرُ عَمَلَ الفعلِ في موضعين :

أحدهما : أن يكون نائباً مَنَابَ الفعلِ ، نحو : « ضَرْباً زَيْداً » فـ« زيداً » منصوبٌ بـ « ضَرْباً » لنيابته مَنَابَ « اضْرِبْ » وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في «اضْرِبْ» وقد تقدم ذلك في باب المصدر(٣) .

والموضع الثاني : أن يكون المصدر مُقَدَّراً بـ « أَنْ » والفعلِ ، أو بـ « ما » والفعلِ ، وهو المراد بهذا الفَصْلِ ؛ فيقدرُ بـ « أَنْ » إذا أريد المضيُّ أو الاستقبالُ ،

---

(١) « بفعله » الجار والمجرور متعلق بألحق الآتي ، وفعل مضاف والهاء مضاف إليه « المصدر » مفعول به تقدم على عامله ، وهو ألحق « ألحق » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في العمل » جار ومجرور متعلق بألحق أيضاً « مضافاً » حال من المصدر « أو مجرداً ، أو مع أل » معطوفان على الحال الذي هو قوله : « مضافاً » .

(٢) « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « فعل » اسم كان « مع » ظرف متعلق بمحذوف نعت لفعل ، ومع مضاف و« أن » قصد لفظه : مضاف إليه « أو » عاطفة « ما » معطوف على أن « يحل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الذي هو اسم كان ، والجملة في محل نصب خبر كان « محله » محل : منصوب على الظرفية المكانية ، ومحل مضاف والهاء العائد إلى المصدر مضاف إليه « ولاسم » الواو للاستئناف ، لاسم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، واسم مضاف و « مصدر » مضاف إليه « عمل » مبتدأ مؤخر .

(٣) يريد باب المفعول المطلق .

نحو : « عجبت من ضَرْبِكَ زيداً — أمْس ، أو غداً » والتقديرُ : من أنْ ضَرَبْتَ زيداً أمْسِ ، أو من أنْ تَضربَ زيداً غداً ، ويقدر بـ « ما » إذا أريد به الحالُ ، نحو : « عجبت من ضرْبِكَ زيداً الآن » التقديرُ : ممَّا تضربُ زيداً الآن .

وهذا المصدر المُقَدَّرُ يعمل فى ثلاثة أحوال : مضافاً ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً » ومجرداً عن الإضافة وأل — وهو المُنَوَّنُ — نحو : « عجبت من ضَرْبٍ زيداً » ومُحَلًّى بالألف واللام ، نحو : « عجبت من الضَّرْبِ زيداً » .

وإعمالُ المضاف أكْثَرُ من إعمال المنون ، وإعمالُ المنونِ أكْثَرُ من إعمال المحلَّى بـ « أل » ، ولهذا بَدَأَ المصنف بذكر المضاف ، ثم المجرَّد ، ثم المحلَّى .

ومن إعمال المنون قولُه تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً) فـ « يتيما » منصوبٌ بـ « إطعام » ، وقول الشاعر :

٢٤٦ — بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ
أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ

---

٢٤٦ — البيت للمرار — بفتح الميم وتشديد الراء — بن منقذ ، التيمى ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٦٧٧) وشواهد سيبويه (١ / ٦٠ ، ٩٧) .

اللغة : « هام » جمع هامة ، وهى الرأس كلها « المقيل » أصله موضع النوم فى القائلة ؛ فنقل فى هذا الموضع إلى موضع الرأس ؛ لأن الرأس يستقر فى النوم حين القائلة .

المعنى : يصف قومه بالقوة والجلادة ، فيقول : أزلنا هام هؤلاء عن مواضع استقرارها فضربنا بالسيوف رؤوسهم .

الإعراب : « بضرب » جار ومجرور متعلق بقوله « أزلنا » الآتى « بالسيوف » جار ومجرور متعلق بضرب ، أو بمحذوف صفة له « رؤوس » مفعول به لضرب ، ورؤوس مضاف ، و « قوم » مضاف إليه « أزلنا » فعل وفاعل « هامهن » هام : مفعول به لأزال ، وهام مضاف والضمير مضاف إليه « عن المقيل » جار ومجرور متعلق بأزلنا .

الشاهد فيه : قوله « بضرب . . . رؤوس » حيث نصب بضرب — وهو مصدر منون — مفعولا به كما ينصبه بالفعل ، وهذا المفعول به هو قوله « رؤوس قوم » .

ف « رُؤُوسَ » منصوبٌ بـ « ضَرْبٍ » .

ومن إعماله وهو مُحَلًّى بـ « أل » قوله :

٢٤٧ — ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءهُ
يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

---

٢٤٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١/٩٩) التى لم يعرفوا لها قائلا ، وهو من شواهد الأشمونى أيضاً (رقم ٦٧٨) .

اللغة : « النكاية » بكسر النون — مصدر نكيت فى العدو ، إذا أثرت فيه « يخال » يظن « الفرار » بكسر الفاء — النكول والتولى والهرب « يراخى » يؤجل .

المعنى : يهجو رجلا ، ويقول : إنه ضعيف عن أن يؤثر فى عدوه ، وجبان عن الثبات فى مواطن القتال ، ولكنه يلجأ إلى الهرب ، ويظنه مؤخراً لأجله .

الإعراب : «ضعيف» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ، وضعيف مضاف و « النكاية » مضاف إليه « أعداءه » أعداء : مفعول به للنكاية ، وأعداء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « يخال » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه « الفرار » مفعول أول ليخال « يراخى » فعل مضارع ، والضمير المستتر فيه الذى يعود إلى الفرار فاعل « الأجل » مفعول به ليراخى ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه : قوله « النكاية أعداءه » حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ، وهو قوله « النكاية » مفعولا — وهو قوله « أعداءه » — كما تنصبه بالفعل .

وهذا الذى ذهب إليه المصنف والشارح هو ما رآه إماما النحويين سيبويه والخليل ابن أحمد .

وذهب أبو العباس المبرد إلى أن نصب المفعول به بعد المصدر المحلى بأل ليس بالمصدر السابق ، وإنما هو بمصدر منكر يقدر فى الكلام ؛ فتقدير الكلام عنده « ضعيف النكاية نكاية أعداءه » وفى هذا من التكلف ما ليس يخفى عليك .

وذهب أبو سعيد السيرافى إلى أن « أعداءه » ونحوه منصوب بنزع الخافض ، وتقدير الكلام « ضعيف النكاية فى أعدائه » وفيه أن النصب بنزع الخافض سماعى ؛ فلا يخرج عليه كلام إلا إذا لم يكن للكلام محمل سواه .

وقوله :

٢٤٨ — فَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا
دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

---

٢٤٨ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ، وبعده :

لَكَالرَّجُلِ الْحَادِى وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرُ الْمَنَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ

اللغة : « التأبين » مصدر ابن الميت ، إذا أثنى عليه وذكر محاسنه ، و « أل » فيه عوض من المضاف إليه ، وأصله فإنك وتأبينك « عروة » اسم رجل « شوارع » جمع شارعة ، وهى الممتدة المرتفعة « الحادى » سائق الإبل « تلع الضحى » كناية عن ارتفاع الشمس « أواقع » جمع واقعة ، وأصله وواقع ؛ فقلب الواو الأولى همزة لاستثقال واوين فى أول الكلمة ، ونظير ذلك قولهم « أواق » فى « وواق » جمع واقية ، ومن ذلك قول المهلهل وهو عدى بن ربيعة أخى كليب :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَىَّ ، وَقَالَتْ : يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِى

المعنى : يندد برجل استنجد به صديق له فلم ينجده ، فلما مات أقبل عليه يرثيه ، ويقول : إن حالتك هذه فى بكائك عروة والثناء عليه — بعد استغاثته بك ودعائه إياك إلى الأخذ بقاصره فى حال امتداد سيوفنا إليه — تشبه حال رجل يحدو بإبله ويهيجها للسير وقت ارتفاع الشمس والحال أن طيور المنايا منقضة عليها وواقعة فوقها .

الإعراب : « فإنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه « والتأبين » يجوز أن يكون معطوفاً على اسم إن ، فالواو عاطفة ، ويجوز أن يكون مفعولا معه فالواو واو المعية « عروة » مفعول به للتأبين « بعد » ظرف متعلق بالتأبين « ما » مصدرية « دعاك » دعا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عروة ، والكاف مفعول به لدعا ، و « ما » المصدرية مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، والتقدير : بعد دعائه إياك « وأيدينا » الواو واو الحال ، أيدى : مبتدأ ، وأيدى مضاف ، ونا : مضاف إليه « إليه » جار ومجرور متعلق بشوارع « شوارع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال . وخبر « إن » فى البيت الذى أنشدناه أول الكلام على هذا البيت ، وهو متعلق قوله « كالرجل » . =

وقولُه :

٢٤٩ — لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي
كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

= الشاهد فيه : قوله « والتأبين عروة » حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ، وهو قوله « التأبين » مفعولا به ، وهو قوله « عروة » وفيه خلاف العلماء الذين ذكرناهم ، وذكرنا أقوالهم ، فى شرح الشاهد السابق .

٢٤٩ — هذا البيت لمالك بن زغبة — بضم الزاى وسكون الغين — أحد بنى باهلة ، وقد أنشده سيبويه ١ / ٩٩ والأشمونى فى باب التنازع (رقم ٤٠٩) وفى باب إعمال المصدر .

اللغة : « أولى المغيرة » أراد به أول المغيرة ، والمغيرة : صفة لموصوف محذوف ، ويحتمل أن يكون مراده : الخيل المغيرة ، وأن يكون إنما قصد الجماعة المغيرة ، وهو على كل حال اسم فاعل من أغار على القوم إغارة ، أى : كر عليهم ، ويروى « لقيت » فى مكان « كررت » ، « أنكل » مضارع من النكول . وهو الرجوع عن قتال العدو جبناً .

المعنى : يصف نفسه بالشجاعة ، ويقول : قد علمت الجماعة التى هى أول المغيرين ، وفى طليعتهم ، أنى جرىء القلب شجاع ، وأنى صرفتهم عن وجههم هازماً لهم ، ولحقت بهم ، فلم أنكل عن ضرب مسمع رئيسهم وسيدهم ، وخص أول المحاربين ليشير إلى أنه كان فى مقدم الصفوف الأولى .

الإعراب : « لقد » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، أى : والله لقد — إلخ ، قد : حرف تحقيق « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أولى » فاعل علمت ، وأولى مضاف و « المغيرة » مضاف إليه « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والنون بعدها للوقاية ، وياء المتكلم اسم أن « كررت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وجملة أن واسمه وخبره سدت مسد مفعولى علم « فلم » نافية جازمة « أنكل » فعل مضارع مجزوم بلم « عن الضرب » جار ومجرور متعلق بأنكل « مسمعاً » مفعول به للضرب .

الشاهد فيه : قوله « الضرب مسمعاً » حيث أعمل المصدر المحلى بأل ، وهو قوله « الضرب » عمل الفعل ، فنصب به المفعول به وهو قوله « مسمعاً » .

فـ « أَعْدَاءَهُ » : منصوبٌ بـ « النِّكَايَةِ » ، و « عُرْوَةَ » منصوب بـ « التَّأْبِينَ » و « مِسْمَعًا » منصوبٌ بـ « الضَّرْب » .

* * *

وأشار بقوله : « ولاسم مَصْدَرٍ عمل » إلى أنّ اسم المصدر قد يعمل عَمَلَ الفعل والمراد باسم المصدر : ما ساوَى المَصْدَرَ فى الدلالة[1] [على معناه] ، وخالَفَهُ بخُلُوِّهِ — لفظاً وتقديراً — من بعض ما فى فعله دون تعويضٍ : كَعَطَاء ؛ فإنه مُساوٍ لإعْطَاء مَعْنًى ، ومخالفٌ له بخلوه من الهمزة الموجودة فى فعله ، وهو خالٍ منها لفظاً وتقديراً ، ولم يُعَوَّض عنها شىء .

---

(١) اعلم أولا أن العلماء يختلفون فيما يدل عليه اسم المصدر ؛ فقال قوم : هو دال على الحدث الذى يدل عليه المصدر ، وعلى هذا يكون معنى المصدر واسم المصدر واحداً ، وقال قوم : اسم المصدر يدل على لفظ المصدر الذى يدل على الحدث ؛ فيكون اسم المصدر دالا على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر ، وعلى هذا يكون معنى المصدر ومعنى اسم المصدر مختلفين .

واعلم ثانياً أن المصدر لا بد أن يشتمل على حروف فعله الأصلية والزائدة جيماً : إما بتساو مثل تغافل تغافلا وتصدق تصدقا ، وإما بزيادة مثل أكرم إكراماً وزلزل زلزلة ، وأنه لا ينقص فيه من حروف فعله شىء ، إلا أن يحذف لعلة تصريفية ، ثم تارة يعوض عن ذلك المحذوف حرف فيكون المحذوف كالمذكور نحو أقام إقامة ووعد عدة ، وتارة يحذف لفظاً لا لعلة تصريفية ولكنه منوى معنى نحو قاتل قتالا ونازلته نزالا ، والأصل فيهما قيتالا ونيزالا ، وقد أوضح لك الشارح ذلك .

فإن نقص الدال على الحدث عن حروف فعله ولم يعوض عن ذلك الناقص ولم يكن الناقص منوياً كان اسم مصدر ، نحو أعطى عطاء ، وتوضأ وضوءاً ، وتكلم كلاماً ، وأجاب جابة ، وأطاع طاعة ، وسلم سلاماً ، وتطهر طهوراً .

وإن كان المراد به اسم الذات مثل الكحل والدهن فليس بمصدر ، ولا باسم مصدر ، حتى لو اشتمل على حروف الفعل ، وقد اتضح لك من هذا البيان اسم المصدر اتضاحاً لا لبس فيه .

واحترز بذلك مما خــلا من بعض ما فى فعله لفظاً ولم يَخْلُ منه تقديرا ؛ فإنه لا يكون اسْمَ مَصْدَرٍ ، بل يكون مصدراً ، وذلك نحو : « قِتَالٍ » فإنه مصدرُ «قَاتَلَ» وقد خلا من الألف التى قبل التاء فى الفعل ، ولـكن خلا منها لفظاً ، ولم يَخْلُ [منها] تقديراً ، ولذلك نُطِقَ بها فى بعض المواضع ، نحو : « قَاتَلَ قِيتَالا ، وضارَبَ ضِيرَابا » لـكن انقلبت الألف ياء لـكسر ما قبلها .

واحترز بقوله : « دون تعويض » مما خلا من بعض ما فى فعله لفظاً وتقديراً ، ولـكن عُوِّض عنه شىء ، فإنه لا يكون اسمَ مصدر ، بل هو مصدرٌ ، وذلك نحو : عِدَةٍ ؛ فإنه مصدر « وَعَدَ » وقد خلا من الواو التى فى فعله لفظاً وتقديراً ، ولـكن عُوِّض عنها التاء .

وزعم ابن المصنف أن « عَطَاء » مصدرٌ ، وأن همزته حذفت تخفيفاً ، وهو خلاف ما صَرَّحَ به غيْرُهُ من النحويين .

ومن إعمال اسمِ المصدر قولُه :

٢٥٠ — أَكُفْرا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّى وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِـائَةَ الرِّتَاعَا

---

٢٥٠ — البيت للقطامى ، واسمه عمير بن شييم ، وهو ابن أخت الأخطل ، من كلمة له يمدح فيها زفر بن الحارث الـكلابى ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٦٨٤) .

اللغة : « أكفرا » جحوداً للنعمة ، ونـكراناً للجميل « رد » منع « الرتاع » جمع راتعة ، وهى من الإبل التى تترك كى ترعى كيف شاءت لـكرامتها على أصحابها .

المعنى : أنا لا أجحد نعمتك ، ولا أنـكر صنيعك معى ، ولا يمكن أن أصنع ذلك بعد إذ منعت عنى الموت ، وأعطيتنى مائة من خيار الإبل .

الإعراب : « أكفراً » الهمزة للاستفهام الإنـكارى ، كفراً : مفعول مطلق لفعل محذوف : أى أأكفر كـفراً « بعد » ظرف متعلق بمحذوف صفة لـكفراً ، و « بعد » مضاف و « رد » مضاف إليه ، ورد مضاف و « الموت » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله ، وقد حذف فاعله ، وأصله : ردك الموت « عنى » جار ومجرور متعلق برد « وبعد » معطوف على الظرف السابق ، وبعد مضاف وعطاء من « عطائك » اسم مصدر : =

فـ « المــائَةَ » منصوبٌ بـ « عَطَائِك » ومنه حديثُ المُوَطَّأ : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوء » ، فـ « امرأتَهُ » منصوبٌ بـ « قُبْلَة » وقولُه :

٢٥١ — إذَا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ المَرْءَ لَمْ يَجِدْ
عَسِيراً مِنَ الآمَالِ إلاَّ مُيَسَّرَا

وقوله :

٢٥٢ — بِعِشْرَتِكَ الكِرامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ
فَلاَ تُرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ أُلُوفَا

= مضاف إليه ، وعطاء مضاف والكاف مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « المائة » مفعول به لاسم المصدر الذى هو عطاء « الرتاعا » صفة للمائة .

الشاهد فيه : قوله « عطائك المائة » حيث أعمل اسم المصدر وهو قوله « عطاء » عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول به وهو قوله « المائة » بعد أن أضاف اسم المصدر لفاعله .

٢٥١ — البيت من الشواهد التى لايعلم قائلها ، وقد أنشده الأصمعى ولم يعزه لقائل معين .

اللغة : « عون » اسم بمعنى الإعانة ، والفعل المستعمل هو أعان ، تقول : أعان فلان فلاناً يعينه ؛ تريد نصره وأخذ بيده فيما يعتزم عمله .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط « صح » فعل ماض « عون » فاعل صح ، وعون مضاف و « الخالق » مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « المرء » مفعول به لاسم المصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من « صح » وفاعله فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « لم » نافية جازمة « يجد » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « عسيراً » مفعول أول ليجد « من الآمال » جار ومجرور متعلق بعسير أو بمحذوف صفة له « إلا » أداة استثناء ملغاة « ميسراً » مفعول ثان ليجد .

الشاهد فيه : قوله « عون الخالق المرء » حيث أعمل اسم المصدر — وهو قوله : « عون » — عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول — وهو قوله « المرء » — بعد إضافته لفاعله كما بيناه فى إعراب البيت .

٢٥٢ — البيت من الشواهد التى لايعلم قائلها ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٦٨٥) =

وإعمالُ اسمِ المَصْدَرِ قَلِيلٌ، وَمَنِ ادَّعَى الإجماعَ على جواز إعماله فقد وَهِمَ ؛ فإن الخلافَ فى ذلك مشهور(١) ، وقال الصيمرى : إعماله شاذ ، وأنشد : * أكفرا — البيت * [٢٥٠] وقال ضياء الدين بن العلج فى البسيط : ولا يبعدُ أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله ، ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياساً .

* * *

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِى أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ(٢)

= اللغة : « بعشرتك » العشرة — بكسر العين — اسم مصدر بمعنى المعاشرة « ألوفا » — بفتح الهمزة وضم اللام — أى محبا ، ويروى « فلا ترين لغيرهم الوفاء » ببناء ترى للمعلوم ، والمراد نهيه عن أن ينطوى قلبه على الوفاء لغير كرام الناس .

الإعراب : « بعشرتك » الجار والمجرور متعلق بقوله « تعد » الآتى ، وعشرة مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « الكرام » مفعول به لعشرة « تعد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وهو المفعول الأول لتعد « منهم » جار ومجرور متعلق بتعد ، وهو المفعول الثانى « فلا » الفاء فاء الفصيحة ، لا : ناهية « ترين » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وهو المفعول الأول « لغيرهم » الجار والمجرور متعلق بقوله « ألوفا » الآتى ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه « ألوفا » مفعول ثان لترى .

الشاهد فيه : قوله « بعشرتك الكرام » فإنه قد أعمل اسم المصدر ، وهو قوله « عشرة » عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول به ، وهو قوله « الكرام » بعد إضافته إلى فاعله .

(١) اسم المصدر إما أن يكون علماً مثل يسار وبرة وفجار ، وإما أن يكون مبدوءاً بميم زائدة كالمحمدة والمتربة ، وأما ألا يكون واحداً منهما ؛ فالأول لا يعمل إجماعا ، والثانى يعمل إجماعا ، والثالث هو محل الخلاف .

(٢) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « كمل » الآتى ، وبعد مضاف وجر من « جره » =

يُضافُ المصدرُ إلى الفاعِلِ فيجره ؛ ثم يَنْصِب المفعولَ ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدٍ العَسَلَ» وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ الْعَسَلِ زَيْدٌ » ، ومنه قوله :

٢٥٣ — تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

= مضاف إليه ، وجر مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الذى » اسم موصول : مفعول به للمصدر الذى هو جر « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى « له » جار ومجرور متعلق بأضيف ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة الموصول « كمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنصب » جار ومجرور متعلق بكمل « أو » عاطفة « برفع » معطوف على بنصب « عمله » عمل : مفعول به لكمل ، وعمل مضاف والهاء مضاف إليه .

٢٥٣ — البيت للفرزدق يصف ناقة ، وهو من شواهد سيبويه (١ — ١٠) ومن شواهد الأشمونى (رقم ٦٨٩) وابن هشام فى قطر الندى (رقم ١٢٤) وفى أوضح المسالك (رقم ٥٦٧) .

اللغة : « تنفى » تدفع ، وبابه رمى « الحصى » جمع حصاة « هاجرة » هى نصف النهار عند اشتداد الحر (انظر شرح الشاهد الآتى ٢٥٤) « الدراهيم » جمع درهم ، وزيدت فيه الياء كما حذفت من جمع مفتاح فى قوله تعالى : (وعنده مفاتح الغيب) وقيل : لا حذف ولا زيادة ، بل مفاتح جمع مفتح ، ودراهيم جمع درهام « تنقاد » مصدر نقد ، وتاؤه مفتوحة ، وهو مثل تذكار وتقتال وتبياع بمعنى الذكر والقتل والبيع « الصياريف » جمع صيرفى .

المعنى : إن هذه الناقة تدفع يدها الحصى عن الأرض فى وقت الظهيرة واشتداد الحر كما يدفع الصيرفى الناقد الدراهم ، وكنى بذلك عن سرعة سيرها وصلابتها وصبرها على السير ، وخص وقت الظهيرة لأنه الوقت الذى تعيا فيه الإبل ويأخذها الكلال والتعب ، فإذا كانت فيه جلدة فهى فى غيره أكثر جلادة وأشد اصطباراً .

الإعراب : « تنفى » فعل مضارع « يداها » يدا : فاعل تنفى مرفوع بالألف لأنه =

وليس هذا الثانى مخصوصاً بالضرورة ، خلافاً لبعضهم ، وَجُعِلَ منه قولُه تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) ، فأعرب « مَنْ » فاعلا بحج ، ورُدَّ بأنه يصيرُ المعنى : ولله على جميع الناس أن يحج البيتَ المستطيعُ ، وليس كذلك ؛ فـ « مَنْ » : بدلٌ من « الناس » ، والتقدير : ولله على الناس مستطيعهمْ حجُّ البيت ، وقيل : « مَنْ » مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : من استطاع منهم فعليه ذلك .

ويُضَافُ المَصْدَرُ أيضاً إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ اليومِ زَيْدٌ عَمْراً » .

* * *

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فى الِاتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ[1]

= مثنى ، ويدا مضاف وها مضاف إليه «الحصى» مفعول به لتنفى « فى كل » جار ومجرور متعلق بتنفى ، وكل مضاف و « هاجرة » مضاف إليه « نفى » مفعول مطلق عامله تنفى ، ونفى مضاف و « الدراهيم » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « تنقاد » فاعل المصدر الذى هو نفى ، وتنقاد مضاف و « الصياريف » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله .

الشاهد فيه : قوله « نفى الدراهيم تنقاد » حيث أضاف المصدر — وهو قوله «نفى» — إلى مفعوله — وهو قوله « الدراهيم » — ثم أتى بفاعله مرفوعا ، وهو قوله تنقاد .

(١) « جر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لجر « يتبع » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ما » اسم موصول : مفعول به ليتبع «جر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة «ومن» اسم شرط مبتدأ «راعى» فعل ماض فعل الشرط «فى الاتباع» جار ومجرور متعلق براعى « المحل » مفعول به لراعى « حسن » الفاء لربط الجواب =

إذا أضيف المصدَرُ إلى الفاعل ففاعِله يكون مجروراً لفظاً ، مرفوعاً محلا ؛ فيجوز فى تابعه — من الصفة ، والعَطْف ، وغيرهما — مراعاةُ اللفظ فيجر ، ومراعاةُ المحلِّ فيرفع ، فتقول ، « عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدٍ الظريفِ ، والظريفُ » .

ومن إتباعه [على] المحلِّ قوله :

٢٥٤ — حَتَّى تَهَجَّرَ فِى الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا   طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّــهُ الْمَظْلُومُ

فرفع « المظلوم » لـكونه نعتاً لـ « لمعقب » على المحل .

= بالشرط ، حسن : خبر لمبتدأ محذوف تقديره فهو حسن ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ ، وقيل : جملة الشرط فقط ، وقيل : جملة الجواب فقط ، وهو خلاف معروف بين النحاة .

٢٥٤ — البيت للبيد بن ربيعة العامرى ، يصف حماراً وحشياً وأتانه ، شبه به ناقته .

اللغة : « تهجر » سار فى وقت الهاجرة ، وقد سبق قريباً (فى شرح الشاهد ٢٥٣) أنها نصف النهار عند اشتداد الحر « الرواح » هو الوقت من زوال الشمس إلى الليل ، ويقابله الغدو « هاجها » أزعجها « المعقب » الذى يطلب حقه مرة بعد أخرى « المظلوم » الذى مطله المدين بدين عليه له .

المعنى : يقول : إن هذا المسحل — وهو حمار وحش — قد عجل رواحه إلى الماء وقت اشتداد الهاجرة ، وأزعج الأتان ، وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذى مطله مدين بدين له ؛ فهو يلح فى طلبه المرة بعد الأخرى .

الإعراب : « تهجر » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازاً يعود إلى مسحل هو فاعله « فى الرواح » جار ومجرور متعلق بتهجر « وهاجها » الواو عاطفة ، هاج : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الحمار الوحشى الذى عبر عنه بالمسحل فى بيت سابق فاعله وها : مفعول به ، وهى عائدة إلى الأتان « طلب » مصدر تشبيهى مفعول مطلق عامله «هاجها» أى : هاجها لـكى تطلب الماء حثيثاً مثل طلب المعقب — إلخ ، وطلب مضاف ، و « المعقب » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « حقه » حق : مفعول به =

وإذا أضيف إلى المفعول، فهو مجرور لفظاً، منصوب محلا؛ فيجوز — أيضاً — في تابعه مراعاة اللفظ والمحل، ومن مراعاة المحلّ قولُه:

٢٥٥ — قَدْ كُنتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإفْلَاسِ واللَّيَّـــانَا

فـ «اللَّيَّانا» معطوف على محل «الإفلاس».

= للمصدر الذى هو طلب، ويجوز أن يكون مفعولا للمعقب؛ لأنه اسم فاعل ومعناه الطالب «المظلوم» نعت للمعقب باعتبار المحل؛ لأنه — وإن كان مجرور اللفظ — مرفوع المحل لأنه فاعل.

الشاهد فيه: قوله «طلب المعقب... المظلوم» حيث أضاف المصدر، وهو «طلب» إلى فاعله — وهو المعقب — ثم أتبع الفاعل بالنعت، وهو «المظلوم» وجاء بهذا التابع مرفوعا نظراً لمحل المتبوع.

٢٥٥ — البيت لزيادة العنبرى، ونسبوه فى كتاب سيبويه (١ / ٩٧) إلى رؤبة ابن العجاج.

اللغة: «داينت بها» أخذتها بدلا عن دين لى عنده، والضمير المجرور محلا بالباء فى بها يعود إلى أمة «الليان» بفتح اللام وتشديد الياء المثناة — المطل والَّلى والتسويف فى قضاء الدين.

المعنى: يقول قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان بدلا عن دين لى عنده؛ لمخافتى أن يفلس، أو يمطلنى فلا يؤدينى حقى.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان: كان فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المتكلم اسمه «داينت» فعل وفاعل، والجملة فى محل نصب خبر كان «بها» جار ومجرور متعلق بداين «حساناً» مفعول به لداين «مخافة» مفعول لأجله، ومخافة مضاف، و «الإفلاس» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقد حذف فاعله «والليانا» معطوف على محل الإفلاس — وهو النصب — لكون الإفلاس مفعولا به للمصدر.

الشاهد فيه: قوله «والليانا» حيث عطفه بالنصب على «الإفلاس» الذى أضيف المصدر إليه، نظراً إلى محله.

إِعْمَالُ اسْمِ الفَاعِلِ[1]

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فى العَمَلِ   إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ[2]

لا يخلو اسمُ الفاعِلِ من أن يكون مُعَرَّفًا بأل ، أو مجرداً .

فإن كان مجرداً عَمِلَ عمـلَ فعلِهِ ، من الرفع والنصب ، إن كان مستقبلا أو حالا ، نحو : « هذا ضاربٌ زَيْداً — الآنَ ، أو غداً » .

وإنما عمل لجريانِهِ على الفعل الذى هو بمعناه ، وهو المضارع ، ومعنى جَرَيانه عليه : أنه مُوَافق له فى الحركات والسكنات ؛ لموافقة « ضارب » لـ « يَضْرِبُ » ؛ فهو مُشْبِه للفعل الذى هو بمعناه لفظاً ومعنى .

وإن كان بمعنى المـاضى لم يعمل ؛ لعدم جريانه على الفعل الذى هو بمعناه ؛ فهو مُشْبِه له معنى ، لا لفظاً ؛ فلا تقول : « هذا ضاربٌ زيدا أمسِ » ، بل يجب إضافته ، فتقـول : « هـذا ضاربُ زيدٍ أمسِ » ، وأجاز الكسائىُّ إعْمَالَه ، وجعـل منه قوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)

---

(١) عرف ابن مالك فى تسهيله اسم الفاعل بأنه « الصفة الدالة على فاعل الحدث ، الجارية فى مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها ، فى حالتى التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضى » .

(٢) « كفعله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وفعل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « اسم » مبتدأ مؤخر ، واسم مضاف و « فاعل » مضاف إليه « فى العمل » متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق الواقع خبراً « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم فاعل « عن مضيه » الجار والمجرور متعلق بقوله « معزل » الآتى ، ومضى مضاف والضمير مضاف إليه « بمعزل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن كان بمعزل عن مضيه فهو كفعله فى العمل .

فـ « ـذراعيه » منصوبٌ بـ « ـباسط » ، وهو ماضٍ ، وَخَرَّجَه غيره على أنه حكايةُ حالٍ ماضيةٍ[١] .

* * *

وَوَلِيَ اسْتِفهَامًا ، أوْ حَرْفَ نِدَا ، أوْ نَفيًا ، أوْ جاصِفَةً ، أوْ مُسْنَدًا[٢]

أشار بهذا [البيت] إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله ، كأن يقع بعد الاستفهام ، نحو : « أضَارِبٌ زيدٌ عمراً » أو حرفِ النداء ، نحو : « يا طالِعاً جَبَلاً » أو النفي ، نحو : « ما ضاربٌ زيدٌ عمراً » أو يقع نعتاً ، نحو : « مررت برجلٍ ضاربٍ زَيداً » أو حالا ، نحو : « جاء زيد راكباً فَرَساً » ويشمل هذين [النوعَيْنِ] قولُه : « أو جاصفة » وقوله : « أو مسنداً » معناه أنه يعمل إذا وقع خبراً ، وهذا يشمل خبَرَ المبتدأ ، نحو : « زيدٌ ضاربٌ عَمْراً » وخبَرَ ناسخه أو مفعولَهُ ، نحو : « كان زيد ضارباً عمراً ، وَإنَّ زيداً ضاربٌ عمراً ، وظننت زيداً ضارباً عمراً ، وَأعلَمْتُ زيداً عمراً ضارباً بكراً » .

* * *

(١) معنى حكاية الحال : أن يقدر المتكلم نفسه موجودا فى وقت حصول الحادثة فيتكلم على ما يقتضيه ، والدليل على صحة ذلك فى الآية الكريمة قوله سبحانه (ونقلبهم) ولا يخفى عليك أن المراد بالمتكلم الذى يفرض نفسه غير الله تعالى .

(٢) « وولى » فعل ماض ، ويحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون معطوفا على «كان» ويحتمل أن تكون الواو واو الحال ، فالجملة منه ومن فاعله المستتر فيه فى محل نصب حال ، وقبلها « قد » مقدرة « استفهاماً » مفعول به لولى « أو » عاطفة « حرف » معطوف على قوله « استفهاماً » وحرف مضاف ، و « ندا » قصر للضرورة : مضاف إليه « أو نفياً » معطوف على « استفهاماً » « أو » عاطفة « جا » قصر للضرورة : فعل ماض معطوف على ولى ، وفيه ضمير مستتر فاعل « صفة » حال من فاعل جاء « أو » حرف عطف « مسنداً » معطوف على قوله « صفة » .

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ   فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِى وُصِفْ[1]

قد يعتمد اسمُ الفاعلِ على موصوفٍ مُقَدَّرٍ فيعمل عَمَلَ فعلِه ، كما لو اعتمد على مذكورٍ ، ومنه قوله :

٢٥٦ — وَكَمْ مَالِىءٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَىْءِ غَيْرِهِ
إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبِيضُ كَالدُّمى

---

(١) « وقد » حرف تقليل « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الفاعل «نعت» خبر يكون ، ونعت مضاف و « محذوف » مضاف إليه «عرف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة فى محل جر نعت لقوله « محذوف » « فيستحق » فعل مضارع معطوف بالفاء على يكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه « العمل » مفعول به ليستحق « الذى » اسم موصول : نعت للعمل ، وجملة « وصف » من الفعل الماضى المبنى للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذى .

٢٥٦ — البيت لعمر بن أبى ربيعة المخزومى .

اللغة : « الجمرة » مجتمع الحصى بمنى « البيض » جمع بيضاء ، وهو صفة لموصوف محذوف أى : النساء البيض ، مثل «الدمى» جمع دمية — بضم الدال فيهما ، كقولك : غرفة وغرف ، والدمية : الصورة من العاج ، وبها تشبه النساء فى الحسن والبياض تخالطه صفرة .

المعنى : يقول : كثير من الناس يتطلعون إلى النساء الجميلات المشبهات للدمى فى بياضهن وحسنهن وقت ذهابهن إلى الجمرات بمنى ، ولكن الناظر إليهن لا يفيد شيئاً .

الإعراب : « وكم » خبرية مبتدأ « مالىء » تمييز لكم مجرور بمن المقدرة أو بإضافة «كم» إليه ، على الخلاف المعروف ، وفى مالىء ضمير مستتر فاعل ، وخبر المبتدأ — وهو كم — محذوف تقديره : لا يفيد من نظره شيئاً ، أو نحو ذلك «عينيه» مفعول به لمالىء ، والضمير مضاف إليه « من شىء » جار ومجرور متعلق بمالىء ، وشىء مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « إذا » ظرفية « راح » فعل ماض « نحو » منصوب على الظرفية المكانية يتعلق براح ، ونحو مضاف و « الجمرة » مضاف إليه « البيض » فاعل راح « كالدمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من البيض =

فـ « عَيْنَيْهِ » منصوبٌ بـ « مالىء » و « مالىء » : صفة لموصوف محذوف ، وتقديره : وكم شخص مالىء ، ومثلُه قولُه :

٢٥٧ — كناطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا
فَلَمْ يَضِرْهَا ، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِـلُ

التقدير : كَوَعِلٍ ناطحٍ صخرةً .

* * *

= الشاهد فيه : قوله « مالىء عينيه » حيث عمل اسم الفاعل وهو قوله « مالىء » النصب فى المفعول به ، بسبب كونه معتمداً على موصوف محذوف معلوم من الكلام ، وتقديره : وكم شخص مالىء — إلخ .

٢٥٧ — البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من لاميته المشهورة ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٦٩٨) .

اللغة : « ليوهنها » مضارع أوهن الشىء إذا أضعفه ، ومن الناس من يرويه « ليوهيها » على أنه مضارع أوهى الشىء يوهيه — مثل أعطاه يعطيه — ومعناه أضعف أيضاً « يضرها » مضارع ضاره يضيره ضيراً ، أى أضربه « وأوهى » أضعف « الوعل » بزنة كتف ، ذكر الأروى .

المعنى : إن الرجل الذى يكلف نفسه مالا سبيل له إليه ، ولا مطمع له فيه ، كالوعل الذى ينطح الصخرة ليضعفها ، فلا يؤثر فيها شيئاً ، بل يضعف قرنه ويؤذيه .

الإعراب : « كناطح » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره هو كائن كناطح ، ونحوه ، وناطح — فى الأصل — صفة لموصوف محذوف ، وأصل الكلام كوعل ناطح ، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ، كقوله تعالى : (أن أعمل سابغات) أى أعمل دروعات سابغات ، وفى « ناطح » ضمير مستتر فاعل « صخرة » مفعول به لناطح « يوماً » ظرف زمان متعلق بناطح « ليوهنها » اللام لام كى ، يوهن : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، وها : مفعول به « فلم » نافية جازمة « يضرها » يضر : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، وها : مفعول به « وأوهى » فعل ماض « قرنه » قرن : مفعول به تقدم على الفاعل ، =

وَإنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي المُضِى   وَغَـــيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِى(١)

إذا وقع اسمُ الفاعلِ صِلَةً للألف واللام عَمِلَ : ماضياً ، ومستقبلا ، وحالا ؛ لوقوعه حينئذٍ مَوْقِعَ الفعلِ ؛ إذ حَقُّ الصلة أن تكون جملة ؛ فتقول : « هٰذَا الضَّارِبُ زَيْداً — الآنَ ، أو غداً ، أو أمْسِ » .

هذا هو المشهور من قول النحويين ، وزعم جماعةٌ من النحويين — منهم الرُّمَّانِي — أنه إذا وقع صِلَةً لألْ لا يعمل إلا ماضياً ، ولا يعمل مستقبلا ، ولا حالا ، وزَعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً ، وأن المنصوب بعده منصوبٌ بإضمار فعل ، والعَجَبُ أن هذين المذهبين ذكرهما المصنفُ في التسهيل ، وزعم ابْنُهُ بدرُ الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للألف واللام عَمِلَ :

= والضمير المتصل به يعود على الفاعل المتأخر في اللفظ ، وساغ ذلك لأن رتبته التقديم على المفعول « الوعل » فاعل أوهى ، وقد استعمل الظاهر مكان المضمر ، والأصل أن يقول « فلم يضرها وأوهى قرنه » فيكون في « أوهى » ضمير مستتر هو الفاعل .

الشاهد هنا فيه : قوله « كناطح صخرة » حيث أعمل اسم الفاعل — وهو قوله « ناطح » — عمل الفعل ، ونصب به مفعولا ، وهو قوله «صخرة» لأنه جار على موصوف محذوف معلوم من الكلام ، كما تقدم في البيت قبله ، وكما قررناه في إعراب هذا البيت .

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الفاعل « صلة » خبر يكن ، وصلة مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « ففي المضى » الفاء لربط الجواب بالشرط ، والجار والمجرور متعلق بارتضى الآتي في آخر البيت « وغيره » الواو عاطفة ، وغير : معطوف بالواو على المضى ، وغير مضاف والهاء مضاف إليه « إعماله » إعمال : مبتدأ ، وإعمال مضاف والهاء مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « ارتضى » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعمال ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ،

ماضياً ، ومستقبلا ، وحالا ؛ باتفاقٍ ، وقال بعد هذا أيضاً : ارْتَضَى جميعُ النحويين إعْمَالَه يعنى إذا كان صلة لأل .

* * *

فَعَّالٌ أوْ مِفْعَالٌ أوْ فَعُولُ — فِي كَثْرَةٍ — عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ(١)
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ وَفِي فَعِيـــلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ(٢)

يُصَاغ للكثرة : فَعَّالٌ ، ومِفْعَالٌ ، وفَعُولٌ ، وفَعِيلٌ ، وفَعِلٌ ؛ فيعمل عَمَلَ الفعلِ على حَدِّ اسم الفاعل ، وإعمالُ الثلاثة الأول أكثرُ من إعمال فَعِيلٍ وفَعِلٍ ، وإعمالُ فَعِيلٍ أكثرُ من إعمال فَعِلٍ .

فمن إعمال فَعَّالٍ ما سمعه سيبويه من قول بعضهم : «أما العَسَلَ فأنَا شَرَّابٌ»(٣) ، وقول الشاعر :

---

(١) « فعال » مبتدأ ، وليس نكرة ، بل هو علم على زنة خاصة « أو مفعال » معطوف عليه « أو فعول » معطوف على مفعال « فى كثرة ، عن فاعل » متعلقان بقوله بديل الآتى « بديل » خبر المبتدأ .

(٢) « فيستحق » الفاء للتفريع ، يستحق : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المذكور من الصيغ « ما » اسم موصول : مفعول به ليستحق « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « من عمل » بيان لما « وفى فعيل » جار ومجرور متعلق بقوله « قل » الآتى « قل » فعل ماض « ذا » اسم إشارة : فاعل بقل « وفعل » معطوف على فعيل .

(٣) ذكر هذا المثال وأسند روايته عن العرب إلى سيبويه الثقة للاشارة إلى رد مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز أن يتقدم معمول هذه الصفة عليها ، وسيأتى ذكر ذلك فى شرح الشاهد رقم ٢٥٩ ، وانظر كتاب سيبويه (١/٥٧) .

٢٥٨ — أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلاَلَهَا
وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ

فـ « الْعَسَلَ » منصوبٌ بـ « شَرَّاب » و « جِلاَلَهَا » منصوب بـ « لَبَّاس » .

---

٢٥٨ — البيت للقلاخ — بقاف مضمومة ، وفى آخره خاء معجمة — ابن حزن بن جناب ، وهو من شواهد الأشمونى (٦٨٨) وابن هشام فى أوضح المسالك (٣٧٢) .

اللغة : « إليها » إلى بمعنى اللام : أى لها « جلالها » بكسر الجيم — جمع جل ، وأراد به مايلبس فى الحرب من الدرع ونحوها « ولاج » كثير الولوج وهو الدخول « الخوالف » جمع خالفة ، وهو — فى الأصل — عمود الخباء ، ولكنه أراد به هنا نفس الخيمة « أعقلا » مأخوذ من العقل ، وهو التواء الرجل من الفزع ، أو اصطكاك الركبتين ، يريد أنه قوى النفس ثابت مقدم عند ما يجد الجد ووقت حدوث الذعر .

المعنى : يقول : إنك لاترانى إلاموا خيا للحرب كثير لبس الدروع ، لكثرة ماأقتحم نيران الحرب ، وإذا حضرت الحرب واشتد أوارها فلست ألج الأخبية هرباً من الفرسان وخوفاً من ولوج المآزق — يصف نفسه بالشجاعة وملازمة الحرب .

الإعراب : « أخا » حال من ضمير مستتر فى قولة « بأرفع » فى بيت سابق ، وهو قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنَّنِي ... بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الأَرْضِ أَطْوَلاَ

وأخا : مضاف و « الحرب » مضاف إليه « لباساً » حال أخرى ، أو صفة لأخا الحرب « إليها » جار ومجرور متعلق بلباس « جلالها » جلال : مفعول به لقوله « لباساً » وجلال مضاف وها ضمير الحرب مضاف إليه « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « بولاج » البا زائدة ، ولاج : خبر ليس ، وولاج مضاف و « الخوالف » مضاف إليه « أعقلا » خبر ثان لليس .

الشاهد فيه : « لباساً . . . جلالها » فإنه قد أعمل « لباساً » وهو صيغة من صيغ المبالغة — إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « جلالها » لاعتماده على موصوف مذكور فى الكلام ، وهو قوله « أخا الحرب » .

ومن إعمال مِفْعَالٍ قولُ بعض العرب : « إِنَّه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا » فـ « بَوَائِكَهَا » منصوبٌ بـ « مِنْحَار » .

ومن إعمال فَعُولٍ قولُ الشاعر :

٢٥٩ — عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهُ وَحَجِيجُ
قَلَى دِينَهُ، وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ ؛ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

---

٢٥٩ — البيتان للراعى ، وهما من شواهد الأشمونى (رقم ٧٠١) وثانيهما من شواهد سيبويه (١ — ٥٦) .

اللغة : « تراءت » ظهرت ، وبدت « لراهب » الراهب : عابد النصارى « دومة » حصن واقع بين المدينة المنورة والشام ، ويسمى دومة الجندل « تجر » اسم جمع لتاجر مثل شرب وصحب وسفر « حجيج » اسم جمع لحاج « قلى » كره « اهتاج » ثار « الشوق » نزاع النفس إلى شيء .

المعنى : يقول : كان الأمر الفلانى فى العشية التى لو ظهرت فيها سعدى لعابد من عباد النصارى مقيم بدومة الجندل وكان عنده تجار وحجاج يلتمسون ما عنده لأبغض دينه وتركه وثار شوقا لها .

الإعراب : « عشية » منصوب على الظرفية « سعدى » مبتدأ « لو » شرطية غير جازمة «تراءت» تراءى : فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى سعدى «لراهب» جار ومجرور متعلق بتراءت ، والجملة شرط « لو » «بدومة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لراهب « تجر » مبتدأ « دونه » دون : ظرف يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ودون مضاف وضمير الغائب العائد إلى راهب مضاف إليه ، و « حجيج » معطوف على « تجر » ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة أخرى لراهب « قلى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على راهب « دينه » دين : مفعول به لقلى ، ودين مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة جواب « لو » وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « سعدى » وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة الظرف وهو « عشية » إليها « واهتاج » فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى راهب ، والجملة معطوفة على جملة الجواب « للشوق » جار ومجرور متعلق باهتاج « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وها : اسمه « على الشوق » جار ومجرور متعلق بقوله « هيوج » =

فـ « إِخْوَانَ » منصوبٌ بـ « مِهْيُوج » .

ومن إعمال فَعِيلٍ قولُ بعضِ العرب : «إن اللهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ» فـ « دُعَاءَ» منصوبٌ بـ « سَمِيع » .

ومن إعمال فَعِل ما أنشده سيبويه :

٢٦٠ — حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيرُ ، وَآمِنٌ   مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ

= الآتى « إخوان » مفعول به لهيوج ، وإخوان مضاف و « العزاء » مضاف إليه « هيوج » خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « إخوان العزاء هيوج » حيث أعمل قوله « هيوج » وهو من صيغ المبالغة إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « إخوان » وهو معتمد على المسند إليه الذى هو اسم إن .

وفى البيت دليل على أن هذا العامل - وإن كان فرعا عن الفعل - لم يضعف عن العمل فى المعمول المتقدم عليه ، ألا ترى أن قوله « إخوان العزاء » متقدم مع كونه مفعولا لقوله « هيوج » ، وقد قدمنا أن قول العرب « أما العسل فأنا شراب » الذى رواه سيبويه الثقة يدل على ذلك أيضاً ، وأن هذا يرد ما ذهب إليه الكوفيون من أن معمول هذه الصفة لا يتقدم عليها ، زعموا أنها فرع فى العمل عن فرع ؛ لأنها فرع عن اسم الفاعل ، وهو فرع عن الفعل المضارع ، وأن ذلك سبب فى ضعفها ، وأن ضعفها يمنع من عملها متأخرة ، والجواب أنه لا قياس مع النص .

٢٦٠ — زعموا أن البيت مما صنعه أبو يحيى اللاحقى ونسبه للعرب ، قال المازنى : زعم أبو يحيى أن سيبويه سأله : هل تعدى العرب فعلا ؟ قال : فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب ، وأثبته هو فى كتابه . والبيت من شواهد سيبويه (١/٥٨) واستشهد به الأشمونى (رقم ٧٠٣) وستعرف فى شرح الشاهد الآتى (رقم ٢٩١) رأينا فى هذه الأقصوصة ،

الإعراب : « حذر » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو حذر ، أو نحوه ، وفى حذر ضمير مستتر فاعل « أموراً » مفعول به لحذر « لا » نافية « تضير » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هى يعود إلى أمور هو فاعله ، والجملة فى محل نصب =

وقوله :

٢٦١ — أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الْـكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

فـ « أُمُوراً » منصوبٌ بـ « حَذِر » ، و « عِرْضِي » منصوبٌ بـ « مَزِقٍ » .

* * *

= صفة لأمور « وآمن » معطوف على حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ما » اسم موصول : مفعول به لآمن « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « منجيه » منجي : خبر ليس ، ومنجي مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « من الأقدار » جار ومجرور متعلق بمنج ، وجملة « ليس » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حذر أمورا » حيث أعمل قوله « حذر » - وهو من صيغ المبالغة - عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « أمورا » .

٢٦١ — البيت لزيد الخيل ، وهو من شواهد الأشمونى (٧٠٢) وقد ذكره الأعلم الشنتمرى فى شرحه لشواهد سيبويه (١ — ٥٨) ليبين أن أقصوصة اللاحق لا تضر سيبويه .

اللغة : « جحاش » جمع جحش ، وهو ولد الأتان ، وهى أنثى الحمار « الكرملين » تثنية كرمل - بزنة زبرج - وهو ماء بجبل من جبلى طيء « فديد » صوت .

المعنى : يقول بلغنى أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضى والنيل منه بالطعن والقدح ، وهم عندى بمنزلة الجحاش التى ترد هذا الماء وهى تصوت ، يريد أنه لا يعبأ بهم ولا يكترث لهم .

الإعراب : « أتانى » أتى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه « مزقون » خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل أتى « عرضى » مفعول به لمزقون ومضاف إليه « جحاش » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هم جحاش ، ونحو ذلك ، وجحاش مضاف و « الكرملين » مضاف إليه « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من جحاش الكرملين . =

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ(١)

ماسوى المفرد هو المثنى والمجموع — نحو : الضَّارِبَيْنِ ، وَالضَّارِبَتَيْنِ ، وَالضَّارِبِينَ ، وَالضُّرَّاب ، وَالضَّوَارِب ، وَالضَّارِبَات — فحكمها حُكْمُ المفرد فى العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط ؛ فتقول : « هٰذَانِ الضَّارِبَانِ زَيْدًا ، وَهٰؤُلاَءِ الْقَاتِلُونَ بَكْراً » ، وكذلك الباقى ، ومنه قوله :

٢٦٢ — * أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى *

= الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضى » حيث أعمل « مزقون » وهو جمع مزق الذى هو صيغة مبالغة ، إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « عرضى » .

والعلماء ـ رحمهم الله ! ـ يذكرون هذا البيت فى الاستشهاد على إعمال صيغة فعل كحذر بعد ذكرهم بيت اللاحقى السابق ليردوا ما نسبه اللاحقى إلى سيبويه من أنه أخذ بيته الذى اختلقه له واستدل به فى كتابه ـ وهو إنما يرمى بذلك إلى الطعن فى كتاب سيبويه بأن فيه ما لا أصل له ـ وإنما أورد أئمة العربية هذا البيت ليبرهنوا على أن الذى أصله سيبويه من القواعد جار على ما هو ثابت معروف فى لسان العرب الذين يوثق بلسانهم وبنسبة القول إليهم ، فلا يضره أن يكون فى كتابه شاهد غير معروف النسبة أو مختلق ، وسيبويه إنما ذكر بيت اللاحقى مثالا لا شاهدا ؛ لأن القاعدة ثابتة بدونه .

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول . وسوى مضاف و « المفرد » مضاف إليه « مثله » مثل : مفعول ثان لجعل مقدم عليه « جعل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، والجملة من جعل ومفعوليه فى محل رفع خبر المبتدأ « فى الحكم » جار ومجرور متعلق بجعل « و الشروط » معطوف بالواو على الحكم « حيثما » حيث : ظرف متعلق بجعل ، وما : زائدة « عمل » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جر بإضافة « حيث » إليها .

٢٦٢ — البيت للعجاج من أرجوزة طويلة ، وهو من شواهد سيبويه فى « باب ما يحتمل الشعر » وانظره فى كتاب سيبويه (١ - ٨ و ٦٦) والأشمونى (رقم ٧٠٧) . =

[أصله الْحَمَامِ] وقوله :

٢٦٣ — ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

* * *

= اللغة : « أوالف » جمع آلفة ، وهو اسم الفاعل المؤنث ، وفعله « ألف يألف » بوزن علم يعلم ، ومعناه أحب ، ووقع فى كتاب سيبويه مرة « قواطنا » وهو جمع قاطنة ومعناه ساكنة « مكة » اسم لبلد الله الحرام « ورق » جمع ورقاء ، وهى أنثى الأورق ، وأراد الحمام الأبيض الذى يضرب لونه إلى سواد «الحمى» بفتح الحاء وكسر الميم — أصله الحمام ، فحذف الميم فى غير النداء ضرورة ثم قلب الكسرة فتحة والألف ياء .

الإعراب : « أوالفا » حال من القاطنات المذكور فى بيت سابق ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « مكة » مفعول به لأوالف « من ورق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأوالف وورق مضاف و « الحمى » مضاف إليه ، وانظر باب الترخيم الآتى .

الشاهد فيه : قوله « أوالفا مكة » حيث نصب مكة بأوالف الذى هو جمع تكسير لاسم الفاعل .

٢٦٣ — البيت لطرفة بن العبد البكرى ، من قصيدة له مطلعها :

أَصَحَوْتَ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرْ وَمِنَ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرْ

وهو من شواهد سيبويه (١ — ٨) والأشمونى (رقم ٧٠٦) .

اللغة : « غفر » جمع غفور « فخر » جمع فخور ، مأخوذ من الفخر ، وهو المباهاة بالمكارم والمآثر والمناقب .

الإعراب : « زادوا » فعل وفاعل « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه « فى قومهم » الجار والمجرور متعلق بزادوا ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه « غفر » خبر أن ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ذنبهم » ذنب : مفعول به لغفر ، وذنب مضاف والضمير مضاف إليه ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به زادوا ، والتقدير : ثم زادوا غفرانهم ذنوب قومهم « غير » خبر ثان لأن ، وغير مضاف و « فخر » مضاف إليه =

وَٱنْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً، وَٱخْفِضِ، وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي[1]

يجوز فى اسمِ الفاعلِ العاملِ إضافَتُه إلى ما يليه من مفعول، وَنَصْبُه له؛ نتقول: «هذا ضاربُ زَيْدٍ، وضاربٌ زَيْداً» فإن كان له مفعولانِ وأضَفْتَهُ إلى أحدهما وجب نَصْبُ الآخر؛ فتقول: «هذا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا، ومُعْطِي دِرْهَمٍ زَيْداً».

* * *

وَٱجْرُرْ أَوِ ٱنْصِبْ تَابِعَ الَّذِي ٱنْخَفَضْ
كَـ «مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ»[2]

يجوز فى تابع معمولِ اسمِ الفاعلِ المجرور بالإضافة: الجرُّ، والنصبُ، نحو:

= الشاهد فيه: قوله «غفر ذنبهم» حيث أعمل قوله «غفر» الذى هو جمع غفور الذى هو صيغة مبالغة، إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله «ذنبهم».

(١) «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بذى» جار ومجرور متعلق بانصب، وذى مضاف و«الإعمال» مضاف إليه «تلوا» مفعول به لانصب «واخفض» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «لنصب» جار ومجرور متعلق بقوله «مقتضى» الآتى فى آخر البيت. ونصب مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «سواه» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «مقتضى» خبر المبتدأ الذى هو الضمير المنفصل.

(٢) «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» عاطفة «انصب» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعله «تابع» تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه مفعولا، وتابع مضاف و«الذى» اسم موصول: مضاف إليه «انخفض» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

« هٰذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَعَمْراً » ؛ فالجر مراعاة للفظ ، والنصب على إضمار فِعْلٍ — وهو الصحيح — والتقدير : « ويضرب عمراً » أو مراعاةً لمحلِّ المخفوض ، وهو المشهور ، وقد رُوِيَ بالوجهين قولُه :

٢٦٤ — الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدَهَا
عُــوذاً تُزَجِّى بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا

---

٢٦٤ — البيت للأعشى ميمون بن قيس .

اللغة : « الواهب » الذى يعطى بلا عوض « الهجان » بكسر الهاء : البيض ، وهو لفظ يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، وإنما خص الهجان بالذكر لأنها أكرم الإبل عندهم « عوذا » جمع عائذ ، وهى الناقة إذا وضعت وبعد ما تضع أياما حتى يقوى ولدها ، وسميت عائذاً لأن ولدها يعوذ بها ، أى : يلجأ إليها ، وهو جمع غريب، ويندر مثله فى العربية « تزجى » تسوق .

المعنى : يمدح قيساً بأنه يهب المائة من النوق البيض الحديثة العهد بالنتاج مع أولادها ورعاتها.

الإعراب : « الواهب » يجوز أن يكون مجروراً نعتاً لقيس المذكور فى بيت سابق على بيت الشاهد ، ويجوز أن يكون مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف : أى هو الواهب الخ ، وفى الواهب ضمير مستتر يعود على قيس فاعل ، والواهب مضاف والمائة مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « الهجان » بالجر بإضافة المائة إليه على مذهب الكوفيين الذين يرون تعريف اسم العدد وتعريف المعدود معا ، أو نعت له على اللفظ « وعبدها » يروى بالنصب وبالجر ؛ فأما الجر فعلى العطف على لفظ المائة ، وأما النصب فعلى العطف على محله ، أو بإضمار عامل ، ويصح تقدير هذا العامل فعلا كما يصح تقديره وصفا منونا « عوذا » نعت للمائة ، وهو تابع للمحل « تزجى » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هى يعود على المائة فاعل « بينها » بين : ظرف متعلق بتزجى ، وبين مضاف وها : مضاف إليه « أطفالها » أطفال : مفعول به لتزجى ، وأطفال مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النوق مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وعبدها » فإنه روى بالوجهين : الجر ، والنصب ، تبعاً للفظ الاسم الذى أضيف إليه اسم الفاعل أو محله ، وقد بينا وجه كل واحد منهما كما بينا ما يجوز من تقدير العامل على رواية النصب .

بنصب « عَبْدَ » وجَرِّه ، وقال الآخر :

٢٦٥ — هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا
أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

بنصب « عَبْد » [عَطْفاً] على محل « دينار » أو على إضمار فعل ، والتقدير : « أو تبعث عَبْدَ [رَبٍّ] » .

* * *

٢٦٥ — هذا البيت من الشواهد المجهول قائلها ، ويقال : إنه من صنع النحويين ، وهو من شواهد سيبويه (١ — ٨٧) والأشمونى (رقم ٧٠٨) .

اللغة : « باعث » مرسل « دينار » اسم رجل ، أو اسم جارية ، أو هو اسم لقطعة النقد المعروفة ، والأول أولى ؛ لكونه قد عطف عليه « عبد رب » وبين أنه أخو عون بن مخراق .

الإعراب : « هل » حرف استفهام « أنت » مبتدأ « باعث » خبر المبتدأ ، وباعث مضاف و « دينار » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « لحاجتنا » الجار والمجرور متعلق بباعث ، وحاجة مضاف ونا : مضاف إليه « أو » عاطفة « عبد » يروى بالنصب على أنه معطوف على دينار باعتبار محله ، أو على أنه معمول لعامل مقدر ، وهذا العامل يجوز أن نقدره فعلا : أى نبعث عبد رب، ويجوز أن تقدره وصفا منونا : أى باعث عبد رب ، وعبد مضاف و « رب » مضاف إليه « أخا » صفة لعبد أو عطف بيان عليه ، وأخا مضاف و « عون » مضاف إليه « ابن » صفة لعون ، وابن مضاف و « مخراق » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أو عبد عون » حيث عطف بالنصب على محل ما أضيف إليه اسم الفاعل ، كما بيناه فى الإعراب ، ويجوز فيه وجه ثان — وهو الجر بالعطف على اللفظ ، وقد مر تفصيل ذلك فى البيت السابق .

ومثله قول رجل من قيس عيلان (وأنشده سيبويه : ١ / ٨٧) :

فَبَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ

فنصب « زناد راع » بالعطف على محل « وفضة » والوفضة : الكنانة التى توضع فيها السهام .

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ ... يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلاَ تَفَاضُلِ (١)
فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي ... مَعْنَاهُ كَ«الْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي» (٢)

جميعُ ما تَقَدَّمَ فى اسم الفاعل — من أنه إن كان مجرداً عَمِلَ إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، بشرط الاعتماد ، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً — يَثْبُتُ لاسم المفعول ؛ فتقول : « أَمَضْرُوبٌ الزَّيْدَانِ — الآنَ ، أو غداً » ، أو « جَاء الْمَضْرُوبُ أَبُوهُمَا — الآنَ ، أو غداً ، أو أمْسِ » .

وحكمه فى المعنى والعمل حُكْمُ الفعلِ الْمَبْنِيِّ للمفعول ؛ فيرفع المفعولَ كما يرفعه فِعْلُهُ ؛ فكما تقول : « ضُرِبَ الزَّيْدَانِ » تقول : « أَمَضْرُوبٌ الزَّيْدَانِ » ؟ وإن كان له مفعولان رَفَعَ أَحَدَهُمَا ونَصَبَ الآخرَ ، نحو : « الْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي »

---

(١) « وكل » مبتدأ ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « قرر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « لاسم » جار ومجرور متعلق بقرر ، واسم مضاف و « فاعل » مضاف إليه « يعطى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول « اسم » مفعول ثان ليعطى ، واسم مضاف و « مفعول » مضاف إليه ، وجملة الفعل ومفعوليه فى محل رفع خبر المبتدأ « بلا تفاضل » الجار والمجرور متعلق بيعطى ، ولا التى هى هنا اسم بمعنى غير مضاف و « تفاضل » مضاف إليه ، وقد سبق نظيره مرارا .

(٢) « فهو » ضمير منفصل مبتدأ « كفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « صيغ » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جر صفة لفعل « للمفعول » جار ومجرور متعلق بصيغ « فى معناه » الجار والمجرور متعلق بما تضمنه الكاف فى قوله كفعل من معنى التشبيه ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه « كالمعطى » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مرارا ، « وأل » فى قوله « المعطى » موصولة مبتدأ يكون إعرابها على ما بعدها . « وفى المعطى » ضمير مستتر يعود على « أل » نائب فاعل ، وهذا الضمير مفعول أول « كفافا » مفعول ثان للمعطى ، وجملة « يكتفى » من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو أل الموصولة ،

فالمفعول [الأول] ضمير مستتر عائد على الألف واللام ، وهو مرفوع لقيامه مَقَامَ الفاعل ، و « كَفَافًا » المفعول الثانى .

* * *

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إلَى اسْمٍ مُرْتَفِـعْ مَعْنًى ، كَـ«مَحْمُودُ المَقَاصِدِ الْوَرِعْ»(١)

يجوز فى اسم المفعولِ أن يُضَافَ إلى ما كان مرفوعاً به ؛ فتقولُ فى قولك : « زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ » : « زَيْدٌ مَضْرُوبُ الْعَبْدِ » فتضيف اسمَ المفعولِ إلى ما كان مرفوعاً به ، ومِثْلُهُ « الْوَرِعُ مَحْمُودُ المَقَاصِدِ » ، والأصل : « الْوَرِعُ مَحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ » ولا يجوز ذلك فى اسم الفاعل(٢) ، فلا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ الْأَبِ زَيْداً » تريد « ضَارِبٍ أَبُوهُ زيداً » .

* * *

(١) « وقد » حرف تقليل « يضاف » فعل مضارع مبنى للمجهول « ذا » نائب فاعل يضاف « إلى اسم » جار ومجرور متعلق بيضاف « مرتفع » صفة لاسم « معنى » تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض « كمحمود » الكاف اسم بمعنى مثل خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك مثل ، محمود : خبر مقدم ، ومحمود مضاف و « المقاصد » مضاف إليه « الورع » مبتدأ مؤخر.

(٢) اسم الفاعل إما أن يكون فعله قاصراً كضامر وطاهر ، وإما أن يكون فعله متعديا لواحد كراحم وضارب ، وإما أن يكون فعله متعديا لاثنين كالمعطى والسائل ، فإن كان اسم الفاعل من فعل قاصر جازت إضافته إلى مرفوعه إجماعا إن أريد به الدوام ، ويصير حينئذ صفة مشبهة ، كضامر البطن وطاهر النفس ومانع الجار وحامى الذمار ، وإن كان من فعل متعد لاثنين امتنعت إضافته لمرفوعه إجماعا ، وإن كان من فعل متعد لواحد فللنحاة فيه ثلاثة أقوال ؛ أولها : لا يجوز أن يضاف لمرفوعه مطلقاً ، وهو رأى جمهرة النحاة ، وثانيها : تجوز إضافته لمرفوعه إن لم يلتبس فاعله بمفعوله كالمثال الذى ذكره الشارح ، وثالثها : تجوز إضافته إن حذف مفعوله ، وهو رأى ابن عصفور ، ويشهد له قول الشاعر :

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَّامًا وَإنْ ظُلِمَا وَلاَ الْكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإنْ بَخِلاَ

فقد أضاف « الراحم » إلى « القلب » وأصله فاعله .

أَبْنِيَةُ المَصَادِرِ

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ ، كَـ« رَدَّ رَدًّا »(١)

الفعلُ الثلاثى [المتعدِّى] يجيء مَصْدَرُهُ على « فَعْلٍ » قياساً مُطَّرِداً ، نَصَّ على ذلك سيبويه فى مواضع ؛ فتقول : رَدَّ رَدًّا ، وضَرَبَ ضَرْبا ، وفَهِمَ فَهْما ، وزعم بعضهم أنه لاينقاسُ ، وهو غير سديد .

* * *

وفَعِلَ اللاَّزِمُ بَابُهُ فَعَلْ كَفَرَحٍ ، وَكَجَوًى ، وَكَشَلَلْ(٢)

أى : يجيء مصدر فَعِلَ اللازمِ على فَعَلٍ قياساً ، كَفَرِحَ فَرَحاً ، وَجَوِيَ جَوًى ، وَشَلَّتْ يَدُه شَلَلاً .

* * *

وَفَعَلَ اللاَّزِمُ مِثْلَ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ ، كَغَدَا(٣)

---

(١) « فعل » مبتدأ « قياس » خبر المبتدأ ، وقياس مضاف و « مصدر » مضاف إليه ، ومصدر مضاف و « المعدى » مضاف إليه ، وأصله نعت لمحذوف : أى مصدر الفعل المعدى « من ذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المعدى ، وذى مضاف و « ثلاثة » مضاف إليه « كرد » الكاف جارة لقول محذوف ، رد : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه « ردا » مفعول مطلق .

(٢) « وفعل » مبتدأ أول « اللازم » نعت « بابه » باب : مبتدأ ثان ، وباب مضاف والهاء مضاف إليه « فعل » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « كفرح » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « وكجوى وكشلل » معطوفان على كفرح .

(٣) « وفعل » مبتدأ أول « اللازم » نعت « مثل » حال من الضمير المستتر فى اللازم ، ومثل مضاف و « قعدا » قصد لفظه : مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا : فِعَالاَ ، أَوْ فَعَلاَنَا — فَادْرِ — أَوْ فُعَالاَ[١]

فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى ، وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا[٢]

لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ ، وَشَمِلْ سَيْرًا وَصَوْتًا الفَعِيلُ كَصَهَلْ[٣]

يأتى مصدر فَعَل اللازمِ على فُعُول قياساً ؛ فتقول : « قَعَدَ قُعُوداً ، وغَدَا غُدُوًّا، وبَكَرَ بُكُوراً » .

= مقدم « فعول » مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « باطراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر « كغدا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كغدا .

(١) « ما » مصدرية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه « مستوجبا » خبر يكن ، وفى مستوجب ضمير مستتر فاعل « فعالا » مفعول به لمستوجبا « أو فعلانا » معطوف على قوله « فعالا » « فادر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لا محل لها من الإعراب « أو فعالا » معطوف على قوله « فعلانا » .

(٢) « فأول » مبتدأ « لذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وذى مضاف و « امتناع » مضاف إليه « كأبى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « والثان » مبتدأ « للذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « اقتضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « تقلبا » مفعول به لاقتضى ، والجملة لا محل لها صلة .

(٣) « للدا » قصر ضرورة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فعال » مبتدأ مؤخر « أو » عاطفة « لصوت » جار ومجرور معطوف على قوله للدا « وشمل » فعل ماض « سيرا » مفعول به مقدم على الفاعل « وصوتا » معطوف عليه « الفعيل » فاعل شمل « كصهل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كصهل .

وأشار بقوله : « ما لم يكن مستوجباً فِعَالا — إلى آخره » إلى أنه إنما يأتى مصدرُهُ على فُعُول ، إذا لم يستحقّ أن يكون مصدرهُ على : فِعَال ، أو فَعَلَان ، أو فُعَالٍ .

فالذى استحقّ أن يكون مصدره على فِعَال هو : كل فعلٍ دلّ على امتناعٍ ، كأبَىْ إباء ، ونَفَرَ نِفَاراً ، وَشَرَدَ شِرَاداً ، و [هذا] هو المراد بقوله : « فأوّلٌ لذى امتناع » .

والذى استحقّ أن يكون مصدَرُهُ على فَعَلَان هو : كلُّ فعلٍ دَلّ على تقلُّبٍ ؛ نحو : « طافَ طَوَفَانًا ، وَجَالَ جَوَلَانًا ، وَنَزَا نَزَوَانًا » ، وهذا معنى قوله : « والثان للذى اقتضى تقلباً » .

والذى استحق أن يكون مصدرُهُ على فُعَال هو : كلُّ فعلٍ دَلّ على داء ، أو صوتٍ ؛ فمثالُ الأول : سَعَلَ سُعالا ، وزُكِمَ زُكَاماً ، ومَشَى بَطْنُهُ مُشاءً . ومثالُ الثانى : نَعَبَ الغراب نُعَابا ، ونَعَقَ الراعى نُعَاقا ، وَأَزّتِ القدر أُزازاً ، وهذا هو المرادُ بقوله : « للدّا فُعَال أو لصوت » .

وأشار بقوله : « وشمل سيراً وصوتاً الفَعِيلُ » إلى أن فَعِيلاً يأتى مصدراً لما دلّ على سَيْر ، ولما دل على صَوْت ؛ فمثالُ الأولِ : ذَمَلَ ذَمِيلا ، وَرَحَلَ رَحِيلا ، ومثال الثانى : نَعَبَ نَعِيباً ، وَنَعق نَعِيقاً [وَأَزّتِ القِدْرُ أزيزاً ، وَصَهلتِ الخيلُ صَهيلاً] .

* * *

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا كَسَهُلَ الأمْرُ ، وَزَيْدٌ جَزُلَا[1]

---

(١) « فعولة » مبتدأ « فعالة » معطوف عليه بإسقاط العاطف « لفعلا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « كسهل » الكاف جارة لقول محذوف ، وسهل : فعل ماض « الأمر » فاعل سهل « وزيد » مبتدأ ، والجملة من « جزلا » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

إذا كان الفعل على فَعُلَ — [ولا يكون إلا لازماً] — يكون مصدره عَلَى فُعُولَةٍ ، أوْ عَلَى فَعَالة ، فمثالُ الأولِ : سَهُلَ سُهُولَةً ، وَصَعُبَ صُعُوبَةً ، وَعَذُبَ عُذُوبَةً ، ومثالُ الثانى : جَزُلَ جَزَالةً ، وَفَصُحَ فَصاحة ، وَضَخُمَ ضَخَامَةً .

* * *

وَمَا أَتَى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ ، كَسُخْطٍ وَرِضَى(١)

يعنى أن ما سبق ذِكْرُهُ فى هذا الباب هو القياسُ الثابتُ فى مصدر الفعل الثلاثى ، وما ورد على خلاف ذلك فليس بِمَقِيس ، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، نحو : سَخِطَ سُخْطاً ، ورَضِىَ رِضاً ، وذَهَبَ ذَهاباً ، وشَكَرَ شُكْراً ، وعَظُمَ عَظَمَة .

* * *

وَغَيْرُ ذِى ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِهِ كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ(٢)

---

(١) « وما » اسم شرط : مبتدأ « أتى » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مخالفا » حال من الفاعل المستتر « لما » جار ومجرور متعلق بمخالف ، والجملة من « مضى » وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة « ما » المجرور محلا باللام « فبابه » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، باب : مبتدأ ، وباب مضاف والهاء مضاف إليه « النقل » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر اسم الشرط المبتدأ به .

(٢) « وغير » مبتدأ أول ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « ثلاثة » مضاف إليه « مقيس » مبتدأ ثان ، ومقيس مضاف ، ومصدر من « مصدره » مضاف إليه ، ومصدر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « كقدس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المضاف إليه « التقديس » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الاول .

وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً ، وَأَجْمِلاَ إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلاَ[1]
وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً ، وَغَالِباً ذَا التَّا لَزِمْ[2]
وَمَا يَلِي الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا[3]
بِهَمْزِ وَصْلٍ : كَاصْطَفَى ، وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا[4]

---

(١) « وزكه » زك : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « تزكية » مفعول مطلق « وأجملا » فعل أمر ، وألفه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إجمال » مفعول مطلق ، وإجمال مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « تجملا » مصدر تقدم على عامله « تجملا » فعل ماض ، وألفه للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « من » .

(٢) « وغالبا » حال تقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر فى قوله « لزم » الآتى فى آخر البيت « ذا » اسم إشارة : مبتدأ « التا » قصر للضرورة : بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، والجملة من « لزم » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) « وما » اسم موصول : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله مد الآتى « يلى » فعل مضارع « الآخر » فاعل يلى ، ومفعوله محذوف : أى ما يليه الآخر ، والجملة لا محل لها صلة « مد » فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وافتحا » الواو عاطفة ، افتحا : فعل أمر ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، وفيه ضمير مستتر وجوبا فاعل « مع » ظرف متعلق بمد ، ومع مضاف و « كسر » مضاف إليه . وكسر مضاف و « تلو » مضاف إليه ، وتلو مضاف و « الثان » مضاف إليه « مما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « تلو » والجملة من « افتتحا » ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بمن .

(٤) « بهمز » جار ومجرور متعلق بافتحا فى البيت السابق ، وهمز مضاف و « وصل » مضاف إليه « كاصطفى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وضم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لضم ، والجملة من « يربع » وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « فى أمثال » جار ومجرور متعلق بضم ، وأمثال مضاف ، وقوله « قد تلملما » قصد لفظه : مضاف إليه .

ذَكَرَ فى هذه الأبيات مَصَادِرَ غير الثلاثى ، وهى مقيسة كلها .

فما كان على وزن فَعَّلَ ، فإما أن يكون صحيحاً أو معتلاً ؛ فإن كان صحيحاً فمصدَرُهُ على تَفْعِيل ، نحو : « قَدَّسَ تَقْدِيساً » ، ومنه قوله تعالى : (وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً) ويأتى — أيضاً — على [وزن) فِعَّال ، كقوله تعالى : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً) ويأتى على فِعَالٍ بتخفيف العين ، وقد قُرِئ : (وكذبوا بآياتنا كِذَاباً) بتخفيف الذال ،

وإن كان معتلا فمصْدَرُهُ كذلك ، لكن يحذف ياء التفعيل ، ويعوض عنها التاء ؛ فيصير مَصْدَرُه على[1] تَفْعِلَةٍ ، نحو : «زَكَّى تَزْكِيَة» ونَدَرَ مجيئه على تَفْعيل، كقوله:

٢٦٦ — بَاتَتْ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًا كَمَا تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا

---

(١) مجىء مصدر فعل المضعف العين على مثال التفعلة على ثلاثة أنواع : واجب ، وكثير ، ونادر . فأما الواجب فيكون فى مصدر المعل اللام منه نحو زكى تزكية ، ووفى توفية ، وأدى تأدية . وأما الكثير فيكون فى مهموز اللام منه ، نحو خطأته تخطئة ، وهنأته تهنئة ، وحلأته تحلئة ، وجزأته تجزئة ، ونشأته تنشئة ، وأما النادر فيكون فى الصحيح اللام منه ، نحو قدم تقدمة ، وجرب تجربة ، وجاء فى المضاعف نحو « حللته تحلة » ومنه قوله تعالى : (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) أى تحليلها بالكفارة .

٢٦٦ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « باتت » يطلق على معنيين ، أحدهما — وهو الأشهر — أن يقصد به تخصيص الفعل بالليل ؛ فيقابل « ظل » الذى يقصد به تخصيص الفعل بالنهار ، والثانى : أن يكون بمعنى صار فلا يختص بوقت دون وقت « تنزى » تحرك « شهلة » هى المرأة العجوز .

المعنى : يصف امرأة بالضعف وذهاب المنة ، وهى تجذب دلوها من البئر ؛ فيقول : إنها تحركه حركة ضعيفة تشبه تحريك المرأة العجوز لطفل تداعبه .

الإعراب : « باتت » بات : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « تنزى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه « دلوها » =

وإن كان مهموزاً — ولم يذكره المصنف هنا — فمَصْدَرُه على تَفْعِيلٍ ، وعلى تَفْعِلَة ، نحو : خَطَّأَ تَخْطِيئاً وَتَخْطِئَةً ، وَجَزَّأَ تَجْزِيئاً وَتَجْزِئَةً ، وَنَبَّأَ تَنْبِيئاً وَتَنْبِئَةً .

وإن كان على « أَفْعَـلَ » فقياسُ مصدرِهِ على إفْعَالٍ ، نحو : أَكْرَم إِكْرَاماً ، وَأَجْمَلَ إِجْمَالا ، وأَعْطَى إعْطَاء .

هذا إذا لم يكن معتلَّ العين ؛ فإن كان مُعْتَلَّ العينِ نُقِلَتْ حركة عينـه إلى فاء الكلمة وحذفت[1] ، وعُوِّض عنها تاء التأنيث غالباً ، نحـو : أقام إقَامَة ، والأصْلُ : إقْوَاماً ، فنقلت حركة الواو إلى القاف ، وحذفت ، وعُوِّض عنها تاء التأنيث ، فصار إقامة .

وهذا هو المراد بقوله : « ثُم أَقِم إقامة » ، وقولُه : « وغالباً ذا التاء لزم »

= دلو : مفعول به لتنزى ، ودلو مضاف وها : مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب خبر بات ، فإذا قدرته فعلا تاماً فالجملة فى محل نصب حال من فاعله المستتر فيه « تنزيا » مفعول مطلق « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « تنزى » فعل مضارع « شهلة » فاعل تنزى « صبياً » مفعول به لتنزى ، و « ما » المصدرية ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بقوله : « تنزيا » أو بمحذوف صفة له ، أى : تنزية مشابهة تنزية العجوز صبياً .

الشاهد فيه : قوله « تنزيا » حيث ورد بوزان التفعيل وهو مصدر فعل — بتضعيف العين — المعل اللام ، وذلك نادر ، والقياس التفعلة كالتزكية ، والتنزية ، والترضية ، والتوفية ، والتأدية ، والتولية ، والتخلية ، والتحلية .

(١) أصل إقامة مثلا : إقوام كإكرام ، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب أصلها وانفتح ما قبلها الآن ، فقلبت هذه الواو ألفاً ، فاجتمع ألفان ، فحذفت إحداهما وعوض منها التاء فصار إقامة ، وقد ذهب سيبويه إلى أن المحذوفة من الألفين هى الألف الزائدة ، وذهب الفراء والأخفش إلى أن المحذوفة هى المنقلبة عن العين .

إشارة إلى ما ذكرناهُ مِنْ أنَّ التاء تُعَوَّضُ غالباً ، وقَدْ جاء حَذْفُهَا ، كقوله تعالى : (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)(١) .

وإن كان على وزن تَفَعَّلَ ، فقياسُ مَصْدَرِه تَفَعُّلٌ — بضم العين — نحو : تجَمَّلَ تجَمُّلاً ، وتَعَلَّمَ تَعَلُّماً ، وتَكَرَّمَ تَكَرُّماً .

وإن كان فى أوله همزةُ وصلٍ كُسِرَ ثالثُه ، وزيد ألفٌ قبل آخره ، سواء كان على وزن انْفَعَلَ ، أو افْتَعلَ ، أو اسْتَفْعَلَ ، نحو : انْطَلَقَ انْطِلَاقا ، واصْطَفَى اصْطِفَاء ، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجا ، وهذا معنى قوله : « وما يلى الآخِرُ مُدَّ وافتحا » .

فإن كان استفعل معتلَّ العينِ نُقِلت حركةُ عينه إلى فاء الكلمة ، وحذفت ، وعُوِّض عنها تاء التأنيث لزوماً ، نحو : اسْتعَاذ اسْتِعَاذَةً ، والأصل اسْتِعْوَاذاً ، فنقلت حركة الواو إلى العين — وهى فاء الكلمة — [وحذفت] وعُوِّض عنها التاء ، فصار اسْتِعَاذة ، وهذا معنى قوله : « واستعذ استعاذة » .

ومعنى قوله : « وضُمَّ ما يَرْبَعُ فى أمثال قد تَلَمْلَمَا » أنه إن كان الفعل على وزن « تَفَعْلَلَ » يكون مَصْدَرُهُ على تَفَعْلُل — بضم رابعه — نحو : « تَلَمْلَمَ تَلَمْلُماً ، وتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً » .

* * *

فِعْلَالٌ أوْ فَعْلَلَةٌ — لِفَعْلَلَا ، وَاجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً لَا أَوَّلَا(٢)

---

(١) ذهب جمهور النحاة إلى أن حذف هذه التاء شاذ مطلقاً ، واختار ابن مالك أنه إذا أضيف المصدر ذو التاء المعوض بها جاز فى السعة حذف هذه التاء ، وهذا هو الصواب ؛ لوروده فى القرآن الكريم والحديث النبوى

(٢) « فعلال » مبتدأ « أو فعللة » معطوف على فعلال « لفعللا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « واجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مقيساً » مفعول ثان تقدم على المفعول الأول « ثانياً » مفعول أول لاجعل « لا أولا » لا : حرف عطف ، أولا : معطوف على قوله « ثانياً » .

يأتى مَصْدَرُ فَعْلَلَ على فِعْلَالٍ : كَدَحْرَجَ دِحْرَاجا ، وسَرْهَفَ سِرْهَافا ، وعلى فَعْلَلَة — وهو المَقِيسُ فيه — نحو : « دَحْرَجَ دَحْرَجَةً ، وبَهْرَجَ بَهْرَجَةً ، وسَرْهَفَ سَرْهَفَةً » .

* * *

لِفَاعَلَ : الفِعَالُ ، وَالْمُفَاعَلَهْ ، وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ(١)

كلُّ فعلٍ على وزن فَاعَلَ فمَصْدرُه الفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَة ، نحو : « ضَارَبَ ضِرَاباً ومُضَارَبَة ، وقاتل قِتَالاً ومُقَاتَلَةً ، وخَاصَمَ خِصَاماً ومُخَاصَمَةً » .

وأشار بقوله : « وَغَيْرُ ما مَرَّ — إلخ » إلى أن ما ورد من مَصَادِرِ غير الثلاثى على خلاف ما مَرَّ يُحْفَظُ ولا يُقَاس عليه ، ومعنى قوله : « عادَلَهْ » كان السماعُ له عديلا ، فلا يُقْدَمُ عليه إلا بثبت ، كقولهم — فى مصدر فَعَّلَ المعتل — تفعيلا ، نحو :

* باتَتْ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا * [٢٦٦]

والقياسُ تَنْزِيَة ، وقولهم فى مصدر حَوْقَلَ حِيقَالا ، وقياسُه حَوْقَلَة — نحو : « دَحْرَجَ دَحْرَجَةً » — ومن ورود « حِيقَال » قولُه :

٢٦٧ — يَاقَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَشَرُّ حِيقَالِ الرِّجَالِ المَوْتُ

---

(١) « لفاعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الفعال » مبتدأ مؤخر « والمفاعله » معطوف على الفعال « وغير » مبتدأ أول ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، والجملة من « مر » وفاعله المستتر فيه جوازاً لا محل لها صلة الموصول « السماع » مبتدأ ثان ، والجملة من « عادله » وفاعله المستتر فيه جوازاً فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الاول .

٢٦٧ — البيت من الشواهد المجهولة نسبتها .

اللغة : « حوقلت » كبرت وضعفت « أو دنوت » قربت من هذا .

المعنى : يقول : إنى قد كبرت سنى ، وضعفت عن القيام بأمور نفسى ، أو قربت =

وقولهم — فى مصدر تَفَعَّلَ — تِفِعَّالا ، نحو : تملَّقَ تِمِلاَّقا(١) ، والقياسُ تفعل تَفَعُّلا ، نحو : تملَّقَ تَملُّقًا .

* * *

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَــــهْ وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَــــهْ(٢)

إذا أُريدَ بيانُ المرّة من مصدر الفعل الثلاثى قيل فَعْلَة — بفتح الفاء — نحو : ضربتُهُ ضَرْبَةً ، وقتلته قَتْلَةً .

= من ذلك ، وشر الكبر الموت ، أى : القرب منه ، والكلام خبر لفظاً ، ولكن المعنى على إنشاء التحسر والتحزن على الفارط من شبابه وقوته .

الإعراب : «يا» حرف نداء «قوم» منادى ، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة للتخفيف والاجتزاء عنها بالكسرة مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «حوقلت» فعل وفاعل «أو» عاطفة «دنوت» فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بأو على جملة حوقلت «وشر» مبتدأ ، وشر مضاف و «حيقال» مضاف إليه ، وحيقال مضاف و «الرجال» مضاف إليه «الموت» خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله «حيقال» حيث ورد على زنة فعلال — بكسر فسكون — وهو مصدر «حوقل» الملحق بدحرج ، لحق مصدره أن يكون بزنة الفعللة .

(١) مما ورد من ذلك قول الشاعر :

ثَلاَثَةُ أَحْبَابٍ : فَحُبٌّ عَلاَقَةٍ ، وَحُبٌّ تِمِلاَّقٌ ، وَحُبٌّ هُوَ القَتْلُ

والتملاق — بكسر التاء والميم جميعاً ، وفتح اللام مشددة — هو التودد والتلطف .

(٢) «وفعلة» مبتدأ «لمرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كجلسه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وقوله «وفعلة لهيئة كجلسه» فى الإعراب مثل الشطر الأول .

هذا إذا لم يُبْنَ المصدرُ على تاء التأنيث ، فإن بُنِيَ عليها وُصِفَ بما يدل على الوَحْدَةِ(١) نحو : نَعْمَة ، ورَحْمَة ، فإذا أُريد المرة وصف بواحدة .

وإن أريد بيانَ الهيئة منه قيل : فِعْلَة — بكسر الفاء — نحو : جَلَسَ جِلْسَة حسنة ، وقَعَدَ قِعْدَةً ، ومات مِيتَة .

* * *

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلاَثِ بِالتَّا المَرَّهْ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالخِمْرَهْ(٢)

إذا أريد بيان المرة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرفٍ ، زيدَ على المصدر تاء التأنيث ، نحو : أكرمته إكْرَامَةً ، ودَحْرَجْتُهُ دِحْرَاجَةً .

وشذ بناء فِعْلَة للهيئة من غير الثلاثى ، كقولهم : هى حَسَنَةُ الخِمْرَةِ ، فبَنَوْا فِعْلَة من « اختمر » و « هو حسنُ العِمَّة » فبنوا فِعْلَة من « تعمَّم » .

* * *

(١) المصدر المبنى على التاء إما أن يكون أوله مفتوحا كرحمة ونعمة ، وإما أن يكون أوله مضموماً مثل كدرة وزرقة وحمرة ، وإما أن يكون أوله مكسوراً ، نحو : نشدة وذربة ؛ فإن كان أوله مفتوحا وأريد الدلالة على المرة منه وصف بالواحدة كما قال الشارح ؛ ليتميز الدال على الحدث من الدال على المرة ، أما إن كان أوله مضموماً أو مكسوراً وأريد الدلالة على المرة منه فإنه يكفى فتح أوله ، وبهذا الفتح يتميز الدال على المرة من الدال على الحدث ، ومن تقرير الكلام على هذا التفصيل تعلم أن إطلاق الشارح غير مستقيم .

(٢) « فى غير » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستكن فى خبر المبتدأ الآتى ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الثلاث » مضاف إليه « بالتا » قصر ضرورة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المرة » مبتدأ مؤخر « وشذ » فعل ماض « فيه » جار ومجرور متعلق بشذ « هيئة » فاعل شذ « كالخمرة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف .

أبنيةُ أسماء الفاعِلِينَ والمفعولِينَ
(والصفاتِ المشبهاتِ بها)

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ : إذَا ... مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ يَكُونُ ، كَغَذَا(١)

إذا أريد بناء اسم الفاعلِ من الفعل الثلاثى جِيء به على مثال « فَاعِلٍ » وذلك مَقِيسٌ فى كل فعل كان على وزن فَعَلَ — بفتح العين — متعدِّياً كان أو لازماً ، نحو : ضرب فهو ضارب ، وذهب فهو ذاهب ، وغَذَا فهو غَاذٍ .

فإن كان الفعلُ علىوزن فَعِلَ ـ بكسر العين ـ فإما أن يكون متعديا ، أو لازماً ؛ فإن كان متعديا فقياسُه أيضاً أن يأتى اسمُ فاعِله على فاعِلٍ ، نحو : رَكِبَ فهو راكب ، وَعَلِمَ فهو عالم ، وإن كان لازماً ، أو كان الثلاثىُّ على فَعُلَ ـ بضم العين ـ فلا يقالُ فى اسم الفاعِل منهما فاعل إلا سماعا ، وهذا هو المراد بقوله :

وَهْوَ قَلِيلٌ فى فَعُلْتُ وَفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدًّى ، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ(٢)

---

(١) « كفاعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه ، وهو قوله : « اسم فاعل » الآتى « صغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « اسم » مفعول به لصغ ، واسم مضاف و « فاعل » مضاف إليه « إذا » ظرف متعلق بصغ « من ذى » جار ومجرور متعلق بقوله « يكون » الآتى ، وذى مضاف و « ثلاثة » مضاف إليه « يكون » فعل مضارع تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه « كغذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك غذا .

(٢) « وهو قليل » مبتدأ وخبر « فى فعلت » جار ومجرور متعلق بقليل « وفعل » معطوف على فعلت « غير » حال من فعل ، وغير مضاف و « معدى » مضاف إليه « بل » حرف دال على الانتقال والإضراب « قياسه » قياس : مبتدأ ، وقياس مضاف والهاء مضاف إليه « فعل » خبر المبتدأ .

وَأَفْعَلُ ، فَعْلَانُ ، نَحْوُ أَشِرِ ، وَنَحْوُ صَدْيَانَ ، وَنَحْوُ الأَجْهَرِ (١)

أى : إتيانُ اسم الفاعل على [وزن] فاعِلٍ قليلٌ فى فَعُلَ — بضم العين — كقولهم : حَمُضَ فهو حامِضٌ ، وفى فَعِلَ — بكسر العين — غير متعدٍّ ، نحو : أمِنَ فهو آمِنٌ [وسَلِمَ فهو سالِمٌ ، وعَقِرَتِ المرأة فهى عاقِر]

بل قياسُ اسم الفاعل من فَعِلَ المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فَعِلٍ — بكسر العين — نحو : « نَضِرَ فهو نَضِرٌ ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ ، وأَشِرَ فهو أَشِرٌ » أو على فَعْلَانَ ، نحو : « عَطِشَ فهو عَطْشَان ، وصَدِىَ فهو صَدْيَان » أو على أفْعَلَ ، نحو : « سَوِدَ فهو أسْوَدُ ، وجَهِرَ فهو أجْهَرُ » .

وفَعْلٌ أوْلى ، وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ ، وَالْفِعْلُ جَمُلْ (٢)
وأفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلُ وَفَعَلْ ، وبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ (٣)

إذا كان الفعلُ على وزنِ فَعُلَ — بضم العين — كثر مجىء اسم الفاعل منه على وزن فَعْلٍ كـ « ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ ، وشَهُمَ فهو شَهْمٌ » وعلى فعيل ، نحو : « جَمُلَ

---

(١) « وأفعل » معطوف على فعل الواقع خبراً فى البيت السابق « فعلان » معطوف على أفعل بعاطف مقدر « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو ، ونحو مضاف و « أشر » مضاف إليه .

(٢) وفعل مبتدأ « أولى » خبر المبتدأ « وفعيل » معطوف على فعل « بفعل » جار ومجرور متعلق بأولى « كالضخم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « والجميل » معطوف على « الضخم » « والفعل جمل » مبتدأ وخبر .

(٣) « وأفعل » مبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « قليل » الآتى « قليل » خبر المبتدأ « وفعل » معطوف على أفعل « وبسوى » الجار والمجرور متعلق بيغنى ، وسوى مضاف و « الفاعل » مضاف إليه « قد » حرف تقليل « يغنى » فعل مضارع « فعل » فاعل يغنى .

فهو جَمِيل ، وشَرُفَ فهو شَرِيف » ،

ويقلُّ مجيء اسم فاعله على أفْعَلَ نحو : « خطب فهو أخطب »(١) وعلى فَعَلٍ نحو : « بَطُل فهو بَطَل » .

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فَعَلَ المفتوح العين أن يكون على فاعل ، وقد يأتى اسمُ الفاعل منه على غير فاعل قليلا ، نحو : طابَ فهو طَيِّبٌ ، وشاخَ فهو شَيْخٌ ، وشابَ فهو أشْيَبُ ، وهذا معنى قوله : « وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يغنى فَعَلْ » .

* * *

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِى الثَّلاَثِ كَالْمُوَاصِلِ(٢)
مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخِيرِ مُطْلَقَا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا(٣)

(١) وقع فى بعض النسخ « خضب فهو أخضب » بالخاء والضاد المعجمتين ، وفسره بعض أرباب الحواشي باحمر ، وليس بسديد ؛ لأن « خضب » إنما هو بفتح العين التى هى الضاد هنا ، وفى الحديث الشريف « بكى حتى خضب دمعه الحصى » قال ابن الأثير : الأشبه أن يكون معنى الحديث أنه بكى حتى احمر دمعه فخضب الحصى ، ووقع فى نسخة « خطب فهو أخطب » بالخاء المعجمة والطاء المهملة ، وتقول «خطب فهو أخطب» إذا كان أخضر ، لكن هذا الفعل بكسر العين التى هى الطاء المهملة .

(٢) «وزنة» خبر مقدم ، وزنة مضاف و « المضارع » مضاف إليه « اسم » مبتدأ مؤخر ، واسم مضاف و « فاعل » مضاف إليه « من غير » جار ومجرور متعلق بزنة ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و «الثلاث» مضاف إليه « كالمواصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف .

(٣) « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله : « المضارع » فى البيت السابق ، ومع مضاف و « كسر » مضاف إليه ، وكسر مضاف و « متلو » مضاف إليه ، ومتلو مضاف و « الأخير » مضاف إليه « مطلقاً » حال من كسر « وضم » معطوف على كسر ، وضم مضاف و « ميم » مضاف إليه « زائد » نعت أول لميم ، وجملة « قد سبقا » وفاعله المستتر فيه فى محل جر نعت ثان لميم .

وَإنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنتَظَرْ[1]

يقول : زِنَةُ اسْمِ الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زِنَةُ المضارع منه بعد زيادة الميم فى أوله مضمومة ، ويكسر ما قبل آخره مطلقاً : أى سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحا ؛ فتقول : « قَاتَلَ يُقَاتِلُ فهو مُقَاتِلٌ ، ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ فهو مُدَحْرِجٌ ، وواصَلَ يُوَاصِلُ فهو مُوَاصِلٌ ، وتَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ فهو مُتَدَحْرِجٌ ، وَتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ فهو مُتَعَلِّمٌ » .

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتَيْتَ به على وزن اسم الفاعل ، ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً — وهو ما قبل الآخر — نحو : مُضَارَب ، ومُقَاتَل ، ومُنْتَظَر .

* * *

وَفِى اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاَثِىِّ اطَّرَدْ زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ[2]

---

(١) « وإن » شرطية « فتحت » فتح : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء ضمير المتكلم فاعل « منه » جار ومجرور متعلق بفتحت « ما » اسم موصول : مفعول به لفتحت « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه ، والجملة من « انكسر » وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « صار » فعل ماض ناقص ، جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « اسم » خبر صار ، واسم مضاف و « مفعول » مضاف إليه « كمثل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، ومثل مضاف ، و « المنتظر » مضاف إليه .

(٢) « وفى اسم » جار ومجرور متعلق باطرد الآتى ، واسم مضاف و « مفعول » مضاف إليه ، ومفعول مضاف و « الثلاثى » مضاف إليه « اطرد » فعل ماض « زنة » فاعل اطرد ، وزنة مضاف و « مفعول » مضاف إليه « كآت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « من قصد » جار ومجرور متعلق بآت .

إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثى جىء به على زنة « مفعول » قياساً مطرداً ، نحو : « قَصَدْتُهُ فهو مَقْصُود ، وضَرَبْتُهُ فهو مَضْرُوب ، ومَرَرْتُ بِهِ فهو مَمْرُور بِهِ » .

* * *

وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ[1]

ينوب « فَعِيل » عن « مفعول » فى الدلالة على معناه نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُل جَرِيح ، وامْرَأة جَرِيح ، وفَتَاة كَحِيل ، وفَتًى كَحِيل ، وامْرَأة قَتِيل ، ورَجُل قَتِيل » فناب جريح وكحيل وقتيل ، عن : مجروح ، ومكحول ، ومقتول .

ولا ينقاس ذلك فى شىء ، بل يُقْتَصر فيه على السماع ، وهذا معنى قوله : « وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ » .

وزعم ابنُ المصنف أن نيابة « فعيل » عن « مفعول » كثيرة ، وليست مقيسة ، بالإجماع ، وفى دعواه الإجماع على ذلك نظر ؛ فقد قال والده فى التسهيل فى باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول : وليس مقيساً خلافاً لبعضهم ، وقال فى شرحه : وزعم بعضهم أنه مَقِيسٌ فى كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح ، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم يَنُبْ قياساً كعليم ، وقال فى باب التذكير والتأنيث : وصَوْغُ فَعِيل بمعنى مفعول على كثرتِهِ غيرُ مقيس ، فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا ، وهذا لا يقتضى نفى الخلاف .

---

(١) « وناب » فعل ماض « نقلا » حال من ذو فعيل الآتى « عنه » جار ومجرور متعلق بناب « ذو » فاعل ناب ، وذو مضاف و « فعيل » مضاف إليه « نحو » خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و « فتاة » مضاف إليه « أو فتى » معطوف على فتاة « كحيل » صفة .

وقد يُعْتَــذر عن ابن المصف بأنه ادّعى الإجماع على أن فعيــلا لا ينوب عن مفعول ، يعنى نيابة مطلقة ، أى من كل فعل ، وهو كذلك ، بناء على ما ذكره والده فى شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصُّــه بالفعل الذى ليس له فعيل بمعنى فاعل[1] .

ونَبَّهَ المصنفُ بقوله « نحــو : فَتَاةٍ أوْ فَتًى كَحِيل » على أن فَعِيــلاً بمعنى مفعول يستوى فيه المذكَّرُ والمؤنثُ ، وستأتى هذه المسألة مُبَيَّنَــة فى باب التأنيث ، إن شاء الله تعالى .

وزعم المصنف فى التسهيل أن فَعِيلاً ينوب عن مفعول : فى الدلالة على معناه ، لا فى العمل ؛ فعلى هذا لا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُل جَرِيح عَبْدُهُ » فترفع « عبد » بجريح ، وقد صَرَّح غَيْرُهُ بجواز هذه المسألة[2] .

---

(١) خلاصة هذا الكلام أن كل فعل من الأفعال الثلاثية سمع له فعيل بمعنى فاعل — مثل عليم وقدير ورحيم — لا يصاغ من مصدره فعيل بمعنى مفعول ، لأن وجود صيغة واحدة بمعنيين متقابلين يوقع فى اللبس ، وظاهر كلام ابن مالك أن هذا مما أجمع النحاة عليه ، فإن لم يكن قد سمع للفعل الثلاثى وصف على فعيل بمعنى فاعل فقد اختلف النحاة فيه ، فقيل : يجوز أن يشتق له فعيل بمعنى مفعول ، وقيل : لا يجوز ، ويقتصر فيه على ما ورد به السماع .

(٢) الكلام فى رفع فعيل للاسم الظاهر كالمثال الذى ذكره الشارح ، فأما رفعه الضمير المستتر فإن الناظم لا يخالف فى أن فعيلا يرفعه .

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ

صِفَةٌ اُسْتُحْسِنَ جَـــرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ[1]

قد سبق أن المراد بالصفة : ما دَلَّ على معنًى وذاتٍ ، وهذا يشمل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأفعل التفضيل ، والصفة المشبهة .

وذكر المصنف أن علامَةَ الصفةِ المشبهة[2] استحسانُ جَرِّ فاعلها بها ، نحو : «حَسَن الْوَجْهِ ، ومُنْطَلق اللِّسَانِ ، وطَاهِرِ الْقلْبِ » والأصْلُ : حَسَنٌ وَجْهُهُ ، ومُنْطَلِقٌ لِسَانُهُ ، وطَاهِرٌ قَلْبُهُ ؛ فوجهه : مرفوع بحسن [على الفاعلية] ولسانُهُ : مرفوع بمنطلق ، وقلبه : مرفوع بطاهر ، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات ، فلا تقول : « زَيْدٌ ضَارِبُ الأبِ عمراً » تريد ضارب أبوه عمراً ، ولا « زَيْدٌ قَائِم الأب غَداً » تريد زيد قَائِمٌ أبوه غداً ، وقد تَقَدَّمَ أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه ؛ فتقول : « زَيْدٌ مَضْرُوبُ الأبِ » وهو حينئذٍ جَارٍ مَجْرَى الصفة المشبهة .

* * *

(١) « صفة » خبر مقدم « استحسن » فعل ماض مبنى للمجهول « جر » نائب فاعل استحسن ، وجر مضاف و « فاعل » مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع نعت لصفة « معنى » تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض « بها » جار ومجرور متعلق بجر « المشبهة » مبتدأ مؤخر ، وفيه ضمير مستتر فاعل « اسم » مفعول به للمشبهة ، واسم مضاف و « الفاعل » مضاف إليه .

(٢) أشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين ؛ الأول : أن كلا منهما يدل على الحدث ومن قام به ، والثانى أن كلا منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، ولما كانت الصفة المشبهة لاتدل على الحدوث الذى يدل عليه اسم الفاعل خالفته نوع مخالفة فى أحد الوجهين ؛ فلذلك انحطت عنه فى العمل ، ولهذا لما خالف أفعل التفضيل اسم الفاعل فى الوجهين جميعاً — فإنه يدل على المشاركة والزيادة لا على الحدث ، ولا يقبل التأنيث والتثنية والجمع — لم يعمل النصب أصلا .

وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ(١)

يعنى أن الصفة المشبَّهة لا تُصَاغ من فعل مُتَعَدٍّ ؛ فلا [تقول : « زَيْدٌ قَاتِلُ الأبِ بَكْراً » تريد قاتلٌ أبوه بكراً ، بل لا] تصاغ إلا من فعل لازم ، نحو : « طَاهِرِ القَلْبِ ، وجَمِيلِ الظَّاهِرِ » ولا تكون إلا للحال ، وهو المراد بقوله : « لحاضر » ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ — غَداً ، أو أمْس » .

وَنَبَّه بقوله : « كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ » على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثى تكون على نوعين ؛ أحدهما : ما وَازَنَ المضارعَ ، نحو : « طاهر القلب » وهذا قليل فيها ، والثانى : ما لم يُوَازِنه ، وهو الكثير ، نحو : « جميل الظاهر ، وحَسَن الوجه ، وكَرِيم الأبِ » وإن كانت من غير ثلاثى وَجَبَ مُوَازَنَتُهَا المضارِعَ ، نحو : « مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ » .

* * *

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا ، عَلَى الْحَدِّ الذِى قَدْ حُدَّا(٢)

---

(١) « صوغها » صوغ : يجوز أن يكون معطوفاً على « جر » الواقع نائب فاعل فى البيت السابق ، أى : واستحسن صوغها — إلخ ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف : أى وصوغها واجب من لازم — إلخ ، كذا قالوا مقتصرين على هذين الوجهين ، ويجوز عندى أن يكون قوله : « صوغها » مبتدأ ، وقوله « من لازم » متعلقاً بمحذوف خبر ، وصوغ مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الصفة المشبهة مضاف إليه « من لازم لحاضر » جاران ومجروران متعلقان بصوغ من « صوغها » السابق على الوجهين الاولين « كطاهر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وطاهر مضاف و « القلب » مضاف إليه « جميل » معطوف على طاهر بعاطف مقدر ، وجميل مضاف و « الظاهر » مضاف إليه .

(٢) « وعمل » مبتدأ ، وعمل مضاف ، و « اسم » مضاف إليه ، و « اسم » مضاف و « فاعل » مضاف إليه ، وفاعل مضاف و « المعدى » مضاف إليه على تقدير =

أى : يثبتُ لهذه الصفة عَمَلُ اسْمِ الفاعلِ المُتعدِّى ، وهو : الرفع ، والنَّصْب[(١)] نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ » ففى « حسن » ضمير مرفوع هو الفاعل ، و « الوَجْهَ » منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن « حسناً » شبيه بِضَارِبٍ فعملَ عملَهُ .

وأشار بقوله : «عَلَى الْحَدِّ الذى قد حُدَّا » إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذى سبق فى اسم الفاعل ، وهو أنه لا بد من اعتمادها ، كما أنه لا بد من اعتماده .

* * *

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ ... وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ[(٢)]

= موصوف محذوف ، وأصل الكلام : الفعل المعدى لها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «على الحد» متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبراً «الذى» نعت للحد ، والجملة من « قد حدا » ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذى .

(١) اعلم أولا أن الصفة المشبهة لا تعمل النصب كما يعمله اسم الفاعل ، لأن اسم الفاعل ينصب المفعول به حقيقة : أى الواقع عليه حدثه ، نحو : هذا ضارب عمراً ، فأما الصفة المشبهة فهى مأخوذة من فعل قاصر البتة ، فليس لحدثها من يقع عليه ، ولكن النحاة جعلوا السببى المنصوب بعدها إما تمييزاً ، وإما مشبهاً بالمفعول به : فى كونه منصوباً واقعاً بعد الدال على الحدث ومرفوعه .

ثم اعلم ثانياً أن الصفة المشبهة تنصب الحال ، والتمييز ، والمستثنى ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول معه ، وفى نصبها المفعول المطلق مقال .

(٢) « وسبق » مبتدأ ، وسبق مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، والجملة من « تعمل » وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « فيه » متعلق بتعمل « مجتنب » خبر المبتدأ « وكونه » كون : مبتدأ ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «ذا» خبر الكون الناقص ، وذا مضاف و « سببية » مضاف إليه «وجب» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

لما كانت الصفة المشبهة فَرْعاً فى العمل عن اسم الفاعل قَصُرَتْ عنه ؛ فلم يجز تقديمُ مَعْمُولِهَا عليها ، كما جاز فى اسم الفاعل ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ الْوَجْهَ حَسَنٌ » كما تقول : « زَيْدٌ عَمْراً ضَارِبٌ » ولم تعمل إلا فى سببى ، نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » ولا تعمل فى أجنبى ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ حَسَنٌ عَمْراً » واسم الفاعل يعمل فى السببى ، والأجنبى ، نحو : « زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلاَمَهُ ، وَضَارِبٌ عَمْراً » .

* * *

فَارْفَعْ بِهَا ، وَانْصِبْ ، وَجُرَّ — مَعَ أَلْ
وَدُونَ أَلْ — مَصْحُوبَ أَلْ ، وَمَا اتَّصَلْ[1]

بِهَا : مُضَافاً ، أَوْ مُجَرَّداً ، وَلاَ
تَجْرُرْ بِهَا — مَعْ أَلْ — سُمًا مِنْ أَلْ خَلاَ[2]

---

(١) «فارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بارفع «وانصب ، وجر» معطوفان على ارفع ، وقد حذف متعلقهما لدلالة متعلق الأول عليهما « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ها » المجرورة محلا بالباء ، ومع مضاف و « أل » مضاف إليه « ودون أل » دون : ظرف معطوف على قوله « مع أل » السابق «مصحوب أل» مفعول تنازعه كل من الأفعال الثلاثة السابقة — وهى : ارفع ، وانصب ، وجر — « وما » موصول معطوف على « مصحوب أل » السابق « اتصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة .

(٢) « بها » متعلق باتصل فى البيت السابق « مضافاً » حال من الضمير المستتر فى اتصل « أو مجرداً » معطوف على « مضافا » السابق « ولا » الواو عاطفة ، ولا : ناهية « تجرر » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بتجرر « مع أل » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ها » المجرور محلا بالباء « سما » مفعول به لتجرر « من أل » متعلق بخلا الآتى « خلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب صفة لقوله « سما » السابق .

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ، وَمَا لَمْ يَخَلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا[١]

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام ، نحو : « الحسن » أو مجردة عنهما ، نحو : « حسن » وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمولُ من أحوال ستّة :

الأول : أن يكون المعمول بأل ، نحو : « الحسن الوجه ، وحسن الوجه » .

الثانى : أن يكون مضافاً لما فيه أل ، نحو : « الحسن وَجْهِ الأبِ ، وحَسَن وَجْهِ الأبِ » .

الثالث : أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف ، نحو : « مررت بالرَّجُل الحَسَنِ وَجْهُهُ ، وبرَجُل حَسَن وَجْهُهُ » .

الرابع : أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « مررت بالرَّجُل الحسنِ وَجْهُ غُلاَمِهِ ، وبِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُ غُلاَمِهِ » .

الخامس : أن يكون مجرداً من ألْ دون الإضافة ، نحو : « الحَسَنُ وَجْهُ أبٍ ، وحَسَن وَجْهُ أبٍ » .

---

(١) « ومن إضافة » معطوف على قوله : « من أل » فى البيت السابق « لتاليها » الجار والمجرور متعلق بإضافة ، وتالى مضاف وها مضاف إليه « وما » اسم شرط : مبتدأ « لم » نافية جازمة « يخل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » ، والجملة فعل الشرط ، « فهو » الفاء لربط الشرط بالجواب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « بالجواز » متعلق بقوله وسم الآتى « وسما » وسم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ .

السادس : أن يكون المعمول مجرداً من أل والإضافة ، نحو : « الحَسَن وَجْهاً ، وحَسَن وَجْهاً » .

فهذه اثنتا عشرة مسألة ، والمعمولُ فى كل واحدة من هذه المسائل المذكورة : إما أن يرفع ، أو ينصب ، أو يجر .

فيتحصَّلُ حينئذٍ ستٌّ وثلاثون صورةً .

وإلى هذا أشار بقوله : « فارفع بها » أى : بالصفة المشبهة ، « وانصب ، وجر ، مع أل » أى إذا كانت الصفة بأل ، نحو : « الحسن » « ودون أل » أى إذا كانت الصفة بغير أل ، نحو : « حسن » « مصحوبَ أل » أى المعمولَ المصاحِبَ لأل ، نحو : « الوجه » « وما اتصل بها : مضافاً ، أو مجرداً » أى : والمعمولَ المتصلَ بها — أى : بالصفة — إذا كان المعمولُ مضافاً ، أو مجرداً من الألف واللام والإضافة ، ويدخل تحت قوله : « مضافاً » المعمولُ المضافُ إلى ما فيه أل ، نحو : « وجه الأب » والمضافُ إلى ضمير الموصوف ، نحو : « وجهه » والمضافُ إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « وجه غلامِهِ » والمضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة ، نحو : « وجه أبٍ » .

وأشار بقوله : « ولا تَجْرُرْ بها مع أل — إلى آخره » إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز ، بل يمتنع منهـــا — إذا كانت الصفة بأل — أربعُ مسائل :

الأولى : جَرُّ المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « الحسن وَجْهِهِ » .

الثانية : جَرُّ المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « الحسن وجْهِ غُلاَمِهِ » .

الثالثة : جَرُّ المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة ، نحو : « الحسن وَجْهِ أبٍ » .

الرابعة : جَرُّ المعمول المجرد من أل والإضافة ، نحو : « الحسن وَجْهٍ » .

فمعنى كلامه « ولا تجرر بها » أى بالصفة المشبهة ، إذا كانت الصفة مع ألْ ، اسماً خَلاَ من أل أو خَلاَ من الإضافة لما فيه أل ، وذلك كالمسائل الأربع .

وما لم يَخْلُ من ذلك يجوز جَرُّهُ كما يجوز رَفْعُهُ ونَصْبُه ؛ كالحسن الْوَجهِ ، والحسن وَجْهِ الأبِ ، وكما يجوز جَرُّ المعمول ونصبه ورفعه إذا كانت الصفة بغير أل على كل حال .

* * *

التَّعَجُّبُ

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ « مَا » تَعَجُّبَا أَوْ جِئْ بِـ« أَفْعِلْ » قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا[١]

وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ : كَـ« مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ، وَأَصْدِقْ بِهِمَا[٢]

للتعجب صيغتان[٣] : إحداها « ما أفْعَلَهُ » والثانية « أفْعِلْ بِهِ » وإليهما أشار

---

(١) « بأفعل » جار ومجرور متعلق بقوله « انطق » الآتى « انطق » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بانطق أيضاً ، وبعد مضاف و «ما» مضاف إليه « تعجباً » مفعول لأجله ، أو حال من الضمير المستتر فى « انطق » على التأويل بالمشتق : أى انطق متعجباً « أو » عاطفة « جىء » فعل أمر معطوف على انطق « بأفعل » جار ومجرور متعلق بجىء « قبل » ظرف متعلق بجىء أيضاً ، وقبل مضاف و « مجرور » مضاف إليه « ببا » جار ومجرور متعلق بمجرور ، وقصر المجرور للضرورة .

(٢) « وتلو » مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى : انصب تلو — إلخ ، وتلو مضاف و « أفعل » قصد لفظه : مضاف إليه « انصبنه » انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للتوكيد ، والهاء مفعول به « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق غير مرة ، ما : تعجبية مبتدأ « أوفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى « ما » « خليلينا » خليلى : مفعول به لأوفى ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى ، وهو مضاف ونا مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ « وأصدق » فعل ماض جاء على صورة الأمر « بهما » الباء زائدة ، والضمير فاعل أصدق .

(٣) هاتان الصيغتان هما اللتان عقد النحاة باب التعجب لبيانهما ، فأما العبارات الدالة — بحسب اللغة — على إنشاء التعجب فكثيرة : منها قياسى ، ومنها سماعى ، فالقياسى : أن تحول الفعل الذى تريد التعجب من مدلوله إلى صيغة فعل — بضم العين — وسيأتى ذكر هذا فى باب نعم وبئس ، وأما السماعى فنحو قولهم : لله دره فارساً ! وقولهم : سبحان الله .

المصنف بالبيت الأول ، أى : انطِقْ بأفْعَلَ بعد « ما » للتعجب ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زيداً ، وما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا » أو جىء بأفْعِلْ قبل مجرور ببا ، نحو : « أَحْسِنْ بالزَّيْدَيْنِ ، وأَصْدِقْ بهما » .

فما : مبتدأ ، وهى نكرة تامة عند سيبويه ، و « أَحْسَنَ » فعلٌ ماضٍ ، فَاعِلُه ضميرٌ مستتر عائد على « ما » و « زيداً » مفعولُ أَحْسَنَ ، والجملة خبر عن « ما » ، والتقدير : « شىء أَحْسَنَ زيداً » أى جعله حسناً ، وكذلك « مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا » .

وأما أَفْعِلْ ففعل أمر(١) ومعناه التعجُّبُ ، لا الأمر ، وفاعله المجرور بالباء ، والباء زائدة .

واستدل على فعلية أَفْعَلَ بلزوم نون الوقاية له إذا اتَّصَلَتْ به ياء المتكلم ، نحو : « ما أَفْقَرَنِى إلى عَفْوِ الله » وعلى فعلية « أَفْعِلْ » بدخول نون التوكيد عليه فى قوله :

٢٦٨ — وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً
فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا

---

(١) المشهور عند النحاة البصريين أنها فعل ماض جاء على صورة الأمر ، والمجرور بالباء الزائدة وجوباً هو فاعله ، وأصل الكلام « أحسن زيد » أى صارذا حسن ، ثم أرادوا أن يدلوا به على إنشاء التعجب ، فحولوا الفعل إلى صورة الأمر ليكون بصورة الإنشاء ، ثم أرادوا أن يسندوه إلى زيد فاستقبحوا إسناد صورة الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزادوا الباء ليكون على صورة الفضلة نحو : امرر بزيد ، ثم التزموا ذلك .

٢٦٨ — هذا البيت مما استشهد به ثعلب ، ولم يعزه لقائل معين ، وأنشده فى اللسان (غ ض ب) عن ابن الأعرابى ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وروى صدره =

. . . .

= « ومستخلف من بعد غضبي » وقد أنشده ابن السكيت فى كتاب الألفاظ (ص ٣٧) كما أنشده صاحب اللسان .

اللغة : « غضبي » — بفتح الغين وسكون الضاد المعجمتين وفتح الباء الموحدة — اسم للمائة من الإبل ، وهى معرفة لا تنون ولا تدخل عليها أل ، ذكر ذلك الجوهرى والصاغانى وابن سيده والزجاجى ، وقال المجد : إنه تصحيف ، وإن صوابه « غضيا » بالمثناة التحتية مقصوراً — وكأنه سمى بذلك على التشبيه بمنبت الغضى لكثرته « صريمة » تصغير صرمة — بكسر أوله — وهى القطعة من الإبل ما بين العشرين والثلاثين ، ويقال غير ذلك ، ويجوز أن نقرأ صريمة بفتح الصاد ، والصريمة : القطعة من النخل والإبل أيضاً ، ومن الأول قول عمر رضى الله عنه « أدخل رب الصريمة والغنيمة » يريد صاحب الإبل القليلة والغنم القليلة .

الإعراب : « ومستبدل » الواو واورب ، مستبدل : مبتدأ مرفوع تقديراً ، وفيه ضمير مستتر فاعله « من بعد » جار ومجرور متعلق بمستبدل ، وبعد مضاف ، و « غضبي » مضاف إليه « صريمة » مفعول به لمستبدل « فأحر » أحر : فعل ماض جاء على صورة الأمر « به » الباء زائدة ، والضمير فاعل أحر « من طول » جار ومجرور متعلق بأحر و « من » فيه بمعنى الباء ، ويروى « لطول فقر » وطول مضاف و « فقر » مضاف إليه « وأحريا » الواو عاطفة ، وأحريا : فعل ماض جاء صورة الأمر ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة فى الوقت .

الشاهد فيه : قوله « وأحريا » حيث أكد صيغة التعجب بالنون الخفيفة ، وقد علمت أن نون التوكيد يختص دخولها بالأفعال ، فيكون ذلك دليلا على فعلية صيغة التعجب ، خلافاً لمن ادعى اسميتها .

فإن قلت : ألستم تدعون أن هذه الصيغة فعل ماض ؟ فإذا كان هذا صحيحاً فما بال نون التوكيد — كما تدعون — قد اتصلت به ، ونون التوكيد — فيما نعلم — إنما تتصل بالأمر والمضارع ؟

قلنا : الجواب على ذلك من وجهين ، أحدهما : أن اتصال نون التوكيد بالفعل الماضى — وإن يكن نادراً — ليس كاتصالها بالاسم ، فإن اشتراك الماضى مع المضارع =

أراد « وَأَخْرِيَنْ » بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلها ألفاً فى الوقف .

وأشار بقوله : « وتلو أفْعَلَ » إلى أن تالىَ « أفْعَلَ » يُنْصَبُ لكونه مفعولا ، نحو : « ما أوْفَى خليلينا » .

ثم مَثَّلَ بقوله : « وأصْدِقْ بهما » للصيغة الثانية .

وما قَدَّمْناه من أن « ما » نكرة تامة هو الصحيح ، والجملة التى بعدها خَبَرٌ عنها ، والتقدير : « شىء أحْسَنَ زيدًا » أى جَعَلَه حسناً ، وذهب الأخفشُ إلى أنها موصولة والجملة التى بعدها صلتُها ، والخبر محذوف ، والتقدير : « الَّذِى أَحْسَنَ زَيْدًا شىء عَظِيم » وذهب بعضُهم إلى أنها استفهامية ، والجملة التى بعدها خبر عنها ، والتقدير : « أىُّ شىء أحْسَنَ زيدًا ؟ » وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة ، والجملة التى بعدها صفة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : « شىء أحْسَنَ زيدًا عظيم » .

* * *

وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ إنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ (١)

= والأمر فى الفعلية يجعل بينه وبينهما قرباً واتصالا ، فسهل — من أجل هذا — دخول النون عليه ، والثانى : أنه إنما ألحقت النون هذه الصيغة مراعاة لصورتها ، فإنها فى صورة فعل الأمر ، وإن يكن معناها معنى الماضى ، وهذا على المشهور عند الجمهور ، وقد ذكر الشارح أنها فعل أمر ، فلا يرد هذا الاعتراض عليه .

(١) « حذف » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله استبح الآتى ، وحذف مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق بتعجب الآتى « تعجبت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة ما « استبح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « عند » ظرف متعلق بقوله « يضح » الآتى ، وعند مضاف و « الحذف » مضاف =

يجوز حذفُ المتعجَّبِ منه ، وهو المنصوب بعد أفْعَلَ والمجرورُ بالباء بعد أفعِلْ ، إذا دَلَّ عليه دليلٌ ؛ فمثالُ الأول قولُه :

٢٦٩ — أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا
بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

= إليه « معناه » معنى : اسم كان ، ومعنى مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة من « يضح » وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

٢٦٩ — البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى .

اللغة : « أم عمرو » يريد به عمرو بن قيئة اليشكرى صاحبه فى سفره إلى قيصر الروم « تحدرا » انصب ، وانسكب .

المعنى : يقول : إن عهدى بأم عمرو أن أراها صابرة متجلدة ، فما بالها اليوم قد كثر بكاؤها على عمرو ؟ ! .

الإعراب : « أرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أم » مفعول به لأرى ، وأم مضاف و « عمرو » مضاف إليه « دمعها » دمع : مبتدأ ، ودمع مضاف وهاءمضاف إليه ، والجملة من « تحدرا » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال من أم عمرو ، لأن « أرى » هنا بصرية فلا تحتاج لمفعول ثان « بكاء » مفعول لأجله « على عمرو » جار ومجرور متلق ببكاء « وما » تعجبية مبتدأ « كان » زائدة « أصبرا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على ما التعجبية ، والمفعول محذوف ، أى أصبرها ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو ما التعجبية .

الشاهد فيه : قوله « وما كان أصبرا » حيث حذف المتعجب منه ، وهو الضمير المنصوب الذى يقع مفعولا به لفعل التعجب كما قدرناه .

ومثل هذا البيت ما ينسب إلى أبى السبطين على بن أبى طالب كرم الله وجهه :

جَزَى اللهُ قَوْماً قَاتَلُوا فِى لِقَائِهِمْ لَدَى الرَّوْعِ قَوْماً مَا أَعَزَّ وَأَكْرَمَا

يريد ما أعزهم وأكرمهم ، لحذف الضميرين .

التقدير : « وما كان أصْبَرَهَا » فحذف الضميرَ وهو مفعول أفْعَلَ ؛ للدَّلاَلة عليه بما تقدَّمَ ، ومثالُ الثانى قولُه تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) التقديرُ — والله أعلم — وأبصر بهم ، فحذف « بهم » لدلالة ما قبله عليه ، وقول الشاعر :

٢٧٠ — فَذَلِكَ إنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيدًا ، وَإنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

---

٢٧٠ — البيت لعروة بن الورد ، الملقب بعروة الصعاليك .

المعنى : هذا الفقير — الذى وصفه فى أبيات سابقة — إذا صادف الموت صادفه محموداً ، وإن يستغن يوماً فما أحقه بالغنى وما أجدره باليسار ! .

الإعراب : « فذلك » اسم الإشارة مبتدأ ، واللام للدلالة على بعد المشار إليه ، والكاف حرف يدل على الخطاب « إن » شرطية «يلق» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه « المنية » مفعول به ليلق « يلقها » يلق : فعل مضارع ، جواب الشرط ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل ، وها : مفعول به ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ « حميداً » حال من فاعل « يلق » المستتر فيه « وإن » شرطية « يستغن » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « يوماً » ظرف زمان متعلق بيستغن « فأجدر » الفاء لربط الجواب بالشرط ، أجدر : فعل ماض جاء على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والباء التى تدخل عليه ، والأصل : فأجدر به ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « فأجدر » حيث حذف المتعجب منه ، وهو فاعل « أجدر » كما أوضحناه فى الإعراب .

واعلم أن الحذف إنما يكثر إذا كان « أفعل » معطوفاً على مثله قد ذكر معه المتعجب منه ، نحو قوله تعالى : (أسمع بهم وأبصر) أى بهم ، أما فى مثل هذا البيت فالحذف شاذ ؛ لعدم وجود المعطوف عليه المشتمل على مثل المحذوف .

ثم اعلم أن ما ذكرناه — من أنه يكثر حذف المتعجب منه فى صيغة « أفعل به » إذا كان قد عطف على مماثل مشتمل على مثل المحذوف — هو رأى جماعة من النحاة ، وهؤلاء يخصون الدليل الدال على المحذوف بالمعطوف عليه ، بالشرط المذكور ، ومنهم من ذهب إلى أن العبرة بوضوح المقصد ، سواء أكان بالعطف أم بغيره ، وعلى هذا لا يكون الحذف من بيت الشاهد شاذاً ، فاعرف ذلك .

أى : فأَجْدِرْ به [فحذف المتعجب منه بعد « أفْعِـلْ » وإن لم يكن معطوفا على أفْعِـلْ مثلِهِ ، وهو شاذ] .

* * *

وَفى كِلاَ الْفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا(١)

لا يتصرف فعلا التعجب ، بل يلزم كل منهما طريقةً واحدةً ؛ فلا يستعمل من أفْعَـلَ غيرُ الماضى ، ولا من أفْعِـلْ غـيرُ الأمر ، قال المصنف : وهـذا مما لا خلاف فيه .

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِى ثَلاَثٍ ، صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذِى انْتِفَا(٢)

وَغَيْرِ ذِى وَصْفٍ يُضَاهِى أَشْهَلاَ ، وَغَـيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ(٣)

---

(١) « وفى كلا » جار ومجرور متعلق بقوله : « لزما » الآتى ، وكلا مضاف و « الفعلين » مضاف إليه « قدما » ظرف متعلق بلزم « لزما » لزم : فعل ماض ، والألف للاطلاق « منع » فاعل لزم ، ومنع مضاف و « تصرف » مضاف إليه « بحكم » جار ومجرور متعلق بلزم ، والجملة من « حتما » ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر صفة لحكم .

(٢) « وصغهما » صغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول به « من ذى » جار ومجرور متعلق بصغ ، وذى مضاف و « ثلاث » مضاف إليه ، والجملة من « صرفا » ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر صفة لذى ثلاث « قابل فضل ، تم ، غير ذى انتفا » نعوت أيضاً لذى ثلاث : بعضها مفرد، وبعضها جملة .

(٣) « وغير » معطوف على «غير» فى البيت السابق ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « وصف » مضاف إليه ، وجملة « يضاهى أشهلا » فى محل جر صفة لوصف « وغير » عطف على غير السابق ، وغير مضاف و « سالك » مضاف إليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل « سبيل » مفعول به لسالك ، وسبيل مضاف و « فعلا » قصد لفظه : مضاف إليه .

يشترط فى الفعل الذى يُصاغ منه فعلا التعجب شروطٌ سبعةٌ :

أحدها : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يُبنيَان مما زاد عليه ، نحو : دَحْرَجَ ، وانْطَلَقَ ، واستخرج .

الثانى : أن يكون متصرفاً ؛ فلا يُبنيَانِ من فعلٍ غيرِ متصرفٍ ، كنِعْمَ ، وبِئْسَ ، وعَسَى ، ولَيْسَ .

الثالث : أن يكون معناه قابلا للمُفَاضلة ؛ فلا يُبنيَانِ من « مات » و « فَنِيَ » ونحوها ؛ إذ لا مزيةَ فيهما لشىء على شىء .

الرابع : أن يكون تامًّا ، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة ، نحو : « كان » وأخواتها ؛ فلا تقول : « ما أكْوَنَ زيداً قائماً » وأجازه الكوفيون .

الخامس : أن لا يكون منفيًّا ، واحترز بذلك من المنفى لُزُوماً نحو : «مَا عَاجَ فلان بالدَّواء » أى : ما انتفعَ به ، أو جوازاً نحو : « ما ضربْتُ زيداً » .

السادس : أن لا يكون الوَصْفُ منه على أفْعَلَ ، واحترز بذلك من الأفعال الدالَّةِ على الألوان : كَسَوِدَ فهو أسْوَدُ ، وحَمِرَ فهو أحْمَر ، والعيوبِ كَحَوِلَ فهو أحْوَلُ ، وعَوِرَ فهو أعْوَرُ ؛ فلا تقول : « ما أسْوَدَه » ولا « ما أحْمَرَه » ولا « ما أحْوَلَه » ولا « ما أعْوَرَه » ولا « أعْوِرْ بِه » ولا « أحْوِلْ بِهِ » .

السابع : أن لا يكون مبنيًّا للمفعول نحـو : « ضُرِبَ زَيْدٌ » ؛ فلا تقول : « ما أضْرَبَ زيداً » تريد التعجب من ضَرْبٍ أُوقِـعَ به ؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضَرْب أوْقَعَهُ .

وَأَشْدِدَ ، أوْ أشَدّ ، أوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا[1]

---

(١) « وأشدد » قصد لفظه : مبتدأ « أو أشد » معطوف عليه « أو شبههما » معطوف على أشد « يخلف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « ما » اسم موصول : مفعول به ليخلف « بعض » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله : « عدم » الآتى ، وبعض مضاف و « الشروط » =

وَمَصْدَرُ العَادِمِ — بَعْدُ — يَنْتَصِبْ
وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَــرُّهُ بالْبَا يَجِبْ[١]

يعنى أنه يُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الأفعال التى لم تستكمل الشروطَ بأشْدِدْ ونحوه وبأشَدَّ ونحوه ، ويُنْصَبُ مصدرُ ذلك الفعل العادمِ الشروطَ بعد « أفْعَلَ » مفعولا ، ويجر بعد « أفعِلْ » بالباء ، فتقول : « مَا أَشَدَّ دَحرَجَتَهُ ، واستخراجَهُ » و « أَشْدِدْ بِدَحرَجَتِهِ ، واستخراجِهِ » ، و « مَا أَقبحَ عَوَرَهُ ، وأَقْبِحْ بعَوَرِهِ ، وما أَشَدَّ حُمْرَتَهُ ، وأَشْدِدْ بِحُمْرَتِهِ » .

* * *

وَبالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْهُ أُثِرْ[٢]

= مضاف إليه «عدما» عدم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ما » الموصولة .

(١) « ومصدر » مبتدأ ، ومصدر مضاف و « العادم » مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بينتصب الآتى « ينتصب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « وبعد » ظرف متعلق بقوله : « يجب » الآتى ، وبعد مضاف و « أفعل » مضاف إليه « جره » جر : مبتدأ ، وجر مضاف والهاء مضاف إليه « بالبا » قصر للضرورة : متعلق بجر ، والجملة من « يجب » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « بالندور » جار ومجرور متعلق بقوله : « احكم » الآتى « احكم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لغير » جار ومجرور متعلق باحكم أيضاً ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ذكر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» «ولا» ناهية «تقس» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « على الذى » جار ومجرور متعلق بقوله : « تقس » « منه » جار ومجرور متعلق بقوله أثر الآتى « أثر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « الذى » .

يعنى أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التى سَبَقَ أنه لا يُبْنَى منها حُكِمَ بنُدُورِه ، ولا يُقَاسُ على ما سُمِعَ منه ، كقولهم : « ما أخْصَرَهُ » من « اخْتُصِرَ » فبنَوْا أفْعَلَ من فعلٍ زائدٍ على ثلاثة أحرفٍ ، وهو مبنى للمفعول ، وكقولهم « ما أحْمَقَهُ » فبنَوْا أفعل من فعلٍ الوَصْفُ منه على أفْعَلَ ، نحو : حَمِقَ فهو أحْمَقُ ، وقولهم « ما أعْسَاه ، وأعْسِ به » فبنَوْا أفعَلَ وأفعِلْ به من « عسى » وهو فعل غير متصرف .

* * *

وَفِعْلُ هذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ ، وَوَصْلَهُ بِما الْزَمَا[1]

وَفَصْلُهُ بظَرْفٍ ، أوْ بحَرْفِ جَرْ مُسْتَعْمَلٌ ، والْخُلْفُ فى ذاكَ اسْتَقَرْ[2]

لا يجوز تقديمُ معمولِ فعلِ التعجبِ عليه[3] ؛ فلا تقول : « زَيْداً ما أحْسَنَ »

---

(١) « وفعل » مبتدأ ، وفعل مضاف واسم الإشارة من « هذا » مضاف إليه « الباب » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « لن » نافية ناصبة « يقدما » فعل مضارع مبنى للمجهول « معموله » معمول : نائب فاعل يقدم ، ومعمول مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ « ووصله » وصل : مفعول مقدم لقوله : « الزما » الآتى ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بوصل « الزما » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة .

(٢) « وفصله » مبتدأ ومضاف إليه « بظرف » جار ومجرور متعلق بفصل « أو بحرف » معطوف على بظرف ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « مستعمل » خبر المبتدأ « والخلف » مبتدأ « فى ذاك » جار ومجرور متعلق بالخلف ، والجملة من « استقر » وفاعله المستتر فيه جوازاً فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) فعل التعجب جامد غير متصرف كما علمت ، والفعل الجامد ضعيف فى ذاته ، فلا يتصرف فى معموله بتغيير موضعه ، لا بتقديمه عليه ، ولا بالفصل بينه وبينه .

ولا « ما زيداً أحْسَنَ » ولا « بِزَيْدٍ أحْسِنْ » ويجب وَصْلُه بعامِله ؛ فلا يُفصَل بينهما بأجنبي ، فلا تقول فى « ما أَحْسَنَ مُعْطِيَكَ الدِّرْهَمَ » : « ما أحْسَنَ الدرهَمَ معطيك » ولا فرق فى ذلك بين المجرور وغيره ؛ فلا تقول : « ما أحْسَنَ بِزَيْدٍ مَارًّا » تريد « ما أحسن مارًّا بزيد » ولا « ما أحسن عنــدك جالساً » تريد « ما أحسن جالساً عندك » فإن كان الظرف أو المجرور معمولا لفعــل التعجب ففى جواز الفَصْــلِ بكل منهمــا بين فعل التعجب ومعموله خلافٌ ، والمشهور جوازه ، خِلافاً للأخفش والمبرد ومَنْ وافقهما ، ونسب الصيمريُّ المنعَ إلى سيبويه ، ومما ورد فيه الفصلُ فى النثر قولُ عمرو بن معد يكرب : « لِلهِ دَرُّ بنى سُلَيْمٍ ما أحْسَنَ فى الهَيْجاء لقاءهَا ، وأَكْرَمَ فى اللَّزَبَات عَطَاءهَا ، وأثْبَتَ فى المــكرمات بَقَاءهَا » وقول على كرم الله وجهه ، وقد مرَّ بِعَمَّار فمسح التراب عن وجهه : « أعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجَدَّلا » ، ومما ورد منه من النظم قولُ بعض الصحابة رضى الله عنهم :

٢٧١ — وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ : تَقَدَّمُوا ، وَأَحْبِبْ إلَيْنَا أَنْ تَــكُونَ الْمُقَدَّمَا

---

٢٧١ — البيت للعباس بن مرداس ، أحد المؤلفة قلوبهم الذين أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سبى حنين مائة من الإبل .

الإعراب : « وقال » فعل ماض « نبى » فاعل ، ونبى مضاف و « المسلمين » مضاف إليه « تقدموا » فعل أمر وفاعله ، والجملة فى محل نصب مقول القول « وأحبب » فعل ماض جاء على صورة الأمر ، فعل تعجب « إلينا » جار ومجرور متعلق بأحبب « أن » مصدرية « تكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو اسمه « المقدما » خبر تكون ، و « أن » المصدرية ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بباء زائدة مقدرة ، وهو فاعل فعل التعجب ، وأصل الكلام : وأحبب إلينا بكونك المقدما =

وقوله :

٢٧٢ — خَلِيلَىَّ ما أَحْرَى بِذِى اللُّبِّ أَنْ يُرَى
صَبُوراً ، وَلَكِنْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

= الشاهد فيه : قوله « إلينا » حيث فصل به بين فعل التعجب الذى هو « أحبب » وفاعله الذى هو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله ، وهذا الفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب ، وذلك جائز فى الأصح من مذاهب النحويين .

ومثل هذا البيت فى كل ما اشتمل عليه من هذا الباب قول الآخر :

أَخْلِقْ بِذِى الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

فإن المصدر المنسبك من « أن يحظى بحاجته » مجرور بباء زائدة ، وهو فاعل أخلق ، وقد فصل بينهما بقوله : « بذى الصبر » .

٢٧٢ — البيت مما احتج به كثير من النحاة — منهم الجرمى — ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين .

الإعراب : « خليلى » منادى حذف منه حرف النداء ، وياء المتكلم مضاف إليه «ما» تعجبية مبتدأ « أحرى » فعل ماض دال على التعجب ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره هو يعود على « ما » التعجبية فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « بذى » جار ومجرور متعلق بأحرى ، وذى مضاف و «اللب» مضاف إليه «أن» مصدرية « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وهو المفعول الأول «صبوراً» مفعول ثان ليرى إذا قدرتها علمية ، فإذا قدرتها بصرية اكتفت بمفعول واحد هو نائب الفاعل ، ويكون قوله « صبوراً » حالا من نائب الفاعل ، و « أن » المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لفعل التعجب « ولكن » حرف استدراك « لا » نافية للجنس «سبيل» اسم لا « إلى الصبر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو الجار والمجرور متعلق بسبيل أو بمحذوف صفة له ، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفاً .

الشاهد فيه : قوله « بذى اللب » حيث فصل به بين فعل التعجب وهو « أحرى » ومفعوله وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله ، وهذا الفاصل جار =

. . . .

= ومجرور متعلق بفعل التعجب ، وهذا الفصل جائز فى الأشهر من مذاهب النحاة ، على ما بيناه فى شرح الشاهد السابق ، وقد بين الشارح العلامة من قال بجوازه من النحاة ، ومن قال بمنعه منهم .

ومثل هذا الشاهد قول أوس بن حجر :

أُقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأَحْرِ — إِذَا حَالَتْ — بِأَنْ أَتَحَوَّلاَ

فقد فصل بالظرف — وهو قوله إذا حالت — بين فعل التعجب الذى هو قوله : « أحر » وبين معموله الذى هو قوله : « بأن أتحولا » ومن كلام العرب « ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وما أقبح به أن يكذب » وفيه الفصل بين فعل التعجب الذى هو « أحسن » و «أقبح» ومعموله الذى هو « أن يصدق » و « أن يكذب » بالجار والمجرور.

نِعْمَ وَبِئْسَ ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهما

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ ، رَافِعَانِ ٱسْمَيْنِ(١)
مُقَارِنَىْ « أَلْ » أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا : كَـ « نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا »(٢)
وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ : كَـ « نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ »(٣)

مذهبُ جمهور النحويين أن « نِعْمَ ، وَبِئْسَ » فعلان ؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما ، نحو : « نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ ، وبِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ » .

وذهب جماعة من الكوفيين — ومنهم الفرّاء — إلى أنهما اسْمَانِ ، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما فى قول بعضهم « نعم السَّيْرُ على بئس العَيْرُ » وقول

---

(١) « فعلان » خبر مقدم « غير » نعت له ، وغير مضاف و « متصرفين » مضاف إليه « نعم » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وبئس » معطوف على نعم « رافعان » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هما رافعان ، وفيه ضمير مستتر فاعل « اسمين » مفعول به لقوله . رافعان .

(٢) « مقارنى » نعت لقوله : « اسمين » فى البيت السابق ، ومقارنى مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « أو » حرف عطف « مضافين » معطوف على قوله : « مقارنى أل » « لما » جار ومجرور متعلق بقوله « مضافين » ، و « قارنها » قارن : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وها : مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كنعم عقبى الكرما » الكاف جارة لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، عقبى : فاعل ، وعقبى مضاف والكرما : مضاف إليه ، وقصر للضرورة ، وأصله الكرماء .

(٣) « ويرفعان » فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعل « مضمراً » مفعول به « يفسره » يفسر : فعل مضارع ، والهاء مفعول به « مميز » فاعل يفسر ، والجملة فى محل نصب نعت لقوله : « مضمراً » ، وقوله : « كنعم قوماً معشره » الكاف فيه جارة لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « قوماً » تمييز « معشره » معشر : مبتدأ خبره الجملة التى قبله ، ومعشر مضاف والهاء مضاف إليه .

الآخر « واللهِ ماهى بنعمَ الْوَلَدُ ، نَصْرُهَا بُكَاء ، وبِرُّهَا سَرِقَةٌ » وخرِّج على جَعْلِ « نعم وبئس » مفعولين لقولٍ محذوفٍ واقعٍ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ ، وهو المجرور بالحرف ، لا « نعم وبئس » ، والتقدير : نعم السَّيْرُ على غَيْرٍ مَقُولٍ فيه بئس العير ، وما هى بولدٍ مَقُولٍ فيه نعم الْوَلَدُ ؛ فحذف الموصوفُ والصفةُ ، وأُقيم المعمول مُقَامَهُمَا مع بقاء « نعم وبئس » على فعليتهما .

وهذان الفعلان لا يتصرفان ؛ فلا يُسْتعمل منهما غيرُ الماضى ، ولا بُدَّ لهما من مرفوع هو الفاعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون مُحَلًّى بالألف واللام ، نحو : « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » ومنه قوله تعالى : (نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ) واختلف فى هذه اللام ؛ فقال قوم : هى للجنس حقيقة ، فمدحْتَ الجنسَ كلّه من أجل زيد ، ثم خَصَصْتَ زيداً بالذكر ؛ فتكون قد مَدَحْتَه مرتين ، وقيل : هى للجنس مجازاً ، وكأنك [قد] جعلت زيداً الجنسَ كله مبالغة ، وقيل : هى للعهد(1) .

الثانى : أن يكون مضافاً إلى ما فيه « أل » ، كقوله : « نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا » ، ومنه قولُه تعالى : (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) .

الثالث : أن يكون مُضْمَراً مُفَسَّراً بنكرةٍ بعده منصوبةٍ على التميز ، نحو :

---

(1) العهد — عند من قال إن أل فى فاعل نعم وبئس للعهد — قيل : هو العهد الذهنى ؛ لأن مدخولها فرد مبهم ، وذلك كقول القائل : ادخل السوق ، واشتر اللحم ، ثم بعد ذلك فسر هذا الفرد المبهم بزيد تفخيما ؛ لقصد المدح أو الذم ، ومن الناس من ذهب إلى أن العهد هو العهد الخارجى . والمعهود هو الفرد المعين الذى هو المخصوص بالمدح أو الذم ؛ فالرجل فى « نعم الرجل زيد » هو زيد ، وكأنك قلت : نعم زيد هو ، فوضعت الظاهر — وهو المخصوص — موضع المضمر ، قصدا إلى زيادة التقرير والتفخيم .

« نعم قَوْماً مَعْشَرُهُ » ففى « نعم » ضميرٌ مستتر يفسره « قوماً » و « معشره » مبتدأ ، وزعم بعضُهم أن « معشره » مرفوع بنعم وهو الفاعل ، ولا ضمير فيها ، وقال بعضُ هؤلاء : إن « قوماً » حال ، وبعضهم : إنه تمييز ، ومثلُ « نعم قوماً مَعْشَرُهُ » قولُه تعالى : (بِئْسَ لِلظَّالمين بَدَلاً) وقولُ الشاعر :

٢٧٣ — لَنِعْمَ مَوْئِلاً الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ
بَأْسَاء ذِى الْبَغْىِ وَاسْتِيلاَء ذِى الإِحَنِ

وقولُ الآخرِ :

٢٧٤ — تَقُولُ عِرْسِى وَهْىَ لِى فِى عَوْمَرَهْ :
بِئْسَ امْرَأً ، وَإِنَّنِى بِئْسَ الْمَرَهْ

* * *

٢٧٣ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « موئلا » الموئل هو الملجأ والمرجع « حذرت » مبنى للمجهول — أى : خيفت « بأساء » هى الشدة « الإحن » جمع إحنة — بكسر الهمزة فيهما — وهى الحقد وإضمار العداوة .

الإعراب : « نعم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « موئلا » تمييز « المولى » مبتدأ ، والجملة قبله فى محل رفع خبره ، أو هو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : الممدوح المولى « إذا » ظرف زمان متعلق بنعم « حذرت » حذر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « بأساء » نائب فاعل حذر ، وبأساء مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « البغى » مضاف إليه « واستيلاء » الواو عاطفة ، واستيلاء : معطوف على بأساء ، واستيلاء مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الإحن » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لنعم موئلا » فإن « نعم » قد رفع ضميراً مستتراً ، وقد فسر التمييز — الذى هو قوله موئلا — هذا الضمير .

٢٧٤ — البيت لراجز لم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم

=

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ   فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ(١)

اختلف النحويُّونَ فى جواز الجمع بين التمييز والفاعلِ الظاهرِ فى « نعم » وأخواتها ؛ فقال قوم : لا يجـوز ذلك ، وهو المنقول عن سيبويهِ ؛ فلا تقول : « نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ » ، وذهب قوم إلى الجواز ، واستدلُّوا بقوله :

= اللغة : « عرسى » عرس الرجل — بكسر أوله — امرأته « عومرة » صياح وجلبة وصخب وضجيج .

الإعراب : «تقول» فعل مضارع «عرسى» عرس : فاعل تقول ، وعرس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وهى» الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ « لى ، فى عومرة » جاران ومجروران متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال «بئس» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « امرأ » تمييز ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب مقول القول « وإنى » الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن «بئس» فعل ماض «المرء» فاعل ، وجملة الفعل وفاعله — بحسب الظاهر — فى محل رفع خبر إن ، وعند التحقيق فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع خبراً لإن . وتقدير الكلام : وإنى مقول فى حقى : بئس المرء ، وجملة « إن » واسمه خبره فى محل نصب معطوفة على جملة مقول القول .

الشاهد فيه : « بئس امرأ » حيث رفع « بئس » ضميراً مستتراً ، وقد فسر التمييز الذى بعده — وهو قوله امرأ — هذا الضمير ، وقد وقع فيه ما ظاهره أن خبر إن جملة إنشائية ، وهى جملة « بئس المرء » وذلك شاذ أو مؤول على تقدير قول محذوف يقع خبراً لإن ، وتقع هذه الجملة معمولة له ، وانظر مطلع باب إن وأخواتها فى الجزء الأول من هذا الكتاب .

(١) « وجمع » مبتدأ أول ، وجمع مضاف و « تمييز » مضاف إليه « وفاعل » معطوف على تمييز ، وجملة « ظهر » وفاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لفاعل « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خلاف » مبتدأ ثان مؤخر ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو جمع « عنهم » جار ومجرور متعلق باشتهر الآتى ، وجملة « قد اشتهر » وفاعله المستتر فيه العائد إلى خلاف فى محل رفع صفة لخلاف .

٢٧٥ — وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ
فَحْـــــلاً ، وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ

وقوله :

٢٧٦ — تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا
فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيـــــكَ زَاداً

---

٢٧٥ — البيت لجرير بن عطية ، من كلمة له يهجو فيها الأخطل التغلبي .

اللغة : « زلاء » بفتح الزاى ، وتشديد اللام ، وآخره همزة — المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين « منطيق » المراد به هنا التى تتأزر بما يعظم عجيزتها ، وأراد بذلك الكناية عن كونها ممتهنة ؛ فهى هزيلة ضعيفة الجسم من أجل ذلك .

المعنى : يذمهم بدناءة الأصل ، ولؤم النجار ، وبأنهم فى شدة الفقر ، وسوء العيش ، حتى إن المرأة منهم لتمتهن فى الأعمال ، وتبتذل فى الخدمة ؛ فيذهب عنها اللحم — وذلك عند العرب مما تذم به المرأة — فتضطر إلى أن تتخذ حشية — وهى كساء غليظ خشن — تعظم بها أليتها وتكبرها ستراً لهزالها ونحافة جسمها .

الإعراب : « التغلبيون » مبتدأ « بئس » فعل ماض لإنشاء الذم « الفحل » فاعل بئس ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر مقدم ، وقوله فحل من « فحلهم » مبتدأ مؤخر ، وفحل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى فى أول الكلام « فحلا » تمييز « وأمهم » الواو للاستئناف ، أو هى عاطفة ، وأم : مبتدأ ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه « زلاء » خبر المبتدأ « منطيق » نعت لزلاء ، أو خبر ثان .

الشاهد فيه : قوله « بئس الفحل . . . فحلا » حيث جمع فى كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر — وهو قوله « الفحل » والتمييز ، وهو قوله « فحلا » .

٢٧٦ — البيت لجرير بن عطية ، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان .

اللغة : « تزود » أصل معناه : اتخذ زاداً ، وأراد منه هنا السيرة الحميدة ، والعيشة الطيبة ، وحسن المعاملة .

=

وفصّــلَ بعضهم ، فقال : إنْ أفاد التميزُ فائدةً زائدةً على الفاعل جازَ الجمعُ بينهما ، نحو : « نعمَ الرّجُــلُ فارِساً زَيْدٌ » وإلاّ فَلاَ ، نحو : « نعم الرّجُــلُ رَجُلاً زَيْدٌ » .

فإن كان الفاعل مضمراً ، جاز الجمعُ بينه وبين التمييز ؛ اتفاقًا ، نحو : « نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ » .

* * *

= المعنى : سر فينا السيرة الحيدة التى كان أبوك يسيرها ، وعش بيننا العيشة المرضية التى كان يعيشها أبوك ، واتخذ عندنا من الأيادى والمن كما كان يتخذه أبوك ؛ فقد كانت سيرة أبيك عاطرة ، وأنت خليق بأن تقفو أثره .

الإعراب : « تزود » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مثل » مفعول به لتزود ، ومثل مضاف و « زاد » مضاف إليه ، وزاد مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فينا » جار ومجرور متعلق بتزود « فنعم » الفاء للتعليل ، نعم : فعل ماض لإنشاء المدح « الزاد » فاعل نعم ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر مقدم « زاد » مبتدأ مؤخر ، وزاد مضاف ، وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه « زاداً » تمييز .

الشاهد فيه قوله : « فنعم الزاد . . . زاداً » حيث جمع فى الكلام بين الفاعل الظاهر وهو قوله : « الزاد » والتمييز وهو قوله : « زاداً » كما فى البيت السابق ، وذلك غير جائز عند جمهرة البصريين .

وقوم منهم يعربون « زاداً » فى آخر هذا البيت مفعولا به لقوله : « تزود » الذى فى أول البيت ، وعلى هذا يكون قوله : « مثل » حالا من « زاداً » وأصله نعت له ، فلما تقدم عليه صار حالا ، وتقديره البيت على هذا : تزود زاداً مثل زاد أبيك فينا ، فنعم الزاد زاد أبيك .

وَ « مَا » مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ : فَاعِلُ ،
فِي نَحْوِ : « نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ »(١)

تقع « ما » بعد « نعم ، وبئس » فتقول : « نِعْمَ ما » أو « نِعِمَّا » ، و « بئس ما » ومنه قوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) وقوله تعالى : (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ)

واخْتُلِفَ فى « ما » هذه ؛ فقال قوم : هى نكرة منصوبة على التمييز ، وفاعلُ « نعم » ضميرٌ مستتر ، وقيل : هى الفاعل ، وهى اسمٌ مَعْرِفَةٌ ، وهذا مَذْهَبُ ابن خروف ، ونسبه إلى سيبويه .

* * *

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا(٢)

---

(١) « وما » مبتدأ « مميز » خبر المبتدأ « وقيل » فعل ماض مبنى للمجهول « فاعل » خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو فاعل ، مثلا ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وهذه الجملة هى مقول القول « فى نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « ما » أو من الضمير فى خبره « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وما : تمييز ، وقيل : ما فاعل ، وجملة « يقول الفاضل » فى محل نصب نعت لما على الأول ، وفى محل رفع نعت لمخصوص بالمدح محذوف — تقديره : نعم الشىء يقول الفاضل — على الثانى .

(٢) « ويذكر » فعل مضارع مبنى للمجهول « المخصوص » نائب فاعل « بعد » ظرف متعلق بيذكر ، مبنى على الضم فى محل نصب « مبتدأ » حال من المخصوص « أو » عاطفة « خبر » معطوف على مبتدأ ، وخبر مضاف و « اسم » مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وجملة « يبدو » وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره فى محل جر نعت لقوله اسم ، « أبداً » منصوب على الظرفية ، وعامله يبدو .

يُذْكَرُ بعدَ « نعم ، وبئس » وفَاعِلِهِمَا اسمٌ مرفوعٌ ، هو المخصوص بالمدح أو الذم ، وعلامتُه أن يصلح لجعله مبتدأ ، وجَعْلِ الفعل والفاعل خبراً عنه ، نحو : « نعم الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو ، ونعم غُلاَمُ الْقَوْمِ زَيْدٌ ، وبِئْسَ غُلَامُ الْقَوْمِ عَمْرٌو ، ونعم رَجُلاً زَيْدٌ ، وبئس رَجُلاً عمْرُو » وفى إعرابه وجهان مشهوران :

أحدهما : أنه مبتدأ ، والجملة قبله خَبَرٌ عنه .

والثانى : أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير « هو زيد ، وهو عمرو » أى : الممدوحُ زَيْدٌ ، والمذمومُ عمرو .

ومنع بعضُهم الوَجْهَ الثانى ، وأوْجَبَ الأولَ .

وقيل : هو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : « زيد الممدوح » .

* * *

وَإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَـ « الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى »[1]

إذا تقدَّمَ ما يَدُلُّ على المخصوص بالمدح او الذم أغْنَى عن ذكره آخِراً ، كقوله تعالى فى أيوب : (إنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نعم الْعَبْدُ إنَّهُ أَوَّابٌ) أى : نعم العبد أيوب ؛ فحذف المخصوص بالمدح — وهو أيوب — لدلالة ما قبله عليه .

* * *

(١) « وإن » شرطية « يقدم » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « مشعر » نائب فاعل يقدم « به » جار ومجرور متعلق بمشعر « كفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وهو جواب الشرط « كالعلم » الكاف جارة لقول محذوف ، العلم : مبتدأ « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « المقتنى » فاعل لنعم « والمقتفى » معطوف على المقتنى ، وجملة نعم وفاعلها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول المحذوف المجرور بالكاف ، وتقدير الكلام : كقولك العلم نعم المقتنى

وَاجْعَلْ كَبِئْسَ « سَاءَ » وَاجْعَلْ فَعُلَا
مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلَا[1]

تستعمل « ساء » فى الذم استعمالَ « بئس » ؛ فلا يكون فاعلُها إلا ما يكون فاعلا لبئس — وهو المحلىّ بالألف واللام ، نحو : « ساء الرَّجل زَيْدٌ » والمضافُ إلى ما فيه الألفُ واللام ، نحو : « سَاءَ غُلَامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ » ، والمضمرُ المفسَّرُ بنكرة بعده ، نحو : « سَاءَ رجلاً زَيْدٌ » ومنه قولُه تعالى : (سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا) — ويُذْكَر بعدها المخصوصُ بالذم ، كما يذكر بعد « بئس » ، وإعرابُهُ كما تقدم .

وأشار بقوله : « واجعل فَعُلاَ » إلى أن كلّ فعلٍ ثلاثى يجوز أن يُبْنَى منه فعلٌ على فَعُلَ لقصد المدح أو الذم ، ويُعامَلُ معاملَةَ « نعم ، وبئس » فى جميع ما تقدم لهما من الأحكام ؛ فتقول : « شَرُفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَلَؤُمَ الرَّجُل بكرٌ ، وَشَرُفَ غلام الرجُلِ زَيْدٌ ، وَشَرُفَ رجلا زَيْدٌ » .

ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز فى عَلِمَ أن يقال : « عَلُمَ الرَّجلُ زَيْدٌ » ، بضم عَيْنِ الكلمة ، وقد مَثَّلَ هو وابنُهُ به ، وصَرَّحَ غيرُهُ أنه لا يجوز تحويل « علم ، وجهل ، وسمع » إلى فَعُل بضم العين ؛ لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمالَ أَبْقَتْهَا على كسرة عينها ، ولم تُحَوِّلها إلى الضم ؛ فلا يجوز لنا تحويلُها ،

---

(١) « واجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كبئس » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو مفعوله الثانى « ساء » قصد لفظه : مفعول أول لاجعل « واجعل » الواو عاطفة ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملته معطوفة على جملة اجعل السابق « فعلا » مفعول أول لاجعل « من ذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعلا ، وذى مضاف و « ثلاثة » مضاف إليه « كنعم » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو مفعوله الثانى « مسجلا » حال من نعم .

بل نُبقيها على حالها، كما أبقَوْها؛ فتقول: «عَلِمَ الرجُلُ زَيْدٌ، وَجَهِل الرجُلُ عَمْرٌو، وَسَمِعَ الرجُلُ بكْرٌ».

* * *

وَمِثْلُ نعم «حَبَّذَا»، الْفَاعِلُ «ذَا»،

وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُل: «لاَ حَبَّذَا»(١)

يُقَالُ فى المدح: «حَبَّذَا زَيْدٌ»، وفى الذم: «لاَ حَبَّذَا زَيْدٌ» كقوله:

٢٧٧ — أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلاَ، غَيْرَ أَنَّهُ

إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا

---

(١) «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف و«نعم» قصد لفظه: مضاف إليه «حبذا» قصد لفظه أيضاً: خبر المبتدأ «الفاعل ذا» مبتدأ وخبر «وإن» شرطية «ترد» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذما» مفعول به لترد «فقل» الفاء واقعة فى جواب الشرط، قل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لا» نافية «حبذا» فعل وفاعل، والجملة مقول القول فى محل نصب، وجملة قل ومعمولاته فى محل جزم جواب الشرط.

٢٧٧ — البيت لكنزة — بكاف مفتوحة فنون ساكنة — أم شملة بن برد المنقرى، من أبيات تهجو فيها مية صاحبة ذى الرمة، كذا قال أبو تمام، وقيل: البيت لذى الرمة نفسه، قاله التبريزى شارح الحماسة، وروى بعد بيت الشاهد قوله:

عَلَى وَجْهِ مَيٍّ مَسْحَةٌ مِنْ مَلاَحَةٍ وَتَحْتَ الثِّيَابِ الْعَارُ، لَوْ كَانَ بَادِيَا

اللغة: «الملا» بالقصر — الفضاء الواسع.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «حبذا» فعل وفاعل، والجملة فى محل رفع خبر مقدم «أهل» مبتدأ مؤخر، وأهل مضاف «الملا» مضاف إليه «غير» نصب على الاستثناء «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، وضمير القصة والشأن اسمه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ذكرت» ذكر: فعل ماض مبنى للمجهول، =

واختلف فى إعرابها ؛ فذهب أبو على الفارسى فى البَغْدَاديات ، وابن بَرْهَان ، وابن خروف — وزعم أنه مذهب سيبويه ، وأنَّ مَنْ نَقَل عنه غيرَه فقد أخطأ عليه — واختياره المصنف ، إلى أن « حبّ » فعلٌ ماضٍ ، و « ذا » فاعلُه ، وأما المخصوص فيجوز أن يكون مبتدأ ، والجملة قبله خبرُه ، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدإ محذوف ، وتقديره : « هو زيد » أى : الممدوحُ أو المذمومُ زيدٌ ، واختاره المصنف .

وذهب المبرد فى المقتضب ، وابن السراج فى الأصول ، وابن هشام اللَّخْمِىُّ — واختاره ابن عصفور — إلى أن « حَبَّذا » اسمٌ ، وهو مبتدأ ، والمخصوص خبره ، أو خبرٌ مقدم ، والمخصوص مبتدأ مؤخر ؛ فركبت « حَبّ » مع « ذا » وجعلتا اسماً واحداً .

= والتاء للتأنيث « مى » نائب فاعل ذكر ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « فلا » الفاء واقعة فى جواب إذا ، لا : نافية « حبذا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم « هيا » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب الشرط غير الجازم ، وجملتا الشرط وجوابه فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه .

الشاهد فيه : قوله « حبذا أهل الملا ، ولا حبذا هيا » حيث استعمل « حبذا » فى صدر البيت فى المدح كاستعمال « نعم » واستعمل « لاحبذا » فى عجز البيت فى الذم كاستعمال « بئس » ، ومثل هذا البيت فى استعمال الكلمتين معاً قول الآخر :

أَلا حَبَّــذا عاذِرِى فى الْهَوَى ... وَلاَ حَبَّــذَا الْعَاذِلُ الْجَاهِــلُ

وقال عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

فَظَلْتُ بِمَرْأًى شَائِقٍ وَبَمَسْمَعٍ ... أَلا حَبَّذا مَرْأَى هُنَاكَ وَمَسْمَعُ

ومن هنا تعلم أنه لا يشترط فى فاعل « حبذا » — إذا اعتبرتها كلها فعلا ماضياً — أن يكون مقروناً بأل ، بل لايشترط فيه أن يكون معرفة ، فإن الأول يقول « حبذا عاذرى » فأتى بالفاعل معرفة غير مقترن بأل ، والثانى يقول « حبذا مرأى » فأتى بالفاعل نكرة

وذهب قومٌ —منهم ابن دُرُسْتُوَيْهِ — إلى أن « حبذا » فعلٌ ماضٍ، و «زيد» فاعله؛ فركبت « حَبَّ » مع « ذَا » وجعلتا فعلا ، وهذا أضْعَفُ المذاهب .

* * *

وَأَوْلِ « ذَا » الَمخْصُوصَ ، أَيًّا كَانَ ، لا
تَعْدِلْ بِذَا ؛ فَهْوَ يُضَاهِي المَثَــلاَ[1]

أى : أَوْقِـعِ المخصوصَ بالمدح أو الذم بعد «ذا» على أى حال كان ، من الإفراد ، والتذكير ، والتأنيث ، والتثنية ، والجمع ، ولا تُغَير « ذا » لتغَيُّرِ المخصوصِ ، بل يلزمُ الإفراد والتذكير ، وذلك لأنها أشبهت المَثَلَ ، والمَثَلُ لا يغير ، فـكما تقول « الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللبَنَ » للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ ، تقول : « حَبَّذَا زيد ، [وحبذا هند] والزيدان ، والهندان ، والزيدون ، والهندات » فلا تُخْرِجُ « ذا » عن الإفراد والتذكير ، ولو خرجت لقيل « حَبَّذِى هند ، وحَبَّذَان الزيدان ، وحَبَّتَانِ الهندان ، وحب أولئك الزيدون ، أو الهندات » .

* * *

(١) « أول » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » مفعول ثان تقدم على المفعول الأول «المخصوص» مفعول أول لأول « أيا » اسم شرط ، خبر لكان مقدم عليه « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المخصوص «لا» ناهية «تعدل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بذا » جار ومجرور متعلق بتعدل « فهو » الفاء للتعليل ، هو : ضمير منفصل مبتدأ ، وجملة « يضاهى » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو فى محل رفع خبر المبتدأ « المثلا » مفعول به ليضاهى .

وَمَا سِوَى « ذَا » ارْفَعْ بِحَبَّ ، أَوْ فَجُرْ
بِالبَا ، وَدُونَ « ذَا » انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ(١)

يعنى أنه إذا وَقَعَ بعد « حَبَّ » غيرُ « ذا » من الأسماء جاز فيه وجهان : الرفع بِحَبَّ ، نحو : « حَبَّ زَيْدٌ » والجر بباء زائدة ، نحو : « حَبَّ بِزَيْدٍ » وأصلُ حَبَّ : حَبُبَ ، ثم أدغمت الباء فى الباء فصار حَبَّ .

ثم إن وقع بعد « حَبَّ » ذا وجب فتح الحاء ؛ فتقول : «حَبَّ ذَا » وإن وقع بعدها غيرُ « ذا » جاز ضم الحاء ، وفتحها ؛ فتقول : « حُبَّ زَيْدٌ » و « حَبَّ زَيْدٌ » . وروى بالوجهين قولُه :

٢٧٨ — فَقُلْتُ : اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا ،
وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

---

(١) « ما » اسم موصول : مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله : « ارفع » الآتى « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ، و « ذا » اسم إشارة مضاف إليه « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بحب » جار ومجرور متعلق بارفع « أو » عاطفة « فجر » الفاء زائدة ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالبا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله جر « ودون » الواو عاطفة ، دون : ظرف متعلق بمحذوف حال ، وصاحب الحال محذوف ، ودون مضاف ، و « ذا » مضاف إليه ، والمراد لفظ ذا « انضمام » مبتدأ ، وانضمام مضاف ، و « الحا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وجملة « كثر » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : وانضمام الحاء من « حب » حال كونه دون « ذا » كثير .

٢٧٨ — البيت للأخطل التغلبى ، من كلمة يمدح فيها خالد بن عبد الله بن أسد ، أحد أجواد العرب .

اللغة : « اقتلوها » الضمير يعود إلى الخمر ، وقتلها : مزجها بالماء ؛ لأنه يدفع سورتها ويذهب بحدتها « وحب بها » يروى فى مكانها « وأطيب بها » . =

. . . .

= الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « اقتلوها » فعل أمر وفاعله ومفعوله ، والجملة في محل نصب مقول القول « عنكم ، بمزاجها » جاران ومجروران متعلقان باقتلوا « وحب » الواو حرف عطف ، حب : فعل ماض دال على إنشاء المدح « بها » الباء حرف جر زائد ، وها : فاعل حب ، مبني على السكون في محل رفع « مقتولة » تمييز ، أو حال « حين » ظرف متعلق بحب « تقتل » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخمر ، والجملة في محل جر بإضافة « حين » إليها .

الشاهد فيه : قوله « وحب بها » فإنه يروى بفتح الحاء من « حب » وضمها ، والفاعل غير « ذا » ، وكلا الوجهين — في هذه الحالة — جائز ، فإن كان الفاعل « ذا » تعين فتح الحاء ، وقد ذكر الشارح العلامة — تبعاً للمصنف — ذلك مفصلا .

واعلم أولا أن فاعل « حب » هذه يجوز أن يكون مجروراً بالباء كما في هذا الشاهد وكما في قول الطرماح بن حكيم :

حُبَّ بالزَّوْرِ الَّذِي لا يُرَى مِنْهُ إلاَّ صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامْ

واعلم ثانياً أن هذه الباء زائدة ، لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً كما نعلم ، ولأنه قد ورد من غير الباء في نحو قول ساعدة بن جؤية :

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

فقد دل بيت ساعدة على أن زيادة الباء في فاعل « حب » غير واجب ، حيث جاء فيه فاعل حب — وهو قوله : « من يتجنب » — غير مقترن بالباء .

* * *

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ (١)

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ «أَفْعَلَ» لِلتَّفْضِيلِ ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِي (٢)

يُصَاغُ من الأفعال التى يجوزُ التعجُّبُ منها — للدلالة على التفضيل — وَصْفٌ على وزن « أفْعَلَ »(٣) فتقول : « زَيْدٌ أفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وأكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ » كما تقول : « ماَ أَفْضَلَ زيداً ، وماَ أكْرَمَ خالداً » .

وما امتنعَ بناء فعلِ التَّعَجُّبِ منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه ؛ فلا يُبْنَى من فعل زائد على ثلاثةِ أحْرُفٍ ، كَدَحْرَج واسْتَخْرَج ، ولا من فعل غير متصرف ،

---

(١) هذه الترجمة صارت فى اصطلاح النحاة اسماً لكل ما دل على زيادة ، سواء كانت الزيادة فى فضل كأفضل وأجمل ، أم كانت زيادة فى نقص كأقبح وأسوأ ، والمراد أن أصل الاسم على هذه الزنة ؛ فلا ينافى أنه قد يعرض لها التغير كما فى خير وشر .

(٢) « صغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من مصوغ » جار ومجرور متعلق بصغ ، وفى الكلام موصوف مقدر ، أى : من فعل مصوغ « منه » جار ومجرور متعلق بمصوغ على أنه نائب فاعل له ، إذ هو اسم مفعول « للتعجب » جار ومجرور متعلق بمصوغ « أفعل » مفعول به لصغ « للتفضيل » جار ومجرور متعلق بصغ « وأب » فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « اللذ » اسم موصول — لغة فى الذى — مفعول به لقوله : « ائب » والجملة من « أبى » ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) هذا الوصف اسم لقبوله علامات الأسماء ؛ وهو غير متصرف لكونه ملازماً للوصفية ووزن الفعل ، ويعرف بأنه « الوصف الموازن للفعل تحقيقاً كأفضل أو تقديراً كخير وشر فى نحو قوله تعالى : (أنتم شر مكاناً) وقوله سبحانه : (هو خير مما يجمعون) بدليل مجيئه على الأصل فى قول الراجز :

* بلال خير الناس وابن الأخير *

الدال على زيادة صاحبه فى أصل الفعل » .

كنعم وبئس ، ولا من فعل لا يَقْبَلُ الْمُفَاضلة ، كَمَاتَ وَفَنِيَ ، ولا من فعل ناقص ، كـكان وأخواتها ، ولا من فعل منفى ، نحو : « مَاعَاجَ بِالدَّوَاءِ ، وَمَا ضَرَبَ » ولا من فعل يأتى الْوَصْفُ منه على أفْعَلَ نحو : « حَمِرَ ، وعَوِرَ » ولا من فعل مبنى للمفعول ، نحو : « ضُرِبَ ، وجُنَّ » وَشَذَّ منه قولهم : «هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذَا» فبنوا أفعل التفضيل من « اخْتُصِرَ » وهو زائد على ثلاثة أحرف ، ومبنى للمفعول ، وقالوا: «أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الْغُرَابِ ، وَأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ » فبنوا أفعل التفضيل — شذوذاً — من فعلٍ الْوَصْفُ منه على أفْعَلَ .

* * *

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِـلْ ، لِمَانِـعٍ ، بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ (١)

تَقَدَّمَ — فى باب التعجب — أنه يُتَوَصَّـلُ إلى التعجب من الأفعال التى لم تَستَكمل الشروطَ بـ « أَشَدَّ » ونحوها، وأشار هنا إلى أنه يُتَوَصَّلُ إلى التفضيل من الأفعال التى لم تستكمل الشروط بما يتوصل به فى التعجب ؛ فكما تقول : « مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ » تقول « هو أَشَدُّ استخراجاً من زيد » وكما تقول : « مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ » تقول : « هو أَشَدُّ حُمْرَةً من زيد » لـكن المصدر ينتصب فى باب التعجب بعد « أَشَدَّ » مفعولا ، وههُنَا ينتصب تمييزاً .

* * *

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بقوله : « وصل » الآتى على أنه نائب فاعل له تقدم عليه ، وإنما ساغ ذلك لأن الجار والمجرور يتوسع فيهما « إلى تعجب » جار ومجرور متعلق بوصل ، وجملة « وصل » ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « لمانع » جار ومجرور متعلق بوصل أيضاً « به إلى التفضيل » جاران ومجروران يتعلقان بقوله : « صل » الآتى « صل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

وَأفعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أبدَا — تَقْدِيراً ، أوْ لَفْظاً — بِمِنْ إنْ جُرِّدَا[(١)]

لا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال ؛ الأوّل : أن يكون مجرداً ، الثانى : أن يكون مُضَافاً ، الثالث : أن يكون بالألف واللام .

فإن كان مجرداً فلا بُدَّ أن يتصل به «مِنْ» :لفظاً ، أو تقديراً[(٢)] ، جارَّةً للمفضَّل ، نحو : « زَيْدٌ أفضَلُ مِنْ عمرو ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ أفضَلَ مِنْ عمرو » وقد تحذف « مِنْ » ومجرورُهَا للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً) أى : وأعزُّ منك [نفراً] .

وفُهِمَ من كلامه أن أفعَلَ التفضيل إذا كان بـ « أَلْ » أو مضافاً لا تَصْحَبُه « من[(٣)] » ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ الأفضَلُ من عمرو » ، ولا « زَيْدٌ أفضل الناس من عمرو » .

---

(١) «وأفعل» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأفعل مضاف و «التفضيل» مضاف إليه «صله» صل: فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به «أبداً» منصوب على الظرفية «تقديراً» حال «أو لفظاً» معطوف عليه «بمن» جار ومجرور متعلق بصل «إن» شرطية «جردا» جرد : فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والألف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) يجوز أن يفصل بين أفعل التفضيل ومن الجارة للمفضول بأحد شيئين ، الأول معمول أفعل التفضيل ، نحو قوله تعالى : (النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم) ، والثانى لو الشرطية ومدخولها ، نحو قول الشاعر :

وَلَفُوكِ أطْيَبُ ، لَوْ بَذَلْتِ لَنَا ، مِنْ مَاء مَوْهِبَةٍ عَلَى خَمْرِ

(٣) ربما جاء بعد أفعل التفضيل المقترن بأل أو المضاف من كما فى قول الأعشى ، وسيأتى قريباً ، ونشرحه لك ، وهو الشاهد رقم ٢٨٠ .

وَلَسْتَ بِالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ =

وأكثر ما يكون ذلك(١) إذا كان أفعل التفضيل خبراً ، كالآية الكريمة ونحوها ، وهو كثير فى القرآن ، وقد تُحْذَفُ منه وهو غير خبر ، كقوله:

٢٧٩ — دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلاَ
فَظَلَّ فُؤَادِى فى هَوَاكِ مُضَلَّلاَ

فـ « أَجْمَلَ » أفعلُ تفضيلٍ ، وهو منصوب على الحال من التاء فى « دَنَوْتِ » وحُذِفَتْ منه « مِنْ » ، والتقدير : دنوت أجملَ من البدر ، وقد خلناك كالبدر .

= وكما فى قول سعد القرقرة :

نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِىِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِى السَّدَفِ

كما جاء المجرد من أل والإضافة غير مقرون بمن فى قول امرىء القيس بن حجر الكندى :

عَلَيْهَا فَتًى لَمْ تَحْمِلِ الأَرْضُ مِثْلَهُ أَبَرَّ بِمِيثَاقٍ ، وَأَوْفَى ، وَأَصْبَرَا

(١) يريد « وأكثر ما يكون حذف من مع أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة إذا كان أفعل خبراً — إلخ » .

٢٧٩ — البيت من الشواهد التى لايعلم قائلها .

اللغة : « دنوت » قربت « خلناك » ظننا شأنك كذا « كالبدر » مشابهة له « أجملا » أى أكثر جمالا من البدر ، وهو من معمولات دنوت : أى دنوت حال كونك أجمل من البدر ، وقد خلناك مثل البدر .

الإعراب : « دنوت » فعل وفاعل « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « خلناك » فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول « كالبدر » جار ومجرور متعلق بخلناك وهو مفعول ثان لخال ، والجملة من الفعل ومفعوليه فى محل نصب حال من التاء فى دنوت « أجملا » حال ثانية من التاء « فظل » فعل ماض ناقص « فؤادى » فؤاد : اسم ظل ، وفؤاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فى هواك » الجار والمجرور متعلق بقوله : « مضللا » الآتى ، وهوى مضاف ، والكاف ضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه « مضللا » خبر ظل .

=

ويلزم أفعلُ التفضيلِ المجردُ الإفرادَ والتذكيرَ ، وكذلك المضافُ إلى نكرةٍ ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ ، أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيراً ، وَأَنْ يُوَحَّدَا(١)

فتقول : « زيد أفضلُ من عمرو ، وأفضلُ رَجُلٍ ، وهند أفضل من عمرو ، وأفضل امرأة ، والزيدان أفضل من عمرو ، وأفضل رجلين ، والهندان أفضل من عمرو ، وأفضل امرأتين ، والزَّيْدُونَ أفضل من عمرو ، وأفضل رِجَالٍ ، والهندات أفضل من عمرو ، وأفضل نساء » فيكون «أفعل» فى هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً ، ولا يؤنث ، ولا يثنَّى ، ولا يجمع .

* * *

وَتِلْوُ « أَلْ » طِبْقٌ ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِى مَعْرِفَهْ(٢)

= الشاهد فيه : قوله « أجملا » حيث حذف « من » الجارة للمفضول عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام : أجمل منه ، ونظيره بيت امرىء القيس الذى أنشدناه قريباً ص ١٧٧

(١) « وإن » شرطية « لمنكور » جار ومجرور متعلق بقوله : « يضف » الآتى « يضف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل « أو » عاطفة « جردا » معطوف على يضف « ألزم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح فى محل جزم جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول « تذكيراً » مفعول ثان لألزم « وأن » مصدرية « يوحدا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والمصدر المنسبك من « أن » المصدرية ومعمولها منصوب معطوف على قوله : تذكيراً ، وتقدير الكلام : ألزم تذكيراً وتوحداً ، أى إفراداً .

(٢) « وتلو » مبتدأ ، وتلو مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « طبق » خبر للمبتدأ « وما » الواو عاطفة ، ما اسم موصول : مبتدأ « لمعرفة » جار ومجرور متعلق =

هٰذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى « مِنْ » ، وَإِنْ
لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ[1]

إذا كان أفْعَلُ التفضيل بـ « أل » لزِمَتْ مُطَابَقَتُهُ لما قبله : فى الإفراد ، والتذكير ، وغيرهما ؛ فتقول : زيد الأفضل ، والزيدان الأفْضَلَانِ ، والزيدون الأفْضَلُونَ ، وهند الفُضْلَى ، والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ ، والهندات الفُضَّلُ ، أو الفُضْلَيَاتُ » ، ولا يجوز عدم مطابقتِهِ لما قبله ؛ فلا تقول : « الزيدون الأفضل » ولا « الزيدان الأفْضَلُ » ولا « هند الأفضل » ولا « الهندان الأفضل » ولا « الهنداتُ الأفْضَلُ » ولايجوز أن تقترن به « مِنْ » ؛ فلاتَقُولُ : « زيد الأفضل من عمرو » فأما قولُه :

= بقوله : « أضيف » الآتى « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ذو » خبر المبتدأ الذى هو ما الموصولة ، وذو مضاف و « وجهين » مضاف إليه «عن ذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لوجهين ، وذى مضاف و « معرفة » مضاف إليه ، والتقدير : ذو وجهين منقولين عن ذى معرفة .

(١) « هذا » اسم إشارة مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقديره هذا ثابت ، ونحوه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « نويت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « معنى » مفعول به لنويت ، ومعنى مضاف و « من » قصد لفظه : مضاف إليه ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » شرطية « لم » نافية جازمة « تنو » فعل مضارع مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف يدل عليه ماقبله ، أى : وإن لم تنو معنى من « فهو » الفاء لربط الشرط بالجواب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « طبق » خبر المبتدأ ، وطبق مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بقوله « قرن » الآتى « قرن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ، والمراد بمعنى من ـ الذى قد تنويه وقد لا تنويه ـ هو التفضيل .

٢٨٠ — وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى
وَإِنَّمَا الْعِــــزَّةُ لِلْــكَاثِرِ

فَيُخَرَّجُ على زيادة الألف واللام ، والأصل : ولست بأكْثَرَ منهم ، أو جَعْلِ « منهم » متعلقاً بمحذوفٍ مجردٍ عن الألف واللام ، لا بما دخلت عليه الألف واللامُ ؛ والتقدير : « ولست بالأكْثَرِ أكْثَرَ منهم » .

---

٢٨٠ — البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل ، وذلك فى المنافرة التى وقعت بينهما ، وأمرها مشهور بين المتأدبين ،

اللغة : « الأكثر حصى » كناية عن كثرة عدد الأعوان والأنصار « العزة » القوة والغلبة « الكاثر » الغالب فى الكثرة ، مأخوذ من قولهم : كثرتهم أكثرهم — من باب نصر — أى : غلبتهم كثرة .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « بالأكثر » الباء حرف جر زائد ، الأكثر : خبر ليس « منهم » جار ومجرور متعلق — فى الظاهر — بالأكثر ، وستعرف مافيه « حصى » تمييز « إنما » أداة حصر « العزة » مبتدأ « للكاثر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بالأكثر منهم » فإن ظاهره أنه جمع بين أل الداخلة على اسم التفضيل و « من » الجارة للمفضول عليه ، وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمى مستدلا بهذا البيت ونحوه ، ومنعه الجمهور ، ولهم فى تخريج البيت على مذهبهم ثلاثة توجيهات أشار الشارح العلامة إلى اثنين منها ، وهما الثانى والثالث فى كلامنا الذى نذكره

الأول : لانسلم أن « من » فى قوله : « منهم » هى الجارة للمفضول ، ولكنها تبعيضية ؛ وهى متعلقة بمحذوف يقع حالا من اسم ليس ، والتقدير : ولست بالأكثر حصى حال كونك منهم : أى حال كونك بعضهم .

الثانى : بعد تسليم أن من جارة للمفضول لا نسلم أن أل معرفة ، بل أل فى قوله « بالأكثر » زائدة ، والممنوع هو اقتران من بمدخول أل المعرفة .

الثالث : سلمنا أن أل معرفة ، وأن من جارة للمفضول ، ولكن لا نسلم أن « من » متعلقة بالأكثر المذكور فى الكلام ، ولكنها متعلقة بأكثر منكراً محذوفاً يدل عليه هذا ، وتقدير الكلام على هذا : ولست بالأكثر أكثر منهم .

وأشار بقوله : « وما لمعرفة أضيف — إلخ » إلى أن أفعَلَ التفضيل إذا أضيف إلى معرفة ، وقُصِد به التفضيلُ ، جاز فيه وجهان ؛ أحـدُهما : استعمالُه كالمجرد فلا يطابق ما قبله ؛ فتقول : « الزيدان أفضلُ القوم ، والزيدون أفضلُ القوم ، وهند أفضلُ النساء ، والهندان أفضل النساء ، والهنداتُ أفضلُ النساء » والثانى : استعمالُه كالمقرون بالألف واللام ؛ فتجب مطابقته لما قبله ؛ فتقول : « الزيدان أفْضَلاَ القوم ، والزيدون أفْضَلُو القوم ، وأفَاضِلُ القوم ، وهند فُضْلَى النساء ، والهندان فُضْلَيَا النساء ، والهندات فُضّلُ النساء ، أو فُضْلَيَات النساء » ، ولا يتعين الاستعمالُ الأول ، خلافا لابن السراج ، وقد ورد الاستعمالان فى القرآن ؛ فمن استعماله غَيْرَ مُطَابِقٍ قولُه تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ) ، ومن استعمالِهِ مطابقاً قولُه تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فى كلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا) وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم : « ألاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إلىَّ ، وَأقْرَبِكُمْ مِنِّى مَنَازِلَ يَوْمَ القِيَامَة : أحَاسِنُكُمْ أخْلاَقاً ، الْمُوَطَّئونَ أكْنَافاً ، الَّذِينَ يألَفُونَ ويُؤْلَفُونَ » .

والذين أجازوا الوجهين قالوا : الأفصح المطابقة ، ولهذا عِيبَ على صاحب الفصيح[1] فى قوله : « فاخْتَرْنا أفْصَحَهُنَّ » قالوا : فكان ينبغى أن يأتى بالْفُصْحَى فيقول : « فُصْحَاهُنَّ » .

فإن لم يُقْصَدِ التفضيلُ تعيَّنَتِ المطابقة ، كقولهم : « النَّاقِصُ والأشَجُّ أعْدَلاَ بَنِي مَرْوَان » أى : عَادِلاَ بنى مروان .

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعَدَمِ قَصْدِهِ أشار المصنفُ بقوله : « هذا إذا نويت معنى مِنْ — البيتَ » أى : جوازُ الوجهين — أعنى المطابقةَ وعدَمها —

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، النحوى الكوفى ، وله رسالة صغيرة اشتهرت باسم « فصيح ثعلب » .

مشروطٌ بما إذا نَوى بالإضافة معنى « مِنْ » أى : إذا نُوِيَ التفضيلُ ، وأما إذا لم يُنْوَ ذلك فيلزم أن يكون طِبْقَ ما اقترن به .

قيل : ومن استعمال صيغة أفْعَلَ لغير التفضيل قولُه تعالى : (وَهُوَ الَّذِى يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثم يُعِيدُهُ وَهُوَ أهوَنُ عَلَيْهِ) وقولُه تعالى : (رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ) أى : وهو هَيِّنٌ عليه ، وربكم عالم بكم ، وقولُ الشاعر :

وإن مُدَّتِ الأيْدِى إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بأَعْجَلِهِمْ ؛ إذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أعْجَلُ [٧٧][(١)]

أى : لم أكن بِعَجِلِهِمْ ، وقوله :

٢٨١ — إنَّ الَّذِى سَمَكَ السَّماء بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

(١) تقدم شرح هذا البيت فى باب النواسخ ، وهو الشاهد رقم ٧٧ ، فانظره هناك فى مباحث زيادة الباء فى خبر الناسخ النافى ، والشاهد فيه هنا قوله « بأعجلهم » فإنه فى الظاهر أفعل تفضيل ، ولكن معناه معنى الوصف الخالى من التفضيل ؛ لأن ذلك هو الذى يقتضيه مدح الشاعر نفسه ؛ اذ لو بقى على ظاهره لكان المعنى أنه ينفى عن نفسه أن يكون أسرع الناس إلى الطعام ، وذلك لاينافى أن يكون سريعاً إليه ، وهذا ذم لامدح .

٢٨١ — هذا البيت مطلع قصيدة للفرزدق ، يفتخر فيها على جرير بن عطية بن الخطفى ويهجوه .

اللغة : « سمك » يستعمل فعلا متعديا بمعنى رفع ، ومصدره السمك ، ويستعمل لازماً بمعنى ارتفع ، ومصدره السموك « البيت » أراد به بيت المجد والشرف « دعائمه » الدعائم : جمع دعامة — بكسر الدال المهملة — وهى فى الأصل مايسند به الحائط إذا مال ليمنعه السقوط .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الذى » اسم إن ، وجملة « سمك السماء » من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على الاسم الموصول ومفعوله لا محل صلة الموصول الواقع اسماً لإن ، وجملة « بنى لنا » من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على اسم إن فى محل رفع =

أى : [دعائمه] عزيزة طويلة ، وهل ينقاس ذلك أم لا ؟ قال المبرد : ينقاس ، وقال غيره : لا ينقاس ، وهو الصحيح ، وذكر صاحب الواضح أن النحويين لا يَرَوْنَ ذلك ، وأن أبا عُبَيْدَةَ قال فى قوله تعالى : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) : إنه بمعنى هَيِّن ، وفى بيت الفرزدق — وهو الثانى — إن المعنى عزيزة طويلة ، وإن النحويين رَدُّوا على أبى عبيدة ذلك ، وقالوا : لا حجة فى ذلك [له] .

* * *

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ « مِنْ » مُسْتَفْهِماَ فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَدِّماَ[1]

كَمِثْلِ « مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ » ؟ وَلَدَى إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا[2]

= خبر إن « بيتاً » مفعول به لبنى ، وجملة « دعائمه أعز » من المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة لقوله « بيتاً » وقوله « وأطول » معطوف على قوله « أعز » .

الشاهد فيه : قوله « أعز وأطول » حيث استعمل صيغتى التفضيل فى غير التفضيل ؛ لأنه لايعترف بأن لجرير بيتاً دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزة وأشد طولا ، ولو بقى « أعز وأطول » على معنى التفضيل لتضمن اعترافه بذلك .

(١) « وإن » شرطية « تكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير المخاطب المستتر فيه وجوباً « بتلو » جار ومجرور متعلق بقوله : « مستفهما » الآتى ، وتلو مضاف و « من » قصد لفظه : مضاف إليه « مستفهما » خبر « تكن » « فلهما » الفاء لربط الشرط بالجواب ، والجار والمجرور متعلق بقوله : « مقدماً » الآتى « كن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أبداً » منصوب على الظرفية متعلق بقوله : « مقدماً » الآتى « مقدماً » خبر كن ، والجملة من كن واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « كمثل » الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك مثل « ممن » جار ومجرور متعلق بقوله : « خير » الآتى « أنت » مبتدأ « خير » خبر المبتدأ ، والجملة فى محل جر بإضافة مثل إليها « ولدى » ظرف متعلق بقوله : « ورد » =

تقدَّمَ أن أفعَلَ التفضيلِ إذا كان مجرداً جيء بعده « بِمِنْ » جارةً للمُفَضَّلِ عليه ، نحو : « زيد أفضَلُ من عمرو » ، و « مِنْ » ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف ؛ فلا يجوز تقديمُهُمَا عليه ، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، إلا إذا كان المجرورُ بها اسمَ استفهامٍ ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ؛ فإنه يجب — حينئذ — تقديمُ « مِنْ » ومجرورها ، نحو : « مِمَّنْ أنتَ خَيْرٌ ؟ وَمِنْ أيِّهم أنتَ أفضل ؟ ومن غُلاَمِ أيِّهِمْ أنت أفضل ؟ » وقد ورد التقديمُ شذوذاً في غير الاستفهام ، وإليه أشار بقوله : « ولدى إخبارٍ التقديمُ نَزْراً وردا » ومن ذلك قولُه :

٢٨٢ — فَقَالَتْ لَنَا : أَهْـلاً وَسَهْلاً ، وَزَوَّدَتْ
جَنَى النَّحْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

= الآتى ، ولدى مضاف و « إخبار » مضاف إليه « التقديم » مبتدأ « نزراً » حال من الضمير المستتر فى قوله : « ورد » الآتى « ورد » ورد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التقديم ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله التقديم .

٢٨٢ — البيت للفرزدق ، من أبيات يقولها فى امرأة من بنى ذهل بن ثعلبة قرته وحلته وزودته ، وكان قد نزل من قبل بامرأة ضبية فلم تقره ولم تحمله ولم تزوده .

اللغة : « أهلا ، وسهلا » كلمتان تقولهما العرب فى تحية الأضياف والحفاوة بهم « جنى النحل » ما يجنى منه وهو العسل ، وكنى بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها .

الإعراب : « فقالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « لنا » جار ومجرور متعلق بقال « أهلا وسهلا » منصوبان بفعل محذوف ، والأصل الأصيل فيهما أنهما وصفان لموصوفين محذوفين : أى أتيتم قوما أهلا ونزلتم موضعاً سهلا « وزودت » الواو عاطفة ، زود : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والتاء للتأنيث « جنى » مفعول به لزود ، وجنى مضاف و « النحل » مضاف إليه « بل » =

والتقدير : بل ما زَوَّدَتْ أطْيَبُ منه ؛ وقول ذى الرُّمَّة يصف نسوة بالسمن والكَسَلِ :

٢٨٣ — وَلاَ عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا
قَطُوفٌ ؛ وَأَنْ لاَ شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

= حرف دال على الإضراب الإبطالى « ما » اسم موصول : مبتدأ ، وجملة «زودت» وفاعله المستتر فيه لامحل لها صلة ، والعائد محذوف ، أى زودته « منه » جار ومجرور متعلق بقوله : « أطيب » الآتى « أطيب » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « منه أطيب » حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين بأفعل التفضيل عليه ، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافاً إلى اسم استفهام ، وذلك التقديم شاذ فى غير الاستفهام ، وقد جعل جماعة من النحاة قوله « منه » متعلقاً بقوله « زودت » أى : بل الذى زودت منه ، أى : من شبيه جنى النحل ، وعلى ذلك لا يكون فى البيت شاهدٌ ، ويكون قد جاء على المشهور الفصيح .

ومثل بيت الشاهد قول ابن دريد فى مقصورته :

وَاسْتَنْزَلَ الزَّبَّاءَ قَسْراً وَهْيَ مِنْ عُقَابِ لَوْحِ الْجَوِّ أَعْلَى مُنْتَمَى

فقوله : « من عقاب » متعلق بأعلى ، وقد تقدم عليه ، وليس الكلام استفهاماً ، بل هو خبر كما يظهر بأدنى تأمل .

٢٨٣ — هذا البيت لذى الرمه ، من كلمة له مطلعها :

أَلِلرَّبْعِ ظَلَّتْ عَيْنُكَ الْمَاءَ تَهْمِلُ رَشَاشاً كَمَا اسْتَنَّ الْجُمَانُ الْمُفَصَّلُ ؟

اللغة : « تهمل » تسكب « استن » تبدد ، وتفرق « الجمان » جمع جمانة — بضم الجيم — وهى حبة من الفضة كالدرة « قطوف » بفتح القاف — بطىء ، متقارب الخطو .

المعنى : يصف نساء بالسمن والعبالة ، وكنى عن ذلك بأنهن بطيئات السير كسالى ، فهو يقول : إنه لاعيب فى هؤلاء النساء إلا أن أسرعهن شديدة البطء متكاسلة ، وهذا مما يسميه البلغاء تأكيد المدح بما يشبه الذم ، والعرب تمدح النساء بذلك ؛ لأن هذا عندهم يدل على اليسار والنعمة وعدم الامتهان فى العمل .

الإعراب : « ولا » نافية للجنس « عيب » اسم لا « فيهن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لعيب ، أو متعلق بعيب ، وعلى هذين =

[التقدير : وأن لا شيء أكسلُ منهن] ، وقوله :

٢٨٤ — إذَا سَايَرَتْ أسْماء يَوْماً ظَعِينَةً
فأسماء مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أمْلَحُ

التقدير : فأسماء أملح من تلك الظعينة .

* * *

= الوجهين يكون خبر لا محذوفا ، وهذا متعين على لغة طيء « غير » أداة استثناء « أن » حرف توكيد ونصب « سريعها » سريع : اسم أن ، وسريع مضاف وها مضاف إليه « قطوف » خبر أن ، وأن مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه « وأن » الواو عاطفة ، أن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لا شيء » لا : نافية للجنس ، وشيء : اسم لا « منهن » جار ومجرور متعلق بقوله أكسل الآتى « أكسل » خبر لا ، والجملة من « لا » واسمها وخبرها فى محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة ، وأن المخففة مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مجرور بالعطف على المصدر المنسبك من أن المشددة مع اسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « منهن أكسل » حيث قدم الجار والمجرور المتعلق بأفعل التفضيل عليه ، مع كون المجرور ليس استفهاماً ولا مضافاً إلى الاستفهام ، وذلك شاذ ، وتقدم مثله .

٢٨٤ — هذا البيت لجرير بن عطية ، من كلمة له مطلعها :

أَجِدَّ رَوَاحُ الْبَيْنِ أَمْ لاَ تَرَوَّحُ ؟ نَعَمْ كُلُّ مَنْ يُعْنَى بِجُمْـلٍ مُبَرَّحُ

اللغة : « سايرت » جارت ، وباهت « يوماً » المراد به مجرد الوقت ، نهاراً كان ذلك أم ليلا « ظعينة » أصله الهودج تكون فيه المرأة ، ثم نقل إلى المرأة فى الهودج بعلاقة الحالية والمحلية ، ثم توسعوا فيه فأطلقوه على المرأة مطلقاً : راكبة ، أو غير راكبة ، ويروى بيت الشاهد هكذا :

إذَا سَايَرَتْ أسْماء يَوْماً ظَعَائِناً فأسْماء مِنْ تِلْكَ الظَّعَائِنِ أمْلَحُ

المعنى : يقول : إن أسماء فى غاية الملاحة وتمام الحسن ، ولو أنها باهت بجمالها امرأة أخرى فى وقت أى وقت لبدا تفوقها عليها ، وظهر أنها خير منها ملاحة وأعظم جمالا . =

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ ، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا[١]
كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ[٢]

لا يخلو أفعلُ التفضيلِ من أن يَصْلُحَ لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعَهُ ، أوْلا .

فإن لم يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعَهُ لم يرفع ظاهراً ، وإنما يرفع ضميراً مستتراً نحو : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ففى « أفضل » ضميرٌ مستتر عائد على « زيد » ؛

= الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « سايرت » ساير : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أسماء » فاعل سايرت ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « يوماً » ظرف متعلق بسايرت « ظعينة » مفعول به لسايرت « فأسماء » الفاء واقعة فى جواب إذا ، أسماء : مبتدأ « من تلك » جار ومجرور متعلق بقوله : « أملح » الآتى « الظعينة » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له « أملح » خبر المبتدأ الذى هو قوله أسماء .

الشاهد فيه : قوله « من تلك . . . أملح » حيث قدم الجار والمجرور — وهو قوله : « من تلك » — على أفعل التفضيل — وهو قوله « أملح » — فى غير الاستفهام ، وذلك شاذ ، وقد مضى مثله .

(١) « ورفعه » رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « الظاهر » مفعول المصدر « نزر » خبر المبتدأ « ومتى » اسم شرط ، وهو ظرف متعلق بقوله عاقب الآتى « عاقب » فعل ماض فعل الشرط ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل « فعلا » مفعول به لعاقب « فكثيراً » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، كثيراً : حال من الضمير المستتر فى قوله « ثبت » الآتى « ثبتا » ثبت : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه الظاهر ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « كلن » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مراراً ، لن : حرف نفى ونصب « ترى » فعل مضارع منصوب بلن ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى الناس » جار ومجرور متعلق بترى « من » زائدة « رفيق » مفعول به لترى « أولى » اسم تفضيل ، نعت لرفيق « به » جار ومجرور متعلق بأولى « الفضل » فاعل أولى « من الصديق » جار ومجرور متعلق بأولى .

فلا تقول : « مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبُوهُ » فترفع « أبوه » بـ « أفضلَ » إلا فى لغة ضعيفةٍ حكاها سيبويه .

فإن صَلَحَ لوقوع فعل بمعناه مَوْقِعَهُ صَحَّ أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً ، وذلك فى كل موضع وقَعَ فيه أفْعَلُ بعد نفى أو شبهه ، وكان مرفوعهُ أجنبيًّا ، مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين ، نحو : « مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِى عَيْنِهِ الكُحْلُ منهُ فى عين زيد » فـ « الكحل » : مرفوع بـ « أحسن » لصحة وقوع فعل بمعناه مَوْقِعَهُ ، نحو : « ما رأيت رجلا يَحْسُنُ فى عينه الكحلُ كزيد » ومثله قولُه صلى الله عليه وسلم : « مَا مِنْ أيَّامٍ أَحَبَّ إلى اللهِ فيها الصَّوْمُ منه فى عَشْرِ ذى الحجة » وقولُ الشاعر ، أنشده سيبويه :

٢٨٥ — مَرَرْتُ عَلَى وَادِى السِّبَاعِ ، وَلاَ أَرَى
كَوَادِى السِّبَاعِ — حِينَ يُظْلِمُ — وَادِياَ

---

٢٨٥ — البيتان لسحيم بن وثيل الرياحى .

اللغة : « وادى السباع » اسم موضع بطريق البصرة ، وهو الذى قتل فيه الزبير ابن العوام رضى الله عنه « تئية » — بفتح التاء المثناة ، وكسر الهمزة بعدها ، وتشديد الياء — مصدر تأيا بالمكان . أى : توقف وتمكث وتأنى وتمهل « ساريا » اسم فاعل من سرى : أى سار فى الليل .

المعنى : يقول : مررت على وادى السباع ؛ فإذا هو واد قد أقبل ظلامه ، واشتد حندسه ، فلاتضاهيه أودية ، ولاتماثله فى تمهل من يرده من الركبان ، ولافى ذعر المسافرين أو خوف القادمين عليه ، فى أى وقت ، إلا فى الوقت الذى يقى الله فيه السارين ويؤمن فزعهم ، ويهدىء روعهم .

الإعراب : « مررت » فعل وفاعل « على وادى » جار ومجرور متعلق بمررت ، ووادى مضاف و « السباع » مضاف إليه « ولا » الواو واو الحال ، لا : نافية « أرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « كوادى » جار ومجرور متعلق =

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً وَأَخْوَفَ — إلاّ مَا وَقَى اللهُ — سَارِيَا

فـ « رَكْبٌ » مرفوع بـ « أَقَلَّ » ؛ فقول المصنف « ورفعه الظاهر نزرٌ » إشارة إلى الحالة الأولى ، وقوله : « ومتى عاقب فعلا » إشارة إلى الحالة الثانية .

* * *

= بمحذوف يقع مفعولا ثانياً لأرى إذا قدرتها علمية ، ويقع حالا من قوله : « واديا » الآتى إذا قدرت رأى بصرية ، ووادى مضاف و « السباع » مضاف إليه « حين » ظرف زمان متعلق بمحذوف حال أخرى من « واديا » الآتى ، وجملة « يظلم » مع فاعله المستتر فيه فى محل جر بإضافة « حين » إليها « واديا » مفعول أول لأرى مؤخر عن المفعول الثانى « أقل » نعت لقوله واديا ، وهو أفعل تفضيل « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « ركب » الآتى « ركب » فاعل لأقل ، وجملة « أتوه » من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع صفة لركب « تئية » تمييز لأفعل التفضيل « وأخوف » معطوف على « أقل » وقوله « إلا » أداة إستثناء ملغاة « ما » مصدرية ظرفية « وقى » فعل ماض « الله » فاعل وقى ، وما المصدرية مع مدخولها فى تأويل مصدر ، أى وقاية الله ، وهذا المصدر منصوب على أنه نائب عن ظرف الزمان لكثرة نيابة المصدر عن ظرف الزمان ، كقدوم الحاج وطلوع البسر ، وإما منصوب على نزع الخافض ، وأصل الكلام : إلا فى وقاية الله ، أى فى وقت وقاية الله ، والمستثنى منه محذوف ، وتقديره : وأخوف فى كل وقت إلا فى وقت وقاية الله «ساريا» قيل : هو مفعول به لوقى ، وأحسن من هذا أن يكون تمييزاً لأفعل التفضيل الذى هو أخوف .

الشاهد فيه : قوله « أقل به ركب » حيث رفع أفعل التفضيل اسماً ظاهراً .

(التوابع)

النعت

يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُوَلْ نَعْتٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلْ[1]

التابع هو : الاسم المشارِكُ لما قبله فى إعرابه مطلقاً ؛

فيدخل فى قولك : « الاسم المشارِك لما قبله فى إعرابه » سائرُ التوابع، وخبرُ المبتدأ، نحو : « زيد قائم » ؛ وحالُ المنصوب، نحو : « ضَرَبْتُ زيداً مُجَرَّداً » .

ويخرج بقولك : « مطلقاً » الخبرُ وحالُ المنصوب ؛ فإنهما لا يشاركان ما قبلهما فى إعرابه مطلقاً ، بل فى بعض أحواله ، بخلاف التابع ؛ فإنه يشارك ما قبله فى سائر أحواله من الإعراب ، نحو : « مَرَرْتُ بزيدٍ الكريمِ ، ورأيتُ زيداً الكريمَ ، وجاء زيدٌ الكريمُ » .

---

(١) « يتبع » فعل مضارع « فى الإعراب » جار ومجرور متعلق بيتبع « الأسماء » مفعول به ليتبع « الأول » نعت للأسماء « نعت » فاعل يتبع « وعطف ، وتوكيد ، وبدل » معطوفات على نعت .

واعلم أن الأسماء وحدها تجرى فيها جميع أنواع التوابع ، فلذلك خصها بالذكر ، فلا يقدح فى كلامه أن التوكيد اللفظى والبدل وعطف النسق تجرى فى غير الأسماء ، إذ المراد أن هذه الأنواع كلها لا تجرى فى غير الأسماء ، وذلك لا ينافى أن بعضها يجرى فى غير الأسماء .

ثم اعلم أن قوله « الأول » إشارة إلى أن المتبوع من حيث هو متبوع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه ، ومن أجل هذا امتنع فى الفصيح تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، خلافاً للكوفيين ، كما امتنع تقديم بعض النعت على المنعوت إذا كان النعت متعدداً ، خلافاً لصاحب البديع .

والتابع على خمسة أنواع : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل .

* * *

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ[1]

عَرَّفَ النعتَ بأنه « التابعُ ، المكمِّلُ متبوعَهُ : ببيان صفة من صفاته » نحو : « مررت برجلٍ كريمٍ » ، أو من صفات ماتعلق به — وهو سَبَبِيُّهُ — نحو : « مررتُ برجلٍ كريمٍ أبُوهُ » .

فقوله : « التابع » يشملُ التوابعَ كلَّها ، وقوله : « المكمل — إلى آخره » مُخْرِجٌ لما عدا النعت من التوابع[2] .

والنعت يكون للتخصيص ، نحو : « مررت بزيدٍ الخياطِ » وللمدح ، نحو : « مررت بزيد الكريمِ » ومنه قوله تعالى : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ) وللذمِّ ، نحو : « مررت بزَيدٍ الفاسِقِ » ومنه قوله [تعالى] : (فاستَعِذْ بِاللهِ

---

(١) « فالنعت » مبتدأ « تابع » خبر المبتدأ « متم » نعت لتابع ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ما » اسم موصول : مفعول به لمتم ، وجملة « سبق » وفاعله المستتر فيه لامحل لها صلة للموصول « بوسمه » بوسم : جار ومجرور متعلق بمتم ؛ ووسم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، « أو وسم » معطوف على وسمه ، ووسم مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق باعتلق « اعتلق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) إنما خرج بقية التوابع بهذه العبارة لأنه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق بالمتبوع ، ولهذا وجب في النعت ان يكون مشتقاً ليدل على الذات وعلى المعنى القائم بها .

فإن قلت : فقد يكون عطف البيان والبدل مشتقين ، فالجواب أنهما — وإن جاز ذلك فيهما — لا يقصد بهما التكميل بإيضاح المتبوع أو تخصيصه وضعاً .

مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) وللترحُّم نحــو : « مررت بِزَيْدٍ المسكين » وللتأكيد ، نحــو : « أمسِ الدابرُ لا يَعُودُ » وقوله تعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)[1] .

* * *

وَلْيُعْـــطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا
لِمَا تَلاَ ، كـ « امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا »[2]

النعت يجب فيه أن يَتْبَعَ ما قبله فى إعرابه ، وتعريفِهِ أو تنكيرِهِ ، نحــو : « مررت بقوم كُرَمَاء ، وَمَرَرت بزيدٍ الكريم » فلا تُنْعَتُ المعرفة بالنكرة ، فلا تقول : « مَرَرْتُ بزيدٍ كريم » ، ولا تُنْعَتُ النكرةُ بالمعرفة ؛ فلا تقول : « مَرَرْتُ برجلٍ الكريم » .

* * *

---

(١) إنما كان قوله : (واحدة) تأكيداً لأن الواحدة مفهومة من (نفخة) بسبب تحويل المصدر الذى هو النفخ إلى زنة المرة ؛ لأن (نفخة) ليس من المصادر التى وضعت مقترنة بالتاء كرحمة .

(٢) « وليعط » الواو عاطفة أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يعط : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بحذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول « فى التعريف » جار ومجرور متعلق بيعط « والتنكير » معطوف على التعريف «ما» اسم موصول : مفعول ثان ليعط «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الواقع مفعولا ، وجملة « تلا » وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ما المجرورة محلا باللام « كامرر » الكاف جارة لقول محذوف، امرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بقوم» جار ومجرور متعلق بامرر « كرما» صفة لقوم، وأصله كرماء، وقد قصره للضرورة.

وَهْوَ — لَدَى التَّوْحِيدِ ، والتَّذْكِيرِ ، أَوْ سِوَاهُمَا — كَالْفِعْلِ ، فَاقْفُ مَا قَفَوْا[1]

تَقَدَّمَ أن النعت لا بُدَّ من مطابقته للمنعوت فى الإعراب ، والتعريف أو التنكير ، وأما مطابقته للمنعوت فى التوحيد وغيره — وهى : التثنية ، والجمع — والتذكير وغيره — وهو التأنيث — فحكمُهُ فيها حكم الفعل .

فإن رفع ضميراً مستتراً طابقَ المنعوتَ مطلقاً ، نحو : « زَيْدٌ رَجُلٌ حَسَنٌ ، والزيدان رجلانِ حَسَنَانِ ، والزيدون رجال حَسَنُونَ ، وهند امرأة حَسَنَةٌ ، والهندان امرأتان حَسَنَتَانِ ، والهندات نساء حَسَنَاتٌ » ؛ فيطابق فى : التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، كما يطابق الفعلُ لو [جئت مكان النعت بفعل فـ] قُلْتَ : « رجل حَسُنَ ، ورجلان حَسُنَا ، ورجال حَسُنُوا ، وامرأة حَسُنَتْ ، وامرأتانِ حَسُنَتَا ، ونساء حَسُنَّ » .

وإن رَفَعَ [أى النعتُ اسماً] ظاهراً كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر ، وأما فى التثنية والجمع فيكون مفرداً ؛ فيجرى مجرى الفعل إذا رفع ظاهراً ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ » ، كما تقول : « حَسُنَتْ أُمُّهُ » ، و « بامرأتينِ حَسَنٍ أَبَوَاهُمَا ، وبرجال حَسَنٍ آبَاؤُهُمْ » ، كما تقول : « حَسُنَ أَبَوَاهُمَا ، وحَسُنَ آباؤهم » .

---

(١) « وهو » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « لدى » ظرف متعلق بما يتعلق به الخبر الآتى ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر ، ولدى مضاف و « التوحيد » مضاف إليه « والتذكير » معطوف على التوحيد « أو » عاطفة « سواهما » سوى : معطوف على التذكير ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « كالفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو الضمير المنفصل « فاقف » فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة وهو الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لاقف ، وجملة « قفوا » من الفعل والفاعل لا محل لها صلة ما الموصولة الواقعة مفعولا ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، والتقدير : فاقف ماقفوه .

فالحاصلُ أن النعت إذا رفع ضميرا طَابَقَ المنعوتَ فى أربعة من عشرة[1] : واحِدٍ من ألقاب الإعراب — وهى : الرفع ، والنصب ، والجر — ووَاحِدٍ من التعريفِ والتنكير ، ووَاحِدٍ من التذكير والتأنيث ، ووَاحِدٍ من الإفراد والتثنية والجمع .

وإذا رفع ظاهراً طَابَقَه فى اثنين من خمسة : وَاحِدٍ من ألقاب الإعراب ، ووَاحِدٍ من التعريف والتنكير ، وأما الخمسة الباقية — وهى : التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع — فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً : فإن أسْنِدَ إلى مؤنث أنث ، وإن كان المنعوت مذكراً ، وإن أسند إلى مذكر ذُكِّرَ ، وإن كان المنعوت مؤنثاً ، وإن أسند إلى مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع — أفرد ، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك .

* * *

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ وَشِبْهِهِ ، كَذَا ، وَذِى ، وَالْمُنْتَسِبْ[2]

(١) إذا لم يمنع من الموافقة فى بعضها مانع ، فالوصف الذى يستوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح ومكسال ، لا يؤنث ولو كان موصوفه مؤنثاً ، وأفعل التفضيل المضاف إلى نكرة كأفضل رجل أو رجلين أو رجال ، أو المجرد من أل والإضافة ، لا يثنى ولا يجمع ولو كان المنعوت مثنى أو مجموعاً .

(٢) « وانعت » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بمشتق » جار ومجرور متعلق بانعت « كصعب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كصعب « وذرب » معطوف على صعب « وشبهه » الواو عاطفة ، شبه : معطوف على مشتق ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كذا ، والمراد بذا اسم الإشارة « وذى ، والمنتسب » معطوفان على « ذا » ، والمراد بذى التى بمعنى صاحب والتى هى من الأسماء الستة .

لا يُنْعَتُ إلا بمشتق لفظاً ، أو تأويلا .

والمراد بالمشتق هنا : ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على مَعْنًى وصاحبه : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعل التفضيل .

والمُؤَوَّل بالمشتق : كاسم الإشارة ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هٰذَا » أى المشَارِ إليه ، وكذا « ذو » بمعنى صاحب ، والموصولة[1] ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِى مَالٍ » أى : صَاحِبِ مال ، و « بِزَيْدٍ ذُو قَامَ » أى : القائم ، والمنتسب ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ » أى : مُنْتَسِبٍ إلى قريش .

* * *

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا[2]

تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالا ، وهى مُؤَوَّلَةٌ بالنكرة ، ولذلك لا يُنْعَتُ بها إلا النكرة ، نحو : « مررت برجل قَامَ أبوه » أو « أبوه قائم » ولا تنعت بها المعرفة ؛ فلا تقول : « مررت بزيد قام أبوه ، أو أبوه قائم » وزعم بعضهم

---

(١) قول الناظم « وذى » لا يشمل ذو الموصولة إلا على القول بأنها معربة ، أما على القول ببنائها - وهو الفصيح - فكان يجب أن يقول « كذا ، وذو » ومثل ذو الموصولة فى جواز النعت بها كل الموصولات المقترنة بأل كالذى والتى وفروعهما ، وكذا أل الموصولة ، بخلاف من وما وأى .

(٢) « ونعتوا » فعل وفاعل « بجملة » جار ومجرور متعلق بنعتوا « منكراً » مفعول به لنعتوا « فأعطيت » أعطى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى جملة ، وهو المفعول الأول « ما » اسم موصول : مفعول ثان لأعطيت « أعطيته » فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى جملة ، وهو نائب فاعل أعطى ، وهو المفعول الأول ، والهاء مفعول ثان ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « خبراً » حال من نائب الفاعل .

أنه يجوز نَعْتُ المعرَّفِ بالألف واللام الجنسية بالجملة ، وجَعَلَ منه قولَه تعالى : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) ، وقولَ الشاعر :

٢٨٦ — وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي
فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي

---

٢٨٦ — يروى هذا البيت أول بيتين ، وينسبان لرجل سلولى من غير أن يعين أحد اسمه ، والثانى :

غَضْبَانُ مُمْتَلِئًا عَلَيَّ إهَابُهُ إِنِّى — وحَقِّكَ — سُخْطُهُ يُرْضِينِي

وقد رواه الأصمعى فى الأصمعيات ثالث خمسة أبيات ، ونسبها لشمر بن عمر الحنفى ، وانظر الأصمعيات (ص ٦٤ ليبسك عام ١٩٠٢ ، وانظر الأصمعية رقم ٣٨ طبع مصر) .

اللغة : « اللئيم » الشحيح ، الدنىء النفس ، الخبيث الطباع « إهابه » الإهاب — بزنة كتاب — الجلد ، وامتلاؤه عليه كناية عن شدة غضبه ، وكثير موجدته وحنقه .

المعنى : يقول : والله إنى لأمر على الرجل الدنىء النفس الذى من عادته أن يسبنى فأتركه وأذهب عنه وأرضى بقولى لنفسى : إنه لا يقصدنى بهذا السباب .

الإعراب : « ولقد » الواو واو القسم ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « أمر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « على اللئيم » جار ومجرور متعلق بأمر « يسبنى » جملة من فعل مضارع وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة للئيم ، وستعرف ما فيه « فضيت » فعل وفاعل « ثمت » حرف عطف ، والتاء لتأنيث اللفظ « قلت » فعل ماض ، وفاعله « لا » نافية « يعنينى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللئيم ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « اللئيم يسبنى » حيث وقعت الجملة نعتاً للمعرفة ، وهو المقرون بأل ، وإنما ساغ ذلك لأن أل فيه جنسية ؛ فهو قريب من النكرة . كذا قال جماعة : منهم ابن هشام الأنصارى ، وقال الشارح العلامة : إنه يجوز أن تكون الجملة حالية ، والذى نرجحه هو ما ذهب إليه غير الشارح من تعين كون الجملة نعتاً فى هذا البيت ؛ لأنه =

فـ « منساخ » صفة « لليل » ، و « يسبنى » : صفة « للئيم » ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كون « نساخ » ، و « يسبنى » حالين .

وأشار بقوله : « فأعطيت ما أعطيته خبراً » إلى أنه لا بد للجملةِ الواقعة صفةً من ضميرٍ يَرْبِطُها بالموصوف ، وقد يحذف للدَّلالة عليه ، كقوله :

٢٨٧ — وَمَا أَدْرِى أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا ؟؟

= الذى يلتئم معه المعنى المقصود ، ألا ترى أن الشاعر يريد أن يتمدح بالوقار وأنه شديد الاحتمال للأذى ، وهذا إنما يتم له إذا جعلنا اللئيم منعوتاً بجملة « يسبنى » إذ يصير المعنى أنه يمر على اللئيم الذى شأنه سبه وديدنه النيل منه ، ولا يتأتى هذا إذا جعلت الجملة حالا ؛ إذ يكون المعنى حينئذ أنه يمر على اللئيم فى حال سبه إياه لأن الحال قيد فى عاملها فكأن سبه حاصل فى وقت مروره فقط ، نعم يمكن أن يقال : إنه لو تحمل ومضى فى هذه الحال فهو فى غيرها أشد تحملا ، ولكن هذه دلالة التزامية ، والدلالة الأولى وضعية .

٢٨٧ — البيت لجرير بن عطية ، من كلمة له مطلعها :

أَلاَ أَبْلِغْ مُعَاتَبَتِى وَقَوْلِى بَنِى عَمِّى ؛ فَقَدْ حَسُنَ الْعِتَابُ

اللغة : « تناء » بعد « طول الدهر » يروى فى مكانه « وطول العهد . . . » .

المعنى : يقول : أنا لا أعلم ما الذى غير هؤلاء الأحبة ، أهو التباعد وطول الزمن ؟ أم الذى غيرهم مال أصابوه وحصلوا عليه ، فأبطرهم الغنى ، وأنساهم حقوق الألفة وواجب المودة .

الإعراب : « وما » نافية « أدرى » فعل مضارع — بمعنى أعلم — وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أغيرهم » الهمزة للاستفهام ، وقد علقت درى عن العمل فيما بعدها ، غير : فعل ماض ، هم : مفعول به « تناء » فاعل غير ، والجملة سدت مسد مفعولى أدرى « وطول » الواو عاطفة ، طول : معطوف على تناء ، وطول مضاف ، و « العهد » مضاف إليه « أم » عاطفة ، وهى — هنا — متصلة « مال » معطوف على طول الدهر « أصابوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل رفع صفة لمال ، وقد حذف المفعول ، والأصل : أم مال أصابوه ، وهذا الضمير هو الرابط بين جملة النعت والمنعوت . =

التقدير : أم مالٌ أصابوه ، فَحَذَفَ الهاء ، وكقوله عز وجل : (وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) أى : لا تجزى فيه ، فحذف « فيه » .

وفى كيفية حذفه قولان ؛ أحدهما : أنه حذف بجملته دفعة واحدة ، والثانى : أنه حذف على التدريج ؛ فحذف « فى » أولا ، فاتصل الضمير بالفعل ، فصار « تجزيه » ثم حذف هذا الضمير المتصل ، فصار تجزى .

* * *

وَامْنَـــعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ
وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ(١)

= الشاهد فيه : قوله « مال أصابوا » حيث أوقع الجملة نعتاً لما قبلها ، وحذف الرابط الذى يربط النعت بالمنعوت ، وأصل الكلام : مال أصابوه ، والذى سهل الحذف أنه مفهوم من الكلام ، وأن العامل فيه فعل متصرف ، والفعل المتصرف يتصرف فى معموله بالتقديم وبالحذف .

ومثل هذا قول الشنفرى الأزدى :

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفُ

تقدير هذا الكلام عندنا : أخطأ الغار مطنفها ، أى دليلها ، وبعض النحاة يقولون : أل فى الغار عوض عن المضاف إليه ، وأصل الكلام : أخطأ غارها .

(١) « امنع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « هنا » ظرف مكان متعلق بامنع « إيقاع » مفعول به لامنع ، وإيقاع مضاف و « ذات » مضاف إليه ، وذات مضاف و « الطلب » مضاف إليه « وإن » شرطية « أتت » أتى : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء للتأنيث « فالقول » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، القول : مفعول مقدم على عامله « أضمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « تصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

لا تقع الجملةُ الطلبيةُ صفةً ؛ فلا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ اضْرِبْهُ » ، وتقع خبراً خلافاً لابن الأنبارى ؛ فتقول : « زَيْدٌ اضْرِبْهُ » ، ولما كان قوله : « فأعطيت ما أعطيته خبراً » يُوهِمُ أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة قال : « وامنع هنا إيقال ذات الطلب » أى : امنع وقوعَ الجملةِ الطلبيةِ فى باب النعت ، وإن كان لا يمتنع فى باب الخبر ، ثم قال : فإن جاء ما ظاهره أنه نُعِتَ فيه بالجملة الطلبية فَيُخَرَّجُ على إضمار القول ، ويكون [القَوْل] المضمرُ صفةً ، والجملة الطلبية معمولَ القولِ المضمرِ ، وذلك كقوله :

٢٨٨ — حَتَّى إذَا جَنَّ الظَّلاَمُ وَاخْتَلَطْ
جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

---

٢٨٨ — البيت لراجز لم يعينه أحد من الرواة الذين وقفنا على كلامهم .

اللغة : « جن الظلام » ستر كل شيء ، والمراد أقبل « اختلط » كناية عن انتشاره واتساعه « مذق » هو اللبن الممزوج بالماء . شبهه بالذئب لاتفاق لونهما ؛ لأن فيه غبرة وكدرة .

المعنى : يصف الراجز بالشح والبخل قوماً نزل بهم ضيفاً ، فانتظروا عليه طويلا حتى أقبل الليل بظلامه ، ثم جاءوه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب فى لونه ؛ لكدرته وغبرته ، يريد أن الماء الذى خلطوه به كثير .

الإعراب : « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « جن » فعل ماض « الظلام » فاعل جن ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجملة « اختلط » وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو « جاءوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « بمذق » جار ومجرور متعلق بجاء « هل » حرف استفهام « رأيت » فعل ماض وفاعله « الذئب » مفعول به لرأيت «قط» استعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفى الداخل على الماضى ، والذى سهل هذا أن الاستفهام قرين النفى فى كثير من الأحكام ، وهو ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق برأى ، وسكونه للوقف وجملة « هل رأيت الذئب قط » فى محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق ، والتقدير : بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط .

=

فظاهرُ هذا أن قوله : « هَـلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ » صفة لـ « مَذْقٍ » ، وهى جملة طَلَبية ، ولـكن ليس هو على ظاهره ، بل « هَـلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ » مقُول لقول مضمر هو صفة لـ « مَذْقٍ » ، والتقدير : بِمَذْقٍ مَقُولٍ فيه هل رأيت الذئب قط .

فإن قلت : هل يلزم هذا التقدير فى الجملة الطلبية إذا وقعت فى باب الخبر ؛ فيـكون تقدير قولك : « زَيْدٌ اضْرِبْهُ » زيد مقول فيه اضْرِبْهُ ؟

فالجواب أن فيه خلافاً ؛ فمذهب ابن السراج والفارسى التزامُ ذلك ، ومذهب الأكثرين عدمُ التزامِهِ .

* * *

وَنَعَتُوا بِمَصْـــدَرٍ كَثِيرَا فَالْتَزَمُوا الإفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا(١)

= الشاهد فيه : قوله « بمذق هل رأيت . . . إلخ » فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعتاً للنكرة ، وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف ، وهذه الجملة معمولة له ، على ما بيناه فى الإعراب ، والقول يحذف كثيراً ويبقى معموله .

وهذا أحد الفروق بين النعت والخبر ؛ فإن الخبر يجىء جملة طلبية على الراجح من مذاهب النحاة ؛ إذ لم يخالف فى هذا إلا ابن الأنبارى ، والسر فى هذا أن الخبر حكم ، وأصله أن يكون مجهولا فيقصد المتكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام ؛ أما النعت فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه ؛ فلا بد من أن يكون معلوماً للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه ، والإنشائية لا تعلم قبل التكلم بها .

(١) « ونعتوا » فعل وفاعل « بمصدر » جار ومجرور متعلق بنعتوا « كثيراً » نعت لمحذوف : أى نعتاً كثيراً « فالتزموا » فعل وفاعل « الإفراد » مفعول به لالتزموا « والتذكيرا » معطوف عليه .

يكثر استعمالُ المصدرِ نعتاً ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ ، وبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ ، وبِرِجَالٍ عَدْلٍ ، وبِامْرَأَةٍ عَدْلٍ ، وبِامْرَأَتَيْنِ عَدْلٍ ، وبِنِسَاءٍ عَدْلٍ » ويلزمُ حينئذٍ الإفرادَ والتذكيرَ ، والنعت به على خلاف الأصل ؛ لأنه يدلُّ على المعنى ، لا على صاحبه ، وهوَ مؤول : إما على وضع « عَدْلٍ » موضعَ « عَادِلٍ » أو على حذف مضاف ، والأصل : مررت برجلٍ ذِى عَدْلٍ ، ثم حذف « ذى » وأقيم « عدل » مُقامه ، وإما على المبالغة بجعل العين نفسَ المعنى : مجازاً ، أو ادّعاءً(١) .

* * *

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ : إِذَا اخْتَلَفْ
فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ ، لاَ إِذَا ائْتَلَفْ(٢)

---

(١) حاصل ما ذكره الشارح كغيره من النحاة أن الوصف بالمصدر خلاف الأصل والأصل هو الوصف بالمشتق ، وأن الوصف بالمصدر مؤول بأحد ثلاث تأويلات :

أولها: أن المصدر الدال على الحدث أطلق وأريد منه المشتق الذى هو الدال على الذات ، وهذا مجاز من باب إطلاق المعنى وإرادة محله ، أو من باب إطلاق اللازم وإرادة الملزوم .

وثانيها : أنه على تقدير مضاف ، وهو على هذا مجاز بالحذف .

والثالث : أنه على المبالغة ، ولا مجاز فى هذا .

(٢) « نعت » مبتدأ ، ونعت مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « واحد » مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « اختلف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نعت واحد ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « فعاطفا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، عاطفاً : حال تقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر فى قوله فرق « فرقه » فرق : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ « لا » عاطفة « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط ، وجملة « ائتلف » وفاعله المستتر فيه شرط إذا ، والجواب محذوف .

إذا نُعِتَ غيرُ الواحدِ : فإمّا أن يختلف النعتُ ، أو يتّفق .

فإن اختلف وَجَبَ التفريقُ بالعطف ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بالزَّيْدَيْنِ الكَرِيمِ والبَخِيل ، وبرجال فقيه وكاتبٍ وشاعرٍ » .

وإن اتفق جيء به مثنى ، أو مجموعا ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ ، وبِرِجَال كُرَمَاءَ » .

* * *

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى
وَعَمَلٍ ، أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا[1]

إذا نُعِتَ معمولان لعاملين متّحِدَى المعنَى والعملِ ، أتبع النعتُ المنعوتَ : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، نحو : « ذَهَبَ زَيْدٌ وَانْطَلَقَ عَمْرٌو الْعَاقِلاَنِ ، وحَدّثْتُ زَيْداً وكلمت عمراً الكَرِيمَيْنِ ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ وجُزْتُ عَلَى عَمْرٍو الصّالحين » .

فإن اختلف معنى العاملين ، أو عملُهما — وجب القطعُ وامتنعَ الإتباعُ ؛ فتقول : « جاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرٌو الْعَاقِلَيْنِ » بالنصب على إضمار فعل ، أى : أعنى العاقلين ، وبالرفع على إضمار مبتدأ ، أى : هما العاقلانِ ، وتقول : « انطَلَقَ زَيْدٌ وكلمتُ عمراً الظّرِيفَيْنِ » أى : أعنى الظريفين ، أو « الظريفان »

---

(١) « نعت » مفعول مقدم لقوله « اتبع » الآتى ، ونعت مضاف و « معمولى » مضاف إليه ، ومعمولى مضاف و « وحيدى » مضاف إليه ، على تقدير موصوف محذوف ، أى معمولى عاملين وحيدى ، ووحيدى مضاف و « معنى » مضاف إليه « وعمل » معطوف على معنى « أتبع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بغير » جار ومجرور متعلق بأتبع ، وغير مضاف و « استثنا » مضاف إليه ، وقصره للضرورة ، والمراد: أتبع بغير استثناء معمولى عاملين متحدين فى المعنى والعمل .

أى : هما الظريفان ، و « مَرَرْتُ بزَيْدٍ وجاوَزْت خالداً الكَاتبَيْنِ ، أو الكَاتبان » .

* * *

وَإنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ[1]

إذا تكررت النعوتُ — وكان المنعوتُ لا يَتَّضِحُ إلا بها جميعاً — وجب إتباعُها كلها ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بزَيْدٍ الْفَقِيهِ الشاعر الكاتب » .

* * *

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا ، أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا[2]

(١) « وإن » شرطية « نعوت » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده : أى وإن كثرت نعوت ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جزم فعل الشرط « كثرت » كثر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى نعوت ، والجملة لا محل لها مفسرة « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق ، وجملة « تلت » وفاعله المستتر فيه فى محل نصب حال « مفتقرا » مفعول به لتلت « لذكرهن » الجار والمجرور متعلق بمفتقر ، وذكر مضاف والضمير مضاف إليه « أتبعت » أتبع : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والتاء للتأنيث ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « واقطع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « اتبع » معطوف على اقطع « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنعوت « معيناً » خبر يكن « بدونها » الجار والمجرور متعلق بمعين ، ودون مضاف والضمير مضاف إليه « أو » عاطفة « بعضها » بعض : مفعول مقدم لاقطع ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « اقطع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « معلناً » حال من الضمير المستتر فى اقطع ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

إذا كان المنعوتُ مُتَّضِحاً بدونها كلها ، جاز فيها جميعِها : الإتباعُ ، والقَطْعُ(١) ، وإن كان معيناً ببعضها دون بعضٍ وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباعُ ، وجاز فيما يتعين بدونه : الإتباعُ ، والقَطْعُ .

* * *

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا
مُبْتَدَأً ، أَوْ نَاصِباً ، لَنْ يَظْهَرَا(٢)

أى : إذا قُطِع النعتُ عن المنعوت رُفِعَ على إضمار مبتدأ ، أو نُصِب على إضمار فعل ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ ، أو الكَرِيمَ » أى : هو الكريمُ ، أو أعنى الكريمَ .

---

(١) أنت تعلم أن المنعوت قد يكون معرفة وقد يكون نكرة ، وتعلم ــ مع ذلك ــ أن القصد من نعت المعرفة توضيحها ، وأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها ، والتوضيح قد يحتاج إلى كل النعوت وقد يحتاج إلى بعضها ، لا جرم كان نعت المعرفة على التفصيل الذى ذكره الشارح : إن احتاج المنعوت إلى جميعها وجب فى جميعها الإتباع ، وإن احتاج إلى بعضها وجب فى ذلك البعض الإتباع وجاز فيما عداه الإتباع والقطع ، وأما النكرة فيجب فى واحد من نعوتها الإتباع ، ويجوز فيما عداه الإتباع والقطع ؛ لأن التخصيص المقصود بنعت النكرة لا يستدعى أكثر من نعت واحد .

(٢) « وارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة معطوفة بأو على الجملة قبلها « إن » شرطية « قطعت » قطع : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، وجواب الشرط محذوف « مضمراً » حال من التاء فى « قطعت » وفيه ضمير مستتر فاعل « مبتدأ » مفعول به لمضمر « أو » عاطفة « ناصباً » معطوف على قوله مبتدأ ، وجملة « لن يظهرا » من الفعل والفاعل فى محل نصب نعت للمعطوف عليه والمعطوف معاً ، فالألف ضمير الاثنين ، أو لأولها فالألف للاطلاق ، والأول من الإعرابين أولى .

وقولُ المصنف « لَنْ يَظْهَرَا » معناهُ أنه يجب إضمار الرافع أو الناصب، ولا يجوز إظهاره ، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ » أو ذم ، نحو : « مَرَرْتُ بِعَمْرٍو الخَبِيثُ » أو تَرَحُّمٍ ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ » فأما إذا كان لتخصيصٍ فلا يجب الإضمارُ ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخياطُ ، أو الخياطَ » وإن شئت أظهرت ؛ فتقول : « هُوَ الخياطُ ، أو أعنى الخياطَ » ، والمراد بالرافع والناصب لفظة « هو » أو « أعنى » .

* * *

وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ
يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ(١)

أى : يجوز حذفُ المنعوتِ وإقامةُ النعت مُقَامَهُ ، إذا دل عليه دليلٌ ، نحو قوله تعالى : (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) أى دُرُوعاً سابغات ، وكذلك يُحْذَف النعتُ إذ دل عليه دليل ، لكنه قليل ، ومنه قولُه تعالى [: (قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ) أى : البَيِّنِ وقولُه تعالى] : (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ) : أى النَّاجِينَ

* * *

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ « من المنعوت » جار ومجرور متعلق بقوله « عقل » الآتى « والنعت » معطوف على المنعوت ، وجملة « عقل » من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « يجوز » فعل مضارع « حذفه » حذف : فاعل يجوز ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وحذف مضاف والهاء مضاف إليه « وفى النعت » الواو عاطفة ، وفى النعت : جار ومجرور متعلق بقوله « يقل » الآتى « يقل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف .

التَّوْكيد

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا(١)

وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعَا(٢)

التوكيد قسمان ؛ أحدهما : التوكيد اللفظى ، وسيأتى ، والثانى : التوكيد المعنوى ، وهو على ضربين :

أحدهما : ما يرفع تَوَهُّمَ مضافٍ إلى المؤكَّدِ ، وهو المراد بهذين البيتين ، وله لفظان : النفس ، والعين ؛ وذلك نحو : « جاء زَيْدٌ نَفْسُهُ » فـ « نفسُهُ »

---

(١) « بالنفس » جار ومجرور متعلق بقوله « أكد » الآتى « أو » حرف عطف « بالعين » معطوف على قوله بالنفس « الاسم » مبتدأ « أكدا » أكد : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله بالنفس وما عطف عليه ، ومع مضاف ، و « ضمير » مضاف إليه « طابق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضمير « المؤكدا » مفعول به لطابق ، والجملة فى محل جر صفة لضمير .

(٢) « واجمعهما » الواو عاطفة ، اجمع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول به « بأفعل » جار ومجرور متعلق باجمع « إن » شرطية « تبعا » تبع : فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل « ما » اسم موصول مفعول به لتبع « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « واحداً » خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن تبعا ما ليس واحدا فاجمعهما بأفعل « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم فى جواب الأمر الذى هو اجمع ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « متبعاً » خبره .

توكيدٌ لـ « زيد » ، وهو يرفع تَوَهُّمَ أن يكون[1] التقدير « جاء خَبَرُ زَيْدٍ ، أوْ رَسُولُهُ » وكذلك « جاء زَيْدٌ عَيْنُهُ » .

ولا بُدَّ من إضافة النفس أو العين إلى ضميرٍ يُطَابِقُ المؤكَّدَ ، نحو : « جاء زَيْدٌ نَفْسُهُ ، أو عَيْنُهُ ، وهِنْدٌ نَفْسُهَا ، أو عَيْنُهَا » .

ثم إن كان المؤكد بهما مُثَنًّى أو مجموعاً جمعتهما على مثال أفْعُـل ؛ فتقول : « جاء الزَّيْدَانِ أنفُسُهُمَا ، أوْ أعْيُنُهمَا ، وَالهِنْدَانِ أنفُسُهُمَا ، أوْ أعْيُنُهُمَا ، وَالزَّيْدُونَ أنفُسُهُمْ أوْ أعْيُنُهُمْ ، وَالهِنْدَاتُ أنْفُسُهُنَّ ، أوْ أعْيُنُهنَّ » .

* * *

وَكُلاًّ اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ ، وَكِلاَ   كِلْتَا ، جَمِيعاً — بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ[2]

هذا هو الضَّرْبُ الثانى من التوكيد المعنوى ، وهو : ما يرفع تَوَهُّمَ عدمِ إرادة الشُّمُولِ ، والمُسْتَعْمَلُ لذلك « كُلٌّ ، وَكِلاَ ، وَكِلْتَا ، وَجَمِيعٌ » .

---

(١) إذا قلت « جاء زيد » فقد تريد الحقيقة وأن زيداً هو الآتى ، وقد تكون جملت الكلام على حذف مضاف ، وأن الأصل جاء خبر زيد ، أو جاء رسول زيد ، وقد تكون قد أطلقت زيداً وأنت تريد به رسوله من باب المجاز العقلى . فإذا قلت « جاء زيد نفسه » فقد تعين المعنى الأول ، وارتفع احتمالان : أحدهما احتمال المجاز بالحذف ، وثانيهما احتمال المجاز العقلى .

(٢) « وكلا » مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله اذكر الآتى « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فى الشمول » جار ومجرور متعلق باذكر « وكلا ، وكلتا ، جميعاً » معطوفات على « كل » بعاطف مقدر فيما عدا الأول « بالضمير » جار ومجرور متعلق بقوله : « موصلا » الآتى « موصلا » حال من كل وما عطف عليه .

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يَصِحُّ وُقُوعُ بعضها[1] مَوْقِعَهُ ، نحو : « جاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ ، أو جَمِيعُهُ ، والقَبِيلَةُ كُلُّهَا ، أو جَمِيعُهَا ، والرِّجَالُ كُلُّهُمْ ، أو جَمِيعُهُمْ ، والهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ ، أو جَمِيعُهُنَّ » ولا تقول : « جاءَ زَيْدٌ كُلُّه » .

ويؤكد بِكِلاَ المُثَنَّى المُذَكَّرُ ، نحو : « جاءَ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا » ، وبِكِلْتَا المُثَنَّى المؤنث ، نحو : « جاءَتِ الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا » .

ولا بُدَّ من إضافتها كلها إلى ضميرٍ يُطَابِقُ المؤكدَ كما مُثِّلَ .

* * *

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ فَاعِلَهْ
مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ[2]

أي استعملَ العربُ — للدلالة على الشُّمُولِ ككل — « عامَّة » مضافاً إلى ضمير المؤكد ، نحو : «جاءَ الْقَوْمُ عَامَّتُهُمْ» وقَلَّ من عَدَّهَا من النحويين في ألفاظ التوكيد ، وقد عَدَّهَا سيبويه ، وإنما قال « مثل النافلة » لأن عَدَّهَا من ألفاظ التوكيد يُشبه النافلة، أي : الزيادة ؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها .

* * *

(١) المدار في كونه ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه على العامل ، فالمثال الذى ذكره الشارح — وهو « جاء زيد كله » — لا يصح ؛ لأن المجيء لا يتعلق ببعض الإنسان ، لكن لو قلت « اشتريت العبد كله » أو قلت « اشتريت الجارية كلها » كان صحيحا ، لأن الشراء قد يتعلق بالبعض .

(٢) « واستعملوا » فعل وفاعل « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « ككل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله فاعله الآتي « فاعله » مفعول به لاستعملوا « من عم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعله أيضاً « في التوكيد » جار ومجرور متعلق باستعملوا « مثل » حال ثالث من فاعله أيضاً ، ومثل مضاف و « النافله » مضاف إليه .

وَبَعْدَ كُلِّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا
جَمْعَاءَ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمَعَا(١)

أى : يُجَاء بَعْدَ « كل » بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشُّمول ؛ فيؤتى بـ « أجمع » بعد « كُلِّه » نحو : « جاءَ الرَّكْبُ كُلُّه أَجْمَعُ » وبـ « جَمْعَاء » بعد « كُلِّهَا » ، نحو : « جاءت القَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاء » وبـ « أَجْمَعِين » بعد « كُلِّهِمْ » نحو : « جاءَ الرِّجَالُ كلُّهم أَجْمَعُون » وبـ « جُمَعَ » بعد « كُلِّهِنَّ » نحو : « جاءت الهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ » .

* * *

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيء : أَجْمَعُ
جَمْعَاءُ ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمَعُ(٢)

أى : قد وَرَدَ استعمالُ العَرَبِ « أَجْمَعَ » فى التوكيد غيرَ مسبوقة بـ « كُلّه » نحو : « جَاءَ الجيْشُ أَجْمَعُ » واستعمالُ « جمعاء » غيرَ مسبوقة بـ « كُلِّهَا » نحو : « جاءت القَبِيلَةُ جَمْعَاء » واستعمالُ « أجمعين » غيرَ مسبوقةٍ بـ « كُلّهم » نحو : « جَاءَ القَوْمُ أَجْمَعُون » واستعمالُ « جُمَعَ » غيرَ مسبوقةٍ بـ « كلهن » نحو : « جَاءَ النِّسَاءُ جُمَعُ » وزعم المصنف أن ذلك قليل ، ومنه قوله :

---

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقول أكدوا الآتى ، وبعد مضاف ، و « كل » مضاف إليه « أكدوا » فعل وفاعل « بأجمعا » جار ومجرور متعلق بأكدوا « جمعاء ، أجمعين ، ثم جمعا » معطوفات على « أجمعا » بعاطف مقدر فيما عدا الأخير .

(٢) « ودون » ظرف متعلق بقوله يجىء الآتى ، ودون مضاف و « كل » مضاف إليه « قد » حرف تقليل « يجىء » فعل مضارع « أجمع » فاعل يجىء « جمعاء ، أجمعون ، ثم جمع » معطوفات على « أجمع » بعاطف مقدر فيما عدا الأخير .

٢٨٩ – يَالَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاء حَوْلاً أَكْتَعَا

إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعا إِذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

* * *

---

٢٨٩ – هذه الأبيات لراجز لا يعلم اسمه .

اللغة : « الذلفاء » أصله وصف لمؤنث الأذلف ، وهو مأخوذ من الذلف – بالتحريك – وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة . ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة ، ويجوز هنا أن يكون علماً ، وأن يكون باقياً على وصفيته «حولا» عاماً « أكتعا » تاماً ، كاملا ، وقد قالوا : « أتى عليه حول أكتع » أى : تام ، كذا قال الجوهرى .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء حذف المنادى به « ليتنى » ليت : حرف تمن ، والنون للوقاية ، والياء اسم ليت « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « صبياً » خبر كان « مرضعاً » نعت لصبى ، وجملة « كان » واسمه وخبره فى محل رفع خبر « ليت » « تحملنى » تحمل : فعله مضارع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الذلفاء » فاعل تحمل « حولا » ظرف زمان متعلق بتحمل « أكتعا » توكيد لقوله حولا ، وإذا لاحظت ما فيه من معنى المشتق صح أن تجعله نعتاً له « إذا » ظرف ضمن معنى الشرط ، وجملة « بكيت » فى محل جر بإضافة إذا إليها « قبلتنى » قبل : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الذلفاء ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « أربعا » مفعول ثان . وأصله نعت لمحذوف ، والجملة لا محل لها جواب « إذا » الشرطية غير الجازمة « إذا » حرف جواب « ظللت » ظل : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « الدهر » ظرف زمان متعلق بأبكى « أبكى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر ظل « أجمع » توكيد للدهر .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد يستدل بها النحاة على مسائل من باب التوكيد ، الشاهد الأول – وهو المراد هنا – فى قوله : « الدهر . . . أجمعا » حيث أكد الدهر بأجمع ، من غير أن يؤكده أولا بكل ، والثانى فى قوله : « حولا أكتعا » فإنه يدل لما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النكرة إذا كانت =

وإنْ يُفِدْ تَوكِيدُ مَنكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصرَةِ المَنْعُ شَمِلْ[1]

مذهَبُ البصريين أنه لا يجوز توكيدُ النكرةِ : سواء كانت محدودَةً ، كيوم ، وليلة ، وشهر ، وحَوْل ، أو غَيْرَ محدودَةٍ ، كوَقْتٍ ، وَزَمنٍ ، وحِينٍ .

ومذهَبُ الكوفيين — واختاره المصنف — جوازُ توكيدِ النكرةِ المحدودةِ ؛ لحصول الفائدة بذلك ، نحو : « صُمْتُ شهراً كُلَّهُ » ومنه قولُه :

* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا * [٢٨٩]

وقوله :

٢٩٠ — * قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا *

= محدودة ، بأن يكون لها أول وآخر معروفان ، كيوم وشهر وعام وحول ونحو ذلك ، وذهب المصنف إلى جواز ذلك ، والبصريون يأبون تأكيد النكرة : محدودة ، أو غير محدودة ، وسيأتى هذا الموضوع بعقيب ما نتكلم فيه الآن ، والثالث فى قوله « الدهر أبكى أجمعا » حيث يدل على أنه قد يفصل بين التوكيد والمؤكد بأجنبي .

(١) « وإن » شرطية « يفد » فعل مضارع فعل الشرط « توكيد » فاعل يفد ، وتوكيد مضاف ، و « منكور » مضاف إليه « قبل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى توكيد منكور ، والفعل - الذى هو قبل - مبنى على الفتح فى محل جزم جواب الشرط ، وسكن لأجل الوقف « وعن نحاة » جار ومجرور متعلق بقوله المنع الآتى ، ونحاة مضاف ، و « البصرة » مضاف إليه « المنع » مبتدأ « شمل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ

٢٩٠ — هذا الشاهد مجهول النسبة إلى قائله ، ويذكر بعض النحاة من البصريين أنه مصنوع ، ويروى بعض من يستشهد به قبله :

* إنَّا إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا *

اللغة : « خطافنا » الخطاف — بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء — هو الحديدة =

وَأغْنِ بِكِلْتَا فى مُثَنًّى وَكِلاَ عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أفْعَلاَ(١)

قد تقدَّمَ أن المثنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا ، ومَذْهَبُ البصريين أنه لايؤكد بغير ذلك ؛ فلاتقول « جاء الجيشانِ أجْمَعَانِ » ولا « جاء القبيلتان جَمْعَاوَانِ » استغناء بكلا وكلتا عنهما ، وأجاز ذلك الكوفيون .

* * *

وَإنْ تُؤَكِّدِ الضمِيرَ الْمُتَّصِلْ
بالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْـــدَ الْمُنْفَصِلْ(٢)

= المعوجة تكون فى جانب البكرة «تقعقعا» تحرك وسمع له صوت ، والقعقعة : تحريك الشيء اليابس الصلب حتى يسمع له صوت «صرت» صوتت «البكرة» بفتح فسكون هنا — ما يستق عليها الماء من البئر .

الإعراب : «قد» حرف تحقيق «صرت» صر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «البكرة» فاعل صرت «يوماً» ظرف زمان متعلق بصرت «أجمعا» تأكيد لقوله يوماً .

الشاهد فيه : قوله «يوماً أجمعا» حيث أكد قوله «يوماً» وهو نكرة محدودة بقوله «أجمعا» وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين الذى اختاره المصنف فى هذه المسألة ، وجواب البصريين عن هذا الشاهد إنكاره ، وادعاء أنه مما صنعه النحاة الكوفيون ليصححوا مذهبهم ، ولا أصل له عندهم حتى يتلمسوا له مخلصاً .

(١) «اغن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بكلتا» جار ومجرور متعلق باغن «فى مثنى» جار ومجرور متعلق باغن أيضاً «وكلا» معطوف على كلتا «عن وزن» جار ومجرور متعلق باغن أيضاً ، ووزن مضاف و «فعلاء» مضاف إليه «ووزن أفعلا» معطوف على قوله «وزن فعلاء» .

(٢) «وإن» شرطية «تؤكد» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الضمير» مفعول به لتؤكد «المتصل» نعت للضمير «بالنفس» جار ومجرور متعلق بتؤكد «والعين» معطوف على النفس «فبعد» الفاء واقعة فى =

عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ ، وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا ، والقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا[1]

لا يجوز توكيدُ الضميرِ المرفوعِ المتَّصِلِ بالنفس أو العين ، إلا بعد تأكيده بضميرٍ منفصلٍ ؛ فتقول : «قومُوا أنتم أنفسُكم ، أو أعينُكم» ولاتقل : «قوموا أنفسكم» .

فإذا أكَّدْتَهُ بغير النفس والعَيْن لم يلزم ذلك ؛ تقول : « قوموا كُلُّكُمْ » أو « قُومُوا أنتُمْ كُلُّكُم » .

وكذا إذا كان المؤكَّدُ غيرَ ضميرِ رفعٍ : بأن كان ضميرَ نصبٍ أو جر ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ ، أو عينِكَ ، ومَرَرْتُ بِكُمْ كلِّكُمْ ، ورأيتُكَ نَفْسَكَ ، أو عينَكَ ، ورأيتكم كلكم » .

* * *

وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي
مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ « ادْرُجِي ادْرُجِي »[2]

= جواب الشرط ، بعد : ظرف متعلق بمحذوف تقديره : فأكد بهما بعد المنفصل ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وبعد مضاف ، و « المنفصل » مضاف إليه .

(١) « عنيت » فعل وفاعل « ذا » مفعول به لعنيت ، وذا مضاف « الرفع » مضاف إليه « وأكدوا » فعل وفاعل « بما » جار ومجرور متعلق بأكدوا « سواهما » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما المجرورة محلا بالباء ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « والقيد » مبتدأ « لن » نافية ناصبة « يلتزما » يلتزم : فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بلن ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القيد ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو القيد .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « من التوكيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى قوله « لفظى » الآتى ؛ لأنه فى قوة المشتق ؛ إذ هو منسوب « لفظى » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هو لفظى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « يجى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة فى محل رفع خبر =

هذا هو القسم الثانى من قِسْمَي التوكِيد ، وهو : التوكِيد اللفظى ، وهو تكرار اللفظ الأول [بعينه] اعتناء به ، نحو : « أُدْرُجِي أُدْرُجِي » وقوله :

٢٩١ — فأيْنَ إلَى أيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي
أتَاكِ أتَاكِ اللاّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

وقوله تعالى : (كلاّ إذَا دُكّتِ الأرْضُ دَكاً دَكاً)(١) .

* * *

= المبتدأ « مكرراً » حال من الضمير المستتر فى يجيء « كقولك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، وقول مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «ادرجى» فعل أمر ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « ادرجى » توكيد لسابقه .

٢٩١ — هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به ، ولم ينسبه واحد منهم لقائل معين .

الإعراب : « فأين » اسم استفهام ، مبنى على الفتح فى محل جر بإلى محذوف يدل عليها ما بعدها ، والأصل : فإلى أين — إلخ ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلى أين » توكيد لفظى « النجاة » مبتدأ مؤخر « ببغلتى » الجار والمجرور متعلق بالنجاة ، وبغلة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أتاك » أتى : فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب أو المخاطبة مفعول به « أتاك » توكيد لفظى « اللاحقون » فاعل أتى الأول « احبس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « احبس » توكيد لفظى .

الشاهد فيه : قوله « إلى أين إلى أين » وقوله : « أتاك أتاك » وقوله : « احبس احبس » ففى كل واحد من المواضع الثلاثة تكرر اللفظ الأول بعينه ، وهو من التوكيد اللفظى .

(١) من العلماء من منع أن يكون قوله تعالى : (كلا إذا دكت الأرض دكا دكا) من باب التوكيد اللفظى ، وعلل ذلك بأن التوكيد اللفظى يشترط أن يكون اللفظ الثانى دالا على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول ، والأمر فى الآية الكريمة ليس كذلك ، فإن الدك الثانى غير الدك الأول ، والمعنى دكا حاصلا بعد دك ، وذهب هؤلاء إلى أن اللفظين معاً حال ، وهو مؤول بنحو مكرراً دكها ، ومثله قوله تعالى : (وجاء ربك والملك =

وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ
إلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وُصِلْ(١)

أى : إذا أريد تكريرُ لفظِ الضميرِ المتصل للتوكيد ، لم يَجُزْ ذلك ، إلا بشرط اتصال المؤكّدِ بما اتصلَ بالمؤكدِ ، نحو : « مررت بِكَ بِكَ ، ورغبت فِيهِ فِيهِ » ولا تقول : « مررت بِكَكَ » .

* * *

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحَصَّلاَ
بِهِ جَوَابٌ : كَنَعَمْ ، وَكَبَلَى(٢)

= صفاً صفا) وجعلوا هاتين الآيتين نظير قولهم : جاء القوم رجلا رجلا ، وعلمته الحساب باباً باباً .

(١) « ولا » نافية « تعد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لفظ » مفعول به لتعد ، ولفظ مضاف و « ضمير » مضاف إليه « متصل » نعت لضمير « إلا » أداة استثناء « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لفظ » الواقع مفعولا به ، ومع مضاف وقوله « اللفظ » مضاف إليه « الذى » نعت للفظ « به » جار ومجرور متعلق بقوله « وصل » الآتى « وصل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الحروف » مبتدأ مؤخر « غير » منصوب على الاستثناء . أو ـــ بالرفع ـ نعت للحروف ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « تحصلا » تحصل : فعل ماض ، والألف للاطلاق « به » جار ومجرور متعلق بتحصل « جواب » فاعل تحصل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كنعم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كنعم « وكبلى » جار ومجرور معطوف على كنعم .

أى : كذلك إذا أريد توكيدُ الحرفِ الذى ليس للجواب ، يجب أن يُعاد مع الحرف المؤكِّدِ ما يتصل بالمؤكَّدِ ، نحو : « إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائم » و « فى الدار فى الدار زيد » ، ولا يجوز « إنَّ إنَّ زيداً قائم »(١) ، ولا « فى فى الدار زيد » .

فإن كان الحرفُ جواباً — كَنَعَمْ ، وَبَلَى ، وَجَيْرِ ، وَأَجَلْ ، وإى ، ولا — جاز إعَادَتُهُ وَحْدَه ؛ فيقال لك : « أقام زيد » ؟ ؟ فتقول « نعم نعم » أو « لا لا » ، و « ألم يقم زيد » ؟ فتقول : « بَلَى بَلَى »(٢) .

* * *

وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِى قَدِ انْفَصَلْ
أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ(٣)

---

(١) قد ورد شاذا قول الشاعر :

إنَّ إنَّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيَنْ مَنْ أجارَهُ قَدْ ضِيمَا

(٢) من ذلك قول جميل بن معمر العذرى :

لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ ؛ إنَّهَا أخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُوداً

واعلم أن حروف الجواب على ثلاثة أقسام :

الأول : مايقع بعد الإيجاب والنفى جميعاً ،وذلك أربعة أحرف ، وهى : نعم ، وجير ، وأجل ، وإى ، فكل واحد من هذه الأحرف الأربعة يصح أن يجاب به بعد الإثبات ويصح أن يجاب به بعد النفى ، والمقصود بكل واحد منها أحد أمور ثلاثة : تصديق المخبر ، أو إعلام المستخبر ، أو إبعاد الطالب .

والقسم الثانى : ما لا يقع إلا بعد الإيجاب ، وهو «لا» والمقصود به إبطال ما أوجبه المتكلم أولا .

والقسم الثالث : ما لا يقع إلا بعد النفى ، وهو « بلى » خاصة .

(٣) « ومضمر » بالنصب : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وبالرفع مبتدأ وعلى كل حال هو مضاف ، و « الرفع » مضاف إليه « الذى » اسم موصول : نعت =

أى : يجوز أن يؤكَّدَ بضمير الرفع المنفصل كلُّ ضميرٍ متصلٍ : مرفوعاً كان ، نحو : « قمتَ أنتَ » ، أو منصوباً ، نحو : « أكرَمْتَنِي أنا » ، أو مجروراً ، نحو : « مررت بِهِ هُوَ » والله أعلم .

* * *

= لضمير الرفع « قد » حرف تحقيق « انفصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع نعتاً ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « أكد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « به » جار ومجرور متعلق بأكد « كل » مفعول به لأكد ، وكل مضاف و « ضمير » مضاف إليه ، وجملة « اتصل » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو فى محل جر صفة لضمير المضاف إليه .

العَطْفُ

الْعَطْفُ : إمَّا ذو بَيَانٍ ، أوْ نَسَقْ وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ[١]

فَذُو الْبَيَانِ : تَابِعٌ ، شِبْهُ الصِّفَهْ ، حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ[٢]

العطفُ — كما ذكر — ضربان ؛ أحدهما : عطف النَّسَقِ ، وسيأتى ، والثانى : عطف البَيَانِ ، وهو المقصود بهذا الباب .

وعطف البيان هو : التابع ، الجامد ، الْمُشْبِهُ للصفة : فى إيضاح[٣] متبوعه ، وعدم استقلاله ، نحو :

---

(١) « العطف » مبتدأ « إما » حرف تفصيل « ذو » خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و « بيان » مضاف إليه « أو » عاطفة « نسق » معطوف على « ذو بيان » « والغرض » مبتدأ « الآن » منصوب على الظرفية الزمانية « بيان » خبر المبتدأ ، وبيان مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة « سبق » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « فذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « البيان » مضاف إليه « تابع » خبر المبتدأ « شبه » نعت لتابع ، وشبه مضاف و « الصفة » مضاف إليه « حقيقة » مبتدأ ، وحقيقة مضاف و « القصد » مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بمنكشفة « منكشفة » خبر المبتدأ ، والجملة فى محل رفع صفة ثانية لتابع .

(٣) عبارة الشارح فى هذا الموضع قاصرة ، والتحقيق أن عطف البيان يأتى لأغراض كثيرة ، وأن أشهرها أربعة ، الأول : توضيح متبوعه ، وهذا يكون فى المعارف كأقسم بالله أبو حفص عمر ، والثانى : تخصيص متبوعه ، وهذا يكون فى النكرات نحو قوله تعالى : (من ماء صديد) وقوله سبحانه : (من شجرة مباركة زيتونة) عند من جوز مجىء عطف البيان فى النكرات ، والثالث : المدح ، نحو قوله تعالى : (جعل الله الكعبة البيت الحرام) ذكر هذا صاحب الكشاف ، والرابع : التأكيد ، وذلك كما فى قول الشاعر :

=

٢٩٢ ــ * أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ *

فـ « عُمَرُ » عطفُ بَيَان ؛ لأنه مُوَضِّح لأبى حفص .

فخرج بقوله : « الجامد » الصِّفَةُ ؛ لأنها مشتقة أو مُؤَوَّلة به ، وخرج بما بعد ذلك : التوكيدُ ، وعَطْفُ النَّسَقِ ؛ لأنهما لا يُوَضِّحَانِ متبوعَهُما ، والبدلُ الجامد ؛ لأنه مستقل .

* * *

= * لقائل يا نصر نصرا نصرا *

ذكره بعضهم ، واختار المصنف فى هذا البيت أن الثانى توكيد لفظى للأول .

٢٩٢ ــ هذا أول رجز لعبد الله بن كيسبة ــ بفتح الكاف وسكون الياء المثناة ــ وبعده :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إنْ كَانَ فَجَرْ

وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن أهلى بعيد ، وإن ناقتى دبراء نقباء ، فاحملنى ، فقال عمر : كذبت ، والله ما بها من نقب ولا دبر ، فانطلق لحل ناقته ثم استقبل البطحاء ، وجعل يقول هذا الرجز ، وعمر ــ رضى الله عنه ــ مقبل من أعلى الوادى ، فسمعه ، فأخذ بيده وقال له : ضع عن راحلتك ، فلما تبين له صدقه خله وزوده وكساه ، كذا قال المرزبانى فى معجم الشعراء ، وما نحسب القصة على هذا التفصيل ، فإن فيها مالا نسيغه .

اللغة : « نقب » مصدر نقب ــ من باب فرح ــ وهو رقة خف البعير « دبر » مصدر دبر ــ من باب مرض ــ وهو أن يجرح ظهر الدابة من موضع الرحل أو القتب « فجر » حنث فى يمينه .

الإعراب : « أقسم » فعل ماض « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل أقسم ، وأبو مضاف و « حفص » مضاف إليه « عمر » عطف بيان ، ويجوز أن يكون بدلا من قوله أبو حفص .

الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » فإن الثانى عطف بيان للأول .

فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ   مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي[1]

لَمَّا كان عطفُ البيانِ مُشْبِهاً للصفة ، لزم فيه موافقةُ المتبوعِ كالنعت ؛ فيوافقه فى إعرابه ، وتعريفه أو تنكيره ، وتذكيره أو تأنيثه ، وإفراده أو تثنيته أو جَمْعِهِ .

* * *

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ   كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ[2]

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك ؛ فيكونان منكرين كما يكونان معرفين ، قيل : ومن تنكيرهما قوله تعالى : (تُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ) وقولُه تعالى : (وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ) ؛ فزيتونة : عطف بيان لشجرة ، وصديد : عطفُ بيان لماء .

* * *

---

(١) « فأولينه » أول : فعل أمر ، مؤكد بالنون الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول « من وفاق » جار ومجرور متعلق بأولينه ووفاق مضاف ، و « الأول » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول ثان لأولينه « من وفاق » جار ومجرور متعلق بقوله « ولى » الآتى فى آخر البيت ، ووفاق مضاف ، « الأول » مضاف إليه « النعت » مبتدأ « ولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النعت ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « فقد » حرف تقليل « يكونان » فعل مضارع ناقص ، وألف الاثنين اسمه « منكرين » خبر يكون « كما » الكاف جارة ، ما : مصدرية « يكونان معرفين » مضارع ناقص واسمه وخبره ، فى تأويل مصدر بواسطة ما المصدرية ، وهذا المصدر مجرور بالكاف ، والتقدير : ككونهما معرفين .

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ، نَحْوِ «يَا غُلَامُ يَعْمُرَا»[1]
وَنَحْوِ «بِشْرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرِيِّ» وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ[2]

كلُّ ما جاز أن يكون عطفَ بَيَانٍ، جاز أن يكون بَدَلاً، نحو: «ضَرَبْتُ أبا عبد الله زيداً».

واستثنى المصنفُ من ذلك مسألتين، يتعين فيهما كونُ التابع عطفَ بيانٍ[3]:

---

(١) «وصالحاً» مفعول ثان مقدم على عامله، وهو قوله «يرى» الآتى «لبدلية» جار ومجرور متعلق بصالح «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطف البيان، ونائب الفاعل هذا هو المفعول الأول «فى غير» جار ومجرور متعلق بيرى، وغير مضاف، و«نحو» مضاف إليه «يا» حرف نداء «غلام» منادى مبنى على الضم فى محل نصب «يعمرا» عطف بيان على غلام تبعاً للمحل؛ فقد علمت أنه مضموم اللفظ، وأن محله نصب.

(٢) «ونحو» معطوف على نحو فى البيت السابق، ونحو مضاف و«بشر» مضاف إليه «تابع» نعت لبشر، وتابع مضاف و«البكرى» مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص «أن» مصدرية «يبدل» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، و«أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر اسم ليس «بالمرضى» الباء زائدة، والمرضى: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

(٣) ضبط ابن هشام وغيره المسائل التى يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا، بأحد أمرين؛ الأمر الأول: أن يكون التابع غير مستغنى عنه، الأمر الثانى: أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع فى مكان المتبوع، والمسألتان اللتان ذكرهما الناظم وبينهما الشارح من أفراد الضابط الثانى؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يوضع يعمرا مع كونه منصوباً موضع غلام المنادى، ولا يصلح أن يوضع بشر مع كونه علماً وليس مقترناً بأل موضع البكرى، ولم يتعرضا لتأصيل الضابط الأول، ولا التمثيل له، ومن أمثلته أن يكون التابع مشتملا على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقعة خبراً =

الأولى : أن يكون التابع مفرداً ، معرفة ، معرباً ؛ والمتبوع مُنَادًى ، نحو : « يا غُلَامُ يَعْمُرَا » فيتعين أن يكون « يعمرا » عطفَ بيانٍ ، ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأن البَدَلَ على نِيَّةِ تكرار العامل ؛ فكان يجب بناء « يعمرا » على الضم ؛ لأنه لو لُفِظَ بـ « يا » معه لكان كذلك .

الثانية : أن يكون التابع خالياً من « أل » والمتبوعُ بأل ، وقد أُضِيفت إليه صفةٌ بأل ، نحو : « أنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ » ؛ فيتعين كون « زيد » عطفَ بيانٍ ، ولا يجوز كونُه بدلا من « الرجل » ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ؛ فيلزم أن يكون التقدير : أنَا الضَّاربُ زَيْدٍ ، وهو لا يجوز ؛ لما عرفت فى باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه أل ، أو ما أُضِيفَ إلى ما فيه أل ، ومثل « أنَا الضاربُ الرجلِ زَيْدٍ » قولُه :

٢٩٣ — أنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

= وليس فى هذه الجملة ضمير يربطها بالمبتدأ ، نحو : « على سافر بكر أخوه » فإنه يتعين أن يكون « أخوه » عطف بيان على بكر ، ولا يجوز أن يكون بدلا .

٢٩٣ — البيت للمرار بن سعيد الفقعسى .

اللغة : « التارك » يجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى صير وجعل ، فيحتاج مفعولين . ويجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى خلى ، فلا يحتاج إلا مفعولا واحداً « البكرى » نسبة إلى بكر بن وائل « بشر » هو بشر بن عمرو بن مرثد ، وكان قد قتله سبع ابن الحسحاس الفقعسى ، ورئيس بنى أسد يوم ذاك خالد بن نضلة الفقعسى جد المرار ، لذلك فخر بمقتل بشر «ترقبه» تنتظر خروج روحه ؛ لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى ، وكنى بذلك عن كونه قتله .

المعنى : يقول : أنا ابن الرجل الذى ترك بشراً البكرى تنتظر الطير موته لتقع عليه .

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف ، و « التارك » =

فبشر : عطفُ بَيَانٍ ، ولا يجوز كونه بدلا ؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير : « أنَا ابنُ التَّارِكِ بِشْرٍ » .

وأشار بقوله : « وليس أن يبدل بالمرضِيِّ » إلى أنَّ تجويز كَوْنِ « بِشرٍ » بدلا غيرُ مَرْضِيٍّ ، وقَصَدَ بذلك التنبيه على مذهب الفرَّاء والفارسي[1] .

* * *

= مضاف إليه ، والتارك مضاف ، و « البكرى » مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب : إما مفعول ثان للتارك ، وإما حال من البكرى « ترقبه » ترقب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الطير ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل نصب حال من الطير « وقوعا » حال من الضمير المستتر فى ترقبه .

الشاهد فيه : قوله « التارك البكرى بشر » فإن قوله «بشر» يتعين فيه أن يكون عطف بيان على قوله « البكرى » ، ولا يجوز أن يجعل بدلا منه ؛ وقد أشار الشارح العلامة إلى وجه امتناعه والخلاف فيه .

(١) مذهب الفراء والفارسى جواز إضافة الوصف المقترن بأل إلى العلم ، وذلك نحو : « أنا الضارب زيد » وعلى هذا يجوز فى « أنا ابن التارك البكرى بشر » أن يجعل بشر بدلا ؛ لأنه يجوز عندهم أن تقول : أنا ابن التارك بشر — بإضافة التارك الذى هو وصف مقترن بال إلى بشر الذى هو علم — ومعنى هذا أنه يجوز إحلال التابع محل المتبوع ، ومتى جاز ذلك صح فى المتبوع الوجهان : أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلا ، لكن مذهب الفراء والفارسى غير مقبول عند المصنف وجمهرة العلماء ، لاجرم لم يجيزوا فى « بشر » إلا وجهاً واحداً ، وهو أن يكون عطف بيان ، ولهذا تجد المصنف يقول « وليس أن يبدل بالمرضى » .

عَطفُ النَّسَقِ

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطفُ النَّسَقْ
كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ[1]

عطفُ النسق هو : التابع ، المُتَوَسِّط بينه وبين متبوعه أحَدُ الحروف التى سنذكرها ، كـ « اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ » .

فخرج بقوله « المتوسط — إلى آخره » بقيةُ التوابع .

* * *

فَالعَطْفُ مُطْلَقاً : بِوَاوٍ ، ثُمَّ ، فَا ،
حَتَّى، أمْ ، أوْ ، كَـ « فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا »[2]

---

(١) « تال » خبر مقدم « بحرف » جار ومجرور متعلق بتال « متبع » نعت لحرف « عطف » مبتدأ مؤخر ، وعطف مضاف ، و « النسق » مضاف إليه « كاخصص » الكاف جارة لقول محذوف ، اخصص : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بود » جار ومجرور متعلق باخصص « وثناء » معطوف بالواو على ود « من » اسم موصول : مفعول به لاخصص « صدق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « فالعطف » مبتدأ « مطلقاً » حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور وهو قوله : « بواو » بناء على رأى من أجاز تقدم الحال على عامله الجار والمجرور ، أو هو حال من المبتدأ بناء على مذهب سيبويه « بواو » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ثم ، فا ، حتى ، أم ، أو » قصد لفظهن . معطوفات على قوله واو ، بعاطف مقدر فى الجميع « كفيك » الكاف جارة لقول محذوف ، فيك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « صدق » مبتدأ مؤخر « ووفا » الواو عاطفة ، وفا : معطوف على صدق ، وقصر وفا للضرورة ، وأصله وفاء ، وتقدير الكلام : كقولك فيك صدق ووفا ، والكاف ومجرورها متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى : وذلك كائن كقولك .

حُرُوفُ العطف على قسمين :

أحدهما : ما يُشَرِّكُ المعطوفَ مع المعطوف عليه مطلقاً ، أى : لفظاً وحكماً ، وهى : الواو ، نحو : « جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » . وثُمَّ ، نحو : « جاءَ زيد ثُمَّ عمرو » . والفاء ، نحو : « جاءَ زَيْدٌ فعمرو » . وحَتَّى ، نحو : « قَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمُشَاةُ » . وأمْ ، نحو : « أَزَيْدٌ عندك أمْ عمرو ؟ » . وأوْ ، نحو : « جاءَ زيد أوْ عمرو » .

والثانى : ما يُشَرِّكُ لفظاً فقط ، وهو المراد بقوله :

وَأتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ : بَلْ ، وَلاَ ،
لَكِنْ ، كَ « لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ »(١)

هذه الثلاثة تُشَرِّكُ الثانىَ مع الأول فى إعرابه ، لا فى حكمه ، نحو : « مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عمرو ، وجاء زيد لا عمرو ، ولا تَضْرِبْ زيداً لَكِنْ عمراً » .

* * *

(١) « وأتبعت » أتبع : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « لفظاً » تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض « فحسب » الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، حسب ، بمعنى كاف هنا : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى فكافيك هذا ، مثلا « بل » فاعل أتبعت « ولا ، لكن » معطوفان على « بل » بعاطف مقدر فى الثانى « كلم » الكاف جارة لقول محذوف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يبد » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو « امرؤ » فاعل يبد « لكن » حرف عطف « طلا » معطوف على امرؤ ، والطلا — بفتح الطاء مقصوراً ، بزنة عصا وفتى — ابن الظبية أول ما يولد ، وقيل : الطلا هو ولد البقرة الوحشية، وقيل : هو ولد ذات الظلف مطلقاً ، ويجمع على أطلاء ، مثل سبب وأسباب .

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لاَحِقًا أَوْ سَابِقَا

فِي الْحُكْمِ — أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا[1]

لمَّا ذكر حُرُوفَ العطفِ التِّسْعَةَ شَرَعَ فى ذكر معانيها .

فالواو : لمطلق الجمع عند البصريين ؛ فإذا قلت : « جاء زَيْدٌ وَعَمْرٌو » دَلَّ ذلك على اجتماعهما فى نسبة المجىء إليهما ، واحْتَمَلَ كَوْنَ « عمرو » جاء بعد « زيد » ، أو جاء قبله ، أو جاء مُصَاحِبًا له ، وإنما يتبين ذلك بالقرينة ، نحو : « جاء زيد وعمرو بعده ، وجاء زيد وعمرو قبله ، وجاء زيد وعمرو معه » ، فَيُعْطَفُ بها : اللاحِقُ ، والسابِقُ ، والمصاحِبُ .

ومذهَبُ الكوفيين أنها للترتيب ، وَرُدَّ بقوله تعالى : (إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا)[2] .

* * *

(١) « فاعطف » الفاء للتفريع ، اعطف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بواو » جار ومجرور متعلق باعطف « لاحقاً » مفعول به لاعطف « أو » عاطفة « سابقاً » معطوف على قوله لاحقاً « فى الحكم » جار ومجرور تنازعه كل من « سابقاً ، ولاحقاً » « أو » عاطفة « مصاحباً » معطوف على سابقاً « موافقاً » نعت لقوله مصاحباً .

(٢) لو كانت الواو دالة على الترتيب — كما يقول الكوفيون — لكان هذا الكلام اعترافاً من الكفار بالبعث بعد الموت ؛ لأن الحياة المرادة من « نحيا » تكون حينئذ بعد الموت ، وهى الحشر ، ومساق الآية وما عرف من حالهم ومرادهم دليل على أنهم منكرون له ؛ فالمراد من الحياة فى قولهم « ونحيي » هى الحياة التى يحيونها فى الدنيا ، وهى قبل الموت قطعاً ، فدلت الآية على أن الواو لا تدل على الترتيب ؛ لأن المعطوف سابق فى الوجود على المعطوف عليه .

هذا ، وإذا لم توجد قرينة تعين المعية أو غيرها فالأرجح أن تكون الواو دالة على مصاحبة المعطوف للمعطوف عليه ، ويليه أن يكون المعطوف عليه سابقا ، ثم أن يكون المعطوف عليه متأخرا .

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي
مَتْبُوعُهُ ، كَـ « اصْطَفَّ هٰذَا وَابْنِي »[1]

اختصَّتِ الوَاوُ — من بين حروف العطف — بأنها يُعْطَفُ بها حيث لا يُكْتَفَى بالمعطوف[2] عليه ، نحو : « اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ولو قلت : « اختصم زيد » لم يجز ، ومثله : « اصْطَفَّ هذا وابنى ، وتَشَارَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » .

ولا يجوز أن يعطف فى هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف : فلا تقول : « اختصم زيد فعمرو » .

* * *

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ وَ « ثُمَّ » لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ[3]

أى : تدلُّ الفاء على تَأَخُّرِ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه مُتَّصِلاً به ، و « ثم » على تأَخُّرِهِ عنه منفصلاً ، أى : مُتَرَاخِياً عنه ، نحو : « جاء زيد فعمرو » ، ومنه قوله تعالى : (الَّذِى خَلَقَ فَسَوَّى) ، و « جاء زيد ثم عمرو » ومنه قوله تعالى : (وَاللهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ) .

* * *

(١) « واخصص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق باخصص « عطف » مفعول به لاخصص ، وعطف مضاف ، و « الذى » اسم موصول : مضاف إليه ، والجملة من الفعل المنفى وهو « لا يغنى » وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « كاصطف » الكاف جارة لقول محذوف ، واصطف : فعل ماض « هذا » فاعل اصطف « وابنى » معطوف على هذا .

(٢) إنما يكون ذلك عندما يكون الحكم مما لا يقوم إلا بمتعدد ، مثل الاشتراك والاصطفاف والاختصام فى أمثلة الشارح . ومما اختصت به الواو أنها تعطف عاملا قد حذف وبقى معموله كما قالوه فى « وزججن الحواجب والعيونا » وسيأتى هذا قريبا

(٣) « والفاء » مبتدأ « للترتيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « باتصال » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الترتيب « وثم للترتيب بانفصال » مثل الشطر الأول فى الإعراب .

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِى اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ(١)

اختصَّتِ الفاء بأنها تَعطف(٢) ما لا يَصْلُحُ أن يكون صلة — لخلوه عن ضمير الموصول — على ما يصلح أن يكون صلة — لاشتماله على الضمير — نحو: « الذى يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذبابُ » ، ولو قلت : « ويغضب زيد » أو « ثم يغضب زيد » لم يجز ؛ لأن الفاء تدل على السببية ، فَاسْتُغْنِيَ بها عن الرابط ، ولو قلت : « الذى يطيرُ ويغضبُ منه زَيْدٌ الذبابُ » جاز ؛ لأنك أتيتَ بالضمير الرابط .

* * *

بَعْضاً بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ ، وَلاَ يَكُونُ إلاَّ غَايَةَ الَّذِى تَلاَ(٣)

---

(١) « واخصص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بفاء » جار ومجرور متعلق باخصص « عطف » مفعول به لاخصص ، وعطف مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « صلة » خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة ما الموصولة « على الذى » جار ومجرور متعلق بعطف « استقر » فعل ماض « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه « الصلة » خبر أن ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل استقر ، والجملة من الفعل الذى هو استقر والفاعل الذى هو المصدر المنسبك من أن ومعموليها لا محل لها صلة الذى.

(٢) ومما اختصت به الفاء أنها تعطف المفصل على المجمل مع اتحادهما معنى ، ومن ذلك قوله تعالى (ونادى نوح ربه فقال) والترتيب فى مثل هذا ذكرى ، لا معنوى .

(٣) « بعضاً » مفعول به مقدم لقوله : « اعطف » الآتى « بحتى » جار ومجرور متعلق باعطف « اعطف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « على كل » جار ومجرور متعلق باعطف أيضاً « ولا » الواو للحال ، لا : نافية « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً « إلا » أداة استثناء ملغاة « غاية » خبر يكون ، وغاية مضاف ، و « الذى » اسم موصول مضاف إليه « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة لا محل لها صلة الذى ، وجملة يكون واسمه وخبره فى محل نصب حال .

يُشْتَرط فى المعطوف بحتى أن يكون بعضاً مما قبله وغايةً له : فى زيادة ، أو نَقْصٍ ، نحو : « مات الناسُ حتى الأنبياء ، وقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمُشَاةُ » .

* * *

وَ « أَمْ » بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ
أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظ « أَيٍّ » مُغْنِيَه[1]

« أم » على قسمين : منقطعة ، وستأتى ، ومتصلة ، وهى : التى تقع بعد همزة التسوية نحو : « سَوَاء عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ » ومنه قولُه تعالى : (سَوَاء عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا[2]) والتى تقع بعد همزة مُغْنِية عن « أيٍّ » نحو : « أَزَيْدٌ عندك أم عَمْرٌو » أى : أيُّهمَا عندك ؟ .

* * *

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ ، إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ[3]

---

(١) « وأم » قصد لفظه : مبتدأ « بها » جار ومجرور متعلق بقوله اعطف الآتى « اعطف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « إثر » ظرف مكان بمعنى بعد متعلق باعطف ، وإثر مضاف و « همز » مضاف إليه ، وهمز مضاف و « التسوية » مضاف إليه « أو » حرف عطف « همزة » معطوف على همز « عن لفظ » جار ومجرور متعلق بقوله « مغنية » الآتى ، ولفظ مضاف و « أى » مضاف إليه « مغنية » نعت لهمزة .

(٢) يجوز لك فى هذا الأسلوب أن تعرب «سواء» خبرا مقدما ومايلى الهمزة فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخرا ، ويجوز العكس بأن تجعل سواء مبتدأ والمصدر المؤول خبره .

(٣) « وربما » رب : حرف تقليل ، ما : كافة « أسقطت » أسقط : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « الهمزة » نائب فاعل أسقط « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط « خفا » قصر للضرورة : اسم كان ، وخفا مضاف و « المعنى » مضاف إليه « بحذفها » الجار والمجرور متعلق بقوله : « أمن » الآتى ، =

أى : قد تُحْذَفُ الهمزة — يعنى هَمْزَةَ التسوية ، والهمزةَ المغنية عن أىّ — عند أمْنِ اللبسِ ، وتكون « أم » متصلة كما كانت والهمزة موجودة ، ومنه قراءةُ ابن مُحَيْصِن : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) بإسقاط الهمزة من (أأنذرتهم)، وقولُ الشاعر :

٢٩٤ — لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا
بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْــرَ أَمْ بِثَمَانِ

أى : أبِسَبْعٍ .

* * *

= وحذف مضاف وها : مضاف إليه « أمن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خفاء المعنى ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل على سابق الكلام .

٢٩٤ — البيت لعمر بن أبى ربيعة المخزومى ، أحد شعراء قريش المعدودين .

الإعراب : « لعمرك » اللام للقسم ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، وتقدير الكلام : لعمرك قسمى ، وعمر مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « ما » نافية « أدرى » فعل مضارع يتطلب مفعولين ، وقد علق عنهما بالهمزة المقدرة قبل قوله : بسبع الآتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وإن » الواو واو الحال ، إن زائدة « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « داريا » خبره « بسبع » جار ومجرور متعلق بقوله رمين الآتى « رمين » رمى : فعل ماض ، ونون النسوة فاعل « الجمر » مفعول به لرمين « أم » عاطفة « بثمان » جار ومجرور معطوف على قوله بسبع .

الشاهد فيه : قوله « بسبع . . . أم بثمان » حيث حذف منه الهمزة المغنية عن لفظ « أى » وأصل الكلام : أبسبع رمين — إلخ ، وإنما حذفها اعتماداً على السياق المعنى وعدم خفائه .

وَبِانْقِطَاعٍ وبِمَعْنَى «بَلْ» وَفَتْ ... إن تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ (١)

أى : إذا لم يتقدَّمْ على «أم» همزةُ التسوية ، ولا همزةٌ مُغْنِيَةٌ عن أى ؛ فهى مُنْقَطِعَة ، وتفيد الإضرابَ كبَلْ ، كقوله تعالى : (لاَ رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ العالَمِينَ ، أمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) أى : بل يقولون افتراه ، ومثلُه «إنَّهَا لَإِبلٌ أمْ شَاء» أى : بل هى شاء .

* * *

خَيِّرْ ، أَبِحْ ، قَسِّمْ — بِأَوْ — وَأَبْهِمِ ، ... وَاشْكُكْ ، وإضْرَابٌ بِهَا أيْضاً نُمِى (٢)

---

(١) «وبانقطاع» جار ومجرور متعلق بقوله وفت الآتى «وبمعنى» جار ومجرور معطوف بالواو على بانقطاع ، ومعنى مضاف و «بل» قصد لفظه : مضاف إليه «وفت» وفى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم أيضاً «إن» شرطية «تك» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم أيضاً «مما» جار ومجرور متعلق بقوله خلت الآتى «قيدت» قيد : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم ، والتاء للتأنيث ، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلا بمن «به» جار ومجرور متعلق بقيدت «خلت» خلا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم ، والجملة فى محل نصب خبر «تك» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) «خير» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبح ، قسم» معطوفان على خير بعاطف مقدر مع كل منهما «بأو» جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة قبله «وأبهم . واشكك» معطوفان على خير «وإضراب» مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بإضراب «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «نمى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إضراب ، والجملة من نمى ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

أى : تُسْتَعْمَلُ «أو» للتخيير، نحو : «خُذْ مِنْ مَالِى دِرْهَماً أو ديناراً» وللإباحة نحو : «جَالِسِ الْحَسَنَ أو ابْنَ سِيرِينَ»، والفرقُ بين الإباحة والتخيير : أن الإباحة لاَ تَمْنَع الجمعَ، والتخيير يمنعه، وللتقسيم، نحو : «الكلمة اسم، أو فعل، أوحرف» وللابهام على السامع، نحو : «جاء زيد أو عمرو» إذا كُنْتَ عالماً بالجائى منهما وقَصَدْتَ الإبهام على السامع، [ومنه قولُه تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِى ضَلَالٍ مُبِينٍ)]، وللشك، نحو : «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت شاكا فى الجائى منهما، وللاضراب كقوله :

٢٩٥ — مَاذَا تَرَى فى عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ
لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلاَّ بِعَدَّادِ

---

٢٩٥ — هذان البيتان لجرير بن عطية، يقولها لهشام بن عبد الملك .

اللغة : «عيال» يعنى بهم أولاده ومن يمونهم ويعولهم «برمت» ضجرت وتعبت.

الإعراب : «ما» اسم استفهام مبتدأ، مبنى على السكون فى محل رفع «ذا» اسم موصول : خبر المبتدأ «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب بترى محذوف، ويجوز أن يكون قوله : «ماذا» كله اسم استفهام مفعولا مقدماً لترى «فى عيال» جار ومجرور متعلق بترى «قد» حرف تحقيق «برمت» فعل وفاعل، والجملة فى محل جر صفة لعيال «بهم» جار ومجرور متعلق ببرمت «لم» نافية جازمة «أحص» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عدتهم» عدة : مفعول به لأحص، وعدة مضاف والضمير مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة «بعداد» جار ومجرور متعلق بأحص «كانوا» كان : فعل ماض ناقص، وواو الجماعة اسمه «ثمانين» خبر كان «أو» حرف عطف بمعنى بل، وقيل : هى بمعنى الواو «زادوا» فعل وفاعل «ثمانية» مفعول به لزاد «لولا» حرف امتناع لوجود «رجاؤك» رجاء : مبتدأ خبره محذوف وجوباً، ورجاء مضاف والكاف =

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً   لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلَادِي

أى : بل زادوا .

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ ، إِذَا   لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا(١)

قد تستعمل « أو » بمعنى الواو عند أَمْنِ اللَّبْسِ ؛ كقوله :

٢٩٦ — جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً
كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

= مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « قتلت » فعل وفاعل « أولادى » أولاد : مفعول به لقتل ، وأولاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أوزداوا » حيث استعمل فيه « أو » للاضراب بمعنى بل .

(١) « وربما » رب : حرف تقليل ، وما : كافة « عاقبت » عاقب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أو « الواو » مفعول به لعاقب « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية جازمة « يلف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها « ذو » فاعل يلف ، وذو مضاف ، و « النطق » مضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « للبس » جار ومجرور متعلق بقوله منفذا الآتى « منفذاً » مفعول أول ليلقى ، ومفعوله الثانى محذوف ، وجواب « إذا » محذوف .

٢٩٦ — هذا البيت لجرير بن عطية ، من كلمة يمدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز ابن مروان .

اللغة : « قدر » بفتحتين — أى : موافقة له ، أو مقدرة .

الإعراب : « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح « الخلافة » مفعول به لجاء « أو » عاطفة بمعنى الواو « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الخلافة « له » جار ومجرور متعلق بقوله قدرا الآتى « قدراً » خبر كان « كما » الكاف جارة ، ما : مصدرية « أتى » فعل ماض « ربه » رب : مفعول به مقدم على الفاعل ، =

وَمِثْلُ « أوْ » فى الْقَصْدِ « إمَّا » الثَّــانِيَهْ
فِى نَحْوِ : « إمَّا ذِى وَإمَّا النَّائِيَهْ »(١)

يعنى أن « إمّا» المسبوقَةَ بمثلها تُفِيدُ ما تفيده « أو » : من التخيير ، نحو : « خذ من مالى إمَّادرهما وإمَّا ديناراً » والإباحة ، نحو : « جَالِسْ إمَّا الحسنَ وإمَّا ابنَ سيرينَ » والتقسيم ، نحو : « الكلمة إمَّا اسم وإمَّا فعل وإمَّا حرف » والإبهام والشك ، نحو : « جاء إما زيد وإما عمرو » .

وليست « إما » هذه عاطفة ، خلافاً لبعضهم ، وذلك لدخول الواو عليها ، وحرفُ العطف لا يدخل على حرف [العطف](٢) .

* * *

= ورب مضاف والهاء مضاف إليه « موسى » فاعل أتى « على قدر » جار ومجرور متعلق بأتى .

الشاهد فيه : قوله « أوكانت » حيث استعمل فيه « أو » بمعنى الواو ، ارتكاناً على انفهام المعنى وعدم وقوع السامع فى لبس .

(١) « ومثل » مبتدأ ، ومثل مضاف و « أو » قصد لفظه : مضاف إليه « فى القصد » جار ومجرور متعلق بمثل « إما » قصد لفظه : خبر المبتدأ « الثانية » نعت لإما « فى نحو » جار ومجرور متعلق بمثل أيضاً « إما » حرف تفصيل « ذى » اسم إشارة للمفرد المؤنثة : مبتدأ ، وخبره محذوف : أى إما هذه لك ، مثلا « وإما » عاطفة « النائية » معطوف على ذى .

(٢) ههنا ثلاثة أمور نرى أن ننبهك إليها : الأول : أن « إما » الثانية تكون بمعنى أو باتفاق من النحاة ، نعنى أنها تأتى للمعانى المشهورة التى تأتى لها أو ، واختلفوا أهى عاطفة أم لا ؟ وقد أشار الشارح إلى هذا الخلاف ، ولا خلاف بينهم فى أن إما الأولى ليست عاطفة ، ولذلك نراها تفصل بين العامل ومعموله نحو : « زارنى إما زيد وإما عمرو » ، والأمر الثانى : أن المعانى المشهورة التى تأتى لها إما هى التى ذكرها =

وَأَوْلِ « لٰكِنْ » نَفْياً أَوْ نَهْياً ، وَ « لاَ »
نِدَاءً أَوْ أَمْراً أَوِ اثْبَاتاً تَلاَ[1]

أى : إنما يُعطَفُ بلكن بعد النفى ، نحو : « ما ضَرَبْتُ زيداً لٰكِنْ عمراً » وبعد النهى ، نحو : « لا تَضْرِبْ زيداً لٰكِنْ عمراً » .

ويُعطَفُ بـ « لا » بعد النداء ، نحو : « يا زيد لا عمرو » والأمرِ ، نحو : « اضْرِبْ زيداً لا عمراً » وبعد الإثبات ، نحو : « جاء زيد لا عمرو » .

ولا يعطف بـ « لا » بعد النفى ، نحو : « ما جاء زيد لا عمرو » ولا يعطف بـ « لكن » فى الإثبات ، نحو : « جاء زيدلكن عمرو » .

* * *

وَبَلْ كَلٰكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلَمْ أَكُنْ فى مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا[2]

= الشارح ، وهى ما عدا الإضراب والجمع المطلق الذى تأتى له أو أحياناً كما فى الشاهد رقم ٢٩٦ ، والأمر الثالث : أن إما الثانية قد تحذف لذكر ما يغنى عنها ، نحو قولك : إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت ، ونحو قول الشاعر :

فإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّى مِنْ سَمِينِى
وَإِلاَّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِى

(١) « وأول » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لكن » قصد لفظه : مفعول به لأول « نفيا » مفعول ثان لأول « أو » عاطفة « نهيا » معطوف على قوله « نفيا » « ولا » قصد لفظه : مبتدأ « نداء » مفعول به مقدم لقوله « تلا » الآتى « أو أمراً أو إثباتاً » معطوفان على قوله « نداء » السابق « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « لا » والجملة من تلا وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « لا » المقصود لفظه .

(٢) « وبل » قصد لفظه : مبتدأ « كلكن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

وَانقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ فى الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ ، وَالأَمْرِ الْجَلِي(١)

يُعطَفُ ببل فى النفى والنهى ؛ فتكون كلكن : فى أنها تُقرِّرُ حُكمَ ما قبلها ، وتُثبِتُ نقيضَهُ لما بعدها ، نحو : « ما قام زيد بل عمرو ، ولا تَضرِبْ زيداً بل عمراً » فقرَّرَتِ النفيَ والنهيَ السابقين ، وأثبتت القيامَ لعمرو ، والأمْرَ بضربه .

ويُعطَفُ بها فى الخبر المُثبَتِ ، والأمر ؛ فتفيد الإضرابَ عن الأول ، وتَنقُلُ الحكم إلى الثانى ، حتى يصير الأولُ كأنه مسكوتٌ عنه ، نحو : « قام زيد بل عمرو ، واضرِبْ زيداً بل عَمْراً » .

* * *

وَإنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ(٢)

= المبتدأ « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن فى الخبر ، وبعد مضاف ومصحوبى من « مصحوبها » مضاف إليه ، ومصحوبى مضاف وها مضاف إليه « كلم » الكاف جارة لقول محذوف ، لم : نافية جازمة « أكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « فى مربع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكن « بل » حرف عطف « تيها » قصر للضرورة ، وأصله تيهاء ، معطوف على مربع .

(١) « وانقل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها ، للثان » جاران ومجروران متعلقان بانقل « حكم » مفعول به لانقل ، وحكم مضاف و « الأول » مضاف إليه « فى الخبر » جار ومجرور متعلق بانقل أيضاً « المثبت » صفة للخبر « والأمر » معطوف على الخبر « الجلى » صفة للأمر .

(٢) « إن » شرطية « على ضمير » جار ومجرور متعلق بقوله « عطفت » الآتى ، وضمير مضاف و « رفع » مضاف إليه « متصل » نعت لضمير رفع « عطفت » عطف : =

أَوْ فَاصِلٍ مَا ، وَبِلاَ فَصْـــلٍ يَرِدْ
فِي النَّظْمِ فَاشِياً ، وَضَعْفَهُ اعْتَقِــدْ[1]

إذا عَطَفْتَ على ضميرِ الرفعِ المتصل وجب أن تفصلَ بينه وبين ما عطفت عليه بشيء ، ويَقَعُ الفصلُ كثيراً بالضمير المنفصل ، نحو قوله تعالى : (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ) فقوله : « وآباؤكم » معطوفٌ على الضمير فى « كنتم » وقد فصل بـ « أنتم » وورد — أيضاً — الفَصْلُ بغير الضمير ، وإليه أشار بقوله : « أو فاصل ما » وذلك كالمَفْعُول به ، نحو : « أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدٌ » ، ومنه قولُه تعالى : (جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ) ؛ فمن : معطوف على الواو [فى يدخلونها] ، وصَحَّ ذلك للفصل بالمفعول به ، وهو الهاء من « يدخلونها » ومثله الفصلُ بلا النافية ، كقوله تعالى : (مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا) ، فـ « آبَاؤُنَا » معطوفٌ على « نا » ، وجاز ذلك للفصل [بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه] بلا .

= فعل ماض فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعله « فافصل » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، افصل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالضمير » جار ومجرور متعلق بافصل « المنفصل » نعت للضمير ، وجملة فعل الأمر وفاعله فى محل جزم جواب الشرط .

(١) « أو » عاطفة « فاصل » معطوف على « الضمير » فى البيت السابق « ما » نكرة صفة لفاصل ، أى : فاصل أى فاصل « وبلا فصل » الواو للاستئناف ، بلا : جار ومجرور متعلق بقوله « يرد » الآتى ، ولا التى هى اسم بمعنى غير مضاف و « فصل » مضاف إليه « يرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العطف على ضمير رفع « فى النظم » جار ومجرور متعلق بيرد « فاشيا » حال من الضمير المستتر فى « يرد » « وضعفه » الواو للاستئناف ، ضعف : مفعول مقدم لاعتقد ، وضعف مضاف والهاء مضاف إليه « اعتقد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

والضمير المرفوع المستتر فى ذلك كالمتصل ، نحو « اُضْرِبْ أنْتَ وَزَيْدٌ » ، ومنه قوله تعالى : (اُسْكُنْ أنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) فـ « زَوْجُكَ » معطوف على الضمير المستتر فى « اُسْكُنْ » وصَحَّ ذلك للفصل بالضمير المنفصل — وهو « أنت » — .

وأشار بقوله : « وبلا فصل يرد » إلى أنه قد وَرَدَ فى النظم كثيراً العطفُ على الضمير المذكور بِلاَ فَصْلٍ ، كقوله :

٢٩٧ — قُلْتُ إذْ أقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى
كَنِعَاجِ الْفَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

فقوله : « وَزُهْرٌ » معطوفٌ على الضمير المستتر فى « أقْبَلَتْ » .

---

٢٩٧ — البيت لعمر بن أبى ربيعة المخزومى .

اللغة : « زهر » جمع زهراء ، وهى المرأة الحسناء البيضاء ، وتقول : زهر الرجل — من باب فرح — إذا أشرق وجهه وابيض « تهادى » أصله « تتهادى » — بتاءين — لحذف إحداهما تخفيفاً ، ومعناه ، تتمايل ، وتتمايس ، وتتبختر « نعاج » جمع نعجة ، والمراد بها هنا بقر الوحش « الفلا » هى الصحراء « تعسفن » أخذن على غير الطريق ، وملن عن الجادة .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « إذ » ظرف متعلق بقال « أقبلت » أقبل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « وزهر » معطوف على الضمير المستتر فى أقبلت « تهادى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والجملة فى محل نصب حال من فاعل أقبلت المستتر فيه « كنعاج » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل أقبلت ، ونعاج مضاف و « الفلا » مضاف إليه « تعسفن » تعسف : فعل ماض ، ونون النسوة فاعل ، والجملة فى محل نصب حال من نعاج الفلا « رملا » نصب على نزع الخافض .

الشاهد فيه : قوله « أقبلت وزهر » حيث عطف « زهر » على الضمير المستتر فى =

وقد ورد ذلك فى النثر قليلا ، حكى سيبويه رحمه الله تعالى : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ » برفع « العدم » بالعطف على الضمير المستتر فى « سواء » .

وعُلِمَ من كلام المصنف : أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فَصْل ، نحو « زَيْدٌ مَا قَامَ إلاَّ هُوَ وَعَمْرٌو » وكذلك الضميرُ المنصوبُ المتصلُ والمنفصلُ ، نحو « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمْراً ، وما أَكْرَمْتُ إلاَّ إيَّاكَ وَعَمْراً » .

وأما الضمير المجرور فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجارِّ له ، نحو « مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ » ولا يجوز « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ » .

هذا مَذْهَبُ الجمهور ، وأجاز ذلك الكوفيون ، واختارهُ المصنف ، وأشار إليه بقوله :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِماً قَدْ جُعِلاَ[1]
وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِماً ؛ إذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا[2]

= « أقبلت » المرفوع بالفاعلية ، من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل ، أو بغيره ، وذلك ضعيف عند جمهرة العلماء ، وقد نص سيبويه على قلته.

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول جرير بن عطية يهجو الأخطل :

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ

(١) « وعود » مبتدأ ، وعود مضاف و « خافض » مضاف إليه « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بعود ، ولدى مضاف و « عطف » مضاف إليه « على ضمير » جار ومجرور متعلق بعطف ، وضمير مضاف و « خفض » مضاف إليه « لازما » مفعول ثان مقدم على عامله وهو جعل الآتى « قد » حرف تحقيق « جعلا » جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عود خافض ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : وعود خافض قد جعل لازما .

(٢) « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عود خافض « عندى » عند : ظرف متعلق بقوله « لازما » الآتى ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لازما » خبر ليس « إذ » أداة تعليل « قد » حرف تحقيق « أتى » =

أى : جَعَلَ جمهورُ النحاةِ إعادَةَ الخافِض — إذا عُطِفَ على ضمير الخفض — لازماً ، ولا أقول به ؛ لورود السماع : نثراً ، ونظماً ، بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ؛ فمن النثر قراءة حمزة (وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ) بجر (الأرحام) عطفاً على الهاء المجرورة بالباء ، ومن النظم ما أنشده سيبويه ، رحمه الله تعالى :

٢٩٨ — فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا
فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

بجر « الأيام » عطفاً على الكاف المجرورة بالباء .

* * *

= فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « فى النثر » جار ومجرور متعلق بأتى « والنظم » معطوف على النثر « الصحيح » نعت للنظم « مثبتا » حال من فاعل أتى .

٢٩٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١/٣٩٢) التى لم يعزها أحد لقائل معين .

اللغة : « قربت » أخذت ، وشرعت ، ويؤيده رواية الكوفيين فى مكانه « فاليوم أنشأت . . » وفى بعض النسخ « قد بت » « تهجونا » تسبنا .

المعنى : قد شرعت اليوم فى شتمنا والنيل منا ؛ إن كنت قد فعلت ذلك فاذهب فليس ذلك غريباً منك لأنك أهله ، وليس عجيباً من هذا الزمان الذى فسد كل من فيه .

الإعراب : « قربت » قرب : فعل ماض دال على الشروع ، والتاء اسمه « تهجونا » تهجو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونا : مفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر قربت « وتشتمنا » الواو عاطفة ، تشتم : معطوف على تهجونا « فاذهب » الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر ، أى إن تفعل ذلك فاذهب =

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ   وَالْوَاوُ، إِذْ لاَ لَبْسَ، وَهْيَ انْفَرَدَتْ[(١)]

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي   مَعْمُولُهُ، دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِي[(٢)]

= إلخ، اذهب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فما» الفاء للتعليل، ما: نافية «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «والأيام» معطوف على الكاف المجرورة محلا بالباء «من» زائدة «عجب» مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله «بك والأيام» حيث عطف قوله «الأيام» على الضمير المجرور محلا بالباء – وهو الكاف – من غير إعادة الجار، وجوازه هو مختار المصنف.

ومما استدل به على ذلك قول مسكين الدارمي:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا   فَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

(١) «والفاء» مبتدأ «قد» حرف تقليل «تحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الفاء، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بتحذف، ومع مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «عطفت» عطف: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على الفاء، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة، والعائد ضمير منصوب محذوف، والتقدير: مع الذى عطفته «والواو» الواو حرف عطف، الواو: مبتدأ خبره محذوف، أى والواو كذلك «إذ» ظرف يتعلق بتحذف «لا» نافية للجنس «لبس» اسم لا، وخبره محذوف، أى: لا لبس موجود «وهى» ضمير منفصل مبتدأ، وجملة «انفردت» مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر.

(٢) «بعطف» جار ومجرور متعلق بانفردت فى البيت السابق، وعطف مضاف و «عامل» مضاف إليه «مزال» نعت لعامل «قد» حرف تحقيق «بقى» فعل ماض «معموله» معمول: فاعل بقى، ومعمول مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة فى محل جر صفة ثانية لعامل «دفعاً» مفعول لأجله «لوهم» جار ومجرور متعلق بقوله: «دفعاً» «اتقى» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وهم، والجملة فى محل جر صفة لوهم.

قد تُحْذَفُ الفاء مع معطوفها للدلالة ، ومنه قوله تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) أى : فأفطرَ فعليه عِدَّةٌ من أيام أُخر ، فحذف «أفطرَ» والفاء الداخلة عليه ، وكذلك الواو ، ومنه قولهم : رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ » أى : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةَ طَلِيحَانِ .

وانفردت الواو — من بين حُرُوفِ العطف — بأنها تعطف عاملا محذوفاً بقى مَعْمُولُهُ ، ومنه قولُه :

٢٩٩ — إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً
وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

---

٢٩٩ — هذا البيت للراعى النميرى ، واسمه عبيد بن حصين .

اللغة : « الغانيات » جمع غانية ، وهى المرأة الجميلة ، سميت بذلك لاستغنائها بجمالها عن الحلى ونحوه ، وقيل : لاستغنائها ببيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج « برزن » ظهرن « زججن الحواجب » دققنها وأطلنها ورققنها بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « الغانيات » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا برز الغانيات ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « برزن » برز : فعل ماض ، ونون النسوة فاعل ، والجملة من برز المذكور مع فاعله لامحل لها مفسرة « يوماً » ظرف زمان منصوب ببرزن « وزججن » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالواو على جملة برزن يوماً « الحواجب » مفعول به لزجج « والعيونا » معطوف عليه بالتوسع فى معنى العامل ، أو مفعول لفعل محذوف يتناسب معه ، أى : وكحلن العيون ، ونحوه ، وستعرف تفصيل هذين التوجيهين .

الشاهد فيه : قوله « وزججن الحواجب والعيونا » حيث عطف الشاعر بالواو عاملا محذوفا قد بقى معموله ، فأما العامل المحذوف فهو الذى قدرناه فى الإعراب بقولنا : « وكحلن » ، وأما المعمول الباقى فهو قوله : « والعيونا » عطفته الواو على عامل مذكور فى الكلام ، وهو قوله « زججن » وهذا العامل المذكور الذى هو زججن لا يصلح للتسليط على المعطوف مع بقاء معناه على أصله .

=

ف « الْعُيُونَ » : مفعول بفعلٍ محذوفٍ ، والتقدير : وَكَحَّلْنَ الْعُيُونَ ، والفعل المحذوف معطوف على « زَجَّجْنَ »(١) .

* * *

وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا — هُنَا — اسْتَبِحْ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحْ(٢)

قد يُحْذَفُ المعطوف عليه للدلالة عليه ، وجُعِلَ منه قولُه تعالى : (أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ) قال الزمخشري : التقدير : ألم تأتكم [آياتي فلم تكن تتلى عليكم] فحذف المعطوف عليه ، وهو « ألم تأتكم » .

= وهذا أحد توجيهين فى هذا البيت ونحوه من قولهم « علفتها تبناً وماء بارداً » فيقدر : وسقيتها ماء بارداً ، وفيه توجيه آخر ، وهو أن تضمن العامل المذكور فى الكلام معنى عامل آخر يصح تسليطه على كل من المعطوف والمعطوف عليه ؛ فيقدر فى البيت « وحسن الحواجب والعيونا » ، وفيما ذكرناه من قولهم « علفتها — إلخ » يقدر « أنلتها تبنا وماء » أو « قدمت لها تبنا وماء » ونحو ذلك ، وارجع إلى شرح الشاهد رقم ١٦٦ فى باب المفعول معه .

(١) ذكر المصنف — رحمه الله ! — أن الواو والفاء قد يحذفان مع معطوفهما ، ولم يذكر « أم » مع أنها تشاركهما فى ذلك ، ومنه قول أبى ذؤيب :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ؛ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا ؟

تقدير الكلام : أرشد طلابها أم غى ، فحذف المعطوف لانسياقه وتبادره إلى الذهن .

(٢) « وحذف » مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله « استبح » الآتى ، وحذف مضاف و « متبوع » مضاف إليه « بدا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى متبوع ، والجملة فى محل جر صفة لمتبوع « هنا » ظرف مكان متعلق باستبح أو ببدا « وعطفك » الواو للاستئناف ، عطف : مبتدأ ، وعطف مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الفعل » مفعول به للمصدر « على الفعل » جار ومجرور متعلق بعطف « يصح » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطفك الفعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو عطفك الفعل .

وأشار بقوله : « وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ — إلى آخره » إلى أن العطف ليس مُخْتَصًّا بالأسماء ، بل يكون فيها وفى الأفعال ، نحو : « يَقُومُ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ ، وَجاء زَيْدٌ وركبَ ، واضرب زيداً وقُمْ » .

* * *

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاَ وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاَ[1]

يجوز أن يُعْطَفَ الفعلُ على الاسم المُشْبِهِ للفعل ، كاسم الفاعل ، ونحوه ، ويجوز أيضاً عكسُ هذا ، وهو : أن يُعْطَفَ على الفعلِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الِاسْمِ اسْمٌ ؛ فمن الأول قولُه تعالى : [(فالمُغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً)] وجُعِلَ منه [قولُه تعالى :] (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ) ، ومن الثانى قولُه :

٣٠٠ — فَأَلْفَيْتُهُ يَوْماً يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَمُجْرٍ عَطَاء يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا

---

(١) « واعطف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « على اسم » جار ومجرور متعلق باعطف « شبه » نعت لاسم ، وشبه مضاف و « فعل » مضاف إليه « فعلا » مفعول به لاعطف « وعكسا » مفعول مقدم لاستعمل الآتى « استعمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تجده » تجد : فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «سهلا» مفعول ثان لتجد .

٣٠٠ — البيت من الشواهد التى لم ينسبها أحد من شراح الشواهد ، وهو من قصيدة للنابغة الذبيانى يمدح فيها النعمان بن المنذر ملك العرب فى الحيرة ، وأول هذه القصيدة قوله :

كَتَمْتُكَ لَيْلاً بِالْجُمُومَيْنِ سَاهِرَا وَهَمَّيْنِ : هَمًّا مُسْتَكِنًّا ، وَظَاهِرَا

أَحَادِيثَ نَفْسٍ تَشْتَكِي مَا يَرِيبُهَا وَوِرْدَ هُمُومٍ لَنْ يَجِدْنَ مَصَادِرَا =

وقوله :

٣٠١ — بَاتَ يُغَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ

فـ « مُجْرٍ » : معطوف على « يُبِيرُ » ، و « جَائِرِ » : معطوف على « يَقْصِدُ » .

* * *

= اللغة : « ألفيته » ألفى : وجد « يوماً » أراد به مجرد الوقت « يبير » يهلك ، وماضيه أبار ، ويروى « يبيد » بالدال — وهو بمعنى يبير « ومجر » اسم فاعل من أجرى ، ووقع فى نسخة من نسخ ديوان النابغة « وبحر عطاء » ، و « المعابر » جمع معبر — بزنة منبر — وهو ما يعبر الماء عليه كالسفينة .

الإعراب : « فألفيته » ألفى : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل ، والهاء مفعول أول « يوماً » ظرف زمان متعلق بألفى « يبير » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لألفى « عدوه » عدو : مفعول به ليبير ، وعدو مضاف والهاء مضاف إليه « ومجر » معطوف على يبير الذى وقعت جملته مفعولا ثانياً ، وكان من حقه أن يقول « ومجريا » ولكنه حذف ياء المنقوص فى حال النصب إجراء لهذه الحال مجرى حالى الرفع والجر كما فى قول عروة ابن حزام :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَـــةِ دَارُهُ وَدَارِى بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

ومجر : اسم فاعل ، ففيه ضمير مستتر هو فاعله ، و « عطاء » مفعوله « يستحق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطاء « المعابرا » مفعول به ليستحق ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل نصب صفة لعطاء .

الشاهد فيه : قوله « يبير . . . ومجر » حيث عطف الاسم الذى يشبه الفعل — وهو قوله « ومجر » — وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ، على الفعل — وهو قوله «يبير» — وذلك سائغ جائز .

٣٠١ — البيت مما أنشده جماعة من النحويين — منهم أبو على فى الإيضاح الشعرى ، وابن الشجرى فى الأمالى — ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل بعينه .

اللغة : « يعشيها » بالعين المهملة — فى رواية جماعة من العلماء — أصل معناه =

. . . .

= يطعمها العشاء ، وبالغين المعجمة — كما هو فى رواية الأثبات — مأخوذ من الغشاء ، وهو كالغطاء وزنا ومعنى «بعضب» هو السيف «باتر» قاطع «يقصد» يقطع على غير تمام «جائر» أى : ظالم مجاوز الحد ، والضمير المتصل فى «يعشيها ، وأسوقها» للإبل .

المعنى : يمدح رجلا بالكرم ، وبأنه ينحر الإبل لضيوفه ، فيقول : إنه بات يشمل إبله ويعمها بسيف قاطع نافذ فى ضريبته يقطع أسوق التى تستحق الذبح ، ويجور إلى أخرى لا تستحقه .

الإعراب : «بات» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح «يغشيها» يغشى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم بات ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر بات «بعضب» جار ومجرور متعلق بيغشى «باتر» صفة لعضب «يقصد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عضب ، والجملة فى محل جر صفة ثانية لعضب «فى أسوقها» الجار والمجرور متعلق بيقصد ، وأسوق مضاف وها : مضاف إليه «وجائر» معطوف على يقصد .

الشاهد فيه : قوله «يقصد . . . وجائر» حيث عطف اسماً يشبه الفعل — وهو قوله «جائر» — وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ، على فعل — وهو قوله «يقصد» وذلك سهل لا مانع منه ، وقد ورد فى النثر العربى ، بل ورد فى أفصح الكلام ، وهو القرآن الكريم ، كالآية التى تلاها الشارح .

الْـــبَدَلُ

التَّابِـعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُـكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ — هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلاَ(١)

البدل هو : « التابع ، المقصود بالنسبة ، بلا واسطة » .

ف « التابع » : جنس ، و « المقصود بالنسبة » : فَصْل ، أخرج : النعتَ ، والتوكيدَ ، وعطفَ البيان ؛ لأن كل واحـد منها مُكَمِّلٌ للمقصود بالنسبة ، لا مقصودٌ بها ، و « بلا واسطة » : أخرج المعطوف ببَلْ ، نحـو : « جاء زيد بل عمرو » ؛ فإن « عمراً » هو المقصود بالنسبة ، ولـكن بواسطة — وهى بل — وأخرج المعطوفَ بالواو ونحوها ؛ فإن كل واحد منهما مقصود بالنسبة ، ولـكن بواسطة(٢) .

* * *

مُطَابِقًا ، أَوْ بَعْضًا ، أَوْ مَا يَشْتَمِلْ
عَلَيْهِ ، يُلْفَى ، أو كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ(٣)

---

(١) « التابع » مبتدأ أول « المقصود » صفة له « بالحكم » جار ومجرور متعلق بالمقصود « بلا واسطة » بلا : جار ومجرور متعلق بالتابع ، ولا الاسمية مضاف وواسطه: مضاف إليه « هو » ضمير منفصل مبتدأ ثان « المسمى » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الاول ، وفى المسمى ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل وهو مفعوله الأول « بدلا » مفعوله الثانى

(٢) قول الناظم « التابع المقصود بالحكم » قد يفيد أن البدل هو وحده المقصود بالنسبة ، والمعطوف بالواو ونحوها فى نحو : « جاء زيد وعمرو » مقصود بالنسبة ، وليس هو وحده المقصود ، وإنما هو والمتبوع جميعاً مقصودان ، فيمكن أن يخرج المعطوف بالحرف المشرك لفظاً ومعنى بالفصل الأول ، فافهم ذلك وتدبره .

(٣) « مطابقاً » مفعول ثان تقدم على عامله ، وهو قوله «يلفى» الآتى «أو بعضاً» =

وَذَا لِلاِضْرَابِ اعْزُ ، إنْ قَصْداً صَحِبْ   وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ[(١)]

كَزُرْهُ خَالِداً ، وَقَبِّلْهُ اليَــدَا ،   وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ ، وَخُذْ نَبْلاً مُدَى[(٢)]

= معطوف على قوله مطابقاً « أو » عاطفة « ما » اسم موصول : معطوف على قوله « بعضاً » السابق « يشتمل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما « عليه » جار ومجرور يتعلق بقوله يشتمل « يلفى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول « أو » عاطفة « كمعطوف » الكاف اسم بمعنى مثل : معطوف على قوله « ما يشتمل » والكاف الاسمية مضاف ومعطوف مضاف إليه « ببل » جار ومجرور متعلق بقوله معطوف

(١) « وذا » اسم إشارة : مفعول به لقوله « اعز » الآتى « للاضراب » جار ومجرور متعلق باعز أيضاً « اعز » فعل أمر ، مبنى على حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « قصدا » مفعول مقدم لصحب « صحب » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف يفهم مما قبله « ودون » ظرف متعلق بمحذوف ، أى : وإن وقع دون ، ودون مضاف و « قصد » مضاف إليه « غلط » خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضاف : أى فهو بدل غلط « به » جار ومجرور متعلق بسلب الآتى « سلب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحكم المفهوم من سياق الكلام ، وتقدير الكلام : إن سلب هو ، أى الحكم .

(٢) « كزره » الكاف جارة لقول محذوف ، زر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به لزر « خالداً » بدل مطابق من هاء زره « وقبله اليدا » الواو عاطفة ، قبل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، واليدا : بدل بعض من الهاء فى قبله « واعرفه » الواو حرف عطف ، اعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به لاعرف ، مبنى على الضم فى محل نصب « حقه » حق : بدل اشتمال من الهاء فى اعرفه ، وحق مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وخذ » الواو عاطفة ، خذ : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « نبلا » مفعول به لخذ « مدى » بدل إضراب من قوله نبلا .

البدل على أربعة أقسام :

الأول : بدل الكل من الكل(١) ، وهو البدل المطابِقُ للمبدَلِ منه الُمساوِى له فى المعنى ، نحو : « مررت بأخيك زَيْدٍ ، وزُرْهُ خالداً » .

الثانى : بدل البعض من الكل(١) ، نحو : « أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ وَقَبِّلْهُ اليَدَ » .

الثالث : بدلُ الاشتمالِ ، وهو الدَّالُّ على مَعْنًى فى متبوعِهِ ، نحو : « أعجبنى زَيْدٌ علمُهُ ، واعْرِفْهُ حَقَّه » .

الرابع : البدل المُبايِنُ للمبدَلِ منه ، وهو المراد بقوله : « أو كمعطوف ببل » وهو على قِسْمَيْنِ : أحدهما : ما يُقْصَدُ متبوعُه كما يُقْصَد هو ، ويسمى بدلَ الإضرابِ وبدلَ البَدَاء(٢) ، نحو : « أكلتُ خُبزاً لحماً » قَصَدْتَ أولا الإخبارَ بأنك أكلتَ خبزاً ، ثم بَدَالك أنك تخبر أنك أكلت لحماً أيضاً ، وهو المراد بقوله : « وذا للاضراب اعْزُ إن قَصْداً صحب » أى : البدل الذى هو كمعطوف ببل انْسُبْهُ للاضراب إن قُصِد متبوعُه كما يُقْصَدُ هو ، الثانى : ما لا يقصد متبوعه ، بل يكون المقصودُ البدلَ فقط ، وإنما غَلِطَ المتكلم ، فذكر المبدل منه ، ويسمى بدلَ الغَلَطِ والنسيان ، نحو : « رأيتُ رجلاً حماراً » أردتَ أنك تخبر أولا أنك رأيت حماراً ، فغلطت بذكرِ الرجل ، وهو المرادُ بقوله : « ودون قصد غلط به سُلِبَ » أى : إذا لم يكن المبدَلُ منه مقصوداً فيسمى البـــدلُ بَدَلَ الغَلَطِ ؛ لأنه مزيلٌ الغلطَ الذى سبق ، وهو ذِكْرُ غيرِ المقصودِ .

وقوله : « خُذْ نَبلاً مُدًى » يصلح أن يكون مثالا لكل من القسمين ؛ لأنه

---

(١) نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بأل خطأ .
(٢) البداء — بفتح الباء بزنة السحاب — ظهور الصواب بعد خفائه .

إن قُصِدَ النَّبْلُ والمُدَى فهو بدل الإضراب ، وإن قصد المُدَى فقط — وهو جمع مُدْيَةٍ ، وهي الشَّفْرَة — فهو بدل الغلط .

* * *

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لا تُبْدِلْهُ ، إلاَّ مَا إحَاطَةً جَلاَ[1]

أَوِ اقْتَضَى بَعْضاً ، أَوِ اشْتِمَالاً كَإِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ[2]

أي : لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر ، إلا إن كان البدلُ بَدَلَ كل من كل ، واقتضى الإحَاطَةَ والشمول ، أو كان بدلَ اشتمالٍ ، أو بَدَلَ بعضٍ من كل .

فالأول كقوله تعالى : (تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وآخِرِنَا) ؛ فـ « أولنا » بدل من الضمير المجرور باللام — وهو « نا » — فإن لم يَدُلَّ على الإحاطة امتنع ، نحو : « رأيتك زيداً » .

---

(١) « ومن ضمير » جار ومجرور متعلق بقوله « لا تبدله » الآتى ، وضمير مضاف ، و « الحاضر » مضاف إليه « الظاهر » مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده ، أى لا تبدل الظاهر « لا » ناهية « تبدله » تبدل : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « إلا » أداة استثناء « ما » اسم موصول : مستثنى ، مبنى على السكون فى محل نصب « إحاطة » مفعول به مقدم لجلا الآتى « جلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وتقدير البيت : ولا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر — وهو ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب — إلا ما جلا إحاطة .

(٢) « أو » عاطفة « اقتضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البدل « بعضاً » مفعول به لاقتضى « أو اشتمالا » معطوف على قوله بعضاً « كإنك » الكاف جارة لقول محذوف ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه « ابتهاجك » ابتهاج : بدل اشتمال من اسم إن ، وابتهاج مضاف والكاف مضاف إليه « استمالا » استمال : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابتهاجك ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر إن .

والثانى كقوله :

٣٠٢ — ذَرِينِي ؛ إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا
وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

فـ « حِلْمِي » بدلُ اشتمال من الياء فى « أَلْفَيْتِنِي » .

والثالث كقوله :

٣٠٣ — أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ رِجْلِي ، فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

---

٣٠٢ — البيت لعدى بن زيد العبادى ، ونسب فى كتاب سيبويه (١/٧٧) إلى رجل من بجيلة أو خثعم .

اللغة : « ذرينى » دعينى ، واتركينى ، يخاطب امرأة « ألفيتنى » وجدتنى « مضاعا » ذاهباً أو كالذاهب ؛ لعدم التعويل عليه ، وترك الركون إليه .

الإعراب : « ذرينى » ذرى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية ، والياء مفعول به « إن » حرف توكيد ونصب « أمرك » أمر : اسم إن ، وأمر مضاف والكاف مضاف إليه « لن » نافية ناصبة « يطاعا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بلن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أمر الواقع اسما لإن ، والألف للاطلاق ، والجلة فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها مستأنفة للتعليل « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « ألفيتنى » ألفى : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعوله الأول « حلمى » حلم : بدل اشتمال من ياء المتكلم ، وحلم مضاف والياء مضاف إليه « مضاعاً » مفعول ثان لألفى .

الشاهد فيه : قوله « ألفيتنى حلمى » حيث أبدل الاسم الظاهر — وهو قوله « حلمى » — من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم فى « ألفيتنى » — بدل اشتمال .

٣٠٣ — نسب العينى تبعاً لياقوت هذا البيت للعديل — بزنة التصغير — ابن الفرخ بزنة القتل — وكان من حديثه أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفى ، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم ، واستنجد بالقيصر ، فحماه ، فلما علم الحجاج بذلك أرسل إلى القيصر يتهدده إن لم يرسله إليه ، فأرسله ، فلما مثل بين يديه عنفه وذكره بأبيات كان قد قالها فى هجائه .

=

فـ « رجلى » بدلُ بعضٍ من الياء فى « أوْعَدَنى » .

وفُهِمَ من كلامه : أنه يُبْدَلُ الظاهرُ من الظاهرِ مطلقاً كما تقدم تمثيله ، وأن ضمير الغيبة يُبدل منه الظاهرُ مطلقاً ، نحو : « زُرْهُ خالداً » .

* * *

وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلِى هَمْزاً ، كَـ « مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ امْ عَلِى »(١) ؟

= اللغة : « أوعدنى » تهددنى ، وقال الفراء : يقال وعدته خيراً ، ووعدته شراً — بإسقاط الهمزة فيهما — فإذا لم تذكر المفعول قلت « وعدته » إذا أردت الخير ، و « أوعدته » إذا أردت الشر « السجن » المحبس « الأداهم » ، جمع أدهم ، وهو القيد « شثنة » غليظة ، خشنة « المناسم » جمع منسم — بزنة مجلس — وأصله طرف خف البعير ، فاستعمله فى الإنسان ، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة والقوة والصبر على احتمال المكروه .

الإعراب : « أوعدنى » أوعد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « بالسجن » جار ومجرور متعلق بأوعد « والأداهم » معطوف على السجن « رجلى » رجل : بدل بعض من ياء المتكلم فى أوعدنى ، ورجل مضاف والياء مضاف إليه « فرجلى » الفاء للتفريع ، ورجل : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « شثنة » خبر المبتدأ ، وشثنة مضاف و « المناسم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أوعدنى . . . رجلى » حيث أبدل الاسم الظاهر — وهو قوله « رجلى » من ضمير الحاضر — وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولا به لأوعد — بدل بعض من كل .

(١) « وبدل » الواو للاستئناف ، بدل : مبتدأ ، وبدل مضاف و « المضمن » مضاف إليه ، وفى المضمن ضمير مستتر هو نائب فاعل له ؛ لأنه اسم مفعول من ضمن — بالتضعيف — الذى يتعدى لاثنين « الهمز » مفعول ثان للمضمن « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « همزا » مفعول به ليلى « كمن » =

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخولُ هَمْزةِ الاستفهام على البدل ، نحو : «مَنْ ذَا أسعيدٌ أمْ عَلِيٌّ ؟ وماتفعلُ أخَيْراً أمْ شَرًّا ؟ ومتى تأتينا أغداً أمْ بَعْدَ غَدٍ » ؟

* * *

وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ ، كَـ « مَنْ يَصِلْ إلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ»(١)

كما يُبْدَلُ الاسمُ من الاسم يُبْدَل الفعلُ من الفعلِ ، فـ « يَسْتَعِنْ بِنَا » : بَدَلٌ من « يَصِلْ إلينا » ، ومثلُه قولُه تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أثاماً يُضاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) فـ « يُضاعَفْ » : بَدَلٌ من « يَلْقَ » فإعرابه بإعرابه ، وهو الجزم ، وكذا قولُه :

٣٠٤ — إنَّ عَلَيَّ اللهَ أنْ تُبايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهاً أوْ تَجِيءَ طَائِعَا

فـ « تؤخذ » : بدلٌ من « تُبايِعَا » ولذلك نصب .

= الكاف جارة لقول محذوف ، من : اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم إشارة : خبر المبتدأ « أسعيد » الهمزة للاستفهام ، سعيد : بدل من اسم الاستفهام وهو من « أم » حرف عطف « على » معطوف بأم على سعيد .

(١) « ويبدل » الواو للاستئناف ، يبدل : فعل مضارع مبنى للمجهول « الفعل » نائب فاعل يبدل « من الفعل » جار ومجرور متعلق بيبدل « كمن » الكاف جارة لقول محذوف ، من : اسم شرط مبتدأ « يصل » فعل مضارع فعل الشرط « إلينا » جار ومجرور متعلق بيصل « يستعن » بدل من يصل « بنا » جار ومجرور متعلق بيستعن « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وهو جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط الواقع مبتدأ ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ على أرجح الأقوال عندنا من الخلاف المعروف .

٣٠٤ — هذا البيت مجهول قائله ، وهو أحد أبيات سيبويه الخمسين التى لم ينسبوها إلى قائل معين ، وقد رواه (١ / ٧٨) وقال عقب روايته : « هذا عربى حسن » .

=

. . . .

= اللغة : « تبايع » تدين للسلطان بالطاعة ، وتدخل فيما دخل فيه الناس .

المعنى : يقول لمخاطبه : إنى ألزم نفسى عهداً أن أحملك على الدخول فيما دخل فيه الناس من الخضوع للسلطان والانقياد لطاعته ؛ فإما التزمت ذلك طائعاً مختاراً ، وإما أن ألجئك إليه ، وأكرهك عليه ، يبغض إليه الخلاف ، والخروج عن الجماعة ، ويزين له الوفاق ومشاركة الناس .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدم على اسمه « الله » اسم إن تأخر عن خبره « أن » حرف مصدرى ونصب « تبايعا » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، و « أن » المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر يقع مفعولا لأجله ، ويجوز أن يكون المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها هو اسم إن ، وحينئذ فلفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض ، وهو حرف القسم ، وتكون جملة القسم لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر إن واسمها ، وتقدير الكلام : إن مبايعتك كائنة على والله « تؤخذ » فعل مضارع مبنى للمجهول بدل من تبايع « كرها » مفعول مطلق ، أو حال على التأويل بكاره « أو » عاطفة « تجىء » فعل مضارع معطوف على تؤخذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « طائعاً » حال من الضمير المستتر فى تجىء .

الشاهد فيه : قوله « أن تبايعا تؤخذ » فإنه أبدل الفعل — وهو قوله « تؤخذ » — من الفعل — وهو قوله « أن تبايعا » — بدل اشتمال .

واعلم أن الدليل على أن البدل — فى هذا الشاهد ، وفى الآية الكريمة التى تلاها الشارح — هو الفعل وحده ، وليس هو الجملة المكونة من الفعل وفاعله — والدليل على ذلك هو أنك ترى الإعراب الذى اقتضاه العامل فى الفعل الأول — وهو المبدل منه — موجوداً بنفسه فى الفعل الثانى الذى نذكر أنه البدل ، ألا ترى أن « تؤخذ » فى هذا الشاهد منصوب كما أن « تبايع » منصوب ، وأن « يضاعف » فى الآية الكريمة مجزوم كما أن « يلق » مجزوم ، والله سبحانه أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

النِّـــدَاء

وَلِلْمُنَادَى النَّـــاءِ أَوْ كَالنَّاءِ « يَا »
وَأَيْ ، وَآ » كَذَا « أَيَا » ثُمَّ « هَيَا »[1]

وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي ، وَ« وَا » لِمَنْ نُدِبْ
أَوْ « يَا » وَغَيْرُ « وَا » لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ[2]

لا يخلو المنادى من أن يكون مندوباً ، أو غيره ، فإن كان غيرَ مندوب : فإما أن يكون بعيداً ، أو فى حكم البعيـــد — كالنائم والساهى — أو قريباً ، فإن كان بعيـــداً أو فى حكمه فله من حروف النـــداء : « يَا ، وأيْ ، وآ ، وهَيَا » وإن كان قريباً فله الهمزة ، نحو : « أَزَيْدُ أَقْبِلْ »[3] ، وإن كان مندوباً — وهو

---

(١) « للمنادى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الناء » صفة للمنادى « أو كالناء » عطف على الناء « يا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وأى وآ » معطوفان على يا « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أيا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ثم هيا » معطوف على أيا .

(٢) « والهمز » مبتدأ « للدانى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ووا » قصد لفظه : مبتدأ « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ندب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من ندب ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة « أو » حرف عطف « يا » قصد لفظه : معطوف على وا « وغير » مبتدأ ، وهو مضاف و « وا » قصد لفظه : مضاف إليه « لدى » ظرف متعلق بقوله ، « اجتنب » الآتى ، ولدى مضاف و « اللبس » مضاف إليه « اجتنب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير وا ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) ومنه قول امرىء القيس بن حجر الكندى فى معلقته :

أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هَـــذَا التَّدَلُّلِ
وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

المتَفَجَّعُ عليه، أو المُتَوَجَّعُ منه — فله « وَا » نحو : « وَازَيْدَاهْ » ، و « وَاظَهْرَاهْ » و « يَا » أيضاً ، عند عَدَم التباسه بغير المندوب ، فإن التبس تعينت « وَا » وامتنعت « يا » .

* * *

وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ ، وَمُضْمَرٍ ، وَمَا جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا(١)

وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ قَلَّ ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ(٢)

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب ، نحو : « وَازَيْدَاهْ » ولا مع الضمير ، نحو : « يَا إِيَّاكَ قَدْ كُفِيتُكَ » ولا مع المستغاث ، نحو : « يَا لَزَيْدٍ » .

---

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « مندوب » مضاف إليه « ومضمر » معطوف على مندوب « وما » اسم موصول : معطوف على مندوب أيضاً « جا » قصر للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه . والجملة لا محل لها صلة الموصول « مستغاثا » حال من الضمير المستتر فى جاء « قد » حرف تقليل « يعرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو غير فى أول البيت « فاعلما » اعلم : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) « وذاك » اسم إشارة : مبتدأ « فى اسم » جار ومجرور متعلق بقوله « قل » الآتى ، واسم مضاف و « الجنس » مضاف إليه « والمشار » معطوف على اسم الجنس « له » جار ومجرور متعلق بالمشار « قل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « ومن » اسم شرط مبتدأ « يمنعه » يمنع : فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والهاء مفعول به « فانصر » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، انصر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، « عاذله » عاذل : مفعول به لانصر ، وعاذل مضاف والهاء مضاف إليه ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ .

وأما غيرُ هذه فيُحْذَفُ معها الحرفُ جوازاً ؛ فتقــول فى « يَا زَيْدُ أقْبِلْ » : « زَيْدُ أَقْبِلْ » وفى « يَا عَبْدَ اللهِ ارْكَبْ » : « عَبْدَ اللهِ ارْكَبْ » .

لـكن الحذفُ مع اسم الإشارة قليلٌ ، وكذا مع اسم الجنس ، حتى إنَّ أكْثَرَ النحويين مَنَعُوه ، ولـكن أجازهُ طائفة منهم ، وتبعهم المصنف ، ولهذا قال : « ومن يمنعه فانصر عاذله » أى : انصر مَنْ يعذله على مَنْعه ؛ لورود السماع به ، فمَّا ورد منه مع اسم الإشارة قولُه تعالى : (ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ) أى : يا هؤلاء ، وقول الشاعر :

٣٠٥ — ذَا ، ارْعِوَاء ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ
أْسِ شَيْبًا إلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

أى : يا ذا ،

ومِمَّا ورد منه مع اسم الجنس قولُهم : « أَصْبِحْ لَيْلُ » أى : يا ليل ، و « أَطْرِقْ كَرَا » أى : يا كَرَا .

* * *

٣٠٥ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها .

اللغة : « ارعواء » انكفافاً ، وتركا للصبوة ، وأخذاً بالجد ومعالى الأمور .

الإعراب : « ذا » اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، أى : يا هذا « ارعواء » مفعول مطلق لفعل محذوف . وأصل الكلام : ارعو ارعواء « فليس » الفاء للتعليل ، ليس : فعل ماض ناقص « بعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه ، وبعد مضاف و « اشتعال » مضاف إليه ، واشتعال مضاف و « الرأس » مضاف إليه « شيباً » تمييز « إلى الصبا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبيل الآتى ، وكان أصله نعتاً له ، فلما تقدم أعرب حالا ، على قاعدة أن صفة النكرة إذا تقدمت صارت حالا ، ضرورة أن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، بسبب كون الصفة تابعاً ، ومن شأن التابع ألا يسبق المتبوع « من » زائدة « سبيل » اسم ليس تأخر عن خبره ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . =

وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا   عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا[١]

لا يخلو المنادى من أن يكون : مفرداً ، أو مضافاً ، أو مُشَبَّهاً به .

فإن كان مفرداً : فإما أن يكون معرفةً ، أو نكرة مقصودة ، أو نكرة غيرَ مقصودة .

فإن كان مفرداً — معرفة ، أو نكرة مقصودة — بُنِيَ على ما كان يُرْفَعُ به ؛ فإن كان يرفع بالضمة بُنِيَ عليها ، نحو : « يَا زَيْدُ » و « يَا رَجُلُ » ، وإن كان يُرْفَعُ بالألف أو بالواو فكذلك ، نحو : « يَا زَيْدَانِ ، وَيَا رَجُلَانِ » ، و « يَا زَيْدُون ، وَيا رُجَيْلُون » ويكون في محل نصب على المفعولية ؛ لأن المنادى مفعول [به] في المعنى ، وناصبُه فعلٌ مضمر نابَتْ « يا » مَنَابه ، فأصلُ « يا زيدُ » : أَدْعُو زيداً ، فحذف « أدعو » ونابت « يا » مَنَابَهُ .

* * *

= الشاهد فيه : قوله « ذا » حيث حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ، فدل ذلك على أنه وارد ، لا ممتنع ، خلافا لمن ادعى منعه ، نعم هو قليل .

وعلى هذا جاء قول أبي الطيب المتنبي :

هٰذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيساً   ثُمَّ انْثَنَيْتِ ، وَمَا شَفَيْتِ نَسِيساً

يريد بقوله هذي : يا هذه ، ومثل ذلك قول الراجز :

يَا إِبِلِي إِمَّا سَلِمْتِ هٰذِي   فَاسْتَوْسِقِي لِصَارِمٍ هَذَّاذِ

* أَوْ طَارِقٍ فِي الدَّجْنِ وَالرَّذَاذِ *

(١) « وابن » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المعرف » مفعول به لابن « المنادى » بدل من المعرف « المفردا » نعت للمنادى « على الذى » جار ومجرور متعلق بقوله ابن « فى رفعه » الجار والمجرور متعلق بقوله : « عهد » الآتى ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « عهدا » عهد : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذى .

وَانْوِ انْضِمَامَ ما بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا   وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا[١]

أى : إذا كان الاسمُ المنادى مبنيًّا قبل النداء قُدِّرَ — بعد النداء — بناؤه على الضم ، نحو : « يا هذَا » . ويَجْرِي مجرى ما تجدَّدَ بناؤه بالنداء كزيد : فى أنه يُتْبَعُ بالرفع مُرَاعَاةً للضم المقدَّرِ فيه ، وبالنصب مُرَاعاةً للمحل ؛ فتقول « يا هذا العاقِلُ ، والعاقلَ » بالرفع والنصب ، كما تقول : « يا زيدُ الظريفُ ، والظريفَ » .

* * *

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ ، وَالْمُضَافَا   وَشِبْهَهُ — انْصِبْ عَادِمًا خِلاَفَا[٢]

تقدَّمَ أن المنادى إذا كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة يُبْنَى على ما كان يرفع به ، وذَكَر هنا أنه إذا كان مفرداً نكرة : أى غيرَ مقصودةٍ ، أو مضافاً ، أو مُشَبَّهاً به — نُصِبَ .

---

(١) « وانو » الواو للاستئناف ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « انضمام » مفعول به لانو ، وانضمام مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « بنوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير متصل منصوب المحل محذوف ، أى : بنوه « قبل » ظرف زمان متعلق بقوله بنوا ، وقبل مضاف ، و « النداء » مضاف إليه « وليجر » الواو عاطفة ، واللام لام الأمر ، يجر : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بحذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى بنوا قبل النداء « مجرى » مفعول مطلق ، ومجرى مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « بناء » مضاف إليه ، وجملة « جددا » من الفعل المبنى للمجهول مع نائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر نعت لبناء .

(٢) « والمفرد » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « انصب » الآتى « المنكور » نعت للمفرد « والمضافا » معطوف على المفرد « وشبهه » الواو عاطفة ، وشبه : معطوف على المفرد أيضاً ، وشبه مضاف وضمير الغائب العائد إلى المضاف : مضاف إليه « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « عادماً » حال من فاعل انصب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « خلافاً » مفعول به لعادم .

فمثالُ الأول قولُ الأعمى « يا رجلاً خُذْ بيدى » وقول الشاعر :

٣٠٦ — أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لا تَلَاقِيَا

ومثالُ الثانى قولُكَ : « يا غُلَامَ زيدٍ » ، و « يا ضاربَ عمرٍو » .

ومثالُ الثالث قولُكَ « يا طالعاً جَبَلاً ، ويا حَسَناً وَجْهُه ، ويا ثَلَاثَةً وثلاثين » [فيمن سميته بذلك] .

* * *

---

٣٠٦ — هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى ، وكان قد أسر فى يوم الكلاب الثانى .

اللغة : « عرضت » أتيت العروض ، وهو مكة والمدينة وما حولها ، قاله الجوهرى ، وقيل : معناه بلغت العرض ، وهى جبال نجد « نداماى » جمع ندمان — بفتح النون وسكون الدال — ومعناه النديم المشارب ، وقد يطلق على الجليس الصاحب ، وإن لم يكن مشاركا على الشراب « نجران » مدينة بالحجاز من شق اليمن .

الإعراب : « أيا » حرف نداء « راكباً » منادى منصوب بالفتحة لأنه لا يقصد راكباً بعينه « إما » كلمة مكونة من إن وما ؛ فإن : شرطية ، وما : زائدة « عرضت » فعل ماض وفاعله « فبلغا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « نداماى » ندامى : مفعول به لبلغ . منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « من نجران » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من نداماى « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لا » نافية للجنس « تلاقيا » تلاق : اسم لا ، والألف للاطلاق ، وخبر « لا » محذوف تقديره : لا تلاقى لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة ، والجملة من أن واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ثان لبلغن .

الشاهد فيه : قوله « أيا راكباً » حيث نصب راكباً لكونه نكرة غير مقصودة ، وآية ذلك أن قائل هذا البيت رجل أسير فى أيدى أعدائه ، فهو يريد راكباً أى راكب منطلقاً نحو بلاد قومه يبلغهم حاله ؛ لينشطوا إلى إنقاذه إن قدروا على ذلك ، وليس يريد واحداً معيناً .

وَنَحْوَ « زَيْدٍ » ضُمَّ وَافْتَحَنَّ ، مِنْ نَحْوِ « أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ » لَاتَهِنْ(١)

أى : إذا كان المنادى مفرداً ، علماً ، ووُصِفَ بـ « ابْنٍ » مضافٍ إلى علَمٍ ، ولم يُفصَلْ بين المنادى وبين « ابن » — جاز لك فى المنادى وجهان : البناء على الضمِّ ، نحو : « يا زَيْدُ بْنَ عَمْرٍو » والفتحُ إتباعاً ، نحو : « يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو » ؛ ويجب حذف ألف « ابن » والحالة هذه خطًّا(٢) .

* * *

وَالضَّمُّ — إنْ لَمْ يَلِ الِابْنُ عَلَماً ، أوْ يَلِ الِابْنَ عَلَمٌ — قَدْ حُتِمَا(٣)

---

(١) « ونحو » مفعول تقدم على عامله وهو قوله « ضم » الآتى ، ونحو مضاف و « زيد » مضاف إليه ، « ضم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وافتحن » الواو عاطفة ، افتح : فعل أمر معطوف على فعل الأمر السابق ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « من نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد « أزيد » الهمزة حرف نداء ، زيد : منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، ويجوز فيه البناء على الفتح أيضا « ابن » نعت لزيد باعتبار محله ، وابن مضاف و « سعيد » مضاف إليه « لا تهن » لا : ناهية ، تهن : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٢) وقع فى كثير من نسخ الشرح « ويجوز حذف ألف ابن ، والحالة هذه ، خطاً » ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) « والضم » مبتدأ « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء « الابن » فاعل يلى « علما » مفعول به ليلى ، والجملة فى محل جزم فعل الشرط « أو » عاطفة « يل » فعل مضارع معطوف على يل الأول « الابن » مفعول به ليلى الثانى « علم » فاعل يلى المعطوف « قد » حرف تحقيق « حتما » حتم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الضم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

أى : إذا لم يقع « ابن » بعد عَلَم ، أو [لم] يقع بعده عَلَم ، وَجَبَ ضمُّ المنادى ، وامتنع فتحُه ؛ فمثالُ الأول نحو : « يا غلامُ ابنَ عمرو ، ويا زيدُ الظريفَ ابن عمرو » ومثالُ الثانى : « يا زَيْدُ ابْنَ أخينا » فيجب بناء « زيد » على الضم فى هذه الأمثلة ، ويجب إثبات ألف « ابن » والحالة هذه .

* * *

وَاضْمُمْ ، أَوِ انْصِبْ — ما اضْطِرَاراً نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا[1]

تقدَّمَ أنه إذا كان المنادى مفرداً معرفةً ، أو نكرة مقصودة — يجب بناؤه على الضم ، وذَكَر هنا أنه إذا اضْطُرَّ شاعرٌ إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينُه وهو مضمومٌ ، وكان له نصبُه ، وقد ورد السماعُ بهما ؛ فمن الأول قولُه :

٣٠٧ — سَلاَمُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

(١) « واضمم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » عاطفة « انصب » فعل أمر معطوف على اضمم « ما » اسم موصول : تنازعه الفعلان قبله ، كل منهما يطلبه مفعولا « اضطراراً » مفعول لأجله «نونا» نون : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «مما» بيان لما الموصولة «له» جار ومجرور متعلق بقوله بينا الآتى «استحقاق» مبتدأ ، واستحقاق مضاف و «ضم» مضاف إليه ، وجملة «بينا» مع نائب الفاعل المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة بمن .

٣٠٧ — البيت للأحوص الأنصارى ، وكان يهوى امرأة ويشبب بها ، ولايفصح عنها ، فتزوجها رجل اسمه مطر ، فغلب الأحوص على أمره . فقال هذا الشعر .

الإعراب : « سلام » مبتدأ ، وسلام مضاف و « الله » مضاف إليه « يا » حرف =

ومن الثانى قولُه :

٣٠٨— ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إلَىَّ ، وَقَالَتْ : يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِى

* * *

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يا» وَ«أَلْ» إلاَّ مَعَ «اللهِ» وَمَحْكِىِّ الْجُمَلْ[1]

= نداء « مطر » منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، ونون لأجل الضرورة « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذى هو قوله سلام الله «وليس» فعل ماض ناقص « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على الاسم « يا مطر » يا : حرف نداء ، مطر : منادى مبنى على الضم فى محل نصب « السلام » اسم ليس تأخر عن الخبر ، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب معترضة بين ليس مع خبرها واسمها .

الشاهد فيه : قوله « يا مطر » الأول ، حيث نون المنادى المفرد العلم للضرورة وأبقى الضم ؛ اكتفاء بما تدعو الضرورة إليه .

٣٠٨ — هذا البيت للمهلهل بن ربيعة أخى كليب بن ربيعة ، من أبيات يتغزل فيها بابنة المحلل .

اللغة : « وقتك » مأخوذ من الوقاية ، وهى الحفظ ، والكلاءة « الأواقى » جمع واقية بمعنى حافظة وراعية ، وكان أصله « الوواقى » فقلبت الواو الأولى همزة .

الإعراب : « ضربت » ضرب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « صدرها » صدر : مفعول به لضرب ، وصدر مضاف وها مضاف إليه « إلى » جار ومجرور متعلق بضربت « وقالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « يا » حرف نداء « عديا » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « لقد » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، أى : والله لقد — إلخ ، قد : حرف تحقيق « وقتك » وقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والكاف ضمير المخاطب المفرد المذكر : مفعول به « الأواقى » فاعل وقى .

الشاهد فيه : قوله « يا عديا » حيث اضطر إلى تنوين المنادى فنونه ، ولم يكتف بذلك ، بل نصبه مع كونه مفرداً علماً ؛ ليشابه به المنادى المعرب المنون بأصله ، وهو النكرة غير المقصودة .

(١) « باضطرار » جار ومجرور متعلق بقوله : « خص » الآتى « خص » يجوز أن يكون فعلا ماضياً مبنياً للمجهول ، ويجوز أن يكون فعل أمر « جمع » نائب فاعل =

وَالأكْثَرُ « اللَّهُمَّ » بالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ « يَا اللَّهُمَّ » فى قَرِيضِ(١)

لا يجوز الجمعُ بين حرف النداء، و « أل » فى غير اسم الله تعالى ، وما سمى به من الجُمَلِ ، إلا فى ضرورة الشعر كقوله :

٣٠٩ — فَيَا الْغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إيَّاكُمَا أن تُعْقِبَانَا شَرَّا

= إذا جعلت خص ماضيا مبنياً للمجهول ، ومفعول به إذا جعلته أمراً ، وجمع مضاف و « يا » قصد لفظه : مضاف إليه « وأل » معطوف على يا « إلا » أداة استثناء « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من جمع ، ومع مضاف و « الله » مضاف إليه « ومحكى » معطوف على لفظ الجلالة ، ومحكى مضاف و « الجمل » مضاف إليه .

(١) « والأكثر » مبتدأ « اللهم » قصد لفظه : خبر المبتدأ « بالتعويض » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الخبر « وشذ » فعل ماض « يا اللهم » قصد لفظه : فاعل شذ « فى قريض » جار ومجرور متعلق بشذ .

٣٠٩ — هذا البيت من الشواهد التى لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : « يا » حرف نداء « الغلامان » منادى مبنى على الألف لأنه مثنى فى محل نصب « اللذان » صفة لقوله : « الغلامان » باعتبار اللفظ « فرا » فر : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة لا محل لها صلة اللذان « إياكما » إيا : منصوب على التحذير بفعل مضمر وجوباً ، تقديره : أحذركما « أن » مصدرية « تعقبانا » فعل مضارع منصوب بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، ونا : مفعول أول ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن ، مقدرة « شراً » مفعول ثان لتعقب .

الشاهد فيه : قوله « فيا الغلامان » حيث جمع بين حرف النداء وأل فى غير اسم الله تعالى وما سمى به من المركبات الإخبارية (الجمل) ، وذلك لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر .

وإنما لم يجز فى سعة الكلام أن يقترن حرف النداء بما فيه أل لسببين ،أحدهما : أن كلا من حرف النداء وأل يفيد التعريف ، فأحدهما كاف عن الآخر ، والثانى : أن تعريف الألف واللام تعريف العهد ، وهو يتضمن معنى الغيبة ؛ لأن العهد يكون بين اثنين فى ثالث غائب ، والنداء خطاب لحاضر ، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان .

وأما مع اسم الله تعالى ومَحْكِيِّ الجمل فيجوز ، فتقول : « يا أللهُ » بقطع الهمزة ووَصْلِهَا ، وتقول فيمن اسمه « الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ » : « يا الرجُلُ مُنْطَلِقٌ أَقْبِلْ » .

والأكثَرُ في نداء اسم الله « اللّهُمَّ » بميمٍ مشددةٍ مُعَوَّضَة من حرف النداء ، وشَذَّ الجمع بين الميمِ وحرفِ النداء في قوله :

٣١٠ — إنِّي إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ : يا اللَّهُمَّ ، يا اللَّهُمَّا

* * *

٣١٠ — هذا البيت لأمية بن أبي الصلت ، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي ، وذكر معه بيتاً سابقا على بيت الشاهد ، وهو :

إنْ تَغْفِرِ اللهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا

اللغة : « حدث » هو ما يحدث من مصائب الدنيا ونوازل الدهر « ألما » نزل ، وألم في قوله : « وأى عبد لك لا ألما » من قولهم : ألم فلان بالذنب ، يريدون فعله أو قاربه .

المعنى : يريد أنه كلما نزلت به حادثة وأصابه مكروه لجأ إلى الله تعالى في كشف ما ينزل به .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « إذا » ظرف يتعلق بقوله « أقول » الآتي « ما » زائدة « حدث » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ما ألم حدث ألما « ألما » ألم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حدث « أقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر إن « يا » حرف نداء «اللهم» الله : منادى مبني على الضم في محل نصب ، والميم المشددة زائدة .

الشاهد فيه : قوله « يا اللهم يا اللهما » حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء ، وهذا شاذ كما صرح به المصنف في النظم ، لأنه جمع بين العوض والمعوض عنه .

وقد جمع بينهما — وزاد ميما أخرى وألفا — ذلك الراجز الذي يقول :

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا صَلَّيْتِ أَوْ سَبَّحْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا

فَصْـــلٌ

تَابِـعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ   أَلْزِمْهُ نَصْباً ، كَأَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ(١)

أي : إذا كان تابعُ المنادى المَضْمُومِ مضافاً(٢) غَيْرَ مُصاحِب للألف واللام وَجَبَ نَصْبُه ، نحو : « يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرو » .

* * *

---

(١) « تابع » مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : ألزم تابع ذى الضم — إلخ . وتابع مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الضم » مضاف إليه « المضاف » نعت لتابع « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من تابع ، ودون مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « ألزمه » ألزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت . والهاء مفعوله الأول « نصبا » مفعوله الثانى « كأزيد » الكاف جارة لقول محذوف ، والهمزة حرف نداء . زيد : منادى مبنى على الضم فى محل نصب « ذا » نعت لزيد بمراعاة المحل منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة . وذا مضاف و « الحيل » مضاف إليه .

(٢) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما :

الأمر الأول : أن المنادى إذا كان اسماً ظاهراً ، فله جهتان : الأولى جهة كونه منادى ، وهى تقتضى الخطاب ، والثانية جهة كونه اسماً ظاهراً ، وهى تقتضى الغيبة ؛ فإذا كان تابع المنادى متصلا بضميره جاز فى هذا الضمير وجهان ؛ الوجه الأول : أن يؤتى به ضمير غيبة نظراً إلى الجهة الثانية ؛ والوجه الثانى : أن يؤتى به ضمير خطاب نظراً إلى الجهة الأولى ، تقول : يا زيد نفسه أو نفسك ، ويا تميم كلهم أو كلكم ، ويا ذا الذى قام أو قمت .

والأمر الثانى : أن التابع المضاف الذى يجب نصبه هو : ما كانت إضافته محضة ، أما الذى إضافته لفظية كاسم الفاعل المضاف إلى مفعوله ، نحو : « يا رجل ضارب زيد » فقد اختلفت فيه كلمة العلماء ؛ فقال الرضى : يجوز فيه الوجهان الضم والنصب ، وقال السيوطى : يجب نصبه .

وَمَا سِوَاهُ انْصِبْ ، أَوِ ارْفَعْ ، وَاجْعَلاَ كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلاً[١]

أى : ماسوى المضاف المذكور يجوز رَفْعُهُ ونَصْبُهُ — وهو المضافُ المصاحِبُ لأل، والمفرد — فتقول : « يازَيْدُ الكريمُ الأبِ » برفع « الكريم » ونَصْبِهِ ، و « يا زَيْدُ الظَّرِيفُ » برفع « الظريف » ونصبه .

وَحُكْمُ عطفِ البيانِ والتوكيدِ حُكْمُ الصفةِ ؛ فتقول : « يا رَجُلُ زَيْدٌ ، وزَيْدًا » بالرفع والنصب ، و « يا تميم أَجْمَعُونَ ، وأَجْمَعِينَ » .

وأما عطفُ النَّسَقِ والبَدَلُ ففى حكم المنادى المستقلِّ ؛ فيجب ضمه إذا كان مفرداً ، نحو : « يارَجُلُ زَيْدُ » و « يا رَجُلُ وَزَيْدُ » كما يجب الضم لو قلت : « يا زيد » ، ويجب نصبُه إن كان مضافاً ، نحو : « يا زَيْدُ أبَا عَبْدِ الله » و « يا زَيْدُ وأبا عبدالله » ، كما يجب نصبه لو قلت : « يا أبا عبد الله » .

* * *

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ « أَلْ » مَانُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى[٢]

---

(١) « وما » اسم موصول : مفعول مقدم على عامله وهو قوله : « ارفع » الآتى « سواه » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « انصب » معطوف على ارفع « واجعلا » الواو عاطفة أو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كمستقل » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو فى موضع المفعول الثانى له « نسقا » مفعول أول لاجعل « وبدلا » معطوف على قوله نسقا .

(٢) « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط « مصحوب » خبر يكن تقدم على اسمه ، ومصحوب مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « ما » اسم موصول : اسم يكن « نسقا » نسق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للاطلاق ، والجملة =

أي : إنما يجب بناء المَنْسُوقِ على الضم إذا كان مفرداً معرفة بغير « أل » .

فإن كان بـ « أل » جاز فيه وجهان : الرفعُ ، والنصبُ ؛ والمختارُ — عند الخليل وسيبويه ، ومن تبعهما — الرَّفْعُ ، وهو اختيار المصنف ، ولهذا قال : « وَرَفْعٌ يُنْتَقَى » أي : يُخْتَار ؛ فتقول : « يَا زَيْدُ وَالْغُلَامُ » بالرفع والنصب ، ومنه قوله تعالى : (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ) برفع « الطير » ونصبه .

* * *

وَأَيُّهَا ، مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ(١)

وَأَيُّهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوَى هٰذَا يُرَدْ(٢)

= من نسق ونائب فاعله لا محل لها صلة ما الموصولة «ففيه» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، فيه : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وجهان » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط « ورفع » مبتدأ ، وسوغ الابتداء به مع كونه نكرة وقوعه فى معرض التقسيم ، وجملة « ينتقى » من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(١) « أيها » قصد لفظه : مبتدأ « مصحوب » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله « يلزم » الآتى — ومصحوب مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من مصحوب أل « صفة » حال أخرى منه « يلزم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « أيها » والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « بالرفع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثالثة من مصحوب أل « لدى » ظرف متعلق بيلزم ، ولدى مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « المعرفة » مضاف إليه ، وتقدير البيت . وأيها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة مرفوعا واقعاً بعده .

(٢) « وأيهذا » قصد لفظه : مبتدأ « أيها الذى » معطوف عليه بعاطف مقدر « ورد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المذكور ، =

يقال : «يا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَيَا أَيُّهذَا ، ويَا أَيُّهَا الَّذِى فعل كذا» ، ف «أىُّ» منادى مفرد مبنى على الضم ، و «ها» زائدة ، و «الرَّجُل» صفة لأىّ ، ويجب رفعه عند الجمهور ؛ لأنه هو المقصود بالنداء ، وأجاز المازنىُّ نَصْبَهُ قياساً على جواز نصب «الظريف» فى قولك «يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ» بالرفع والنصب .

ولا توصَفُ «أى» إلا باسْمِ جنسٍ مُحَلًّى بأل ، كالرجل ، أو باسم إشارة ، نحو : «يا أيُّهذَا أَقْبِلْ» أو بموصول مُحَلًّى بأل «يا أيُّهَا الذى فعل كذا» .

* * *

وَذُو إشَارَةٍ كَأَىٍّ فِى الصِّفَهْ إنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ(١)

يقال : «يَا هذَا الرَّجُلُ» فيجب رفع «الرجُل» إن جعل «هذا» وُصْلَةً لندائه كما يجب رفع صفة «أى» ، وإلى هذا أشار بقوله : «إن كان تَرْكُهَا يُفِيتُ

= والجملة من ورد وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «ووصف» مبتدأ ، ووصف مضاف و «أى» مضاف إليه «بسوى» جار ومجرور متعلق بوصف ، وسوى مضاف واسم الإشارة من «هذا» مضاف إليه «يرد» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف أى بسوى هذا ، والجملة من يرد ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(١) «وذو» مبتدأ ، وذو مضاف و «إشارة» مضاف إليه «كأى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، و «فى الصفة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر «إنْ» شرطية «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «تركها» ترك : اسم كان ، وترك مضاف وها : مضاف إليه «يفيت» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم كان «المعرفة» مفعول به ليفيت ، والجملة من يفيت وفاعله فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

المعرفة » فإن لم يُجْعلِ اسْمُ الإشارة وُصْلَةً لنداء ما بعده لم يجب رَفْعُ صفته ، بل يجوز الرفع والنصب .

* * *

فِي نَحْوِ « سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ » يَنْتَصِبْ ثَانٍ ، وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ[1]

يقال : « يَاسَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ[2] » و

٣١١ — * يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ *

---

(١) « فى نحو » جار ومجرور متعلق بقوله « ينتصب » الآتى « سعد » منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم فى محل نصب « سعد » توكيد للأول ، أو بدل منه ، أو عطف بيان بمراعاة محله ، أو مفعول به لفعل محذوف ، أو منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف و « الأوس » مضاف إليه « ينتصب » فعل مضارع « ثان » فاعل ينتصب « وضم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وافتح » معطوف على ضم « أولا » تنازعه الفعلان قبله « تصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

والمراد بنحو « سعد سعد الأوس » كل تركيب وقع فيه المنادى مفرداً ، وكرر ، مضافاً ثانى لفظيه إلى غيره ، سواء أكان علماً كمثال الناظم ، والشاهدين رقم ٣١١ و ٣١٢ أم كان اسم جنس نحو قولك : يا رجل رجل القوم ، أم كان وصفاً نحو : يا صاحب صاحب زيد ، وخالف الكوفيون فى هذا ، فإن لم يكن ثانى اللفظين مضافاً — نحو يا زيد زيد — لم يجب نصبه ، وجاز فيه وجهان النصب والضم ، وانظر الشاهد رقم ٣١٤ الآتى .

(٢) وقعت هذه العبارة فى قول الشاعر :

أَيَاسَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَانِعاً وَيَاسَعْدُ سَعْدَ الْخَزْرَجِينَ الْغَطَارِفِ

أَجِيبَا إِلَى دَاعِي الْهُدَى وَتَمَنَّيَا مِنَ اللهِ فِي الْفِرْدَوْسِ زُلْفَةَ عَارِفِ

٣١١ — هذه قطعة من بيت لجرير بن عطية ، من كلمة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمى ، والبيت بكماله هكذا :

=

. . . .

= يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَا لَكُمُ   لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ

اللغة : « تيم عدى » أضاف تيما إلى عدى — وهو أخوه — للاحتراز عن تيم مرة ، وعن تيم غالب بن فهر ، وهما فى قريش ، وعن تيم قيس بن ثعلبة ، وعن تيم شيبان ، وعن تيم ضبة « لا أبالكم » جملة قد يقصد بها المدح ، ومعناها حينئذ نفى نظير الممدوح بنفى أبيه ، وقد يقصد بها الذم ، ومعناها حينئذ أن المخاطب مجهول النسب ، قال السيوطى : هى كلمة تستعمل عند الغلظة فى الخطاب ، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم ، شتما له واحتقاراً ، ثم كثر فى الاستعمال حتى صار يقال فى كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب ، وقال أبو الحسن الأخفش : كانت العرب تستحسن أن تقول « لا أبالك » وتستقبح « لا أم لك » أى : مشفقة حنونة ، وقال العينى : وقد تذكر هذه الجملة فى معرض التعجب ، كقولهم : لله درك ! وقد تستعمل بمعنى جد فى أمرك وشمر ؛ لأن من له أب يتكل عليه فى بعض شأنه . اه « يلقينكم » بالقاف المثناة ، ومن رواه بالفاء فقد أخطأ ، مأخوذ من الإلقاء ، وهو الرمى « سوأة » هى الفعلة القبيحة .

المعنى : احذروا يا تيم عدى أن يرميكم عمر فى بلية لا قبل لكم بها ، ومكروه لا تحتملونه ؛ بتعرضه لى ، يريد أن يمنعوه من هجائه حتى يأمنوا الوقوع فى خطره ، لأنهم إن تركوا عمر وهجاءه جريراً فكأنهم رضوا بذلك ، وحينئذ يسلط جرير عليهم لسانه .

الإعراب : « يا » حرف نداء « تيم » منادى ، ويجوز فيه الضم على اعتباره مفرداً علماً ، ويجوز نصبه بتقدير إضافته إلى ما بعد الثانى كما هو رأى سيبويه ، أو بتقدير إضافته إلى محذوف مثل الذى أضيف إليه الثانى كما هو رأى أبى العباس المبرد « تيم » منصوب على أنه منادى بحرف نداء محذوف ، أو على أنه تابع بدل أو عطف بيان أو توكيد للأول باعتبار محله إذا كان الأول مضموماً ، أو باعتبار لفظه إذا كان منصوباً ، أو على أنه مفعول به لفعل محذوف ، وتيم مضاف و « عدى » مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أبا » اسم لا « لكم » اللام حرف زائد ، والكاف فى محل جر بهذه اللام ، ولكنها فى التقدير مجرورة بإضافة اسم لا إليها ، قال اللخمى : اللام فى « لا أبالك » مقحمة ، والكاف فى محل جر بها ؛ لأنه لو كان الخفض بالإضافة أدى إلى تعليق حرف =

٣١٢ — و * يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ *

فيجب نَصْبُ الثانى ، ويجوز فى الأول : الضم ، والنصب .

= الجر ، فالجر باللام وإن كانت مقحمة كالجر بالباء وهى زائدة ، وإنما أقحمت مراعاة لعمل «لا» لأنها لا تعمل إلا فى النكرات ، وثبتت الألف مراعاة للاضافة ، فاجتمع فى هذه الكلمة شيئان متضادان : اتصال ، وانفصال ، فثبات الألف دليل على الاتصال من جهة الإضافة فى المعنى ، وثبات اللام دليل على الانفصال فى اللفظ مراعاة لعمل «لا» ، فهذه مسألة قد روعيت لفظاً ومعنى ، وخبر «لا» محذوف : أى لا أبا لكم بالحضرة .

الشاهد فيه : قوله «يا تيم تيم عدى» حيث تكرر لفظ المنادى ، وقد أضيف ثانى اللفظين ، فيجب فى الثانى النصب ، ويجوز فى الأول الضم والنصب ، على ما أوضحناه فى الإعراب ، وأوضحه الشارح العلامة .

٣١٢ — وهذه قطعة من بيت لعبد الله بن رواحة الأنصارى ، يقوله فى زيد بن أرقم — وكان يتيما فى حجره — يوم غزاة مؤتة ، وهو بكماله :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

اللغة : «اليعملات» بفتح الياء والميم : الإبل القوية على العمل «الذبل» جمع ذابل أو ذابلة : أى ضامرة من طول السفر ، وأضاف زيداً إليها لحسن قيامه عليها ومعرفته بحدائها . وقوله «تطاول الليل عليك — إلخ» يريد انزل عن راحلتك واحد الإبل ، فإن الليل قد طال ، وحدث للإبل الكلال ، فنشطها بالحداء ، وأزل عنها الإعياء .

الإعراب : «يا» حرف نداء «زيد» منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، أو منصوب بالفتحة الظاهرة ، كما تقدم فى البيت قبله «زيد» منصوب لا غير ، على أنه تابع للسابق ، أو منادى ، وزيد مضاف و «اليعملات» مضاف إليه «الذبل» صفة لليعملات .

الشاهد فيه : قوله «يا زيد زيد اليعملات» حيث تكرر لفظ المنادى ، وأضيف ثانى اللفظين كما سبق فى الشاهد الذى قبل هذا ، ويجوز فى الأول من وجوه الإعراب الضم على أنه منادى مفرد ، والنصب على أنه منادى مضاف ، وفى الثانى النصب ليس غير ، ولكن لهذا النصب خمسة أوجه ، وقد بيناها فى إعراب البيت السابق وذكرها الشارح .

فإن ضمّ الأوّلُ كان الثانى منصوباً : على التوكيد(١) ، أو على إضمار « أعْنِى » ، أو على البدلية ، أو عطفِ البيان ، أو على النداء .

وإن نُصِبَ الأوّلُ : فمذهَبُ سيبويه أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثانى ، وأن الثانى مُقْحَم بين المضاف والمضاف إليه ، ومذهَبُ المبرد أنه مضاف إلى محذوفٍ مثلِ ما أُضيفَ إليه الثانى ، وأن الأصل : « يَا تَيْمَ عَدِىٍّ تَيْمَ عَدِىٍّ » فحذف « عدى » الأول لدلالة الثانى عليه(٢) .

* * *

(١) اعترض جماعة نصب الثانى على أنه توكيد للأول باعتبار المحل إن كان الأول مضموماً ، وقالوا : لا يجوز أن يكون هذا توكيداً معنوياً ؛ لأن التوكيد المعنوى يكون بألفاظ معينة معروفة وليس هذا منها ، ولا يجوز أن يكون توكيداً لفظياً ، لوجهين : أولها : أن اللفظ الثانى قد اتصل بما لم يتصل به اللفظ الأول وهو المضاف إليه ، وثانيهما : أن تعريف الأول بالنداء أو بالعلمية السابقة عليه وتعريف الثانى بالإضافة ، يريدون بهذين الوجهين أن يثبتوا أن بين التوكيد والمؤكد اختلافا ، وأن يقرروا أنه إذا اختلف اللفظان لم يصلح أن يكون ثانيهما توكيدا لأولهما .

قال أبو رجاء : ولمن يذهب إلى أن الثانى تأكيد الأول أن يلتزم أنه لا يجب استواء المؤكد والتوكيد فى جهة التعريف ، ويكتفى باشتراكهما فى جنس التعريف ، فافهم ذلك .

(٢) يلزم على مذهب سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبى ، وهو غير مقبول ، وعلى مذهب المبرد الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه ، والأصل العكس ، وهو الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه .

المُنَادَى المُضَافُ إلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا ... كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا(١)

إذا أُضِيفَ المنادى إلى ياء المتكلم : فإما أن يكون صحيحاً ، أو معتلا .

فإن كان معتلا فحكمُهُ كحكمِهِ غيرَ مُنَادًى ، وقد سَبَقَ حكمُه(٢) فى المضاف إلى ياء المتكلم .

وإن كان صحيحاً جاز فيه خمسةُ أوْجُهٍ :

أحدها : حذفُ الياء ، والاستغناء بالكسرة ، نحو : « يَا عَبْدِ » ، وهــذا هو الأكثر .

الثانى : إثباتُ الياء ساكِنَةً ، نحو : « يَاعَبْدِي » وهو دُونَ الأولِ فى الكثرة .

الثالث : قلبُ الياءِ ألفاً ، وَحَذْفُهَا ، والاستغناء عنها بالفتحة ، نحو : « يَا عَبْدَ »

---

(١) « واجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « منادى » مفعول أول لاجعل « صح » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى منادى فاعل ، والجملة فى محل نصب صفة لمنادى « إن » شرطية « يضف » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنادى « ليا » جار ومجرور متعلق بيضف « كعبد » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو فى محل المفعول الثانى له « عبدى ، عبد ، عبدا ، عبديا » كلهن معطوفات على الأول بعاطف مقدر ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) خلاصة ما يشير إلى أنه قد سبق هو ثبوت الياء مفتوحة فى الأفصح فيما آخره ألف نحو فتاى وعصاى ، أو واو نحو مسلمى ، أو ياء غير مشددة نحو قاضى ، وحذف ياء المتكلم مع كسر ما قبلها أو فتحه فيما آخره ياء مشددة نحو كرسى ، ولا تنس أنا ذكرنا لك فى هذا الأخير جواز إبقاء ياء المتكلم ساكنة ، وخالفنا فى ذلك ماذكره العلماء، وادعوا الإجماع عليه ، واستدللنا لك على ما ذهبنا إليه من شعر العرب المحتج بعربيتهم. ونحن لا ننكر أنه قليل بالنظر إلى ما ارتضاه العلماء ، ولكننا ننكر جد الإنكار أنه ممتنع ، وكيف يمتنع وهو وارد ؟

الرابع : قلبُهَا ألفًا ، وإبقاؤها ، وقلبُ الكسرةِ فتحةً ، نحو : « يَا عَبْدَا » .
الخامس : إثباتُ الياء محرَّكةً بالفتح ، نحو : « يَا عَبْدِيَ » .

* * *

وَفَتْحٌ أوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَرّْ
فِي « يَا ابْنَ أُمَّ ، يَا ابْنَ عَمَّ — لاَ مَفَرّْ »(١)

إذا أُضيفَ المنادى إلى مضافٍ إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء ، إلا فى « ابن أم » و « ابن عم » فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال ، وتكسر الميم أو تفتح ؛ فتقول : « يا ابن أمَّ أقبِلْ » و « يا ابن عمِّ لا مَفَرّ » بفتح الميم وكسرها(٢) .

* * *

(١) « وفتح » مبتدأ ، والذى سوغ الابتداء بالنكرة وقوعها فى معرض التقسيم « أو كسر » معطوف على فتح « وحذف » معطوف على كسر ، والواو فيه بمعنى مع ، وحذف مضاف و « اليا » مضاف إليه « استمر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف الياء ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « فى » حرف جر « يا ابن أم » مجرور بنى على الحكاية « يا ابن عم » معطوف بعاطف مقدر على السابق « لا » نافية للجنس « مفر » اسم لا ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا مفر لى ، أو أو لا مفر موجود .

(٢) قد ورد ثبوت الياء فى « ابن أم » فى قول أبى زبيد الطائى يرثى أخاه :

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ

وورد قلب الياء ألفاً وبقاؤها فى « ابنة عم » فى قول أبى النجم :

* يَا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي *

وذكر هذين الوجهين شيخ النحاة سيبويه فى كتابه (٣١٨/١) ، وجعل ثبوت الياء هو القياس ، وعلل حذفها بكثرة استعمال هاتين الكلمتين « يا ابن أم » و « يا ابن عم » قصدا إلى التخفيف فيما كثر استعماله ، قال سيبويه « واعلم أن كل شىء ابتدأناه فى هذين البابين أولا هو القياس ، وجميع ما وصفنا من هذه اللغات سمعناه من الخليل ويونس عن العرب » اهـ وهو قد ابتدأ بذكر ثبوت الياء فى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم.

وَفِي النِّدَا « أَبَتِ ، أَمَّتِ » عَرَضْ
وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ[1]

يقال فى النداء : « يَا أَبَتِ ، وَيَا أُمَّتِ » بفتح التاء وكسرها ، ولا يجوز إثباتُ الياء : فلا تقول : « يَا أَبَتِي ، وَيَا أُمَّتِي » ؛ لأن التاء عوض من الياء ؛ فلا يجمع بين العوض والمعوَّض منه[2] .

* * *

---

(١) « وفى الندا » جار ومجرور متعلق بقوله « عرض » الآتى « أبت » مبتدأ « أمت » معطوف عليه بعاطف مقدر « عرض » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « وافتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » حرف عطف « اكسر » فعل أمر معطوف على افتح « ومن اليا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله « عوض » الآتى « التا » قصر المجرور للضرورة أيضاً : مبتدأ « عوض » خبر المبتدأ .

(٢) قد ورد ثبوت الياء فى قول الشاعر :

أَيَا أَبَتِي لاَ زِلْتَ فِينَا ؛ فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

وورد ثبوت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم فى قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

وقول الراجز الآخر :

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي الْقِذَّانُ فَالنَّوْمُ لاَ تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس (د ٢٠٠) :

أَبَانَا فَلاَ رِمْتَ مِنْ عِنْدِنَا فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ
وَيَا أَبَتَا لاَ تَزَلْ عِنْدَنَا فَإِنَّا نَخَافُ بِأَنْ تُخْتَرَمْ

أَسْمَاءٌ لاَزَمَتِ النِّدَاءَ

وَ «فُلُ» بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا ... «لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ» كَذَا، وَاطَّرَدَا(١)

فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزْنُ «يَا خَبَاثِ» ... وَالْأَمْرُ هٰكَذَا مِنَ الثُّلاَثِي(٢)

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ ... وَلاَ تَقِسْ، وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ «فُلُ»(٣)

من الأسماء ما لا يستعمل إلا فى النداء، نحو: «يَا فلُ» أى: يَا رَجُل، و «يَا لُؤْمَانُ» للعظيم اللُّؤْم، و «يَا نَوْمَانُ» للكثير النوم، وهو مسموع.

وأشار بقوله: «وَاطَّرَدَا فى سَبِّ الأنثى» إلى أنه ينقاس فى النداء استعمالُ

---

(١) «وفل» مبتدأ «بعض» خبر المبتدأ، وبعض مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «يخص» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «بالندا» جار ومجرور متعلق بقوله يخص «لؤمان» مبتدأ «نومان» معطوف عليه بعاطف مقدر «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «واطردا» الواو حرف عطف أو للاستئناف اطرد: فعل ماض، والألف للاطلاق.

(٢) «فى سب» جار ومجرور متعلق باطرد فى البيت السابق، وسب مضاف و «الأنثى» مضاف إليه «وزن» فاعل اطرد، ووزن مضاف و «يا خباث» مضاف إليه على الحكاية «والأمر» مبتدأ «هكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «من الثلاثى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر.

(٣) «وشاع» فعل ماض «فى سب» جار ومجرور متعلق بشاع، وسب مضاف و «الذكور» مضاف إليه «فعل» فاعل شاع «ولا» ناهية «تقس» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وجر» فعل ماض مبنى للمجهول «فى الشعر» جار ومجرور متعلق بجر «فل» نائب فاعل لجر.

فَعَالِ مبنيًّا على الكسر فى ذَمِّ الأنثى وسَبِّها ، من كل فعل ثلاثى ، نحو : « يَا خَبَاثِ ، ويَا فَسَاقِ ، ويَا لَكَاعِ »[1] .

وكذلك ينقاسُ استعمالُ فَعَالِ ، مبنيًّا على الكسر ، من كل فعل ثلاثى ، للدلالة على الأمر ، نحو : « نَزَالِ ، وضَرَابِ ، وقَتَالِ » ، أى : « انْزِلْ ، واضْرِبْ ، واُقْتُلْ » .

وكثر استعمال فُعَل فى النداء خاصة مقصوداً به سَبُّ الذكورِ ، نحو : « يَا فُسَقُ ، وَيَا غُدَرُ ، وَيَا لُكَعُ » ولا ينقاس ذلك .

وأشار بقوله : « وَجُرَّ فى الشعر فُلُ » إلى أن بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل فى الشعر فى غير النداء ، كقوله :

٣١٣ — [تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِى بِالْهَوْجَلِ] فِى لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ

* * *

(١) قد ورد « لكاع » سبا للأنثى وظاهره أنه غير مستعمل فى النداء ، وذلك فى قول الحطيئة ، ويقال : هو لأبى الغريب النصرى :

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

والعلماء يخرجونه على تقدير قول محذوف : أى بيت قعيدته مقول لها يا لكاع .

٣١٣ — البيت لأبى النجم العجلى ، من أرجوزة طويلة وصف فيها أشياء كثيرة .

اللغة : « لجة » بفتح اللام وتشديد الجيم — الجلبة واختلاط الأصوات فى الحرب .

المعنى : شبه تزاحم الإبل ، ومدافعة بعضها بعضا ، بقوم شيوخ فى لجة وشر يدفع بعضهم بعضاً ، فيقال : أمسك فلاناً عن فلان ، أى : احجز بينهم ، وخص الشيوخ لأن الشبان فيهم التسرع إلى القتال ، وقبل بيت الشاهد قوله :

تُثِيرُ أَيْدِيهَا عَجَاجَ القَسْطَلِ إِذْ عَصَبَتْ بِالْعَطَنِ الْمُغَرْبَلِ

* تَدَافُعَ الشِّيبِ وَلَمْ تُقَتَّلِ *

اللغة: القسطل : الغبار ، والعجاج : ما ارتفع منه ، وعصبت : اجتمعت ، والعطن :=

. . . .

= مبرك الإبل عند الماء لتشرب عللا بعد نهل ، والمغربل : المنخول ، وقد أراد تراب العطن ، وتدافع الشيب : مصدر تشبيهى منصوب بعامل محذوف : أى اجتمعت وتدافعت تدافعاً كتدافع الشيب .

الإعراب : « فى لجة » جار ومجرور متعلق بقوله تدافع فى البيت الذى قبل بيت الشاهد «أمسك» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة مقول لقول محذوف ، أى يقال فيها : أمسك — إلخ ، «فلاناً» مفعول به لأمسك «عن فل» جار ومجرور متعلق بأمسك .

الشاهد فيه : قوله «عن فل» حيث استعمل «فل» فى غير النداء وجره بالحرف، وذلك ضرورة ؛ لأن من حق استعمال هذا اللفظ ألا يقع إلا منادى ، إلا إذا ادعينا أن «فل» هنا مقتطع من فلان بحذف النون والألف بقرينة قوله قبل ذلك «أمسك فلانا» فكأنه قال : أمسك فلانا عن فلان .

وبيان هذا أن لفظ «فلان» لا يختص بالنداء ، بل يقع فى جميع مواقع الإعراب ، وأن الذى يختص بالنداء هو «فل» الذى أصله «فلو» فحذفت لامه اعتباطاً — أى لغير علة صرفية — كما حذفت لام يد ودم .

وقد ادعى جماعة من العلماء أن الذى فى البيت من الأول ، وأن الشاعر رخمه فى غير النداء ضرورة ، بحذف النون ، ثم بحذف الألف وإن لم تكن مسبوقة بثلاثة أحرف ؛ ففيه ضرورتان .

ونظيره قول لبيد :

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ فَتَقَادَمَتْ ، فَالْحَبْسِ فَالسُّوبَانِ

أراد «درس المنازل» فحذف حرفين من الكلمة مع أن ما قبل الأخير ليس حرف لين .

الأُسْتِغَاثَةُ

إِذَا اُسْتُغِيثَ اُسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا ... بِاللاَّمِ مَفْتُوحاً كَيَا لَلْمُرْتَضَى(١)

يقال : « يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو » فيجر المستغاث بلام مفتوحة ، ويجر المستغاث له بلام مكسورة ، و [إنما] فتحت مع المستغاث لأن المنادى واقع موقع المضمر ، واللام تُفْتَحُ مع المضمر ، نحو : « لَكَ ، وَلَهُ » .

* * *

وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ « يَا » ... وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا(٢)

---

(١) « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « استغيث » فعل ماض مبنى للمجهول « اسم » نائب فاعل لاستغيث «منادى» نعت لاسم ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها «خفضا» خفض: فعل ماض مبنى للمجهول، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة جواب إذا « باللام » جار ومجرور متعلق بخفض « مفتوحا » حال من اللام «كيا» الكاف جارة لقول محذوف ، وهى ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، يا : حرف نداء « للمرتضى » اللام جارة عند البصريين ، واختلف فى متعلقها ؛ فذهب ابن جنى إلى أنها تتعلق بحرف النداء ، لكونه نائبا عن الفعل ، وذهب ابن عصفور وابن الصائغ — ونسب هذا إلى سيبويه — إلى أن اللام تتعلق بالفعل الذى ناب عنه حرف النداء . وزعم ابن خروف أن هذه اللام زائدة فلا تتعلق بشىء ، ومذهب الكوفيين أن هذه اللام مقتطعة من « آل » فأصل العبارة « يا آل المرتضى » فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال ، ثم حذفت الألف تخلصا من التقاء الساكنين وبقيت اللام .

(٢) « وافتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : وافتح اللام «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول المحذوف ، ومع مضاف و « المعطوف » مضاف إليه « إن » شرطية « كررت » كرر : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء فاعله « يا » قصد لفظه : مفعول به لكرر ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « وفى سوى » جار ومجرور متعلق بقوله « ائتيا » فى آخر البيت ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذلك » مضاف إليه « بالكسر » جار ومجرور =

إذا عُطِفَ على المستغاث مستغاثٌ آخر : فإما أن تتكرر معه « يا » أولا .

فإن تكررت لَزِمَ الفتحُ ، نحو : « يَا لَزَيْدٍ وَيَا لَعَمْرٍو لِبَكْرٍ » .

وإن لم تتكرر لَزِمَ الكَسْرُ ، نحو : « يَا لَزَيْدٍ ولِعَمْرٍو لِبَكْرٍ » كما يلزم كَسْرُ اللام مَعَ المستغاث له ، وإلى هذا أشار بقوله : « وفى سِوَى ذلك بالكَسرِ ائْتِيَا » أى : وفى سوى المستغاث والمعطوف عليه الذى تكررت معه « يَا » اكسر اللامَ وُجُوبًا ، فتكسر مَعَ المعطوف الذى لم تتكرر معه « يَا » ومَعَ المستغاث له .

* * *

وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ... وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذو تَعَجُّبٍ أُلِفْ[1]

تحذف لام المستغاث ، ويؤتى بألفٍ فى آخره عوضاً عنها ، نحو : « يَازَيْدًا لعمرو » ومثلُ المُسْتَغَاثِ المُتَعَجَّبُ منه ، نحو : « يَا لَلدَّاهِيَة » و « يَا لَلْعَجَب » فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث ، وتُعَاقِبُ اللامَ فى الاسم المتعجَّبِ منه أَلِفٌ ؛ فتقول : « يَا عَجَبًا لزَيدٍ »[2] .

= متعلق بائتيا أيضاً « ائتيا » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(١) « ولام » مبتدأ ، ولام مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « استغيث » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « عاقبت » عاقب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى لام ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « ألف » مفعول به لعاقبت.ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «ومثله» مثل : خبر مقدم، والهاء مضاف إليه « اسم » مبتدأ مؤخر « ذو » صفة لاسم ، وذو مضاف و « تعجب » مضاف إليه « ألف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعجب ، والجملة فى محل جر صفة لتعجب .

(٢) ومنه قول امرىء القيس بن حجر الكندى :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلعَذَارَى مَطِيَّتِى ... فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا المُتَحَمَّلِ

النَّــدْبَةُ

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ ، وَمَا نُــكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ ، وَلاَ مَا أُبْهِمَا(١)

وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِى اشْتَهَرْ كَـ«بِئْرَ زَمْزَمٍ» يَلِى «وامَنْ حَفَرْ»(٢)

المندوب هو : المتفجَّعُ عليه ، نحو «وَازَيْدَاهْ» ، والمتوجَّعُ منه ، نحو «واظَهْرَاهْ» .

ولا يُنْدَبُ إلاَّ المعرفة ، فلاتندبُ النــكرَةُ ؛ فلايقال : « وَارَجُلاَهْ » ، ولاالمبهم : كاسم الإشارةِ ، نحو : « وَاهذَاهْ » ولا الموصولُ ، إلا إن كان خالياً من « أل » واشتهر بالصلة ، كقولهم : « وَامَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَمَاهْ » .

* * *

(١) « ما » اسم موصول : مفعول أول تقدم على عامله ، وهو قوله « اجعل » الآتى « للمنادى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لمندوب » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو مفعوله الثانى «وما» اسم موصول : مبتدأ « نــكر » فعل ماض مبنى للمجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « لم » نافية جازمة « يندب » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ نائب فاعل ، والجملة من يندب ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « ما » اسم موصول : معطوف على « ما نــكر » وجملة « أبهما » مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « ويندب » فعل مضارع مبنى للمجهول « الموصول » نائب فاعل ليندب « بالذى » جار ومجرور متعلق بيندب « اشتهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها صلة الذى « كبئر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وقد حكى « بئر » لأنه فى الأصل مفعول به ، وبئر مضاف و « زمزم » مضاف إليه « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بئر زمزم ، والجملة فى محل نصب حال من وامن حفر « وامن حفر » مفعول به ليلى على الحــكاية .

وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ مَتْلُوَّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ(١)
كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِى بِهِ كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، نِلْتَ الأَمَلْ(٢)

يَلْحَقُ آخِرَ المنادى المندوبِ ألفٌ ، نحو : « وَازَيْدَا لاَ تَبْعَدْ » ويُحْذَف ماقبلها إن كان ألفاً ، كقولك : « وامُوسَاهْ » فحذف ألف « مُوسَى » وأتى بالألف للدلالة على النُّدْبَة ، أو كان تنويناً فى آخر صلةٍ أو غيرها ، نحو : «وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه » ونحو : « يا غلام زيداه » .

* * *

وَالشَّكْلَ حَتْماً أَوْلِهِ مُجَانِسَا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا(٣)

---

(١) «ومنتهى» مفعول به لفعل محذوف يفسره مابعده ، والتقدير : وصل منتهى المندوب، ومنتهى مضاف و « المندوب » مضاف إليه « صله » صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « بالألف » جار ومجرور متعلق بصل « متلوها » متلو : مبتدأ ، ومتلو مضاف وها مضاف إليه « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه «مثلها» مثل : خبر كان ، ومثل مضاف وها : مضاف إليه «حذف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى متلوها ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف تدل عليه جملة الخبر.

(٢) « كذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تنوين » مبتدأ مؤخر ، وتنوين مضاف و « الذى » اسم موصول : مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بكمل الآتى « كمل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الذى « من صلة » بيان الذى « أو غيرها » غير : معطوف على صلة ، وغير مضاف وها : مضاف إليه « نلت الأمل » نال : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والأمل : مفعول به .

(٣) «والشكل» مفعول به لفعل محذوف يفسره مابعده ، والتقدير : وأول الشكل «حتما» مفعول مطلق لفعل محذوف أيضاً ، أو هو حال من هاء أوله «أوله» أول : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به لأول « مجانساً » مفعول ثان لأول « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط « الفتح » اسم يكن =

إذا كان آخِرُ ما تلحقه ألفُ الندبة فتحةً لحقته ألف الندبة من غير تغيير لها ، فتقول : « واغلامَ أحْمَدَاه » وإن كان غير ذلك وَجَبَ فتحُه ، إلا إن أوْقَعَ فى لَبْسٍ .

فمثالُ ما لا يوقع فى لبس قولُكَ فى « غلام زيد » : « واغلام زيداه » ، وفى « زيد » : « وازَيْدَاه » .

ومثالُ ما يُوقِعُ فتحُه فى لبس : « واغلامَهُوه ، وَاغُلاَمَكِيهْ » وأصله « واغلامكِ » بكَسْر الكاف « واغُلاَمَهُ » بضم الهاء ، فيجب قلبُ ألفِ الندبةِ : بعد الكسرة ياء ، وبعد الضمة واواً ؛ لأنك لو لم تفعل ذلك وحذَفْتَ الضمة والكسرة وفتحتَ وأتيتَ بألف الندبة ، فقلت : « واغلامَكاه ، واغلامَهاه » لا لْتَبَسَ المندوبُ المضاف إلى ضمير المخاطبة بالمندوبِ المضافِ إلى ضميرِ المخاطَبِ ، والتبس المندوبُ المضافُ إلى ضمير الغائبةِ بالمندوبِ المضافِ إلى ضمير الغائب .

وإلى هذا أشار بقوله : « والشكل حتما — إلى آخره » أى : إذا شُكِلَ آخر المندوب بفتح ، أو ضم ، أو كسر ، فأوْلِهِ مُجَانِساً له من واو أو ياء إن كان الفتح مُوقعاً فى لَبْسٍ ، نحو : « واغلامَهُوه ، واغلامَكِيه » وإن لم يكن الفتح مُوقِعاً فى لبس فافتح آخره ، وأولِهِ ألفَ الندبةِ ، نحو : « وازيداه ، وواغلام زيداه » .

* * *

وَوَاقِفاً زِدْهَاءَ سَكْتٍ ، إنْ تُرِدْ
وَإنْ تَشَأْ فالمَدُّ ، وَالْهَا لا تَزِدْ[1]

= « بوهم » جار ومجرور متعلق بقوله لابساً الآتى « لابساً » خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف .

(١) « وواقفا » حال من فاعل « زد » الآتى « زد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « هاء » مفعول به لزد ، وهاء مضاف و « سكت » مضاف إليه « إن » شرطية « ترد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، وجواب الشرط محذوف أيضاً « وإن » شرطية «تشأ» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت =

أى : إذا وُقِفَ على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكتِ ، نحو : «وَازَيْدَاهْ» ، أو وقف على الألف ، نحو : « وازَيْدَا » ولا تثبت الهاء فى الوصل إلا ضرورة ، كقوله :

٣١٤ — أَلاَ يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنَ الزُّبَيْرَاهُ

* * *

= « فالمد » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، المد : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى فالمد واجب ، مثلا ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « والها » قصر للضرورة : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « لا تزد » الآتى « لا » ناهية « تزد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت

٣١٤ — البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها لقائل معين ، وعمرو المندوب هو عمرو بن الزبير بن العوام ، وكان أخوه عبد الله بن الزبير بن العوام قد سجنه أيام ولايته على الحجاز ، وعذبه بصنوف من التعذيب حتى مات فى السجن .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « يا » حرف نداء وندبة « عمرو » منادى مندوب مبنى على الضم فى محل نصب « عمراه » توكيد لفظى للمنادى المندوب ، ويجوز أن يتبع لفظه أو محله ، فهو مرفوع بضمة أو منصوب بفتحة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتى بها لأجل مناسبة ألف الندبة , والألف زائدة لأجل الندبة لأنها تستدعى مد الصوت ، والهاء للسكت « وعمرو » معطوف على عمرو الأول « ابن » صفة له ، وابن مضاف و «الزبيراه» مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة التى تستوجبها الألف المزيدة للندبة ، والهاء للسكت .

الشاهد فيه : قوله « عمراه » حيث زيدت الهاء — التى تجتلب للسكت — فى حالة الوصل ضرورة .

ونظير هذا البيت قول الراجز :

يَا مَرْحَبَاهُ ، بِحِمَارِ نَاجِيَهْ إِذَا أَتَى قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيهْ

وقول مجنون ليلى :

فَقُلْتُ : أَيَا رَبَّاهُ ، أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِنَفْسِيَ لَيْلَى ، ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا

وَقَائِلٌ : وَاعَبْـدِيَا ، وَاعَبْـدَا
مَنْ فِي النِّدا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى(١)

أى : إذا نُدِبَ المضافُ إلى ياء المتكلم على لغة مَنْ سَكَّنَ الياء قيل فيه : « وَاعَبْدِيَا » بفتح الياء ، وإلحاق ألف الندبة ، أو « يَاعَبْدَا » ، بحذف الياء ، وإلحاق ألف الندبة .

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يَحْذِف [الياء] أو يستغنى بالكسرة ، أو يقلب الياء ألفاً والكسرة فتحةً ويحذف الألف ويستغنى بالفتحة ، أو يقلبها ألفاً ويبقيها قيل : « وَاعَبْدَا » ليس إلا .

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يفتح الياء يقال « وَاعَبْدِيَا » ليس إلا .

فالحاصلُ : أنه إنما يجوز الوجهان — أعنى « وَاعَبْدِيَا » و « وَاعَبْدَا » — على لغة مَنْ سَكَّنَ الياء فقط ، كما ذكر المصنف .

* * *

(١) « وقائل » خبر مقدم ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « واعبديا » مفعول به لقائل « واعبدا » معطوف على المفعول « من » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « فى الندا » جار ومجرور متعلق بقوله « أبدى » الآتى « اليا » قصر للضرورة : مفعول مقدم لأبدى « ذا » حال من الياء ، وذا مضاف و « سكون » مضاف إليه « أبدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لامحل لها صلة « من » الموصولة الواقعة مبتدأ ، وتقدير البيت . ومن أبدى الياء — أى أظهرها — ساكنة فى النداء قائل : واعبديا ، أو واعبدا .

التَّرْخِيمُ

تَرْخِيماً احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَاسُعَا ، فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا(١)

الترخيم فى اللغة : تَرْقِيقُ الصوت ، ومنه قوله :

٣١٥ — لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقٌ رَخِيمُ الْحَوَاشِي : لاَ هُرَاءٌ ، وَلاَ نَزْرُ

---

(١) « ترخيما » مفعول مطلق عامله احذف الآتى ، لأنه بمعناه كقعدت جلوساً « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « آخر » مفعول به لاحذف ، و « آخر » مضاف و « المنادى » مضاف إليه « كياسعا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « فيمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « كياسعا » السابق « دعا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة « سعادا » مفعول به لدعا ، والجملة لا محل لها صلة من المجرورة محلا بفى .

٣١٥ — البيت لذى الرمة غيلان بن عقبة صاحب مية من قصيدته التى مطلعها :

أَلاَ يَا أسْلَمِي يَا دَارَمَىَّ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

اللغة . « بشر » هو ظاهر الجلد « منطق » هو الكلام الذى يختلب الألباب « رخيم » سهل ، رقيق « الحواشى » الجوانب والأطراف ، وهو جمع حاشية ، والمراد أن حديثها كله رقيق عذب « هراء » بزنة غراب — أى كثير ذو فضول « نزر » قليل .

المعنى . يصفها بنعومة الجلد وملاسته ، وبأنها ذات كلام عذب ، وحديث رقيق ، وأنها لا تكثر فى كلامها حتى يملها سامعها ، ولا تقتضبه اقتضابا حتى يحتاج سامعها فى تفهم المعنى إلى زيادة .

الإعراب : « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بشر » مبتدأ مؤخر « مثل » نعت لبشر ، ومثل مضاف و « الحرير » مضاف إليه « ومنطق » معطوف على بشر « رخيم » نعت لمنطق ، ورخيم مضاف و « الحواشى » مضاف إليه « لا » نافية « هراء » نعت ثان لمنطق « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى « نزر » معطوف على هراء .

الشاهد فيه قوله « رخيم الحواشى » حيث استعمل كلمة « رخيم » فى معنى الرقة ، وذلك يدل على أن الترخيم فى اللغة ترقيق الصوت .

أى : رقيق الحَوَاشِي .

وفى الاصطلاح : حَذْفُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ فى النداء ، نحو : « يَا سُعَا » والأصل « يَا سُعَادُ » .

* * *

وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أُنِّثَ بِالْهَا ، وَالَّذِى قَدْ رُخِّمَا[1]

بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ ، وَاحْظُلاَ تَرْخِيمَ مَا مِنْ هٰذِهِ الْهَا قَدْ خَلاَ[2]

إِلاَّ الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ ، الْعَلَمْ ، دُونَ إِضَافَةٍ ، وَإِسْنَادٍ مُتَمّْ[3]

---

(١) « وجوزنه » الواو عاطفة ، جوز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به لجوز « مطلقاً » حال من المفعول به « فى كل » جار ومجرور متعلق بجوز ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أنث » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « بالها » جار ومجرور متعلق بأنث « والذى » اسم موصول : مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله « وفره » فى البيت الآتى « قد » حرف تحقيق ، وجملة « رخما » من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « بحذفها » الجار والمجرور متعلق برخما فى البيت السابق ، وحذف مضاف وها مضاف إليه « وفره » وفر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به لوفر « بعد » ظرف متعلق بوفر ، مبنى على الضم فى محل نصب « واحظلا » الواو عاطفة ، احظل : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ترخيم » مفعول به لاحظل ، وترخيم مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « من هذه » الجار والمجرور متعلق بقوله « خلا » الآتى « الها » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له « قد » حرف تحقيق « خلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود الى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٣) « إلا » أداة استثناء « الرباعى » منصوب على الاستثناء «فما» الفاء عاطفة ، =

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاء ، أوْ لاَ .

فإن كان مؤنثاً بالهاء جاز ترخيمُهُ مطلقاً ، أى : سواء كان علماً ، ك « فَاطِمَةَ » أو غير علم ، ك « جَارِيَة » زائداً على ثلاثة أحْرُفٍ كما مثل ، أو [غير زائد] على ثلاثة أحْرُفٍ ، ك « شاة » فتقول : « يَا فَاطِمَ ، ويَا جَارِيَ[1] ، ويَا شَا » ومنه قولُهم « يَا شَا ادْجُنِي[2] » ، [أى : أقِيمِى] بحذف تاء التأنيث للترخيم ، ولا يحذف منه بعد ذلك شىء آخر ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَجَوِّزَنْهُ » إلى قوله « بَعْدُ » .

وأشار بقوله : « وَاحْظُلاَ — إلخ » إلى القسم الثانى ، وهو : ما ليس مؤنثاً بالهاء ، فذكر أنه لا يُرَخَّم إلى [بثلاثة] بشروط :

الأول : أن يكون رُبَاعِياً فأكثر .

الثانى : أن يكون عَلَماً .

الثالث : أن لا يكون مركباً : تركيبَ إضافةٍ ، ولا إسنادٍ .

وذلك ك « عُثْمَانَ ، وَجَعْفَرٍ » ؛ فتقول : « يَا عُثْمَ ، ويَا جَعْفَ » .

وخَرَجَ ما كان على ثلاثة أحرف ، ك « زيد ، وعمرو » وما كان [على أربعة أحرف] غَيْرَ علمٍ ، ك « قائم ، وقاعد » ، وما رُكِّبَ تركيبَ إضافةٍ ك « عبد شمس » وما رُكِّبَ تركيبَ إسنادٍ ، نحو : « شَابَ قَرْنَاهَا » ؛ فلا يُرَخَّمُ شىء من هذه .

= ما : اسم موصول معطوف على الرباعى « فوق » ظرف مبنى على الضم فى محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة الموصول « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من الرباعى ، ودون مضاف و « إضافة » مضاف إليه «وإسناد» معطوف على إضافة «متم» نعت لإسناد .

(١) ومن شواهد ترخيم « جارية » قول الشاعر :

جَارِيَ لاَ تَسْتَنْكِرِى عَذِيرِى ... سَيْرِى وَإشْفَاقِى عَلَى بَعِيرِى

(٢) تقول : دجنت الشاة فى البيت تدجن دجونا — بوزن قعد يقعد قعودا — إذا أقامت فلم تبرح ، وألفته فلم تسرح مع الغنم ، وشا : أصلها شاة ، فرخم بحذف التاء .

وأمّا ما رُكِّبَ تركيبَ مَزْجٍ فيُرَخَّمُ بحذف عَجُزه، وهو مفهوم من كلام المصنف؛ لأنه لم يُخْرِجْهُ؛ فتقول فيمن اسمه «معدى كرب»: «يا مَعْدِي».

* * *

وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلاَ ... إنْ زِيدَ لَيِّناً سَاكِناً مُكَمِّلاَ[1]
أَرْبَعَةً فَصَاعِداً، وَالْخُلْفُ — فِي ... وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ — قُفِي[2]

أى: يجب أن يُحْذَفَ مع الآخر ما قبله إن كان زائداً لَيِّناً، أى: حرفَ لِينٍ، ساكناً، رابعاً فصاعداً، وذلك نحو «عُثْمَان، ومَنْصُور، ومِسْكِين»؛ فتقول: «يا عُثْمُ، ويا مَنْصُ، ويا مِسْكُ»؛ فإن كان غيرَ زائدٍ، كمختار، أو غيرَ لِينٍ، كقِمَطْرٍ، أو غير ساكن، كقَنَوَّرٍ، أو غير رابع كَمجِيدٍ — لم يجز حَذْفُه؛ فتقول:

---

(١) «ومع» ظرف متعلق باحذف الآتى، ومع مضاف و «الآخر» مضاف إليه «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الذى» اسم موصول: مفعول به لاحذف، وجملة «تلا» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى لا محل لها صلة الذى «إن» شرطية «زيد» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى تلا «لينا» حال من نائب الفاعل «ساكناً» نعت لقوله لينا «مكملا» نعت لقوله «لينا» أيضاً، وفيه ضمير مستتر فاعله، لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل.

(٢) «أربعة» مفعول به لمكمل فى البيت السابق «فصاعدا» الفاء عاطفة، صاعداً: حال من فاعل فعل محذوف: أى فذهب عدد الحروف صاعداً «والخلف» مبتدأ «فى واو» جار ومجرور متعلق بالخلف «وياء» معطوف على واو «بهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فتح» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لواو وياء «قفى» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخلف، والجملة من قفى ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ وهو قوله الخلف.

يا مُختَا ، [ويَا قِمَط ،] ويَا قَنَوَّ ، ويَا مَجِى(١) .

وأما فِرْعَوْنُ ونحـــوه — وهو ما كان قبل واوه فتحة ، أو قبل يائه فتحة ، كغُرْنَيْقٍ — ففيه خلاف ؛ فمذهب الفرّاء والجَرْمى أنهما يُعَامَلانِ معاملة مِسْكِين ومَنْصُور ؛ فتقول — عندهما — يَا فِرْعَ ، وَيَا غُرْنَ ، ومذهبُ غيرهما من النحويين عَدَمُ جواز ذلك ؛ فتقول — عندهم — يَا فِرْعَوْ ، وَيَا غُرْنَىْ .

* * *

وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ ، وَقَلْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ(٢)

تَقَدَّمَ أن المركب تركيبَ مَزْجٍ يُرَخَّمُ ، وذكر هنا أن ترخيمه يكون بحذف عجزه ؛ فتقول فى « معدى كرب » : يَا مَعْدِى ، وتَقَدَّمَ أيضاً أن المركَّبَ تركيبَ إسنادٍ لا يُرَخَّمُ ، وذكر هنا أنه يرخمُ قليلا ، وأن عمراً — يعنى سيبويه ، وهذا اسمه ، وكنيته : أبو بِشرٍ ، وسيبويه : لَقَبُه — نَقَلَ ذلك عنهم ، والذى نَصَّ عليه سيبويه

---

(١) ونظير ذلك قول أوس بن حجر ، وهو من شواهد سيبويه :

تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِى وَبَعْدَ التَّصَافِى والشَّبَابِ الْمُكَرَّمِ

أراد يا لميس ، لحذف السين ، ووفر ما بعدها من الحذف ، ومثله قول يزيد بن مخرم :

فَقُلْتُمْ : تَعَالَ يَا يَزِى بنَ مُخَرَّمٍ ، فَقُلْتُ لَكُمْ : إِنِّى حَلِيفُ صُدَاء

(٢) « والعجز » مفعول مقدم لاحذف « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من مركب » جار ومجرور متعلق باحذف « وقل » فعل ماض « ترخيم » فاعل قل ، وترخيم مضاف و « جملة » مضاف إليه « وذا » اسم إشارة : مبتدأ أول « عمرو » مبتدأ ثان ، وجملة « نقل » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والعائد ضمير محذوف كان أصله مفعولا لنقل : أى وهذا عمرو نقله ، وعمرو : اسم سيبويه شيخ النحاة كما سيقول الشارح .

فى باب الترخيم أن ذلك لا يجوز ، وفهم المصنفُ عنه من كلامه فى بعض أبواب النسب جَوَازَ ذلك ؛ فتقول فى « تَأَبَّطَ شرًّا » : « يَا تَأَبَّطَ » .

* * *

وَإِنْ نَوَيْتَ ــ بَعْدَ حَذْفٍ ــ مَا حُذِفْ فَالْبَاقِىَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ[1]

وَاجْعَلْهُ ــ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا ــ كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا[2]

فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِى ثَمُودَ : « يَا ثَمُو » ، وَ « يَاثَمِى » عَلَى الثَّانِى بِيَا[3]

(١) « وإن » شرطية « نويت » نوى : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « بعد » ظرف متعلق بنويت ، وبعد مضاف و « حذف » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول به لنويت ، وجملة « حذف » الماضى المبنى للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « فالباقى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، الباقى : مفعول مقدم لاستعمل « استعمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « بما » جار ومجرور متعلق باستعمل « فيه » جار ومجرور متعلق بألف الآتى « ألف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلا بالباء .

(٢) « واجعله » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاجعل « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « تنو » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم فعل الشرط « محذوفاً » مفعول به لتنو « كما » الكاف جارة ، ما : زائدة « لو » مصدرية « كان » فعل ماض ناقص . واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « الباقى » فى البيت السابق « بالآخر » جار ومجرور متعلق بقوله تمما الآتى « وضعا » منصوب على نزع الخافض ، أو على التمييز « تمما » تمم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، و « لو » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والكاف ومجرورها متعلق باجعله فى أول البيت ، وهو فى موضع نصب، لأنه المفعول الثانى .

(٣) «فقل» الفاء للتفريع ، قل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره =

يجوز فى المرخّم لُغتان ، إحداهما : أن يُنْوَى المحذوفُ منه ، والثانية : أن لا يُنْوَى ، ويعبر عن الأولى بلغة مَنْ ينتظر الحَرْفَ ، وعن الثانية بلغة مَنْ لا ينتظر الحرف .

فإذا رَخَّمْتَ على لُغة مَنْ ينتظر تركْتَ الباقيَ بعد الحذف على ما كان عليه : من حركة ، أو سكون ؛ فتقول فى « جَعْفَرٍ » : « يَا جَعْفَ » وفى حَارِثٍ » : « يَا حَارِ »[1] ، وفى قِمَطْرٍ » : « يَا قِمَطْ » .

وإذا رَخَّمْتَ على لُغة مَنْ لا ينتظر عَامَلْتَ الآخِرَ بما يُعَامَلُ به لو كان هو آخِرَ الكلمةِ وَضْعاً ؛ فَتَبْنِيه على الضم ، وتعامله معاملَةَ الاسمِ التامِّ : فتقول « يَاجَعْفُ ، ويَا حَارُ ، ويَا قِمَطُ » بضم الفاء والراء والطاء .

وتقول فى « ثمود » على لُغة مَنْ ينتظر الحرف : « يا ثَمُو » بواو ساكنة ، وعلى لُغة مَنْ لا ينتظر تقول : « يا ثَمِى » فتقلب الواو ياء والضمة كسرةً ؛ لأنك تعامله مُعَامَلَةَ الاسم التامِّ ، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة .

* * *

= أنت » على الاول » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل « قل » أى : جارياً على الأول « فى ثمو » جار ومجرور متعلق بقل « ياثمو » قصد لفظه : مفعول به لقل ، وهو مقول القول « ويا » حرف نداء « ثمى » منادى مبنى على ضم مقدر على آخره فى محل نصب ، وجملة النداء فى محل نصب مقول قول محذوف لدلالة الأول عليه « على الثانى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل القول المحذوف « بيا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « ياثمى » .

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

يَا حَارِ لاَ أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ ... لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلاَ مَلِكُ

وقول امرىء القيس بن حجر الكندى :

أَحَارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ ... كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ[1]

إذا رُخِّمَ ما فيه تاء التأنيث — للفرق بين المذكر والمؤنث ، كمُسلِمة — وجب ترخيمُهُ على لغة مَنْ ينتظر الحرف ؛ فتقول : « يا مُسْلِمَ » بفتح الميم ، ولا يجوز ترخيمُه على لغة مَنْ لا ينتظر [الحرف] ، فلا تقول : « يَا مُسْلِمُ » — بضم الميم — لئلا يلتبس بنداء المذكر .

وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق ، فيرخَّمُ على اللغتين ، فتقول فى : « مَسْلَمة » عَلَمًا : « يا مَسْلَمَ » بفتح الميم وضمها .

* * *

وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا[2]

قد سبق أن الترخيم حذفُ أواخرِ الكلم فى النداء ، وقد يُحْذَفُ للضرورة آخِرُ الكلمة فى غير النداء ، بشرط كونها صالحةً للنداء ، كـ « أَحْمَد » ومنه قوله :

---

(١) « والتزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الأول » مفعول به لالتزم « فى » حرف جر « كمسلمة » الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح فى محل جر بفى ، والجار والمجرور متعلق بالتزم ، والكاف الاسمية مضاف ومسلمة : مضاف إليه « وجوز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الوجهين » مفعول به لجوز « فى كمسلمة » مثل السابق .

(٢) « ولاضطرار » الواو عاطفة ، لاضطرار : جار ومجرور متعلق بقوله « رخموا » الآتى « رخموا » فعل وفاعل « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ما » الآتى ، ودون مضاف ، و « ندا » قصر للضرورة : مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول به لرخموا « للندا » جار ومجرور متعلق بيصلح الآتى « يصلح » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و « أحمدا » مضاف إليه .

٣١٦ — لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرْ

أى : طريف بن مالكٍ .

* * *

---

٣١٦ — البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى .

اللغة : « تعشو » ترى ناره من بعيد فتقصدها « الخصر » بالتحريك — شدة البرد .

المعنى : يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم ، وأنه يوقد النيران ليلا ليراها السائرون فيقصدوا نحوها ، ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد ، وهو الوقت الذى يضن فيه الناس ويبخلون ، وهو إن فعل ذلك فى هذا الوقت فهو فى غيره أولى بأن يفعله .

الإعراب : « لنعم » اللام للتوكيد ، نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح « الفتى » فاعل نعم « تعشو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل نصب حال من فاعل نعم « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بتعشو ، وضوء مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف والهاء مضاف إليه « طريف » خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، أى هو طريف ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة « نعم الفتى » على ما تقدم فى إعراب المخصوص بالمدح أو الذم « ابن » نعت لطريف ، وابن مضاف و « مال » مضاف إليه ، وأصله مالك ، لحذف آخره ضرورة « ليلة » ظرف زمان متعلق بتعشو ، وليلة مضاف و « الجوع » مضاف إليه « والخصر » معطوف على الجوع .

الشاهد فيه : قوله « مال » حيث رخم من غير أن يكون منادى ، مع اختصاص الترخيم فى اصطلاح النحاة بالمنادى ، وارتكب هذا للاضطرار إليه ، والذى سهل هذا صلاحية الاسم للنداء .

هذا ، وفى الشعر العربى حذف بعض الكلمة بكل حال ، وإن لم تكن صالحة للنداء ، للضرورة ، كحذف بعض الضمير، وبعض الحرف، وبعض الاسم المقرون بأل ، وكل هذه الأنواع لا تصلح للنداء ؛ فن ذلك قول لبيد بن ربيعة : =

. . . .

= دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ فَتَقَادَمَتْ ، فَالْحَبْسِ فَالسُّوبَانِ

أراد «درس المنازل» فحذف حرفين من الكلمة ، ومثله قول العجاج وهو الشاهد رقم ٢٦٢ السابق فى إعمال اسم الفاعل :

* قَوَاطِناً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى *

أراد «الحمام» فاقتطع بعض الكلمة للضرورة ، وأبقى بعضها ؛ لدلالة المبقى على المحذوف منها ، وبناها بناء يدودم ، وجبرها بالإضافة ، وألحقها الياء فى اللفظ لوصل القافية ، ومثله قول خفاف بن ندبة السلمى :

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

أراد «كنواحى» فحذف الياء فى الإضافة ضرورة ، تشبيهاً لها بها فى حال الإفراد والتنوين وحال الوقف ، ومنه قول النجاشى :

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ وَلاَكِ اسْقِنِى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

أراد «ولكن اسقنى» فحذف النون من «ولكن» لاجتماع الساكنين ، ضرورة ؛ ليستقيم له الوزن ، ولو أنه جاء به على الوجه المقيس فى العربية لأبقى النون وحركها بالكسر؛ ليتخلص من التقاء الساكنين ، ولكنه شبهها بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها ، ومثله قول مالك بن خريم الهمدانى :

فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِيناً فَإِنَّنِى سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا

أراد «لنفسهى» — بإشباع هاء الضمير — فحذف الياء ضرورة فى الوصل تشبيها بها فى الوقف ، ومثل ذلك كثير فى شعر العرب ، وهو — مع كثرته — باب لا يحتمله إلا الشعر ، وانظر ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ٣١ فى باب الموصول .

ٱلِاخْتِصَاصُ

أَلِاخْتِصَــــاصُ : كَنِدَاءٍ دُونَ يَا
كَـ « أَيُّهَا الْفَتَى » بِإِثْرِ « ارْجُونِيَا »(١)

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ « أَيٍّ » تِلْوَ « أَلْ »
كَمِثْلِ « نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ »(٢)

الاختصاص(٣) يشبه النداء لفظاً ، ويُخالفه من ثلاثةِ أَوْجُهٍ :

---

(١) «الاختصاص» مبتدأ «كنداء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «دون» ظرف متعلق بمحذوف نعت لنداء ، ودون مضاف و «يا» قصد لفظه : مضاف إليه «كأيها» الكاف جارة لقول محذوف — كما عرفت مراراً — وأى : مبنى على الضم فى محل نصب بفعل واجب الحذف ، وها : حرف تنبيه «الفتى» نعت لأى «بإثر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أيها ، وإثر مضاف ، و «ارجونيا» قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) «وقد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول «ذا» اسم إشارة : نائب فاعل يرى «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من نائب الفاعل ، ودون مضاف و «أى» مضاف إليه «تلو» مفعول ثان ليرى ، وتلو مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «كمثل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كمثل «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «العرب» مفعول به لفعل محذوف وجوباً ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله ومفعوله لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «أسخى» خبر المبتدأ ، وأسخى مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه ، وجملة «بذل» من الفعل وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة .

(٣) لم يذكر الشارح — رحمه الله ! — تعريف الاختصاص ، ولا الباعث عليه ، فأما تعريفه فهو فى اللغة مصدر «اختص فلان فلاناً بكذا» أى قصره عليه ، وهو فى الاصطلاح «قصر حكم مسند لضمير على اسم ظاهر معرفة ، يذكر بعده ، معمول =

أحدها : أنه لا يستعمل مَعَهُ حَرْفُ نِدَاء .

والثانى : أنه لا بُدَّ أن يسبقه شيء .

والثالث : أن تصاحبه الألف واللام .

وذلك كقولك : « أنا أفعلُ كذا أيها الرَّجُلُ ، ونَحْنُ العَرَبَ أسْخَى النَّاس » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنْبِيَاء لاَ نُورَثُ ، ما تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ » .

وهو منصوبٌ بفعل مضمر ، والتقدير : « أخُصُّ العَرَبَ ، وأخُصُّ مَعَاشِرَ الأنبياء » .

* * *

= لأخص ، محذوفا وجوبا » .

وأما الباعث عليه فأحد ثلاثة أمور :

الأول : الفخر ، نحو : « على أيها الكريم يعتمد » .

والثانى : التواضع ، نحو : « أنا أيها العبد الضعيف مفتقر إلى عفو الله » .

والثالث : بيان المقصود بالضمير ، نحو : « نحن العرب أقرى الناس للضيف » .

ومن شواهده قول الشاعر :

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أصْحَابُ الْجَمَلْ ... نَنْعِى ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الأَسَلْ

وقد يكون منه :

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقْ ... نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ

وذلك إذا نصبت « بنات » بالكسرة نيابة عن الفتحة ، فإن رفعته كان خبر للمبتدأ ، ولم يكن من هذا الباب .

التَّحْذِيرُ ، وَالإِغْرَاءُ

« إِيَّاكَ وَالشَّرَّ » وَنَحْوَهُ — نَصَبْ مُحَذِّرٌ ، بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ[(١)]

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا انْسُبْ ، وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا[(٢)]

إِلاَّ مَعَ الْعَطْفِ ، أَوِ التَّكْرَارِ ، كَ«الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَاذَا السَّارِي»[(٣)]

---

(١) « إياك والشر » قصد لفظه : مفعول مقدم على عامله — وهو قوله نصب — « ونحوه » الواو عاطفة ، نحو : معطوف على المفعول به ، ونحو مضاف والهاء مضاف إليه « نصب » فعل ماض «محذر» فاعل نصب « بما » جار ومجرور متعلق بنصب «استتاره» استتار : مبتدأ ، واستتار مضاف والهاء مضاف إليه ، وجملة « وجب » من الفعل والفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى استتاره فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المجرورة محلا بالباء .

(٢) « ودون » ظرف متعلق بانسب الآتى ، ودون مضاف و « عطف » مضاف إليه « ذا » اسم إشارة : مفعول به مقدم لانسب « لإيا » جار ومجرور متعلق بانسب « انسب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وما » اسم موصول مبتدأ أول « سواه » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « ستر » مبتدأ ثان ، وستر مضاف وفعل من « فعله » مضاف إليه ، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه « لن » نافية ناصبة « يلزما » فعل مضارع منصوب بلن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ستر فعله ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٣) « إلا » أداة استثناء ملغاة « مع » ظرف يتعلق بيلزم فى البيت السابق ، ومع مضاف و « العطف » مضاف إليه « أو » عاطفة « التكرار » معطوف على العطف « كالضيغم » الكاف جارة لقول محذوف ، الضيغم : منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره احذر « الضيغم » توكيد للأول « يا » حرف نداء « ذا » اسم إشارة : منادى مبنى على ضم مقدر فى محل نصب « السارى » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة .

التحذيرُ : تنبيه المخاطَبِ على أمر يجب الاحترازُ منه .

فإن كان بإياك وأخواتِهِ —وهو إياكِ ، وإياكُما ، وإياكُم ، وإياكُنّ — وجب إضمار الناصب : سواء وُجِدَ عطفٌ أم لا ؛ فمثالُه مع العطف : « إيَّاكَ وَالشَّرَّ » فـ « إياك » : منصوبٌ بفعل مضمر وجوباً ، والتقدير : إياك أُحَذِّرُ ، ومثالُه بدون العطف : « إياك أن تَفْعَلَ كذا » أى : إياك من أن تفعل كذا .

وإن كان بغير « إياك » وأخواته — وهو المراد بقوله : « وَمَا سِوَاه » — فلا يجب إضمارُ الناصب ، إلا مع العطف ، كقولك : « مَازِ رَأْسَكَ وَالسَّيفَ » أى : يَا مَازِنُ قِ رَأْسَكَ وَاحْذَرِ السيفَ ، أو التكرار ، نحو : « الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ » أى : احذر الضيغم ؛ فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره ، نحو : « الأسَدَ » أى : احذر الأسد ؛ فإن شئت أظهرتَ ، وإن شئت أضمرت .

* * *

وَشَذَّ « إيَّاىَ » ، وَ « إيَّاهُ » أشَذّ ... وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ[1]

حَقُّ التحذير أن يكون للمخاطَبِ ، وشذ مجيئه للمتكلم فى قوله : « إيَّاى وأن يَحْذِفَ أحَدُكُمُ الأرْنَبَ[2] » وأشَذُّ منه مجيئه للغائب فى قوله : « إذا بلغ الرجل

(١) « شذ » فعل ماض « إياى » مقصود لفظه : فاعل شذ « وإياه » مقصود لفظه أيضاً : مبتدأ « أشذ » خبر المبتدأ « وعن سبيل » جار ومجرور متعلق بانتبذ الآتى ، وسبيل مضاف ، و « القصد » مضاف إليه « من » اسم موصول : مبتدأ ، وجملة « قاس » وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ، وجملة « انتبذ » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) هذا أثر عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، وهو بتمامه « لتذك لكم الأسل والرماح ، وإياى وأن يحذف أحدكم الأرنب » ويحذف : أى يرمى بنحو حجر ، والأسل : كل مادق من الحديد كالسيف والسكين ، والرماح : جمع رمح ، وهو آلة من آلات الحرب معروفة ، يأمرهم بأن يذبحوا بالأسل وبالرماح ، وينهاهم أن يحذفوا الأرنب ونحوه بنحو حجر .

السئين فإيّاه وإيّا الشّوابِّ »[١] ، ولا يُقاس على شيء من ذلك .

* * *

وَكَمُحَــذِّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَـلاَ
مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ[٢]

الإغراء هو : أمرُ المخاطب بلزوم ما يُحْمَدُ [به] ، وهو كالتحذير : فى أنه إن وُجِدَ عطفٌ أو تكرارٌ وجب إضمار ناصبه ، وإلاّ فَلاَ ، ولا تستعمل فيه « إيا » .

فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولُك : « أخَاكَ أخَاكَ »[٣] ، وقولُكَ « أخاك والإحْسَانَ إليه» أى : الزم أخاك .

ومثلُ ما لا يلزم معه الإضمار قولُكَ : « أخاك » أى : الزم أخاك .

* * *

(١) وقد ورد التحذير بضميرى المخاطب والغائب فى قول الشاعر :

فَلاَ تَصْحَبْ أخَا الْجَهْلِ وَإيَّاكَ وَإيَّـاهُ

(٢) « كمحذر » جار ومجرور متعلق بقوله « اجعل » الآتى على أنه مفعوله الثانى « بلا إيا » جار ومجرور متعلق باجعلا « اجعلا » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مغرى » مفعول أول لاجعل « به » جار ومجرور متعلق بمغرى « فى كل » جار ومجرور متعلق باجعل ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « قد » حرف تحقيق ؛ وجملة « فصلا » من الفعل المبنى للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) ومن ذلك قول الشاعر :

أخَاكَ أخَاكَ ؛ إنَّ مَنْ لا أخَا لَهُ كَسَاعٍ إلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

أسْمَاء الأفْعَالِ والأصْوَاتِ

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ   هُوَ اسْمُ فِعْلٍ ، وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ[(١)]

وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ ، كَـ « آمِينَ » كَثُرْ   وَغَيْرُهُ كَـ « وَىْ » ، وَهَيْهَاتَ ، نَزُرْ[(٢)]

أسماء الأفعال : ألفاظٌ تقومُ مقام الأفعال : فى الدلالة على معناها ، وفى عملها ، وتكون بمعنى الأمر — وهو الكثير فيها — كَمَهْ ، بمعنى اكْفُفْ ، وآمِينَ ، بِمَعْنَى اسْتَجِبْ ، وتكون بمعنى الماضى ، كَشَتَّانَ ، بمعنى افترَقَ ، تقول : « شَتَّانَ زَيْدٌ وعمرو » وهيهاتَ ، بمعنى بَعُدَ ، تقول : « هَيْهَاتَ العقيق »[(٣)]

---

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ أول « ناب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « عن فعل » جار ومجرور متعلق بناب « كشتان » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل ناب « وصه » معطوف على شتان « هو » مبتدأ ثان « اسم » خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، واسم مضاف و « فعل » مضاف إليه « وكذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أوه » مبتدأ مؤخر « ومه » معطوف على أوه ، وقد قصد لفظهما جميعاً .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « بمعنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، ومعنى مضاف و « افعل » مضاف إليه « كآمين » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كآمين « كثر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ — وهو « ما » الموصولة — « وغيره » غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء مضاف إليه « كوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كوى « وهيهات » معطوف على وى « نزر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غيره ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ — وهو « غير » — .

(٣) ومن ذلك قول جرير بن عطية :

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ   وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

[ومعناه : بَعُدَ] ، وبمعنى المضارع ، كأَوَّهْ ، بمعنى أتوجَّعُ ، ووَىْ ، بمعنى أعْجَبُ(١) ، وكلاهما غَيْرُ مَقِيسٍ .

وقد سبق فى الأسماء الملازمة للنداء : أنه ينقاس استعمالُ فَعَالِ اسْمَ فِعْلٍ ، مبنياً على الكسر ، من كل فعل ثلاثى ؛ فتقول : ضَرَابِ [زيداً] ، أى اضْرِبْ ، ونَزَالِ ، أى انْزِلْ ، وكَتَابِ ، أى اكْتُبْ ، ولم يذكره المصنف هنا استغناء بذكره هناك .

* * *

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا ... وَهٰكَذَا دُونَكَ مَعْ إلَيْكَا(٢)

كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلاَنِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ(٣)

من أسماء الأفعال ما هو فى أصله ظَرْفٌ ، وما هو مجرور بحرف ، نحو : « عَلَيْكَ زيداً » ، أى : الْزَمْهُ ، و « إليكَ » أى : تَنَحَّ ، و « دُونَكَ زيداً » أى : خُذْهُ .

---

(١) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو عدى بن زيد العبادى :

وَىْ ! كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْبَبْ ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ

(٢) « والفعل » مبتدأ أول « من أسمائه » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وأسماء مضاف والضمير مضاف إليه « عليكا » قصد لفظه : مبتدأ ثان تأخر عن خبره ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « وهكذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « دونك » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع مضاف و « إليكا » قصد لفظه أيضاً : مضاف إليه .

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « رويد » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « بله » معطوف على رويد بعاطف مقدر « ناصبين » حال من الضمير العائد إلى المبتدأ وما عطف عليه المستكن فى الخبر « ويعملان » فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعل « الخفض » مفعول به ليعملان « مصدرين » حال من ألف الاثنين الواقعة فاعلا .

ومنها : ما يستعمل مصدراً واسمَ فعلٍ « كرُوَيدَ ، وبَلْهَ » .

فإن انجرَّ ما بعدهما فهما مصدران ، نحو « رُوَيْدَ زَيْدٍ » أي إرْوَادَ زيدٍ ، أي إمهالَهُ ، وهو منصوب بفعل مضمر ، و « بَلْهَ زيدٍ »[1] أي : تَرْكَهُ .

وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعلٍ نحو : « رُوَيْدَ زيداً » أي أمْهِلْ زيداً ، و « بَلْهَ عمراً » أي اتْرُكْهُ .

* * *

وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا ، وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ[2]

أي : يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال .

فإن كان ذلك الفعلُ يرفع فقط كان اسمُ الفعل كذلك كَصَهْ : بمعنى اسكت ، وَمَهْ : بمعنى اكْفُفْ ، وهيهات زيدٌ : بمعنى بَعُدَ زيد ؛ ففي « صَهْ »

---

(١) ومن ذلك قول كعب بن مالك :

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلْهَ الأكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

يروى بنصب الأكف على أن « بله » اسم فعل ، وبجره على أن « بله » مصدر مضاف إلى مفعوله ، كقوله تعالى : (فضرب الرقاب) ، ومثله قول الآخر :

رُوَيْدَ عَلِيًّا ، جُدَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِمْ إِلَيْنَا ، وَلٰكِنْ وُدُّهُمْ مُتَبَايِنُ

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « لما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة « ما » الواقعة مبتدأ « تنوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أسماء الأفعال ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام « عنه » جار ومجرور متعلق بتنوب « من عمل » بيان لما الموصولة الواقعة مبتدأ « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وأخر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لأخر « لذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله العمل الآتي « العمل » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة « ما » الموصولة الواقعة مفعولا به لأخر .

وَمَهْ » ضميران مستتران ، كما فى اسكت واكفف ، وزيد : مرفوع بهيهات كما ارتفع ببَعُدَ .

وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسْمُ الفِعْلِ كذلك ، كـ « دَرَاكِ زيداً » أى : أدْرِكْهُ ، و « ضَرَابِ عمراً » أى : اضْرِبْهُ ، ففى « دَرَاكِ ، وضَرَابِ » ضميران مستتران ، و « زيداً ، وعمراً » منصوبان بهما .

وأشار بقوله : « وَأخِّرْ مَا لِذِى فيه العَمَلْ » إلى أن معمولَ اسمِ الفعل يجب تأخيرُه عنه ؛ فتقول : « دَرَاكِ زيداً » ولا يجوز تقديمُه عليه ؛ فلا تقول : « زيداً دَرَاكِ » وهذا بخلاف الفعل ؛ إذ يجوز « زيداً أدْرِكْ »[1] .

* * *

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الّذِى يُنَوَّنُ مِنْهَا ، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ[2]

الدليلُ على أنَّ ما سمى بأسماء الأفعال أسماء لَحَاق التنوين لها ؛ فتقول فى صَهْ : صَهٍ ، وفى حَيْهَلَ : حَيْهَلاً ، فيلحقها التنوينُ للدلالة على التنكير ؛ فما نون منها كان نكرة ، وما لم يُنَوَّن كان معرفة .

* * *

(١) السر فى ذلك أن أسماء الأفعال إنما عملت بالحمل على الأفعال التى تدل أسماء الأفعال على معانيها ، ولم تعمل بالأصالة ، فكانت عوامل ضعيفة ، وقد علمت مرارا أن العامل الضعيف لا يتصرف فى معموله بتقديمه عليه .

(٢) « واحكم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بتنكير » جار ومجرور متعلق باحكم ، وتنكير مضاف و « الذى » اسم موصول : مضاف إليه « ينون » فعل مضارع مبنى للمجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذى « منها » جار ومجرور متعلق بقوله « ينون » السابق « وتعريف » مبتدأ ، وتعريف مضاف ، وسوى من « سواه » مضاف إليه ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « بين » خبر المبتدأ .

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ (١)
كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً، كَـ«قَبْ» وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ (٢)

أسماء الأصوات : ألفاظٌ استعملت كأسماء الأفعال فى الاكتفاء بها ، دالة على خطاب ما لا يَعقِل ، أو على حكاية صوت من الأصوات ؛ فالأول كقولك : هَلاَّ : لزجر الخيل ، وعَدَسْ : لزجر البغل[٣] ، والثانى كقَبْ : لوقوع السيف ، وغَاقِ : للغراب .

---

(١) «وما» اسم موصول : مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله : «خوطب» الآتى «خوطب» فعل ماض مبنى للمجهول «ما» اسم موصول : نائب فاعل خوطب والجملة من خوطب ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الأول «لا» نافية «يعقل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة نائب فاعل ، والجملة من لا يعقل وفاعله لا محل لها صلة «ما» الموصولة الواقعة نائب فاعل «من مشبه» جار ومجرور بيان لما الموصولة الأولى ، ومشبه مضاف واسم من «اسم الفعل» مضاف إليه ، واسم مضاف والفعل مضاف إليه «صوتاً» مفعول ثان ليجعل تقدم عليه «يجعل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وهو مفعوله الأول ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ما الموصولة الواقعة فى أول البيت .

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذى» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «أجدى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من أجدى وفاعله لا محل لها صلة «حكاية» مفعول به لأجدى «كقب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كقب «والزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنا» قصر للضرورة : مفعول به لالزم ، وبنا مضاف و«النوعين» مضاف إليه «فهو» الفاء للتعليل ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ «قد» حرف تحقيق «وجب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير الواقع مبتدأ والمكنى به عن بناء النوعين ، والجملة من وجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ وهو الضمير المنفصل .

(٣) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو يزيد بن مفرغ الحميرى : =

وأشار بقوله : «والزم بنا النوعين» إلى أنّ أسماء الأفعال وأسماء الأصوات كلها مبنية ، وقد سبق فى باب المعرب والمبنى أن أسماء الأفعال مبنية لشبهها بالحرف فى النيابة عن الفعل وعدم التأثر ، حيث قال « وكنيابة عن الفعل بلا تأثر » وأما أسماء الأصوات فهى مبنية لشبهها بأسماء الأفعال .

* * *

= عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمَارَةٌ أَمِنْتِ ، وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

وربما سموا الفرس نفسها عدساً ، وحينئذ تؤثر فيه العوامل ، لأنه علم كما فى قول الراجز :

إِذَا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسْ فَلَا أُبَالِي مَنْ مَضَى وَمَنْ جَلَسْ

ومن أسماء الأصوات قولهم للحمار « سأ » إذا دعوه للشرب ، وفى مثل من أمثالهم « قرب الحمار من الردهة ولا تقل له سأ » والردهة : نقرة فى صخرة يستنقع فيها الماء ، وقال الشاعر فى صفة امرأة :

لَمْ تَدْرِ مَاسَا لِلْحَمِيرِ ، وَلَمْ تَضْرِبْ بِكَفٍّ مَخَابِطَ السَّلَمِ

نونا التَّوْكيدِ

لِلفِعلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ ، هُمَا كَنُونَي اذْهَبَنْ وَاقْصِدَنْهُمَا(١)

أى يَلحَقُ الفعلَ للتوكيد نونان : إحداهما ثقيلة ، كـ « اذْهَبَنَّ » ، والأخرى خفيفة كـ « اقْصِدَنْهُمَا » ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ) .

* * *

يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا ذَا طَلَبٍ أوْ شَرْطاً امَّا تَالِيَا(٢)

أوْ مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاً وَقَلَّ بَعْدَ « مَا ، وَلَمْ » وَبَعْدَ « لاَ »(٣)

---

(١) « للفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « توكيد » مبتدأ مؤخر « بنونين » جار ومجرور متعلق بتوكيد ، أو بمحذوف صفة له « هما » مبتدأ « كنونى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة فى محل جر صفة لنونين ، ونونى مضاف و «اذهبن» قصد لفظه : مضاف إليه «واقصدنهما» قصد لفظه أيضاً : معطوف على اذهبن .

(٢) « يؤكدان » فعل مضارع ، وألف الاثنين العائدة على « نونين » فاعل « افعل » قصد لفظه : مفعول به ليؤكد « ويفعل » معطوف على افعل « آتيا » حال من يفعل ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ذا » حال من الضمير المستتر فى « آتيا » وذا مضاف و «طلب» مضاف إليه « أو » عاطفة « شرطا » معطوف على ذا طلب « إما » قصد لفظه : مفعول مقدم لقوله تاليا الآتى « تاليا » نعت لقوله « شرطا » .

(٣) « أو » عاطفة « مثبتاً » معطوف على قوله « شرطاً » فى البيت السابق « فى قسم » جار ومجرور متعلق بقوله : « مثبتاً » السابق « مستقبلا » حال من الضمير المستتر فى «مثبتاً» السابق « وقل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التوكيد « بعد » ظرف متعلق بقل ، وبعد مضاف و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « ولم » معطوف على ما «وبعد» الواو عاطفة ، بعد: ظرف معطوف على بعد السابق ، وبعد مضاف و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه .

وَغَـــيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا
وَآخِـــرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا(١)

أى : تَلْحَقُ نونا التوكيدِ فعلَ الأمرِ ، نحو : « اضْرِبَنَّ زيداً » والفعلَ المضارعَ المستقبلَ الدالَّ على طلب ، نحو : « لِتَضْرِبَنَّ زيداً ، ولا تَضْرِبَنَّ زيداً ، وهَلْ تضربَنَّ زيداً » والواقِـعَ شرطاً بعد « إنْ » المؤكَّدَة بـ « ما » نحو : « إمَّا تَضْرِبَنَّ زيداً أَضْرِبْهُ » ومنه قولُه تعالى : (فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ) ، أو الواقع جواب قسم مثبتاً مستقبلا ، نحو : « والله لتضربَنَّ زيداً » .

فإن لم يكن مثبتاً لم يؤكَّدْ بالنون ، نحو : « والله لا تَفْعَلُ كذا » وكذا إن كان حالا ، نحو : « والله لَيَقُومُ زَيْدٌ الآنَ » .

وقَلَّ دخولُ النونِ فى الفعل المضارع الواقع بعد « ما » الزائدة التى لا تصحب « إنْ » نحو : « بِعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ هٰهُنَا(٢) » والواقع بعد « لم » كقوله :

---

(١) و « غير » الواو عاطفة ، غير : معطوف على « لا » فى البيت السابق ، وغير مضاف و « إما » قصد لفظه : مضاف إليه « من طوالب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « غير إما » السابق ، وطوالب مضاف و « الجزا » قصر للضرورة : مضاف إليه « وآخر » مفعول به مقدم لافتح ، وآخر مضاف و « المؤكد » مضاف إليه « افتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كابرزا » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، ابرزا : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب (الميدانى ١/٧٨ بولاق ، وهو المثل رقم ٤٩٤ فى مجمع الأمثال بتحقيقنا) ومعناه اعمل كأنى أنظر إليك ، ويضرب فى الحث على ترك التوانى، و « ما » زائدة للتوكيد .

٣١٧ — يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

والواقع بعد « لا » النافية كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) .

والواقع بعد غير « إمَّا » من أدوات الشرط كقوله :

---

٣١٧ — البيت لأبي الصمعاء مساور بن هند ، العبسي ، وهو شاعر مخضرم ، وقبله :

وَقَدْ حَلَبْنَ حَيْثُ كَانَتْ قُيَّمَا مَثْنَى الوِطَابِ والوِطَابَ الزُّمَّمَا

* وقِمَعًا يُكْسَى ثُمَالاً قَشْعَمَا *

اللغة : « قيما » جمع قائمة على غير قياس ، وقياسه قوم كصوم ونوم « مثنى الوطاب » مفعول به لحلبن على تقدير مضاف محذوف ، وأصله : ملء مثنى الوطاب ، والمثنى معناه هنا المكررة ، والوطاب : جمع وطب — بفتح فسكون — وهو سقاء اللبن خاصة « الزما » بضم الزاى وتشديد الميم — جمع زام ، مأخوذ من « زم القربة » أى ملأها « قمعا » بكسر القاف وفتح الميم — آلة تجعل فى فم السقاء ونحوه ويصب فيها اللبن « ثمالا » بضم الثاء المثلثة — الرغوة « قشعما » ضخما عظيما ، قاله أبو زيد فى نوادره ، والضمير المتصل فى « يحسبه » يعود إلى القمع الذى امتلأ بالثمال .

المعنى : شبه القمع والرغوة التى تعلوه بشيخ معمم جالس على كرسى ، وقد أخطأ الأعلم — وتبعه كثير من شراح الشواهد — حيث قال : وصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات وعلاه ، فجعله كشيخ مزمل فى ثيابه معصب بعمامته . ا هـ ، وسبب هذا الخطأ عدم الاطلاع على ما يتقدم الشاهد من الأبيات .

الإعراب : « يحسبه » يحسب : فعل مضارع ، والهاء مفعول أول « الجاهل » فاعل يحسب « ما » مصدرية « لم » نافية جازمة « يعلما » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف فى محل جزم « شيخا » مفعول ثان ليحسب « على كرسيه » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخا ، وكرسى مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخ مضاف إليه « معمما » صفة ثانية لشيخا .

الشاهد فيه : قوله « لم يعلما » حيث أكد الفعل المضارع المنفى بلم ، وأصله « مالم يعلمن » فقلبت النون ألفاً للوقف ، وذلك التوكيد عند سيبويه مما لا يجوز إلا للضرورة .

٣١٨ — * مَنْ نَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ *

٣١٨ — هذا صدر بيت لبنت مرة بن عاهان أبى الحصين الحارثى ، والبيت بكماله من أبيات ترثى بها أباها ، وكان المنتشر بن وهب الباهلى يغاور أهل اليمن فقتل مرة ، وهى :

إِنَّا وَبَاهِلَةَ بْنَ أَعْصُرَ بَيْنَنَا دَاءُ الضَّرَائِرِ بِغْضَةٌ وَتَقَافِي

مَنْ نثقفنْ منهُمْ . . . . أبداً ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

ذَهَبَتْ قُتَيْبَةُ فى اللقاء بِفَارِسٍ لا طَائِشٍ رَعِشٍ وَلاَ وَقَّافِ

اللغة : « باهلة » هى بنت صعب بن سعد العشيرة ، من مذحج ، تزوجت مالك بن أعصر . ثم تزوجت بعده ابنه معن بن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان « الضرائر » جمع ضرة — بفتح الضاد — وضرة المرأة : امرأة زوجها ، وهذا الجمع لهذا المفرد نادر لا يكاد يوجد له نظير ، وداء الضرائر : التباغض والتضارب « بغضة » بكسر الباء — ومثله فى المعنى البغضاء — شدة الكراهية والبغض « تقاف » مأخوذ من قفيته : أى ضربت قفاه « نثقفن » بنون المضارعة — أى ندركه ، ونظفر به ، ونأخذه ، ويروى «من يثقفن منهم» ويجب على هذا بناء الفعل للمجهول « آيب » راجع ، وروى :

* مَنْ يَثْقَفُوا مِنَّا فَلَيْسَ بِوَائِلِ *

و « وائل » أى : ملتجىء ، أو ناج « طائش » متحير « رعش » مرتعش من الخوف « وقاف » هو الذى لا يبارز العدو جبناً .

الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ « نثقفن » فعل مضارع فعل الشرط ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « منهم » جار ومجرور متعلق بنثقفن « فليس » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة « بآيب » الباء زائدة ، آيب : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة ، والجملة فى محل جزم =

وأشار المصنف بقوله : « وآخِرَ المؤكد افتح » إلى أن الفعل المؤكَّدَ بالنون يُبْنَى على الفتح إن لم تَلِهِ ألفُ الضميرِ ،أو ياؤه ، أو واوُهُ ، نحو : « اضْرِبَنْ زيداً ، واقْتُلَنَّ عمراً » .

* * *

وَأَشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا(١)

وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلاَّ الأَلِفْ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ(٢)

= جواب الشرط ، وجملة الشرط وحدها أو جملة الجواب وحدها أو الجملتان معاً فى محل رفع خبر المبتدأ ، على خلاف فى ذلك مشهور نبهنا عليه وعلى اختيارنا مراراً .

الشاهد فيه : قوله « من نثقفن » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة الشرط من غير أن تتقدم على المضارع « ما » الزائدة المؤكدة لإن الشرطية ، وهذا التوكيد ضرورة من ضرورات الشعر عند سيبويه .

(١) « واشكله » اشكل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « قبل » ظرف متعلق باشكله . وقبل مضاف و « مضمر » مضاف إليه « لين » نعت لمضمر « بما » جار ومجرور متعلق باشكله «جانس» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالباء « من تحرك » جار ومجرور متعلق بقوله جانس « قد » حرف تحقيق « علما » علم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحرك ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل جر صفة لتحرك .

(٢) « والمضمر » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى احذف المضمر « احذفنه » احذف : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها مفسرة « إلا » أداة استثناء « الألف » منصوب على الاستثناء من المضمر « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع تام ، فعل الشرط « فى آخر » جار ومجرور متعلق بيكن ، وآخر مضاف و « الفعل » مضاف إليه « ألف » فاعل يكن .

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ — رَافِعاً ، غَيْرَ الْيَا
وَالْوَاوِ — يَاءً ، كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا[(١)]
وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ ، وَفِي
وَاوٍ وَيَا — شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي[(٢)]
نَحْوُ « اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ » بِالْكَسْرِ ، وَ « يَا
قَوْمِ اخْشَوُنْ » وَاضْمُمْ ، وَقِسْ مُسَوِّيَا[(٣)]

---

(١) « فاجعله » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، واجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط فى البيت السابق « منه » جار ومجرور متعلق باجعل « رافعاً » حال من الهاء فى « منه » وفى رافع ضمير مستتر فاعله « غير » مفعول به لرافع ، وغير مضاف و « اليا » مضاف إليه . والواو » معطوف على اليا « ياء » مفعول ثان لاجعل « كاسعين » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق غير مرة ، وجملة « اسعين سعيا » مقول ذلك القول المحذوف .

(٢) « واحذفه » الواو عاطفة ، احذف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « من رافع » جار ومجرور متعلق باحذفه ، ورافع مضاف و « هاتين » اسم إشارة : مضاف إليه « وفى واو » جار ومجرور متعلق بقفى الآتى « وياء » معطوف على واو « شكل » مبتدأ « مجانس » نعت له « قفى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل مجانس ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله شكل .

(٣) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو « اخشين » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، وتحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والنون للتوكيد « يا هند » يا : حرف نداء ، هند : منادى مبنى على الضم فى محل نصب « بالكسر » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اخشين « ويا » الواو حرف عطف : يا : حرف نداء « قوم » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للاستغناء عنها بالكسرة « اخشون » فعل أمر ، وواو الجماعه فاعل ، والنون للتوكيد « واضمم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وقس » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل « مسويا » حال من الضمير المستتر فى « قس » .

الفعل المؤكد بالنون : إن اتَّصَلَ به ألفُ اثنين ، أو واوُ جمع ، أو ياء مخاطبة — حُرِّكَ ما قبل الألف بالفتح ، وما قبل الواو بالضم ، وما قبل الياء بالكسر .

ويُحْذَفُ الضمير إن كان واواً أو ياء ، ويبقى إن كان ألفاً ؛ فتقول : « يَا زَيْدَانِ هَلْ تَضرِبَانِّ ، ويا زيدون هل تَضرِبُنَّ ، ويا هِنْدُ هل تَضرِبِنَّ » ، والأصل : هل تَضرِبَانِّ ، وهل تضرِبُونَنَّ ، وهل تضرِبِينَنَّ ، فَحُذِفَتِ النونُ لتوالى الأمثال ، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ؛ فصار « هل تضرِبُنَّ ، وهل تضرِبِنَّ » ولم تحذف الألف لخفتها ؛ فصار « هل تَضرِبَانِّ » ، وبقيت الضمةُ دالة على الواو ، والكسرة دالة على الياء .

هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً .

فإن كان معتلا : فإما أن يكون آخره ألفاً ، أو واواً ، أو ياء .

فإن كان آخرهُ واواً أو ياء حُذِفَتْ لأجل واو الضمير أو يائه ، وضُمَّ ما بقى قبل واو الضمير ، وكُسِر ما بقى قبل ياء الضمير ؛ فتقول : « يا زيدون هَلْ تَغزُونَ ، وهل تَرْمُونَ ، ويا هند هل تَغزِينَ ، وهل تَرْمِينَ » .

فإذا ألحقته نون التوكيد فَعَلْتَ به ما فَعَلْتَ بالصحيح : فتحذف نونَ الرفع ، ووَاوَ الضمير أو ياءه ؛ فتقول : « يا زيدون هل تَغزُنَّ ، وهل تَرْمُنَّ ، ويا هند هل تَغزِنَّ ، وهل تَرْمِنَّ » هذا إن أسند إلى الواو والياء .

وإن أسند إلى الألف لم يحذف آخرهُ ، وبقيت الألف ، وشُكِلَ ما قبلها بحركة تجانس الألف — وهى الفتحة — فتقول : « هل تَغزُوَانِّ ، وهل تَرْمِيَانِّ » .

وإن كان آخر الفعل ألفاً : فإن رَفَعَ الفعلُ غيرَ الواو والياء — كالألف والضمير المستتر — انقلبت الألفُ التى فى آخر الفعل ياء ، وفُتِحت ، نحو : « اسْعَيَانِّ ، وهل تَسْعَيَانِّ ، واسْعَيَنَّ يا زيدُ » .

وإن رفع واواً أو ياء حُذِفت الألفُ ، وبقيت الفتحة التى كانت قبلها ، وضُمَّتِ الواو ، وكسرت الياء ؛ فتقول ، « يا زيدونَ اخْشَوُنّ ، ويا هند اخْشَيِنّ » .

هذا إن لحقته نونُ التوكيدِ ، وإن لم تلحقه لم تضم الواو ، ولم تكسر الياء بل تسكنهما ؛ فتقول : « يا زيدون هل تَخْشَوْنَ ، ويا هند هل تَخْشَيْنَ ، ويا زيدون اخْشَوْا ، ويا هند اخْشَيْ » .

* * *

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ لٰكِنْ شَدِيدَةٌ ، وَكَسْرُهَا أُلِفْ[1]

لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف ؛ فلا تقول : اضْرِبَانْ »[2] بنون مخففة ، بل يجب التشديد ؛ فتقول : « اضْرِبانِّ » بنون مشددة مكسورة

(١) « ولم » نافية جازمة « تقع » فعل مضارع مجزوم بلم « خفيفة » بالرفع : فاعل تقع ، أو بالنصب حال من ضمير مستتر فى تقع هو فاعله « بعد » ظرف متعلق بتقع ، وبعد مضاف و « الألف » مضاف إليه « لكن » حرف عطف « شديدة » معطوف على خفيفة يرتفع إذا رفعته وينتصب إذا نصبته « وكسرها » الواو عاطفة أو للاستئناف ، كسر : مبتدأ ، وكسر مضاف وها : مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسرها ، والجملة من ألف ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله كسرها .

(٢) أنت تعلم أنه لا يجوز فى العربية أن يتجاور حرفان ساكنان ، إلا إذا كان الأول منهما حرف لين والثانى منهما مدغماً فى مثله ، فلو وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد الألف تجاور ساكنان من غير استيفاء شرط جوازه ، فلهذا امتنعوا منه ، فإن كانت نون التوكيد ثقيلة فقد كمل شرط جواز التقاء الساكنين فلهذا جاز .

خلافاً ليونس ؛ فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف ، ويجب عندهُ كسرها .

* * *

وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّداً   فِعْلاً إلَى نُونِ الإنَاثِ أُسْنِدَا[1]

إذا أُكد الفعلُ المسندُ إلى نونِ الإناثِ بنون التوكيد وَجَبَ أن يُفصَلَ بين نون الإناث ونون التوكيد بألفٍ ، كراهيةَ توالِي الأمثال ، فتقول : « اضربْنَانِّ » بنون مشددة مكسورة قبلها ألفٌ .

* * *

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ   وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَــةٍ إذَا تَقِفْ[2]

---

(١) « وألفا » مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله : « زد » الآتى « زد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « قبلها » قبل : ظرف متعلق بزد ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه « مؤكداً » حال من الضمير المستتر فى زد ، وفى مؤكد ضمير مستتر هو فاعله « فعلا » مفعول به لمؤكد « إلى نون » جار ومجرور متعلق بقوله : « أسند » الآتى ، ونون مضاف ، و « الإناث » مضاف إليه « أسندا » أسند : فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً هو نائب فاعله ، والألف للاطلاق ، والجملة من أسند ونائب فاعله فى محل نصب صفة لقوله « فعلا » .

(٢) « واحذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « خفيفة » مفعول به لاحذف « لساكن » جار ومجرور متعلق باحذف « ردف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ساكن ، والجملة من ردف وفاعله فى محل جر صفة لساكن « وبعد » ظرف متعلق باحذف ، وبعد مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف و « فتحة » مضاف إليه « إذا » ظرف متعلق باحذف « تقف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل جر بإضافة « إذا » إليه .

وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا[1]

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفاً ، كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ : قِفَا[2]

إذا ولى الفعلَ المؤكَّدَ بالنونِ الخفيفةِ ساكنٌ ، وجبَ حذفُ النون لالتقاء الساكنين ، فتقول : « اضرِبَ الرَّجُلَ » بفتح الباء [3] ، والأصل « اضرِبَنْ »

---

(١) « واردد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إذا » ظرف زمان متعلق باردد « حذفتها » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « فى الوقف » جار ومجرور متعلق باردد « ما » اسم موصول : مفعول به لاردد « من أجلها » فى الوصل « الجاران والمجروران متعلقان بقوله : « عدما » الآتى « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «عدما» عدم:فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة « ما » الموصولة الواقعة مفعولا به لاردد .

(٢) « وأبدلنها » أبدل : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وها : مفعول أول لأبدل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعد » ظرف متعلق بأبدل ، وبعد مضاف و « فتح » مضاف إليه « ألفاً » مفعول ثان لأبدل « وقفا » حال من فاعل أبدل على التأويل بواقف ، أو منصوب بنزع الخافض : أى فى الوقف « كما » الكاف جارة ، ما : مصدرية « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و « ما » ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك : « فى قفن » جار ومجرور متعلق بتقول « قفا » قصد لفظه : مقول القول .

(٣) قد ورد حذف نون التوكيد الخفيفة من غير أن يكون تاليها ساكناً ، كقوله :

اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ... ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ =

وكقول الآخر ، وأنشده الجاحظ فى البيان :

* كما قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالِفَ تُذْكَرَا *

فحذفت نونُ التوكيدِ لملاقاة الساكن — وهو لام التعريف — ومنه قولُه :

٣١٩ — لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ   تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

---

٣١٩ — البيت من أبيات للأضبط بن قريع السعدى ، أوردها القالى فى أماليه عن ابن دريد عن ابن الأنبارى عن ثعلب ، قال : قال ثعلب : بلغنى أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل ، وأولها :

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الْهُمُومِ سَعَهْ   وَالْمُسْيُ وَالصُّبْحُ لا فَلَاحَ مَعَهْ

اللغة : « المسى » ضم الميم أو كسرها ، وسكون السين — اسم من الإمساء ، وهو الدخول فى المساء « الصبح » اسم من الإصباح ، وهو الدخول فى الصباح ، قالهما الجوهرى واستشهد بهذا البيت « لا تهين » من الإهانة ، وهى : الإيقاع فى الهون — بضم الهاء — والهوان — بفتحها — وهو بمعنى الذل والحقارة « تركع » تخضع ، وتذل ، وتنقاد .

الإعراب : « لا » ناهية « تهين » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة لوقوع الساكن بعدها — وهو لام التعريف فى الفقير — وأصل هذا الفعل قبل دخول الجازم عليه وقبل توكيده « تهين » فلما دخل الجازم حذف الياء تخلصاً من التقاء الساكنين فصار « لا تهن » فلما أريد التأكيد رجعت الياء ، لأن آخره سيكون مبنياً على الفتح ؛ فصار « لا تهينن » فلما وقع الساكن بعده حذفت نون التوكيد « الفقير » مفعول به لتهين « علك » عل : حرف ترج ونصب ، والكاف اسمه « أن » مصدرية « تركع » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة خبر « عل » السابق « يوماً » ظرف زمان متعلق بتركع « والدهر » الواو واو الحال ، الدهر : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « رفعه » رفع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتد أوخبره فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى « تركع » .

الشاهد فيه : قوله « لا تهين » حيث حذف نون التوكيد الخفيفة للتخلص من =

وكذلك تُحْذَفُ نونُ التوكيد الخفيفةُ فى الوقف ، إذا وقعت بعد غير فتحة — أى بعد ضمة أو كسرة — ويُرَدُّ حينئذٍ ما كان حُذِفَ لأجل نون التوكيد ؛ فتقول فى : « اضْرِبُنْ يا زيدون » إذا وقفت على الفعل : اضْرِبُوا ، وفى : « اضْرِبِنْ يا هند » : اضربى ؛ فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف ، وتردُّ الواو التى حذفت لأجل نون التوكيد ، وكذلك الياء .

فإن وقعت نُونُ التوكيدِ الخفيفةُ بعد فتحةٍ أبدلت النونُ فى الوقف [أيضاً] ألِفاً : فتقول فى « اضْرِبَنْ يا زيد » : اضْرِبا .

* * *

= التقاء الساكنين ، وقد أبقى الفتحة على لام الكلمة دليلا على تلك النون المحذوفة ، ومما يدل على أن المقصود التوكيد وجود الياء التى تحذف للجازم ، وهى لا تعود إلا عند التوكيد

وقد رواه الجاحظ فى البيان والتبيين : « لا تحقرن الفقير . . . إلخ » ورواه غيره : « ولا تعاد الفقير » وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فى البيت لما نحن فيه .

مالاَ يَنصَرِفُ

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَنَا[1]

الاسم إن أشبهَ الحرفَ سمى مبنيًّا ، وغيرَ متمكن ، وإن لم يُشْبِهِ الحرف سمى مُعْرَبًا ، ومتمكنًا .

ثم الْمُعْرَب على قسمين :

أَحَدُهُمَا : ما أَشْبَهَ الفعلَ ، ويسمى غير منصرف ، ومتمكناً غَيْرَ أَمْكَنَ .

والثانى : مالم يُشْبِهِ الفعلَ ، ويسمى منصرفاً ، ومتمكناً أَمْكَنَ .

وَعَلاَمَةُ المنصرفِ : أن يجرَّ بالكسرة مع الألف واللام ، والإضافة ، وبدونهما وأن يدخله الصرف — وهو التنوينُ [الذى] لغير مقابلة أو تعويض ، الدالُّ على مَعْنًى يستحقُّ به الاسمُ أن يسمى أَمْكَنَ ، وذلك المعنى هو عَدَمُ شِبْهِهِ الفعلَ — نحو : « مَرَرْتُ بِغُلامٍ ، وغلامِ زَيْدٍ ، والغلامِ » .

واحترز بقوله « لغير مُقَابلة » من تنوين « أَذْرِعَاتٍ » ونحوه ؛ فإنه تنوين جمع المؤنث السالم ، وهو يصحب غيرَ المنصرفِ : كأَذْرِعَاتٍ ، وهِنْدَاتٍ — عَلَمِ امرأة — وقَدْ سبق الكلامُ فى تسميته تنوينَ المقابلة .

واحترز بقوله « أو تعويض » من تنوين « جَوَارٍ ، وغَوَاشٍ » ونحوهما ؛ فإنه عِوَضٌ من الياء ، والتقدير : جَوَارِىٌ ، وغَوَاشِىٌ ، وهو يصحب غير المنصرف ،

---

(١) « الصرف » مبتدأ « تنوين » خبر المبتدأ « أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً هو يعود إلى تنوين ، والجملة فى محل رفع صفة لتنوين « مبيناً » حال من الضمير المستتر فى أتى . وفى مبين ضمير مستتر جوازاً هو فاعله « معنى » مفعول به لمبينا « به » جار ومجرور متعلق بيكون الآتى « يكون » فعل مضارع ناقص « الاسم » اسم يكون « أمكنا » خبر يكون . والجملة من يكون واسمه وخبره فى محل نصب صفة لمعنى .

كهذين المثالين ، وأما المنصرف[١] فلا يدخل عليه هذا التَّنوينُ .

ويجرُّ بالفتحة : إن لم يُضَفْ ، أو لم تدخل عليه « أل » نحو : « مَرَرْتُ بأحْمَدَ » ؛ فإن أُضيف ، أو دخلت عليه « أل » جُرَّ بالكسرة ، نحو : « مَرَرْتُ بأحْمَدِكُم ، وبالأحْمَدِ » .

وإنما يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف إذا وُجِدَ فيه عِلَّتَانِ من علل تسع ، أو واحدةٌ منها تقوم مقام العلتين ، والعلل يجمعها قولُه[٢] :

عَدْلٌ ، وَوَصْفٌ ، وَتَأْنِيثٌ ، وَمَعْرِفَةٌ ، وَعُجْمَةٌ ، ثُمَّ جَمْعٌ ، ثُمَّ تَرْكِيبُ
وَالنُّونُ زَائِدَةً مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ، وَوَزْنُ فِعْلٍ ، وَهٰذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ

وما يقوم مقام علتين منها اثنان ؛ أحدهما : ألف التأنيث ؛ مقصورةً كانت ، كـ « حُبْلَى » أو ممدودةً ، كـ « حَمْرَاءَ » . والثانى : الجمعُ المتناهى ، كـ « مَسَاجِدَ ، ومَصَابِيح » وسيأتى الكلام عليها مُفَصَّلا .

* * *

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعْ صَرْفَ الَّذِى حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ[٣]

---

(١) فى عامة النسخ « وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين » وذلك ظاهر الخطأ . وإنما لم يلحق تنوين العوض الاسم المنصرف لأن فيه تنوين التمكين ، على أن فى هذا الكلام مقالا ، فقد لحق تنوين العوض « كلا ، وبعضاً » عوضاً عما يضافان إليه .

(٢) وقد جمعت فى بيت واحد ، وهو قوله :

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

(٣) « فألف » مبتدأ ، وألف مضاف و « التأنيث » مضاف إليه « مطلقاً » حال تقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر فى قوله : « منع » الآتى « منع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ألف التأنيث ، والجملة فى محل رفع خبر =

قد سبق أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين — وهو المراد هنا — فَيُمْنَعُ ما فيه ألفُ التأنيثِ من الصرف مطلقاً ، أى : سواء كانت الألف مقصورة ، كـ « حُبْلَى » أو ممدودة ، كـ « حَمْرَاء » عَلَماً كان ما هى فيه ، كـ « زكرياء » أو غير عَلَمٍ كما مُثِّلَ .

* * *

وَزَائِدَا فَعْلاَنَ — فِي وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ(١)

أى : يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، بشرط أن

= المبتدأ «صرف» مفعول به لمنع ، وصرف مضاف و « الذى » اسم موصول : مضاف إليه « حواه » حوى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كيفما » اسم شرط « وقع » فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم من الكلام عليه ، والتقدير : كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف .

(١) « وزائدا » معطوف على الضمير المستتر فى « منع » الواقع فى البيت السابق ، وجاز العطف على الضمير المستتر المرفوع للفصل بين المتعاطفين ، وزائدا مرفوع بالألف نيابة عن الضمة ، وزائدا مضاف و « فعلان » مضاف إليه ، وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « فى وصف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لزائدى فعلان ، أو حال منه « سلم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف ، والجملة فى محل جر نعت لوصف « من » حرف جر « أن » مصدرية « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب تقديراً بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف ، وهو مفعوله الأول ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بسلم « بتاء » جار ومجرور متعلق بقوله : « ختم » الآتى ، وتاء مضاف « تأنيث » مضاف إليه « ختم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نائب فاعل يرى ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان ليرى .

لا يكون المؤنَّثُ فى ذلك [مختوماً] بتاء التأنيث ، وذلك نحو : سَكْرَان ، وعَطْشَان ، وغَضْبَان ؛ فتقول : « هذا سكرانُ ، ورأيت سكرانَ ، ومررت بسكرانَ » ؛ فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، والشرطُ موجودٌ فيه ؛ لأنك لا تقول للمؤنثة : سكرانة ، وإنما تقول : سَكْرَى ، وكذلك عَطْشَان ، وغَضْبَان ؛ فتقول : امرأة عَطْشَى ، وغَضْبَى ، ولا تقول : عَطْشَانة ، ولا غَضْبَانة .

فإن كان المذكر على فَعْلاَن ، والمؤنث على فَعْلاَنة صرفْتَ ؛ فتقول : هذا رجلٌ سَيْفَانٌ ، أى : طويل ، ورأيت رجلاً سَيْفَاناً ، ومررت برجل سَيْفَانٍ ، فتصرفه ؛ لأنك تقول للمؤنثة : سَيْفَانَةٌ ، أى : طويلة .

* * *

وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ ، وَوَزْنُ أَفْعَلاَ مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا : كَأَشْهَلاَ[1]

أى : وتمنع الصفةُ أيضاً ، بشرط كونها أصلية ، أى غيرَ عارضةٍ ، إذا انضمّ إليها كَوْنُهَا على وزن أفعَلَ ، ولم تقبل التاء ، نحو : أَحْمَرَ ، وأَخْضَرَ .

فإن قبلت التاء صرفت ، نحو : «مررتُ برجلٍ أرْمَلٍ» أى : فقير[2] ، فتصرفه ؛ لأنك تقول للمؤنثة : أرملة ، بخلاف أحمر ، وأخضر ؛ فإنهما لا ينصرفان ؛ إذ يقال للمؤنثة : حمراء ، وخضراء ، ولا يقال : أَحْمَرَةٌ ، وأَخْضَرَةٌ ؛ فَمُنِعاَ للصفة ووزن الفعل .

---

(١) «ووصف» معطوف على «زائدا فعلان» فى البيت السابق «أصلى» نعت لوصف «ووزن» معطوف على وصف ، ووزن مضاف و «أفعلا» مضاف إليه ، و «ممنوع» حال من أفعلا ، وممنوع مضاف و «تأنيث» مضاف إليه «بتا» جار ومجرور متعلق بتأنيث ، أو بمحذوف صفة له «كأشهلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كأشهل .

(٢) من مجىء «أرمل» وصفا للمذكر قول جرير بن عطية :

هَذِى الأَرَامِلُ قَدْ قَضَّيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةِ هَـذَا الأَرْمَلِ الذَّكَرِ

ومن مجىء أرملة — بالتاء — وصفاً للمؤنث قول الشاعر ، وأنشده ابن برى :

لِيَبْكِكِ عَلَى مِلْحَانَ ضَيْفٌ مُدَفَّعٌ وَأَرْمَلَةٌ تُزْجِى مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَـلاَ

وإن كانت الصفة عارضة كأرْبَع — فإنه ليس صفةً فى الأصل ، بل اسمُ عددٍ ، ثم استعمل صفة فى قولهم «مررتُ بنسوة أرْبَعٍ» — فلا يؤثّرُ ذلك فى مَنْعِهِ من الصرف ، وإليه أشار بقوله :

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ ... كَأَرْبَعٍ ، وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ[1]

فَالأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فِى الأَصْلِ وَصْفاً انْصِرَافُهُ مُنِعْ[2]

وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى ... مَصْرُوفَةٌ ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا[3]

أى : إذا كان استعمالُ الاسمِ على وزن أفْعَلَ صفةً ليس بأصل ، وإنما هو عارض كأربع فألْغِهِ : أى لا تَعْتَدَّ به فى منع الصرف ، كما لا تَعْتَدُّ بِعُرُوض

---

(١) «وألغين» ألغ : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عارض» مفعول به لألغ ، وعارض مضاف و «الوصفية» مضاف إليه «كأربع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وعارض» معطوف على عارض السابق ، وعارض مضاف و «الإسمية» مضاف إليه ، وقد قطع الهمزة فى قوله «الإسمية» وأصلها همزة وصل ليتيسر له إقامة الوزن.

(٢) «فالأدهم» مبتدأ أول «القيد» عطف بيان له «لكونه» الجار والمجرور متعلق بقوله : «منع» الآتى آخر البيت ، وكون مضاف والهاء العائدة إلى الأدهم مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص لاسمه «وضع» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأدهم بمعنى القيد ، والجملة فى محل نصب خبر الكون الناقص «فى الأصل» جار ومجرور متعلق بوضع «وصفاً» حال من الضمير المستتر فى وضع «انصرافه» انصراف : مبتدأ ثان ، وانصراف مضاف والهاء مضاف إليه «منع» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انصرافه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٣) «وأجدل» مبتدأ «وأخيل ، وأفعى» معطوفان عليه «مصروفة» خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقد» حرف تقليل «ينلن» فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله «المنعا» مفعول به لينلن .

الاسمية فيما هو صفة فى الأصل : كـ « أَدْهَم » للقيد ، فإنه صفة فى الأصل [لشىء فيه سواد] ، ثم استعمل استعمالَ الأسماء ؛ فيطلقُ على كل قيد أدهم ، ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل .

وأشار بقوله : « وأَجْدَل — إلى آخره » إلى أن هذه الألفاظ — أعنى : أجدلا للصَّقْر ، وأخْيَلاً(١) لطائر ، وأفْعَى للحية — ليست بصفاتٍ ؛ فكان حقها أن لا تمنع من الصرف ، ولكن مَنَعَها بعضُهم لتخيُّلِ الوصف فيها ، فتخيل فى « أجْدَل » معنى القوة ، وفى « أخْيَل » معنى التخيل ، وفى « أفْعَى » معنى الخبث ؛ فمنعها لوزن الفعل والصفة المتخَيَّلة ، والكثيرُ فيها الصرفُ ؛ إذ لا وصفية فيها مُحَقَّقَة .

* * *

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فِى لَفْظِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرْ(٢)

وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلاَثَ كَهُمَا ، مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ ، فَلْيُعْلَمَا(٣)

---

(١) ورد فى مثل من أمثالهم « بيض القطا يحضنه الأجدل » يضرب للوضيع يؤويه الشريف ، وورد فى مثل آخر « أشأم من أخيل » والعرب تتشاءم بالطائر المسمى بالأخيل .

(٢) « ومنع » مبتدأ ، ومنع مضاف و « عدل » مضاف إليه « مع » ظرف متعلق بمحذوف صفة لعدل ، ومع مضاف و « وصف » مضاف إليه « معتبر » خبر المبتدأ « فى لفظ » جار ومجرور متعلق بمعتبر ، ولفظ مضاف و « مثنى » مضاف إليه « وثلاث ، وأخر » معطوفان على مثنى .

(٣) « ووزن » مبتدأ ، ووزن مضاف و « مثنى » مضاف إليه « وثلاث » معطوف على مثنى « كهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ودخول الكاف على الضمير المنفصل نادر كما تقدم شرحه فى باب حروف الجر « من واحد لأربع » جاران ومجروران متعلقان بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر « فليعلما » اللام لام الأمر ، ويعلما : فعل مضارع مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف فى محل جزم بلام الأمر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو .

مما يمنع صَرْفَ الاسم : العدلُ والصفةُ ، وذلك فى أسماء العدد المبنية على فُعَالَ وَمَفْعَلَ ، كَثُلَاثَ وَمَثْنَى ؛ فثُلَاثُ : معدولة عن ثلاثة ثلاثة ، ومَثْنَى : معدولة عن اثنين اثنين ، فتقول : « جاء القومُ ثُلَاثَ » أى ثلاثة ثلاثة ، و « مَثْنَى » أى اثنين اثنين .

وسُمِعَ استعمالُ هذين الوزنين — أعنى فُعَالَ ، ومَفعَلَ — من واحد واثنين وثلاثة وأربعة ، نحو : أُحَادَ وَمَوْحَدَ ، وثُنَاءَ وَمَثْنَى ، وثُلاثَ وَمَثْلَثَ ، ورُبَاعَ ومَرْبَعَ ، وسُمع أيضاً فى خمسة وعشرة ، نحو : خُمَاسَ وَمَخْمَسَ ، وعُشَارَ وَمَعْشَرَ .

وزعم بعضهم[1] أنه سمع أيضاً فى ستة وسبعة وثمانية وتسعة ، نحو : سُدَاسَ ومَسْدَسَ ، وسُبَاعَ ومَسْبَعَ ، وثُمَانَ ومَثْمَنَ ، وتُسَاعَ ومَتْسَعَ .

ومما يُمْنَع من الصَّرْف للعدل والصفة « أُخَرُ » التى فى قولك : « مررت بنسوة أُخَرَ » وهو معدول عن الأُخَرِ .

وتَلَخَّص من كلام المصنف : أن الصفة تمنع مع الألف والنون الزائدتين ، ومع وَزْنِ الفعل ، ومع العَدْلِ .

* * *

وكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ أَوِ مَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ[2]

---

(١) ذكر أبو حيان أن هذا الزعم هو الصحيح ، ونقل عن جمع من علماء اللغة أن المنقول عن العرب استعمال هذين الوزنين من ألفاظ العدد من واحد إلى عشرة .

(٢) « وكن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لجمع » جار ومجرور متعلق بقوله : « كافلا » الآتى فى آخر البيت « مشبه » نعت لجمع ، وفى مشبه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى جمع هو فاعله « مفاعلا » مفعول به لمشبه « أو المفاعيل » معطوف على قوله « مفاعلا » السابق « بمنع » جار ومجرور متعلق بقوله : « كافلا » الآتى « كافلا » خبر كن .

هذه هى العلة الثانية التى تستقلُّ بالمنع ، وهى : الجمعُ المُتَنَاهِى ، وضابطه : كلُّ جمعٍ بعد ألف تكسيره حرْفانِ أو ثلاثة أوْسطُهَا ساكنٌ ، نحو : مَسَاجِدَ ومَصَابِيحَ .

ونبه بقوله : « مشبه مفاعلا أو المفاعيل » على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن مَنَعَ ، وإن لم يكن فى أوله ميم ، فيدخل « ضَوَارِبُ ، وقَنَادِيلُ » فى ذلك ، فإن تحركَ الثانى صُرِف نحو : صَيَاقِلَةٍ[1] .

* * *

وَذَا اعْتِلاَلٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِى   رَفْعاً وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِى[2]

إذا كان هذا الجمعُ — أعنى صيغةَ منتهى الجموع — معتلَّ الآخِرِ أجْرَيْتَهُ فى الجر والرفع مُجْرَى المنقوص كـ « سَارِى » فتنونه ، وتقدر رفعهُ أو جرَّه ، ويكون التنوين عوضاً عن الياء المحذوفة ، وأما فى النصب فتثبت الياء ، وتحركها بالفتح ، بغير تنوين ، فتقول : « هؤلاء جَوَارٍ وَغَوَاشٍ ، ومررت بجَوَارٍ وَغَوَاشٍ ، ورأيت

---

(١) وكذا صيارفة وأشاعرة وأحامرة وعباقرة وأشاعثة ومناذرة وغساسنة ومراقسة وأباطرة وبطالمة وبطالسة ، وقدقالوا للمحاويج : أراملة ، وقالوا للصماليك : عمارطة ، ولجماعة الرجالة — أى الذين يسيرون على أرجلهم — : عراجلة ، وأنشد ابن السكيت فى الألفاظ (ص ٣٠) لحاتم الطائى :

عَرَاجِلَةٌ شُعْثُ الرُّؤوسِ ، كَأَنَّهُمْ   بَنُو الْجِنِّ لَمْ تُطْبَخْ بِقِدْرٍ جَزُورُهَا

(٢) « وذا » مفعول لفعل محذوف يدل عليه قوله « أجره » الآتى ، وذا مضاف و « اعتلال » مضاف إليه « منه ، كالجوارى » جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف صلة لذا ، أو حال منه « رفعا » منصوب بنزع الخافض « وجرا » معطوف على قوله رفعاً « أجره » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « كسارى » جار ومجرور متعلق بأجر .

جَوَارِيَ وَغَوَاشِيَ » والأصل فى الجرّ والرفع « جوارىُ » و « غواشىُ » فحذفت الياء ، وعُوِّض منها التنوين .

* * *

وَلِسَرَاوِيلَ بِهٰذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ[1]

يعنى أن « سَرَاويل » لما كانت صيغتُهُ كصيغة منتهى[2] الجموع امتنع من الصرف لشبهه به ، وزعم بعضُهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه ، واختار المصنف أنه لاينصرف ، ولهذا قال « شبه اقتضى عموم المنع » .

* * *

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ[3]

---

(١) « لسراويل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بهذا » جار ومجرور متعلق بقوله : « شبه » الآتى « الجمع » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « شبه » مبتدأ مؤخر « اقتضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شبه ، والجملة فى محل رفع صفة لشبه « عموم » مفعول به لاقتضى ، وعموم مضاف و « المنع » مضاف إليه .

(٢) من النحاة من يقول : إن سراويل جمع حقيقة ، ومفرده سروالة ، ويستدل على هذا بقول الشاعر :

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

وهؤلاء يجعلون « سراويل » ممنوعا من الصرف لزوماً كأخواته من الجموع ، ومنهم من يجعله مفرداً ، وهؤلاء فريقان : أحدهما يمنعه من الصرف نظراً إلى لفظه ، ويقول : هو مفرد جاء على صورة الجمع ، ومنهم من يصرفه نظراً إلى حقيقته ومعناه .

(٣) « وإن » شرطية « به » جار ومجرور متعلق بقوله : « سمى » الآتى على أنه نائب فاعل ، وجاز تقديمه لما مر غير مرة من أن النائب إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز تقديمه ، لكونه فى صورة الفضلة ، ولعدم إيقاعه فى اللبس المخوف « سمى » فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط « أو » عاطفة « بما » جار ومجرور معطوف على به « لحق » =

أى : إذا سُمِّىَ بالجمع المتناهى ، أو بما أُلحق به لكونه على زِنَتِهِ ، كَشَرَاحِيلَ ، فإنه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة ؛ لأن هذا ليس فى الآحاد العربية ما هو على زنته ؛ فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصابيح أو سراويل : « هذَا مَسَاجِدُ ، ورأيت مَسَاجِدَ ، ومررت بِمَسَاجِدَ » وكذا البواقى .

* * *

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِ يكَرِبَا»(١)

مما يمنع صرفَ الاسم : العلميةُ والتركيبُ ، نحو : «معديكرب ، وبَعْلَبَكَّ » فتقول : « هذا معد يكربُ ، ورأيت معديكربَ ، ومررت بمعد يكربَ » ؛ فتجعل إعرابه على الجزء الثانى ، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب .

وقد سبق الكلام فى الأعلام المركبة فى باب العلم .

* * *

= فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ما » الموصولة المجرورة محلا بالباء ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « به » جار ومجرور متعلق بلحق « فالانصراف » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، الانصراف : مبتدأ أول « منعه » منع : مبتدأ ثان ، ومنع مضاف والهاء مضاف إليه « يحق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على منع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

(١) « والعلم » مفعول به لفعل محذوف يدل عليه ما بعده « امنع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « صرفه » صرف : مفعول به لامنع ، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه « مركباً » حال من العلم « تركيب » مفعول مطلق ، وتركيب مضاف و « مزج » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و « معد يكرب » مضاف إليه ، والألف فيه للاطلاق .

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلَانَا كَغَطَفَانَ ، وَكَأَصْبَهَانَا[1]

أي : كذلك يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف إذا كان عَلَما ، وفيه ألف ونون زائدتان : كغطَفَانَ ، وأصْبَهَانَ — بفتح الهمزة وكسرها — فتقول : « هـذا غطفانُ ، ورأيت غَطَفَانَ ، ومررت بغَطَفَانَ » فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون[2].

* * *

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى[3]

فَوْقَ الثَّلَاثِ ، أوْ كَجُورَ ، أو سَقَرْ أوْ زَيْدٍ : اسْمَ امْرَأةٍ لَا اسْمَ ذَكَرْ[4]

---

(١) « كذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حاوى » مبتدأ مؤخر وحاوى مضاف و « زائدى » مضاف إليه ، وزائدى مضاف و « فعلانا » مضاف إليه « كغطفان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كغطفان « وكأصبهانا » معطوف على كغطفان .

(٢) سواء أكان مفتوح الأول مثل نجران وعفان وسلمان ، أم كان مضموم الأول مثل عثمان وجرجان وطهران، أم كان مكسور الأول مثل عمران .

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مؤنث » مبتدأ مؤخر « بهاء » جار ومجرور متعلق بمؤنث « مطلقاً » حال من الضمير المستكن فى الخبر « وشرط » مبتدأ ، وشرط مضاف ، و « منع » مضاف إليه ، ومنع مضاف و « العار » بحذف الياء استغناء عنها بكسر ما قبلها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله « كونه » كون : خبر المبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه ، وجملة « ارتقى » من الفعل وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو فى محل نصب خبر الكون الناقص .

(٤) « فوق » ظرف متعلق بارتقى فى البيت السابق ، وفوق مضاف و « الثلاث » مضاف إليه « أو » عاطفة « كجور » جار ومجرور معطوف على محل « ارتقى » السابق « أو سقر » معطوف على جور « أو زيد » معطوف على جور أيضاً « اسم » حال من زيد ، واسم مضاف و « امرأة » مضاف إليه « لا » عاطفة « اسم ذكر » معطوف بلا على « اسم امرأة » ، ومضاف إليه .

وَجْهَانِ فى الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ
وَعُجْمَةً — كَهِنْدَ — وَالْمَنْعُ أَحَقّ(١)

و [مما] يمنع صَرْفَه أيضاً : العلميةُ والتأنيثُ .

فإن كان العَلَم مؤنثاً بالهاء امتنع من الصَّرْف مطلقاً ، أى : سواء كان علماً لمذكر كطَلْحَة أو لمؤنث كفاطمة ، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل ، أم لم يكن كذلك كثُبَة وقُلَة ، عَلَمَيْنِ .

وإن كان مؤنثاً بالتعليق —أى بكونه عَلَمَ أنثى— فإما أن يكون على ثلاثة أحرف ، أو على أَزْيَدَ من ذلك ؛ فإن كان على أَزْيَدَ من ذلك امتنع من الصرف كَزَيْنَبَ ، وسُعَاد ، علمين ؛ فتقول : « هذه زينبُ ، ورأيت زينبَ ، ومررت بزَيْنَبَ » وإن كان على ثلاثة أحرف ؛ فإن كان محرَّكَ الوسط منع أيضاً كَسَقَرَ ، وإن كان ساكن الوسط ؛ فإن كان أعجمياً كجُورَ — اسم بلد — أو منقولا من مذكر إلى مؤنث كَزَيْدَ — اسمَ امرأة — منع أيضاً .

فإن لم يكن كذلك : بأن كان ساكنَ الوسطِ وليس أعجمِيًّا ولا منقولا من مذكر ، ففيه وجهان : المنعُ(٢) ، والصرفُ ، والمنعُ أولى ؛ فتقول : « هذه هندُ ، ورأيت هندَ ، ومررت بهندَ » .

* * *

(١) « وجهان » مبتدأ « فى العادم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وفى العادم ضمير مستتر هو فاعله « تذكيرا » مفعول به للعادم « سبق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تذكير ، والجملة فى محل نصب نعت لتذكيرا « وعجمة » معطوف على قوله تذكيرا « كهند » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كهند « والمنع » مبتدأ « أحق » خبر المبتدأ .

(٢) وقد ورد بالوجهين قول جرير ، وينسب لابن قيس الرقيات :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فى الْعُلَبِ

فقد صرف « دعد » فى أول عجز البيت ، ثم منع صرفه بعد ذلك .

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ ، مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ — صَرْفُهُ امْتَنَعْ(١)

ويمنع صَرْفَ الاسم أيضاً: العجمةُ(٢) والتعريفُ، وشَرْطُه: أن يكون علماً في اللسان الأعجمي ، وزائداً على ثلاثة أحرف ، كإبراهيم ، وإسماعيل ؛ فتقول : « هذا إبراهيمُ ، ورأيت إبراهيمَ ، ومررت بإبراهيمَ » فتمنعه من الصرف للعلمية والعجمة .

فإن لم يكن الأعجميُّ علماً في لسان العَجَمِ ، بل في لسان العرب ، أو كان نكرة فيهما ، كلجام — عَلَماً أو غير عَلَمٍ — صَرَفْتَه ؛ فتقول : « هذا لجامٌ ، ورأيت لجاماً ، ومررت بلجامٍ » وكذلك تصرف ما كان علماً أعجمياً على ثلاثة أحرف ، سواء كان محرك الوسط كشَتَرَ ، أو ساكنَهُ كنُوحٍ ولوطٍ .

* * *

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلاَ أَوْ غَالِبٍ : كَأَحْمَدٍ ، وَيَعْلَى(٣)

---

(١) « والعجمى » مبتدأ أول ، والعجمى مضاف و « الوضع » مضاف إليه « والتعريف » معطوف على الوضع « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في العجمى ، لأنهم يؤولونه بالمشتق ، أى المنسوب إلى العجم ومع مضاف و « زيد » مضاف إليه « على الثلاث » جار ومجرور متعلق بزيد بمعنى زيادة « صرفه » صرف : مبتدأ ثان ، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه « امتنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صرفه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٢) تستطيع معرفة أن هذا العلم أعجمى بواحد من ثلاثة أشياء ، أولها أن ينص عالم ثقة على ذلك ، وثانيها أن يكون خارجاً عن الأوزان العربية كإبراهيم ، وثالثها أن تجده على غير المهيع العربى : كأن يكون خماسيا وليس فيه حرف من حروف الذلاقة ، وكأن يجتمع فيه جيم وقاف مثل صنجق وجرموق .

(٣) « كذاك » كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « ذو » مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و « وزن » مضاف إليه « يخص » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وزن « الفعلا » مفعول به ليخص ، والجملة في محل جر صفة لوزن « أو » عاطفة « غالب » عطف على محل « يخص » =

أى : كذلك يُمنع صَرْفُ الاسمِ إذا كان علما ، وهو على وزن يَخُصُّ الفعل ؛ أو يغلب فيه .

والمراد بالوزن الذى يخص الفعل : مالا يُوجَدُ فى غيره إلا ندوراً ، وذلك كفَعَّل وفعِلَ ؛ فلو سميت رجلا بضُرِبَ أو كَلَّم منعته من الصرف ؛ فتقول : « هذا ضُرِبُ أو كَلَّمُ ، ورأيت ضُرِبَ أو كَلَّمَ ، ومررت بضُرِبَ أو كَلَّمَ » .

والمراد بما يغلب فيه : أن يكون الوزنُ يوجد فى الفعل كثيراً ، أو يكون فيه زيادة تَدُلُّ على معنى فى الفعل ولا تدل على معنى فى الاسم ؛ فالأول كإثْمِدٍ وإصْبَع ؛ فإن هاتين الصيغتين يكثران فى الفعل دون الاسم كاضْرِبْ ، واسْمَع ، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعلٍ ثلاثى ؛ فلو سميت [رجــلا] بإثمد وإصبع منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ فتقول : « هذا إثْمدُ ، ورأيت إثْمِدَ ، ومررت بإثمدَ » والثانى كأحْمَدَ ، ويزيد ، فإن كُلاًّ من الهمزة والياء يدل على معنى فى الفعل — وهو التكلم والغيبة — ولا يدلُّ على معنى فى الاسم ؛ فهذا الوزن غالبٌ فى الفعل ، بمعنى أنه به أوْلى [فتقول : « هذا أحمدُ ويزيدُ ، ورأيت أحمدَ ويزيدَ ، ومررت بأحمدَ ويزيدَ »] فيمنع للعلمية ووزن الفعل .

فإن كان الوزنُ غيرَ مختصٍّ بالفعل ، ولا غالبٍ فيه — لم يمنع من الصَّرْف ، فتقول فى رجل اسمه ضَرَبَ : « هذا ضَرَبٌ ، ورأيت ضَرَباً ، ومررت بضَرَبٍ » ، لأنه يوجد فى الاسم كحَجَرٍ وفى الفعل كضَرَب .

* * *

= من باب عطف الاسم الذى يشبه الفعل على الفعل « كأحمد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأحمد « ويعلى » معطوف على أحمد .

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِى أَلِفْ زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ[١]

أى : ويُمْنَع صَرْفُ الاسمِ — أيضاً — للعلمية وألف الإلحاق المقصورة كعَلْقَى، وأَرْطَى[٢]؛ فتقول فيهما علمين : « هذا عَلْقَى، ورأيت عَلْقَى، ومررت بعَلْقَى » فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث، من جهة أن ما هى فيه والحالة هذه — أعنى حال كونه علما — لايقبل تاء التأنيث ؛ فلا تقول فيمن اسمه علقى «عَلْقَاة» كما لا تقول فى حُبْلَى « حُبْلَاة » .

فإن كان ما فيه [ألف] الإلحاق غيرَ علم كَعَلْقًى وأَرْطًى — قبلَ التسمية بهما — صَرَفْته ؛ لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث، وكذا إن كانت ألفُ الإلحاقِ ممدودة كَعِلْبَاء، فإنك تصرف ما هى فيه : عَلَمًا كان، أو نكرة .

* * *

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلاَ[٣]

---

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « يصير » فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « علماً » خبر يصير، والجملة من يصير واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « من ذى » جار ومجرور متعلق بقوله يصير، وذى مضاف و « ألف » مضاف إليه « زيدت » زيد : فعل ماض مبنى للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ألف، والجملة فى محل جر صفة لألف « لإلحاق » جار ومجرور متعلق بزيدت « فليس » الفاء زائدة، ليس : فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، وجملة « ينصرف » مع فاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس، وجملة ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ما الموصولة، وزيدت الفاء فى الجملة الواقعة خبراً ؛ لأن المبتدأ موصول فهو يشبه الشرط .

(٢) العلقى — بوزن سكرى — أصله اسم لنبات دقيق القضبان تصنع منه المكانس، والأرطى : اسم لشجر، واختلف فى ألفه فقيل : هى ألف الإلحاق كما ذكر الشارح، وقيل : ألفه أصلية فوزن الأرطى أفعل، فيمنع صرفه للعلمية ووزن الفعل كأحمد .

(٣) « والعلم » مفعول لفعل محذوف يدل عليه مابعده : أى وامنع العلم « امنع » =

وَالْعَدْلُ والتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ(١)

يُمنَع صرف الاسم للعلمية — أو شبهها — وللعدل ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

الأول : ما كان على فُعَلَ من ألفاظ التوكيد ؛ فإنه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعَدْلِ ، وذلك نحو : «جاء النساء جُمَعُ ، ورأيت النساء جُمَعَ ، ومررت بالنساء جُمَعَ» والأصل جَمْعَاوات ؛ لأن مفرده جمعاء ، فعُدِلَ عن جَمْعَاوات إلى جُمَع ، وهو مُعَرف بالإضافة المقدرة أى : جُمَعهن ، فأشبه تعريفُه تعريفَ العلمية من جهة أنه معرفة ، وليس فى اللفظ ما يعرفه .

الثانى : العَلَم المعدول إلى فُعَلَ : كَعُمَرَ ، وزُفَر ، وثُعَلَ ، والأصل عامر وزافر وثاعل ؛ فمنعه من الصرف للعلمية والعَدْلِ .

الثالث : « سَحَرُ » إذا أُرِيدَ من يوم بعينه ، نحو : « جئتك يوم الجمعة سَحَرَ » فسحرُ ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية ، وذلك أنه معدول عن السحر ؛ لأنه

= فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، صرفه ، صرف : مفعول به لامنع ، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه ، إن ، شرطية ، عدلا ، عدل : فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العلم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وفعل مضاف ، و «التوكيد» مضاف إليه «أو» عاطفة «كثعلا» جار ومجرور معطوف على كفعل التوكيد .

(١) «والعدل» مبتدأ «والتعريف» معطوف عليه «مانعا» خبر المبتدأ ، ومانعا مضاف و «سحر» مضاف إليه «إذا» ظرف زمان متعلق بمانعا «به» جار ومجرور متعلق بيعتبر الآتى «التعيين» نائب فاعل لفعل محذوف يدل عليه يعتبر الآتى «قصدا» حال من الضمير المستتر فى «يعتبر» الآتى «يعتبر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التعيين ، والجملة من الفعل الذى هو يعتبر المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

مَعْرِفة ، والأصل فى التعريف أن يكون بأل ، فَعُدِلَ به عن ذلك ، وصار تعريفُه كتعريف العلمية ، من جهة أنه لم يُلفَظْ معه بمُعَرِّفٍ .

* * *

وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا مُؤَنَّثًا ، وَهْوَ نَظِيرُ جُشَما(١)
عِنْدَ تَمِيمٍ ، وَاصْرِفَنْ ما نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرا(٢)

أى : إذا كان علم المؤنث على وزن فَعَالِ — كحَذَامِ ، ورَقَاشِ — فللعرب فيه مذهبان :

أحدهما — وهو مذهبُ أهل الحجاز — بناؤهُ على الكسر ؛ فتقول : « هذه حَذَامِ ، ورأيت حَذَامِ ، ومررت بحَذَامِ »(٣) .

---

(١) « وابن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « على الكسر » جار ومجرور متعلق بابن « فعال » مفعول به لابن « علماً » حال من فعال « مؤنثاً » حال ثانية ، أو وصف للأولى « وهو » مبتدأ « نظير » خبر المبتدأ ، ونظير مضاف و « جشما » مضاف إليه .

(٢) « عند » ظرف متعلق بنظير فى البيت السابق ، وعند مضاف و « تميم » مضاف إليه « واصرفن » اصرف : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لاصرف « نكرا » نكر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لامحل لها صلةما الموصولة « من كل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « ما » الموصولة الواقعة مفعولا ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « التعريف » مبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بأثر الآتى « أثرا » أثر : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى التعريف ، والجملة من أثر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لامحل لها صلة .

(٣) وعلى ذلك جاء قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ١٦ السابق : =

والثانى — وهو مذهب بنى تميم — إعرابُهُ كإعراب ما لا ينصرف للعلميَّة والعَدْل ، والأصل حاذِمة ورَاقِشة ، فعدل إلى حَذَامِ ورَقَاشِ ، كما عُدل عُمَرُ وجُشَمُ عن عامِر وجاشِم ، وإلى هذا أشار بقوله : « وهو نظير جشما عند تميم »[1] .

وأشار بقوله « وَاصْرِفَنْ ما نـكرا » إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى إذا زالت عنه العلمية بتنـكيره صُرِف لزَوال إحـدى العلتَـيْن ، وبقاؤه بعلة واحدة لايقتضى منع الصرف ، وذلك نحو معديكرب ، وغَطَفَانَ ، وفاطمة ، وإبراهيم ، وأحمد ، وعَلْقى ، وعُمَر — أعلاما ؛ فهذه ممنوعة من الصَّرْف للعلمية وشىء آخر ، فإذا نـكرتها صَرَفْتَهَا لزوال أحد سَبَبَيْهَا — وهو العلمية — فتقول : « رُبَّ معد يكربٍ رأيت » وكذا الباقى .

= إذَا قَالَتْ حَـذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَـذَامِ

وقول النابغة الذبيانى :

أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ والسَّلاَمِ

وقول جذيمة الأبرش :

خَـبِّرِينى رَقَاشِ لاَ تَـكْذِبِينى أَبِحُرٍّ زَنَيْتِ أم بِهَجِينِ

وقول الجعدى ، وأنشده ابن السكيت (الألفاظ ١٨) :

أَهَانَ لهـا الطعَامَ فَلَمْ تُضِعْهُ غَدَاةَ الرَّوْعِ إذْ أَزَمَتْ أَزَامِ

أزام : علم على السنة المجدبة ، وقد سموها « محوط » أيضاً ؛ وقالوا فى مثل من أمثالهم « باءت عرار بكحل » وعرار وكحل : بقرتان انتطحتا فماتتا جميعاً ، والمثل يضرب لكل مستويين أحدهما بإزاء الآخر ، وقد بنوا « عرار » على الكسر ، وجروا « كحل » بالفتحة لأنه علم مؤنث ، وانظر المثل رقم ٤٢٨ فى مجمع الأمثال ١/٩١ بتحقيقنا .

(١) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق ، وهو تميمى :

نَدِمْتُ نَدَامَةَ الْكُسَعِيِّ لَمَّا غَـدَتْ مِنِّى مُطَلَّقَةً نَوَارُ

وَلَوْ أَنِّى مَلَـكْتُ يَدِى وَنَفْسِى لَـكَانَ إلَىَّ لِلْقَدَرِ الْخِيَارُ

وتَلَخَّصَ من كلامه أن العلمية تمنع الصَّرْفَ مع التركيب ، ومع زيادة الألف والنون ، ومع التأنيث ، ومع العجمة ، ومع وزن الفعل ، ومع ألف الإلحاق المقصورة ، ومع ُالعدل .

* * *

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي   إعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي(١)

كلُّ منقوص كان نظيره من الصحيح الآخِرِ ممنوعا من الصرفِ يُعامل مُعَامَلَةَ جَوَارٍ فى أنه يُنَوَّنُ فى الرفع والجر تنوينَ العِوَضِ ، وينصب بفتحة من غير تنوين ، وذلك نحو قَاضٍ — علم امرأة — فإن نظيره من الصحيح ضارب — علم امرأة — وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، فقاضٍ كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وهو مشبه بجوار من جهة أن فى آخره ياء قبلها كسرة ، فيعامل معاملته ؛ فتقول : « هذه قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، ورأيت قاضيَ » كما تقول : « هؤلاء جَوَارٍ ، ومررت بجَوَارٍ ، ورأيت جَوَارِيَ » .

* * *

وَلِاضْطِرَارٍ ، أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ   ذُو الْمَنْعِ،وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لاَيَنْصَرِفْ(٢)

---

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ « منه » جار ومجرور متعلق بيكون « منقوصاً » خبر يكون ، والجملة من يكون واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ففى إعرابه » الفاء زائدة ، والجار والمجرور متعلق بقوله « يقتفى » الآتى ، وإعراب مضاف والهاء مضاف إليه «نهج» مفعول به مقدم ليقتفى ، ونهج مضاف و«جوار» مضاف إليه « يقتفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ فى أول البيت ، والجملة من الفعل الذى هو يقتفى وفاعله المستتر فيه ومفعوله المقدم عليه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « لاضطرار » جار ومجرور متعلق بقوله «صرف» الآتى « أو تناسب » معطوف على اضطرار « صرف » فعل ماض مبنى للمجهول « ذو » نائب فاعل صرف ، وذو =

يجوز فى الضرورة صرفُ ما لا ينصرف ، وذلك كقوله :

٣٢٠ — * تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَـلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ ؟ *

وهو كثير ، وأجمع عليه البصريون والـكوفيون .

ووَرَدَ أيضاً صَرْفُهُ ، للتناسب ، كقوله تعالى : (سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً وَسَعِيراً) فصرف « سلاسل » لمناسبة ما بعده .

= مضاف و « المنع » مضاف إليه « والمصروف » مبتدأ « قد » حرف تقليل « لا » نافية « ينصرف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصروف ، والجملة من ينصرف المنفى بلا وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

٢٣٠ — هذا صدر بيت يقع فى قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وعجزه :

* سَوَالِكَ نَقْباً بَيْنَ حَزْمَىْ شَعَبْعَبِ *

اللغة : « تبصر » تأمل ، وتعرف « ظعائن » جمع ظعينة ، والمراد بها هنا امرأة ، وقد مر إيضاح أصل معناها فى شرح الشاهد رقم ٢٨٤ « سوالك » جمع سالكة ، وهى السائرة « نقبا » هو الطريق فى الجبل «حزمى» تثنية حزم « بفتح فسكون — وهو والحزن : ماغلظ من الأرض « شعبعب » بزنة سفرجل — اسم موضع ، وقيل : اسم ماء .

الإعراب : « تبصر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « خليلى » خليل : منادى بحرف نداء محذوف : أى يا خليلى ، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « هل » حرف استفهام « ترى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من » حرف جر زائد « ظعائن » مفعول به لترى ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « ظعائن » حيث صرفه لجره بالكسرة ونونه مع أنه على صيغة منتهى الجموع ، والذى دعاه إلى ذلك احتياجه لإقامة وزن البيت ، وهذا هو الضرورة .

ونظيره قول الراعى وصدره هو صدر بيت امرىء القيس :

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ   تَجَاوَزْنَ مَلْحُوباً فَقِلْنَ مُتَالِعَا

وأما مَنْعُ المنصرفِ من الصرف للضرورة ؛ فأجازه قوم وَمَنَعَهُ آخرون ، وهم أكثر البصريين ، واستشهدوا لمنعه بقوله :

٣٢١ — وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذو الطولِ وَذُو العَرْضِ

فمنع « عامر » من الصرف ، وليس فيه سوى العلمية ، ولهذا أشار بقوله : « والمصروف قد لاينصرف » .

* * *

---

٣٢١ — البيت لذى الإصبع العدوانى ، واسمه حرثان بن الحارث بن محرث .

اللغة : « ذو الطول وذو العرض » كناية عن عظم جسمه ، وعظم الجسم مما يتمدح العرب به . وانظر إلى قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاة فى باب الإبدال :

تَبَيَّنَ لى أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

الإعراب : « ممن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ولدوا » فعل ماض ، وفاعله ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة « من » الموصولة المجرورة محلا بمن ، والعائد ضمير منصوب بولد محذوف ، وتقدير الكلام : وعامر ممن ولدوه « عامر » مبتدأ مؤخر « ذو » نعت لعامر ، وذو مضاف و « الطول » مضاف إليه « وذو » الواو عاطفة ، ذو : معطوف على ذو السابق ، وذو مضاف و « العرض » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « عامر » بلا تنوين ، حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية ، وهى وحدها غير كافية فى المنع من الصرف ، بل لابد من انضمام علة أخرى إليها ، ليكون اجتماعهما سبباً فى منع الاسم من الصرف .

ومثل هذا البيت قول العباس بن مرداس :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فى مَجْمَعِ

حيث منع صرف « مرداس » وليس فيه سوى العلمية .

ومن ذلك أيضاً قول الأخطل التغلبى النصرانى من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد :

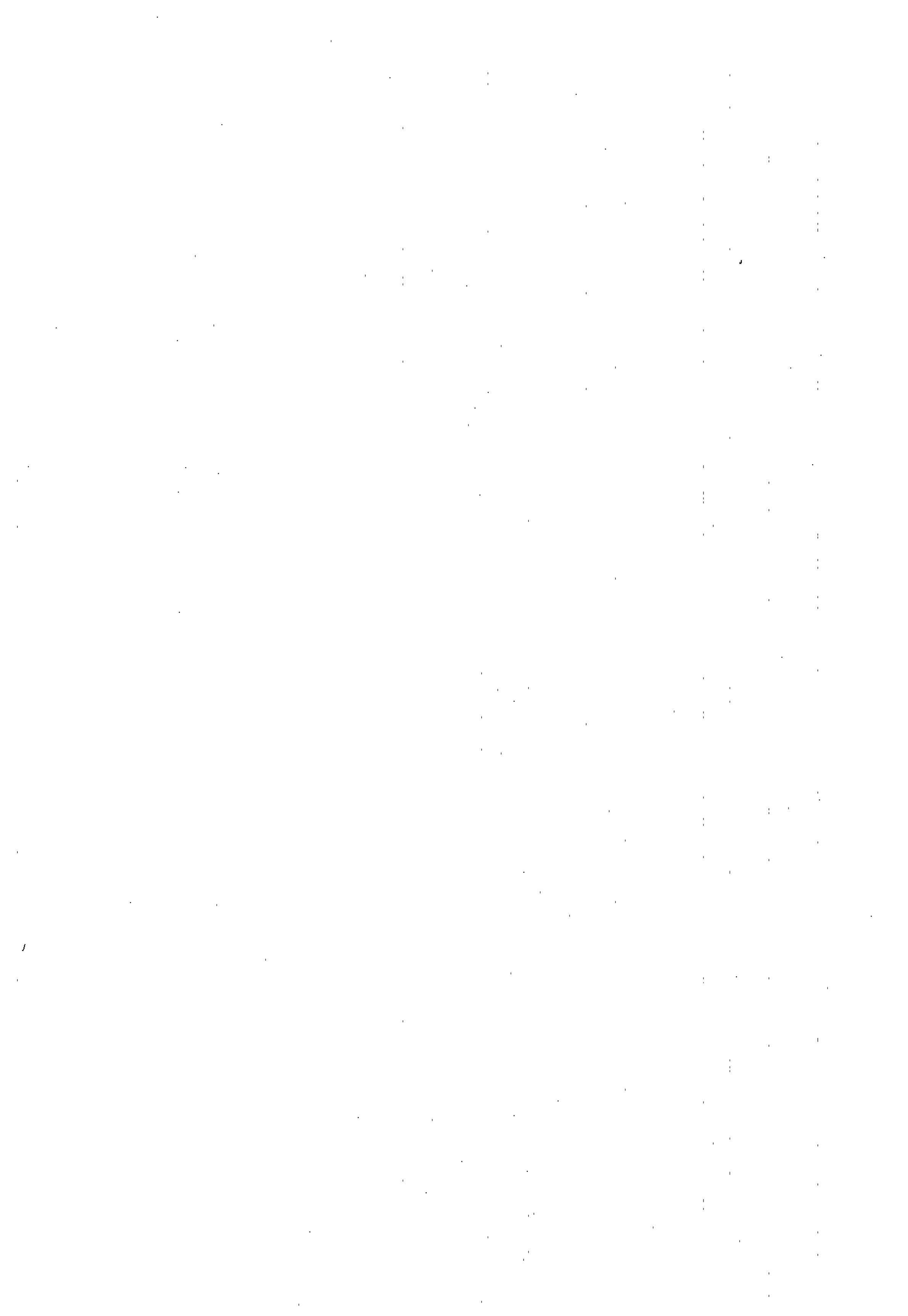
طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ

فإنه منع « شبيب » من الصرف مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية .

ومن ذلك قول دوسر القريعى :

وَقَائِلَةٍ : مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ ؟

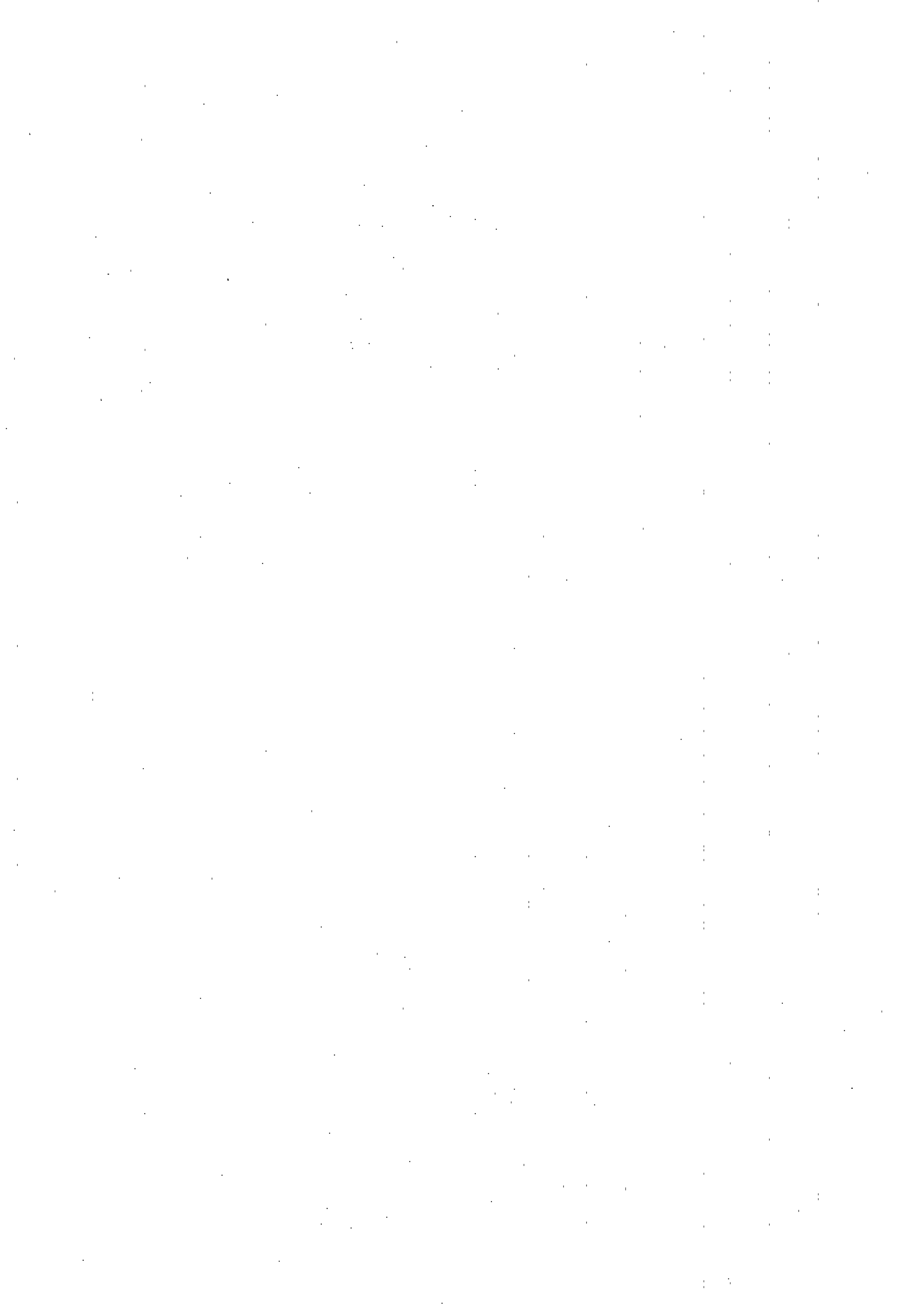
تم - بتوفيق الله تعالى وتأييده - الجزء الثالث من شرح ابن عقيل على ألفية إمام النحاة ابن مالك، مع حواشينا التي أسميناها «منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل» وقد زدنا في هذه الطبعة الخامسة عشرة زيادات ذات بال رأينا أن طالب العلم لا يستغني عنها ، مع بذل أقصى المجهود في ضبطه وإتقان إخراجه ، ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الرابع ، مفتتحا بباب « إعراب الفعل » نسأله - سبحانه - أن يمن بإكماله على الوجه الذي رسمناه له ، إنه ولي ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .



فهرس الموضوعات

الواردة فى الجزء الثالث من كتاب

« شرح ابن عقيل ، على ألفية ابن مالك ، وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل »



فهرس الموضـــوعات

الواردة فى الجزء الثالث من « شرح ابن عقيل » على ألفية ابن مالك

وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل »

ص	الموضوع
	حروف الجر
٣	عدة حروف الجر
—	«كى» تكون حرف جر فى موضعين
٤	« لعل » حرف جر عند عقيل
٦	« متى » حرف جر عند هذيل
٧	« لولا » حرف جر عند سيبويه
١٠	من حروف الجر سبعة أحرف تختص بالظاهر
١٥	معانى « من » الجارة
١٨	تأتى « من » والباء بمعنى بدل
١٩	معانى اللام الجارة
٢١	معانى الباء الجارة
٢٢	معانى « على » و « عن » الجارتين
٢٥	معانى الكاف الجارة
٢٧	استعملت الكاف وعن وعلى أسماء
٣٠	« مذ » و « منذ » يكونان اسمين فى موضعين . ويكونان حرفى جر
٣١	تزاد « ما » بعد من وعن والباء ، فلا تكفها عن عمل الجر
٣٢	تزاد « ما » بعد رب والكاف ، فتكفهما ، ويقل إعمالها معها
٣٥	تحذف « رب » ويبقى عملها بعد ثلاثة أحرف
٣٩	الجر بغير رب محذوفا على نوعين : غير مطرد ، ومطرد
	الاضافة
٤٣	ما يحدث لأجل الإضافة
٤٣	تكون الإضافة بمعنى اللام ، أو من ، أو فى
٤٤	الإضافة على ضربين: لفظية، ومعنوية
٤٦	متى يجوز اقتران المضاف بأل ؟
٤٨	لا يضاف اسم إلى ما اتحد به معنى
٤٩	يكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث أو التذكير بشروط
٥١	من الأسماء ما تجب إضافته ، ومنها ما تجوز إضافته
٥٢	مما تجب إضافته ما يلزم الإضافة للضمير
٥٥	مما تجب إضافته ما يلزم الإضافة للجمل ، ومنها ما تجوز إضافته إليها
٥٨	ما تجوز إضافته إلى الجمل يجوز بناؤه
٦٠	مما تجب إضافته إلى الجمل ما يلزم الإضافة إلى الجمل الفعلية

ص	الموضوع
٦١	كلا وكلتا يلزمان الإضافة إلى معرفة مثنى
٦٣	«أى» تلزم الإضافة ، وتضاف إلى المفرد فى مواضع ، ومعانى «أى»
٦٦	«لدن» و «مع» ، وما يضافان إليه
٧١	«غير» و «قبل وبعد» ونظائرهما
٧٦	قد يحذف المضاف ، ويبقى المضاف إليه مجروراً
٧٨	قد يحذف المضاف إليه ، ويبقى المضاف بحاله غير منون
٨٢	الفصل بين المضاف والمضاف إليه
	المضاف إلى ياء المتكلم
٨٩	مايفعل بآخر الاسم عندإضافته للياء
٩٠	هذيل تقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم ، وتدغمهما
	إعمال المصدر
٩٣	يعمل المصدر عمل فعله فى موضعين
٩٤	المصدر يعمل فى ثلاثة أحوال: مضافا ومقترناً بأل ، ومجرداً منهما
٩٨	اسم المصدر وعمله ، والشاهد لذلك
١٠١	يضاف المصدر إلى أحد معموليه ، ثم يؤتى بالآخر
١٠٣	إذا أتبع ماأضيف المصدر إليه جاز فى التابع مراعاة لفظ المتبوع أو محله
	إعمال اسم الفاعل
١٠٦	اسم الفاعل على ضربين : مقترن بأل ، ومجرد منها ، ومتى يعمل بلا شرط ؟ وشروط عمل ما يعمل بشرط
١١٠	اسم الفاعل المقترن بأل ، واختلاف النحاة فيه
١١١	صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل
١١٦	المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين يعملان عمل مفردهما
١١٨	تجوز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ونصبه إياه
١١٨	حكم تابع ما أضيف اسم الفاعل إليه
	إعمال اسم المفعول
١٢١	كل ماتقرر لاسم الفاعل يعطى اسم المفعول ، غير أنه يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول
١٢٢	قد يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه بخلاف اسم الفاعل
	أبنية المصادر
١٢٣	مصدر الثلاثى المتعدى
—	مصدر اللازم من الثلاثى المكسور العين
١٢٤	مصدر الثلاثى المفتوح العين اللازم
١٢٥	مصدر الثلاثى المضموم العين
١٢٦	يأتى مصدر الثلاثى على غير ماذكر سماعا
١٢٨	مصدر غير الثلاثى مقيس ، وأوزانه
١٣٢	اسم المرة ، واسم الهيأة
	أبنية اسم الفاعل واسم المفعول
١٣٤	اسم الفاعل من الثلاثى على وزن فاعل
١٣٥	قياس اسم الفاعل من فعل المضموم العين ومن فعل المكسور العين اللازم

ص	الموضوع
١٣٦	اسم الفاعل من غير الثلاثى
١٣٧	اسم المفعول من غير الثلاثى
—	بناء اسم المفعول من الثلاثى
١٣٨	ينوب عن المفعول وزن فعيل
	الصفة المشبهة
١٤٠	علامة الصفة المشبهة جر فاعلها بها
١٤١	تصاغ الصفة المشبهة من الفعل اللازم بشرط كونه للحال
١٤١	تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدى
١٤٢	لا يتقدم معمول الصفة المشبهة عليها ، ولا تعمل فى أجنبى
١٤٣	ما يجوز فى معمول الصفة المشبهة من وجوه الإعراب، وأحوال معمولها
	التعجب
١٤٧	للتعجب صيغتان وإعراب كل منهما
١٥٠	يجوز حذف المتعجب منه ، بشرط وضوح المعنى
١٥٣	شروط ما يصاغ منه فعل التعجب سبعة
١٥٤	ما يتوصل به إلى التعجب من فاقد شرط من الشروط
١٥٥	قد شذ مجىء فعل التعجب مما لم يستكمل الشروط
١٥٦	لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه، ولا يفصل بين «ما» وفعل التعجب إلا بالظرف وشبهه

ص	الموضوع
	نعم وبئس ، وما جرى مجراهما
١٦٠	نعم وبئس فعلان جامدان ، خلافاً للكوفيين
١٦١	فاعل نعم وبئس على ثلاثة أنواع
١٦٣	اختلاف النحاة فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى كلام واحد
١٦٦	إذا وقعت « ما » بعد « نعم » فما إعراب « ما » ؟
١٦٦	المخصوص بالذم أو بالمدح وإعرابه
١٦٨	تستعمل « ساء » بمعنى « بئس » ويجوز أن تغير كل فعل ثلاثى إلى مثال كرم للمدح أو للذم
١٦٩	يقال فى المدح « حبذا » وفى الذم « لا حبذا » واختلاف العلماء فى إعرابهما
	أفعل التفضيل
١٧٤	يشترط فيما يصاغ منه أفعل التفضيل نفس الشروط التى تشترط لصياغة فعل التعجب
١٧٥	يتوصل إلى التفضيل مما لم يستكمل الشروط بما يتوصل به إلى التعجب منه
١٧٦	أفعل التفضيل على ثلاثة أنواع : مضاف، ومقترن بأل، ومجرد منهما وحكم كل نوع من هذه الأنواع
١٨٣	لا تتقدم « من » الجارة للمفضول على أفعل التفضيل ، إلا أن يكون مجرورها اسم استفهام ، وندر فى غير ذلك

ص	الموضوع
١٨٧	لا يرفع أفعل التفضيل الظاهر إلا فى مسألة الكحل
	النعت
١٩٠	تعريف التابع ، وأنواعه
١٩١	تعريف النعت ، وما يجىء له
١٩٢	الأمور التى يتبع النعت متبوعه فيها
١٩٤	لا يكون النعت إلا مشتقاً أو شبهه
١٩٥	قد يكون النعت جملة ، وشروط ذلك
١٩٨	لا تكون جملة النعت طلبية ، والفرق بينها وبين جملة الخبر
٢٠٠	قد يكون النعت مصدرا منكرا ؛ فيجب فيه الإفراد والتذكير
٢٠١	تعدد النعت لمتعدد
٢٠٢	نعت معمولى عاملين متحدين فى المعنى والعمل يجب إتباعه
٢٠٣	تعدد النعت لمنعوت واحد
٢٠٤	النعت المقطوع يرفع أو ينصب بعامل محذوف وجوباً
٢٠٥	يجوز حذف ما علم من نعت أو منعوت
	التوكيد
٢٠٦	التوكيد لفظى ومعنوى ، والمعنوى على ضربين : أولهما التوكيد بالنفس أو بالعين لرفع احتمال تقدير مضاف للمتبوع
٢٠٧	ثانيهما التوكيد بكل وبكلا وكلتا
٢٠٨	قد يؤكد بعد كل بأجمع وفروعه
٢٠٩	وقد يؤكد بأجمع وفروعه دون كل
٢١١	توكيد النكرة
٢١٢	هل يؤكد المثنى بمثنى أجمع وجمعاء؟
٢١٢	توكيد الضمير المتصل المرفوع
٢١٣	التوكيد اللفظى
٢١٥	توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً
—	توكيد الحروف توكيدا لفظياً
٢١٦	يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير
	العطف
٢١٨	العطف ضربان : عطف نسق ، وعطف بيان
—	تعريف عطف البيان، والاستشهاد له
٢٢٠	يوافق عطف البيان ما قبله فيما يوافق النعت منعوته فيه
٢٢١	كل ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا ، إلا فى مسألتين
	عطف النسق
٢٢٤	تعريفه ، ومثاله
٢٢٥	حرف العطف على ضربين : ما يشرك لفظاً وحكما ، وما يشرك لفظاً فقط
٢٢٦	الواو لمطلق الجمع
٢٢٧	الفاء للترتيب بلا مهلة
٢٢٧	« ثم » للترتيب مع التراخى
٢٢٨	ما تختص به الفاء
٢٢٨	« حتى »
٢٢٩	« أم » وأنواعها

ص	الموضوع
٢٣١	« أو » ومعانيها
٢٣٤	« تأتى » « إما » لما تأتى له « أو »
٢٣٥	« لكن » و « لا » و « بل »
٢٣٦	العطف على الضمير المرفوع المتصل
٢٣٩	العطف على الضمير المخفوض
٢٤١	قد يحذف كل من الفاء والواو مع معطوفه
٢٤٣	قد يحذف المعطوف عليه
٢٤٤	يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل ، والعكس
	البدل
٢٤٧	تعريف البدل ، وأنواعه
٢٥٠	متى يجوز إبدال الظاهر من الضمير؟
٢٥٢	حكم البدل من اسم الاستفهام
٢٥٣	يبدل الفعل من الفعل
	النـــداء
٢٥٥	حروف النداء، ومواضع استعمالها
٢٥٦	متى يجوز حذف حرف النداء ؟
٢٥٨	أنواع المنادى ، وحكم كل نوع
٢٦١	حكم المنادى العلم الموصوف بابن
٢٦٢	إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المبنى جاز له رفعه ونصبه
٢٦٣	لا يجمع بين حرف النداء و « أل » إلا فى موضعين
٢٦٦	أحكام تابع المنادى
٢٧٤	أحكام المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
٢٧٧	أسماء لازمت النداء

ص	الموضوع
	الاستغاثة
٢٨٠	يجر المستغاث بلام جر مفتوحة
٢٨١	تكسر اللام مع المستغاث له ، ومع المعطوف على المستغاث إذا لم تتكرر معه « يا »
—	تحذف لام المستغاث ويؤتى بألف بدلها
	النـــدبة
٢٨٢	تعريف المندوب ، وما يجوز ندبه ، وما لا يجوز
٢٨٣	يلحق بآخر المندوب ألف ، وبيان ما يحذف لأجل هذه الألف
—	يضبط ما قبل ألف الندبة بالفتح إلا إن أوهم
٢٨٤	تجوز زيادة هاء بعد ألف الندبة عند الوقف . وزيدت الهاء فى الوصل شذوذا
	الترخيم
٢٨٧	تعريف الترخيم
٢٨٨	بيان ما يجوز ترخيمه . وما لا يجوز
٢٩٠	يحذف مع الآخر للترخيم ما اتصل بالآخر بشروط
٢٩١	ترخيم المركب . وترخيم الجملة
٢٩٢	يجوز فى الاسم المرخم لغتان ، وقد تتعين واحدة
٢٩٤	ترخيم غير المنادى للضرورة
	الاختصاص
٢٩٧	الاختصاص يشبه النداء لفظاً ، ويخالفه من ثلاثة أوجه

ص	الموضوع
٢٩٨	مثال الاختصاص
—	إعراب المخصوص
	التحذير ، والإغراء
٣٠٠	تعريف التحذير
—	أنواعه ، وحكم كل نوع
٣٠٠	تحذير المتكلم نفسه شاذ ، وتحذير الغائب شاذ
٣٠١	الإغراء : معناه ، وحكمه
	أسماء الأفعال والأصوات
٣٠٢	معنى كون اللفظ اسم فعل
٣٠٣	من أسماء الأفعال ما هو ظرف أو جار ومجرور فى الأصل ، ومنها ما يكون مصدرا
٣٠٤	يثبت لاسم الفعل ما ثبت للفعل الذى ناب هو عنه
٣٠٥	المنون من أسماء الأفعال نكرة ، ومالم ينون معرفة
—	النوعان مبنيان
٣٠٦	أسماء الأصوات
	نونا التوكيد
٣٠٨	النونان ، وما تؤكد بهما من الأفعال ومالا يؤكد ، وحكم الفعل الذى يؤكد بهما
٣١٢	أحكام اتصال الفعل المسند إلى الضمائر بالنونين ، صحيحاً كان أو معتلا
٣١٥	لا تقع النون الخفيفة بعد الألف
٣١٦	تزاد ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد
٣١٧	تحذف النون الخفيفة إذا وليها ساكن
٣١٩	تحذف النون الخفيفة فى الوقف بعد الضمة والكسرة
	مالا ينصرف
٣٢٠	ينقسم الاسم إلى منصرف وغير منصرف . وعلامة المنصرف
٣٢١	سبب منع الاسم من الصرف
٣٢٢	ألف التأنيث تمنع صرف الاسم
—	الوصفية وزيادة الألف والنون
٣٢٣	الوصفية ووزن الفعل
٣٢٤	الوصفية العارضة لا تأثير لها ، وبعضهم يعتبرها
٣٢٥	الوصفية والعدل
٣٢٦	صيغة منتهى الجموع
٣٢٩	العلمية والتركيب المزجى
٣٣٠	العلمية وزيادة الألف والنون ،
—	العلمية والتأنيث
٣٣٢	العلمية والعجمة
—	العلمية ووزن الفعل
٣٣٤	حكم العلمية وألف الإلحاق المقصورة والممدودة
٣٣٦	العلم المؤنث الموازن لقطام، وحكمه، واختلاف لغات العرب فيه
٣٣٨	يصرف الممنوع من الصرف ، ويمنع المصروف للضرورة

تمت فهرس الجزء الثالث من شرح ابن عقيل

والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه



دار مصر للطباعة
سعيد جودة السحار وشركاه

شرح ابن عقيل

قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المصري، الهمداني

المولود فى سنة ٦٩٨ والمتوفى فى سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفيــة

الإمام الحجة الثبت : أبى عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود فى سنة ٦٠٠ والمتوفى فى سنة ٦٧٢ من الهجرة

« ما تحت أديم السماء »

« أنحى من ابن عقيل »

أبو حيان

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

الجزء الرابع

الطبعة الشرعية الوحيدة
والمتعاقد عليها

الطبعة العشرون
رمضان ١٤٠٠ هـ ـ يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع
دار التراث
القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

ارْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ، كَ « تَسْعَدُ »(١)

إذا جُرِّدَ [الفعل] المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رُفِعَ ، واختلف فى رافعه ؛ فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم ، فـ « يَضْرِبُ » فى قولك : « زيد يضرب » واقع موقع « ضارب » فارتفع لذلك ، وقيل : ارتفع لتجرُّدِهِ من الناصب والجازم ، وهو اختيار المصنف .

* * *

وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ ، كَذَا بِأَنْ لاَ بَعْدَ عِلْمٍ ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّْ(٢)

---

(١) « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مضارعا » مفعول به لارفع « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « يجرد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضارع ، والجملة من يجرد ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا يجرد فارفعه « من ناصب » جار ومجرور متعلق بقوله « يجرد » السابق « وجازم » معطوف على ناصب « كتسعد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كتسعد ، وقد قصد لفظ تسعد .

(٢) « بلن » جار ومجرور متعلق بانصبه « انصبه » انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « وكى » معطوف على لن « كذا ، بأن » جاران ومجروران متعلقان بفعل محذوف ، يدل عليه قوله انصبه « لا » عاطفة «بعد» ظرف معطوف على ظرف آخر محذوف ، والتقدير : فانصبه بأن بعد غير علم لا بعد علم « والتى » اسم موصول : مبتدأ « من بعد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وبعد مضاف و « ظن » مضاف إليه .

فَانصِبْ بِهَا ، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ ، وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ ، فَهْوَ مُطَّرِدْ[(١)]

يُنْصَبُ المضارعُ إذا صَحِبَه حرفٌ ناصبٌ ، وهو «لَنْ ، أوْ كَيْ ، أوْ أنْ ، أوْ إذَنْ» نحو : « لَنْ أَضْرِبَ ، وجِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ ، وأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ ، وإذَنْ أُكْرِمَكَ — فى جواب مَنْ قال لك : آتيك » .

وأشار بقوله « لا بعد علم » إلى أنه إنْ وقعت « أنْ » بعد علم ونحوهِ — مما يدلُّ على اليقين — وجب رَفْعُ الفعل بعدها ، وتكون حينئذٍ مُخَفَّفة من الثقيلة ، نحو : « عَلِمْتُ أنْ يَقُومُ »[(٢)] ، التقدير : أنَّهُ يَقُومُ ، نخففت أنَّ ، وحذف اسمها ، وبقى خبرها ، وهذه هى غير الناصبة للمضارع ؛ لأن هذه ثُنَائية لفظاً ثلاثية وَضْعاً ، وتلك ثنائية لفظاً ووَضْعاً .

وإن وقعت بعد ظن ونحوه — مما يدل على الرُّجْحَانِ — جاز فى الفعل بعدها وجهان :

أحدهما : النصب ، على جَعْلِ « أنْ » من نواصب المضارع .

الثانى : الرفع ، على جَعْلِ « أنْ » مخففة من الثقيلة .

فتقول : « ظَنَنْتُ أنْ يَقُومُ ، وأنْ يَقُومَ » والتقدير — مع الرفع — ظننت أنَّهُ يَقُومُ ، نخففت « أنَّ » وحذف اسمها ، وبقى خبرها ، وهو الفعل وفاعله .

* * *

---

(١) « فانصب » الفاء زائدة ، وانصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ — وهو قوله « التى » فى البيت السابق — وقد مر مراراً أن خبر المبتدأ يجوز أن يكون جملة طلبية « بها » جار ومجرور متعلق بانصب « والرفع » مفعول مقدم لصحح « صحح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « واعتقد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تخفيفها » تخفيف : مفعول به لاعتقد ، وتخفيف مضاف وها مضاف إليه « من أن » جار ومجرور متعلق بتخفيف « فهو » الفاء للتعليل ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « مطرد » خبر المبتدأ .

(٢) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ١٠٧ السابق فى باب إن وأخواتها :

عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ « أَنْ » حَمْلاً عَلَى « مَا » أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقّتْ عَمَلاً[1]

يعنى أنّ من العرب مَنْ لم يُعمِلْ « أن » الناصبةَ للفعل المضارع ، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رُجْحَان[2] ؛ فيرفع الفعل بعدها حَمْلاً على أختها «ما» المصدرية ؛ لاشتراكهما فى أنهما يُقَدَّرَانِ بالمصدر ، فتقول : « أُرِيدُ أَنْ تَقُومُ » كما تقول : « عجبت مما تَفْعَلُ » .

* * *

وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلاَ إِنْ صُدِّرَتْ ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ ، مُوصَلاَ[3]

---

(١) « وبعضهم » بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « أهمل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بعضهم « أن » قصد لفظه : مفعول به لأهمل ، والجملة من الفعل الذى هو أهمل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ «حملا» منصوب على نزع الخافض ، أو حال بتأويله باسم الفاعل من الضمير المستتر فى أهمل ، والتقدير: حاملا إياها «على ما» جار ومجرور متعلق بقوله حملا « أختها » أخت : بدل من « ما » أو عطف بيان ، وأخت مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أن المصدرية مضاف إليه « حيث » ظرف متعلق بأهمل مبنى على الضم فى محل نصب « استحقت » استحق : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعل استحق ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أن المصدرية « عملا » مفعول به لاستحقت ، والجملة من استحقت وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة حيث إليها .

(٢) وقد قرىء بالرفع فى قوله تعالى : (لمن أراد أن يتم) وعلى هذا ورد قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّى السّلاَمَ ، وَأَلاّ تُشْعِرَا أَحَدَا

وقول الآخر :

إِنِّى زَعِيمٌ يَا نُوَيْـقَةُ إِنْ نَجَوْتِ مِنَ الرِّزَاحِ
أَنْ تَهْبِطِينَ بِلاَدَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاَحِ

(٣) « ونصبوا » فعل وفاعل « بإذن » جار ومجرور متعلق بنصبوا « المستقبلا » =

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ ، وَانْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا « إِذَنْ » مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا(١)

تَقَدَّمَ أن من جملة نواصب المضارع « إِذَنْ » ولا يُنْصَبُ بها إلا بشروط :

أحدها : أن يكون الفعل مستقبلا .

الثانى : أن تكون مُصَدَّرَةً .

الثالث : أن لا يفصل بينها وبين منصوبها .

وذلك نحو أن يقال : أنا آتيك ؛ فتقول : « إِذَنْ أُكْرِمَكَ » .

فلو كان الفعلُ بعدها حالا لم يُنْصَب ، نحو أن يقال : أُحِبُّكَ ؛ فتقول : « إذن أظنُّكَ صادقاً » ؛ فيجب رفع « أظُنُّ » وكذلك يجب رفع الفعلِ بعدها إن لم تَتَصَدَّر ، نحو : « زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمُكَ » ؛ فإن كان المتقدمُ عليها حرفَ عطفٍ جاز فى الفعل : الرفعُ ، والنصبُ ، نحو : « وَإِذَنْ أُكْرِمُكَ » ، وكذلك يجب

= مفعول به لنصبوا « إن » شرطية « صدرت » صدر : فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى إذن « والفعل » الواو للحال ، والفعل : مبتدأ « بعد » ظرف مبنى على الضم فى محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير : والفعل واقع بعد ، أى بعد إذن « موصلا » حال من الضمير المستكن فى الظرف الواقع خبراً .

(١) « أو » عاطفة « قبله » قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفعل مضاف إليه ، ومعنى العبارة أن اليمين توسط بين إذن والفعل فوقع قبل الفعل فاصلا بينه وبين إذن « اليمين » مبتدأ مؤخر « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وارفعا » معطوف على انصب « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « إذن » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا وقع إذن ، والجملة من وقع المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « من بعد » جار ومجرور متعلق بوقع ، وبعد مضاف و « عطف » مضاف إليه « وقعا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إذن الواقع فاعلا ، والجملة من وقع المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة .

رَفْعُ الفعلِ بعدها إنْ فُصِلَ بينها وبينه ، نحو : « إذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ » فإن فُصِلت بالقَسَمِ نصبت ، نحو : « إذَنْ وَاللهِ أُكْرِمَكَ »(١) .

* * *

وَبَيْنَ « لاَ » وَلاَمِ جَرٍّ الْتُزِمْ ... إظْهَارُ « أَنْ » نَاصِبَةً ، وَإِن عُدِم(٢)

« لاَ » فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَرا ... وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا(٣)

كَذَاكَ بَعدَ « أَوْ » إِذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوْضِعِهَا « حَتَّى » أوِ « الاّ » أنْ خَفِي(٤)

---

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

إذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ ... يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ

(٢) « وبين » ظرف متعلق بقوله « التزم » الآتى ، وبين مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه « ولام » معطوف على لا . ولام مضاف و « جر » مضاف إليه « التزم » فعل ماض مبنى للمجهول « إظهار » نائب فاعل لالتزم ، وإظهار مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله « ناصبة » حال من أن « وإن » شرطية « عدم » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط .

(٣) « لا » قصد لفظه : نائب فاعل فعله هو « عدم » فى البيت السابق « فأن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أن ـ قصد لفظه : مفعول مقدم لاعمل « أعمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « مظهراً » بزنة اسم المفعول ـ حال من « أن » الواقعة مفعولا « أو مضمرا » معطوف على قوله مظهرا « وبعد » ظرف متعلق بقوله « أضمر » الآتى آخر البيت ، وبعد مضاف و « نفى » مضاف إليه ، ونفى مضاف و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « حتما » نعت لمصدر محذوف ، أى إضمارا حتما « أضمرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أن ، والألف للاطلاق .

(٤) « كذاك » جار ومجرور متعلق بقوله « خفى » الآتى فى آخر البيت ، أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً لخفى ، أى : خفى خفاء مثل ذلك الخفاء « بعد » ظرف متعلق بخفى ، وبعد مضاف و « أو » قصد لفظه : مضاف إليه « إذا » ظرف متعلق بخفى أيضاً « يصلح » فعل مضارع « فى موضعها » الجار والمجرور متعلق =

اختصت « أنْ » من بين نواصب المضارع بأنها تعمل : مُظْهَرَةً ، ومُضْمَرَةً .

فتظهر وُجُوباً إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية ، نحـو : « جِئْتُكَ لِئَلاَّ تَضْرِبَ زيداً » .

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية ، نحو : « جئتك لأقرأ » و « لأن أقرأ » ، هذا إذا لم تسبقها « كان » المنفية .

فإن سبقتها « كان » المنفية وجب إضمار « أنْ » ، نحو : « ما كان زيد لِيَفْعَلَ » ولا تقول : « لأن يفعل » قال الله تعالى : (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ) .

ويجب إضمار « أن » بعد « أو » المُقَدَّرة بحتى ، أو إلاَّ ؛ فتُقَدَّر بحتى إذا كان الفعلُ الذى قبلها [مما] ينقضى شيئاً فشيئاً ، وتُقَدَّر بإلاَّ إن لم يكن كذلك ؛ فالأول كقوله :

٣٢٢ — لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى
فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَـــابِرِ

= بيصلح ، وموضع مضاف وها : مضاف إليه « حتى » قصد لفظه : فاعل يصلح « أو » عاطفة « إلا » معطوف على حتى « أن » قصد لفظه مبتدأ « خفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أن ، والجملة من خفى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ وهو أن .

وتقدير البيت : أن خفى خفاء مثل ذلك الخفاء بعد أو إذا كان يصلح فى موضع أو حتى أو إلا .

٣٢٢ — هذا البيت من الشواهد التى استشهد بها كثير من النحاة ، ولم ينسبوها إلى قائل معين .

الإعراب : « لأستسهلن » اللام موطئة للقسم ، والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونون التوكيد =

أى : لأستسهلَنّ الصَّعْبَ حتى أدْرِكَ المُنَى ؛ ف « أدرك » : منصوب بـ « أن » المقدّرة بعد أو التى بمعنى حتى ، وهى واجبه الإضمار ، والثانى كقوله :

٣٢٣ — وَكُنتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ   كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

= حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الصعب » مفعول به لأستسهل « أو » حرف عطف ، ومعناه هنا حتى « أدرك » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد أو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « المنى » مفعول به لأدرك « فما » الفاء حرف دال على التعليل ، ما : نافية ، « انقادت » انقاد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « الآمال » فاعل انقاد « إلا » أداة استثناء ملغاة « لصابر » جار ومجرور متعلق بانقاد .

الشاهد فيه : قوله « أو أدرك » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو قوله « أدرك » بعد أو التى بمعنى حتى ، بأن مضمرة وجوبا .

٣٢٣ — هذا البيت لزياد الأعجم .

اللغة : « غمزت » الغمز : جس باليد يشبه النخس « قناة » هى الرمح « قوم » رجال « كعوبها » الكعوب : جمع كعب ، وهو : طرف الأنبوبة الناشر .

المعنى : يريد أنه إذا اشتد على جانب قوم رماهم بالدواهى وقذفهم بالشدائد والأوابد وضرب ما ذكره مثلا لهذا .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء التى للمتكلم اسمه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « غمزت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « قناة » مفعول به لغمزت ، وقناة مضاف و « قوم » مضاف إليه « كسرت » فعل ماض وفاعله ، والجملة جواب إذا ، وجملتا الشرط والجواب فى محل نصب خبر كان « كعوبها » كعوب : مفعول به لكسرت ، وكعوب مضاف وها : مضاف إليه « أو » عاطفة ، وهى هنا بمعنى إلا « تستقيما » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد أو ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى قناة قوم .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع — الذى هو تستقيم — بأن مضمرة وجوبا بعد أو التى بمعنى إلا

أى : كسرت كعوبها إلا أن تستقيم ، فـ « تستقيم » : منصوب بـ « أنْ » بعد « أو » واجبة الإضمار .

* * *

وَبَعْدَ حَتَّى هٰكَذَا إِضْمَارُ « أَنْ » حَتْمٌ ، كَـ « جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ »(١)

ومما يجب إضمار « أنْ » بعده : حَتَّى ، نحو : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ » ؛ فـ « حتى » : حرفُ [جر] و « أدْخُلَ » : منصوب بأن المُقَدَّرَة بعد حتى ، هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلا .

فإن كان حالا ، أو مُؤَوَّلاً بالحال — وجب رَفْعُهُ ، وإليه الإشارة بقوله :

وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ ارْفَعَنَّ ، وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلاَ(٢)

---

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « إضمار » الآتى ، وبعد مضاف و « حتى » قصد لفظه : مضاف إليه « هكذا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى الخبر الآتى « إضمار » مبتدأ ، وإضمار مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ « كجد » الكاف جارة لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حتى » حرف جر بمعنى كى « تسر » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » مفعول به لتسر ، وذا مضاف و « حزن » مضاف إليه ، والفعل المضارع الذى هو تسر فى تأويل مصدر بواسطة أن المحذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بجد .

(٢) « وتلو » معناه تالى ، أى واقع بعد حتى — مفعول مقدم على عامله وهو قوله « ارفعن » الآتى ، وتلو مضاف و « حتى » قصد لفظه : مضاف إليه « حالا » منصوب على الحالية من تلو حتى « أو مؤولا » معطوف على قوله حالا « به » جار ومجرور متعلق بقوله « مؤولا » « ارفعن » ارفع : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وانصب » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل « المستقبلا » مفعول به لانصب .

فتقول : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ الْبَلَدَ » بالرفع ، إن قلته وأنت داخل ، وكذلك إن كان الدخول قد وَقَعَ ، وَقَصَدْتَ به حكايةَ تلك الحال ، نحـو : « كُنتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا » .

* * *

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ   مَحْضَيْنِ «أَنْ» وَسَتْرُهَا حَتْمٌ ، نَصَبْ[1]

يعنى أنَّ « أَنْ » تنصب — وهى واجبةُ الحذف — الفعلَ المضارعَ بعد الفاء المُجَابِ بها نَفْىٌ مَحْضٌ ، أو طلبٌ مَحْضٌ ؛ فمثالُ النفى « ما تأتينا فَتُحَدِّثَنَا » وقد قال تعالى : (لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)[2] ، ومعنى كون النفى محضاً : أن يكون خالصاً من معنى الإثبات ؛ فإن لم يكن خالصاً منه وَجَبَ رَفْعُ ما بعد الفاء ، نحـو :

---

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « نصب » الآتى فى آخر البيت ، وبعد مضاف و « فا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وفا مضاف و « جواب » مضاف إليه ، وجواب مضاف و « نفى » مضاف إليه « أو طلب » معطوف على نفى « محضين » نعت لنفى وطلب « أن » قصد لفظه : مبتدأ « وسترها » الواو للحال ، ستر : مبتدأ ، وستر مضاف وها مضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ وهو ستر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، أو لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره « نصب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أن ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو « أن » ، والتقدير : أن نصبت فى حال كون استتارها واجباً بعد فاء جواب نفى محض أو طلب محض .

(٢) ومثل الآية الكريمة — فى نصب المضارع المقترن بفاء السببية بعد النفى — قول جميل بن معمر العذرى :

فَكَيْفَ وَلاَ تُوفِي دِمَاؤُهُمُ دَمِي   وَلاَ مَالُهُمْ ذُو نَدْهَةٍ فَيَدُونِي ؟

الشاهد فى قوله « فيدونى » أى يعطوا ديتى ، فإنه منصوب بحذف النون ، وأصله « يدوننى » وقوله « ما لهم ذو ندهة » هو بفتح النون وسكون الدال — ومعناه ذو كثرة .

« ما أنتَ إلا تأتينا فتحدثُنَا »(١) ، ومثالُ الطلب — وهو يشمل : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والعَرْضَ ، والتَّحْضِيض ، والتمنى — فالأمر ، نحو : « أئْتِنِي فَأُكْرِمَكَ » ومنه :

٣٢٤ — يَا نَاقُ سِيرِى عَنَقًا فَسِيحَا ... إلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْـتَرِيحَا

والنهى نحو : « لا تضرب زيداً فيَضْرِبَكَ » ومنه قوله تعالى : (لاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) والدعاء نحو : « رَبِّ انْصُرْنِي فَلاَ أُخْذَلَ » ومنه :

٣٢٥ — رَبِّ وَفِّقْنِى فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ ... سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

---

(١) هذا الوجوب مسلم فيما إذا انتقض النفى بإلا قبل ذكر الفعل المقترن بالفاء ، كالمثال الذى ذكره الشارح ، فأما إذا وقعت « إلا » بعد الفعل نحو « ما تأتينا فتكلمنا إلا بخير » ، فإنه يجوز فى الفعل المقترن بالفاء وجهان : الرفع ، والنصب ، وزعم الناظم وابنه أنه يجب فيه الرفع ، وهو مردود بقول الشاعر :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِيِّنَا ... فَيَنْطِقُ إلاَّ بِالَّتِي هِيَ أعْرَفُ

يروى قوله « فينطق » بالرفع والنصب ، ونص سيبويه على جوازهما .

٣٢٤ — البيت لأبى النجم — الفضل بن قدامة — العجلى .

اللغة : « عنقا » بفتح العين المهملة والنون جميعاً — هو ضرب من السير « فسيحا » واسع الخطى ، وأراد سريعا .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ناق » منادى مرخم « سيرى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « عنقا » مفعول مطلق عامله سيرى ، وأصله نعت لمحذوف ، والتقدير : سيرى سيراً عنقا « فسيحا » صفة لعنق « إلى سليمان » جار ومجرور ، متعلق بسيرى « فنستريحا » الفاء للسببية ، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، والألف للاطلاق ، وفى نستريح ضمير مستتر وجوبا تقديره نحن .

الشاهد فيه : قوله « فنستريحا » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو نستريح بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية فى جواب الأمر .

٣٢٥ — البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها لقائل معين . =

والاستفهام نحو : « هَلْ تُكْرِمُ زَيْداً فَيُكْرِمَكَ ؟ » ومنه قوله تعالى : (فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاء فَيَشْفَعُوا لَنَا ؟) ، والعَرْضُ نحو : « أَلاَ تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْراً » ومنه قوله :

٣٢٦ — يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا
قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا ؟

= الإعراب : « رب » منادى بحرف نداء محذوف ، وقد حذفت ياء المتكلم اجتزاء بكسر ما قبلها « وفقنى » وفق : فعل دعاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فلا » الفاء فاء السببية ، ولا : نافية « أعدل » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « عن سنن » جار ومجرور متعلق بأعدل ، وسنن مضاف و « الساعين » مضاف إليه « فى خير » جار ومجرور متعلق بالساعين ، وخير مضاف و « سنن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الموقف .

الشاهد فيه : قوله « فلا أعدل » حيث نصب الفعل المضارع — وهو قوله أعدل — بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية فى جواب الدعاء .

٣٢٦ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « الكرام » مضاف إليه « ألا » أداة عرض « تدنو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فتبصر » الفاء فاء السببية ، وتبصر : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لتبصر ، مبنى على السكون فى محل نصب « قد » حرف تحقيق « حدثوك » فعل وفاعل ومفعول به أول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بحدثوا على أنه مفعول ثان له ، والتقدير : حدثوكه « فما » الفاء للتعليل ، ما : نافية « راء » مبتدأ « كمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « سمعا » ، سمع : فعل ماض ، والألف =

والتَّحْضِيضُ نحو : « لَوْلاَ تأتينا فَتُحَدِّثنَا » ، ومنه [قوله تعالى] : (لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) ، والتمنى ، نحو : (يا ليتنى كنت معهم فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً) .

ومعنى « أن يكون الطلب مَحْضاً » أن لا يكون مدلولا عليه باسم فِعْلٍ ، ولا بلفظ الخبر ؛ فإن كان مدلولا عليه بأحد هذين المذكورين وَجَبَ رفعُ ما بعد الفاء ، نحو : « صَهْ فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ ، وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ » .

* * *

وَالْوَاوُ كَالْفَا ، إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعَ ، كَلاَ تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ(١)

يعنى أن المواضع التى يُنْصَبُ فيها المضارعُ بإضمار « أَنْ » وُجُوباً بعد الفاء ينصب فيها كُلِّهَا بـ « أَنْ » مضمرةً وُجُوباً بعد الواو إذا قُصِدَ بها المُصَاحبة ، نحو : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) وقوله :

= للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة المجرورة محلا بالكاف ، والجملة لا محل لها صلة « من » المجرورة محلا بالكاف .

الشاهد فيه : قوله « فتبصر » حيث نصب الفعل المضارع - وهو تبصر - بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية فى جواب العرض .

(١) « الواو » مبتدأ « كالفا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إن » شرطية « تفد » فعل مضارع فعل الشرط ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الواو « مفهوم » مفعول به لتفد ، ومفهوم مضاف و « مع » مضاف إليه « كلا » الكاف جارة لقول محذوف على غرار ما سبق مراراً ، لا : ناهية « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و « جلداً » خبر تكن « وتظهر » الواو واو المعية ، تظهر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية وهو محل الشاهد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الجزع » مفعول به لتظهر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، ولك فى هذا وأمثاله أن تقول : منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف .

٣٢٧ — فَقُلْتُ :ادْعِي وَأدْعُوَ ؛ إنّ أنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وقوله :

٣٢٨ — لاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ — إذَا فَعَلْتَ — عَظِيمُ

---

٣٢٧ — البيت لدثار بن شيبان النمرى ، أحد بنى النمر بن قاسط ، من كلمة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتاً رواها له أبو السعادات بن الشجرى فى مختاراته (ص ٦ ق ٣) فى أثناء مختار شعر الحطيئة ، والبيت من شواهد سيبويه (١ / ٤٢٦) ونسب فى الكتاب للأعشى ، وليس فى شعره ، وهو أيضاً من شواهد ابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٥٠١) وشذور الذهب (رقم ١٥٤) وابن الأنبارى فى الإنصاف (٣٥١) وروايته « ادعى وأدع فإن أندى » كرواية ابن الشجرى ، ومجازها أن « وأدع » مجزوم بلام أمر محذوفه : أى ادعى ولأدع ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

تَقُولُ خَلِيلَتِي لَمَّا اشْتَكَيْنَا : سَيُدْرِكُنَا بَنُو الْقَرْمِ الْهِجَانِ

سَيُدْرِكُنَا بَنُو الْقَمَرِ ابْنِ بَدْرٍ سِرَاجِ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْحَصَانِ

اللغة : « أندى » أفعل تفضيل من الندى — بفتح النون مقصورا — وهو بعد الصوت.

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « ادعى » فعل أمر ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «وأدعو» الواو واو المعية ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « أندى » اسم إن « لصوت » اللام زائدة ، وصوت : مضاف إليه « أن » مصدرية « ينادى » فعل مضارع منصوب بأن ، وأن وما عملت فيه فى تأويل مصدر مرفوع خبر إن «داعيان» فاعل ينادى، وتقدير الكلام : إن أجهر صوت مناداة داعيين .

الشاهد فيه : قوله « وأدعو » حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله وأدعو — بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية فى جواب الأمر .

٣٢٨ — البيت لأبى الأسود الدؤلى ، ونسبه ياقوت (معجم البلدان ٥ / ٣٨٤) وأبو الفرج (الأغانى ١١ / ٣٩ بولاق) للمتوكل الكنانى .

وقوله :

٣٢٩ — أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ ؟

= الإعراب : « لا » ناهية « تنه » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « عن خلق » جار ومجرور متعلق بتنه « وتأتى » الواو واو المعية ، تأتى : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية ،وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مثله » مثل : مفعول به لتأتى ، ومثل مضاف والهاء مضاف إليه « عار » خبر لمبتدأ محذوف ، أى ذلك عار « عليك » جار ومجرور متعلق بعار « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط ، والجملة بعده شرط إذا ، وجوابه محذوف يدل عليه ما قبله ، والجملة من الشرط وجوابه معترضة بين الصفة وموصوفها ، لا محل لها من الإعراب « عظيم » صفة لعار .

الشاهد فيه : قوله « وتأتى » حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله تأتى ـ بعد واو المعية فى جواب النهى ، بأن مضمرة وجوباً .

٣٢٩ — هذا البيت للحطيئة ، من قصيدة أولها فى رواية الأكثرين :

أَلاَ أَبْلِغْ بَنِي عَوْفِ بْنِ كَعْبٍ وَهَلْ قَوْمٌ عَلَى خُلُقٍ سَوَاءُ ؟

وروى أبو السعادات ابن الشجرى فى أولها نسيباً وأوله :

أَلاَ قَالَتْ أُمَامَةُ : هَلْ تَعَزَّى ؟ فَقُلْتُ : أُمَامَ ، قَدْ غُلِبَ الْعَزَاءُ

اللغة : « جاركم » يطلق الجار فى العربية على عدة معان : منها المجير ، والمستجير ، والحليف ، والناصر .

الإعراب : « ألم » الهمزة للتقرير ، ولم : نافية جازمة « أك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «جاركم» جار : خبر أك ، وجار مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «ويكون» الواو واو المعية ، يكون : فعل مضارع ناقص ، منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية « بينى » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، وبين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وبينكم » معطوف على بينى « المودة » اسم يكون تأخر عن خبره « والإخاء » معطوف على المودة . =

واحترز بقوله : « إنْ تُفِدْ مفهومَ مَعْ » عمَّا إذا لم تُفِدْ ذلك ، بل أرَدْتَ التشريك بين الفعل والفعل ، أو أردت جَعْلَ ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فإنه لا يجوز حينئذ النصبُ .

ولهذا جاز فيما بعد الواو فى قولك : « لا تأكل السمكَ وتَشْرَبُ اللبن » ثلاثةُ أوْجُهٍ : الجزمُ على التشريك بين الفعلين ، نحو : « لا تأكل السمك وتَشْرَبِ اللبن » والثانى : الرفعُ على إضمار مبتدأ ، نحو : « لا تأكل السمك وتَشربُ اللبَنَ » أى : وأنت تشربُ اللبنَ ، والثالث : النصبُ على معنى النهى عن الجمع بينهما ، نحو : « لا تأكل السمك وتَشْرَبَ اللبَنَ » أى : لايكن منك أن تأكل السمك وأن تشربَ اللبن ، فينصب هذا الفعل بأنْ مُضْمَرَةً .

* * *

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْىِ جَزْماً اعْتَمِدْ ... إنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ[1]

يجوز فى جواب غير النفى ، من الأشياء التى سبقَ ذِكْرُهَا ، أن تجزم إذا

= الشاهد فيه : قوله « ويكون » حيث نصب الفعل المضارع — وهو قوله يكون — بأن المضمرة وجوباً بعدواو المعية فى جواب الاستفهام .

ومثل هذا البيت قول صخر الغى الهذلى :

فَلاَ تَقْعُدَنْ عَلَى زَخَّـةٍ ... وَتُضْمِرَ فى الْقَلْبِ وَجْداً وَخِيفَا

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « اعتمد » الآتى ، وبعد مضاف ، و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف و « النفى » مضاف إليه « جزما » مفعول مقدم لاعتمد « اعتمد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « تسقط » فعل مضارع ، فعل الشرط « الفا » قصر ضرورة : فاعل تسقط « والجزاء » الواو واو الحال ، الجزاء : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « قصد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجزاء، والجملة من قصد ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

سقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء ، نحو : « زُرْنِي أَزُرْكَ » ، وكذلك الباقي ، وهل هو مجزوم بشرط مُقَدَّرٍ ، أى : زُرْنِي فإنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ ، أو بالجملة قبله ؟ قولان[١] ، ولا يجوز الجزم فى النفى ؛ فلا تقول : « ما تأتينا تحدِّثنا » .

* * *

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ   «إِنْ» قَبْلَ «لاَ» دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ[٢]

لا يجوز الجزمُ عند سقوط الفاء بعد النهى ، إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول إن [الشرطية] على لا ؛ فتقول : « لا تَدْنُ من الأسـد تَسْلَمْ » بجزم « تسلم » ؛ إذ يصح « إن لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ » ولا يجوز الجزم فى قولك : « لا تَدْنُ من الأسد يأكُلُكَ » ؛ إذ لا يصح « إنْ لا تَدْنُ من الأسد يأكُلْكَ » ،

---

(١) ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر ، وذهبوا أيضاً إلى أنه يجب تقدير « إن » من بين أدوات الشرط ، وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجملة السابقة ، وهؤلاء على فريقين : فريق منهم قال : تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله ، كما عمل « ضرباً » فى نحو قولك « ضرباً زيداً » عمل اضرب حين تضمن معناه ، وفريق قال : بل العامل الجملة لكونها نائبة عن أداة الشرط ، ومن الناس من قال : الجازم لام أمر مقدرة ؛ فالأقوال — على التفصيل — أربعة عند التحقيق .

(٢) « وشرط » مبتدأ ، وشرط مضاف و « جزم » مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بشرط أو بجزم ، وبعد مضاف و « نهى » مضاف إليه « أن » مصدرية « تضع » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و « أن » المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ « إن » قصد لفظه : مفعول به لتضع « قبل » ظرف متعلق بتضع ، وقبل مضاف و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من « إن » السابق ، ودون مضاف و « تخالف » مضاف إليه « يقع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخالف ، والجملة من يقع وفاعله المستتر فيه فى محل جر نعت لتخالف .

وأجاز الكسائى ذلك ، بناء على أنه لا يُشْتَرَط عنده دخولُ « إنْ » على « لا » ؛ فجزمه على معنى « إن تَدْنُ من الأسد يأ كلكَ » .

* * *

وَالأمْرُ إنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَــلْ فَلاَ تَنْصِبْ جَوَابَهُ ، وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ[1]

قد سبق أنه إذا كان الأمرُ مدلولاً عليه باسم فعل ، أو بلفظ الخبر ، لم يجز نَصْبُه بعد الفاء[2] ، وقد صَرَّحَ بذلك هنا ، فقال : متى كان الأمْرُ بغير صيغة افعَــلْ ونحوها فَلاَ ينتصب جوابُه ، ولـكن لو أسقطْتَ الفاء جَزَمْتَه كقولك : «صَهْ أُحْسِنْ إلَيْــكَ ، وَحَسْبُكَ الحديثُ يَنَمِ النَّاسُ »[3] وإليه أشار بقوله : « وَجَزْمَهُ اقبَــلاَ » .

* * *

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاء فى الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إلَى التَّمَنِّى يَنْتَسِبْ[4]

---

(١) « والأمر » مبتدأ « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر « بغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « كان » وغير مضاف و « افعل » مضاف إليه « فلا » الفاء لربط الجواب بالشرط ، لا : ناهية « تنصب » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « جوابه » جواب : مفعول به لتنصب ، وجواب مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة من تنصب وفاعله المستتر فيه فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ « وجزمه » الواو عاطفة أو للاستئناف ، جزم : مفعول به مقدم لقوله «اقبلا» الآتى ، وجزم مضاف والهاء مضاف إليه « اقبلا » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) يريد « لم يجز نصب جوابه بعد الفاء » لحذف المضاف .

(٣) ومن ذلك قول قطرى بن الفجاءة التميمى :

وَقَوْلِى كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَــكَانَكِ تُحْمَدِى أو تَسْتَرِيحِى

(٤) « والفعل » مبتدأ « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى قو[له] « نصب » الآتى ، وبعد مضاف و « الفاء » مضاف إليه « فى الرجا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله « نصب » الآتى « نصب » فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه =

أجاز الكوفيون قاطبةً أن يُعامل الرجاء مُعامَلةَ التمنى ، فينصب جوابه المقرون بالفاء ، كما نصب جواب التمنّى ، وتابعهم المصنف ، ومما وَرَدَ منه قوله تعالى : (لَعَلِّى أَبْلُغُ الأسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ) فى قراءة من نصب « أطلع » وهو حفص عن عاصم .

* * *

وَإنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ « أن » : ثابِتاً ، أو مُنْحَذِفْ(١)

يجوز أن يَنْتَصِبَ بأن محذوفةً أو مذكورةً ، بعد عاطفٍ تقدّمَ عليه اسمٌ خالصٌ : أى غيرُ مقصود به معنى الفعل ، وذلك كقوله :

٣٣٠ — وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِى أَحَبُّ إلَىَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

= ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل نائب فاعل ، والجملة من نصب ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ «كنصب» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف : أى نصب نصباً كائناً كنصب — إلخ ، ونصب مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه «إلى التمنى» جار ومجرور متعلق بقوله «ينتسب» الآتى «ينتسب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من ينتسب وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة « ما » الموصولة .

(١) « إن » شرطية « على اسم » جار ومجرور متعلق بقوله « عطف » الآتى « خالص » نعت لاسم « فعل » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : وإن عطف فعل « عطف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل ، والجملة من عطف المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة « تنصبه » تنصب : فعل مضارع ، جواب الشرط ، والهاء مفعول به « أن » قصد لفظه : فاعل تنصب «ثابتاً» حال من « أن » « أو » عاطفة «منحذف» معطوف على قوله « ثابتاً » ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

٣٣٠ — البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبى سفيان وأم ابنه يزيد .

اللغة : « عباءة » جبة من الصوف ونحوه ، ويقال فيها عباية أيضاً « تقر عينى » =

فـ « تقرّ » منصوب بـ « أنْ » محذوفةً ، وهى جائزةُ الحَذْفِ ؛ لأن قبله اسماً صريحاً ، وهو لُبْسُ ، وكذلك قوله :

٣٣١ — [إِنِّى وَقَتْلِى سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ]

= كناية عن سكون النفس ، وعدم طموحها إلى ما ليس فى يدها « الشفوف » جمع شف — بكسر الشين وفتحها — وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه .

الإعراب : « ولبس » مبتدأ ، ولبس مضاف و « عباءة » مضاف إليه « وتقر » الواو واو العطف ، تقر : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الواو العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل « عينى » عين : فاعل تقر ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أحب » خبر المبتدأ « إلى » جار ومجرور متعلق بأحب « من لبس » جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً ، ولبس مضاف و « الشفوف » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قولها « وتقر » حيث نصبت الفعل المضارع — وهو تقر — بأن مضمرة جوازاً بعد واو العطف التى تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس .

والمراد بالاسم الخالص : الاسم الذى لا تشوبه شائبة الفعلية ، وذلك بأن يكون جامداً جموداً محضاً ، وقد يكون مصدراً كلبس فى هذا الشاهد ، وقد يكون اسماً علماً كما تقول : لولا زيد ويحسن إلى لهلكت ، أى لولا زيد وإحسانه إلى ، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

وَلَوْلاَ رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلُ سُبَيْعٍ أَو أَسُوأَكَ عَلْقَمَا

أسوأك : منصوب بأن المضمرة والمعطوف عليه رجال ، وعلقم : منادى بحرف نداء محذوف ، وأصله « علقمة » فرخمه بحذف التاء على لغة من ينتظر الحرف المحذوف .

٣٣١ — البيت لأنس بن مدركة الخثعمى ، وقد سقط برمته من بعض نسخ الشرح .

اللغة : « سليكا » بصيغة المصغر — هو سليك بن السلكة — بزنة همزة ، وهى أمه — أحد ذؤبان العرب وشذاذهم ، وكان من حديثه أنه مر ببيت من خثعم ، وأهله خلوف ، فرأى امرأة شابة بضة ، فنال منها ، فعلم بهذا أنس بن مدركة الخثعمى ، فأدركه فقتله « أعقله » مضارع عقل القتيل ، أى : أدى دينه « عافت » كرهت ، وامتنعت ، وأراد : أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها لأنها ذات لبن ، وإنما يضرب =

ف « أعقلَهُ » : منصوبٌ بـ « أن » محذوفةً ، وهي جائزةُ الحذفِ ؛ لأن قبله اسماً صريحاً ، وهو « قَتْلِي » ، وكذلك ، قوله] :

٣٣٢ ـــ لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أُوثِرُ إتْرَاباً عَلَى تَرَبِ

= الثور لتفزع هي فتشرب ، ويقال : الثور في هذا الكلام نبت من نبات الماء ، تراه البقر حين ترد الماء فتعاف الورود ، فيضربه البقار ؛ لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد ، انظر حيوان الجاحظ (١٨/١) والأول أشهر وأعرف ، ووقع في شعر الأعشى ما يبينه ، وقال الهيبان الفقيمي وعبر عن الثور باليعسوب على التشبيه :

كَمَا ضُرِبَ اليَعْسُوبُ أَنْ عَافَ بَاقِرٌ وَمَا ذَنْبُهُ إِنْ عَافَتِ المَاءَ بَاقِرُ

المعنى : يشبه نفسه إذ قتل سليكا ثم وداه ـــ أي : أدى ديته ـــ بالثور يضربه الراعي لتشرب الإناث من البقر . والجامع في التشبيه بينهما تلبس كل منهما بالأذى لينتفع سواه .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقتلي » الواو عاطفة ، قتل : معطوف على اسم إن ، وقتل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « سليكا » مفعول به لقتل « ثم » حرف عطف « أعقله » أعقل : فعل مضارع منصوب بأن محذوفة جوازاً ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والهاء مفعول به « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « يضرب » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور ، والجملة من يضرب ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب حال من الثور « لما » حرف ربط « عافت » عاف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « البقر » فاعل عاف .

الشاهد فيه قوله « ثم أعقله » حيث نصب الفعل المضارع ـــ وهو قوله أعقل ـــ بأن مضمرة جوازاً بعد ثم التي للعطف ، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو القتل .

والاسم الخالص من التقدير بالفعل هو الاسم الجامد ، سواء أكان مصدراً كما في هذا البيت وبيت ميسون بنت بحدل (رقم ٣٣٠) والبيت الآتي (رقم ٣٣٢) ، أم كان غير مصدر ، كما قد ذكرنا لك ذلك واستشهدنا له في شرح البيت السابق .

٣٣٢ ـــ البيت من الشواهد التي لم تقف على نسبتها إلى قائل معين .

اللغة : « توقع » انتظار ، وارتقاب « معتر » هو الفقير الذي يتعرض للجدى =

فـ « أرضيَهُ » : منصوبٌ « بأن » محذوفَة جوازاً بعد الفاء ؛ لأن قبلها اسماً صريحاً — وهو « تَوَقُّعُ » — وكذلك قوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أن يُكلمهُ اللهُ إلا وَحْياً أو من وَرَاءِ حِجَابٍ أو يُرْسِلَ رَسُولاً) فـ « يُرْسِلَ » : منصوب بـ « أن » الجائزة الحذف ، لأن قبله « وَحْياً » وهو اسم صريح .

فإن كان الاسمُ غيرَ صريح — أى : مقصوداً به معنى الفعل — لم يجز النصب ، نحو : « الطائرُ فَيَغْضَبُ زيدٌ الذبابُ » فـ « يغضب » : يجب رفعه ، لأنه معطوف على « طائر » وهو اسمٌ غيرُ صريحٍ ؛ لأنه واقعٌ مَوْقِعَ الفعلِ ، من جهة أنه صلة لأل ، وحَقُّ الصلة أن تكون جملةً ، فوضع « طائر » موضع « يطير »

= والمعروف « أوثر » أفضل ، وأرجح « إترابا » مصدر أترب الرجل ، إذا استغنى « ترب » هو الفقر والعوز ، وأصله لصوق اليد بالتراب .

المعنى : يقول : لولا أنني أرتقب أن يتعرض لى ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى على الفقر ، وللعلامة الصبان — وتبعه العلامة الخضرى — هنا زلة سببها عدم الوقوف على معانى الكلمات كما ذكرنا ، وتقليد من سبقه ، والله يغفر لنا وله ، ويتجاوز عنا وعنه .

الإعراب : « لولا » حرف يقتضى امتناع الجواب لوجود الشرط « توقع » مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً . وتقدير الكلام : لولا توقع معتر موجود ، وتوقع مضاف و « معتر » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « فأرضيه » الفاء عاطفة ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والهاء مفعوله « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أوثر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أوثر وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره جواب لولا « إترابا » مفعول به لأوثر « على ترب » جار ومجرور متعلق بأوثر .

الشاهد فيه : قوله « فأرضيه » حيث نصب الفعل المضارع — وهو أرضى — بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التى تقدم عليها اسم صريح ، وهو قوله « توقع » .

— والأصل « الذى يطير » — فلما جيء بأل عُدِلَ عن الفعل [إلى اسم الفاعل] لأجل أل ؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء .

* * *

وَشَذَّ حَذْفُ « أنْ » وَنَصْبٌ ، فِي سِوَى ... مَا مَرَّ ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى(١)

لما فَرَغَ من ذكر الأماكن التى يُنْصَب فيها بـ « أنْ » محذوفةً — إما وجوباً ، وإما جوازاً — ذكر أنَّ حَذْفَ « أنْ » والنَّصْبَ بها فى غير ما ذكر شاذ لا يُقَاسُ عليه ، ومنه قولهم : « مُرْهُ يَحْفُرَهَا » بنصب « يحفر » أى : مره أن يحفرها ، ومنه [قولهم] « خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ » أى : قبل أن يأخذك ، ومنه قولُه :

٣٣٣ — أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِى أَحْضُرَ الْوَغَى
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِى ؟

فى رواية من نصب « أَحْضُرَ » أى : أن أحضر .

* * *

(١) « وشذ » فعل ماض « حذف » فاعل شذ ، وحذف مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « ونصب » معطوف على حذف « فى سوى » جار ومجرور متعلق بنصب ، وسوى مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « مر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ما » الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « فاقبل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « منه » جار ومجرور متعلق باقبل « ما » اسم موصول : مفعول به لاقبل « عدل » مبتدأ « روى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عدل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو عدل ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولا به لاقبل ، والعائد ضمير منصوب بروى . والتقدير : فاقبل الذى رواه عدل .

٣٣٣ — هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكرى .

اللغة : « الزاجرى » الذى يزجرنى ، أى : يكفنى ويمنعنى « الوغى » القتال والحرب ، وهو فى الأصل : الجلبة والأصوات « مخلدى » أراد هل تضمن لى الخلود ودوام البقاء =

. . . .

= إذا أحجمت عن القتال ومنازلة الأقران؟ ينكر ذلك على من ينهاه عن اقتحام المعارك، ويأمره بالقعود والإحجام.

الإعراب: «ألا» أداة تنبيه «أيهذا» أى: منادى بحرف نداء محذوف، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة نعت لأى، مبنى على السكون فى محل رفع «الزاجرى» الزاجر: بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، والزاجر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «أحضر» فعل مضارع منصوب بأن محذوفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، و «أن» المحذوفة وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف: أى يزجرنى عن حضور الوغى «الوغى» مفعول به لأحضر «وأن» مصدرية «أشهد» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «اللذات» مفعول به لأشهد «هل» حرف استفهام «أنت» مبتدأ «مخلدى» مخلد: خبر المبتدأ، ومخلد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل لمعموله.

الشاهد فيه: قوله «أحضر» حيث نصب الفعل المضارع — وهو قوله أحضر — بأن محذوفة فى غير موضع من المواضع التى سبق ذكرها، وإنما سهل ذلك وجود «أن» ناصبة لمضارع آخر فى البيت — وذلك فى قوله «وأن أشهد اللذات» — .

واعلم أن البيت يروى بوجهين فى قوله: «أحضر» أحدهما رفعه. وهى رواية البصريين وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله، وثانيهما نصبه، وهى رواية الكوفيين.

قال الأعلم الشنتمرى: «والشاهد فى البيت — عند سيبويه — رفع «أحضر» لحذف الناصب وتعريه منه، والمعنى لأن أحضر الوغى، وقد يجوز النصب بإضمار «أن» ضرورة، وهو مذهب الكوفيين» اهـ.

واعلم أيضاً أن النحاة يختلفون فى جواز حذف أن المصدرية مع بقاء الحاجة إلى السبك — سواء أرفعت المضارع بعد حذفها، أم أبقيته على نصبه — فذهب الأخفش إلى جواز الحذف، وجعل منه قوله تعالى: (أفغير الله تأمرونى أعبد) جعل «أعبد» مسبوكا بأن المصدرية محذوفة، والمصدر مجروراً بحرف جر محذوف: أى بالعبادة، ومنه قولهم «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه»: أى سماعك، وذهب أكثر النحاة إلى أن ذلك لايسوغ فى السعة، فلا يخرج عليه القرآن الكريم.

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

بِلاَ وَلاَمٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا فِي الْفِعْلِ ، هٰكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا[1]
وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْمَا[2]
وَحَيْثُمَا أَنَّى ، وَحَرْفٌ إِذْمَا كَإِنْ ، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا[3]

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين :

أحدهما : ما يجزم فعلا واحداً ، وهو اللام الدالة على الأمر ، نحو : « لِيَقُمْ زَيْدٌ » أو على الدعاء ، نحو : (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) ، و « لا » الدالة على النهى ، نحو قوله تعالى : (لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا) ، أو على الدعاء ، نحو : (رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا) و « لم » و « لما » وهما للنفى ، ويَخْتَصَّانِ بالمضارع ، ويَقْلِبَانِ معناهُ إلى المُضِيِّ ، نحو : « لم يَقُمْ زيد ، ولَمَّا يَقُمْ عمرو » ولا يكون النفى بلمَّا إلا متصلا بالحال .

---

(١) « بلا » جار ومجرور متعلق بقوله « ضع » الآتى « ولام » معطوف على « لا » « طالباً » حال من فاعل «ضع» المستتر فيه «ضع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « جزماً » مفعول به لضع « فى الفعل » جار ومجرور متعلق بضع « هكذا ، بلم » جاران ومجروران يتعلقان بفعل محذوف دل عليه المذكور قبله : أى ضع كذا بلم « ولما » معطوف على « لم » .

(٢) « واجزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بإن » جار ومجرور متعلق باجزم « ومن ، وما ، ومهما ، أى ، متى ، أيان ، أين ، إذ ما » كلهن معطوفات على « إن » بعاطف مقدر فى بعضهن ومذكور فى الباقى .

(٣) « وحيثما ، أنى » معطوفان على « إن » فى البيت السابق أيضاً « وحرف » خبر مقدم « إذ ما » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « كإن » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لحرف « وباقى » مبتدأ ، وباقى مضاف ، و « الأدوات » مضاف إليه « أسما » خبر المبتدأ ، وقصره للضرورة ، وأصله « أسماء » جمع اسم .

والثانى : ما يجزم فعلين ، وهو « إنْ » نحو : (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ) و « مَنْ » نحو : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) و « ما » نحو : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ) و « مهما » نحو : (وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) و « أىٌّ » نحو : (أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) و « متى » كقوله :

٣٣٤ — مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

---

٣٣٤ — البيت للحطيئة ، من قصيدة يمدح فيها بغيض بن عامر ، ومطلعها :

آثَرْتُ إِذْ لَاجِي عَلَى لَيْلِ حُرَّةٍ هَضِيمِ الْحَشَا حُسَّانَةِ الْمُتَجَرَّدِ

اللغة : « تعشو » أى : تجيئه على غير هداية ، قاله اللخمى عن الأصمعى ، أو تجيئه على غير بصر ثابت ، عن غيره « خير موقد » يحتمل أنه أراد الغلمان الذين يقومون على النار ويوقدونها ، يريد كثرة إكرامهم للضيفان وحفاوتهم بالواردين عليهم ، ويحتمل أنه أراد الممدوح نفسه ، وإنما جعله موقداً — مع أنه سيد — لأنه الآمر بالإيقاد ، فجعله فاعلا لكونه سبب الفعل ، كما فى قوله تعالى : (يا هامان ابن لى صرحا) وكما فى قولهم « هزم الأمير الجيش وهو فى قصره ، وبنى الأمير الحصن » وما أشبه ذلك .

الإعراب : « متى » اسم شرط جازم يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو — مع هذا — ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بتجد « تأته » تأت : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « تعشو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل ، والجملة فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى فعل الشرط « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بقوله « تعشو » السابق ، وضوء مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف والهاء مضاف إليه « تجد » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً =

و « أيَّانَ » كقوله :

٣٣٥ — أيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا ، وَإِذَا
لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

= تقديره أنت « خير » مفعول أول لتجد ، وخير مضاف و « نار » مضاف إليه « عندها » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وها : مضاف إليه « خير » مبتدأ مؤخر ، وخير مضاف و « موقد » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لتجد .

الشاهد فيه : قوله « متى تأته . . . تجد — إلخ » حيث جزم بمتى فعلين ، أولهما قوله تأته ، وهو فعل الشرط ، والثانى قوله « تجد » وهو جواب الشرط وجزاؤه على ما فصلناه فى الإعراب .

٣٣٥ — هذا البيت من الشواهد التى لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « نؤمنك » نعطك الأمان « حذرا » خائفاً ، وجلا .

الإعراب : « أيان » اسم شرط جازم ، وهو مبنى على الفتح فى محل نصب على الظرفية عامله قوله تأمن الذى هو جواب الشرط « نؤمنك » نؤمن : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والكاف مفعول به « تأمن » فعل مضارع جواب الشرط ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل « غيرنا » غير : مفعول به لتأمن ، وغير مضاف ونا : مضاف إليه « وإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية جازمة « تدرك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الأمن » مفعول به لتدرك ، والجملة من تدرك المنفى بلم وفاعله المستتر فيه فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « منا » جار ومجرور متعلق بتدرك « لم » نافية جازمة « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حذرا » خبر تزل ، وجملة « تزل حذرا » جواب « إذا » .

الشاهد فيه : قوله « أيان نؤمنك تأمن — إلخ » حيث جزم بأيان فعلين ، أحدهما فعل الشرط — وهو قوله « نؤمنك » — والثانى جوابه وجزاؤه — وهو قوله « تأمن » — على ما بيناه فى الإعراب .

و « أَيْنَمَا » كقوله :

٣٣٦ — * أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ *

و « إذْ مَا » نحوُ قوله :

٣٣٧ — وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

---

٣٣٦ — هذا عجز بيت لكعب بن جعيل ، وصدره :

* صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ *

اللغة : « صعدة » بفتح الصاد وسكون العين — هي القناة التي تنبت مستوية ، فلاتحتاج إلى تقويم ولا تثقيف ، ويقولون : امرأة صعدة ، أى مستقيمة القامة مستوية ، على التشبيه بالقناة ، كما يشبهونها بغصن البان وبالخيزران « حائر » هو المكان الذى يكون وسطه مطمئناً منخفضاً ، وحروفه مرتفعة عالية ، وإنما جعل الصعدة فى هذا المكان خاصة لأنه يكون أنعم لها وأسد لنبتتها .

المعنى : شبه امرأة — ذكرها فى بيت سابق — بقناة مستوية لدنة قد نبتت فى مكان مطمئن الوسط ، مرتفع الجوانب ، والريح تعبث بها وتميلها ، وهى تميل مع الريح .

والبيت السابق الذى أشرنا إليه هو قوله :

وَضَجِيعٍ قَدْ تَعَلَّلْتُ بِهِ طَيِّبٌ أَرْدَانُهُ غَيْرُ تَفِلْ

الإعراب : « أينما » أين : اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو مبنى على الفتح فى محل نصب على الظرفية ، وعامله قوله تمل الواقع جوابا للشرط ، وما : زائدة « الريح » فاعل بفعل محذوف يقع فعلا للشرط ، يفسره ما بعده ، والتقدير : أينما تميلها الريح ، و « تميلها » جملته لا محل لها مفسرة للفعل المحذوف « تمل » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هى يعود إلى الصعدة فاعل

الشاهد فيه : قوله «أينما . . . تميلها تمل» حيث جزم بأينما فعلين : أحدهما — وهو الذى يفسره قوله «تميلها» — فعل الشرط ، والثانى — وهو قوله «تمل» — جواب الشرط وجزاؤه .

٣٣٧ — البيت من الشواهد التى لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين .

=

و « حَيْثُمَا » نحوُ قوله :

٣٣٨ — حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـــهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

= المعنى : يقول : إنك إذا فعلت الشيء الذى تأمر غيرك به وجدت المأمور آتيا به ، يريد أن الآمر بالمعروف لا يؤتى ثمرته إلا إن كان الآمر مؤتمراً به ليقتدى المأمور به بعد أن يثق بإخلاصه فى دعوته .

الإعراب : « وإنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه « إذ ما » حرف شرط جازم ، يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه « تأت » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لتأت « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « آمر » خبر المبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بآمر ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « تلف » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل « من » اسم موصول : مفعول أول لتلف « إياه » ضمير منفصل : مفعول مقدم على عامله ، وذلك العامل هو قوله تأمر الآتى « تأمر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة « من » الموصولة « آتيا » مفعول ثان لتلف .

الشاهد فيه : قوله « إذ ما تأت . . . تلف » حيث جزم بإذما فعلين ، أحدهما — وهو قوله : « تأت » — فعل الشرط ، والثانى — وهو قوله : « تلف » — جوابه وجزاؤه .

٣٣٨ — البيت من الشواهد التى لم يذكر العلماء الذين اطلعنا على كلامهم لها قائلا معيناً .

اللغة : « تستقم » تعتدل ، وتأخذ فى الطريق السوى « نجاحا » ظفراً بما تريد ونوالا لما تأمل « غابر » باقى

الإعراب : « حيثما » حيث : اسم شرط جازم ، يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على الضم فى محل نصب على الظرفية ، وعامله قوله يقدر الواقع جواباً للشرط ، وما : زائدة « تستقم » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « يقدر » فعل مضارع ، جواب الشرط وجزاؤه ، مجزوم وعلامة جزمه السكون « لك » جار ومجرور متعلق بيقدر « الله » فاعل يقدر =

و « أنّى » نحوُ قوله :

٣٣٩ — خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا أَخاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لاَ يُحَاوِلُ

وهذه الأدَوَاتُ — التى تجزم فعلين — كُلُّهَا أسماء ، إلا « إنْ ، وإذْ مَا » فإنهما حرفان ، وكذلك الأدوات التى تجزم فعلا واحداً كُلُّهَا حروفٌ .

* * *

= « نجاحا » مفعول به ليقدر « فى غابر » جار ومجرور متعلق بيقدر أيضا ، وغابر مضاف و « الأزمان » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « حيثما تستقم يقدر — إلخ » حيث جزم بحيثما فعلين : أحدهما — وهو قوله « تستقم » — فعل الشرط ، والثانى — وهو قوله « يقدر » — جواب الشرط وجزاؤه .

٣٣٩ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين .

الإعراب : « خليلى » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها ، لأنه مثنى ، وهو مضاف وياء المتكلم المدغمة فى ياء التثنية مضاف إليه « أنى » اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف مبنى على السكون فى محل نصب بجواب الشرط الذى هو تأتيا الثانى « تأتيانى » تأتيا : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « تأتيا » فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل « أخا » مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة الظاهرة « غير » مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله « لا يحاول » الآتى — وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « يرضيكما » يرضى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة ، والضمير البارز المتصل مفعول به ليرضى ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « لا » نافية « يحاول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله « أخا » السابق ، والجملة من يحاول المنفى بلا وفاعله المستتر فيه فى محل نصب صفة لقوله أخا . =

فِعْلَـيْنِ يَقْتَضِينَ : شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الْجَزَاء ، وَجَوَابًا وُسِمَا[(١)]

يعنى أن هذه الأدواتِ المذكورةَ فى قوله : « وَاجْزِمْ بإِنْ — إلى قوله : وَأَنَّى » يقتضين جملتين : إحداهما — وهى المتقدمة — تسمى شرطًا ، والثانية — وهى المتأخرة — تسمى جوابًا وجَزَاء ، ويجب فى الجملة الأولى أن تـكون فعلية ، وأما الثانية فالأصلُ فيها أن تـكون فعلية ، ويجوز أن تـكون أسمية ، نحو : « إنْ جَاء زيد أكرمته ، وإن جاء زَيدٌ فَلَهُ الْفَضْلُ » .

* * *

وَمَاضِيَيْنِ ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا — أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ[(٢)]

= الشاهد فيه : قوله « أنى تأتيانى تأتيا — إلخ » حيث جزم بأنى فعلين : أحدهما — وهو قوله « تأتيانى » — فعل الشرط ، والثانى — وهو قوله « تأتيا » — جواب الشرط وجزاؤه .

ولا يقال : إنه قد اتحد الشرط والجواب ؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته وهى المفعول به ولواحقه ، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان .

(١) « فعلين » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله « يقتضين » — « يقتضين » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة العائدة على الأدوات السابقة ونون النسوة فاعل « شرط » مبتدأ ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه فى معرض التفصيل « قدما » قدم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « يتلو » فعل مضارع « الجزاء » فاعل يتلو « وجوابا » مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله « وسم » الآتى — « وسما » وسم : فعل ماض مبنى للمجهول . والألف للاطلاق . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله الجزاء ، وهو المفعول الأول .

(٢) « وماضيين » مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله « تلفيهما » الآتى — =

إذا كان الشرط والجزاء جملتين[1] فعليتين فيكونان على أربعة أنحاء :

الأول : أن يكون الفعلان ماضيين ، نحو : « إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو » ويكونان فى محل جزم ، ومنه قوله تعالى : (إنْ أحْسَنْتُمْ أحْسَنْتُمْ لِأنفُسِكُمْ) .

والثانى : أن يكونا مضارعين ، نحو : « إن يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرو » ومنه قوله تعالى : (وَإنْ تُبْدُوا مَا فِى أنفُسِكُمْ أوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ) .

والثالث : أن يكون الأول ماضياً والثانى مضارعاً ، نحو : « إنْ قَامَ زيد يَقُمْ عمرو » ومنه قوله تعالى : (مَنْ كان يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إلَيْهِمْ أعْمَالَهُمْ فِيهَا) .

والرابع : أن يكون الأول مضارعاً ، والثانى ماضياً ، وهو قليل ، ومنه قوله :

٣٤٠ — مَنْ يَكِدْنِى بِسَيِّءٍ كُنتَ مِنْهُ ... كالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

= « أو » عاطفة « مضارعين » معطوف على قوله « ماضيين » السابق « تلفيهما » تلفى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول تلفى الأول « أو » عاطفة « متخالفين » معطوف على قوله مضارعين .

(١) لا عذر للشارح فى قوله : « جملتين » من وجهين ؛ الأول : أن الناظم قال : « فعلين يقتضين » والوجه الثانى : أن الشرط لايكون جملة ، وإنما يكون فعلا ، فأما الجواب فقد يكون فعلا وقد يكون جملة ، وجملة الجواب قد تكون فعلية وقد تكون اسمية ؛ وإذا كان الشرط فعلا ماضياً كان هذا الفعل وحده فى محل جزم كما قال الشارح نفسه .

٣٤٠ — هذا البيت لأبى زبيد الطائى ، من قصيدة أولها :

إنَّ طُولَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سُعُودِ ... وَضَلَالٌ تَأْمِيلُ نَيْلِ الْخُلُودِ

اللغة : « يكدنى » من الكيد — من باب باع — يخدعنى ، ويمكربى « الشجا » مايعترض فى الحلق كالعظم « الوريد » هو الودج ، وقيل بجنبه .

المعنى : يرثى ابن أخته ، ويعدد محاسنه ، فيقول : كنت لى بحيث إن من أراد أن =

وقوله صلى اللهُ عليهِ وسلم : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »[1] .

* * *

= يخدعنى ويمكر بى فإنك تقف فى طريقه ولا تمكنه من نيل مأربه ، كما يقف الشجا فى الحلق فيمنع وصول شىء إلى الجوف ، وكنى بذلك عن انتقامه له ممن يؤذيه .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « يكدنى » يكد : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، مبنى على فتح مقدر فى محل جزم جواب الشرط ، وتاء المخاطب اسمه « منه ، كالشجا » جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر كان « بين » ظرف متعلق بالخبر ، وبين مضاف وحلق من « حلقه » مضاف إليه ، وحلق مضاف والهاء مضاف إليه « والوريد » معطوف على حلقه .

الشاهد فيه : قوله « من يكدنى . . . كنت — إلخ » حيث جزم بمن الشرطية فعلين : أحدهما — وهو قوله « يكدنى » — فعل الشرط ، والثانى — وهو قوله « كنت » — جواب الشرط وجزاؤه ، وأولهما فعل مضارع ، وثانيهما فعل ماض ، وسنتكلم على هذه المسألة ونستدل لمثل ما ورد فى هذا البيت بعقب ذلك .

(١) ذهب الجمهور إلى أن مجىء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضياً ، يختص بالضرورة الشعرية ، وذهب الفراء — وتبعه الناظم — إلى أن ذلك سائغ فى الكلام ، وهو الراجح عندنا ، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثراً ونظماً ، فن النثر الحديث الذى أثره الشارح ، ومنه قول عائشة رضى الله عنها « إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق » ، ومن الشعر البيت الذى رواه الشارح ، ومنه قول قعنب بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا رِيبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً ... مِنِّى ، وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

فقد جزم بإن قوله « يسمعوا » شرطاً ، وهو فعل مضارع ، وقوله « طاروا » جواباً وهو فعل ماض ، ويروى عجزه « وما يسمعوا من صالح دفنوا » فيكون فيه شاهد لهذه المسألة أيضاً .

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ(١)

أي : إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً — جاز جَزْمُ الجزاء، ورَفْعُهُ ، وكلاهما حَسَنٌ : فتقول : « إنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عمرو ، ويقومُ عمرو » ومنه قوله :

٣٤١ — وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ
يَقُــــولُ : لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

---

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله « حسن » الآتي ، وبعد مضاف و « ماض » مضاف إليه « رفعك » رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « الجزا » قصر للضرورة : مفعول به للمصدر « حسن » خبر المبتدإ « ورفعه » رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « بعد » ظرف متعلق بقوله « وهن » الآتي ، وبعد مضاف ، و « مضارع » مضاف إليه « وهن » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه ، والجملة من وهن وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

وتقدير البيت : ورفعك الفعل المضارع الواقع جوابا للشرط بعد الفعل الماضي الواقع شرطا حسن . فأما رفع الجواب المضارع بعد المضارع الواقع شرطا فضعيف .

٣٤١ — هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدة مطلعها :

قِفْ بِالدِّيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقِدَمُ بَلَى ، وَغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ وَالدِّيَمُ

اللغة : « خليل » أي فقير محتاج ؛ مأخوذ من الخلة — بفتح الخاء — وهي الفقر والحاجة « مسألة » مصدر سأل يسأل : أي طلب العطاء ، واسترفد المعونة ، ويروى « يوم مسغبة » والمسغبة هي الجوع « حرم » بزنة كتف — أي ممنوع .

المعنى يقول : إن هذا الممدوح كريم جواد ، سخي يبذل ما عنده ؛ فلو جاءه فقير محتاج يطلب نواله ويسترفد عطاءه لم يعتذر إليه بغياب ماله ، ولم يمنعه إجابة سؤاله .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين « أتاه » أتى : فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم فعل الشرط ، والهاء مفعوله « خليل » فاعل أتى « يوم » ظرف زمان متعلق بقوله أتاه ، ويوم مضاف و « مسألة » مضاف إليه « يقول » فعل مضارع جواب الشرط — وستعرف مافيه « لا » نافية عاملة عمل ليس « غائب » اسم =

وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجَبَ الجزمُ [فيهما] ورَفْعُ الجــزاء ضعيفٌ كقوله :

٣٤٢ — يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِن يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

* * *

= لا مرفوع بها « مالى » مال : فاعل لغائب سد مسد خبر لا ، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « حرم » معطوف على غائب ، هكذا قالوا ، والأحسن عندى أن يكون حرم خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أنت حرم ، فتكون الواو قد عطفت جملة على جملة .

الشاهد فيه : قوله « يقول » حيث جاء جواب الشرط مضارعا مرفوعا ، وفعل الشرط ماضياً ، وهو قوله « أتاه » — وذلك على إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد ، أى : إن أتاه فيقول — إلخ ، وهو — عند سيبويه — على التقديم والتأخير ، أى : يقول إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب — إلخ ، فيكون جواب الشرط على ماذهب إليه محذوفا والمذكور إنما هو دليله .

٣٤٢ — هذا البيت من رجز لعمرو بن خثارم البجلى ، أنشده فى المنافرة التى كانت بين جرير بن عبد الله البجلى ، وخالد بن أرطاة الكلبى ، وكانا تنافرا إلى الأقرع ابن حابس — وكان عالم العرب فى زمانه — ليحكم بينهما ، وذلك فى الجاهلية قبل إسلام الأقرع بن حابس .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أقرع » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « ابن » نعت لأقرع بمراعاة محله ، وابن مضاف و « حابس » مضاف إليه « يا أقرع » توكيد للنداء الأول « إنك » إن : حرف توكيد ونصب والكاف ضمير المخاطب اسمه « إن » شرطية « يصرع » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « أخوك » أخو : نائب فاعل يصرع مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه « تصرع » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وسيبويه يجعل الجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر إن ، وجواب الشرط =

وَاُقْرُنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ
شَرْطاً لإنْ أوْ غَيْرِهَا ، لَمْ يَنْجَعِلْ(١)

أى : إذا كان الجوابُ لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانُه بالفاء ، وذلك كالجملة الاسمية ، نحو : « إن جَاءَ زَيْدٌ فَهُوَ مُحْسِنٌ » وكفعل الأمر ، نحو : « إن جاء زيد فاضْرِبْهُ » وكالفعلية المنفية بما ، نحو : « إن جاء زيد فما أضْرِبُهُ » أو « لَنْ » نحو : « إن جاء زيد فَلَن أضرِبَهُ » .

فإن كان الجــوابُ يصلح أن يكون شرطاً — كالمضارع الذى ليس منفيًّا بما ، ولا بلن ، ولا مقروناً بحرف التنفيس ، ولا بقَد ، وكالماضى المتَصَرِّفِ

= محذوف يدل عليه خبر إن . والكوفيون والمبرد يجعلون هذه الجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « إن يصرع . . . تصرع » حيث وقع جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً ، وفعل الشرط مضارع ، وذلك ضعيف واه ، وهل يختص بالضرورة الشعرية ؟ . والجواب أنه لا يختص بضرورة الشعر ، وفاقاً للمحقق الرضى ، بدليل وقوعه فى القرآن الكريم ، وذلك فى قراءة طلحة بن سليمان : (أينما تكونوا يدرككم الموت) برفع يدرك .

(١) « واقرن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بفا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق باقرن « حتما » حال بتأويل اسم الفاعل: أى حاتماً « جواباً » مفعول به لاقرن « لو » حرف شرط غير جازم « جعل » فعل ماض مبنى للمجهول، وجملته شرط لو لا محل لها، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جواب ، ونائب الفاعل هذا هو مفعول جعل الأول « شرطاً » مفعول ثان لجعل « لإن » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شرطاً « أو » عاطفة « غيرها » غير : معطوف على إن ، وغير مضاف وها مضاف إليه « لم » نافية جازمة « ينجعل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جواب ، وهذه الجملة جواب لو ، ولو وشرطها وجوابها فى محل نصب صفة لقوله جواباً .

الذى هو غيرُ مقرونٍ بقد — لم يَجِبِ اقترانُه بالفاء ، نحو : «إن جَاءَ زَيدٌ يَجِىء عمرو» أو « قَامَ عَمْرٌو » .

* * *

وَتَخْلُفُ الفَاءَ إذَا المُفَاجَأَه كَـ« إِن تَجُدْ إذاً لَنَا مُكَافَأَه »(١)

أى : إذا كان الجوابُ جملةً اسميةً وجب اقترانُهُ بالفاء ، ويجوز إقامة « إذا » الفُجَائية مُقَامَ الفاء ، ومنه قولُه تعالى : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) ، ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استغناء بفَهْمِ ذلك من التمثيل ، وهو « إنْ تجُدْ إذاً لنا مكافأة » .

* * *

وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزا إنْ يَقْتَرِنْ بِالفَا أَوِ الوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ(٢)

---

(١) « وتخلف » فعل مضارع « الفاء » مفعول به لتخلف « إذا » قصد لفظه : فاعل تخلف ، وإذا مضاف و « المفاجأة » مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول « كإن » الكاف جارة لقول محذوف ، إن : شرطية « تجد » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إذا » رابطة للجواب بالشرط « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مكافأة » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « والفعل » مبتدأ « من بعد » جار ومجرور متعلق بقوله « يقترن » الآتى ، وبعد مضاف ، و « الجزا » قصر للضرورة : مضاف إليه « إن » شرطية « يقترن » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « بالفا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله يقترن « أو الواو » معطوف على الفاء «بتثليث» جار ومجرور متعلق بقوله قمن الآتى « قمن » خبر المبتدأ — وهو قوله «الفعل» — وجوابه الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ [مضارعٌ] مقرون بالفاء أو الواو — جاز فيه ثلاثة أوجه : الجزم ، والرفع ، والنصب ، وقد قرىء بالثلاثة قولُه تعالى : (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ ، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) بجزم « يغفر » ورفعه ، ونصبه ، وكذلك رُوِيَ بالثلاثة قولُه :

٣٤٣ — فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ ... رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ ... أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

روى بجزم « نأخذ » ورفعِهِ ، ونصبِهِ .

* * *

---

٣٤٣ — البيتان للنابغة الذبيانى ، وقبلهما بيت يخاطب به عصاماً حاجب النعمان ابن المنذر ، وهو قوله :

أَلَمْ أُقْسِمْ عَلَيْكَ لَتُخْبِرَنِّي ... أَمَحْمُولٌ عَلَى النَّعْشِ الْهُمَامُ ؟

اللغة : «يهلك» من باب ضرب يضرب — فعل لازم يتعدى بالهمزة كما فى قوله تعالى : (أهلكت مالا لبدا) وبنو تميم يعدونه بنفسه « أبو قابوس » هى كنية النعمان بن المنذر ، وقابوس : يمتنع من الصرف للعلمية والعجمة « ربيع الناس » كنى به عن الخصب والنماء وسعة العيش ورفاغته ، وجعل النعمان ربيعاً لأنه سبب ذلك « البلد الحرام » كنى به عن أمن الناس وطمأنينتهم وراحة بالهم وذهاب خوفهم ، وجعل النعمان ذلك لأنه كان سبباً فيه ؛ إذ أنه كان يجير المستجير ويؤمن الخائف « ذناب عيش » ذناب كل شيء — بكسر الذال — عقبه وآخره « أجب الظهر » أى : مقطوع السنام ، شبه الحياة بعد النعمان والعيش فى ظلال غيره ، وما يلاقيه الناس بعده من المشقة وصعوبة المعيشة وعسرها ، ببعير قد أضره الهزال وقطع الإعياء والنصب سنامه ، تشبيهاً مضمراً فى النفس ، وطوى ذكر المشبه به ، وذكر بعض لوازمه ، وقوله « ليس له سنام » فضل فى الكلام وزيادة يدل عليها سابقه .

الإعراب : « فإن » شرطية « يهلك » فعل مضارع ، فعل الشرط « أبو » فاعل يهلك ، وأبو مضاف ، و « قابوس » مضاف إليه « يهلك » جواب الشرط « ربيع =

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أو وَاوٍ اْن بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا(١)

إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارعٌ مقرون بالفاء ، أو الواو — جاز نصبه وجزمه ، نحو : « إنْ يَقُم زيد ، ويَخْرُجْ خالدٌ ، أُكْرِمْكَ » بجزم « يخرج » ونصبه ، ومن النصب قولُه :

= الناس » فاعل يهلك ومضاف إليه « والبلد » معطوف على ربيع « الحرام » نعت البلد « ونأخذ » يروى بالجزم فهو معطوف على جواب الشرط ، ويروى بالرفع فالواو للاستئناف ، والفعل مرفوع لتجرده عن العوامل التي تقتضي جزمه أو نصبه ، ويروى بالنصب فالواو حينئذ واو المعية ، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة ، وإنما ساغ ذلك — مع أن شرط النصب بعد واو المعية أن تكون واقعة بعد نفي ، أو استفهام ، أو نحوهما — لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه ، لكونه معلقاً بالشرط ، فأشبه الواقع بعد الاستفهام « بعده » بعد : ظرف متعلق بنأخذ ، وبعد مضاف ، وضمير الغائب مضاف إليه « بذناب » جار ومجرور متعلق بنأخذ ، وذناب مضاف و « عيش » مضاف إليه « أجب » صفة لعيش مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وأجب مضاف ، و « الظهر » مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم « سنام » اسم ليس تأخر عن خبرها ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جر صفة ثانية لعيش .

الشاهد فيه : قوله « ونأخذ » حيث روى بالأوجه الثلاثة ، وقد بينا لك وجه ذلك مع إعراب البيتين .

(١) « وجزم » مبتدأ « أو » عاطفة « نصب » معطوف على جزم « لفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو متعلق بالمبتدأ أو بالمعطوف عليه على سبيل التنازع ، وعلى هذا يكون خبر المبتدأ إما محذوفاً يفهم من السياق، تقديره : جائز ، أو نحوه ، وإما الجملة الشرطية الآتية « إثر » ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل ، وإثر مضاف و « فا » قصر للضرورة : مضاف إليه « أو » عاطفة « واو » معطوف على فا « إن » شرطية «بالجملتين» جار ومجرور متعلق باكتنفا الآتي « اكتنفا » فعل ماض فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف .

٣٤٤ — وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ
وَلاَ يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْمَا

* * *

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إنِ الْمَعْنَى فُهِمْ(١)

٣٤٤ — البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين .

اللغة : « يقترب » يدنو ، ويقرب « يخضع » يستكين ، ويذل « نؤوه » ننزله عندنا « هضما » ظلماً ، وضياعا لحقوقه .

الإعراب : « ومن » اسم شرط جازم يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الشرطية « منا » جار ومجرور متعلق بقوله يقترب « ويخضع » الواو واو المعية ، ويخضع : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية لتنزيل الشرط منزلة الاستفهام ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الشرطية أيضاً « نؤوه » نؤو : فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن والهاء مفعول به « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « يخش » فعل مضارع معطوف على جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الشرطية أيضاً « ظلماً » مفعول به ليخش « ما » مصدرية ظرفية « أقام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ،وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان إليه ، والتقدير : مدة إقامته « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « هضما » معطوف على قوله « ظلما » .

الشاهد فيه : قوله « ويخضع » فإنه منصوب ، وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه .

ونظير هذا البيت قول زهير بن أبى سلمى ، وهو من شواهد سيبويه :

وَمَنْ لاَ يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فى مُسْتَوَى الأرضِ يَزْلَقِ

(١) « والشرط » مبتدأ « يغنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشرط ، والجملة من يغنى وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ =

يجوز حَذْفُ جواب الشرط ، والاستغناء [بالشرط] عنه ، وذلك عند ما يدلُّ دليلٌ على حَذْفِه ، نحو : « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ » فحذف جواب الشرط لدلالة « أنت ظالم » عليه ، والتقدير : « أنت ظالم ، إن فعلت فأنت ظالم » ، وهذا كثير فى لسانهم .

وأما عكسه — وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء — فقليلٌ ، ومنه قولُه :

٣٤٥ — فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

= « عن جواب » جار ومجرور متعلق بيغنى « قد » حرف تحقيق « علم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على جواب ، والجملة من علم ونائب فاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لجواب « والعكس » مبتدأ « قد » حرف تقليل « يأتى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة من يأتى وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية « المعنى » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره مابعده « فهم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المعنى ، والجملة لا محل لها تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف .

٣٤٥ — البيت لمحمد بن عبد الله الأنصارى المعروف بالأحوص ، من أبيات يقولها فى زوج أخت امرأته ، أو فى زوج امرأة كان يحبها — واسمه مطر — وقد تقدم بعض هذه الأبيات فى باب النداء مع الإشارة إلى حديثه ، فارجع إن شئت إلى باب النداء (ش ٣٠٧) .

اللغة : « بكفء » — بوزان قفل — أى نظير مكافىء « مفرق » بكسر الراء أو فتحها — وسط الرأس « الحسام » السيف .

الإعراب : « فطلقها » طلق : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وها : مفعول به « فلست » الفاء تعليلية ، ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « لها » جار ومجرور متعلق بقوله : « كفء » الآتى « بكفء » الباء زائدة ، كفء : خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة « وإلا » الواو عاطفة ، إن : شرطية أدغمت فى لا =

[أى : وإلاّ تطلقها يَعْلُ مفرقَكَ الْحُسام] .

* * *

وَاْحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ[1]

كلُّ واحدٍ من الشرط والقَسَمِ يَسْتَدْعِى جوابًا ، وجَوَابُ الشرطِ : إما مجزوم ، أو مقرون بالفاء ، وجوابُ القَسَمِ إن كان جملة فعلية مثبتة ، مُصَدَّرَة بمضارع — أُكِّد باللام والنون نحو : « والله لأضربَنَّ زيداً » وإن صُدِّرَت بماضٍ اقترن باللام وقد[2] ، نحو : « وَاللهِ لقد قَامَ زيدٌ » وإن كان جملة اسمية فبإنَّ واللام ، أو اللام وحدها ، أو بإنَّ

= النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، أى وإلا تطلقها « يعل » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو « مفرقك » مفرق : مفعول به ليعل ، ومفرق مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « الحسام » فاعل يعل .

الشاهد فيه : قوله « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط ولم يذكر فى الكلام إلا الجواب ، وقد ذكرنا تقديره فى إعراب البيت ، وذكره الشارح العلامة .

(١) « واحذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق باحذف ، ولدى مضاف و « اجتماع » مضاف إليه ، واجتماع مضاف و « شرط » مضاف إليه « وقسم » معطوف على شرط « جواب » مفعول به لاحذف ، وجواب مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أخرت » أخر : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بأخرت محذوف ، والتقدير : ما أخرته « فهو » الفاء للتعليل ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « ملتزم » خبر المبتدأ .

(٢) وربما حذفت اللام وقد جميعاً ، وذلك إن طالت جملة القسم ، وذلك نحو قوله تعالى : (قتل أصحاب الأخدود) فإن هذه الجملة جواب القسم الذى فى أول السورة ، وهو فعل ماض مثبت وليس معه لام ولا قد ، ثم إن الذى يقترن باللام وقد معاً هو الماضى المتصرف ، فأما الجامد فيقترن باللام وحدها ، نحو : « والله لعسى زيد أن يقوم ، والله لنعم الرجل زيد » .

وحدها ، نحو : « وَاللهِ إنّ زيداً لقائم » و « وَاللهِ لزَيْدٌ قائم » و « واللهِ إنَّ زيْدًا قَائِمٌ » وإنْ كان جملةفعلية منفية [فينفى] بما أو لا أو إنْ ، نحو : « واللهِ ما يقوم زيد ، ولا يقوم زيد ، وإنْ يَقُومُ زيد » والاِسمية كذلك[1].

فإذا اجتمع شرط وقسم حُذِفَ جوابُ المتأخِّرِ منهما لدلالة جواب الأول عليه ؛ فتقول : « إنْ قَامَ زَيْدٌ وَاللهِ يَقُمْ عَمْرٌو » ؛ فتحذف جوابَ القسم لدلالة جواب الشرط عليه ، وتقول : « واللهِ إن يَقُمْ زيد ليَقُومَنّ عمرو » ؛ فتحذف جوابَ الشرط لدلالة جواب القسم عليه .

* * *

وَإنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ ، مُطْلَقاً ، بِلاَحَذَرْ[2]

أى : إذا اجتمع الشرطُ وَالقَسَمُ أجيبَ السابقُ منهما ، وَحُذِفَ جَوَابُ المتأخر ، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذُو خَبَرٍ ؛ فإن تقدم عليهما ذُو خَبَرٍ رُجِّحَ الشرطُ مطلقاً ، أى : سواء كان متقدماً أو متأخراً ؛ فَيُجَاب الشرط ويحذف جواب القسم ؛ فتقول : « زَيْدٌ إنْ قَامَ وَاللهِ أُكْرِمْهُ » و « زَيْدٌ وَاللهِ إنْ قَامَ أُكْرِمْهُ » .

* * *

(١) هذا كله فى القسم غير الاستعطاق ، أما القسم المقصود به الاستعطاف فإنه يجاب بجملة إنشائية ، نحو قول المجنون

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إلَيْكَ لَيْلَى قُبَيْلَ الصُّبْحِ أوْ قَبَّلْتَ فَاهَا

(٢) « إن » شرطية « تواليا » توالى : فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعله « وقبل » الواو واو الحال ، قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذو » مبتدأ مؤخر، وذو مضاف و « خبر » مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من ألف الاثنين فى « تواليا » السابق « فالشرط » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، الشرط : مفعول تقدم على عامله — وهو قوله « رجح » الآتى — « رجح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « مطلقاً » حال من الشرط « بلا حذر » جار ومجرور متعلق برجح .

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلاَ ذِى خَبَرٍ مُقَدَّمِ(١)

أى : وقد جاء قليلا ترجيحُ الشرطِ على القَسَمِ عند اجتماعهما وتقدُّمِ القَسَمِ ، وإن لم يتقدم ذو خبر ، ومنه قولُه:

٣٤٦ — لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ
لاَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

---

(١) « وربما » رب : حرف تقليل ، وما : كافة « رجح » فعل ماض مبنى للمجهول « بعد » ظرف متعلق برجح ، وبعد مضاف و « قسم » مضاف إليه « شرط » نائب فاعل رجح ، و « بلاذى » جار ومجرور متعلق برجح ، وذى مضاف ، و « خبر » مضاف إليه « مقدم » نعت لذى خبر .

٣٤٦ — البيت للأعشى : ميمون بن قيس ، من قصيدة له مشهورة ، معدوده — عند جماعة من الرواة — فى المعلقات ، مطلعها :

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟
غَرَّاءُ فَرْعَاءُ مَصْقُولٌ عَوَارِضُهَا تَمْشِي الهُوَيْنَا كَمَا يَمْشِي الْوَجِي الْوَحِلُ
كَأَنَّ مِشْيَتَهَا مِنْ بَيْتِ جَارَتِهَا مَرُّ السَّحَابَةِ لاَ رَيْثٌ وَلاَ عَجَلُ

اللغة : « منيت » ابتليت ، والخطاب ليزيد بن مسهر الشيبانى « عن غب » عن — هنا — تؤدى المعنى الذى تؤديه بعد ، وغب كذا — بكسر الغين — أى : عقبه ، ويروى « . . . عن جد » والجد — بكسر الجيم — المجاهدة ، أى الشدة « لا تلفنا » لا تجدنا « ننتفل » نتملص ونتخلص .

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، أى : والله لئن — إن : شرطية « منيت » منى : فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، وتاء المخاطب نائب فاعل « بنا » جار ومجرور متعلق بمنيت « عن غب » جار ومجرور متعلق بمنيت أيضاً ، وغب مضاف و « معركة » مضاف إليه « لا » نافية « تلفنا » تلف : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونا : مفعول أول « عن دماء » جار ومجرور متعلق بقوله « ننتفل » الآتى ، ودماء مضاف ، « القوم » =

فَلَامُ « لئن » مُوَطِّئَة لقسمٍ محذوفٍ — والتقدير : والله لَـئِنْ — و « إنْ » : شَرْطٌ ، وجوابُه « لا تُلفِنَا » وهو مجزوم بحذف الياء ، ولم يُجَبِ القَسَمُ ، بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه ، ولو جاء على الكثير — وهو إجابة القسم لتقدُّمِهِ — لقيل : لا تُلفِينَا ؛ بإثبات الياء ؛ لأنه مرفوع.

* * *

ـــــــــــــــــــــــ

= مضاف إليه « ننتقل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والجملة من ننتقل وفاعله المستتر فيه فى محل نصب مفعول ثان لتلفى .

الشاهد فيه : « قوله لاتلفنا » حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه . وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه ، ولو أنه أوقعه جواباً للقسم لجاء به مرفوعاً ، لا مجزوماً ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة .

فصل لو

« لَوْ » حَرْفُ شَرْطٍ ، فِي مُضِيٍّ ، وَيَقِلْ
إيلاَؤُهَا مُسْتَقْبَلاً ، لَكِنْ قُبِلْ[1]

لو تستعمل استعمالين :

أحدها : أن تكون مَصْدَرِيَّة ، وعلامتها صحة وقوع « أنْ » مَوْقِعَهَا ، نحو : « وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ » أى : قيامَهُ ، وقد سبق ذِكْرُهَا فى باب الموصول[2] .

الثانى : أن تكون شرطية ، ولا يليها — غالباً — إلا ماضٍ معنى ، ولهذا قال : « لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ » وذلك نحو قولك : « لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقُمْتُ » وَفَسَّرَهَا سيبويه بأنها حَرْفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره ، وفَسَّرَهَا غيره بأنها حرف امتناع لامتناع ، وهذه العبارة الأخيرة هى المشهورة ، والأولى الأصَحُّ ، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى ، وإليه أشار بقوله : « ويقل إيلاؤها مستقبلا » ومنه قولُه تعالى : (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ) وقوله :

---

(١) « لو » قصد لفظه : مبتدأ « حرف » خبر المبتدأ ، وحرف مضاف ، و « شرط » مضاف إليه « فى مضى » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لشرط « ويقل » فعل مضارع « إيلاؤها » إيلاء : فاعل يقل ، وإيلاء مضاف ، وها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « مستقبلا » مفعول ثان للمصدر « لكن » حرف استدراك « قبل » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلائها المستقبل هو نائب الفاعل .

(٢) قد أنكر جماعة من النحاة مجىء لو مصدرية ، وقد ذكرنا ذلك مفصلا فى ص ٥١ الآتية .

٣٤٧ — وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ، أَوْزَقَا إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

* * *

---

٣٤٧ — البيتان لتوبة بن الحمير — بضم الحاء المهملة ، وفتح الميم ، وتشديد الياء المثناة .

اللغة : « جندل » بفتحتين بينهما سكون — أى حجر « صفائح » هى الحجارة العراض التى تكون على القبور « البشاشة » طلاقة الوجه « زقا » صاح « الصدى » ذكر البوم ، أو هو ما تسمعه فى الجبال كترديد لصوتك .

المعنى : يريد أن ليلى لو سلمت عليه بعد موته ، وقد حجبته عنها الجنادل والأحجار العريضة ، لسلم عليها وأجابها تسليم ذوى البشاشة ، أو لناب عنه فى تحيتها صدى يصيح من جانب القبر .

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع « أن » حرف توكيد ونصب « ليلى » اسم أن « الأخيلية » نعت لليلى « سلمت » سلم : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ليلى ، والجملة فى محل رفع خبر أن و « أن » ومعمولها فى تأويل مصدر إما فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : ولو ثبت تسليم ليلى ، وإما مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولو تسليم ليلى حاصل ، مثلا ، وقد بين الشارح هذا الخلاف قريباً (ص ٤٩) وعلى أية حال فهذه الجملة هى جملة الشرط « على » جار ومجرور متعلق بسلمت « ودونى » الواو واو الحال ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « جندل » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « لسلمت » اللام هى التى تقع فى جواب لو ، وسلم : فعل ماض ، والتاء ضمير المتكلم فاعل « تسليم » منصوب على المفعولية المطلقة ، وتسليم مضاف و « البشاشة » مضاف إليه ، « أو » عاطفة « زقا » فعل ماض ، معطوف على « سلمت » الماضى « إليها » جار ومجرور متعلق بزقا « صدى » فاعل زقا « من جانب » جار ومجرور متعلق بقوله « صائح » الآتى ، وجانب مضاف ، و « القبر » مضاف إليه « صائح » نعت لصدى .

الشاهد فيه : وقوع الفعل المستقبل فى معناه بعد لو ، وهذا قليل .

وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ ... لَـٰكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ[(١)]

يعنى أن « لو » الشرطيَّةَ تختصُّ بالفعل؛ فلا تدخل على الاسم ، كما أنَّ « إنْ » الشرطية كذلك ، لكن تدخل « لَوْ » على « أَنَّ » واسمها وخبرها ، نحو : « لَوْ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ لَقُمْتُ » . واختلف فيها ، والحالَةُ هذه ؛ فقيل : هى باقية على اختصاصِهَا ، و « أَنَّ » وما دخلت عليه فى موضع رفع فاعلٌ بفعل محذوف ، والتقدير « لو ثبتَ أن زيداً قائم لقمت » [أى : لو ثبتَ قيامُ زَيدٍ] ، وقيل : زالَتْ عن الاختصاص ، و « أنَّ » وما دخلت عليه فى موضع رفعٍ مبتـدأ ، والخبرُ محذوفٌ ، والتقدير « لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ثَابِتٌ لَقُمْتُ » أى : لَوْ قِيَامُ زَيْدٍ ثَابِتٌ ، وهذا مذهب سيبويه .

* * *

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا ... إِلَى الْمُضِيِّ ، نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى[(٢)]

---

(١) « وهى » ضمير منفصل مبتدأ « فى الاختصاص » جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الخبر الآتى « بالفعل » جار ومجرور متعلق بالاختصاص « كإن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « لكن » حرف استدراك ونصب « لو » قصد لفظه : اسم لكن « أن » قصد لفظه أيضاً : مبتدأ « بها » جار ومجرور متعلق بقوله « تقترن » الآتى « قد » حرف تقليل « تقترن » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى « أن » ، والجملة من الفعل الذى هو تقترن وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو أن ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر لكن .

(٢) « وإن » شرطية « مضارع » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « تلاها » تلا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع ، وها مفعول ، والجملة من تلا وفاعله لا محل لها مفسرة « صرفا » صرف : فعل ماض مبنى للمجهول ، وهو جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « مضارع » =

قد سَبَقَ أن « لو » هذه لا يليها — فى الغالب — إلا ما كان ماضياً فى المعنى ، وذَكَرَ هنا أنه إن وقع بعدها مضارعٌ فإنها تَقْلِبُ معناه إلى المضىِّ ، كقوله :

٣٤٨ — رُهْبَانُ مَدْيَنَ وَالَّذِينَ عَهِدْتُهُمْ يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ الْعَذَابِ قُعُودَا

= السابق ، والألف للاطلاق « إلى المضى » جار ومجرور متعلق بصرف « نحو » خبر مبتدأ محذوف — أى وذلك نحو — « لو » حرف شرط غير جازم « يفى » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «كفى» جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه فى محل جر بإضافة « نحو » إليه على تقدير مضاف ، أى : نحو قولك لو يفى كفى .

٣٤٨ — البيتان لكثير عزة ، يتحدث فيهما عن تأثير عزة عليه ومنشئه .

اللغة : « رهبان » جمع راهب ، وهو عابد النصارى « مدين » قرية بساحل الطور « قعوداً » جمع قاعد ، مأخوذ من قعد للأمر ، أى اهتم له واجتهد فيه .

الإعراب : «رهبان» مبتدأ ، ورهبان مضاف و «مدين» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث « والذين » اسم موصول معطوف على رهبان « عهدتهم » ، عهد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وضمير جماعة الغائبين العائد على الذين مفعول به لعهد ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذين «يبكون» فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعله ، والنون علامة الرفع ، والجملة فى محل نصب حال من المفعول فى عهدتهم «من حذر» جار ومجرور متعلق بقوله «يبكون» السابق ، وحذر مضاف و «العذاب» مضاف إليه «قعودا» منصوب على الحال : إما من المفعول فى عهدتهم كجملة يبكون فتكون الحال مترادفة ، وإما من الفاعل فى يبكون فتكون الحال متداخلة « لو » حرف امتناع لامتناع « يسمعون » فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعل ، والنون علامة الرفع ، والجملة شرط لو لا محل لها من الإعراب « كما » الكاف جارة ، ما : مصدرية « سمعت » فعل وفاعل ، و « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف ، أى : سماعا مثل سماعى « كلامها » كلامها تنازعه الفعلان قبله ، وكل منهما يطلبه مفعولا ، وكلام مضاف ، وها : مضاف إليه «خروا» خر : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة جواب لو لا محل لها من الإعراب ، وجملتا =

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعاً وَسُجُودَا

أى : لو سمعوا .

ولا بُدَّ لِلَوْ هذه من جواب ، وجوابُهَا : إما فعلٌ ماضٍ ، أو مضارعٌ منفى بلم .

وإذا كان جوابها مُثْبَتاً ، فالأكثرُ اقترانُه باللام ، نحو : « لو قام زيد لقام عمرو » ويجوز حَذْفُهَا ؛ فتقول : « لو قام زيد قام عمرو » .

وإن كان منفياً بلم لم تصحبها اللام ؛ فتقول : « لو قام زيد لم يقم عمرو » .

وإن نفى بما فالأكثر تَجَرُّدُهُ من اللام ، نحو : « لو قام زيد ما قام عمرو » ، ويجوز اقترانُه بها ، نحو : « لو قام زيد لما قام عمرو »[1] .

* * *

= الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو رهبان مدين « لعزة » جار ومجرور متعلق بقوله « خروا » السابق « ركعا » حال من الواو فى خروا « وسجودا » معطوف على قوله ركعا .

الشاهد فيه : قوله « لو يسمعون » حيث وقع الفعل المضارع بعد « لو » فصرفت معناه إلى المضى ؛ فهو فى معنى قولك « لو سمعوا » .

(١) اعلم أن كثيراً من النحاة ينكرون « لو » المصدرية ، ويقولون لا تكون لو إلا شرطية ، فإن ذكر جوابها فالأمر ظاهر ، وإن لم يذكر جوابها — كما فى الأمثلة التى تدعى فيها المصدرية — فالجواب محذوف ، والذين أثبتوها قالوا : إنها توافق أن المصدرية فى المعنى ، وفى سبك الفعل بعدها بمصدر ، وفى بقاء الماضى على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال ، وتفارقها فى العمل ، فإن لو لا تنصب ، ولا بد لهما من أن يطلبهما عامل ، فيكون كل منهما مع مدخوله فاعلا نحو : « يعجبنى أن تقوم ، وما كان ضرك لو مننت » ومفعولا به ، نحو : « أحب أن تقوم ، ويود أحدهم لو يعمر » وخبر مبتدأ نحو : « الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه » ونحو قول الأعشى :

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْماً جُلُّ أَمْرِهِمُ مِنَ التَّأَنِّى وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وتقع « أن » مع مدخولها مبتدأ نحو : « وأن تصوموا خير لكم » .

أَمَّا ، وَلَوْلاَ ، وَلَوْمَا

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَىْءٍ ، وَفَا — لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا — أُلِفَا(١)

أَمّا : حرفُ تفصيلٍ ، وهى قائمة مَقامَ [أداةِ] الشرطِ ، وفعلِ الشرطِ ؛ ولهذا فَسَّرَهَا سيبويه بمهما يَكُ من شىء ، والمذكور بعدها جوابُ الشرطِ ؛ فلذلك لزمته الفاء ، نحو : « أَمّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ » والأَصْلُ « مهما يَكُ من شىء فزيدٌ منطلقٌ » فأُنِيبَتْ « أما » مُنابَ « مهما يَكُ من شىء » ؛ فصار « أما فزيدٌ منطلقٌ » ثم أخرت الفاء إلى الخبر ، فصار « أما زيد فمنطلق » ؛ ولهذا قال : « وَفَا لتلو تلوها وُجُوبًا أُلِفَا » .

* * *

وَحَذْفُ ذِى الْفَا قَلَّ فِى نَثْرٍ ، إِذَا — لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا(٢)

---

(١) « أما » قصد لفظه : مبتدأ « كمهما يك من شىء » المقصود حكاية هذه الجملة التى بعد الكاف الجارة أيضاً ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وفا » قصر للضرورة : مبتدأ « لتلو » جار ومجرور متعلق بقوله « ألفا » الآتى فى آخر البيت ، وتلو مضاف وتلو من « تلوها » مضاف إليه ، وتلو مضاف وها : مضاف إليه « وجوباً » حال من الضمير المستتر فى قوله « ألفا » الآتى « ألفا » ألف : فعل ماض مبنى للمجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فا الواقع مبتدأ ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف و « ذى» اسم إشارة مضاف إليه « الفا » قصر للضرورة : بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « قل » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من قل وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « فى نثر » جار ومجرور متعلق بقوله « قل» السابق « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية جازمة « يك » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « قول» اسم يك « معها» مع : ظرف متعلق بقوله « نبذ» الآتى ، ومع مضاف =

[قد] سَبَقَ أنَّ هـذه الفاء ملتَزَمَةُ الذِّكْرِ ، وقد جاء حَذْفُهَا فى الشعر كقوله :

٣٤٩ — فَأَمَّا الْقِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ
وَلٰكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

= وما مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « نبذا » نبذ : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قول ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل نصب خبر يك ، وجملة يك واسمه وخبره فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى جملة الشرط ، والجواب محذوف يدل سابق الكلام عليه ، والتقدير : إذا لم يك قول لحذف الفاء قليل .

٣٤٩ — هذا البيت مما هجى به بنوأسد بن أبى العيص قديماً — وهو من كلام الحارث ابن خالد المخزومى . وقبله :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشاً بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمُ قُمُدُّونَ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ

اللغة : « قمدون » جمع قمد ، وهو — بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة عتل — الطويل ، وقيل : الطويل العنق الضخمه « سودان » أراد به الأشراف ، وقيل : هو جمع سود ، وهو جمع أسود ، وهو أفعل تفضيل من السيادة « عراض » جمع عرض — بضم العين وسكون الراء المهملة وآخره ضاد معجمة — بمعنى الناحية « المواكب » الجماعة ركباناً أو مشاة ، وقيل : ركاب الإبل للزينة خاصة .

الإعراب : « أما » حرف يتضمن معنى الشرط والتفصيل « القتال » مبتدأ « لا » نافية للجنس « قتال » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « لديكم » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا . ولدى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه . والجملة من لا واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط بين جملة المبتدأ والخبر هو العموم الذى فى اسم لا. كذا قيل ، ورده الجمهور . واستظهر جماعة منهم أن الرابط هنا إعادة المبتدأ بلفظه فهو كقوله تعالى : (الحاقة ما الحاقة) (القارعة ما القارعة) (وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة) « ولكن » حرف استدراك ونصب ، واسمه محذوف ، أى : ولكنكم « سيراً » مفعول مطلق لفعل محذوف : أى تسيرون سيرا ، وجملة هذا الفعل المحذوف مع فاعله فى محل =

أى : فلا قتال ، وحُذِفَتْ فى النثر أيضاً : بكثرة ، وبقلة ؛ فالكثرة عند حَذْفِ القول معها ، كقوله عز وجل : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ؟) أى فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم ، والقليل : ما كان بخلافه ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « أما بعدُ ما بَالُ رِجالٍ يشترطون شروطاً ليست فى كتاب الله »[1] هكذا وقع فى صحيح البخارى « ما بال » بحذف الفاء ، والأصْلُ : أما بعد فما بالُ رجالٍ ، فحذفت الفاء .

* * *

= رفع خبر لكن ، ويجوز أن يكون قوله « سيرا » هو اسم لكن ، وخبره محذوف ، والتقدير : ولكن لكم سيرا — إلخ « فى عراض » جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف على الأول ، وبقوله سيرا على الثانى ، وعراض مضاف و « المواكب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لاقتال لديكم » حيث حذف الفاء من جواب أما ، مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف ، وذلك للضرورة ، ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لاَ صُدُورَ لِجَعْفَرٍ وَلٰكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً صَرِيرُهَا

لحذف الفاء من « لا صدور لجعفر » وليس على تقدير القول ، وقوله « ولكن أعجازاً » تقديره « ولكن لهم أعجازاً » نظير ما ذكرناه فى قول الحارث « ولكن سيرا » فى أحد الوجهين .

(١) يمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول ، فتكون من النوع الذى يكثر فيه حذف الفاء كالآية ، والتقدير : أما بعد فأقول : ما بال رجال ، وقد روى أن السيدة عائشة — رضى الله تعالى عنها ! — قالت « أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحداً » فهذا على حذف الفاء ، وليس على تقدير قول قطعاً ، لأنه إخبار عن شىء مضى .

لَوْلا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الِابْتِدَا
إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا[1]

للولا ولوما استعمالان :

أحدهما : أن يكونا دالين على امتناع الشيء لوجود غيره ، وهو المراد بقوله : « إذا امتناعاً بوجود عَقَدَا » ، ويلزمان حينئذ الابتداء ؛ فلا يدخلان إلا على المبتدأ ، ويكون الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً ، ولا بُدَّ لهما من جواب[2] ، فإن كان مُثبتاً قُرِنَ باللام ، غالباً ، وإن كان منفياً بما تجرَّد عنها[3] غالباً ، وإن كان منفياً بلم لم يقترن بها ، نحو : « لولا زَيْدٌ لأكرمتك ، ولوما زيد لأكرمتك ، ولوما زيد ما جاء عمرو ، ولوما زيد لم يجيء عمرو » ؛ فزيد — في

(١) « لولا » قصد لفظه : مبتدأ « ولوما » معطوف على لولا « يلزمان » فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعل ، والنون علامة الرفع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « الابتدا » مفعول به ليلزمان « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « امتناعا » مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله « عقدا » الآتي « بوجود » جار ومجرور متعلق بعقد الآتي أيضاً « عقدا » عقد : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها .

(٢) قد يحذف جواب لولا لدليل يدل عليه ، نحو قوله تعالى : (ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم) التقدير : لولا فضله عليكم لهلكتم .

(٣) ومن غير الغالب قد يخلو الجواب المثبت من اللام ، وذلك نحو قول الشاعر :

لَوْلاَ زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُعْتَذِراً وَلَمْ أَكُنْ جَانِحاً لِلسِّلْمِ إنْ جَنَحُوا

وقد يقترن الجواب المنفي بما باللام نحو قول الشاعر :

لَوْلاَ رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَا أَبْقَتْ نَوَاهُمْ لَنَا رُوحاً وَلاَ جَسَدَا

هذه المُثُل ونَحْوِها — مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، والتقدير : لولا زيد موجود ؛ وقد سَبَقَ ذكر هذه المسألة فى باب الابتداء .

* * *

وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ ، وَهَلاَّ ، أَلاَّ ، أَلاَ ، وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلاَ(١)

أشار فى هـذا البيت إلى الاستعمال الثانى للولا ولوما ، وهـو الدلالة على التحضيض ؛ ويختصان حينئذٍ بالفعل ، نحو : « لَوْلاَ ضَرَبْتَ زَيْداً ، وَلَوْمَا قَتَلْتَ بَكْراً » فإن قصدت بهمـا التوبيخَ كان الفعلُ ماضياً ، وإن قَصَدْتَ بهمـا الحثَّ على الفعل كان مستقبلا بمنزلة فعل الأمر ، كقوله تعالى : (فَلَوْلاَ نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا) أى : لينفرَ

وبقيةُ أدواتِ التحضيض حكمها كذلك ، فتقول : « هَلاَّ ضَرَبْتَ زيداً ، وَأَلاَ فَعَلْتَ كذا » وَأَلاَ مخففة كألاّ مشددة .

* * *

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ(٢)

---

(١) « وبهما » الواو عاطفة أو للاستئناف ، بهما : جار ومجرور متعلق بقوله : « مز » الآتى « التحضيض » مفعول به لمز تقدم عليه « مز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وهلا » معطوف على الضمير المجرور محلا بالباء فى قوله بهما « ألا ، ألا » معطوفان أيضاً على الضمير المجرور محلا بالباء ، بعاطف مقدر «وأولينها» أول : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وها : مفعول أول « الفعلا » مفعول ثان .

(٢) « وقد » حرف تقليل « يليها » يلى : فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وها : مفعول به ليلى « اسم » فاعل يلى « بفعل » جار ومجرور متعلق =

قد سَبَقَ أن أدوات التحضيض تختصُّ بالفعل ، فلا تدخل على الاسم ، وذكر فى هذا البيت أنه قد يقع الاسمُ بعدها ، ويكون مَعْمُولا لفعل مُضْمَرٍ ، أو لفعل مُؤَخَّرٍ عن الاسم ؛ فالأول كقوله :

٣٥٠ — * هَلاَّ التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ *

= بقوله « علق » الآتى « مضمر » نعت لفعل « علق » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة فى محل رفع نعت لاسم « أو » عاطفة « بظاهر » معطوف على قوله « بفعل » السابق مع ملاحظة منعوت محذوف، أى أو بفعل ظاهر — إلخ « مؤخر » نعت لظاهر .

٣٥٠ — هذا عجز بيت لا يعرف قائله ، وصدره :

* أَلآنَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونَنِي *

اللغة : « لجاجتى » بفتح اللام — مصدر لجج فى الأمر — من باب تعب — إذا لازمه ، وواظب عليه ، وداوم على فعله « تلحوننى » تلوموننى « صحاح » جمع صحيح : أى والقلوب خالية من الغضب والحقد والضغينة .

المعنى : يقول : أبعد لجاجتى وغضبي وامتلاء قلوبنا بالغل والحقد تلوموننى وتعذلوننى، وتتقدمون إلى بطلب الصلح وغفران ما قدمتم من الإساءة . وهلا كان ذلك منكم قبل أن تمتلىء القلوب إحنة ، وتحمل الضغينة عليكم بسبب سوء عملكم .

الإعراب : « الآن » الهمزة للانكار ، والآن : ظرف زمان متعلق بقوله : « تلحوننى » الآتى « بعد » ظرف زمان بدل من الظرف السابق ، وبعد مضاف ولجاجة من « لجاجتى » مضاف إليه ، ولجاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « تلحوننى » تلحو : فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعل ، والنون علامة الرفع ، والنون الثانية للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « هلا » أداة تحضيض « التقدم » فاعل بفعل محذوف : أى هلا حصل التقدم « والقلوب » الواو للحال ، القلوب : مبتدأ « صحاح » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « هلا التقدم » حيث ولى أداة التحضيض اسم مرفوع ، فيجعل هنا فاعلا لفعل محذوف ؛ لأن أدوات التحضيض مخصوصة بالدخول على الأفعال ، وهذا =

فـ « التقدمُ » مرفوعٌ بفعل محذوف ، وتقديره : هَلاَّ وُجِدَ التقدُّمُ ، ومثله قولُه :

٣٥١ — تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَى ، لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

= الفعل ليس فى الكلام فعل آخر يدل عليه كما فى نحو زيداً أكرمته » .

ونظير هذا البيت قول الشاعر :

أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

فإن « رجلا » منصوب بفعل محذوف — وذلك فى بعض تخريجاته — وهذا الفعل المحذوف ليس فى الكلام فعل يفسره ، وتقدير الكلام : ألا تعرفوننى رجلا ، أو نحو ذلك .

٣٥١ — البيت لجرير ، من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق .

اللغة . « تعدون » قد اختلف العلماء فى هذا الفعل ، هل يتعدى إلى مفعول واحد فقط أو يجوز أن يتعدى إلى مفعولين ؟ فأجاز قوم تعديته إلى مفعولين ، ومنع ذلك آخرون ، والبيت بظاهره شاهد للجواز « عقر » مصدر قولك عقر الناقة ، أى : ضرب قوائمها بالسيف « النيب » جمع ناب ، وهى الناقة المسنة « مجدكم » عزكم وشرفكم «ضوطرى» هو الرجل الضخم اللئيم الذى لا غناء عنده ، والضوطرى أيضاً : المرأة الحمقاء « الكمى » الشجاع المتكمى فى سلاحه . أى المستتر فيه « المقنعا » بصيغة اسم المفعول — الذى على رأسه البيضة والمغفر .

المعنى : يقول : إنكم تعدون ضرب قوائم الإبل المسنة التى لا ينتفع بها ولا يرجى نسلها — بالسيف ، أفضل عزكم وشرفكم ، هلا تعدون قتل الفرسان أفضل مجدكم ! ؟

الإعراب : « تعدون » تعد : فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعل ، والنون علامة الرفع « عقر » مفعول أول ، وعقر مضاف و « النيب » مضاف إليه « أفضل » مفعول ثان ، وأفضل مضاف ومجد من « مجدكم » مضاف إليه ، ومجد مضاف ، وكاف المخاطب مضاف إليه « بنى » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « ضوطرى » مضاف إليه « لولا » أداة تحضيض « الكمى » مفعول =

فـ « الكَمِيّ » : مفعولٌ بفعل محذوف ، والتقدير : لولا تعدون الكَمِيّ المقَنَّعَ ،
والثانى كقولك : لولا زيداً ضربْتَ ، فـ « زيداً » مفعول « ضربت » .

* * *

= أول لفعل محذوف يدل عليه ما قبله على تقدير مضاف ، أى : لولا تعدون قتل الكمى « المقنعا » صفة للكمى ، والمفعول الثانى محذوف ، يدل عليه الكلام السابق ، والتقدير : لولا تعدون قتل الكمى المقنع أفضل مجدكم .

الشاهد فيه : قوله « لولا الكمى المقنعا » حيث ولى أداة التحضيض اسم منصوب ؛ فجعل منصوباً بفعل محذوف ؛ لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال .

ونحب أن ننبهك إلى أن العامل فى الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض على ثلاثة أقسام تفصيلا .

أولها : أن يكون هذا الفعل العامل فى ذلك الاسم متأخراً عن الاسم نحو « هلا زيداً ضربت » .

وثانيها : أن يكون هذا العامل محذوفاً مفسراً بفعل آخر مذكور بعد الاسم ، نحو « ألا خالداً أكرمته » تقدير هذا الكلام . ألا أكرمت خالداً أكرمته .

وثالثها : أن يكون هذا الفعل العامل محذوفاً ، وليس فى اللفظ فعل آخر يدل عليه ، ولكن سياق الكلام ينبىء عنه ؛ فيمكنك أن تصيده منه ، وقد استشهدنا لهذا النوع فى شرح الشاهد رقم ٣٥٠ .

الإِخْبَارُ بِالَّذِي ، وَالألِفِ وَاللاَّمِ

مَا قِيلَ « أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي » خَبَرْ عَنِ الَّذِي مُبْتَـدَأً قَبْلُ اسْتَقَرْ[1]

وَمَا سِـوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّـكْمِلَهْ[2]

نَحْوُ : « الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ » ؛ فَذَا «ضَرَبْتُ زَيْداً» كَانَ ، فَادْرِ المَأْخَذَا[3]

---

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة للموصول « أخبر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « عنه ، بالذى » جاران ومجروران يتعلقان بأخبر ، وجملة « أخبر » وما تعلق به مقول القول « خبر » خبر المبتدأ « عن الذى » جار ومجرور متعلق بقوله « خبر » السابق « مبتدأ » حال من « الذى » السابق « قبل » ظرف متعلق بقوله « استقر » الآتى ، أو مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بمحذوف حال ثانية ، وجملة « استقر » مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المجرور محلا بعن .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « سواهما » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « فوسطه » الفاء زائدة ، ووسط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، ودخلت الفاء فى جملة الخبر لشبه الموصول الواقع مبتدأ بالشرط « صلة » حال من الهاء الواقعة مفعولا به فى قوله فوسطه « عائدها » عائد:مبتدأ ، وعائد مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الصلة مضاف إليه « خلف » خبر المبتدأ ، وخلف مضاف ، و « معطى » مضاف إليه ، ومعطى مضاف ، و « التكملة » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله .

(٣) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو « الذى » اسم موصول مبتدأ « ضربته » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « زيد » خبر الذى الواقع مبتدأ « فذا » الفاء للتفريع ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « ضربت زيداً » أصله فعل وفاعل ومفعول ، وقد قصد لفظه ، وهو خبر مقدم لكان « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ ، وجملة كان =

هذا الباب وَضَعَه النحويون لامتحان الطالب وَتَدْرِيبِهِ ، كما وضعوا باب التمرين فى التصريف لذلك .

فإذا قيل لك : أخبر عن اسم من الأسماء بـ « الذى » ؛ فظاهرُ هذا اللفظ أنك تجعل « الذى » خبراً عن ذلك الاسم ، لكن الأمر ليس كذلك ، بل المجعولُ خبراً هو ذلك الاسم ، والمخبر عنه إنما هو « الذى » كما سَتَعرفه ، فقيل : إن الباء فى «بالذى» بمعنى « عن » ، فكأنه قيل : أخبر عن الذى .

والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك ؛ فجىء بالذى ، وَاجْعَلْهُ مبتدأ ، واجعل ذلك الِاسْمَ خبراً عن الذى ، وَخُذِ الجملة التى كان فيها ذلك الاسم فَوَسِّطْهَا بين الذى وبين خبره ، وهو ذلك الاسْمُ ، واجعل الجملةَ صِلةَ الذى ، واجعل العائِدَ على الذى الموصول ضميراً ، تجعله عوضاً عن ذلك الاسم الذى صَيَّرته خبراً .

فإذا قيل لك : أخبِرْ عن « زيد » من قولك « ضَرَبْتُ زَيْداً » ؛ فتقول : الذى ضربته زيد ، فالذى : مبتدأ ، وزيد : خَبَرُه ، وضربته : صلة الذى ، والهاء فى «ضربته» خَلَفَ عن « زيد » الذى جعلته خبراً ، وهى عائدة على « الذى » .

* * *

وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ الْمُثْبَتِ[1]

= واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة « فادر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المأخذا » مفعول به لادر ، والألف للإطلاق .

(١) « وباللذين » الواو عاطفة أو للاستئناف . وباللذين جار ومجرور متعلق بقوله « أخبر » الآتى « والذين » والتى » معطوفان على « اللذين » السابق « أخبر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مراعياً » حال من فاعل « أخبر » وفى مراع ضمير مستتر هو فاعله « وفاق » مفعول به لقوله مراعياً . ووفاق مضاف . و « المثبت » مضاف إليه .

=

أى : إذا كان الاسمُ — الذى قيل لك أخبر عنه — مثنى فجىء بالموصول مثنى كَاللّذَيْنِ ، وإن كان مجموعاً فجىء به كذلك كَالذِينَ ، وإن كان مؤنثاً فجىء به كذلك كالتى .

والحاصلُ أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به ؛ لأنه خبر عنه ، ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه : إن مفرداً فمفرد ، وإن مثنى فمثنى ، وإن مجموعاً فمجموع ، وإن مذكراً فمذكر ، وإن مؤنثاً فمؤنث .

فإذا قيل لك : أخبر عن « الزَّيْدَيْنِ » من « ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ » قلت : « اللّذَان ضربتهما الزَّيْدَانِ » وإذا قيل : أخبر عن « الزَّيْدِينَ » من « ضَرَبْت الزَّيْدِينَ » قلت : « الَّذِينَ ضَرَبْتُهُمُ الزَّيْدُونَ » وإذا قيل : أخبر عن « هِنْدٍ » من « ضَرَبْتُ هِنْداً » قلت : « الَّتِي ضَرَبْتُهَا هِنْدٌ » .

* * *

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هٰهُنَا قَدْ حُتِمَا(١)

= هذا ، ومثل اللذين والذين والتى : اللتان فى المثنى المؤنث ، واللاتى واللائى فى الجمع المؤنث . والألى فى جمع الذكور ، وليس الحكم قاصراً على الأسماء الثلاثة التى ذكرها الناظم ، ولو أنه قال « وبفروع الذى نحو التى » لكان وافياً بالمقصود ، وتصحيح كلامه أنه على حذف الواو العاطفة والمعطوف بها ، وكأنه قد قال : وباللذين والذين والتى ونحوهن ، فافهم ذلك ، والله تعالى المسئول أن يرشدك .

(١) « قبول » مبتدأ ، وقبول مضاف و « تأخير » مضاف إليه « وتعريف » معطوف على تأخير « لما » جار ومجرور متعلق بقوله « حتما » الآتى « أخبر » فعل ماض مبنى للمجهول « عنه » جار ومجرور متعلق بأخبر على أنه نائب فاعل أخبر ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام « ههنا » ها : حرف تنبيه ، وهنا : ظرف متعلق بقوله « حتما » الآتى « قد » حرف تحقيق « حتما » حتم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « قبول تأخير وتعريف » والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل — الذى هو حتم — ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ،

كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيِّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا[١]

يُشْتَرَط فى الاسم الْمُخْبَرِ عنه بالذى شُرُوطٌ :

أحدها : أن يكون قابلا للتأخير ؛ فلا يخبر بالذى عَمَّا لَهُ صَدْرُ الكلامِ ، كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو : مَنْ ، وما .

الثانى : أن يكون قابلا للتعريف ؛ فلا يُخْبر عن الحال والتمييز .

الثالث : أن يكون صالحًا للاستغناء عنه بأجنبي ؛ فلا يُخْبر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً ، كالهاء فى « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » .

الرابع : أن يكون صالحًا للاستغناء عنه بِمُضْمَرٍ ؛ فلا يُخْبَرُ عن الموصوف دون صفته ، ولا عن المضاف دون المضاف إليه ؛ فلا تخبر عن «رجل» وَحْدَه ، من قولك « ضَرَبتُ رَجُلاً ظَرِيفاً» فلا تقول : الذى ضربته ظريفاً رجل ؛ لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميراً ، وحينئذ يلزم وصف الضمير ، والضمير لا يُوصَفُ ، ولا يُوصَفُ به ؛ فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك ؛ لانتفاء هذا المحذور ، كقوله : « الذى ضَرَبْتُهُ رَجُلٌ ظَرِيفٌ » .

وكذلك لا تخبر عن المضاف وَحْدَه ؛ فلا تخبر عن « غلام » وحْدَه من

---

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بقوله «شرط» الآتى «الغنى» مبتدأ «عنه، بأجنبي» جاران ومجروران متعلقان بقوله «الغنى» السابق «أو» عاطفة «بمضمر» معطوف على قوله «بأجنبي» السابق «شرط» خبر المبتدأ «فراع» الفاء حرف دال على التفريع ، راع : فعل أمر مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول:مفعول به لراع «رعوا» فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله لامحل لها صلة ما الواقعة مفعولا به ، والعائد ضمير منصوب برعوا محذوف، وتقدير الكلام : فراع ما رعوه .

« ضربت غلامَ زيدٍ » ؛ لأنك تضع مكانه ضميراً كما تقرر ، والضمير لا يُضَافُ ؛ فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك ؛ لانتفاء المانع ؛ فتقول : « الذى ضربته غُلاَمُ زيدٍ » .

* * *

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا[1]

إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ
كَصَوْغِ « وَاقٍ » مِنْ « وَقَى اللهُ الْبَطَلْ »[2]

يُخْبَر بـ « الذى » عن الاسم الواقع فى جملة اسمية أو فعلية ؛ فتقول فى الإخبار عن « زيد » من قولك « زيد قائم » : « الذى هو قائم زيد » ،

---

(١) « وأخبروا » فعل وفاعل « هنا » ظرف مكان متعلق بأخبروا « بأل ، عن بعض » جاران ومجروران متعلقان بأخبروا أيضاً ، وبعض مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « يكون » فعل مضارع ناقص « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « تقدما » الآتى « الفعل » اسم يكون « قد » حرف تحقيق « تقدما » تقدم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الفعل الواقع اسما ليكون ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل الذى هو تقدم وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر يكون ، وجملة يكون واسمه وخبره لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالإضافة .

(٢) « إن » شرطية « صح » فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط « صوغ » فاعل صح ، وصوغ مضاف ، و « صلة » مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق بصوغ « لأل » جار ومجرور متعلق بصلة « كصوغ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كصوغ ، وصوغ مضاف ، و « واق » مضاف إليه « من » حرف جر ، ومجروره محذوف ، أى : من قولك ، أو أن جملة « وقى الله » قصد لفظها ؛ فهى مجرورة تقديراً بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله صوغ .

وتقول فى الإخبار عن « زيد » من قولك « ضربت زيداً » : « الذى ضربته زيد » .

ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم ، إلا إذا كان واقعاً فى جُملة فِعْلية ، وكان ذلك الفعلُ مما يصح أن يُصاغ منه صلة الألف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول .

ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع فى جملة اسمية ، ولا عن الاسم الواقع فى جملة فعلية فعلُها غيرُ مُتَصَرِّفٍ : كالرجل من قولك « نِعْمَ الرجلُ » ؛ إذ لا يصح أن يستعمل من « نعم » صلة الألف واللام .

وتخبر عن الاسم الكريم من قولك : « وَقَى اللهُ البَطَلَ » فتقول : « الْوَاقِى الْبَطَلَ اللهُ » وتخبر أيضاً عن « البطل » ؛ فتقول : « الْوَاقِيهِ اللهُ البطلُ » .

* * *

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ... ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ[1]

الوصفُ الواقعُ صِلَةً لأل ، إن رفع ضميراً : فإما أن يكون عائداً على الألف

---

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بالسكون « ما » اسم موصول : اسم يكن « رفعت » رفع : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « صلة » فاعل رفعت ، وصلة مضاف و « أل » مضاف إليه ، والجملة من الفعل - الذى هو رفعت - وفاعله لا محل لها صلة الموصول « ضمير » خبر يكن ، وضمير مضاف وغير من « غيرها » مضاف إليه ، وغير مضاف وها مضاف إليه «أبين» فعل ماض مبنى للمجهول جواب الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة اسم يكن « وانفصل » الواو عاطفة ، انفصل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة أيضاً ، والفعل فى محل جزم معطوف على «أبين» الذى هو جواب الشرط .

واللام ، أو على غيرها ؛ فإن كان عائداً عليها استتر ، وإن كان عائداً على غيرها انفَصَلَ .

فإن قلت : « بَلّغْتُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إلى العَمْرِينَ رسالةً » فإن أخبرت عن التاء فى « بَلّغْتُ » قلت : « المبلغُ مِنَ الزيدَيْنِ إلى العمْرِينَ رسالةً أنا » ؛ ففى « المبلغ » ضميرٌ عائد على الألف واللام ؛ فيجب استتاره .

وإن أخبرت عن « الزيدَيْنِ » من المثال المذكور قلت : « المُبَلِّغُ أنا منهما إلى العَمْرِينَ رسالةً الزَّيْدَانِ » فـ « أنا » : مرفوع بـ « المبلغ » وليس عائداً على الألف واللام ؛ لأن المراد بالألف واللام هنا مُثَنًّى ، وهو المخبَرُ عنه ؛ فيجب إبراز الضمير .

وإن أخبرت عن « العَمْرِينَ » من المثال المذكور ، قلت : « المبلِّغُ أنا من الزَّيْدَيْنِ إليهم رِسَالَةً العَمْرُونَ » ؛ فيجب إبراز الضمير ، كما تقدم .

[وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن « رسالة » من المثال المذكور ؛ لأن المراد بالألف واللام هنا الرسالة ، والمراد بالضمير الذى ترفعه صِلَةُ [أل] المتكلِّمُ ؛ فتقول : « المبلغُهَا أنا من الزَّيْدَيْنِ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةٌ »] .

* * *

العَـــدَدُ

ثَلاَثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ[1]
فِي الضِّدِّ جَرِّدْ ، وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ[2]

تثبت التاء فى ثلاثة ، وأربعة ، وما بعدهما إلى عشرة[3] ، إن كان المَعْدُودُ بهما مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً ، ويُضاف إلى جَمْعٍ ، نحو : « عندى ثَلاَثَةُ رِجال ، وَأَرْبَعُ نِساء » وهكذا إلى عشرة .

---

(١) « ثلاثة » بالنصب : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله : « قل » الآتى المتضمن معنى اذكر ، أو بالرفع : مبتدأ ، وقصد لفظه « بالتاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ثلاثة « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو « ثلاثة » إذا رفعته بالابتداء ، والرابط ضمير منصوب محذوف والتقدير : ثلاثة قله « للعشره . فى عد » جاران ومجروران متعلقان بقوله « قل » السابق ، وعد مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « آحاده » آحاد : مبتدأ ، وآحاد مضاف والهاء مضاف إليه « مذكره » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا بالإضافة .

(٢) « فى الضد » جار ومجرور متعلق بقوله « جرد » الآتى « جرد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « والمميز » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله « اجرر » الآتى « اجرر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « جمعاً » حال من المميز « بلفظ » جار ومجرور متعلق بقوله : « جمعاً » السابق ، ولفظ مضاف ، و « قلة » مضاف إليه « فى الأكثر » جار ومجرور متعلق بقوله : « قلة » .

(٣) العشرة داخلة ، متى كانت مفردة ، كعشرة أيام ، وإنما كان شأن هذه الأعداد ما ذكر لأنها أسماء جموع مثل زمرة وفرقة وأمة ؛ فحقها أن تؤنث كهذه النظائر ؛ فأعطيت ما هو من حقها فى حال عد المذكر ؛ لكونه سابق الرتبة على المؤنث ، فلما أرادوا عد المؤنث لزمهم أن يفرقوا بينه وبين المذكر ؛ فلم يكن إلا حذف التاء .

وأشار بقوله : « جمعاً بلفظ قلة فى الأكثر » إلى أن المعدود بها إن كان له جَمْعُ قلة وكثرة لم يُضَفِ العَدَدُ فى الغالب إلا إلى جمع القلة ؛ فتقول : « عندى ثَلاَثَةُ أَفْلُسٍ، وَثَلاَثُ أَنفُسٍ » ويقلُّ « عندى ثَلاَثَةُ فُلُوسٍ ، وثَلاَثُ نُفُوسٍ » .

ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ) ؛ فأضاف « ثلاثة » إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة ، وهو « أَقْرَاء »[1] .

فإن لم يكن للاسم إلا جَمْعُ كثرة لم يُضَفْ إلا إليه ، نحو : « ثَلاَثَةُ رِجَالٍ » .

* * *

وَمِائَةً وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ ... وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ[2]

قد سبق أن « ثلاثة » وما بعدها إلى « عشرة » لا تضاف إلا إلى جمع ، وذَكَرَ هنا أن « مائة » و « ألفاً » من الأعداد المضافة ، وأنهما لا يضافان إلا إلى مفرد ،

---

(١) الأصل فى جمع قرء — بفتح القاف وسكون الراء — أن يكون على أفعل ، نظير فلس وأفلس ، والمستعمل من جمع هذا اللفظ — وهو أقراء — شاذ بالنسبة إليه ، وإذا كان جمع القلة شاذاً ، أو قليل الاستعمال ، فهو بمثابة غير الموجود ، وهذا هو سر استعمال جمع الكثرة فى الآية الكريمة .

(٢) « ومائة » مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله : « أضف » الآتى « والألف » معطوف على مائة « للفرد » جار ومجرور متعلق بقوله أضف الآتى « أضف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ومائة » مبتدأ « بالجمع » جار ومجرور متعلق بقوله « ردف » الآتى « نزرا » حال من الضمير المستتر فى قوله ردف « ردف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « مائة » الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل — الذى هو ردف — ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

نحو : « عندى مائَةُ رَجُلٍ ، وألفُ درهمٍ » ووَرَدَ إضافة « مائة » إلى جَمْع قليلاً ، ومنه قراءة حمزةوالـكسائى : (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ) بإضافة مائة إلى سنين(١) .

والحاصِلُ : أن العدد المُضَافَ على قسمين :

أحدها : مالا يضاف إلا إلى جَمْع ، وهو : ثلاثة إلى عشرة .

والثانى : مالا يضاف إلا إلى مفرد ، وهو : مائة ، وألف ، وتثنيتهما ، نحو : « مِائَتَا درهمٍ ، وَألفَا دِرْهَمٍ » وأما إضَافَةُ « مائةٍ » إلى جمعٍ فقليلٌ .

* * *

وَأَحَدَ اذْكُرْ ، وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ مُرَكَّباً قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ(٢)
وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إحْدَى عَشْرَهْ وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ(٣)

---

(١) قرىء فى هذه الآية الكريمة بإضافة مائة إلى سنين ؛ فسنين : تمييز ، وفى ذلك شذوذ عن القياس من جهة واحدة ، وسهله شبه المائة بالعشر ، فى أن كل واحد منهما عشرة من آحاد الذى قبله فى المرتبة ؛ فالعشرة والمـائة كل واحد منهما عشرة من آحاد المرتبة التى قبله ، وقرىء بتنوين مائة فيجب أن يكون سنين بدلا من ثلثمائة أو بياناً له ، ولا يجوز جعله تمييزاً ؛ لأنك لو جعلته تمييزاً لاقتضى أن يكون كل واحد من الثلثمائة سنين ، فتكون مدة لبثهم تسعمائة سنة على الأقل ، وليس ذلك بمراد قطعا .

(٢) « وأحد » مفعول مقدم على عامله وهو قوله اذكر « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وصلنه » الواو عاطفة ، وصل : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به لصل « بعشر » جار ومجرور متعلق بصل « مركباً » حال من الضمير المستتر فى قوله صله السابق « قاصد » حال ثانية ، وقاصد مضاف ، و « معدود » مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ذكر » صفة لمعدود .

(٣) « وقل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لدى » ظرف متعلق بقل ، ولدى مضاف و « التأنيث » مضاف إليه « إحدى عشرة » قصد =

وَمَعَ غَيْرِ أَحَـــدٍ وَإِحْدَى ... مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا(١)

وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَـــةٍ وَمَا ... بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا(٢)

لما فرغ من [ذِكْرِ] العدد المضاف ، ذَكَرَ العدد المركب ؛ فيركّبُ « عشرةٌ » مع ما دونها إلى واحد ، نحو : « أَحَدَ عَشَرَ ، وَاثْنَا عَشَرَ ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ — إلى تِسْعَةَ عَشَرَ » هذا للمذكر ، وتقول فى المؤنث : « إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ — إلى تِسْعَ عَشْرَةَ » فللمذكر : أَحَدٌ واثنا ، وللمؤنث إِحْدَى واثنتا .

= لفظه : مفعول به لقل ، والشين ، مبتدأ أول ، فيها ، عن تميم ، جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، كسرة ، مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(١) ، ومع ، ظرف متعلق بقوله ، افعل ، الآتى ، ومع مضاف و ، غير ، مضاف إليه ، وغير مضاف و ، أحد ، مضاف إليه ، وإحدى ، معطوف على أحد ، ما ، مفعول مقدم على عامله وهو قوله ، افعل ، الآتى ، معهما ، مع : ظرف متعلق بقوله ، فعلت ، الآتى ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه ، فعلت ، فعل وفاعل ، والجملة من هذا الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : افعل الذى فعلته ، فافعل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، قصدا ، حال من الضمير المستتر فى افعل على التأويل بمشتق هو اسم فاعل : أى قاصداً .

(٢) ، لثلاثة ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وتسعة ، معطوف على ثلاثة ، وما ، اسم موصول معطوف على ثلاثة أيضاً ، بينهما ، بين : ظرف متعلق بمحذوف صلة ، ما ، الموصولة ، وبين مضاف والضمير مضاف إليه ، إن ، شرطية ، ركبا ، ركب : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح فى محل جزم ، فعل الشرط ، وألف الاثنين نائب فاعله ، ما ، اسم موصول : مبتدأ مؤخر ، قدما ، قدم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول . وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها اعتراضية .

وأما « ثلاثة » وما بعدها إلى « تسعة » فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله ؛ فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً .

وأما « عشرة » — وهو الجزء الأخير — فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكراً ، وتثبت إن كان مؤنثاً ، على العكس من « ثلاثة » فما بعدها ؛ فتقول : « عِنْدِى ثَلاَثَةَ عَشَرَ رَجُــلاً ، وَثَلاَثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً » ، وكذلك حكم « عشرة » مع أحد وإحدى ، واثنين واثنتين ؛ فتقول : « أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً ، واثْنَا عَشَرَ رَجُلاً » بإسقاط التاء ، وتقول : « إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً » بإثبات التاء .

ويجوز فى شين « عشرة » مع المؤنث التسكينُ ، ويجوز أيضاً كَسْرُها ، وهى لغة تميم .

* * *

وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ ، وَعَشَرَا اثْنَيْ ، إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا[1]

وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ ، وَارْفَعْ بِالْأَلِفْ وَالْفَتْحُ فِي جُزْءَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ[2]

---

(١) « وأول » فعل أمر مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « عشرة » مفعول أول لأول « اثنتى » مفعول ثان « وعشرا » معطوف على المفعول الاول « اثنى » معطوف على المفعول الثانى ، ولاحظر فى العطف على معمولين لعامل واحد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أنثى » مفعول به لقوله تشا الآتى « تشا » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من تشا وفاعله المستتر فيه فى محل جر بإضافة إذا إليها « أو » عاطفة « ذكرا » معطوف على أنثى .

(٢) « واليا » قصر للضرورة : مبتدأ « لغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وغير مضاف و « الرفع » مضاف إليه « وارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالألف » جار ومجرور متعلق بقوله : « ارفع » =

قد سبق أنه يقال فى العدد المركب «عشر» فى التذكير، و «عشرة» فى التأنيث، وسبق أيضاً أنه يقال «أحَد» فى المذكر، و «إحْدَى» فى المؤنث، وأنه يقال «ثلاثة وأربعة — إلى تسعة» بالتاء للمذكر، وَسُقُوطِهَا للمؤنث.

وذكر هنا أنه يقال: «اثْنَا عشرَ» للمذكر، بلا تاء فى الصَّدْرِ وَالعَجُز، نحو: «عندى اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً» ويقال: «اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً» للمؤنث، بتاء فى الصَّدْرِ والعَجُز.

وَنَبَّهَ بقوله: «واليا لغير الرفع» على أن الأعداد المركبة كلها مبنية: صَدْرُهَا وَعَجُزُهَا، وتُبْنَى على الفتح، نحو: «أَحَدَ عَشَرَ» بفتح الجزءين، و «ثَلاَثَ عَشَرَةَ» بفتح الجزءين.

ويستثنى من ذلك «اثْنَا عَشَرَ، وَاثْنَتَا عَشَرَةَ»؛ فإن صَدْرَهَا يعرب بالألف[1] رفعاً، وبالياء نصباً وجرًّا، كما يعرب المثنى، وأما عجزها فيبنى على الفتح؛ فتقول: «جاء اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، ورأيتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً، ومَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً، وجاءتِ اثْنَتَا عَشَرَةَ امْرَأَةً، ورَأَيْتُ اثْنَتَيْ عَشَرَةَ امْرَأَةً، ومَرَرْتُ بِاثْنَتَيْ عَشَرَةَ امْرَأَةً».

* * *

= السابق «والفتح» مبتدأ «فى جزءى» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألف» الآتى، وجزءى مضاف وسوى من «سواهما» مضاف إليه، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتح الواقع مبتدأ، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

(١) اعلم أن «اثنى عشر، واثنتى عشرة» معربا الصدر كالمثنى بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً؛ لأنهما ملحقان بالمثنى على ما تقدم فى بيان إعراب المثنى وما ألحق به فى باب المعرب والمبنى، وهما مبنيا العجز على الفتح؛ لتضمنه معنى واو العطف، ولا محل له من الإعراب؛ لأنه واقع موقع النون من المثنى فى نحو: «الزيدين» وليس الصدر مضافاً إلى العجز قطعاً.

وَمَـــيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا بِوَاحِدٍ ، كَأَرْبَعِينَ حِينَا(١)

قد سبق أن العدد مُضَافٌ ومُرَكَّبٌ،وذَكَرَ هنا العدد المفرد ـ وهو من «عشرين» إلى « تسعين » ـ ويكون بلفظٍ واحدٍ للمذكر والمؤنث ، ولا يكون مميزه إلا مفرداً ، منصوباً ، نحو : « عِشْرُونَ رَجُلاً ، وعِشْرُونَ امْرَأَةً » وَيُذْكَر قبله النَّيِّفُ ، ويُعْطَفُ هو عليه ؛ فيقال : «أَحَدٌ وعشرون ، واثْنَانِ وعشرون ، وثَلَاثَةٌ وعشرون» بالتاء فى « ثلاثة » وكذا ما بعد الثلاثة إلى التسعة [للمذكر] ويقال للمؤنث : «إحدى وعشرون ، واثنتان وعشرون ، وثلاث وعشرون » بلا تاء فى « ثلاث » وكذا مابعد الثلاث إلى التسع .

وتَلَخَّصَ مما سبق ، ومن هذا ، أن أسماء العدد على أربعة أقسام : مضافة ، ومركبة ، ومفردة ، ومعطوفة .

* * *

وَمَـــيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا(٢)

---

(١) « وميز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « العشرين » مفعول به لميز « للتسعين ، بواحد » جاران ومجروان متعلقان بميز « كأربعين » جاروبجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كأربعين « حينا » تمييز لأربعين ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

(٢) « وميزوا » فعل ماض وفاعله « مركبا » مفعول به لميزوا « بمثل » جار ومجرور متعلق بقوله ميزوا ، ومثل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ميز » فعل ماض مبنى للمجهول « عشرون » نائب فاعل لميز ، والجملة من ميز المبنى للمجهول ونائب فاعله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : بمثل الذى ميز به « فسوينهما » سو : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعـــله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول به .

أى : تمييز العدد المركب كتمييز « عشرين » وأخواته ؛ فيكون مفرداً منصوباً ، نحو : « أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً » .

* * *

وَإِنْ أُضِيفَ عَـدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا ، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ[1]

يجوز فى الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها ، ما عدا « اثْنَىْ عَشَرَ » فإنه لا يضاف ؛ فلا يقال : « اثْنَا عَشَرِكَ » .

وإذا أضيف العددُ المركبُ : فمذهبُ البصريين أنه يبقى الجزآن على بنائهما ؛ فتقول: « هٰذِهِ خَمْسَةَ عَشَرَكَ ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةَ عَشْرَكَ » بفتح آخر الجزءين.

وقد يُعْرَبُ العجز مع بقاء الصَّدْرِ على بنائه ؛ فتقول : « هٰذِهِ خَمْسَةَ عَشْرِكَ ، وَرَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشْرِكَ ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةَ عَشْرِكَ »[2] .

* * *

(١) « وإن » شرطية « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط « عدد » نائب فاعل لأضيف « مركب » نعت لعدد « يبق » فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف « البنا » قصر للضرورة : فاعل يبق « وعجز » مبتدأ « قد » حرف تقليل « يعرب » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عجز الواقع مبتدأ ، والجملة من يعرب المبنى للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) اعلم أولا أن العدد مطلقاً قد يضاف إلى غير مميزه ، سواء أكان مفرداً نحو ثلاثة ونحو عشرون ، أم كان مركباً - إلا اثنا عشر - كخمسة عشر ، فإنه يجوز أن تقول : ثلاثة زيد ، وثلاثتنا ، وأن تقول : عشروك ، وعشرو زيد ، ثم اعلم أنك إذا أضفت العدد إلى غير مميزه وجب ألا تذكر التمييز بعد ذلك أصلا ، وهذا من أجل أنك لا تقول : « عشرو زيد » ولا « ثلاثة زيد » إلا لمن يعرف جنسها ؛ فليست به حاجة إلى ذكر تمييز ، ثم اعلم أن « اثنى عشر » و « اثنتى عشر » لم تجز إضافتهما إلى غير المعدود ؛ لأن « عشر » =

وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى
عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلَا[١]

وَاخْتِمْهُ فِى التَّأْنِيثِ بِالتَّا ، وَمَتَى
ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا[٢]

= فيهما واقع موقع نون المثنى كما قلنا قريباً ، وهذه النون لا تجامع الإضافة ، ولو أنك حذفت «عشر» كما تحذف نون المثنى عند الإضافة فقلت «اثنا زيد» لا لتبس بإضافة الاثنين وحدهما .

ثم اعلم أن اللغات الجائزة فى العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثة ، الأولى : بقاء صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح ، وإضافة جملته إلى ما يضاف إليه ، والثانية : بقاء صدره وحده على الفتح وجر العجز بالإضافة ، ثم جر ما بعده لفظاً أو محلا ، وقد استحسن ذلك الأخفش ، وذكر ابن عصفور أنه الأفصح ، والثالثة : أن يعرب الصدر بحسب العوامل ، ثم يضاف الصدر إلى العجز ؛ فالعجز مجرور أبداً على هذه اللغة ، ثم يكون العجز مضافاً إلى ما يذكر بعده ؛ فتقول : «زارنى خمسة عشر زيد» برفع خمسة على الفاعلية ، وجر عشر بالإضافة ، وجر زيد أيضا ، وقد جوز ذلك الكوفيون ، وأباه البصريون .

(١) «وصغ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من اثنين» جار ومجرور متعلق بصغ «فما» الفاء عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على اثنين «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «إلى عشرة» جار ومجرور متعلق بصغ «كفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا به لصغ ، أى : صغ وزناً مماثلا لفاعل «من فعلا» جار ومجرور متعلق بفاعل .

(٢) «واختمه» اختم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به «فى التأنيث» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء فى قوله «اختمه» السابق «بالتا» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله : اختمه «ومتى» اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب باذكر الآتى «ذكرت» ذكر : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم ، فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله «فاذكر» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، اذكر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط «فاعلا» مفعول به لاذكر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «فاعلا» السابق ، وغير مضاف و «تا» قصر للضرورة : مضاف إليه .

يُصاغ « من اثنين » إلى « عشرة » اسمٌ مُوَازِنٌ لفاعِلٍ ، كما يصاغ من « فَعَلَ » نحو : ضارب من ضَرَبَ ؛ فَيُقَالُ : ثانٍ ، وثالثٌ ، ورابعٌ — إلى عاشر ، بلا تاء فى التذكير ، وبتاء فى التأنيث .

* * *

وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِى مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إلَيْهِ مِثْـــلَ بَعْضٍ بَيِّنِ(١)
وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُــكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْــكُمَا(٢)

---

(١) « وإن » شرطية « ترد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعض » مفعول به لترد ، وبعض مضاف و « الذى » اسم موصول : مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق بقوله « بنى » الآتى « بنى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من بنى ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة « تضف » فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضميرمستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف « إليه » جار ومجرور متعلق بتضف « مثل » حال من مفعول تضف المحذوف ، ومثل مضاف و « بعض » مضاف إليه « بين » نعت لبعض ، والتقدير : وإن ترد بعض الشيء الذى بنى اسم الفاعل منه تضف إليه الفاعل حال كونه مماثلا لبعض : أى فى معناه .

(٢) « وإن » شرطية « ترد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « جعل » مفعول به لترد ، وجعل مضاف و « الأقل » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « مثل » مفعول ثان لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومثل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « فوق » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول « فحكم » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، حكم : مفعول به مقدم على عامله وهو قوله احكما الآتى ، وحكم مضاف و «جاعل» مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق باحكم الآتى « احكما » احكم : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد المنقلبة ألفا حرف لا محل له من الإعراب .

لفاعل المَصُوغ من اسم العدد استعمالان :

أحدهما : أن يُفرَدَ ؛ فيقال : ثانٍ ، وثانية ، وثالث ، وثالثة ، كما سَبَقَ .

والثانى : أن لا يفرد ، وحينئذٍ : إما أن يُستَعمل مَعَ ما اشْتُقَّ منه ، وإما أن يُستَعْمَل مع ما قَبلَ ما اشْتُقَّ منه .

فى الصورة الأولى يجب إضافةُ فاعل إلى ما بعده ؛ فتقول فى التذكير : « ثاني اثنينِ ، وثالثُ ثلاثةٍ ، ورابعُ أربعة — إلى عاشرِ عَشَرَةٍ » وتقول فى التأنيث : « ثانيةُ اثنتينِ ، وثالثةُ ثلاثٍ ، ورابعةُ أربع — إلى عاشرة عَشْرٍ » ، والمعنى : أحدُ اثنين ، وإحدى اثنتين ، وأحدُ عَشْرٍ ، وإحدى عَشْرةٍ .

وهذا هو المراد بقوله : « وإن ترد بَعْضَ الذى — البيت » أى : وإن ترد بفاعل — المَصُوغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة — بعضَ الذى بُنِيَ فاعلٌ منه : أى واحداً مما اشْتُقَّ منه ، فأضف إليه مثلَ بعضٍ ، والذى يضاف إليه هو الذى اشتقَّ منه .

وفى الصورة الثانية يجوز وجهان ؛ أحدهما : إضافة فاعل إلى ما يليه ، والثانى : تنوينُهُ ونصبُ ما يليه به ، كما يُفعَلُ باسم الفاعل ، نحــو : « ضاربُ زيدٍ ، وضاربٌ زيداً » .

فتقول فى التذكير : « ثالثُ اثنين ، وثالثٌ اثنين ، ورابعُ ثلاثةٍ ، ورابعٌ ثلاثةً » ، وهكذا إلى « عاشرِ تسعةٍ ، وعاشرٍ تسعةً » .

وتقول فى التأنيث : « ثالثةُ اثنتين ، وثالثةٌ اثنتين ، ورابعةُ ثلاثٍ ، ورابعةٌ ثلاثاً » وهكذا إلى « عاشرةِ تسعٍ ، وعاشرةٍ تسعاً » ، والمعنى : جاعل الاثنينِ ثلاثةً ، والثلاثةِ أربعةً .

وهذا هو المراد بقوله : « وإنْ تُرِدْ جَعْلُ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ » ، أى : وإن ترد بفاعل — المَصُوغ من اثنين فما فوقه — جعلَ ما هو أقلُّ عدداً مثلَ

ما فوقه ، فاحكم له بحكم جاعل : من جوازِ الإضَافَةِ إلى مفعوله ، [وتنوينِهِ] ونصبه .

* * *

وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّبَا فَجِيءْ بِتَرْكِيبَيْنِ[1]

أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ إلى مُرَكَّبٍ بما تَنْوِى يَفِى[2]

وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا بِحَادِى عَشَرَا وَنَحْوِهِ ، وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا[3]

---

(١) « وإن » شرطية « أردت » أراد : فعل ماض مبنى على فتح مقدر فى محل جزم ، فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « مثل » مفعول به لأردت ، ومثل مضاف و « ثانى اثنين » مضاف إليه « مركبا » حال من مثل « فجيء » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، جى : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بتركيبين » جار ومجرور متعلق بقوله « جيء » .

(٢) « أو » حرف عطف « فاعلا » مفعول تقدم على عامله وهو قوله « أضف » الآتى « بحالتيه » الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله « فاعلا » وحالتى المجرور بالياء لأنه مثنى مضاف وضمير الغائب العائد إلى فاعل مضاف إليه « أضف » فعل أمر معطوف بأو على « جيء » فى البيت السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إلى مركب » جار ومجرور متعلق بقوله « أضف » السابق « بما » جار ومجرور متعلق بقوله : « يفى » الآتى « تنوى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلا بالباء ، والعائد ضمير محذوف يقع مفعولا به لتنوى ، وتقدير الكلام : بالذى تنويه «يفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مركب ، والجملة من يفى وفاعله فى محل جر صفة لمركب .

(٣) « وشاع » فعل ماض « الاستغنا » قصر للضرورة : فاعل شاع « بحادى عشرا » جار ومجرور متعلق بالاستغنا « ونحوه » الواو عاطفة ، نحو : معطوف على =

وَبَابِهِ الفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْـلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ[1]

قد سبق أنه يُبْنَى فَاعِلٌ من اسم العدد على وجهين ؛ أحدهما : أن يكون مُرَاداً به بعضُ ما اشْتُقَّ منه : كثانى اثنين ، والثانى : أن يراد به جعلُ الأقَلِّ مساوياً لما فوقه : كثالث اثنين .

وذكَرَ هنا أنه إذا أريد بناء فاعلٍ من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول — وهو أنه بعضُ ما اشْتُقَّ منه — يجوز فيه ثلاثة أوْجُهٍ :

أحدها : أن تجىء بتركيبين صَدْرُ أولهما « فاعلٌ » فى التذكير ، و « فاعلَةٌ » فى التأنيث ، وَعَجُزُهُمَا « عشر » فى التذكير ، و « عشرة » فى التأنيث ، وصَدْرُ الثانى منهما فى التذكير : « أحد ، واثنان ، وثلاثة — بالتاء — إلى تسعة » ، وفى التأنيث : « إحدى ، واثنتان ، وثلاث — بلا تاء — إلى تسع » ، نحو : « ثَالِثَ عَشَرَ ، ثَلاَثَةَ عَشَرَ » وهكذا إلى « تَاسِعَ عَشَرَ ، تِسْعَةَ عَشَرَ » ،

= حادى عشرا ، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه «وقبل» ظرف متعلق بقوله «اذكرا» الآتى ، وقبل مضاف و « عشرين » مضاف إليه « اذكرا » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة .

(١) « وبابه » معطوف على قوله « عشرين » فى البيت السابق « الفاعل » مفعول به لاذكر فى البيت السابق « من لفظ » جار ومجرور متعلق باذكر ، أو بنعت لقوله الفاعل محذوف تقديره : الفاعل المصوغ من لفظ ، ولفظ مضاف و « العدد » مضاف إليه « بحالتيه » الجار والمجرور متعلق باذكر ، وحالتى مضاف والضمير مضاف إليه « قبل » ظرف متعلق بمحذوف حال من « الفاعل » وقبل مضاف و « واو » مضاف إليه «يعتمد» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واو ، والجملة من يعتمد ونائب فاعله فى محل جر صفة لواو .

و « ثَالِثَةَ عَشرَةَ ، ثلاثَ عَشرَةَ — إلى تاسِعَةَ عَشرَةَ ، تِسْعَ عَشرَةَ » ، وتكون الكلماتُ الأرْبَعُ مبنيةً على الفتح .

الثانى : أن يُقتَصر على صدر المركب الأول ، فَيُعْرَب ويضاف إلى المركب الثانى باقياً الثانى على بناء جُزْءيْهِ ، نحو : « هٰذَا ثَالِثُ ثَلاثَةَ عَشرَ ، وهٰذِهِ ثَالِثَةُ ثَلاثَ عَشرَةَ » .

الثالث : أن يُقتَصر على المركب الأول باقياً [على] بناء صدره وعجزه ، نحو : « هٰذَا ثَالِثَ عَشرَ ، وثَالِثَةَ عَشرَةَ » ، وإليه أشار بقوله : « وشاع الاستغنا بحادى عشراً ، ونحوه » .

ولا يُستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثانى — وهو أن يراد به جَعْلُ الأقلّ مساوياً لما فوقه — فلا يقال « رابع عشر ثلاثةَ عَشرَ » وكذلك الجميع ؛ ولهذا لم يذكره المصنف ، واقتصر على ذكر الأول(١) .

وحادى : مقلوب واحد ، وحادية : مقلوب واحدة ، جعلوا فاءها بعد لامها ، ولا يستعمل « حادى » إلا مع « عشر » ، ولا تستعمل « حادية » إلا مع

(١) هذا الذى ذكره الشارح — من أنه لا يستعمل فاعل من المركب للدلالة على جعل الأقل مساوياً للأكثر — هو الذى ذهب إليه الكوفيون وأكثر البصريين .

ومذهب سيبويه رحمه الله أنه يجوز ذلك ، ومستنده فى ذلك القياس ؛ ولك حينئذ فى ذلك وجهان :

أولها : أن تأتى بمركبين صدر أولها أكبر من صدر ثانيهما بواحد ؛ فتقول : « رابع عشر ثلاثة عشر » ويجب فى هذا الوجه إضافة المركب الأول إلى المركب الثانى ؛ لأن تنوين الأول ونصب الثانى غير ممكن .

والوجه الثانى : أن تحذف عجز المركب الأول ؛ فتقول : « رابع ثلاثة عشر » ويجوز لك فى هذا الوجه إضافة الأول إلى الثانى ، وتنوين الأول ونصب الثانى عملا به .

« عشرة » ويستعملان أيضاً مع « عشرين » وأخواتها ، نحو : « حادى وتسعون ، وحادية وتسعون » .

وأشار بقوله : « وَقَبْلَ عِشْرِينَ — البيت » إلى أن فاعلا المَصُوغ من اسم العدد يُسْتَعْمَل قبل العُقُود ويُعْطَف عليه العُقُود ، نحو : « حادى وعشرون وتاسع وعشرون — إلى التسعين »

وقوله : « بحالتيه » معناه أنه يُستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سَبَقتا ، وهو أنه يقال · « فاعل » فى التذكير ، و « فاعلة » فى التأنيث .

* * *

كَمْ ، وَكَأَىٍّ ، وَكَذَا

مَيِّزْ فِي ٱلِاسْتِفْهَامِ « كَمْ » بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِينَ ، كَـكَمْ شَخْصاً سَمَا(١)

وَأَجِزَ أَنْ تَجُرَّهُ « مِنْ » مُضْمَرَا إِنْ وَلِيَتْ « كَم » حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا(٢)

« كَمْ » اسمٌ ، والدليلُ على ذلك دخولُ حرفِ الجر عليها ، ومنه قولهم : « عَلَى كَمْ جِذْعٍ سَقَفْتَ بَيْتَكَ » وهي اسمٌ لعددٍ مُبْهَمٍ ، ولا بُدَّ لها من تمييز ، نحو: « كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ ؟ » وقد يُحْذَفُ للدلالة [عليه] ، نحو: « كَمْ صُمْتَ ؟ » أى : كم يوماً صمت .

---

(١) « ميز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فى الاستفهام » جار ومجرور متعلق بميز « كم » قصد لفظه : مفعول به لميز « بمثل » جار ومجرور متعلق بميز ، ومثل مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « ميزت » فعل وفاعل « عشرين » مفعول به لميزت ، والجملة من الفعل ـ الذى هو ميزت ـ وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف مجرور بحرف جر مثل الحرف الذى جر المضاف إلى الموصول : أى ميزت به عشرين « ككم » الكاف جارة ، ومجرورها قول محذوف ، وكم : اسم استفهام مبتدأ « شخصاً » تمييز لكم « سما » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كم الواقعة مبتدأ ، والجملة من سما وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول للقول المحذوف .

(٢) « وأجز » الواو عاطفة أو للاستئناف ، أجز : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أن » مصدرية « تجره » تجر : فعل مضارع منصوب بأن ، والهاء مفعول به لتجر « من » قصد لفظه : فاعل تجر ، و « أن » المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لأجز « مضمرا » حال من « من » « إن » شرطية « وليت » ولى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « كم » قصد لفظه : فاعل وليت « حرف » مفعول به لوليت ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « مظهراً » نعت لحرف جر ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

وتكون استفهاميةً ، وخبريةً ؛ فالخبرية سيذكرها ، والاستفهامية يكون مميزها كمميز « عشرين » وأخواته ؛ فيكون مفرداً منصوباً ، نحو : « كَمْ دِرْهَمًا قَبَضْتَ » ويجوز جره بـ « مِنْ » [مضمرة] إن وَلِيَتْ « كم » حرفَ جَرٍّ ، نحو : « بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هذَا » أى : بكم مِنْ درهمٍ ؛ فإن لم يدخل عليها حرفُ جر وَجَبَ نَصْبُه .

* * *

وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَعَشَرَهْ أَوْ مِائَةٍ : كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ[1]

كَكَمْ كَأَيٍّ ، وَكَذَا ، وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ ، أَوْ بِهِ صِلْ « مِنْ » تُصِبْ[2]

---

(١) « واستعملنها » الواو عاطفة أو للاستئناف ، واستعمل : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وها : مفعول به لاستعمل « مخبرا » حال من فاعل استعمل « كعشرة » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً ، أى : واستعملنها استعمالا كائناً كاستعمال عشرة « أو » حرف عطف « مائة » معطوف على عشرة « ككم » الكاف جارة لقول محذوف ، وكم : خبرية بمعنى كثير مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : كثير عندى ، مثلا ، ويجوز أن يكون كم مفعولا به لفعل محذوف ، وتقديره : رأيت كثيراً ، أو نحو ذلك ، وكم مضاف و « رجال » مضاف إليه « أو » حرف عطف « مره » معطوف على رجال .

(٢) « ككم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كأى » مبتدأ مؤخر « وكذا » معطوف على كأى « وينتصب » الواو عاطفة . ينتصب : فعل مضارع « تمييز » فاعل ينتصب ، وتمييز مضاف و « ذين » مضاف إليه « أو » عاطفة « به » جار ومجرور متعلق بقوله « صل » الآتى « صل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من » قصد لفظه : مفعول به لصل « تصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو قوله صل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

تُستعمل « كم » للتكثير ، فتمَيّزُ بجمعٍ مجرور كعشرة ، أو بمفردٍ مجرورٍ كائة ، نحو : « كَمْ غِلْمَانٍ مَلَكْتَ ، وكَمْ دِرْهَمٍ أنفقْتَ » والمعنى : كثيراً من الغلمان ملكت ، وكثيراً من الدراهم أنفقت .

ومثل « كم » — فى الدلالة على التكثير — كذا ، وكأىٍّ ، ومميّزُهُما منصوبٌ أو مجرور بمن — وهو الأكثر — نحو قوله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ) ، و « مَلَكْتُ كَذَا دِرْهَماً » .

وتستعمل « كذا » مفردة كهذا المثال ، ومركبة ، نحو : « مَلَكْتُ كَذَا كَذَا دِرْهَماً » ومعطوفاً عليها مثلُها ، نحو : « مَلَكْتُ كَذَا وكَذا دِرْهَماً »[1] .

و « كم » لها صَدْرُ الكلام : استفهاميةً كانت ، أو خبريةً ؛ فلا تقول : « ضربت كم رجلا » ولا « ملكت كم غلمان » وكذلك « كأى » بخلاف « كذا » ، نحو : « مَلَكْتُ كَذَا دِرْهَماً » .

* * *

(١) يجعل الفقهاء فى الإقرارات كذا المركبة نحو : « له على كذا كذا قرشاً » مكنياً بها عن أحد عشر — إلى تسعة عشر ، والمعطوف عليها مثلها نحو : « له عندى كذا وكذا ديناراً » مكنياً بها عن واحد وعشرين ، إلى تسعة وتسعين ، وهو كلام حسن .

الحكاية

أَحْكِ « بِأَيٍّ » مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بِهَا : فِي الْوَقْفِ ، أَوْ حِينَ تَصِلْ[1]
وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ « بِمَنْ » وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا ؛ وَأَشْبِعَنْ[2]
وَقُلْ : « مَنَانِ ، وَمَنَيْنِ » بَعْدَ « لِي إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ » وَسَكِّنْ تَعْدِلِ[3]

---

(١) « احك » فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بأى » جار ومجرور متعلق باحك « ما » اسم موصول : مفعول به لاحك « لمنكور » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة « سئل » فعل ماض مبنى للمجهول « عنه » جار ومجرور متعلق بسئل على أنه نائب فاعله ، والجملة من سئل ونائب فاعله فى محل جر صفة لمنكور « بها » جار ومجرور متعلق بسئل أيضاً « فى الوقف » جار ومجرور متعلق باحك « أو » عاطفة « حين » ظرف معطوف على الوقف « تصل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع ــ الذى هو تصل ــ وفاعله المستتر فيه فى محل جر بإضافة حين إليها .

(٢) « ووقفا » يجوز أن يكون حالا من فاعل « احك » الآتى بتأويل اسم الفاعل ، أى : واقفا ، ويجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض ، أى : فى الوقف « احك » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لاحك « لمنكور » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما « بمن » جار ومجرور متعلق باحك « والنون » مفعول به تقدم على عامله وهو قوله حرك الآتى « حرك » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مطلقاً » نعت لمصدر محذوف ، أى : تحريكا مطلقاً « وأشبعن » الواو حرف عطف ، وأشبع : فعل أمر ، معطوف بالواو على حرك ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٣) « وقل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « منان » قصد لفظه : مفعول به لقل « ومنين » قصد لفظه أيضاً : معطوف على قوله منان « بعد » ظرف متعلق بقوله قل « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلفان » مبتدأ مؤخر « بابنين » جار ومجرور متعلق بقوله إلفان ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول لقول محذوف ، يضاف بعد إليه . أى : بعد قولك ــ إلخ « وسكن » =

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَتَتْ بِنْتٌ» : «مَنَهْ» وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ[1]

وَالْفَتْحُ نَزْرٌ ، وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ بِمَنْ بِإِثْرِ « ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ »[2]

وَقُلْ : « مَنُونَ ، وَمَنِينَ » مُسْكِنَا إِنْ قِيلَ : جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا[3]

= فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تعدل » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وحرك بالكسر للروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(١) « وقل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لمن » جار ومجرور متعلق بقل « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من المجرورة محلا باللام ، والجملة من قال وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة من المجرورة محلا باللام « أتت » أتى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنت » فاعل أتى ، والجملة فى محل نصب مقول « قال » « منه » قصد لفظه : مفعول به لقل « والنون » مبتدأ « قبل » ظرف متعلق بقوله : « مسكنة » الآتى ، وقبل مضاف و « تا » مضاف إليه . وتا مضاف و « المثنى » مضاف إليه « مسكنة » خبر المبتدأ الذى هو قوله النون .

(٢) « والفتح » مبتدأ « نزر » خبر المبتدأ « وصل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « التا » قصر للضرورة : مفعول به لصل « والألف » معطوف على التا « بمن بإثر » جاران ومجروران متعلقان بصل « ذا » اسم إشارة : مبتدأ « بنسوة » جار ومجرور متعلق بقوله كلف الآتى « كلف » خبر المبتدأ الذى هو « ذا » ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة قول محذوف يضاف إثر إليه ، أى : بإثر قولك ذا — إلخ .

(٣) « وقل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « منون » قصد لفظه : مفعول به لقل « ومنين » معطوف عليه « مسكنا » حال من فاعل قل « إن » شرطية « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط « جا » قصر للضرورة : فعل ماض « قوم » فاعل جاء « لقوم » جار ومجرور متعلق بجاء « فطنا » نعت لقوم المجرور ، وجملة الفعل — الذى هو جا — وفاعله فى محل رفع نائب فاعل لقيل ، وقصد لفظها ، وجواب الشرط محذوف .

وَإنْ تَصِلْ فَلَفْظُ « مَنْ » لاَ يَخْتَلِفْ
وَنَادِرٌ « مَنُــونَ » فى نَظْمٍ عُرِفْ[1]

إن سُئل بـ « أَىٍّ » عن منكورٍ مذكورٍ فى كلامٍ سابقٍ حُكى فى « أى » ما لذلك المنكور من إعرابٍ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ، وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، ويُفعَلُ بها ذلك وَصْلاً ووَقفاً؛ فتقول لمن قال: « جاءنى رجل »: « أىٌّ » ولمن قال: « رأيت رجلا »: « أيًّا » ولمن قال: « مررت برجل »: « أىٍّ » وكذلك تفعل فى الوصل، نحو: « أىٌّ يا فتى، وأيًّا يا فتى، وأىٍّ يا فتى » وتقول فى التأنيث: « أيةٌ » وفى التثنية « أيّانِ، وأيّتانِ » رفعاً، و « أيَّيْنِ، وأيَّتَيْنِ » جراً ونصباً، وفى الجمع « أيُّونَ، وأَيَّاتٌ » رفعاً، و « أيِّينَ، وَأيَّاتٍ » جراً ونصباً.

وإن سُئل عن المنكور المذكور بـ « مَنْ » حُكى فيها ماله من إعراب، وتُشْبَع الحركة التى على النون؛ فيتولّدُ منها حرف مُجانسٌ لها، ويحكى فيها ماله من تأنيث وتذكير، وتثنية وجمع، ولا تفعل بها ذلك كلّه إلا وقفاً، فتقول لمن قال: « جاءنى رجل »: « مَنُو » ولمن قال: « رأيت رَجُلاً »: « مَنَا » ولمن قال: « مررت برجل »: « مَنِي » وتقول فى تثنية المذكر. « مَنَانْ » رفعاً، و « مَنَيْنْ » نصباً وجراً، وتسكن النون فيهما؛ فتقول لمن قال: « جاءنى رجلان »:

(١) « وإن » شرطية « تصل » فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فلفظ » الفاء واقعة فى جواب الشرط، ولفظ: مبتدأ، ولفظ مضاف و « من » مضاف إليه « لا » نافية « يختلف » فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ من الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل الذى هو يختلف المنفى بلا مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط « ونادر » خبر مقدم « منون » قصد لفظه: مبتدأ مؤخر « فى نظم » جار ومجرور متعلق بنادر « عرف » فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نظم، والجملة من الفعل ـ الذى هو عرف ـ ونائب فاعله المستتر فيه فى محل جر نعت لنظم.

«مَنَانْ» ولمن قال : «رأيت رَجُلين» : «مَنَيْنْ» ولمن قال : «مررت برجلين» : «مَنَيْنْ».

وتقول للمؤنثة : « مَنَهْ » رفعاً ونصباً وجراً ؛ فإذا قيل : « أَتَتْ بِنْتٌ » فقل : « مَنَهْ » رفعاً ، وكذا فى الجر والنصب .

وتقول فى تثنية المؤنث « مَنْتَانْ » رفعاً ، و « مَنْتَيْنْ » جراً ونصباً ، بسكون النون التى قبل التاء ، وسكون نون التثنية ، وقد ورد قليلا فَتْحُ النون التى قبل التاء ، نحو : « مَنَتَانْ وَمَنَتَيْنْ » وإليه أشار بقوله : « والفتحُ نَزْر » .

وتقول فى جمع المؤنث : « مَنَاتْ » بالألف والتاء الزائدتين كهندات ، فإذا قيل : « جاء نِسْوَةٌ » فقل : « مَنَاتْ » وكذا تفعل فى الجر والنصب .

وتقول فى جمع المذكر رفعاً : « مَنُونْ » رفعاً ، و « مَنِينْ » نصباً وجراً ، بسكون النون فيهما ؛ فإذا قيل : « جاء قوم » فقل : « مَنُونْ » وإذا قيل : « مررت بقوم » أو : « رأيت قوما » فقل : « مَنِينَ » .

هذا حكم « مَنْ » إذا حُكى بها فى الوقف ، فإذا وُصِلَتْ لم يُحْكَ فيها شىء من ذلك ؛ لكن تكون بلفظٍ واحدٍ فى الجميع ؛ فتقول : « مَنْ يا فتى » لقائل جميع ما تقدم ، وقد ورد فى الشعر قليلا « مَنُونَ » وَصْلاً ، قال الشاعر :

٣٥٢ — أَتَوْا نَارِى ، فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ ؟
فَقَالُوا : الجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلاَمَا !

---

٣٥٢ — روى أبو زيد فى نوادره هذا البيت مع أبيات ثلاثة ، وهى :

وَنَارٍ قَدْ حَضَأْتُ لَهَا بِلَيْلٍ ... بِدَارٍ لاَ أُرِيدُ بِهَا مُقَامَا
سِوَى تَحْلِيلِ رَاحِلَةٍ وَعَيْنٍ ... أُكَالِئُهَا مَخَافَةَ أَنْ تَنَامَا
أَتَوْا نَارِى ، فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ ؟ ... فقالوا . . . . البيت ، وبعده :
فَقُلْتُ : إِلَى الطَّعَامِ ، فَقَالَ مِنْهُمْ ... زَعِيمٌ : نَحْسُدُ الأَنْسَ الطَّعَامَا =

فقال : « مَنُونَ أنتم » والقياس « مَنْ أنْتُمْ » .

* * *

وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ « مَنْ » إنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ[1]

يجوز أن يُحكَى العَلَمُ بـ « مَنْ » إن لم يتقدَّمْ عليها عاطفٌ ؛ فتقول لمن قال : « جاءنى زيد » : « مَنْ زَيْدٌ » ولمن قال : « رأيت زيداً » : « مَنْ زَيْدًا » ولمن

= ونسبها أبو زيد إلى شمير بن الحارث الضبي .

اللغة : « حضأت » فى القاموس : « حضأ النار كمنع أوقدها أو فتحها لتلتهب كاحتضأها فاحتضأت . ا هـ ، ومعنى فتحها و كلام المجد حركها « عموا ظلاما » دعاء مثل « عم صباحا » و « عم مساء » .

الإعراب : « أتوا » فعل وفاعل « ناوى » نار : مفعول به لأتوا ، ونار مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فقلت » الفاء للترتيب الذكرى ، قلت : فعل وفاعل « منون » اسم استفهام مبتدأ « أنتم » خبره ، والجملة فى محل نصب مقول القول « فقالوا » فعل وفاعل « الجن » خبر مبتدأ محذوف ، أى فقالوا : نحن الجن ، والجملة فى محل نصب مقول القول « قلت » فعل ماض وفاعله « عموا » فعل أمر ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة فى محل نصب مقول القول « ظلاما » يجوز أن يكون تمييزاً محولا من الفاعل ، والأصل لينعم ظلامكم ، ويجوز أن يكون منصوباً على الظرفية : أى فى ظلامكم .

الشاهد فيه : قوله « منون أنتم » حيث لحقته الواو والنون فى الوصل ، وذلك شاذ .

(١) « العلم » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : واحك العلم « احكينه » احك : فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للتوكيد ، والهاء مفعول به «من بعد» جار ومجرور متعلق باحك . وبعد مضاف ، و «من» قصد لفظه : مضاف إليه «إن» شرطية «عريت» عرى : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى من « من عاطف » جار ومجرور متعلق بعرى « بها » جار ومجرور متعلق باقترن الآتى « اقترن» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عاطف ، والجملة من اقترن وفاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لعاطف .

قال : « مررت بزيدٍ » « مَنْ زَيْدٍ » فتحكى فى الْعَلَمِ المذكور بعد « مَنْ » ما للعلم المذكور فى الكلام السابق من الإعراب .

ومَنْ : مبتدأ ، والعَلَمُ الذى بعدها خَبَرٌ عنها ، أو خبر[1] عن الاسم المذكور بعد [مَنْ] .

فإن سَبَقَ « مَنْ » عَاطِفٌ لم يجز أن يُحْكَى فى العلم الذى بعدها ما قبلها من الإعراب ، بل يجب رفعه على أنه خَبَرٌ عن « مَنْ » أو مبتدأ خبره « مَنْ » ؛ فتقول لقائل « جاء زيد ، أو رأيت زيداً ، أو مررت بزيد » : « وَمَنْ زَيْدٌ » .

ولا يُحْكَى من المعارف إلا العَلَمُ ؛ فلا تقول لقائل : « رأيت غلامَ زيد » « مَنْ غُلاَمَ زيدٍ ؟ » بنصب غلام ، بل يجب رَفْعُه ؛ فتقول : « مَنْ غُلاَمُ زَيْدٍ » وكذلك فى الرفع والجر .

* * *

(١) يقصد أن « من » يجوز أن تكون هى الخبر مقدماً ، كما جاز أن تكون مبتدأ .

التَّأْنيثِ

عَلاَمَةُ التَّأْنيثِ تَاء أَوْ أَلِفْ ، وَفِى أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا : كَالْكَتِفْ[١]
وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ : بِالضَّمِيرِ ، وَنَحْوِهِ ، كَالرَّدِّ فِى التَّصْغِيرِ[٢]

أصلُ الاسم أن يكون مذكراً ، والتأنيثُ فَرْعٌ عن التذكير ، ولكون التذكير هو الأصل اسْتَغْنَى الاسمُ للذكَّرُ عن علامةٍ تدلُّ على التذكير ، ولكون التأنيث فَرْعاً عن التذكير افْتَقَرَ إلى علامةٍ تدلُّ عليه — وهى : التاء ، والألف للقصورة ، أو الممدودة — والتاء أكثر فى الاستعمال من الألف ، ولذلك قُدِّرت فى بعض الأسماء كَعَيْن وكَتِف .

ويُسْتَدَلُّ على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة : بعَوْدِ الضمير إليه مؤنثاً ، نحو : « الكتف نَهَشْتُها ، والعين كَحَلْتُها » وبما أشبه ذلك كوَصْفِهِ بالمؤنث نحو : « أكلتُ كَتِفاً مَشْوِيَّةً » وكردّ التاء إليه فى التصغير : ككُتَيْفَةٍ ، ويُدَيَّة .

* * *

(١) « علامة » مبتدأ ، وعلامة مضاف و « التأنيث » مضاف إليه « تاء » خبر المبتدأ « أو » عاطفة « ألف » معطوف على تاء « وفى أسام » الواو عاطفة أو للاستئناف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بقدروا الآتى « قدروا » فعل وفاعل « التا » قصر للضرورة : مفعول به لقدروا « كالكتف » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالكتف .

(٢) « ويعرف » فعل مضارع مبنى للمجهول « التقدير » نائب فاعل يعرف « بالضمير » جار ومجرور متعلق بقوله يعرف « ونحوه » الواو عاطفة ، نحو : معطوف على الضمير ، ونحو مضاف ، وضمير الغيبة العائد إلى الضمير مضاف إليه « كالرد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالرد « فى التصغير » جار ومجرور متعلق بالرد .

وَلاَ تَلِي فَارِقَةً فَعُولاَ أَصْلاً ، وَلاَ المِفْعَالَ والمِفْعِيلاَ(١)
كَذَاكَ مِفْعَلٌ ، وَمَا تَلِيهِ تَا الفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ(٢)
وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إن تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غالباً التَّا تَمْتَنِعْ(٣)

قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت فى الأسماء ليتميز المؤنثُ عن المذكر ، وأكثرُ ما يكون ذلك فى الصفات : كقائم وقائمة ، وقاعد وقاعدة ، ويقِلُّ ذلك فى الأسماء التى ليست بصفات : كرجل ورَجُلَة ، وإنسان وإنسانة ، وامرئ وامرأة .

---

(١) « ولا » الواو عاطفة ، أو للاستئناف ، ولا : حرف نفى « تلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى تاء التأنيث « فارقة » حال من الضمير المستتر فى تلى « فعولا » مفعول به لتلى « أصلا » حال من فعولا « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « المفعال » والمفعيلا » معطوفان على قوله « فعولا » .

(٢) « كذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مفعل » مبتدأ مؤخر « وما » الواو للعطف أو استئنافية ، ما : اسم موصول مبتدأ « تليه » تلى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به لتلى « تا » قصر للضرورة : فاعل تلى ، وتا مضاف و « الفرق » مضاف إليه ، والجملة من الفعل الذى هو تلى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة ما الموصولة الواقعة مبتدأ « فشذوذ » الفاء زائدة ، وشذوذ : مبتدأ ثان « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول . ووقعت الفاء فيه لشبه الموصول بالشرط .

(٣) « ومن فعيل » جار ومجرور متعلق بقوله « تمتنع » الآتى فى آخر البيت « كقتيل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعيل « إن » شرطية « تبع » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعيل « موصوفه » موصوف : مفعول به لتبع ، وموصوف مضاف والهاء مضاف إليه « غالباً » حال من الضمير المستتر فى تبع « التا » قصر للضرورة : مبتدأ « تمتنع » فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى التاء ، والجملة من تمتنع وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جملة المبتدأ والخبر .

وأشار بقوله : « ولا تلى فارقة فَعُولا — الأبيات » إلى أن من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء ، وهو : ما كان من الصفات على « فَعُولٍ »(١) وكان بمعنى فاعل ، وإليه أشار بقوله : « أصْلاً » واحترز بذلك من الذى بمعنى مفعول ، وإنما جعل الأول أصلا لأنه أكْثَرُ من الثانى ، وذلك نحو : « شَكُور ، وصَبُور » بمعنى شاكر وصابر ؛ فيقال للمذكر والمؤنث « صَبُور ، وشَكُور » بلا تاء ، نحو : « هٰذَا رَجُلٌ شَكُورٌ ، وامْرَأَةٌ صَبُورٌ » .

فإن كان فَعُول بمعنى مفعول فقد تَلْحَقُه التاء فى التأنيث ، نحو : « رَكُوبَة » — بمعنى مركوبة — .

وكذلك لا تلحق التاء وَصْفاً على « مِفْعَال » كامرأة مِهْذَار — وهى الكثيرة الهَذَر ، وهو الهَذَيَانُ — أو على « مِفْعِيل » كامرأة مِعْطِير — من « عَطِرَتِ المرأةُ » إذا استعملَتِ الطيبَ — أو على « مِفْعَل » كِمغْشَم — وهو : الذى لا يَثْنِيه شىء عما يريده ويهواه من شجاعته .

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ لا يُقاس عليه ، نحو : « عَدُوّ وعَدُوّة ، ومِيقَان ومِيقَانة ، ومِسْكِين ومِسْكِينة » .

وأما « فَعِيل » فإما أن يكون بمعنى فاعل ، أو بمعنى مفعول ؛ فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء فى التأنيث ، نحو : « رَجُلٌ كَرِيمٌ ، وامْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ » وقد حُذِفت منه قليلا ، قال الله تعالى : (مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) ، وقال الله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) ، وإن كان بمعنى

(١) بهذا استدل على أن « بغيا » فى قوله تعالى : (ولم أك بغيا) وفى قوله سبحانه : (وما كانت أمك بغيا) على زنة فعول لا فعيل ؛ إذ لو كانت على فعيل لوجب تأنيثها فيقال « بغية » فى الموضعين ؛ لأنها بمعنى فاعل . والأصل « بغويا » فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ؛ فصار كما ترى .

مفعول — وإليه أشار بقوله : « كَقَتِيل » — فإما أن يستعمل استعمالَ الأسماء أوْلاً ؛ فإن اسْتُعْمِلَ استعمالَ الأسماء — أى : لم يتبع موصوفَهُ — لحقته التاء ، نحو : « هٰذِهِ ذَبِيحَةٌ ، ونَطِيحَةٌ ، وأَكِيلَةٌ » أى : مذبوحة ومنطوحة ومأكولةُ السبع ، وإن لم يستعمل استعمال الأسماء — أى : بأن يتبع موصوفَهُ — حُذِفت منه التاء غالباً ، نحو : « مررت بامرأة جَرِيحٍ ، وبعين كَحِيلٍ » أى : مجروحة ومكحولة ، وقد تَلْحَقُه التاء قليلا ، نحو : « خَصْلَةٌ ذَمِيمَةٌ » أى : مذمومة ، و « فَعْلَةٌ حَمِيدَةٌ » أى : محمودة .

* * *

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ : ذَاتُ قَصْرٍ ، وَذَاتُ مَدٍّ ، نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ[1]

وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَىٰ يُبْدِيهِ وَزْنُ « أُرَبَى ، وَالطُّولَىٰ »[2]

وَمَرَطَى » وَوَزْنُ « فَعْلَى » جَمْعاً أَوْ مَصْدَراً ، أَوْ صِفَةً : كَشَبْعَى[3]

---

(١) « ألف » مبتدأ ، وألف مضاف و « التأنيث » مضاف إليه « ذات » خبر المبتدأ ، وذات مضاف و « قصر » مضاف إليه « وذات » معطوف على « ذات » السابق ، وذات مضاف و « مد » مضاف إليه « نحو » خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و « أنثى » مضاف إليه ، وأنثى مضاف ، و « الغر » مضاف إليه ، وأنثى الغر هى الغراء بألف تأنيث ممدودة .

(٢) « والاشتهار » مبتدأ « فى مبانى » جار ومجرور متعلق بالاشتهار ، ومبانى مضاف و « الأولى » مضاف إليه « يبديه » يبدى : فعل مضارع ، وضمير الغائب العائد إلى المبتدأ مفعول به ليبدى « وزن » فاعل يبدى ، ووزن مضاف ، و « أربى » مضاف إليه . و « الطولى » معطوف على أربى ، وجملة الفعل ـ الذى هو يبدى ـ وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) « ومرطى » معطوف على « أربى » فى البيت السابق « ووزن » معطوف على « وزن » فى البيت السابق أيضاً ، ووزن مضاف و « فعلى » مضاف إليه « جمعاً » =

وَكَحُبَارَى ، سُمَّهَى ، سِبَطْرَى ، ذِكْرَى ، وَحِثِّيثَى ، مَعَ الكُفُرَّى[١]
كَذَاكَ خُلَيْطَى ، مَعَ الشُّقَّارَى ، وَاعْزُ لِغَيْرِ هٰذِهِ اسْتِنْدَارَا[٢]

قد سبق أن ألف التأنيث على ضربين ؛ أحدهما : المقصورة ، كحُبْلَى وسَكْرَى ، والثانى : الممدودة ، كحَمْرَاء وغَرَّاء ، ولكل منهما أوزان تُعْرَفُ بها .

فأما المقصورة فلها أوزان مشهورة ، وأوزان نادرة .

فمن المشهورة : فُعَلَى ، نحو : أُرَبَى — للداهية ، وشُعَبَى — لموضع .

ومنها : فُعْلَى ، اسْمًا كبُهْمَى — لنبتٍ ، أو صفةً كحُبْلَى ، والطُّولَى ، أو مصدراً كرُجْعَى .

ومنها : فَعَلَى ، اسْمًا كبَرَدَى — لنهر [بدمشق] ، أو مصدراً كمَرَطَى — لضَرْبٍ من العَدْو ، أو صفة كحَيَدَى ، يقال : حمارٌ حَيَدَى ، أى : يَحِيدُ عن ظِلِّهِ لنَشَاطِهِ .

= حال من فعلى « أو مصدراً أو صفة » معطوفان على الحال « كشبمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كشبمى .

(١) « وكحبارى » الواو عاطفة ، كحبارى : جار ومجرور معطوف على « كشبمى » فى البيت السابق « سمهى ، سبطرى ، ذكرى ، وحثيثى » معطوفات على حبارى بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من المتقدمات ، ومع مضاف و « الكفرى » مضاف إليه .

(٢) « كذاك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « خليطى » مبتدأ مؤخر « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من خليطى ، ومع مضاف و « الشقارى » مضاف إليه « واعز » الواو عاطفة ، واعز : فعل أمر مبنى على حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لغير » جار ومجرور متعلق باعز ، وغير مضاف واسم الإشارة فى قوله « هذه » مضاف إليه « استندارا » مفعول به لاعز .

قال الجوهرى : ولم يجىء فى نُعُوتِ المذكَّر شىء على غيره .

ومنها : فَعْلَى ، جمعاً ، كصَرْعَى جمعَ صريعٍ ، أو مَصْدَراً كدَعْوَى ، أو صفة كشَبْعَى وكَسْلَى .

ومنها : فُعَالَى ، كحُبَارَى لطائر ، ويقع على الذكر والأنثى .

ومنها : فُعَّلَى ، كسُمَّهَى للباطل .

ومنها : فِعَلَّى ، كسِبَطْرَى ، لضَرْبٍ من المشى[1] .

ومنها : فِعْلَى ، مصدراً كذِكْرَى ، أو جمعاً كظِرْبَى جمع ظَرِبَانٍ ، وهى « دُوَيْبَّة كالهرة منتنة الريح ، تزعم العرب أنها تَفْسُو فى ثوب أحدهم إذا صادَها ، فلا تذهب رائحته حتى يَبْلَى الثوبُ ، وكحِجْلَى جمع حَجَل ؛ وليس فى الجموع ما هو على [وزن] فِعْلَى غيرهما .

ومنها : فِعِّيلَى ، كحِثِّيثَى ، بمعنى الحَثِّ[2] .

ومنها : فُعُلَّى ، نحو كُفُرَّى — لوِعَاء الطَّلْع .

ومنها : فُعَّيْلَى ، نحو خُلَّيْطَى — للاختلاط ، ويقال : وَقَعُوا فى خُلَّيْطَى ، أى : اخْتَلَطَ عليهم أمْرُهُمْ .

ومنها : فُعَّالَى ، نحو شُقَّارَى — لنبتٍ .

* * *

(١) سبطرى : ضرب من المشى فيه تبختر . ونظيره « دفقى » بكسر الدال وفتح الفاء وتشديد القاف مفتوحة — وهو ضرب من المشى فيه إسراع وتدفق .

(٢) ونظيره « خليفى » بمعنى الخلافة عن رسول الله ، وفى حديث عمر بن الخطاب — رضى الله عنه ! — « لولا الخليفى لأذنت » يريد لولا اشتغاله بشؤون الخلافة لكان مؤذناً .

لِمَدِّهَا : فَعْــلَاءُ ، أَفْعِلَاءُ — مُثَلَّثَ الْعَيْنِ — وَفَعْلَلَاءُ[١]
ثُمَّ فِعَالَا ، فُعْلُلَا ، فَاعُولَا وَفَاعِلَاءُ ، فِعْلِيَا ، مَفْعُولَا[٢]
وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالَا ، وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءِ فَعَــلَاءُ أُخِــذَا[٣]

لألف التأنيث الممدودة أوزانٌ كثيرة ، نَبَّه المصنف على بعضها .

فمنها : فَعْلَاء ، اسْمًا كَصَحْرَاء ، أو صفة مُذَكَّرُهَا على أفعَلَ كَحَمْرَاء ، وعلى غير أفعل كَدِيمَة هَطْلَاء ، ولا يقال : سَحَاب أَهْطَلُ ، بل سحاب هَطِــلٌ ؛ وقولهم : فرس أو ناقة رَوْغَاء ، أى : حَدِيدَةُ القِيَادِ ، ولا يوصف به المذكَّر منهما ؛ فلا يقال : جَمَلٌ أَرْوَغُ ، وكامرأة حَسْنَاء ، ولا يقال : رَجُلٌ أَحْسَنُ ، وَالْهَطْلُ : تتابع المطر والدَّمْع وسَيَلَانُهُ ، يقال : هَطَلَت السماء تَهْطِلُ هَطْلًا وَهَطَلَانًا وَتَهْطَالًا .

---

(١) « لمدها » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومد مضاف وضمير المؤنثة العائد على ألف التأنيث مضاف إليه « فعلاء » مبتدأ مؤخر « أفعلاء » معطوف على فعلاء بعاطف مقدر « مثلث » حال من أفعلاء ، ومثلث مضاف و « العين » مضاف إليه « وفعللاء » معطوف فعلاء .

(٢) « ثم فعالا ، فعللا ، فاعولا ، وفاعلاء ، فعليا ، مفعولا » كلهن معطوفات على فعلاء فى البيت السابق بعاطف مقدر فى أكثرهن ، وقد قصر أكثرهن للضرورة ارتكاناً على فهم القارىء من قوله « لمدها » فى البيت السابق .

(٣) « ومطلق » حال تقدم على صاحبه وهو قوله « فعالا » الآتى ، ومطلق مضاف و « العين » مضاف إليه « فعالا » قسر للضرورة أيضاً : معطوف على الأوزان السابقة « كذا » جار ومجرور متعلق بأخذ الآتى فى آخر البيت « مطلق » حال تقدم على صاحبه وهو قوله : « فعلاء » الآتى — ومطلق مضاف و « فاء » مضاف إليه « فعلاء » مبتدأ « أخذا » أخذ : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلاء ، والجملة من أخذ ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

ومنها : أفعِلَاء — مثلث العين — نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع : أرْبُعَاء — بضم الباء وفتحها وكسرها .

ومنها : فَعْلَلَاء ، نحو عَقْرَبَاء — لأنثى العقارب .

ومنها : فِعَالَاء ، نحو قِصَاصَاء — للقِصَاصِ .

ومنها : فُعْلُلَاء ، كقُرْفُصَاء .

ومنها : فَاعُولَاء ، كعَاشُورَاء .

ومنها : فَاعِلَاء ، كقَاصِعَاء — لجحر من جِحَرَةِ اليَرْبُوع .

ومنها : فِعْلِيَاء ، نحو : كِبْرِيَاء ، وهى العَظَمَة .

ومنها : مَفْعُولَاء ، نحو : مَشْيُوخَاء ، جمع شَيْخٍ .

ومنها : فَعَالَاء — مطلق العين ، أى : مضمومها ، ومفتوحها ، ومكسورها — نحو : دَبُوقَاء — للعذرة ، وبَرَاسَاء ، لُغة فى البَرْنَسَاء ، وهم الناس ، وقال ابن السِّكِّيت : يقال : ما أدرى أى البَرْنَسَاء هو ، أى : أىُّ الناس هو ، وكَثِيرَاء .

ومنها : فَعَلَاء — مطلق الفاء ، أى : مضمومها ، ومفتوحها ، ومكسورها — نحو : خُيَلَاء — للتكبر ، وجَنَفَاء — اسم مكان ، وسِيَرَاء — لِبُرْدٍ فيه خُطُوطٌ صُفْر .

* * *

المَقْصُورُ وَالمَمْدُودُ

إذَا أسْمٌ أسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحاً ، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأسَفْ(١)
فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلّ الآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ(٢)
كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فى جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وفُعْلَة ، نَحْوُ الدُّمَى(٣)

المقصور : هو الاسم الذى حَرْفُ إعرابه ألفٌ لازمةٌ .

---

(١) « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « اسم » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده والجملة من الفعل المقدر وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها . « استوجب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة من استوجب المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة « من قبل » جار ومجرور متعلق باستوجب ، وقبل مضاف و« الطرف » مضاف إليه « فتحا » مفعول به لاستوجب « وكان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، وذا مضاف و « نظير » مضاف إليه « كالأسف » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالأسف .

(٢) « فلنظيره » الفاء داخلة على جواب إذا الواقعة فى البيت السابق ، لنظير : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ونظير مضاف والهاء مضاف إليه « المعل » نعت لنظير ، والمعل مضاف و « الآخر » مضاف إليه ، من إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله « ثبوت » مبتدأ مؤخر ، وثبوت مضاف و «قصر» مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا فى البيت السابق « بقياس » جار ومجرور متعلق بثبوت « ظاهر » نعت لقياس .

(٣) « كفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كفعل « وفعل » معطوف على المجرور فى كفعل « فى جمع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعل وفعل ، وجمع مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « كفعلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وفعلة » معطوف على المجرور فى كفعلة « نحو » خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و « الدمى » مضاف إليه

فخرج بالأسم : الفعلُ ، نحو يَرْضَى ، وبحرف إعرابه : المبنىُّ ، نحو إذا ، وبلازمة: المثنَّى ، نحو الزيدان ؛ فإن ألفه تنقلب ياء فى الجر والنصب .

والمقصور على قسمين : قياسى ، وسماعى .

فالقياسىُّ : كل اسمٍ معتلٍّ له نَظِيرٌ من الصحيح ، مُلْتَزَمٌ فتحُ ما قبل آخِرِهِ ، وذلك : كمصدر الفعل اللازم الذى على [وزن] فَعِلَ ؛ فإنه يكون فَعَلاً ، بفتح الفاء والعين ، نحو : أَسِفَ أَسَفاً ، فإذا كان معتلا وجب قَصْرُهُ ، نحو : جَوِيَ جَوًى [لأن نظيره من الصحيح الآخر مُلْتَزَمٌ فتحُ ما قَبْلَ آخره] ونحو : فِعَل فى جمع فِعْلة بكسر الفاء ، وفُعَل فى جمع فُعْلَة بضم الفاء ، نحو : مِرًى جمع مِرْيَة ، وَمُدًى جمع مُدْيَة ، فإن نظيرهما من الصحيح قِرَب وقُرَب جمع قِرْبة وقُرْبة ؛ لأن جمع فِعْلة بكسر الفاء يكون على فِعَلٍ ، بكسر الأول وفتح الثانى ، وجمع فُعْلة بضم الفاء يكون على فُعَل ، بضم الأول وفتح الثانى .

والدُّمى : جمع دُمْيَة ، وهى الصُّورة من العاج ونحوه .

* * *

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالْمَدُّ فى نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِف (١)

---

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ أول « استحق » فعل ماض ، وفاعله مستتر ضمير فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ « قبل » ظرف متعلق باستحق وقبل مضاف و « آخر » مضاف إليه « ألف » مفعول به لاستحق ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، والجملة من الفعل — الذى هو استحق — وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « فالمد » الفاء زائدة ، والمد : مبتدأ ثان « فى نظيره » الجار والمجرور متعلق بقوله : «عرف» الآتى ، ونظير مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الذى استحق قبل آخره ألفاً مضاف إليه « حتما » حال من الضمير المستتر فى عرف الآتى « عرف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد ، والجملة من عرف ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ودخلت الفاء فيه — وذلك فى قوله « فالمد » — لشبه الموصول بالشرط .

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِى قَدْ بُدِئَا
بِهَمْزِ وَصْلٍ : كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى[١]

ولما فرَغَ من المقصور شرَعَ فى الممدود ، وهو : الاسم الذى [فى] آخره همزة تَلِى ألفاً زائدة ، نحو حَمْراء ، وكِساء ، ورِداء .

فخرج بالاسم الفعلُ نحو « يَشاء » ، وبقوله : « تَلِى ألفاً زائدة » ما كان فى آخره همزة تَلِى ألفاً غيرَ زائدةٍ ، كماء ، وآء جَمْعَ آءةٍ ، وهو شَجَر .

والممدود أيضاً كالمقصور : قياسىّ ، وسماعىّ .

فالقياسى : كلُّ معتل له نظير من الصحيح الآخر ، مُلْتزَم زيادةُ ألفٍ قبل آخره ، وذلك كمصدر ما أولُه همزةُ وصلٍ ، نحو : ارْعَوَى ارْعِوَاء ، وَارْتَأَى ارْتِئَاء ، واسْتَقْصَى اسْتِقْصَاء ؛ فإن نظيرها من الصحيح انطلق انطلاقا ، واقْتَدَر اقتداراً ، واستخرج استخراجا ، وكذا مصدر كل فعلٍ معتل يكون على وَزْنِ أفْعَلَ ، نحو : أعْطَى إعْطَاء ؛ فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراما[٢] .

* * *

---

(١) « كمصدر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كمصدر — إلخ ، ومصدر مضاف و « الفعل » مضاف إليه « الذى » اسم موصول : نعت للفعل « قد » حرف تحقيق « بدئا » بدىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والألف للإطلاق ، والجملة من بدىء ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « بهمز » جار ومجرور متعلق بقوله بدىء السابق ، وهمز مضاف ، و « وصل » مضاف إليه « كارعوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كارعوى « وكارتأى » معطوف على كارعوى .

(٢) ومثل ذلك مصدر الفعل الذى على مثال نصر ينصر إذا كان دالا على صوت كرغاء وثغاء ومكاء ودعاء وحداء ، أو كان دالا على داء مثل مشاء ، ومصدر الفعل الذى على مثال قاتل قتالا . نحو والى ولاء ، وعادى عداء .

وَالعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ ، بِنَقْلٍ : كَالْحِجَا ، وَكَالْحِذَا(١)

هذا هو القسم الثانى ، وهو المقصور السماعىُّ ، والممدود السماعىُّ .

وضابطهما : أنَّ ما ليس له نظير اطَّرَد فتحُ ما قبلَ آخرِهِ فقَصْرُهُ موقوفٌ على السماع ، وما ليس له نظير اطَّرَد زيادَةُ ألفٍ قبل آخره فمَدُّهُ مقصور على السماع .

فمن المقصور السماعىِّ : الْفَتَى ، واحد الفِتْيَان ، والحِجَا : العَقْلُ ، والثَّرَى : التراب ، والسَّنَا : الضَّوْء .

ومن الممدود السماعى : الْفَتَاء : حَدَاثَةُ السِّنِّ ، والسَّنَاء : الشَّرَف ، والثَّرَاء : كثرة المال ، والحِذَاء : النَّعْلُ .

* * *

وَقَصْرُ ذِى المَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ عَلَيْهِ ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ(٢)

لا خِلاَفَ بين البصريين والكوفيين فى جواز قَصْرِ الممدود للضرورة .

واختلف فى جواز مد المقصور ؛ فذهب البصريون إلى المنع ، وذهب الكوفيون إلى الجواز ، واستدلوا بقوله :

---

(١) « والعادم » مبتدأ ، والعادم مضاف و « النظير » مضاف إليه « ذا » حال من الضمير المستتر فى قوله بنقل الآتى ، وذا مضاف و « قصر » مضاف إليه « وذا مد » مركب إضافى معطوف على قوله ذا قصر « بنقل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « كالحجا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كالحجا « وكالحذا » معطوف على قوله كالحجا .

(٢) « وقصر » مبتدأ ، وقصر مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « المد » مضاف إليه « اضطراراً » مفعول لأجله « مجمع » خبر المبتدأ « عليه » جار ومجرور متعلق بمجمع على أنه نائب فاعل له ؛ لأنه اسم مفعول « والعكس » مبتدأ « بخلف » جار ومجرور متعلق بقوله : « يقع » الآتى « يقع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة من الفعل — الذى هو يقع — وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

٣٥٣ — يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ   يَنْشَبُ فِى المَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

فمدّ « اللهاء » للضرورة ، وهو مقصور .

* * *

٣٥٣ — نسب أبو عبيد البكرى فى شرح الأمالى هذا البيت إلى أبى المقدام الراجز ، وقال الفراء : هو لأعرابى من أهل البادية ، ولم يسمه .

اللغة : « شيشاء » بشينين معجمتين أولاهما مكسورة وبينهما ياء مثناة ، ممدوداً — هو الشيص ، وهو التمر الذى يشتد نواه لأنه لم يلقح ، وقال ابن فارس : هو أردأ التمر ، وقال الجوهرى : الشيش والشيشاء : لغة فى الشيص والشيصاء «ينشب» أى : يعلق «المسعل» بفتحتين بينهما سكون — موضع السعال من الحلق « واللهاء » بفتح اللام وبالمد ، وأصله القصر — وهى هنة مطبقة فى أقصى سقف الفم .

الإعراب : « يا » أصله حرف نداء ، وقصد به هنا مجرد التنبيه « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى يا لك شىء ، مثلا « من تمر » بيان للكاف فى لك : أى أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الكاف فى لك ، وقيل : إن « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « من » زائدة ، و « تمر » مبتدأ مؤخر ، وفيه أعاريب أخر « ومن شيشاء » جار ومجرور معطوف بالواو على قوله : « من تمر » « ينشب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شيشاء « فى المسعل » جار ومجرور متعلق بينشب « واللهاء » معطوف على المسعل .

الشاهد فيه : قوله « واللهاء » حيث مده للضرورة ، وأصله « اللها » بالقصر — كما ذكرناه فى لغة البيت .

كيفية تثنية المقصور والممدود، وجمعهما تصحيحاً

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّى اجْعَلْهُ يَا ... إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا(١)

كَذَا الَّذِى الْيَا أَصْلُهُ، نَحْوُ الْفَتَى ... وَالْجَامِدُ الَّذِى أُمِيلَ كَمَتَى(٢)

فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ(٣)

---

(١) «آخر» مفعول لفعل محذوف يفسره قوله «اجعله» الآتى ، والتقدير : اجعل آخر مقصور — إلخ ، وآخر مضاف و «مقصور» مضاف إليه «تثنى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من تثنى وفاعله المستتر فيه ، فى محل جر صفة لمقصور ، والرابط بين جملة النعت ومنعوته ضمير منصوب بتثنى محذوف أى تثنيه «اجعله» اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاجعل «يا» قصر للضرورة : مفعول ثان لاجعل «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مقصور «عن ثلاثة» جار ومجرور متعلق بقوله مرتقياً الآتى «مرتقياً» خبر كان ، وجواب الشرط محذوف .

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذى» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «اليا» قصر للضرورة : مبتدأ «أصله» أصل : خبر المبتدأ ، وأصل مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «نحو» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف و «الفتى» مضاف إليه «والجامد» معطوف على «الذى» السابق «الذى» نعت للجامد «أميل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها صلة «كمتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كمتى .

(٣) «فى غير» جار ومجرور متعلق بقوله : «تقلب» الآتى ، وغير مضاف ، و «ذا» اسم إشارة : مضاف إليه «تقلب» فعل مضارع مبنى للمجهول «واواً» مفعول ثان لتقلب «الألف» نائب فاعل لتقلب ، وهو مفعوله الأول «وأولها» الواو عاطفة أو للاستئناف ، أول : فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وها : مفعول أول لأول «ما» اسم موصول : مفعول =

الاسم المتمكنُ إنْ كان صحيحَ الآخِرِ ، أو كان منقوصاً ، لِحَقَتْهُ علامةُ التثنيةِ من غير تغيير ؛ فتقولُ فى « رَجُلٍ ، وجارية ، وقاضٍ » : « رَجُلاَنِ ، وَجارِيَتَانِ ، وَقَاضِيَانِ » .

وإن كان مقصوراً فلا بُدَّ من تغييرِهِ ، على ما نذكره الآن .

وإن كان ممدوداً فسيأتى حكمه .

فإن كانت ألفُ المقصور رابعةً فصاعداً قلبت ياء ؛ فتقــول فى « مَلْهًى » : « مَلْهَيَانِ » وفى « مُسْتَقْصًى » : « مُسْتَقْصَيَانِ » وإن كانت ثالثةً : فإن كانت بدلا من الياء — كفَتًى وَرَحًى — قلبت أيضاً ياء ؛ فتقول : « فَتَيَانِ ، وَرَحَيَان » ، وكذا إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأُمِيلَتْ ؛ فتقول فى « مَتَى » علماً : « متَيَان » وإن كانت ثالثة بدلا من واو — كعصاً وَقَفاً — قلبت واواً ؛ فتقول : « عَصَوانِ ، وقَفَوَانِ » ، وكذا إن كانت ثالثةً مجهولَةَ الأصلِ ولم تُمَلْ ، كإلى عَلَماً ؛ فتقول : « إلَوَانِ » .

فالحاصلُ : أن ألف المقصور تقلب ياء فى ثلاثة مواضع :

الأول : إذا كانت رابِعَةً فصاعداً .

الثانى : إذا كانت ثالثةً بدلا من ياء .

الثالث : إذا كانت [ثالثة] مجهولَةَ الأصلِ وأُميلَتْ .

= ثان لأول « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « قبل » ظرف مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بقوله : « ألف » الآتى « قد » حرف تحقيق « ألف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول .

وتقلب واواً فى موضعين :

الأول : إذَا كانت ثالثةً بدلا من الواو .

الثانى : إذا كانت ثالثةً مجهولةَ الأصل ولم تُمَلْ .

وأشار بقوله : « وأَوْلِهَا ما كان قَبْــلُ قد أُلف » إلى أنه إذا عُمِلَ هذا العَمَلُ المذكور فى المقصور — أعنى قلبَ الألف ياء أو واواً — لحقتها علامَةُ التثنية ، التى سبق ذِكْرُهَا أولَ الـكتابِ ، وهى الألف والنون المـكسورة رفعاً ، والياء المفتوح ما قبلها والنون المـكسورة جراً ونصباً .

* * *

وَمَا كَصَحْــرَاء بِوَاوٍ ثُنِّيَا ... وَنَحْوُ عِلْبَاء كِسَاء وَحَيَا(١)

بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ(٢)

---

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ « كصحراء » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « بواو » جار ومجرور متعلق بقوله ثنى الآتى « ثنيا » ثنى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من ثنى ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « ونحو » الواو حرف عطف أو للاستئناف ، نحو : مبتدأ ، ونحو مضاف و « علباء » مضاف إليه « كساء ، وحيا » معطوفان على علباء بعاطف مقدر فى الأول . وقد قصر الثانى للضرورة .

(٢) « بواو » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ — وهو قوله : « نحو » فى البيت السابق — « أو » عاطفة « همز » معطوف على واو « وغير » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « صحح » الآتى — وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ذكر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « صحح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وما » اسم موصول : مبتدأ « شذ » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعل . والجملة لا محل لها =

لما فَرَغَ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شَرَعَ فى ذكر كيفية تثنية الممدود .

والممدود : إما أن تكون همزته بَدَلاً من ألف التأنيث ، أو للإلحاق ، أو بدلا من أصل ، أو أصْلاً .

فإن كانت بدلا من ألف التأنيث ؛ فالمشهورُ قَلْبُهَا وَاواً ؛ فنقول فى : « صَحْرَاء ، وَحَمْرَاء » : « صَحْرَاوَانِ ، وحَمْرَاوَانِ » .

وإن كانت للالحاق ، كعِلْبَاء ، أو بدلا من أصل ، نحو : « كِسَاء ، وحَيَاء »[1] جاز فيها وجهان ؛ أحدهما : قلبها واواً ؛ فتقول : « عِلْبَاوَانِ ، وكِسَاوَانِ ، وحَيَاوَانِ » والثانى : إبقاء الهمزة من غير تغيير ؛ فتقول : « عِلْبَاءَانِ ، وكِسَاءَانِ ، وحَيَاءَانِ » والقلبُ فى المُلْحقة أوْلَى من إبقاء الهمزة ، وإبقاء الهمزة المبدلة من أصْلٍ أوْلَى من قلبها واواً .

وإن كانت الهمزة الممدودة أصْلاً وجب إبقاؤها ؛ فتقول فى «قُرَّاء ، وَوُضَّاء»[2] : « قُرَّاءَان ، ووُضَّاءَان » .

= صلة « على نقل » جار ومجرور متعلق بقوله « قصر » الآتى « قصر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من قصر ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(١) أصل كساء كساو ؛ بدليل قولك : « كسوت فلاناً كسوة » فوقعت الواو فى كساء إثر ألف زائدة فقلبت همزة ، وأصل حياء حياى ، بدليل قولك : « حييت » وقولك : « حي فلان يحيا » و « حى » فوقعت ياء حياى إثر ألف زائدة فقلبت همزة ؛ فكل من الواو والياء إذا وقعت إثر ألف زائدة قلبت همزة ، سواء أكانت متطرفة كما هنا ، أم كانت فى وسط الكلمة كما فى « صائم ، وقائم ، وقائل » من القول ، وكما فى « بائع ، وصائر ، وقائل » من القيلولة .

(٢) قراء — بضم القاف وتشديد الراء — وصف من القراءة ، تقول : =

وأشار بقوله : « وما شَذّ عَلَى نقل قُصِر » إلى أن ما جاء من تثنية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر ، اقتصر فيه على السماع ، كقولهم فى « الخَوْزَلَى » « الخَوْزَلاَنِ » والقياسُ « الخَوْزَلَيَانِ » وقولهم فى : « حَمْرَاء » : « حَمْرَايَانِ » والقياسُ « حَمْرَاوَانِ » .

* * *

وَاحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ فِى جَمْعٍ عَلَى   حَــدِّ المُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلاَ[1]
وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ   وَإِنْ جَمَعْتَـــهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ[2]
فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِى التَّثْنِيَـهْ   وَتَاءَ ذِى التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ[3]

= « رجل قراء » : أى حسن القراءة ، و « وضاء » بضم الواو وتشديد الضاد — وصف من الوضاءة وهى حسن الوجه .

(١) « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من المقصور ، فى جمع » جاران ومجروران متعلقان باحذف « على حد » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لجمع ، وحد مضاف و « المثنى » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول به لاحذف « به » جار ومجرور متعلق بقوله : تكملا الآتى « تكملا » تكمل : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من تكمل وفاعله المستتر فيه لامحل لها صلة الموصول .

(٢) « والفتح » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله : « أبق » الآتى — « أبق » فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مشعراً » حال من الفتح ، أو من الضمير المستتر فى أبق « بما » جار ومجرور متعلق بمشعر « حذف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلا بالباء ، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلا بالباء «وإن» شرطية «جمعته» جمع : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، والهاء مفعول به « بتاء » جار ومجرور متعلق بجمعت « وألف » معطوف على تاء .

(٣) « فالألف » الفاء واقعة فى جواب الشرط فى البيت السابق ، والألف : =

إذا جُمِعَ صَحِيحُ الآخِرِ على حَدِّ المثنى — وهو الجمع بالواو والنون — لحقته العلامة من غير تغيير ؛ فتقول فى « زيد » : زَيْدُونَ .

وإن جُمِعَ المنقوصُ هذا الجمعَ حُذِفَتْ ياؤه ، وضُمَّ ما قبل الواو وكُسِرَ ما قبل الياء ؛ فتقول [فى قاض] : قَاضُونَ ، رفعاً ، وقَاضِينَ ، جرًّا ونصباً .

وإن جُمِعَ الممدودُ هذا الجمعَ عُومِلَ معاملَتَهُ فى التثنية ؛ فإن كانت الهمزة بدلا من أصلٍ ، أو للإلحاق — جاز [فيه] وجهان : إبقاء الهمزة ، وإبدالها واواً ؛ فيقال فى « كساء » علماً : « كِسَاؤُونَ ، وكِسَاوُونَ » ، وكذلك عِلْبَاء ، وإن كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها ؛ فتقول فى « قُرَّاء » : « قُرَّاؤُونَ » .

وأما المقصور — وَهُو الذى ذكره المصنف — فتحذف أَلِفُه إذا جُمِعَ بالواو والنون ، وتبقى الفتحة دالة عليها ؛ فتقول فى مُصْطَفًى : « مُصْطَفَوْنَ » رفعاً ، و « مُصْطَفَيْنِ » جرًّا ونصباً ، بفتح الفاء مع الواو والياء ، وإن جُمِعَ بألف وتاء قلبت أَلِفُه ، كما تقلب فى التثنية ؛ فتقول فى « حُبْلَى » : « حُبْلَيَات » وفى « فَتًى ، وعَصاً » عَلَمَىْ مؤنث : « فَتَيَات ، وعَصَوَات » .

= مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « اقلب » الآتى — « اقلب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « قلبا » قلب : مفعول مطلق ، وقلب مضاف وها مضاف إليه « فى التثنية » جار ومجرور متعلق بقلب ، وجملة اقلب وفاعله ومفعوله فى محل جزم جواب الشرط « وتاء » مفعول أول مقدم على عامله — وهو قوله « ألزمن » الآتى — وتاء مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « التا » مضاف إليه « ألزمن » ألزم : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تنحيه » مفعول ثان لألزم .

وإن كان بعد ألف المقصور تاء وجب حينئذٍ حَذْفُهَا ؛ فتقول فى « فتاة » : « فَتَيَات » وفى « قَنَاة » : « قَنَوَات » .

* * *

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاَثِيَّ اسْمًا أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ[1]

إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا[2]

وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ ؛ فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا[3]

(١) « السالم » مفعول أول تقدم على عامله — وهو قوله : « أنل » الآتى — والسالم مضاف و « العين » مضاف إليه « الثلاثى » نعت للسالم « اسما » حال من الثلاثى « أنل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إتباع » مفعول ثان لأنل ، وإتباع مضاف و « عين » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «فاءه» فاء : مفعول ثان لإتباع ، وفاء مضاف والضمير مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بإتباع « شكل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفاء ، والجملة من شكل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا بالباء ، والعائد ضمير محذوف مجرور بباء أخرى ، ومتى اختلف متعلق الجارين : الذى جر الموصول ، والذى جر العائد ، فالحذف شاذ أو قليل على ما تقرر فى موضعه .

(٢) « إن » شرطية « ساكن » حال من الضمير المستتر فى قوله : « بدا » الآتى ، وساكن مضاف و « العين » مضاف إليه « مؤنثاً » حال ثانية « بدا » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السالم العين « مختتما » حال ثالثة « بالتاء » جار ومجرور متعلق بمختتم « أو » عاطفة « مجردا » معطوف على قوله : « مختتما » السابق .

(٣) « وسكن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « التالى » مفعول به لسكن « غير » بالنصب مفعول للتالى ، أو بالجر مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « الفتح » مضاف إليه « أو » عاطفة « خففه » خفف : فعل أمر معطوف على سكن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « بالفتح » جار ومجرور متعلق بخفف « فكلا » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله « رووا » الآتى — « قد » حرف تحقيق « رووا » فعل ماض وفاعله .

إذا جُمِعَ الاسمُ الثُّلاثِيُّ ، الصحيحُ العينِ ، الساكِنُها ، المؤنث ، المختوم بالتاء أو المجرَّدُ عنها ، بألفٍ وتاء ، أُتبِعَتْ عينُه فَاءَهُ فى الحركة مطلقاً ؛ فتقول : فى « دَعْدٍ » : «دَعَدَات» ، وفى « جَفْنَةٍ » : « جَفَنَات » ، وفى « جُمْل ، وبُسْرَة » : « جُمُلَات ، وبُسُرَات » بضم الفاء والعين ، وفى « هِنْدٍ ، وكِسْرَة » . « هِنِدَات ، وكِسِرَات » بكسر الفاء والعين .

ويجوز فى العين بعد الضمة والكسرة التسكينُ والفتحُ ؛ فتقول : جُمْلَات ، وجُمَلَات ، وبُسْرَات ، وبُسَرَات ، وهِنْدَات ، وهِنَدَات ، وكِسْرَات ، وكِسَرَات» ، ولا يجوز ذلك بعد الفتحة ، بل يجب الإتباعُ .

واحترز بالثُّلاثِيِّ من غيره كجعفر — علم مؤنث ، وبالاسم عن الصفة ، كَضَخْمَة ، وبالصحيح العين من معتلها كَجَوْزَة ، وبالساكن العين من محركها ، كَشَجَرَة ؛ فإنه لا إتباع فى هذه كلها ؛ بل يجبُ إبقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع ؛ فتقول : « جَعْفَرَات ، وضَخْمَات ، وجَوْزَات ، وشَجَرَات » ، واحْتَرَزَ بالمؤنث من المذكر كبَدْر ؛ فإنه لا يُجْمَعُ بالألف والتاء .

* * *

وَمَنَعُوا إتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ ، وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ[1]

يعنى أنه إذا كان المؤنثُ المذكورُ مكسورَ الفاءِ ، وكانت لامه واواً ؛ فإنه يمتنع فيه إتباعُ العينِ للفاء ؛ فلا يقال فى « ذِرْوَة » ذِرِوَات — بكسر

---

(١) « ومنعوا » فعل وفاعل « إتباع » مفعول به لمنعوا ، وإتباع مضاف و « نحو » مضاف إليه ، ونحو مضاف و « ذروة » مضاف إليه « وزبية » معطوف على ذروة «وشذ» فعل ماض « كسر » فاعل شذ ، وكسر مضاف و « جروة » مضاف إليه .

الفاء والعين — استثقالا للكسرة قبل الواو ، بل يجب فتحُ العين أو تسكينُهَا ؛ فتقول : ذِرَوَات ، أو ذِرْوَات ، وشذّ قولُهم « جِرِوات » بكسر الفاء والعين .

وكذلك لا يجوز الإتباع إذا كانت الفاء مضمومةً واللامُ ياءً ، نحو « زُبْيَـة » ؛ فلا تقول « زُبُيَات » بضم الفاء والعين — استثقالا للضمة قبل الياء ، بل يجب الفتحُ أو التسكينُ ؛ فتقول : « زُبَيَات ، أو زُبْيَات » .

* * *

وَنَادِرٌ ، أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ — غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ ، أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى(١)

يعنى أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر عُدَّ نادراً ، أو ضرورةً ، أو لُغَةً لقومٍ .

فالأول كقولهم فى « جِرْوَة » : « جِرِوَات » بكسر الفاء والعين .

والثانى كقوله :

٣٥٤ — وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا
وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

فسكن عين « زَفْرَات » ضرورة ، والقياسُ فتحُهَا إتباعا .

---

(١) « ونادر » خبر مقدم « أو » عاطفة « ذو » معطوف على نادر ، وذو مضاف و « اضطرار » مضاف إليه « غير » مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه «قدمته» فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « أو » عاطفة « لأناس » جار ومجرور متعلق بقوله : « انتمى » الآتى « انتمى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة معطوفة على الخبر فهى فى محل رفع .

٣٥٤ — هذا البيت لعروة بن حزام ، احد بنى عذرة ، من قصيدة له ممتعة يقولها فى عفراء ابنة عمه ، وقد رواها أبو على القالى فى ذيل أماليه ، ومطلعها قوله : =

والثالث كقول هُـذَيل فى جَوْزَة و بَيْضَة ونحوهما : « جَوَزَات ، و بَيَضَات » — بفتح الفاء والعين[1] — والمشهورُ فى لسان العرب تسكينُ العينِ إذا كانت غَيْرَ صحيحةٍ .

* * *

= خَلِيلَيَّ مِنْ عُلْيَا هِلاَلِ بْنِ عَامِرٍ بِعَفْرَاء عُوجَا الْيَوْمَ وَانْتَظِرَانِي

اللغة : « زفرات » جمع زفرة ، وهى : إدخال النفس فى الصدر ، والشهيق إخراجه ، وأضاف الزفرات إلى الضحى ثم إلى العشى لأن من عادة المحبين أن يقوى اشتياقهم إلى أحبابهم فى هذين الوقتين « فأطقتها » استطعتها ، وقدرت عليها « يدان » قوة وقدرة .

الإعراب : « وحملت » حمل : فعل ماض ، مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « زفرات » مفعول ثان لحمل ، وزفرات مضاف و « الضحى » مضاف إليه « فأطقتها » الفاء عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل ومفعول به « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بزفرات » جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف ، وزفرات مضاف ، و « العشى » مضاف إليه « يدان » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « زفرات » فى الموضعين ، حيث سكن العين لضرورة إقامة الوزن وقياسها الفتح إتباعاً لحركة فاء الكلمة ، وهى الزاى ، قال أبو العباس المبرد : وهذه من أحسن ضرورات الشعر .

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

قال ابن سيده « هذا شاذ ، لا يعقد عليه باب ، لأن مثل هذا لا يحرك ثانيه » ا هـ .

جَمْعُ التَّكْسِير

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ — جُمُوعُ قِلَّهْ(١)

جمعُ التكسير هو : ما دَلَّ على أكْثَرَ من اثنين ، بتغييرٍ ظاهِرٍ كرجُلٍ ورِجَال أو مُقَدَّر كفُلْكٍ — للمفرد والجمع ، والضمة التي في المفرد كضمةِ قُفْل والضمة التي في الجمع كضمةَ أُسْد ، وهو على قسمين : جمع قلة ، وجمع كثرة ، فجمع القلة يدلُّ حقيقةً على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية(٢) ، ويستعمل كل [منهما] في موضع الآخر مجازاً .

وأمثلة جمع القلة : أَفْعِلَةٌ كأَسْلِحَة ، وأَفْعُلٌ كأَفْلُس ، وَفِعْلَةٌ كفِتْيَةٍ ، وَأَفْعَالٌ كأَفْرَاس .

وما عدا هذه الأرْبَعَةَ من جموع التكسير فجموعُ كَثْرَةٍ .

* * *

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِي كَأَرْجُلٍ ، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي(٣)

---

(١) « أفعلة » مبتدأ « أفعل ، ثم فعلة ، ثمة أفعال » معطوفات على المبتدأ بعاطف مقدر في الأول وحده « جموع » خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وجموع مضاف و « قلة » مضاف إليه

(٢) هذا أحد قولين ، والقول الثاني أن جمع الكثرة يدل على الثلاثة إلى ما لا نهاية ، وعلى هذا يكون جمع القلة وجمع الكثرة متفقين في المبدأ ؛ ولكنهما مختلفان في النهاية ؛ ويكون الذي ينوب عن الآخر جمع القلة ؛ إذ ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعداً ، أما جمع الكثرة فدلالته حينئذ على الثلاثة إلى العشرة ليست بالنيابة عن جمع القلة ، ولكن بالأصالة ، ودلالته هذه حقيقة ، لا مجاز .

(٣) « وبعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « ذي » مضاف إليه « بكثرة » =

قد يُسْتَغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة : كرِجْل وَأَرْجُل ، وَعُنُق وَأَعْنَاق ، وفُؤَاد وأفْئِدَة .

وقد يُسْتَغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة : كرَجُل وَرِجَال ، وَقَلْبٍ وَقُلُوب .

* * *

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ ... وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ(١)

إنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ : فِي ... مَدٍّ ، وَتَأْنِيثٍ ، وَعَدِّ الأَحْرُفِ(٢)

= جار ومجرور متعلق بقوله يفى الآتى « وضعا » تمييز ، أو حال بتقدير مشتق ، أو منصوب على نزع الخافض « يفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ذى ، والجملة من الفعل المضارع الذى هو يفى وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « كأرجل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « والعكس » مبتدأ « جاء » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة من جاء وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « كالصفى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كالصفى .

(١) « لفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسما » حال من فعل المجرور باللام « صح » فعل ماض . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله اسما . والجملة من صح وفاعله المستتر فيه فى محل نصب صفة لقوله اسما « عينا » تمييز « أفعل » مبتدأ مؤخر « وللرباعى » جار ومجرور متعلق بقوله : « يجعل » الآتى مقدم عليه ، وأصله مفعوله الثانى « اسما » حال من الرباعى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « يجعل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل ، ونائب الفاعل هذا هو المفعول الأول .

(٢) « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرباعى فى البيت السابق « كالعناق » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان « والذراع » معطوف على العناق « فى مد » جار ومجرور متعلق بكان ، أو بما تعلق به خبرها ، أو بما فى الكاف — فى قوله كالعناق — من معنى التشبيه — أو بمحذوف حال من الضمير المستتر فى كان ، وقوله « وتأنيث ، وعد الأحرف » معطوفان على مد .

أَفْعُلُ : جمعٌ لكلِّ اسمٍ [ثلاثى] على فَعْلٍ ، صحيح العينِ ، نحو : كَلْبٍ وَأَكْلُبٍ ، وظَبْي وأظْبٍ ، وأصْلُه أظْبُىٌ ، فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار أظْبِيٌ ؛ فعومل معامَلَةَ قاضٍ[١] .

وخرج بالأسمِ الصفةُ ؛ فلا يجوز [نحو] ضَخْم وَأَضْخُم ، وجاء عَبْد وأعْبُد ، لاستعمال هذه الصفةِ استعمالَ الأسماء ، وخرج بصحيح العين المعتلُّ العين ، نحو : ثَوْبٍ وَعَيْنٍ ، وشذ عَيْنٌ وأعْيُنٌ ، وثَوْبٌ وأثْوُبٌ[٢] .

وأفْعُلُ — أيضاً — جمعٌ لكلِّ اسمٍ ، مؤنثٍ ، رباعيٍّ ، قبل آخره مَدَّةٌ كَعَنَاق وأعْنُق ، ويَمِينٍ وأيْمُنٍ .

وشذ من المذكر : شِهَابٌ وأشْهُبٌ ، وغُرَابٌ وأغْرُبٌ .

* * *

(١) ومثل ظبي وأظب قولهم ثدى وأثد ، وكذلك ما لامه واو ، نحو : دلو وأدل ، وجرو وأجر ، وبهو وأبه ، وأصل أدل أدلو ، قلبت ضمة اللام كسرة ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها ، ثم يعامل معاملة قاض .

(٢) قد ورد جمع ثوب على أثواب ، وهو قياس نظيره من معتل العين ، وقد ورد جمعه على ثياب من جموع الكثرة كما فى قول امرىء القيس :

وَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّى خَلِيقَةٌ فَسُلِّى ثِيَابِى مِنْ ثِيَابِكِ تَنْسُلِ

وقد ورد جمعه على أثوب ، وهو شاذ ، ومنه قول معروف بن عبد الرحمن :

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُبَا حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعاً أَشْيَبَا

* أَمْلَحَ لاَ لَذًّا وَلاَ مُحَبَّبَا *

وقالوا : دار وأدور ، وساق وأسوق ، ونار وأنور ، وقالوا : ناب — وهو المسن من الإبل — وأنيب ، وذلك كله شاذ لا يقاس عليه .

وربما همزوا الواو لثقل الضمة على الواو ، وبهذا روى قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

فَلَما فَقَدْتُ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأُطْفِئَتْ مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالْعِشَاءِ وَأَنْؤُرُ

وَغيْرُ مَا أَفْعُـــلُ فِيهِ مُطَّرِدْ   مِنَ الثُّلاَثِي اسْماً — بِأَفْعَالٍ يَرِدْ (١)
وَغَالِباً أَغْنَاهُمُ فِعْـــلاَنُ   فِى فَعَـــلٍ : كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ (٢)

قد سبق أن أَفْعُلَ جمعٌ لـكلِّ اسمٍ ثلاثى على فَعْـل صحيح العين ؛ وذَكَرَ هنا أنَّ مالا يَطَّرِد فيه من الثلاثى أفْعُـلُ يُجْمَعُ على أفْعَالٍ ، وذلك كثَوْب وأثْوَاب ، [وَجَمل وأجْمَالٍ] وعَضُد وأعْضَادٍ ، وحِمْل وأحْمَال ، وعِنَبٍ وأعْنَاب ، وإبل وآبَال ، وقُفْل وأقْفَال .

وأما جمع فَعْـلٍ الصحيحِ العين على أفْعَال فشاذ : كَفَرْخٍ وأفْرَاخٍ (٣) .

---

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أفعل » مبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله مطرد الآتى « مطرد » خبر المبتدأ ، الذى هو أفعل ، والجملة من هذا المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول « من الثلاثى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى قوله مطرد « اسما » حال من الثلاثى « بأفعال » جار ومجرور متعلق بقوله : « يرد » الآتى « يرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع الذى هو يرد و فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو غير .

(٣) « وغالباً » منصوب بنزع الخافض « أغناهم » أغنى : فعل ماض ، وهم : مفعول به لأغنى « فعلان » فاعل أغنى « فى فعل » جار ومجرور متعلق بأغنى « كقولهم » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير وذلك كائن كقولهم ، وقول مضاف والضمير مضاف إليه « صردان » خبر لمبتدأ محذوف أيضاً ، أى : هذه صردان ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره فى محل نصب مقول القول .

(٣) ومن ذلك قول الحطيئة من كلمة يستعطف فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب :

مَاذَا تَقُول لأفرَاخٍ بِذِى مَرَخٍ   زُغْبِ الْحَوَاصل لاَمَاء وَلاَ شَجَرُ
أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فى قَعْرِ مُظْلِمَةٍ   فَاغْفِرْ عَلَيْـكَ سَلاَمُ اللهِ يَا عُمَرُ

ومثل فرخ وأفراخ : زند وأزناد ، ونهر وأنهار ، وشعر وأشعار ، وشخص وأشخاص.

وأما فُعَلٌ فجاء بعضُه على أفعال : كرُطَب وأرْطَاب ، والغالبُ مجيئُه على فِعْلاَن. كصُرَد وصِرْدَان ، ونُغَر ونِغْرَان(١) .

* * *

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ ثَالِثٍ أَفْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ(٢)

وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ ، أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ ، أَوْ إِعْلاَلِ(٣)

« أفعِلَة » جمعٌ لكل اسم ، مذكر ، رباعيّ ، ثالثُه مدة ، نحو : قَذَالٍ وأقذِلة ، ورَغِيف وأرْغِفَة ، وعَمُود وأعْمِدَة

والْتُزِم أفعِلَة في جمع المضاعف أو المعتل اللام من فَعَالٍ أو فِعَال : كبَتَات وأبِتَّة ، وزِمَام وأزِمَّة ؛ وقَبَاء وأقْبِيَة ؛ وفِنَاء وأفْنِية .

* * *

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى(٤)

---

(١) النغر — بضم النون وفتح الغين — البلبل ، أو فرخ العصفور ، أو طير كالعصفور أحمر المنقار .

(٢) « في اسم » جار ومجرور متعلق بقوله « اطرد » الآتى في آخر البيت « مذكر رباعى » صفتان لاسم « بمد » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لاسم ، أو حال منه ، ومد مضاف ، و « ثالث » مضاف إليه « أفعلة » مبتدأ « عنهم » جار ومجرور متعلق بقوله « اطرد » الآتى « اطرد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعلة ، والجملة من اطرد وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله أفعلة .

(٣) «والزمه» الزم : فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل ، والضمير البارز الذى يعود إلى أفعلة في البيت السابق مفعول به « في فعال » جار ومجرور متعلق بالزم « أو فعال » معطوف عليه « مصاحبى » حال من المتعاطفين ، ومصاحبى مضاف و « تضعيف » مضاف إليه « أو إعلال » معطوف على تضعيف .

(٤) « فعل » مبتدأ « لنحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونحو =

من أمثلة جمع الكثرة : فُعْلٌ ، وهو مُطّرد فى [كل] وَصْف يكون المذكر منه على أفْعَلَ ، والمؤنث [منه على] فَعْلاَء ، نحـــو : أَحْمَر وحُمْر وحَمْراء وحُمْر .

ومن أمثلة جمع القلة : فِعْلَة ، ولم يَطّرد فى شىء من الأبنية ، وإنما هو محفوظ ، ومن الذى حُفِظَ منه : فَتًى وفِتْيَة ، وشَيْخ وشِيخَة ، وغُلاَم وغِلْمَة ، وصَبِىّ وصِبْيَة .

* * *

وَفُعُلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِىٍّ ، بِمَدٌ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لاَمٍ ، أعلاَلاً فَقَدْ(١)

مالَمْ يُضَاعَفْ فِى الأعَمِّ ذُو الألِفْ وَفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ(٢)

= مضاف و « أحمر » مضاف إليه « وحمرا » معطوف على أحمر « وفعلة » مبتدأ « جمعاً » مفعول ثان تقدم على عامله ، وهو قوله « يدرى » الآتى « بنقل » جار ومجرور متعلق بقوله يدرى الآتى « يدرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلة الواقع مبتدأ ، ونائب الفاعل هو مفعوله الأول . والجملة من يدرى ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(١) « وفعل » مبتدأ « لاسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « رباعى » نعت لاسم « بمد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم . أو نعت ثان له . « قد » حرف تحقيق « زيد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مد ، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لمد « قبل » ظرف متعلق بزيد ، وقبل مضاف و « لام » مضاف إليه « إعلالا » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله فقد الآتى « فقد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لام ، والجملة فى محل جر صفة للام .

(٢) « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يضاعف » فعل مضارع ، مبنى للمجهول مجزوم بلم « فى الأعم » جار ومجرور متعلق بقوله يضاعف « ذو » نائب فاعل ليضاعف ، وذو مضاف و « الألف » مضاف إليه « وفعل » مبتدأ « جمعاً » حال من الضمير =

وَنَحْوِ كُبْرَى ، وَلِفِعْــــلَة فِعَلْ ،
وَقَدْ يَجِيء جَمْعُهُ عَلَى فُعَـــل[١]

من أمثلة جمع الكثرة : فُعُـلٌ ، وهو مُطَّرد فى كلِّ اسم[٢] رُبَاعِيٍّ ، قد زِيدَ قبل آخره مَدَّةٌ ؛ بشرط كونه صحيحَ الآخر ، وَغَيْرَ مُضَاعَف إن كانت المدة ألفاً ، ولا فَرْق فى ذلك بين المذكَّر والمؤنث ، نحو : قَذَال وقُذُل ، وحِمَار وحُمُر ، وكُرَاع وكُرُع ، وذِرَاع وذُرُع ، وقَضِيب وقُضُب ، وعَمُود وعُمُد .

وأما المضاعف : فإن كانت مدتُه ألفاً فجمعُه على فُعُلٍ غيرُ مُطَّردٍ ، نحو :

= المستتر فى « عرف » الآتى « لفعلة » جار ومجرور متعلق بقوله جمعاً ، أو بقوله : عرف « عرف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ . والجملة من عرف ونائب فاعله المستتر فيه محل فى رفع خبر المبتدأ .

(١) « ونحو » معطوف على فعلة فى البيت السابق ، ونحو مضاف و « كبرى » مضاف إليه « ولفعلة » الواو للاستئناف ، لفعلة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فعل » مبتدأ مؤخر « وقد » حرف تقليل « يجىء » فعل مضارع « جمعه » جمع : فاعل يجىء ، وجمع مضاف والهاء مضاف إليه « على فعل » جار ومجرور متعلق بقوله : جمعه أو بقوله يجىء .

(٢) أما الصفة التى على أربعة أحرف ثالثها مدة فإن كانت المدة واواً — بأن تكون الصفة على فعول بفتح الفاء — كثر جمعها على فعل ، نحو : صبور وغفور وفخور ، تقول فى جمعهن : صبر ، وغفر ، وفخر ، وإن كانت المدة ألفاً أو ياء فإن جمع الصفة على فعل حينئذ شاذ ، نحو : نذير ونذر وصناع وصنع .

وإذا جمعت الاسم المستجمع لهذه الشروط هذا الجمع ؛ فإن كانت عينه واواً نحو : سوار وسواك وجب أن تسكن هذه الواو فى الجمع ، إلا أن تهمزها ، فتقول : سور ، وسوك ، لأن الواو المضمومة نهاية فى الثقل ، وإن كانت العين ياء نحو سيال — بزنة كتاب ، اسم نوع من الشجر — جاز بقاؤها مضمومة ، وجاز تسكينها ، وحينئذ تقلب ضمة الفاء كسرة ؛ لئلا تنقلب الياء واواً فيلتبس بالواوى العين .

عِنَان وعُنُنٍ ، وحِجاج وحُجُج ؛ فإن كانت مدتُه غيرَ ألفٍ فجمعُه على فُعُل مُطَّرِدٌ ، نحو : سَرِير وسُرُرٍ ، وذَلُول وذُلُلٍ .

ومن أمثلة جمع الكثرة فُعَلٌ ، وهو جمع لاسم على فُعْلَة أو على فُعْلَى — أنثى الأفعَلِ — فالأول : كقُرْبَة وقُرَب ، وغُرْفَة وغُرَف ؛ والثانى : ككُبْرَى وكُبَر ، وصُغْرَى وصُغَر .

ومن أمثلة جمع الكثرة فِعَلٌ ، وهو جمع لاسم على فِعْلَة ، نحو : كِسْرَة وكِسَر ، وحِجَّة وحِجَج ، ومِرْيَة ومِرًى ، وقد يجىء جمعُ فِعْلَة على فُعَل ، نحو : لِحْية ولُحًى ، وحِلْية وحُلًى .

* * *

فِى نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ(١)

ومن أمثلة جمع الكثرة : فُعَلَة ، وهو مُطَّرد فى [كل] وَصْفٍ ، على فاعلٍ ، معتلٍّ اللاّم لمذكَّر عاقل ، كَرَامٍ ورُمَاة ، وقَاضٍ وقُضَاة .

ومنها : فَعَلَة ، وهو مُطَّردٌ فى وصفٍ ، على فاعِلٍ ، صحيح اللام ، لمذكَّر عاقل نحو : كَامِل وكَمَلة ، وسَاحِر وسَحَرة ، واستغنى المصنف عن ذكر القيود المذكورة بالتمثيل بما اشتمل عليها ، وهو رَامٍ وكَامِلٌ .

* * *

---

(١) « فى نحو » جار ومجرور متعلق باطراد الآتى ، أو بفعل يدل عليه اطراد ، ونحو مضاف ، و « رام » مضاف إليه « ذو » خبر مقدم ، وذو مضاف و « اطراد » مضاف إليه . فعله » مبتدأ مؤخر « وشاع » الواو عاطفة أو للاستئناف ، وشاع : فعل ماض « نحو » فاعل شاع ، ونحو مضاف و « كامل » مضاف إليه « وكمله » معطوف على كامل .

فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيل ، وَزَمِنْ ، وَهَالِكٍ ، وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ (١)

من أمثلة جمع الكثرة : فَعْلَى ، وهو جمع لوصف ، على فَعِيلٍ بمعنى مفعول ، دال على هلاك أو توجُّع : كَقَتِيل وقَتْلَى ، وَجَرِيح وَجَرْحَى ، وأَسِيرٍ وَأَسْرَى .

ويحمل عليه ما أشبهه فى المعنى ، من فَعِيل بمعنى فاعل : كَرِيض ومَرْضَى ، ومن فَعِلٍ ، كزَمِنٍ وَزَمْنَى ، ومن فاعل : كهالك وَهَلْكَى ، ومن فَيْعِلٍ : كَمَيِّت وَمَوْتَى [وأفْعَل نحو : أَحْمَق وحَمْقَى] (٢) .

* * *

لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لاماً فِعَلَهْ
وَالْوَضْعُ فى فِعْلٍ وفَعْلٍ قَلَّلَهْ (٣)

من أمثلة جمع الكثرة فِعَلَة ؛ وهو جمع لفُعْل ، اسماً ، صحيحَ اللامِ ، نحو :

---

(١) فعلى » مبتدأ « لوصف » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « كقتيل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقتيل «وزمن ، وهالك » معطوفان على قتيل « وميت » مبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بقوله قمن الآتى « قمن » خبر المبتدأ .

(٢) سقط من أكثر نسخ هذا الكتاب ما بين المعقوفين ، فتكون الأوزان التى تلحق بفعيل بمعنى مفعول فى الجمع على فعلى أربعة فيما ذكر الشارح على ما هو فى أكثر النسخ ، وخمسة على ما فى هذه النسخة ، وبقى سادس وهو فعلان نحو : سكران وسكرى ، وقرأ حمزة (وترى الناس سكرى وما هم بسكرى) .

(٣) « لفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسما » حال من فعل «صح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله اسما ، والجملة من صح وفاعله المستتر فيه فى محل نصب نعت لقوله اسما « لاما » تمييز « فعلة » مبتدأ مؤخر « والوضع » مبتدأ « فى فعل » جار ومجرور متعلق بقوله : « قلله » الآتى «وفعل» معطوف على فعل « قلله » قلل : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الوضع ، والهاء مفعول به ، والجملة من قلل وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

قُرْط وقِرَطَة ، ودُرْج ودِرَجَة ، وكُوز وكِوَزَة ، ويحفظ فى اسم على فِعْلٍ ، نحو : قِرْد وقِرَدة ، أو على فَعْل نحو : غَرْد وغِرَدَة[1] .

* * *

وفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وفَاعِلَهْ وَصْفَيْنِ ، نحو عَاذِل وعَاذِلَهْ[2]

ومِثْلُهُ الفُعَّالُ فِيمَا ذُكِرَا وذَانِ فى المُعَلِّ لاماً نَدَرَا[3]

ومن أمثلة جمع الكثرة : فُعَّل ، وهو مَقِيس فى وَصْفٍ ، صحيح اللام ، على فاعل أو فاعلة ، نحو : ضارب وضُرَّب وصائم وصُوَّم ، وضاربة وضُرَّب وصائمة وصُوَّم .

ومنها فُعَّال ، وهو مَقِيس فى وصفٍ ، صحيح اللامِ ، على فاعل ، لمذكر ، نحو : صائم وصُوَّام ، وقَائم وقُوَّام .

ونَدَرَ فُعَّل وفُعَّال فى المعتل اللام المذكَّرِ ، نحو : غَازٍ وَغُزَّى ، وَسَارٍ وَسُرَّى ،

---

(١) الغرد ــ بفتح الغين وسكون الراء هنا ، ويأتى أيضاً بفتح الغين والراء جميعاً ــ ضرب من الكمأة ، وجمعه غردة بوزن قردة . وغراد كجبال .

(٢) « وفعل » مبتدأ « لفاعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وفاعله » معطوف على فاعل « وصفين » حال من فاعل وفاعله « نحو » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك نحو ، ونحو مضاف و« عاذل » مضاف إليه « وعاذله » معطوف على عاذل .

(٣) « ومثله » مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والهاء مضاف إليه « الفعال » مبتدأ مؤخر « فيما » جار ومجرور متعلق بمثل لما فيه من معنى المماثلة « ذكرا » ذكر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بفى « وذان » اسم إشارة مبتدأ « فى المعل » جار ومجرور متعلق بقوله « ندرا » الآتى « لاما » تمييز « ندرا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

وعافٍ وَعُفًّى ، وقالوا : غُزَّاء فى جمع غازٍ ، وَسُرَّاء فى جمع سارٍ ، وندر أيضاً [فى جمع] فاعلة ، كقول الشاعر :

٣٥٥ — أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّى غَيْرَ صُدَّادِ

[يعنى جمع صادّة] .

* * *

فَعْلٌ وَفَعْــــلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا(١)

---

٣٥٥ — البيت للقطامى ، واسمه عمير بن شيم بن عمرو التغلبى ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

مَا لِلْكَوَاعِبِ — وَدَّعْنَ الْحَيَاةَ — كَمَا وَدَّعْنَنِى وَجَعَلْنَ الشَّيْبَ مِيعَادِى

اللغة : « الكواعب » جمع كاعب ، وهى المرأة التى كعب ثديها ونهد « ودعن الحياة » دعاء عليهن بالموت ، لأنهن قطعنه وبتتن حبل وصاله « أبصارهن » أراد أنهن يدمن النظر إلى الشبان لما يرجون عندهم من مجاراتهن فى الصبابة ، وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غضا .

الإعراب : « أبصارهن » أبصار : مبتدأ ، وأبصار مضاف وضمير النسوة مضاف إليه « إلى الشبان » جار ومجرور متعلق بقوله « مائلة » الآتى « مائلة » خبر المبتدأ « وقد » حرف تحقيق «أراهن» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير البارز مفعول أول « عنى » جار ومجرور متعلق بقوله : « صداد » الآتى ، وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لأمرين ، أولهما : أن المعمول جار ومجرور فيتوسع فيه ، والثانى : أن المضاف يشبه حرف النفى فكأنه ليس فى الكلام إضافة « غير » مفعول ثان لأرى ، وغير مضاف و « صداد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « صداد » الذى هو جمع صادة ، حيث استعمل فعالا — بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة — فى جمع فاعلة .

(١) « فعل » مبتدأ أول « وفعلة » معطوف عليه « فعال » مبتدأ ثان « لهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر =

من أمثلة جمع الكثرة : فِعَال ، وهو مُطّرد فى فَعْل وَفَعْلة ، اسمين ، نحو : كَعْب وَكِعَاب ، وَثَوْب وَثِيَاب ، وَقَصْعة وَقِصَاع ، أو وصفين ، نحو : صَعْب وَصِعَاب ، وَصَعْبة وَصِعَاب ، وَقَلَّ فيما عينُه ياء ، نحو : ضَيْف وَضِيَاف ، وَضَيْعة وَضِيَاع .

* * *

وَفَعَلٌ أيضاً لَهُ فِعَالُ ۝ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالُ[1]

أَوْ يَكُ مُضْعَفاً ، وَمِثْلُ فَعَلٍ ۝ ذُو التَّا ، وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ ، فَاقْبَلِ[2]

أى : اطَّرد أيضاً فِعَال فى فَعَل وَفَعَلة ، ما لم يكن لامهما معتلا أو مضاعفاً ، نحو : « جَبَل وَجِبَال ، وَجَمَل وَجِمَال ، وَرَقَبَةٍ ورِقَابٍ ، وَثَمَرَة وثمار » .

واطرد أيضاً فِعَالُ فى فِعْل وَفُعْل ، نحو : ذِئْب وَذِئَاب ، وَرُمْح وَرِمَاح .

واحترز من المعتل اللام ، كَفَتًى ، ومن المضعف كَطَلَلٍ .

* * *

= المبتدأ الأول « وقل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال « فيما » جار ومجرور متعلق بقوله « قل » السابق « عينه » عين : مبتدأ ، وعين مضاف وضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مضاف إليه « اليا » قصر للضرورة : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بفى « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة .

(١) « وفعل » مبتدأ أول « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فعال » مبتدأ ثان مؤخر ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « فى لامه » فى لام : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم على اسمه ، ولام مضاف وضمير الغائب العائد إلى فعل مضاف إليه «اعتلال» اسم يكن تأخر عن خبره.

(٢) « أو » عاطفة « يك » فعل مضارع ناقص ، معطوف على « يكن » فى البيت السابق مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =

وفى فَعِيل وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ كَذَاكَ فى أُنْثَاهُ أيضاً اطَّرَدْ(١)

واطرد أيضاً فِعَالٌ فى كل صفة على فَعِيل بمعنى فاعل : مقترنة بالتاء أو مُجَرَّدة عنها ، كَكَرِيم وكِرام ، وكريمة وكرام ، ومَرِيضٍ ومِرَاض ، ومَرِيضة ومِرَاض .

* * *

وَشَاعَ فى وَصْفٍ عَلَى فَعْلاَنَا ، أَوْ أُنْثَيَيْهِ ، أو عَلَى فُعْلاَنَا(٢)

وَمِثْلُهُ فُعْلاَنَةٌ ، وَالْزَمْهُ فى نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيـلَةٍ تَفِى(٣)

أى : واطَّرد أيضاً مجىء فِعَال جمعاً ، لوصف عَلَى فَعْلاَن ، أو عَلَى فَعْلاَنَةٍ ، أو عَلَى فَعْلَى ، نحو : عَطْشَان وَعِطَاش ، وَعَطْشَى وَعِطَاش ، وَنَدْمانة وَنِدَام .

= هو يعود إلى فعل فى البيت السابق « مضعفا » خبريك ، « ومثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف و « فعل » مضاف إليه « ذو » مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و « التا » قصر للضرورة : مضاف إليه « وفعل » معطوف على ذو التاء « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال صاحبه المعطوف ، ومع مضاف و « فعل » مضاف إليه « فاقبل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(١) « وفى فعيل » جار ومجرور متعلق بقوله : « ورد » الآتى « وصف » حال من فعيل ، ووصف مضاف و « فاعل » مضاف إليه « ورد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال « كذاك » جار ومجرور متعلق بقوله : « اطرد » الآتى « فى أنثاه » مثله « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « اطرد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال .

(٢) « وشاع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال « فى وصف » جار ومجرور متعلق بقوله : « شاع » السابق « على فعلانا » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لوصف « أو أنثييه » معطوف على قوله : « فعلانا » السابق « أو » عاطفة « على فعلانا » معطوف على قوله : « على فعلانا » السابق .

(٣) « ومثله » مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه « فعلانة » =

وكذلك اطرد فِعَال فى وصف ، على فَعْلاَنٍ ، أو على فَعْلاَنَةٍ ، نحو : « خُمْصَان وَخِمَاص ، وَخُمْصَانة وَخِمَاص » .

والتزم فِعَال فى كل وصف على فَعِيل أو فَعِيلة ، مُعْتَلِّ العين ، نحو : « طويل وَطِوَال ، وَطَوِيلة وَطِوَال » .

* * *

وَبِفُعُولٍ فَعِــلٌ نَحْوُ كَبِدْ يُخَصُّ غالباً ، كَذَاكَ يَطَّرِدْ(١)

فى فَعْلٍ اسْماً مُطْلَقَ الفَا ، وَفَعَلْ لَهُ ، وَلِلْفُعَال فِعْلاَنٌ حَصَلْ(٢)

= مبتدأ مؤخر « والزمه » الزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والهاء مفعول به « فى نحو » جار ومجرور متعلق بقوله « الزمه » السابق ، ونحو مضاف و « طويل » مضاف إليه « وطويلة » معطوف على طويل « تفى » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ــ وهو قوله « الزمه » ــ والياء للإشباع .

(١) « وبفعول » الواو عاطفة أو للاستئناف ، بفعول : جار ومجرور متعلق بقوله : « يخص » الآتى « فعل » مبتدأ « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و « كبد » مضاف إليه « يخص » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ــ وهو قوله « فعل » ــ « غالبا » حال من الضمير المستتر فى يخص « كذاك » كذا : جار ومجرور متعلق بيطرد الآتى ، والكاف حرف خطاب « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعول فى أول البيت .

(٢) « فى فعل » جار ومجرور متعلق بقوله : « يطرد » فى البيت السابق « اسما » حال من فعل « مطلق » حال ثانية ، ومطلق مضاف و « الفا » قصر للضرورة : مضاف إليه « وفعل » مبتدأ « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وللفعال » الواو عاطفة أو للاستئناف ، للفعال : جار ومجرور متعلق بقوله حصل الآتى « فعلان » مبتدأ « حصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلان ، والجملة من الفعل الماضى وهو حصل وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

وَشَاعَ فِى حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا ، وَقَلَّ فِى غَيْرِهِمَا[1]

ومن أمثلة جمع الكثرة : فُعُول ، وهو مُطَّرِد فى اسم ثلاثى على فَعِل نحو : « كَبِد وكُبود ، ووَعِل ووُعُول » وهو ملتزم فيه غالباً .

واطَّرَدَ فُعُول أيضاً فى اسم على فَعْلٍ — بفتح الفاء — نحو : « كَعْب وكُعُوب ، وَفَلْس وفُلُوس » أو على فِعْل — بكسر الفاء — نحو : « حِمْل وحُمُول ، وضِرْس وضُرُوس » أو على فُعْل — بضم الفاء — نحو : « جُنْد وجُنُود ، وبُرْد وبُرُود » .

ويحفظ فُعُول فى فَعَلٍ ، نحو : « أَسَدٍ وأُسُود » ويفهم كونه غير مطرد من قوله : « وَفَعَل له » ولم يقيده باطراد .

* * *

وأشار بقوله : « وللفُعَال فِعْلَان حَصَلْ » إلى أن من أمثلة جمع الكثرة فِعْلَانًا ؛ وهو مُطَّرِد فى اسم على فُعَال ، نحو : « غلَام وغِلْمَان ، وغُرَاب وغِرْبان » .

وقد سبق أنه مطرد فى فُعَل : كَصُرَد وصِرْدَان .

---

(١) « شاع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلان « فى حوت » جار ومجرور متعلق بقوله شاع « وقاع » معطوف على حوت « وما » اسم موصول معطوف على حوت أيضاً « ضاهاهما » ضاهى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وقل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعلان « فى غيرهما » فى غير : جار ومجرور متعلق بقوله قل ، وغير مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه .

واطرد فِعْلَان — أيضاً — فى جمع ما عينُه واو : من فُعْل ، أو فَعَل ؛ نحو : « عُودٍ وعِيدان ، وَحُوت وحِيتَانٍ[١] ، وقاع وقيعان ، وتاج وتيجان »[٢] .

وقَلَّ فِعْلَانٌ فى غير ما ذكر ، نحو : « أخٍ وإخْوَان ، وَغَزَالٍ وَغِزْلَان » .

* * *

وَفَعْلاً اسْماً ، وَفَعِيلاً ، وَفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ — فُعْلَانٌ شَمِلْ[٣]

من أبنية جمع الكثرة : فُعْلَانٌ ، وهو مَقِيس فى اسم صحيح العين ، على فَعْلٍ ، نحو : « ظَهْر وظُهْران ، وبَطْنٍ وبُطْنَان » أو على فعيل ، نحو : « قَضِيب وقُضْبَان ، ورَغِيفَ ورُغْفَان » أو على فَعَلٍ ، نحو : « ذَكَر وذُكْرَانٍ ، وَحَمَل وَحُمْلان» .

* * *

وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلاَ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ[٤]

---

(١) وكذلك نون ونينان ، وكوز وكيزان ، والنون : الحوت .

(٢) وكذلك دار وديران ، وأصل مفرداتها بفتح الفاء والعين جميعاً .

(٣) « وفعلا » مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله : « شمل » الآتى آخر البيت « اسما » حال من قوله فعلا « وفعيلا ، وفعل » معطوفان على قوله : « فعلا » السابق ، ووقف على الثانى بالسكون على لغة ربيعة « غير » حال من « فعل » وغير مضاف و « معل » مضاف إليه ، و «معل» مضاف و «العين» مضاف إليه « فعلان » مبتدأ «شمل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلان ، والجملةمن شمل وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبرالمبتدأ ، وتقدير البيت : وزن فعلان شمل فعلا اسماً وفعيلا وفعل بشرط كون الأخير غير معتل العين .

(٤) « ولكريم » الواو عاطفة أو للاستئناف ، لكريم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وبخيل » معطوف على كريم « فعلا » قصر للضرورة : مبتدأ مؤخر « كذا » جار ومجرور متعلق بقوله : « جعلا » الآتى على أنه مفعوله الثانى « لما » =

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلاَءُ فى الْمُعَلْ لاماً ، ومُضْعَفٍ ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ[1]

من أمثلة جمع الكثرة : فُعَلاَء ، وهو مَقِيس فى فَعِيلٍ — بمعنى فاعل — صفة لمذكر عاقل ، غير مضاعف ، ولا معتل ، نحو : « ظَرِيف وظُرَفَاء ، وكَرِيم وكُرَماء ، وبَخِيل وبُخَلاَء » .

وأشار بقوله : « كذا لما ضاهاهما » إلى أن ما شابَهَ فَعِيلاً — فى كونه دالا على معنى هو كالغريزة — يُجْمَع على فُعَلاَء ، نحو : عاقل وعُقَلاَء ، وصالح وصُلَحاء ، وشاعر وشُعَرَاء .

وينوب عن فُعَلاَء فى المضاعف والمعتلّ : أَفْعِلاَء ، نحو : « شَدِيد وأَشِدَّاء ، وَوَلِىّ وأَوْلِيَاء » .

[وقد يجىء « أفعِلاَء » جمعاً لغير ما ذكر ، نحو : « نَصِيب وَأَنْصِبَاء ، وهَيِّن وأَهْوِنَاء ») .

* * *

= جار ومجرور متعلق بجعل « ضاهاهما » ضاهى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة من ضاهى وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام « قد » حرف تحقيق « جعلا » جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلا ، وهو مفعوله الأول ، وقد مضى مفعوله الثانى ، والألف للإطلاق .

(١) « وناب » فعل ماض « عنه » جار ومجرور متعلق بناب « أفعلاء » فاعل ناب « فى المعل » جار ومجرور متعلق بناب « لاما » تمييز « ومضعف » معطوف على المعل لاما « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف واسم الإشارة من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « قل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجملة من قل وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

فَوَاعِلُ لِفَوْعَلٍ وَفَاعَلِ وَفَاعِلاَء مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ[١]
وَحَائِضٍ ، وَصَاهِلٍ ، وَفَاعِلَهْ ، وَشَذَّ فِى الْفَارِسِ ، مَعْ مَا مَاثَلَهْ[٢]

من أمثلة جمع الكثرة : فَوَاعِلُ ، وهو لاسم على فَوْعَل ، نحو : « جَوْهَرٍ وجَوَاهر » أو على فَاعَلٍ ، نحو : « طَابَعٍ وطَوَابعَ » ، أو على فَاعِلاَء ، نحو : « قَاصِعَاء وقَوَاصِع » أو على فَاعِلٍ ، نحو : « كَاهِلٍ ، وكَوَاهِل » .

وفَوَاعل — أيضاً — جمع لوصف على فَاعِلٍ إن كان لمؤنث عاقل ، نحو : « حائِضٍ وحَوَائض » ، أو لمذكر ما لا يعقل ، نحو : « صَاهِل وصَوَاهل » .

فإن كان الوصف الذى على فَاعِلٍ لمذكر عاقل ، لم يجمع على فَوَاعل ، وشذ « فارس وفوارس ، وسابق وسوابق » .

وفواعل — أيضاً — جمع لفاعلة ، نحو : «صاحبة وصَوَاحب ، وفاطمة وفَوَاطم » .

* * *

وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ وَشِبْهَهُ ذَا تَاء أَوْ مُزَالَهْ[٣]

---

(١) « فواعل » مبتدأ « لفوعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وفاعل ، وفاعلا » معطوفان على فوعل « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع مضاف و « نحو » مضاف إليه ، ونحو مضاف و « كاهل » مضاف إليه .

(٢) « وحائض ، وصاهل ، وفاعله » معطوفات على « كاهل » فى البيت السابق « وشذ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فواعل « فى الفارس » جار ومجرور متعلق بقوله : « شذ » « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « ماثله » ماثل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلا بإضافة مع إليها ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة من ماثل وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة الموصول .

(٣) « بفعائل » جار ومجرور متعلق بقوله : « اجمعن » الآتى « اجمعن » اجمع : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فعاله » مفعول به لاجمعن « وشبهه » معطوف على فعالة « ذا » حال من المفعول به ، وذا مضاف =

من أمثلة جمع الكثرة : فَعَائِلُ ، وهو : لكل اسم رباعى ، بمدّة قبل آخره ، مؤنثاً بالتاء ، نحو : « سَحَابة وسحائب ، ورِسَالة ورسائل ، وكُناسة وكنائس ، وصَحِيفة وصَحَائف ، وحَلُوبة وحَلاَئب » أو مجرداً منها ، نحو : « شَمَال وشَمَائِلَ ، وعُقَاب وعقائب ، وعَجُوز وعَجَائز » .

* * *

وَبِالفَعَالِي والفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ ، وَالقَيْسَ اتْبَعَا(١)

من أمثلة جمع الكثرة : فَعَالِي ، وفَعَالَى ، ويشتركان فيما كان على فَعْلاَء ، اسماً كَصَحْرَاء وصَحَارِي وصَحَارَى ، أو صفة كَعَذْرَاء وعذَارِي وعَذَارَى .

* * *

وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِى نَسَبْ جُدِّدَ ، كالكُرْسِيِّ تَتْبَعِ العَرَبْ(٢)

= و « تاء » مضاف إليه « أو » عاطفة « مزاله » مزال : معطوف على ذا تاء ، ومزال مضاف والهاء — الذى يعود على تاء — مضاف إليه ، من إضافة اسم المفعول إلى مفعوله الثانى ، ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه جوازاً هو نائب فاعل له .

(١) « بالفعالى » جار ومجرور متعلق بقوله : « جمعا » الآتى « والفعالى » معطوف على الفعالى « جمعا » جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق « صحراء » نائب فاعل جمع « والعذراء » معطوف على صحراء « والقيس » مفعول به مقدم لاتبع « اتبعا » اتبع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف .

(٢) « واجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فعالى » مفعول أول لاجعل « لغير » جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعوله الثانى ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « نسب » مضاف إليه « جدد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نسب ، والجملة من جدد ونائب فاعله المستتر فيه فى محل جر نعت لنسب « كالكرسى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كالكرسى « تتبع » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر — وهو قوله اجعل — وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « العرب » مفعول به لتتبع .

من أمثلة جمع الكثرة : فَعَالِىُّ ، وهو جمع لكل اسم ، ثلاثى ، آخِرُهُ ياء مُشَدَّدة غير متجددة للنسب ، نحو : « كُرْسِيّ وكَرَاسِيّ ، وبَرْدِيّ وبَرَادِيّ » ، ولا يقال : « بَصْرِىّ وَبَصَارِىّ » .

* * *

وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا
فى جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى (١)

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ، وَمِنْ خُمَاسِى
جُرِّدَ ، الآخِرَ انْفِ بِالقِيَاسِ (٢)

---

(١) « وبفعالل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، بفعالل : جار ومجرور متعلق بقوله : « انطقا » الآتى « وشبهه » الواو عاطفة ، شبه : معطوف على فعالل ، وشبه مضاف والهاء مضاف إليه « انطقا » انطق : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف « فى جمع » جار ومجرور متعلق بقوله : انطقا ، وجمع مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « فوق » ظرف متعلق بقوله : ارتقى ، وفوق مضاف و« الثلاثة » مضاف إليه « ارتقى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من ارتقى وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « من غير » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة فى البيت السابق ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « مضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من مضى وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «ومن خماسى» جار ومجرور معطوف بالواو على قوله من غير — إلخ «جرد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخماسى ، والجملة فى محل جر نعت للخماسى « الآخر » مفعول به مقدم لقوله انف الآتى « انف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالقياس » جار ومجرور متعلق بانف .

والرَّابِعُ الشَّبِيـــهُ بالمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَابِهِ تَمَّ العَدَدْ[1]
وزَائِدَ العَادِى الرُّبَاعِى احْذِفْهُ ، مَا لَمْ يَكُ لَيِّناً إثْرَهُ اللَّــذْ خَتَمَا[2]

من أمثلة جمع الكثرة : « فَعَالِلُ » وشبهه ، وهـــو : كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان .

فيجمع بفَعَالِلَ : كل اسم ، رباعىّ ، غير مزيد فيـــه ، نحو : « جَعْفَر وجَعَافِر ، وزِبْرِج وزَبَارِج ، وبُرْثُنٍ وَبَرَاثِن » .

ويجمع بشبهه : كل اسم ، رباعى ، مَزِيدٍ فيه ، كـ « جَوْهَر وجَوَاهِرَ ، وصَيْرَفٍ وصَيَارِفَ ، ومَسْجِد ومَسَاجِد » .

---

(١) « والرابع » مبتدأ « الشبيه » نعت للرابع « بالمزيد » جار ومجرور متعلق بالشبيه « قد » حرف تقليل « يحذف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرابع ، والجملة من يحذف ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « دون » ظرف متعلق بقوله يحذف ، ودون مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بقوله : « تم » الآتى « تم » فعل ماض « العدد » فاعله ، والجملة من تم وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول ، والمراد بما به تم العدد الحرف الخامس من الخماسى .

(٢) « وزائد » مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله : « احذفه » الآتى ، والتقدير : واحذف زائد العادى ـــ إلخ ، وزائد مضاف و « العادى » مضاف إليه ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل من قولك عداه يعدوه إذا جاوزه « الرباعى » مفعول به للعادى ، وقد سكن ياءه ضرورة « احذفه » احذف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يك » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الزائد « لينا » خبر يك « إثره » إثر : منصوب على الظرفية ، متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وإثر مضاف والهاء مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « اللذ » اسم موصول لغة فى الذى : مبتدأ مؤخر « ختما » ختم : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من ختم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وأراد بالذى ختم الحرف الأخير ، يعنى أن حرف اللين يأتى عقيبه الحرف الآخر من الكلمة .

واحترز بقوله : « من غير ما مضى » من الرباعى الذى سبق ذكر جَمْعِه : كأَحْمَر ، وَحَمْرَاء ، ونحوهما مما سبق [ذكرهُ] .

وأشار بقوله : « ومن خماسى جُرِّدَ الآخِرَ أنْفِ بالقياس » إلى أن الخماسىَّ المجردَ عن الزيادة يجمع على فَعَالِلَ قياساً ، ويحذف خامسُهُ ، نحو : « سَفَارِج » فى سَفَرْجل ، و « فَرَازِد » فى فَرَزْدَق ، و « خَوَارِنَ » فى خَوَرْنَق .

وأشار بقوله : « والرابع الشبيه بالمزيد — البيت » إلى أنه يجوز حذفُ رابع الخماسىِّ المجرَّد عن الزيادة ، وإبقاء خامسه ، إذا كان رابعه مُشْبِها للحرف الزائد — بأن كان من حروف الزيادة ، كنون « خَوَرْنَقٍ » ، أو كان من مَخرج حروف الزيادة ، كدَال « فرزدق » — فيجوز أن يقال : « خَوَارِق ، وفَرَازِق » ، والكثيرُ الأولُ ، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع ، نحو « خَوَارِن ، وفَرَازِد » .

فإن كان الرابعُ غيرَ مُشْبِه للزائد لم يجُزْ حَذْفُه ، بل يتعين حذفُ الخامسِ ؛ فتقول فى « سَفَرْجَلٍ » : « سَفَارِجَ » ولا يجوز « سَفَارِل » .

وأشار بقوله : « وزائد العادى الرباعى — البيت » إلى أنه إذا كان الخماسىُّ مَزِيداً فيه حرف حُذِف ذلك الحرفُ ، إن لم يكن حرفَ مَدٍّ قبل الآخر ؛ فتقول فى « سِبَطْرَى » : « سَبَاطِر » ، وفى « فَدَوْكَس » : « فَدَاكِس » ، وفى « مُدَحْرِج » : « دَحَارِج » .

فإن كان الحرفُ الزائدُ حرف مَدٍّ قبل الآخر لم يُحْذَفْ ، بل يجمع الاسم على « فَعَالِيلَ » نحو : « قِرْطَاس وقَرَاطِيس ، وقِنْدِيل وقَنَادِيل ، وعُصْفُور وعَصَافِير » .

* * *

وَالسِّينَ وَالتَّاءَ مِنْ كَـ« مُسْتَدْعٍ » أَزِلْ إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ(١)

وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا(٢)

إذا اشتمل الاسمُ على زيادة ، لو أبقيت لاختلّ بناء الجمع ، الذى هو نهاية ما ترتقى إليه الجموعُ — وهو فَعَالِ ، وفَعَالِيل — حُذِفَتِ الزيادة ، فإن أمكن جَمْعُه على إحدى الصيغتين ، بحذف بعض الزائد وإبقاء البعض ؛ فله حالتان :

إحداهما : أن يكون للبعض مَزِيّةٌ على الآخر .

والثانية : أن لا يكون كذلك .

والأولى هى المرادة هنا ، والثانية ستأتى فى البيت الذى فى آخر الباب .

ومثال الأولى « مُسْتَدْعٍ » فتقول فى جمعِهِ : « مَدَاعٍ » فتحذف السين والتاء ، وتُبْقِي الميمَ ؛ لأنها مُصَدَّرَة ومجرّدة للدلالة على معنى ، وتقول فى « أَلَنْدَدٍ » ،

---

(١) « والسين » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « أزل » الآتى — « والتا » قصر للضرورة : معطوف على السين « من » جارة « كمستدع » الكاف اسم بمعنى مثل ، مبنى على الفتح فى محل جر بمن ، والكاف مضاف ومستدع : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بأزل « إذ » حرف دال على التعليل « ببنا » جار ومجرور متعلق بقوله : « مخل » الآتى ، وبنا مضاف ، و « الجمع » مضاف إليه « بقاهما » بقا : مبتدأ ، وقد قصره للضرورة ، وبقا مضاف وهما : مضاف إليه « مخل » خبر المبتدأ .

(٢) « والميم » مبتدأ « أولى » خبر المبتدأ « من سواه » الجار والمجرور متعلق بأولى ، وسوى مضاف ، والهاء العائد إلى الميم مضاف إليه « بالبقا » جار ومجرور متعلق بأولى « والهمز » مبتدأ « واليا » معطوف على الهمز « مثله » مثل : خبر المبتدأ ، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد على الميم أيضاً مضاف إليه « إن » شرطية « سبقا » سبق : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن سبق الهمز والياء فهما مثل الميم .

و « يَلَنْدَدٍ » : « أَلاَدٌّ » ، و « يَلاَدٌّ » فتحذف النون ، وَتُبْقِي الهمزة من « ألندد » ، والياء من « يلندد » ؛ لتصدُّرهما ، ولأنهما فى موضع يَقَعَانِ فيه دَالَّيْنِ عَلَى مَعْنًى ، نحو : أقوم ، ويقوم ، بخلاف النون ؛ فإنها فى موضع لا تدل فيه على معنى أصلا .

والأَلَنْدَد ، واليَلَنْدَد : الخَصِمُ ، يقال : رجل أَلَنْدَدٌ ، وَيَلَنْدَدٌ ، أى : خَصِمٌ ، مثل الأَلَدِّ .

* * *

وَالْيَاءَ لاَ الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا كَـ « حَيْزَبُونٍ » فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا[1]

إذا اشتمل الاسم على زيادتين ، وكان حذفُ إحداهما يتأتَّى معه صيغةُ الجمع ، وحَذْفُ الأخرى لا يتأتّى معه ذلك — حُذِفَ ما لا يتأتى معه [صيغة الجمع] وأبقى الآخَرُ ؛ فتقول فى « حَيْزَبُونٍ » : « حَزَابِين » ؛ فتحذف الياء ، وتبقى الواو ، فَتُقْلَبُ ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، وأُوثِرَتِ الواوُ بالبقاء لأنها لو حُذِفت لم يُغْنِ حذفُهَا عن حذف الياء ؛ لأنَّ بقاء الياء مُفَوِّتٌ لصيغة منتهى الجموع .

والحَيْزَبُونُ : العَجُوز .

* * *

---

(١) « والياء » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « احذف » الآتى — « لا » عاطفة « الواو » معطوف على الياء « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية «جمعت» جمع : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « ما » اسم موصول : مفعول به لجمعت ، مبنى على السكون فى محل نصب « كحيزبون » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة الواقعة مفعولا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « فهو » الفاء للتعليل ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « حكم » خبر المبتدأ « حتما » حتم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم ، والألف للإطلاق ، والجملة من حتم ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لحكم .

وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ سَرَنْدَى ... وَكُلِّ مَاضَاهَاهُ كَـ«الْعَلَنْدَى»[1]

يعنى أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مَزِيَّةٌ على الآخر كنت بالخِيَار ؛ فتقول فى : « سَرَنْدَى » : « سَرَاند » بحذف الألف وإبقاء النون ، و « سَرَادٍ » بحذف النون وإبقاء الألف[2] ، وكذلك « عَلَنْدَى » ؛ فتقول : « عَلاَنِد » و « عَلاَدٍ » ومثلهما « حَبَنْطَى » فتقول : « حَبَانِط » و « حَبَاطٍ » ؛ لأنهما زيادتان ، زِيدَتَا معاً للالحاق بسَفَرْجَل ، ولا مَزِيَّةَ لإحداها على الأخرى ، وهذا شأنُ كل زيادتين زِيدَتَا للالحاق .

والسَّرَنْدَى : الشديد ، والأنثى سَرَانْدَةٌ ، والعَلَنْدَى — بالفتح — الغليظُ من كل شىء ، وربما قيل : جمل عُلَنْدَى — بالضم — والحَبَنْطَى : القصيرُ البَطِينُ ، يقال رَجُلٌ حَبَنْطًى — بالتنوين — وامرأةٌ حَبَنْطَاةٌ .

* * *

---

(١) « وخيروا » فعل وفاعل « فى زائدى » جار ومجرور متعلق بخيروا ، وزائدى مضاف ، و « سرندى » مضاف إليه « وكل » معطوف على سرندى ، وكل مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ضاهاه » ضاهى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والهاء العائدة إلى سرندى مفعول به ، والجملة من ضاهى وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا بالإضافة « كالعلندى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك كائن كالعلندى .

(٢) الألف التى تبقى هى ألف الاسم المقصورة التى تكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف فأكثر ، وستقع هذه الألف بعد كسرة الحرف الذى يلى ألف الجمع ؛ فتقلب هذه الألف ياء ؛ فيصير الاسم حال الجمع منقوصاً ، فتعامل هذه الياء المنقلبة عن الألف معاملة الياء فى جوار وغواش ودواع .

التَّصْــــغِيرُ

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّـلاثِيَّ ، إِذَا صَغَّرْتَهُ ، نَحْوُ «قُذَىّ» فِي «قَذَى»[١]
فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيـــلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا[٢]

إذا صُغِّرَ الاسم[٣] المتمكن ضمَّ أوله ، وفُتح ثانيه ، وزِيدَ بعــد ثانيه ياء

---

(١) « فعيلا » مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله : « اجعل » الآتى — « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الثلاثى » مفعول أول لاجعل « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « صغرته » صغر : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب إذا محذوف لدلالة الكلام السابق عليه ، وتقدير الكلام : إذا صغرت الثلاثى فاجعله على وزن فعيل « نحو » خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و « قذى » مضاف إليه « فى قذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قذى المصغر .

(٢) « فعيعل » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر الآتى ، ومع مضاف و « فعيعيل » مضاف إليه « لما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « فاق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الموصول المجرور محلا باللام ، ومفعول فاق محذوف ، والتقدير : لما فاق الثلاثى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا باللام « كجعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وجعل مضاف ، « ودرهم » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « دريهماً » مفعول ثان للمصدر .

(٣) فوائد التصغير خمس :

الأولى: تصغير ما يتوهم كبره نحو : جبيل ، تصغير جبل .

الثانية : تحقير ما يتوهم عظمه ، نحو : سبيع ، تصير سبع .

الثالثة : تقليل ما تتوهم كثرته ، نحو : دريهمات ، تصغير جمع درهم .

الرابعة : تقريب ما يتوهم بعده : إما فى الزمن نحو : قبيل العصر ، وإما فى المكان نحو : فويق الدار ، وإما فى الرتبة نحو : أصيغر منك . =

ساكنة ، ويُقتصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثيا ؛ فتقول فى « فلس » : « فُلَيْسٌ » وفى « قَذًى » : « قُذَىٌّ » .

وإن كان رباعيًّا فأكثرَ فُعِل به ذلك وكُسِرَ ما بعد الياء ؛ فتقول فى « درهم » : « دُرَيْهِمٌ » ، وفى « عصفور » : « عُصَيْفِيرٌ » .

فأمثلة التصغير ثلاثة : فُعَيْلٌ ، وَفُعَيْعِلٌ ، وَفُعَيْعِيلٌ .

* * *

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ[1]

أى : إذا كان الِاسْمُ مما يُصَغَّر على فُعَيْعِل ، أو على فُعَيْعِيل — تُوُصِّل إلى تصغيره بما سبق أنه يُتَوَصَّلُ به إلى تكسيره على فَعَالِلَ أو فَعَالِيلَ : من حذف حرف أصلى أو زائد ؛ فتقول فى « سَفَرْجَل » : « سُفَيْرِجٌ » ، كما تقول : « سَفَارِج » ، وفى « مستدع » : « مُدَيْعٍ » ، كما تقول : « مَدَاعٍ » فتحذف

= الخامسة : التعظيم ، كما فى قول لبيد بن ربيعة العامرى :

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

وأنكر هذه الفائدة البصريون ، وزعموا أن التصغير لا يكون للتعظيم ، لأنهما متنافيان .

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ ، أو مفعول به لفعل محذوف ، يفسره ما بعده « به » جار ومجرور متعلق بقوله : « وصل » الآتى « لمنتهى » مثله ، ومنتهى مضاف و « الجمع » مضاف إليه « وصل » فعل ماض مبنى للمجهول ، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « به ، إلى أمثلة » جاران ومجروران متعلقان بقوله : « صل » الآتى فى آخر البيت ، وأمثلة مضاف و « التصغير » مضاف إليه « صل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من صل وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة — إن أعربت ما فى أول البيت مفعولا به .

فى التصغير ما حذفت فى الجمع ، وتقول فى «عَلَنْدَى» : « عُلَيْنِدٌ » وإن شئت [قلت] : « عُلَيْدٍ » ، كما تقول فى الجمع : « عَلاَنِدِ » و « عَلاَدٍ » .

* * *

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْــــلَ الطَّرَفْ
إِنْ كَانَ بَعْضُ الاِسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ[1]

أى : يجوز أن يُعَوَّضَ مما حــذف فى التصغير أو التــكسير ياء قبل الآخر ؛ فتقول فى « سَفَرْجَل » : « سُفَيْرِيج » و « سَفَارِيج » ، وفى « حَبَنْطَى » : « حُبَيْنِيط » و « حَبَانِيط » .

* * *

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاس كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا[2]

---

(١) « وجائز » خبر مقدم « تعويض » مبتدأ مؤخر ، وتعويض مضاف و « يا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله «قبل» ظرف متعلق بتعويض وقبل مضاف و « الطرف » مضاف إليه « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « بعض » اسم كان ، وبعض مضاف ، و « الاسم » مضاف إليه « فيهما » جار ومجرور متعلق بقوله : « انحذف » الآتى « انحذف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض الاسم ، والجملة من انحذف وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « وحائد » خبر مقدم « عن القياس » جار ومجرور متعلق بقوله : حائد « كل » مبتدأ مؤخر ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « خالف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من خالف وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « فى البابين » جار ومجرور متعلق بخالف « حكما » مفعول به لخالف « رسما » رسم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم ، والألف للإطلاق ، والجملة من رسم ونائب فاعله المستتر فيه فى محل نصب صفة لقوله : « حكما » .

أى : قَدْ يجىء كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحده ، فيحفظ ولا يقاس عليه ، كقولهم فى تصغير مَغْرب « مُغَيْرِبَان » وفى عَشِيَّة « عُشَيْشِيَّة » . وقولهم فى جمع رَهْطٍ « أَرَاهِط »[1] وفى باطل « أَبَاطِيل » .

* * *

لِتِلْوِيَا التَّصْغِيرِ — مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيثٍ ، أَوْ مَدَّتِهِ — الْفَتْحُ انْحَتَمْ[2]

كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ[3]

---

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

ومن الناس من يزعم أن أراهط جمع الجمع ، يقدر أنهم جمعوا رهطاً على أرهط كفلس وأفلس ثم جمعوا أرهطاً على أراهط كأكلب وأكالب .

(٢) « لتلو » جار ومجرور متعلق بقوله : « انحتم » الآتى فى آخر البيت ، وتلو مضاف و « يا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، والتلو بمعنى التالى ، فالإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، ويا مضاف و « التصغير » مضاف إليه « من قبل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تلو ، وقبل مضاف ، و « علم » مضاف إليه ، وعلم مضاف و « تأنيث » مضاف إليه « أو » عاطفة « مدته » مدة : معطوف على علم تأنيث ، ومدة مضاف والهاء مضاف إليه « الفتح » مبتدأ « انحتم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتح ، والجملة من الفعل الذى هو انحتم وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) «كذاك» كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون فى محل رفع « مدة » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « سبق » الآتى — ومدة مضاف و «أفعال» مضاف إليه «سبق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من سبق وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ما الموصولة « أو » عاطفة « مد » معطوف على =

أى : يجب فتحُ ما وليَ ياء التصغير ، إن وليته تاء التأنيث ؛ أو ألفه المقصورة ، أو المدودة ، أو ألفُ أفعَال جمعاً ، أو ألفُ فَعْلاَنَ الذى مؤنثه فَعْلى[1] ؛ فتقولُ : فى تَمْرَة : « تُمَيْرَة » ، وفى حُبْلَى : « حُبَيْلَى » ، وفى حَمْرَاء : « حُمَيْرَاء » ، وفى أجْمَال : « أجَيْمَال » ، وفى سَكْرَان : « سُكَيْرَان » .

فإن كان فَعْلاَن من غير باب سَكْرَان ، لم يُفتَحْ ما قبل ألفه ، بل يُكسر ، فتقلب الألف ياء ؛ فتقول فى « سِرْحَان » : « سُرَيْحِين » كما تقول فى الجمع « سَرَاحِينُ » .

ويكسر ما بعد ياء التصغير فى غير ما ذكر ، إن لم يكن حَرْفَ إعراب ؛ فتقول فى « درهم » : « دُرَيْهِمٌ » ، وفى « عُصفور » : « عُصَيْفِير » .

فإن كان حَرْفَ إعْراب حَرَّكْتَه بحركة الإعْراب ، نحو : « هذا فُلَيْسٌ ، ورَأيْتُ فُلَيْساً وَمَرَرْتُ بِفُلَيْسٍ » .

* * *

= مدة أفعال ، ومد مضاف و « سكران » مضاف إليه « وما » اسم موصول : معطوف على سكران « به » جار ومجرور متعلق بقوله : « التحق » الآتى « التحق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من التحق وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) يشترط فى فعلان — الذى تبقى فيه الفتحة بعد ياء التصغير وتسلم ألفه من القلب ياء — ثلاثة شروط :

الأول : أن تكون الألف والنون زائدتين .

الثانى : ألا يكون مؤنثه على فعلانة .

الثالث : ألا يكونوا قد جمعوه على فعالين .

فلو كانت نونه أصلية كحسان من الحسن وعفان من العفونة قيل فى مصغره : حسيسين وعفيفين ، ولو كانت أنثاه على فعلانة كسيفان قيل فى تصغيره : سييفين ، ولو كانوا جمعوه على فعالين كسلطان قيل فى تصغيره : سليطين .

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُـدَّا وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُـدَّا[١]

كَذَا الْمَزِيدُ آخِـراً لِلنَّسَبِ وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ[٢]

وَهٰكَذَا زِيَادَتَا فَعْلاَنَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا[٣]

وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَو جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلاَ[٤]

---

(١) « وألف » مبتدأ ، وألف مضاف و « التأنيث » مضاف إليه « حيث » ظرف متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأى سيبويه ، أو من ضميره المستكن فى الخبر عند الجهور « مدا » مد : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث ، والألف للإطلاق ، والجملة من مد وفاعله المستتر فيه فى محل جر بإضافة حيث إليها « وتاؤه » الواو عاطفة ، تاء معطوف على ألف التأنيث ، وتاء مضاف والهاء مضاف إليه « منفصلين » مفعول ثان تقدم على عامله وهو قوله عد الآتى « عدا » عد : فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، وهو مفعوله الأول ، والجملة من عد ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المزيد » مبتدأ مؤخر « آخراً » منصوب على نزع الخافض « للنسب » جار ومجرور متعلق بالمزيد « وعجز » معطوف على المزيد ، وعجز مضاف و « المضاف » مضاف إليه « والمركب » معطوف على قوله المضاف .

(٣) « وهكذا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « زيادتا » مبتدأ مؤخر ، وزيادتا مضاف ، و « فعلانا » مضاف إليه « من بعد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر ، وبعد مضاف و « أربع » مضاف إليه « كزعفرانا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كزعفران .

(٤) « وقدر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « انفصال » مفعول به لقدر ، وانفصال مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « دل » ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من دل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « على تثنية » جار ومجرور متعلق بدل « أو » عاطفة « جمع » معطوف على تثنية ، وجمع مضاف و « تصحيح » مضاف إليه « جلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جمع ، والجملة من جلا وفاعله المستتر فيه فى محل =

لا يُعْتَدُّ فى التصغير بألف التأنيث الممدودة ، ولا بتاء التأنيث ، ولا بزيادة ياء النَّسَبِ ، ولا بعَجُزِ المضاف ، ولا بعجز المركب ، ولا بالألف والنون المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعداً ، ولا بعلامة التثنية ، ولا بعلامة جمع التصحيح .

ومعنى كون هذه لا يعتدُّ بها : أنه لا يَضُرُّ بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين ؛ فيقال فى « جُخْدُبَاء »[1] : « جُخَيْدِبَاء » ، وفى « حَنْظَلة » : « حُنَيْظِلة » ، وفى « عَبْقَرِيّ » : « عُبَيْقِرِيّ » ، وفى « بعلبَكّ » : « بُعَيْلبَكّ » ، وفى « عبد الله » : « عُبَيْد الله » وفى : « زَعْفَرَان » : « زُعَيْفِرَان » ، وفى « مُسْلِمَيْنِ » : « مُسَيْلِمَيْنِ » ، وفى « مُسْلِمِينَ » : « مُسَيْلِمِينَ » وفى « مسلمات » : « مُسَيْلِمَات » .

* * *

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا[2]

= جر صفة لجمع . وقرأ المكودى قوله : « جمع » بالنصب ، وجعله مفعولا مقدماً لقوله « جلا » وجملة « جلا — إلخ » عطفاً على جملة « دل على تثنية » ، وهو عندى أحسن .

(١) الجخدباء — بضم الجيم والدال جميعاً بينهما خاء ساكنة — ضرب من الجنادب ، أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين .

(٢) « وألف » مبتدأ ، وألف مضاف و « التأنيث » مضاف إليه « ذو » نعت لألف التأنيث ، وذو مضاف و « القصر » مضاف إليه « متى » اسم شرط جازم « زاد » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث « على أربعة » جار ومجرور متعلق بزاد « لن » حرف نفى ونصب واستقبال « يثبتا » فعل مضارع منصوب بلن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث الواقع مبتدأ ، والجملة من يثبت المنفى بلن وفاعله المستتر فيه فى محل جزم جواب الشرط ، وكان من حقها أن تقترن بالفاء ، لكنه حذف الفاء لضرورة إقامة الوزن ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ .

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ[1]

أي : إذا كانت ألفُ التأنيثِ المقصورةُ خامسةً فصاعداً وجَبَ حَذْفُهَا فى التصغير؛ لأن بقاءها يُخْرِج البناء عن مثال فُعَيْعِل ، وفُعَيْعِيل ؛ فتقول فى « قَرْقَرَى » : « قُرَيْقِر » ، وفى « لُغَيْزَى » : « لُغَيْغِيز » .

فإن كانت خامسةً وقبلها مَدَّةٌ زائدةٌ جاز حَذْفُ المدَّةِ المزيدة وإبقاء ألف التأنيث؛ فتقول فى « حُبَارَى » : « حُبَيْرَى » وجاز أيضاً حذفُ ألفِ التأنيثِ وإبقاء المدة ؛ فتقول : « حُبَيِّر » .

* * *

وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لَيِّناً قُلِبْ فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ[2]

---

(١) « وعند » ظرف متعلق بقوله : « خير » الآتى ، وعند مضاف و « تصغير » مضاف إليه ، وتصغير مضاف و « حبارى » مضاف إليه « خير » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بين » ظرف متعلق بقوله خير أيضاً ، وبين مضاف و « الحبيرى » مضاف إليه « فادر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من فعل الأمر وفاعله لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه « والحبير » معطوف على الحبيرى .

(٢) « واردد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لأصل » جار ومجرور متعلق باردد على أنه مفعوله الثانى « ثانياً » مفعول أول لاردد « لينا » صفة لقوله ثانياً « قلب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله ثانياً ، والجملة من قلب ونائب فاعله المستتر فيه فى محل نصب نعت ثان لقوله « ثانيا » السابق « فقيمة » الفاء للتفريع ، قيمة : مفعول تقدم على عامله وهو قوله صير ، وأصل الكلام : فصير قيمة قويمة « صير » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « قويمة » مفعول ثان لصير « تصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ ، وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ[١]
وَالأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاواً ، كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ[٢]

أى : إذا كان ثانى الاسم للمُصَغَّر من حروف اللين ، وَجبَ رَدُّه إلى أصله .

فإن كان أصلُه الواو قلب واواً ؛ فتقول فى « قِيمَةٍ » : « قُوَيْمَة » ، وفى « باب » : « بُوَيب » .

وإن كان أصلُه الياء قلب ياء ؛ فتقول فى « مُوقِن » : « مُيَيْقِن » ، وفى « نابٍ » : « نُيَيْبٌ » .

وشذ قولهم فى « عِيدٍ » : « عُيَيْد » ، والقياسُ « عُوَيْد » بقلب الياء واواً ؛ لأنها أصلُه ؛ لأنه من عادَ يَعُود .

فإن كان ثانى الاسم المصغَّر ألفاً مزيدةً أو مجهولَةَ الأصلِ وجب قَلبُها واواً ؛ فتقول فى « ضَارِب » : « ضُوَيْرِب » ، وفى « عَاج » : « عُوَيْجٌ » .

---

(١) « شذ » فعل ماض « فى عيد » جار ومجرور متعلق بشذ « عييد » فاعل شذ « وحتم » فعل ماض مبنى للمجهول « للجمع » « من ذا » جاران ومجروران متعلقان بحتم « ما » اسم موصول : نائب فاعل لحتم مبنى على السكون فى محل رفع « لتصغير » جار ومجرور متعلق بقوله علم الآتى « علم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من علم ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « والألف » مبتدأ « الثانى ، المزيد » نعتان للألف « يجعل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الألف ، وهو المفعول الأول « واواً » مفعول ثان ليجعل ، والجملة من يجعل المبنى للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الألف « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « الأصل » مبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله : « يجهل » الآتى « يجهل » فعل مضارع مبنى =

والتكسير — فيما ذكرناه — كالتصغير ؛ فتقول فى « باب » : « أبْوَاب » ، وفى « نَاب » : « أنيَاب » ، وفى « ضَارِبة » : « ضَوَارِب » .

* * *

وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِى التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَمَا(١)

المراد بالمنقوص — هنا — مانَقَصَ منه حرفٌ ؛ فإذا صُغِّر هذا النوعُ من الأسماء ؛ فلا يخلو : إما أن يكون ثنائياً ، مجرداً عن التاء ، أو ثنائياً ملتبساً بها ، أو ثلاثياً مجرداً عنها .

فإن كان ثنائيًا مجرداً عن التاء أو ملتبساً بها — رُدَّ إليه فى التصغير ما نقص منه ؛ فيقال فى « دَم » : « دُمَيٌّ » ، وفى « شَفَة » : « شُفَيْهة » ، وفى « عِدَة » : « وُعَيْدة » ، وفى « مَاء » — مُسَمًّى به — : « مُوَيّ » .

وإن كان على ثلاثة أحرف وثالثهُ غيرُ تاءِ التأنيث صُغِّر على لفظه ، ولم يُرَدّ إليه شيء ؛ فتقول فى « شَاكِ السلاح » : « شُوَيْك » .

* * *

= المجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله « الأصل » والجملة من يجهل ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) « كمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المنقوص » مفعول به لكمل « فى التصغير » جار ومجرور متعلق بكمل « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يحو » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص « غير » حال تقدم على صاحبه ، وهو قوله « ثالثا » الآتى ، وغير مضاف و « التاء » مضاف إليه « ثالثا » مفعول به لقوله « يحو » السابق « كما » بالقصر لغة فى ماء : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كما .

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بِالأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا(١)

من التصغير نوعٌ يسمى تصغير الترخيم ، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي هي فيه .

فإن كانت أصوله ثلاثةً صُغِّرَ على فُعَيْل ، ثم إن كان الْمُسَمَّى به مذكراً جُرِّد عن التاء ، وإن كان مؤنثًا ألحق تاء التأنيث ؛ فيقالُ في « المعطف » . « عُطَيْفٌ » ، وفي « حَامِد » : « حُمَيْد » ، وفي « حُبْلَى » : « حُبَيْلة » ، وفي « سَوْدَاء » : « سُوَيْدَة » .

وإن كانت أصولُه أرْبَعَةً صُغِّرَ على فُعَيْعِل ؛ فتقول في « قِرْطَاس » : « قُرَيْطِس » ، وفي « عُصْفور » : « عُصَيْفِر » .

* * *

وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاَثِيٍّ ، كَسِنّ(٢)

---

(١) « ومن » اسم موصول مبتدأ « بترخيم » جار ومجرور متعلق بقوله : « يصغر » الآتي « يصغر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة من يصغر وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « اكتفى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من اكتفى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « بالأصل » جار ومجرور متعلق بقوله اكتفى « كالعطيف » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « يعنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « المعطفا » مفعول به ليعنى ، والألف للإطلاق .

(٢) « واختم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بتا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق باختم ، وتامضاف و « التأنيث » مضاف إليه « ما » اسم موصول مفعول به لاختم « صغرت » صغر : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « من مؤنث » جار ومجرور متعلق بقوله صغرت « عار ، ثلاثي » صفتان لمؤنث « كسن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك كائن كسن .

مَالَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ[(١)]
وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ ، وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ[(٢)]

إذا صُغِّر الثلاثيُّ ، المؤنثُ ، الخالى من علامة التأنيث — لحقته [التاء] عند أَمْنِ اللَّبْسِ ، وَشَذَّ حَذْفُهَا حينئذٍ ؛ فتقول فى « سِنّ » : « سُنَيْنَة » ، وفى « دَار » : « دُوَيْرَة » ، وفى « يَد » : « يُدَيَّة » .

فإن خِيفَ اللَّبْسُ لم تلحقه التاء ؛ فتقول فى « شَجَر ، وَبَقَر ، وَخَمْس » : « شُجَيْر ، وَبُقَيْر ، وَخُمَيْس » — بِلَا تَاء — إذ لو قلت « شُجَيْرَة ، وَبُقَيْرَة ، وَخُمَيْسَة » لالتبس بتصغير « شَجَرَة ، وَبَقَرَة ، وَخَمْسَة » المعدود به مذكر .

ومما شَذَّ فيه الحذفُ عند أمن اللبس قولهم فى «ذَوْد ، وحَرْب ، وقَوْس ، ونَعْل» : « ذُوَيْد ، وحُرَيْب ، وقُوَيْس ، ونُعَيْل » .

---

(١) « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مؤنث فى البيت السابق « بالتا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله « يكن » « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المؤنث الذى هو اسم يكن ، وهو مفعوله الأول « ذا » مفعول ثان ليرى ، وذا مضاف و « لبس » مضاف إليه ، وجملة الفعل المبنى للمجهول مع مفعوليه فى محل نصب خبر يكن « كشجر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وبقر ، وخمس » معطوفان على شجر .

(٢) « وشذ » فعل ماض « ترك » فاعل شذ « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من الفاعل ، ودون مضاف ، و « لبس » مضاف إليه « وندر » فعل ماض « لحاق » فاعل ندر ، ولحاق مضاف ، و « تا » قصر للضرورة : مضاف إليه « فيما » جار ومجرور متعلق بقوله « ندر » السابق « ثلاثيا » مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله « كثر » الآتى — « كثر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ما » الموصولة المجرورة محلا بفى ، والجملة من كثر وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وشذّ أيضًا لحاقُ التاء فيما زاد على ثلاثة أحرُفٍ ، كقولهم فى « قُدَّام » : « قُدَيْدِيمَة » .

* * *

وَصَغَّرُوا شُذوذاً : « الّذِى ، الَّتِي وَذَا » مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا « تَا ، وَتِي »[1]

التصغيرُ من خواصِّ [الأسماء] المتمكنة ؛ فلا تُصَغَّرُ المبنياتُ ، وشَذَّ تصغير « الَّذِى » وفروعه ، و « ذَا » وفروعه ، قالوا فى « الّذِى » : « اللَّذَيَّا » وفى « الّتِى » : « اللَّتَيَّا » وفى « ذَا ، وتَا » : « ذَيَّا ، وتَيَّا »[2] .

* * *

(١) « وصغروا » فعل وفاعل « شذوذا » حال من الواو فى صغروا : أى شاذين « الذى » مفعول به لصغروا « التى » معطوف على الذى بعاطف مقدر « وذا » معطوف على الذى « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ذا » أو متعلق بقوله : « صغروا » السابق . ومع مضاف و « الفروع » مضاف إليه « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تا » مبتدأ مؤخر « وتى » معطوف على تا .

(٢) من ذلك — فى التى — قولهم فى مثل من أمثالهم « بعد اللتيا والتى » وقول الراجز :

بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالَّتِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

ومن ذلك فى « ذا » قول الراجز ، وهو الشاهد رقم ٩٨ السابق :

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ أَنِّى أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

النَّسَب

يَاءً كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ ... وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ(١)

إذا أريد إضافةُ شيء إلى بلد ، أو قبيلة ، أو نحو ذلك — جُعِلَ آخرهُ ياءً مُشَدَّدة ، مكسوراً ما قبلها ؛ فيقال فى النسب إلى « دمشق » : « دِمَشْقِيٌّ » ، وإلى « تميم » : « تَمِيمِيٌّ » ، وإلى « أحمد » : « أَحْمَدِيٌّ » .

* * *

وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ ، وَتَا ... تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ ، لاَ تُثْبِتَا(٢)

---

(١) « ياء » مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله « زادوا » الآتى — « كيا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله ياء ، ويا مضاف و « الكرسى » مضاف إليه « زادوا » فعل وفاعل « للنسب » جار ومجرور متعلق بزادوا « وكل » مبتدأ أول ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « تليه » تلى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى « ياء » والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كسره » كسر : مبتدأ ثان ، وكسر مضاف والهاء مضاف إليه « وجب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسر ، والجملة من هذا الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٢) « مثله » مثل : مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله « احذف » الآتى — ومثل مضاف والهاء مضاف إليه ، وهى عائدة إلى الياء « مما » جار ومجرور متعلق بقوله : « احذف » « حواه » حوى : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ما » الموصولة المجرورة محلا بمن ، والهاء العائدة إلى الياء مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وتا » قصر للضرورة : مفعول به تقدم =

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ[(١)]

يعنى أنه إذا كان فى آخر الاسم ياء كياء الكرسىّ — فى كونها مُشَدَّدة ، واقعة بعد ثلاثة أحْرُفٍ فصاعداً — وَجَبَ حَذْفُهَا ، وجَعْلُ ياء النسب موضعها ؛ فيقال فى النسب إلى « الشافعىّ » : « شافعىٌّ » وفى [النسب إلى] « مَرْمِىّ » : « مَرْمِىٌّ » .

وكذلك إن كان آخِرُ الاسم تاء التأنيث وجَبَ حَذْفُهَا للنسب ؛ فيقال فى النسب إلى « مكة » : « مَكِّىٌّ » .

ومثلُ تاء التأنيث — فى وجوب الحذف للنسب — ألِفُ التأنيث المقصورةُ إذا كانت خامسةً فصاعداً ، كَحُبَارَى وحُبَارِىّ ، أو رابعة متحركاً ثانى ما هى

= على عامله ، وهو قوله « لاتثبتا » الآتى — وتا مضاف و « تأنيث » مضاف إليه « أو » عاطفة « مدته » مدة : معطوف على تاء ، ومدة مضاف و الهاء العائدة على « تأنيث » مضاف إليه « لا » ناهية « تثبتا » فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون المنقلبة ألفاً حرف أتى به للتوكيد .

(١) « إن » شرطية « تكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى مدة التأنيث المقصورة « تربع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى اسم تكن ، والجملة من تربع وفاعله فى محل نصب خبر تكن « ذا » مفعول به لتربع ، وذا مضاف و « ثان » مضاف إليه « سكن » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان ، والجملة من سكن وفاعله فى محل جر صفة لثان « فقلبها » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، قلب : مبتدأ ، وقلب مضاف وها : مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول ، والخبر محذوف : أى فقلبها واواً جائز ، مثلا « واواً » مفعول ثان للمصدر الذى هو قلب « وحذفها » الواو للاستئناف ، وحذف : مبتدأ ، وحذف مضاف وها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « حسن » خبر المبتدأ .

فيه ، كجَمَزَى وجَمَزِىّ ، وإن كانت رابعة ساكناً ثانى ما هى فيه — كَحُبْلَى — جاز فيها وجهان : أحدهما الحذف —وهو المختار— فتقول : « حُبْلِىٌّ » ، والثانى قلبها واواً ؛ فتقول : « حُبْلَوِىٌّ » .

* * *

لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ ، وَالْأَصْلِيِّ — مَا لَهَا ، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى(١)

وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ(٢)

وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ(٣)

---

(١) « لشبهها » لشبه : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وشبه مضاف وها : مضاف إليه « الملحق » نعت لشبه « والأصلى » معطوف على الملحق « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وللأصلى » الواو للعطف أو للاستئناف ، للأصلى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قلب » مبتدأ مؤخر « يعتمى » فعل مضارع مبنى للمجهول — ومعناه يختار — ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله : « قلب » السابق ، والجملة من يعتمى ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت لقلب .

(٢) « والألف » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « أزل » الآتى — « الجائز » نعت للألف ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « أربعاً » مفعول به للجائز « أزل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كذاك » جار ومجرور متعلق بعزل الآتى « يا » قصر للضرورة : مبتدأ ، ويا مضاف و « المنقوص » مضاف إليه « خامساً » حال من الضمير المستتر فى قوله عزل الآتى « عزل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ياء المنقوص الواقع مبتدأ ، والجملة من عزل ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) « والحذف » مبتدأ « فى اليا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بالحذف « رابعاً » حال من الياء « أحق » خبر المبتدأ « من قلب » جار ومجرور متعلق بأحق « وحتم » خبر مقدم « قلب » مبتدأ مؤخر ، وقلب مضاف ، و « ثالث » مضاف إليه =

يعنى أن ألف الإلحاق المقصورة كألف التأنيث : فى وُجُوبِ الحذفِ إن كانت خامسةً كَحَبَرْكَى وَحَبَرْكِىّ ، وجَوازِ الحذفِ والقلبِ إن كانت رابعةً : كَعَلْقَى وَعَلْقِىّ وَعَلْقَوِى ، ولكن المختار هنا القلبُ ، عكس ألف التأنيث .

وأما الألف الأصلية ؛ فإن كانت ثالثة قلبت واواً : كَعَصاً وعَصَوِىّ ، وفَتًى وفَتَوِىّ ، وإن كانت رابعة قلبت أيضاً واواً ، كَمَلْهَوِى ، ورُبَّما حذفت كَمَلْهِىّ ، والأوّلُ هو المختار ، وأشار بقوله : « وَللأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى » أى : يُخْتَار ، يقال : اعْتَمَيْتُ الشىء — أى : اخترته — وإن كانت خامسة فصاعداً وَجَبَ الحذفُ كَمُصْطَفِىّ فى مُصْطَفًى ، وإلى ذلك أشار بقوله : « وَالأَلِفَ الجائِزَ أربعاً أزِلْ » .

وأشار بقوله : « كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ — إلى آخره » إلى أنه إذا نُسِبَ إلى المنقوص ؛ فإن كانت ياؤه ثالثةً قلبت واواً وَفُتِحَ ماقبلها ، نحو : «شَجَوِىّ» فى شَجٍ ، وإن كانت رابعة حذفت ، نحو : « قَاضِىّ » [فى قَاضٍ] ، وقد تقلب واواً ، نحو : « قَاضَوِىٌّ » ، وإن كانت خامسة فصاعداً وَجَبَ حذفها « كَمُعْتَدِىّ » فى مُعْتَدٍ ، و « مُسْتَعْلِىّ » فى مُسْتَعْلٍ .

وَالحَبَرْكَى : ذَكَرُ القُرَادِ ، والأنثى : حَبَرْكَاةٌ ، وَالعَلْقَى : نَبْتٌ ، وَاحِدُهُ عَلْقَاة .

* * *

وَأَوْلِ ذَا القَلْبِ انْفِتَاحاً ، وَفَعِلْ وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ[1]

= « يعنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث . والجملة من الفعل المضارع الذى هو يعنى وفاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لثالث .

(١) « أول » فعل أمر ، مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول أول لأول ، وذا مضاف و «القلب» =

يعنى أنه إذا قُلبت ياء المنقوص واواً وَجَبَ فتحُ ما قبلها ، نحو : « شَجَوِىّ وَقَاضَوِىّ » .

وأشار بقوله : « وَفَعِلٌ — إلى آخره » إلى أنه إذا نُسِبَ إلى ما قبل آخره كَسْرَةٌ ، وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد — وجب التخفيفُ بجعل الكسرة فتحة ، فيقال فى نَمِر : « نَمَرِىٌّ » وفى دُئِل : « دُؤَلى » ، وفى « إبِل » : « إبَلِىّ » .

* * *

وَقِيلَ فى الْمَرْمِىِّ مَرْمَوِىُّ وَاخْتِيرَ فى اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِىُّ(١)

قد سَبَقَ أنه إذا كان آخرُ الاسمِ ياء مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين ، وجب حذفها فى النسب ؛ فيقال فى « الشافعى » : « شَافِعِىّ » ، وفى « مَرْمِىّ » : « مَرْمِىٌّ » .

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلا ، والأخرى زائدة ؛ فمن

= مضاف إليه « انفتاحا » مفعول ثان لأول « وفعل » بفتح الفاء وكسر العين — مبتدأ « وفعل » بضم الفاء وكسر العين — معطوف عليه « عينهما » عين : مفعول تقدم على عامله . وهو قوله افتح الآتى ، وعين مضاف والضمير مضاف إليه « افتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من افتح وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله وفعل وما عطف عليه «وفعل» — بكسر الفاء والعين جميعاً — معطوف على الضمير المجرور محلا بالإضافة ، ولم يعد الجار لأن إعادته ليست بلازمة عنده كما سبق تقريره فى باب العطف .

(١) « وقيل » فعل ماض مبنى للمجهول « فى المرمى » جار ومجرور متعلق بقيل « مرموى » قصد لفظه : نائب فاعل قيل «واختير» فعل ماض مبنى للمجهول « فى استعمالهم » الجار والمجرور متعلق باختير ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه « مرمى » نائب فاعل لاختير .

العرب مَنْ يكتفى بحذف الزائدة منهما ، ويُبْقِى الأصلية ، ويقلبها واواً ، فيقول فى « المرمىّ » : « مَرْمَوِىّ » ، وهى لغة قليلة ؛ والمختار اللغة الأولى — وهى الحذف — سواء كانتا زائدتَيْنِ ، أم لا ؛ فتقول فى « الشافعىّ » : « شافِعِىّ » وفى « مَرْمِىّ » : « مَرْمِىٌّ » .

* * *

وَنَحْوُ حَىّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاواً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ[1]

قد سبق حُكم الياء المشددَة المسبوقة بأكثر من حرفين .

وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يُحْذَفْ من الاسم فى النسب شىء ، بل يُفْتح ثانيهِ ويُقْلب ثالثه واواً ، ثم إن كان ثانيه ليس بَدَلاً من واو لم يُغيَّرْ ، وإن كان بدلا من واو قلب واواً ؛ فتقول فى « حَىّ » : « حَيَوِى » ؛ لأنه من حَيِيتُ ، وفى « طَىّ » : « طَوَوِىٌّ » ؛ لأنه من طَوَيْتُ .

* * *

(١) « ونحو » مبتدأ أول ، ونحو مضاف و « حى » مضاف إليه « فتح » مبتدأ ثان . وفتح مضاف ، وثان من « ثانيه » مضاف إليه ، وثان مضاف وضمير الغائب العائد إلى نحو حى مضاف إليه « يجب » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فتح ثانيه هو فاعله . والجملة من يجب وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « واردده » اردد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاردد « واوا » مفعول ثان لاردد « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله : « قلب » الآتى والهاء تعود إلى الواو « قلب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه ، والجملة من قلب ونائب فاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن يكن ثانى نحو حى مقلوباً عن واو فرده واواً .

وَعَلَمَ التَّثْنِيَـةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ(١)

يُحْذَف من المنسوب إليه [مافيه من] علامة تثنية ، أو جمع تصحيح .

فإذا سَمَّيْتَ رجلا « زَيْدَانِ » — وأعربته بالألف رفعاً ، وبالياء جرًّا ونصبا — قلت : « زَيْدِيٌّ » ، وتقولُ فيمن اسمه : « زَيْدُونَ » — إذا أعربته بالحروف — : « زَيْدِيّ » ، وفيمن اسمه هندات : « هِنْدِيٌّ » .

* * *

وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بِالأَلِفْ(٢)

قد سبق أنه يجب كَسْرُ ما قبل ياء النسب ؛ فإذا وقع قبل الحرف الذى يجب كَسْرُهُ فى النسب ياء [مكسورةٌ] مُدْغَم فيها ياء — وجب حذفُ الياء المكسورة ، فتقول فى طيِّبٍ : « طَيْبِيٌّ » .

---

(١) « وعلم » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « احذف » الآتى — وعلم مضاف و « التثنية » مضاف إليه « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « للنسب » جار ومجرور متعلق بقوله احذف « ومثل » مبتدأ ، ومثل مضاف و « ذا » مضاف إليه « فى جمع » جار ومجرور متعلق بقوله : « وجب » الآتى ، وجمع مضاف ، و « تصحيح » مضاف إليه « وجب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مثل ذا الواقع مبتدأ ، والجملة من وجب وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « وثالث » مبتدأ ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لجريانه على موصوف محذوف ، والتقدير : وحرف ثالث «من نحو» جار ومجرور متعلق بقوله «حذف» الآتى ، ونحو مضاف ، و « طيب » مضاف إليه « حذف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث الواقع مبتدأ ، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « وشذ » فعل ماض « طائى » فاعل شذ « مقولا » حال من طائى « بالألف » جار ومجرور متعلق بقوله « مقولا » .

وقياسُ النسبِ فى طَيِّء : « طَيْيِيٌّ » ، لـكن تركوا القياس ، وقالوا : « طائىٌّ » بإبدال الياء ألفا .

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحةً لم تحذف ، نحو : « هَبَيَّخِى » فى هبيَّخ .

والهبيخ : الغلام الممتلىء ، والأنثى هَبَيَّخَةٌ .

* * *

وَفَعَلِىٌّ فِى فَعِيــلَةَ الْتُزِمْ وفُعَلِىٌّ فِى فُعَيْــلَةٍ حُتِمْ (١)

يقال فى النسب إلى فَعِيلة : فَعَلِىٌّ — بفتح عينه وحذف يائه — إن لم يكن معتلّ العين ، ولا مضاعفاً ، كما يأتى ؛ فتقول فى حَنِيفة : « حَنَفِىٌّ » .

ويقال فى النسب إلى فُعَيْلة : فُعَلِىّ — بحذف الياء — إن لم يكن مضاعفاً ؛ فتقول فى جُهَيْنَةَ : « جُهَنِىٌّ »(٢) .

* * *

(١) « وفعلى » مبتدأ « فى فعيلة » جار ومجرور متعلق بقوله : « التزم » الآتى « التزم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديرة هو يعود إلى فعلى الواقع مبتدأ ، والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « وفعلى » مبتدأ « فى فعيلة » جار ومجرور متعلق بقوله : « حتم » الآتى « حتم » فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلى نائب فاعل ، والجملة من حتم ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) الأصل فى النسب إلى فعيل بفتح الفاء ، صحيح الآخر ، وبغير تاء فى آخره — أن ينسب إليه على لفظه ، فيقال فى النسب إلى تميم وأمير وكريم : أميرى ، وكريمى ، وتميمى والأصل فى النسب إلى فعيل — بضم الفاء ، صحيح الآخر ، وبغير تاء — أن ينسب إليه على لفظه ، فيقال فى النسب إلى نمير وكليب : نميرى ، وكليبى . والأصل فى النسب إلى فعيلة — بفتح الفاء — وإلى فعيلة — بضم الفاء — أن تحذف ياؤه ، وتحذف مع ذلك تاؤه ، ثم تقلب كسرة العين من الاول فتحة ؛ فيقال فى النسب إلى جهينة وأذينة : جهنى ، =

وأَلْحَقوا مُعَــلّ لامٍ عَرِيَا مِنَ الْمِثَالَـيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا(١)

يعنى أن ما كان على فَعِيل أو فُعَيْل ، بلا تاء ، وكان معتلّ اللام — فحكمه حكم ما فيه التاء : فى وجوب حَذْفِ يائه وفتح عينه ؛ فتقول فى « عَدِىّ » : « عَدَوِىٌّ » ، وفى « قُصَىّ » : « قُصَوِىٌّ » ، كما تقول فى « أُمَيَّة » : « أُمَوِىٌّ » فإن كان فَعِيلٌ و فُعَيْلٌ صحيحَى اللامِ ، لم يُحْذَفْ شىء منهما ؛ فتقول فى « عَقِيل » : « عَقِيلى » ، وفى « عُقَيْل » : « عُقَيْلى »(٢) .

= وأذنى . ويقال فى النسب إلى حنيفة وشريفة : حنفى ، وشرفى . وإنما فعلوا ذلك فرقاً بين المذكر والمؤنث ، وجعلوا حذف الياء فى المؤنث ولم يجعلوه فى المذكر لأن التاء التى للتأنيث تحذف حتماً . فلما وجد الحذف فى المؤنث جعلوا حذف الياء فيه ، لأن الحذف يأنس إلى الحذف ، وقد شذت فى كل نوع من هذه الأنواع الأربعة ألفاظ جاءوا بها على خلاف الأصل ، قالوا فى النسب إلى سليقة : سليقى ، وقالوا فى النسب إلى عميرة : عميرى ، وقالوا فى النسب إلى ردينة — بضم ففتح — رديني ، وقالوا فى النسب إلى ثقيف : ثقفى ، وقالوا فى النسب إلى قريش وهذيل — بضم ففتح — قرشى ، وهذلى .

(١) « وألحقوا » فعل وفاعل « معل » مفعول به لألحقوا . ومعل مضاف و « لام » مضاف إليه « عريا » عرى : فعل ماض . ومتعلقه محذوف ، وتقديره : عرى من التاء . وفاعل عرى ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى معل لام ، والألف للإطلاق ، والجملة فى محل نصب نعت لقوله « معل لام » السابق « من المثالين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى « عرى » « بما » جار ومجرور متعلق بألحقوا « التا » قصر للضرورة : مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله : « أوليا » الآتى — « أوليا » أولى فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلا بالباء وهو مفعوله الأول ، والجملة من أولى ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول المجرور بالباء .

(٢) ومن ذلك قول الشاعر :

عُقَيْلِيَّةٌ أَمَّا مَــلَاثُ إِزَارِهَا فَدِعْصٌ ، وَأَمَّا خَصْرُهَا فَبَتِيلُ

وقول الآخر :

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ فِرَاخُ الْقَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ وَهٰكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَهْ[(١)]

يعنى أن ما كان على فَعِيلة ، وكان مُعْتَلّ العين ، أو مُضَاعَفاً — لاتُحْذَف ياؤه فى النسب ؛ فتقول فى طَوِيلَة : « طَوِيلِى » ، وفى جَلِيلة « جَلِيلِىٌّ » وكذلك أيضاً ما كان على فُعَيْلة وكان مضاعفاً ، فتقول فى قُلَيْلَة : « قُلَيْلِىّ » .

* * *

وَهَمْزُ ذِى مَدٍّ يُنَالُ فِى النَّسَبْ مَا كَانَ فِى تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ[(٢)]

حكم همزة الممدودِ فى النسب كحكمها فى التثنية : فإن كانت زائدَةً للتأنيث قلبت واواً نحو : « حَمْرَاوِىّ » فى حمراء ، أو زائدَةً للالحاق كعِلْبَاء ، أو بَدَلاً

(١) « وتمموا » فعل وفاعل « ما » اسم موصول : مفعول به « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « كالطويلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لامحل لها صلة الموصول الواقع مفعولا به « وهكذا » الجاروالمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « كالجليلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مبتدأ .

(٢) « وهمز » مبتدأ ، وهمز مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « مد » مضاف إليه « ينال » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل — وهو مفعوله الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز ذى مد الواقع مبتدأ ، والجملة من ينال ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « فى النسب » جار ومجرور متعلق بقوله : « ينال » السابق « ما » اسم موصول : مفعول ثان لينال « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « فى تثنية ، له » جاران ومجروران متعلقان بقوله : « انتسب » الآتى « انتسب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من انتسب وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول .

من أصل نحو كساء ؛ فوجهان : التصحيحُ نحو : علبائى وكسائى ، والقَلْبُ نحو : عِلبَاوِى وكِسَاوِىّ ، أو أصلا فالتصحيحُ لاغير نحو : قُرّائى ، فى قُرّاء .

* * *

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا ... رُكِّبَ مَزْجاً ، وِلثَانٍ تَمَّمَا(١)

إضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوَ ابْ ... أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِى وَجَبْ(٢)

فِيمَا سِوَى هٰذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ ... مَالَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَ«عَبْدِالأَشْهَلِ»(٣)

---

(١) « وانسب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لصدر » جار ومجرور متعلق بانسب ، وصدر مضاف و « جملة » مضاف إليه « وصدر » معطوف على صدر السابق ، وصدر مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ركب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ماالموصولة ، والجملة من ركب ونائب فاعله المستتر فيه لامحل لها صلة الموصول «مزجا» مفعول مطلق لركب على تقدير مضاف : أى تركيب مزج « ولثان » الواو عاطفة ، لثان : جار ومجرور معطوف على ما قبله وهو لصدر « تمما » تمم : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جر نعت لثان .

(٢) « إضافة » مفعول به لقوله « تمما » فى البيت السابق « مبدوءة » نعت لقوله إضافة « بابن » جار ومجرور متعلق بمبدوءة « أو » عاطفة « أب » معطوف على ابن « أو » عاطفة أيضاً « ما » اسم موصول : معطوف على أب « له » جار ومجرور متعلق بقوله وجب الآتى « التعريف » مبتدأ « بالثانى » جار ومجرور متعلق بالتعريف « وجب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التعريف الواقع مبتدأ ، والجملة من وجب وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول .

(٣) « فيما » جار ومجرور متعلق بقوله : « انسبن » الآتى « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بفى ، وسوى مضاف وذا من « هذا » اسم إشارة مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « انسبن » انسب : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « للأول » =

إذا نُسِبَ إلى الاسم المركب ؛ فإن كان مركباً تركيبَ جملةٍ ، أو تركيبَ مَزْج ، حُذِف عجزُهُ ، وألحق صدره ياء النسب ؛ فتقول فى تأبّط شرًّا : « تأبَّطِىٌّ » ، وفى بعلبك « بَعْلِىّ » وإن كان مركباً تركيبَ إضافة ، فإن كان صدرُهُ ابناً أو أباً ، أو كان مُعَرَّفاً بعجزه — حُذِفَ صَدْرُهُ ، وألحق عجزه ياء النسب ؛ فتقول فى ابن الزبير : « زُبَيْرِى » وفى أبى بكر : « بَكْرِىٌّ » ، وفى غلام زيد : « زَيْدِىٌّ » فإن لم يكن كذلك ؛ فإن لم يُخَفْ لَبْسٌ عند حَذْفِ عجزه حُذِف عَجُزُهُ ونُسِبَ إلى صدره ؛ فتقول فى امرىء القيس : « أمْرِئِىٌّ » وإن خيف لَبْسٌ حُذِفَ صدره ، ونسب إلى عجزه ؛ فتقول فى عبد الأشهل ، وعبد القيس : « أشْهَلِىّ ، وقَيْسِىّ » .

* * *

وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللاّمِ مَا مِنْهُ حُذِفْ
جَوَازاً انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ[1]

= جار ومجرور متعلق بقوله انسبن « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يخف » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم « لبس » نائب فاعل يخف « كعبد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كعبد ، وعبد مضاف و « الأشهل » مضاف إليه .

(١) « واجبر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « برد » جار ومجرور متعلق باجبر ، ورد مضاف و « اللام » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول به لاجبر « منه » جار ومجرور متعلق بقوله : « حذف » الآتى « حذف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « جوازاً » نعت لمصدر محذوف بتقدير مضاف ، أى : اجبره جبراً ذا جواز « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يك » فعل مضارع ناقص ؛ مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « رده » رد : اسم يك ، ورد مضاف ، =

فى جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ ، أَوْ فى التَّثْنِيَهْ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَـذِى تَوْفِيَهْ(١)

إذا كان المنسوب إليه محذوفَ اللامِ ، فلا يخلو : إما أن تكون لامه مستحقة للرد فى جمعى التصحيح أو فى التثنية ، أوْلا .

فإن لم تكن مستحقةً للرد فيما ذكر جاز لك فى النسب الردُّ وتركُهُ ؛ فتقول فى « يَدٍ وابْن » : « يَدَوِىٌّ ، وَبَنَوِىٌّ ، وَابْنِىٌّ ، وَيَدِىٌّ » كقولهم فى التثنية : « يَدَانِ ، وَابْنَانِ » وفى « يَدٍ » علماً لمذكر : « يَدُون » .

وإن كانت مستحقة للرد فى جمعى التصحيح أو فى التثنية وجَبَ ردُّها فى النسب ؛ فتقول فى « أبٍ ، وأخٍ ، وأخت » : « أَبَوِىٌّ ، وَأَخَوِىٌّ » كقولهم : « أَبَوَانِ ، وَأَخَوَانِ ، وَأَخَوَات » .

* * *

وَبِأَخٍ أُخْتَا ، وَبِابْنٍ بِنْتَا أَلْحِقْ ، وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا(٢)

= والهاء مضاف إليه « ألف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجلة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر يك ، وجملة يك واسمها وخبرها فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن لم يكن رد لامه مألوفا فى التثنية أو الجمع فاجبره برد لامه .

(١) « فى جمعى » جار ومجرور متعلق بقوله : « ألف » فى البيت السابق ، وجمعى مضاف و « التصحيح » مضاف إليه ، « أو » عاطفة « فى التثنية » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «وحق» مبتدأ ، وحق مضاف و « مجبور » مضاف إليه « بهذى » جار ومجرور متعلق بمجبور « توفية » خبر المبتدأ .

(٢) « وبأخ » جار ومجرور متعلق بقوله : « ألحق » الآتى « أختا » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « ألحق » الآتى — « وبابن » معطوف على قوله بأخ « بنتا » معطوف على قوله : « أختا » السابق ، وقد علمت أن العطف على معمولى عامل واحد =

مذهبُ الخليل وسيبويه — رحمهما الله تعالى ! — إلحاقُ أخت وبنت فى النسب بأخ وابن ؛ فتُحْذَفُ منهما تاء التأنيث ، ويُرَدُّ إليهما المحذوفُ ؛ فيقال : « أَخَوِىٌّ ، وَبَنَوِىٌّ » كما يُفعل بأخ وابن .

ومذهبُ يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما ؛ فتقول : « أُخْتِىٌّ ، وبِنْتِىٌّ » .

* * *

وَضَاعِفِ الثَّانِىَ مِنْ ثُنَائِى ثَانِيهِ ذُولِينٍ كَـ « لاَ وَلاَئِى »(١)

إذا نُسِبَ إلى ثنائىّ لا ثالثَ له ، فلا يخلو الثانى : إما أن يكون حرفاً صحيحاً ، أو حرفاً معتلاً .

فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيفُ وعدمُهُ ؛ فتقول فى كَمْ : « كَمِىٌّ ، وكَمِّىٌّ » .

وإن كان حرفاً معتلا وجب تضعيفُهُ : فتقول فى لو : « لَوِّىٌّ » .

وإن كان الحرفُ الثانى ألفاً ضوعفت وأبدلت الثانية همزة ؛ فتقول فى رجل اسمه لا : « لائىٌّ » ويجوز قلبُ الهمزة واواً ؛ فتقول : « لاَوِىٌّ » .

* * *

= جائز لا غبار عليه « ألحق » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ويونس » مبتدأ ، وهو يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام النحاة « أبى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على يونس ، والجملة من أبى وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « حذف » مفعول أبى ، وحذف مضاف ، و « التا » قصر للضرورة : مضاف إليه .

(١) « وضاعف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الثانى » مفعول به لضاعف « من ثنائى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثانى « ثانيه » ثانى : مبتدأ ، وثانى مضاف والهاء مضاف إليه « ذو » خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و « لين » مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جر صفة لثنائى « كلا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كلا ، ولا هنا قصد لفظه « ولائى » معطوف على لا .

وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ ما الْيَا عَدِمْ   فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ[1]

إذا نُسِبَ إلى اسم محذوف الفاء ، فلا يخلو : إما أن يكون صحيحَ اللامِ ، أو مُعْتَلَّهَا .

فإن كان صحيحًا لم يُرَدَّ إليه المحذوفُ ؛ فتقول فى « عِدَة وصِفَة » : « عِدِىّ وصِفِىّ » .

وإن كان معتلّها وجب الردُّ ، ويجب أيضاً — عند سيبويه رحمه الله ! — فتحُ عينِهِ ؛ فتقول فى شِيَةٍ : « وِشَوِى » .

* * *

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص . فعل الشرط « كشية » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم « ما » اسم موصول : اسم يكن مؤخر « الفا » قصر للضرورة : مفعول به تقدم على عامله وهو قوله عدم الآتى « عدم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من عدم وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « فجبره » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، جبر : مبتدأ ، وجبر مضاف والهاء مضاف إليه « وفتح » معطوف على جبره ، وفتح مضاف وعين من « عينه » مضاف إليه ، وعين مضاف والهاء مضاف إليه « التزم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور من جبره وفتح عينه ، والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وإنما أفرد الضمير — مع أن المبتدأ فى قوة المثنى — للتأويل بالمذكور ، ويجوز أن تكون الجملة خبر المبتدأ وحده ، ويكون هناك خبر محذوف — مماثل لهذا المذكور — للمعطوف ؛ فتكون الواو عطفت جملة على جملة ، والتقدير على هذا الوجه الأخير : فجبره التزم وفتح عينه التزم ، وهذا أولى من العكس وهو جعل المذكور خبراً للمعطوف وحده ، وجعل خبر المعطوف عليه محذوفا ، وذلك لأن الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه ضعيف ، بخلاف الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه ، ومن هذا الكلام تعلم أن فى هذه العبارة ثلاثة أعاريب ، وأن اثنين منها لا غبار عليهما ، وواحداً فيه نوع ضعف .

وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ إِنْ لم يُشَابِهْ وَاحداً بِالْوَضْعِ[1]

إذا نُسِبَ إلى جمعٍ باقٍ على جَمْعِيَّتِهِ جِيءَ بواحده ونُسِبَ إليه ، كقولك فى النسب إلى الفرائض : « فَرَضِيّ » .

هذا إن لم يكن جارياً مَجْرَى العَلَم ، فإن جَرَى مَجْراه — كأنصارٍ — نُسِبَ إليه على لفظه ؛ فتقول فى أنصار : « أنصارِيٌّ » ، وكذا إن كان علما ؛ فتقول فى أنمار : « أنمارِيٌّ » .

* * *

وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ[2]

يُسْتَغْنَى غالباً فى النسب عن يائه ببناء الاسم على فاعِلٍ — بمعنى صاحب كذا — نحو : « تامِرٍ ، ولابنٍ[3] » أى صاحب تَمْرٍ وصاحب لَبَنٍ ، وببنائه على فَعَّال فى

---

(١) « الواحد » مفعول به تقدم على عامله وهو قوله اذكر الآتى « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ناسبا » حال من الضمير المستتر فى قوله اذكر « للجمع » جار ومجرور متعلق بناسبا « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يشابه » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجمع « واحداً » مفعول به ليشابه « بالوضع » جار ومجرور متعلق بقوله يشابه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « ومع » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى قوله : « أغنى » الآتى ، ومع مضاف و « فاعل » مضاف إليه « وفعال » معطوف على فاعل « فعل » مبتدأ « فى نسب » جار ومجرور متعلق بقوله أغنى الآتى « أغنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « فعل » والجملة من أغنى وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « عن اليا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بأغنى « فقبل » الفاء عاطفة ، وقبل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

(٣) « قد ورد من ذلك قول الحطيئة :

وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّــــكَ لَابِنٌ فِى الصَّيْفِ تَامِرْ =

الحِرَفِ غالباً ، كبقَّال وبزّار ، وقد يكون فَعَّالٌ بمعنى صاحب كذا ، وجُعل منه قولُه تعالى : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلعَبِيدِ) أى : بذى ظُلْمٍ .

وقد يستغنى — عن ياء النسب أيضاً — بفَعِل بمعنى صاحب كذا ، نحو : « رجل طَعِمٌ وَلَبِسٌ » أى : صاحب طَعَامٍ ولِبَاسٍ ، وأنشد سيبويه رحمه الله تعالى :

٣٥٦ — لستُ بِلَيْلِيّ ، وَلَـكِنِّى نَهِرْ لاَ أُدْلِجُ اللَّيلَ وَلَـكِنْ أَبْتَكِرْ

أى : ولـكنى نهَارِىٌّ ، أى عامل بالنهار .

* * *

= وقول الآخر :

* إِلَى عَطَنٍ رَحْبِ المَبَاءَة آهِـل *

والشاهد فيه قوله : « آهل » فإنه أراد به أنه منسوب إلى الأهل ، وكأنه قال : ذى أهل ، وليس هو بجار على الفعل ؛ لأنه لو جرى على الفعل لقال : « مأهول » ؛ إذ الفعل المستعمل فى هذا المعنى مبنى للمجهول .

٣٥٦ — أنشد سيبويه — رحمه الله — هذا البيت (ج ٢ ص ٩) ولم ينسبه إلى أحد ، وكذلك لم ينسبه الأعلم الشنتمرى — رحمه الله ! — فى شرح شواهده .

اللغة : « ليلى » معناه منسوب إلى الليل ، ويريد به صاحب عمل فى الليل « نهر » بفتح فكسر — أى : صاحب عمل بالنهار ، وهذه الصيغة إحدى الصيغ التى إذا بنى الاسم عليها استغنى عن إضافة ياء مشددة فى آخره للدلالة على النسب « أدلج » أسير من أول الليل ، والادلاج — على زنة الافتعال ، بتشديد الدال بعد قلب تاء الافتعال دالا — السير فى آخر الليل « أبتكر » أدرك النهار من أوله .

المعنى : يصف الشاعر نفسه بالشجاعة وعدم المبالاة ، ويذكر أنه إذا أراد أن يغير على قوم لم يأت حيهم ليلا وهم نائمون ، ولم يسر إليهم خفية كما يسير اللصوص ، ولـكنه يذهب إليهم فى وضح النهار ، ثم بين أنه يختار من أوقات النهار أوله ؛ ليكون رجال الحى موجودين لم يخرجوا لأعمالهم .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بليلى » الباء زائدة ، ليلى : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال =

وَغَــيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الَّذِى يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا(١)

أى : ما جاء من المنسوب مخالفاً لما سَبَقَ تقريرُه فهو من شَوَاذِّ النسب ، يُحْفَظُ ولا يُقَاس عليه ، كقولهم فى النسب إلى البَصْرَةِ : « بِصْرِى(٢) » ، وإلى الدَّهْرِ : « دُهْرِى(٣) » وإلى مَرْوَ « مَرْوَزِىٌّ » .

= المحل بحركة حرف الجر الزائد «ولكنى» لكن : حرف استدراك ونصب ، وياء المتكلم اسمه « نهر » خبر لكن « لا » نافية « أدلج » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الليل » منصوب على الظرفية الزمانية بأدلج « ولكن » حرف استدراك « أبتكر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

الشاهد فيه : قوله « نهر » حيث بناه على فعل — بفتح فكسر — وهو يريد النسب ، فكأنه قال : ولكنى نهارى ، كما قال : لست بليلى ، قال سيبويه : « وقالوا نهر ، وإنما يريدون نهارى ، ويجعلونه بمنزلة عمل وطعم ، وفيه معنى ذلك » اهـ .

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « أسلفته » أسلف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والهاء مفعوله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «مقرراً» حال من الهاء فى أسلفته « على الذى » جار ومجرور متعلق بقوله : « اقتصر » الآتى فى آخر البيت « ينقل » فعل مضارع مبنى للمجهول « منه » جار ومجرور متعلق بينقل ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من ينقل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل صلة الذى « اقتصر » فعل ماض مبنى للمجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجملة من اقتصر ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) المشهور فى « البصرة » فتح الباء ، وقد ورد فى لفظ النسب إليها « بصرى » بكسر الباء ، فعلى هذين يكون لفظ النسب شاذاً ، وقد ورد فى « البصرة » كسر الباء وضمها أيضاً ، وورد فى لفظ النسب فتح الباء ، فإذا لاحظت ما ورد فى لفظ المنسوب إليه من الفتح أولا ، ولاحظت ما ورد فى المنسوب من الفتح لم يكن شاذاً ، ولم يرد فى المنسوب ضم الباء مع ثبوته لغة فى المنسوب إليه ، وكأنهم تركوه لئلا يلتبس بالنسب إلى بصرى بزنة حبلى ، إذا نسب إليه بحذف الألف ؛ فإنك تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف ، كما يجوز قلبها واواً ، فيقال « بصروى » .

(٣) الدهرى — بضم الدال ، والقياس فتح الدال — هو الشيخ الفانى .

الْوَقْفُ

تَنْوِيناً أَثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفاً ، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا[1]

أى : إذا وُقِفَ على الاسم المنوَّنِ ، فإن كان التنوين واقعاً بعد فتحة أبدل ألفاً ، ويشمل ذلك ما فتحتُهُ للإعراب ، نحو : « رَأَيْتُ زَيْدا » ، ومافتحتُه لغير الإعراب ، كقولك فى إيهاً ووَيْهاً : « إيهَا ، ووَيْهَا » .

وإن كان التنوين واقعاً بعد ضمة أو كسرة حُذِفَ وسُكِّنَ ما قبله ، كقولك فى : « جَاء زَيْدٌ » ، و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » : « جاء زَيْدْ » ، و « مَرَرْتُ بِزَيْدْ » .

* * *

وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِى سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِى الإضْمَارِ[2]

---

(١) « تنوينا » مفعول أول لقوله : « اجعل » الآتى « إثر » ظرف متعلق باجعل ، وإثر مضاف و « فتح » مضاف إليه « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ألفا » مفعول ثان لاجعل « وقفا » مفعول لأجله ، أو منصوب بنزع الخافض ، أو حال من فاعل اجعل بتأويل واقف « وتلو » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « احذفا » الآتى — وتلو مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف و « فتح » مضاف إليه « احذفا » فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) « واحذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لوقف ، فى سوى » جاران ومجروران متعلقان باحذف ، وسوى مضاف و « اضطرار » مضاف إليه « صلة » مفعول به لاحذف ، وصلة مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف و « الفتح » مضاف إليه « فى الإضمار » جار ومجرور متعلق بصلة .

وأَشْبَهَتْ « إذاً » مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ[١]

إذا وُقِفَ على هاء الضمير : فإن كانت مضمومة نحو : « رأيتهُ » أو مكسورة نحو : « مَرَرْتُ بِهِ » حُذِفت صلتُهَا ، ووقف على الهاء ساكنةً ، إلا فى الضرورة ، وإن كانت مفتوحة نحو : « هِنْدٌ رَأَيْتُهَا » وقف على الألف ولم تحذف .

وشبهوا « إذاً » بالمنصوب المنون ، فأبدلوا نونها ألفاً فى الوقف .

* * *

وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِى التَّنْوِينِ — مَا لَمْ يُنْصَبَ — أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا[٢]

وغَيْرُ ذِى التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ ، وفى نَحْوِ مُرِ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِى[٣]

---

(١) « أشبهت » أشبه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إذا» فاعل أشبه « منونا » مفعول به لأشبه « نصب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منون . والجملة من نصب ونائب فاعله المستتر فيه فى محل نصب نعت لقوله : « منونا » السابق «فألفا» مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله : « قلب » الآتى — « فى الوقف » جار ومجرور متعلق بقلب « نونها » نون : مبتدأ ، ونون مضاف وها : مضاف إليه « قلب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل — وهو المفعول الاول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نون الواقع مبتدأ ، والجملة من قلب ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف و « يا » قصر للضرورة : مضاف إليه ويا مضاف و «المنقوص» مضاف إليه « ذى » نعت للمنقوص . وذى مضاف و «التنوين» مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « ينصب » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، والفتحة ملقاة على الباء من الهمزة فى قوله أولى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « أولى » خبر المبتدأ « من ثبوت » جار ومجرور متعلق بأولى «فاعلما» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٣) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « التنوين » مضاف إليه « بالعكس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ =

إذا وُقِفَ على المنقوص المنوّن ؛ فإن كان منصوباً أُبْدِلَ من تنوينه ألف ، نحو : « رأيت قاضيًا » ؛ فإن لم يكن منصوبًا فالمختار الوَقفُ عليه بالحذف ، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء ، كما سيأتى ؛ فتقول : « هَذَا قَاضْ ، ومررت بقَاضْ » ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء كقراءة ابن كثير : (ولِـكلِّ قَوْمٍ هَادِى) .

فإن كان المنقوصُ محذوفَ العينِ : كَمُرٍ — اسمَ فاعل مِنْ أرَى — أو الفاء : كَيَفٍ — علمًا — لم يوقف إلا بإثبات الياء ؛ فتقول : « هذا مُرِى ، وهذا يَفِى » وإليه أشار بقوله : « وفى نحو مُرٍ لُزُومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِى » .

فإن كان المنقوصُ غيرَ مُنَوَّنٍ ؛ فإن كان منصوبًا ثبتت ياؤه ساكِنَةً ، نحو : « رأيتُ القاضِى » وإن كان مرفوعًا أو مجروراً جاز إثباتُ الياء وحذفُهَا ، والإثباتُ أجْوَدُ ، نحو : « هذا القَاضِى ، ومررتُ بِالقَاضِى » .

* * *

وَغَيْرَهَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ ، أوْقِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ[1]

= « وفى نحو » جار ومجرور متعلق بقوله : « اقتفى » الآتى ، ونحو مضاف و « مر » مضاف إليه « لزوم » مبتدأ ، ولزوم مضاف و « رد » مضاف إليه ، ورد مضاف و « اليا » قصر للضرورة : مضاف إليه « اقتفى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لزوم رد الواقع مبتدأ ، والجملة من اقتفى ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(١) « وغير » مفعول بفعل محذوف يفسره قوله : «سكنه» الآتى ، والتقدير : وسكن غيرها التأنيث ، وغير مضاف و « ها » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وها مضاف ، و « التأنيث » مضاف إليه « من محرك » جار ومجرور متعلق بسكنه « سكنه » سكن : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به «أو» عاطفة « قف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « رائم » حال من فاعل قف ، ورائم مضاف و « التحرك » مضاف إليه .

أوْ أشْمِمِ الضَّمَّةَ ، أوقِفْ مُضْعِفَا ... مَا لَيْسَ هَمْزاً أو عَلِيلا ، إنْ قَفَا(١)

مُحَرَّكاً ، وحَرَكَاتٍ انْقُلاَ ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ(٢)

إذا أريد الوقفُ على الاسم المحرَّكِ الآخِرِ ، فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث ، أو غيرَهَا .

فإن كان [آخِرُهُ] هَاءَ التأنيثِ وجب الوقفُ عليها بالسكون ، كقولك في « هذه فاطمةُ أقْبَلَتْ » : « هذه فاطِمَهْ » .

---

(١) « أو » عاطفة « أشمم » فعل أمر معطوف على « قف » في البيت السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الضمة » مفعول به لأشمم « أو » عاطفة « قف » فعل أمر معطوف على أشمم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مضعفا » حال من الضمير المستتر في « قف » وفي قوله مضعفا ضمير مستتر فاعل « ما » اسم موصول : مفعول به لقوله : «مضعفا» «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «همزا»خبر ليس ، والجملة من ليس واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « أو » عاطفة « عليلا » معطوف على قوله : « همزا » « إن » شرطية « قفا » فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ليس همزا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « محركا » مفعول به لقوله : « قفا » في البيت السابق « وحركات » مفعول به تقدم عامله — وهو قوله : « انقلا » الآتي — « انقلا » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لساكن » جار ومجرور متعلق بقوله انقلا « تحريكه » تحريك : مبتدأ ، وتحريك مضاف والهاء مضاف إليه « لن » حرف نفي ونصب واستقبال « يحظلا » فعل مضارع مبني للمجهول ، منصوب بلن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تحريكه ، والألف للإطلاق ، والجملة من يحظل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لساكن .

وإن كان [آخِرُهُ] غير هاء التأنيث ففى الوقف عليه خمسةُ أوْجُهٍ : التسكين ، والرَّوْم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنَّقْلُ .

فالرَّوْم : عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفىٍّ .

والإشمام : عبارة عن ضَمِّ الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير ، ولا يكون إلا فيما حركتهُ ضمة .

وشرطُ الوقف بالتضعيف أن لا يكون الأخيرُ همزة كخطأ ، ولا معتلاًّ كفَتًى ، وأن يَلِيَ حركةً ، كالجَمَل ؛ فتقول فى الوقف عليه : الجملّ — بتشديد اللام — فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف ، كالحِمْل .

والوَقْفُ بالنقل عبارة عن : تسكين الحرف الأخير ، ونَقْلِ حركته إلى الحرف الذى قبله ، وشَرْطُهُ : أن يكون ما قبل الآخر ساكِناً ، قابلا للحركة ، نحو : « هذا الضّرْبُ ، ورأيت الضّرْبَ ، ومررت بالضَّرْبِ » .

فإن كان ما قبل الآخر محركا لم يُوقَفْ بالنقل كجَعْفَرٍ .

وكذا إن كان ساكنًا لا يقبل الحركة كالألف ، نحو : باب [وإنسان] .

* * *

ونَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لاَ يَرَاهُ بَصْرِيٌّ ، وَكُوفٍ نَقَلاَ(١)

---

(١) «ونقل» مبتدأ ، ونقل مضاف و «فتح» مضاف إليه «من سوى» جار ومجرور متعلق بنقل ، وسوى مضاف و «المهموز» مضاف إليه «لا» نافية «يراه» يرى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به «بصرى» فاعل يرى ، وجملة الفعل المنفى الذى هو يرى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ «وكوف» بحذف ياء النسب للضرورة : مبتدأ «نقلا» نقل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كوفى ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل الماضى الذى هو نقل وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

مذهبُ الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل : سواء كانت الحركة فتحة ، أو ضمة ، أو كسرة ، وسواء كان الأخير مهموزاً ، أو غير مهموزٍ ؛ فتقول عندهم : « هذا الضرُبْ ، ورَأيْتُ الضَّرَبْ ، ومَرَرْتُ بالضَّرِبْ » فى الوقف على « الضَّرْب » ، و « هذا الرِّدُءْ[1] ، ورأيتُ الرِّدَءْ ، ومررتُ بالرِّدِءْ » فى الوقف على « الرِّدْء » .

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخِر مهموزاً ؛ فيجوز عندهم « رأيت الرِّدَءْ » ويمتنع « [رأيت] الضَّرَبْ » .

ومذهب الكوفيين أولى ؛ لأنهم نقلوه عن العرب .

* * *

وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ
وَذَاكَ فِى الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ[2]

يعنى أنه متى أدَّى النقلُ إلى أن تَصِيرَ الكلمةُ على بناء غير موجود فى كلامهم امتنع ذلك ، إلا إن كان الآخِرُ همزةً فيجوز ؛ فعلى هذا يمتنع « هذَا الْعِلُمْ »

---

(١) الردء – بكسر الراء وسكون الدال ، وآخره همزة – هو المعين فى المهمات ، ومنه قوله تعالى : (فأرسله معى ردءا يصدقنى ، إنى أخاف أن يكذبون) .

(٢) « والنقل » مبتدأ « إن » شرطية « يعدم » فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، فعل الشرط « نظير » نائب فاعل يعدم ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن يعدم نظير فالنقل ممتنع ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « ممتنع » خبر المبتدأ « وذاك » اسم إشارة مبتدأ « فى المهموز » جار ومجرور متعلق بقوله : « يمتنع » الآتى « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذاك الواقع مبتدأ « يمتنع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ليس ، والجملة من يمتنع وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة .

فى الوقف على «العِلْم» لأن فِعُلاً مفقودٌ فى كلامهم ، ويجوز «هـــذَا الرِّدُءْ» لأن الآخر همزة .

* * *

فِى الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ هَا جُعِلْ   إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ (١)

وَقَلَّ ذَا فِى جَمْعِ تَصْحِيحٍ ، وَمَا   ضَاهَى ، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى (٢)

إذا وُقف على ما فيه تاء التأنيث ؛ فإن كان فعلا وُقِفَ عليه بالتاء ، نحو «هِنْدٌ قَامَتْ» وإن كان اسماً فإن كان مفرداً فلا يخلو : إما أن يكون ما قبلها ساكناً

---

(١) «فى الوقف» جار ومجرور متعلق بقوله : «جعل» الآتى «تا» قصر للضرورة : مبتدأ ، وتا مضاف و «تأنيث» مضاف إليه ، وتأنيث مضاف و «الاسم» مضاف إليه «ها» بالقصر ضرورة : مفعول ثان لجعل تقدم عليه «جعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تاء التأنيث ، والجملة من جعل ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم . واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تاء التأنيث «بساكن» جار ومجرور متعلق بقوله : «وصل» الآتى «صح» فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، والجملة فى محل جر صفة لساكن «وصل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو . والجملة فى محل نصب خبر يكن ، وجملة يكن ومعموليه فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) «وقل» فعل ماض «ذا» اسم إشارة : فاعل قل «فى جمع» جار ومجرور متعلق بقل ، وجمع مضاف و «تصحيح» مضاف إليه «وما» اسم موصول : معطوف على جمع تصحيح «ضاهى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة . والجملة من ضاهى وفاعله المستتر فيه لامحل لها صلة الموصول «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف و «ذين» مضاف إليه «بالعكس» جار ومجرور متعلق بقوله انتمى «انتمى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجملة من انتمى وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

صحيحاً ، أوْلاً ؛ فإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً وُقف عليه بالتاء ، نحو : « بِنْتْ وأُخْتْ » ، وإن كان غيرَ ذلك وُقِفَ عليه بالهاء ، نحو : « فَاطِمَهْ ، وحَمْزَهْ ، وفتَاهْ » .

وإن كان جمعاً أو شبهه وُقِفَ عليه بالتاء ، نحو : « هِنْدَاتْ ، وهَيْهَاتْ » .

وَقَلَّ الوقفُ على المفرد بالتاء ، نحو : « فَاطِمَتْ » وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء ، نحو : « هِنْدَاهْ ، وهَيْهَاهْ » .

* * *

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّْ ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ(١)

وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ ... كَيَعِ مَجْزُوماً ؛ فَرَاعِ مَا رَعَوْا(٢)

(١) « وقف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقف ، وها مضاف و « السكت » مضاف إليه « على الفعل » جار ومجرور متعلق بقف « المعل » صفة للفعل « بحذف » جار ومجرور متعلق بقوله : « المعل » وحذف مضاف و « آخر » مضاف إليه « كأعط » الكاف جارة لقول محذوف ، أعط : فعل أمر ، مبنى على حذف الياء والكسرة فى آخره دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من » اسم موصول : مفعول به لأعط « سأل » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة من سأل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله فى محل نصب مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : كقولك : أعط من سأل .

(٢) « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لحاق هاء السكت « حتما » خبر ليس « فى سوى » جار ومجرور متعلق بحتم . وسوى مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « كع » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أو » حرف عطف « كيع » معطوف على الجار والمجرور السابق « مجزوما » حال من المجرور الثانى « فراع » راع : فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لراع « رعوا » رعى : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله . والجملة من راع وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، والتقدير : راع الذى رعوه .

ويجوز الوقف بهاء السكت على كل فعل حُذِفَ آخره : للجزم ، أو الوقف ، كقولك فى لم يُعْطِ : « لم يُعْطِهْ » وفى أعْطِ : « أَعْطِهْ » .

ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعلُ الذى حُذِفَ آخرُه قد بقى على حرفٍ واحدٍ ، أو على حرفين أحدهما زائد ؛ فالأول كقولك فى « ع » و « ق » : « عِهْ ، وقِهْ » والثانى كقولك فى « لم يَعِ » و « لم يَقِ » : « لَمْ يَعِهْ ، وَلَمْ يَقِهْ »(١) .

* * *

وَمَا فِي ٱلِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا ، وَأَوْلِهَا ٱلْهَا إِنْ تَقِفْ(٢)

وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا ٱنْخَفَضَا بِاسْمٍ ، كَقَوْلِكَ «ٱقْتِضَاءَ مَ ٱقْتَضَى»(٣)

---

(١) قد رد ابن هشام ما ذكره الناظم ، وتبعه عليه الشارح هنا — من أنه يجب لحاق هاء السكت فى الوقف على نحو : « لم يع . ولم يف » — ورد ذلك بإجماع القراء على عدم ذكر الهاء فى الوقف على قوله تعالى : (ولم أك) وقوله سبحانه : (ومن تق) والقراءة مع كونها سنة متبعة لا تخالف العربية ، ولا تأتى على وجه يمتنع عربية .

(٢) « وما » مبتدأ خبره الجملة الشرطية التالية « فى الاستفهام » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لما « إن » شرطية « جرت » جر : فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على ما الاستفهامية « حذف » فعل ماض مبنى للمجهول ، جواب الشرط « ألفها » ألف : نائب فاعل لحذف ، وألف مضاف وها : مضاف إليه «وأولها» أول : فعل أمر مبنى على حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وها : مفعول أول لأول «الها» قصر للضرورة : مفعول ثان لأول «إن» شرطية «تقف» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن تقف فأولها الهاء .

(٣) « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إيلاء ما الاستفهامية الهاء فى الوقف « حتما » خبر ليس « فى سوى » جار ومجرور متعلق بقوله « حتما » وسوى مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « انخفضا » =

إذا دخل على « مَا » الاستفهامية جارٌّ وجب حذفُ ألفها ، نحو : « عَمَّ تَسْأَلُ ؟ » و « بِمَ جِئْتَ ؟ » و « اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى زَيْدٌ » وإذا وُقف عليها بعد دخول الجار ؛ فإما أن يكون الجار لها حرفاً ، أو اسماً ؛ فإن كان حرفاً جاز إلحاق هاء السَّكْت ، نحو : « عَمَّهْ » و « فِيمَهْ » وإن كان اسماً وجب إلحاقها ، نحو : « اقْتِضَاءَ مَهْ » و « مَجِيءَ مَهْ » .

* * *

وَوصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا(١)

وَوَصْلُهَا بِغَـــيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ ، فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا(٢)

═ انخفض : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من انخفض وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « باسم » جار ومجرور متعلق بانخفض « كقولك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك « اقتضاء » مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً لإضافته إلى اسم الاستفهام الذى له صدر الكلام ، واقتضاء مضاف و « م » اسم استفهام مضاف إليه « اقتضى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة فى محل نصب مقول القول المحذوف .

(١) « ووصل » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « أجز » الآتى — ووصل مضاف و « ذى » اسم إشارة : مضاف إليه « الهاء » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له « أجز » فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بكل » جار ومجرور متعلق بقوله أجز ، أو بوصل ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « حرك » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من حرك ونائب فاعله المستتر فيه لامحل لها صلة الموصول « تحريك » مفعول مطلق مبين للنوع ، وتحريك مضاف و « بناء » مضاف إليه « لزما » لزم : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بناء ، والجملة فى محل جر صفة لبناء .

(٢) « ووصلها » وصل : مبتدأ ، ووصل مضاف وها : مضاف إليه « بغير » جار ومجرور متعلق بوصل ، وغير مضاف و « تحريك » مضاف إليه ، وتحريك ═

يجوز الوقفُ بهاءِ السَّكْتِ على كل متحرك بحركة بناء ، لازمة ، لا تُشْبِهُ حركةَ إعراب ، كقولك فى « كَيْفَ » : « كَيْفَهْ » ولا يُوقف بها على ماحركتُهُ إعْرَابِيَّةٌ ، نحو : « جاءَ زَيْدٌ » ولا على ما حركته مُشْبِهة للحركة الإعرابية ، كحركة الفعل الماضى ، ولا على ماحركته البنائيةُ غيرُ لازمةٍ ، نحو : « قَبْلُ » و « بَعْدُ » والمنادى المفرد ، نحو : « يَازَيْدُ ، وَيَا رَجُلُ » واسم « لا » التى لنفى الجنس ، نحو : « لاَ رَجُلَ » وشَذَّ وَصْلُهَا بما حركتُهُ البنائيةُ غيرُ لازمةٍ ، كقولهم فى « مِنْ عَلُ » : « مِنْ عَلُهْ »(١) ، واستحسن إلحاقها بما حركتُه دائمة لازمة .

* * *

وَرُبَّمَا أُعْطِىَ لَفْظُ الْوَصْـلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْراً ، وَفَشَا مُنْتَظِمَا(٢)

= مضاف و « بنا » قصر للضرورة : مضاف إليه « أديم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك بناء ، والجملة من أديم ونائب فاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لتحريك بناء « شذ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصلها الواقع مبتدأ ، والجملة من شذ وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « فى المدام » جار ومجرور متعلق بقوله : « استحسن » الآتى « استحسن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه . وهذه الجملة معطوفة على جملة الخبر بعاطف مقدر ، أى : واستحسن فى المدام .

(١) وذلك كما فى قول الراجز :

يَا رُبَّ يَوْمٍ لِىَ لاَ أُظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

(٢) « وربما » رب : حرف تقليل ، وما : كافة « أعطى » فعل ماض مبنى للمجهول « لفظ » نائب فاعل لأعطى ، وهو المفعول الأول لأعطى ، ولفظ مضاف و « الوصل » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول ثان لأعطى « للوقف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « نثرا » منصوب على نزع الخافض ، أو حال على التأويل بمشتق ، أى : ذا نثر ، أى : واقعاً فى نثر « وفشا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعطاء الوصل ما للوقف « منتظما » حال من فاعل فشا .

قد يُعطَى الوَصْلُ حُكْمَ الوَقْفِ ، وذلك كثيرٌ فى النظم ، قليلٌ فى النثر ، ومنه فى النثر قولُه تعالى : (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ) ومن النظم قولُه :

٣٥٧ — * مِثْلُ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا *

فَضَعَّفَ الباء وهى موصولة بحرف الإطلاق [وهو الالف] .

* * *

---

٣٥٧ — هذا بيت من الرجز المشطور ، نسب فى كتاب سيبويه إلى رؤبة بن العجاج ابن رؤبة ، ونسبه أبو حاتم فى كتاب الطير إلى أعرابى — ولم يسمه — ونسبه الجرمى إلى ربيعة بن صبيح ، وقبل هذا البيت قوله :

* كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَّا *

ويروى أول بيت الشاهد : أو كالحريق — إلخ .

اللغة : « كأنه » الضمير يعود إلى الجدب الذى خشيه الراجز وتوقعه فى أول هذه الكلمة ، وذلك فى قوله :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا فِى عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا

« اسلحبا » أى : امتد وانبطح ، ويريد بذلك أنه يملأ البطاح ، ويعم الأودية « الحريق » أراد به النار « القصبا » هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا .

الإعراب : « مثل » بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو مثل ، ومثل مضاف و « الحريق » مضاف إليه « وافق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحريق ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب حال من الحريق « القصبا » مفعول به لوافق .

الشاهد فيه : قوله « القصبا » حيث ضعف الباء مع كونها موصولة بألف الإطلاق .

الإِمَالَةُ

الأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ « يَا » فِي طَرَفْ ... أَمِلْ ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ[1]

دُونَ مَزِيدٍ ، أَوْ شُذُوذٍ ، وَلِمَا ... تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا[2]

الإمالة : عبارة عن أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء[3] .

---

(١) « الألف » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله « أمل » الآتى — « المبدل » نعت للألف « من يا » جار ومجرور متعلق بالمبدل « فى طرف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لياء « أمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الواقع » مبتدأ مؤخر « منه » جار ومجرور متعلق بقوله الواقع « اليا » قصر للضرورة : فاعل للواقع « خلف » حال من الياء ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

(٢) « دون » ظرف متعلق بخلف أو بالواقع فى البيت السابق ، ودون مضاف و « مزيد » مضاف إليه « أو » عاطفة «شذوذ» معطوف على مزيد « ولما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تليه » تلى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به « ها » قصر الضرورة : فاعل تلى ، وها مضاف و «التأنيث» مضاف إليه . والجملة من الفعل الذى هو تلى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « الها » قصر للضرورة : مفعول مقدم على عامله — وهو قوله عدم الآتى — « عدما » عدم : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٣) الغرض من الإمالة أحد أمرين ؛ أولهما : تناسب الاصوات وتقاربها . وبيان ذلك أن النطق بالياء والكسرة مستفل منحدر ، والنطق بالفتحة والألف مستعل متصعد ، وبالإمالة تصير الألف من نمط الياء فى الانحدار والتسفل ، وثانيهما : التنبيه على أصل أو غيره .

وحكم الإمالة الجواز ؛ فمهما وجدت أسباب الإماله فإن تركها جائز ، والاسباب التى سيذكرها الناظم والشارح أسباب للجواز ، لا للوجوب .

والإمالة لغة تميم ومن جاورهم ، والحجازيون لا يميلون إلا قليلا .

وتُمَالُ الألف إذا كانت طرفاً : بدلا من ياء ، أو صائرةً إلى الياء ، دون زيادة أو شذوذ ؛ فالأول كألف « رَمَى ، وَمَرْمَى » والثانى كألف « مَلْهَى » فإنها تصير ياء فى التثنية نحو : « مَلْهَيَانِ » .

واحترز بقوله : « دون مزيد أو شذوذ » مما يصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير ، نحو : « قُفَىّ » أو فى لُغة شاذة ، كقول هُذَيْل فى « قفَا » إذا أُضيف إلى ياء المتكلم « قَفَىّ » .

وأشار بقوله : « ولما تليه ها التأنيث ما الها عَدِماَ » إلى أن الألف التى وُجِدَ فيها سببُ الإمالة تُمَال ، وإن وليتها هاء التأنيث كفَتَاة .

* * *

وَهٰكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يَؤُلْ إِلَى فِلْتُ ، كَمَاضِى خَفْ وَدِنْ[1]

أى : كما تُمَالُ الألف المتطرفةُ كما سبق تُمَالُ الألف الواقعةُ بَدَلاً من عين فعلٍ يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن فِلْتُ [بكسر الفاء] : سواء كانت العين واواً كخاف ، أو ياء كبَاعَ وكدَانَ ؛ فيجوز إمالتها كقولك : « خِفْتُ ، ودِنْتُ ، [وبِعْتُ] » .

---

(١) « وهكذا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بدل » مبتدأ مؤخر وبدل مضاف و « عين » مضاف إليه ، وعين مضاف و « الفعل » مضاف إليه « إن » شرطية « يؤل » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « إلى فلت » جار ومجرور متعلق بقوله : يؤل « كماضى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كماضى ، وماضى مضاف و « خف » قصد لفظه : مضاف إليه « ودن » معطوف على خف ، وقد قصد لفظه أيضاً .

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن فُلْتُ — بضم الفاء — امتنعت الإمالة ، نحو : « قَالَ ، وجَالَ » فلا تُمِلْهَا ، كقولك : قُلْتُ ، وجُلْتُ .

* * *

كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ ، وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَـ«جَيْبَهَا أَدِرْ»[1]

كذاك تُمَالُ الألفُ الواقعة بعد الياء : متصلةً بها نحو بَيَان ، أو منفصلة بحرفٍ نحو : يَسَار ، أو بحرفين أحدهما هاء نحو : أَدِرْ جَيْبَهَا ؛ فإن لم يكن أحدهما هاء امتنعت الإمالة ؛ لبعد الألف عن الياء ، نحو : بَيْننَا ، والله أعلم .

* * *

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ ، أَوْ يَلِي تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي[2]

---

(١) « كذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تالى » مبتدأ مؤخر ، وتالى مضاف و « اليا » مضاف إليه « والفصل » مبتدأ « اغتفر » فعل ماض مبنى للمجهول ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل ، والجملة من اغتفر ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « بحرف » جار ومجرور متعلق بالفصل « أو » عاطفة « مع » معطوف على محذوف ، وتقدير الكلام : بحرف واحد أو مع ... إلخ . ومع مضاف و « ها » قصر للضرورة : مضاف إليه « كجيبها » الكاف جارة لقول محذوف ، جيب : مفعول مقدم لأدر . وجيب مضاف وها : مضاف إليه « أدر » فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) « كذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « يليه » يلي : فعل مضارع . والهاء مفعول به « كسر » فاعل يلى . والجملة من يلى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة « أو » عاطفة « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « تالى » مفعول به ليلى ، وتالى مضاف و « كسر » مضاف إليه . والجملة من يلى وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها معطوفة على جملة الصلة « أو » عاطفة « سكون » معطوف على كسر « قد » حرف تحقيق « ولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكون ، والجملة فى محل جر صفة لسكون .

كَسْرًا ، وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّْ   فـ « دِرْهَمَاكَ » مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّْ[(١)]

أى : كذلك تُمَالُ الألف إذا وليتها كسرةٌ ، نحو : عَالِمٍ ، أو وقعت بعد حرف يَلِي كسرةً ، نحو : كِتَابٍ ، أو بعد حرفين وَلِيا كسرةً أوّلُهما ساكن ، نحو : شِمْلاَل ، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء ، نحو : يُرِيدُ أن يَضْرِبَهَا .

وكذلك يُمَالُ ما فَصَلَ فيه الهاء بين الحرفين اللذين وَقَعَا بعد الكسرة أولهما ساكن ، نحو : « هٰذَانِ دِرْهَمَاكَ » والله أعلم .

* * *

وَحَرْفُ الِاسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَرَا   مِنْ كَسْرٍ أوْ يَا ، وَكَذَا تَكُفُّ رَا[(٢)]

---

(١) « كسرا » مفعول به لقوله « ولى » فى آخر البيت السابق « وفصل » مبتدأ ، وفصل مضاف و « الها » قصر للضرورة : مضاف إليه « كلا فصل » جار ومجرور متعلق بقوله « يعد » الآتى « يعد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فصل الهاء الواقع مبتدأ ، والجملة من يعد ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « فدرهماك » الفاء للتفريع ، ودرهما : مبتدأ أول ، ودرهما مضاف والكاف مضاف إليه « من » اسم شرط : مبتدأ ثان « يمله » يمل : فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الشرطية ، والهاء مفعول به ليمل « لم » نافية جازمة « يصد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو هو اسم الشرط ، وجملة المبتدأ الذى هو اسم الشرط وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو قوله درهماك .

(٢) « وحرف » مبتدأ ، وحرف مضاف و « الاستعلا » مضاف إليه « يكف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف الاستعلاء ، والجملة من يكف وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « مظهراً » مفعول به ليكف =

إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ(١)
كَذَا إذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ(٢)

حروفُ الاستعلاء سبعةٌ ، وهي : الخاء ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والعين ، والقاف ، وكل واحد منها يَمْنَع الإمالةَ ، إذا كان سببها كسرةً ظاهرةً ، أو ياء موجودة ، ووقع بعد الألف متصلا بها ، كساخِطٍ وحاصِلٍ ، أو مفصولا بحرف كنافِخ وناعِق ، أو حرفين كمَناشِيط ومَوَاثِيق .

= « من كسر » بيان لقوله مظهراً ، أو متعلق به ، أو متعلق بيكف « أو » عاطفة « يا » قصر للضرورة : معطوف على كسر « وكذا » جار ومجرور متعلق بتكف الآتى « تكف » فعل مضارع « را » قصر للضرورة : فاعل تكف .

(١) « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « ما » اسم موصول : اسم كان ، وجملة « يكف » وفاعله المستتر فيه صلته « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من اسم كان «متصل» خبر كان ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « أو » عاطفة «بعد» معطوف على بعد الأول ، وبعد مضاف و « حرف » مضاف إليه « أو » عاطفة « بحرفين » جار ومجرور متعلق بقوله : « فصل » الآتى « فصل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله ، أى : يمال كذا « إذا » ظرف مضاف إلى جملة « قدم » الآتى ، وهو خال من معنى الشرط ، ومتعلقه هو متعلق الجار قبله « قدم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المانع « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « ينكسر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المانع « أو » عاطفة « يسكن » فعل مضارع معطوف على ينكسر « اثر » ظرف متعلق بقوله يسكن ، وإثر مضاف و « الكسر » مضاف إليه «كالمطواع» الكاف جارة لقول محذوف ، المطواع : مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله مر الآتى « مر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومر — بكسر الميم — أمر من ماره يميره ، أى أطعمه ، والميرة : الطعام .

وحكم حرف الاستعلاء فى مَنْع الإمالة يُعطَى للراء التى هى غير مكسورة — وهى المضمومة ، نحو : هذا عِذَارٌ ، والمفتوحة ، نحو : هذان عِذَارَانِ — بخلاف المكسورة على ما سيأتى ، إن شاء الله تعالى .

وأشار بقوله : « كذا إذا قُدِّمَ — البيتَ » إلى أنَّ حرف الاستعلاء المتقدم يَكُفُّ سَبَبَ الإمالة ، ما لم يكن مكسوراً ، أو ساكناً إثر كسرة ؛ فلا يُمَالُ نحو : صَالِح ، وظَالِم ، وقَاتِل ، ويُمَالُ نحو : طِلاَب ، وغِلاَب ، وإصْلاَح .

* * *

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَغَارِماً لاَ أَجْفُو[1]

يعنى أنه إذا اجتمع حرفُ الاستعلاء ، أو الراء التى ليست مكسورة ، مع المكسورة غلبتهما المكسورةُ وأُمِيلَتْ الألفُ لأجلها ؛ فيمالُ نحو : « على أبْصَارِهِم ، ودار القرار » .

وَفُهِمَ منه جوازُ إمالة نحو : « حِمَارِك » ؛ لأنه إذا كانت الألف تُمَالُ لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة — وهو حرفُ الاستعلاء ، أو الراء التى ليست مكسورة — فإمَالَتُهَا مع عدم المقتضى لتركها أَوْلَى وأَحْرَى .

* * *

(١) « وكف » مبتدأ ، وكف مضاف و « مستعل » مضاف إليه « ورا » قصر للضرورة : معطوف على مستعل « ينكف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كف مستعل ، والجملة من ينكف وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « بكسر » جار ومجرور متعلق بقوله : ينكف ، وكسر مضاف و « را » مضاف إليه « كغارما » الكاف جارة لقول محذوف ، غارما : مفعول مقدم لقوله أجفو الآتى « لا » نافية « أجفو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ   وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ[1]

إذا انفصل سببُ الإمالة لم يُؤَثِّرْ ، بخلاف سببِ المنع ؛ فإنه قد يؤثر منفصلا ؛ فلا يُمَالُ « أَتَى قَاسِمٌ » بخلاف « أتى أحمد » .

* * *

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ   دَاعٍ سِوَاهُ ، كَعِمَاداً ، وَتَلاَ[2]

قد تُمَالُ الألف الخاليةُ من سبب الإمالة ؛ لمناسبة ألفٍ قبلها ؛ مشتملةٍ على سبب الإمالة ؛ كإمالة الألف الثانية من نحو : « عِمَاداً » لمناسبة الألِفِ المُمالة قبلها ؛ وكإمالة ألف « تَلاَ » كذلك .

* * *

---

(١) « ولا » ناهية « تمل » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لسبب » جار ومجرور متعلق بتمل « لم » نافية جازمة « يتصل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سبب ، والجملة من يتصل المجزوم بلم وفاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لسبب « والكف » مبتدأ « قد » حرف تقليل «يوجبه» يوجب : فعل مضارع ، والهاء مفعول به ليوجب «ما» اسم موصول : فاعل يوجب ، والجملة من يوجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «ينفصل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من ينفصل وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول .

(٢) « قد » حرف تحقيق « أمالوا » فعل وفاعل « لتناسب ، بلا داع » جاران ومجروران يتعلقان بقوله أمالوا « سواه » سوى : نعت لداع ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « كعمادا » الكاف جارة لقول محذوف ، عمادا : مقول لذلك القول المحذوف على إرادة لفظه « وتلا » قصد لفظه : معطوف على قوله عمادا .

وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَــــلْ تَمَــكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ «هَا» وَغَيْرَ «نَا»(١)

الإمالةُ من خواصِّ الأسماء المُتَمَكِّنَة ؛ فلا يُمَالُ غيرُ المتمكن إلا سماعاً ، إلا «ها» و «نا» فإنهما يُمَالاَن قياساً مُطَّرِداً ، نحو : «يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا» و «مَرَّ بِنَا»(٢) .

* * *

وَالْفَتْحَ قَبْـــــلَ كَسْرِ رَاء فِي طَرَفْ

أَمِلْ ، كَـ «لِلأَيْسَرِ مِلْ تُـكْفَ الْـكُلَفْ»(٣)

---

(١) «لا» نافية «تمل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لتمل «لم» نافية جازمة «ينل» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «تمكنا» مفعول به لينل «دون» ظرف متعلق بتمل ، ودون مضاف ، و «سماع» مضاف إليه ، «غير» منصوب على الحال ، وقيل : منصوب على الاستثناء ، وغير مضاف و «ها» مضاف إليه ، وقد أراد لفظ ضمير المؤنثة الغائبة «وغير» معطوف على غير السابق ، وغير مضاف ، و «نا» ضمير المتكلم المعظم نفسه أو مع غيره : مضاف إليه ، وقد قصد لفظه أيضاً .

(٢) قد أمالوا من الأسماء غير المتمكنة «ذا» الإشارية ، و «متى» و «أنى» و «ها» و «نا» ، وأمالوا من الحروف «بلى» و «يا» فى النداء ، و «لا» الجوابية وفى نحو قولهم «افعل هذا إمالا» ، قال قطرب : ولا يمال غير ذلك من الحروف ؛ إلا أن يسمى بحرف ويوجد فيه مع ذلك سبب الإمالة ، فلو سميت إنساناً بحتى أملتها ، لأن ألفها تصير ياء فى التثنية لكونها رابعة ، وإذا سميت بإلى لم تمل ؛ لأن ألفها تصير واواً فى التثنية ، لكون ذى الواو فى الثلاثى أكثر من ذى الياء .

(٣) «والفتح» مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : «أمل» الآتى — «قبل» ظرف متعلق بأمل ، وقبل مضاف و «كسر» مضاف إليه ، وكسر مضاف و «راء» مضاف إليه «فى طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لراء «أمل» فعل أمر ، =

كَذَا الَّذِى تَلِيهِ « هَا » التَّأْنِيثِ فِى وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ(١)

أى : تُمَالُ الفتحةُ قبل الراءِ المكسورة : وَصْلاً ، وَوَقْفاً ، نحو : « بِشَرَرٍ » و « لِلأَيْسَرِ مِلْ » .

وكذلك يُمَالُ ما وليه هاء التأنيثِ من [نحو] « قَيِّمَهْ ، ونِعْمَهْ » .

* * *

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كللايسر » الكاف جارة لقول محذوف للأيسر : جار ومجرور متعلق بقوله « مل » الآتى « مل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تكف » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم فى جواب الأمر ، ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الكاف» مفعول ثان لتكف .

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذى » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « تليه » تلى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به « ها » قصر للضرورة : فاعل تلى ، وهاء مضاف و « التأنيث » مضاف إليه ، والجملة من الفعل الذى هو تلى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « فى وقف » جار ومجرور متعلق بتليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى تليه ها التأنيث « غير » خبر كان ، وغير مضاف و « ألف » مضاف إليه .

* * *

التَّصْرِيف

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنْ الصَّرْفِ بَرِى ... وما سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِى[١]

التصريف عبارة عن : علم يُبْحَثُ فيه عن أحكام بِنْيَةِ الكلمة العربية ، وما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشِبْهِ ذلك .

ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال[٢] ؛ فأما الحروف وشِبْهُهَا فلا تَعَلُّق لعلم التصريف بها .

* * *

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى ... قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا[٣]

---

(١) « حرف » مبتدأ « وشبهه » الواو عاطفة ، وشبه : معطوف على حرف ، وشبه مضاف والهاء مضاف إليه « من الصرف » جار ومجرور متعلق بقوله برى الآتى « برى » خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وزنة فعيل يخبر بها عن الواحد والمتعدد « وما » اسم موصول مبتدأ « سواهما » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « بتصريف » جار ومجرور متعلق بقوله حرى الآتى « حرى » خبر المبتدأ .

(٢) المراد بالأفعال هنا المتصرفة ، لا مطلقاً ، والتصريف أصل فى الأفعال لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها ، بخلاف الأسماء .

(٣) « وليس » فعل ماض ناقص « أدنى » اسم ليس ، وخبرها جملة يرى ومعمولاته « من ثلاثى » جار ومجرور متعلق بأدنى « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل —وهو المفعول الأول— ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أدنى ، والجملة من يرى ونائب فاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس كما قلنا « قابل » مفعول ثان ليرى ، وقابل مضاف و « تصريف » مضاف إليه « سوى » أداة استثناء ، وسوى مضاف و «ما» نكرة موصوفة أو اسم موصول : مضاف إليه «غيرا» غير : فعل ماض مبنى للمجهول ، =

يعنى أنه لا يقبل التصريفَ من الأسماء والأفعال ما كان على حرفٍ واحد أو على حرفين ، إلا إن كان محذوفاً منه ، فأقلُّ ما تُبنَى عليه الأسماء المتمكنة والأفعالُ ثلاثةُ أحرُفٍ ، ثم قد يعرض لبعضها نَقْصٌ كـ « يَدٍ » و « قُلْ » و « مُ اللهِ » و « قِ زَيْداً » .

* * *

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا   وَإنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا[1]

الاسمُ قسمان : مزيدٌ فيه ، ومجردٌ عن الزيادة .

فالمزيد فيه هو : ما بعضُ حروفِهِ ساقطٌ وَضْعاً ، وأكْثَرُ ما يبلغ الاسمُ بالزيادة سبعةُ أحرف ، نحو : احْرِنْجَام ، واشْهِيباب .

والمجرد عن الزيادة هو : ما بعضُ حُرُوفِهِ ليس ساقطاً فى أصل الوضع ، وهو : إما ثلاثى كـفَلْس ، أو رُباعى كجعفرٍ ، وإما خماسى — وهو غايته — كَسَفَرْجَل .

* * *

= والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصوفة أو الموصولة ، والجملة من الفعل المبنى للمجهول — وهو غير — ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة ، أو فى محل جر صفة لما النكرة .

(١) « ومنتهى » مبتدأ ، ومنتهى مضاف و « اسم » مضاف إليه « خمس » خبر المبتدأ « إن » شرطية « تجردا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والألف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن تجرد الاسم عن الزيادة فنتهى ما يكون عليه خمس « وإن » شرطية « يزد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط « فيه » جار ومجرور متعلق بيزد « فما » الفاء واقعة فى جواب الشرط . ما : نافية « سبعاً » مفعول به تقدم على عامله وهو قوله عدا — بمعنى زاد — الآتى « عدا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاَثِى افْتَحْ وَضُمّ   وَاكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّ[(1)]

العبرة فى وزن الكلمة بما عدا الحرف الأخير منها ، وحينئذ فالاسم الثلاثى : إما أن يكون مضموم الأول أو مكسوره أو مفتوحه ، وعلى كل من هذه التقادير : إما أن يكون مضموم الثانى أو مكسوره أو مفتوحه ، أو ساكنه ، فيخرج من هذا اثنا عشر بناء حاصلة من ضرب ثلاثة فى أربعة ، وذلك نحو : قُفْل ، وَعُنُق ، وَدُئِل ، وَصُرَد ، ونحو : عِلْم ، وَحِبُك ، وَإِبِل ، وَعِنَب ، ونحو : فَلْس ، وَفَرَس ، وَعَضُد ، وَكَبِد .

* * *

وَفُعِلٌ أُهْمِلَ ، وَالْعَكْسُ يَقِلّ   لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ[(2)]

---

(١) « وغير » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله افتح الآتى — وغير مضاف و « آخر » مضاف إليه ، وآخر مضاف و « الثلاثى » مضاف إليه « افتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وضم . واكسر » كل منهما فعل أمر معطوف على افتح « وزد » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل « تسكين » مفعول به لزد . وتسكين مضاف وثانى من « ثانيه » مضاف إليه ، وثانى مضاف والهاء مضاف إليه « تعم » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو قوله زد وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٢) « وفعل » مبتدأ « أهمل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من أهمل ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « والعكس » مبتدأ « يقل » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة من يقل وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « لقصدهم » الجار والمجرور متعلق بيقل ، وقصد مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « تخصيص » مفعول به للمصدر — وهو قصد — وتخصيص مضاف و « فعل » مضاف إليه « بفعل » جار ومجرور متعلق بتخصيص .

يعني أن من الأبنية الاثنى عشر بناءين أَحَدُهما مُهْمَلٌ والآخرُ قليلٌ .

فالأول : ما كان على وزن فِعُل — بكسر الأول ، وضم الثاني — وهذا بناء من المصنف على عدم إثبات حِبُك(١) .

والثاني : ما كان على وزن فُعِل — بضم الأول ، وكسر الثاني — كدُئِل ، وإنما قَلّ ذلك في الأسماء لأنهم قَصَدُوا تخصيصَ هذا الوزن بِفِعْل ما لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ كضُرِبَ وقُتِلَ .

* * *

وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ ... فِعْلٍ ثُلاَثِيٍّ ، وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ(٢)

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُــرِّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا(٣)

الفعل ينقسم إلى مجرد ، و[إلى] مزيد فيه ، كما انقسم الاسمُ إلى ذلك ،

(١) فأما من ثبت عنده نحو حبك فيكون البناءان عنده قليلين ، وليس أحدهما مهملا ، والآخر قليلا .

(٢) « وافتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وضم ، واكسر » كذلك « الثاني » تنازعه الأفعال الثلاثة ، وكل منها يطلبه مفعولا به « من فعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني « ثلاثي » نعت لفعل « وزد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نحو » مفعول به لزد ، ونحو مضاف و « ضمن » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « ومنتهاه » منتهى : مبتدأ ، ومنتهى مضاف والهاء مضاف إليه « أربع » خبر المبتدأ « إن » شرطية « جردا » جرد : فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » الواو حرف عطف ، إن : شرطية « يزد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله يزد « فما » الفاء واقعة في جواب الشرط ، وما : نافية « ستا » مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله عدا الآتي « عدا » فعل ماض — ومعناه جاوز — وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من عدا المنفي بما وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل جزم جواب الشرط .

وأكثر ما يكون عليه المجردُ أربعةُ أحرفٍ ، وأكثر ما ينتهى فى الزيادة إلى ستة .

وللثلاثى المجرد أربعةُ أوزانٍ : ثلاثةٌ لفعل الفاعل ، وواحد لفعل المفعول .

فالتى لفعل الفاعل فَعَلَ — بفتح العين — كضَرَبَ ، وفَعِلَ — بكسرها — كشَرِبَ ، وفَعُلَ — بضمها — كشَرُفَ .

والذى لفعل المفعول فُعِلَ — بضم الفاء ، وكسر العين — كضُمِنَ .

ولا تكون الفاء فى المبنى للفاعل إلا مفتوحة ، ولهذا قال المصنف « وافتح وضم واكسر الثانى » فجعل الثانى مُثَلَّثاً ، وسكتَ عن الأول ؛ فعلم أنه يكون على حالة واحدة ، وتلك الحالة هى الفتح .

[وللرباعىِّ المجرد ثلاثةُ أوزانٍ : واحدٌ لفعل الفاعل ، كدَحْرَجَ ، وواحدٌ لفعل المفعول كدُحْرِجَ ، وواحد لفعل الأمر كدَحْرِجْ][(١)] .

وأما المزيد فيه ؛ فإن كان ثلاثياً صار بالزيادة على أربعة أحرف : كضَارَبَ ، أو على خمسة : كانْطَلَقَ ، أو على ستة : كاسْتَخْرَجَ ، وإن كان رباعيًّا صار بالزيادة على خمسة : كتَدَحْرَجَ ، أو على ستة : كاحْرَنْجَمَ .

* * *

(١) الحق أن المعتبر من هذه الأوزان الثلاثة وزن واحد ، وهو وزن الماضى المبنى للمعلوم ، فأما وزن الأمر ووزن الماضى المبنى للمجهول ففرعان عنه .

فإن قلت : فلماذا ذكر الشارح ههنا وزن الأمر ، ولم يذكر وزن الأمر حين تعرض لأوزان الثلاثى المجرد ؟ فهو لم يسلك طريقاً واحداً فى الموضعين ، ولو أنه سلك طريقاً واحدا لترك هنا وزن الأمر أو لذكره هناك .

فالجواب عن هذا أن وزن الأمر هنا مجرد كوزن الماضى ، فعده منه ، أما فى الثلاثى فوزن الأمر منه لا يكون إلا مزيداً فيه همزة الوصل فى أوله ، فلم يعده هناك ؛ لأنه كان بصدد تعداد المجرد من الأوزان ، وهذه حجة واهية لا تنهض سبباً لما ذكرنا من أنه لم يسلك طريقاً واحداً .

لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ[(١)]

وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ ، وَإِنْ عَلاَ فَمَعْ فَعَلْلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ[(٢)]

كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ ، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى[(٣)]

الاسمُ الرباعيُّ المجرد له ستةُ أوزان :

الأول : فَعْلَلُ — بفتح أوله وثالثه ، وسكون ثانيه — نحو : جَعْفَرٍ[(٤)] .

---

(١) « لاسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مجرد » نعت لاسم « رباع » حذفت منه ياء النسبة للضرورة : نعت ثان لاسم « فعلل » مبتدأ مؤخر « وفعلل ، وفعلل ، وفعلل » معطوفات على المبتدأ .

(٢) « ومع » ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله ، ومع مضاف و « فعل » مضاف إليه « فعلل » معطوف على فعلل بالواو التي في أول البيت « إن » شرطية « علا » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، ومعنى علا زاد « فمع » الفاء واقعة في جواب الشرط ، مع : ظرف متعلق بمحذوف حال من فعل الآتي ، ومع مضاف و « فعلل » مضاف إليه « حوى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم أيضاً « فعللا » مفعول به لحوى ، والجملة من حوى وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط على تقدير قد داخلة على الفعل الماضي .

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فعلل » مبتدأ مؤخر ، « وفعلل » معطوف عليه « وما » اسم موصول : مبتدأ « غاير » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من غاير وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « للزيد » جار ومجرور متعلق بقوله « انتمى » الآتي « أو » عاطفة « النقص » معطوف ، على الزيد « انتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من انتمى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتـدأ .

(٤) الجعفر في الأصل : النهر ، وقيل : النهر الملآن خاصة ، وأنشد ابن جني :

إِلَى بَلَدٍ لاَ بَقَّ فِيهِ وَلاَ أَذًى وَلاَ نَبَطِيَّاتٌ يُفَجِّرْنَ جَعْفَرَا

الثانى : فِعْلِل — بكسر أوله وثالثه ، وسكون ثانيه — نحو : زِبْرِج[١] .

الثالث : فِعْلَلٌ — بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه — نحو : دِرْهَم [وهِجْرَع][٢] .

الرابع : فُعْلُلٌ — بضم أوله وثالثه ، وسكون ثانيه — نحو : بُرْثُنٍ[٣] .

الخامس : فِعَلٌ — بكسر أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه — نحو : هِزَبْرٍ[٤] .

السادس : فُعْلَل — بضم أوله ، وفتح ثالثه ، وسكون ثانيه — نحو : جُخْدَبٍ[٥] .

وأشار بقوله : « فإن عَلاَ — إلخ » إلى أبنية الخماسى ، وهى أربعة :

الأول : فَعَلَّلٌ — بفتح أوله وثانيه ، وسكون ثالثه ، وفتح رابعه — نحو : سَفَرْجَل .

الثانى : فَعْلَلِلٌ — بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ، وكسر رابعه — نحو : جَحْمَرِش[٦] .

الثالث : فُعَلِّلٌ — بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه ، وكسر رابعه — نحو : قُذَعْمِل[٧] .

---

(١) الزبرج : السحاب الرقيق ، أو السحاب الأحمر ، وهو أيضاً الذهب .

(٢) الهجرع : الطويل الممشوق ، أو الطويل الأعرج ، وفيه لغة بوزن جعفر .

(٣) البرثن — بثاء مثلثة — واحد براثن الأسد ، وهى مخالبه .

(٤) الهزبر : الأسد .

(٥) الجخدب : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، أو هو ذكر الجراد .

(٦) الجحمرش ، من النساء : الثقيلة السمجة ، أو هى العجوز الكبيرة ، والجحمرش من الإبل : الكبيرة السن ، وتجمع على جحامر . وتصغر على جحيمر ، بحذف الشين ؛ لأنها تخل بالصيغة .

(٧) القذعمل ، من الإبل : الضخم ، ومن النساء : القصيرة .

الرابع : فِعْلَلٌ — بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ، وسكون رابعه — نحو : قِرْطَعْبٍ[1] .

وأشار بقوله : « وما غَايَرَ — إلخ » إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر ، فهو إما ناقصٌ ، وإما مَزِيد فيه ؛ فالأول كَيَدٍ وَدَمٍ ، والثانى كاسْتِخْرَاجٍ وَاقْتِدَار

* * *

وَالْحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِى لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ ، مِثْلُ تَا احْتُذِى[2]

الحرفُ الذى يلزم تصاريفَ الكلمةِ هو الحرفُ الأصلىُّ ، والذى يسقط فى بعض تصاريف الكلمة هو الزائد ، نحو : ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ .

* * *

بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ فِى وَزْنٍ ، وَزَائِدٌ بلفظِهِ اكْتُفِى[3]

---

(١) القرطعبة : الخرقة البالية ، وليس له قرطعبة : أى ليس له شىء .

(٢) « والحرف » مبتدأ « إن » شرطية « يلزم » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحرف الواقع مبتدأ « فأصل » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أصل : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو أصل . والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ « والذى » اسم موصول مبتدأ « لا » نافية « يلزم » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى الذى لا يلزم الواقع مبتدأ فاعل ، والجملة من يلزم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة « الزائد » خبر المبتدأ « مثل » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك مثل ، ومثل مضاف و « تا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وتا مضاف و « احتذى » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « بضمن » جار ومجرور متعلق بقوله « قابل » الآتى ، وضمن مضاف . و « فعل » مضاف إليه « قابل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الأصول » مفعول به لقابل « فى وزن » جار ومجرور متعلق بقابل « وزائد » مبتدأ =

وَضَاعِفِ اللاَّمَ إذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ (١)

إذا أريد وَزْنُ الكلمةِ قوبلت أصولُها بالفاء والعين واللام ؛ فيقابل أولُها بالفاء ، وثانيها بالعين ، وثالثها باللام ، فإن بقى بعد هذه الثلاثة أصلٌ عُبِّر عنه باللام .

فإن قيل : ما وزن ضَرَبَ ؟ فقل : فَعَل ، وما وزن زَيْدٍ ؟ فقل : فَعْل ، وما وزن جَعْفَر ؟ فقل : فَعْلَل ، وما وزن فُسْتُق ؟ فقل : فُعْلُلٌ ، وتَكَرَّرُ اللام على حسب الأصول .

وإن كان فى الكلمة زائد عُبِّر عنه بلفظِه ؛ فإذا قيل : ما وزن ضَارِبٍ ؟ فقل : فاعِل ، وما وزن جَوْهر ؟ فقل : فَوْعَل ، وما وزن مُسْتَخْرِجٍ ؟ فقل : مُسْتَفْعِلٌ .

هذا إذا لم يكن الزائدُ ضعفَ حرفٍ أصلى ؛ فإن كان ضِعْفَه عُبِّرَ عنه بما عبِّر به عن ذلك الأصلى ، وهو المراد بقوله :

* * *

= « بلفظه » الجار والمجرور متعلق بقوله « اكتفى » الآتى على أنه نائب فاعله ، وجاز تقدمه لأنه فى صورة الفضلة ولا يلتبس بالمبتدأ ، وقد تقدم ذكر ذلك مراراً فى نظائره من كلام الناظم ، ولفظ مضاف ، والهاء مضاف إليه « اكتفى » فعل ماض مبنى للمجهول، والجملة منه ومن نائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(١) « وضاعف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « اللام » مفعول به لضاعف « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أصل » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا بقى أصل ، والجملة من بقى المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « بقى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من بقى المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة « كراء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كراء ، وراء مضاف ، و « جعفر » مضاف إليه « وقاف » معطوف على راء ، وقاف مضاف و « فستق » مضاف إليه .

وَإنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ (١)

فتقول فى وزن اغْدَوْدَن (٢) : افعَوْعَلَ ؛ فتعبِّر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى ؛ لأن الثانية ضِعفُهَا ، وتقول فى وزن قَتّل : فَعّل ، ووزن كَرّم فَعّل ؛ فتعبر عن الثانى بما عبرت به عن الأول ، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه ؛ فلا تقول فى وزن اغْدَوْدَن افعَوْدل ، ولا فى وزن قَتّل فَعْتَل ، ولا فى وزن كَرّم فعْرَل (٣) .

* * *

وَاحكُم بتأصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ ، وَالْخُلْفُ فى كَلْمَلِمِ (٤)

---

(١) « وإن » شرطية « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، وهو مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف « الزائد » اسم يك « ضعف » خبر يك ، وضعف مضاف و « أصلى » مضاف إليه « فاجعل » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، واجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « له ، فى الوزن » جاران ومجروران متعلقان باجعل « ما » اسم موصول : مفعول أول لاجعل ، والمفعول الثانى الجار والمجرور الأول « للأصل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول الواقع مفعولا أول لاجعل .

(٢) تقول : اغدودن الشعر ، وذلك إذا طال ، وتقول : اغدودن النبات ، وذلك إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد .

(٣) حاصل ما ذكر الناظم والشارح أن كل زائد يعبر عنه فى الميزان بلفظه ، إلا شيئين ؛ أولهما : الحرف الزائد لتكرير حرف أصلى ؛ فإنه يعبر عنه بما عبر به عن الأصلى ، فإن كان تكريراً للعين نحو : قتل وكرم عبر عنه بالعين ، وإن كان تكريراً للام نحو : اقعنسس عبر عنه باللام ، وثانيهما : الحرف المبدل من تاء الافتعال ـ نحو اصطبر ـ فإنه يعبر عنه بالتاء .

(٤) « واحكم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بتأصيل » =

المُرَاد يسمسم الرباعيُّ الذى تكرّرت فاؤه وعينه ، ولم يكن أحَدُ المكررين صالحًا للسقوط ، فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول ؛ فإذا صَلَحَ أحدُ المكررين للسقوط ففى الحكم عليه بالزيادة خلاف — وذلك نحو : « لَمْلِمْ » أمر من لَمْلَمَ ، و « كَفْكِفْ » أمر من كَفْكَفَ ؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط ، بدليل صحة لَمّ وكَفّ — فاختلف الناسُ فى ذلك ؛ فقيل : هما مادتان ، وليس كفكف من كف ولا لملم من لَمّ ؛ فلا تكون اللام والكاف زائدتين ؛ وقيل : اللام زائدة وكذا الكاف ، وقيل : هما بَدَلان من حرف مضاعف ، والأصلُ لَمّمَ وكَفّفَ ، ثم أبْدِل من أحد المضاعفين : لامٌ فى لملم ، وكاف فى كفكف .

* * *

فألِفٌ أكْثَرَ مِنْ أصْلَيْنِ صَاحَبَ — زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ(١)

إذا صَحِبَتِ الألفُ ثلاثَةَ أحرُفٍ أصولٍ حُكِمَ بزيادتها ، نحو : ضَارِبٍ

= جار ومجرور متعلق باحكم ، وتأصيل مضاف ، و « حروف » مضاف إليه ، وحروف مضاف و « سمسم » مضاف إليه « ونحوه » نحو : معطوف بالواو على سمسم ، ونحو مضاف والهاء مضاف إليه « والخلف » مبتدأ « فى » حرف جر « كلملم » الكاف اسم بمعنى مثل مجرور المحل بفى ، والكاف مضاف ولملم : مضاف إليه ، وقد قصد لفظه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذى هو قوله : الخلف .

(١) « فألف » مبتدأ « أكثر » مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله : « صاحب » الآتى — « من أصلين » جار ومجرور متعلق بأكثر « صاحب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف ، والجملة من صاحب وفاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لألف « زائد » خبر المبتدأ « بغير » جار ومجرور متعلق بزائد ، وغير مضاف و « مين » مضاف إليه .

وَغَضْبَى ، فإن صحبت أصلين فقط فليست زائدة ، بل هى إما أصل : كإِلَى[1] ، وإما بدل من أصل : كقَال وبَاع .

* * *

وَاليَا كَذَا وَالوَاوُ إنْ لَمْ يَقعَا كَمَا هُمَا فى يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا[2]

أى : كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثةَ أحْرُفٍ أصولٍ ، فإنه يحكم بزيادتهما، إلا فى الثنائى المكرر .

فالأول : كصَيْرَفٍ[3] ، ويَعْمَل[4] ، وجَوْهَر ، وعَجُوز .

والثانى : كيُؤْيُؤ[5] — لطائر ذى مِخْلَبٍ — وَوَعْوَعة — مصدر وَعْوَعَ إذا صَوَّتَ .

---

(١) الإلى — بكسر الهمز ، بزنة الرضى — النعمة ، وهو واحد الآلاء فى نحو قوله تعالى : (فبأى آلاء ربكما تكذبان) .

(٢) « اليا » قصر للضرورة : مبتدأ « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « والواو » مبتدأ ، وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه : أى والواو كذلك « إن » شرطية ، و « لم » نافية جازمة « يقعا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « كما » فى موضع الحال من ألف الإثنين أو نعت مصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومدخولها . والتقدير : إن لم يقعا وقوعاً كوقوعهما ، فحذف المضاف وعوض عنه « ما » فانفصل الضمير ، و « فى يؤيؤ » جار ومجرور متعلق : إما بالمضاف المحذوف ، وإما بالكاف لما فيها من معنى التشبيه « ووعوعا » الواو حرف عطف . وعوعا : أصله فعل ماض ، وهو هنا معطوف على يؤيؤ بعد أن قصد لفظه .

(٣) الأول : هو الواو والياء اللتان صاحب كل منهما ثلاثة أحرف ، والصيرف : الحال المتصرف فى أموره .

(٤) اليعمل : البعير القوى على العمل ، والناقة يعملة .

(٥) الثانى : هو الذى تألف من حرفين وتكرر الحرفان ، واليؤيؤ : طائر من الجوارح كالباشق ، ويجمع على يآيىء بزنة مساجد .

فالياء والواو فى الأول زائدتان ، وفى الثانى أصليتان .

* * *

وَهٰكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تُحُقِّقَا(١)

أى : كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدّمتا على ثلاثة أحرف أصول ، كأَحْمَدَ ومُكْرِمٍ ، فإن سَبَقَا أصلين حكم بأصالتهما كإبل ومَهْد .

* * *

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ(٢)

أى : كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخراً بعد ألف تقدّمها أكثرُ من حرفين ، نحو : حَمْرَاء ، وعَاشُوراء ، وقَاصِعَاء(٣) .

---

(١) « وهكذا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر « وميم » معطوف على همز « سبقا » سبق : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة فى محل رفع نعت للمبتدأ وما عطف عليه « ثلاثة » مفعول به لسبق « تأصيلها » تأصير مبتدأ ، وتأصيل مضاف ، وها مضاف إليه « تحققا » تحقق : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تأصيلها الواقع مبتدأ . والجملة من الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب نعت لثلاثة .

(٢) « كذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر « آخر » نعت لهمز « بعد » ظرف متعلق بمحذوف نعت ثان لهمز ، وبعد مضاف و « ألف » مضاف إليه « أكثر » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « ردف » الآتى — « من حرفين » جار ومجرور متعلق بأكثر « لفظها » لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وها : مضاف إليه « ردف » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظها الواقع مبتدأ فاعل ، والجملة من ردف وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) القاصعاء : جحر من جحرة اليربوع ، وقال الفرزدق :

وَإِذَا أَخَذْتَ بِقَاصِعَائِكَ لَمْ تَجِدْ أَحَداً يُعِينُكَ غَيْرَ مَنْ يَتَقَصَّعُ

فإن تقدم الألفَ حرفانِ فالهمزة غير زائدة نحو : كساء ، ورداء ؛ فالهمزة فى الأول بدلٌ من واو ، وفى الثانى بدل من ياء[١] ، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد ، كماء ، وداء .

* * *

وَالنُّونُ فِى الآخِرِ كَالْهَمْزِ ، وَفِى نَحْوِ « غَضَنْفَرٍ » أَصَالَةً كُفِى[٢]

النونُ إذا وقعت آخراً بعد ألف ، تقدَّمها أكثرُ من حرفين — حكم عليها بالزيادة ، كما حكم على الهمزة حين وقعت كذلك ، وذلك نحو : زَعْفَرَان ، وسَكْرَان .

فإن لم يسبقها ثلاثة فهى أصليَّةٌ ، نحو : مَكَان ، وزَمَان .

ويحكم أيضاً على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان : كَغَضَنْفَر[٣] .

* * *

---

(١) أصل كساء كساو — بواو فى آخره ؛ لأنه من الكسوة ، وفعله كسوته أكسوه — فوقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة فقلبت همزة . وأصل بناء بناى — بياء فى آخره ، بدليل بنيت البيت أبنيه — فقلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة .

(٢) « والنون » مبتدأ « فى الآخر » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور وهو قوله كالهمز الآتى الواقع خبراً « كالهمز » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وفى نحو » جار ومجرور متعلق بقوله : « كفى » الآتى ، ونحو مضاف و « غضنفر » مضاف إليه « أصالة » مفعول ثان لكفى تقدم عليه « كفى » فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو نائب فاعل ، وهو مفعوله الأول .

(٣) الغضنفر : الأسد .

وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ[1]

تُزَادُ التاء إذا كانت للتأنيث، كقائمة، وللمضارعة، نحو: أنْتَ تَفعَلُ، أو مع السين فى الاستفعال وفروعه، نحو: اسْتِخْرَاج ومُسْتَخْرج واسْتَخْرج، أو مطاوعة فعَّل نحو: عَلَّمْتُه فتعَلَّم، أو فَعْلَل كتَدَحْرَج.

* * *

وَالْهَاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ وَاللَّامُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ[2]

تُزَادُ الهاءُ فى الوقف، نحو: لِمَهْ ولم تَرَهْ، وقد سَبقَ فى باب الوقف بيانُ ما تُزَاد فيه، وهو «ما» الاستفهامية المجرورة، والفعلُ المحذوفُ اللام للوقف، نحو: «رَهْ»، أو المجزومُ، نحو: «لم تَرَهْ» وكلُّ مبنيٍّ على حركة[3] نحو: «كَيْفَهْ» إلا ما قطع عن الإضافة كَقَبْلُ وبَعْدُ، واسمَ «لا» التى لنفى الجنس نحو: «لا رجُلَ» والمنادى نحو: «يا زَيْدُ» والفعل الماضى نحو: «ضَرَبَ».

---

(١) «والتاء» مبتدأ، وخبره محذوف لدلالة السياق والسياق عليه، وتقديره: والتاء زائدة، أو نحو ذلك «فى التأنيث» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «والمضارعه» معطوف على التأنيث «ونحو» معطوف على التأنيث أيضاً، ونحو مضاف و«الاستفعال» مضاف إليه «والمطاوعه» معطوف على الاستفعال.

(٢) «والهاء» مبتدأ، وخبره محذوف كما تقدم فى البيت السابق «وقفاً» حال بتقدير اسم الفاعل: أى واقفا، أو منصوب بنزع الخافض: أى فى وقف «كلمه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «ولم تره» معطوف على لمه «واللام» مبتدأ، وخبره محذوف على قياس ما سبق «فى الإشارة» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «المشتهره» نعت للاشارة.

(٣) تذكر أنه اشترط فى الحركة: أن تكون حركة بناء، فخرجت حركة الإعراب، وأن لا يشبه المبنى على الحركة المعرب كالفعل الماضى فإنه يشبه المضارع المعرب، وأن تكون حركة البناء دائمة لا تتغير، فما تغيرت حركة بنائه فى بعض الأحوال كالمقطوع عن الإضافة واسم لا والمنادى ليس من هذا القبيل.

واطَّرد أيضاً زيادةُ اللام فى أسماء الإشارة ، نحو : ذلك ، وتلك ، وهنالك .

* * *

وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ[1]

إذا وقع شىء من حروف الزيادة العشرة التى يجمعها قولك : « سألتمونيها[2] » خالياً عما قُيِّدَت به زيادتُه فاحكم بأصالته ، إلا إن قام على زيادته حجة بينة : كسقوط همزة « شمْأَل » فى قولهم : « شملت الرِّيحُ شمولا » إذا هَبَّتْ شمالا ، وكسقوط نون « حَنْظَل » فى قولهم : « حَظِلَتِ الإبلُ » إذا آذاها أكلُ الحنظل ، وكسقوط تاء « ملكوت » فى « الملك » .

* * *

---

(١) « وامنع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « زيادة » مفعول به لامنع « بلا قيد » جار ومجرور متعلق بزيادة « ثبت » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « قيد » ، والجملة من ثبت وفاعله المستتر فيه فى محل جر نعت لقيد « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « تبين » فعل مضارع مجزوم بلم ، وأصله تتبين « حجة » فاعل تبين ، والجملة فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « كحظلت » الكاف جارة لقول محذوف كما عرفت مراراً .

(٢) فدعنى العلماء قديماً بذكر تراكيب تجمع حروف الزيادة ، فنها قولهم « سألتمونيها » ومنها « اليوم تنساه » ومنها « هم يتساءلون » وقد جمعها ابن مالك أربع مرات فى بيت واحد ، وهو :

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ ، تَلاَ يَوْمَ أُنْسِهِ نِهَايَةَ مَسْؤُول ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

ويروى أن طالباً سأل أستاذه عن حروف الزيادة ، فقال له « سألتمونيها » فقال التلميذ : لم أسأل ، فقال الأستاذ « اليوم تنساه » فقال : لم يحدث شىء ، فقال الأستاذ : قد أجبتك مرتين ، ولكنك لم تفطن .

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزِ الْوَصْلِ

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لا يَثْبُتُ   إلاَّ إذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا(١)

لا يُبتدأ بساكن، كما لا يوقف على متحرك، فإذا كان أول الكلمة ساكناً وجب الإتيانُ بهمزة متحركة، تَوَصُّلاً للنطق بالساكن، وتسمى [هذه الهمزة] همزة وَصْلٍ، وشأنها أنها تثبت فى الابتداء وتسقط فى الدَّرْج، نحو: اُسْتَثْبِتُوا — أمر للجماعة بالاستثبات.

* * *

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى   أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نَحْوُ انْجَلَى(٢)

وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا   أَمْرُ الثُّلاَثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا(٣)

---

(١) «للوصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «سابق» نعت لهمز «لا» نافية «يثبت» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز، والجملة من يثبت المنفى بلا وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت ثان لهمز «إلا» أداة استثناء لإيجاب النفى «إذا» ظرف متعلق بقوله يثبت «ابتدى» فعل ماض مبنى للمجهول «به» جار ومجرور متعلق بابتدى «كاستثبتوا» الكاف جارة لقول محذوف، والباقى يعلم إعرابه مما سبق مكرراً.

(٢) «وهو» مبتدأ «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ماض» صفة لفعل «احتوى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل «على أكثر» جار ومجرور متعلق باحتوى، وجملة احتوى وفاعله فى محل جر صفة ثانية لفعل «من أربعة» جار ومجرور متعلق بأكثر «نحو» خبر لمبتدأ محذوف: أى وذلك نحو، ونحو مضاف و «انجلى» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٣) «والأمر» معطوف على «فعل» فى البيت السابق «والمصدر» مثله «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المصدر «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أمر» مبتدأ مؤخر، وأمر مضاف و «الثلاثى» مضاف إليه «كاخش» الكاف جارة لقول محذوف، كما علمت مراراً، واخش: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وامض، وانفذا» معطوفان على اخش.

لما كان الفعلُ أصلاً فى التصريف اختُصّ بكثرة مجىء أوله ساكناً ، فاحتاج إلى همزة الوصل ، فكل فعلٍ ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الإتيانُ فى أوّله بهمزة الوصل ، نحو : اسْتَخْرَجَ ، وانْطَلَقَ ، وكذلك الأمر منه نحو : اسْتَخْرِجْ وَانْطَلِقْ ، والمصدر نحو : اسْتِخْرَاج وَانطِلاَق ، وكذلك تجب الهمزة فى أمر الثلاثى ، نحو : اُخْشَ وَامضِ وَانفُذْ ، من خَشِيَ وَمَضَى وَنَفَذَ .

* * *

وَفِى اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنُمٍ سُمِعْ وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ[1]
وَايْمُنُ ، هَمْزُ أَلْ كَذَا ، وَيُبْدَلُ مَدًّا فِى الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ[2]

لم تحفظ همزةُ الوصل فى الأسماء التى ليست مصادر لفعل زائد على أربعة ، إلا فى عشرة أسماء : اسْمٍ ، واسْتٍ ، وابْنٍ ، وابْنُمٍ ، واثنين ، وامرىء ، وامرأة ، وابنةٍ ، واثنتين ، وايْمُنُ — فى القسم .

---

(١) « وفى اسم » جار ومجرور متعلق بقوله : « سمع » الآتى « است ، ابن ، ابنم » معطوفات على اسم « سمع » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز الوصل « واثنين ، وامرىء ، وتأنيث » معطوفات على ما قبله « تبع » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تأنيث ، والجملة من تبع وفاعله المستتر فيه فى محل جر نعت لتأنيث .

(٢) « وايمن » معطوف على اسم فى البيت السابق ، ورفعه على الحكاية ؛ لأنه ملازم الرفع ؛ إذ هو لا يستعمل إلا مبتدأ « همز » مبتدأ ، وهمز مضاف و « أل » مضاف إليه « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، « ويبدل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول ليبدل — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز أل « مدا » مفعول ثان ليبدل « فى الاستفهام » جار ومجرور متعلق بيبدل « أو » حرف عطف وتخيير « يسهل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، معطوف على قوله : « يبدل » السابق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

ولم تحفظ فى الحروف إلا فى « أل » ، ولما كانت الهمزة مع « أل » مفتوحة ، وكانت همزة الاستفهام مفتوحة — لم يَجُزْ حذفُ همزةِ الاستفهامِ ؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، بل وَجَبَ إبدالُ همزةِ الوصل ألفاً ، نحو : آلأميرُ قائم ؟ أو تسهيلُها ، ومنه قوله :

٣٥٨ — أَأَلْحَقُّ — إنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ

أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ — أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

* * *

---

٣٥٨ — نسب قوم من العلماء هذا البيت لحسان بن يسار التغلبى ، وهو واقع ثانى أبيات قطعة عدتها عشرة أبيات لعمر بن أبى ربيعة المخزومى . فانظر هذه القطعة فى ديوان عمر (القطعة رقم ٤ ص ١٠١ بشرحنا) .

اللغة : « أألحق » هو بهمزتين أولاهما همزة الاستفهام وثانيتهما همزة أل ، وقد سهلت الثانية ، فلم تحذف لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر ، ولم تحقق لأنها همزة وصل « الرباب » بفتح الراء ، بزنة سحاب — اسم امرأة « انبت » انقطع « حبل » أراد به التواصل والألفة « طائر » أراد أنه غير مستقر .

الإعراب : « أألحق » الهمزة الأولى للاستفهام ، ألحق : منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ، فإن رفعته فهو مبتدأ « إن » شرطية « دار » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى : إن تباعدت دار ، ودار مضاف و « الرباب » مضاف إليه « تباعدت » تباعد : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « أو » عاطفة « انبت » فعل ماض « حبل » فاعل انبت « أن » حرف توكيد ونصب « قلبك » قلب : اسم أن ، وقلب مضاف والكاف مضاف إليه « طائر » خبر أن ، و « أن » ومعموليها فى تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر إن أعربت «الحق» ظرفاً متعلقاً بمحذوف خبر مقدم ، أو خبر المبتدأ إن أعربت الحق مبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إن تباعدت دار الرباب فإن قلبك طائر .

الشاهد فيه : قوله « أألحق » حيث سهل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام على ما قررناه لك فى لغة البيت .

الإِبْدَالُ

أَحْرُفُ ٱلْإِبْدَالِ « هَدَأْتَ مُوطِيَا » فَأَبْدِلِ ٱلْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا(١)

آخِـــــراً أُثْرَ أَلِفٍ زِيدَ ، وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا ٱقْتُفِي(٢)

هذا البابُ عَقَدَهُ المصنف لبيان الحروف التى تُبْدَلُ من غيرها إبدالا شائعاً ، وهى تسعة أحرف ، جَمَعَهَا المصنفُ رحمه الله تعالى فى قوله « هدأت موطياً » ومعنى «هدأت» سكنت ، و « موطياً » اسم فاعل من « أَوْطَأْت الرَّحْلَ » إذا جعلته وَطِيئاً ؛ لـكنه خُفِّفَ همزتُهُ بإبدالها ياء لانفتاحها وكسر ما قبلها .

وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غـــيرها شاذ ، أو قليل ، فلم يتعرض المصنف له ، وذلك كقولهم فى اضطجع : « الْطَجَعَ »(٣) وفى أُصَيْـــلَانٍ :

---

(١) « أحرف » مبتدأ ، وأحرف مضاف و «الإبدال» مضاف إليه « هدأت موطيا» قصد لفظه : خبر المبتدأ « فأبدل » الفاء تفريعية ، أبدل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الهمزة » مفعول به لأبدل « من واو » جار ومجرور متعلق بأبدل «ويا» قصر للضرورة : معطوف على واو .

(٢) « آخرا ، إثر » كلاهما ظرف متعلق بمحذوف نعت لقوله « واو ويا » فى البيت السابق ، وإثر مضاف و « ألف » مضاف إليه « زيد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف ، والجمـــلة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه فى محل جر نعت لألف «وفى فاعل» جار ومجرور متعلق بقوله «اقتفى» الآتى ، وفاعل مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أعل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «عينا» تمييز « ذا » اسم إشارة : مبتدأ « اقتفى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ ، والجملة من اقتفى ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) ومن ذلك قول الراجز :

لَمَّا رَأَى أَنْ لاَ دَعَهْ وَلاَ شِبَعْ مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

« أُصَيْلاَلٌ »(١) .

فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء ، تَطَرَّفَتا ، ووقعتا بعد ألفٍ زائدةٍ ، نحو : دُعاء ، وبناء ، والأصْلُ دُعَاوٌ وبِنَايٌ .

فإن كانت الألف التى قبل الياء أو الواو غير زائدة ، لم تبدل ، نحو : آيَةٍ ورَايَة ، وكذلك إن لم تتطرف الياء أو الواو كتَبَايُنٍ وتَعَاوُنٍ .

وأشار بقوله : « وفى فاعل ما أُعِلّ عينا ذا اقتفى » إلى أن الهمزة تبدل من الياء والواو قياساً [مُتَّبَعاً] إذا وقعت كلٌّ منهما عَيْنَ اسم فاعلٍ وأُعِلَّتْ فى فعله ، نحو : قائل وبائع ، وأصلهما قَاوِلٌ وَبَايِعٌ ، ولكن أَعَلُّوا حملا على الفعل ؛ فكما قالوا قَالَ وبَاعَ فقلبوا العينَ ألفاً قالوا قائل وبائع فقلبوا عينَ اسمِ الفاعل همزةَ .

فإن لم تُعَلَّ العينُ فى الفعل صحت فى اسم الفاعل ، نحو : عَوِرَ فهو عَاوِرٌ وعَيِنَ فهو عَايِنٌ .

* * *

وَالمدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي الْوَاحِدِ هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلاَئِدِ(٢)

---

(١) ومن ذلك قول النابغة الذبيانى :

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

وهذه الرواية إحدى ثلاث روايات ، والرواية الثانية « وقفت فيها أصيلا كى أسائلها » والرواية الثالثة « وقفت فيها أصيلانا أسائلها » والمستشهد بها اللام فيها مبدلة من نون هذه ، وأصيلان : تصغير أصلان جمع أصيل من غير رده إلى مفرده ؛ والأصيل ــ بفتح الهمزة ــ الوقت دوين غروب الشمس ، وجمعه أصلان ــ على مثال رغيف ورغفان وكثيب وكثبان ، ثم صغر أصلان على أصيلان ، ثم أبدلت النون الأخيرة لاماً ، فقيل : أصيلال .

(٢) « والمد » مبتدأ « زيد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد ، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه فى محل =

تُبْدَلُ الهمزة — [أيضاً] — مما ولى ألفَ الجمع الذى على مثال مَفَاعِل ؛ إن كان مَدَّةً مَزِيدَةً فى الواحد ، نحو : قِلَادَة وقَلَائِدَ ، وصحيفة وصحائف ، وعَجُوز وعَجَائِز ؛ فلو كان غير مدة لم تبدل ، نحو : قَسْوَرَة وَقَسَاوِرَ[1] ، وهكذا إن كان مدة غير زائدة نحو : مَفَازَة[2] ومَفَاوِز ، ومَعِيشة ومَعَايِش ، إلا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه ، نحو : مُصِيبَة ومَصَائِب .

* * *

كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا مَــدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعٍ نَيِّفَا[3]

أى : كذلك تُبْدَلُ الهمزةُ من ثانى حرفين لينين ، تَوَسَّطَ بينهما مدَّةُ مَفَاعِلَ ، كما لو سميت [رجلا] بِنَيِّفٍ ثم كسرته ، فإنك تقول : نَيَائف — بإبدال الياء

= نصب حال من الضمير المستتر فى «يرى» الآتى «ثالثا» حال إما من الضمير فى يرى أيضاً فيكون من قبيل الأحوال المترادفة ، وإما من الضمير فى زيد فيكون من قبيل الأحوال المتداخلة «فى الواحد» جار ومجرور متعلق بزيد «همزا» مفعول ثان ليرى مقدم عليه إن كانت علية ، أو حال من الضمير المستتر فى يرى إن كانت بصرية «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد ، والجملة من يرى ومعمولاته فى محل رفع خبر المبتدأ «فى مثل» جار ومجرور متعلق بيرى «كالقلائد» الكاف زائدة ، ومثل مضاف والقلائد مضاف إليه .

(١) القسورة : الأسد ، وفى القرآن الكريم : (كأنهم حمر مستنفرة ، فرت من قسورة) .

(٢) المفازة : الصحراء ، وهى مهلكة ، لكنهم سموها بذلك تفاؤلا لسالكها بالفوز .

(٣) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثانى» مبتدأ مؤخر ، وثانى مضاف و «لينين» مضاف إليه «اكتنفا» اكتنف : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة من هذا الفعل وفاعله فى محل جر صفة للينين «مد» مفعول به لاكتنفا ، ومد مضاف و «مفاعل» مضاف إليه «كجمع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كجمعهم نيفا ، و «نيفا» مفعول به لجمع الذى هو مصدر جمع يجمع .

للواقعة بعد ألف الجمع همزة — ومثله أوّل وأوائل .

فلو توسّط بينهما مدةُ مَفَاعِيلَ ؛ امتنع قَلْبُ الثانى منهما همزة ، كطَوَاوِيسَ ؛ ولهذا قيد المصنف — رحمه الله تعالى ! — ذلك بمدة مَفَاعِلَ .

* * *

وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَيَا فِيمَا أُعِلّْ لاَمًا ، وَفِى مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ[1]

وَاواً ، وَهَمْزاً أَوّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّْ فِى بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِىَ الأَشُدّْ[2]

قد سَبق أنه يجب إبدالُ المدةِ الزائدةِ فى الواحد همزةً ، إذا وقعت بعد ألف الجمع نحو : صحيفة وصحائف ، وأنه إذا توسط ألفُ مفاعِلَ بين حرفين لينين قُلِبَ الثانى منهما همزةً ؛ نحو : نَيِّف ونَيائف .

---

(١) « وافتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ورد » فعل أمر أيضاً معطوف على افتح « الهمز » مفعول أول لرد ، وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لافتح على سبيل التنازع « يا » قصر للضرورة : مفعول ثان لرد « فيما » جار ومجرور متعلق برد « أعل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « لاما » تمييز « وفى مثل » جار ومجرور متعلق بقوله : « جعل » الآتى ومثل مضاف و « هراوة » مضاف إليه « جعل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الهمز .

(٢) « واوا » مفعول ثان لجعل فى البيت السابق « وهمزا » مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله « رد » الآتى — « أول » هو المفعول الأول لرد الآتى تقدم أيضاً على العامل فيه ، وأول مضاف و « الواوين » مضاف إليه « رد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فى بدء » جار ومجرور متعلق برد ، وبدء مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « شبه » مضاف إليه ، وشبه مضاف و « ووفى الأشد » قصد لفظه : مضاف إليه .

وذكر هنا أنه إذا اعتَلّ لامُ أحَدِ هذين النوعين فإنه يُخَفَّفُ بإبدال كسرة الهمزة فتحة ثم إبدالها ياء

فمثال الأول قَضِيَّة وقَضَايا — وأصْلُه قَضَائِيُ ، بإبدال مدة الواحِدِ همزةً ، كما فعل في صحيفة وصحائف ، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحةً ، فحينئذٍ : تحركت اليـاء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصـارت قَضَاءا ، فأبدلت الهمزة ياء ، فصار « قَضَايا » .

ومثالُ الثانى زَاوِيَة وزَوَايَا — وأصْلُه : زوائِيُ ، بإبدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزةً كنيِّف ونيائف ، فقلبوا كسرة الهمزة فتحةً ، فحينئذ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [فصارت زوَاءا] ، ثم قلبوا الهمزة ياء ، فصار زَوَايَا .

وأشار بقوله : « وفى مثل هِرَاوَة جُعل واواً » إلى أنه إنما تُبدل الهمزةُ ياء إذا لم تـكن اللامُ واواً سلمت فى المفرد كما مثل : فإن كانت اللام واواً سلمت فى المفرد ، لم تقلب الهمزة ياء ، بل تقلب واواً ؛ ليشاكل الجمعُ واحِدَه ، وذلك حيث وقعت الواو رابعةً بعد ألف ، وذلك نحو قولهم : « هِرَاوة وهَرَاوى » وأصلها هَرَائِوُ كصحائف ، فقلبت كسرةُ الهمزة فتحة ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار هَرَاءا ، ثم قلبوا الهمزة واواً ؛ فصار « هَرَاوَى » .

وأشار بقوله : « وهمزاً أول الواوين رُدَّ » إلى أنه يجب رَدُّ أول الواوين المُصَدَّرتين همزةً ، ما لم تـكن الثانية بدلا من ألف فَاعَلَ ، نحو : أَوَاصِلُ فى جمع واصلة ، والأصْلُ « وَوَاصِلُ » بواوين : الأولى فاء الـكلمة ، والثانية بدل من ألف فاعلة ؛ فإن كانت الثانية بدَلاً من ألف فَاعَلَ لم يجب الإبدال ؛ نحو : وُوفِيَ وَوُورِيَ — أصْله وَافَى وَوَارَى ، فلما بنى للمفعول احْتِيجَ إلى ضم ما قبل الألف فأبدلت الألف واواً .

* * *

وَمَدًّا أَبْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كِلْمَةٍ أَنْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَائْتَمِنْ(١)

إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاواً ، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ(٢)

ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا ، وَمَا يُضَمّْ وَاواً أَصِرْ ، مَالَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمّْ(٣)

(١) « ومدا » مفعول ثان تقدم على عامله وهو قوله أبدل الآتى « أبدل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ثانى » مفعول أول لأبدل ، وثانى مضاف و « الهمزين » مضاف إليه « من كلمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهمزين « إن » شرطية « يسكن » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانى الهمزين ، وجواب الشرط محذوف . والتقدير : إن يسكن ثانى الهمزين فأبدله مدا .

(٢) « إن » شرطية « يفتح » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانى الهمزين « إثر » ظرف متعلق بقوله يفتح ، وإثر مضاف و « ضم » مضاف إليه « أو » عاطفة « فتح » معطوف على ضم « قلب » فعل ماض مبنى للمجهول ، جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول « واواً » مفعوله الثانى « وياء » مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله « ينقلب » الآتى — « إثر » ظرف متعلق بينقلب ، وإثر مضاف و « كسر » مضاف إليه « ينقلب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانى الهمزين .

(٣) « ذو » مبتدأ ، وذو مضاف ، و « الكسر » مضاف إليه « مطلقاً » حال من ضمير المبتدأ المستكن فى الخبر « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وما » اسم موصول : مفعول أول تقدم على عامله — وهو قوله « أصر » الآتى — « يضم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من يضم ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « واواً » مفعول ثان لأصر الآتى « أصر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه « لفظاً » خبر يكن « أتم » يجوز أن تجعله وصفاً فهو حينئذ نعت لقوله لفظاً ، ويجوز أن تجعل قوله لفظاً مفعولا به مقدماً لأتم ، وأتم — على هذا — فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى اسم يكن ، وجملته خبر يكن ، وتقدير الكلام : ما لم يكن ما يضم قد ختم كلمة : أى وقع فى آخرها .

فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا ، وَأَؤُمْ ‌‌ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فى ثَانِيهِ أُمْ[١]

إذا اجتمع فى كلة همزتان وَجَبَ التخفيفُ ، إن لم يكونا فى موضع العين ، نحو : سَئَّال وَرَءَّاس .

ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما ، وجب إبدالُ الثانية مدة يُجَانِسُ حركَةَ الأولى ، فإن كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفاً ، نحو : آثَرْتُ ، وإن كانت ضمة أبدلت واواً ، نحو : أوثِرُ ، وإن كانت كسرة أبدلت ياء ، نحو : إيثار ، وهذا هو المراد بقوله « ومدا أبْدِلْ — البيتَ » .

وإن تحركت ثانيتهما : فإن كانت حركتُهَا فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واواً ؛ فالأول نحو : أَوَادِم جمع آدم ، وأصله أَأَدم ، والثانى نحو : أُوَيْدِمٍ ، تصغير آدم ، وهذا هو المراد بقوله : « إن بفتح أثْر ضم أو فتح قلب واواً » .

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياء ، نحو إِيَمٌّ — وهو مثال إصْبَعٍ من أمَّ ، وأصله إِئْمَمٌ ، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التى قبلها ، وأدغِمَت الميم فى الميم فصار إِئَمٌّ ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء ، فصار إِيَمٌّ ، وهذا هو المراد من قوله : « وياء أثْر كسر ينقلب » .

وأشار بقوله : « ذو الكسر مطلقاً كذا » إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت

---

(١) « فذاك » اسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « ياء ، مطلقاً » حالان من فاعل جاء الآتى « جا » قصر للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من جاء وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « وأؤم » أصله فعل مضارع بمعنى أقصد ، وقد قصد هنا لفظه ، وهو مبتدأ « ونحوه » نحو : معطوف بالواو على أؤم ، ونحو مضاف والهاء مضاف إليه « وجهين » مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله « أم » الآتى — « فى ثانيه » الجار والمجرور متعلق بقوله أم ، وثانى مضاف والضمير مضاف إليه « أم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ — وهو أؤم المقصود لفظه — وما عطف عليه .

مكسورة تقلب ياء مطلقاً — أى : سواء كانت التى قبلها مفتوحة أومكسورة أومضمومة — فالأول نحو : أَيِنُّ — مُضَارِع أَنَّ — وأصلها أَئِنُّ ؛ نخففت بإبدال الثانية من جنس حركتها [فصار أَيِنُّ] وقد تُحَقَّق ، نحو : أَئِنُّ — بهمزتين — ولم تعامل بهذه المعاملة فى غير الفعل إلا فى « أئمة » فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح ، والثانى نحو : إِيِمٌّ مثال إِصْبِع من أَمَّ ، وأصله إِئْمِمٌ ، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ، وأدغمت الميم فى الميم فصار إِئِمٌّ ، نخففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها ، فصار إِيِمّ ، والثالث نحو : أُيِنُّ — أصلُه أُئِنُّ [والأصل أُؤْنِنُ] لأنه مضارع أَأْنَنْتُهُ : أى جعلته يَئِنُّ — فدخله النقل والإدغام ، ثم خفف بإبدال ثانى همزتيه من جنس حركتها [فصار أُيِنُّ] .

وأشار بقوله : « وما يضم واواً أصرْ » إلى أنه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة ، قلبت واواً ، سواء انفتحت الأولى ، أو انكسرت ، أو انضمت ؛ فالأول نحو : أَوُبٌّ — جمعَ أَبٍّ ، وهو المَرْعَى — أصله أَأْبُبٌ ؛ لأنه أَفْعُلٌ ، فنقلت حركة عينه إلى فائه ، ثم أدغم فصار أَؤُبّ ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها ، فصار أَوُبٌّ ، والثانى نحو : إِوُمُّ — مثال إِصْبُع من أَمَّ ، والثالث نحو : أُوُمٌّ — مثال أُبْلُم من أَمّ .

وأشار بقوله : « ما لم يكن لفظاً أَتم ، فذاك ياء مطلقاً جا » إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إنما تصير واواً إذا لم تكن طرَفاً ، فإن كانت طرَفاً صُيِّرَت ياء مطلقاً ، سواء انضمت الأولى ، أو إنكسرت ، أو انفتحت ، أو سكنت ؛ فتقول فى مثال جَعْفَرٍ من قرأ « قرأأ » ثم تقلب الهمزة ياء ، فتصير قَرْأَيًا ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار قَرْأَى ، وتقول فى مثال زبرج من قرأ « قِرْئِىءٍ » ثم تقلب الهمزة ياء فتصير قِرْئِياً ، كالمنقوص ، وتقول فى مثال بُرْثُن من قرأ « قُرْؤُؤٌ » ثم تقلب الضمة التى على الهمزة الأولى كسرة ؛ فيصير

قُرْئِيًا مثل القاضى[1] .

وأشار بقوله : « وأؤمُّ ونحوه وجهين فى ثانيه أم » إلى أنه إذا انضمَّتِ الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها ، وكانت الهمزة الأولى للمتكلم جاز لك فى الثانية وَجْهَانِ : الإبدال ، والتحقيق ، وذلك نحو : أُؤُم — مضارع أمَّ ، فإن شئت أبدلت ، فقلت : أُوُمّ ، وإن شئت حَقّقت ، فقلت : أؤُمُّ —

وكذا ما كان نحو أؤمُّ : فى كون أولى همزتيه للمتكلم ، وكسرت ثانيتهما ، يجوز فى الثانية منهما : الإبدال ، والتحقيق ، نحو : أيِنُّ مضارع أنَّ ؛ فإن شئت أبدلت فقلت : أيِنُّ ، وإن شئت حَقّقت فقلت : أئِنُّ .

* * *

وَيَاء اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاء تَصْغِيرٍ ، بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا[2]

(١) فى نسخة « مثل المولى » وكلاهما صحيح ، والمولى : اسم فاعل ماضيه أولى ، أى أعطى ، أو آلى بمعنى حلف . وقد ترك الشارح مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما ساكنة وذلك أن تبنى من قرأ على وزن قطر وخدب ، فتقول قرأأ — بكسر القاف ، وفتح الراء وسكون أولى الهمزتين — ثم تقلب الهمزة الثانية ياء ؛ فيصير « قرأيا » بسكون الهمزة ، وهو نظير ظبي مما آخره ياء ساكن ما قبلها ، وهو ملحق بالصحيح ؛ فلا تقلب ياؤه ألفاً لسكون ما قبلها .

(٢) « وياء » مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله « اقلب » الآتى — « اقلب » فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ألفا » مفعول أول لقوله اقلب « كسرا » مفعول به مقدم ، وعامله قوله « تلا » الآتى « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله « ألفا » والجملة من تلا وفاعله المستتر فيه فى محل نصب نعت لألفا « أو » عاطفة « ياء » معطوف على قوله كسرا ، وياء مضاف و « تصغير » مضاف إليه « بواو » جار ومجرور متعلق بقوله « افعلا » الآتى « ذا » اسم إشارة مفعول به مقدم لافعلا « افعلا » فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

فى آخِرٍ ، أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ ، أَوْ
زِيَادَتَىْ فَعْلَانَ ، ذَا أَيْضاً رَأَوْا[1]
فى مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْناً ، وَالْفِعَلْ
مِنْهُ صَحِيحٌ غالباً ، نَحْوُ الْحِوَلْ[2]

إذا وقعت الألفُ بعد كسرة وجب قلبها ياء ، كقولك فى جمع مِصْبَاح ودِينَار : « مَصَابِيحَ ، ودَنَانِيرَ »

وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير ، كقولك فى غَزَال : « غُزَيِّل » وفى قَذَال : « قُذَيِّل » .

* * *

وأشار بقوله : «بواو ذا افعلا فى آخر — إلى آخر البيت —» إلى أن الواو تقلب أيضاً ياء : إذا تطرَّفَتْ بعد كسرة ، أو بعد ياء التصغير ، أو وقعت قبل تاء التأنيث ، أو قبل زيادتى فَعْلانَ ، مكسوراً ما قبلها .

---

(١) « فى آخر » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله « واواً » فى البيت السابق « أو » عاطفة « قبل » ظرف معطوف على محل الجار والمجرور الذى هو قوله فى آخر ، وقبل مضاف و « تا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وتا مضاف و « التأنيث » مضاف إليه « أو » عاطفة « زيادتى » معطوف بأو على تا ، وزيادتى مضاف و « فعلان » مضاف إليه «ذا» اسم إشارة : مفعول به لرأوا الآتى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « رأوا » فعل وفاعل .

(٢) « فى مصدر » جار ومجرور متعلق برأوا فى البيت السابق ، ومصدر مضاف و « المعتل » مضاف إليه « عينا » تمييز « والفعل » بكسر الفاء وفتح العين — مبتدأ « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن فى الخبر « صحيح » خبر المبتدأ « غالباً » حال من الضمير المستكن فى الخبر أيضاً « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف و « الحول » مضاف إليه .

فالأول نحو : « رَضِيَ ، وقَوِيَ » أصلهما رَضِوَ وقَوِوَ ؛ لأنهما من الرِّضْوَانِ والقُوَّة ؛ فقلبت الواو ياء .

والثانى نحو : « جُرَىٌّ » تصغير جَرْوٍ ، وأصله جُرَيْوٌ ، فاجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء .

والثالث نحو : شَجِيَةٍ ، وهى اسم فاعل المؤنث ، وكذا شُجَيَّة — مُصَغَّراً ، وأصله شُجَيْوة — من الشَّجْو .

والرابع نحو : « غَزِيَان » وهو مِثَالُ ظَرِبَان من الغَزْوِ .

وأشار بقوله : « ذا أيضاً رأوا فى مصدر المعتل عيناً » إلى أن الواو تقلب بعد الكسرة ياء فى مصدر كلِّ فعلٍ اعتلَّتْ عينُه ، نحو : « صَامَ صِيَاماً ، وقَامَ قِيَاماً » والأصل صِوَام وقِوَامٌ ، فأُعِلَّتِ الواو فى المصدر حَمْلاً له على فعله .

فلو صَحَّتِ الواو فى الفعل لم تعتلَّ فى المصدر ، نحو : لاوَذَ لِوَاذاً ، وجَاوَرَ جِوَاراً .

وكذلك تصحُّ إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت فى الفعل ، نحو : حَالَ حِوَلاً .

* * *

وَجَمْعُ ذِى عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلاَلِ فِيهِ حَيْثُ عَنّْ[1]

---

(١) « وجمع » مبتدأ ، وجمع مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « عين » مضاف إليه « أعل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عين ، والجملة من أعل المبنى للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه فى محل جر نعت لعين « أو » عاطفة « سكن » فعل ماض معطوف على أعل « فاحكم » الفاء زائدة ، احكم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من احكم وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وقد علمت مراراً أن وقوع الجملة الطلبية خبراً جائز =

أى : متى وقعت الواو عَيْنَ جمعٍ ، وأُعِلّتْ فى واحِدِهِ أو سكنت ، وَجَبَ قَلْبُهَا ياء : إن انكسر ما قبلها ، ووقع بعدها ألف ، نحو : دِيَارٍ ، وَثِيَابٍ — أَصْلُهما دِوَار وَثِوَاب ، فقلبت الواو ياء فى الجمع لانكسار ما قبلها ومجىء الألف بعدها ، مع كونها فى الواحد إما معتلةً كدَارٍ ، أو شَبِيهَةً بالمعتل فى كونها حرفَ لينٍ ساكناً كثَوْب .

* * *

وَصَحَّحُوا فِعَلَةً ، وَفِى فِعَلْ وَجْهَانِ ، والإعلاَلُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ [1]

إذا وقعت الواو عينَ جمعٍ مكسوراً ما قبلها واعتلّتْ فى واحدِهِ ، أو سكنت ، ولم يقع بعدها الألف ، وكان على فِعَلَةٍ — وجب تصحيحُها ، نحو : عَوْد وعِوَدَةٍ [2] ، وكُوز [3] وكِوَزَةٍ ، وشذ ثَوْر وثِيَرَة [4] .

ومن هُنَا يُعلم أنه إنما تعتلُّ فى الجمع إذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره ، لأنه حَكم على فِعَلَةٍ بوجوب التصحيح ، وعلى فِعَلٍ بجواز التصحيح والإعلال ؛

= « بلما » جار ومجرور متعلق باحكم « الإعلال » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو نعت له « فيه ، حيث» الأول جار ومجرور ، والثانى ظرف مكان ، وهما متعلقان باحكم « عن » فعل ماض ، ومعناه عرض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الإعلال ، والجملة من عن وفاعله المستتر فيه فى محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) « وصححوا » فعل وفاعل « فعلة » مفعول به لصححوا « وفى فعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وجهان » مبتدأ مؤخر « والإعلال » مبتدأ « أولى » خبر المبتدأ « كالحيل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كالحيل .

(٢) العود : المسن من الإبل ، وقد جمعوه على عبدة — بالقلب — فى لغة قبيحة .

(٣) الكوز : إناء من فخار له عروة وبلبل ، وهو دخيل .

(٤) قد جاء جمع ثور — بمعنى القطعة من الأقط — على ثورة كما هو الأصل .

فالتصحيح نحو : حَاجة وحِوَج ، والإعلال نحو : قامة وقِيَمٍ ، ودِيمَةٍ ودِيَمٍ ، والتصحيح فيها قليل ، والإعلالُ غالبٌ .

* * *

وَالْوَاوُ لاماً بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ كَالْمُعطَيَانِ يُرْضَيَانِ ، وَوَجَبْ[(1)]

إبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ ، وَيَا كَمُوقِنٍ ، بِذَا لَهَا اعْتَرِفْ[(2)]

إذا وقعت الواو طَرَفاً ، رابعةً فصاعداً ، بعد فتحة ؛ قُلِبَتْ ياء ، نحو : أَعْطَيْتُ — أصلُهُ أعْطَوْتُ ؛ لأنه من « عَطا يَعْطُو » إذا تَنَاوَلَ — فقلبت الواو فى الماضى ياء حَمْلاً على المضارع ، نحو : « يُعْطِى » كما حُمِلَ اسم المفعول نحو : مُعْطَيَانِ على اسم الفاعل نحو : مُعْطِيَانِ ؛ وكذلك يُرْضَيَانِ — أصله يُرْضَوَان ؛

(١) « والواو » مبتدأ « لاما » حال من الواو ، أو من الضمير المستتر فى « انقلب » الآتى « بعد » ظرف متعلق بانقلب ، وبعد مضاف و « فتح » مضاف إليه « يا » قصر للضرورة : مفعول مقدم ، وعامله انقلب الآتى « انقلب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواو « كالمعطيان » الكاف جارة لقول محذوف : أى كقولك ، والمعطيان : مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى « يرضيان » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، والجملة من هذا الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول للقول المحذوف « ووجب » فعل ماض .

(٢) « إبدال » فاعل وجب الذى فى آخر البيت السابق ، وإبدال مضاف و « واو » مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بإبدال ، وبعد مضاف و « ضم » مضاف إليه « من ألف » جار ومجرور متعلق بإبدال « ويا » قصر للضرورة : وهو مبتدأ « كموقن » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء على تقدير محذوف ، وتقدير الكلام : وياء كائنة كياء موقن « بذالها » جاران ومجروران متعلقان بقوله « اعترف » الآتى « اعترف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، أو هو فعل ماض مبنى للمجهول ، وعلى كل حال فالجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله « ويا كموقن » .

لأنه من الرِّضْوَان — فقلبت واوه بعد الفتحة ياء ، حَمْلاً لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو : يَرْضيَانِ .

وقوله « ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف » معناه أنه يجب أن يُبْدَلَ من الألف واو ، إذا وقعت بعد ضمة ، كقولك فى « بَايَعَ » : « بُويِعَ » ، وفى « ضَارَب » : « ضُورِبَ » .

وقوله « ويا كموقن بذالها اعترف » معناه أن الياء إذا سكنت فى مفرد بعد ضمة ؛ وجب إبدالها واواً ، نحو : مُوقِنٍ ومُوسِرٍ — أصلهما مُيْقِنٌ ومُيْسِرٌ ؛ لأنهما من أَيْقَن وأَيْسَرَ — فلو تحركت الياء لم تُعَلّ ، نحو : هُيَام .

* * *

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فى جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ « هِيمٌ » عِنْدَ جَمْعِ « أَهْيَمَا »(١)

يجمع فَعْلاَء وأَفْعَلُ على فُعْلٍ — بضم الفاء ، وسكون العين — كما سبق فى التكسير ، كحَمْرَاء وحُمْرٍ وأَحْمَر وحُمْرٍ ؛ فإذا اعْتَلَّتْ عينُ هذا النوع من الجمع بالياء قلبت الضمة كسرةً لتصحَّ الياء ، نحو : هَيْمَاء وهِيمٍ ، وبَيْضَاء وبِيضٍ ، ولم تقلب الياء واواً كما فعلوا فى المفرد — كمُوقِنٍ — استثقالا لذلك فى الجمع .

* * *

(١) « ويكسر » فعل مضارع مبنى للمجهول « المضموم » نائب فاعل يكسر « فى جمع » جار ومجرور متعلق بيكسر « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « يقال » فعل مضارع مبنى للمجهول « هيم » قصد لفظه : نائب فاعل يقال « عند » ظرف متعلق بيقال ، وعند مضاف و « جمع » مضاف إليه ، وجمع مضاف و « أهيما » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك .

وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى أُلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا(١)

كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ(٢)

إذا وقعت الياء لاَمَ فِعْلٍ ، أو من قبل تاء التأنيث ، أو زيادتَىْ فَعْلاَن ، وانْضَمَّ ما قبلها فى الأصول الثلاثة — وجب قلبها واواً .

فالأول : نحو قَضُوَ الرجُلُ(٣) .

---

(١) « وواوا » مفعول ثان لقوله « رد » الآتى « إثر » ظرف متعلق برد ، وإثر مضاف و « الضم » مضاف إليه « رد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « اليا » قصر للضرورة : مفعول أول لرد « متى » اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل نصب بألفى « ألفى » فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الياء « لام » مفعول ثان لألفى ، ولام مضاف و « فعل » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، وتقديره : متى ألفى الياء لام فعل فرده واواً « أو » حرف عطف «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله ألفى ، وقبل مضاف و « تا » قصر للضرورة : مضاف إليه .

(٢) « كتاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتاء مضاف و « بان » مضاف إليه « من رمى » جار ومجرور متعلق ببان « كمقدرة » جار ومجرور متعلق ببيان أيضاً « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله : « رد » فى البيت قبله « إذا » ظرف زمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله « كسبعان » جار ومجرور يقع فى موضع المفعول الثانى لصير تقدم عليه « صيره » صير : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بان ، والضمير البارز مفعول أول لصير .

(٣) قضو الرجل : معناه ما أقضاه ، وذلك أنك حولت « قضى » إلى مثال ظرف للدلالة على التعجب على ما مر فى بابه ، ونظير ذلك : رمو الرجل بمعنى ما أرماه ، وسرو الرجل بمعنى ما أسراه : أى ما أقوى سيره ليلا ، أما سرو الرجل — بمعنى ما أسماه وما أعظم مروءته — فواوه أصلية .

والثانى : كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسْمًا على وزن مَقْدُرَةٍ ؛ فإنك تقول : مَرْمُوَة .

والثالث : كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسْمًا على وزن سَبُعَان ؛ فإنك تقول : رَمُوَان .

فتقلب الياء واواً فى هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها .

* * *

وَإِنْ تَكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفَا ... فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى[1]

إذا وقعت الياء عيناً لصفة ، على وزن فُعْلَى — جاز فيها وَجْهَانِ :

أحدهما : قلبُ الضمة كسرة لتصحَّ الياء .

والثانى : إبقاء الضمة ؛ فتقلب الياء واواً ، نحو : الضِّيقَى ، والكِيسَى ، والضُّوقَى ، والكُوسَى ، وهما تأنيث الأضْيَقِ والأكْيَسِ .

* * *

(١) « وإن » شرطية « تكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الياء « عيناً » خبر تكن « لفعلى » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعيناً « وصفاً » حال من فعلى « فذاك » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وذا اسم إشارة : مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « بالوجهين » جار ومجرور متعلق بقوله : « يلفى » الآتى على أنه مفعوله الثانى « عنهم » جار ومجرور متعلق بيلفى « يلفى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ ، وجملة يلفى ومعموليه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

فَصْـــلٌ

مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ يَاء، كَتَقْوَى، غَالِباً جَا ذَا الْبَدَلْ[1]

تُبْدَلُ الواو من الياء الواقعة لاَمَ اسْمٍ على وزن فَعْلَى، نحو: تَقْوَى، وأصله تَقْيَا؛ لأنه من تَقَيْتُ — فإن كانت فَعْلَى صفة لم تُبْدَلِ الياء واواً، نحو: صَدْيَا وخَزْيَا، ومثل: تَقْوَى: فَتْوَى — بمعنى الفُتْيَا، وبَقْوَى — بمعنى الْبُقْيَا.

واحترز بقوله: «غالباً» مما لم تبدل الياء فيه واواً وهى لاَمُ اسْمٍ على فَعْلَى كقولهم للرائحة: رَيَّا.

* * *

بِالْعَكْسِ جَاء لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لاَ يَخْفَى[2]

أى: تُبْدَل الواو الواقعة لاماً لِفُعْلَى وصفاً ياء، نحو: الدُّنْيَا، والْعُلْيَا، وَشَذَّ

---

(١) «من لام» جار ومجرور متعلق بقوله «بدل» الآتى، ولام مضاف و «فعلى» مضاف إليه «اسماً» حال من فعلى «أتى» فعل ماض «الواو» فاعل أتى «بدل» حال من الواو، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وبدل مضاف و «ياء» مضاف إليه «كتقوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كتقوى «غالباً» حال من قوله «ذا» الآتى «جا» قصر للضرورة: فعل ماض «ذا» اسم إشارة: فاعل جاء «البدل» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له.

(٢) «بالعكس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «لام فعلى» الآتى «جاء» فعل ماض «لام» فاعل جاء، ولام مضاف و «فعلى» مضاف إليه «وصفاً» حال من فعلى «وكون» مبتدأ، وكون مضاف و «قصوى» مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «نادراً» خبر المصدر الناقص «لا» نافية «يخفى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كون الواقع مبتدأ، والجملة من يخفى المنفى بلا وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

قول أهل الحجاز : القُصْوَى ؛ فإن كان فُعْلَى اسْمًا سلمت الواوُ ، كحُزْوَى[١] .

* * *

فَصْلٌ

إنْ يَسْكُن السّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا[٢]

فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا[٣]

إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة ، وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ، وكان

---

(١) حزوى — بضم الحاء وسكون الزاي — اسم مكان بعينه ، ويرد كثيراً في شعر ذي الرمة ؛ فمن ذلك قوله :

أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً ... فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ

(٢) «إن» شرطية «يسكن» فعل مضارع ، فعل الشرط «السابق» فاعل يسكن «من واو» جار ومجرور متعلق بقوله يسكن «ويا» قصر للضرورة : معطوف على واو «واتصلا» الواو عاطفة ، اتصل : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، وهو معطوف على فعل الشرط «ومن عروض» جار ومجرور متعلق بقوله : «عريا» الآتي «عريا» عرى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، وهو — أيضاً — معطوف على فعل الشرط بالواو الداخلة على الجار والمجرور .

(٣) «فياء» الفاء واقعة في جواب الشرط ، ياء : مفعول ثان لاقلبن الآتي «الواو» مفعول أول لاقلبن «اقلبن» اقلب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مدغماً» بصيغة اسم الفاعل : حال من فاعل اقلبن «وشذ» فعل ماض «معطى» فاعل شذ ، وهو اسم مفعول يتعدى كفعله لاثنين أحدهما نائب الفاعل وهو ضمير مستتر فيه «غير» مفعول ثان لمعطى ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «رسما» رسم : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من رسم ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

سكونها أصليًّا — أبدلت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وذلك نحو : « سَيِّدٍ ، ومَيِّتٍ » — والأصل سَيْوِدٌ ومَيْوِتٌ ؛ فاجتمعت الواو والياء وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ؛ فصار سَيِّد ومَيِّت .

فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك ، نحو : يُعْطِي وَاقِدٌ ، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون كقولك في رُؤْيَة : «رُويَة» وفي « قَوِيَ » : « قَوْيَ ».
وَشَذَّ التصحيحُ في قولهم : « يَوْمٌ أَيْوَمُ » وَشَذَّ — أيضاً — إبدال الياء واواً في قولهم : « عَوَى الْكَلْبُ عَوَّةً[1] » .

* * *

مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ أَلِفًا أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ[2]

---

(١) يقال : عوى الكلب يعوى — مثل رمى يرمى — عيا — بوزن رمى — وعواء ، وعوة ، وعوية — على فعلة كرمية — إذا لوى خطمه ثم صوت ، أو مد صوته ولم يفصح ، والأخيرتان نادرتان ، والقياس عية — بفتح العين وتشديد الياء مفتوحه — وشذوذ أولاهما من جهة قلب الياء التي هي لام الكلمة واواً ، عكس القياس القاضي بقلب الواو ياء لما ذكر الشارح ، وشذوذ ثانيتهما من جهة بقاء كل من الواو والياء على أصلهما مع أنهما اجتمعتا في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون .

(٢) « من ياء » جار ومجرور متعلق بقوله : « أبدل » الآتي « أو » عاطفة « واو » معطوف على ياء « بتحريك » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء وما عطف عليه « أصل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك ، والجملة من أصل ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتحريك «ألفاً» مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « أبدل » الآتي — « أبدل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعد » ظرف متعلق بأبدل ، وبعد مضاف و « فتح » مضاف إليه « متصل » نعت لفتح .

إنْ حُرِّكَ التَّالِي ، وَإنْ سُكِّنَ كَفْ إعْلاَلَ غَيْرِ اللاَّمِ ، وَهْيَ لاَ يُكَفْ(١)
إعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ أوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ(٢)

إذا وقعت الواو والياء متحركة بعد فتحة قلبت ألفاً ، نحو : قَالَ وبَاعَ ، أصلهما قَوَلَ وبَيَعَ ، فقلبت [الواو والياء] ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها .

هذا إن كانت حركتهما أصلية ؛ فإن كانت عَارِضَةً لم يعتدَّ بها كجَيَلٍ وتَوَمٍ — أصلهما جَيْأَلٌ وتَوْأَمٌ ، نقلت حركة الهمزة إلى اليَاءِ والواو فصار جَيَلاً وتَوَماً .

فلو سَكَنَ ما بعد الياء أو الواو ولم تكن لاماً وجب التصحيحُ ، نحو : بَيَان وطَوِيل ؛ فإن كانتا لاماً وجب الإعلالُ ، ما لم يكن الساكن بعدهما ألفاً

---

(١) « إن » شرطية « حرك » فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط « التالى » نائب فاعل حرك ، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه « وإن » شرطية « سكن » فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التالى « كف » فعل ماض ، جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التالى « إعلال » مفعول به لكف ، وإعلال مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف و « اللام » مضاف إليه « وهى » ضمير منفصل مبتدأ « لا » نافية « يكف » فعل مضارع مبنى للمجهول .

(٢) « إعلالها » إعلال : نائب فاعل « يكف » فى آخر البيت السابق ، وإعلال مضاف ، وها : مضاف إليه ، والجملة من يكف ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله : « وهى » فى البيت السابق « بساكن » جار ومجرور متعلق بقوله : « يكف » السابق « غير » نعت لساكن « وغير » مضاف و « ألف » مضاف إليه « أو » عاطفة « ياء » معطوف على ألف « التشديد » مبتدأ « فيها » جار ومجرور متعلق بقوله « ألف » الآتى « قد » حرف تحقيق « ألف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التشديد ، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر نعت لياء

أو ياء مشددة — كَرَمَيَا وعَلَوِىّ ، وذلك نحو : يَخْشَوْنَ — أصْلُهُ يَخْشَيُونَ قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت ؛ لالتقائها ساكنة مع الواو الساكنة .

* * *

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلاَ ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلاَ(١)

كلُّ فعلٍ كان اسمُ الفاعلِ منه على وزن أَفْعَلَ فإنه يلزم عينَه التصحيحُ ، نحو : عَوِرَ فهو أعْوَرُ ، وهَيِفَ فهو أهْيَفُ ، وغَيِدَ فهو أغْيَدُ ، [وحَوِلَ فهو أحْوَلُ] وحُمِلَ المصدر على فعله ، نحو : هَيَفٍ وغَيَدٍ وعَوَرٍ وحَوَلٍ .

* * *

وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنَ افْتَعَلْ وَالعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ(٢)

إذا كان افْتَعَلَ معتلَّ العينِ فحقُّه أن تبدل عينه ألفاً — نحو : اعْتَادَ وارْتَادَ — لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فإن أبانَ افتعل معنى تَفَاعَلَ — وهو

---

(١) « وصح » فعل ماض « عين » فاعل صح ، وعين مضاف و « فعل » بفتحتين — مضاف إليه « وفعلا » بفتح فكسر ، وأصله فعل ماض لحكاه : معطوف على فعل ، والألف للإطلاق « ذا » بمعنى صاحب : حال من فعل المكسور العين ، وذا مضاف و « أفعل » مضاف إليه « كأغيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف وتقدير الكلام : وهذا كائن كأغيد « وأحولا » معطوف على أغيد ، والألف للإطلاق .

(٢) « إن » شرطية « يبن » فعل مضارع ، فعل الشرط «تفاعل» فاعل يبن «من افتعل» جار ومجرور متعلق بيبن «والعين» الواو واو الحال ، العين : مبتدأ «واو» خبر المبتدأ. والجملة فى محل نصب حال ، والرابط الواو « سلمت » سلم : فعل ماض جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الواو ، أو إلى العين بهذا القيد ، والتاء للتأنيث « ولم » الواو حالية ، لم : نافية جازمة « تعل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى العين ، والجملة فى محل نصب حال .

الاشتراك فى الفاعلية والمفعولية — حُمِلَ عليه فى التصحيح إن كان واويًّا ، نحو : اشْتَوَرُوا[١] ؛ فإن كانت العين ياء وجب إعلالها ، نحو : ابْتَاعُوا ، واسْتَافُوا — أى : تَضَارَبُوا بالسيوف .

* * *

وَإن لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإعْلَالُ اسْتُحِقْ   صُحِّحَ أَوَّلٌ ، وَعَكْس قَدْ يَحِقْ[٢]

إذا كان فى كلمة حَرْفَا عِلَّةٍ ، كلٌّ واحد متحرك ، مفتوحٌ ما قبله — لم يجز إعلالهما معاً ؛ لئـلا يتوالى فى كلمة واحدة إعلالان ؛ فيجب إعلالُ أحدهما وتصحيحُ الآخَرِ ، وَالأحَقُّ منهما بالإعلال الثانى ، نحو : الْحَيَا والْهَوَى ، والأصـلُ حَيَىٌ وهَوَىٌ ، فوجد فى كل من العين واللام سببُ الإعلالِ ؛ فعمل به فى اللام وحدها لـكونها طرفاً ، والأطرافُ محلُّ التغيير . وَشَذَّ إعلالُ العينِ وتصحيح اللام نحو : « غَايَة » .

* * *

(١) اشتوروا : أى تشاوروا . وذلك أن يشير كل منهم على الآخر فى الأمر الذى يشير الآخر عليه فيه ، وأما « اشتار فلان العسل » فإنه يعل بقلب الواو ألفاً لتحركها مع انفتاح ما قبلها ، لأنه لا يدل على التفاعل ، ومعنى اشتار العسل : أخذه من كوارته ، مثل « شاره يشوره » .

(٢) « إن » شرطية « لحرفين » جار ومجرور متعلق بقوله : « استحق » الآتى « ذا » اسم إشارة : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « الإعلال » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له « استحق » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة لا محل لها مفسرة « صحح » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، جواب الشرط « أول » نائب فاعل « وعكس » مبتدأ ، وهو على تقدير الإضافة إلى محذوف ، ولهذا جاز الابتداء به مع كونه نكرة « قد » حرف تقليل « يحق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عكس ، والجملة من يحق وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله عكس .

وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ ٱلأَسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا(١)

إذا كان عينُ الكلمةِ واواً، متحركة، مفتوحاً ما قبلها، أو ياء متحركة مفتوحاً ما قبلها، وكان فى آخرها زيادة تخصُّ الاسمَ — لم يَجُزْ قلبُهَا ألفا، بل يجب تصحيحها، وذلك نحو: « جَوَلاَنٍ، وهَيَمَانٍ » وشذ « مَاهَان، وداران ».

* * *

وَقَبْلَ بَا اُقْلِبْ مِيماً النُّونَ، إذَا كَانَ مُسَكَّنا كَمَنْ بَتَّ انبِذَا(٢)

لما كان النُّطْقُ بالنون الساكنة قبل الباء عَسِراً وجب قلبُ النون ميما،

---

(١) « وعين » مبتدأ، وعين مضاف و « ما » اسم موصول: مضاف إليه « آخره » آخر: ظرف متعلق بقوله: « زيد » الآتى، منصوب على الظرفية المكانية، وآخر مضاف والهاء مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « زيد » فعل ماض مبنى للمجهول « ما » اسم موصول: نائب فاعل زيد، والجملة من زيد ونائب فاعله لا محل صلة الموصول الأول « يخص » فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه « الاسم » مفعول به ليخص، والجملة من يخص وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول الثانى « واجب » خبر المبتدأ « أن » حرف مصدرى ونصب « يسلما » يسلم: فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل لواجب، وتقدير البيت: وعين ما قد زيد فى آخره ما يخص الاسم واجب سلامته.

(٢) « وقبل » ظرف متعلق بقوله: « اقلب » الآتى، وقبل مضاف و « با » قصر للضرورة: مضاف إليه « اقلب » فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ميما » مفعول ثان لاقلب تقدم على المفعول الأول « النون » مفعول أول لاقلب « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « كان » فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه « مسكنا » خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل جر بإضافة « إذا » إليها، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه « كمن » الكاف جارة لقول محذوف، وإعراب باقى الكلام ظاهر.

ولا فرق فى ذلك بين المتصلة والمنفصلة ، ويجمعهما قوله : « مَنْ بَتَّ أنبذَا » أى : مَنْ قَطَعك فألقِه عن بالك واُطْرَحْه ، وألف « انبذا » مُبْدَلَةٌ من نون التوكيد الخفيفة .

* * *

فَصْـــلٌ

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِى لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ[1]

إذا كانت عينُ الفعل ياء أو واواً متحركة ، وكان ماقبلها ساكناً صحيحاً — وجَبَ نقلُ حركة العين إلى الساكن قبلها ، نحو : يَبِينُ ويَقُومُ ، والأصل يَبْيِنُ ويَقْوُمُ — بكسر الياء ، وضم الواو — فنقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما — وهو الباء ، والقاف — وكذلك فى « أبِنْ »[2] .

فإن كان الساكنُ غيرَ صحيح لم تنقل الحركة ، نحو : بَايَعَ وبَيَّنَ وعَوَّقَ[3] .

* * *

(١) « لساكن » جار ومجرور متعلق بقوله « انقل » الآتى « صح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ساكن ، والجملة من صح وفاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لساكن « انقل » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعل « التحريك » مفعول به لا نقل « من ذى » جار ومجرور متعلق بانقل ، وذى مضاف و « لين » مضاف إليه « آت » نعت للين ، أو لذى لين ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « عين » حال من الضمير المستتر فى آت ، وعين مضاف و « فعل » مضاف إليه « كأبن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف .

(٢) أصل « أبن » أبين كأكرم ، نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها — وهو الباء الموحدة — فالتقى ساكنان : الياء التى نقلت حركتها ، والنون الساكنة للبناء ؛ فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين .

(٣) ومثال ذلك من يائى العين : زين ، ولين ، وطين ، وعين ، وتيم ، وخيم ، =

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ ، وَلاَ كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلاَمٍ عُلِّلاَ(١)

أى : إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفِعْلُ للتعجب ، أو مضاعفاً ، أو مُعْتَلَّ اللام ؛ فإن كان كذلك فلا نَقْلَ ، نحو : ما أَبْيَنَ الشىء وأَبْيِنْ بهِ ، وما أَقْوَمَهُ وأَقْوِمْ بِهِ ، ونحو : ابْيَضَّ واسْوَدَّ ، ونحو : أهْوَى .

* * *

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِى ذَا الْإِعْلاَلِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ(٢)

يعنى أنه يثبت للاسم الذى يُشْبِه الفعلَ المضارعَ — فى زيادته فقط ، أو فى وَزْنِه فقط — من الإعلال بالنقل ما يثبت للفعل .

= ومن واوى العين : شوق ، وكور ، وروع ، وحول ، وهون ، ورِوق ، وسوف ، ولون ، وكون ، وهوم ، وحوم ، ونظير هذا : تعاون ، وتماور ، وتقاولوا ، وتباين ، وتبايعوا .

(١) « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه « فعل » خبر يكن ، وفعل مضاف و « تعجب » مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة « كابيض » معطوف على خبر يكن « أو » عاطفة « أهوى » معطوف على ابيض « بلام » جار ومجرور متعلق بقوله : علل الآتى « عللا » علل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للإطلاق ، والجملة فى محل جر صفة لأهوى .

(٢) « ومثل » مبتدأ ، ومثل مضاف و « فعل » مضاف إليه « فى ذا » جار ومجرور متعلق بمثل ؛ لما فيه من معنى المماثلة « الإعلال » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له « اسم » خبر المبتدأ الذى هو قوله مثل ، وجملة « ضاهى مضارعا » فى محل رفع نعت لاسم ، وجملة « وفيه وسم » من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر فى محل نصب حال رابطها الواو .

فالذى أشْبَهَ المضارع فى زيادته فقط تِبِيعٌ ، وهو مثال تِحْلِىءٍ من البيع ، الأصْلُ تِبْيِعٌ — بكسر التاء وسكون الباء — فنقلت حركة الياء إلى الباء فصار تِبِيع .

والذى أشْبَهَ المضارع فى وزنه فقط مَقَامٌ ، والأصل مَقْوَمٌ ؛ فنقلت حركة الواو إلى القاف ، ثم قلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة .

فإن أشْبَهَه فى الزيادة والزِّنَة ؛ فإما أن يكون منقولا من فِعْلٍ ، أولا ، فإن كان منقولا منه أُعِلَّ كَيَزِيد ، وإلا صَحَّ كأَبْيَضَ وأَسْوَدَ .

* * *

ومِفْعَلٌ صُحِّحَ كالمِفْعَالِ وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ (١)

أَزِلْ لِذَا الإِعْلاَلِ، والتَّا الزَمْ عِوَضْ، وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ (٢)

---

(١) « ومفعل » مبتدأ « صحح » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعل ، والجملة من صحح ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « كالمفعال » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى « صحح » السابق « وألف » مفعول تقدم على عامله وهو قوله : « أزل » فى البيت الآتى ، وألف مضاف و « الإفعال » مضاف إليه « واستفعال » معطوف على الإفعال .

(٢) « أزل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لذا » جار ومجرور متعلق بأزل « الإعلال » بدل من ذا أو عطف بيان عليه أو نعت له « والتا » قصر للضرورة : مفعول مقدم لالزم « الزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « عوض » حال من التاء ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « وحذفها » الواو عاطفة ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف والضمير العائد إلى التاء مضاف إليه « بالنقل » جار ومجرور متعلق بقوله عرض الآتى ، ويروى بعد ذلك « نادراً » وهو حال من الضمير المستتر فى قوله : « عرض » الآتى ، ويروى مكانه « ربما » وهو مركب من رب الذى هو حرف تقليل ، وما الكافة « عرض » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذفها ، والجملة من عرض وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو حذف .

لما كان مِفْعَالٌ غيرَ مُشْبِهٍ للفعل استحقَّ التصحيحَ كَمِسْوَاكٍ ، وحُمِل أيضاً مِفْعَلٌ عليه ؛ لمشابهته له فى المعنى ، فصحح كما صحح مفعال كمِقْوَل ومِقْوَال (١) .

وأشار بقوله : « وألف الإفعال واستفعال أزل — إلى آخره » إلى أن المصدر إذا كان على وزن إفْعَالٍ أو اسْتِفْعَالٍ ، وكان معتلَّ العينِ ، فإن ألفه تحذف لالتقائها ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر ، وذلك نحو : إقَامَة واسْتِقامة ، وأصله إقْوَامٌ واسْتِقْوَامٌ ، فنقلت حركة العين إلى الفاء ، وقلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها ، فالتقى ألفان ، فحذفت الثانية منهما ، ثم عُوِّض منها تاء التأنيث ، فصار إقَامَةً واسْتِقَامَة ، وقد تحذف هذه التاء كقولهم : أجَابَ إجَابًا ، ومنه قولُه تعالى : (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)(٢) .

* * *

(١) اعلم أولا أن وزن المفعال أصل فى تصحيح ما عينه واو أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا فى الزيادة ولا فى الزنة ، ولأنه لو نقلت حركة الحرف المعتل فيه إلى الساكن الصحيح قبله لم يجز قلب الواو والياء ألفاً فيه ؛ لوجود ألف بعدهما .

ثم اعلم أن العلماء يختلفون فى مفعل — بغير ألف — فمنهم من يقول : حمل على مفعال؛ لأنه أشبهه فى اللفظ والمعنى ، أما مشابهته لفظاً فلأنه لا فرق بينهما لفظاً إلا بزيادة الألف وهى إشباع للفتحة ، وأما مشابهته معنى ؛ فإن كل واحد منهما يأتى اسم آلة كمخيط ومخياط ، ويأتى صيغة مبالغة كمقول ومقوال ، وهذا هو الذى ذكره الشارح . ومن العلماء من يقول : إن مفعلا هو نفس مفعال غاية ما فى الباب أن الألف حذفت منه .

(٢) وقد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما فى ألفاظ ، منها قولهم : أعول إعوالا ، وأغيمت السماء إغياماً ، واستحوذ عليه استحواذاً ، وأغيلت المرأة ولدها إغيالا ، واستغيل الصبى استغيالا ، وأسود الرجل إسواداً ، إذا ولد له السادة أو السود ، وذلك كله شاذ عن القياس عند النحاة .

وَمَا لِإِفْعَالٍ — مِنَ الْحَذْفِ ، وَمِنْ نَقْلٍ — فَمَفْعُولٌ بِهِ أيضاً قَمِنْ[(١)]
نَحْوُ مَبِيعٍ ومَصُونٍ ، وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ ، وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ[(٢)]

إذا بُنى مَفْعُول من الفعل المعتل العين — بالياء أو الواو — وجب فيه ما وجب فى إفعال واستفعال من النقل والحذف ؛ فتقول فى مفعول من باع وقال : « مَبِيعٌ ومَقُولٌ » والأصل مَبْيُوعٌ ومَقْوُولٌ ، فنقلت حركةُ العينِ إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان : العينُ ، وواو مفعول ، فحذفت واو مفعول ، فصار مَبِيع ومَقُول — وكان حَقُّ مبيع أن يقال فيه : مَبُوع[(٣)] ، لكن قلبوا الضمة كسرةً لتصح الياء ، وندر التصحيح فيما عينه واو ، قالوا : ثوب مَصْوُونٌ ،

---

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ أول « لإفعال » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « من الحذف » متعلق بما تعلق به ما قبله « ومن نقل » معطوف على قوله من الحذف « فمفعول » الفاء زائدة ، ومفعول : مبتدأ ثان « به » جار ومجرور متعلق بقوله قمن الآتى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « قمن » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٢) « نحو » خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و « مبيع » مضاف إليه « ومصون » معطوف على مبيع « وندر » الواو عاطفة ، وندر : فعل ماض « تصحيح » فاعل ندر وتصحيح مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الواو » مضاف إليه « وفى ذى » جار ومجرور متعلق بقوله : « اشتهر » الآتى ، وذى مضاف و « اليا » مضاف إليه « اشتهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على تصحيح .

(٣) لأنه بعد أن حذفت واو المفعول صارت الباء مضمومة وبعدها ياء ساكنة ، والأصل أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة قلبت واواً إن كان ما هى فيه مفرداً كما حصل فى موقن وموسر ، وأصلهما ميقن وميسر ، وفعلهما أيقن وأيسر . لكنهم لم يفعلوا ذلك هنا وقلبوا ضمة الباء كسرة لتسلم الياء ؛ ليظهر الفرق بين الواوى واليائى .

والقياس مَصُونٌ ، ولغة تميم تصحيحُ ما عينُه ياء ؛ فيقولون : مَبْيُوعٌ ، ومَخْيُوط ، ولهذا قال المصنف رحمهُ الله تعالى : « وندر تصحيح ذى الواو ، وفى ذى اليا اشتهر »[1] .

* *

(١) أصل مبيع مبيوع ، فنقلت ضمة الياء إلى الباء الساكنة قبلها ، فالتقى ساكنان : الياء ، والواو ، وإلى هنا يتفق سيبويه والأخفش ، ثم اختلفوا فى المحذوف من الساكنين أهو الياء التى هى عين الكلمة ، أم هو الواو الزائدة فى صيغة المفعول ؟ فقال سيبويه : حذفت واو مفعول ، وقال الأخفش : حذفت عين الكلمة ، فأما الأخفش فزعم أن واو مفعول دالة على اسم المفعول ، وما جىء به للدلالة على معنى لا يحذف ، وزعم أن المعهود حذف أول الساكنين لا ثانيهما .

والذى نرجحه هنا هو مذهب سيبويه ، ونستدل على ذلك بأنه لو كانت المحذوفة عين الكلمة لم يختلف الواوى واليائى ، لكننا رأيناهم يقولون فى الواوى مقول ومصون ومدوف ، وفى اليائى : مبيع ومعين ومعيب ، ودعوى أن واو مفعول قلبت ياء فى اليائى دعوى لا يقوم عليها دليل ، فوق أنها تنقض ما احتج به الأخفش من أن واو مفعول دالة على اسم المفعول .

والجواب عما ذكره الأخفش : أما قوله : « إن واو مفعول دالة على صيغة اسم المفعول فلا يجوز أن تحذف » فالجواب عنه من وجهين :

أولهما : أنا لا نسلم أن الواو هى الدالة على معنى اسم المفعول ، بدليل أن اسم المفعول من المزيد فيه مشتمل على الميم دون الواو ، وذلك نحو : مكرم ومستعان به .

وثانيهما : أنا إن سلمنا أن للواو مدخلا فى الدلالة على المعنى فلا نسلم أنه لا يجوز حذفها ؛ لأن محل ذلك أن لو لم يكن فى الصيغة ما يدل على المعنى غيرها ، فأما هنا فإن حذفت الواو بقيت الميم دالة على المعنى .

وأما قوله : « إن الذى يحذف هو أول الساكنين كما فى نحو : قل وبع وقاض ومعنى » فالجواب عنه أنا لا نسلم أن حذفا مطرد فى كل ساكنين يلتقيان ، بل هذا خاص بما إذا كان أول الساكنين معتلا ، وثانيهما صحيحا كما فى الأمثلة التى ذكرها ، فأما إذا كان الساكنان جميعاً معتلين — كما فى الذى نحن بصدده — فلا يلزم حذف الأول منهما .

وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا   وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا[1]

إذا بُنى مَفْعُول من فعلٍ معتلّ اللام ، فلا يخلو : إما أن يكون معتلا بالياء أو بالواو .

فإن كان معتلا بالياء وجب إعلاله بقلب واو مفعول ياء وإدغامها فى لام الكلمة ، نحو : مَرْمِىّ — والأصل — مَرْمُوىٌ ، فاجتمعت الواو والياء ، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء — وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لأنه قد تقدم ذكره .

وإن كان معتلا بالواو ، فالأجودُ التصحيحُ ، إن لم يكن الفعل على فَعِلَ ، نحو : « مَعْدُوّ » مِنْ عَدَا ، ولهذا قال المصنف : « من نحو عدا » ، ومنهم من يُعِلُّ ، فيقول : مَعْدِىّ[2] ، فإن كان الواوىّ على فَعِلَ ، فالصحيح الإعلال ؛ نحو : « مَرْضِىّ » مِنْ رَضِىَ ؛ قال الله تعالى : (ارْجِعِى إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً) ؛ والتصحيحُ قليلٌ ؛ نحو : مَرْضُوٌّ .

* * *

(١) « وصحح » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل « المفعول » مفعول به لصحح « من نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول ، ونحو مضاف و « عدا » قصد لفظه : مضاف إليه « وأعلل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « تتحر » فعل مضارع ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة لم تتحر فعل الشرط « الأجودا » مفعول به لتتحر ، والألف للإطلاق ، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه ، وتقدير الكلام : إن لم تتحر الأجود فأعلل .

(٢) ومن الإعلال قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِى مُلَيْكَةُ أَنَّنِى   أَنَا اللَّيْثُ : مَعْدِيًّا عَلَيْهِ ، وعَادِيَا

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ذِى الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنّ [(١)]

إذا بُنى اسمٌ على فعُولٍ ، فإن كان جمعاً ، وكانت لامه واواً — جاز فيه وجهان : التصحيحَ ، والإعلالُ ، نحو : عُصِىٌّ وَدُلِىٌّ ، فى جمع عَصاً وَدَلْو ، وَأُبُوٌّ ، وَنُجُوٌّ ، جمع أبٍ وَنَجْوٍ [(٢)] ، والإعلالُ أجودُ من التصحيح فى الجمع [(٣)] ، وإن

(١) «كذاك» كذا : جار ومجرور متعلق بقوله : «جاء» الآتى ، والكاف حرف خطاب «ذا» بمعنى صاحب : حال من الفعول ، وذا مضاف و «وجهين» مضاف إليه «جا» قصر للضرورة : فعل ماض «الفعول» فاعل جا «من ذى» جار ومجرور متعلق بجاء ، أو بمحذوف حال من الفعول ، وذى مضاف و «الواو» مضاف إليه «لام» حال من الواو ، ولام مضاف و «جمع» مضاف إليه «أو» عاطفة «فرد» معطوف على جمع «يعن» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فرد ، والجملة فى محل جر نعت لفرد ، ومعنى يعن يبدو ويظهر .

(٢) أما عصى فأصله الأصيل عصوو — بضم العين والصاد — فقلبت الواو المتطرفة ياء تخلصاً من ثقل اجتماع واوين فى آخر الكلمة مع ضمة قبلهما ، فصار عصوى ، ثم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء فصار عصى — بضمتين وياء مشددة — فقلبت ضمة الصاد كسرة لتناسب الياء ، ثم يجوز لك أن تقلب ضمة العين كسرة للتناسب ويجوز أن تبقيها ، وأما دلى فأصلها دلوو ، ثم دلوى ، ثم دلى ، وبيانه كما سبق ، وأما أبو فظاهر ، وأما نجو فيجوز أن يكون بالجيم على أنه جمع نجو ، وهو السحاب الذى أهراق ماءه ، ويجوز أن يكون بالحاء المهملة على أنه جمع نحو ، بمعنى الجهة ، وقد حكى سيبويه : إنكم لتظيرون فى نحو كثيرة ، ومعناه إنكم لتسيرون فى أنحاء وجهات كثيرة مختلفة .

(٣) ظاهر عبارة الناظم التسوية بين الجمع والمفرد فى جواز الوجهين فى كل منهما ولهذا بادر الشارح ببيان الفرق بين المفرد والجمع ، وقد قال ابن مالك نفسه فى كتابه الكافية الشافية الذى اختصر منه الألفية :

وَرَجِّحِ الإعْلاَلَ فى الْجَمْعِ ، وَفى مُفْرَدٍ التَّصْحِيحُ أَوْلَى مَا قُفِى =

كان مفرداً جاز فيه وجهان : الإعْلاَل ، والتصحيح ، والتصحيحُ أجْوَدُ ، نحو : علا عُلُوًّا ، وَعتَا عُتُوًّا ، ويَقِلُّ الإعلالُ نحو : « قَسَاقِسِيًّا » — أى قسوه .

* * *

وَشَاعَ نَحْوُ نُـــيَّمٍ فى نُوَّمِ وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُـــذُوذُهُ نُمِى(١)

إذا كان فُعَّـل جمعاً لمـا عينُه واوٌ جاز تصحيحهُ وإعلاله ، إن لم يكن قبل لامهِ ألف ، كقولك فى جمع صائم : صُوَّمٌ وَصُيَّمٌ ، وفى جمع نائم : نُوَّم ، وَنُيَّم .

فإن كان قبل اللام ألفٌ وجب التصحيح ، والإعلالُ شاذ ، نحو : « صُوَّام » ، و « نُوَّام » ومن الإعلال قولُه :

٣٥٩ — * فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ كَلاَمُهَا *

* * *

= هذا ، ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين فى فعول ، وشرطه ألا يكون فعله من باب قوى ، فإن كان الفعل من باب قوى وجب فيه الإعلال .

(١) « وشاع » فعل ماض « نحو » فاعل شاع ، ونحو مضاف و « نيم » مضاف إليه « فى نوم » جار ومجرور متعلق بشاع ، أو بمحذوف حال من نيم « ونحو » مبتدأ أول ، ونحو مضاف و « نيام » مضاف إليه « شذوذه » شذوذ : مبتدأ ثان ، وشذوذ مضاف والهاء مضاف إليه « نمى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شذوذه ، والجملة من نمى ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

٣٥٩ — هذا عجز بيت لأبى الغمر الكلابى ، وصدره قوله :

* ألا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ بِنْـتُ مُنْذِرٍ *

اللغة : « طرقتنا » جاءتنا ليلا « أرق » أسهد ، وأطار النوم عن الأجفان « النيام » جمع نائم ، وستعرف ما فيه ، والمعنى أوضح من أن يشار إليه .
=

فَصْـــلٌ

ذُو اللِّينِ فَاتَا فِى افْتِعَالٍ أُبْدِلاَ وَشَذَّ فِى ذِى الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلاَ(١)

إذا بنى افتعالٌ وفروعهُ من كلمة فاؤها حرفُ لينٍ — وجب إبدال حرف اللين تاء ، نحو : اتِّصال ، وَاتَّصَلَ ، وَمُتَّصِلٍ — والأصل فيه : أُوْتِصَال ، وأوتَصَلَ ، ومُوتَصِلٌ(٢) ، فإن كان حرفُ اللين بدلا من همزة لم يجز إبداله تاء ؛

= الإعراب : « ألا » أداة تنبيه « طرقتنا » طرق : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، ونا : مفعول به لطرق « مية » فاعل طرق « ابنة » نعت لمية ، وابنة مضاف و « منذر » مضاف إليه « فما » الفاء عاطفة ، وما : نافية « أرق » فعل ماض « النيام » مفعول به لأرق « إلا » أداة استثناء ملغاة « كلامها » كلام : فاعل أرق ، وكلام مضاف وها : مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « النيام » فى جمع نائم ، حيث أعل بقلب الواو ياء ، وكان قياسه « النوام » بالتصحيح ، وهو الأكثر استعمالا فى كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَلاَ أَيُّهَا النُّوَّامُ وَيْحَكُم هُبُّوا أُسَائِلُكُمْ هَلْ يَقْتُلُ الرَّجُلَ الْحُبُّ

(١) « ذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « اللين » مضاف إليه « فا » قصر للضرورة : حال من الضمير المستتر فى قوله : « أبدلا » الآتى « تا » قصر للضرورة أيضاً : مفعول ثان لأبدل « فى افتعال » جار ومجرور متعلق بأبدل ، أو بمحذوف نعت لتا « أبدلا » أبدل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو اللين الواقع مبتدأ ، وهو المفعول الأول ، وقد تقدم المفعول الثانى ، والجملة من أبدل ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « وشذ » فعل ماض « فى ذى » جار ومجرور متعلق بشذ ، وذى مضاف و « الهمز » مضاف إليه « نحو » فاعل شذ ، ونحو مضاف و « ائتكلا » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) قد مثل الشارح لما كان حرف اللين فيه واواً ، فأما مثال اليائى فقولك من يسر : اتسر يتسر اتساراً فهو متسر ، وههنا أمران : الأول : أن سبب قلب الواو =

فتقول فى افتعل من الأكل : ائْتَكَلَ ، ثم تبدل الهمزة ياء ، فتقول : ايتكل ، ولا يجوز إبدال الياء تاء ، وشذ قولهم « اتَّزَرَ » بإبدال الياء تاء[1] .

* * *

طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إثْرَ مُطْبِقِ فى ادَّان وَازْدَدْ وادَّكِرْ دَالاً بَقِى[2]

= والياء تاء فى هذا الموضع يرجع إلى أمرين ، أولهما : الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما وتنافى صفتيهما ؛ لأن حرف اللين مجهور والتاء مهموسة ، وثانيهما أنه لو لم يقلب حرف اللين تاء لتلاعبت به حركات الفاء ، فكان يكون ياء إذا انكسرت الفاء نحو ايتصل وايتسر لسكون حرف اللين مع انكسار ما قبله ، ويكون ألفاً إذا انفتحت الفاء نحو : ياتصل وياتسر ، وواواً إذا انضمت الفاء نحو : موتصل وموتسر ، فلما خشوا ذلك قلبوه تاء ؛ ليكون حرفا جلداً يقوى على حركات فاء الكلمة فلا يتغير بتغير حركتها ، وإنما اختصوه بالقلب إلى التاء ليسهل بعد القلب إدغام التاء فى التاء التالية ليزول عسر النطق ، والأمر الثانى : أن قلب حرف اللين تاء فى هذا الموضع هو اللغة الفصحى ، ومن أهل الحجاز من يبقيه ويتركه تتلاعب حركة الفاء به ، فيقول : ايتصل ياتصل ايتصالا فهو موتصل ، وايتسر ياتسر ايتساراً فهو موسر ، ومنهم من يهمزه فيقول : ائتسر يأتسر ائتساراً فهو مؤتسر ، وأتصل يأتصل ائتصالا فهو مؤتصل ، وهذه لغة غريبة

(١) يروى المحدثون من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها أنها قالت عن النبي صلى الله عليه وسلم « وكان يأمرنى أن أتزر » بفتح الهمزة وتشديد التاء من الإزار — على أنه قد قلبت الهمزة ياء ثم تاء ثم أدغمت التاء فى التاء ، ونص النحاة على أن هذا خطأ ، وأن صواب الرواية « أن آتزر » بهمزة ممدودة ثم تاء مخففة .

(٢) « طا » قصر للضرورة : مفعول ثان تقدم على عامله وعلى المفعول الأول « تا » قصر للضرورة أيضاً : مفعول أول لرد ، وتاء مضاف و « افتعال » مضاف إليه « رد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إثر » ظرف متعلق بقوله رد ، وإثر مضاف و « مطبق » مضاف إليه « فى ادان » جار ومجرور متعلق بقوله : بقى =

إذا وقعت تاء افتعال بعد حرف من حروف الإطباق — وهى : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء — وجَبَ إبدالُه طاء ، كقولك : اصْطَبَرَ ، واضْطَجَعَ ، واطَّعَنُوا ، واظْطَلَمُوا .

والأصل : اصْتَبَرَ ، واضْتَجَعَ ، واطْتَعَنوا ، واظْتَلَموا ؛ فأبدل من تاء الافتعال طاء .

وإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاى والذال قلبت دالا ، نحو : ادَّانَ ، وازْدَدْ ، وادَّكِرْ .

والأصلُ : ادْتَانَ ، وازْتَدْ ، واذْتَكِرْ ، فاستثقلت التاء بعد هذه الحروف ، فأبدلت دالا ، وأدغمت الدالُ فى الدال .

* * *

فَصْــــلٌ

فَا أمْرٍ أوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ احْذِفْ ، وَفى كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ(١)

= « وازدد ، وادكر » معطوفان على ادان « دالا » حال من الضمير المستتر فى بقى الآتى « بقى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تاء الافتعال .

(١) « فا » قصر للضرورة : مفعول مقدم لاحذف ، وفا مضاف و « أمر » مضاف إليه « أو » عاطفة « مضارع » معطوف على أمر « من » حرف جر « كوعد » الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح فى محل جر بمن ، والكاف الاسمية مضاف ، ووعد — قصد لفظه — مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من « أمر » وما عطف عليه « وفى كعدة » الواو عاطفة ، والجار والمجرور متعلق بقوله : « اطرد » الآتى ، والكاف الاسمية مضاف وعدة : مضاف إليه ، على نحو ما علمت « ذاك » اسم الإشارة : مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « اطرد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من اطرد وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

وَحَـذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فى
مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَىْ مُتَّصِفِ[1]

إذا كان الفعلُ الماضى معتلَّ الفاء كوَعَدَ[2] — وجب حذفُ الفاء : فى الأمر ، والمضارع ، والمصدر إذا كان بالتاء ، وذلك نحو : عِدْ ، وَيَعِدُ ، وعِدَةٍ ؛ فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجز حذف الفاء ، كوَعْدٍ .

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية فى الماضى مع المضارع ، واسمِ الفاعِلِ ، واسم المفعول ، نحو قولك فى أَكْرَمَ : يُكْرِمُ ، والأصل يُؤَكْرِمُ ، ونحو :

---

(١) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « همز » مضاف إليه ، وهمز مضاف و « أفعل » مضاف إليه « استمر » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف الهمز ، والجملة من استمر وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « فى مضارع » جار ومجرور متعلق باستمر « وبنيتى » معطوف على مضارع ، وبنيتى مضاف و « متصف » مضاف إليه ، والمراد ببنيتى متصف بناء اسم الفاعل وبناء اسم المفعول .

(٢) هذا خاص بواوى الفاء من المثال ، دون يائى الفاء . وههنا أمران ، الأول : أن الأصل فى هذا الحذف هو الفعل المضارع المبدوء بياء المضارعة نحو : يعد ويصف ويجب ويثب . وحمل على هذه الصيغة بقية المضارع نحو : أعد ، ونعد ، وتعد ، والأمر ، نحو : عد وصف ، والمصدر نحو : عدة وصفة . والأمر الثانى : أن علة الحذف فى المضارع المبدوء بياء المضارعة هو التخلص من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة . وذلك لأن الياء فى طبيعتها عدو الواو ، والفتحة التى عليها لا تخفف من شأن هذه العداوة لأنها تقرب من الياء كما تقرب من الواو ، والكسرة أيضاً فى طبيعتها عدو للواو ، وآية ما ذكرنا من أن الياء بهذه المنزلة من الواو أنك ترى أن الياء إذا كانت مضمومة لم تحذف الواو نحو : يوجب ويوعد ويورث ، وذلك لأن الضمة هونت من أمر الياء وأضعفته بسبب كونها مجانسة للواو ، وآية ما ذكرناه من أمر الكسرة أنك ترى نحو : يوجل ويوحل — بفتح ما بعد الواو — لم تحذف منهما الواو ، فدل مجموع هذا على أن سر الحذف هو وقوع الواو بين هاتين المعدوتين ، بحيث لو كان الموجود إحدى المعدوتين لم تسقط الواو .

مُكْرِم ، ومُكْرَم ، والأصْلُ مُؤَكْرِم ومُؤَكْرَم ؛ فحذفت الهمزة فى اسم الفاعل واسم المفعول .

* * *

ظِلْتُ وَظَلْتُ فى ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ
وَقِرْنَ فى اقْرِرْنَ ، وَقَرْنَ نُقِلاَ(١)

إذا أسند الفعلُ الماضى ، المكسورُ العينِ ، إلى تاء الضمير أو نونه — جاز فيه ثلاثَةُ أوْجُهٍ :

أحدها : إتمامه ، نحو : ظَلِلْتُ أفْعَلُ كذا ، إذا عملته بالنهار .

والثانى : حَذْفُ لاَمِهِ ، ونَقْلُ حركة العين إلى الفاء ، نحو : ظِلْتُ .

والثالث : حَذْفُ لامِهِ ، وإبقاء فائه على حركتها ، نحو : ظَلْتُ .

وأشار بقوله : « وقِرْنَ فى اقْرِرْنَ » إلى أن الفعل المضارعَ ، المضاعَفَ ، الذى على وزن يَفْعِلْنَ ، إذا اتَّصل بنون الإناث — جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نَقْل حركتها إلى الفاء ، وكذا الأمر منه ، وذلك نحو قولك فى يَقْرِرْنَ : « يَقِرْنَ » ، وفى اقْرِرْنَ : « قِرْنَ » .

---

(١) «ظلت» بكسر الظاء ، قصد لفظه : مبتدأ «وظلت» بفتح الظاء ، قصد لفظه أيضاً : معطوف عليه « فى ظللت » قصد لفظه ، جار ومجرور متعلق بقوله : « استعملا » الآتى « استعملا » استعمل : فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه « وقرن » بكسر القاف ، قصد لفظه : مبتدأ « فى اقررن » قصد لفظه أيضاً : جار ومجرور متعلق بقوله : نقلا الآتى « وقرن » بفتح القاف ، قصد لفظه أيضاً : معطوف على قرن الواقع مبتدأ « نقلا » نقل : فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

وأشار بقوله : « وقَرْنَ نُقِلاَ » إلى قراءة نافع وعاصم : (وَقَرْنَ فى بيُوتِكُنَّ) — بفتح القاف — وأصله اُقْرَرْنَ ، من قولهم : قَرّ بالمكان يَقَرّ ، بمعنى يَقِرّ ، حكاه ابن القَطّاع ، ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركة — وهو نادر ؛ لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين(١) .

* * *

(١) ههنا أمران نحب أن ننبهك إليهما .

الأول : أنه لا خلاف بين أحد من النحاة فى أن حذف العين من أمر المضعف الثلاثى المفتوح العين بعد نقل فتحها إلى الفاء نادر لم يطرد ، وأنه يقتصر فيه على ما سمع منه ، نحو قراءة نافع عن عاصم فى قوله تعالى : (وقرن فى بيوتكن) وأما حذف العين من مضارع المضعف الثلاثى المكسور العين وأمره بعد نقل حركتها إلى الفاء فاختلفوا فيه : أمطرد هو أم غير مطرد ؟ فظاهر كلام الناظم الذى جاراه الشارح عليه أنه مطرد ، وهذا ما نص عليه صراحة فى شرح الكافية ويؤخذ من ظاهر عبارته فى التسهيل ، وهذا هو الذى ذهب إلى الشلوبين من النحاة ، ونص العلماء على أنه لغة سليم ، وذهب ابن عصفور إلى عدم اطراده وإلى عدم اطراد الحذف فى ماضى المضعف الثلاثى المكسور العين ، وذهب سيبويه إلى أنه شاذ ، ولم يسمع إلا فى كلمتين من الثلاثى المجرد ، وهما ظلت ومست وكلمة من المزيد فيه وهى احست .

والأمر الثانى : أن تخريج قراءة نافع على أن (وقرن فى بيوتكن) من المضعف أحد وجهين ، والثانى أنه من الأجوف ، والأصل قاريقار — على مثال خاف يخاف — وعلى هذا التخريج لا يكون هذا اللفظ جاريا على النادر القليل عند جماعة النحاة .

الإِدْغَامُ

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِى كِلْمَةٍ أَدْغِمْ لا كَمِثْلِ صُفَفِ(١)
وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ وَلاَ كَجُسَّسٍ وَلاَ كَاخْصُصَ أَبِى(٢)
وَلا كَهَيْلَلَ ، وَشَذَّ فِى أَلِلْ وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ(٣)

إذا تحرك المثلان فى كلمة أدغم أوَّلُهمَا فى ثانيهما ، إن لم يَتَصَدَّرا ، ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فُعَلٍ ، أو على وزن فُعُلٍ ، أو فِعَلٍ ، أو فَعَلٍ ، ولم يتصل أولُ المثلين بمُدْغَم ، ولم تكن حركة الثانى منهما عارضة ، ولا ما هما فيه مُلْحَقًا بغيره .

---

(١) « أول » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « أدغم » الآتى — وأول مضاف و « مثلين » مضاف إليه « محركين » نعت لمثلين « فى كلمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف : إما حال من مثلين لكونه قد تخصص بالوصف ، وإما نعت ثان له « أدغم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا » حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف . والتقدير : أول مثلين محركين أدغم فى أوزان مخصوصة لا كمثل — إلخ « كمثل » الكاف زائدة ، ومثل : معطوف على المحذوف الذى قدرناه ، ويجوز أن تكون « لا » ناهية ، فيكون المجزوم بها محذوفا تقديره لا تدغم ، ويكون « مثل » مفعولا لذلك المحذوف ، وهذا الثانى ضعيف ؛ لأن حذف المجزوم بلا الناهية ضرورة ، ومثل مضاف و « صفف » مضاف إليه .

(٢) « وذلل » معطوف على « صفف » فى البيت السابق « وكلل ، ولبب » معطوفان على صفف أيضا « ولا كجسس » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى ، كجسس : معطوف على كمثل صفف « ولا كاخصص ابى » مثله .

(٣) « ولا كهيلل » معطوف على ماقبله على نحو ما سبق « وشذ » فعل ماض « فى ألل » جار ومجرور متعلق بشذ « ونحوه » معطوف على ألل « فك » فاعل شذ « بنقل » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لفك « فقبل » الفاء عاطفة ، قبل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فك .

فإن تَصَدَّرَا فلا إدغام كَدَدَنٍ ، وكذا إن وُجِدَ واحدٌ مما سبق ذكره ؛ فالأول كصُفَفٍ ودُرَرٍ ، والثانى : كذُلُلٍ[١] وجُدُد ، والثالث : كـكِلَلٍ ولِمَمٍ[٢] ، والرابع : كَطَلَلٍ وَلَبَبٍ[٣] ، والخامس : كجُسَسٍ — جمع جاسّ — والسادس : كاخْصُصَ أُبى ، [وأصله اخْصُصْ أُبى] فنقلتْ حركَةُ الهمزة إلى الصاد ، وحذفت الهمزةُ ، والسابع : كَهَيْلَلَ — أى أكْثَرَ من قول لاَ إلهَ إلاّ الله — ونحوه : قَرْدَدٌ ، وَمَهْدَدٌ .

فإن لم يكن شىء من ذلك وجب الإدغام ، نحو : رَدَّ ، وَضَنَّ — أى : بَخِلَ — وَلَبّ[٤] ، والأصل : رَدَدَ ، وَضَنِنَ ، وَلَبُبَ .

وأشار بقوله : « وشذ فى أَلِلَ ونحوه فَكٌّ بنقل فقبل » إلى أنه قد جاء الفك فى ألفاظ قياسُها وُجُوبُ الإدغام ؛ فجعل شاذاً يُحفَظُ ولا يُقَاس عليه ، نحو : «أَلِلَ السقاء» إذا تغيَّرَتْ رائحتُه ، و « لَحِحَتْ عَيْنُه » إذا التصقَتْ بالرَّمَصِ[٥] .

* * *

---

(١) ذلل — بضمتين — جمع ذلول ، وهو البعير الذى سهل قياده ، وجدد — بضمتين أيضاً — جمع جديد ، وهو ضد القديم .

(٢) الكلل : جمع كلة — بكسر الكاف فيهما — وهى الستر ، واللمم : جمع لمة — بكسر اللام فيهما — وهى الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن .

(٣) الطلل : ماشخص وارتفع من آثار الديار ، واللبب : موضع القلادة من الصدر.

(٤) لبب — على وزان كرم — أى صار لبيباً ، واللبيب : التام العقل .

(٥) الرمص — بفتح الراء والميم جميعاً — هو الوسخ الذى يجتمع فى موق العين إذا كان جامداً ، فإن كان سائلا فهو الغمص ، وقد بقى مما سمع فيه الفك ولم يذكره الشارح قولهم : دبب الإنسان — من باب ضرب أو فرح — إذا نبت الشعر فى جبهته . وقولهم : صكك الفرس — من باب دخل — إذا اصطك عرقوباه ، وقولهم : ضببت الأرض =

وَحَيِيَ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ(١)

أشار فى هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفَكُّ .

وفهم منه : أن ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام .

والمراد بِحَيِيَ : ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تحريكهما ، نحو : حَيِيَ وعَيِيَ ؛ فيجوز الإدغام ، نحو : حَيَّ وعَيَّ(٢) ؛ فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يَجُزْ الإدغام اتفاقاً نحو : لَنْ يُحْيِيَ(٣) .

= من باب فرح — إذا كثر فيها الضب ، وهو الحيوان المعروف ، وقولهم : قطط الشعر — من باب فرح — إذا اشتدت جعودته ، وقولهم : مششت الدابة — من باب فرح — إذا برز فى ساقها أو ذراعها شىء دون صلابة العظم ، وقولهم : عززت الناقة — من باب كرم — إذا ضاق مجرى لبنها .

هذا ، وقد قال قعنب بن أم صاحب :

* أَنِّى أَجُودُ لأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا *

فهذا شاذ قياساً واستعمالا ، أما شذوذه قياساً فظاهر . وأما شذوذه استعمالا فلأن « ضننوا » ليس أحد الألفاظ التى ذكرنا أنهم استعملوها فى غير ضرورة مفكوكة .

(١) «وحيي» قصد لفظه : مفعول تقدم على عامله وهو قوله افكك الآتى «افكك» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وادغم» فعل أمر معطوف على افكك ، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل ، وله مفعول محذوف مماثل للمفعول المذكور لافكك «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الفك والإدغام المدلول عليهما بالفعلين ، ودون مضاف و «حذر» مضاف إليه «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نحو» مبتدأ مؤخر ، ونحو مضاف و «تتجلى» قصد لفظه : مضاف إليه «واستتر» معطوف على تتجلى ، وقد قصد لفظه أيضاً .

(٢) ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَهْ

(٣) يحيي : هو مضارع أحيا ، على وزان أعطى ، ومنه قوله تعالى : (أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى) .

وأشار بقوله : « كذاكَ نحو : تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ » إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين مثل : « تَتَجَلَّى » يجوز فيه الفك والإدغام ؛ فمن فَكَّ — وهو القياسُ — نَظَر إلى أن المثلين مُصَدَّرَانِ ، وَمَنْ أدغم أراد التخفيف ، فيقول : اُتَّجَلَّى ؛ فيدغم أَحَدَ المثلين فى الآخر فتسكن إحدى التاءين ؛ فيؤتى بهمزة الوصل تَوَصُّلاً للنطق بالساكن .

وكذلك قياسُ تاء « اسْتَتَرْ » الفَكُّ ؛ لسكون ما قبل المثلين ، ويجوز الإدغام فيه بَعْدَ نقلِ حركة أول المثلين إلى الساكن ، نحو : سَتَّرَ يَسَتِّرُ سِتَّاراً[1] .

* * *

وَمَا بِتَاءَيْنِ ٱبْتُدِى، قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ[2]

---

(١) أما استر فأصله استتر على وزان اجتمع ، فنقلت حركة التاء الأولى إلى السين الساكنة قبلها فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت ، وأدغمت التاء فى التاء ، فصار ستّر بفتح السين وتشديد التاء مفتوحة ، وأما يستر فأصله يستتر على مثال يجتمع ، فنقلت فتحة التاء الأولى إلى السين ، ثم أدغمت التاء فى التاء فصار يستر ، بفتح ياء المضارعة وفتح السين وتشديد التاء مكسورة ، وأما ستاراً فأصله استتار على مثال اجتماع ، فنقلت كسرة التاء الأولى إلى السين ، فاستغنى عن همزة الوصل ، وأدغمت التاء فى التاء ، فصار ستاراً ، بكسر السين وتشديد التاء مفتوحة .

فإن قلت : فهذا الفعل الماضى يلتبس بالماضى من الثلاثى المضعف العين نحو : عظم إذا قلت : ستر فلان فلاناً .

فالجواب : أن لفظ الماضى يشبه ذلك الماضى الذى ذكرته ، ولكن المضارعين مختلفان ؛ فأنت تقول فى المضارع «يستر» فتضم حرف المضارعة إن كان من مضعف العين وتفتح حرف المضارعة إن كان ماضيه استتر ، وكذلك المصدران مختلفان،فمصدر هذا الفعل ستار ومصدر ذاك تستير .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « بتاءين » جار ومجرور متعلق بابتدى « ابتدى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود =

يقال فى تتعلم وتتنزل وتتبين ونحوها : « تَعَلَّمُ ، وَتَنَزَّلُ ، وَتَبَيَّنُ » بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى ، وهو كثير جـداً ، ومنه قوله تعالى : (تَنَزَّلُ الْمَلاَئِـكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا) .

* * *

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ[1]

نَحْوُ : حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ ، وَفِي ... جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي[2]

= إلى لاسم الموصول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « قد » حرف تقليل « يقتصر » فعل ماض مبنى للمجهول « فيه » جار ومجرور متعلق بيقتصر إما على أنه نائب فاعل له ، أولا ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة — على الحالين — فى محل رفع خبر المبتدأ « على تا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بيقتصر « كتبين » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، تبين : فعل مضارع « العبر » فاعل تبين .

(١) « وفك » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حيث » ظرف مكان متعلق بفك « مدغم » مبتدأ ، وسوغ الابتداء به — مع أنه نكرة — عمله فيما بعده « فيه » جار ومجرور متعلق بمدغم على أنه نائب فاعل له لكونه اسم مفعول « سكن » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مدغم الواقع مبتدأ ، والجملة من سكن وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة حيث إليها « لكونه » الجار والمجرور متعلق بفك ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة السكون الناقص إلى اسمه « بمضمر » جار ومجرور متعلق باقترن الآتى ، ومضمر مضاف و « الرفع » مضاف إليه « اقترن » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب خبر الكون الناقص .

(٢) « نحو » خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و « حللت ما حللته » قصد لفظه : مضاف إليه ، أو يجعل « نحو » مضافاً إلى قول محذوف ، وهذا الكلام مقول ذلك القول ، وعليه فإعرابه تفصيلا غير خفى عليك لتكرره مراراً « وفى جزم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وشبه » معطوف على جزم ، وشبه مضاف و « الجزم » مضاف إليه « تخيير » مبتدأ مؤخر « قفى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخيير ، والجملة فى محل رفع نعت لتخيير .

إذا اتصل بالفعل المُدْغَمِ عَيْنُه في لامه ضميرُ رَفْعٍ سَكَنَ آخِرُهُ ؛ فيجب حينئذٍ الفَكُّ ، نحو : حَلَلْتُ ، وحَلَلْنَا ، والهندات حَلَلْنَ ؛ فإذا دخل عليه جازم جاز الفَكُّ ، نحو : لم يَحْلُلْ ، ومنه قوله تعالى : (وَمَنْ يَحْلُلْ عَلَيْهِ غَضَبِي) وقوله : (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) والفَكُّ لُغَةُ أهل الحجاز ، وجاز الإدغام ، نحو : « لم يَحُلَّ » ، ومنه قوله تعالى : (وَمَنْ يُشَاقِّ اللهَ وَرَسُولَهُ — في سورة الحشر) وهي لغة تميم ، والمراد بشبه الجزم سكون الآخر في الأمر ، نحو : احْلُلْ ، وإن شئت قلت : حُلَّ ؛ لأن حكم الأمر كحكم [المضارع] المجزوم .

* * *

وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلُمّ[1]

ولما ذكر أن فعلَ الأمْرِ يجوز فيه وجهان — نحو : احْلُلْ ، وحُلَّ — استثنى من ذلك شيئين :

أحدهما : أَفْعِلْ في التعجب ؛ فإنه يجب فَكُّهُ ، نحو : أَحْبِبْ بِزَيْدٍ ، وأَشْدِدْ ببياض وجهه .

الثاني : هَلُمَّ ؛ فإنهم التزموا إدغامه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

---

(١) « وفك » مبتدأ ، وفك مضاف و « أفعل » مضاف إليه « في التعجب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أفعل « التزم » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فك الواقع مبتدأ ، والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « والتزم » فعل ماض مبني للمجهول « الإدغام » نائب فاعل لالتزم « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « في هلم » جار ومجرور متعلق بالتزم .

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ   نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ(١)

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاَصَهْ   كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ(٢)

فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى   مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ(٣)

وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ   وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ(٤)

---

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ « بجمعه » الجار والمجرور متعلق بعنيت الآتى، وجمع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله ، وجملة « عنيت » لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة « قد كمل » من الفعل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ فى محل رفع خبر المبتدأ « نظما » حال من الهاء فى بجمعه بتأويل المنظوم « على جل » جار ومجرور متعلق باشتمل ، وجل مضاف ، و « المهمات » مضاف إليه ، وجملة « اشتمل » من الفعل وفاعله المستتر فيه فى محل نصب نعت لقوله نظما .

(٢) « أحصى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه « من الكافية » جار ومجرور متعلق بأحصى « الخلاصة » مفعول به لأحصى « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية ، وجملة « اقتضى » صلة ما « غنى » مفعول به لاقتضى « بلا خصاصة » جار ومجرور متعلق بغنى ، أو بمحذوف صفة له .

(٣) « فأحمد » الفاء للسببية ، أحمد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الله » منصوب على التعظيم « مصليا » حال من فاعل أحمد « على محمد » جار ومجرور متعلق بقوله مصليا « خير » نعت لمحمد ، وخير مضاف و « نبي » مضاف إليه ، وجملة « أرسلا » من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبي فى محل جر نعت لنبي .

(٤) « وآله » معطوف على محمد « الغر » نعت للآل « الكرام ، البررة » نعتان للآل أيضاً « وصحبه » معطوف على آله « المنتخبين ، الخيرة » نعتان للصحب .

والحمد لله رب العالمين أولا وآخراً ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه .

خاتمـــة

قال أبو رجاء محمد محيي الدين عبد الحميد ، عفا الله عنـــه ، وغفر له ولوالديه والمسلمين :

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، وبمحض إحسانه وتيسيره تكمل الحسنات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه الذين بِهُدَاهُمْ نهتدى ، وعلى ضوء حُجَّتهم نعير الطريق إلى الفوز برضوان الله تعالى ومحبته .

وبعد ؛ فقد كمل — بتوفيق الله وحُسْن تأييده — ما وقفنا الله له من تحقيق مباحث وشرح شواهد شرح الخلاصة الألفية ، لقاضى القضاة بهاء الدين ابن عَقِيل ، شرحاً مُوجَزاً على قدر ما يحتاج إليـــه المبتدئون ، وقد كان مَجَالُ القول ذا سَعَةٍ لو أننا أردنا أن نَتَعَرَّض للأقوال ومناقشتها ، وتفصيل ما أجمل المؤلف منها ، وإيضاح ما أشار إليه من أدِلّتها ، ولـكننا اجتزأنا من ذلك كله باللبَابِ ومالا بد من معرفته ، مع إعراب أبيات الألفية إعراباً مبسوطاً ، سَهْلَ العبارة ؛ لئلا يكون لمتناول الـكتاب من بعد هذا كله حاجة إلى أن يصطحب مع هذه النُّسْخَة كتاباً آخر من الـكتب التى لهـا ارتباط بالمتن أو شرحه — وقد تم ذلك كله فى منتصف ليلة التاسع من شهر رمضان المعظم من سنة خمسين وثلثمائة وألف من هجرة أشرف الخلق صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم . والله المسئول أن ينفع بعملى هـذا ، وأن يجعله خالصاً لوجهه ، وأن يجنبنى الغُرُورَ ، ويحول بينى وبين العُجْبِ والزَّلَلِ ، آمين .

* * *

وكان من توفيق الله تعالى أن أقبل الناسُ على قراءة هذه النسخة ، حتى نَفِدَتْ طبعتها الأولى في وقت قريب ، فلما كثر الرجاء لإعادة طبعه أعملت في تعليقاتى يَدَ الإصلاح ؛ فزدت زياداتٍ هامةً ، وَتَدَارَكْت ما فَرَطَ مِنِّى في الطبعة السابقة ، وأكثرت من وُجُوهِ التحسين ؛ لأكافىء بهذا الصنيع أولئك الذين رأوا في عملى هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به ، ثم كان من جميل الصدفة أنى فرغت من مراجعة الكتاب قبل منتصف لَيْلَةِ الثلاثاء الرابع عشر من شهر رمضان المعظم من سنة أربع وخمسين وثلثمائة وألف من هجرة الرسول الأكرم ، صلى الله عليه وسلم .

والله تعالى المسئول أن يُوَفِّقِنى إلى ما يحبه ويرضاه ، آمين .

* * *

وها هى ذى الطبعة الخامِسَةَ عَشْرَةَ أقدمها إلى الذين ألَحُّوا عَلَىَّ فى إعادة طبع الكتاب فى وَقْتٍ نَدَرَ فيه الورق الجيد ، واستعصى شراؤه على الناس بأضعاف ثمنه ، وقد أَبَيْتُ إلا أن أزِيدَ فى شرحى زياداتٍ ذات بال ، وتحقيقاتٍ قلما يعثر عليها القارىء إلا بعد الجهد ، وقد تضاعَفَ بها حَجْم الكتاب ، فلا غَرْوَ إن أعلنت أنه « قد تلَاَقت فى هذا الكتاب كُتُبٌ ؛ فأغنى عنها جميعاً ، فى حين أنه لا يُغْنِى عنه شىء منها » .

رَبِّ وفقنى إلى الخير ، إنه لا يوفِّقُ إلى الخير سواك !

كتبه

محمد محيى الدين عبد الحميد

تكملة فى تصريف الأفعال

حررها

محمد محيى الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رَبِّ العالمين ، وَصَلاَتُه وَسَلاَمُه على ختــام المرسلين وإمام الْمُتَّقِينَ ، وعلى آله وصحبه والتابعين ، ولا عُدْوَان إلا على الظالمين .

أما بعد ؛ فهذه خلاصــة مُوجَزَة فيما أغفله صاحب الخلاصــة (الألفية) أو أَجْمَلَ القولَ فيه إجمالا من تصريف الأفعال ، عَمِلْتُهَا لقارِئِى شرح بهاء الدين ابن عقيل ، حين حَقَّقْتُ مباحثه ، وشرحْتُ شواهده ، وتركتُ تفصيلَ القَوْلِ والإسهابَ فيــه لكتابى (دروس التصريف) الذى صنفتــه لطلاب كلية اللغة العربيــة فى الجامع الأزهر ؛ فقد أودعته أكثر ما تفرق فى كتب الفن بأسلوبٍ بديعٍ ، ونظامٍ أنيقٍ ، وتحقيق بارع . ومن الله أَسْتَمِدُّ الْمَعُونَةَ ، وهو حسبى ، وبه أعتصم ؟

الباب الأول

في المجرد والمزيد فيه من الأفعال

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

في أوزانهما

ينقسم الفعل إلى : مجرد ، ومزيد فيه ؛ فالمجرد إما ثلاثى ، وإما رباعى ، وكل منهما ينتهى بالزيادة إلى ستة أحرف ؛ فتكون أنواع المزيد فيه خمسةً .

(١) فلماضى المجرد الثلاثى ثلاثة أبنيةٍ .

الأول : فَعَلَ — بفتح العين — ويكون لازماً ، نحو : جَلَسَ وَقَعَدَ ، ومُتَعَدِّيا ، نحو : ضَرَبَ وَنَصَرَ وَفَتَحَ .

الثانى : فَعِلَ — بكسر العين — ويكون لازماً ، نحو : فَرِحَ وَجَذِلَ ، ومتعدِّياً نحو : عَلِمَ وَفَهِمَ ،

والثالث : فَعُلَ — بضم العين — ولا يكون إلا لازماً ، نحو : ظَرُفَ وكَرُمَ[1] .

(٢) ولماضى المجرد الرباعى بناء واحد ، وهو فَعْلَلَ — بفتح ما عدا العين منه — ويكون لازماً ، نحو : حَشْرَجَ ودَرْبَخَ[2] ، ومتعديا ، نحو : بَعْثَرَ ودَحْرَجَ .

(٣) ولمزيد الثلاثى بحرف واحد ثلاثةُ أبنيةٍ ؛ الأول : فَعَّل — بتضعيف عَيْنِه — نحو : قَطَّع وقَدَّم ، والثانى : فَاعَلَ — بزيادة ألف بين الفاء والعين — نحو : قَاتَلَ وخَاصَمَ ، والثالث : أفْعَلَ — بزيادة همزةٍ قبل الفاء — نحو : أحْسَنَ وأكْرَمَ .

---

(١) وفاء الثلاثى مفتوحة دائماً كما رأيت ؛ لقصدهم الخفة فى الفعل ، والفتحة أخف الحركات . ولامه لا يعتد بها ؛ لأنها متحركة أو ساكنة على ما يقتضيه البناء .

(٢) حشرج : غرغر عند الموت وتردد نفسه ، ودربخ : طأطأ رأسه وبسط ظهره .

(٤) ولمزيد الثلاثى بحرفين خمسةُ أبنيةٍ ، الأول : انْفَعَلَ — بزيادة همزة وَصْلٍ ونون قبل الفاء — نحو : انكَسَرَ وانشَعَبَ ، والثانى : افْتَعَلَ — بزيادة همزة وصل قبل الفاء وتاء بين الفاء والعين — نحو : اجْتَمَعَ واتَّصل ، والثالث : افْعَلَّ — بزيادة همزةٍ وصلٍ قبل الفاء ، وتضعيف اللام — نحو : احْمَرَّ واصْفَرَّ ، والرابع : تَفَعَّلَ — بزيادة تاء قبل الفاء ، وتضعيف الْعَيْنِ — نحو : تَقَدَّمَ وَتَصَدَّعَ ، والخامس : تَفاعَلَ — بزيادة تاء قبل فائه ، وألفٍ بَيْنَ الفاء والْعَيْنِ — نحو : تَقَاتَلَ وتَخَاصَمَ .

(٥) ولمزيد الثلاثى بثلاثة أحْرُفٍ أربعةُ أبنيةٍ ، الأول : اسْتَفْعَلَ — بزيادة همزة الوصل والسين والتاء قبل الفاء — نحو : اسْتَغْفَرَ واستَقَامَ ، والثانى : افْعَوْعَلَ — بزيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وتضعيف الْعَيْنِ ، وزيادة واو بين العينين — نحو : اغْدَوْدَنَ واعْشَوْشَبَ ، والثالث : افْعَوَّل — بزيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وواوٍ مُشَدَّدة بين العين واللام — نحو : اجْلَوَّذَ واعْلَوَّطَ[1] ، والرابع : افْعَالَّ بزيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وألف بعد العين ، وتضعيف اللام — نحو : احْمَارَّ وَاعْوَارَّ .

(٦) ولمزيد الرباعى بواحد بناءٌ واحدٌ ، وهو تَفَعْلَلَ — بزيادة التاء قبل فائه — نحو : تَدَحْرج وَتَبَعْثَرَ .

(٧) ولمزيد الرباعى بحرفين بناءان ، أولهما : افْعَنْلَلَ — بزياة همزة الوصل قبل الفاء ، والنون بين العين ولامه الأولى — نحو : احْرَنْجَمَ وافْرَنْقَعَ ، وثانيهما : افْعَلَلَّ — بزيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وتضعيف لامه الثانية — نحو : اسْبَطَرَّ واقْشَعَرَّ واطْمَأَنَّ .

(٨) ويُلْحَقُ بالرباعى المجرد (وهو بناء « دَحْرَجَ ») ثمانيةُ أبنيةٍ أصْلُهَا من الثلاثى فزيد فيه حرف لغرض الإلحاق ، الأول : فَعْلَلَ نحو : جَلْبَبَ وشَمْلَلَ ،

---

(١) اجلوذ : أسرع فى السير ، واعلوط البعير : ركبه بغير خطام .

والثانى : فَوْعَل نحو : رَوْدَنَ وهَوْجَل ، والثالث : فَعْوَلَ نحو : جَهْوَرَ وَدَهْوَرَ ، والرابع : فَيْعَلَ نحو : بَيْطَرَ وَسَيْطَرَ ، والخامس : فَعْيَل نحو : شَرْيَفَ ورهْيَأَ ، والسادس : فَنْعَلَ نحو : سنْبل وَشَنْتَرَ ، والسابع : فَعْنَلَ نحو : قَلْنَسَ ، والثامن : فَعْلَى نحو : سَلْقَى .

(٩) ويلحق بالرباعى المزيد فيه بحرف واحد (وهو بناء « تَفَعْلَلَ ») سبعة أبنيةٍ أصْلُهَا من الثلاثى فزيد فيه حَرْف للالحاق ثم زيدت عليه التاء ، الأول : تَفَعْلَلَ نحو . تَجَلْبَبَ وَتَشَمْلَلَ ، والثانى : تَمَفْعَلَ نحو : تَمَنْدَلَ ، والثالث : تَفَوْعَلَ ، نحو : تَكَوْثَرَ وَتَجَوْرب ، والرابع : تَفَعْول ، نحو : تَسَرْوَل وَتَرَهْوَكَ ، والخامس : تَفَيْعَل، نحو : تَسَيْطَرَ وتَشَيْطَنَ ، والسادس : تَفَعْيَل ، نحو : تَرَهْيَأَ ، والسابع : تَفَعْلَى ، نحو : تَقَلْسَى وتَجَعْبَى .

(١٠) ويلحق بالرباعى المزيد فيه بحرفين ثلاثةُ أبنيةٍ ، وَأَصْلُهَا من الثلاثى ، فزيد فيه حرف الإلحاق ، ثم زيد فيه حرفان ، الأول : افْعَنْلَلَ نحو : اقْعَنْسَسَ وَاقْعَنْدَدَ، والثانى : افْعَنْلَى، نحو : احْرَنْبَى وَاسْلَنْقَى ، والثالث : افْتَعْلَى نحو : اسْتَلْقَى وَاجْتَعْبَى.

* * *

والإلحاق : أن تزيد على أصول الكلمة حرفاً ، لا لغرض معنوى ، بل لِتُوازِنَ بها كلمة أخرى كى تجرىَ الكلمة المُلْحَقَةُ فى تصريفها على ما تجرى عليه الكلمة المُلْحَقُ بها . وضابطُ الإلحاق فى الأفعال اتحاد المصادر .

فالماضى من الأفعال — مجردها ، ومزيدها ، ومُلْحَقِهَا — سبعة وثلاثون بناء .

الفصل الثانى
فى معانى هذه الأبنية

(١) لا يجىء بناء فَعُلَ — بضم العين — إلا للدلالة على غريزة أو طبيعة أو ما أشبه ذلك ، نحو : جَدُرَ فُلاَنٌ بِالأمر ، وخَطُرَ قَدْرُهُ . وإذا أريد التعجُّبُ

من فِعْلٍ أو المدحُ به حُوِّل إلى هذه الزنة ، نحو : قَضُوَ الرجل وَعَلُمَ ، بمعنى ما أقضاه وما أعلمه .

(٢) ويجىء بناء فَعِلَ — بكسر العين — للدلالة على النعوت الملازمة ، نحو : ذَرِبَ لِسانُهُ وَبَلِجَ جَبِينُهُ ، أو للدلالة على عَرَضٍ ، نحو : جَرِبَ وَعَرِجَ وَعَمِصَ وَمَرِضَ ، أو للدلالة على كبر عُضْو ، وذلك إذا أُخِذَ من ألفاظ أعضاء الجسم الموضوعة على ثلاثة أحْرُفٍ ، نحو : رَقِبَ وَكَبِدَ وَطَحِلَ وَجَبِهَ ، وعَجِزَتِ المرْأةُ . ويأتى لغير ذلك ، نحو : ظَمِىء ، ورَهِبَ .

(٣) ويجىء بناء فَعَلَ — بفتح العين — للدلالة على الجمع نحو : جَمَعَ وَحَشَرَ وحَشَدَ ، أو على التفريق ، نحو : بَذَرَ وقَسَمَ ، أو على الإعطاء ، نحو : منَحَ وَنَحَلَ ، أو على المنع ، نحو : حَبَسَ وَمَنَعَ ، أو على الامتناع ، نحو : أبَى وَشَرَدَ وَجَمَحَ ، أو على الغَلَبَة ، نحو : قَهَرَ وَمَلَكَ ، أو على التحويل ، نحو : نَقَلَ وصَرَفَ ، أو على التحول ، نحو : رحَلَ وذَهَبَ ، أو على الاستقرار ، نحو : ثَوى وَسَكَنَ ، أو على السير ، نحو : ذَمَلَ وَمشَى ، أو على السَّترِ ، نحو : حَجَبَ وَخَبَأ ، أو على غير ذلك مما يَصْعُبُ حَصْرُهُ من المعانى .

(٤) ويجىء بناء فَعْلَلَ للدلالة على الاتخاذ ، نحو : قَمْطَرْتُ الكتاب وَقَرْمَضْتُ : أى تخذت قِمَطْراً وقُرْمُوضاً[1] ، أو للدلالة على المشابهة ، نحو : حَنْظَلَ خُلُقُ محمد وعَلْقَمَ ، أى أشبه الحَنْظَل والعلقم ، أو للدلالة على جَعْلِ شىء فى شىء ، نحو : عَنْدَمَ ثَوْبَهُ و نَرْجَس الدواء ، أى جعل فيه العَنْدَم والنرجس ، أو للدلالة على الإصابة ، نحو : عَرْقَبَهُ وغَلْصَمَهُ ، أى : أصاب عُرْقُوبَهُ وغلْصمَتَهُ ، أو لاختصار المركَّبِ للدلالة على حكايته ، نحو : بَسْمل وسَبْحَلَ وحَمْدَل وطَلْبَقَ[2] ، أو لغير ذلك .

---

(١) القرموض — بزنة عصفور — حفرة صغيرة يسكن فيها من البرد .

(٢) سبحل : أى قال « سبحان الله » ، وحمدل : أى قال « الحمد لله » ، وطلبق : أى قال « أطال الله بقاءك » ، ومن أمثلته « جعفد » أى قال « جعلت فداك » ، و « مشأل » : أى قال « ما شاء الله » .

(٥) ويجيء بناء أفعَل للتعدية ، نحو : أجْلَسَ وأخْرَج وأقَام ، أو للدلالة على أن الفاعل قد صار صاحِبَ ما اشْتُقَّ منه الفعل ، نحو : ألْبَنَتِ الشاة ، وأثْمَرَ الْبُسْتَان ، أو للدلالة على المصادفة ، نحو : أبْخَلْتُهُ وأعْظَمْتُهُ ، أو للدلالة على السَّلْبِ ، نحو : أشْكَيْتُهُ وأقْذَيْتُهُ ، أي : أزلْتُ شَكْوَاهُ وقَذَى عينه ، أو للدلالة على الدخول في زمان أو مكان ، نحو : أصْحَر وأعْرَقَ وأتْهَمَ وأنْجَدَ وأصْبَح وأمْسَى وأضْحَى ، أو للدلالة على الحينونة ، وهي قُرْبُ الفاعل من الدخول في أصل الفعل ، نحو : أحْصَدَ الزَّرْعُ وأصْرَمَ النَّخْل : أي قَرُب حَصَاده وصِرامه ، أو لغير ذلك .

(٦) ويجيء بناء فَعَّل للدلالةعلى التكثير ، نحو : جَوَّلْتُ وطَوَّفْتُ ، أوللتعدية ، نحو : خَرَّجْتُهُ وفَرَّحْتُهُ ، أو للدلالة على نسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو : كَذَّبْتُهُ وفَسَّقْتُهُ ؛ أو للدلالة على السَّلْبِ ، نحو : قَرَّدْتُ البعير وقشَّرْتُ الفاكهة : أي أزلْتُ قُرَادَهُ وقشرها ، أو للدلالة على التوجه نَحْوَ ما أُخِذَ الفعلُ منه ، نحو : شَرَّق وغَرَّب وصَعَّدَ ، أو لاختصار حكاية الْمُرَكبِ ، نحو : كَبَّرَ وهَلَّلَ وحَمَّدَ وسَبَّحَ ، أو للدلالة على أن الفاعل يُشْبِهُ ما أُخِذَ منه الفعلُ ، نحو : قَوَّسَ ظَهْرُ عليّ ، أي : انْحَنَى حتى أشْبَه القوس ، أو للدلالة على غير ذلك من المعاني .

(٧) ويجيء بناء فَاعَلَ للدلالة على الْمُفَاعَلة ، نحو : جاذَبْتُ عليا ثَوْبَهُ ، أو للدلالة على التكثير ، نحو : ضَاعَفْتُ أجْرَ المجتهِدِ ، وكَاثَرْتُ إحساني عليه ، أو للدلالة على الموالاة ، نحو : تَابَعْتُ القراءة ، ووَالَيْتُ الصَّوْمَ ، أو لغير ذلك من المعاني .

(٨) ويجيء بناء انْفَعَلَ للدلالة على الْمُطَاوَعَةِ ، وأكْثَرُ ما تكون مطاوعة هذا البناء للثلاثي المتعدّي لواحد ، نحو : كَسَرْتُه فانكسر ، وقُدْتُه فانْقَادَ ، وقد يأتي لمطاوعة صيغة أفْعَلَ ، نحو : أغْلَقْتُ الباب فانْغَلَقَ ، وأزْعَجْتُ عليًّا فانْزَعج .

(٩) ويجيء بناء افْتَعَلَ للدلالة على الْمُطَاوَعَة ، ويطاوع الثلاثي ، نحو : جَمَعْتُهُ فاجتمع ، وغَمَمْته فاغْتَمّ ، ويطاوع بناء أفْعَلَ ، نحو : أنْصَفْته فانْتَصَفَ ،

ويطاوع بناء فَعَّلَ ، نحو : عَدَّلْتُ الرمح فاعتدَلَ ، ويأتى للدلالة على الاتخاذ ، نحو : اشْتَوَى واخْتَتَمَ[١] ، أو للدلالة على التشارك ، نحو : اجْتَوَرَا واشْتَوَرَا ، أو للدلالة على التصرف باجتهاد ومبالغة ، نحو : اكْتَسَبَ واكْتَتَبَ ، أو للدلالة على الاختيار ، نحو : انْتَقَى واصْطَفَى واخْتَارَ ، أو لغير ذلك من المعانى .

(١٠) ويجىء بناء افْعَلَّ من الأفعال الدالة على لون أو عَيْبٍ لقصد الدلالة على المبالغة فيها وإظهار قوتها ، نحو : احْمَرَّ واصْفَرَّ واعْوَرَّ واحْوَلَّ .

(١١) ويجىء بناء تَفَعَّلَ للدلالة على المطَاوَعة ، وهو يطاوع فَعَّلَ ، نحو : هَذَّبْتُهُ فتهذَّبَ وعَلَّمْتُهُ فتعلَّمَ ، أو للدلالة على التكلف[٢] ، نحو : تَكَرَّمَ وتَشَجَّعَ ، أو للدلالة على الطلب ، نحو : تَعَظَّمَ وتَيَقَّنَ ، أى : طلب أن يكون عظيماً وذا يقين ، أو لغير ذلك من المعانى .

(١٢) ويجىء بناء تَفَاعَلَ للدلالة على المُشَارَكة ، نحو : تخَاصَمَا وتعارَكَا ، أو للدلالة على التكلف ، نحو : تجاهَلَ وتَكَاسَلَ وتغَابَى[٢] ، أو للدلالة على المطاوعة ، وهو يطاوع فَاعَلَ ، نحو : بَاعَدْتُهُ فتباعد وتابَعْتُهُ فتتابع .

(١٣) ويجىء بناء اسْتَفْعَلَ للدلالة على الطَّلَبِ ، نحو : استغفرتُ الله واستوهَبْتُهُ ، أو للدلالة على التحوُّل من حالٍ إلى حالٍ ، نحو : اسْتَنْوَقَ الجملُ ، واسْتَنْسَرَ البُغَاثُ ، واسْتَتْيَسَتِ الشاة ، واسْتَحْجَرَ الطِّينُ ، أو للدلالة على المصادفة ، نحو : اسْتَكْرَمْتُهُ

---

(١) اشتوى : اتخذ شواء ، واختتم : أى اتخذ خاتماً .

(٢) الفرق بين التكلف بصيغة تفعل والتكلف بصيغة تفاعل أن الأول يستعمل فيما يحب الفاعل أن يصير إليه ، والثانى يستعمل فيما لا يحب الفاعل أن يصير إليه ، وتأمل فى لفظ « تكرم » تجد الفاعل الذى يتكلف الكرم يحب أن يكون كريماً ، ثم تأمل فى لفظ « تغابى » أو « تجاهل » أو « تكاسل » تجده لا يحب أن يكون غبياً أو جاهلا أو كسولا وإنما هو يتصنع ذلك ويتظاهر به ، ومن هنا تعلم أنه لا يجوز لك أن تبنى من الصفات المحمودة على مثال تفاعل لمعنى التكلف ؛ فلا تقول تكارم ولا تشاجع ، كما أنه لا يجوز لك أن تبنى من الصفات المذمومة على مثال تفعل لمعنى التكلف ؛ فلا تقول تجهل ولا تكسل .

وَاسْتَسْمَنْتُهُ ، أو لاختصار حكاية المركب ، نحو : اسْتَرْجَعَ ، إذا قال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، أو لغير ذلك من المعانى .

(١٤) ويجىء بناء تَفَعْلَلَ لمطاوعة بناء فَعْلَلَ ، نحو : دَحْرَجْتُ الكُرَةَ فَتَدَحْرَجَتْ ، وَبَعْثَرْتُ الحبَّ فتبعثر .

(١٥) ويجىء بناء افْعَنْلَلَ لمطاوعة بناء فَعْلَلَ أيضاً ، نحو : حَرْجَمْتُ الإبل فاحْرَنْجَمَتْ .

(١٦) ويجىء بناء افْعَلَلَّ للدلالة على المبالغة ، نحو : اشْمَعَلَّ فى مَشْيِهِ ، وَاشْمَأَزَّ ، وَاطْمَأَنَّ ، وَاقْشَعَرَّ .

الفصل الثالث

فى وجود مضارع الفعل الثلاثى

قد عَرَفْتَ أن الماضى الثلاثى يجىء على ثلاثة أوْجُهٍ ؛ لأن عَيْنَه إما مفتوحة ، وإما مكسورة ، وإما مضمومة ، واعلم أن الماضى المفتوح العين يأتى مضارعُه مكسورَ العين ، أو مضمومَهَا ، أو مفتوحَهَا ، وأن الماضىَ المكسور العين يأتى مضارعُه مفتوحَ العين ، أو مكسورَهَا ، ولا يأتى مضمومَهَا ، وأن الماضى المضموم العين لا يأتى مضارعه إلا مضموم العين أيضاً ؛ فهذه ستة أوْجُهٍ وردت مُسْتَعْمَلَةً بكثرة فى مضارع الفعل الثلاثى ، وبعضُها أكثرُ استعمالا من بعضٍ .

(١) الوجه الأول : فَعَلَ يَفْعِلُ — بفتح عين الماضى ، وكسر عين المضارع — ويجىء متعدياً ، نحو : ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ ورماهُ يرميه وباعه يبيعه ، ولازماً نحو : جلس يجلس ؛ وهو مَقِيسٌ مُطّرد فى وَاوِىِّ[1] الفاء ، نحو : وَعَدَ يَعِدُ

(١) بشرط ألا تكون لامه حرف حلق ، فإن كانت لامه حرف حلق كان من باب فتح ، نحو : وجأ يجأ .

وَوَصَفَ يَصِفُ وَوَجَبَ يَجِبُ ، وفى يائىّ العين ، نحو : جاء يجىء وفاء يَفِىء[١] وباع يبيع وَمَانَ يَمِينُ[٢] ، وفى يائى اللام[٣] ، نحو : أَوَى يأوِى و رَمَى يَرْمِى وَنَوَى يَنْوِى وَجَرَى يَجْرِى ، وفى المضعّف اللازم ، نحو : تَبَّتْ يدُهُ تَتِبُّ وَرَثَّ الحبلُ يرِثُّ وَصَحَّ الأمْرُ يَصِحُّ ؛ وهو مَسموعٌ فى غير هذه الأنواع .

(٢) الوجه الثانى : فَعَلَ يَفْعُلُ — بفتح عين الماضى ، وضم عين المضارع — ويجىء متعدياً نحو : نَصَرَهُ يَنصُرُهُ وكَتَبه يَكْتُبُهُ وأمَرَهُ يَأمُرُهُ ، ويجىء لازماً ، نحو : قَعَدَ يَقْعُدُ وَخَرَجَ يَخْرُجُ ؛ وهو مَقِيسٌ مُطَّرِد فى واوى العين ، نحو : بَاءَ يَبُوء وجاب يَجُوب وناء يَنُوء وآب يَئُوب ، وفى واوىّ اللام ، نحو : أسَا يَأسُو وَتَلاَ يَتْلو وَجَفَا يَجْفُو وَصَفَا يَصْفُو ، وفى المضعف المتعدِّى ، نحو : صَبَّ الماء يَصُبُّهُ وَعَبَّهُ يَعُبُّه وَحَثَّهُ يَحُثُّهُ وَمَجَّ الشرابَ يَمُجُّهُ ، وفى كل فعل قُصِدَ به الدلالة على أن اثنين تفاخَرَا فى أمْرٍ فغلبَ أحَدُهما الآخَرَ فيه ، سواء أكان قد سُمِعَ على غير هذا الوجه أم لم يسمع ، إلا أن يكون ذلك الفعلُ من أحد الأنواع الأربعة التى يجب فيها كَسْرُ عَيْنِ المضارع ، وقد ذكرناها فى الوجه السابق ، فتقول : تضاربنا فضَرَبْتُهُ فأنا أضْرُبُهُ ، وتناصرنا فنصرتُه فأنا أنصُرُهُ .

(٣) الوجه الثالث : فَعَلَ يَفْعَل — بفتح عين الماضى والمضارع جميعاً — ولم يجىء هذا الوجه إلا حيث تكون عينُ الفعلِ أو لامُه حرفاً من أحْرُفِ الحلق

---

(١) فاء إلى الأمر : رجع .

(٢) مان يمين : كذب .

(٣) بشرط أن تكون عينه غير حرف من أحرف الحلق ، فإن وقعت عينه حرفاً من أحرف الحلق كان من باب فتح ، نحو : رعى يرعى ، وسعى يسعى ، ونأى ينأى ، ونهى ينهى ، وبأى يبأى .

الستة التى هى : الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء ، نحو : فَتَحَ يفتح وبَدَأَ يبدأ وبهتَهُ يَبْهَتُهُ ، وليس معنى ذلك أنه كلما كانت العينُ أو اللامُ حرفاً من هذه الأحرف كان الفعل على هذ الوجه .

ويجىء الفعل على هذا الوجه لازماً ، نحو : نَأى يَنْأى ، ومتعدياً نحو : فَتَحَ يَفْتَحُ، ونَهَى يَنْهَى .

(٤) لوجه الرابع : فَعِـلَ يَفْعَلُ — بكسر عين المـاضى ، وفتح عين المضارع — وهذا هو الأصل من الوجهين اللذين يجىء عليهما مضارعُ الفعلِ الماضى المكسور العين ؛ لأنه أخف ، وأدلُّ على التصرف ، وأكثر مادة ، وكل فعلٍ ماضٍ سمعته مكسورَ العينِ فاعلم أن مضارعَه مفتوحُ العينِ ، إلا خمسة عشر فعلا من الواوىِّ الفاء فإنها وردت مكسورة العين فى الماضى والمضارع ، وسنذكرها فى الوجه الخامس .

ويجىء الفعل على هذا الوجه لازماً ، نحو : ظَفِرَ بِحَقِّهِ يَظْفَرُ ، وَمتعَدِّياً نحو : عَلِمَ الأمْرَ يَعْلَمُهُ وفَهِمَ المسألَةَ يَفْهَمُهَا .

(٥) الوجه الخامس : فَعِـلَ يَفْعِلُ — بكسر عين المـاضى والمضارع جميعاً — وهو شاذ أو نادر ، ولم ينفرد إلا فى خمسة عشر فعلا من المعتل ، وهى : وَرِثَ ، وَوَلِىَ ، وَوَرِعَ ، ووَمِقَ ، ووفِقَ ، ووثِقَ ، ووَرِىَ المُخُّ ، ووجِدَ بِهِ ، وَوَعِقَ عَلَيْهِ ، وَوَرِكَ ، وَوَكِمَ ، وَوَقِهَ ، وَوَهِمَ ، وَوَعِمَ .

(٦) الوجه السادس : فَعُـلَ يَفْعُل — بضم عين المـاضى والمضارع جميعاً — وقد عرفت أنه لايأتى إلا لازماً ؛ ولايكون إلا دالا على وَصفٍ خِلْقِى ، أى : ذى مُكْث .

ولك أن تَنْقُلَ إلى هذا البناء كلَّ فعلٍ أرَدْتَ الدلالَةَ على أنه صار كالغريزة ، أو أردت التعجب منه ، أو التمدح به ، ومن أمثلة هذا الوجه : حَسُنَ يَحْسُنُ ، وكَرُمَ يَكْرُمُ ، ورَفُهَ يَرْفُهُ .

الباب الثانى

فى الصحيح والمعتل ، وأقسامهما
وأحكام كل قسم

ينقسم الفعلُ إلى صحيح ومعتل .

فالصحيحُ : ما خلَتْ حروفه الأصولُ من أحْرُفِ العلة الثلاثة — وهى الألف ، والواو ، والياء — .

والمعتلُ : ما كان فى أصوله حرفٌ منها أو أكثر .

والصحيح ثلاثة أقسام : سالم ، وَمَهْمُوز ، وَمُضَعَّف .

فالسالم : ما ليس فى أصوله همز ، ولا حرفان من جنس واحد ، بعد خُلوِّهُ من أحْرُفِ العلة ، نحو : ضَرَبَ ، وَنَصَرَ ، وَفَتَحَ ، وَفَهِمَ ، وَحَسِبَ ، وَكَرُمَ .

وَالْمَهْمُوز : ما كان أحدُ أصولِه همزاً ، نحو : أخذ وأكل ، وسأل وَدَأب ، وَقَرَأ وَبَدَأ .

وَالْمُضَعَّف نوعان : مضعف الثلاثى ، ومضعف الرباعى ، فأما مضعف الثلاثى فهو : ما كانت عينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ ، نحو : عَضَّ ، وَشَدَّ ، وَمَدَّ ، وأما مضعف الرباعى فهو : ما كانت فاؤه ولامُهُ الأولى من جِنْسٍ وعينُه ولامهُ الثانيةُ من جِنْسٍ آخَرَ ، نحو : زَلْزَلَ ، ووَسْوَسَ ، وَشَأْشَأَ .

والمعتل خمسة أقسام : مِثَالٌ ، وَأَجْوَفُ ، وناقص ، ولفيف مَفْرُوق ، ولفيف مَقْرون .

فالمثال : ما كانت فاؤه حرفَ علةٍ ، نحو : وَعَدَ ، وَوَرِثَ ، وَيَنَعَ ، وَيَسَرَ .

والأجْوَفُ : ما كانت عينُهُ حرفَ علةٍ ، نحو قال ، وباع ، وهاب ، وخاف .

والناقص : ما كانت لامه حرفَ علةٍ ، نحو : رَضِىَ ، وَسَرُوَ ، وَنَهَى .

واللفيف المفروق : ما كانت فاؤه ولامه حرفَىْ علةٍ ، نحو : وَقَى ، ووَعَى ، ووَفَى .

واللفيف المقرون : ما كانت عينه ولامه حرفَىْ علةٍ ، نحو : طَوَى ، وَهَوَى ، وَحَيِيَ .

والكلام على أنواع الصحيح والمعتل تفصيلا يقع فى ثمانية فصول .

الفصـــل الأول

فى السالم ، وأحكامه

وهو — كما سبقت الإشارة إليه — ما سلمتْ حُرُوفُه الأصليةُ من الهمز ، والتضعيف ، وحروف العلة .

وقولنا : « حروفه الأصلية » للإشارة إلى أنه لا يَضُرُّ اشتماله على حرف زائد : من همزة ، أو حرف علة ، أوغير ذلك ، وعلى هذا فنحو « أَكْرَمَ ، وَأَسْلَمَ ، وَأَنْعَمَ » يسمى سالماً ، وإن كانت فيه الهمزة ؛ لأنها لا تقابل فاءه أو عينَه أو لامَه ، وإنما هى حرف زائد ، وكذا نحو : « قَاتَلَ ، ونَاصَرَ ، وشَارَكَ » ونحو : « بَيْطَرَ ، وشَرْيَفَ ، ورَوْدَنَ ، وهَوْجَلَ » يسَمَّى سالماً وإن اشتمل على الألف أو الواو أو الياء ؛ لأنهن لَسْنَ فى مُقَابَلَةِ واحد من أصول الـكلمة ، وإنما هن أَحْرُفٌ زائدة ، وكذا نحو : « اعْلَوَّط واهْبَيَّخ » يسمى سالماً وإن كان فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ ؛ لأن أحدهما ليس فى مُقَابِلِ أصل ، وإنما هما زائدان .

وَحُـكْمُ السالم بجميع فروعه : أنه لا يحذف منه شىء عند اتصال الضمائر ، أو نحوها[1] به ، ولا عند اشتقاق غير الماضى ، لـكن يجب أن تَلْحَق به تاء التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً[2] ، ويجب تسكين آخره إذا اتصل به ضمير رفع متحرك[3] ، أما إذا اتصل به ضمير رفع ساكن : فإن كان ألفاً فتح آخِرُ الفعلِ

(١) كتاء التأنيث .

(٢) فى مواضع تذكر فى باب الفاعل من علم الإعراب (النحو) .

(٣) لأن الفعل والفاعل كالـكلمة الواحدة ، وهم يكرهون أن يتوالى أربع متحركات فى الـكلمة الواحدة أو ما يشابهها ؛ ولهذا لوكان الضمير ضمير نصب لم يسكن آخر الفعل للاتصال به ، نحو : « ضربنى ، وضربك ، وضربه » إذ ليس المفعول مع الفعل كالـكلمة الواحدة .

إن لم يكن مفتوحاً ، نحو : « يَضْرِبَانِ ، ويَنْصُرَانِ ، واضْرِبَا ، وانْصُرَا » وإن كان آخر الفعل مفتوحاً بقى ذلك الفتح ، نحو : « ضَرَبَا ، ونَصَرَا »[1] ، وإن كان الضميرُ واواً ضُمّ له آخِرُ الفعل ، نحو : « ضَرَبُوا ، وَنَصَرُوا ، ويَضْرِبُونَ ، ويَنْصُرُونَ ، واضْرِبُوا ، وانْصُرُوا » وإن كان الضمير ياء كسر له آخر الفعل[2] ، نحو : « تَضْرِبِينَ ، وتَنْصُرِينَ ، واضْرِبِى ، وانْصُرِى» ، وإنما يفتح آخِرُه أو يضم أو يكسر لمناسبة أحرف الضمائر .

ويجب أن تقارن صيغ جميع أنواع الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر بصيغ هذا النوع ؛ فكل تغيير يكون فى أحد الأنواع فلابُدّ أن يكون له سَبَبٌ اقتضاهُ ، وسنذكر مع كل نوع ما يحدث فيه من التَغَيُّرَات وأسبابها ، إن شاء الله .

---

(١) ومن العلماء من يذهب إلى أن الفتحة التى كانت فى « ضرب ، ونصر » قد زالت وخلفتها فتحة أخرى لمناسبة ألف الاثنين فى « ضربا ، ونصرا » ، وعلى المذهب الذى ذكرناه فى الأصل يقال فى « ضربا » : مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وعلى المذهب الآخر يقال فى « ضربا » : مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن الفتحة فى « ضربا » على الأول فتحة البناء ، وعلى الثانى هى فتحة اجتلبت لمناسبة الألف ، فأما فتحة البناء فليست موجودة فى اللفظ ، فافهم ذلك .

(٢) إذا تأملت فى أنهم كسروا آخر الفعل عند اتصاله بياء المؤنثة المخاطبة لكونها فاعلا نحو : « اضربى » وراعيت أنهم التزموا أن يجيئوا بنون الوقاية قبل ياء المتكلم — نحو : « ضربنى ونصرنى » تحرزاً عن كسر آخر الفعل ؛ لكون ياء المتكلم مفعولا — علمت تمام العلم أنهم يعتبرون الفعل والفاعل اعتبار الكلمة الواحدة ؛ فالكسرة التى قبل ياء المخاطبة كأنها وقعت حشواً ، ككسرة اللام فى علم ، وكسرة الراء فى يضرب وفى اضرب ، بخلاف ما قبل ياء المتكلم فإنها لما كانت مفعولا كانت منفصلة حقيقة وحكما ، فناسب أن يفروا من كسر آخر الفعل .

الفصل الثانى

فى المُضَعَّفِ ، وأحكامه

هو — كما علمت — نوعان : مُضَعَّف الرباعِيِّ ، ومُضَعَّف الثلاثىِّ .

فأما مضعف الرباعِيِّ فهو الذى تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينُه ولامُه الثانية من جنس آخَرَ[١] ، نحو : « زَلْزَلَ ، ودَمْدَمَ ، وعَسْعَسَ » ، ويسمى مُطَابِقًا أيضًا .

ولعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه كان مثلَ السالم فى جميع أحكامه ؛ فلا حاجة بنا إلى ذكر شىء عنه بعد أن فَصَّلْنَا لك أحكام السالِمِ فى الفصل السابق .

وأما مضعفُ الثلاثى — ويقال له « الأَصَمُّ » أيضًا — فهو : ما كانت عَيْنُهُ ولاَمُهُ من جنسٍ وَاحِدٍ .

وقولنا « عينه ولامه » يخرج به ما كان فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ ، ولكن ليس أحدهما فى مقابل العين والآخر فى مقابل اللام ، نحو : « اجْلَوَّذَ ، واعْلَوَّطَ » فإن هذه الواو المشددة لا تقابل العين ولا اللام ، بل هى زائدة ، وكذلك يخرج بهذه العبارة ما كان فيه حرفان من جنسٍ وَاحِدٍ ، وَأَحَدُهُمَا فى مقابل العين والثانى ليس فى مقابل اللام ، نحو : « قَطَّعَ وذَهَّبَ » فإن الحرف الثانى من الحرفين المتجانسين فى هذين المثالين وأشباههما ليس مقابلا للام الكلمة ، وإنما هو تكرير لعينها ؛ وكذلك ما كان أحد الحرفين المتجانسين فى مقابل اللام والآخر ليس فى مقابل العين ، نحو : « احْمَرَّ ، واحْمَارَّ »[٢] ، ونحو : « اقْشَعَرَّ ، واطْمَأَنَّ »[٣] ؛ فإن أَحَدَ الحرفين المتجانسين فى هذه المُثُلِ ونحوها ليس فى مقابلة العين ، بل هو تكرير للام الكلمة .

---

(١) يؤخذ هذا النوع من أسماء الأصوات كثيراً بتكرير الصوت ، نحو : سأسأ ، وشأشأ ، وصرصر ، وبأبأ ، وهأهأ ، وقهقه ، وبسبس .

(٢و٣) لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحاً ، وإن جرت عليهما أحكامه من حيث الإدغام والفك ، وذلك بسبب وقوع الحرفين المتماثلين متجاورين فى آخر لفظ الفعل .

والمثالُ الذى ينطبق عليه التعريفُ قولُكَ : « مَدّ ، وشَدّ ، وامْتَدّ ، واشْتَدّ ، واسْتَمَدّ ، واسْتَمَرّ »[١] .

ولم يجىء المضاعف من بابَىْ « فَتَحَ يَفْتَحُ ، وحَسِبَ يَحْسِبُ » — بفتح العين فى الماضى والمضارع ، أو كسرها فيهما — أصالة ، كما لم يجىء من باب « كَرُمَ يَكْرُمُ » — بضم العين فيهما — إلا فى ألفاظ قليلة : منها لَبُبْتَ وفَكُكْتَ[٢] ، أى : صرت ذا لُبٍّ وفَكّةٍ ، وإنما يجىء من ثلاثة الأبواب الباقية ، نحو : شَذَّ يَشِذ ، وشَدَّ يَشُدّ ، وظَلَّ يَظَلّ .

حكم ماضيه :

إذا أسند إلى اسم ظاهر ، أو ضمير مستتر ، أو ضمير رفع متصل ساكن — وذلك : ألف الاثنين ، وواو الجماعة — أو اتصلت به تاء التأنيث ؛ وجب فيه الإدغام ، تقول : « مَدَّ علىٌّ ، وخَفَّ محمودٌ ، ومَلَّ خالدٌ » وتقول : « المحمدان مَدّا ، وخَفّا ، ومَلاّ » وتقول : « البكرون مَدُّوا ، وخَفُّوا ، ومَلُّوا » وتقول : « مَلّتْ فاطِمَةُ ، وخَفّتْ ، ومَدّتْ » .

فإن اتصل به ضمير رفع متحرك — وذلك : تاء الفاعل ، ونا ، ونون النسوة — وجب فيه فَكُّ الإدغام[٣] ، تقول : « مَدَدْتُ ، وخَفَفْتُ ، ومَلِلْتِ ، ومَدَدْنَا ، وخَفَفْنَا ، ومَلِلْنَا ، ومَدَدْنَ ، وخَفَفْن ، ومَلِلْنَ » .

ثم إن كان ذلك الماضى المسند للضمير المتحرك مكسورَ العَيْنِ — نحو : ظَلَّ ومَلّ[٤] — جاز فيه ثلاثةُ أوْجُهٍ :

(١) من هنا تعلم أنه لا اعتداد بالحروف الزائدة ما دام الحرفان المتجانسان فى مقابل العين واللام .

(٢) ومن ذلك أيضاً قولهم : « عززت الناقة تعزز » من باب كرم — إذا ضاق مجرى لبنها ، وقد جاء هذا الفعل عنهم مدغماً ومفكوكاً . والأصل هو الإدغام .

(٣) ومن العرب من يبقى الإدغام كما لو أسند إلى اسم ظاهر ، وهى لغة رديئة .

(٤) أصلهما : « ظلل ، وملل » بوزن « علم » .

الأول : بقاؤه على حاله الذى ذكرناه ، وهذه لغة أكثر العرب

الثانى : حَذْفُ عينه مع بقاء حركة الفاء على حالها — وهى الفتحة — فتقول : « ظَلْتُ ، ومَلْتُ » وهذه لُغة بنى عامر ، وعليها جاء قوله تعالى : (٥٦ — ٦٥) : (فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ) وقوله جلت كلمته (٢٠—٩٨) : (الَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا)[1].

الثالث : حذف العين بعد نقل كسرتها إلى الفاء ، تقول : «ظِلْتُ ، وَمِلْتُ» وهذه لُغة بعض أهل الحجاز .

حكم مضارعه :

إذا أسند إلى ضمير بارز ساكن — وذلك ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المؤنثة المخاطبة — مجزوماً كان أو غير مجزوم ، أو أسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر ولم يكن مجزوماً ؛ وجب فيه الإدغام ، تقول : « المحمدان يَمُدَّان ، وَيخِفَّانِ ، ويَمَلَّانِ ، ولن يمُدَّا ، ولن يَخِفَّا ، ولن يمَلَّا ، ولم يَمُدَّا . ولم يخِفَّا ، ولم يَملَّا » وتقول : « المحمدون يمُدّون ، ويَخِفّون ، ويَملّون ، ولن يَمَلّوا ، ولم يَمُدّوا » وتقول : « أنت تَمَلِّينَ يا زينب ، ولن تمَلِّى ، ولمْ تمَلِّى » وكذلك تقول : « يَمَلّ زيد ، ولَنْ يَمَلّ ، ومحمد يَملُّ ، ولَنْ يَملّ » ، قال الله تعالى (٢٨ — ٣٥) : (سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بأخِيكَ) وقال : (٢٠ — ١٨) : (ولاَتَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى) وفى الحديث : « لَنْ يَمَلّ اللهُ حَتَّى تَمَلّوا » .

فإن أسند إلى ضمير بارز متحرك — وذلك نون النسوة — وجب فَكُّ الإدغام ، تقول : « النسَاء يَمْلَلْنَ ، ويَشْدُدْنَ ، ويَخْفِفْنَ » .

---

(١) ومن شواهد ذلك قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

فَظَلْتُ بمَرْأَى شَائِقٍ وبمَسْمَعٍ ... ألاَ حَبَّذَا مَرْأى هُنَاكَ ومَسْمَعُ

وقوله أيضاً :

ظِلْتُ فِيهَا ذَاتَ يَوْمٍ واقِفًا ... أَسْأَلُ المَنْزِلَ هَلْ فِيهِ خَبَرْ ؟

وقد جمع عمر أيضاً بين الإتمام والحذف فى بيت واحد ، وهو قوله :

ومَا مَلِلْتُ ولَكِنْ زَادَ حُبُّكُمُ ... ومَاذَكَرْتُكِ إلا ظِلْتُ كَالسَّدِرِ

وإن كان مسنداً إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر ، وكان مجزوماً — جاز فيه الإدغام ، والفك ، تقول : « لم يَشُدَّ ، ولم يَمَلَّ ، ولم يَخِفَّ » وتقول : « لم يَشْدُدْ ، ولم يَمْلَل ، ولم يَخْفِفْ » والفك أكثر استعمالا ، قال الله تعالى (٢٠ — ١٨) : (ومَنْ يَحْلُلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى) وقال (٧٤ — ٦) : (وَلاَ تَمْنُنْ تستكثر) ، وقال (٢ — ٢٨٢) : (ولْيُمْلِلِ الذى عليه الحق — فَلْيُمْلِلْ وليُّهُ بالْعَدْلِ) .

حكم أمره :

إذا أسند إلى ضميرٍ ساكنٍ وجَبَ فيه الإدغام ، نحو : «مُدَّا ، ومُدُّوا ، ومُدِّى »
وإذا أسند إلى ضميرٍ متحرك —وهو نون النسوة— وجب فيه الفك ، نحو : «امْدُدْنَ »
وإذا أسند إلى الضمير المستتر جاز فيه الأمران : الإدغام ، والفك ، والفك أكثر استعمالا ، وهو لُغة أهل الحجاز ، قال الله تعالى (٣١ — ١٩) : (واغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ) .

وسائر العرب على الإدغام ، ولكنهم اختلفوا فى تحريك الآخِرِ :

فلغة أهل نجد فتحُهُ ؛ قصداً إلى التخفيف ، ولأن الفتح أخو السكون المنقول عنه ، وتشبيهاً له بنحو : « أيْنَ ، وكَيفَ » مما بنى على الفتح وقبله حرف ساكن ؛ فهم يقولون : « غُضَّ ، وظَلَّ[1] ، وخِفَّ » .

ولُغة بنى أسد كلغة أهل نجد ، إلا أن يقَع بعد الفعل حرفٌ ساكنٌ ، فإن وقع بعده ساكن كسروا آخر الفعل ؛ فيقولون : « غُضَّ طَرْفَكَ ، وغُضِّ الطرف » .

ولُغةُ بنى كعب الكسر مطلقاً ؛ فيقولون : « غُضِّ طَرْفَكَ ، وغُضِّ الطَّرْف » .
ومن العرب من يحرك الآخر بحركة الأول ؛ فيقولون : «غُضُّ ، وخِفِّ ، وظَلَّ[2] ».

(١و٢) من العلماء من ذكر أن الأمر من المضعف الذى من باب « علم يعلم » نحو : « ظل ومل » يلزم فيه فك الإدغام . فتقول : « اظلل ، واملل » ولا يجوز الإدغام مخافة التباس صورة الأمر بصورة الماضى ، ومنهم من أنكر ذلك ، وقال : إن ألف الوصل إنما تجتلب لأجل الساكن ، والفاء محركة فى المضارع ، وقد علمنا أن الأمر مقتطع منه ، فلم يكن هناك حاجة إلى الألف .

والضابط فى وجوب الإدغام أو الفك أو جوازهما فى الأنواع الثلاثة أن تقول :

(١) كل موضع يكون فيه مكان المثلين من السالم حرفان متحركان يجب فيه الإدغام ، ألا ترى أن « مَدَّ » فى قولك : « مَدَّ على ، والمحمدان مَدَّا » تقابل الدال الأولى صاد « نَصَرَ ، ونَصَرَا » وتقابل الدال الثانية الراء ، وهما متحركان ؟

(٢) وكل موضع يكون فيه مكان ثانى المثلين من السالم حرفٌ ساكنٌ لعلة الاتصال بالضمير المتحرك يجب فيه الفَكُّ ، ألا ترى أن « مد » فى قولك : « مَدَدْتُ ، ومَدَدْنَ » وكذلك « يَمُدُّ ، ومُدَّ » فى قولك : « يَمْدُدْنَ ، وامْدُدْنَ » تقابل الدالُ الأولى فيهن الصاد فى « نَصَرْتُ ، ونَصَرْنَ ، ويَنْصُرْنَ ، وانْصُرْنَ » وهى متحركة ، وتقابل الدال الثانية فيهن الراء وهى ساكنة ؟

(٣) وكل موضع يكون فيه ثانى المثلين من السالم حرفٌ ساكنٌ لغير العلة المذكورة يجوز فيه الفك والإدغام ، ألا ترى أن الدال الأولى فى نحو : « لَمْ يَمْدُدْ ، وامْدُدْ » تقابل الصاد فى نحو : « لَمْ يَنْصُرْ ، وَانْصُرْ » وأن الدال الثانية تقابل الراء وهى ساكنة لغير الاتصال بالضمير المتحرك[1] .

وهذا الضابط مُطَّرد فى جميع ما ذكرنا .

(١) لأن السكون فى « لم يمدد » ونحوه للجزم ، والسكون فى « امدد » ونحوه للبناء .

الفصل الثالث

فى المهموز ، وأحكامه

وهو — كما يعلم مما سبق — ما كان فى مُقابلة فائه ، أو عينه ، أو لامه همزٌ .

فأما مهموز الفاء[1] فيجىء على مثال نَصَرَ يَنْصُرُ ، نحو : أَخَذَ يَأْخُذُ ، وَأَمَرَ يأمر ، وَأَجَرَ يَأْجُرُ ، وَأَكَلَ يَأْكُلُ ، وعلى مثال ضَرَبَ يَضْرِبُ ، نحو : أَدَبَ يأدِبُ[2] ، وَأَبَرَ النخل يأبِرُه[3] وَأَفَرَ يأفِرُ[4] وَأَسَرَ يأسِرُ ، وعلى مثال فَتَحَ يَفْتَحُ ، و : أَهَبَ يأهَبُ[5] وَأَلَه يأله[6] ، وعلى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ ، نحو : أَرِجَ يأرَجُ ، وَأَشِرَ يأشَرُ ، وَأَزِبَتِ الإبل تأزَبُ[7] وَأَشِحَ يأشَحُ[8] ، وعلى مثال حَسُنَ يحْسُنُ ، نحو : أَسُلَ يأسُلُ[9] .

وأما الصحيح من مهموز العين فيجىء على مثال فتح يفتح[10] ، نحو : رَأَسَ يرْأَسُ ، وَسأل يسأل ، ودَأَبَ يدْأَبُ ، وَرَأَبَ الصَّدْعَ يرأبُهُ ، وَعَلى مثال عَلِمَ

---

(١) وقد يخص هذا النوع باسم « المقطوع » لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها .

(٢) أدب فهو آدب : دعا إلى طعام ، وأما أدب — بمعنى ظرف وحسن تناوله — فهو أديب ؛ فإنه من باب كرم يكرم .

(٣) أبر النخل والزرع : أصلحه ، وقد جاء من باب نصر أيضاً .

(٤) أفر : عدا ، ووثب .

(٥) أهب : استعد .

(٦) أله : عبد ، وأجار ، وجاء من باب فرح ، بمعنى تحير .

(٧) أزبت الإبل : لم تجتر .

(٨) أشح — من باب فرح — غضب .

(٩) يقال : رجل أسيل الخد ، أى لين الخد طويله .

(١٠) ويجىء على مثال ضرب يضرب من المعتل المثال كثيراً ، نحو : وأل يئل ووأى يئى .

يَعْلَمُ ، نحو : بَئِسَ يبأسُ ، وَسَئِم يَسأم ، وَرَئِمَ يَرْأَمَ ، وَبَئِسَ يَبأسُ ، وَعَلَى مثال حَسُنَ يَحْسُنُ ، نحو : لؤُم بلؤُم .

وأما مهموز اللام فيجيء على مثال ضرب يضرب ، نحو : هَنَأَهُ الطعامُ يَهْنِئُهُ[1] ، وَعَلَى مثال فَتَحَ يَفْتَحُ ، نحو : سبأ يسبأ ، وَخَتَأَه يختؤه ، وَخَجَأَهُ يخجؤه ، وَخَسَأَه يَخسَؤه ، وَحكأ العُقْدَة يحكَؤُها[2] ، وَرَدَأَهُ يردَؤُه[3] ، وَعَلَى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ ، نحو : صَدِيء يَصْدَأ ، وَخَطِيء يَخْطَأ ، وَرَزِيء يَرْزَأ ، وَجَبِيء يَجْبأ[4] وَعَلَى مثال حَسُنَ يحسُنُ ، نحو : بَطُؤَ يَبطُؤَ ، وَجَرُؤَ يَجرُؤ ، وَدنُؤَ يدنُؤَ ، وَعَلَى مثال نَصَرَ يَنْصُرُ ، نحو : بَرَأَ يَبرُؤ[5] .

حكمه :

حكم المهموز بجميع أنواعه كحكم السالم : لا يحذف منه شيء عند الاتصال بالضمائر ونحوها ، ولا عند اشتقاق صيغة غير الماضى منه ؛ إلا كلمات محصورة : قد كثر دَوَرَانها فى كلامهم فحذفوا همزتها قَصْداً إلى التخفيف ؛ وهى :

أولا : أخَذَ وَأَكَلَ ، حذفو همزتَهُمَا من صيغة الأمر ، ثم حذفوا همزة الوصل فقالوا : « خُذْ وَكُلْ »[6] وهم يلتزمون حذف الهمزة عند وقوع الكلمة ابتداء .

---

(١) وقد جاء هذا الفعل من بابى نصر وفتح .
ويجيء على هذا المثال كثير من المعتل نحو : جاء يجيء ، وقاء يقيء ، وفاء يفيء .

(٢) حكأ العقدة ، أى : شدها ، ومثله أحكأها ، واحتكأها .

(٣) ردأه به : جعله ردءاً له وقوة وعماداً .

(٤) جبيء : ارتدع ، وكره ، وخرج ، وتوارى ، وجاء هذا الفعل على مثال فتح يفتح .

(٥) ويجيء مثال نصر من مهموز اللام فى المعتل الأجوف كثيراً ، نحو : باء يبوء ، وساءه يسوؤه ، وناء ينوء .

(٦) أصلهما : « أأخذ ، أأكل » على مثال انصر ، فحذفوا فاء الكلمة منهما فصارا « أخذ ، أكل » فاستغنوا عن همزة الوصل ؛ لأنها كانت مجتلبة للتوصل إلى النطق بالساكن وقد زال ، فحذفوها ، فصارا « خذ ، وكل » .

ويكثر حذفها إذا كانت مسبوقة بشيء ، ولكنه غير ملتزم التزامهُ في الابتداء[1] قال الله تعالى (٢ — ٣٢) : (خُذُوا ما آتيناكم) ، وقال سبحانه (٧ — ٣١) (خُذُوا زينتكم) ، وقال (٢ — ١٧٧) : (وكُلُوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود منَ الفَجْر) ، وقال (٧ — ٣١) : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا) .

فأما في المضارع : فلم يحذفوا الهمزة منهما ، بل أبقوها على قياس نظائرهما ، قال الله تعالى (٧ — ١٤٤) : (وَأْمُرْ قومك يأخذوا بأحسنها) وقال جل شأنه (٤ — ٢) : (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) .

ثانياً : أَمَرَ وسَأَلَ ، حذفوا هَمْزَتَيهِمَا من صيغة الأمر أيضاً ، ثم حذفوا همزة الوصل استغناء عنها ، فقالوا : « مُرْ ، وسَلْ » إلا أنهم لا يلتزمون هذا الحذف إلا عند الابتداء بالكلمة ؛ فإن كانت مسبوقة بشيء كحرف العطف لم يلتزموا حذفها ، بل الأكثر استعمالا عندهم في هاتين الكلمتين حينئذٍ إعادَةُ الهمزة — التي هي الفاء أو العين — إليهما ؛ قال الله تعالى (٣ — ٢١١) : (سَلْ بَنِي إسرائيلَ) وقال (١—٧٢) : (فاسألوا أهل الذِّكْر إن كنتم لاتعلمون) ، وقال (٢٠—١٣٢) : (وَأْمُرْ أهلك بالصلاة) .

فأما في صيغة المضارع : فإنها لا تحذف ، قال الله تعالى (٢ — ٤٤) : (أَتأْمُرُونَ الناس بالبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أنفسكم) وقال (٣ — ١١٠) : (كنتم خير أمةٍ أُخْرِجت للناس تَأْمُرُونَ بالمعروف) ، وقال (٥ — ١٠١) : (لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ، وإن تَسْأَلُوا عنها) .

فَوَزْنُ « مُرْ ، وخُذْ ، وكُلْ » عُلْ ، ووزن « سَلْ » فَلْ .

---

(١) وتتميمهما على قياس نظائرهما — حينئذ — نادر ، بل قيل : لا يجوز .

ثالثاً : رَأى ، حذفوا همزة الكلمة فى صيغتى المضارع والأمر ، بعد نقل حركة الهمزة إلى الفاء ، فقالوا : « يَرَى ، وَرَهْ »(١) ، قال تعالى (٩٦ — ١٤) : (أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ يَرَى) .

فوزن « يَرَى » يَفَلُ ، ووزن « رَهْ » فَهْ .

رابعاً : أَرَى ، حذفوا همزة الكلمة ، وهى عينها فى جميع صيغه : الماضى ، والمضارع ، والأمر(٢) ، وسائر المشتقات ؛ قال الله تعالى (٣١ — ٥٣) : (سَنُرِيهِمْ آياتِنا فى الآفاق) وقال (٧ — ١٤٣) : (رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ) وقال (٤ — ١٥٢) (أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً) وقال (٣١ — ٢٩) : (أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا) .

فوزن « أَرَى » أَفَلَ ، ووزن « يُرِى » يُفِلُ ، ووَزْنُ « أَرِ » أَفِ .

(تنبيه) إذا كان الفعل المهموز اللام على فَعَلَ ، نحو : « قَرَأَ ، ونَشَأَ ، وبَدَأَ » ثم أسند للضمير المتحرك ؛ فعامة العرب على تحقيق الهمزة ، فتقول : قَرَأْتُ ،

---

(١) أصل « يرى » يرأى ، على مثال يفتح . تحركت الياء — التى هى لام الكلمة — وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، ثم نقلوا حركة الهمزة — التى هى العين — إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان : العين ، واللام ، فحذفوا العين للتخلص من التقاء الساكنين ، وأصل « ره » « ارأ » بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه ، فنقلوا حركة الهمزة ، ثم حذفوها حملا على حذفها فى المضارع ، ثم استغنوا عن همزة الوصل فحذفوها ، فصار الفعل على حرف واحد ، فاجتلبوا له هاء السكت .

(٢) أصل أرى الماضى « أرأى » على مثال أكرم ، تحركت الياء — التى هى اللام — وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، ثم نقلت حركة الهمزة — التى هى العين — إلى الفاء ، ثم حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين ، وأصل يرى المضارع « يرئى » على مثال يكرم ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الفاء ، ثم حذفت ، وأصل « أر » الأمر « أرء » — على مثال أعط — بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه ، ثم نقلت الهمزة التى هى عين الكلمة إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة حملا على حذفها فى المضارع .

ونَشَأْتُ ، وبَدَأْتُ ، وحكى سيبويه عن أبى زيد أن من العرب من يخفف الهمزة ؛ فيقول : قَرَيْتُ ، ونَشَيْتُ ، وبَدَيْتُ ، ومَلَيْتُ الإناء ، وخَبَيْتُ المَتَاعَ ، وذكر أنهم يقولون فى مضارعه : أقْرَا ، وأخْبَا ، وأنْشَا – بالتخفيف أيضاً – فعلى هذا لو دخل على المضارع جازم : فإن كان التخفيفُ بعد دخول الجازم كان التخفيفُ قياسياً ، ولم تحذف الألف لاستيفاء الجازم حَظَّهُ قبل التخفيف ، تقول : لم أقْرَا ، ولم أبْدَا ، ولم أنْشَا ، وإن كان التخفيف قبل دخول الجازم كان التخفيف غير قياسى ، ومع هذا لم يلزمك أن تحذف هذه الألف عند دخول الجازم ، كما تصنع فى الناقص ، بل يجوز لك أن تحذفها كما يجوز لك أن تبقيها ؛ فتقول : لم أقْرَ ، ولم أبْدَ ، ولم أنْشَ ، وتقول : لم أقْرَا ، ولم أبْدَا ، ولم أنْشَا ، وهو الأكثر .

وقد يخفف مهموز العين — نحو : سأل — فيقال فيه : سَالَ ، وفى مضارعه : يَسَالُ ، وفى أمْرِهُ : سَلْ[1] .

وقد جاء على هذا قول الشاعر :

سَالَتْ هُـذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُـذَيْلٌ بِمَا قَالوا ، وَمَا صَدَقوا

(١) وعلى هذا لا يكون حذف العين من أمر «سأل» شاذاً فى القياس كما ذكرنا آنفا ، بل إنما يكون الحذف للتخلص من التقاء الساكنين : كالحذف فى « خف ، ونم » ، وأصل « سل » على هذا : اسأل ، نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، ثم خففت الهمزة ، واستغنى عن همزة الوصل ، فصار « سال » فحذفت العين تخلصاً من التقاء الساكنين . ويذهب بعض العلماء إلى التزام هذا التقدير فى هذه الكلمة .

قال أبو رجاء : ويلزمه أن يكون « سل » بالحذف لغة من يخفف الهمزة وحدهم ، مع أن العلماء ذكروا أن النطق به محذوف الهمزة لغة عامة العرب .

الفصل الرابع
فى المِثَالِ ، وأحكامه

وهو — كما علمت مما تقدم — ما كانت فاؤه حرف عِلّةٍ [(١)] ، وتكون فاؤه واوا ، أو ياء ، ولا يمكن أن تكون ألفاً [(٢)] ، كما لا يمكن إعلالُ واوه أو يائه .

فأما المثال الْوَاوِيُّ فيجيء على خمسة أوْجُهٍ ؛ الأول : «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو : «وَبِيءَ ، ووَجِعَ ، ووَجِلَ ، ووَحِلَ ، ووَحِمَتْ ، ووَذِرَ ، ووَسِخَ ، ووَسِعَ ، ووَسِنَ ، ووَصِبَ ، ووَضِرَ ، ووَطِفَ ، ووَطِئَ ، ووَغِرَ ، ووَقِرَتْ أُذُنُهُ ، ووَكِعَ ، ووَلِعَ ، ووَلِهَ ، ووَهِلَ» . الثانى : «كَرُمَ يَكْرُمُ» نحو : «وَثُرَ ، ووَثُقَ ، ووَجُزَ ، ووَجُهَ ، ووَخُمَ ، ووَضُؤَ ، ووَقُحَ» . الثالث : مثال «نَفَعَ يَنْفَعُ» نحو : «وَجَأَ ، ووَدَعَ ، ووَزَعَ ، ووَقَعَ ، ووَهَبَ ، ووَضَعَ ، ووَلَغَ» . الرابع : مثال «حَسِبَ يَحْسِبُ» نحو : «وَرِثَ ، ووَرِعَ ، ووَرِمَ ، ووَفِقَ ، ووَلِغَ» الخامس : مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو : «وَعَدَ ، ووَثَبَ ، ووَجَبَ» .

ولم يجيء من الواوى على مثال «نَصَر يَنْصُرُ» إلا كلمة واحدة فى لُغة بنى عامر ، وهى قولهم : «وَجَدَ يَجُدُ» [(٣)] . وعليها قول جرير :

---

(١) إنما سمى «مثالا» لأن ماضيه مثل السالم فى الصحة وعدم الإعلال ، أو لأن أمره مثل الاجوف . وقد يقال له «المعتل» بالإطلاق .

(٢) لأن الألف لا تكون إلا ساكنة ، والساكن لا يقع ابتداء ، بخلاف الواو والياء ، فإنهما لما كانا يقبلان الحركة وقعا فاء ، أما الألف فإنها تقع وسطاً وآخراً وإن لم تكن أصلية ، نحو : «قال ، وباع ، وخاف ، ورمى ، وغزا» .

(٣) كان مقتضى القياس أن تبقى الواو التى هى فاء الكلمة ، ولا تحذف ، لما ستعلمه قريباً ، فكان حقه أن يقولوا : يوجد — بوزان «ينصر» — غير أنهم حذفوا الواو قبل الضمة كما يحذفها العرب كافة قبل الكسرة : شذوذاً ، واستثقالا .

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَدعُ الحَوَائِمَ لا يَجُدْنَ غَلِيلاً[١]

وأما المثال اليائى[٢] فإن أمثلته فى العربية قليلة جداً ، وقد جاءت على أربعة أوجه ؛ الأول : مثال « عَلِمَ يَعْلَمُ » نحو : « يَبِسَ ، وَيَتِمَ ، وَيَقِظَ ، وَيَقِنَ ، ويَئِسَ » . الثانى : مثال « نَفَعَ يَنْفَعُ » نحو : « يَفَعَ ، ويَنَعَ[٣] » . الثالث : مثالُ « نَصَرَ يَنصُرُ » نحو : « يَمَنَ » . الرابع : مثالُ « ضَرَبَ يَضْرِبُ » نحو : « يَنَعَ[٣] ، ويَسَرَ » .

حكم ماضيه :

ماضى المثال — سواء أكان واوياً أم كان يائياً — كماضى السالم فى جميع حالاته[٤] تقول : « وعَدْتُ ، وعَدْنَا ، وعدْتَ ، وعدْتِ ، وعَدْتُمَا ، وعَدْتُمْ ،

(١) نقع : روى ، الحوائم : العطاش ، غليلا : حرارة عطش ، يقول : لو أنك تشائين لروى المحب بشربة من ريقك العذب تترك العطاش لا يجدن حرارة العطش . وذلك فى يدك بترك المجانبة والهجر .

(٢) لم أجد أحداً من العلماء قد بين هذا ، ولكنى أردت ذكره تتميا للبحث ، وقد راجعت القاموس والمختار والمصباح ، لاستيعاب ماجاءوا به وبيان أبوابه التى ورد عليها ، والعلة فى ترك الصرفيين لهذا النوع سلامة فائه فى سائر تصاريفه .

(٣) جاء هذا الفعل من بابين كما ترى .

(٤) المراد أنه لا يعتل بنوع من أنواع الإعلال ؛ لأن جميعها غير ميسور فيه ؛ وبيان ذلك أن الإعلال ثلاثة أنواع : إعلال بالقلب ، وإعلال بالسكون ، وإعلال بالحذف ؛ أما الإعلال بالقلب فلأنك لو قلبت الفاء لم تقلبها إلا حرفا من أحرف العلة ؛ إذ هو الغالب فى هذا النوع ، وحرف العلة لا يكون إلا ساكناً ، ولا يمكن الابتداء بالساكن ؛ فلا يكون حرف العلة فى مكان الفاء ؛ وأما الإعلال بالسكون فغير مقدور ، وعلته ظاهرة ؛ وأما الإعلال بالحذف فإما أن تحذف ولا تعوض عن المحذوف شيئاً فيكون غبناً وإلباساً بصورة الأمر ، وإما أن تحذف وتعوض : فى الأول ، أو فى الآخر ؛ فيقع اللبس بالمضارع أو بالمصدر .

وعَدْتُنَّ ، وَعَدَ ، وعَدَتْ ، وعَدَا ، وعَدَتَا ، وعَدُوا ، وعَدْنَ » وتقول : « يَسَرْتُ ، يَسَرْنَا ، يَسَرْتَ ، يَسَرْتِ ، يَسَرْتُمَا ، يَسَرْتُمْ ، يَسَرْتُنَّ ، يَسَرَ ، يَسَرَا ، يَسَرَتَا ، يَسَرُوا ، يَسَرْنَ » .

حكم مضارعه وأمره .

أما اليائىُّ فمثل السالم لايحذف منه شىء[1] ، ولا يُعَلُّ بنوع من أنواع الإعلال .

وأما الواوى فتحذف واوه من المضارع والأمر وجوبا ؛ بشرطين :

الأول : أن يكون الماضى ثلاثياً مجرداً[2] نحو « وَصَلَ ، وَوَرِثَ » .

الثانى : أن تكون عين المضارع مكسورة : سواء أكانت عين الماضى مكسورة أيضاً ، نحو « وَرِثَ يَرِثُ ، ووثِقَ يَثِقُ ، ووفِقَ يَفِقُ ، ووعِمَ يَعِمُ » أم كانت عين الماضى مفتوحة ، نحو « وصَلَ يَصِلُ ، ووعَدَ يَعِدُ ، ووجَبَ يَجِبُ ، ووصف يصِف» .

فإن اختل الشرط الأوّل : بأن كان الفعل مزيداً فيه نحو : « أوْجَبَ ، وأوْرَقَ ، وأوْعَدَ ، وأوْجَفَ » ونحو : « واعَدَ ، وواصل ، ووازَر ، وواءَلَ » لم تُحْذَف الواو لعدم الياء المفتوحة[3] ، تقول : يُوجِبُ ، ويُورِقُ ، ويُوعِدُ ، ويُوجِفُ ، ويُواصِلُ ، ويُوازِرُ ، ويُوائِل » .

وإن اختل الشرط الثانى : بأن كانت عين المضارع مضمومة ، أو مفتوحة — لم تحذف الواو لعدم الكسرة[3] تقول : « يَوْجُهُ ، ويَوْجَرُ ، ويَوْضُؤ ،

---

(١) وشذ من ذلك كلمتان حكاهما سيبويه وهما يسر يسر — كوعد يعد — وبئس يئس — كوعم يعم — فى لغة .

(٢) وحينئذ يكون حرف المضارعة مفتوحا ؛ ولهذا فإن أكثر الصرفيين يجعل الشرط فتح حرف المضارعة .

(٣) ولهذا لو كان نحو : « وعد ، ووصف ، وورث ، ووعم » مبنياً للمجهول لم تحذف الواو من مضارعه ، تقول : « يوعد ، ويوصف ، ويورث ، ويوعم » بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر .

ويَوْخَمُ ، ويَوْقَحُ » وكذا يَوْجَلُ ، ويَوْهَلُ » وفى القرآن الكريم : (١٥ — ٥٣) : (لاَ تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلاَمٍ عَلِيمٍ) .

ولم يشذّ من المضارع المضموم العين إلا كلمة واحدة ، وهى « يَجُدُ » فى لُغة عامر ، وقد تقدمت .

وقد شذ من المضارع المفتوح العين عِدَّةُ أفْعَالٍ : فسقطت الواو فيها ، وقياسُهَا البقاء ، وهى : « يَذَرُ ، وَيَسَعُ ، وَيَطَأُ ، وَيَلَعُ ، وَيَهَبُ ، وَيَدَعُ ، وَيَزَعُ ، وَيَقَعُ ، وَيَضَعُ ، وَيَلَغُ »[1] .

وشذت أفعال مكسورة العين فى المضارع وقد سلمت من الحذف فى لُغة عُقَيْل ، وهى : « يَوْغِرُ ، وَيَوْلِهُ ، وَيَوْلِغُ ، وَيَوْحِلُ ، وَيَوْهِلُ » وهى عند غير عقيل : مفتوحة العين ، أو محذوفة الفاء .

والأمر — فى هذا كله — كالمضارع ، إلاَّ فيما سلمت واوُه من الحذف ، وهو مفتوح العين أو مكسورها ؛ فإن الواو فى هذين تقلب ياء ؛ لوقوعها ساكنة إثر همزة الوصل المكسورة ، تقول : « إيجَلْ ، إيهَلْ ، إيغَرْ » بكسر العين عند عقيل ، وفتحها عند غيرهم .

وتقول فى أمر المحذوف الفاء : « رِثْ ، وَثِقْ ، وَفِقْ ، وَعِمْ ، وَصِلْ ، وَعِدْ ، وَصِفْ » وتقول أيضاً : « ذَرْ ، وسَعْ ، وطَأْ ، ولَعْ ، وهَبْ ، ودَعْ ، وزَعْ ، ولَغْ » .

---

(١) اعلم أن كثيراً من العلماء يذهب إلى أن سقوط الواو فيما عدا « يطأ ويسع » جاء موافقاً للقياس . مدعياً أن أصل هذه الأفعال جميعها مكسور العين على مثال « يضرب » وقد حذفت الواو للياء المفتوحة والكسرة ، وبعد الحذف فتحوا العين استثقالا لاجتماع الكسرة وحرف الحلق ، واستصحبوا الأصل بعد فتح العين فلم يعيدوا الواو ، أما « يطأ ، ويسع » فهما شاذان إجماعا ؛ لأن ماضيهما مكسور العين ، فقياسه فتح عين المضارع ، وأما « يذر » فمحمول على « يدع » لأنه بمعناه .

وإنما حذفت الواو فى الأمر — مع عدم وجود الياء المفتوحة — حملا على حذفها فى المضارع ؛ إذ الأمر إنما يقتطع منه .

(تنبيهان) : الأول : إذا كان مصدر الفعل المثال الواوىّ على مثال « فِعْل » — بكسر الفاء — جاز لك أن تحذف فاءه[1] ، وتُعَوِّضَ عنها التاء بعد لامِهِ ، نحو : « عِدَة ، وزِنَة ، وصِفَة » وتعويضُ هذه التاء واجب : لا يجوز عدمُهُ عند الفراء ، ومذهب سيبويه — رحمه الله ! — أن التعويضَ ليس لازماً ، بل يجوز التعويض كما يجوز عدمه[2] ، تمسكاً بقول الفضل بن العباس :

إنْ الخَلِيطَ أجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا وأخْلَفُوكَ عِدَ الأمْرِ الَّذِى وعَدُوا

الثانى : إذا أردت أن تبنى على مثال « افتعل » من المثال الواوىّ أو اليائىّ لزمك أن تقلب فاءه تاء ، ثم تدغمها فى تاء افتعل ، ولا يختص ذلك بالماضى ، ولا بسائر أنواع الفعل ، بل جميعُ المشتقات وأصلُها فى ذلك سواء ، تقول : « اتَّصَلَ ، واتَّعَدَ ، واتَّقَى ، يَتَّصِلُ ، ويَتَّعِدُ ، ويَتَّقِى ، اتَّصِلْ ، واتَّعِدْ ، واتَّقِ ، اتِّصالاً ، واتِّعَاداً ، واتِّقَاء ؛ فهو مُتَّصِلٌ ، ومُتَّعِدٌ ، ومُتَّقٍ — إلخ » ، وتقول : « اتَّسَرَ ، يَتَّسِرُ ، اتِّسَاراً — إلخ » .

والأصلُ « أوْتَصَلَ » فقلبت الواو تاء فصار « اتتصل » فلم يكن بُدٌّ من الإدغام ، لوقوع أوّل المتجانسين ساكناً ، وثانيهما متحركاً ، وكذا الباقى .

---

(١) وشذ الحذف مع التعويض فى غير المصدر ، نحو « رقة : اسم الفضة ، وحشة — اسم للأرض الموحشة — وجهة — اسم للمكان الذى تتوجه إليه » .

(٢) بشرط ألا يقصد بالمصدرين بيان الهيئة .

الفصل الخامس
فى الأجْوَفِ ، وأحكامه

وهو[1] ـ على ما سبقت الإشارة إليه ـ ما كانت عَيْنُه حَرْفاً من أحرف العلة

وهو على أربعة أنواع ؛ لأن عينه إما أن تكون واواً ، وإما أن تكون ياء ، وكل منهما إما أن تكون باقية على أصلها ، وإما أن تُقلب ألفاً .

فمثالُ ماعينُه واوٌ باقيةٌ على أصلها «حَوِلَ ، وعَوِرَ ، وصَاوَلَ ، وقَاوَلَ ، وتَنَاوَلَ ، وتَقَاوَلَ ، وتَحَاوَرَا ، واشْتَوَرَا ، واجْتَوَرَا » .

ومثال ما أصل عينه الواو وقد انقلبت ألفاً «قَام ، وصَام ، ونَام ، وخَاف ، وأقَام ، وأجَاع ، وانقَاد ، وانـآد ، واستَقَام ، واستَضَاء » .

ومثال ما عينه ياء باقية على أصلها « غَيِدَ ، وحَيِدَ ، وصَيِدَ ، وبَايَعَ ، وشَايَعَ ، وتَبَايَعَا ، وتَسَايَفَا » .

ومثال ما أصل عينه الياء وقد قلبت ألفاً « بَاعَ ، وجاء ، وأذَاعَ ، وأفَاء ، وامتَار ، واستَرَابَ ، واستَخَارَ » .

ويجيء مجرده بالاستقراء على ثلاثة أوجه ، الأول : مثال « عَلِمَ يَعلَمُ » واويا كان أو يائياً ، نحو : « خَافَ يَخَافُ ، ومَاتَ يَمَاتُ[2] ، وهَاب يهَابُ ، وعَوِرَ يَعْوَرُ ، وغَيِدَ يَغْيَدُ » والثانى : مثال « نَصَرَ يَنصُرُ » ولا يكون إلا واوياً ، نحو : « مَاجَ يَمُوجُ ، وذَابَ يَذُوبُ » ، الثالث : مثال « ضَرَبَ يَضرِبُ » ولا يكون

---

(١) ويقال له : « ذو الثلاثة » لأن أكثره يكون على ثلاثة أحرف مع الضمير المتحرك على ما ستعرف ، والأقل محمول على الأكثر ، ولا يلزم إطلاق الاسم كلما وجدت علة التسمية على ما هو معلوم .

(٢) لغة فى « مات يموت » .

إلا يائياً ، نحو : « طَابَ يَطِيبُ ، وعَاشَ يَعِيشُ » ولم يجىء على غير هـذه الأوجه[١] .

حكم ماضيه قبل اتصال الضمائر به :

يجب تصحيح عينه — أى بقاؤها على حالها ، واواً كانت أو ياء — فى المواضع الآتية ، وهى :

أولا : أن يكون على مثال فَعِلَ — بكسر العين[٢] — بشرط أن يكون الوصف منه على زنة « أفْعَلَ » وذلك فيما دَلَّ على حُسْنٍ أو قُبْحٍ ، نحو : « حَوِلَ فهو أحْوَل ، وعَوِرَ فهو أعْوَرُ ، وحَيِدَ فهو أحْيَدُ ، وغَيِدَ فهو أغْيَدُ » فإن كان على مثال فَعَلَ — بفتح العين — اعتلت عَيْنُه — أى : قلبت ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها — نحو : « بَاعَ ، وعَاشَ ، وقَالَ ، وصَامَ » وإن كان على مثال فَعِلَ — بالكسر — لكن الوصفُ منه ليس على مثال أفْعَلَ وجب إعلالُه أيضاً ، نحو : « خَافَ فهو خَائِفٌ ، ومَاتَ فهو مَيِّتٌ » .

وشَذَّ الإعلال فى نحو قول الشاعر :

---

(١) وردت كلمة واحدة على مثال كرم يكرم ، وهى قولهم « طال يطول » عند بعض العلماء ، وهى عند غيرهم من باب نصر .

(٢) إنما أعلوا فعل — بفتح العين — ولم يعلوا فعل المكسور إذا كان وصفه على أفعل مع وجود العلة المقتضية للإعلال فى كليهما ، وهى تحرك الواو أو الياء مع انفتاح ما قبلهما — لعلة اقتضت التصحيح فى المكسور بشرطه . وهى أن الأصل فى الدلالة على الألوان والعيوب هو صيغتا : افعل ، وافعال — بتشديد اللام فيهما — نحو : اعمش واعماش ، واحمر واحمار ، وهاتان الصيغتان يجب فيهما التصحيح لسكون ما قبل العين ، نحو : احول واعور ، واحوال واعوار ، واغيد ، واحيد ، واغياد ، واحياد ، وصيغة فعل — بكسر العين — الذى الوصف منه على أفعل — مقتطعة من هاتين الصيغتين ؛ فبقيت على ما كان لها قبل الاقتطاع وهو التصحيح .

وَسَائِلَةٍ بِظَهْرِ الْغَيْبِ عَنِّى أعَارَتْ عَيْنُهُ أمْ لَمْ تَعَارَا[1]

ثانياً : أن يكون على صيغة « فاعَل » : سواء أكانت العين واواً ، نحو : « حاوَلَ ، وَجاوَلَ ، وَقاوَلَ ، وَصاوَلَ » أم كانت العين ياء نحو : « بايَعَ ، وَضايَقَ ، وَبايَنَ ، وَدايَنَ » وعلة وجوب تصحيح هذه الصيغة أن ما قبل العين ساكن مُمْتَلٌّ ، ولا يقبل إلقاء حركة العين عليه .

ثالثاً : أن يكون على مثال « تفاعَلَ » : سواء أكانت العين واواً ، نحو : « تجاولاَ ، وتصاوَلاَ ، وَتقاوَلاَ ، وَتفاوتاَ ، وتناوَشاَ ، وتهاونا » أم كانت العين ياء نحو « : تدَايَنَا ، وتبَايَعا ، وتبَايَنا ، وتزايدَ ، وتمايَدَ » والعلة فى وجوب تصحيح هذه الصيغة هى العلة السابقة فى تصحيح صيغة « فاعَلَ » قال الله تعالى (٢ — ٢٨٢) : (إذَا تدَايَنْتُمْ) .

رابعاً : أن يكون على مثال « فَعَّل » — بتشديد العين — سواء أكان واويا ، نحو : « سَوَّلَ ، وعَوَّلَ ، وسَوَّفَ ، وكَوَّرَ ، وهَوَّنَ » أم كان يائياً نحو : « بَيَّنَ ، وبَيَّتَ ، وسَيَّرَ ، وخَيَّرَ ، وزَيَّنَ ، وصَيَّرَ » ولم تعتل العين فراراً من الإلباس ؛ إذ لو قلبتها ألفاً لقلت فى « بَيَّنَ » مثلا : « بايَنَ » ، قال تعالى (٥ — ٣٠) (فطَوَّعَتْ له نَفْسُهُ) .

خامساً : أن يكون على مثال « تَفَعَّلَ » سواء أكان واوياً نحو : « تَسَوَّلَ ، وتَسَوَّرَ ، وتهَوَّعَ ، وتقَوَّلَ ، وتلَوَّنَ ، وتأولَ » أم كان يائياً ، نحو « تطَيَّبَ ، وتغَيَّبَ ، وتَمَيَّزَ ، وتَصَيَّدَ ، وتَشَيَّعَ ، وتَرَيَّثَ » والعلة هنا هى العلة التى اقتضت تصحيح الصيغة السابقة ، قال الله تعالى (٣٨ — ٢١) : (إذْ تَسَوَّرُوا المِحْرابَ) وقال سبحانه (١٤ — ٤٥) :(وتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنا بِهِمْ)

---

(١) الهمزة فى قوله « أعارت » للاستفهام . والألف فى آخر قوله « تعارا » منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف .

سادساً : أن يكون على مثال « افْعَلَّ » سواء أكان واوياً نحو : « احْوَلَّ ، واعْوَرَّ ، واسْوَدَّ » أم كان يائياً ، نحو : « ابْيَضَّ ، واغْيَدَّ ، واحْيَدَّ » ولم تُعَلَّ العينُ لسكون ما قبلها ، ولم تنقل حركتها إلى الساكن — مع أنه حرفٌ جَلْدٌ يقبل الحركة ثم تُعَلّ فراراً من التقاء الساكنين ، ومن الإلباس ، قال الله تعالى (٣ — ١٠٦) : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ) وقال (٣ — ١٠٧) : (وأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ) .

سابعاً : أن يكون على مثال « افْعَالَّ » سواء أكان واوياً نحو : « احْوَالَّ ، واعْوَارَّ » أم كان يائياً ، نحو : « ابْيَاضَّ ، واغْيَادَّ » والعلة فى وجوب تصحيحه هى علة تصحيح الصيغة السابقة .

ثامناً : أن يكون على مثال « افْتَعَلَ » وذلك بشرطين :

أحدهما : أن تكون عينه واواً .

والثانى : أن تدل الصيغة على المفاعلة ، نحو : « اجْتَوَرُوا ، واشْتَوَرُوا ، وازْدَوَجُوا » فإن كانت العين ياء سواء أكانت الصيغة دالة على المفاعله أم لم تكن ، نحو : « ابْتَاعُوا ، واسْتَافُوا ، واكْتَال ، وامْتَازَ » — وجب إعلالُه ، وكذلك إن كانت العين واواً ولم تدل الصيغة على المفاعلة ، نحو : « اسْتَاكَ ، واشْتَاقَ ، واسْتَاءَ ، واقْتَادَ » .

ويجب الإعلال فيما عدا ذلك ، وهو — عدا ما سبق فى ثنايا الكلام على الصيغ السالفة — صِيَغُ : « أَفْعَلَ ، وانْفَعَلَ ، واسْتَفْعَلَ » نحو : «أَجَابَ ، وأَقَامَ ، وأَهَابَ ، وأَخَافَ »[1] ، ونحو : « انْقَادَ ، وانْدَاح ، وانْمَاحَ ،

---

(١) أصل « أقام » ونحوه : أقوم — على مثل أكرم — نقلت حركة الواو — أو الياء — إلى الساكن قبلها ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال ، فقلبت ألفاً ، فصار أقام ، فالإعلال فى هذه الصيغة بالنقل أولا . وبالقلب بعده .

وانْمَاعَ »[١] ونحو : « اسْتَقَام ، واسْتَقَال ، واسْتَرَاحَ ، واسْتَفَادَ »[٢] .

وقد وردت كلماتٌ على صيغة « أفعَلَ » وكلماتٌ أخرى على صيغة « اسْتَفْعَلَ » مما عينُه حرفُ علةٍ من غير إعلال ، من ذلك قولهم : «أغْيَمَتِ السماء ، وأغْوَلَ الصبيُّ، واسْتَحْوَذَ عليهم الشيطانُ ، واسْتَنْوَقَ الجملُ ، واستيستِ الشاة ، واسْتَغْيَلَ[٣] الصبيُّ » ، وقال عمرُ بن أبى ربيعة :

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ ؛ وقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُول الصُّدُودِ يَدُومُ

وقد اختلف العلماء فى هذا ونحوه ؛ فذهب أبو زيد والجوهرى إلى أنه لُغة فصيحة لجماعة من العرب بأعيانهم[٤] وذهب كثير من العلماء إلى أن ما ورد من ذلك شاذ لا يُقَاسُ عليه ، وفَرَقَ ابن مالك بين ما سمع من ذلك وله ثلاثى مجرد — نحو : « أغْيَمَتِ السماء » فإنه يقال « غَامَتِ السماء » فمنع أن يكون التصحيح فى هذا النوع مطرداً ، وما ليس له ثلاثى مجرد — نحو : « اسْتَنْوَقَ الجملُ » — فأجاز التصحيح فيه[٥] .

---

(١) أصل « انقاد » ونحوه : انقود — على مثال انكسر — وقعت الواو أو الياء متحركة مفتوحا ما قبلها ، فلزم قلبها ألفاً ، فصار « انقاد » فالإعلال فى هذه الصيغة بالقلب وحده .

(٢) أصل استفاد ونحوه : استفيد — على مثال استغفر — فنقلت حركة حرف العلة إلى الحرف الساكن قبله ، ثم قلب حرف العلة ألفاً كما فى أقام ؛ فالإعلال فى هذه الصيغة بالنقل ثم بالقلب .

(٣) أى : شرب الغيل — بفتح فسكون — وهو لبن الحامل .

(٤) أى : فيجوز على لغتهم قياس ما لم يسمع على ما سمع .

(٥) والذى نذهب إليه ونرى أنه موافق لما وردنا من لغات العرب ، وإن لم نجد أحداً من العلماء ذكره صراحة — هو أن مسألة نقل حركة حرف العلة إلى الساكن =

حكم المـاضى عند اتصال الضمائر به :

أما الصيغ التى يجب فيها التصحيح ، فإن حكمها كحكم السالم : لا يحذف منها شىء ، سواء أكان الضمير ساكناً أم كان متحركا ، تقول : « غَيِدْتَ ، وحَوِلتِ ، وغَيِدَا ، وحَوِلاَ ، وغَيِدُوا ، وحَوِلُوا » وتقول : « حَاوَلْتَ ، ودَايَنْتُ ، وحَاوَلاَ ، ودَايَنَا ، وحَاوَلُوا ، ودَايَنُوا » وكذا « تَقَاوَلْتَ ، وتَمَايَدْتَ ، وتَقَاوَلاَ ، وتَمَايَدَا » وكذا « عَوَّلْتَ ، وبَيَّنْتَ ، وعَوَّلاَ ، وبَيَّنَا — إلخ » .

أما الصيغ التى يجب فيها الإعلال ، فإن أسندت إلى ضمير ساكن أو اتصلت بها تاء التأنيث ؛ بقيت على حالها ، تقول : بَاعَا ، وقَالاَ ، وخَافَا ، وابْتَاعَا ، واشْتَاكَا ، وابْتَاعُوا ، واشْتَاكُوا ، وأَجَابَا ، وأَهَابَا ، وأَجَابُوا ، وأَهَابُوا ، وانْقَادَا ، وانْمَاعَا ، وانقَادُوا ، وانْمَاعُوا ، واسْتَقَامَا ، واسْتَفَادَا ، واسْتَقَامُوا ، واسْتَفَادُوا » .

وإن أسندت إلى ضمير متحرك وجَبَ حَذْفُ العين : تخلصاً من التقاء الساكنين .

وحينئذ لجميع الصيغ التى تشتمل على حرف زائد أو أكثر يجب أن تبقى بعد حذف العين على حالها ، تقول : « ابْتَعْتُ ، واشْتَكْتُ ، وأَجَبْتُ ، وأَهَبْتُ ، وانقَدْتُ ، واستَقَمْتُ ، واستَفَدْتُ »[1] إلخ .

= الصحيح قبله فى مواضعها الأربعة — ونستثنى من ذلك أن تكون حركة حرف العلة ضمة أو كسرة فى الفعل ؛ لثقل اجتماعهما حينئذ — ليست أمراً واجباً كقلب الواو أو الياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ماقبلهما حقيقة ، بل ذلك أمر يجوز ارتكابه كا يجوز عدمه ؛ فالعلل المقتضية للإعلال عندنا نوعان : أحدهما موجب ، والآخر مجوز ، والدليل على هذا أن مواضع النقل الأربعة كلها قد جاء فيها الإعلال ، وجاء فيها التصحيح على الأصل ، وقدذكر العلماء فى كل ما جاء مصححاً منها خلافا فى أنه شاذ أو لغة لجماعة من العرب .

(١) لا يخفى عليك أن أصل « أجبت » وأخواته قبل الإسناد إلى الضمير وبعد =

وأما الثلاثى المجرد : فإن كان على « فَعِلَ » بكسر العين — وذلك باب « عَلِمَ » — وجب كسر الفاء إيذاناً بحركة العين المحذوفة ، ولا فرقَ فى هذا النوع بين الواوى واليائى ، تقول : « خِفْتُ ، ومِتُّ ، وهِبْتُ »[١] وإن كان على مثال « فَعَلَ » — بفتح العين — وذلك باب « ضَرَبَ » وباب « نَصَرَ » فُرِقَ بين الواوىّ واليائى ؛ فتضم فاء الواوى — وهو باب « نَصَرَ » — إيذاناً بنفس الحرف المحذوف ، وتكسر فاء اليائى — وهو باب « ضَرَبَ » — لذلك السبب . تقول : « صُمْتُ ، وقُدْتُ ، وقُلْتُ[٢] » وتقول : « بِعْتُ ، وطِبْتُ . وعِشْتُ[٣] » وإن كان مضموم العين على فَعُلَ — حُذِفت العين وضمت الفاء للدلالة على الواو ، نحو « طُلْتَ » قال الله تعالى : (١٩ — ٥) : (وإِنِّى خِفْتُ المَوَالِىَ مِنْ ورَائِى) . وقال سبحانه (٢٠ — ٦٨) : (قُلْنَا

= الإعلال بالنقل والقلب « أجاب » فلما أرادوا الإسناد إلى الضمير المتحرك لزمهم إسكان الآخر ، والألف قبله ساكنة ، فاضطروا إلى حذف حرف العلة للتخلص من التقاء الساكنين .

(١) أصل « خفت » وأخواته « خاف » بعد الإعلال الذى سبق بيانه ، وحذفوا حرف العلة عند الإسناد ؛ لاضطرارهم إلى تسكين آخر الفعل ، وحركوا الفاء بالكسرة دلالة على حركة العين التى حذفوها .

(٢) أصل « قلت » وأخواته « قال » فحذفوا العين عند الإسناد للضمير المتحرك للعلة التى سبق بيانها ، وحركوا الفاء بالضمة إشعاراً بأن المحذوف واو .

(٣) أصل « طبت » وأخواته « طاب » فحذفوا العين عند الإسناد لما ذكرنا ، وحركوا الفاء بالكسرة إيذاناً بأن المحذوف ياء .

ومن هنا تعلم أن الفاء تكسر فى الأجوف الثلاثى إذا أسند إلى الضمير المتحرك فى موضعين ، الأول : إذا كانت العين المحذوفة مكسورة ، والثانى : إذا كانت العين مفتوحة وأصلها الياء ، ولكن الكسرة فى الأول إيذان بالحركة ، وفى الثانى إيذان بالحرف ، وتضم فى موضعين أيضاً بهذه المنزلة .

لا تَخَفْ إنَّكَ أَنْتَ الأَعْلَى) وقال جل شأنه (١٩ — ٢٣) : (يا لَيْتَنِي مُتُّ قَبْلَ هذا)[1] ؛ وقال (١٤ — ١٠) : (قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ) . وقال (١٤ — ١١) : (قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ) وقال (١٥ — ١٩) :(قَالُوا إِنْ نَحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) .

حكم مضارعه :

أما المضارع من الصيغ التى يجب التصحيحُ فى ماضيها فهو على غرار المضارع من السالم : لايتغير فيه شىء بأى نوع من أنواع التغيير ، تقول : غَيِدَ يَغْيَدُ ، وحَوِرَ يَحْوَرُ، ونَاوَلَ يُنَاوِلُ ، وبَايَعَ يُبَايِعُ ، وسَوَّلَ يُسَوِّلُ ، وبَيَّنَ يُبَيِّنُ ، وتَقَوَّلَ يَتَقَوَّلُ ، وتَبَيَّنَ يَتَبَيَّنُ ، وتَبَايَعَ يَتَبَايَعُ ، وتَهَاوَنَ يَتَهَاوَنُ ، واحْوَلَّ يَحْوَلُّ ، واغْيَدَّ يَغْيَدُّ ، واجْتَوَرَ يَجْتَوِرُ ، واحْوَالَّ يَحْوَالُّ ، واغْيَادَّ يَغْيَادُّ » .

وأما المضارع مما يجب فيه الإعلال ؛ فإنه يعتل أيضاً ، وهو فى اعتلاله على ثلاثة أنواع :

الأول : نوع يعتل بالقلب وحده ، وذلك المضارع من صيغتى « انْفَعَلَ وافْتَعَلَ »[2] ؛ فإنَّ حرف العلة فيهما ينقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ماقبله ، نحو : « انْقَادَ يَنْقَادُ ، وانْدَاحَ يَنْدَاحُ ، واخْتَارَ يَخْتَارُ ، واشْتَارَ الْعَسَلَ يَشْتَارُهُ » .

والأصلُ فى المضارع « يَنْقَوِدُ ، ويَخْتَيِرُ » على مثال ينطلق ويجتمع ، فوقَعَ كل من الواو والياء متحركا بعد فتحة فانقلب ألفاً ؛ فصارا « يَخْتَارُ ، ويَنْقَادُ » .

---

(١) قرىء فى هذه الآية بكسر الميم وضمها : أما من كسرها فعنده أن الكلمة من باب علم يعلم كخاف . وأما من ضمها فعنده أنها من باب نصر ينصر كقال يقول . وهما لغتان سبقت الإشارة إليهما .

(٢) أما صيغة انفعل فتعتل دائماً : واواً كانت العين أو ياء . ولا فرق فى هذه الصيغة بين جميع معانيها . وأما صيغة افتعل فقد علمت أنه يجب فيها التصحيح إذا كانت العين واواً وكانت الصيغة دالة على المفاعلة ، فالكلام هنا على غير المستوفى هذين الشرطين من هذه الصيغة .

الثانى : نوع يعتل بالنقل وحده ، وذلك المضارع من الثلاثى ، الذى يجب فيه الإعلال ، ما لم يكن من باب « علم يعلم » ؛ فإنك تنقل حركة الحرف المعتلّ إلى الساكن الصحيح الذى قبله ، نحو : « قَالَ يَقُولُ ، وبَاعَ يَبِيعُ » .

والأَصْلُ فى المضارع : « يَقْوُلُ ، ويَبْيِعُ » على مثال ينصر ويضرب ؛ نقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ؛ فصار « يَقُولُ ، ويَبِيعُ » .

الثالث : نوع يعتل بالنقل والقلب جميعاً ، وذلك مضارع الثلاثى الذى يجب فيه الإعلالُ إذا كان من باب « عَلِمَ يَعْلَمُ » والمضارع الواوى من صيغتى « أفْعَلَ واسْتَفْعَلَ » نحو : «خَافَ يَخَافُ ، وهَابَ يَهَابُ ، وكَادَ يَكَادُ» ونحو : « أقَامَ يُقِيمُ ، وأجَابَ يُجِيبُ ، وأفَادَ يُفِيدُ » ونحو : « اسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ ، واسْتَجَابَ يَسْتَجِيبُ ، واسْتَفَادَ يَسْتَفِيدُ » .

والأَصْلُ فى مضارع الأمثلة الأولى : « يَخْوَفُ » على مثال يَعْلَمُ ـــ فنقلت فتحة الواو إلى الساكن قبلها ؛ فصار « يَخَوْفُ » ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآنَ ؛ فصار « يَخَافُ » .

والأَصْلُ فى مضارع الأمثلة الثانية : « يُقْوِمُ » على مثال يُكْرِمُ ، فنقلت كسرة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فصار « يُقِوْمُ » ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثرَ كسرة[1] ، فصار « يُقِيمُ » .

والأَصْلُ فى مضارع الأمثلة الثالثة : « يَسْتَقْوِمُ » على مثال يستغفر ، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، فصار « يَسْتَقِوْمُ » ثم قلبت الواو ياء لوُقوعها ساكنة إثْرَ كسرة ، فصار « يَسْتَقِيمُ »[1] .

وَقِسْ على ذلك أخواتهن .

(١) من هنا نعلم أنه لو كانت العين فى صيغتى « أفعل ، واستفعل » ياء فى الأصل لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط ، فلو بنيت على إحداهما من « بان » لقلت : « أبان يبين، واستبان يستبين » ولم يكن فى المضارع إلا نقل حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها .

واعلم أنه يجب بقاء المضارع على ما استقرّ له من التصحيح أو الإعلال ما دام مرفوعاً أو منصوباً ، فإذا جزم : فإن كان مما يجب تصحيحه بقى على حاله ، وإن كان مما يجب إعلاله — بأى نوع من أنواع الإعلال — وجب حذفُ حرف العلة تخلصاً من التقاء الساكنين ، تقول : « يَخَافُ التقىُّ من عذاب الله ، ولن يَسْتَقِيمَ الظّلُّ وَالعُودُ أعْوَجُ ، ولو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِهِ ، وَإنْ تَسْتَقِمْ تَنْجَحْ » ويعود إليه ذلك الحرفُ المحذوف : إذا أسند إلى الضمير الساكن ، نحو : « لاَ تَخَافُوا » أو أكّدَ بإحْدَى نُونَىِ التوكيد ، نحو : « وَإمَّا تَخَافَنَّ » ، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى .

حكم أمره :

قد عرفت غير مرة أن الأمر مُقْتَطَع من المضارع : بحذف حرف المضارعة ، واجتلاب همزة الوصل مكسورة أو مضمومة إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً ، وعلى هذا فالأمرُ من الأجوف الذى تصحُّ عينهُ فى الماضى والمضارع مثلُ الامر من السالم ، تقول : « اُغْيَدْ ، وَبيِّنْ ، وَاُجْتَوِرَا » وما أشبه ذلك .

والأمرُ من الأجوف الذى تعتل عين ماضيه ومضارعه مثلُ مضارعه المجروم : يجب حذف عينه ما لم يتصل بضمير ساكن ، أو يؤكد بإحدى النونين ، تقول : « خَفْ ، وَاسْتَقِمْ ، وَأَجِبْ » وتقول : « خَافِى رَبّكِ ، وَهَابِى عِقَابَهُ » وتقول : « خَافَنَّ خَالِقَكَ » ونحو ذلك .

حكم إسناد المضارع للضمير :

إذا أسند المضارع من الأجوف إلى الضمير الساكن بقى على ما استحقه من الإعلال أو التصحيح ، ولم تحذف عينه ولو كان مجزوماً ، تقول : « يَخَافَانِ ، ويَخَافُونَ ، وتَخَافِينَ ، ولَنْ يَخَافَا ، ولَنْ يَخَافُوا ، ولَنْ تَخَافِى ، ولم تَخَافَا ، ولم

تخَافُوا ، ولم تخَافِى » وكذا الباقى من المُثُل .

وإذا أسند إلى الضمير المتحرك حُذِفَتْ عَيْنُهُ[١] إن كان مما يجب فيه الإعلال ، سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجزوماً ، تقول : « النِّسَاء يَقُلْنَ ، ولَنْ يَثْبِنَ ، ولم يَرُعْنَ »

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر :

الأمرُ كالمضارع المجزوم : فلو أنه أسند إلى الضمير الساكن رَجَعَتْ إليه العينُ التى حُذِفَتْ منه حالَ إسنادِهِ للضمير المستتر ، تقول : « قُولاَ ، وخَافَا ، وبِيعَا ، وقُولُوا ، وخَافُوا ، وبِيعُوا ، وقُولِى ، وخَافِى ، وبِيعِى » .

وإذا أسند إلى الضمير المتحرك بقيت العين محذوفة[٢] ، تقول : « قُلْنَ ، وخَفْنَ ، وبِعْنَ » قال الله تعالى (٢٠ — ٤٤) : (فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّناً) وقال (٢ — ٨٣) : (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً) وقال (١٠ — ٨٩) : (فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِّ) وقال (٧٣ — ٢٠) : (وَأَقِيمُوا الصلاَةَ) وقال (١٧ — ٧٨) : (أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ) وقال (٣٣ — ٣٢) : (وَقُلْنَ قَوْلا مَعْرُوفاً) وقال (٤٦ — ٣١) : (أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ) .

---

(١) حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين ، لأن المضارع عند إسناده لنون النسوة يبنى على السكون ، وحرف العلة قبل آخره ساكن أيضاً ، والأمر ساكن الآخر فى حالتى تجرده عن الضمائر البارزة واتصاله بنون النسوة ، فلهذا تحذف عينه للعلة نفسها ، فإذا أسند إلى الضمير الساكن تحرك آخره ، فزالت العلة المقتضية للحذف فترجع العين .

(٢) صورة فعل الأمر المسند إلى نون النسوة مثل صورة الفعل الماضى المسند إليها ، ولكنهما يختلفان فى التقدير ، فأصل « قلن » الأمر : « قولن » فالمحذوف واو ، وضمة القاف أصل فى صيغة الأمر ، وأصل « قلن » الماضى : « قالن » فالمحذوف ألف ، وهذه الألف منقلبة عن واو ، وضمة القاف عارضة عند الإسناد ، للدلالة على أن المحذوف أصله الواو كما تقدم ، ومثله الباقى .

الفصل السادس

فى الناقص ، وأحكامه

وهو — كما سبقت الإشارة إليه — ما كانت لامه حرف علةٍ ، وتكون اللام واواً أو ياء ، ولا تكون ألفاً إلا منقلبة عن واو أو ياء .

وأنواعه — على التفصيل — ستة ؛ لأن كلا من الواو والياء إما أن يبقى على حاله ، وإما أن ينقلب ألفاً ، وإما أن تنقلب الواو ياء ، وإما أن تنقلب الياء واواً ، وما آخره ألف إما أن تكون هذه الألف منقلبة عن واو ، وإما أن تكون منقلبة عن ياء .

فمثال الواو الأصلية الباقية : « بَذُوَ ، وَرَخُوَ ، وَسَرُوَ » .

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ياء[1] : « حَظِىَ ، وَحَفِىَ ، وَحَلِىَ ، وَرَجِىَ ، وَرَضِىَ ، وَشَقِىَ » وكذا « حَوِىَ ، وَقَوِىَ ، وَلَوِى » وستأتى هذه وأشباهها فى اللفيف .

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ألفاً[2] : « سَمَا ، وَدَعَا ، وَغَزَا » .

---

(١) هذا إنما يكون فى الماضى المكسور العين — وهو باب علم يعلم ليس غير — وذلك لأن الواو إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء .

والدليل على أن أصل هذه الياءات واو يعرف من بعض استعمالات هذه الكلمة ، فمثلا « حفى » تجد مكان هذه الياء واواً فى « الحفوة » بضم الحاء أو كسرها ، وهى الاسم من الحفا ، وهو رقة القدم ، وكذلك تجد فى مكان الياء من « حلى » واواً فى مثل « الحلو ، والحلاوة . والحلوان » وكلها مصادر حلى الشىء — من أبواب رضى ، ودعا ، وسرو — صدر . وكذلك تجد فى مكان الياء من « رضى » واواً فى نحو « الرضوان ، والرضوة » بكسر فسكون فيهما — وهكذا .

(٢) هذا إنما يكون فى الماضى المفتوح العين — وهو بالاستقراء بابان ، أحدهما باب نصر ينصر ، نحو : « دعا يدعو ، وسما يسمو ، وعدا يعدو » والثانى باب فتح يفتح . نحو : « صغى يصغى ، وضحى يضحى » .

والسر فى قلب الواو ألفا وقوعها متحركة مفتوحا ما قبلها ، وتعرف أن أصل =

ومثال الياء الأصلية الباقية : « رَقِيَ ، وزَكِيَ ، وشَجِيَ ، وطَفِيَ ، وصَفِيَ » ، ومثله : « ضَوِيَ ، وعَيِيَ ، وهَوِيَ » وستأتى هذه وأشباهها فى اللفيف .

ومثال ما أصلُ لامِهِ الياء وقد انقلبت واواً[1] : « نَهُوَ » وليس فى العربية من هذا النوع سوى هذه الكلمة .

ومثالُ ما أصل لامه الياء وقد انقلبت ألفاً[2] : « رَمَى ، وكَفَى ، وهَمَى ، ومَأَى » .

* * *

ويجىء الناقص على خمسة أوْجُهٍ ؛ الأول : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ »[3] ، نحو : « مَرَى يَمْرِى ، وقَلَى يَقْلِى » . الثانى : مثال « نَصَرَ يَنْصُرُ »[4] ، نحو : « دَعَا يَدْعُو ، وسَمَا يَسْمُو ، وعَلاَ يَعْلُو » . الثالث : مثال « فَتَحَ يَفْتَحُ »[5] ،

= الألف واو ببعض استعمالات هذه الألفاظ كالسمو ، والغزو ، والدعوة ، ونحو ذلك ، على المنهج الذى بيناه قبل هذا ، ولم يجىء الناقص الواوى من باب ضرب يضرب أصلا .

(١) إنما يكون ذلك فى الماضى المضموم العين — وهو باب كرم يكرم — وذلك لأن الياء إذا وقعت متطرفة إثر ضمة انقلبت واواً ، والذى يدل على أن أصل الواو فى «نهو» ياء وجود الياء فى بعض تصاريف هذه الكلمة ، وذلك قولهم : « نهية » للعقل .

(٢) هذا إنما يكون فى الماضى المفتوح العين — وذلك بالاستقراء بابان : أحدهما باب فتح يفتح ، نحو : « رأى يرى ، ونهى ينهى ، ونأى ينأى ، وسعى يسعى » والثانى باب ضرب يضرب ، نحو : « هداه الله يهديه ، وقرى ضيفه يقريه ، وعصى يعصى ، وسقى يسقى » .

(٣) ولا يكون إلا يائياً ، وتنقلب ياؤه فى الماضى ألفاً كما علمت .

(٤) ولا يكون إلا واوياً ، وتنقلب واوه فى ماضيه ألفاً كما علمت .

(٥) وهذا يكون يائياً كما يكون واوياً ؛ فمثال اليائى نهى ينهى ، ومثال الواوى صغا يصغى ، وتنقلب الواو والياء فى ماضيه ألفاً على ما أنبأتك .

نحو : « نَحَا يَنْحَى ، وطَغَى يَطْغَى ، ورَعَى يَرْعَى ، وسَعَى يَسْعَى » . الرابع : مثال « كَرُمَ يَكْرُمُ »(١) ، نحو : « رَخُو يَرْخُو ، وسَرُوَ يَسْرُو » . الخامس : مثال « عَلِمَ يَعْلَمُ »(٢) ، نحو : « خَفِيَ يَخْفَى ، ورَضِيَ يَرْضَى ، ورَقِيَ يَرْقَى » .

حكم ماضيه قبل الاتصال بالضمائر :

أما ما عدا الثلاثى المجرد فيجب فى جميعه قلبُ اللامِ ألفاً ، وذلك لأن اللام فى جميعها متحركةُ الأصلِ مفتوحٌ ما قبلها ، فحيثما وقعت الياء أو الواو فى إحدى هذه الصيغ فلن تقع إلا مستوجبة لقلبها ألفاً(٣) .

نحو : « سَلْقَى ، وقَلْسَى ، وأَعْطَى ، وأَبْقَى ، ودَارَى ، ونَادَى ، واهْتَدَى ، واقْتَدَى ، وانْجَلَى ، وانْهَوَى ، وتَلَقَّى ، وتَزَكَّى ، وتَرَاضَى ، وتَعَامَى ، واسْتَدْعَى ، واستَغْشَى » .

---

(١) ولا يكون إلا واوياً سوى كلمة « نهو » التى أشرنا إليها .

(٢) ويكون واوياً كما يكون يائياً ؛ فمثال الواوى « حظى يحظى » ، ومثال اليائى « رقى يرقى » لكن تنقلب فى ماضيه الواو ياء كما أسلفت لك .

(٣) غير أن الذى أصله الياء فى هذه الصيغ جميعها قد قلبت ياؤه ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها من غير وساطة شىء آخر ، بخلاف ماأصله الواو منها ــ نحو أعطى ــ إذ أصله أعطو ــ على مثال أحسن ــ فإن هذه الواو تنقلب ياء أولا ، لكونها وقعت رابعة فصاعداً ، فيصير : أعطى ، ثم تقلب الياء ألفاً . ولهذا السبب فإنهم لا يفرقون فى غير الثلاثى المجرد بين ما أصله الياء وما أصله الواو فى الكتابة . وعند الإسناد لألف الاثنين مثلا ، بل يكتبون الجميع بالياء ، ويقلبون ألفه ياء عند الإسناد لألف الاثنين ، إشارة إلى أن أصله الذى هو الواو قد صار إلى الياء قبل أن يصير ألفاً ، وكذلك عند الإسناد إلى الضمائر المتحركة نحو : أعطيت وأرضيت وتزكيت من الواوى .

فتلخص لك من هذا الكلام أن لام الناقص فى ماضى ما زاد على الثلاثة تعتل بالقلب ألفاً البتة ، ولكنها على نوعين فى ذلك : الأول ما يحدث له هذا الإعلال بلا واسطة وهو اليائى ، والثانى ما يحدث له هذا الإعلال بعد قلب حرف العلة فيه ياء وهو الواوى .

والأصلُ فى جميع ذلك « أَبْقَيَ » مثلا : تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، فصار « أَبْقَى » ، وقِسِ الباقى .

أما الثلاثى المجرد : فإما أن تكون عينهُ مضمومة ، أو مكسورة ، أو مفتوحة .

فإن كانت عينه مضمومة ؛ فإن كانت اللام واواً سلمت ، نحو : « سَرُوَ » وإن كانت ياء انقلبت واواً لتطرفها أثر ضمة ، نحو : « نَهُوَ » .

وإن كانت عينه مكسورة ؛ فإن كانت اللام ياء سلمت ، نحو : « بَقِيَ » وإن كانت واواً انقلبت ياء لتطرفها إثر كسرة ، نحو : « رَضِيَ » .

وإن كانت عينُه مفتوحةً وجب قلب لامه ألفاً — واواً كان أصلها ، أو ياء — لتحرك كل منهما وانفتاح ما قبله ، نحو : « سَمَا ، ورَمَى » .

حكم مضارعه قبل الاتصال بالضمائر :

النظر فى المضارع يتبع حركة ما قبل الآخر ؛ فإن كانت ضمة ـ وهذا لا يكون إلا فى مضارع الثلاثى الواوى[١] ـ صارت اللام واواً[٢] ، نحو : « يَسْرُو ، ويَدْعُو » وإن كانت كسرة ـ ويكون ذلك فى مضارع الثلاثى اليائى ، وفى مضارع الرباعى كله ، وفى مضارع المبدوء بهمزة الوصل من الخماسى والسداسى ـ صارت اللام ياء[٣] ، نحو : « يَرْمِي ويُعْطِي ، ويَنْهوِى ، ويَسْتَوْلِي » وإن كانت الحركة فتحة ـ ويكون هذا فى مضارع الثلاثى من بابَىْ علم وفتح ، وفى

(١) سواء أكان من باب «نصر ينصر» نحو : « دعا يدعو » ، أم كان من باب «كرم يكرم» نحو : « سرو يسرو » .

(٢) ساكنة فى حالة الرفع لاستثقال الضمة على الواو ، ومفتوحة فى حالة النصب لخفة الفتحة ، وتحذف فى حالة الجزم .

(٣) وتأخذ ما أخذته الواو : من التسكين حال الرفع ، والفتح حال النصب ، والحذف حال الجزم .

مضارع المبدوء بالتاء الزائدة من الخماسي ـ صارت ألفاً[١] ، نحو : « يَرْمِى ، ويَطغَى ، ويَتَوَلّى ، ويَتزكّى » .

حكم الماضى عند الإسناد إلى الضمائر ونحوها .

إذا أسند الماضى إلى الضمير المتحرك : فإن كانت لامه واواً[٢] أو ياء سلمتا ؛ تقول « سَرُوتُ ، ورَضِيتُ » وإن كانت اللام ألفاً قلبت ياء فيما زاد على الثلاثة ، ورُدَّت إلى أصلها فى الثلاثى ؛ تقول : « أعْطَيْتُ ، واستَدْعَيْتُ » وتقول : « غَزَوْتُ ، ودَعَوْتُ ، وسَمَوْتُ » وتقول : « رَمَيْتُ ، وكَنَيْتُ ، وبَنَيْتُ » .

وإذا اتصلت به تاء التأنيث : فإن كانت اللام واواً أو ياء بقيتا وانفتحتا ؛ تقول : « سَرُوَتْ ، ورَضِيَتْ » وإن كانت اللام ألفاً حذفت[٣] فى الثلاثى وغيره ؛ تقول : « دَعَتْ ، وسَمَتْ ، وغَزَتْ ، ورَمَتْ ، وبَنَتْ ، وكَنَتْ » وتقول : « أعْطَتْ ، ووالَتْ ، واستَدْعَتْ » .

وإذا أسند الماضى إلى الضمير الساكن : فإن كان ذلك الضمير ألفَ الاثنين بقى الفعل على حاله واويًّا كان أو يائيًّا ؛ تقول : « سَرُوَا ، ورَضِيَا » .

وإن كانت لامه ألفاً قلبت ياء فى ما عدا الثلاثى ، ورُدَّتْ إلى أصلها فى الثلاثى ؛

(١) ولا تظهر عليها حركة أصلا ، لتعذر أنواع الحركات كلها على الألف ، وتحذف فى حالة الجزم كأختيها .

(٢) النظر هنا إلى النطق لا إلى الكتابة ، والمدار على حالة الفعل الراهنة لا على أصله : فمثلا « رمى ، وأعطى ، واستدعى » تعتبر لاماتهن ألفاً لا ياء ، ونحو : « رضى ، ورجى ، وجوى » تعتبر لاماتهن ياء ، وإن كان أصلها الواو ، وهكذا .

(٣) علة ذلك الحذف التخلص من التقاء الساكنين ، وذلك لأن أصل « رمت » مثلا « رميت » على مثال ضربت ـــ وقعت الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها فانقلبت ألفاً ، فصار « رمات » فالتقى ساكنان : الألف ، وتاء التأنيث ، فحذفت الألف فراراً من التقائهما .

تقول : «أعْطَيَا ، ونَادَيَا ، ونَاجَيَا ، واسْتَدْعَيَا» وتقول : «غَزَوَا ، ودَعَوَا ، ورَمَيَا ، وبَغَيَا »[1] ، وإن كان الضميرُ واو الجماعة حذفت لام الفعل : واواً كانت ، أو ياء ، أو ألفاً ، وبقى الحرف الذى قبل الألف مفتوحاً للإيذان بالحرف المحذوف ، وَضمَّ الحرفُ الذى قبل الواو والياء لمناسبة واو الجماعة ؛ تقول : « أعْطَوْا ، واسْتَدْعَوْا ، ونَادَوْا ، وغَزَوْا ، ودَعَوْا ، ورَمَوْا ، وبَغَوْا » ؛ وتقول : « سَرُوا ، وبَذُوا ، ورَضُوا ، وبَقُوا » قال الله تعالى (٤٣ ــ ٧٧) : (ونَادَوْا يَا مَالِكُ) ، وقال (٧١ ــ ٧) : (واسْتَغْشَوْا ثِيَابَهم) ، وقال (١٠ ــ ٢٢) : (دَعَوُا الله مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) وقال (٩٨ ــ ٨) : (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ورَضُوا عَنْهُ) وقال (٥ ــ ١٤) : (فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ) .

حكم مضارعه عند الاتصال بالضمائر :

إذا أسند المضارع إلى نون النسوة : فإن كانت لامه واواً أو ياء سلمتا ؛ تقول : « النِّسْوَةُ يَسْرُونَ ، ويَدْعُونَ ، ويَغْزُونَ[2] » وتقول : « النِّسْوَة يَرْمِينَ ، ويَسْرِينَ ، ويُعْطِينَ ، ويَسْتَدْعِينَ ، ويُنَادِينَ[3] » قال الله تعالى (٢ ــ ٢٣٨) :

---

(١) لم تقلب هنا الواو والياء ألفاً مع تحركهما وانفتاح ماقبلهما ؛ لأن مابعدهما ألف ساكنة ، فلو انقلبت إحداهما ألفا لالتقى ساكنان ، فيلزم حينئذ حذف أحدهما فيصير اللفظ « غزا » مثلا ، فيلتبس الواحد بالمثنى .

(٢) يجب أن تتنبه إلى أن الواو فى هذه الكلمات كالراء فى « ينصرن » تماما ؛ فهى لام الكلمة ، بخلاف الواو فى قولك : « الرجال يسرون » ونحوه مما يأتى قريبا ، فإنها واو الجماعة لا لام الكلمة .

(٣) الياء فى نحو : «النساء يرمين » كالباء فى « يضربن » تماما ، فهى لام الكلمة ، بخلاف الياء فى نحو : « أنت يا زينب ترمين » فإنها ياء المخاطبة ، ولام الكلمة محذوفة على ما ستعرف .

(إلا أنْ يَعْفُونَ) وإن كانت لامه ألفاً قلبت ياء مطلقاً ، نحو : « يَرْضَيْنَ ، ويَخْشَيْنَ ، ويَتَزَكَّيْنَ ، ويَتَدَاعَيْنَ ، ويَتَنَاجَيْنَ » .

وإسنادُه لألف الاثنين مثلُ إسناده إلى نون النسوة : تسلم فيه الواو والياء ، وتنقلب الألف ياء مطلقاً ، إلا أن ما قبل نون النسوة ساكن ، وما قبل ألف الاثنين مفتوح ؛ تقول «المحمدان يَسْرُوَانِ ، ويَدْعُوَانِ ، ويَغْزُوَانِ ، ويَرْمِيَانِ ، ويَسْرِيَانِ ، ويُعْطِيَانِ ، ويَسْتَدْعِيَانِ ، ويُنَادِيَانِ ، ويَرْضَيَانِ ، ويَخْشَيَانِ ، ويَتَزَكَّيَانِ ، ويَتَدَاعَيَانِ ، ويَتَنَاجَيَانِ » .

وإذا أُسند المضارع إلى واو الجماعة حذفت لامه مطلقاً ـ واواً كانت ، أو ياء أو ألفاً ـ وبقى ما قبل الألف مفتوحاً للإيذان بنفس الحرف المحذوف ، وضُمَّ ما قبل الواو من ذى الواو أو الياء لمناسبة واو الجماعة ؛ تقول : « يَرْضَوْنَ ، ويَخْشَوْنَ ، ويَتَزَكَّوْنَ ، ويَتَدَاعَوْنَ ، ويَتَنَاجَوْنَ » وتقول « يَسْرُونَ ، ويَدْعُونَ ، ويَغْزُونَ[1] ، ويَرْمُونَ ، ويَسْرُونَ[2] ، ويُعْطُونَ ، ويَسْتَدْعُونَ ، ويُنَادُونَ » قال الله تعالى (٦٧ ـ ١٢) : (يَخْشَوْنَ ربهم) وقال سبحانه (٥٧ ـ ٩) : (فَلَا تَتَنَاجَوْا بالإثم والعُدْوان) وقال (٤٦ ـ ٤) : (إنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ) .

---

(١) قد نبهناك إلى الفرق بين هذه الكلمات ، ونحو قولهم : « النساء يدعون » من أن الواو لام الكلمة فى المسند إلى النون ، وضمير جماعة الذكور فى المسند إلى الواو ، وهناك فرق آخر ، وهو أن النون فى نحو : « النساء يدعون » ضمير مرفوع المحل على أنه فاعل ، فلا تسقط فى نصب ولا جزم ، بخلاف النون فى نحو : « الرجال يدعون » فإنها علامة على رفع الفعل تزول بزواله . هذا ، و « يسرون » فى هذه المثل مضارع « سرو » من باب كرم ولامه واو .

(٢) « يسرون » فى هذه المثل مضارع « سرى يسرى » من السرى ـ وهو السير ليلا ـ ولامه ياء .

وإذا أسند المضارع إلى ياء المؤنثة المخاطبة حذفت اللام مطلقاً - واواً كانت ، أو ياء ، أو ألفاً - وبقى ما قبلى الألف مفتوحاً للإيذان بنفس الحرف المحذوف ، وكسر ما قبل الواو أو الياء لمناسبة ياء المخاطبة ، تقول : « تَخْشَيْنَ يَا زَيْنَبُ ، وتَرْضَيْنَ ، وتَدْعِينَ ، وتَعْلِينَ ، وتَرْمِينَ ، وتَبْنِينَ ، وتُعْطِينَ ، وتَسْتَرْضِينَ » .

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر :

الأمر كالمضارع المجزوم ، والأصل أن لام الناقص تحذف فى الأمر ، لبناء الأمر على حذف حرف العلة ، ولكنه عند الإسناد إلى الضمائر تعود إليه اللام[1] .

ثم إذا أسند لنون النسوة أو ألف الاثنين سلمت لامه إن كانت ياء أو واواً ، وقلبت ياء إن كانت ألفاً ، تقول : « يَا نِسْوَةُ اسْرُونَ ، وادْعُونَ ، واغْزُونَ ، وارْمِينَ ، واسْرِينَ ، وأعْطِينَ ، واسْتَدْعِينَ ، ونَادِينَ ، وارْضَيْنَ ، واخْشَيْنَ ، وتَزَكَّيْنَ ، وتَدَاعَيْنَ ، وتَنَاجَيْنَ » وتقول : « يَا مُحَمَّدَانِ اسْرُوَا ، وادْعُوَا ، واغْزُوَا ، وارْمِيَا ، واسْرِيَا ، وأعْطِيَا ، واسْتَدْعِيَا ، ونَادِيَا ، وارْضَيَا ، واخْشَيَا ، وتَزَكَّيَا ، وتَدَاعَيَا ، وتَنَاجَيَا » .

وإذا أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة حذفت لامه مطلقاً - واوا كانت ، أو ياء ، أو ألفاً - وبقى ما قبل الألف فى الموضعين مفتوحاً ، وكسر ما عداه قبل ياء المخاطبة ، وضم قبل واو الجماعة ، تقول : « ارْضَوْا ، واخْشَوْا ، وتَزَكَّوْا ، واسْرُوا ، وادْعُوا ، واغْزُوا ، وارْمُوا ، وأعْطُوا ، واسْتَدْعُوا » وتقول : « ارْضَيْ ، واخْشَيْ ، وتَزَكَّيْ ، واسْرِى ، وأعْطِى ، واسْتَدْعِى » .

---

(١) أما مع الضمائر الساكنة فلأن بناءه قد صار على حذف النون ، وأما مع نون النسوة فلأن بناءه حينئذ على السكون ، وحرف العلة ساكن بطبعه .

الفصل السابع

فى اللفيف المفروق ، وأحكامه

وهو — كما عرفت — ما كانت فاؤه ولامه حرفَيْنِ من أحْرُفِ العلة .

وتقع فاؤه واواً فى كلمات كثيرة ، ولم نجد منه ما فاؤه ياء إلا قولهم : « يَدِيَ »[1] .

وتكون لامه ياء : إما باقية على أصلها ، وإما أن تنقلب ألفاً ، ولا تكون لامه واواً[2] .

فمثالُ ما أصلُ لامه الياء وقد انقلبت ألفاً : « وحَى ، وودَى ، ووَنَى » .

ومثالُ ما لامُه ياء باقية على حالها : « وَجِيَ ، وَرِيَ ، وَلِيَ » .

ويجىء اللفيف المفروق على ثلاثة أوجه ؛ أحدها : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ »

---

(١) يدى — من باب رضى — أى : ذهبت يده ويبست ، ويداه — من باب ضرب — أى أصاب يده ، أو ضربها ، ويداه — ومثله أيداه — أى : اتخذ عنده يداً ، وياداه مياداة : جازاه يداً بيد على التعجيل ، وأنشد الجوهرى لبعض بنى أسد :

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسِ بْنِ وهْبٍ ... بِأَسْفَلِ ذِى الْجِذَاةِ يَدَ الْكَرِيمِ

(٢) فى مادة « وزا » من القاموس تجد صاحبه قد وضع قبلها حرف الواو ، فتغتر بهذا الصنيع ، فتتوهم أن أصل الألف فى هذا الفعل الواو ، ولكن الأثبات من العلماء قد انتقدوا عليه ذلك ، قال الشارح : كأنه اغتر بما فى نسخ الصحاح من كتابة الوزا بالألف حسب أنه واوى ، وقد صرح غيره من الأئمة نقلا عن البطليوسى أن الوزى يكتب بالياء ، لأن الفاء واللام لا يكونان واواً فى حرف واحد ، وقد كرهوا أن تكون العين واللام واواً ، ولهذا فإنهم يجيئون بما كانت العين واللام فيه واوين على باب « علم » ليتسنى لهم قلب اللام ياء ، كما فى نحو : « قوى » وشبهه ، اهـ بإيضاح .

نحو : « وعَى يَعِى ، ونَى يَنِى ، وهَى يَهِى » الثانى : مثال « عَلِم يَعْلَمُ » نحو : « وجِىَ يوْجَى »[1] الثالث : مثال « حَسِبَ يَحْسِبُ » نحو : « وَلِىَ يَلِى ، وَرِىَ يَرِى »[2] .

حكمه :

يعامل اللفيف المفروق : من جهة فائه معامَلَةَ المثال ، ومن جهة لامه معامَلَةَ الناقص .

وعلى هذا تثبت فاؤه فى المضارع والأمر إن كانت ياء مطلقاً ، وكذا إن كانت واواً والعين مفتوحة ، تقول : « يدَى يَيْدِى ، وايْدِ » وتقول : « وجِىَ يوْجَى وَاوْجَ »[3] .

وتحذف فاؤه فى المضـــارع من الثلاثى المجرد وفى الأمر إذا كانت واواً والعين مكسورة — وذلك باب ضرب ، وباب حسب — تقول : « وعَى يَعِى ، ونَى يَنِى ، ووهَى يَهِى » ، وتقول : « ولِىَ يَلِى ، وورِىَ يَرِى » .

وتحذف لامه فى المضارع المجزوم ، وفى الأمر أيضاً ، إلا إذا أسند إلى نون النسوة أو ألف الاثنين ، تقول « النِّسْوةُ لم يَعِين ، ويَنِينَ ، ويَهِينَ ، ويَلِين ، ويوْجَيْن » . وتقول أيضاً : « يا نسوة عِين ، ونِين ، وهِين ، ولِين ، واوجَيْنَ » .[3] وتقول عند الإسناد إلى ألف الاثنين : المحمدان يَعِيان ، ويَنِيان ، ويَهِيانِ ، ويَلِيانِ ، ويوْجَيانِ ، وتحذف نون الرفع فى الجزم والنصب ، وتقول أيضاً «يامحمدان عِيا ، ونِيا ، وهِيا ، ولِيا ، وَاوْجَيا »[3] .

(١ ، ٢) تتبعت مواد القاموس فلم أجد فيه ماورد على هذين الوجهين سوى هذه الكلمات الثلاث ، والعلة فى ذلك قلة الأفعال التى وردت عليهما بوجه عام ، فما بالك بالمعتل ؟

(٣) إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه قلبت واوه ياء ؛ لسكونها وانكسار ماقبلها ، تقول : إيجَ ، كما تقول : إيجل .

فإذا أسند أحدها إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة[١] أو إلى الضمير المستتر حذفت لامه : فإذا كان — مع هذا — مما تحذف فاؤه صار الباقى من الفعل حرفاً واحداً ، وهو العين ؛ فيجب — حينئذٍ — اجتلابُ هاء السكت فى الأمر المسند للضمير المستتر عند الوقف ، تقول : « قِهْ ، لِهْ ، عِهْ ، فِهْ ، نِهْ ، دِهْ » .

ويجوز لك الإتيان بهاء السكت فى المضارع المجزوم المسند للضمير المستتر عند الوقف[٢] ، تقول : « لم يَقِهْ ، ولم يَلِهْ » إلخ ، ويجوز أن تقول : « لم يَلِ ولم يَقِ » وَصْلاً ، ووَقْفاً .

---

(١) وتراعى عند الإسناد لواو الجماعة أو ياء المخاطبة ، ما كنت تراعيه فى الناقص : من فتح ما قبل الألف المحذوفة فى الموضعين ، وضم ما قبل الواو والياء المحذوفتين عند الإسناد لواو الجماعة ، وكسر ما قبلهما عند الإسناد لياء المخاطبة .

(٢) ضرورة الابتداء والوقف تستدعى أن تكون الكلمة على حرفين على الأقل: حرف متحرك يبتدأ به ، وحرف ساكن يوقف عليه ، فإذا صارت الكلمة بعد الإعلال على حرف واحد اضطررت لاجتلاب الهاء لتقف عليها ، ومن أجل هذا كان اجتلاب هذه الهاء مع فعل الأمر واجباً لصيرورته على حرف واحد ، وكان مع المضارع المجزوم جائزاً ؛ لأن حرف المضارعة يقع به الابتداء ، وقد ذكر ابن عقيل فى باب الوقف — تبعاً لعبارة ابن مالك فى الألفية — أن اجتلاب هاء السكت مع المضارع المجزوم واجب كالأمر الباقى على حرف واحد ، وهو خلاف المشهور من مذاهب النحاة ؛ قال ابن هشام : « ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثة مواضع ؛ أحدها : الفعل المعتل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو : « لم يغزه » و « لم يخشه » و « لم يرمه » ومنه (لم يتسنه) أو لأجل البناء نحو : « اغزه » و « اخشه » و « ارمه » ومنه (فبهداهم اقتده) والهاء فى كل ذلك جائزة ، لا واجبة ، إلا فى مسألة واحدة — وهى : أن يكون الفعل قد بقى على حرف واحد — كالأمر من وعى ، فإنك تقول « عه » ، قال الناظم : وكذا إذا بقى على حرفين أحدهما زائد نحو : « لم يعه » وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو (ولم أك) (ومن تق) بترك الهاء » اهـ .

الفصل الثامن

فى اللفيف المقرون ، وأحكامه

وهو — كما سبق — ما كانت عَيْنُهُ وَلاَمُهُ حرفين من أحْرُفِ العلة .

وليس فيه ما عينه ياء ولامه واو أصلا[١] ، وليس فيه ما عينه ياء ولامه ياء إلا كلمتين هما « حَيِيَ ، وَعَيِيَ » ، وليس فيه ما عينه واو ولامه واو باقية على حالها أصلا[٢] .

والموجود منه — بالاستقراء — الأنواعُ الخمسة الآتيةُ .

النوع الأول : ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ألفاً ، نحو : « حَوَى ، وَعَوَى ، وَغَوَى ، وَزَوَى ، وَبَوَى »[٣] .

---

(١) ذهب أبو عثمان المازنى إلى أن الواو فى « الحيوان » غير مبدلة من الياء ، وأنها أصل ، ومذهب سيبويه والخليل أن هذه الواو منقلبة عن الياء ، وأن أصله « حييان » فاستكرهوا توالى الياءين ، قال أبو على : « ما ذهب إليه أبو عثمان غير مرضى ، وكأنهم استجازوا قلب الياء واواً لغير علة — وإن كانت الواو أثقل من الياء — ليكون ذلك عوضاً للواو من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها » اه .

(٢) توالى الواوين ثقيل مستكره جداً ، ولهذا فإنهم لم يبقوا الواو إذا كانت لاما وكانت العين مع ذلك واواً ، وعند الإسناد إلى الضمائر لم يعيدوا فى اللفيف الثلاثى الألف المنقلبة عن الواو إلى أصلها كما يفعلون ذلك فى الناقص فى نحو : « دعوت وغزوت » بل يقلبون الألف ياء وإن كان أصلها الواو ، فيقولون : « غويت ، وحويت » قال دريد ابن الصمة :

وَمَا أَنَا إلاَّ مِنْ غَزِيَّةَ : إنْ غَوَتْ غَوَيْتُ ، وَإنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

وستعرف قريباً سر هذه المسألة .

(٣) اعتبر صاحب القاموس — ولم يخالفه الشارح — ألفات هذه الأمثلة الخمسة منقلبة عن واو ، وعبارات الصرفيين تدل على أنهم يعتبرونها منقلبة عن الياء ، لتصريحهم بأن كل ما كانت عينه واواً يجب أن يكون على مثال « علم » لكى تنقلب لامه ياء لثقل الواوين .

النوع الثانى : ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ياء ، نحو : « غَوِيَ ، وقَوِيَ ، وجَوِيَ ، وحَوِيَ ، ولَوِيَ » .

النوع الثالث : ما عينه واو ولامه ياء باقية على حالها ، نحو : « دَوِيَ ، وذَوِيَ ، وزَوِيَ ، وضَوِيَ ، وهَوِيَ ، وتَوِيَ ، وصَوِيَ » .

النوع الرابع : ما عينه واو ولامه ياء قد انقلبت ألفاً ، نحو : « أَوَى ، ثَوَى ، حَوَى ، ذَوَى ، رَوَى ، شَوَى ، صَوَى ، ضَوَى ، طَوَى ، كَوَى ، لَوَى ، نَوَى ، هَوَى » .

النوع الخامس : ما عينه ياء ولامه ياء باقية على حالها ، وهو « حَيِيَ ، وعَيِيَ » .

ويجيء اللفيف المقرون الثلاثى على وجهين ؛ الأول : مثالُ « ضَرَبَ يَضْرِبُ » نحو : « عَوَى ، وحَوَى » ونحو : « ذَوَى ، ونَوَى » ، والوجه الثانى مثالُ « عَلِمَ يَعْلَمُ » نحو : « غَوِيَ ، وقَوِيَ » ونحو : « عَيِيَ ، ودَوِيَ » .

حكمه :

أما عينه فلا يجوز فيها الإعلال بأى نوع من أنواعه ، ولو وُجِدَ السَّبَبُ المُوجب للاعلال ، بل تُعَامَلُ معاملة عين الصحيح ؛ فتبقى على حالها[1] .

وأما لامه فتأخذ حكم لام الناقص ، بلا فرق[2] ، فإن وُجِدَ ما يقتضى قَلْبَهَا ألفاً

---

(١) لأنك لو أعللتها — على حسب ما يقتضيه سبب الإعلال — مع أن فيه حرف علة متعرضاً للاعلال وهو اللام — لزم اجتماع إعلالين فى حرفين متجاورين فى الكلمة الواحدة ، وهو غير جائز ، فوفروا العين ، وأبقوها صحيحة ، ليتمكنوا من إعلال اللام ، وإنما لم يعكسوا فيعلوا العين ويصححوا اللام — مع أن العين أسبق — لكون أواخر الكلمات هى محال التغييرات .

(٢) كان مقتضى هذه القاعدة أنك حين تريد إسناد الفعل الثلاثى من اللفيف المقرون الذى صارت لامه ألفاً إلى ضمائر الرفع المتحركة أو إلى ألف الاثنين يجب عليك أن تردها إلى أصلها واواً كانت أو ياء ، لكنهم أجمعوا على أنك تقول فى « غوى » مثلا : « غويت ، وغوين ، وغويا » فلئن كان صحيحاً ما ذهب إليه الصرفيون من أن أصل =

انقلبت ألفاً ، نحو : « طَوَى ، ووَى ، وغوَى ، وعوَى » ونحو : « يهْوَى ، ويَضوَى ، ويَقوَى ، ويجْوَى » وإن وُجدَ ما يقتضى سَلْبَ حركتها حذفت الحركة ، نحو : « يَطوِى ، ويهْوِى ، ويَلوِى ، ويَنوِى » وإن وُجِدَ ما يقتضى حَذْفَ اللام حذفت كما فى المضارع المجزوم مسنداً إلى الظاهر أو الضمير المستتر ، وكما فى الأمر المسند إلى الضمير المستتر ، وكما فى سائر الأنواع عند الإسناد إلى واو الجماعة(1) أو ياء المخاطبة ، تقول : « لم يَطوِ محمدٌ ، ولم يَلوِ ، واطوِيا يا محمدان ، والْوِيا » وتقول : « المحمدون طَوَوْا ولَوَوْا ، وهم يَطوُونَ ويَلوُونَ ، واطوُوا والْوُوا ، وأنتِ يا زَيْنَبُ تَطوِينَ وَتَلوِينَ ، واطوِى ، والوِى » وإن لم توجد علة تقتضى شيئاً من هذا بقيت اللام بحالها كما فى « حَىَّ وعَىَّ »(2) .

= الألف فى جميع اللفيف المقرون منقلبة عن الياء ، وأن كل مقرون لامه واو وعينه واو كذلك يجب فيه تحويله إلى مثال « علم » ليتسنى قلب اللام ياء فراراً من اجتماع الواوين — كانت هذه القاعدة صحيحة ، وعلى مقتضى ما فى القاموس وشرحه لاتتم القاعدة ، إلا أن يدعى أنهم ردوا الألف واواً أولا كما نقتضيه قاعدة معاملة المقرون بمثل ما يعامل به الناقص ، ثم قلبوا الواو ياء فراراً من الواوين .

(1) تحذف اللام عند الإسناد إلى أحدهما تخلصاً من التقاء الساكنين ؛ فمثلا : أصل «يلوون» «يلويون» على مثال يضربون — فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء ، ثم قلبت كسرة العين ضمة لمناسبة واو الجماعة .

(2) يجوز فى هاتين الكلمتين إدغام العين فى اللام ؛ لأنهما مثلان متجاوران فى كلمة ، وثانيهما متحرك لزوماً . ويجوز فيهما الفك ، وهو الأكثر ؛ إذ الإدغام فى الماضى يستدعى الإدغام فى المضارع ، ويلزم على الإدغام فى المضارع وقوع ياء مضمومة فى الآخر ، وهو مرفوض عندهم ؛ ولهذه العلة نفسها لم يعلوا عينه بقلبها ألفا مع تحركها وانفتاح ماقبلها . وعلى الإدغام جاء قول عبيد بن الأبرص :

عَيُّــوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَهْ

وقول النابغة الذبيانى :

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيلاً كَىْ أُسَائِلَهَا عَيَّتْ جَوَاباً ، وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

الباب الثالث

فى اشتقاق صيغتى المضارع والأمر ، وفيه فصلان

الفصل الأول : فى أحكام عامة .

الفصل الثانى : فى أحكام تخص بعض الأنواع .

الفصل الأول

فى الأحكام العامة

تُشْتَقُ صيغة المضارع من الماضى بزيادة حرف من أحرف المضارعة فى أوله : للدلالة على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، وهذه الأحرف أربعة يجمعها قولك : « نأتى » أو « أنيت » أو « نأيت » .

ثم إن كان الماضى على أربعة أحرف — سواء أكان كلهنّ أصولا نحو : دَحْرَجَ أم كان بعضهن زائداً نحو : قَدَّمَ وأَكْرَمَ وقَاتَلَ — وجب أن يكون حرفُ المضارعة مضموماً ، تقول : « يُدَحْرِجُ ، ويُقَدِّم ، ويُكْرِمُ ، ويُقَاتِلُ » .

وإن كان الماضى على ثلاثة أحرف نحو : ضَرَبَ ، ونَصَرَ ، وعَلِمَ ، أو على خمسة نحو : تَدَحْرَجَ ، وانْطَلَقَ ، أو على ستة نحو : استَغْفَرَ واقْعَنْدَدَ — وجب أن يكون حرفُ المضارعةمفتوحاً،تقول : « يَضرِبُ ، يَنصُرُ ، يَعْلَمَ ، يَتَعَلَّمُ ، يَتَدَحْرَجُ ، يَنطَلِقُ ، يَسْتَغْفِرُ ، يَقْعَنْدِدُ » .

وحركة الحرف الذى قبل الآخر هى الكسرة فى مُضَارِع الرباعى ؛ نحو : « يُكْرِمُ، ويُقَدِّمُ ، ويُقَاتِلُ ، ويُدَحْرِجَ » ، وكذا فى مضارع الخماسى والسداسى إذا كان الماضى مبدوءاً بهمزة وصل نحو : انطلق واجتمع واستخرج ؛ تقول فى المضارع منهن : « يَنْطَلِقُ ، ويَجتَمِعُ ، ويَسْتَخْرِجُ » فإن كان ماضى الخماسى مبدوءاً بتاء زائدة نحو : « تَقَدَّمَ ، وتَقَاتَلَ ، وتَدَحْرَجَ » فما قبل الآخر فى مضارعه مفتوحٌ ؛ تقول : « يَتَقَدَّمُ ، ويَتَقَاتَلُ ، ويَتَدَحْرَجُ » فأما ما قبل الآخر من مضارع الثلاثى

فمفتوح أو مضموم أو مكسور ، وطريقُ معرفةِ ذلك فيه السماعُ[1] من أفواه العارفين أو النقلُ عن المعاجم الموثوق بصحتها .

ويؤخذ الأمر من المضارع بعد حذف حرف المضارعة من أوله ، ثم إن كان ما بعد حرف المضارعة متحركا — نحو : يَتَعَلَّمُ ، وَيَتَشَاوَرُ ، وَيَصُومُ ، وَيَبِيعُ — تَرَكْتَ الباقىَ على حاله ، إلا أنك تحذف عينَ الأجوفِ للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فتقول: تَعَلَّمْ ، وتَشَاوَرْ ، وَصُمْ ، وَبِعْ .

وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا — نحو : يَكْتُبُ ، وَيَعْلَمُ ، وَيَضْرِبُ ، وَيَجْتَمِعُ ، وَيَنْصَرِفُ ، وَيَسْتَغْفِرُ — اجتلبْتَ همزةَ وصلٍ للتوصل إلى النطق بالساكن ، وهذه الهمزة يجب كسرها ، إلا فى أمر الثلاثى الذى تكون عين مضارعه مضمومة أصالة ؛ فتقول : « اُكْتُبْ ، اِعْلَمْ ، اِضْرِبْ ، اِجْتَمِعْ ، اِنْصَرِفْ ، اِسْتَغْفِرْ » .

الفصل الثانى

فى أحكام تخص بعض الأنواع[2]

أولاً : المضارع والأمر من «رأى» تحذف همزتهما — وهى عين الفعل — تقول : « يَرَى البصيرُ مالا يرى الأعشى ، ورَهْ » وتحذف الهمزة من «أخذ ، وأكل ، وسأل» فى صيغة الأمر إذا بدىء بها ، تقول: خُذْ ، كُل ، مُرْ ، قال الله تعالى : (خذوا ما آتيناكم بقوة) (كُلوا من الطيبات) وفى الحديث : « مُرُوا أبا بكر فليُصَلِّ بالناس » فإن سُبق واحد منها بحرف عطف جاز الأمران : حذف الهمزة ، وبقاؤها ، تقول : « التفت لما يعنيك وخُذْ فى شأن نفسك » وإن شئت قلت : « وأْخُذْ فى شأن نفسك » قال الله تعالى : (وأْمُرْ أهلك بالصلاة) وقال سبحانه : (خُذِ العفوَ وأْمُرْ بالعرف)[3]

---

(١) ولذلك قواعد تجرى فى أكثره ، وقد ذكرنا لك بعضها فى الفصل الثالث من الباب الأول ، وأشبعنا القول فيها فى كتابنا « دروس التصريف » .

(٢) ستجد فى هذا الفصل تكريراً لما ذكر فى الفصول الثمانية من الباب الثانى ؛ إذ المقصود هنا ضم المتماثلات بعضها إلى جوار بعض .

(٣) انظر مباحث المهموز .

ثانياً : ماضى المضعف الثلاثى ومضارعه غير المجزوم بالسكون يجب فيهما الإدغام إلا أن يتصل بهما ضمير رفع متحرك ، تقول : شَدَّ يَشُدُّ ، ومَدَّ يَمُدُّ ، وفَرَّ يَفِرُّ ؛ فإن اتصل بهما ضمير رفع متحرك كنون النسوة وجب الفك ؛ تقول : الفاطمات شَدَدْنَ ويَشْدُدْنَ ، ومَدَدْنَ ويَمْدُدْنَ ، وفَرَرْنَ ويَفْرِرْنَ ، وأما الأمر والمضارع المجزوم بالسكون فيجوز فيهما الفك والإدغام ؛ تقول : اشْدُدْ ولا تَشْدُدْ ، وإن شئت قلت : شُدَّ ، ولا تَشُدَّ .

ثالثاً : تجب حذف فاء المثال الثلاثى من مضارعه وأمره بشرطين ؛ الأول : أن تكون الفاء واواً ، والثانى : أن يكون المضارع مكسور العين ، تخلصاً من وقوع الواو بين عدوتيها : الياء المفتوحة[1] ، والكسرة ، تقول فى مضارع « وعَدَ ، ووَرِثَ » وأمرها : « يَعِدُ ، ويَرِثُ ، وعِدْ ، ورِثْ » .

رابعاً : تحذف عين الأجوف من مضارعه المجزوم بالسكون ، ومن أمره المبنى على السكون ، تقول فى « قَال ، وبَاعَ ، وخافَ » : « لم يَقُلْ ، ولم يَبِعْ ، ولم يَخَفْ ، وقُلْ ، وبِعْ ، وخَفْ » فإن كان المضارع مجزوماً بحذف النون أو كان الأمر مبنياً على حذف النون لم تحذف عين الأجوف ، تقول : « لم يَقُولوا ، ولم يبيعوا ، ولم يخافوا » وتقول : «قُولُوا ، وقُولاَ ، وقُولِى ، وبِيعُوا ، وبِيعاً ، وبِيعِى ، وخَافُوا ، وخَافَا ، وخَافِى» .

وكذلك تحذف عين الأجوف من الماضى والمضارع والأمر إذا اتصل بأحدها الضمير المتحرك نحو : « الفاطمات قُلْنَ ، وبِعْنَ ، وخَفْنَ ، ويَقُلْنَ ، ويَبِعْنَ ، ويَخَفْنَ » وتقول : « يا فاطمات قُلْنَ خيراً ، وبِعْنَ الدنيا ، وخَفْنَ الله »[2] .

---

(١) هذا ظاهر فى المضارع المبدوء بالياء ، إلا أنهم أجروا المضارع المبدوء بغير الياء والأمر على سننه ؛ لأن من عاداتهم أن يحملوا الشىء على نظيره ، كما قد يحملونه على ضده .

(٢) أنت ترى أن صيغة ماضى الأجوف المسند إلى نون النسوة مثل صيغة أمره المسند إليها ، والفرق بينهما يتبين بالقرائن ، فأنت خبير بأن الماضى خبر ، وأن الأمر إنشاء .

خامساً : تحذف لام الناقص واللفيف المقرون من مضارعه المجزوم وأمره ؛ تقول فى مضارع «خَشِىَ، ورَضِىَ، وسَرُوَ، ورَمَى، وطَوَى» : «لم يَخْشَ، ولم يَرْضَ، ولم يَسْرُ، ولم يَرْمِ، ولم يَطْوِ» وكذا «اُخْشَ، وارْضَ، واسْرُ، واغْزُ، وارْمِ، واطْوِ» .

سادساً : يعامل اللفيف المفروق من جهة فائه معاملَةَ المثال، ومن جهة لامه معاملَةَ الناقص ؛ فيبقى أمره على حرف واحد ، فيجب إلحاق هاء السكت به ، تقول فى الأمر من «وقى ، وَوَفَى ، ونى ، ودَى ، وولى ، ووعى» : «قِهْ ، وفِهْ ، ونِهْ ، ودِهْ ، ولِهْ ، وعِهْ» .

سابعاً : تحذف الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذى على زنة افْعَلَ، نحو : أَكْرَمَ، وأَبْقَى ، وأَوْعَدَ ، ومن أمره ، ومِنَ اسمى الفاعل والمفعول منه ؛ تقول : يُكْرِمُ ، ويُبْقِى ، ويُوعِدُ ، وتقول : أَكْرِمْ ، وأَبْقِ ، وأَوْعِدْ ، وتقول : هو مُكْرِمٌ ، ومُبْقٍ ، ومُوعِدٌ ، وهو مُكْرَمٌ ، ومُبْقًى ، ومُوعَدٌ .

والأصلُ فى هذا الحذف المضارعُ المبدوء بهمزة المضارعة ، ثم حُمِل عليه بقية صِيَغ المضارع ، وفعلُ الأمر ، واسمُ الفاعل ، واسم المفعول .

وإنما كان الأصلُ هو الفعل المضارع المبدوء بهمزة المضارعة لأنه يجتمع فيه لو بقى على الأصل همزتان متحركتان فى أول الكلمة فكان يقال «أُأَكرم» وقياسُ نظائر ذلك أن تقلب ثانيةُ الهمزتين واواً طلباً للتخفيف ، ولكنهم حذفوا فى هذا الموضع وحده ثانية الهمزتين .

وقد ورد شاذاً(١) قول الشاعر :

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

وقول الراجز :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ *

(١) شذوذه من جهة الاستعمال ، لا من جهة القياس .

الباب الرابع

فى تصريف الفعل بأنواعه الثلاثة مع الضمائر

يتصرف الماضى — باعتبار اتصال ضمائر الرفع — إلى ثَلَاثَةَ عَشَرَ وجهاً : اثنان للمتكلم ، وهما : نَصَرْتُ ، ونَصَرْنَا[1] ، وخمسة للمخاطب ، وهى : نَصَرْتَ ، نَصَرْتِ ، نَصَرْتُمَا ، نَصَرْتُمْ ، نَصَرْتُنَّ[2] ، وستة للغائب ، وهى : نَصَرَ ، نَصَرَتْ ، نَصَرَا ، نَصَرُوا ، نَصَرْنَ[3] .

وللمضارع فى تصاريفه ثَلَاثَةَ وجهاً أيضاً : اثنان للمتكلم ، وهما ، أَنْصُرُ ونَنْصُرُ ، وخمسة للمخاطب ، وهى : تَنْصُرُ ، وتَنْصُرِينَ ، وتَنْصُرَانِ ، وتَنْصُرُونَ ، وتَنْصُرْنَ ، وستة للغائب ، وهى : يَنْصُرُ مُحَمَّدٌ ، وتَنْصُرُ هِنْدٌ ، ويَنْصُرَانِ ، ويَنْصُرُونَ ، ويَنْصُرْنَ[4] .

وللأمر من هذه التصاريف خمسة أوجه لا غير — وهى اُنْصُرْ ، واُنْصُرِى ، واُنْصُرَا ، واُنْصُروا ، واُنْصُرْنَ — وذلك لأنه لا يكون إلا للمخاطب[5] .

---

(١) أولهما للمتكلم وحده ، وثانيهما له إذا أراد تعظيم نفسه أو كان معه غيره .

(٢) الأول للمخاطب المذكر ، والثانى للمخاطبة المؤنثة ، والثالث للاثنين المخاطبين مطلقاً أى مذكرين كانا أو مؤنثين ، والرابع لجمع الذكور المخاطبين ، والخامس لجمع الإناث المخاطبات .

(٣) الأول للغائب المذكر ، والثانى للغائبة المؤنثة ، والثالث للاثنين الغائبين ، والرابع للاثنتين الغائبتين ، والخامس لجمع الذكور الغائبين ، والسادس لجمع الإناث الغائبات .

(٤) وتفصيل المراد بها كما ذكرناه فى الماضى .

(٥) وتفصيل المراد بها كما فى المخاطب بالمضارع والماضى .

فى تقسيم الفعل إلى مؤكد ، وغير مؤكد

وفيه فصلان

الفصل الأول

فى بيان ما يجوز تأكيده ، وما يجب ، وما يمتنع

والأصْلُ أنك تُوَجِّهُ كلامَكَ إلى المخاطَبِ لتبيِّنَ له ما فى نفسك : خبَراً كان أو طلبًا ، وقد تَعرِضُ لك حالٌ تستدعى أن تبرز ما يتلجلج فى صدرك على صورة التأكيد ؛ لتفيد الكلامَ قوةً لا تكون له إذا ذَكَرْتَهُ على غير صورة التوكيد ، وقد تَكَفَّل علم المعانى ببيان هذه الحالات ؛ فليس من شأننا أن نتعرض لبيانها ، كما أننا لا نتعرض هنا لما تُؤَكَّدُ به الجملُ الاسْمِيَّة .

وفى اللغة العربية لتوكيد الفعل نونان[1] ، إحداهما : نون مشددة ، كالواقعة

---

(١) لهذين النونين تأثير فى لفظ الفعل ، وتأثير فى معناه : أما تأثيرهما فى لفظه فلأنهما يخرجانه من الإعراب إلى البناء إذا اتصلا به لفظاً وتقديراً ، وأما تأثيرهما فى معناه فلأن كلا منهما يخلص الفعل المضارع للاستقبال ، ويمحضه له ، وقد كان قبلهما يحتمل الاستقبال كما يحتمل الحال . وبين النونين فرق ؛ فإن الشديدة أقوى دلالة على التأكيد من الخفيفة ، لأن تكرير النون قد جعل بمنزلة تكرير التأكيد فإن قلت : « اضربن » بضم الباء وبنون خفيفة فكأنك قد قلت : « اضربوا كلكم » ، فإذا قلت « اضربن » بضم الباء وتشديد النون فكأنك قد قلت : « اضربوا كلكم أجمعون » .

وقد اختلف العلماء فى هذين النونين على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أن الخفيفة أصل لبساطتها ، والشديدة فرع عنها ، الثانى عكس هذا الرأى ، الثالث : أن كلا منهما أصل قائم بنفسه ، وإليه نذهب .

فى نحو قوله تعالى (١٤ — ١٢) . (وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا) والثانية نون ساكنة، مثل الواقعة فى قول النابغة الجعْدِى .

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِنِّى — وَرَبَّ الرَّاقِصَاتِ — لأَثْأَرَا

وقد اجتمعتا فى قوله تعالت كلمته (١٢ — ٣٢) : (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ) .

وليس كلُّ فعلٍ يجوز تأكيده ، بل الأفعالُ فى جَوَازِ التأكيدِ وعدمه على ثلاثة أنواع :

النوع الأولُ : ما لا يجوز تأكيده أصلا ، وهو الماضى ؛ لأن معناه لا يتفق مع ما تدل عليه النون من الاستقبال .

النوع الثانى : ما يجوز تأكيده دائمًا ، وهو الأمر ، وذلك لأنه للاستقبال البتة .

النوع الثالث : ما يجوز تأكيده أحيانًا ، ولا يجوز تأكيده أحيانًا أخرى ، وهو المضارع ، والأحيانُ التى يجوز فيها تأكيده هى[1] .

أولا : أن يقع شرطا بعد « إنْ » الشرطية المُدْغَمَةِ فى « ما » الزائدة المؤكدة ، نحو : « إما تجتهدَنَّ فأبشر بحسن النتيجة » ، وقال الله تعالى (٨ — ٥٨) : (وإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً) وقال (١٩ — ٢٦) : (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) ، وقال (٨ — ٤٧) : (فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ) ، وقال (٧ — ٢٠٠) : (إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ) .

ثانيًا : أن يكون واقعًا بعد أداة طلب ، نحو : « لَتَجْتَهِدَنَّ ، ولا تَغْفُلَنَّ ، وهل تفعلَنَّ الخير ؟ وليتك تُبْصِرَنَّ العواقب ، وازرع المعروف لَعَلَّكَ تَجْنِيَنَّ ثوابه ، وألا تُقْبِلَنَّ على ما ينفعك ، وهَلاَّ تَعُودَنَّ صديقك المريض » ، قال الله تعالى (١٤ — ٤٢) : (ولاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً) .

---

(١) الجامع لهذه المسائل كلها دلالته على الاستقبال فيها ، وإنما يقصد العلماء ببيانها تفصيل مواضع دلالته على الاستقبال ؛ لأنه لا يستطيع معرفتها كل أحد .

ثالثًا : أن يكون مَنْفِيًّا بلا ، نحو : « لاَ يَلْعَبَنَّ الكَسُول وهو يظن فى اللعب خَيْراً » وقال تعالى (٨ — ٢٥) : (واتقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ) .

وتوكيده فى الحالة الأولى أكثر من توكيده فيما بعدها[١] ، وتوكيده فى الثانية أكثر من توكيده فى الثالثة .

وقد تَعْرِضُ له حالَةٌ توجب تأكيده بحيث لا يسوغ المجىء به غير مؤكد ، وذلك — بعد كونه مستقبلا — إذا كان مُثْبَتًا ، جوابًا لقسم ، غير مفصول من لامه بفاصل ، نحو : « والله لَيَنْجَحَنَّ المجتهد ، ولَيَنْدَمَنَّ الكسول » وقال الله تعالى (٢١ — ٥٧) (وتاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) .

فإذا لم يكن مستقبلا ، أو لم يكن مثبتًا ، أو كان مفصولا من اللام بفاصل امتنع توكيده ، قال الله تعالى (١٢ — ٨٥) : (تَاللهِ تَفْتَأُ تذكر يوسف)[٢] ، وقال جل شأنه (٧٥ — ١) : (لأُقْسِمُ بيَوْمِ القِيَامَةِ)[٣] ، وقال (٩٣ — ٥) : (ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ، وقال (٣ — ١٥٨) : (ولَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى الله تحشرون) .

---

(١) حتى ذهب المبرد إلى أنه لايجوز أن تسقط فيها نون التوكيد إلا فى ضرورة الشعر .
(٢) إذ التقدير « لا تفتأ » لأن « فتىء » من الأفعال التى يلزم أن تسبق بالنفى أو شبهه .
(٣) فى قراءة ابن كثير .

الفصل الثانى
فى أحكام آخر الفعل المؤكد

الفعل الذى تريد تأكيدَهُ إما أن يكون صحيحَ الآخِرِ — وذلك يشمل : السالم ، والمهموز ، والمضعف ، والمثال ، والأجوف — وإما أن يكون معتل الآخر — وهو يشمل الناقص، واللفيف بنوعيه — ثم المعتل إما أن يكون معتلا بالألف ، أو بالواو ، أو بالياء .

وعلى أية حال ، فإما أن يكون مسنداً إلى الواحد — ظاهراً ، أو مستتراً ، أو إلى ياء الواحدة ، أو ألف الاثنين ، أو الاثنتين ، أو واو جمع الذكور ، أو نون جمع النسوة .

فإن كان الفعلُ مسنداً إلى الواحد — ظاهراً كان أو مستتراً — بنى آخرهُ على الفتح ، صحيحا كان آخر الفعل أو معتلا ، ولزمك أن تردَّ إليه لامَهُ إن كانت قد حذفت — كما فى الأمر من الناقص واللفيف ، والمضارع المجزوم منهما — وأن تردَّ إليه عينه إن كانت قد حذفت أيضًا ، كما فى الأمر من الأجوف والمضارع المجزوم منه ، وإذا كانت لامه ألفا لزمك أن تقلبها ياء مطلقا لتقبل الفتحة . تقول « لتجتهدَنَّ يا علىُّ ولتدعُوَنَّ إلى الخير ، ولتَعاوِيَنَّ ذكر الشر ، ولترضَيَنَّ بما قسم الله لك ، ولتقولَنَّ الحق وإن كان مراً » وتقول : « اجتهدَنَّ ، وادْعُوَنَّ ، واطْوِيَنَّ ، وارْضَيَنَّ ، وقُولَنَّ » .

وإن كان الفعل مُسنداً إلى الألف[1] حذفت نون الرفع إن كان مرفوعا[2] ،

---

(١) لا تنس أن المسند إلى ألف الاثنين إن كان مضعفاً وجب فيه الإدغام ، فتقول فيه مؤكداً : « غضان » ، وإن كان أجوف لم تحذف عينه . وإن كان ناقصاً أو لفيفاً لم تحذف لامه . وإنما تنقلب - إذا كانت ألفاً - ياء ، فى المضارع والأمر مطلقاً .

(٢) العلة فى حذف نون الرفع كراهة اجتماع الأمثال ، إذ أصل « لتجتهدان » مثلا « لتجتهدانّ » بنون الرفع ونون التوكيد الثقيلة ، فحذفوا نون الرفع لما ذكرنا .

وكسرت نون التوكيد ، تقول : « لِتَجْتَهِدَانِّ ، وَلتَدْعُوَانِّ ، وَلْتَطْوِيَانِّ ، وَلترضَيَانِّ ، وَلتقولاَنِّ ، وَاجتهدَانِّ ، وَادْعُوَانِّ ، وَاطْوِيَانِّ ، وَارْضَيَانِّ ، وَقُولاَنِّ » .

وإن كان الفعل مسنداً إلى الواو حُذِفَتْ نون الرفع[1] أيضاً إن كان مرفوعاً ، ثم إن كان الفعل صحيح الآخرِ حَذَفْتَ واو الجماعةِ[2] وأبقيت ضم ما قبلها[3] ؛ تقول : « لتجتهدُنَّ ، واجتهدُنَّ » وإن كان الفعل معتلّ الآخر حَذَفْتَ آخر الفعل مطلقاً ، ثم إن كان اعتلاله بالألف أبقيت واو الجماعة مفتوحاً ما قبلها[4] وضممت الواو ، تقول : « لَتَرْضَوُنَّ ، وارْضَوُنَّ » وإن كان الفعلُ معتلّ الآخِرِ بالواو أو الياء حذفت مع حذف آخره واو الجماعة ، وضممت ما قبلها ، تقول : « لِتَدْعُنَّ ، ولتَطْوُنَّ ، وادْعُنَّ ، واطْوُنَّ » .

وإن كان الفعل مسنداً إلى ياء المخاطبة حذفت نون الرفع أيضاً إن كان مرفوعاً .

---

(١) بعد حذف نون الرفع كانت نون التوكيد مفتوحة لأن أصلها كذلك ، فكسروها مخافة الالتباس عند السامع بين الفعل المسند إلى الواحد والفعل المسند إلى الاثنين، لأن الألف ليس لها فى النطق سوى ما قد يظن مداً للصوت ، وتشبيها لنون التوكيد بنون الرفع المحذوفة .

واعلم أن المسند للألف يتعين توكيده بالنون الثقيلة ، لأن الألف ساكنة والنون الخفيفة ساكنة ، ولا يجوز التقاء الساكنين ، أما مع الثقيلة — فلما كان أول الساكنين حرف مد ، مع أن الثانى حرف مدغم فى مثله — اغتفر فيه التقاء الساكنين .

(٢) إنما حذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين : واو الجماعة ، ونون التوكيد ، مع أنه لا التباس بالحذف لضم ما قبل الواو ، بخلاف المسند للاثنين ؛ فإنه لو حذفت الألف لا لتبس بالمسند إلى الواحد للفتحة .

(٣) فرقا بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجمع ، وللدلالة على المحذوف وهو الواو .

(٤) أما بقاء واو الجماعة هنا فلأن حذفها موقع فى الالتباس ؛ إذ لو حذفتها وفتحت آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحد ، ولو حذفتها وكسرته لالتبس بالمسند إلى الواحدة . ولو حذفتها وضممته لالتبس ذو الألف بغيره ، وأما فتح ما قبلها فللدلالة على أن آخر الفعل كان ألفاً ، وأما تحريك الواو فللتخلص من التقاء الساكنين .

ثم إن كان الفعلُ صحيح الآخر حَذَفْتَ ياء المخاطبة وأبقيتَ كسرَ ما قبلها[1] ؛ تقول : « لتجتهدِنَّ يا فاطمة ، واجتهدِنَّ » وإن كان الفعل معتل الآخِرِ حَذَفْتَ آخرَ الفعلِ مطلقاً ، ثم إن كان اعتلالُه بالألف أبقيتَ ياء المخاطبة مفتوحاً ما قبلها وكسرت الياء[2] ؛ تقول : « لَتَرْضَيِنَّ ، وارْضَيِنَّ » وإن كان الفعل معتلَّ الآخر بالواو أو الياء حَذَفْتَ مع آخره ياء المخاطبة وكسرت ما قبلها ، تقول : « لِتَدْعِنَّ ، ولَتَطْوِنَّ ، وادْعِنَّ ، واطْوِنَّ » .

وإن كان الفعل[3] مسنداً إلى نون جماعة الإناث جئت بألف فارقة[4] بين النونين : نون النسوة . ونون التوكيد الثقيلة ، وكسرتَ نونَ التوكيد ، تقول : « لِتَكْتُبْنَانِّ ، وَاكْتُبْنَانِّ ، وَلْتَرْضَيْنَانِّ ، وَارْضَيْنَانِّ ، وَلْتَدْعُونَانِّ ، وَادْعُونَانِّ ، وَلْتَطْوِينَانِّ ، وَاطْوِينَانِّ » .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم

* * *

(١) التعليل لهذا لا يعسر عليك بعد ما ذكرناه في واو الجماعة .

(٢) تعرف علة ذلك بالقياس على ما قدمناه في الإسناد للواو .

(٣) لا تنس أن الفعل المسند لنون الإناث ، إن كان مضعفاً وجب فيه الفك . وإن كان أجوف حذفت عينه ، ولا يحذف من الناقص واللفيف شيء . ويسكن آخر كل فعل أسند إليها .

(٤) كراهية توالى الأمثال ، ولم تحذف نون النسوة لأنها اسم ، بخلاف نون الرفع ، ولأنها لو حذفت لما بقي في الكلمة ما يدل عليها ، وأيضاً يلتبس الفعل مع حذفها بغيره على أية صورة جعلت آخر الفعل ، إذ لو فتحت آخر الفعل لاقتبس بالمسند إلى الواحد ، ولو كسرته لالتبس بالمسند إلى الواحدة ، ولو ضممته لالتبس بالمسند إلى جمع الذكور ، وتسكينه غير ممكن لسكون نون التوكيد .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم

والحمد لله أولا وآخراً ، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وقد تم ما أردنا أن نذيل به شرح بهاء الدين ابن عقيل على الألفية ، من أحكام الأفعال وأنواعها على وجه التفصيل ، من غير ذكر الخلافات إلا فى القليل النادر ، وقد عللنا للمسائل فى هوامش هذه الزيادة تعليلات قريبة واضحة .

والحمد لله رب العالمين الذى بنعمته تتم الصالحات ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد نبي المرحمة ، وعلى آله وصحبه وسلم .

فهرس الشواهد

الواردة فى شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

رقم الشاهد	الشاهد	
	حرف الهمزة	
٧٣	... ...	من لد شولا فإلى إتلائها
١٠٢	واعلم إن تسليما وتركا	للا متشابهان ولا سواء
١٣٩	أو منعتم ما تسألون فمن حد	ثتموه له علينا الولاء
١٦٣	لا أقعد الجبن عن الهيجاء	(ولو توالت زمر الأعداء)
١٧٩	فجاءت به سبط العظام ، كأنما	عمامته بين الرجال لواء
٢٥٢	بعشرتك الكرام تعد منهم	فلا ترين لغيرهم الوفاء
٣٢٩	ألم أك جاركم ويكون بينى	وبينكم المودة والإخاء ؟
٣٥٢	ما لك من تمر ومن شيشاء	ينشب فى المسعل واللهاء
	حرف الباء الموحدة	
١	أقلى اللوم عاذل والعتابا	وقولى ، إن أصبت : لقد أصابا
١٠	على أحوذيين استقلت عشية	فما هى إلا لمحة وتغيب
٢٢	بأن ذا الكلب عمراً خيرهم حسباً	ببطن شريان يعوى حوله الذيب
٤٦	مرسعة بين أرساغه	به عسم ، يبتغى أرنبا
٥٤	أهابك إجلالا . وما بك قدرة	على ، ولكن ملء عين حبيبها
٧٠	سراة بنى أبى بكر تسامى	على كان المسومة العراب
٧٦	فكن لى شفيعاً يوم لا ذو شفاعة	بمغن فتيلا عن سواد بن قارب
٨٦	عسى الكرب الذى أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب
٩١	كرب القلب من جواه يذوب	حين قال الوشاة : هند غضوب
٩٣	فموشكة أرضنا أن تعود	خلاف الأنيس وحوشا يبابا
١٠١	أم الحليس لعجوز شهربه	ترضى من اللحم بعظم الرقبه
١٠٩	إن الشباب الذى مجد عواقبه	فيه نلذ ، ولا لذات للشيب
١١١	هذا — لعمركم — الصغار بعينه	لا أم لى — إن كان ذاك — ولا أب

رقم الشاهد	الشاهد	
١٢٧	وربيته حتى إذا ما تركته	أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه
١٣٠	كذاك أدبت حتى صار من خلق	أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب
١٣٢	بأى كتاب أم بأية سنة	ترى حبهم عاراً على وتحسب ؟
١٦٢	يمرون بالدهنا خفافا عيابهم	ويرجعن من دارين بجر الحقائب
	على حين ألهى الناس جل أمورهم	فندلا زريق المال ندل الثعالب
١٦٧	فمالى إلا آل أحمد شيعة	ومالى إلا مذهب الحق مذهب
١٨٧	لئن كان برد الماء هيمان صاديا	إلى حبيباً إنها لحبيب
١٩٤	أتهجر ليلى بالفراق حبيبها	وما كان نفساً بالفراق تطيب ؟
١٩٦	(فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة)	لعل أبى المغوار منك قريب
٢٠٢	واه رأبت وشيكا صدع أعظمه	وربه عطبا أنقذت من عطبة
٢٠٣	على الذنابات شمالا كثبا	وأم أوعال كها أو أقربا
٢٠٥	تخيرن من أزمان يوم حليمة	إلى اليوم قد جربن كل التجارب
٢٣٣	وما زال مهرى مزجر الكلب منهم	لدن غدوة حتى دنت لغروب
٢٤١	نجوت وقد بل المرادى سيفه	من ابن أبى شيخ الأباطح طالب
٢٨٢	فقالت لنا أهلا وسهلا ، وزودت	جنى النحل ، بل مازودت منه أطيب
٢٨٧	وما أدرى أغيرهم تناء	وطول الدهر أم مال أصابوا ! ؟
٢٩٨	فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا	فاذهب فما بك والأيام من عجب
٣٢٠	تبصر خليلى هل ترى من ظعائن	(سوالك نقبابين حزمى شعبعب)
٣٣٢	لولا توقع معتر فأرضيه	ما كنت أوثر إترابا على ترب
٣٤٩	فأما القتال لا قتال لديكم	ولكن سيراً فى عراض المواكب
٣٥٧	(كأنه السيل إذا اسلحبا)	مثل الحريق وافق القصبا

حرف التاء المثناة

رقم الشاهد	الشاهد	
٤١	خبير بنو لهب ، فلا تك ملغيا	مقالة لهبى إذا الطير مرت
٥٨	من يك ذابت فهذا بتى	مقيظ مصيف مشتى
١١٥	ألا عمر ولى مستطاع رجوعه	فيرأب ما أثأت يد الغفلات !
١٢٥	قد كنت أحجو أبا عمرو أخاثقة	حتى ألمت بنا يوما ملمات

رقم الشاهد	الشاهد	
١٥٥	ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت ؟ !	ليت شبابا بوع فاشتريت
٢٢٩	كلا أخى وخليلى واجدى عضداً	فى النائبات وإلمام الملمات
٢٦٧	يا قوم قد حوقلت أو دنوت	وشر حيقال الرجال الموت

حرف الجيم

رقم الشاهد	الشاهد	
١٩٨	شربن بماء البحر ، ثم ترفعت	متى لجج خضر لهن نئيج
٢٥٩	(عشية سعدى لو تراءت لراهب	بدومة تجر دونه وحجيج
	اقلى دينه ، واهتاج للشوق ، إنها	على الشوق إخوان العزاء هيوج

حرف الحاء المهملة

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٧	نحن الذون صبحوا الصباحا	يوم النخيل غارة ملحاحا
٣٥	وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة	فبح لان منها بالذى أنت بائح
١١٦	[إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها]	ولا كريم من الولدان مصبوح
٢٨٤	إذا سايرت أسماء يوما ظعينة	فأسماء من تلك الظعينة أملح
٣٢٤	يا ناق سيرى عنقا فسيحا	إلى سليمان فنستريحا
٣٤٧	(ولو أن ليلى الأخيلية سلمت	على ودونى جندل وصفائح
	لسلمت تسليم البشاشة ، أوزقا	إليها صدى من جانب القبر صائح
٣٥٠	[الآن بعد لجاجتى تلحوننى]	هلا التقدم والقلوب صحاح

حرف الدال المهملة

رقم الشاهد	الشاهد	
٢	أزف الترحل غير أن ركابنا	لما تزل برحالنا ، وكأن قد
٧	دعانى من نجد ، فإن سنينه	لعبن بنا شيبا ، وشيبننا مرداً
١٩	فقلت : أعيرانى القدوم ، لعلنى	أخط بها قبراً لابيض ماجد
٢١	قدنى من نصر الخبيبين قدى	ليس الإمام بالشحيح الملحد
٢٤	رأيت بنى غبراء لا ينكروننى	ولا أهل هذاك الطراف الممدد
٣١	من القوم الرسول الله منهم	لهم دانت رقاب بنى معد
٤٩	قد ثكلت أمه من كنت واحده	وبات منتشبا فى برثن الأسد
٥١	بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا	بنوهن أبناء الرجال الأباعد

رقم الشاهد	الشاهد	
٥٦	لولا أبوك ولولا قبله عمر	ألقت إليك معد بالمقاليد
٦٠	وأبرح ما أدام الله قومى	بحمد الله منتطقا مجيداً
٦٣	وما كل من يبدى البشاشة كائنا	أخاك ، إذا لم تلفه لك منجدا
٦٧	قنافذ هداجون حول بيوتهم	بما كان إياهم عطية عودا
٧٥	أبناؤها متكنفون أباهم	حنقو الصدور ، وما هم أولادها
٨٨	كادت النفس أن تفيض عليه	إذ غدا حشو ريطة وبرود
٩٤	أموت أسى يوم الرجام ، وإننى	يقينا لرهن بالذى أنا كائد
٩٩	يلوموننى فى حب ليلى عواذلى	ولكننى من حبها لعميد
١٠٠	مروا عجالى فقالوا : كيف سيدكم ؟	فقال من سألوا : أمسى لمجهوداً
١٠٤	شلت يمينك ؛ إن قتلت لمسلما	حلت عليك عقوبة المتعمد
١١٧	رأيت الله أكبر كل شىء	محاولة وأكثرهم جنوداً
١١٩	دريت الوفى العهد ياعرو ، فاغتبط	فإن اغتباطا بالوفاء حميد
١٢٨	رمى الحدثان نسوة آل حرب	بمقدار سمدن له سمودا
	فرد شعورهن السود بيضا	ورد وجوههن البيض سودا
١٤١	وخبرت سوداء الغميم مريضة	فأقبلت من أهلى بمصر أعودها
١٥٠	كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد	ورقى نداه ذا الندى فى ذرى المجد
١٥٦	لم يعن بالعلياء إلا سيدا	ولا شفى ذا الغى إلا ذو هدى
١٦٠	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب	جهارا فكن فى الغيب أحفظ للعهد
	وألغ أحاديث الوشاة ، فقلما	يحاول واش غير هجران ذى ود
١٦٦	[لما حططت الرحل عنها واردا]	علفتها تبنا وماء باردا
١٨١	وبالجسم منى بينا لو علمته	شحوب ، وإن تستشهدى العين تشهد
١٨٢	وما لام نفسى مثلها لى لائم	ولا سد فقرى مثل ما ملكت يدى
٢٠١	فلا والله لا يلفى أناس	فتى حتاك يا ابن أبى زياد
٢٦١	أتانى أنهم مزقون عرضى	جحاش الكرملين لها فديد
٢٧٦	تزود مثل زاد أبيك فينا	فنعم الزاد زاد أبيك زادا

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٩٥	ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم	لم أحص عدتهم إلا بعـــداد
	كانوا ثمانين، أو زادوا ثمـــانية	لولا رجاؤك قد قتلت أولادى
٣٣٣	ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى	وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى
٣٣٤	متى تأته تعشو إلى ضوء ناره	تجد خير نار عندها خير موقد
٣٤٠	من يكدنى بسيء كنت منه	كالشجا بين حلقه والوريد
٣٤٨	رهبان مدين والذين عهدتهم	يبكون من حذر العذاب قعودا
	لو يسمعون كما سمعت كلامها	خروا لعزة ركعا وسجودا
٣٥٥	أبصـــارهن إلى الشبان مائلة	وقد أراهن عنى غير صـــداد

حرف الراء المهملة

رقم الشاهد	الشاهد	
١٣	أعوذ برب العرش من فئة بغت	على، فمالى عوض إلاه ناصر
١٤	وما علينا إذا ما كنت جارتنا	ألا يجاورنا إلاك ديار ؟
١٥	بالباعث الوارث الأموات قدضمنت	إياهم الارض فى دهر الدهارير
٢٨	فـــا آباؤنا بأمن منه	علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
٢٩	بكيت على سرب القطا إذ مررن بى	فقلت ومثلى بالبكاء جدير :
	أسرب القطا هل من يعير جناحه	لعلى إلى من قد هويت أطير ؟
٣٤	ما الله موليك فضل، فاحمدنه به	فما لدى غيره نفع ولا ضرر
٣٦	ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا	ولقد نهيتك عن بنات الاوبر
٣٧	رأيتك لما أن عرفت وجوهنا	صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو
٤٤	فأقبلت زحفا على الركبتـــين	فثوب نسيت . وثوب أجر
٤٨	كم عمـــة لك ياجرير وخالة	فدعاء قد حلبت على عشارى
٥٠	إلى ملك ما أمه من محارب	أبوه ، ولا كانت كليب تصاهره
٦٢	ألا يا اسلمى يادارمى على البلى	ولا زال منهلا بجرعائك القطر
٦٤	ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى	وكونك إياه عليك يسير
٨٥	فأبت إلى فهم ، وما كدت آئبا	وكم مثلها فارقتها وهى تصفر؟
٨٧	عسى فرج يأتى به الله ؛ إنه	له كل يوم فى خليقته أمر

رقم الشاهد	الشاهد	
١٠٦	واعــلم فعلم المــرء ينفعه	أن سوف يأتى كل ما قدرا
١٢٠	تعلم شفاء النفس قهر عدوها	فبالغ بلطف فى التحيل والمكر
١٣٧	نبئت زرعة والسفاهة كاسمها	يهــدى إلى غرائب الأشعار
١٤٤	رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى	فأعرضن عنى بالخدود النواضر
١٤٩	لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا	وكاد - لو ساعد المقدور - ينتصر
١٥٣	جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر	وحسن فعل كما يجزى سنمار
١٦٩	هل الدهر إلا ليــلة ونهارها	وإلا طلوع الشمس ثم غيارها؟
١٧٢	وإذا تباع كريمة أو تشترى	فسواك بائعها ، وأنت المشترى
١٧٦	تركنا فى الحضيض بنات عوج	عواكف قد خضعن إلى النسور
	أبحنا حيهم قتلا وأسرا	عدا الشمطاء والطفل الصغير
١٩١	أنا ابن دارة معروفا بها نسبى	وهل بدارة يا للناس من عار ؟
١٩٣	[بانت لتحزننا عفاره]	يا جارتا ما أنت جاره
٢٠٧	وإنى لتعرونى لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بلله القطر
٢١٥	ربما الجامل المؤبل فيهــم	وعناجيج بينهــن المهار
٢٢٥	دعوت لما نابنى مســورا	فلبى ، فلبى يدى مسور
٢٣٢	تنتهض الرعدة فى ظهــيرى	من لدن الظهر إلى العصير
٢٣٨	أكل امرىء تحسبين امرءا	ونار توقد بالليل نارا ؟
٢٤٣	وفاق كعب بجير منقذ لك من	تعجيل تهلكة والخلد فى سقر
٢٥١	إذا صح عون الخالق المرء لم يجد	عسيرا من الآمال إلا ميسرا
٢٦٠	حذر أمورا لا تضير ، وآمن	ما ليس منجيه من الأقدار
٢٦٣	ثم زادوا أنهم فى قومهم	غفر ذنبهم غير فخر
٢٦٩	أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا	بكاء على عمرو ، وما كان أصبرا
٢٧٠	فذلك إن يلق المنية يلقها	حميدا ، وإن يستغن يوما فأجدر
٢٧٢	خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى	صبورا . ولكن لا سبيل إلى الصبر
٢٧٤	تقول عرسى ، وهى لى فى عومره :	بئس امرأ ، وإننى بئس المره
٢٨٠	ولست بالأكثر منهــم حصى	وإنمــا العــزة للكاثر

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٩٢	أقسم بالله أبو حفص عمر [ما مسها من نقب ولا دبر • فاغفر له اللهم إن كان فجر •]	
٢٩٦	جاء الخلافة أو كانت له قدرا	كما أتى ربه موسى على قدر
٣٠٠	فألفيته يوما يبير عـــدوه	وبحر عطاء يستحق المعابرا
٣٠١	بات يعشيها بعضب باتر	يقصـد فى أسوقها وجائر
٣٠٩	فيا الغلامان اللذان فرا	إيا كما أن تعقبانا شرا
٣١١	يا تيم تيم عدى [لا أبالـكم	لا يلقينـكم فى سوأة عمر]
٣١٥	لها بشر مثل الحرير ، ومنطق	رخيم الحواشى لا هراء ولا نزر
٣١٦	لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره	طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
٣٢٢	لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى	فما انقادت الآمال إلا لصابر
٣٣١	إنى وقتلى سليـكا ثم أعقله	كالثور يضرب لما عافت البقر
٣٣٥	أيان نؤمنك تأمن غيرنا ، وإذا	لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا
٣٥٦	لست بليلى . ولـكنى نهر	لا أدلج الليل . ولـكن أبتـكر
٣٥٨	ألحق - إن دار الرباب تباعدت	أو انبت حبل - أن قلبك طائر

حرف السين المهملة

٧	عددت قومى كعديد الطيس	إذ ذهب القوم الـكرام ليسى
٢٩١	فأين إلى أين النجاة ببغلتى ؟	أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

حرف الضاد المعجمة

٣٢١	وعن ولدوا	عامر ذو الطول وذو العرض

حرف الطاء المهملة

٢٨٧	حتى إذا جن الظلام واختلط	جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

حرف العين المهملة

٢٥	أطوف ما أطوف ثم آوى	إلى بيت قعيدته لـكاع
٣٢	من لا يزال شاكرا على المعه	فهو حر بعيشة ذات سعه
٧٤	أبا خراشة . أما أنت ذا نفر	فإن قومى لم تأكلهم الضبع

رقم الشاهد	الشاهد	
٨٩	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا	إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
٩٢	سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما	وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١١٠	لا نسب اليوم ولا خلة	اتسع الخرق على الراقع
١٤٥	[طوى النحز والأجراز ما في غروضها]	وما بقيت إلا الضلوع الجراشع
١٥٧	لا تجزعى إن منفس أهلكته	فإذا هلكت فبعد ذلك فاجزعى
١٦١	بمكاظ يعشى الناظر	ن إذا هم لمحوا شعاعه
١٦٨	فإنهم يرجون منه شفاعة	إذا لم يكن إلا النبيون شافع
٢٢١	إذا قيل أى الناس شر قبيلة	أشارت كليب بالأكف الأصابع
٢٢٦	أما ترى حيث سهيل طالعا	نجما يضىء كالشهاب لامعا
٢٣٧	على حين عاتبت المشيب على الصبا	[فقلت: ألما تصح والشيب وازع؟]
٢٣٩	سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها	[فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع]
٢٤٥	سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم	فتخرموا، ولكل جنب مصرع
٢٤٨	فإنك والتأبين عروة بعد ما	دعاك وأيدينا إليه شوارع
٢٤٩	لقد علمت أولى المغيرة أننى	كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا
٢٥٠	أكفرا بعد رد الموت عنى	وبعد عطائك المائة الرتاعا!
٢٨٩	يا ليتنى كنت صبياً مرضعاً	تحملنى الذلفاء حولا أكتعا
	إذا بكيت قبلتنى أربعاً	إذا ظللت الدهر أبكى أجمعا
٢٩٠	. . . .	قد صرت البكرة يوما أجمعا
٢٩٣	أنا ابن التارك البكرى بشر	عليه الطير ترقبه وقوعا
٣٠٢	ذرينى؛ إن أمرك لن يطاعا	وما ألفيتنى حلمى مضاعا
٣٠٤	إن على الله أن تبايعا	تؤخذ كرها أو تجىء طائعا
٣١٩	لا تهين الفقير علك أن	تركع يوما والدهر قد رفعه
٣٢٦	يا بن الكرام ألا تدنو فتبصر ما	قد حدثوك، فما راء كمن سمعا!
٣٤٢	يا أقرع بن حابس يا أقرع	إنك إن يصرع أخوك تصرع
٣٥١	تعدون عقر النيب أفضل مجدكم	بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا

رقم الشاهد	الشاهد	

حرف الفاء

٥٥	نحن بما عندنا ، وأنت بما	عندك راض ، والرأى مختلف
٢٣٥	ومن قبل نادى كل مولى قرابة	فما عطفت مولى عليه العواطف
٢٥٢	بعشرتك الكرام تعد منهم	فلا ترين لغيرهم ألوفا
٢٥٣	تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة	نفى الدراهيم تنقاد الصياريف
٣١٨	من تثقفن منهم فليس بآيب	[أبدا ، وقتل بنى قتيبة شافى]
٣٣٠	ولبس عباءة وتقر عينى	أحب إلى من لبس الشفوف

حرف القاف

٣	وقاتم الأعماق خاوى المخترق	[مشتبه الأعلام لماع الخفق]
٤٥	سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا	محياك أخفى ضوؤه كل شارق
٩٠	يوشك من فر من منيته	فى بعض غراته يوافقها
١٠٥	فلو أنك فى يوم الرخاء سألتنى	طلاقك لم أبخل وأنت صديق
١٧٤	لديك كفيل بالمنى لمؤمل	وإن سواك من يؤمله يشق
٢٠٦	جارية لم تأكل المرققا	ولم تذق من البقول الفستقا
٢١٠	. . . .	لواحق الأقراب فيها كالمقق
٢٦٥	هل أنت باعث دينار لحاجتنا	أو عبد رب أخا عون بن مخراق
٢٧٥	والتغلبيون بئس الفحل فحلهم	فحلا ، وأمهم زلاء منطيق
٣٠٨	ضربت صدرها إلى ، وقالت :	يا عديا لقد وقتك الأواقى

حرف الكاف

١٢٦	فقلت : أجرنى أبا مالك	وإلا فهبنى امرأ هالكا
١٥٤	حيكت على نيرين إذ تحاك	تختبط الشوك ولا تشاك
١٧٥	خلا الله لا أرجو سواك ، وإنما	أعد عيالى شعبة من عيالكا
١٩٢	فلما خشيت أظافيرهم	نجوت ، وأرهنهم مالكا

رقم الشاهد	الشاهد	

حرف اللام

١٢	تنورتها من أذرعات ، وأهلها	بيثرب ، أدنى دارها نظر عالى
١٨	كمنية جابر إذ قال : ليتى	أصادفه ، وأفقد جل مالى
٢٦	وتبلى الأولى يستلئمون على الأولى	تراهن يوم الروع كالحدإ القبل
٣٠	ما أنت بالحكم الترضى حكومته	ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل
٣٣	إذا ما لقيت بنى مالك	فسلم على أيهم أفضل
٤٠	لخير نحن عند البأس منكم	إذا الداعى المثوب قال : يالا
٥٢	فيارب هل إلا بك النصر يرتجى	عليهم ؟ وهل إلا عليك المعول ؟
٥٣	خالى لأنت ، ومن جرير خاله	ينل العلاء ويكرم الأخوالا
٥٧	يذيب الرعب منه كل عضب	فلولا الغمد يمسكه لسالا
٦٥	سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم	فليس سواء عالم وجهول
٧١	أنت تكون ماجد نبيل	إذا تهب شمأل بليل
٧٢	قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا	فما اعتذارك من قول إذا قيلا ؟
٧٧	وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن	بأعجلهم ، إذ أجشع القوم أعجل
٨٢	إن المرء ميتا بانقضاء حياته	ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا
٩٥	فلا تلحنى فيها ؛ فإن بحبها	أخاك مصاب القلب جم بلابله
١٠٧	علموا أن يؤملون ؛ فجادوا	قبل أن يسألوا بأعظم سؤل
١١٤	ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد	إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى ؟
١١٨	علمتك الباذل المعروف ، فانبعثت	إليك بى واجفات الشوق والأمل
١٢١	دعانى الغوانى عمهن ، وخلتنى	لى اسم ، فلا أدعى به وهو أول
١٢٢	حسبت التقى والجود خير تجارة	رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا
١٢٣	فإن تزعمينى كنت أجهل فيكم	فإنى شريت الحلم بعدك بالجهل
١٢٩	أرجو وآمل أن تدنو مودتها	وما إخال لدينا منك تنويل
١٣١	أبو حنش يؤرقنى ، وطلق ،	وعمار ، وآونة أثالا
	أراهم رفقتى ، حتى إذا ما	تجافى الليل وانخزل انخزالا
	إذا أنا كالذى يسعى لورد	إلى آل فلم يدرك بلالا

رقم الشاهد	الشاهد	
١٤٣	يلوموننى فى اشتراء النخيـ	ل أهلى ، فكلهم يعذل
١٤٦	فلا مزنة ودقت ودقها	ولا أرض أبقل إبقالها
١٥٢	جزى ربه عنى عدى بن حاتم	جزاء الكلاب العاويات، وقد فعل
١٥٨	فارساً ما غادروه ملحما	غير زميل ولا نكس وكل
١٧٠	مالك من شيخك إلا عمله	إلا رسيمه وإلا رمله
١٧٨	رأيت الناس ماحاشا قريشاً	فإنا نحن أفضلهم فعالا
١٨٠	فأرسلها العراك [ولم يذدها	ولم يشفق على نغص الدخال]
١٨٥	يا صاح هل حم عيش باقيا فترى	لنفسك العذر فى إبعادها الأملا ؟
١٨٨	فإن تك أذواد أصبن ونسوة	فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال
١٩٥	ضيعت حزمى فى إبعادى الأملا	وما ارعويت، وشيبا رأسى اشتعلا
٢٠٤	ولا ترى بعلا ولا حلائلا	كه ولا كهن إلا حاظلا
٢١١	أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط	كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل
٢١٢	غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها	تصل ، وعن قيض بزيزاء مجهل
٢١٨	فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع	فألهيتها عن ذى تمائم محول
٢٢٠	رسم دار وقفت فى طلله	كدت أقضى الحياة من جلله
٢٢٨	إن للخير وللشر مدى	وكلا ذلك وجه وقبل
٢٣٧	. . . .	أقب من تحت عريض من عل
٢٤٠	كما خط الكتاب بكف يوما	يهودى يقارب أو يزيل
٢٤٦	بضرب بالسيوف رؤوس قوم	أزلنا هامهن عن المقيل
٢٤٧	ضعيف النكاية أعداءه	يخال الفرار يراخى الأجل
٢٥٧	كناطح صخرة يوما ليوهنها	فلم يضرها ، وأوهى قرنه الوعل
٢٥٨	أخا الحرب لباسا إليها جلالها	وليس بولاج الخوالف أعقلا
٢٦٤	الواهب المائة الهجان وعبدها	عوذا تزجى بينها أطفالها
٢٧٨	فقلت : اقتلوها عنكم بمزاجها	وحب بها مقتولة حين تقتل
٢٧٩	دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا	فظل فؤادى فى هواك مضللا
٢٨١	إن الذى سمك السماء بنى لنا	بيتا دعائمه أعز وأطول

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٨٣	ولا عيب فيها غير أن سريعها	قطوف ، وأن لا شيء منهن أكسل
٢٩٧	قلت إذ أقبلت وزهر تهادى	كنعاج الفلا تعسفن رملا
٣٠٥	ذا ، ارعواء ، فليس بعد اشتعال	الرأس شيبا إلى الصبا من سبيل
٣١٢	يا زيد زيد اليعملات [الذبل	تطاول الليل عليك فانزل]
٣١٣	تضل منه إبلى بالهوجل	فى لجة أمسك فلانا عن فل
٣٢٦	[صعدة نابتة فى حائر	أينما الريح تميلها تمل
٣٣٩	خليلى ، أنى تأتيانى تأتيا	أخا غير ما يرضيكما لا يحاول
٣٤٦	لئن منيت بنا عن غب معركة	لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل

حرف الميم

رقم الشاهد	الشاهد	
٥	بأبه اقتدى عدى فى الكرم	ومن يشابه أبه فما ظلم
١٦	إذا قالت حذام فصدقوها	فإن القول ما قالت حذام
٢٣	ذم المنازل بعد منزلة اللوى	والعيش بعد أولئك الأيام
٣٨	غير لاه عداك ، فاطرح اللهو ، ولا تغترر بعارض سلم	
٥٩	ينام بإحدى مقلتيه ، ويتقى	بأخرى المنايا ؛ فهو يقظان نائم
٦٦	لا طيب للعيش ما دامت منغصة	لذاته بادكار الموت والهرم
٦٩	فكيف إذا مررت بدار قوم	وجيران لنا كانوا كرام ؟
٧٣	ندم البغاة ولات ساعة مندم	والبغى مرتع مبتغيه وخيم
٨٤	أكثرت فى العذل ملحاً دائماً	لا تكثرن ، إنى عسيت صائما
٩٦	ما أعطيانى ولا سألتهما	إلا وإنى لحاجزى كرمى
٩٧	وكنت أرى زيداً كما قيل سيدا	إذا أنه عبد القفا واللهازم
١١٢	فلا لغو ولا تأثيم فيها	وما فاهوا به أبداً مقيم
١١٣	ألا ارعواء لمن ولت شبيبته	وآذنت بمشيب بعده هرم ؟
١٢٤	فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى	ولكنما المولى شريكك فى العدم

رقم الشاهد	الشاهد	
١٣٣	ولقد نزلت فلا تظنى غيره	منى بمنزلة المحب المكرم
١٣٤	متى تقول القلص الرواسما	يدنين أم قاسم وقاسما ؟
١٤٢	تولى قتال المارقين بنفسه	وقد أسلماه مبعد وحميم
١٤٧	فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا	عشية آناء الديار وشامها
١٤٨	تزودت من ليلى بتكليم ساعة	فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها
١٥١	ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً	من الناس أبقى مجده الدهر مطعما
١٥٩	تمرون الديار ولم تعوجوا	كلامكم على إذا حرام
١٦٤	وأغفر عوراء الكريم ادخاره	وأعرض عن شتم اللئيم تكرما
١٨٦	لا يركنن أحد إلى الإحجام	يوم الوغى متخوفا لحمام
١٩٠	لتى ابنى أخويه خائفا	منجديه فأصابوا مغنما
١٩٧	لعل الله فضلكم علينا	بشىء ، أن أمكم شريم
٢١٣	ولقد أرانى للرماح دريئة	من عن يمينى تارة وأمامى
٢١٤	فإن الحمر من شر المطايا	كما الحبطات شر بنى تميم
٢١٦	ماوى يا ربتما غارة	شعواء كاللذعة بالميسم
٢١٧	وننصر مولانا ، ونعلم أنه	كما الناس مجروم عليه وجارم
٢١٩	بل بلد ملء الفجاج قتمه	لا يشترى كتانه وجهرمه
٢٢٢	وكريمة من آل قيس ألفته	حتى تبذخ فارتقى الأعلام
٢٢٣	مشين كما اهتزت رماح تسفهت	أعاليها مر الرياح النواسم
٢٣٠	ألا تسألون الناس أبى وأيكم	غداة التقينا كان خيراً وأكرما
٢٣٤	فريشى منكم ، وهواى معكم	وإن كانت مودتكم لماما
٢٣٦	فساغ لى الشراب ، وكنت قبلا	أكاد أغص بالماء الحميم
٢٤٢	ولئن حلفت على يديك لأحلفن	بيمين أصدق من يمينك مقسم
٢٤٤	كأن برذون أبا عصام	زيد حمار دق باللجام
٢٥٤	حتى تهجر فى الرواح ، وهاجها	طلب المعقب حقه المظلوم
٢٥٦	وكم مالىء عينيه من شىء غيره	إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى
٢٦٢	. . . .	أوالفا مكة من ورق الحمى
٢٧١	وقال نبى المسلمين : تقدموا ،	وأحبب إلينا أن تكون المقدما
٣٠٣	أوعدنى بالسجن والأداهم	رجلى ، فرجلى شثنة المناسم

رقم الشاهد	الشاهد	
٣٠٧	سلام الله يا مطر عليها	وليس عليك يا مطر السلام
٣١٠	إنى إذا ما حدث ألما	أقول : يا اللهم ، يا اللهما
٣١٧	يحسبه الجاهل ما لم يعلما	شيخا على كرسيه معمما
٣٢٣	وكنت إذا غمزت قناة قوم	كسرت كعوبها أو تستقيما
٣٢٨	لا تنه عن خلق وتأتى مثله	عار عليك ـ إذا فعلت ـ عظيم
٣٤١	وإن أتاه خليل يوم مسألة	يقول: لا غائب مالى ، ولا حرم
٣٤٢	فإن يهلك أبو قابوس يهلك	ربيع الناس والبلد الحرام
	ونأخذ بعده بذناب عيش	أجب الظهر ، ليس له سنام
٣٤٤	ومن يقترب منا ويخضع نؤوه	ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما
٣٤٥	فطلقها فلست لها بكفء	وإلا يعل مفرقك الحسام
٣٥٢	أتوا نارى فقلت : منون أنتم ؟	فقالوا : الجن ، قلت : عموا ظلاما
٣٥٩	[ألا طرقتنا مية بنة منذر]	فما أرق النيام إلا كلامها

حرف النون

رقم الشاهد	الشاهد	
٨	عرفنا جعفرا وبنى أبيه	وأنكرنا زعانف آخرين
٩	أكل الدهر حل وارتحال	أما يبقى على ولا يقينى ؟
	وماذا يبتغى الشعراء منى	وقد جاوزت حد الأربعين ؟
١١	أعرف منها الجيد والعينانا	ومنخرين أشبها ظبيانا
٢٠	أيها السائل عنهم وعنى	لست من قيس ، ولا قيس منى
٣٩	غير مأسوف على زمن	ينقضى بالهم والحزن
٤٢	قومى ذرا المجد بانوها ، وقد علمت	بكنه ذلك عدنان وقحطان
٤٣	لك العز إن مولاك عز ، وإن يهن	فأنت لدى بحبوحة الهون كائن
٤٧	لولا اصطبار لأودى كل ذى مقة	لما استقلت مطاياهن للظعن
٦١	صاح شمر ، ولا تزل ذاكر المو	ت ، فنسيانه ضلال مبين
٦٨	فأصبحوا والنوى عالى معرسهم	وليس كل النوى تلقى المساكين
٧٩	نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل	فبوئت حصنا بالكماة حصينا
٨١	إن هو مستوليا على أحد	إلا على أضعف المجانين
١٠٣	ونحن أباة الضيم من آل مالك	وإن مالك كانت كرام المعادن
١٠٨	وصدر مشرق النحر	كأن ثدياه حقان

رقم الشاهد	الشاهد	
١٣٥	أجهالا تقول بنى لؤى	لعمر أبيك ، أم متجاهلينا ؟
١٣٦	قالت وكنت رجلا فطينا :	هذا لعمر الله إسرائينا
١٣٨	وما عليك إذا أخبرتنى دنفا	وغاب بعلك يوماً أن تعودينى ؟
١٤٤	وأنبئت قيساً ولم أبله	كما زعموا خير أهل اليمن
١٦٤	فليت لى بهم قوماً إذا ركبوا	شنوا الإغارة فرساناً وركبانا
١٧١	ولا ينطق الفحشاء من كان منهم	إذا جلسوا منا ولا من سوائنا
١٧٣	ولم يبق سوى العدوا	ن دناهم كما دانوا
١٧٧	حاشا قريشا ؛ فإن الله فضلهم	على البرية بالإسلام والدين
١٨٣	نجيت يارب نوحا واستجبت له	فى فلك ما خر فى اليم مشحونا
	وعاش يدعو بآيات مبينة	فى قومه ألف عام غير خمسينا
١٩٩	أتطمع فينا من أراق دماءنا	ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن ؟
٢٠٨	لاه ابن عمك ، لا أفضلت فى حسب	عنى ، ولا أنت ديانى فتخزونى
٢٢٤	إنك لو دعوتنى ودونى	زوراء ذات مترع بيون
	* لقلت « لبيه » لمن يدعونى *	
٢٥٥	قد كنت داينت بها حسانا	مخافة الإفلاس والليانا
٢٧٣	لنعم موئلا المولى إذا حذرت	بأساء ذى البغى واستيلاء ذى الإحن
٢٨٦	ولقد أمر على اللئيم يسبنى	فمضيت ، ثمت قلت : لا يعنينى
٢٩٤	لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا	بسبع رمين الجمر أم بثمان
٢٩٩	إذا ما الغانيات برزن يوما	وزججن الحواجب والعيونا
٣٢٥	رب وفقنى فلا أعدل عن	سنن الساعين فى خير سنن
٣٢٧	فقلت : ادعى وأدعو ، إن أندى	لصوت أن ينادى داعيان
٣٣٨	حيثما تستقم يقدر لك الله	نجاحا فى غابر الأزمان
٣٥٤	وحلت زفرات الضحى فأطقتها	ومالى بزفرات العشى يدان

حرف الهاء

رقم الشاهد	الشاهد	
٦	إن أباها وأبا أباها	قد بلغا فى المجد غايتاها
١٦٦	علفتها تبنا وماء باردا	[حتى غدت همالة عيناها]

رقم الشاهد	الشاهد	
	حرف الهاء	
٢٠٩	إذا رضيت على بنو قشير	لعمر الله أعجبنى رضاها
٢٧٤	تقول عرسى ، وهى لى فى عومره :	بئس امرأ ، وإننى بئس المره
٣١٤	ألا يا عمرو عمراه	وعمرو بن الزبيراه
	حرف الواو	
٢٠٠	وكم موطن لولاى طحت كما هوى	بأجرامه من قنة النيق منهوى
	حرف الألف اللينة	
٢٣١	فأومأت إيماء خفياً لحبتر	فلله عينا حبتر أيما فتى
	حرف الياء المثناة التحتية	
٤٤	فإما كرام موسرون لقيتهم	فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا
٧٨	تعز فلا شيء على الأرض باقياً	ولا وزر مما قضى الله واقيا
٨٠	بدت فعل ذى ود ، فلما تبعتها	تولت ، وبقت حاجتى فى فؤاديا
	وحلت سواد القلب ، لا أنا باغيا	سواها ، ولا عن حبها متراخيا
٩٨	لتقعدن مقعد القصى	منى ذى القاذورة المقلى
	أو تحلفى بربك العلى	أنى أبو ذيالك الصبى
١٨٤	ما حم من موت حمى واقياً	ولا ترى من أحد باقيا
١٨٩	تقول ابنتى : إن انطلاقك واحداً	إلى الروع يوماً تاركى لا أباليا
٢٦٦	باتت تنزى دلوها تنزيا	كما تنزى شهلة صبيا
٢٦٨	ومستبدل من بعد غضيا صريمة	فأحر به من طول فقر وأحريا
٢٧٧	ألا حبذا أهل الملا ، غير أنه	إذا ذكرت مى فلا حبذا هيا
	مررت على وادى السباع ، ولا أرى	كوادى السباع حين يظلم واديا
٢٨٥	أقل به ركب أتوه تئية	وأخوف إلا ما وقى الله ساريا
٣٠٦	أيا راكباً إما عرضت فبلغن	نداماى من نجران أن لا تلاقيا
٣٣٧	وإنك إذ ما تأت ما أنت آمر	به تلف من إياه تأمر آتيا

تمت فهرس الشواهد الواردة فى شرح ابن عقيل

مرتبة على حروف المعجم حسب القوافى

فهرس الموضـــوعات

الواردة فى الجزء الرابع من « شرح ابن عقيل » على ألفية ابن مالك
وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل »

ص	الموضوع
	إعراب الفعل
٣	يرفع المضارع إذا تجرد من النواصب والجوازم
—	من نواصب المضارع لن وأن
٥	بعض العرب يهمل أن ، حملا على « ما » المصدرية
—	من نواصب المضارع إذن بشروط
٧	تنصب أن مضمرة بعد اللام وأو
١٠	وتنصب مضمرة بعد حتى
١١	وتنصب مضمرة بعد الفاء فى جواب واحد من ثمانية أشياء
١٤	واو المعية كالفاء فيما ذكر
١٧	إذا سقطت الفاء بعـــد غير النفى جزم المضارع
١٨	شرط الجزم بعد النهى أن تضع إن ولا بين النهى والمضارع
٢٠	إذا عطف فعل مضارع على اسم خالص جاز فيه النصب بأن مذكورة أو محذوفة
٢٤	يشذ نصب المضارع بأن محذوفة فى غير المواضع المذكورة

ص	الموضوع
	عوامل الجزم
٢٦	الأدوات الجازمة ضربان والاستشهاد لكل أداة منها
٣٢	الأدوات التى تقتضى فعلين قد يكون الفعلان معها ماضيين أو مضارعين أو متخالفين
٣٥	إذا كان فعل الشرط ماضياً جاز فى الجواب الرفع إذا كان الجواب مضارعاً
٣٧	إذا كان الجواب لايصلح لأن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء
٣٨	إذا الفجائية تقوم مقام الفاء
٣٨	إذا عطف مضارع بالفاء أو الواو على جواب الشرط جاز فيـــه ثلاثة أوجه
٤٠	إذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء جاز فيه وجهان
٤١	يحذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل
٤٣	إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما

ص	الموضوع
٤٤	يترجح الشرط إذا تقدمهما مبتدأ ، وقد يترجح وإن لم يسبقهما ذو خبر
	فصل فى لو
٤٧	تستعمل « لو » استعمالين
٤٩	تختص لو الشرطية بالفعل
—	إذا وقع بعد لو الشرطية مضارع انصرف إلى الماضى
	أما ، ولولا ، ولوما
٥٢	« أما » حرف شرط وتفصيل ، ويجب اقتران تالى تاليها بالفاء وقد تحذف هذه الفاء فى الضرورة
٥٥	للولا ولوما استعمالان
٥٦	قد يلى أداة التحضيض اسم معمول لفعل محذوف
	الإخبار بالذى والألف واللام
٦١	هذا الباب يقصد به التمرين
—	الطريق إلى هذا التدريب
—	إذا كان الاسم المراد الإخبار عنه مثنى فإنه يجب تثنية الموصول ، وإذا كان مجموعا وجب جمع الموصول
٦٢	يشترط فى الاسم الذى يراد الإخبار عنه أربعة شروط
٦٤	لا يجوز الإخبار بالألف واللام إلا عن اسم فى جملة فعلية
٦٥	إذا رفعت صلة أل ضميرا عائدا على غير أل وجب فصله

ص	الموضوع
	العـــدد
٦٧	الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وتمييزهما
٦٨	تمييز المائة والألف
٦٩	تمييز العدد المركب
٧٣	تمييز العدد المفرد ، والمعطوف
٧٤	إضافة العدد المركب إلى غير مميزه
٧٥	صياغة فاعل من العدد على وجوه
	كم ، وكأى ، وكذا
٨٢	« كم » الاستفهامية
٨٣	« كم » الخبرية
٨٤	« كم » بنوعيها لها الصدارة
	الحكاية
٨٥	الحكاية بأى ، وبمن
	التأنيث
٩١	علامة التأنيث التاء ، أو الألف مقصورة أو ممدودة
—	بم تستدل على تأنيث مالا علامة فيه ؟
٩٢	صيغ يستوى فيها المذكر والمؤنث
٩٤	ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة وأوزان المقصورة المشهورة
٩٧	الأوزان المشهورة للألف الممدودة
	المقصور والممدود
٩٩	ضابط المقصور والممدود ، وأنواعهما وضابط القياسى منهما

ص	الموضوع
١٠٢	السماعي من المقصور والممدود
—	يجوز قصر الممدود للضرورة إجماعاً ، واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة
	كيفية تثنيه المقصور والممدود
١٠٤	متى تقلب ألف المقصور ياء ؟ ومتى تقلب واواً ؟
١٠٦	همزة الممدود على أربعة أنواع ، وحكم كل نوع منها عند التثنية
١٠٨	جمع المنقوص والمقصور جمع مذكر سالما
١١٠	متى تتبع عين الاسم لفائه عند جمعه جمع مؤنث سالما
١١١	متى لايجوز إتباع عين الاسم لفائه في جمع المؤنث ؟
	جمع التكسير
١١٤	أبنية جموع القلة ، وماتكون جماله
١١٨	أبنية جموع الكثرة ، وما تكون جمعا له
	التصغير
١٣٩	مايعمل في كل اسم يراد تصغيره ، وأمثلة التصغير
١٤٠	يتوصل إلى التصغير بما يتوصل به إلى التكسير على صيغة منتهى الجموع
١٤١	يجوز تعويض ياء قبل الطرف عما حذف من الاسم
١٤٢	المواضع التي يجب فيها فتح مابعد ياء التصغير
١٤٤	أشياء لايعتد بها في التصغير
١٤٥	تصغير الاسم المختوم بألف التأنيث
١٤٦	إذا كان ثاني الاسم حرف لين رد إلى أصله عند التصغير
١٤٨	تصغير ماحذف منه شيء
١٤٩	تصغير الترخيم
—	تصغير الاسم الثلاثي المؤنث بلاتاء
١٥١	صغروا بعض المبنيات شذوذاً
	النسب
—	علامة النسب ياء مشددة
—	تحذف للنسب الياء المشددة في آخر المنسوب إليه ، إذا سبقها ثلاثة أحرف
١٥٥	النسب إلى ما آخره ألف
—	النسب إلى المنقوص
١٥٦	النسب إلى ماقبل آخره كسرة
١٥٧	النسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد
١٥٨	النسب إلى ما آخره علامة تثنية أو جمع
	النسب إلى نحو طيب
١٥٩	« « فعيلة وفعيلة
١٦١	« « الممدود
١٦٢	« « المركب بأنواعه
١٦٣	« « محذوف اللام
١٦٥	« « ماوضع على حرفين
١٦٦	« « محذوف الفاء

ص الموضوع

١٦٧ النسب إلى الجمع
— يستغنى عن ياء النسب بمجىء الاسم على بعض الصيغ
١٧٠ الوقف
١٨٢ الإمالة

التصريف

١٩١ معنى التصريف
— لا يدخل التصريف ما وضع على أقل من ثلاثة، ولا يدخل الحروف وشبهها
١٩٢ الاسم ضربان : مجرد ، ومزيد فيه ، وبيان كل منهما
١٩٣ أوزان الاسم الثلاثى
١٩٤ الفعل ضربان : مجرد، ومزيد فيه، وأوزان المجرد ثلاثيا أو رباعيا
١٩٦ أوزان الاسم الرباعى والخماسى
١٩٧ ضابط الحرف الأصلى والحرف الزائد
— الميزان
٢٠١ مواضع زيادة الألف
٢٠٢ مواضع زيادة الياء والواو
٢٠٣ « « الهمزة والميم
٢٠٤ « « النون
٣٠٥ « « التاء ، والهاء
٢٠٦ لا يحكم بالزيادة التى تجىء على غير وجهها إلا بحجة وثبت
٢٠٧ همزة الوصل

الإبدال

٢١٠ ذكر الحروف التى تبدل من غيرها إبدالا شائعاً

ص الموضوع

٢١١ المواضع التى تبدل فيها الواو والياء
٢١٣ المواضع التى تبدل فيها الهمزة حرف علة
٢١٨ المواضع التى تبدل فيها الألف ياء
٢١٩ متى تقلب الألف والواو ياء ؟
٢٢٢ متى تقلب الواو ياء
٢٢٤ متى تقلب الياء واوا
٢٢٨ متى تقلب الواو والياء ألفاً ؟
٢٣١ لا يتوالى إعلالان فى كلمة
٢٣٢ متى تبدل النون ميما ؟
٢٣٣ الإعلال بالنقل ، ومواضعه
٢٣٧ اسم المفعول من معتل العين
٢٣٩ اسم المفعول من معتل اللام
٢٤٢ إبدال حرف اللين تاء
٢٤٣ إبدال التاء طاء
٢٤٤ حذف الواو من المثال الواوى
٢٤٦ حذف أحد المثلين

الإدغام

٢٤٨ مالا يجوز إدغام المثلين فيه ، وما يجوز
٢٥٠ ما يجوز فيه الإدغام والفك
٢٥٢ متى يجب الفك ؟
٢٥٤ خاتمة الناظم
٢٥٥ خاتمة محقق الكتاب وشارح الشواهد

تمت فهرس الموضوعات
الواردة فى الجزء الرابع من شرح ابن عقيل
والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرس

التكملة الموضوعة فى تصريف الأفعال

ص	الموضوع
٢٥٧	تكملة فى تصريف الأفعال
٢٥٩	الباب الأول : فى المجرد والمزيد ، وفيه ثلاثة فصول
٢٥٩	الفصل الأول : فى أوزانهما
٢٦١	الفصل الثانى : فى معانى الأبنية
٢٦٥	الفصل الثالث : فى وجوه مضارع الفعل الثلاثى
٢٦٨	الباب الثانى : فى الصحيح والمعتل وأقسامهما ، وفيه ثمانية فصول
٢٦٩	الفصل الأول : فى السالم وأحكامه
٢٧١	الفصل الثانى : فى المضعف وأحكامه
٢٧٦	الفصل الثالث : فى المهموز وأحكامه
٢٨١	الفصل الرابع : فى المثال وأحكامه
٢٨٦	الفصل الخامس: فى الأجوف وأحكامه
٢٩٧	الفصل السادس: فى الناقص وأحكامه
٣٠٥	الفصل السابع : فى اللفيف المفروق ، وأحكامه
٣٠٨	الفصل الثامن : فى اللفيف المقرون ، وأحكامه
٣١١	الباب الثالث : فى اشتقاق صيغتى المضارع والأمر ، وفيه فصلان
—	الفصل الأول : فى أحكام عامة
٣١٢	الفصل الثانى : فى أحكام تخص بعض أنواع الفعل
٣١٥	الباب الرابع : فى وجوه تصرف الأفعال مع الضمائر
٣١٦	الباب الخامس : فى تقسيم الفعل إلى مؤكد وغير مؤكد ، وفيه فصلان
—	الفصل الأول : فى بيان ما يجب توكيده منه ، وما يجوز توكيده ، وما لا يجوز توكيده
٣١٩	الفصل الثانى : فى أحكام آخر الفعل صحيحاً كان أو معتلا ، عند توكيده بإحدى نونى التوكيد

تمت الفهرس ، والحمد لله أولا وآخراً

وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

دار مصر للطباعة
سعيد جودة السحار وشركاه